

الجزء الخامس من نيل الاوطار من أمر ارتقى
الاخبار لآمام لمحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
فتح الله به القاصي
والداني

٢

وبهامشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة المثلث المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب حسيني بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فصح الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التعرید الصريح لاحاديث الجامع الضحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد النرجي الزبيدي تغمد الله تعالى برحمته
واسكنه فسيح جناته

• (بسم الله الرحمن الرحيم)
 (باب فضل ليلة القدر)

يفتح القلوب و... كان الدال
 سميت بذلك لعظم قدرها أي
 ذات القدر العظم لقول القرآن
 فيها ووسطها بانيات خير من ألف
 شهر أو ما يحصل فيها بالعبادة
 من القدر الجسيم أو لأن الأنبياء
 تقصدونها وتفضي أقواله تعالى
 فيها يشرق كل أمر حكيم وتقدير
 الله تعالى سابق فهي ليلة إظهار
 الله تعالى ذلك التقدير الملائكة
 ويجوز فتح الدال على أنه مصدر
 قدر الله الشيء قدر أو قدر الغنان
 ككالترو والنهر وقال سهل بن
 عبد الله لأن الله يقدر الدرجة فيها
 على عباده المؤمنين وعن الخليل
 ابن أجدلان الأرض تنسج فيها
 على الملائكة من قوله ومن قدر
 عليه رزقه وعن مالك كان في
 الموطن قال سمعت من أئق به
 يقول إن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أرى أعمار الناس
 قبله وأما الله من ذلك فكانه
 بقصاصه أعمارهم أن لا يلقوا
 من العمل مثل ما يلقى بهم في
 طول العمر فأعطاه الله تعالى
 ليلة القدر وجعلها خيرا من
 ألف شهر قال وقد خص الله
 تعالى بها هذه الأمة فلم تكن
 لمن قبلهم على الصبح المنهور
 وهل هي باقية أو رفعت حكمي
 الثاني القول عن الروافض



بسم الله استعين على نيل الاوطار من أسرار متقى الاخبار متوسلا اليك بغيرك المختار
 قال المصنف رحمه الله تعالى

• (كتاب البيوع) •

• (أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز) •

• (باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا تحق فيه) •

(عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله حرم بيع الخمر والميتة
 والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله رأيت تصوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويذهبن
 بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عند ذلك فأنزل الله اليهود أن الله لما حرم شعورهم جلودهم بآءوا فكلوا منه رواه الجماعة
 • وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم شحونهم
 لشحونهم فباعوها واكلوا ألبانهم وإن الله احرهم على قوم كل شيء حرم عليهم سمعته
 رواه أحمد وأبو داود وهو حقه في تحريم بيع الدخن والبص) حديث ابن عباس في
 التمتع عنهما وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فتنبى على الخلاف في خطاب الكفار
 بالقرع قوله والميتة بفتح الميم وهي ما زالت عنه الحياة لا بد كاشرة شرعية ونقل ابن
 المنذر أيضا الإجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع أجزائها قيل
 ويستثنى من ذلك السمك والجراد وما لا يفعله الحياة قوله والخنزير فيه دليل على تحريم
 بيعه بجميع أجزائه وقد حكى صاحب الفتح الإجماع على ذلك وحكى ابن المنذر

وحكى الله كما هي انما خاصة بشفعة واحدة ووقعت في زمينه على الله عليه واله وسلم وان هي ممكنة في جميع السنن وهو قول مشهور عن الخليفة وأختصة برهان ممكنة في جميع ما يرواه ابن أبي شيبة عن عمر بن اسد صحيح ورواه عنه أبو داود مراراً وتكراراً وجه السبكي في شرح المنهاج أو هي أول ليلة من رمضان رواها أبو عاصم ٣ من حديث أنس أول ليلة التصفية منه

حكاها ابن الملقن في شرح العمدة
وقول حكاها الترمذي في المعجم
انما ليلة تصف شعبان أو هي ليلة
سبع عشرة رواها ابن أبي شيبة
والطبراني من حديث يزيد بن
أرقم أو مهمة في الشهر الاوسط
حكاها النووي أو ليلة ثمان عشرة
ذكره ابن الجوزي أو ليلة
تسع عشر رواها عبد الرزاق عن
علي أو أول ليلة من العشر
الاخرة رواه مالك انسائي
أو هي ليلة اثنين وعشرين
أو ثلاث وعشرين رواها مسلم
أو ليلة أربع وعشرين رواه
الطحاوي عن أبي سعيد مر قوما
أو خمس وعشرين رواه ابن
العريفي العارضة أو سبع
وعشرين رواه مسلم وغيره أو
تسع وعشرين أو ليلة الثلاثين
أولى أو ثمانية عشر أو تنتقل في
العشر الاخرى كماله أو ثلاثة
وقيل غير ذلك قال في الفتح وقد
اختلف العلماء في ليلة القدر
اختلافاً كثيراً وقيل انهم
مذاهبهم في ذلك أسكتهم
أربعين قولاً كما روى لنا ظاهر
ذلك فسماعة الجعفي قد اشتركت
في اشخاصه كل من سأل يقع الجهد
في طلبها ثم ذكر تلك الأقوال
واحد واحد أو بلغ إلى القرون

عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية التخصيص في التقليل من شعروا ليلة
في قمرهم به وهو بيع المتعة التي التماسه عند جهور العلماء فيتمدى ذلك إلى كل نجاسة
ولكن المشهور من ما قاله طهارة الخنزير قوله والأصنام جمع ضم قال الجوهري هو الوثن
وقال غيره الوثن ما له جنة والسم ما كان مصوراً فيتم ما على هذا هجوم وخصوص
من وجهه ومادة اجتماعهما إذا كان الوثن مصوراً والسم في قمرهم بهاء عدم المنفعة
المباحة فان كان ينتفع بها بعد الكسب جاز بهاء عند البعض وبمنه الاكثر قوله
أرأيت شعور الميتة الخ أي فهل بهاء المأذون من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع
كذا في الفتح قوله ويستصحبها لباس الاستباح استعمال من المباح وهو السراج
الذي يشتمل منه الضوء قوله لا هو حرام الا كقولنا أن الضمير راجع إلى البيع وجعله
بعض العلماء راجعاً إلى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قولنا كثر العلماء لا يقطع
من الميتة بشئ الا ما خصه دليل كالجند المدفون والظاهر ان حرم الضمير البيع لانه
المذكور بصريح الكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث فباعوها ويحرم
الانتفاع بغيره من دليل آخر كحديث لا تنتفعوا من الميتة بشئ وقد تقدم والمحقق
لا يظن ان هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فان بيعها حرام قوله جاز بفتح الجيم
والميم أي إذا بوزن جاز إذا ذابها وجعل الشحم المذاب وفي رواية فبضار جازوا
ثم باعوها وحديث ابن عباس فيه دليل على إبطال الحيل والوسائل إلى الحرم وان
كل ما حرمه الله على العباد في بيعه حرام في حرمه ثم يخرجه من هذه الكلية الا ما خصه
دليل والتخصيص على قمرهم بهاء الميتة في حديث الباب يخص لعموم مفهوم قوله
صلى الله عليه واله وسلم انتما حرم من الميتة أكلها وقد تقدم وقوله صلى الله عليه واله وسلم
في صفه أبي داود ثلاثاً (وعن أبي يحيى أنه اشترى بها ما فمر فكسرت بحاجه وقال ان
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حرم من الدم وعن الكلب وكسب البني ولعن الواضحة
والمستوشة وأكل الربا وموكله ولعن المصورين متفق عليه وعن أبي سعيد وعبد
ابن عمر وقال بنى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن نغن الكلب ومهر البني
وحلوان الكلبان رواه الجماعة وعن ابن عباس قال نهي النبي صلى الله عليه واله وسلم
عن نغن الكلب وقال ابن عباس طيب نغن الكلب فاملاً كفته اباروا احمد وأبو داود
وعن جابر بن النبی صلى الله عليه واله وسلم نهي عن نغن الكلب والسنور رواه أحمد
ومسلم وأبو داود حديث ابن عباس مكث منه أبو داود والمذني والمناظفي التخصيص
وربما ثبتت لان أبا داود ومن طريق عبيد الله بن عمرو الرقي وهو من رجال الجماعة

الخامس والاربعين ثم قال وجع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث فعملوا متفقة على إمكان حصولها والحديث على
التلفها اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وارجح هذه الأقوال هو القول الخامس والعشرون أي انما هي أو ثمانية عشر
الاذخر قال المناظفي في الفتح ودليله حديث عائشة وكذلك حديث ابن عمر رواه يذهب أبو نوره المزني وابن خزيمة وجماعتهم

على المذاهب وأرجاعه عند الجبهه ووليه سبع وعشرين ٨١ (عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله قال في القبع أنف على نسجه أحد من هؤلاء (أرواليه القدوق النمام) لياني (السبع الاوانر) ظاهر الحديث اندوهم كانت قبل ٤ دخول السبع الاوانر كقوله فيلغيرهافي السبع الاوانر ثم جعل اسم وأرأ

لله الف بدو وعظماؤها وأفرعها
ونزول الملائكة فيها وإن ذلك
كان في ليلة من السبع الاواخر
ويجعل أن قاتلا قاتله -م- في
في كذا وعين ليلة من السبع
الاواخر ونسباً وقال أدب
القدر في السبع فمسي ثلاثة
احقالات (فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله (ولم يرى) أى
أعلم (رؤيا كقدر طاعات أى
وافقت (في) رؤيا في ليلي
(السبع الاواخر في مكان
مخرج) أى طالها وقاصدها
(فليجهر في) ليلي (السبع
الاواخر) من رمضان من غير
تمييز وهي التي آخره أو السبع
بعدا العشرين والجل على هذا
أولى لتناوب احدى وعشرين
وثلاثة وعشرين بخلاف الجدل
على الاول فانهم لا يبدلون ولا
تمثل ليلة لتامع والعشرين
على الثاني وتدخل على الاول
وفي حديث علي (رضي الله عنه)
أحمد فلا تغلبوا في السبع
البواقى ولمسلم بن عبد
المسعود في العشر الاواخر فان
ضعف أحدكم أو همز فلا يغلن
على السبع البواقى وهذا
السياق يرجح الاحتمال الاول
تقسم السبع وظاهر

الى الرؤيا انه من تحت الاستدلال بها على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة الاستدلال والمحصل ان الاستدلال الى الرؤيا
هنا في أمر ثبت استحبابه مطلقا وهو طلب ليله القدر وانما ترجيح السبع الاواخر لسبب الرؤيا الدالة على كونها في السبع
الاواخر وهو استدلال على أمر وجودي زعم استحباب شرعي مخصوص ٥ بالنا كيد بالنسبة الى هذه القائل لانها

ثبت بها حكم وان الاستدلال الى
الرؤيا انما هو من حيث اقراره
صلى الله عليه وآله وسلم لها
كاحكام قيل في رؤيا الاذان
وهذا الحديث أخرجه مسلم في
الصوم والنسائي في الرؤيا قال
في النسخ وفي هذا الحديث دلالة
على علم قدر الرؤيا وجواز
الاستدلال اليها في الاستدلال على
الامور الوجودية بشرط أن لا
يخالف القواعد الشرعية اه
(عن أبي سعيد) سعد بن مالك
لقد رى (رضي الله عنه) قال
اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم العشر الاوسط من
رمضان ذكره وكان حسبه أن
يقول الوسطى بالتأنيث اينا
باعتبار لفظ العشر من غير نظر
الى محذوراته ولفظ مذكر فيصح
وصفه بالايوط واما باعتبار

الوقت والزمان أي ليلتي العشر
التي هي الثلث الاوسط من
الشهر (مخرج) على الله عليه
وآله وسلم (صبيحة) عشرين
نظمتها وقال اني اريت ليله
القدر من الرؤيا أي املت بها
اورن الرؤيا أي ابصرتها (ثم
انسيتها) أي انساه الله ايها
(أوتيتها) والشك في الراوي
والمراد انه نسي علم قيمتها

ما يكره من تزين التمام من كتاب الويلة ان شاء الله قوله وآكل الربا وموكله باق ان شاء
الله الكلام على هذا باب التشديد في الرأى ان أبواب الربا قوله ولعن المتورين فيه ان
التصوير من أشد الحرمان لان اللعن لا يكون الا على ما هو كذلك وقد تقدم ما يحرر من
التصوير وما لا يحرر في أبواب اللباس قوله ولعن الكاهن الخلو ان يضم الخاء للمهمل
مصدر وحلوه اذا اعطته قال في القح واحله من الخلا وتشبها بشئ الخلو من حيث انه
يقضه سهلا بلا كلفة ولا متعة والخلوان أيضا الرشوة والخلوان أيضا ما يأخذ الرجل
من مهور ابنته لنفسه والكاهن قال الخطابي هو الذي يدي معاينة علم الغيب ويخبر
الناس عن الكواثر قال في القح ولعن الكاهن حرام الا لاجل ما فيه من أخذ العوض
على أمر باطل وفي معناه التفسير والضرب بالمعنى وغير ذلك مما يشاهدنا العرافون من
استطلاع الغيب قوله فاما كنهه تبا كنهه عن منعه من التنبؤ كناية لالطالاب التالاب
ليحصل في كنهه غير القرب وقيل المراد التراب خاصة للاحديث على ظاهره وهذا وجود
لا يثبت التوكل عليه ومثله حل من حل حديث حنو القرب فوجوا المداخيل على
معناه الحقيقي قوله والسندور بكسر السين المهمله وفتح الدون المشددة وسكون الواو
بعدها راء وهو الهرونة دليل على تحريم بيع الهرونة قال أبو هريرة ربه يجاهدون بغير
زيد حتى ذلك عنهم ابن المنذر وحكام المنذري اضعاف طائوس وذهب الجمهور الى جواز
بيعه وأجابوا من هذا الحديث بما تقدم من تضعيفه وقد عرفت ذلك في قول انه يصح
لنبي على كراهة التنزيه وان يبيعه ليس من مكارم الاخلاق ولا من المروآت ولا يفتني
ان هذا اخرج انتهى عن معناه الحقيقي بالاعتراض

• (باب النبي عن بيع فضل الماء) •

(عن ابياس بن عبدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء رواه خمسة
الابن ماجه رحمه الله تعالى وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه واحد
وابن ماجه) حديث ابياس قال التقدير هو على شرط الشيخين وحديث جابر هو في صحيح
مسلم ولفظه لفظ حديث ابياس وكذا أخرجه النسائي والحديثان يدلان على تحريم بيع
فضل الماء وهما افاضل عن كفاية صاحبه واظهاره لا لقرين الماء الكائن في أرض
مباحة أو في أرض مملوكة سواء كان الشرب أو لغيره ومو كان الحاجة المشية أو لزينة
ومو كان في غلاة أو في غيرها وقال الخطابي ظاهر هذا اللفظ النهي عن نفس بيع الماء
الفاضل الذي يشرب فانه السابق الى الفهم وقال الدوري ما كان من أصحاب النبا صلى الله
عليه وآله وسلم يبيع فضل الماء بشرط احدهما أن لا يكون ماء آخر يستغني به الثاني أن يكون

في تلك السنة لا يرفع وجوده لانه أمر بالتسليم بحيث قال (فالتقوها) أي ليله القدر (في العشر الاواخر في الوتر) أي في
أواخر تلك الليالي وأولها ليله الحادي والعشرين الى آخر ليله التاسع والعشرين لاليله ان شاء الله هذا لان في قوله التقوها
في السبع الاواخر لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتحدث بمقتضاها زمانا والاوّل وهو المحاصير هاتفي أو تار العبر الاخير

قوله سبحانه عياض ووعوه قال الحنابلة وتطلب في الياقوت العشر الاخيرة وليالي الورا كذا قال الشيخ في الدين في عياضه رحمه الله الوتر يكون باعتبار الماضي فتطلب اليه القدولة احدى وعشرين ليلة ثلاث وعشرين الخ وتكون باعتبار الباقي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ٦ تسعة تبقى فان كان الشهر ثلاثين يكون ذلك الى الانقضاء فليدة الثانية تسعة

[illegible]

• (باب الهمزة عن ثمن عبء الفعل) •

عن ابن عمر قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عيسى الفيل رواه أحمد
والبخاري والنسائي وأبو داود وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمى عن يسع
مضرب الفيل رواه مسلم والنسائي وعن أنس أن رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن عيسى الفيل فقام فقال يا بله والله أنا أطرق الفيل فذكرهم فخرج
في الكرامه رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب في الباب عن أنس غير حديث

حتى وليلة الرابعة سابعة
 كما نُسِرَ أو سَعِدَ وإن كان
 النهر نقصا كان التاريخ
 بالباقي كالنهار بالماضي اهـ
 وأما القول بالتمسار في السبع
 الاواخر فلا يعرف قائل به
 وميل الشافعي الى انه ليلة
 الحادي والعشرين أو ثلث
 والعشرين لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم في حديث أبي سعيد
 وفيه فوكت المسجد في مصلي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ليلة احدى وعشرين وسدس
 عباده بن ابيس عند مسلم انه
 صلى الله عليه وآله وسلم قال أميت
 ليلة الف: رنم أنتم أيها وارانى
 في صبيتها اجد في ما وطين
 قال غارت ليلة ثلاث وعشرين
 وعبرة الشافعي في الام كانته
 البيهقي في المعرفة وتطلب ليلة
 القدر في الشهر الاواخر من شهر
 رمضان قال وكأني رأيت
 والله أعلم أقوى الاحاديث فيه
 ليلة احدى وعشرين وليلة
 ثلاث وعشرين وقال الحنابلة
 واربع الاوتار ليلة سبع
 وعشرين قال في الاضاف وهذا
 المذهب وعليه جماهير الاصحاب
 وهومن المرددات اهـ وبه جزم
 أبي بن كعب وحلقه له كافي

مسلم في حديث ابن عمر عن اجدادهم قائلين ان القديس اسحق بن حنانيا كان من الشافعية في الحلية الباب
عن اكثر العلما قال ابن عباس واستحسنه هم وقال ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كل تلك السورة وقد
وافقه ان قوله انها في باب كل بعد العشرين واستنبطه بعضهم من وجه آخر قال القديس اسحق بن حنانيا وقد اعيدت

في السورة ثلاث مرات وذلك سبع وعشرون وعن مالك أنها تنقل في العشر الاواخر من رمضان وعن أبي حنيفة انها في رمضان وتقدم وتأخر عن أبي يوسف ومحمد لا تقدم ولا تأخر لكن غير معينة وقبل هي عندهما في النصف الاخير من رمضان وقال أبو بكر الرازي هي غير مخصوصة بشهر من الشهور وبه قال ٧ الحنفية وفي فتاوى طائفة من المشهورين عن أبي حنيفة انها تدور في

السنة كلها وقد كثر في رمضان وفي غيره وصح ذلك عن ابن مسعود ومن ابن خزيمة انها تنقل في كل سنة الى السنة لئلا يكثر الاختلاف في الشهر الاخير واختلاف الثوري وقيل غير ذلك مما يطول استقصاؤه مودعكم عن طريقه في هذا المقام وغيره في غيره (والله اعلم) اني احدث في ما روي من كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لم يرجع الى معتكفه وفي الثقات اذا اصل ان يقول اعتكف معي (فرجعتا) الى معتكفنا (ومأثر في السماء قزعة) بفتح القاف اي قطعة رقيقة من السحاب (لجأت معكبة للمرت) بفتح الميم اي سقطت (حق) سال سق السجدة من باب ذكر أهل وارادة الحال اي قطر المامن سقته (وكان السقف من جريد النخل) حقه النوى جرد عنه خوصه (وأقيمت الصلاة) صلاة الصبح (فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في البيت حتى مايت انزل العين في جهنم) الشريعة صلى الله عليه وآله وسلم زاد في رواية على الانزع في الطين تصديق رؤياه وحله

الباب عند الشافعي وعن علي عليه السلام عند الحاكم في علوم الحديث وابن حبان والبرازي وعن الفراء عند الطبراني وعن ابن عباس عنده ايضا قوله عيب الفعل بفتح العين المهملة واسكان السين المهملة ايضا وفي آخره موحدة ويقال له العيب ايضا والفعل الذي كرم كل حيوان فرما كان أو جلا أو تيسا أو غير ذلك وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة عن عيب التمس واختلف فيه فقبل هو ماء الفعل وقيل أجرة الجاع ويؤيد الاول حديث جابر المذكور في الباب واحاديث الباب تدل على أن يبع ماء الفعل واجابته حرام لا غير متقوم ولا معلوم ولا مذكور على تسليمه واليه ذهب الجمهور وفي وجهه للشافعية والحنابلة وبه قال الحسن وابن سيرين وهو مروي عن مالك انها تجوز أجرة الفعل الضرر ابعه معلومة واحاديث الباب ترد عليهم لانها صادقة على الاجازة قال صاحب الافعال اعيب الرجل عيبا اكثر من مرة فلا يزيه ولا يصح القداس على تلقيح النخل لان ماء الفعل صاحب عاب من تسليمه بخلاف التلقيح قال في التقيح وأما ما روي بذلك فلا خلاف في جوازه قوله فرخص له في الكرامة فيه دليل ان المعبر اذا اهدى اليه المستبره عليه بغير شرط حلت له وقد ورد الترضيب في اطراف الفعل أخر ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة عن فروان الطوق فرما فاعقب مكانه كاجر سبعين فرسا

باب النهي عن بيع الغرر

عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المصاوتين ببيع الغرر رواه الجماعة الا البخاري وهو ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشقروا السمك في الماخنة فردد رواه أحمد وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع جبل الحبله رواه أحمد وسلم والترمذي وفي رواية نهى عن بيع جبل الحبله وجبل الحبله ان تنج الناقة ما في بطنها ثم جعل التي تنج رواه أبو داود وفي نسخة كان أهل الجاهلية يتنازعون لحوم الجزر والى جبل الحبله وجبل الحبله ان تنج الناقة ما في بطنها ثم جعل التي تنج منهاهم صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك متحقق عليه وفي نسخة كانوا يتنازعون الجزر والى جبل الحبله منهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواه البخاري حديث ابن مسعود في استامه يدين أي يراعي من المسبب بنزاع من ابن مسعود قال البيهقي فيه ارسال بين المسبب وعبد الله والصحيح وقته وقال الله ابرقطني في العلل اختلافه والموقوف أصح وكذلك قال الخطيب وابن الجوزي وقد روى

الجمهور وعلى الأمر الخفيف لكن يصح عليه قوله في بعض طرقه ووجهه محتمل لدينا وفي الحديث ترك مسج جهنم المصل والصبور على الخائف والآخر يطلب الاولى والارشاد الى تفصيل الفضل وان التسان ياتر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقص ولا تقصير عليه في ذلك لا سيما في الإذن في تبليغه وقد يكون ذلك في مصلحة تتعلق بالتشريع كإتيان السجدة في الصلاة

لو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لادله القدر لو عرفت في اليه بعينها حصل الاقتصاد عليها فحقت العبادة في غيرها
وقبه استحباب الاعتكاف في رمضان وترجع اعتكاف العشر الاخير ومن الروايات ما يقع تغييره مطابقتها وتب الاجكام
على رؤيا الانبياء قال في القصة لادله القدر ٨ منصرف في رمضان ثم في العشر الاخير منه ثم في اوتار لادله اليه منه بعينها

وهذا هو الذي يدل عليه مجموع
الاخبار الواردة فيها وقد ورد لادله
القدر علامات كثيرة ذكرها
لا يظهر الا بعد ان تفسر منها في
صحيح مسلم عن ابن بكبان
الشمس تطلع في منصفها لاشعاع
لها وقد روى لاجد مثل الطست
ونحوه لاجد عن ابن مسعود وزاد
صافية وعن ابن عباس عند ابن
خزيمة مرفوعا لادله القدر طلقة
لا حارة ولا باردة تصبغ شمس يومها
حمر اصمعة ولا حمر من حديث
عبادة بن الصامت مرفوعا انها
صافية بلقة كان فيها نقر اساطعها
ساكنة صالحة لا حمر فيها ولا باردة
ولا يجل لكوكب يرى فيها
وان من اول امارات ان الشمس
في صبيحتها تخرج مستوية ليس
لها اشعاع مثل القمر ليلة البدر
لا يهل للشيطان ان يخرج معها
يومئذ ولا يترى في شيء من حديث
ابن مسعود ايضا ان الشمس تطلع
ككل يوم بين قرني الشيطان
الاصمعة ليلة القدر ولعن
حديث جابر بن مرة مرفوعا لادله
القدر ليلة معروفة ومعها ولا بين
خزيمة من حديث جابر مرفوعا
في ليلة القدر وهي ليلة طلقة
بلقة لا حارة ولا باردة تنضج
كواكبها ولا يخرج شيطانها
حتى يضيئ بها ومن طريق

ابو بكر بن أبي حاتم عن عمران بن حصين حديثا مرفوعا وقبه النبي عن بيع السكك
في الممنهوشا دلهذا قوله النبي عن بيع الحصاة اختلف في تفسيره فقبل هو ان يقول
بعثت من هذه الاقواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرى الحصاة في ارض هذه الارض
ما اتيت اليه في الرى وقبل هو ان يشرط الخيال الى ان يرى الحصاة وقبل هو ان يجعل
نفس الرى معها ويؤيد ما خرج به الزامن طريق شخص بن حاتم عنه انه قال يعني
اذا غرق الحصاة فقد وجب البيع قوله وعن بيع الفرز يخف المجهمة ويرام من مهلتين
وقد ثبت النبي عنه في احاديث منها المذكور في البلب ومنها عن ابن عمر عند اجد
وابن حبان ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه ومنها عن سهل بن سعد عند الطبراني
ومن جملة بيع الفرز بيع السكك في الماء كما في حديث ابن مسعود ومن جملة بيع الطير
في الهواء وهو يجمع على ذلك والمعدوم والمجهول والا يبق وكل ما دخل فيه الفرز يوجه
من الوجوه قال النووي النبي عن بيع الفرز اصل من اصول الشرع يدخل فيه
مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع الفرز امران احدهما ما يدخل في المبيع تبعا
بجبت لو افرز لم يصح بيعه والثاني ما يشاع عنه الملقاة والشفقة في تبينه او تبينه
ومن جملة ما يدخل تحت هذه في الاصل من بيع اساس البناء والبن في ضرع العادة والحل
في بطنها والقطن المشوي في الحبة قوله جيل الحبة الجبل يقع الحيا الممهلة والباء
وقطع عاص من سكن الباء وهو مصدر جلت تعجيل والحبة بتعهمها ما يباع جابل
مثل غلظة وغلظة وكسك وكتاب والهامية لمبالغة وقبل هو مصدر من به الحيوان
والاحاديث المذكور في الباب تعضي سلطان البيع لان النبي يستلم ذلك كما تفرق في
الاصول واختلف في تفسير جيل الحبة فتم من قسم بها وقعه في الرواية من تفسير ابن
عمر بن الخطاب بن عبد البر وقال الامام علي والخطيب هون كلام فافع ولا مناقلة بين
الروايتين ومن جملة المذاهبين الى هذا التفسير مالك والشافعي وغيرهما هو ان يبيع لهم
الجزر بقرين موزل الى ان يلدو له الناقة وقبل الى ان يجعل له الناقة ولا يشترط وضع
الجل وبه يزم او اصح في التبني وتكس بالتقسيم من المذكورين في الباب فانه ليس
فيم اذ كان يلد الولد او كنهه وقعه في رواية متفق عليها بالخط كان الرجل يباع الى
ان تنضج الناقة ثم تنضج التي في بطنها وهو مخرج في اعتبار ان يلد الولد ويشغل على زيادة
فبيع وقال اجد واصحق وابن حبيب المالكي والترمذي واكثر اهل اللغة منهم ابو
صيدوا ابو عبيد هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال فتكون له النبي على القول الاول
جهالة الاجل وعلى القول الثاني بيع الفرز لكونه معدوما وبه لاوغر معدود
على تسليمه ويرجع الاول قوله في حديث الباب لم يولد الجزر وكذلك قوله يتامون الجزر

أبي قتادة عن ابن ميمونة عن أبي هريرة مرفوعا وان الملائكة تلك الليلة أكثر في الأرض من عدد الحصى قال
وروى ابن أبي حاتم عن طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء ومن طريق الفضالة يقبل الله التوبة
فيها من كل تائب وتفتح فيها ابواب السماء وهي من غروب الشمس الى طلوعها وذكر الطبري عن قوم ان الاشجار تلتك

الله تحسطن الى الارض ثم تعود الى منابها وان كل شيء يصعد فيها وان المياه الحارة تعذب تلك الجنة انتهى وقالوا تسقط لنا
وقديا ان الله القدر علامات ظهر فقل يري كل شيء ما بعد او قيل ترى الاوراق كل مكانها حقة حتى في الموانع المظلمة
وقيل يدع سلاما من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاسن وقتل ولا يلزم ٩ من تخلف العلامة عندهم اقرب فانهم فيها

ليحصل نعمتها الا للعباد وتولم يرشيا
من كرامة علاماتها وهو عند
الله افضل عن رآها وأي كرامة
افضل من الاستقامة التي هي
عبارة عن اتباع الكتاب والسنة
واخذ لاص النية انتهى بلفظه
وأما قول ابن العربي الصحيح انها
لا تعلم فانك كرهه الذوي بان
الاحاديث قد تقدمت بان كان
العلم بها وأخبر به جماعة من
المسلمين فلامعنى لا تكرار ذلك
وقد جزم ابن حبيب من الملكية
ونقله الجهور وحكاها صاحب
العمدة من الشافعية ووجهه ان
لسله القدر خاصة بهذه الامة ولم
تكن في ادم قبلهم وهو معترض
بحديث أبي ذر عند التناق
حدث قال فله قلت يا رسول الله
اتمكون مع الانبياء فاذا ماوا
رفعت قال بل هي بالية وعندهم
قول حالت السابق بلفظي ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
تقاصر أعمارهم الى آخره وهذا
محمل التأويل فلا بدق الصريح
في حديث أبي ذر كما قاله الحفاظان
ابن جرير في فتح الباري وابن كثير
في تفسيره (عن ابن عباس
رضي الله عنهم ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال انتم وما)
أي لسله القدر (في العشر

قال ابن التين يحصل الخلاف المراد البيع الى أجل أو بيع الجنيذ وعلى الاول هل
المراد بالاجل ولادة الام أم ولا قوله ما وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو بيع
الجنين فصارت أربعة اقوال كذا في الفتح قوله ان تفتح يضم أوه وسكون فأنسبه ونخ
ثالثه والفاعل النانة قال في الفتح وعد الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل
المستدل في القبول قوله الجزور بفتح الجيم يضم الزاي وهو البعير ذكره كان أو أتي
(وعن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء
ما في بطون الانعام حتى تضع وعن يمين ما في شروعهما الا بكرو ومن شراء العبد وهو أبق
وعن شراء المغنم حتى تقسم ومن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضرب الغنم حتى يروا
اجد وابن ماجه والترمذي منه شراء الغنم وقال غريبه وعن ابن عباس قال نهى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المغنم حتى تقسم رواء التناق وعن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يملكه رواء احد الا يوداه وعن ابن عباس قال نهى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يباع غرق حتى يتم أو صوف على ظهر أولي في شرع او ممن
في لبن رواء الدواق في حديث أبي سعيد أخرجه أيضا البراءة والدارقطني وقد ضعف
الحافظ استاده وشهر بن حوشب فيه مع قال تقدم وقد حسن الترمذي ما أخرجه منه
ويشهد لاكمه الاطراف التي اشغل عليها أحداث أخرتها الحديث النهي عن بيع الغرور
وما ورد في النهي عن بيع الملاقع والمضامين وما ورد في حبل الحبله على أحد التفسيرين
وحديث أبي هريرة في استاد أبي داود رجل مجهول وحديث ابن عباس لا أخرجه
أيضا البيهقي وفي استاده هر بن فروخ قال البيهقي تفرد به وليس بالقوي انتهى ولكنه قد
وثقه ابن معين وغيره وقد رواه عن وكيع مرسل أبو داود في المراسد وابن أبي شيبة في
مصنفه قال ووثقه غيره على ابن عباس وهو المحفوظ وأخرجه أيضا أبو داود من طريق
أبي اسحق عن بكرمة والثالث من وجه آخر عن ابن عباس والظاهر في الاوسط من
طريق هر المذكور وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بالاجل والاسنا
وفي لباب عن عمران بن حصين مرصوعا متداني بذكر ابن عباس بلفظ نهى عن بيع ما في
شروع المشاة قبل ان تحلب وعن الجنين في بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء
وعن المضامين والملاقع وحبل الحبله وعن بيع الغرور قبل ان يشرأما في بطون الانعام
ففيه دلل على أنه لا يصح شراء الحبل وهو مجمع عليه والسلة الغرور عدم القدرة على
التسليم قبله وعن بيع ما في ضرعها هو أيضا مجمع على عدم صحة بيعه قبل انفصالها
فمن الغرور والجهاه الا أن يبيعه منه كيلا تخو أن يقول بعث منك ما عمن حلب

٢٤
قال خا (دواخر من رمضان) أي (لسله القدر في تسعة تبت) وهي ليلة احدى وعشرين
لان الحق المطوع بوجوده بعد العشرين تسعة أيام لا يحال أن يكون التسعة وعشرين وليوافي الاحاديث انه الله
على أن يفتي الاوتار (في سابعة تبت) وهي ليلة ثلاث وعشرين (في خاسعة تبت) وهي ليلة خمس وعشرين وانما يصح معناه

لو وافق ليلته التسديس من الليالي على ما ذكر في الاحاديث اذا كان الشهر ناقصا فما اذا كان كاملا فلا تكون الا في شفع
 لان الذي يبقى بعدهما تكون التسعة الباقية ليله اثنتي عشرة وعشرين والسابعة الباقية بعدت ليله اربع وعشرين
 والجامعة الباقية بعد اربع ليال ليله السادس ١٥ والعشرين وهذا على طريقة العرب في التاريخ اذا جاوز النصف
 الشهر فاعتما بوزن باليالي

عرق فان الحديث يدل على جواز لا رتباع الغزو الجهاد قوله وعن شراء العبد
 الا بقية دليل على انه لا يصح بيعه وقد ذهب الى ذلك الهادي والشافعي وقال ابو
 حنيفة وآخاؤه والمؤيد بن طاهر وأوطاب بن يعقوب وقفا على التسليم واستدلوا بعموم
 قوله تعالى وأحل الله البيع وهو من القسب العام في مقابلة ما هو اخص منه مطلقا
 وعلمه النبي عدم القدوة على التسليم ان كانت عين العبد الا بقية معصومة والجميع
 الجاهل والغزو عدم القدوة على التسليم قوله وشراء المغانم مقتضى النبي عدم صحة
 بيعها قبل الفسخ لانه لا ملك على ما هو الاظهر من قول الشافعي وغيره لاحد من الغائبين
 قبلها فذكر ذلك من كل أموال الناس بالباطل قوله وعن شراء الصدقات فيه دليل
 على انه لا يجوز امتدق عليه بيع الصدقات قبل قبضها ولا على كل ما له ولا يصح
 من هذا العموم المصدق فقيل يجوز بيع الصدقات قبل قبضها وهو غير مقبول الا
 بدليل يخص هذا العموم وجعل الضيقة اليه بمنزلة القبض دعوى مجردة وعلى تسليم
 قيامها مقام القبض فلا فرق بينه وبين غيره قوله وعن ضربة الفاسد المراد بذلك ان
 يقول من يعتاد الغوص في البحر افعى ما نخرجته من هذه القوقعة فهو لك كذا من الثمن
 فان هذا لا يصح لان من الغزو الجهاد قوله نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يباع
 غرق حتى يعلم سبأ في الكلام على هذا في باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يباع
 اوصوف على ظهره فيه دليل على عدم صحة بيع اوصوف مادام على ظهر الحيوان والى
 ذلك ذهب العمدة والفتاوى والعلم الجاهل والتأدية الى النصارى موضع القطع قوله او
 من في لبن يعني لبنه من الجاهل واخر (وعن أبي حمزة عا لثني رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عن الملاصة والمتابعة في البيع والملاصة قلس الرجل ثوب الاخر يريده
 بالليل أو بالناهار ولا يقطعه والمتابعة ان يخذل الرجل الى الرجل ثوبه ويخذل الاخر ثوبه
 ويكون ذلك بهما من غير نظر ولا تراص متفق عليه وعن أنس قال نهى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمخاضرة والمتابعة والملاصة والمزاينة ورواه البخاري
 قوله عن الملاصة والمتابعة هما مفسران جهاد في الحديث ذكر البخاري ذلك في لباس
 عن الزهري وقد فسرا بان الملاصة أن يمس الثوب ولا ينتظر اليه والمتابعة أن يطرح
 الرجل ثوبه بالبيع الى الرجل قبل أن يقطعه وينظر اليه وهو كالتفسير الاول قال في الفتح
 ولا يهواة من وثق أن يبيع القوم السلع لا ينتظرون اليها ولا يهنو منها أو يتناذب
 القوم السلع كذلك فهو ذامن أبواب القمار وفي رواية لابن ماجه من طريق شيبان عن
 الزهري المتابعة أن يقول ألق الى الماء عك وألق اليك ماسي ولتساقى من حديث أبي هريرة

منه لا بالمناخي من (وعنه) أي
 من ابن عباس (رضي الله عنه
 في رواية قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم هي أي
 ليله القدر في العشر) ولا يوزن
 والوقت زيادة الا اخر (هي في تسع
 عشرين) من المعنى وهو بيان
 للعشر أي هي في ليله التاسع
 والعشرين (أو في سبعين) من
 من البقعة أي في ليله الثالث
 والعشرين أو مبهمة في ليلي
 السبع ولكن عشرين عشرين
 ليله السابع والعشرين (يعني
 ليله القدر) واختلف في رفع هذه
 الآية وتوقفها فرجع عند البخاري
 المرفوع فخرجه واعترض عن
 الموقوف وقد أمال الحافظ ابن
 حجر في هذا المقام في بيان أقوال
 أهل العلم في تعيين ليله القدر
 وحكمة اخفاها وذكر علاماتها
 طول الجسد الأطول ليلته كرها
 ثمن شاء الاطلاع على تفاصيل
 ذلك فليراجع فتح الباري يتضح
 ما قيل فيها وما هو ما عليها
 (عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كان النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) اذا دخل العشر) أي
 الاخير كما صرح به في حديث على
 عند ابن أبي شيبة من رمضان

(شبهه تزيه) بكسر الميم أي ازله ولم جد وشدا القز وهو كناية عن شدة الجد والجهاد في العبادة كما يقال الملاصة
 فلان يشد وسطه ويوسي في كذا وفيه نظر فانها قالت جد وشدا المتزيعت شد المتزيع في الجد والجد المطف يقتضيه التقدير والعجم
 أن المراد به اعتزال الناس بذهابهم ما سلفوا لئلا يقع دمون وجرحهم عهد الرافق من الثوري واستشهد يقول الشاعر

قوم اذا خابوا واشدوا ما زعم • عن الصادق عليه السلام ما طهره وعن ابي بصير عن عمار بن محمد وقال الشافعي في معنى شعره في الصلاة
ويحتمل أن يراد بالاصلة والتعظيم معا فلا ينافي شيئا من حقيقته وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصيب من أهلها في العشرين
من رمضان ثم يعتزل النساء ويفترغ لطلب ليلة القدر في العشر الاواخر ١١ وعند ابن أبي عاصم باستناد مقارب عن عائشة

كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اذا كان رمضان قائم
وامام فاذا دخل العشر شد المئزر
واجتنب النساء وفي حديث
أنس عند الطبراني كان صلى الله
عليه وآله وسلم اذا دخل العشر
الاواخر من رمضان طوى ثيابه
واعزل النساء (وأحيا ليلة)
استقرقه بالهر في الصلاة
وغرها أو أصابعه فقولها
في الصحيح ما قلته قام ليلة في حق
الصباح وهذا من باب الاستعارة
شبه القيام فيه بالحيطة في حصول
الانتفاع التام أي أحيا ليلة
ببطء أو أحيا نفسه بالسهر
فيه لأن التوهم خلو الموت وإضافته
إلى الليل استعارة لأن التام إذا
أسي باليقظة حتى لا يجهل
وهو نحو قوله لا تصعلوا بيوثكم
قبورا أي لا تساموا فتكفروا
كالموات فتكون بيوثكم

كالموت (وايقظ أهله) أي
لصلاة والصلاة وهذا الحديث
أخرجه مسلم أيضا في الصحيحين
داود في الصلاة وكذا الترمذي
وأخرجه ابن ماجه في الصوم

(بسم الله الرحمن الرحيم
أوب الاعتكاف في المساجد
كلها)

قدمهم الا يصح في غير ما وجع
المسجد أو كدها بل طهارة المسجد
الجميع وهذا الاخر قول مالك في المدونة وهو مذهب الحنابلة وعن أبي حنيفة لا يجوز في المسجد
لأن الاعتكاف عبارة عن انتظار الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجد صلى فيه الصلوات الخمس والاول هو قول الشافعي

الملازمة أن يقول الرجل الرجل ايمن قوب يثوبك ولا ينظر احد منهما الى قوب الآخر
ولكن يمسك لسانه بالمائة أن يقول أية ما هي وتبدي ما معك فيشتري كل واحد منهما من
الآخر ولا يدري كم مع الآخر وروى احمد بن محمد عن معمر بن عمار في المائة بأن يقول اذا ثبتت
هذا التوب فقد وجب البيع والملازمة أن يمسك بيده ولا ينشره ولا يقبله اذا لمسه
وجب البيع والمسلم من أي حرية الملازمة أن يمس كل واحد منهما قوب صاحبه بغير
تأمل والمائة أن يثبت كل واحد منهما قوبه الى الآخر لم ينظر واحد منهما الى قوب
صاحبه قال الحافظ وهذا التفسير الذي في حديث الحرية اقتضاه حفظ الملازمة
والمائة لأنها مفعلة فتستدعي وجود الفعل من الجانبين قال واختص العلماء في تفسير
الملازمة على ثلاث مروي أي أوجه للشائعية أصحابها أن يأتي بشرب مطوى أو في طلبة
فيلسه المستأنف في قوله صاحب التوب بعتك بكذا بشرط أن يقوم لك مقام نظرك
ولا خيار لك اذا رأيت وهذا موافق لتفسير الذي في الاحاديث الثاني أن يجعل لنفس
الخصم بيعا بغير صيغة زائدة الثالث أن يجعل الامس شرطا في قطع خيار المجلس
والباع على التأويلات كما لا بد من غير ما واختلفوا في المائة على ثلاثة أقوال وهي
ثلاثة أوجه للشائعية أصحابها أن يجعل لنفس التذبيح كما تقدم في الملازمة وهو الموافق
لتفسير المذكور في الاحاديث والثاني أن يجعل التذبيح بغير صيغة والثالث أن يجعل
التذبيح طاعة ارادة في الفسخ والله في السعي عن الملازمة والمائة لغرض الحيطة
وابطال خيار المجلس وحده بشأن يأتي الكلام على ما اشقل عليه من الله طه والزينة
في باب النهي عن بيع الثوب قبل بدو صلاحه أو ما تخافه المذكور فيه فهي بطلان
ولفاد المجهتين وهي بيع الثوب خسر قبل بدو صلاحه أو باني التلاقي في ذلك

• باب النهي عن الاستشفاء في البيع الآن يكون معلوما •

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الحافة والزينة والتبالي الا ان
نه لم يرواه الشافعي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه مسلم بلفظ نهى عن الثياب
وأخرجه أيضا بزينة لأن تسم الثياب في ابن جابر في صحيحه وغلط ابن الجوزي فزعم
أن هذا الحديث متفق عليه وليس الامر كذلك فان الجازي لم يذكر في كتابه التذبيح وروى
على تحريم الحافة والزينة وساقى الكلام عليها والثياب بضم الشدة ومكون النون
أراد بها الاستشفاء في البيع نحو أن يبيع الرجل ثيابه ويستني بعضه فان كان الذي
استأنفه معلوما فهو أن يستني واحد من الثياب أو من الثياب المنزلة وموقع معلوما
من الارض مع الاتفاق وان كان مجهولا فلو أن يستني ثيابا غير معلوم لم يصح البيع

المسجد أو كدها بل طهارة المسجد الثلاثة من خصه بالمسجد الثلاثة من خصه بمسجد بني ومن خصه بمسجد فقام فيه
الجميع وهذا الاخر قول مالك في المدونة وهو مذهب الحنابلة وعن أبي حنيفة لا يجوز في المسجد
لأن الاعتكاف عبارة عن انتظار الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجد صلى فيه الصلوات الخمس والاول هو قول الشافعي

في الجهد ومالك في الموطأ وهو المشهور من مذهبه أنه قال محمد وأبو يوسف أحبا أبي حنيفة ثم رجعهم الله تعالى قال في الفتح
الاعتكاف. لغزيرم الشيء وجبى النفس عليه وشرا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس واجب
اجتماع الأهل من تذكروا كذا ن شرع به ١٢ فخطمه عامدا ضد قوم واختلاف اشتراط الصوم فهو انفراد بدين غفلة

بأنظار الطهارة في (من عاينة
فدح النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم أن النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم كان يعتكف العشر
الأواخر من رمضان حتى توفاه
الله تعالى وتيمم دليل على أنه
لم يفتح وأنه من السنن المؤكدة
خصوصا في العشر الأواخر من

رمضان لطلب ليلة القدر المد
والجهد في العبادة وروى أبو
الشيخ بن حبان من حديث
عبد بن علي مرفوعا اعتكاف
عشر في رمضان يجزيه رتبين
وهو ضعيف (ثم اعتكف
أزواجه من بعده) فيه دليل
على أن النساء كرجال
في الاعتكاف وقد كان صلى الله
عليه وآله وسلم أذن لبعثتهن
وأما أنكره علي بن الاعتكاف
بعد الأذن كما في الحديث الصحيح
فلهي آخر فقبل خوف أن يكن
غير مخلصات في الاعتكاف بل
أردن القرية بعنه لغيتهن عليه
أو ذهب المقصود من الاعتكاف
يكونن معه في العتكاف أو
تضييقهن المسجد بأنبيتهن
وعند أهل حنيفة انما يصح
اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
وهو الموضع المأبى في بيتها لالتها
واختفى العلاء على مشروعية

وقد قيل أنه يجوز أن يستكفي بمجمل العين إذا ضرب لاختيار ومدة معلومة لانه
ذلك ما ركله علوم وبه قالت الهادون وقال الثاني لا يصح لما في الجاهة حال البيع من
القرود وهو الظاهر لسنول هذه السور تفت عوم الحديث وآخرها يحتاج إلى دليل
ويجوز كون مدة الاختيار معلومة وإن ما وجه على بصيرة في التبيين بهذا لكنهم يصرون
على بصيرة حال العقد وهو المعتبر والمحكم في الهوى عن استئثار الجاهول
ما يتضمن من اقرب مع الجاهة

(باب بيعتين في بيعة)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله
أو كسهما أو لربا رواء أبو داود وفي لفظ نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين
في بيعة رواء أحدهما الثاني والقر في وصحه هو عن حماد عن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صفقتين في صفقة
قال حماد هو الرجل يبيع البيعة فيقول هو فبا كذا وهو يتعد بكذا وكذا رواء أحد
حديث أبي هريرة قال قلت لأبي سادة محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم ببيع واحد
قال التذري والمشهور عنهم رواية القادري وروى محمد بن عبد الله الأنصاري أنه صلى
الله عليه وآله وسلم نسي عن بيعتين في بيعة انتهى وهو باللفظ الثاني عند من ذكره
الصف و أخرجه أيضا الثاني ومالك في بلاغته وحديث ابن مسعود وأورد الحفاظ
في التخصيص وسكت عنه وقال في جمع الزوائد جال أحد ثقات وأخرجه أيضا الزوار
والطبراني في الكبير والأوسط وفي الباب عن ابن عمر عن الدارقطني وابن عبد البر في
من باع بيعتين فسرهما بملءه المصنف أحسن عنه وقد افقه على مثل ذلك
الشافعي فقال بأن يقول بعتن بالفتقد أو الفين إلى سنة فخذناهما شئت أن شئت
أما قول ابن الرقة عن القاضي أن المسئلة من روضة على أنه قبل على الإجماع ما قال
قبل بالفتقد أو الفين بالبيعة مع ذلك وقد فسر ذلك الشافعي بقدر آخر فقال
هو أن يقول بعتك ذا العبد بال على أن تبقي داله بكذا أي إذا وبتك على
وجبت عندك وهذا يصلح تفسير الرواية الأخرى من حديث أبي هريرة الأولى فإن
قوله أو كسهما يدل على أنه باع الشيء الواحد بيعتين بيعة بأقل وبيعة بأكثر وقيل
في تفسير ذلك هو أن يسلمه ثارا في فخر خطبة في شهر فأصل الاجل وطالبه بالخطبة
قال يعني القنبر الذي كان على المشورين بتقديز من فصار له بيعتين بيعة لأن البيع
الثاني تدخل على الأول فيرد إليه أو كسهما وهو الأول كذا في شرح السنن لأب

المسجد للاعتكاف لا مح. بن عمر بن ليلة المالكي ما جاز في كل مكان وقال الجوهري يرموه في كل مسجد
الابن تفرمه الجمعة فاستحب في الشافعي في الجامع وانتقوا على أنه لا بدلا كثيرا واختلفوا في أفقه شرط فيما لصام قال أنه
يوم وقال بعضهم يصح في دون اليوم ومن ماله التشرط عشرة أيام وعنه يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قال أنه لا يطبق

عليه السلام ليث ولا يشترط القعود عن العمل فيكون المروم النبي كوقوفه في مكة وروى عبد الرزاق عن ثعلبي عن أمية الضمضاني قال: لا إلى مكة في المسجد الساعة وما أمكن إلا عنكم (وعنه) أدهن عائشة (رضي الله عنها) قالت: إن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على رأسه وفي رواية منها يعني ١٢ الرأس أي يدف ويديل (وهو) مجاور

ومعسكر (في المسجد) والى
الجزء وعند أحد كأن ياتى
وهو معسكر في المسجد فتسكنه
على باب جبر في فاعمل رأسه
وسأله في المسجد (قاربه) اى
فاستطاعه وأمره حوى
ربا وبأفاحض وفيه ان اخرج
البعض لا يجبرى مجرى الكل
ويتنى عليه ما لعل لا يخل
يتأخذ داخل بعض اعضائه رأسه
لم يمت فيه مروح الشافية
وفي جواز التختف والتطيب
والغسل والمحق والتزين الحافا
بالترجل والجمود على أنه لا يكره
فيه الاما يكره في المسجد عن
مات تسكره فيه الصنائع
والحرف حتى طلب العلم وى
الحديث استقام الرجل امراته
برضاها وى اخرجها رأسه لالة
على اشتراط المسجد للاعتكاف
(وكان لا يخل البيت الحاجة)

ورسلان قوله غدا أو كسهما أى اتصهما قال الخطابي لأعلم احدا قال بظاهر الحديث
وصحح البيع بأوكس الثمن إلا ما حكى عن الأوزاعي وهو مذهب فاسدا انتهى ولا يخفى
أن ما قاله هو ظاهر الحديث لأن الحكمه بالأوكس يستلزم صحة البيع وقوله وألربا
يعنى أو يكون قد دخل هو صاحبه فى الربا المرام إذا لم يأخذ الأوكس بل أخذ الأكثر
وذلك ظاهر فى التفسير الذى ذكره ابن رسلان وأما التفسير الذى ذكره أحمد بن حنبل
وذكره الشافعى فبأنه معتل لأن البيع يبيع الشيء بأكثر من سعره لاجل نفسه
وقد ذهب إلى ذلك زين العابدين على بن الحسين والناصر والمصنوب بالله والهادية
والامام يحيى وقالت الشافعية والحنفية وزيد بن على والمؤيد بالله والجهود والنجور
لاموم الأداة الفاضلة بجوارزه وهو الظاهر لأن ذلك التمسك هو الرواية الأولى من
حديث أبي هريرة وقد عرفت ما فى داوهم من القائل بوضع ذلك ظاهرا وعنه القبط الذى
رواه غيره وهو النهى عن بيعتين فى بيعة ولا يهتبه فيه على المطلوب ولو سلمنا أن تلك
الرواية نافية عن تعدد هذه الرواى صالحة لا تحتاج إلى أن أحالها التفسير خارج عن
محل النزاع كما سلف عن ابن رسلان فأدحا فى الاستدلال على التنازع فيه على أن غاية
ما فيها الدلالة على المنع من البيع إذا وقع على هذه الصورة وهى أن يقول نقدا بكذا
ونسيئة بكذا إذا قال من أول الأمر نسيئة بكذا فقط وكان أكثر من سعر يوم مع أن
التسكين بهذه الرواية يقع من هذه الصورة ولا يدل الحديث على ذلك فالجواب
أن آخر من الدعوى وقد جئنا رساله فى هذه المسئلة وعيناها شافعا للقلل فى كبر زيادة
الغن لجرد الاجل وحققنا أنها تحققنا لم ينسحب اليه والعملة فى بيعتين فى بيعة عدم
استقرار الثمن فى صورة بيع الشيء الواجب بعثتين والتطبيق بالشرط المستقبل فى صورة
بيع هذا على أن يبيع منه ذلك ولزوم الربا فى صورة نافية الخطأ قوله ومقتضى
فصله أى بيعتين فى بيعة

• (باب التمس من بيع العربون) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه
المرابط رواه أحمد والسنن وأبو داود وهو مالك في الموطأ) الحديث منقطع لأنه من
رواية آتاه عنه بلقهن عمرو بن شعيب وليد كعب بن مالك وأبو يسلم ومعه ابن ماجه فقال
عن مالك عن عبد الله بن عامر أنه سأل عبد الله لا يخرج حديثه في أسناد ابن ماجه هذا
أيضا صاحب كتاب الاماميات وهو ضعيف لا يخرج به وتقول أن الرجل الذي ليس هو
ابن لهبعه ذكره ابن وهب أيضا ضعيف ورواه دارقطني والطبري عن مالك
بجائزة ولا يصح امرأه ولا يابصرها ولا يخرج الا إلى الصلاة منه وعن علي بن الفضل
عادم أيضا وأخرج البعثة بطل استكانة به قال الكوفيون وإن التذني في البعثة وقال
شيعان ذلك في ابتداء استكانة لم يطل استكانة بغيره وهو رواية عن أحمد إذا كان مع

داره أو بعدت ولا يكلف فعل ذلك في رعاية المصطفى عليه من ثم المروءة لولا في داره وصديقه جوار المسجد للجنة **الحسين**
 رحمه الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله (و لم قال كنت قد كنت في الجاهلية لم يذ كر مكان السؤال في التذمين
 وجه آخر أن ذلك كان بالبحرانة لما وجعوا ١٤ من اثنين وبسقامته الرد على من زعم أن اعتكاف جركان قبل المنع

من الصيام في الليل لأن غزوة
 حنين متأخرة عن ذلك وزاد مسلم
 فلما أسلمت سألت عنه رده على
 من زعم أن المراد بالجاهلية
 ما قبل فتح مكة وأنه اعتكف
 في الإسلام وأصرح من ذلك
 ما أخرجه الدارقطني عن
 عبيد الله بلفظ تدرع عن عبيد الله
 في الشراء (أن اعتكف ليلة)
 استدله على جواز الاعتكاف
 بغير صوم لأن الأصل ليس ظرما
 للصوم فلو كان شرطاً لأمره صلى
 الله عليه وآله وسلم به وتعب
 بأن في رواية شعبة عن عبيد الله
 أنه صام يوماً ليلة وجمع ابن
 حبان بين الروايتين بأنه قد
 اعتكاف يوم وليلة في أن أطلق ليلة
 أراد بيومها ومن أطلق يوماً أراد
 باليوم وقد ورد الأمر بالصوم
 في رواية عمرو بن دينار عن ابن
 عمر رضيهما لكن إسنادهما
 ضعيف وقد زاد فيها أن النبي
 صلى الله عليه وآله لم قاله
 اعتكف وصح ما أخرجه أبو داود
 والشافعي وفيه عبيد الله بن عبد
 وهو ضعيف وذكر ابن عدي
 والدارقطني أنه قد مر بذلك عن
 عمرو بن دينار ورواية عن روى
 يومئذ وقد وقع في رواية سليمان
 ابن بلال فاعتكف ليلة فدل

عن عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب وفي إسنادهما اله ثم بن البنان وقد ضعفه
 الأزدي وقال أبو حاتم صدوق ورواه البيهقي موصولاً من غير طريق ماله وأخرج عبد
 الرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم أنه مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العريان
 في البيع فاحط وهو مردل وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف قوله العريان
 بضم العين المهملة واسكان الراء ثم موحد متفقاً ويقال فيه عمرو بن يحيى العريان
 ويقال بالهمزة مكان العين قال أبو داود قال مالك وذا في يقرى واقفاً أعلم أن يشتري
 الرجل البسدة أو يشترى الخاية ثم يقول أعطيتك ديناراً على أن تترك السلعة
 أو الكراهما أعطيتك أنت شي ومثل ذلك فخره عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه
 إذا لم يصفه السلعة أو الكراهما أكثر الدابة كان الدينار أو نحوه للمالك بغير شيء وإن اختارهما
 أحدهما بقيت القيمة أو الكراهما حديث الباب يدل على تحريم البيع مع العريان وبه قال
 الجمهور وخالف في ذلك أحمد فأجاز به وروى نحوه عن عمرو بن يحيى وفي ذلك حديث
 زيد بن أسلم المتقدم وفيه مقال المذكور والاولى ما ذهب اليه الجمهور لأن حديث عمرو
 ابن شعيب قد ورد من طريق يقرى بعضها بعينها ولا يخفى الخطر وهو أن يجمع
 الإباحة كما تقر في الأصول والنهي في النبي عنه اشتغال على شرطين فإدراهم أحدهما
 شرط كون ما فعله اليه يكون مجازاً أن اختار ترك السلعة والثاني شرط الرد على البايع
 إذا لم يصف منه الرضا بالبيع

• (باب تحريم بيع الصبي عمر بغيره ثم أكل بيع أعان على معصية) •
 • (عن أنس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الغرة عشرة عاصرها
 ومعتصرها وشادها وحامها والمحمولة اليه وساقها ونعها وكل غيرها المشتري لها
 والمشتراة روى الترمذي وابن ماجه • وعن ابن عمر قال لعنت الخمر عشرة وجوه
 لعنت الخمر بعينها وشادها وساقها ونعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحامها
 والمحمولة اليه وكل غيرها وما أحسدوا من ما جده أبو داود ونحوه لكنه لم يذ كر أكل
 غيرها ولم يقل عشرة) الحديث الاول قال الحافظ في التلخيص ورواه ثقات والحديث
 الثاني في إسناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس قال يحيى لأخيه وقال
 قوم هو معروف وصحبه ابن السكن وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود وعن ابن
 عباس هذا ابن حبان وعن ابن مسعود عند الحاكم وعن يزيد بن عبيد الطبراني في الاوسط
 من طريق محمد بن أحمد بن أبي شيمه لفظ من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه
 من جهودي أو نصراني أو ممن يفتخر آخر فقد تعصم البار على بصيرة حقه الحافظ في البويع

على أن لم يرد على نذر شيئاً وإن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا ينقطع لمحمد بن (في المسجد الحرام) أي المرام
 حول الكعبة ولا يمكن في عهد صلى الله عليه وآله وسلم ولا في بكره دليل الموقوف حول البيت وفيها أبو إسحاق حول الناس
 فواته عمر رضي الله عنه بدور اشتراها وهدمها واقتضاها المسجد بعد الرضا يدون القامة ثم يتابع الناس على عمارته

بوسعه حتى بلغت الآن التي نالفت وزاد عروين دينار فدواته عند الكعبة (قال صلى الله عليه وآله وسلم لم اوق بشدركم)
الذي تذرت في الجاهلية أي على سبيل التدب وليس الأمر بالإيجاب لعدم اهلية الكافر لتقرب عمله على التدب أولى ألا يحسن
تركه بالاسلام ما عزم عليه في الكفر من التذوب عند الخنافة يصح التذ ١٥ من الكافر ومنهيب الشافعية والخنافة ان

الاصناف لاصوم فيه ومن
أحمد أيضا لا يصح بغير صوم
والاول هو الصبر عندهم
وعليه أصحابهم وقال الملكية
والحنفية لا يصح الا بصوم
واختبروا به صلى الله عليه وآله
وسلم لم يعتك الا بصوم وفيه
نظر لما في لفظ آخر عند البخاري
انه اعترف بكنف في شوال وهذا
الحديث أخرجه مسلم في الايمان
والشذوذ وكذلك الودود
والترمذي وأخرجه التتائي فيه
وفي الاضكاف وابن ماجه في
الصيام (عن عائشة رضي الله
عنها ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ما دأب يعتك في العشر
الاول من رمضان فلما انصرف
الى المكان الذي اراد ان يعتك
فيه (اذا خبيصة) مضروبة
في المسدأ حديدا (خبياتة) (الثالث
والثاني) خبيصة مقفوفة (الثالث
خبيصة) فقال صلى الله عليه
وآله وسلم (ألا تفتلون) أي
تفتنون (بين) فأجرى فعل القول
بجري فعل التفتن على القصة
المنهورة أي أفتلون أي تفتنون
البر ونهض العمل ولتطاب
لحاضرين شامل لقساويرال
(ثم انصرف ثم يعتك) ذلك
النهر (حتى اعتك عشر امن

المرام وأمر به البيهقي يادعروين يعلم ان يقضه خرا وقد استدل المستفهمه الله
بجدي الباب على تحريم بيع العبد عن يقضه خرا وتحريم كل بيع أعان على معصية
قياسا على ذلك وليس في حديثي الباب عرض لصرم بيع العنب ونحوه عن يقضه خرا
لان المراد ببيع ما بهما واكل غنما بالغ المحروا كل من المحروا كذلك بقية الضعفاء المذكورة
هي لصرم ولو مجازا كما في عاصرها ومقتصر حاقه بول المصورا الى المحروا الذي يدل على
مراد المستفهم حديث ربيعة الذي ذكرناه لترتيب الوعيد الشديد على من باع العنب الى
من يقضه خرا ولكن قوله حسن وقوله أو عن يعلم ان يقضه خرا يدلان على اعتبار
القصد والتمتع بالبيع لمن يقضه خرا ولا خلاف في التحريم مع ذلك وما مع علمه
فذهب جماعة من أهل العلم الى جواز مضمون الهادون مع الكراهة ما لم يعلم انه يقضه
فذلك ولكن الظاهر ان البيع من اليهود والنصارى لا يجوز لانه مظنة لميل العنب
خرا ويؤيد المنع من البيع مع ظني استعمال المبيع في معصية ما أخرجه الترمذي وقال
غيره من حديث ابن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيعوا
القيينات المضيات ولا تشركوهن ولا تعلموهن ولا خير في تجارتهم وفيهن حرام

(باب النهي عن بيع ما لا يملك ليعفى فيشتره وبسله)

(عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي
ما يبيعه ثم أتيه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك رواء التهمة) الحديث
أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن
حكيم أتم في بعض طرقه عبد الله بن مسعود عن عبد الحق انه ضعيف جدا ولم ينقبه
ابن القطان بل نقل عن ابن حزم انه مجهول قال الحافظ وهو روى عن مروءة فقد روى عنه
ذلك ثلاثة كما في التلخيص وقد احتج به النسائي وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن
جده عند ابي داود والترمذي وصححه التتائي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يبيع لايحل له بيع ولا شيطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس
عندك قوله ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك وقد تركوا الظاهر انه يصدق على العبد
المفصوب الذي لا يتدبر على اتزاعه من خوف يده وعلى الابن الذي لا يعرف مكانه والطير
المنفلت الذي لا يضاد جرمه ويدل على ذلك معنى عند لغة قال الرضي انها تستعمل في
الحاضر القريب وما هو في حوزتك وان كان بعيدا انتهى فيخرج عن هذا ما كان غائبا
خارجا عن المكان وأدخاله في حوزة ظاهرا به يقال لما كان حاضرا وان
كان خارجا عن المكان فحق قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ما ليس عندك أي ما ليس

شوال) أول يوم العبد قضاه عاتركه من الاعتكاف في رمضان على سبيل الاحتياط لانه اذا فعل علائقته ولو كانت وجوب
لاعتكاف معه فسأوه أيضا في شوال ولم ينقل في رواية عندهم حتى اعتكف الاول من شوال قال الاحمدي في دليل على
جواز الاعتكاف بغير صوم لان أول شوال هو يوم العيد وصومه حرام واعتقض بان المعنى كان ابتداء في العشر الاول وهو

صادق بما اذا ابتداء اليوم الثاني فلا دليل فيه لما قاله قال ابن المنذر وغيره في الحديث ان المرأة لا تعتكف حتى تستاذن زوجها
وانها اذا اعتكفت بغير اذنه كان له أن يخرجها وان كان باذنه أنه أن يبيع فيمنعها ومن أهل الرأي أن اذا نكح الزوج ثمنها
ثم يذلل وامتنعت وعن خالد بن يساف ١٦ وهذا الحديث بحجة عليهم وفيه جواز ضرب الاخيرة في المسجد وان الأفضل

للنساء أن لا يعتكفن في المسجد
وفيه جواز الخروج من
الاعتكاف بعد الدخول فيه
وانه لا يلزم التوبة ولا بالتسرع
فيه ويستتبع طمأننة ما رأت التطوعات
خلافاً لمن قال بالزوم وفيه ان
أول الوقت الذي يدخل فيه
المعتكف بعد صلاة الصبح وهو
قول الأوزاعي والشافعي والثوري
وقال الأئمة الأربعة وطائفة
يدخل قبيل غروب الشمس
وأول الحديث على أنه دخل
من أول الليل ولكن انما يعتكف
بنفسه في المكان الذي اعتكفه
لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا
الجواب يشك على منع الخروج
من العبادة بعد الدخول فيها
وأجاب عن هذا الحديث بأنه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل
المعتكف ولا شرع في الاعتكاف
وأنما هم به ثم عرض له المانع
المذكور فتركه كنعلى هذا فالأدوم
أحد الأئمة من أمان أن يكون شرع
في الاعتكاف فسد على جواز
الخروج منه وأما أن لا يكون
شرع فسد على أن أول وقته
بعد صلاة الصبح وفيه ان المسجد
شرط للاعتكاف لان النساء
شرع لهن الاحتجاب في البيوت
فلا يمكن المسجد شرطاً لموقع

حاضر اعتكف ولا غائباً في ملكك وتحت حوزتك قال بغوي النهي في هذا الحديث
عن يبيع الاعيان التي لا يملكها أما يبيع شي موصوف في ذمته فيبوزنيه السلم بشرطه
فلو باع شيئاً موصوفاً في ذمته عام الوجود عند محل الشروط ابيع جاز وان لم يكن
المبيع موجوداً في ملكه حاله اعتكافاً سلم قال وفي معنى يبيع ما ليس عنده في النسيئة
بيع الطير المتفلت الذي لا يعتاد رجوعه الى محله فان اعتاد الطائر أن يعود ليل يبيع
أيضا عند الأكثر الا فضل فان الاصح فيه الحصة كما قاله الثوري في زيادات الروضة
وظاهر النهي بغير ما لم يكن في ملك الانسان ولادخلت مقدرة وقد استثنى من
ذلك السلم فتكون أدلة جواز خصصة لهذا العموم وكذلك اذا كان المبيع في ذمة
المشتري اذ هو كالطائرة ومن

• (باب من باع سلمه من رجل ثم من آخر) •

(عن عمر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيها المرءة اذ زوجك لوليان فهي لأوليهما
وأيما رجل باع يعلم رجلين فهو لأوليهما رواه ثمة الا أن ابن ماجه لم يذكر فيه
فصل النكاح وهو يدل بعمومه على فساد بيع البائع المبيع وان كان في مدة الخيار
الحديث هو من رواية الحسن عن عمر بن أبي سلمة عن قتادة عن
الترمذي وصححه أبو زهرة وأبو داود والحاكم قال الحافظ وصححه متوفقة على ثبوت جماع
الحسن من حمزة ورجال ثقات ورواه الشافعي وأحمد والشافعي من طريق قتادة عن
الحسن من عتبة بن عامر قال الترمذي الحسن عن عمر بن أبي سلمة قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الأول
منهما فيه دليل على أن المرأة اذا عقدت لوليان لمزوجين كانت على عقد أول الوليين من
الزوجين وفيه قال الجهم ورواه كان قد دخل بها الثاني أم لا وخالف ذلك مالك وطاوس
والزهري وروى عن عمر بن الخطاب أنها تكون للثاني اذا كان قد دخل بها الا انما يقول أقوى
والخلاف في تفاصيل هذه المسئلة بين المقرعين طول بل قوله وأيما رجل باع الخ فيه دليل
على أن من باع شيئاً من رجل ثمنه من آخر لم يكن للبيع الا حرمه بل هو باطل لانه باع
غيره باع الا ان قد صار في ملك المشتري الأول ولا فرق بين أن يكون البيع اثنائي وقع
في مدة الخيار او بعد انقضاءها الا ان المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع

• (باب النهي عن بيع الدين بالدين وجواز ما لعين من هو عليه) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالئ الكالئ رواه
الدارقطني وعن ابن عمر قال نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلت اني ابيع الايل
بالبيع فابيع بالدين وأخذوا هم وأبيع بالدين وأخذوا الدين فقال لا بأس أن

تأخذ
تأخذ من الأذن والمنع ولا كتمانهم بالاعتكاف في مساجد بيوتهم وقد ابراهيم بن عتبة في قوله
أكثر من دلالة على أنه ليس بمن الاعتكاف في المسجد اذ منه موهمة أنه ليس بمنع بل من ليس ما قاله الجواز وفيه شذوذ الغيرة
لانها ناشئة عن الحسد الخفي التي ترك الأفضل لاجل وفيه ترك الأفضل اذا كان فيه مصلحة وان من خشي على علمه الرياء لانه

تركه وعلمه وفيه ان الاعتراف لا يجب بالنية وفيه ان المرأة اذا اعتكفت في المسجد اعتصب لها ان تجعل امامها سترها
ويشترط ان تكون اقامتها في مكان لا يضيئ على الصليين وفي الحديث بيان هرطقة عائشة في كون حفصة تستأذن الابواسطها
ويحصل ان يكون سبب ذلك كونه كان ذلك الليلة التي ماتت عائشة في (عن صفية ١٧) زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وروى عنها انها جاءت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم تزور
في اعتكافه وفي رواية البزار
في حفصة لم يس فائتة ازوره
ابا (في المسجد في العشر الاواخر
من رمضان فحدثت عند جماعة)
زاد في الادب من العشاء (ثم
قامت تنقلب) اي تزد الى منزلها
(نقام النبي صلى الله عليه وآله
وسلم معها قبلها) اي يردا الى
منزلها (حتى اذا بلغت باب المسجد
عن يمينها لم يدركها رجلان من
الانصار) في الفتح لا يفت على
تسميع ما في من كتب الحديث
الا ان ابن المطار قال في شرح
العهدة نعم ما يجنب من حديث ومجاد
ابن بشر ولم يذكره مستندا
وفي رواية هشام كان يتفاد دار
اسامة فخرج النبي صلى الله عليه
وسلم معها فلقبه رجلان من
الانصار وطلباه فدخلوا عليه
واكسروا خراج من باب المسجد
والافلا فادته فوله لها في حديث
هشام هذا لانتهى حتى انصرف
معهن ولا فائدة فلقبه الباب المسجد
فقط لان قلبها انما كان ليعدها
وعنده الرزق فذهب معها
حتى ادخلها في بيتها (فصل على
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم) وفي رواية معمر فظن الى

ناخذ بسر يومها ما لم تفرقا ويشكنا في رواة الخمسة وفي لفظ بعضهم ابيع بالذاني
واخذم كلنا الورق وبيع بالورق واخذم كلنا الذاني وفيه دليل على جواز التصرف في
الدين قبل قبضه وان كان في مدة الخيار والشرط لا يدخل (الصرف) الحديث
الاول صححه الحاكم على شرط مسلم ونصب بانه تنزيه موسى بن عبيدة الرضى كمال
الدارقطني وابن عدي وقد قال فيه احمد لا نقل الرواية عنه عدي ولا عرف هذا
الحديث عن غيره وقال ليس في هذا ابنا حديث يصح ولكن اجماع الناس على انه
لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي اهل الحديث وحنوف هذا الحديث اه ويؤيده
ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
كالي بكالي دين بدين ولكن في اسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهد والحديث
الثاني صححه الحاكم واخرجه ابن حبان والبيهقي وقال الترمذي لا نعرفه من روى الا ابن
سديد من مالهين سوب وكرهه روى عن ابن عمر موقوفا واخرجه الترمذي موقوفا عليه
ايضا قال البيهقي والحديث مقرر بقرينة مما ذكره من روى وقال شعبة رفعه لانساء وانا
أفرقه قوله الكالي بكالي مومهم وزال الحاكم عن اي الوليد حسن هو بيع التسيئة
بالتسيئة كذا نقله ابو عبيد في الغريب وكذا نقله الدارقطني عن أهل اللغة وروى البيهقي
عن نافع قال هو بيع الدين بالدين وفيه دليل على عدم جواز بيع الدين بالدين وهو
اجماع كما حكاه احمد في كلامه السابق وكذا لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم قوله لا يبيع
قال الحافظ بابا له الموحدة كاقع عند البيهقي في بيعه افرقه قال النووي ولم يكن اذذاك
قد كثرت فيه التدوير وقال ابن بطيئ لم أر من ضبطه والظاهر انه بالتدوير حتى ذلك منه
في التلميح وابن رسلان في شرح قوله لا يبيع الخ فيه دليل على جواز الاستبدال
عن الثمن الذي في القيمة بغيره وظاهره انهم ما هم حاضرين جميعا بل الحاضر أحدهما وهو
غير اللازم فبدل على ان حاق القيمة كالحاضر قوله ما لم تفرقا ويشكنا في فيه دليل على أن
جواز الاستبدال يعقد بالتفاضل في المجلس لان الذهب والفضة مالا لا يريان ولا يجوز
بيع أحدهما بالآخر الا بشرط وقوع التفاضل في المجلس وهو محكي عن عمر وابنه
عبد الله رضي الله عنهم والحسن والحكم وطاوس وزهري ومالك والشافعي وابي
حنيفة والثوري والاوزاعي واحد وغيرهم وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن
المسيب وهو أحد قول الشافعي انه مكره وما الاستبدال المذكور والحديث يرد عليهم
واختلف الاولون فمنه من قال يشترط أن يكون بسر يومها كما وقع في الحديث وهو
مذهب احمد وقال ابو حنيفة والشافعي انه يجوز بسر يومها واغنى وارشم وهو
خلاف ما في الحديث من قوله بسر يومها وهو اخبر من سددت اذا اختلفت هذه

٣ نيل ساجي من فقه ما رواه مسلم في مساجد اي ضياء عدا ابن مياض ثمانية اسفها فربما (فقال لهما النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) استبنا (على رسلنا) بكسر الراء أي على هبتنا فليس شي تنكرناه وفي رواية معمر فقال لهما النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تبنا يا قال الهادي أي خذوا تبركوا من ابن التين وقال ابن جرير عن معمر بن بكير في رواية معمر فليس وفي رواية معمر فليس

أبصره فغاض فقال فقال ابن التين أنه وهم ثم قال يحتمل تعدد القصة فالقنع والاصل عدمه بل هو محمول على أن أحدهما كان، بالآخر أو ضمن أحدهما يضطرب المشافهة دون الآخر ويحتمل أن يكون الزهري كذب في ذلك فبقية قول تارة رجل وتارة رجلان فقد رواه سعيد بن منصور عن ١٨ هشيم عن الزهري فقتله رجلان أو رجلان بالثقل وليس لقوله رجل مفهوم

ثم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالافراد ووجه فاق تقدم من أن أحدهما كان قبحا لا آخر ثبت أفرد ذكر الأصل وحيث في ذكر الصورة الغامض صفة بنت أبي معمر ابن الخطاب وكان أبوها رقيقا خبيرا وكانت تسمى أم يحيى والقصص اتم امانت سنة خمس مئة وثلثمائة وكان علي بن الحسين حين سمع منها هذا الحديث صغيرا وفي رواية هذه صفة (نقلا) أي الرجلان (سبحان الله يا رسول الله) أي تنزه الله عن أن يكون ردا ولم يمتدحها لا يفي أو كناية عن التعجب من هذا القول (وكره علمنا) أي علمهم وشق علمنا ما قال صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية هـ (فقال يا رسول الله وهل قلنا بك الا خبرا) فقال النبي صلى الله عليه وآله (واسلم ان الشيطان يبلغ من الناس) الرجال والنساء قالوا اذ الجلس (مبلغ) أي يكلفه ووجه التسمية شدة الاتصال وعدم المسافة هو كناية عن الوسوسة وفي رواية معمر يجري من الانسان يجري الدم وكذا الانماجه زاد عبيد الله فقال اني خفت ان دفننا

الاصناف فيه واكف شتم اذا كان يدعي العام على الخاص

• (باب نهی المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه) •

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ابتعت طعاماً فلا تتبعه حتى

تستوفيه رواه احمد ومسلم . وعن ابي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان يثري الطعام ثم ياع حتى يستوفي رواه احمد ومسلم . واسلم ان النبي صلى الله عليه

وَأَلْهَمَ قَالَهُ نِاشْتَرِي طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ - قِي بَكَاهُ • وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ قَالَ قُلْتُ

ارسل الله اني اشترى بوعافيا جعل لي منها وما يحرم علي قال اذا اشربت شماء فلا تبعه

سقى نفسه رواه احمد وعنه زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقى أن ثباع

الاسم حيث يتبع حتى صورها لتصار الى حالهم واء او داود والدارطني وعن ابن

٤٢ قال كانوا يتباهون الطعام بين اقباع على السوق فتم اهتم رسول الله صلى الله عليه وآله

رواه الجماعة الا الترمذي وابن عساحه وفي لفظ في الصحيحين

قبحوا • والجماعة الا انهم لم يمتنعوا من اتيان طعنا مادام لا يبيعه حتى يقبضه ولا يمتنع من

نتری طعما بکمال او وزن ملائمه حق قبضه ولا یجد داود و التانی نمی آن یدیع

حدثنا ما اشتراه بكميل حتى يستوفيه ومن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والمن ابتاع طعاما الا يبعه - حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الا مثله

رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظي العاصم بن ابي اسحاق طعاما فلا يـ... (في كتابه)

ديت حكيم بن حزام اخبره ايضا الطبراني في الكبير وفي اسناده العلاء بن خاله الواسطي

وفيه ابن حبان وضعه موسى بن اسمعيل وقد اخرج التلاني بعضه وهو طرف من

حدثني المقدم في باب النهي عن بيع ما لا يملكه وحديث يزيد بن ثابت أخرجه أيضا

لما تم وضعه واين جبان وجهه ايضاً فوالا اذا ابتعت طعاماً وما يذوقه في الحديث

فَمَا تَعْلَمُ لَهُ خَالِدٌ مُنْذَرٌ

ثم قال: أما أن يقول: قد تضمنت في قوله: أفوفروا له ذنوباً

ليوم وروى عن عثمان بن عفان أنه سئل ما كان في قلبه من شيء قال كف والأحاديث ترد عليه فان

انهم يقتضون التصريح بحقيقته ودل على الفساد المراد في الاطلاق كما تقرر في الاصول

حكي في الفتح عن ما كان في المشهور عنه الفرق بين الخراف وغيره فاجاز به مع الخراف

مل قبضه وبه قال الاوزاعي واسحق واحمد وابن ابي زافر في قبضه في فيه التخلية

قوله: ما أقول لكم هذا أنكم تظنون أني قد علّمت والاستفتاء

الدم (وان خشت ان مذهب) الشيطان (في نابوكاشما) وللمشرك اول كبرياءه

سوالنامه رعیت دین مدق ایمانها ولیکن خشی علیهما أن توءوس لهما الشطان

• Chlorophyll is the green pigment that captures light energy.

ذلك لانهم ما غيروا مقتضى مقتضى به ما ذكروا الى الله لا لئلا يدركوا اعلامهم احدهما ان الله تعالى لما خلقه اذ وقع له مثل ذلك
وقد روى الحاشي كرام الشافعي كان في مجلس ابن عينة فساله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قال له ما ذكروا لانه خلق عليهما
الكفر ان ظنا به التهمة فبادر الى اعلامها فاصحبه لها ما قبل ان ينفذ ١٩ السطبان في نفوسها شيئا لم يكن عليه قال

في القبح وهو من بين الطرق التي
اسقطها وقيل الزيادة في حديث
صفحة هذا واسعد وقومهم ولم
يات بطائل اه وفي طبقات
العباد ان الشافعي سئل عن
شرب عصية فقال انه على سبيل
التعليم علما اذا حدثت شاربنا
او سافعا في الطريق ان تقول
هي محرمة حتى لا تنتهم وقال ابن
دقيق العبد فيه دليل على
التصريح بما يقع في الوهم نسبة
الانسان اليه لا يفتي وهذا
مما كد في حق العلماء ومن
يقدر بهم فلا يجوز لهم ان
يملوا فضلا فوجب ظن الدوء
بهم وان كان لهم فيه مخلص لان
ذلك سبب الى ابطال الاتباع
يلزمهم مطابقة الحديث للقرعة
في قوله فقام النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بقلهم او في رواية هشام
الذلاقة على جواز خروج
المسكف لما جسه من اكل
وشرب وبولوغا معا وان على
مساواة المصد اذا كانا سا
ومرض تشق الاقامة مع في
المصد وخوف سلطان وصلاة
جمعة لكن الظاهر بطلانه
بمروجه لها لانه كذا يمكنه
الاعتكاف في الجامع ودفن
ميت تعين عليه كفله واداء

والاستغناء انما يكون في كبر او موزون وقد روى احمد من حديث ابن عمر مر نوحا
من اشترى طعاما بكيل او وزن فلا يبيع حتى يقبضه وروا ابو داود والنسائي بلفظ نهى
ان يبيع الطعام ما اشتراه بكيل حتى يستوفيه كاذ كره المصنف ولما اوقف من حديث
جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع
البائع وصاع المشتري وهو بغير وزن من حديث ابن عمر قال في القبح ما نأخذ حسن قالوا
وفي ذلك دليل على ان القبض انما يكون شرط في المكيل والموزن دون الجوزاف
واستدل بالجمهور بما لا في اجابته الباب من حديث ابن عمر في مخرج فيه بانهم
كانوا يشترون من قاطع الحديث وبطلان ما لا واحد من حكمين من حرام المذكور لانه يعم كل
مبيع ويجوز بيع حديث ابن عمر وجابر الذين احتج بهم امامنا ومن معهما ان التخصيص
على كون الطعام المنهي عن بيعه مكبلا او موزونا لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره
نعم لو لم يوجد في الباب الا الاحاديث التي فيها الملاقاة الطعام لا يمكن ان يقال انه
يصلح المطلق على المقيد بالكيل والوزن وما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجوزاف قبل
قبضه كما في حديث ابن عمر في نفسه المخرج الى ان حكم الطعام يخدم غير فرق بين الجوزاف
وبغيره ورجح صاحب شرو التهار ان هذا الحكم اعني قهر بيع النبي قبل قبضه يخص
بالجوزاف دون المكيل والموزون واثرا للمبيعات من غير الطعام وسكن هذا من ماله
وبجواب عنه بما تقدم من اطلاق الطعام والتصريح بما هو اعم منه في حديث حكم
والتنصيص على قهر بيع المكيل من الطعام والموزون كما في حديث ابن عمر وجابر
وما حكاه من ماله خلاف ما حكاه عنه غير قل صاحب القبح حكمه ما تقدم وهو
مقابل لما حكاه عنه وكذلك روى من ماله ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن
رشد في نهاية الجهد وغيرهم وقد سبق صاحب شرو التهار الى هذا المذهب ابن المنذر
ولم يكن له لم يخص بعض الطعام دون بعض بل سوى بين الجوزاف وغيره ونفي اعتبار
القبض من غير الطعام وقد حكى ابن القيم في ذائع الفوائد من أصحاب مالك كقول ابن
المنذري يكتفي في رد هذا المذهب حديث حكمه فانه يشمل بعمومه غير الطعام وحديث
زيد بن ثابت فانه مخرج بالنهي في السلع وقد اختلف من خص هذا الحكم الطعام بدني
الضاري من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى من عمر بكرة كانا به
را كبا عليه ثم وهبه لانه قبل قبضه ويجوز ان هذا باه خارج عن محل النزاع لان البيع
معاوضة بعوض وكذلك الهبة اذا كانت عوض وهذه الهبة لو اقلعت ن التبي على الله
عليه وآله وسلم لم يست على عوض وغاية ما في الحديث جواز التصرف في المبيع قبل
قبضه بالهبة بغير عوض ولا يبيع الا لخاصة المبيع وسائر التصرفات بذلك لانه مع كونها قاسد

شهادة تعين اداؤه عليه وخوفه وعمل من استلام قال في القبح وفي الحديث من التوا نجاوا من اشتغال المستكف
بالامور والباحثين في شئ من زهره والقيام معه والحديث مع غيره وباحثة شاول المستكف بالزوجة وزبارة المرأة المستكف وبان
تفتقه على الله عليه وآله وسلم على ائنه واثمهم الى يدفع عنهم الاثم وفيه التعرض من التعرض لسوء الظن والاحتياط من

كيد الشيطان والاعتذار من ثم قال بعض العلماء بقبول ما كرم أن ينال المصروع عليه طهارة الحكم إن كان خافياً شياً لا يمتنع
ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بظاهر السوء ويغتر به بغيره بذلك على نفسه وقد عظم البلاية هذا الصنف والله اعلم وفيه
إضافة بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته الذين رقبه جواز خروج المرأة لئلا يرقه يقول سبحانه الله عند التحجب

وقد وقعت في الحديث لتعظيم
الامر وتوهمه ولعلنا من ذكره
كأن حديث أم سليم واستدل
به لا يابوسف ومحمد في جواز
تقاضي المعتكف إذا خرج من
مكان اعتكافه لحاجة وأقام
قريباً من أزمانه عن الحاجة ما لم
يستغرق أكثر اليوم ولادالة
ففيه لأنه لم يثبت أن منزل معتكف
كان يشترط من المسجود فاصل زائد
وقد حدد بعضهم السعر بنصف يوم
وليس في الخبر ما يدل عليه
وهذا الحديث أخرجه البخاري
في الادب وفي نسخة بليس العن
وفي الاحكام وأخرجه مسلم في
الاستبذان وأبو داود في الصوم
وفي الادب والنسائي في الاعتكاف
وإنما جاعه في الصوم [عن أبي]
هريرة رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يعتكف في كل رمضان عشرة
أيام وعند النسائي يعتكف
العشر الاواخر من رمضان [فلا]
سكان العام الذي يقض فيه
اعتكف عشرين يوماً لأنه صلى
الله عليه وآله وسلم علم بانتقائه
أجله فأراد أن يستكمل من
الاعمال الصالحة فشرع بالامته
أن يجتهدوا في العمل إذا بلغوا
أقصى العمر ليلتموا الله على خير

الاعتبار قياس مع الفارق وإضافة تقر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
أمر الأمة أو نواها أمر أو نهيها علم ما فعل لم يخالفت ذلك ولم يقم دليل يدل على التامس
في ذلك الفعل مخصوصه كان مختصاً به لأن هذا الامر أو النهي اختصاص بالأمة في مسئله
محمومة عنها الاخر من امة التامس العامة مطلقاً فيبقى العام على الخاص وذبح بعض
المأخرين الى تخصيص التصرف الذي نهى عنه قبل القبض بالبيع دون غيره قال فلا يصلح
البيع ويجوز بيع غيره من التصرفات وأردف ذلك الجمع بين أحاديث الباب وحديث شرائه
صلى الله عليه وآله وسلم للبكر ولكنه يعكس عليه أن ذلك يتلزم الحاق جميع التصرفات
التي يعرض ويغير عوض بالهبة بغير عوض وهو الحق مع الفارق وأيضاً الحاقها بالهبة
المذكورة دون البيع الذي وردت بمنعه الاساديث تصحك وادون الجمع الحاق التصرفات
يعرض بالبيع فيكون فعله قبل النهي غير جائز الحاق التصرفات التي لا عوض فيها
بالهبة المذكورة وهذا هو الراجح ولا يشكل عليه ما قدمنا من أن ذلك الفعل يختص
بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن ذلك انما هو على طريق الترتيل مع ذلك القائل بعد
فرض أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم في تصدقاته عليه أحاديث الباب وقد عرفت أنه
لا مخالفة فلا اختصاص ويشهد لذلك ما لا يرد عليه اجاعهم على صحة الوقت والمقت قبل
القبض ويشهد له أيضاً ما عليه النبي فانه أخرجه البخاري عن طاوس قال قلت لأبي
عباس كيف ذاك لدرهم يدرهم والطعام مراً استقمه من سبب النبي فأجابني
إذا عاه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكانه باع درهم يدرهم وسين ذلك
ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال لما سألت طاوس الأثرهم يبتاعون الذهب والطعام
مراً وذلك لأنه إذا اشترى طعاماً بعد ثمنه يارود فعمله البائع ولم يقض منه الطعام ثم باع
الطعام في آخر مائة وعشرين مثلاً لا كاه اشترى بذهبه ذهباً كثره ولا يعني أن
مثل هذه الآية لا ينطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض وهذا التحليل أجود
ما علم به النبي لأن الصحابة أعرف بمقاصد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولاشك أن المنع
من كل تصرف قبل القبض من غير تزويج ما كان عوض وما لا عوض فيه لا دليل عليه
الا للحاق لساير التصرفات بالبيع وقد عرفت بطلان الحاقها بالاعوض فيه بما فيه
عوض ويجوز صدق اسم التصرف على الجميع لا يميزه وسواء اقتباس عارف بعلم الاصول
قبوله حتى يجوزها التجار في حاله فيعطل على أنه لا يكتفي بمجرد القبض بل لا بد من
تحويله الى المنزل الذي يسكن فيه المشتري أو يضع فيه بضاعته وكذلك قيل على هذا قوله
في الردية الاخرى حتى يحولوه وكذلك ما وقع في بعض طرقه سلم عن ابن عمر بلفظ كان
قتباع الطعام فبعت علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يامر بابتاعها من المكان

المعالم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمد من جعله عليه السلام أن يعارضه بانقرآن في كل عام مرة واحدة فلما الذي
عارضه في العام الاخير مرتين اعتكف فيه مثلي ما كان يعتكف وهذا موضع الترجعة لأن الظاهر من اطلاق العشرين انما
مبوبة والعشر الاخير منها اذا لم يدخلوا في العشر الاوسط فيها قال ابن بطال موطنته صلى الله عليه وآله وسلم على الاعتكاف

تلقى على ائمة من السلف المؤكدة وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول هي المسان تركوا الاعتكاف والتي على الله عليه وآله وسلم لم يتركوا متدخل المذنب حتى قبضه الله ٥١ وقال مالك انه لم يترك أحد من السلف اعتكاف الا بالبركة بن عبد الرحمن وان تركهم فلا تلبس فيمن الشدة وهذا آخر ربيع العبادات وغمام ٢١ البزمانا شمن فح البازي من بخرنة

عشرة وشاهو الجزء الرابع
 كتاب البيوع فروع منه يوم
 الأربعاء وأربع رجب سنة ثلاث
 وتسعين ومائتين وألف الهجرية
 على صاحبها الصلاة والتحية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب البيوع) •

جمع بيع وبيع لا خلاف أو لا
 كبيع العن وبيع الدين وبيع
 المنفعة والعصم والقاسد وغيره
 ذلك وهو نقل ملك إلى الغير بفن
 والشراء لقبوله ويطبق كل منهما

على الاتراء أجمع الملول على
 حوازم البيع والحكمة تقتضيه
 لأن حاجة الإنسان تتعق ما في
 يدا صا حيه غالباً وصا حيه قد
 لا يسلطه في تبيع البيع
 وسيله إلى بلوغ الغرض من غير
 حرج وقوله سبحانه أحل الله
 البيع أصل في بوارزه وللهام

أيها أقوال أصحها أنه عام مخصوص
 فان النقل لفظ العموم فيتناول
 كل بيع فيقتضي إباحة البيع
 لكن قد منع الشارع وباعاً أخرى
 وصرحها فهو عام في الإباحة
 مخصوص بمبدل الدليل على
 منع وقيل عام أي به الخصوص
 وفي مجمل يشته السنة وكل منه
 الأقوال تقتضي ان المفرد الممل

لذي ابتعناه نفسه إلى مكان سواء قبل أن نبيعه وقد قال صاحب الفتح انه لا يعتبر إلا الإقرار
 إلى الرجال لأن الأمر يخرج من جرح الغالب ولا يفتى فيه إن شاء الله تعالى حتى يتصلح إلى برهان
 لأنه مخالف لما هو الظاهر ولا عذران قال فيحصل المطلق على التقييد من المصير إلى
 ملأت عليه هذه الروايات قبله جزافاً بتقليد الجهم والكسرا فصيح من غيره وهو ما يرد
 قد مر على التمسك قال ابن قدامه يجوز بيع المصير جزافاً لا يتم فيه خلافاً إذا جمل
 البائع والمستري قد رهاقوله ولا حسب كل شيء إلا مثله استعمل ابن عباس القياس
 وأعلم بيلغه النص المتقضي لكون سائر الأشياء كالطعام كالمثل قوله حتى يكافه قبل
 المراء بال كيبال القبض والاستيفاء كافي سائر الروايات ولعله كنه لما كان الأغلب في
 الطعام قال صرح بقوله الكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت والظاهر ان من اشترى شيئاً
 مكابله أو موازنة فلا يكون قبضه إلا بالكيل أو الوزن فان قبضه جزافاً كان فاسداً وبهذا
 قال الجمهور وكما حكاه الحافظ عنهم في الفتح ويدل عليه حديث اختلاف الساعين

• (باب النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان) •

(عن جابر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان
 صاع البائع وصاع المشتري روى ابن ماجه والدارقطني وعن عثمان قال كنت أبيع
 القرم بطن من اليهود يقال لهم ميثوقين قناع وأبيعه برمح فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال يا عثمان إذا ابتعت فاكمل وإذا بعت فكل رولاً واحداً ولا يضاري منه بغير
 استناد كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي وفي أسناده
 ابن أبي ليلى قال البيهقي وقد روى من وجه آخر وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي راسد
 حسن وعن انس وابن عباس عند ابن عدي بأسنادين ضعيفين جداً كما قال الحافظ
 وحديث عثمان أخرجه عبد الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن الحسن
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلان قال البيهقي روى موسى لاسن وأبو داود
 بعضها إلى بعض قوى وقال في جميع الروايات أسناده حسن وأسناده بهن لا حديث على
 أن من اشترى شيئاً مكابله وقبضه ثمانية إلى غيره لم يجر تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله
 على من اشتراه نأياً أو إليه المذهب الجمهور وكما حكاه في الفتح عنهم قال وقال طحاوي يجوز بيعه
 بالكيل الأول مطلقاً وقبل أن يباعه بنقده جازاً بالكيل الأول وإن يباعه بنسيئة لم يجر بالاول
 والظاهر مذهب إليه الجمهور من غير فرق بين بيع وبيع لإحدى المذ كوزة في الباب
 التي تفيد جمعه ومعاثوت الحق وهذا انما هو إذا كان التسليم مكابله وأما إذا كان جزافاً
 فلا يعتبر الكيل المذ كوزة عندنا بيبعه المشتري

أن تكون بضاعة حاضرة تدبر ونها ينسكم أولها دال على إباحة بيعه المؤجلة وأخوه على إباحة العارية في البيع الحاضرة
 والمعتبر فيه مجرد التراضي وحقيقته لا يعلمها إلا المتكلم والمرا دهنأ ما رنه كالايجاب والقبول على الوجه المأذون فيه
 وكاتباً على عند القائل وعليه أهل العلم وسقطت الإشارة والكفاية من قدره على النطق ولم يرد ما يدل على ما اعتبره بعض

الثقاة والعلماء من أئمتنا المخصوصة وأنه لا يجوز السمع بغيرها وفي قوله تعالى فمبارك من أراض دلالاته أن مجرد الرضا هو
 المناط فلا يعتبر فيه ذلك ولا يضمن الجليل عليه بلفظ أو تلجأ إلى لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي لغة فثبت حصول الرضا
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال ٢٢ لما قدمنا المدينة أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله (وطريقه وبين سعد بن

هـ (باب ما جاء في التفریق بين ذوی الهمم)

(عن أبي أيوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها
 فرق الله بينهما وبين أحبته يوم القيامة ورواه أحمد والترمذي هـ وعن علي عليه السلام قال
 أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما ووفرت بينهما
 فذكر ذلك له فقال ادركهما فارجعهما ولا تبعهما إلا بغير أرواء أحدوني رواية وهب
 في النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلامين أخوين فبعتهما أحدهما فقال يا علي ما فعل
 غلامك فاشتره فقال ردمته ورواه الترمذي وابن ماجه هـ وعن أبي موسى قال أمرني رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين والدته وولده وبين الأخ وأخيه رواد ابن ماجه
 والدارقطني هـ وعن علي عليه السلام أنه فرق بين جارية وولدها فقهاه النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن ذلك ورد البيهقي رواد أبو داود والدارقطني حديث أبي أيوب أخرجه أيضا
 الدارقطني والحاكم وصححه وحسنه الترمذي وفي أسناده يحيى بن عبد الله المعافى وهو
 محتلف فيه وله طريق أخرى عند البيهقي وفيها انقطاع لأنهم من رواية العلامين مسكتين
 الاسكندراني عن أبي أيوب ولغيره وكه طريق أخرى عند الدارقطني وحديث أبي موسى
 أسناده لا بأس به فان محمد بن عمر بن الهياج مسدود وطريق بن عمران مقبول وحديث
 علي الأول رجل أسناده ثقات كآمال الحفاظ وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن
 حبان والحاكم والطبراني وابن القطان وحديث الثاني هو من رواية معوية بن أبي سفيان
 عنه وقهاه أبو داود أيضا لا يقطع بينهما وأخرجه الحاكم وصححه أسناده صحيح البيهقي
 لشواهد وفي الباب عن أنس عند ابن عدي بلفظ لا يلهن والده من ولده وفي أسناده
 بشير بن عبيد وهو ضعيف ورواه من طريق أخرى فيها إسماعيل بن عياش عن الحلبي بن
 أوطاة وقد تقدم به إسماعيل وهو ضعيف في غير الشائعين وعن أبي سعد عند الطبراني
 بلفظ لا يلهن والده قبولها وأخرجه البيهقي بأسناده ضعيف عن الزهري مرسلًا والأحداث
 المذكورة في الباب فيما دلل على تحريم التفریق بين والدته وبين الآخرين أميين
 الرواد فو لهما فقد حكى في البحر من الإمام يحيى أنه أجماع حتى يستغنى الولد بنفسه وقد
 اختلف في انعقاد البيع فذهب الشافعي إلى أنه لا ينعقد وقال أبو حنيفة وهو قول
 للشافعي أنه ينعقد وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يهرم التفریق بين الأب والابن
 وأجاب عليه صاحب البحر بأنه مقبّر على الام ولا يفتي أن حديث أبي موسى المذكور
 في الباب يشمل الأب فانتعزل عليه أن يصح أدنى من التعويل على القياس وأما قضية
 القرابة فذهب الهادوية والحنفية إلى أنه يحرم التفریق بينهم قياسًا وقال الإمام يحيى

الريبع (الانصارى) التزويج
 القريب البدرى وأخي بالمدا
 جعلنا أخوين وكان ذلك بعد
 قدومه المدينة بخمسة أشهر
 وكانوا يتوارفون بذلك دون القرابة
 حتى نزلت أولوا الارحام معهم
 أو لم يعض (فقال سعد بن
 الربيع) لعبد الرحمن بن عوف
 (أنا أكثر الانصار مالا فأقسم
 بأن نصف مالي وانظر رأي زوجتي
 هويت) بلفظ المتي المضاف إلى
 ياء التكلم واسم إحدى زوجتي
 حمرة بنت عزم كاسها إسماعيل
 القاضي في أسكلمه والأخرى
 لم تسم وهويت بمعنى أحييت
 (نزلت لك عنها) أي طلقها
 لا بذلك (فأذا حلت) أي انقضت
 عدها قال ابن التين كان هذا
 القول من سعد قبل أن يسأل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الانصار أن يكفوا المهاجرين
 العمل ويعطوهم نصف الفدية
 (تزوجها) فقال له عبد الرحمن
 لا حاجة لي في ذلك هل من سوق
 فيه تجارة) هذا موضع الترجمة
 والسوق ذكر ويؤت (قال)
 سعد (سوق قنقاع) غير
 معروف على إرادة القسيمة
 وبالصرف على إرادة الحلي وحكى
 في التتبع ثابته وهم يظن

من اليهود أضف إليهم الوقت (نفذ إليه) أي إلى السوق (عبد الرحمن فاني باط) لأن جامد معروف والشامي
 (وسن) انقضاء مائة قال (ثم تابع الفتق) بلفظ الصدري تابع الذهاب إلى السوق لمباركة (غالب) أنجاه عبد الرحمن عليه
 إثر مضرة) أي الطبيب الذي استعمله منه الزخاف (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) له (تزوجت قال نعم قال) صلى الله

عليه وآله وسلم (ومن) أي من التي تزوجها (قال) تزوجت (أما ثمن النصارى) هي ابنة أبي الحيفر التي تزوج النصارى
الأولى ولم تسم (قال) كم (قلت) أي كم أعطيت لها مهرًا (قال) سقت بركة نواة) أعطته دواهم (من ذهب) وعن بعض المالكية
هي ربع دينار وعن أحمد ثلاثة دواهم وثلاث (أو ثمن من ذهب) بذلك الراوي ٢٣ (قال) التي هي لله عليه وآله وسلم
أولم) اخذ ولما هي الطهارة

(أولم) اتخذوا به وهي النعام
 العرس عندنا ساعلى الاضحية
 وسائر الأوثان وقول وجوبها
 لظاهر الأمر (ولو شاء) أى مع
 القدرة والاقتدار ولم صلى الله
 عليه وآله وسلم على بعض نسائه
 مجدين من شعير كآلى البشارى
 وعلى صفية بقر ومن وافق
 والغرض من هنا الحديث هنا
 اشتغال بعض الصحابة بالعبادة
 في زمن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وقتر يرم على ذلك فيمان
 الكسب من البشارى نحوها
 أول من الكسب من الهبة
 ونحوها وزواحف الحديث
 كلهم مدنيون وظاهره الأرسال
 لكنه متصل على الصحيح (من)
 النعمان بن بشير رضى الله عنه
 قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم الخلالين) وأضح
 لا يفتى حله وهو ما علم ملكه
 بقينا (والحرامين) وأنبح
 لا يفتى حرمة وهو ما علم ملكه
 لغيره (وبينهما) أى الخلال
 والحرام الواضحين (أمور
 مشتبهة) بفتح التاء كسر الباء
 بلفظ التوحيد أى مشتبهة على
 بعض الناس لا يدري أى من
 الخلال أم من الحرام لأنهما
 فيهما مشتبهة لأن الله تعالى

[illegible]

بمقتضى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: لم يمتنا إلا أجمع - يمتنا بوجوه قد بنهم كذا قرره الرملاوى فلكل كرمالى قال فى القبح فيه
تقسيم الاحكام الى ثلاثة اشياء هو صحيح لان الشئ اما ان ينص على طلبه مع الوصلى به تركاذا - ينص على تركه مع الوصلى به
فعله أولا - ينص على واحد منهما فما لا ياول الحلال العزى والثانى الجرام العزفى قوله فى ان لا يحتاج الى سواه او يشغل فى معرفته

كل أحد والثالث مستعملاته فلا يدري هل هو حرام أو حلال لما كان هذا سيده فيجب اجتنابه لانه ان كانت في نفس الامر حراما فقد يجرى من بيعه ما كان حلالا فقد أجرى له تركها بهذا التصديق الاصل في الاشياء مختلف في حظرها وابعادها والا لولا تقديره ان جمعها كان علم المتأخر ٢٤ . ههنا والافور من حيز القسم الثالث والمراد ان مستعمله على بعض الناس

روى عن المنصور باقر التامر في أحد قوله أن أحد تفرقي إلى سبع وقد استدعى على جواز التفرقي بين البايعين على آخره البارز قطي والحاكم من حديث عبادة ابن الصامت بلغة لا تفرق بين الأم ولا ما قبله إلى متى قال حق بلغة الفدا لا هو تخصيص الجارية وهذا نص على المطلوب صريح لولا أن في استاده عبد الله بن عمر والوافي وهو ضعيف وقد رماه على أن المدني بالكتب وإبراهيم بن سعيد بن عبد العزيز وغيره وقد استشهد له البارز قطي بمحدثه المذكور ولأننا لا نرى أن مجموع عماد كرم الإجماع وحديث سلمة وهذا الحديث منتهى الاستدلال على التفرقة بين الكبير والصغير

(عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد رواه البخاري
والنسائي وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد وهو الناس
يرزق الله بعضهم من بعض رواه الجماعة الأبخاري وعن أنس قال نهى أن يبيع حاضر
لباد وإن كان أخاه لآبويه أمه متفق عليه ولا يباذروا والقائي أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد وإن كان أباه وأخاه وعن ابن عباس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد فقيل لآب عباس ما قوله
لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له مصارروا الجماعة (القرطبي) قوله حاضر لباد الحاضر
ساكن الحاضر والبادى ساكن البادية قال في القاموس الحاضر والحاضرة والحاضرة
وتفتح خلاف البادية والحاضرة الأقامة في الحضر ثم قال والحاضر خلاف البادى وقال
البحر والبادية والبادات والباد أو تخلاف الحضر وتبدى بأفهامه أو تبدى تشبه بأهلها
ولنسبة بدوى وبدوى وقد القوم خرجوا إلى البادية انتهى قوله وهو الناس الخ
مسند أحمد من طريق عطاب بن السائب عن حكيم بن أبي زرعة عن أبيه حديثه أني قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فإذا
استمتع الرجل فليضع له رداءه السابق من حديث جابر مثله قوله لا تلقوا الركبان سابق
الكلام عليه قوله دعوا الناس يبيعون هم مملكتين قال في التفتح وهو في الأصل القيم بالأمر
والحائز ثم استعمل في معنى البيع والشراء فغنى عنه وأحدث الباب تبدل على أنه لا يجوز
لحاضر أن يبيع لبادى من غير فرد بين أن يكون البادى قريبا له أو أجنبيا وسواء كان
في زمن القلاء ولا وسواء كان يحتاج إليه أهل البلد أم لا وسواء جماعته على التسديد أم
دفعه واحدة وقالت الحنفية أنه يختص المنع من ذلك بزمن القلاء ولا يحتاج إليه
أهل المصر وقالت الشافعية والحنابلة أن المنع انما هو أن يبيع البادى سلعة يريد

يرجع اليه عند الاستنباط من غير ان يجهد الاجال والاشكال قال الحافظ ابن حجر وفي الاستدلال به نظر فيها
 الا ان اراد به مجمل حق بعض دون بعض او اراد الدل على منكرى القياس فيقتل ما قاله الله اعلم (في قوله ما شبهه عليه من
 الاثر) نعم التبع وكثير الباطل المشددة (كان له استبان) أي ظهر تحريمه (أولئك من اجبار) من الجور (على ما بينك) بفتح

أوله ونظم عليه وبالعكس من المفعول (فيه من الأثم أو شئ) أي غريب (أن واقعنا عتيق) أي ظهر حرمته فبأنه اجتناب
ما شابه قال في القبح أن الشيء أمان يكون أصله التصريح أو الإباحة أو ينشأ فيه فالاول كالصبي فانه يصرم كله قبل أن يملكه فإذا
شك أزيل التصريح الا يقين والثاني كالمهارة اذا حصلت لترتفع الا يقين الحادث ٢٥ ومن أمثلته من انه زوجة او صبي

وبه ما سمر الوقت في الحال فيأتمه الحاضر فيقول ضعه عتيدي لا يبعه هـ على التدرج
بأغل من هذا السر قال في القبح فجعلوا الحكم منوطا بالبدى ومن شاذ في معناه
قالوا واتخذوا كالبادى في الحديث لكونه الغالب فالقبح به من شاذ في عدم معرفة
السمر من الحاضر ومن جعلت الملكية البداءة قيدا وعن طائفة لا ينعى بالبدوى في
ذلك الامن كل شيء به فاما أهل القري الذين يعرفون ثمن السلع والامواق فليسوا
داخلين في ذلك وسكن ابن المنذر عن الجمهور ان النهى للتصريح اذا كان البايع عالما
والمبتاع عاتم لمخالصة اليه ولم يعرفه البدوى على الحضري ولا يفتى أن تخصيص
المسوم عطل هذه الامور من التخصيص مجرد الاستيلاء وقد ذكر ابن دقيق العيد
فيه تفصيلا حاصله انه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث يكون خفيا
فاتباع القنطأولى ولكنه لا يطمئن الخاطر الى التخصيص به مطلقا فالباقى على ظاهر
النص هو الاول فيكون بيع الحاضر للبادى محرما على المسوم وسواء كان باجرا
أم لا وروى عن البخاري انه سئل النهى على المبيع باجرا لا بصير اجرة فانه من باب
التخصيص وروى عن عطاء ويجاهد وأي حنفية أنه يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقا
وتسكوا بإباحة البيع التخصيص وروى شاذ عن الهادي وقالوا ان احاديث الباب
منسوخة واستظهروا على الجواز بالقياس على كميل البادى الحاضر فانه جائز
ويجوز عن تسكهم باحاديث التخصيص بانها عامة مختصة باحاديث الباب فان قيل ان
احاديث التخصيص واحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لان بيع الحاضر
لبادى قد يكون على شرط وجه التخصيص فيحتاج الى الترجيح من خارج كاهوتنا
الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد بيع الحاضر للبادى الذي جعلناه اخص
مطلقا هو البيع الشرعي بيع المسلم للمسلم الذي ينه الشارع للامة وليس بيع الفاجر
وانتداع داخلة في معنى هذا البيع الشرعي كانه لا يدخل فيه بيع الربا وضرة مما لا يصلح
شرطا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس به اعتبارا أهم من وجه حتى يحتاج الى طلب مرجع
بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعي ويوجب عن دعوى القبح بانها انما تصح
هذا العلم بتأخر المتأخر ولم ينقل ذلك وعن القياس بانه فاسد الاعتبار لصداقته النص
على ان احاديث الباب اخص من الادلة النافذة فيجوز التوكيد مطلقا فيني انعام على
الخلص واعلم انه لا يجوز ان يبيع الحاضر للبادى كذلك لا يجوز ان يشتري له به قال
ابن سيرين والغني وعن مالك روايتان وبذلك ما أخرجه أبو داود عن أنس بن
مالك أنه قال كان يقال لا يبيع حاضر لبادى كل جمعة لا يبيع شيئا ولا يبيع شيئا
ولكن في اسناده أبو هلال بن محمد بن سليم الراسي وقد تكلم فيه غيره واحد واخرج أبو

وبه ما سمر الوقت في الحال فيأتمه الحاضر فيقول ضعه عتيدي لا يبعه هـ على التدرج
بأغل من هذا السر قال في القبح فجعلوا الحكم منوطا بالبدى ومن شاذ في معناه
قالوا واتخذوا كالبادى في الحديث لكونه الغالب فالقبح به من شاذ في عدم معرفة
السمر من الحاضر ومن جعلت الملكية البداءة قيدا وعن طائفة لا ينعى بالبدوى في
ذلك الامن كل شيء به فاما أهل القري الذين يعرفون ثمن السلع والامواق فليسوا
داخلين في ذلك وسكن ابن المنذر عن الجمهور ان النهى للتصريح اذا كان البايع عالما
والمبتاع عاتم لمخالصة اليه ولم يعرفه البدوى على الحضري ولا يفتى أن تخصيص
المسوم عطل هذه الامور من التخصيص مجرد الاستيلاء وقد ذكر ابن دقيق العيد
فيه تفصيلا حاصله انه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث يكون خفيا
فاتباع القنطأولى ولكنه لا يطمئن الخاطر الى التخصيص به مطلقا فالباقى على ظاهر
النص هو الاول فيكون بيع الحاضر للبادى محرما على المسوم وسواء كان باجرا
أم لا وروى عن البخاري انه سئل النهى على المبيع باجرا لا بصير اجرة فانه من باب
التخصيص وروى عن عطاء ويجاهد وأي حنفية أنه يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقا
وتسكوا بإباحة البيع التخصيص وروى شاذ عن الهادي وقالوا ان احاديث الباب
منسوخة واستظهروا على الجواز بالقياس على كميل البادى الحاضر فانه جائز
ويجوز عن تسكهم باحاديث التخصيص بانها عامة مختصة باحاديث الباب فان قيل ان
احاديث التخصيص واحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لان بيع الحاضر
لبادى قد يكون على شرط وجه التخصيص فيحتاج الى الترجيح من خارج كاهوتنا
الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد بيع الحاضر للبادى الذي جعلناه اخص
مطلقا هو البيع الشرعي بيع المسلم للمسلم الذي ينه الشارع للامة وليس بيع الفاجر
وانتداع داخلة في معنى هذا البيع الشرعي كانه لا يدخل فيه بيع الربا وضرة مما لا يصلح
شرطا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس به اعتبارا أهم من وجه حتى يحتاج الى طلب مرجع
بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعي ويوجب عن دعوى القبح بانها انما تصح
هذا العلم بتأخر المتأخر ولم ينقل ذلك وعن القياس بانه فاسد الاعتبار لصداقته النص
على ان احاديث الباب اخص من الادلة النافذة فيجوز التوكيد مطلقا فيني انعام على
الخلص واعلم انه لا يجوز ان يبيع الحاضر للبادى كذلك لا يجوز ان يشتري له به قال
ابن سيرين والغني وعن مالك روايتان وبذلك ما أخرجه أبو داود عن أنس بن
مالك أنه قال كان يقال لا يبيع حاضر لبادى كل جمعة لا يبيع شيئا ولا يبيع شيئا
ولكن في اسناده أبو هلال بن محمد بن سليم الراسي وقد تكلم فيه غيره واحد واخرج أبو

٤ نيل خا العلماء وهي منتزعة من الاولى ثالثها ان المراد اقسام السكر ولا يبيح فيه
جانب القبول والترك رابعها المراد المباح ولا يبيح في قائل هذا ان يبيحه على تساوى الطرفين من كل وجه بل يمكن
سواء على ما يكون من قسم خلاف الاولى بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار اذراع الفضل أو القول باعتبار اذراع الخارج وقد

كان بعضهم يقول المكروه عبث بين العبد والحرام فمن استكف من المكروه فمطر إلى الحرام والمباح عبث بين العبد وبين المكروه فمن استكف منه فمطر إلى المكروه ورواهذا الحديث ما بين مصري ومكي وكوفي ويخارى وانما كرر طرفة ردا على ابن معين حيث حكى عن أهل المدينة ٢٦ ان النعمان لم يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج حديثه

هذا الحديث في مسنده عن ابن عينة فصرح فيه بتحديث أبي فروته وبسماع أبي فروته من الشعبي وبسماع الشعبي من النعمان وبسماع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان صبيته بن أبي وقاص) هو الذي كسر ثنية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وقعة أحد فكانت على شركه وقد ذكر ابن الأثير في أسد الغابة ما يقتضي انه أسلم قاله أهل طائفة الحفاظ زين الدين العراقي وقال في الاصابة لم أر من ذكر في اصحابه الا ابن مسعود وقد اشتد انكارنا في نعيم عليه في ذلك قال ما علمت له اسلا ما بل روى عبد الرزاق عن مقسم ان عبثا كسر رباعية النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا عليه أن لا يحول عليه الحول حتى يموت كافر انما قال عليه الحول حتى مات كافرا الى النافوس حذتة لا معنى لاراده في العصابة (عهد) اى اوصى (الى أخيه سعد بن أبي وقاص) أحد المشركين وهو أول من روى بسهم في سبيل الله وأحد من فداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأبيه وأمه (ان ابن وليدة ذمة) بن قيس العامري

عوثة في جميعه عن ابن سيرين قال قلت أنس بن مالك فقلت لا يسع حاضر لباد أن يبيعوا أو يبتاعوا لهم قال نعم قال محمد صدق أنها كلمة جامعة ويقوى ذلك الملة التي نهى عليها صلى الله عليه وآله وسلم فلو دعوا الناس يربق الله بعضهم من بعض فان ذلك يحصل بشر من لا خيرة له الا ان كان يحصل بيعه وعلى فرض عدمه وروى عن يفضي بان الشراء حكمه حكم البيع فقد تقرر ان لفظ البيع يطلق على الشراء وانه مشترك بينهما كما ان لفظ الشراء يطلق على البيع لكونه مشتركا بينهما والاختلاف في جواز استعمال المشترك في معنيين أو معاني معروفة في الأصول والمحقق الجواز ان لم يتناقضا

• (باب النهي عن النجس) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد أن يتناجشوا • وعن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النجس متفق عليه ما) قوله النجس بفتح النون و• يكون النجس بعد ما جهه قال في الفتح وهو في اللغة متغير المصدر واستأثره من مكان ليماد يقال نجس النجس بالضم نجسا وفي الشرع الزيادة في السلعة ويقع ذلك بجوارح البائع فيشتريه كان في الأثم ويقع ذلك بغير علم البائع فيقتضى بذلك النجس وفي مقتضى به البائع كمن يبيع بابه أخرى سلعة باكثر مما اشتراها به لغير غير ذلك وقال ابن قدامة النجس الخل والخبث والصدقة ومنه قيل لصدقة ناجس لانه يخل بالصدقة ويختال به قال الشافعي النجس ان تحضر السلعة بتابع فيعلم بها النجس وهو لا يريد شرائها لثمنه في السوام فحطون بها أكثر مما كانوا يملكون ولم يسمعوا سومه قال ابن بطال أجمع العلماء على ان النجس عاص بقوله واختاروا في البيع اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع اذا وقع على ذلك وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور وعند الحنابلة اذا كان بجوارح البائع أو منتهى المشهور وعند المالكية في مثل ذلك ثبوت النجس وهو وجه للشافعية قياسا على المصنفات والاصح عندهم صحة البيع مع الأثم وهو قول الحنفية والمالكية وقد اتفق أكثر العلماء على تحريم النجس في الشرع بما تقدمه وقيد ابن عبد البر وابن حزم وابن العربي في التحريم بان تكون الزيادة المذكرة فوق ثمن المثل ووافقتهم على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وهو تقيد النجس بغير مقتضى التقيد وقد ورد ما يدل على جواز لعن النجس خارج المايراني عن ابن أبي أوفى مرفوعا للناجس آكل ريشا ملعون وأخرجه ابن أبي شيبة وصعيد بن شاذي وروى ما يقتصر بن على قوله آكل الريشا

• (باب النهي من تلقى الركن) •

اي جاريته ولم يسم واسم ولد صاحب النصة عبد الرحمن ونمعة بفتح الراء وسكون الميم ولا يذريه فثقتين (عن قال الرقشي وهو الصواب) (منى فاقبضه) وأصل هذه النصة ما في القسطاني انه كانت لهم في الحاملية امرتين وكانت السادة تاتين في خلال ذلك فاذا أتت احداهن ولحقه بجلده السيدور بجلده السيدور الزاني فاذا مات السيد لم يكن ادعاء ولا أنكره

نادعاء ورثته لحقه الآله لاشارك مستلقه في حواء الآن يستلقه قبل التسعة وان كان السيد أنكره لم يلحق به وكان
لزمه بن قيس والسود قام المؤمنان أم على مومنت وعليها ضمير يتوهم بها فظهر بها حال كان سيدها بثلثي انهم عبدة
أخي سعد فقهه عبدة إلى أخيه سعد قبل موته أن يستلق الجمل الذي بامتزعة ٢٧ (خالت) عائشة (لما كان عام الفتح

أخذته أي الولد سعد بن أبي
وقاص وقال أي سعد هو ابن
أخي عبدة (قد عهد إلى أبيه) أن
استلقه (فقام عبد بن زعفة)
بقصر إضافة ابن قيس بن عبد شمس
الفرسي الطامري أسلم يوم الفتح
وهو أخو سودة أم المؤمنين
(فقال) هو (أخي وابن وليدة
أبي) أي أبا جبرته (ولعلني فرائشه
تساونا) أي قد افترقا بعد
فترامهما وتنازعهما في الولد
(إلى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال سعد يا رسول الله) هو
(ابن أخي) عبدة كان (قد عهد
إلي فيه) أن استلقه (فقال
عبد بن زعفة) هو (أخي وابن
وليدة أبي ولد علي فرائشه فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم هو) أي الولد (فقال عبد
ابن زعفة) وفيه قولان أحدهما
مضاه هو أخوك أما الاستطلاق
وأما من القضاء بطله لأن زعفة
كان صهره صلى الله عليه وآله
وسلم والزوجت ويؤيد على
الغفاري عند البخاري ورواه
أخوك يا عبد أو أما عند أحمد
في مسنده والنسائي في مسنده من
زياد تليس قال باع فاعلمها البيهقي
وقال المنذري أنها قد تفرقت
والثاني أن مضاه هو أم لكلا

(عن ابن مسعود قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع متفق عليه
وهو عن أبي هريرة قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يلقى الجلب فان تلقاه انسان
فأبناعه فصاحب السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق ورواه الجماعة إلا البخاري وفيه دليل
على صحة البيع في الباب عن ابن عمر منذ الشيعين وعن ابن عباس عندهما أيضا قوله
سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقى البيوع فيه دليل على أن التلقي محرم وقد
اختلف في هذا انتهى هل يقتضي التسادم لاقتيل يقتضي التسادم وقيل لا وهو الظاهر
لأن النبي هنا لا يخرج هو لا يقتضيه كما قرر في الأصول وقد قال القسادة المرافد
البطال بعض المالكة وبعض الحنابلة وقال غيرهم بعدم الفساد لمصلحة وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم فصاحب السلعة فيها بالخيار فانه يدل على انعقاد البيع ولو كان
فاسدا لم ينعقد فذهب إلى الأخذ بظاهر الحديث الجهمي وقالوا لا يجوز تلقى الركان
واختلقوا هل هو محرم أو مكره فقط وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة أنه أجاز التلقي
وتعقبه الحافظان الذي في كتب الحنفية أنه يكره التلقي في حالتين أن يضر بأهل البلد
وأن يلبس السور على الواردين اهـ والتصحيح على الركان في بعض الروايات خرج
مخرج الغالب في أن من يجلب الطعام يكون في الغالب ركا وحكم الجلب الماشي
حكم الركا كبريد على ذلك حديث أبي هريرة المذكور فانه فيه انتهى من تلقى الجلب
من غير فرق وكذلك حديث ابن مسعود المذكور فانه فيه انتهى من تلقى البيوع قوله
الجلب يقع الملام مصدر بمعنى اسم المفعول الجلوب يقال جلب الشيء يجلبه من بلد إلى
بلد كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا هل ينظرون أن ينزل الله سلطانا أو بشرط أن يقع في البيع
من ذهب الحنابلة إلى الأول وهو الأصح عند الشافعية وهو الظاهر وظاهر ما أن النبي
لأجل صناعة البائع وإزالة الضرر عنه وصنائه من يندعه قال ابن المنذر وجه ما أتى
على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة وإلى ذلك جمع الكوفيون والأوزاعي قال
والحديث جهة الشافعية لأنه أثبت البائع البائع لالأهل السوق اهـ وقد استجملنا ومن
معه جمل وقع في هذا من النبي من تلقى السلعة حتى تهبط الأسواق وهذا لا يكون دليلا
لعدمه لأنه يمكن أن يكون ذلك رعاية لشفعة البائع لأنها إذا هبطت الأسواق عرف
مقدار السعر فلا يضرهم ولا ينافي من أن يقال العلة في النبي من إجماع نفع البائع ونفع أهل
السوق واعلم أنه لا يجوز تلقى البيع منهم كالأبيحون لأنهم من آل الله التي هي
مرامجة نفع الجلب وأهل السوق أو إجماع حاصلة في ذلك يدل على ذلك على رواية
البيهقي ينفذ البيع فانه يتناول البيع لهم والبيع منهم وظاهر النبي المذكور في الباب
عدم الفرق بين أن يشتري المثلج الجلب بطلب الشراء والبيع أو العكس بشرط به من

ابن وليدة سلمت غيره لأن زعفة لم يتر به ولا ثم عليه فلم ينسب الآله عبدة الأم وهذا قاله ابن جرير (ثم قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الولد) تابع (الفراس) أي لصاحب الفراس زواج أو سيدا وهو لفته عاود على سبب خاص وهو معتبر
بالمعوم عبدا ١ كقولهم الظاهر القفد وقيل هو مقصور على السبب لورود فيه والأول أولى ثم إن صورة السبب التي ورد عليها

العلم قطعة المشغول نفسه عند الاكتمال من العلم لوروده فيها فلا يصح منه بالاجتهاد قال الشيخ في الدين السبكي وهذا عندئذ
يبقى أن يكون اذا دلت قرآن حامية ومقابلية على ذلك أو على أن القنط العام يشمل بطريق الاحتمال والافتقار نزاع الخصم في
دخوله وضاعت القنط العام ويدي ٢٨ أنه قديمة من التكلم بالقنط العام إخراج السبكي وبأنه ليس داخل في الحكم

الثاقبة في النبي أن يكون المتلقي هو الطالب وبعضهم انتزط أن يكون المتلقي
قاصدا لذلك فخرج السلام على الطالب أو للفرجة أو لراحة أخرى فوجدتهم فيابعهم
لم يتناولوه النبي ومن نظر إلى المتلقي لم يفرق وهو الأصح عند الشافعي وشرط الجواب
في النبي أن يكذب المتلقي في سعر البلد ويستترى منهم بأقل من غن المتل وشرط المتلقي
من أصحاب الشافعي أن يضربهم بكثرة الموتة عليهم في المشغول وشرط أبو إسحق الشيرازي
أن يضربهم بكساد مالههم - والحل من هذه الشروط لا دليل عليه والظاهر من النبي
أيضا أنه يتناول المسألة الثاقبة والطويلة وهو ظاهر إطلاق الشافعية وقال بعض
المالكين جميل وقال بعضهم أيضا قرصان وقال بعضهم وبأن وقال بعضهم مسافة
قصر وجه قال النووي وأما إهداء المتلقي فليس انطرح من المذهب وقوان كان في البلد
وقيل انطرح من البلد وهو قول الشافعية وبالأول قال أحد واهقي واليه
والحاكمة

• (باب النبي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه (الاف المزايدة) •
(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب
على خطبة أخيه إلا أن يأذن له رواه أحمد - ولنا في لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى
يتأذن أو يذره فيه بيان أنه أراد بالبيع الشراء وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال لا يخطب لرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه وفي لفظ لا يبيع
الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه متفق عليه • وعن أنس أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم باع قدسا حسانا فبين زيد رواه أحمد والترمذي - حديث ابن عمر
أخرجه أيضا باللفظ الأول مسلم وأخرجه أيضا البخاري في النكاح بلفظ نهي أن يبيع
الرجل على بيع أخيه وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطيب قبله أو
يأذن له الخطيب وأخرج نحو الرواية الثانية من حديث ابن خزيمة وابن الجارود
والدارقطني وزادوا الإقضاء والمواويث وحديث أنس أخرجه أيضا أبو داود
والنسائي وحسنه الترمذي وقال لا نعرفه إلا من حديث الأضر بن جهمان عن أبي بكر
الحنفى عنه وأما ابن القطن فيجوز حال أبي بكر الحنفى ونقل عن البخاري أنه قال لا يبيع
حديثه ولفظ الحديث عند أبي داود وأحد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نادى على
قدح وحسن ليهض أصحله فقال رجل همامي يدرهم ثم قال أخر همامي يدرهم
وفيه أن المسئلة لا تقل إلا حديثا وقد تقدم وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين
وعن عقبة بن عامر عند مسلم قوله لا يبيع إلا كثر بآيات الياء على أن لا نافية ويجوز أن

كان الشفعية القائمين ولد الأمة
المستقرشة لا يطق سيد همام
يقربه نظرا إلى أن الأصل في
المعاقب الإقرار بأنه يقولوا في قوله
صلى الله عليه وآله وسلم الولد
للقراش وإن كان واردا في أمة
فيوارد لبيان حكم ذلك الولد
وبين حكمه أما ما ثبت
أولاً بالآية فإذا ثبت أن القراش
هي الزرجية لانها هي التي تتخذ
لها القرش غالبا وقال الولد
للقراش فلفظ فيه حصر أن الولد
للقرشة وبمقتضى ذلك لا يكون
لأمة فحل فيه بيان الحكمين
جمعنا في السبب عن السبب
وأما ما لم يرد ولا يلق به وى
القطع ههنا وذلك من جهة
اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في
أن اسم القرش هو موضوع
للقرشة والأمة الموطوءة أو القرشة
فقط فالحنفية يدعون الثاني فلا
حوم عندهم في الأمانة فتخرج
المسئلة حيث من باب العبرة
بعموم اللفظ أو بخصوص
السبب أم قوله صلى الله عليه
وآله وسلم في هذا الحديث هو
يا عبد بن زمعة الولد للقراش
(والظاهر الجبر) أي لآلئ الخبيثة
بهذا التركيب يقتضى أنه
القطع على حكم السبب فيلزم

أن يكون مراد من قوله للقراش فآلئ خبيثة لهذا البحث فإنه قدس جدا وبالجملة فهذا الحديث
أصل في إلحاق الولد بصاحب القرش وإن طرأ عليه وطء محرم والزنا لا يحق له في الولد والعرب تقول في حرمان الشخص له
بطوله إلتقارب وقبل هو على ظاهره رأى الرجل طاعة وضعف بأنه ليس كل زنا يجرم بل المحصن وأيضا فلا يلزم من رجوعه في

والله الحديث انما هو في نفسه منه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم لسودة بنت زمعة زوج التي صلى الله عليه وآله وسلم (احبيبي منه) أي من ابن زمعة المتنازع فيه (باسودة) والأمر للندب والاحتياط والافتقار لتسببه وأخوتها في ظاهر الشرع (لمرأى) صلى الله عليه وآله وسلم (من شبهه) أي الولد المتخاصم فيه ٢٩ (يعتبه) بن أبي قاص (فلم أره) عبد الرحمن

المستطيق (حق قال الله عز وجل) أن مات والاحتياط لا ينافي ظاهرا الحكم وفيه جواز استطاق الوارث نسبيا للموت وان شبه وحكم القافة انما يقدر اذا لم يكن هنالك أقوى منه كاتراش فلذلك لم يعتبر لشبهه الواضع وهذا موضع الترجمة لأن الحاقه بزمعة ينافي أن لا يتجيب عنه سودة والشبه يعتبر في نفي أن يتجيب والمشبها ما أجهت الخلاف من وجه والحرام موجه منه في حق امرأته لا بد من حيث ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وقال ابن الصغار انما يجب سودة منه لأن الزوج أجمع زوجته من أخيه وغيره وقال غيره بل يجب ذلك لأنه أمر الجاني في حق الزوج التي صلى الله عليه وآله وسلم ولولا ذلك لمثل ذلك لغيره ليجب الاحتياط كما وقع في حق الأعز الذي قال له لعله زعمه مرق وهذا الحديث أخرجه البخاري في مواضع ومسلم والشافعي في الطلاق والله أعلم (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأتوننا بالعلم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه) عند

تكون ناهية وأشدت الكسرة كتر امتن قرأ الله من يتق ويصبر وهكذا ثبتت الباقية بقية الفاظ الباب قوله الآن ياذن لا يجوز أن يكون استئذان المحكمين ويحتمل أن يختص بالآخر والمخلاف في ذلك وبين الرابع مسدود في الأصول ويدل على الثاني في خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها قوله لا يتجيب الرجل الخ يسأق الكلام على التلميح في استحلال الله قوله ولا يسوم صورة أن بأخذ نسباً يشتره فيقول المالك لرد له لا يبيع خيرا منه بثمنه أو مثله بأرض أو يقول له لا أقره لا يشتره مثلك أكثر وانما يمنع من ذلك بعد استقرار الفرض وروكنا أحدهما إلى الآخر فإن كان ذلك تصرفا لغيره إلى الفتح لاختلاف في التعريم وان كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية وقال ابن حزم ان فقه الحديث لا يدل على اشتراط الركون وتخص بانه لا بد من أمر مبيع لموضع التعريم في السوم لأن السوم في السلعة التي تباع فمن يزيد لا يحرم انما جازا حكم الفتح عن ابن عبد البر فحين ان السوم المحرم ما وقع فيه فلو زاد على ذلك وأما صورة البيع على البيع والبراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشتري - ابعه في زمن اختيار افسح لا يبع بانه أو يقول البائع افسح لا تشترى مثلك زيد قال في الفتح وهذا مجمع عليه وقد انشطر بعض الشافعية في التعريم أن لا يكون المشتري مقبولا فقبضا فاشترى والأجور البيع على البيع والسوم على السوم والحديث الذي النصيحة وأوجب عن ذلك بان النصيحة لا تنصرف في البيع على البيع والسوم على السوم لأنه يمكن أن يعرفه ان فيها كذا فيبيع بثلث بين المشتري كذا في الفتح وقد عرفت ان أحاديث النصيحة أعم مطلقا من الأحاديث الخاصة بغير أنواع من البيع فيبين العلم على الخاص واختلافوا في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور إلى صحة مع الائم وذهب المخالف والمالكية إلى فساد في إحدى الروايتين عنهم وبه جزم ابن حزم وثلث الاف يرجع إلى ما تقرر في الأصول من أن النهي المقتضي للفساد هو النهي عن الشيء ذاته ولو صف ملازم لا خارج قوله وحلها بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة كما سارت فيكون تحت برزعة البعير قاله الجمهور والحاصل الباطل أيضا ومنه حديث كبن حلس مثلك حتى يأتبك في خاطئة أو مئة قاضية كذا في النهاية قوله فمن يزيد فيه دليل على جواز بيع الزبدة وهو البيع على الصفة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سلف روى البخاري من عطاء أنه قال أدركت الناس لا يرون بأسا في بيع المقام فمن يزيد ووصله ابن أبي شيبة عن صفاء بن محمدا بن عمرو بن عيسى بن منصور عن مجاهد قال لا بأس ببيع من يزيد وكذلك كانت تباع الاجناس وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور العمل على هذا عند بعض أهل العلم أبو إمامة يبيع من يزيد في الغنم والمواشي قال ابن

الدمج (أم لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وأسدله) أي على النخلة ليست شرط طاعة الجمع وغرض البخاري هنا بيان نوع الموسرين كمن يتنعم من كل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لا بد أن تم التمسك به وكان يقول نهر ما يحتاج إليه من مجهول لا يدري ما له حرام أم حلال وليست هنالك علامة تدل على الحرمة ولكن يترك تناول

الشيء لتبعية وزد فيه متعلق على ضعفه وعلم الاحتجاج به ويكرد دليل الاباحة في ما تأويله من منع أو مستبعد وهذا الحديث أصل في تفسير القرآن بالمسلم وان أموره محمولة على الكل ولا سيما أهل ذلك العصر قال الغزالي الورع أقسام وورع الصديقين وهورثه ما لا يتناول بغيرية القوة على العبادة ٣٠ وورع المتقين وهورثه ما لا شبهة فيه ولكن يفتنى أن يجرى إلى الحرام

العربي لا معنى لاختصاص الجواز بالضعف والمراعات فان الباب واحدا والمعنى مشترك ١٨ وأعلمهم جعلوا تلك الزيادة التي زاعها ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني قبل الحديث أنس المذكور ولكن لم يثبت أن الرجل الذي باع عنه صلى الله عليه وآله وسلم القدرح والمجلس كالمجلس من مميزات أو غيبة فان ظاهر الجواز مطلقا ما لا خلاف وأما الخلق غيرهما ما ويكون ذكرهما خارجا يخرج الغالب لهما الغالب على ما كانوا يستادون البيع فيه من زيادة وعن قال باختصاص الجواز بهما إلا أنهما واضح وروى عن النبي أنه كره بيع الزيادة وأصح حديث جابر الثابت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في مدبر من يشتري مني طائفة من بني عبد الله بمائة مائة وهم وعقره من الاسماعيل فقال ليس في قصة المدبر بيع الزيادة فان بيع الزيادة أن يعطى به واحد قننا ثم يعطى به قنن زيادة عليه نعم يمكن الاستدلال بهما أن خرج البازن حديث سفيان بن وهب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهاى عن بيع الزيادة ولكن في أسناده ابن أبي عمير وهو ضعيف

• (باب البيع بغير إشهاد) •

(عن عمار بن خزيمة أن عمه حدثه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابتاع فرسا من أعرابي فاستبجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقضيه فمن فرسه فأمرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنى وأبطل الأعرابي فظن رجال يعترضون الأعرابي فيسأموه بما يقرض لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاعه فنادى الأعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كنت مبتاعا هذا القرم فابتعته والابتعته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين جمع ذلك الأعرابي وأليس قد ابتعته منك قال الأعرابي لا والله ما ابتعته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لي قد ابتعته فظن الأعرابي يقول لم شهيدا قال خزيمة أنا شاهد أن هذا قد ابتعته فاقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خزيمة فقال لم تشهد فقال تبعد بقليل يا رسول الله بل ل شهادة خزيمة شهادة رجلين روماء جدوا لسانى وأبو داود الحديث سككت عنه أبو داود والبخاري ورجال أسناده ضعفاء ودققت وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک قوله ابتاع فرسا قبل هذا القرم هو الرقيق المذكور في أنس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمى بذلك لحسن صفة كنهه به في فضل جرح الشعر الذي هو أطيبه وكانت أبيض وقيل هو الطرف بكسر الطاء وقيل هو الصيب قوله من أعرابي قبيل هو سوا من الحزن وقال

ورورع الصالحين وهورثه ما يتطرق إليه احتمال التعريم بشرط أن يكون ذلك الاحتمال موقوعا فلم يكن فهو ورورع الموسمين قال ورواه ذلك ورورع النعم وهورثه ما يقطع الشهادة أى أهم من أن يكون ذلك المستور كسرا ما لا ١٩ (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال بائى على الناس زمان لا يأتى بالمرء ما أخذ منه أم من الحلال أم من الحرام) ولا أحد

ليأتى على الناس زمان ولا نساق من وجه آخر بائى على الناس زمان ما يأتى الرجل من أين أصاب المال من حلال أو حرام قال ابن التين أخبرني الله عليه وآله وسلم بهذا الخبر من ثقة المال وهو من بعض دلائل ثبوته صلى الله عليه وآله وسلم لا يخاره بالأمور التي يمكن في زمنه ووجه أنهم من جهة التسوية بين الأمرين والأخذ بالمال من الحلال ليس مدفوعا من حيث هو وإلا علم كذا في الفتح ونسب القسطل إلى هذا القول إلى السقاضي وبالجمل في الحديث فحرم ترك التصرف في المكاسب (عن زيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله عنهما

خالا كتابا من على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

والله (ولم ينل المرف) وهو بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة أو أحدهما بالآخر (فقال ان كلن يد يد) أى تباين في الجلبس (فلا يباين) (وان كان نساء) يبيع الثوب والسين محدودا في رواية نسيا بكسر السين ثم يماهم مرة أو مائة أو ثوبا

يقول واشترط القبض في الصر فاستحق عليه وانما الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد وموضع الترجمة قوله وكما
تاجرين والحديث دوا سلم والسائق في البيوع عن أبي موسى رضي الله عنه قال سألت عن امرئ من الخليل يدعى
الله عنه وفي رواية ذكرها البخاري في الاستئذان ثلاثا (فروذن لي وكأه) ٣٩ أي امرئ كان مشغولا بأمور من أمور

السامان (فرجعت ففرغ امرئ
من شغلته (فقال ألم سمع صوت
عبد الله بن قيس) أي موسى
الاشعري (الفتنوا له) بالخول
(فيل قد رجع) فبعث عمرواني
لخضرت (فدعاني) وقال لم رجعت
(فقلت كما نؤمر بذلك) أي
بالرجوع حين لم يروذن المستاذن
(فقال) امرئ (تأني على ذلك) أي
على الامر بالرجوع (والبيعة) زاد
مالك في الموطأ نقل عمر لابي
موسى اما في لم تهمل ولكن
خشيت أن يقول الناس على
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وحديث فلاذ في طلبه
البيعة على أنه لا يهتج بغير الواحد
بل أراد سد الباب خوفا من غير
أبي موسى ان يشتغل كتابا على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند الرغبة والرغبة (فاظلمت
الى مجلس الانصار فسألهم) من
ذلك (فقالوا لا نعلم ذلك على هذا)
الذي أنكروه (الاشعري) ابو
سعيد بن مالك (الحدري)
أشاروا الى انه حديث مشهور
فيهم حتى ان اصغرهم جهم
التي صلى الله عليه وآله وسلم
(فذهب يابى سعيد الحدري)
الى امر فاجره ابو سعيد بذلك
(فقال عمر أخني على هذا من امر)

الذي هو امر ابن قيس الهاربي قوله فاستبج السجين للباب أي امره أن يتجه الى
مكانه كاستنصه اذا أمره أن يخدمه من غير السلطة وان لم يكن الثمن حاضرا
وجواز تأجيل البائع بالثمن الى أن يأتي الى مقره قوله فطعن بكسر القاء على الفقة
المشهوره ويقصدها على الفقة القليلة قوله بالقرص الباب زاعق في المصعول لان المساومة
تتمدى بتسبها تقول سمعت النقي قوله لا يشعرون الخ أي لم يقع من المصلحة السوم
المنهي عنه بعد استقرار البيع والنهي عما يخلق بين علم لان العلم شرط التكليف قوله
لا والله ما بعتك قبل انما أنكروا هذا الصافي البيع وحلف على ذلك لان بعض المتألفين
كان حاضرا فامر بذلك وأعلم ان البيع لم يقع صحبا ولا اثم عليه في الحلف على أنه
مبايعه فاستدحه كلامه لانه لم يظهره نقاؤه ولو علم ما اقتربه وهذا وان كان هو
الذاني بحال من كان صحابيا ولكن لا مانع من أن يقع مثل ذلك من الذين لم يدخل حب
الايمان في قلوبهم وغير مستدكر ان يوجد في ذلك الزمان من يؤثر العاجلة فانه قد كان
هذه المثابة جماعة منهم كما قال تعالى حكيم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة
والله يفكرنا اولهم قوله ولم يعلم بضم الهم وباء لا لاخر على القنع لانه اسم فعل وشبهه
منصوب به وهو فصيل يعني فاعل أي لم شاهد اذا زاد التناقى فقال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قد ابتعتم منكم فطعن الناس بالوزن بالتالي صلى الله عليه وآله وسلم والاعرابي
وهما بتراجعان وطقن الاعرابي يقول لم شاهد أفعه بضمك قوله لم تشهد أي بآي
في تشهد على ذلك ولم تلت حاضرا عند وقوعه وفي رواية طعن ابيهم قسده ولم تكن حاضرا
والحديث استدل به المنتصف بجواز البيع بغير ائجاز قال الشافعي لو كان الاشهاد
حقا لم يبيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني الاعرابي من غير حضور وشهادة
وصراحه أن الامر في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم ليس على الوصوب بل هو على التنب
لان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرينة صارفة للامر من الوجوب الى التنب وقيل
هذه الآية منسوخة بقوة تعالى فان آمن بضعكم بعضا وقيل بحكمة والامر على
الوجوب قال ذلك أبو موسى الاشعري وابن عمرو الضحاك وابن المسيب وجابر بن زيد
ومجاهد وعطاء الشعبي والنسفي وداد بن يحيى وابنه أبو بكر الطبري قال الضحاك هي
عزة من الله ولو على باقة يقول قال الطبري لا يصلح لمسلم اذا باع أو اشترى أن يترك الاشهاد
والا مكان مخالفا للكتاب الله قال ابن العربي يقول العلماء كما انه على التنب وهو
الظاهر وقد ترجمه أبو داود وبطل هذا الحديث باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد
بمؤثره أن يحكم به وبه يقول شرح وفي البخاري ان امرؤا قضى بشهادة ابن عمرو وحده
وأجاب عنه بجهود بأن شهادة ابن عمرو كانت على جهة الاخبار بوجوب ابيضان شهادة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفيه ان بعض الاحكام قد كانت على بعض كبار اصحابه كالطبعة الرشد فكيف من دونه
من اصحابه والتابعين والائمة المجتهدين وقد كرت في كتابي الجنبه الاسواق لحسنه بالنسبة لمرط من هذا الباب قرابسه (الهائي)
أي شطلي (السوق بالاسواق يعني) عمر رضي الله عنه بذلك (ان خروج البضاعة في البضاعة) وفي رواية الى البضاعة أي شطلي (الطريق عمر

على الاستغلال بالتجارة وهو الانم الآلهة عن ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الاوقات حتى حضر من هو أسعمر مني ما لم أحضر من العلم وفيه ادطاب الدنيا مع من استقانة العلم وقد كان احتياج عمر الى السوق لاجل الكسب ليعاها والتعفف عن الناس وهذا موضع القرحة ٢٢ وفي ذلك رد على من يتعطف في التجارة فلا يحضر الاسواق ويخرج منها

لكن يحفل أن يخرج من يخرج
 لقبة المنكرات في الاسواق
 هذه الامنة بخلاف الصدق والاول
 ويؤيده قوله تعالى فاشعروا
 في الارض وانعموا من فضل الله
 وهو طلب الرزق والاهو مطعنا
 ما يلهمي سوا هك كان حراما
 او حلالا في الشرع ما يحرم خط
 وق الحديث اباحة الخرج
 للتجارة وان قول العصاة كذا
 فومر بكذا الحكم الرفع وهذا
 الحديث أخرجه أيضا في
 الاعتصام ومسلم في الامتنان
 وأبو داود في الادب (عن أنس
 ابن مالك رضي الله عنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول لرسوله أي
 أخرجه (أن يسهل في رزقه أو
 يضا) أي يوزعها في آخره أي
 في بقية عمره (فليسهل رزقه)
 أي يسهل رزقه مع حرمه أو الواو
 أو التهرب وقد يكون
 بالمال وبالخدمة وبالزيادة قال
 أهلنا سمع في اليسر طي الرزق
 البركة منه وفي اليسر حصول
 القوة في الجسد لان صدقة
 أطعمها صدقة والصدقة في
 المال وتزيد فيه فيجوزها ويركو
 لان رزق الانسان يكتب وهو
 في دهن أمه فلذلك احتسب في

خزيمة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعلها بمثابة شهادة رجلين فلا يصح
الاستدلال بها على قبول شهادة الواحد وذلك لأن اثنين صلى الله عليه وآله وسلم قال
نازيقما جاء في شهادته شهادة اثنين لا تعدى ثم يدل ما لشهادته وقد أجيب عن ذلك
الاستدلال بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما حكم على الاعراب يعلمون بوجوب شهادة
خزيمة في الخبر التوكيد وقد عرفت بهذا الحديث جماعة من أهل البدع فاحتجوا
بشهادة من كان معروفاً بانصدقه على كل شيء ادعاه وهو قسك باطل لأن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بمنزلة لا يجوز أن يحكم بغيره بمقتضى فضلها عن مساواتها حتى يصح
الامتناع

• (أبواب بيع الأصول والثمار) •

• (باب من باع الخلاء مؤبراً) •

عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من ابتاع نخلا بعد أن يؤبر فمقرها
لأن يباعها إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبد النخلة الذي يباعه إلا أن يشترط المبتاع
رواه ابن ماجه، وعن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن ثمرة
النخل لمن أبرها إلا أن يشترط لمبتاع وقضى أن من مل المملوك لئلا يباعه إلا أن يشترط المبتاع
رواه ابن ماجة، وعبد الله بن أحمد في المسند حديث عباد: في استناده انقطاع لاه من
درأه استمر بن جهمي بن الوليد بن عباد بن الصامت عن عباد ولم يذكره قوله في خلاص
جنس يذكرونه، وجمع فخلل ثرا، بعد أن يؤبر التأبير التشويق والتعجيم ومعناه شق
طالع النخلة لا حتى لا يذوقه شيء من طلع النخل المذكور فيه دليل على أن من باع نخلا وعليها
ثمر متويرة لم يمتدح الثمرة في البيع بل فخر على ملك البائع ويدفعه ومعها على أنها إذا
كانت غيرة، وثمره تدخل في البيع وتكون للثمن، ترى بذلك حال جهول العلماء وخالفهم
أرواه أبو حنيفة فتدبر فتكون البائع قبل التأبير وبعد، وقال ابن أبي ليلى تكون
للمشتري طلقا وكلا الاطلاقيين، فالتلف في الباب الصحيح وهذا إذا لم يقع شرط من
المشتري بانه اشترى الثمرة ولأن البائع به استثنى نفسه الثمرة فكان وقوع ذلك كانت الثمرة
لشارد، من غير فرق بين أن تكون متويرة، وغير متويرة قال في الفتح لا يشترط في المأبى أن
يؤبره أحد بل لو تأبر نفسه لم يمتدح الحكم عند جميع الفاضلين، قوله إلا أن يشترط
المبتاع أي المشتري بقرينة الإشارة إلى البائع بقوله من باع وعظا مراده يجوز أن يمتدح
بعض أو كلها، وقال ابن القاسم لا يجوز اشتراط بعضها ووقع الخلاف فيما إذا باع نخلا
بعض قد أبر وبعضه لم يؤبر فقال الشافعي الجسم للثمن وقال أحمد الذي قد أبر للثمن

هذا التأويل الأول الخ انه يكتب عبيد اشهر ط كان يقال ان رسول رجه قله كذا والان كذا والمعنى بقائه والذي ذكره الجليل بعد الموت فكان له عليم وأعزب الحكيم الترمذي فقال المارديني قله الباقى البرزخ وقال ابن قتيبة يعقل أن يكتب أجل العبد سنة مائة نيف عشرين فان رسول رجه زاده التزكية وقال غيره المكنوب عند الملك الموكل به غير المعلوم

عند الله عز وجل فالاول يدخل فيه التعبد وتوجيه ان الممارسات على الظواهر والمعالم الباطن حتى لا يعاقب عليه الحكم
فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملق هو الذي سمعها اذ كانت النقص والغرور والاثبات والحكمة فيه ابلغ ذلك الحكم
ليعلم فضل البر وشروط القطعية وفي كتاب التعبد والتعبد بالحق ٢٤ موسى الدين من حديث عبد الله بن عمرو بن

العامر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان الانسان ليصل رحمه وماتق من عمره الاثلاثة ايام فزيد الله تعالى في عمره ثلاثين سنة وان الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فينقص الله تعالى من عمره حتى لا يتبقى منه الا ثلاثة ايام ثم قال هذا حديث حسن ومن حديث احمد بن محمد بن عمار عن داود بن عيسى قال مكتوب في التوراة ملة الرحم وسنن الخلق وبر القرابة يحسن الخيار ويكفر الاموال ويريدى الا جبال وان كان القوم كفرا قال ابو موسى يروى هذا من طريقين ابو سعيد الخدري مر فوجا عن التوراة (من انس) بن مالك (رضي الله عنه) انه سئل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف شعروا له ان يكسر الهمة والالية او ما اذيب من الشجع اولك ما يتوهم به من الاذهان او القسم الجاسم على المروءة (سنة) بفتح السين وكسر النون وفتح الهجمة أى تنقية الرأفة من طول المكث وروى زهني بالزى كذا في التسلط قال ولقد عجز النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) دعا من حديث يحيى ذات

والذي لا يبرر المشتري وهو الصواب قوله ومن ابتاع عبدا لم يجز له دليل على ان العبد اذا ملكه سيدا مالا ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال ابو حنيفة والهادوية ان العبد لا يملك شيئا أصلا والظاهر الاول لان نسبة المال الى المملوك تقتضي انه يملكه ولو يملك الراد ان يكون شيئا فزيدا بعد من ماله سيده وأضيف الى العبد للاختصاص والاتساع لالمالك كما قال الجليل القدر خلاف الظاهر واستدل بالحدِيثين على ان مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحظقة التي في اذنه والناظر التي في اصبغه والنعل التي في رجليه والنياب التي في يده وقد اختلف في النياب على ثلاثة أقوال الاول انه لا يدخل شيئا منها وهو الذي نسبته الماوردي الى جميع الفقهاء وصححه النووي قال الماوردي لكن العاديات يتصرفونها فيما بين التعار الثاني انها تدخل في مطلق البيع للعادة وبه قال ابو حنيفة وكذلك قالت الهاديوية في نيب البقرة الثالث يدخل قد واستمر العورة والمذهب الاول هو الاول والقصد من العاديات مخرج قوله ان مال المملوك لغيره التسمية بين العبد والامة واعلم ان ظاهر حديث الباب عن نائب الاحاديث التي ستأتي في التمهيد عن بيع الفرق قبل صلاحها لا يقضى يجوز بيع الفرة قبل التامير بعده قال الفتح والجمع بين حديث التامير وحديث التمهيد عن بيع الفرة قبل دوا صلاحها وهو ان الفرة في بيع النخل تابعة لنخل وفي حديث التمهيد مستقلة وهذا واضح جدا اه

باب التمهيد عن بيع الفرة قبل دوا صلاحها

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الفارس حتى يدوم صلاحها مني البائع والمبتاع رواه الجماعة الا احمد في رواية وفي نسخة من يبيع النخل حتى تزهر وعن يسم السليل حتى يبيض ويأمن الماعز رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبيعوا الفارس حتى يدوم صلاحها رواه احمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وعن انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع العنقب حتى يسود وعن يبيع الحب حتى يشتد رواه الجماعة الا الشافعي وعن انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الفرة حتى تزهر قالوا وما تزهر قال فتمحرو وقال اذا امتنع الله الفرة فتمحروا فتمحروا ما خيل ان يخرج حديث انس الاول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم ومحمد بن حنبل بنحوه في الفرس والفسار بالمثل جمع غرض بالقرين وهي أهم من الرطب وغيره قوله صلاحها أي جرت لها مفرتها وقرباها لمسلم زاد صلاحه قال في حديثه واختلق السلف هل يكون بدوا صلاح في جنس الفرس حتى

• قيل في الفصول وهي ما يلبس في الحرب (بالخدمة عند جودي) هو أو انتم كما في مسند الشافعي ومجمعات الطيبين ورواه البيهقي قبل ان يفتقر عنه عند احمد من مسند العاصية حتى لا يبق لاحد علم منة لأمرهم (وأخذ منه شعرا ثلاثين صاعا) وعثر بن أو أربعين أو سقار احمد من شعير الاول عبيد البطار من حديث عائشة في آخرى عند

والثالث عند البرزوخ بن أبي عبيد الله (أما في الأهل) أي لا ذوا وجه المظهرات وكن نسحا قال أنس (ولقد سمعته) صلى الله عليه وآله وسلم يقول (وهذا من كلام أنس قاله في الفتح وقيل من كلام قتادة والضمير في سمعته لأنس قاله البرزوخ كالكرماني وانصهره العيني لأن في نسبة ٢٤ ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوع اظهار بعض الشكوى وانظهار

الثافة على سبيل المبالغة وليس ذلك يذكر في سقمه صلى الله عليه وآله وسلم وأقول قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مختفرا ليدب في شرائه إلى أصل كذا وزكر حقيقة الحال ولم يرد الشكوى حتى يرد عليه ما قاله العيني وهو إخراج الشيء عن ظاهره بقوله دليل (ما مسمى عند آل محمد صلى الله عليه وآله) (وسلم صاعير ولا صاع حب) تعمير بعد تخصيص قال البرزوخ وآل محقة (وإن عنده تسع نسوة) ونسما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من التقتل من الدنيا اختيارا منه وفي الحديث جواز البيع إلى أجل وهو عامه اليه ودان حكموا يا كلون أموال الزبائكا أخبر الله تعالى عنهم ولكن بما يعظم وأكل طعامهم ما ذؤننا فيه بإباحة الله تعالى وفيه معاملة من يظن أنا كرماءه حرام ما لم يثبت أن المأخوذ به من حرام وجواز الرعي في الخضروان كان في التنزيل عقيد بالاشقرو رجال هذا الحديث كلهم يصرحون (عن المقدام) بكسر الميم وسكون القاف ابن عبد كرب الكندي (رضي الله عنه) عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه (قال ما أكل أحد طعاما) وعندنا لا سماعي ما أكل أحد من خاتم الإجماع طعاما (قط خيرا) أي أكل خيرا (من أن يأكل من عمل يده) فيكون كاس من طعام ليس من كسبه بمعنى التفضيل على أكله من كسبه وهو واضح ويحتمل أن يكون مضمنا لهما فيحتاج إلى تأويل أيضا وذلك لأن الطعام في هذا التركيب فضيل على

أولها الصلاح في ستان من البلعة لاجتماع جميع المساقين وأولها بدوا صلاح في كل بيتان على حدنا ولا بد من بدوا صلاح في كل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال الأول قول القيس وهو قول المالكية بشرط أن يكون متسلحا والآخر قول أحد الثقات قول الشافعية قول الرابع رواية عن أحد قولهم في البائع والمبتاع لما البائع فقلنا لا كل مال أخيه بالباطل وأما المشتري فقلنا يتسرع لهو يساعد البائع على الباطل قوله تزعم يقال زعموا فقل يزعموا إذا ظهرت ثمرته وأدعى يزعم إذا أجر وأصغر هكذا في الفتح وقال الخطابي أنه لا يقال في الفتح يزعموا يقال تزعموا لا يزعم هذه الرواية ترد عليه قوله عن بيع النبل حتى يبيض يضم السين ويكون التوضيح الباهة الموردة سائل الرابع قال النووي معناه يشتد حبه وذلك بدو صلاحه قوله ويأمن الباهة هي الأمانة قسمه بنفسه لانه إذا أصيب بها كان أخذت منه من كل أموال الناس بالباطل وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا إذا طلع الصبح صبا رفعت الباهة عن كل بلد وفي رواية رفعت الباهة عن القرية والتميم هو الرياء والتمسك صاحب يقع في أول فصل السنن وذلك عند استدلاله في بلاد الجواز وإذا مضى الخبر أخرج أحمد بن حنبل عن عثمان بن عبد الله بن مسروق قال سمعت ابن عمر عن سيع الشتر فقلنا نسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع النحر حتى تذهب الباهة فقلت متى ذلك قال حتى تقطع القرية قوله في يهود زاده في الموطأ أنه إذا أمرو بغيرهم من الباهة والاقصة واشتد ادالمب قوله وملا به قوله إذا مضى الله القصة الخ صرح أنه لا يظن بأن هذا مدرج من قول أنس وقال دفعه خطأ ولكنه قد ثبت مرفوعا عن حديث جابر عندهم بلقظ أن يثبت من أخيرا فإصابته بأهية فلا يحل أن تأخذ من شيئا من أخذ مال أخيك به يبرحق وسأني وفيه دليل على وضع الجواز لأن معناه أن التمر إذا تلف كان الثمن المدفوع بلا عوض فكيف يأكله البائع بغير عوض وسأني الكلام على وضع الجواز والاحديث المذكور في الباب يدل على أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحها وقد اختلف في ذلك على أقوال الأول أنه باطل مطلق وهو قول ابن أبي ليلى والنوري وهو ظاهر كلام الهادي والناظم قال في الفتح وهو من قول الإجماع فيه الثاني أنه إذا شرط القطع لم تبطل والباطل وهو قول الشافعي وأحد روايات عن مالك ونسب الحافظ إلى الجمهور وحكاها في البحر من المذهب أنه الثالث أنه يصح أن يشرط التضييق وهو قول كذا الخفصة قالوا والتمهي محمول على بيع الثمر قبل أن توجد أصلا وقد سكي صاحب البحر الإجماع على عدم جواز بيع الثمر قبل خروجه وسكي أيضا الاتفاق على عدم جواز بيعه قبل صلاحه بشرط البقاء وسكي أيضا من الأماهير في الخصص جواز البيع بشرط القطع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه (قال ما أكل أحد طعاما) وعندنا لا سماعي ما أكل أحد من خاتم الإجماع طعاما (قط خيرا) أي أكل خيرا (من أن يأكل من عمل يده) فيكون كاس من طعام ليس من كسبه بمعنى التفضيل على أكله من كسبه وهو واضح ويحتمل أن يكون مضمنا لهما فيحتاج إلى تأويل أيضا وذلك لأن الطعام في هذا التركيب فضيل على

ثم أكل الإنسان من عمل يده بسبب الظاهر وليس المراد يقال في تأويله الحرف المضاف وحده بمعنى مصدره و مراد به
المفعول أي من ما كونه من عمل يده فانه ووجه نظريه ما ينضم ايصال النفع الى المكسب والى غيره والصلاحه من البطالة
المؤدية الى الفضول وكسر النفس ولا تعفف عن الرأى (وان بنى الله داود ٣٥ عليه السلام كان يأكل من عمل يده)

في الدعوى من الحسد يدوي بعبه
لقوته ونحو داود بالكر لان
اقتصاره في كفاه على ما يحصل
بيده لم يكن من الحاجة لانه كان
شقيقة في الارض والحيا يتي
الاكل من طريق الفضل ولهذا
أورد النبي صلى الله عليه وآله
ولم يقتصر على مقام الاختصاص
بما جعل في ما قدمه من أن غيره
الأكسب على اليد وهذا بعد
ولا سيما اذا ورد في غيره من مدحه
وتخصيصه مع عموم قوله تعالى
فهم اهدم اقدمه وقد كان قدما
على الله عليه وآله وسلم يا أي
من سمعه الذي يكسبه من أموال
الكفار بالجهاد وهو أشرف
المكاسب على الإطلاق لم يقبه
من اعلاه كذا الله تعالى وحذلان
كذا احدائه والنفع الاخرى
ووقع في المستدر لعم ابن عباس
يسئ رواه كان داود ورواد كان
أدم حرانا وكان فوح لحيار وكان
أدريس شياطا وكان موسى رابعا
وفي هذا الحديث تفصيل العدل
باليد وتقديم ما ياتره التضعض
بقسه على ما ياتره غيره وفيه
أن التكسب لا يقدح في التوكل
وان ذكر النبي بدله أو وقع في
تقسيمه فالتوكل قد

الاجاع وسكن عنه ايضا به يصح البيع بشرط القطع اجماعا ولا يخفى ما في دعوى بعض
هذه الاجماع من الجواز في سكر في البحر ايضا عن زيد بن علي والمؤيد باه والامام يحيى
وأبي حنيفة والثاني انه يصح بيع الثمر قبل الصلاح عكسه عموم قوله تعالى وأحل الله
البيع قال أبو حنيفة يجوز به بالقطع والمنه ومن مذهب الثاني هو ما تقدمنا فلما
البيع بعد الصلاح فيصح مع شرط القطع اجماعا وفيه مجمع شرط البقاء اجماعا ان
جاءت المدة كذا في البحر قال الامام يحيى فان حالت مع عندا فحسبه ان لا يضر وقال
المؤيد انه لا يصح للنهي عن بيع بشرط واعلم ان ظاهر أحاديث الباب وغيرها المنع من
بيع الثمر قبل الصلاح وان وقع في فناء الحالة باطل كما هو مقتضى النهي ومن ادعى
ان يجوز بشرط القطع فيصح البيع قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل يصلح لتقييد
أحاديث النهي ودعوى الاجماع على ذلك لاصحة له لما عرفت من أن أهل القول الاول
يقولون بالبطالان مطلقا ودعوى الجوز مع شرط القطع في الجواز على حال مستبطة
بغير حكمة في ذلك للنهي وذلك على ما تقدم من لم يبيح مقارعة النصوص لغيره شيئا
عارضة وشبه واحدة تنهاه بغير تشكيك فالحق ما قاله الاولون من عدم الجواز مطلقا
وظاهر النهي وان اثنان البيع بعد ظهوره والصلاح صحيح وان شرط البقاء لم يشرط
لان الشارع قد جعل النهي مجتدا في غاية بدء الصلاح وما بعد الفايضة التي قبلها
ومن ادعى ان شرط ابقاء مفسد قلبه الدليل ولا يتقيد في اقام ما ورد من النهي عن
بيع بشرط لا يميزه في تجوز البيع قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيع بشرط
وأبدا ليس كل شرط في البيع منه ما كان شرطه جازر بعده العمل أن يكون له
ظهور في المديته قد صحه الشارع كما ساقى وهو شرط الذي نحن بعده وقد تقدم
أيضا جواز البيع مع الشرط في الفضل والعبد لقوله الا ان يشترط المتاع وأما دعوى
الاجماع على انه لا بشرط البقاء كما لم تدعوى فاسد فانه قد سكت صاحب النعم من
الجمهور انه يجوز البيع بعد الصلاح بشرط البقاء لم يترك الخلاف في ذلك الا عن أبي
حنيفة وأما بيع الزرع أخضر وهو الذي يقال له التفصيل فقال ابن درلان في شرح
السنن اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع التفصيل بشرط القطع وخاصة في
التوري وابن أبي بدي قال لا يصح بيعه بشرط القطع وقد اتفق الكل على انه لا يصح
بيع التفصيل من غير شرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فاجز به بغير شرط عكسا
بان النبي انه يورده عن السبل قال ولم يأت في منع بيع الزرع مذنب الى أن يبدل نص
أصله يورده عن أبي الحسن الشيباني قال أنت كرمته عن بيع التفصيل فقال لا بأس
قلت انه يبدل نكرهه اه كلام ابن درلان والحاصل ان الذي في الأحاديث النهي

اختلف العلماء في أفضل المكاسب قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة والاشبه بهذه الثاني ان
أطيب التجارة قاله الاربع حدى ان أطيب الزراعة لانها أقرب الى التوكل وتعبه لا يورده في المقام الذي في باب بيان
الصواب أن أطيب المكسب بما كان يعمل اليد قال فان كان زراعتهم وأطيب المكاسب لما يشغل عليهم كونه على اليد والبا

فيعمن التوكل ولما قدم من النفع العام لا دعي والذوق لولاه لا يفتد في الله اذ ان يؤكل منه بغير عوض قلت ونوف ذلك من
عمل الدنيا بكتسب من اموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو اشرف المكاسب لما فيه من
اعلاء كلمة الله فتموه لان كلمة اعدائه والنفع ٢٦ الاخرى قال قاله من لم يعمل بغيره فزاعفة في حقه اغفل لما ذكرنا قلت وهو

مبين على ما يستفهم من النفع
المتعدي ولم ينصهر النفع المتعدي
في الزراعة بل كل ما يعبد باليد
فتنفع منه لما فيه من تهيئة
اليد ما يحتاج الناس اليه
والحق ان ذلك يختلف المرتب
وقد يختلف باختلاف الاحوال
والاشخاص والعلم عند الله
تعالى قال ابن المنذر انما يغفل
عمل اليد على سائر المكسبات
نفع العامل كما يصير حبة في
حديث أبي هريرة فليتومن
شرطه ان لا يفتد ان الرزق من
الكسب بل من الله تعالى بهذه
الواسطة ومن فضل العمل باليد
التفخ بالامر بالمعروف والنهي
والله هو كسر النفس بذات
والتعفف عن ذل السؤال
والحاجة في الغير (عن جابر
ابن سببة) قد رضى الله عنهما ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال رحم الله رجلا سمعا
يسكن الميمن من السحابة وهي
الحدود قال في النسخ المراد
بالسحابة ترك المضايقة ونحوها
قلما كسبه في ذلك (اذا باع
واذا اشترى واذا انقضى) أي
طلبه فحاشه يسم ولا وهذا
يقتل العاقل من الغلبة وبالأول جزم
ابن حبيب المالكي وابن بطال

من يبيع الحب حتى يشتد وعن يبيع السيل حتى يبيض لها كل من يزرع قدس بل أو
ظهر فيه الحب فكان يبيعه قبل اشتد ادجبه فجزا زرا ما قبل ان يظهر فيه الحب
والسائل قال صدق على يمينه حديثه مخاضرة كما قال البعض انما يبيع الزرع قبل ان
يشتل يصنع يعمل ويريد ان يزرع من المخاضرة كما تقدم في باب النبي عن يزرع الغرولان
التفسير المذكور صادق على الزرع الاخر قبل ان يظهر فيه الحب والسائل وهو الذي
يقال له الفصل ولكن الذي في القاموس ان المخاضرة يبيع الغرول قبل بدو صلاحها وكذا
في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لان المخاضرة الشجر كافي القاموس
وسايت في تفسير المخاضرة عند البعض ما يرشد الى ان يبيع الزرع قبل ان تنقل سوقه فان
صح ذلك فذل السؤال كان الظاهر ما قاله ابن مزهر من جواز بيع الفصل مطلقا ومن جاز
قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المخاضرة والمزينة والمعامرة والمخاضرة وفي المخط
بدل المعامرة وعن يبيع السنين وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع
التمر حتى يدو صلاحه وفي رواية حتى يطيب في رواية حتى يطعم وعن زيد بن أبي ابيبة
عن عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن المخاضرة والمزينة والمخاضرة وان
يتبقى النخل حتى يشقه والاشقاء ان يصر أو يصفر أو يؤكل منه شيء والمخاضرة ان يباع
الحقل بكيل من الطعام معلوم والمزينة ان يباع النخل او ساق من القرو والمخاضرة الثلث
والربع واشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء سمعت جابر ايد كرهذا عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال نعم متفق على جميع ذلك الا لا اشتره فانه ليس لاحد قوله الله قد
اختلف في تفسيرها فمنهم من فسرها بما في الحديث فقال هي بيع الحقل بكيل من الطعام
معلوم وقال أبو سببة هي بيع الطعام في حبله والحقل المارث وموضع الزرع وقال الثلث
الحقل الزرع اذا تشعبت في ان تنقل سوقه واخرج الشافعي في التمسك عن جابر ان
المخاضرة ان يبيع الرجل الرجل الزرع بمائة فرقة من المنة قال الشافعي وتفسير المخاضرة
والمزينة في الاحاديث يحتمل ان يكون من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يكون من
روى عن رواه في الشافعي عن رافع بن خديج هو الطرايع عن سهل بن سعد ان المخاضرة
ما خوذ من الحقل جمع حقله قال الجوهري وهي الساعات جمع ساعة وفي القاموس
الحقل قروح طبيب يزرع فيه الحقله ومنه لا شئت الا في الاخذة والزرع قد تشعب
ورقه وظهر وكثر واذا لم يجمع خروج نباته او مادام انضرو وقد أحقل في الكل والمخاضرة
الزرع والله اقله يزرع الزرع قبل بدو صلاحه أو يبيع في حبله بالمنة او بالزرعة بالثلث
أو الربع أو أقل أو أكثر أو أكثر الارض بالمنة ١١ وقال مالك المخاضرة ان تكثر

وربما الله اودى ويؤيد الشافعي ما روى الترمذي عن زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المسيب في هذا الحديث الأرض
بلفظ غير الله رجل كان لا يملكه كان مع الاذاع الحديث وهذا يشبهه قصد ولا يبينه في حديث الباب قال الكرماني
ظاهره لا اخبار ولكن قرينة الاستقبال المستفاد من اذا تصدعوا تقديره جازلا يكون معا وقد يستفاد العموم من

تتبعها بشرط حال التخلل في حالة البرناوى وغيره وفي رواية حكاها ابن السني واذنا في أي أصل في عليه بسمرة
من قبله وهذا الحديث أخرجه الترمذي وكذا ابن ماجه في التصوات ١٥ ولقوى والحاكم من حديث أبي هريرة
مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم في بيع السبع مع الثور اسمع القضاء ولقنا من حديث ٢٤ فمما روي عن أبيه أدخل الله الجنة رجلا كان

سلاسا. قريا وابنا قاضيا
ومقتضا ولا حمن حديث
عبد الله بن عمرو وشوه ونسبه
الحسن على السحا حقا في المعاملة
واستعمال معالي الاخلاق
وتركة الشهادة والحسن على ترك
التضييق على الناس في الطالبة
وأخذ العقوم منهم (عن
حذيفة) بن اليمان (رضي الله
عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم نفقت
اللائكة) أي استقبلت (روح
رجل من كان قبلكم) عند
الموت (قالوا) أي اللائكة
(أعملت من قبلنا) زاد في
رواية فقال ما أعلم قبل القطر
(قال كتب أمر قتياب) جمع قتي
وهو الخادم حرا كان أو عبدا
(أن ينظروا) أي يهتدوا من
الانقلاص (المعسر ونجاروا)
(عن أي يسامحوا في الاستيفاء) (عن
الموسر) واختلف في حد الموسر
فقليل من هدم موته وموتة من
تكره نفقته وقال الثوري وابن
المبرك وأجدوا من عنده
خسرون درهم أو قتيان الذهب
فيوموسر وقال الشافعي قد
يكون النخص بالدرهم غنيا مع
كسبه وقد يكون الاثني فقيرا مع
ضعفه في نفسه وكثرة ما قد قيل

الارض بعض ما يشتملها وهي القابرة ويسكنه سعد هذاعطف القابرة عليها في
الاحاديث قوله والزينة الزاوي الموحدة والزون قال في القنع هي مقابلة من الزين
يقع الزاوي ويكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزاويون أشد الدفع
فيها قبل البيع المصروف من الزينة كان كل واحد من المتابعين يدفع صاحبه عن حقه
أولان أحدهما إذا وقف على ما يقمن القين أو ادفع البيع لنفسه وأراد ألا يتردعه
عن هذه الإرادة قبله البيع ١٥ وقد فسرنا في الحديث أعني بيع الثقل بأوساق
من الثور وفصرت به ذوا بيع الثقل بغير ما كان في الصبيح وهذا من الزينة والحق
الشافي بذلك كل بيع مجهول أو معلوم من جنس يجرى الزاوي تقده بذلك حال الجهور
ووقع في البضاري عن ابن عمر إن الزينة أن يبيع الثور بكيل أو زاد في وإن نقص فعلى
وفي مسلم عن نافع الزاوية بيع الثور بكيل أو بغير الثقل بكيل أو بغير الثقل بكيل أو بغير
الزروع بالخطة كيلا وكذلك في البضاري وقال مالك إنما يبيع كل شيء من الزاوية كيلا
كيلا ولا وزنه ولا عدده إذا بيع شيء من الكيل وفي غيره ما كان يجرى فيه الزاوية
أم لا قال ابن عبد البر أنظر مالك إلى معنى الزاوية لغة وهي المدافعة قال في القنع ونسره
بعضهم الزاوية بأنها بيع الثور قبل بدو صلاحه وهو خطأ قال والنبي صلى الله عليه
والأحاديث في تفسيرها أولى وقبل أن الزاوية المزارعة وفي القاموس الزين بيع
كزخر على شجرة بقر كيلا قالوا الزاوية بيع الربط في دؤس الفضل بالقر وعن مالك
كل: وإن لا يعلم كيله ولا عدده ولا وزنه أو بيع مجهول مجهول من جنسه أو هي
بيع الخائبة في الجنس الذي لا يجوز فيه ما عني ١٥ قوله والمعاملة هي بيع الثور
أعوانا كسبه وهي مشتق من العلم كلك امرئ من الثور وقيل هي أكثر الأرض
سنتين وهذا كذا بيع السنين هو أن يبيع غرة الفضة لا أكثر من سنة في حبل واحد
وذلك لأنه يبيع قدر لكونه يبيع ما لم يحدد كالأغني وغيره ذلك نفسه أو هو أن
يقول بملك هذافسة على أنه إذا انقضت السنة فلا يبيع شيئا وأردنا أن نقول وتردأت
البيع قوله والخبرة تساق نفسه أو الكلام عليها في كتاب المساقاة والزراعة قوله
حتى يبيع هذه الرواية ما بعد ما من قوة حتى يطعم غني أن يبيعها ما تروا روايات
المذكورة قوله حتى يشقه بنفسه أوه ثم شين مبهمة ثم خاف وفي رواية لجباري يشقه
وهي الأصل والله أعلم من المداوشة شق الثقل أحراره وأصفاره كالأحاديث والأسم
الشقة يضم الشين المجهدة وسكون القاف بعدها مهلة وقد استدل بأحاديث الباب
وشوه على تحريم المماثلة والزينة وما شوهه في الله قيسا وهي ما عطفته الزاوية
لصدم على التساوي أو الفرو على تحريم بيع السنين وعلى تحريم بيع الثور قبل صلاحه

الموسر والمعسر برهان في التعرف كان حاهما بالنسبة إلى مثله بعد يسارهم وموسر وعكسه وهذا هو الحق قال في القنع (عن
قبا وزوايته) بفتح الواو وفي رواية بكسر الواو على الأمر وهذا من قول الله لا تكثر كذا في القسط لأن ولعل الصواب أنه
على رواية الكسرة دون تأملها فبفتح القاع لا غير وفي نسخة لمسلم من حديث حذيفة بن يقظا قال الله بعد من عبادة آله أفعيلا

فقال له ماذا جعلت في هذا قال ولا يكون الله حجة في هذا قال يا رب أي شيء في هذا قال فقلت يا بئير التمار وكان من خلق الجوارف كنت
أبصر على الموسر وانظر أبصر فقال الله تعالى أنا أحق بامتلاك خيار زواجن عدي قال عصف بن عامر الجهني وأومسود
الانصاري هكذا سمعنا من رسول الله ٣٨ صلى الله عليه وآله وسلم والبخاري في ابن اسيريل وسلم أيضا ان رجلا كان يقين

وقد تقدم الكلام عليه وقد وقع الاتفاق في تخرجه يبيع الربط بالقر في غير العرايا
وعلى تخرجه يبيع المظنة في سائر المطاوعة منه وعلى تخرجه يبيع العنبة بالزبيب ولا
فرق عند جهود أهل العلم بين الربط والعنبة على التخرجه وبين ما كان مقطوعا عنها وجوز
أبو حنيفة يبيع الربط المقطوع بغيره من الياض

باب الفرة المشتراة بغيرها جاحمة

(عن جابر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع الجوارح وهو ما جدوا الناس وأبو داود
وفي نسخة لمسلم أمر بوضع الجوارح وفي نسخة قال ان بعث من اخيك نخرا صاحبها
جاحمة فلا يجز لك أن تأخذ منه شيئا ثم قال لا تأخذ بغيره حتى يرواه مسلم وأبو داود
والسائي وابن ماجه وفي الباب عن عائشة عند السبي بنحوه وفي نسخة مطبوعة في أبي
الربيع وهو ضعف ولكنه في الصحيحين عنها مختصرا عن أنس وقد تقدم في باب يبيع
الفرقة قبل بدو صلاحها أقوله الجوارح جمع جاحمة وهي الافاق تصيب الله رزقها
يقال جاحم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء ما إذا أصابهم بكموه عظيم ولا
خلاف ان البر والقسط والعطش جاحمة كذلك كما كان آفة محمودة وأما ما كان
من الآدميين كسرقة نفسه خلاف منهم لم يروها جاحمة لقوله في الحديث ان ابن
أنس اذا سمع الله الفرة ومنهم من قال انه جاحمة تشيع بالآفة المعادية وقد اختلف
أهل الصلوة في وضع الجوارح اذا بيعت الفرة بغير بدو صلاحها وسهل البائع المشتري
بالتخلف تم تلفت بالجاحمة قبل أو ان الجدا فقال السائي وأبو حنيفة يضعونه من الكوفيين
والجيت لا يرجع المشتري على البائع بشئ قالوا وانما ورد وضع الجوارح فيما اذا بيعت
الفرقة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيصير مطلق الحديث في رواية جابر على ما يند
به في حديث أنس المتقدم واستدل الجاهل على ذلك بحديث أبي سعيد أصيب رجل في
غمار ابتاعها فاستكمدته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فظن مبلغ ذلك
وقامدته فقال شدوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما
ليطال دين الفرماء بذهاب الثمار المعاهد ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثمن
من بابه انسه دل على ان وضع الجوارح ليس على عرومه وقال السائي في القديم على من
ضلع البائع ثم رجع المشتري عليه بغيره من الثمن وبه قال أهلنا أبو سعيد القاسم بن
سلام وغيرهم قالوا فطرط في الاخلاص دليله واضع على وجوب اسقاط ما جتمع من
الفرقة من المشتري ولا يلتفت الى تحول من قال ان ذلك لم يثبت صرفه الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لأنه من قول أنس بل الصحيح رفع ذلك من حديث جابر وأنس وقال مالك
ان اذا بيعت الجاحمة دون الثلث لم يجب الوضع وان كان الثلث فاكفويك لقوله صلى الله

كان قبلكم أنا المثل ليعرض
روحه فقيل له هل علمت من خير
قال ما أعلم قبله انظر قال
ما أعلم شيئا فبأنى كنت أبايع
الناس في الدنيا فاجابهم فانظر
الموسر وأخباره من المعسر فادخله
الله الجنة قال المظاہر هذا
السؤال منه كل في القبر وقال
الطبري يحصل أن يكون فقيل
مسند الى الله تعالى والحق
عاطقة على مقدراى أنا المثل
لغير روحه فقبض قبضه الله
فقال له فاجابه فادخله الله
الجنة وعلى قول المظاہر
فقبض وأدخل القبر فتنازع
ملائكة الرحمة وملائكة
العذاب فيه فقيل له ذلك من
هذا قوله في الرواية الاخرى
تجاوزوا عن عبدي وحديث
الباب أخرجه البخاري في
الاستقراض وفي نسخة روى
اسيريل ومسلم في البيوع وابن
ماجه في الاحكام (من حكم
ابن حزم) روى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم البيعان) بضع البه الموحدة
وتشديد البه المثناة القصية
(بالبئر) في المجلس (ما يترقاو
قال حتى يتفرقا) أي يلبس انهما
من مكانهما الذي تبايعا فيه

والثلث من الراوى (فان صدقا) كل واحد منهما بما يتعارفه من الثمن ووصف المبيع وهو ذلك (وبينا) ما يحتاج
الى بيانه من عيب وشبهة في السلعة والثمن (وربما لم يأت بهما) أي كثر وقع المبيع والثمن (وان كتما) أي كتم البائع عيب
السلعة والمشتري عيب الثمن (وكذا) في وصف السلعة والثمن (مختبر كتم بهما) أي ذهب في ذمته ونعمائه فان فعله

أحدهما دون الآخر محقق بركته وحده ويحتمل أن يكون مشروما أحدهما على الآخر بان تنزع البركة من المسيح إذا وجد الكذب أو الكتم قال ابن بطال أصل هذا الباب أن قضية المسلم واجبة وهذا الحديث أخرجه في البيع وكذا سلم وأبو داود والترمذي والنسائي فيه وفي الشروط (عن أبي سعيد رضى الله عنه قال كان ٣٩ رزق عمر البطح) يفتح الجهم وسكون الميم أى

نعملى وكان هذا الطامعا كان على الله ورأى له وسلم يقدمه فهم عما خاطفه عليه من خير (وهو المظلم من القر) أى من أنواع متفرقة وانما خاطف رداؤه فيه دفع زعمهم من يتوهم أن مثل هذا لا يجوز له لاختلاف جسد رديته لأن هذا المظلم لا يتقدم في البيع لاه مقبلة ظاهر فلا بد من اختلاف ما لو خاطف

أو عيتم من جهة يرى جيدا ويحتمل رديتها ويختلف غلط الذين بالمسألة لا يظهر (وكنا يسع صاعين من التمر) (بصاع) واحد منه (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تبعوا) (صاعين) من التمر (بصاع) منه (ولا) تبعوا (ودعه من درهم) ويحتمل في معنى التمر جميع الطعام فلا يجوز في الجنس الواحد منه المتفاضل ولا النساء والحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في التبرات (عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه اشترى عبدا بعاما) ليسم (فامر به ففكسرت) فقتل من كسر المايم وهي الاكلى بجميعها (وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عن من الكلب يروى على الجاهنة

عليه وآله وسلم الثلث والثلث كثير قال أبو داود ويصح في الثلث شئ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رأتى أهل المدينة والربع الوضع مطلقا من غير فرق بين القليل والكثير بين البيع قبل دوا الصلاح وبعد وما حجب به الأولون من حديث أنس المتقدم يجب عنه بان التصبيع على الوضع مع البيع قبل الصلاح لا ينافى الوضع مع البيع بعده ولا يصلح منه التصبيع مادل على وضع الجواهر ولا التقيد وأما ما حجب به الطياوى فغير صالح للاستدلال به على عمل الفزع لأنه لا يصح فيه بان ذهابه فذلك الرجل كان يباعه ما يولى أو بأضعافه فقل تعين باع الغرة فلا يصلح للاستدلال به لأنه قد نقل ما يشر بالتعظيم على الموم فلا ينافيه عدم الثقل في قضية خاصة وسياق حديث أبي سعيد في كتاب التفسير ويان في شرحه بقية الكلام على الوضع

(أبواب الشروط في البيع)

(باب اشتراط متعة لمسيح وما لم يمتنعها)

(عن جابر أنه كان يبيع على رجل له أعباء فأراد أن يبيعه قال ولحقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعدا على وشعر به - أوسر الميسر منه فقال بغيره فقلت لا ثم قال بغيره فبعته واستثنت جلالة إلى أهل متفق عليه - وفي نسخة لا جدوا الضارى وشرفت ظهره إلى المدينة) (قوله) أعباء الأعباء التعب والعجز عن السير (قوله) بغيره زاد في رواية متفق عليها بوقية في أخرى بجنس أواق وفي أخرى أيضا بأوقيتين ودروهم أو درهمين وفي بعضها بأربعة فاقير وفي بعضها بأثمانا فاقير ودروهم وفي بعضها بأشهر من دينار أو بجمع بين هذه الروايات مما لا يصلح من تكلف واستدلال بهذا على جواز طلب البيع من المالك قبل مرض المبيع للبيع (قوله) جلالة بضم الميم المهملة والمراد الجل عليه وغلام الحديث في الأصحين فلما بلغت أخته بالجل في مقتدى نفسه ثم رجعت فخرس في أثرى فقال لزا في ما كسنت لا خفيك خذ جانودو لعلك تفهوق ولحديث ألقاط فيها اختلاف كثير وفي بعضها طول وهو يدل على جواز لبيع مع استثناء كرويه قال الجهم ورجوزة حالت إذا كانت مائة السفر قرية وحدها بثلاثة أمان قال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك واعتلت المسافة أو كثرت واحتجوا بصحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشروط حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأجابوا عن حديث أبي جابر أنه قصة عين دخلها الاحتالات وجواب حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشروط مع ما تقدم من الخالف هو أنهم من حديث الباب عطلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخاص وأما حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد تقدم تقييده بقوله إلا أن يبيع ولحديثه هو التمسطة في عطولان تشرح الحديث

فلا يصح بيعه كغيره ببيعة وهو ما يجوز أو - نفيه بيع الكلاب وكل غيرها أنها تعين بقية عند الخلاف ومن مالت روايات وقال ابن الجوزي مطلقا قال الشوكاني في نيل الاوطار وظاهر الحديث عدم الفرق بين المعلوم وغيره سواء كان محليجورا أو غير محليجورا والذهب الجهور وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطام القهي يجوز بيع كلب السيد دون غيره

ويدل عليه ما أخرجه التقي من حديث جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عن الكلب الاكل صد قال
في الفتح رجال اسناده ثقات الا انه من في حقه وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواه أبي الهيثم وهو
ضعيف فندبني حل المطلق على المبدأ ٤٠ ويكون الحرم مع ما عدا كلب السيد صلح هذا المقيد للاحتياط به وقد اختلفوا

• (باب النهي عن جمع شرطين من ذلك) •

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يصل سلق
وسبع ولا شرطان في بيع ولا ربح مما يضمن ولا بيع ماليس عندك زواة الخمسة الا ابن
ماجه فان لم يمتدح مما يضمن وبيع ماليس عندك قال القرطبي هذا حديث حسن
صحيح الحديث صحه أيضا ابن خزيمة والحاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا بلفظ
لا يصل سلق وسبع ولا شرطان في بيع وهو عند هؤلاء كلهم من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده ووجدني السمع الصحيح من هذا الكتاب عن عبد الله بن عمرو بن واد
وانصوابناهم أو أخرجه ابن خزيمة في المحلى والخطابي في المعالم والطبراني في الاوسط
والحاكم في علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نهى عن
بيع وشرط وقد استقره النووي وابن أبي القوارس قوله لا يصل سلق وسبع قال
البغوي المراد بالسلف هنا القرض قال أحمد وهو ان يقرضه فرائضه يباعه عليه يباع
يزاد عليه وهو فاسد لانه انما يقرضه على أن يعاينه في الفتي وقد يكون السلف بعض
السلم فقلت مثل أن يقول يا سلع عبدك هذا يلف على أن تسلفني مائة في كذا وكذا أو سلم
اليمن في شيء أو يقول ان لم يتيه السلم فبسه عندك فهو بيع على وفي كتب جماعة من أهل
البيت عليهم السلام ان السلف والبيع صورته ان يرد الشخص ان يشتري السلعة أكثر
من ثمن الاجل التسليم عنده ان ذلك لا يجوز فصلا فيه تفرقه الفتي من البائع ليحمله
الباحل والاولى تفسيه الحديث جهات تفسه الحق الشريعة أو الموقوفة أو العرفية
أو الجاهل عند تعدد الحمل على الحقيقة لا بما هو معروف في بعض المذاهب غير معروف في
غيره وقد عرفت الكلام في جواز بيع الشيء أكثر من سعر يومه لا بد من التسليم له ولا
شرطان في بيع قال البخاري هو ان يقول بعتك هذا العبد بالثمن أو بالدين نسيئة فهذا
بيع واحد تضمن شرطين يختلف المقصود فيه باختلافهما ولا فرق بين شرطين وشرط
وهذا التفسير مروي عن زيد بن علي وأبي حنيفة وقبل معناه ان يقول بعتك ثوبين بكذا
وعلى قصارة أو خطاطة فهذا فاسد عند أكثر العلماء قال أحمد انه صحيح وقد أخذ بظاهر
الحديث بعض أهل السلم فقال ان شرط في البيع شرطا واحدا صحيح وان شرط شرطين أو
أكثر لم يصح فيصح مثلاً ان يقول بعتك ثوبين على ان اخطيه ولا يصح أن يقول على ان
اقصر أو اخطيه ومذهب الأكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين وانفقوا على عدم
صحته ما به شرطان قوله ولا ربح مما يضمن يعني لا يجوز أن ياخذ من بيع سلعة لم يضمنها
مثل ان يشتري ثوبا وبيعه الى آخر قبل قبضه من البائع فهذا البيع باطل ورويه

أيضا هل يجب القيمة على متلفه
نحو قال بخريم يبعه قال بعدد
الوجوب ومن قال بجوازها قال
بالوجوب ومن فصل في البيع
فصل في لزوم القيمة اه وقال
في السيل وفي اسناد الحسن بن
أبي جعفر قال يبيح بزمع
ليس بشيء وضعف أحمد وقال
ابن حبان لا أصل له وأخرج نحوه
الترمذي من حديث أبي هريرة
وفي اسناده أبو الهيثم وهو ضعيف
متروك فلم يصح الاستئناس به دليل
تقوم به الحجة اه (وقر اللهم)
أي أجزأه وأطلق عليه
الفتي يجوز أن قال الحافظ الشوكاني
وقد استدلل بذلك من قال بتحريم
كسب الجلبم ويؤيد هذا جملة
ذلك حصنا كما في حديث أبي
هريرة بلفظ من السبت مهر
البيعي وأجزأه الجلبم أخرجه
البخاري في التامع والمبسوط
ومذهب الجمهور ان أخته حلال
واحبوا ان يصدت أنس وابن
عباس الا سيبرن ثم يواو جانا
النهي على التزوي لان في كسب
الجلبم ذميمة والله يحب عاصي
الامور ولان الجلبم من الاشياء
التي قبيل السلم على السلم لا علاقة
له عند الاحتياج اليها ويؤيد هذا
انه صلى الله عليه وآله وسلم لما

سأله من أجزأه ان يعلم منها فضة ولو كانت حراما لما حاز الاتباع بها بمال ومن أهل هذا القول لا يجوز
من زعم ان النهي مفسوخ وبجنا إلى ذلك الطحاوي وقد عرفت ان هذه الفسخ متوقفة على العلم بتأخر الناسخ وعدم امكان
الجمع بوجه والاول غير ممكن هنا والثاني ممكن يجعل النهي على كراهة التزوي بقرينة انه صلى الله عليه وآله وسلم بالاتفاق بها

في بعض المتافع وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الابن لمن يجمعه ولو كان حراما للمكتمنة ومن يمكن ان يعمل الشيء من كسب الجاهل على ما يكسبه من بيع الفهم فقد كثر في المناظرة ما كلونه ولا يبعد ان يشتروه الا كل فيكون فقه حراما ولكن الجمع بهذا الوجه بعيد فبيننا المصير الى الجمع والوجه الاول وبيق الاشكال ٤١ في صحة اطلاق اسم الخبث والسم على

المكره ونزها قال في القاموس الخبيث ضد الطيب وقال السم بالضم وبفتحين الحرام أو ما خبث من المكاسب فلازم عنه العار انتهى وهذا يدل على جواز اطلاق اسم الخبيث والصحت على المكاسب الفسدة وان لم تكن محرمة وباطامة كذلك في قول الانشكال انتهى ويطرد ذلك في كل ما يشبهه من كاس وغيره (ونهى) صلى الله عليه وآله وسلم عن شئ يهرىم (عن الواضحة) القاطعة للوثم (والموشومة) أي عن فعلهما والوثم أن يفسر بالخلا برة ثم يحشى بكسل أو ينفذ فيزرق أثره أو يتضرر وانما نهى عن ذلك لما فيه من تعريض على الله تعالى قال في الروضة لوش موضعاً في بدنه وجعل فيه دعا أو شيم يده أو غيرها فإنه يفسد عند الغرز وفي تعليق الفراء أنه يزال الوشم بالعلاج ما كان لا يمكن إلا بالجرح لا يخرج ولا يتم عليه بعد (و) نهى أيضا عن فعل (أو كل) الراب (من فعل) (موكلة) لانها ماضى فكان في الفعل (واحد) المود (فهي وان لا تنحصر) فان الفتنة فيه أعظم وهو حرام بالاجماع وهذا الحديث من

لا يجوز لان لم يبيح في ضمان البائع الاول وليس في ضمان المشتري منه لعدم التضييق قوله ولا يبيح ما ليس عندك فقد قلنا الكلام عليه في باب النهي عن بيع ما لا يملكه

هـ (باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه)

(عن عائشة) أنها أرادت أن تشتري بريرة فعلق بشرط أو لا يها قد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشترها وأعتقها فانما الولاء لمن أعتق متفق عليه ولهذا كرت البضاري لفظة (اعتقها) قوله بريرة رضى بنحو الباء الموحدة وبريرة من بنما تحتية بوزن فاعلة مشتقة من البر برو هو غمر الاراك وقيل انها فاعلة من البر بمعنى مفعولة أي مبرورة أو بمعنى فاعلة كرجية أي بارة وكانت ثمان من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وفيه لئاس من بني حلال قاله ابن عبد البر وقد كرت المستفد وجه الله هنا هذا الطرف من الحديث للاستدلال به على جواز البيع بشرط العتق وساقى الحديث بكافة قرييا قال النووي قال العلماء الشرط في البيع أكتام أحد هاتين فتنبه اطلاق القيد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وحما جائز ان اتفاقا الثالث اشترط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور لهذا الحديث الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه المشتري كاستئناسه منه فهو باطل

هـ (باب ان من شرط الولاء أو شرط فاقدا الفاعل صريح مقد)

(عن عائشة) قالت دخلت على بريرة وهي مكاة فقالت اشتريني فاعتقني قلت نعم قالت لا يبيعوني حتى يشتروا ولا حتى قلت لاسأله فيك فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمر بلفه فقال ما شأن بريرة فذ كرت عائشة ما قالت فقال اشترها فاعتقها وشترطوا ما شاءوا قالت فاشترها فاعتقها واشترط أهلها ولا ما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لمن أعتق وان شترطوا ما شرط رواه البضاري ولمسلم معناه والبضاري لفظة آخرتها واشترط ليهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق وهو ابن جهران عائشة أرادت أن تشتري جارية فعتقها فاضل أهلها فبيعها على ان ولا ملاءم كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يبيعك ذلك فان الولاء لمن أعتق رواه البضاري والسلفي وأبو داود وكذا مسلم لكن قال فيه عن عائشة جعلهم من ممتلكها وعن أبي هريرة قال أرادت عائشة أن تشتري جارية فعتقها فأبى أهلها الا ان يكون الولاء لهم قد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يبيعك ذلك فان الولاء

٦ نيل شا افراده وأخرجه إضافي اليسوع والطلاق والباس (عن أبي هريرة) رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الخلف) بفتح الخاء وكسر اللام العين الكاذبة (منقطة) بفتح اللام والثالث وكون الثاني من ثقب البيع إذا راج ضد كسدا أي مزبذ (السلعة) بكسر السين المتاع وما يتجر به (مخفية) من الحق أي مذهبة (للبركة)

وأستدل على أن الحق استلزاماً بالأسباب في رواج السلطة وثقلها وفي الحديث أن الحق الكذب وإن رافق المال
فانه يمسو البر كذا والناسوا أن يذكروا كذا في قوله تعالى فمن الله بالأيضى البر كذا من البيع الذى فيه الرطوان كان العددان
لكن يمسو البر كذا ينفى إلى الضلال ٢٤ العدد فى الدنيا أو إلى الضلال الأبر في الاسترة فانه يقول الى الله وتنص

وهذا الحديث أخرجه مسلم
في البيوع وصححه أبو داود
والشافعي (عن شباب دعى الله
عنه قال كنت قينا في المصلحة)
القبيل الحداد قال ابن دريد ثم صار
كل صانع عند العرب قينا وقال
الزجاج القين الذى يصلح الاسنة
وأما قول أم أيمن أنا قنت عاتنة
لخصاء زنيها قال الخليل التميمي
القرين ومنه سميت القينة قينة
لأن من شاة الزينة (وكان
على العاصم بن وائل) هو والله
عرو بن العاصم الصامى المشهور
(دين فانيته انتقامه) أى طلب
منه دين وبين فدواية أنه أجرة
سند حمله (قال لا أصليك)
حكك (حتى تكسر محمد)
صلى الله عليه وآله وسلم قال
شباب (فقلت) لا أكثر
(محمد) صلى الله عليه وآله وسلم
(حتى يمشك الله ثم يبعث) زاد
فدواية التمدى قال واخلى
ثم يبعث فقلت ثم واستن كل
كون شباب على الكفر ومن
على الكفر كثر والمجواب أن
الكفر لا يتصور حيث بعد
البعث لعائنة الآيات الباهرة
الملمنة الى الأيمان أن ذلك فكاه
قال لا أكثر أبداً أو أنه خاطب
العاصم بما يتقدم من كونه

لمن اعتقروا مسلم) قوله اشتريها في ذلك دليل على جواز بيع المكاتب إذا مرضى
ولم يغير نفسه وبه قال أحمد وريحته الأوزمي والشافعي وأبو داود والشافعي
في أحسن قوليه واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على تفاصيل لهم في ذلك كذا
في الفتح والمثل ذلك ذهب الهادي وأتباعه وقال أبو حنيفة والشافعي في أصح
القولين عنه وبعض المالكية أنه لا يجوز بيعه مطلقا ويرى عن ابن مسعود وأبا
عن حديث الباب أن بريرة هجرت نفسها بدليل استعانتها العائنة قال في كسرهم من
الروايات وجواب بأنه ليس في استعانتها العائنة ما يستلزم الهجرتها ولو اشتروا
ما شاور نفسه دليل على أن شرط البائع العبد أن يكون الولاء له يصح على الولاء لمن اعتق
بإجماع المسلمين قوله وإن اشتروا ما شرطت قال النووي أى لو شرطوا ما شرطت
توكيداً لشرط بالسل وانما شرط ذلك على التوكيد لأن الجبل قد دل على بطلان
جميع الشروط التي ليست في كتاب الله فلا حاجة الى تقديمها للمائة قلنا لو زاد
عليها كان الحكم كذلك قوله واشترطى لهم الولاء ما شكك صدور الأذن منه
صلى الله عليه وآله وسلم بشرط فاسد في البيع واختلف العلماء في ذلك فمنهم من أبكر
الشرط في الحديث نروى الخطابي في العالم بسنده إلى يحيى بن أكرم أنه أنكر ذلك
ومن الشافعي في الام الاشارة الى تضعيف هذه الرواية التي فيها الأذن بالاشتراط لكونه
اقتضى به إتمام من عرو قد دون أصحاباً يروى عنه في قوله الذى وقع له وليس
كافئاً وإنما الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحد يمتنع على صفة فلا وجه
لرده ثم اختلفوا في وجوب ذلك فقال الجواب أن الام في قوله لهم معنى على كونه تعالى
وإن أسأمت فلها وقد أسند هذا البيهقي في المعرفة عن الشافعي ويروى به الخطابي عنه وهو
مشهور عن المزني وقال النووي أن هذا تأويل ضعيف وكذلك قال ابن دقيق العيد
وقال آخرون الأمر في قوله اشترطى للأباحة أى اشترطى لهم أو لأن ذلك لا ينفعهم
ويروى هذا قوله ويشترطوا ما شاوروا قبل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان أعلم
الناس أن اشترطوا الولاء باطل واشتهر ذلك بحيث لا يفتنى على أهل بريرة للحداد وأما أن
يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الأمر مباداه التهديد فكأنه تعالى أعلموا ما
ثم تكملة قال اشترطى لهم الولاء ليعلمون أن ذلك لا ينفعهم وروى بهذا ما قاله صلى
الله عليه وآله وسلم بذلك ما لا رجال يشترطون شروطاً ألغى الله عنهم هذا القول مشهور
الى أنه قد تقدم منه بيان إبطاله الأول ما تقدم منه ذلك لبيان الحكم بالتوبيخ
بعدم مقتضى له اذ هم فيكون البراءة الأصلية وقال الشافعي أنه أذن في ذلك قصد أن
يعمل عليهم شروطهم لم يردوا عن ذلك ويردع به فيهم وكان ذلك من باب الأدب وقيل

لا يقر بالبعث فكاه على محال (قال العاصم) (دعى حتى أموت وأبعت) على البناء المفعول معنى
(فسأوت حالاً وروى ما غلبك فزنت) هذه الآية (أقرأت الذى كثر باكتنا وقال لا تبنى ما لورك أطلع الغيب) أى أقدم
بلغ من شاة الى أن ارتقى الى علم الغيب الذى توجده الراسد القهار حتى لم يبق أن يروى في الاسترة ما لا يروى (أم اتقدم

الرجوع عهدا) بذلك فانه لا يتوصل الى العلم به الا باحد هذين الطريقين وقبل العهد كذا شاهدوا العمل الصالح فان وجدوا
 بالنواب عليهم السلام كالعهد عليه وهذا الحديث آخر جبه البصري أيضا في القضاة والتفسير الاجلوة وسلم في ذكر المرافقين
 والترغيب في التقدير وكذا القسافي والفرغ من هذا الحديث هنا ٤٢ ان فيه ذكر القين والحداد (عن أنس بن مالك

رضي الله عنه ان خياطاً) ليس
 (دعاه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الطعام فنهى قال
 أنس بن مالك فذهبت مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الى ذلك الطعام فقرب) الخياط
 (الى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خبزاً) قال الامام علي
 كان من شعير (ومر فاقبها)
 بضم الدال وثليد الياء محمودا
 الزاحد قد يات منه من منقلب عن
 حرف علة وخطأ الجهد الجوهري
 حيث ذكر في المصنوع أي فيه
 قرع (وقد يقرأ آيت التي صلى الله
 عليه وآله وسلم يتبع الدابة
 من حوالى القصعة) ينفع القفاف
 (قال) أنس (فقرأ آية) أحب الدابة
 من وثن (قال الخطابي) فيه
 جواز الاجارة على الحاطة دبا
 على من أبطلها به أنه ليست
 بأعين مربية ولا صفات
 معالمة وفي صنعة الخياط فمع
 لبر في امر ما ذكره البخاري
 من ذكر القين والحداد والصنعة
 لان هؤلاء الصنائع انما تكون
 منهم الصنعة المحضة فبما يستعمله
 صاحب الحديد والقصبة والقصة
 والذهب وهي أمور من صنعة
 يوقف على حدها ولا يخطئها
 غيرها والخياط انما يخطئ الثوب
 في الاغلب يخطئ من صنعة فيجتمع الى الصنعة الا كقوله اهداهم صناعتها الصبغة والاخرى الاجارة صفة احد اهلها لا يتميز
 الاخرى وكذا الذي نثره الصباغ اذا كان يخطئ ويصنع هذا صبغة على العادة لعلنا نعيين الصنائع وجميع ذلك
 فاعلم القاس الا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجدهم على هذه العادة اول زمن الشريعة ثم تغيروا هاذل بطولوا وبقي

معنى اشترط ان تركي مخالفتهم فيما ثبت ثروته ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا اليه من اعادة
 لتبميز العتق لتشوف الشرع اليه وقال الروي اقوى الاجوبة ان هذا الحكم خاص
 بعائنة في هذه القضية وان سببه المبالغة في الرجوع من هذا الشرط لمخالفتهم حكم الشرع
 وهو كسب الخلع الى العورة كان خلعاً بطلاً الخلع مبالغة في الزلة كما كانوا عليه من منع
 العورة في أشهر المطر ويستفاد منه ان كتاب أخف القسدين اذا استلزم ان الله أشدهما
 وتعقب بأنه استدلال مختلف فيه على مختلف فيه وتعقب ابن دقيق العيد بان التخصيص
 لا يثبت الا بدليل وقال ابن الجوزي ليس في الحديث ان اشترط الولاء العتق كان
 مقارناً للعقد فيصير على أنه كان سابقاً للعقد فيكون الامر بقوله اشترط مجرد وعد ولا
 يجب الوفاء وتعقبه بانه مانع من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شخصاً ان يبعد
 مع أنه لا ينفى ذلك الوعد وقال ابن حزم كان الحكم ثابتاً بالوفاة اذا اشترط الولاء لم يغير
 العتق فوقع الامر بالشرط في الوقت الذي كان ذلك جازاً فيه ثم نسخ بمقتضى ما صلى الله
 عليه وآله وسلم وهو بعيد قوله فاعلم الولاء من عتق نفسه اثبات الولاء لم ينعق وتنبه
 مما عاده لا يقتضيه انما الحصر في ما استدلل بذلك على أنه لا ولا مانع من أن يرد على يد رجل
 أو وقع بينه وبين رجل مخالفة ولا لاعتق وسبق في الكلام على بقية هذا الحديث
 في كتاب العتق ان شاء الله تعالى

(باب شرط السلامة من القين)

(عن ابن عمر قال) ذكر رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يجتمع في البيوع فقال
 من يبيع فقل لا خلافة متفق عليه • وعن أنس اذ رجلا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يبيع وكان في عقدته يعني في عقد ضعف فأتى أحد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله اجرم على فلان فانه يبيعا وفي عقدته ضعف فغدا
 وماه فقال يا بني الله اني لا أصبر عن البيع فقال ان كنت غير تارك لتبيع فقل ها هو ذا ولا
 خلافة رواه الترمذي وصححه الترمذي وفيه حصة الجبر على نفسه لانهم ألوه بالاد وطلبوه
 منه وانهم عليه ولو لم يكن معروفاً عنهم لم يطلبوه ولا انكر عليهم • وعن ابن عمر ان
 من قد اشفع في راحة في الجاهلية ما دومة غلبت لسانه فكان اذا يبيع يصدع في البيع
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببيع وقل لا خلافة ثم أتت بانيار كذا قال ابن
 عمر فسمعه يبيع ويقول لاخذ اية لاخذ اية فمروا الجدي في مسنده فمقال حسداً
 سبقتان من محمد بن الحسن بن نافع من ابن عمر فذكره • وعن محمد بن يحيى بن حبان قال

في الاغلب يخطئ من صنعة فيجتمع الى الصنعة الا كقوله اهداهم صناعتها الصبغة والاخرى الاجارة صفة احد اهلها لا يتميز
 الاخرى وكذا الذي نثره الصباغ اذا كان يخطئ ويصنع هذا صبغة على العادة لعلنا نعيين الصنائع وجميع ذلك
 فاعلم القاس الا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجدهم على هذه العادة اول زمن الشريعة ثم تغيروا هاذل بطولوا وبقي

لحق عليهم فصار جعز لمن موضع الفاسد وأعمل به ما مضى صحيح لما فيه من الارتقاء انتهى قال في القنع وفيه دلالة على أن
التحاطة لا تنافي في المرومة انتهى والحديث أخرجه الألباني في الاطعمة وكذلك أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح (عن
جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كنت مع ٤٤ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة) قيل هي ذات الرقاع كما في طبقات

هو جدي متقدمين مروا وكان رجلاً قد أصابته أمة قد أسه فكسرت أسنانه وكان لا يدع
على ذلك التجارة فكان لا يزال يقنع فأق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك لمخلف
ذا أمية بايعت فقل لا خلاجة ثم أتت في كل أسبوعاً بايعت ثلثاً لثلاثين ان رضى
فأسسك وإن مضت فأرددها على صاحبها ورواه البخاري في تاريخه وابن ماجه
والدارقطني) حديث أنس أخرجه أيضاً البخاري كحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضاً
البخاري في تاريخه والحاكم في مستدركه وفي استياد محمد بن اسحق وفي الباب عن عمرو بن
الخطاب ضد الشافعي وابن الجوزي والحاكم والدارقطني ونسبه أن الرجل اسمه حيان
ابن عذرة وأخرجه أيضاً عنه الدارقطني والطبراني في الاوسط وقيل ان الله قلته
والحيان كما في حديث الباب قال التوري وهو الصحيح به يوم عبد الحق ويوم ابن
الطلاح لأنه حيان بن عذرة وتكرر الدارقي في المهمات وابن الجوزي في التتبع قال ابن
الصلاح وأما رواية الاشارة فمكره لأن لها قولاً لا خلاجة يكسر المجهمة ويحقف
اللام أي لا خلاجة قال العلامة التي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول لا يفتق به
عند البيع فليطعمه ما يحبه على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير
القيمة ويرى ما يرى لنفسه والمراد أنه إذا ظهر غش في الثمن واسترد المبيع واشتلف
العلم في هذا الشرط هل كان له إيهام الرجل أم يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط
فقد أجده وما في رواية هذه والمنصور باق والأما يصح أنه يثبت الرد لكل من شرط
هذا الشرط ويثبتون الرد الفين لم يعرف قيمة السلم وقبضه بعضهم يكون الفين
فاختيار هؤلاء القيمة عنده فالواجب إجماع الخلف الذي لا خلاجة أنبأ النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال الرجل الثمار واجب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل لهذا
الرجل أن لا يصف الذي حكان في عقه كما في حديث أنس المذكور فلا يلحق به
الذين كان منهم في ذلك بشرط أن يقول هذه المقالة وهذا روي أنه كان إذا غش يشهد
رجل من العصابة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالثمار ثلاثاً فاجتمع في ذلك
وهوذا يبين أنه لا يصح الاستدلال بهذا في هذه القصة على ثبوت الثمار لكل مغبون وان
كل صحيح العقل ولا على ثبوت الثمار ان كان ضعيف العقل إذا غش ولم يلم في هذه المقالة
وهذا ما ذهب إليه وهو الحق واستدل به هذه القصة على ثبوت الثمار ان قال لا خلاجة
سواء غش أم لا وسواء جده أو عيباً أم لا ويؤيده حديث ابن عمر الآخر والظاهر أنه
لا يثبت الثمار إلا إذا وجدت خلاجة لا إذا لم توجد لأن الدب الذي ثبت الثمار لا يلاحظ
هو وجود ما فيها فإذا لم يوجد فلا خيار واستدل بذلك أيضاً على جواز إحقار فلسفه

ابن سعد وسيرة ابن هشام وابن
سعد الناس وفي البخاري كانت
في غزوة تبوك وفي مسلم من
حديث جابر قال أقبلنا من
مكة الى المدينة فيكون
بالخدمة أو حمرة القصة أو في
القنع أو جعة الدواع لكن جعة
الدواع لا تدعى غزوة بل ولا مرة
القصة ولا الخدمة على الأرجح
فمن القنع وبه قال الباقون في
قاضي الجلي وأما أي تعجب
وكل يقال أعي الرجل أو اليه
في المشي ويستعمل لازماً وتعدياً
تقول أعي الرجل وأعي الله
(فان على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال جابر فقلت ثم
قال ما سألت) أي ما سألت وما
جبري لك حتى تأتت من الناس
(قلت أيضاً على جلي وأعي
فخضعت عنهم) (نزل) صلى الله
عليه وآله وسلم حال كونه (يحييه)
مضارع من أي يحييه (يحييه)
أي يبعثه الموضع من رأسها
كالصولجان معدلاً يلقط به
الراكب ما يسقط منه (ثم قال
أركب فركبت فقد رآته) أي
الجل (أقته) (أمنه) (عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
حق لا يتجاوز (قال تزوجت قلت
ثم قال بكراً) (تزوجت) (أم نبياً)

بالمثلية وقد تعلق على الباقين وان كانت بكراً مجازاً وانما المراد ما لا ذراه (قلت بل) تزوجت

شياً) هي سبيلة بن مسعود الأوبسية (قال أفلا) تزوجت (جارية) بكراً (تلاهما وتلاعب) وفي رواية قال ابن أنس من
العدو أو لعلها وفي أخرى فها لا تزوجت بكراً الفاضل كلف وتضاكها وتلاعب وتلاعبها وقوله لعاباً يكسر اللام ويضبطه بعض

زواة البشارى بشعها وقد فسر الجمهور قوله تلاعبها وتلاعبك بالعقول ويؤيده رواية الطحاوي وبعده بعضهم
 الامام ابو هريرة بن ابي ربيعة عن علي بن ابي ربيعة عن ابي بكر بن فضال عن ابي بكر بن فضال عن ابي بكر بن فضال عن ابي بكر بن فضال
 عبد الله بن وهب عن ابي ثعلبة بن ابي ربيعة عن ابي بكر بن فضال عن ابي بكر بن فضال عن ابي بكر بن فضال عن ابي بكر بن فضال

بعض الشئ أى تسرح شعرهن
 (وتقوم عليهن) زاد مسلم
 وتصلهن (قال) على المصلحة
 وآهوسم (اما) حرف تبيين (انك)
 طامم) على أهله (فاذا قدمت)
 عليهم (فالكيس الكيس) بفتح
 الكاف والتصب على الأفعراء
 والكيس الجماع قال ابن الاعراب
 فيكون كدخسه عليه فافيه وفي
 الاقساس منه من الاجر لكن
 فسر البغادى فى موضع آخر من
 جامعه هذا بأنه اوله واشتكل
 وأجيب بأنه اما أن يكون قد
 حصة على طلب الولد واستعمال
 الكيس والرفق فيه اذ كان جابر
 لاوله اذ اذ الشئ ويكون قد أمره
 بالعقل والتوقى عند اساية
 الأهل بخافة ان تكون
 حاتفا يقدم عليها طول القية
 وامتناد القرية والكيس شدة
 المحافظة على الشئ قاله الخطابي
 وقيل لوجه العقل لما فيه من
 كثير جماعة المسلمين ومن
 القوائد الكثيرة التى يحافظ
 على طمها ذوق العقل (ثم قال)
 صلى الله عليه وآه وسلم (أليس
 جلت قلت ثم فاشترى منى بأوقية)
 وكانت فى القديم بأربعين درهما
 وزنها أقولة واليهج الاواق
 شذوذ وقد تنقص ويوزنها

كما اشار اليه المصنف وغيره وهو استدلال صحيح لكن بشرط ان يطلب ذلك من الامام
 أو الحاكم فانه من كان فى نصره سمعته كافى حديثه انى قوله فى عقده العقد العقل كما
 يشعر بذلك التسوية المذكورة فى الحديث وفى الشخص العقد الرأى وقيل هى العقدة
 فى السان كما يشعر بذلك رواية ابن عمر أنهم اخجلت لسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه
 وعدم اقصاها بلفظ انقلابه حتى كان يقول لاخذاية بادل اللام ذالا لجمعة وفى رواية
 لمسلم انه كك ان يقول لاخذاية بادل اللام فلو اقول على ذلك ايضا قوله تعالى واحلل
 عقده من لسانى ولم يذكر فى القاموس الاعدة السان قوله سفع بالسين المصلحة ثم القاء
 ثم العين المصلحة أى ضرب والمأمومة التى بلغت أم الرأى وهى الجماعة أو المصلحة الرقيقة
 التى عليه قوله ثم أتت بالتيار ثلاثة أيام أو مدة هذا الخيار ثلاثة أيام من دون
 زيادة قال فى الفتح لانه حكمهم ورد على خلاف الأصل فىقتصره على أقصى ماورد فيه
 ويؤيد جعل الخيار فى المصرة ثلاثة أيام أو اعتبار الثلاث فى غير موضع واغرب بعض
 المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعه كان فى الرق وهذا يحتاج الى دليل
 ولا يكتفى فيه بمجرد الاحتقال انتهى قوله وعن محمد بن يحيى بن حبان بفتح الحاء الملهمة
 وهو غير صاحب الصحيح المعروف بابن حبان بكسر الحاء

باب اثبات خيار الجالس

(عن حكيم بن سالم) أن النبي صلى الله عليه وآه وسلم قال البيعتان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال
 حتى يتفرقا فان صدقا أو تناوبا أو لكهما فى بيعهما وان كذبا أو كذبا لم يثبت تركهما
 وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآه وسلم قال انما ايمان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول
 أحدهما له أحبه اختر وما قال أو يكون بيع الخيار فى انظر اذا تابع الرجلان فكل
 واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا أو كأن أحدهما اختيرا أحدهما الآخر فان خيرا أحدهما الآخر
 فتابه ما على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد ان تابا ما لم يتفرقا أحدهما البيع فقد
 وجب البيع متفق على ذلك كله وفى لفظ كل بيعين لبيع منهما حتى يتفرقا أو لبيع الخيار
 متفق عليه أيضا وفى لفظ التابيع ايمان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا
 الأبيع الخيار وفى لفظ اذا تابع التابيع ايمان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه
 ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار فإذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب قال فانهم
 وكان ابن عمر عن الله اذا تابع رجلا فإذا ان لا يقبله قام غشيه ثم رجع أخرجهما
 قوله البيعتان بشدة التصانيع بمعنى التابيع والاشترى والبيع هو التابيع أطلق على

وقية بغير اسم وهى لغة عامرية وفى رواية يمس أو اق وزاد فى أوقية وفى أخرى بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفى أخرى بأوقية
 ذهب وفى أخرى بأربعة ذراعى وفى أخرى بعشرين دينارا قال البزارى يقول الشئ بأوقية كثر قال حسان سب اختلاف
 الروايات أنهم يروونها بالحق فالمراد بأوقية ذهب كافر مسلم بن أبي الجعد من جابر ويصل عليها رواية عن بوى أوقية وأطلق ومن

روى خمسة وأثني عشر من المتقدمين فموقوفه ذهب ذلك الوقت لا الخبر من وقته الذهب هو أخبار عاصم بن عبد الله
وأوراق القصة أخبار عاصم بن الوفاة يحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الألفية كما في رواية فاعلموا بالزيادة وأما بقية مدناير
فيصغر منها كانت يومئذ ألفية ورواية ٤٦ أوقيتين يحتمل أن أحداهما من الألفية زيادة كما قال وزاد في وقته

وذكرهما أو دهر من موافق
لقوله في بعض الروايات وذا
قربا رواية عشرين دينار
محوقة على دناير مضافا كانت لهم
على أن الجلع بهذا الطريق فيه
بعد في بعض الروايات ما لا يقبل
شسا من هذا التأويل وقال
الحافظ الشوكاني في قيل الاوطار
وقد جمع بين هذه الروايات بما
لا يتصور من تكلف ظاهري السهل
وروي من وجه صحيح أنه كان يزيد
درهما ودرهما وكان زاده درهما
يقول قد أخذت بكذا وألفه يفر
لشكنا جبارا فصدق ذلك
استفاد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وفي رواية قال بعينه بألفية
قبضه واستثبت جلالة إلى أعلى
وفي أخرى أنقر في رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ظهره إلى
المدينة وفي أخرى أن ظهره إلى
المدينة قال البصري الاستفاد
أكثر وأصح من حديثي واحد
على جو أربيع دابة يشترط البائع
لنفسه كرويا إلى موضع معلوم
قال المرادوى وعليه الأصحاب
وهو المعمول به في المذهب وهو
من المفردات وعنه لا يصح وقال
خالد بن جهم إذا كانت المسافة
قريبة وقالت الشافعية والخنفية
لا يصح سواها بسدت المسافة أو

المشتري على سبيل التغليب ولأن كل واحد من الطرفين يطلق على الآخر كما سلف قوله
بالخبار كسر اسمها المجهمة اسم من الاختيار والتغير وهو مطلب خبر الأصغر من أصغره
البيع أو قصه والمراد بالخيار هنا خيار المجلس قوله ما لم يقر فأنه يختلف هل المستبر
التفرق بالآيدان وبالأقوال فابن جرير حمله على التفرق بالآيدان كما في الرواية المذكورة
منه في الباب وكذلك حمله أبو برزة الأسدي حتى ذلك منه أبو داود قال صاحب الفتح
ولا يلزم لهم ما عايناه من العصابة قال أيضا قد نقل عن الفضل بن سلمة أنه يقال اقترقا
بالكلام ونفر قال الآيدان ورواه ابن العربي بقوله وما تفرق الذين أوفوا الكتاب فإنه ظاهر
في التفرق بالكلام لأنه بالاعتقاد وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لأن من خالف آخر
في عقيدته كان مستعدا لمعادته لا يدينه ولا يفتي ضعف هذا الجواب والحق
حمله كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وإنما استدعاه أحدهما في موضع
الآخر اسما انتهى ويؤيد حمل التفرق على تفرق الآيدان ما رواه البيهقي من حديث
هر بن شبيب عن أبيه عن جده بلفظ حتى يتفرقا من مكانهما وروايات حديث
البيع بعضهم بلفظ التفرق وبعضها بلفظ الاقتراق حكاهما معرف فاذا كانت حقيقة
كل واحد منهما مخالفة لحقيقة الآخر كالحلف فينبغي أن يحمل أحدهما على
الجاز فوسعا وقد دل الدليل على إرادته حقيقة التفرق بالآيدان أن فيحمل ما دل على التفرق
بالأقوال على معناه المجازي ومن الأدلة التي على إرادة التفرق بالآيدان أن قوله في حديث
ابن جرير المذكور ما لم يتفرقا أو كانا جميعا وكذلك قوله وان تفرقا بعد أن تبايا أو لم يبقا
واحد منهما البيع قد وجب البيع فإن فيه البيان الواضح أن التفرق بالسبب قال
الخطابي وعلى هذا أوجبنا أمر الناس في عرف الحق وظاهر الكلام فإذا قلنا تفرق
الناس كان المفهوم منه التفرق بالآيدان قال ولو كان المراد تفرق الأقوال كما يقول
أهل الرأي فلا الحديث عن الفائدة سقط معنا وذلك أن العلم بحصة بان المشتري
ما لم يجره من قبول البيع فهو بالخيار وكذلك البائع حينه في حمله كما يشهد أن
بعت البيع وهذا من العلم العام الذي استقر به قالوا ثبت أن التباين هما
التباين والبيع من الأسماء المشتقة من أفعال الفاعلين ولا يقع حقيقة الأبعد
حصول الفعل منهم كقولهم زان وسارق وإذا كان كذلك فقد صح أن التباين هما
المتباينان وليس بعد العقد تفرق إلا التباين بالآيدان انتهى فتقرر أن المراد بالتفرق
المذكور في الباب تفرق الآيدان وهذا منقول من أنباء أخبار المجلس وهم جماعة من
العصابة منهم على ما رواه ابن العربي وأبو برزة الأسدي وابن جرير وابن عباس وأبو هريرة
وقههم ومن التابعين شرح بن أبي يحيى وطاوس وعطاء بن أبي سفيان كل ذلك عنهم

قرئت حديث النبي عن بيع وشروط وأجواب عن حديث جبراته والحقه من تطرق إليه الاحتمالات البصري
لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعطيه الثمن به ولم يرد حقيقة البيع بل آخر القصة أو أن الشرط لم يكن في نفس العقد
بل ما بها لم يرد به وبما بان حديث النبي عن بيع وشروط مع ما بينه من القائل هو أهم من حديث الباب مطلقا في العام

على الخاص فأقام الحافظ الشوكاني في سبل الأوطار وفي رواية القسافي أخفته بحكنا وأمر ترك ظهوره إلى المدينة فزال
 الإشكال ولكن انتصر الحافظ ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين لظاهر حديث الباب وأجاب عن أجوبة المخالفين
 بما أجابوا به في هذا المقام بسطه فراجع به ينضج الحق الحق ١٧ بالاتباع (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم المدينة قبل وفاته)

بالفدا فتقننا أي هو وقدم من
 العصابة (إلى المسجد فوجدته)
 صلى الله عليه وآله وسلم (على باب
 المسجد قال الآن قلت قلت
 نعم قال فذع) أي أترك (جاء
 فادخل) أي المسجد (فصل
 ركعتين) فم (فدخلت) المسجد
 (فصلت) فيه ركعتين وفيه
 استحباب ما عند القدم من سفر
 (خاص) صلى الله عليه وآله وسلم
 (بالأن بن نبي) وأوقفه فوزن لي
 بالمال فخرج لي (في الميزان) وهو
 محمول على أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم في الأرباح لأن
 الوكيل لا يرجح إلا بالذن
 (فانظرت حتى ولبت أي أدبرت
 فقال ادع لي جابرا قلت الآن
 يرد علي الجبل ولم يكن شيء أبغض
 إليه) أي من دجال (قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم (خذ
 جاك ولقته) وفي هذا الحديث
 مباشرة الكبير والتبرع بغيره
 الخواص وإن كانه من يكتبه
 إذا فعل ذلك على حيل التواضع
 وللاقتداء بالنبى صلى الله عليه
 وآله وسلم فلا يترك أحدا كان
 من يكتفه مما يرجع ذلك
 ولكنه كان يقفه فعليا وقتر بها
 كذا في الفقه وهذا الحديث

الضاري وقتل ابن السدود القولية أيضا عن حميد بن المسيب والزهرى وابن أبي عمير
 من أهل المدينة عن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم
 فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين إلا النضي وحده وهو لا يمتدحونه عن شريح
 والصحيح عنه القول به ومن أهل البيت الباقر والصادق وزين العابدين وأحمد بن حنبل
 والتائس والامام يحيى نقل ذلك عنهم صاحب البر وسلكه أيضا عن الشافعي وأحمد
 واسحق وأبو ثور وذهبت المالكية لابن حبيب والحنابلة كلهم وإبراهيم النخعي إلى أنها
 إذا وجبت الصفقة فلا خيار وحكمه صاحب البصر عن الثوري والشافعي والامامية
 وزيد بن علي والقاسمية والصنعبي قال ابن حزم لا نعلم لهم سقيا إبراهيم وحده وهذا
 اختلاف المتأخرين بعد التفرق بالأقول والباطل قبله فالتباين ثابت أيضا كما في البصر ولا هل
 القول الآخر أجوبة عن الأحاديث القاضية بنبوت خيار المجلس فهم من رده
 لكونه معارض للمعروف أقوى منه لمعروفه فتعالى واشهدوا إذا تبايعتم قالوا لو ثبت
 خيار المجلس لكانت الآية غير مفيدة لأن الشاهدان وقع قبل التفرق لم يطابق الأمر
 وأن وقع بعد التفرق لم يصادف محلا وقوله تعالى فجعلنا من ترابنا نارا نارا على
 أن يجرد الرضاية البيع وقوله تعالى أو فوالعقود لأن الرابع من موجب العقد
 قبل التفرق لم يشبه ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم المثلون على شروطهم
 والخيار بعد العقد يفسد الشرط ومنه حديث الصادق عدا اختلاف المتأخرين
 لاقتضائه الحاجة إلى العين وذلك ينافي لزوم العقد ولو ثبت خيار المجلس لكان كافيا
 في دفع العقد ولا يفتي أن هذه الأدلة على فرض شمولها لمسل النزاع أهم مطلقا في
 العام على الخصوص والمصير إلى الترجيع مع إمكان الجمع في جاز كان تفرقه وضعه
 ومن أهل القول الثاني من أجاب عن أحاديث خيار المجلس بأنها لم تدع بغيره
 الأدلة قال في الفقه لأجوبة في شيء من ذلك لأن التسليم لا يثبت بالاحتمال والجمع بين المذهبين
 مهما أمكن لا يضاهيه إلى الترجيع والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير
 نصف ولا تكلف انتهى وأجاب بعضهم بأن أثبات خيار المجلس مخالف للخاص الجلي
 في الحاق ما قبل التفرق بما بعده هو قياس فاسد الاعتبار لخاصته النص وأجاب
 بعضهم بأن التفرق بالاذن محمول على الاستصحاب تحسب المعاملة مع المسلم ويجب
 عنه بآه خلاف الظاهر فلا يصار إليه التاميل وهكذا يجاب عن قول من قال أنه
 محمول على الاحتياط فنرجو من الغلاف وقبل أنه يجعل التفرق المذكور في الباب
 على التفرق في الأقوال كما في عقد النكاح والأجوبة قال في الفقه وتعلق بالقياس مع
 ظهور الفارق لأن البيع ينقل منه المذقة المبيع ومنتهىه بخلاف ما ذكر وقيل

أخرجه البخاري في نحو عشر من موضعا وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والقسافي الفاظ مختلفة وأساليب متغايرة
 (عن) عبده (بن عمر رضي الله عنه أنه اشترى بلاءه) بكسر الهمزة وسكون الهمزة وهما نوى الأبل القيم
 الهيا وهو دابته الاستفاه تشريجه في تروى وقال في القاموس الهيم الأبل العطاش والهيام العطاش الجرسون

فكسحاب لما لا يتألف من الرمل فهو مثال ادوا هو من الرمل لما كان ترابا دقا طابا وضم وتزجل هاتو هو يوم متصرف هيمان
عشاشان والهيام الضم كالجثون من العشق والهجاء المقارنة بلا ما وردا يصيب الابل من ما تشربه مستقفا في هيه (من
رجل) اسمع قواس يفتح النون وتشديد ٤٨ الواو وبعد الاقسين هـ هـ ولة ابسى حكما في الفتح بكسر النون

والتحذف (وه فيها شريك)
قال في الفتح لم أقص على لهه (بغا)
شريكه الى ابن عمر فقال له
ان شريك بعثك ابلا هيلولم
يعرفك) يكون العين أو تشديد
الراء من التعريف أي لم بعثك
انها هيم (قال) أي ابن عمر
لقواس (فاستقها) فعل امر
من الاستيق وزاد في رواية ابن
أي عمر قال فاستقها هذا أي ان كان
الامر كما تقول فارقمها قال
(فلما ذهب) أي لقواس (استاقها)
أي لي قمها استدرك ابن عمر
(قال دعها) أي اتركها
(رضينا بقضاي رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي بحكمه
(لاعدوى) قال الخطابي لا يعرف
للاعدوى حنا معني الآن يكون
الهيام دامن شاة أن من وقع به
اذا رمى مع الابل حصل له ماشية
وقال غيره ولها معني ظاهري
رضيت بهذا البيع على ما تبين
العيب ولاعدى على البائع ما كما
واخاره هذا التأويل ابن التين
ومن تبعه قال الدوادى معناه
التي من الاعتداء والقلم وقال
أبو علي الهجري في الزاود الهيام
دامن ادواء الابل يحدث عن
شرب الماء قبل اذا كثر طيبه
ومن علامة حدوه اقبال البعر

على الشمس حيث دارت واستقره على آكله وشربه وبذنه يقصر كالكاذب فاذا أرا صاحبه بالخيار
استبانة أمره استبان له فان وجد به مثل ربح انخرنقوا هيم في شربه وأبعده أصابه الهيام انتهى قال في الفتح بهذا
يتضح المعنى الذي خفي على الخطابي وإيداء احتمالا لإحدى معاني هذه التأويل يبرق حكم المرفوع أي لاه وى لأطرية

نوحى تأويل ابن التين يصدر موقوفاً من كلام ابن عمر وعلى الذى اشترى تمرى الجبلدى في جمعة وفي الحديث جواز بيع الشيء
المحبب اذا بينه البائع ورضى به المشتري سواء يسه قبل العقد او بعده لكن اذا اشترى بانه عن العتق ثبت التحليل للمشتري وبنيته
اشترائه الكبير حاجته بنفسه ونفى ظلم الرجل الصالح وذكر الجبلدى في آخر ٤٩ الحديث قصة قائل وكان واسم جبال ابن

عمر وكان يفضكه فقال له يوما
وددت انى ايا قيس ذهبا فقال
له ابن عمر ما تصنع به قال اموت
عليه **ع** عن أنس بن مالك رضى
الله عنه قال سمع ابا طيبة يقول
الطاه الملهة وسكون التينة
وقع الموعدة واسمه نافع على
الصحيح فعند اجدوا ابن السكن
والطبراني من حديث حمصة
ابن سعد انه كان في غلام بجم
ينال نافع ابا طيبة فاقطع الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بداه عن خراجة الحديث
وحكى ابن عبد البر انه اعمد بنار
ورعوه في ذلك لان بنار الخيام
تأبى فعند ابن خنيس من طريق
باسم الخيام عن دينار الخيام
ابى طيبة الخيام قال سمعت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم الحديث
وذلك جزء او اجد الخيام
في الكنى ان دينار الخيام يروى
عن ابي طيبة لانه ابا طيبة نفسه
وذكر البغوى في الصحابة باسناد
ضعيف ان اسم ابي طيبة ميسرة
وقال العسكرى الصحيح انه
لا يعرف اسمه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فامره بصاع
من تمر او امرأته وفي رواية وكلم
مواليه وهم يتوارونه على
الصحيح ومولاه منهم حمصة بن
مسعود وانما جمع على طريق

بالسار ما لم يتفرقا لان يتفرقا ولو قيل التفرق والان يكون البيع بشرط اخبار ولو بعد
التفرق قال في القم وهو قول يجمع التأويلين الاولين ويؤيد ما وقع في رواية البزارى
بلفظ الايسع انذاراً ويقول لصاحبه اختراق جلت اوهى التقسيم لا على الشك قوله
او يتفرقا ساكن الرأفة على قوله لم يتفرقا ويحمل نصب الراعى ان اوسعى الا ان كان
قيل انها كذلك في قوله ويقول احدهما لصاحبه اختراق قوله قال نافع كان ابن عمر هو
موصول باسناد الحديث ورواه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في ان ابن عمر
كان يذهب الى ان التفرق المذكور بالا بدان كما تقدم وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن
جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا الا ان تكون
صفة خبرا ولا يجل لان يفارقه خشية ان يستقبله رواه الخمسة الا ابن ماجه ورواه
الدرقطنى وفي لفظ حتى يتفرقا من مكانه **هـ** وعن ابن عمر قال سمعت من أمير المؤمنين
عثمان مالا بالواوى جالس بصيرة فلما تباعدنا رجعت على عقبى حتى خرجت من بينه خشية
ان يراذلى البيع وكانت السنة ان المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا رواه البزارى وفيه دليل
على ان الرواية العقد لا تنقطع بل تبقى الصفة او الرواية المقدمة حديث هرير بن
شعب ابخرجه ايضا البيهقى وحسنه الترمذى وفي الباب عن ابي برزة عند ابي داود وابن
ماجه باسناد رجاله ثقات ان رجلا باع فرسا بلام ثم اقاما بقبضة يومهما وليتهما يعنى
البائع والمشتري فلما اصبحا لم يقدرا على ان يخرجا فقام الرجل الى فرسه يسرجه فقدم
فأبى الرجل واخذاه بالبيع فابى لرجل ان يدفعه اليه فقال ينى وبينك اوبرزة صاحب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتيا ابا برزة فقال اترضيان ان اقصى بينكما بقتضاه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيعان بالخيار
ما لم يفترقا فاذى رواية انه قال ما اراكم افترقا فى السلب ايضا عن مرة عند القساقى
وعن ابن عباس عن عبد ابن حبان والحاكم والبيهقى وعن جابر عند الزوار والحاكم وصحبه
قوله صفقة خيار بالرفع على ان كان تامة وصفقة فاعاها والتقدير الا ان وجدوا وتحدث
صفقة خيارا المصعب على ان كان ناقصة واسمها مضمر وصفقة خبر والتقدير الا ان تكون
الصفة صفقة خيارا المراد ان المتبايعين اذا قال احدهما لصاحبه اختراقا البيع او
فصفقة فاختارا احدهما تم البيع وان لم يتفرقا كما تقدم فيما خشية ان يستقبله بالنصب
على انه مقول له واد استدلل بهذا القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس وقد تقدم ذكرهم
قالوا لان في هذا الحديث دليل على ان صاحبه لا يعك القسح الا من جهة الاستقالة
واجيب بان الحديث جملة على ما لهم ومعناه لا يجل لان يفارقه بعد البيع خشية ان

٧ نيل خا المجاز كما يفل بنو فلان قتلوا رجلا يكون القاتل واحدا او اما ما وقع في حديث جابر انه مولى بني يافعة
فهو وهم فان مولاهم احرى قتاله او هنده (ان يحصروا من خراجة) يفتح الخاء المجهدة ما يقتره السيل على عبده ان يتردى اليه
كل يوم او شهر او غير ذلك وكان خراجة ثلاثة اشهر فوضع عنه ما عاين في حديث رواه الجاوي وغيره وفيه جواز الخراجة

وأخذ الابن تعليمه وحديث النبي عن كسب الطعام فهو على التنزه والكراهة المحل على الطعام لا على المستعمل له
لضرورته الى الحاجة وعدم ضرورة الطعام كتركه غير الحياض من الصنائع ولا يلزم من كونهم من المكسب الذين ان لا تشرع
فالكساح أي الكساح أموالا من ٥٠ طعام ولو واطأ الناس على تركه لا ضرر بهم قاله الحافظ في الفتح وقد تقدم تحقيق

الكلام في ذلك وهذه الحديث

أخرجه أبو داود في البيوع
(عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال احتبم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأعطى الذي حبمه)
أي صاعا من تمر كافى الحديث
السابق (ولو كان) أي الفتي
أعطاه من الإبرة (حراما يعطه)
وهو ليس في إبرة أجرة الطعام
وفيها استعمال الأجر من غير
تسمية إبرة وأعطاه وقدرها
وأكثر أو كل قدرها ولو ما وقع

العسل على العادة وأخرجه
أيضا في الإبرة وأبو داود في
اليوبع (عن عائشة رضي
الله عنها أنها اشترت تمرقة) ضم
النون والراء بكسرهما وبالفتح
المتنوحة وسادة تصغير (فيها
تصاوير) حيوان (فلما أكلها رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قام على الباب فلم يدعه قالت
فهرقت في وجهه صلى الله عليه
وآله وسلم (السكر اهتقلت
يا رسول الله أوبى إلى الله وإلى

عذبه ماذا أذنت) فيم جواز
التوبة من الذنوب كلها أجمالا
وان لم يستحضر التائب خصوص
الذنوب التي حصلت بمجرى اخذته
(فقال رسول الله صلى الله عليه)
وآله وسلم بل الله التوبة قلت

اشتريتها فقلت قد علمنا
ما له روح على أي وجه كان كالتصاوير العكسية الحادثة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يذوقون قال لهم) على سبيل
المعكم والتهيب (أحيوا) يقع الهمزة (ما خفيتم) صورته كمسورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

بمختار فسخ البيع فالمراد بالاستة الفسخ التادم منها البيع وعلى هذا الوجه الترمذي وغيره
من العلماء قالوا ولو كانت التمرة بالكلام لا يمكن له خبا بعد البيع ولو كان المراد حقيقة
الاستة لم تمنعهم من المخارفة لانها لا تخص مجلس العقد وقد أثبت في أول الحديث
التحريم وهذه غاية التفرق ومن العلوم ان من له الخيار لا يتنازع الى الاستة لا فسخ
جعلها على الفسخ وجعلنا في الحل على الكراهة لانه لا يطبق بالمرور وتحسن منه بشره المسلم
لان اختيار الفسخ هو امر قبله رجعت على معنى الخ فقبل له لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو
ابن شعيبه المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم
كما تقدم والمراد بقوله بالوادي والقرى قوله ان راقي بشططه الدال واسمه برادى
أي يطلب من استرداده قوله وكانت السنة التي من ان هذا هو السبب في خروجه من
بيت عثمان وانه فعل ذلك ليحب البيع ولا يبقى لعثمان خيار في فضله

• (أبواب الربا) •

قال الرخشي في الكشف كُتِبَ بالواو على لغتين فتم كما كتبت الصلاة والركعة
ونبت لا تصحدها تشبهاً بالجمع وقال في الفتح الربا مقصور وحكى منه وهو شاذ وهو
من ربا يربو فيكتب بالالف ولا يكن وقع في خط الله أخ بالواو اه قال القراء انما كتبوه
بالواو لان أهل الجواز فعلوا الخط من أهل المعرفة ولفظهم الربا فعملوا هم الخط على صورة
لفظهم قالوا وكذا قرأوا بوجه العدوى بالواو وقرأوا بالكسائي باللام لا بسبب
كسرة الراء وقرأوا بالباقيون بالضم قصة الياء طالع يصور كسبه بالالف والواو والياء اه
وتثبت مدبران وأجاز الكوفيون كاية تنبئ باله سبب الكسرى في أوله ولفظهم
البصريون قال في الفتح وأصل الراء بالزيادة ما في نفس النبي كقوله تعالى اهتزت وربت
واما في مقابلة كدرهم بدرهمين فقبل هو حقيقة فهم ما قبل حقيقة في الأول مجاز
في الثاني زاد ابن مريج انه في الثاني حقيقة شرعية ويطبق الراء على كل مبيع محرم اه
ولا خلاف بين المسلمين في تحريم الربا وان اختلفوا في تفاصيله

• (باب التشديدية) •

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهديه
وكاتبه ورواءه ونحوه وصححه الترمذي غير ان لفظ القسائي أكل الربا وموكله وشاهديه
وكاتبه اذا علوا ذلك لم يعلوون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة وعن
عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهم ربا
يا كاه الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين ذنبا وهو أحد) حديث ابن مسعود أخرجه

أشتر يتألف بتقديم عليا ونوسه فاقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور المصورين أيضا
ما له روح على أي وجه كان كالتصاوير العكسية الحادثة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يذوقون قال لهم) على سبيل
المعكم والتهيب (أحيوا) يقع الهمزة (ما خفيتم) صورته كمسورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

فيه) هذه الصورة لا تدخل الملائكة) عام من هذه ومن قال ادم الحظفة ما الحظفة فلا يشاركون الانسان الا عند الجماع والخلاء
كما عند ابن عدي وضعه والمراد بالصورة صورة الحيوان فلا بأس بصورة الانبياء والرجال ونحو ذلك مما لا روح فيه وبذلك يقول
ابن عباس في قسم الرجل ان كنت ولادة فلا تصنع النبر وما لا تصنع ٥١ واما الصورة التي تجن في البساط والوسادة

وفيها مما لا تنتم دخول الملائكة
ايضا ابن حبان والحاكم ومهما أخرجه مسلم من حديث جابر يلقظ ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكل الربو وقوله واحد منهم سوا في الباب عن علي عليه
السلام عند الساق وعن أبي بصير تقدم في أول البيع وحديث عبد الله بن حنظلة
وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط والكبير قال في جمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح
ويشهد حديث البراء عند ابن جبر يلقظ ان ابا اثنان وسون ما اذا ناهما مثل ايمان الرجل
أمه وحديث أبي هريرة عند البيهقي يلقظ ان راسبعون ما اذا ناهما الذي يقع على أمه
وأخرج ابن جبر عنه شعرة وكفكف أخرجه عنه شعرة ما في الفوائد وحديث صدقة بن
مسعود عند الحاكم ومعه يلقظ ان راسعا وسبعون ما اذا ناهما مثل أن يشك الرجل
أمه وان أدى بالعرض الرجل المسلم قوله أكل الربو المزمع قوله كله يسكن الهمة
بعد الميم ويجوز زيد الها وواي ولعن مطعمه غيره وعي أخذ المال كالأروافه معو كلا
لان المقصود منه الاكل وهو اعظم منافعه وسببه اتلاف أكثر الاشياء قوله وشاهد
رواية أبي داود والترمذي وشاهد في أوله وشاهد قوله وكاتبه بعد دليل على تحريم
كتابة الربا اذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه التملذذ الا مع العلم فاعلم كتاب
شهد في رجاله فلا يدخل في الوعد ومن جعل ما يلقظ على تحريم كتابة الربا وشاهد في رجل
الشهادة والكتابة في نفسه قوله تعالى اذا نياهم دين الى أجل مسمى فاكتبوه وقوله
تعالى واشهدوا اذا بينهم على بالكتابة والشهادة فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا
حرمه قوله أشد من ثلاثين الخ بدل على ان معصية الراسع أشد المعاصي لان
المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في طاعة القناعة والشناعة بقدر الهدى المذكور
بل أشد منها لانه قد عجزت الخ في القبح واتهم منها استطاعة الرجل في عرض
أشبه المسلم ولهذا جعلها اشارة إلى الربا بعد الرجل يتكلم بالكلمة التي لا يبعد لها الفنة
ولا تزيد في حاله ولا يراه فيكون الله هذا الله أشد من اثم من زنى متاوتلا في زينة هذا ما لا
يصنع نفسه هائل فسال الله تعالى السلامة آمين آمين

باب ما يجري فيه الربا

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب الا
ملا بمثل ولا تذهبا ذهبا على بعض ولا تبعوا الورق بالورق الا مثله بمثل ولا تشترى
بعضا على بعض ولا تبعوا انتهم سائبا بل متفق عليه وفي لفظ الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والفضة بالفضة والبر بالبر والفضة بالفضة والبر بالبر
أو ما يزيد عند أبي النضر والمطهر فيمسره ورواه أحمد والبخاري وفي لفظ لا تبعوا

أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها بجمع البيع والحديث أخرجه أيضا النكاح والياس وده الخلق وسلم في لباس
قال في النكاح وفي بعض طرق الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عليا بعد ذلك والنسب الذي فيه الصورة يشترك
في المنع منه الرجال والنساء (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كل من صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) قال في النكاح

على قصيبته (فكنت على بكر) بفتح اليا وسكون الكاف والذاتة أول ما ركب (صعب) أي قوولكونه بهذا لكان (العمر)
ابن الخطاب رضي الله عنه فكان يغلبني فيقدم أمام القوم فينبزه عمرو بن عبد مناف ثم تقدم فنبزه عمرو بن زكريا فكانت سببا للصعوبة
هذا البكر فلذا ذكره بالثمة (فقال ٥٣ التي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بعينه قال عمر هو الذي أرسل الله قال

بشيء قباهه من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زادني الهمة فاختارته التي صلى الله عليه وآه وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو) أي الجبل (لأنما عبد الله بن عمر تصنع به ما تشاء) من أنواع التصرفات وهذا موضع الترجمة فله صلى الله عليه وآله وسلم وهب ما يشاءه من ساعته ولم يترك البائع فكان فاطمها ثمانية لآن سكونه نزل منزله فوله أصعب وقال ابن التين هذا نصف من الجاري ولا ينبغي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن له وهب ما يشاء لأنه لا يشاء أن يروا أنكر لانه الخافض مينا وجواب انه صلى الله عليه وآله وسلم قد بين ذلك بالأحاديث المصرحة بقبول المجلس والجمع بين حديث الباب وبين الأحاديث المصرحة بقبول المجلس يمكن بأن يكون بعد العدة فأقره ابن عريان تقدمه أو تأخر عنه فلا ثم وهب وأيسر في الحديث ما يشاء ذلك ولا يشاء فلا معنى للاختصاص بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلل عليه الأحاديث المصرحة من إثبات خيار المجلس قائم إن أتت متقدمة على حدث

الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الاوزن مثلاً بمثل سوايه مروا جدوسم
وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذهب بالذهب وزايزن مثلاً
بمثل والفضة بالفضة وزايزن مثلاً بمثل مروا جدوسم والناسي وهو عن أبي هريرة
يضاعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القربا القروا الخنطة بالخنطة والشعير بالشعير
والمخ بالمخ مثلاً بمثل يد يد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الاما اختلف الواو اما س
وهو عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا
وزايزن زواهمسالم والناسي وابوداود قوله الذهب بالذهب يدخل في الذهب جميع
أنواعه من مضروب ومنقوش وجسد ودرى وصحيح ووكسر وحلى وتبر وخاصر
ومشوش ومنقوش والنوى وبه الإجماع على ذلك قوله الامثلة هو مصدر في
موضع المال أى الذهب باع بالذهب وزايزن أو سـ وهو كذاى وزايزن زوا
بوزن وقد جمع بين المثل والوزن في رواية قسم المذكورة قوله ولا تشتروا بضم أوله وكسر
الشبر الجمعة وتشديد الشار يابى من أشف واشتب بالكسر الزايد يطل على النقص
والمراد هنا لا تقتضوا قوله تبايزن بالوزن والجيد وزاى أى لا تبعوا موزجلاً بهال
ويحتمل أن يراد بالعائب أهم من المزيل كالتعاب من المجلس مطلقاً موزجلاً كان أو لا
والناجز الشاشر قوله والفضة بالفضة يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة كالمس فى الذهب
قوله والبر بالبر بضم الباء وهو الخنطة والشبر ينفع أوله ويجوز الكسر وهو معروف
ونسبه يدل على من قال ان الخنطة والشبر بصف واحد وهو مالك والشافعية الاوزان
ومسكوكا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اطعوا الطعام كما ساقى وباقى الكلام على ذلك
قوله لم يزد اذاع فيه الضرر مع بصره بالنقل وهو مذهب الجوهري والحديث الكنية
المذكورة في الباب وغير هاتفا فاضة بصر مع هذه الاجناس بعضها بعض
متفاضلا وروى عن ابن عمر انه يجوز بالفضة ثم يرجع عن ذلك وكذا روى عن ابن
عباس واختلف في رجوعه فروى انه حكاه ثم يرجع عن ذلك لما ذكره أبو سعيد حديثه
الذى في الباب واستغفر الله وكان ينهى عنه أشد النهي وروى عسل قوله ما عن أسامة
ابن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وعبد بن الحبيب وعمر بن الزبير واستدلوا على جواز
الفاضل بحدوث أسامة عند الشقيين وعمرهما بالقدح اما لرافى القسمة زاد مسلم
في رواية عن ابن عباس لا رافيا كما نكنايد وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي التمثال
قال قال مالك بن زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصرف فقال لاسى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالبرق ديناً وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال سألت أبا

اليمن بالتجار غديت البيعان فاض عليا وان كانت متاجر: عنه جل على اقله عليه وآه وسلم اكنى عباس
 باليمن السابق واستفد منه ان المتجرى اذا صرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك فاعطاه او البائع كما هو منه البضارى
 والله اعلم وقال ابن بطال اجسوا ان البائع اذا لم ينكر على المتجرى احد من الهبة والعقوت انه يبيع جائزا واختصوا فيها

إذا أعكروا لم يرش فاذن يرون ان البيع يتم بالكلام دون اشتراط التعرف بالادان فيجوزون ذلك ومن يرى التفرقة بالادان
لا يجيزه والحديث حجة عليهم ٨١ وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقوا بين المبيعين واتفقوا على منع بيع الطعام
قبل قبضه واختلقوا فيما بعد الطعام على مذهب أحداهما لا يجوز بيع شيء ٥٢ قبل قبضه مطلقا وهو قول الشافعي ومحمد

ابن الحسن تأمينا يجوز مطلقا
الا للورد والارض وهو قول أبي
حنيفة وأبي يوسف تأمينا يجوز
مطلقا الا للمسكول والموزون
وهو قول الاوزاعي وأحمد
واسحق وإسحاق يجوز مطلقا
الا للمسكول والمشروب وهو
قول مالك وأبي ثور واختار ابن
السري وأختلقوا في الاعتناق
فالجهمور على انه يصح الاعتناق
ويصح قبضه سواء كان بالبيع حق
المبيع بان كان الفسخ حالا ولم
يدفع له ام لا والاصح في الوقت
أيضا صحته وفي المبتور الرهن
خلاف والاصح عند الشافعية
انه لا يفسدان وحديث الباب
جهلنا فيه ويمكن الجواب عنه
بانه يحتمل أن يكون ابن عمر وكيل
في القبض قبل الهبة وهو
اختيار البغوي قال اذا أذن
المشتري للموهوب في قبض
المبيع كفي وتم البيع وحلت
الهبة بعد ذلك لا يابن من هذا
المتأني والقاضي والمقبض لان ابن
عمر كان وكيل المبيع حدثه وقد
احتج به المالكية والمنقضية في
أن القبض في جميع الاشياء
بالقبضة وبالله أما البصري
وعند الشافعية والمجتهدين
القبضة في الدور والاراضي

عباس عن الصنف فقال الايداس قد علمت قال فلا بأس فاحسرت أيامه بعد فقال أو
قال ذلك انما كتبه اليه فلا يقتسموه من وجه آخر عن أبي نصر سألت ابن عمر وابن
عباس عن الصنف فلم يراه بأسا وأني لقا عددا من أصحابي فسألتهم عن الصنف فقال
ما زاد فهو بائن فذكرت ذلك لقوله اهذ ذكر الحديث قال لحدثني أبو الصهباء انه سأل ابن
عباس عنه فكرهه قال في القبح واتفق العمل على صحة حديث أسامة واختلقوا في الجمع
بينه وبين حديث أبي سعيد فقبض ان حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت
بالاحتمال وقيل المعنى في قوله لا ريب بالاربا لا بالظن الشديد التحريم المتوعد عليه العقاب
الشديد كما تقول العرب لا عال في الباد الا فيضع ان فيها علما فهو رابعا المقصود في الاكل
لا في الاصل وأيضا في تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمفهوم بقدم عليه
حديث أبي سعيد لان دلالة ما ينطوق به صحيح حديث أسامة على الربا الا كبراه ويمكن
الجمع أيضا بان يقال مفهوم حديث أسامة عام لا يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء
كان من الاجناس المذكورة في احاديث الباب أم لا فهو أعم منها مطلقا فيخص هذا
المفهوم بمطوقه وأما آخر جهه مسلم عن ابن عباس انه لا ربا فيما كان يدايد كما تقدم
فليس ذلك من ربا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على نفي ربا
الفضل منطوقه ولو كان من ربا على المراجع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد بذلك
كما تقدم وقد روي الحارث بن جوع ابن عباس واستغفاره عند ان سمع عمر بن الخطاب
واشبهه عبد الله بعد ثمانين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل
وقال حفظكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم احفظ وروي عنه الحارثي أيضا
انه قال كان ذلك برأي وهذا أبو سعيد قد روي يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فذكر كثر إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم ان ذلك الذي
قاله ابن عباس من ربا فهو عام يخص بابا لا نهيا يخص منه مطلقا وأيضا
الاحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في العيصين وغيرهما
قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد في الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة
وهشام بن عاصم والبراء بن رزيم وقصة ابن عباس في ذكره وابن عمر وأبي الدرداء
وبلال ٨١ وقد ذكرنا بعض ذلك في كتابه هذا خرج المافظ في التلخيص بعضها
فلو فرض معاوضة حديث أسامة كلها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح
بمسلك لكان الثابت عن الجماعة ما خرج من الثابت عن الواحد قول ولا الورق بالورق
بفتح الواو وكسر الراء باسكانه على المشهور ويجوز تفصيها كما في القبح وهو القصة
وقيل يكسر الواو المضروبة وبفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع القصة مضروبة وغير

وما شبيههما من المقولات وقال ابن قدامة ليس في الحديث تحريم البيع فيمنع أن يكون قول عمر هو كل شيء حقه وهو
الظاهر فانه لم يذكر ثمانمائة وثمة حقه من قوله في حديث الباب فيما ضمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض طرق
هذا الحديث عند البصري فاذن ما على هذا هو بيع وكراهة الفخذ كلابان أن يكون هو مع التمسك به الشرع كما لا يذكر

الثمن يحصل أن يكون القرض المشروط وقع وإن لم يتقل قال الغب الطعري يحصل أن يكون الشيء على الله عليه واله وسلم ساقه بعدة العقد كما ساقه وألا وسوقه قبض له لأن قبض كل شيء بحسبه كذا في القمحة وهذا الحديث أخرجه البخاري بإسناد في الغيبة (وعنه) أي من ابن عمر (رضي الله عنه ابن رجل) ٤ • هو جابر بن عبد الله بن الجارود والحاكم في معاصره وسماه ابن النويري

في شرح مسلم وهو يقع الحجة
وتشديد البلاء الموحدة ومنعذ
بفساد القاف العصابي ابن
العصامي الاصابي وقيل هو
منسذين عمرو كما وقع في ابن
خارجة ونارخ البضاري وصحبه
النوري في مهماته وكان حبان
قد شهد احد ايامها وتوفي
في زمن عثمان رضى الله عنه
(ذكر لثني صلى الله عليه) وآله
(وسلم) انه ينعذ في البيوع على
البنا لا مة قول وعند الشافعي
وأحمد وابر بن زينة والدارطني
ان حبان بن منقذ كان ضيقا
وقد شج فراسه مأمومة وقد
تسل لسانه وفي رواية وكان في
عقده يعني في عقده ضعف رواه
البيهقي وصحبه السرمقي قال
الفاظ السوكاني في تل الاوطار
العتقة العقل كما يشعر بذلك
التفسير المذكور في الحديث
وفي التلخيص العتقة الرأي
وقيل هي العتقة في اللسان كما
يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر
انها خيل اسائه وكذلك قوله
فكسر في لسانه وعدم انصافه
بلفظ التسلابة حتى كان يقول
لا خذية بلال الامم لا لا جمعة
وقد رواه مسلم انه كان يقول
لا خذية بلال الامم فونا وبطل

مضروب بقوله الاوزان وزن متلا مثل سوا بسوا ١٢٠ يجمع بين هذا اللفظ والقصد التاكيد
اولها الفقه قوله الاما اختلفت اولاته المراد انهم اختلفوا في اللون اختلافا يصير به كل
واحد منهم ما جفأ غيره حتى مقابلته فقام معنى ما ساق من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
اذا اختلفت هذه الاصناف فبهموا كيف شئتم وسنذكر ان شاء الله ما يستفاد منه (وعن
ابي بصير قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن القضية بالذهب والذهب بالذهب
الاسود بسوا وما امرنا ان نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا ونشتري الذهب بالفضة
كيف شئنا اخرجناه وفيدل على جواز الذهب بالفضة بخلافه (وعن عمار بن الخطاب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالورق وبالباه او ما هو الباه بالورق وبالباه
الاها وهاء والشعر بالثعير وبالاها وهاء واقر بالقر وبالاها وهاء امتنع عليه
وعن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والفضة
بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والقر بالقر والمخ بالمخ متلا مثل سوا بسوا ما يرد
فاذا اختلفت هذه الاصناف فبهموا كيف شئتم اذا كان كيدا يرد رواه احمد وسلم
ولقمان وابن ماجه وابي داود وهو في آخره وما رنا ان يبيع البر بالشعر والشعر
بالبر ما يرد كيف شئنا وهو صحيح في كون البر والشعر جنسين (وعن معمر بن عبد الله
قال كنت اسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام متلا مثل سوا كان
طعامنا وثلثا ثعير رواه احمد وسلم (وعن الحسن بن عباد قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثل مثل اذا كان نوعا واحدا وما قيل فثلثا
فاذا اختلف النوعان فلا يباع (رواه الهارثي) حديثنا نحن وعبادنا ما رآه
في التلخيص ولم نكلم عليه وفي اسناده اربعين من صحيح وثلثا بوزنه وغيره رضعه
جماعة وقد اخرج هذا الحديث الزاوي ايضا ثم لم يثبت حديثه عباد قال ذكر
اولا وغيره من الاحاديث قوله كيف شئنا هذا الاطلاق مقيد بحديث عباد
من قوله اذا كان كيدا يرد ملاقي بيع بعض الرويات بعضها من الناقض ولا سيما
في الاصرف وهو بيع المواهب بالذهب وبالعكس فانه متفق على اشتراطه وظاهر هذا
الاطلاق والتقويض الى المشقة انه يجوز بيع الذهب بالفضة وبالعكس وكذا في سائر
الاجناس الربوية اذا بيع بعضها ببعض من غير قصد بصفته من الصفات غير صفته
القبض ويصل في ذلك بيع الجوز في غيره قوله الاها وهاء بالذهب فما وقع الهمز وقبل
الكسر وقبل بالكسرة وسكى القصير بغير همز وسخاها الخطاب وروى عنه الترمذي قال

لاختياره بإيد الأمام وأويد
على ذلك أيضا غرة تة الى وحال مقدمة من لسالى ولهد كرى القاموس الاعقولة السان (فقال) له التى صلى الله عليه
وأه وسلم (إذا بابه فقل لا خلا ب) بكسر الخاء وقفت بيف الام أى لا خديبة فى الدين لان الدين النصيحة فلا تلى اليافس وخبرها
محذوف قال التوروشى الله الذى صلى الله عليه وآله هذا القول ليتقطعه عند البيع ليطلع بها عليه على اليافس من

دوى الصالح من معرفة السلع ومقادير القمم التي يرى في كاري لنفسه وكان الشاغل في ذلك احتمال لا يقبلون ان يعلموا المسلم وكانوا يتصورون له كما يتصورون لانهم اه واستعملوا في الشرع عبارة عن اشتراط خبر الثلاث وقد زاد المبي في هذا الحديث باسناد حسن ثم أتت بالخيار في كل سلعة ابتعتم ثلاث ليل وفي رواية ٥٥ الماروقطى عن عمر بن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ثلاث ليل

عليه وسلم هي ثلاث ليل
 زاد ابن ابي عمير في رواية يونس
 ابن بكير فان رخصت فامسك وان
 سقطت فادود في حق ادرك
 زمن عثمان وهو ابن مائة وثلاثين
 سنة فذكره الاس في زمن عثمان
 فكان اذا اشترى شيئا قبل ان يك
 غيب فيه رجوع به في نفسه الرجل
 من الصلابة ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا
 فتركه درهمه واستدله لاجد
 على انه بد القبر القاض ان لم
 يعرف قوة السلعة وحده بعض
 الخبايا بثالث القيمة وقيل
 بسدسها وأجاب الشافعية
 والمنشئة والجمهور بانها واقعة
 عين وحكاية يقال فلا تصح دعوى
 العموم فيها عند أحد وقال
 البيضاوي حدث ابن عمر هذا
 يدل على أن العين لا يند السبع
 ولا يثبت الخسار لأنه لو أفسد
 السبع أو أتت الخسار لينه
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ولم يأمر بالشرط اه وفيه
 اشتراط الخسار من المشتري فقط
 وقيل به البائع ويصدق ذلك
 باشتراط طمعا معا قال في القح
 واستدله به عن أمه الخسار
 المشتري ثلاثة أيام من غير زيادة
 لانه حكم ورده على خلاف الأصل

هي حقيقة لكن قلنا والمعنى خذوها وان سكتي زيادة كسورة ويقال هاميكسر
 الهمزة بمعنى حلت وبقيها معنى خذ وقال ابن الاثير هامو هامو ان يقول كل واحد من
 السبعين هام فاعطيه ما في يده وقيل معناها اخذوا عط قال وغير الخطابي يصير فيه السكون
 وقال ابن مالك هام اسم فعل بمعنى خذ وقال اللطيل هام كلة تستعمل عند المنازلة والمقصود
 من قوله هامو هام ان يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هام فمستأضن في المجلس
 قال فالتقدير لا يتبعوا الذهب بالورق الا ما يوزن من المتعاقدين هامو هام فاذا اختلفت
 هذه الامناف الخ ظاهر هذا انه لا يجوز بيع جنس روى بنفس آخر الامع القبض ولا
 يجوز من حلا ولو اختلفا في الجنس والتقدير كل خطبة والشعر بالذهب والفضة وقيل
 يجوز بيع الاختلاف المذكور وانما يشترط التقاير في الثمين المختلفين جنسا المختلفين
 تقدير كالمقضة بالذهب والبر بالثمن اذ لا يعقل التفاضل والاستواء الا فيما كان كذلك
 ويصحب بان مثل هذا لا يصح لنفسه النصوص وتقسيدها كون التفاضل والاستواء
 لا يعقل في المختلفين جنسا وتقدر بمنوع والسندان التفاضل معقول لو كان الطعام
 يوزن أو التقود تكمال ولو في بعض الازمان والبلدان ثم انه قد يسلط عن الطعام الى مقدار
 من الدراهم كثير عند سد الفلاء بحيث يعقل ان يقال الطعام أكثر من الدراهم وما
 المانع من ذلك وأما الاستدلال على جواز ذلك فيجوز ديت عاتية عند الجناري وسلم
 وفيه مما قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يهودي طعاما بدينار وأعطاه
 درهما رهنا فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصا للقر المذكور له وردة الرهن فيجوز
 في هذه الصورة لا في غيرها لعدم همة السابق ما لا هو من جنس غيره من الثمن مما فيه هو من جنس
 وهو الرهن ثم ان مع الاجماع الذي سلكه المصنف في شرح بلوغ المرام فانه قال واجمع
 العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشار فيه في العلم ما فاضلا أو مؤجلا كبسب الذهب
 بالخطبة ويباع الفضة بالعمرة وقدره من المكيل اه كان ذلك هو الجليل على الجواز عند
 من كان يرى همة الاجماع وأما إذا كان الربوي يشار في المقابلة في الصلة فان كان بيع
 الذهب بالفضة أو العكس فقد تقدم انه يشترط التقاير اجماعا وان كان في غير ذلك من
 الاجناس كبسب البر بالثمن أو العكس فظاهر الحديث عدم الجواز الى ذهب
 الجاهل وروى وقال ابو حنيفة وأصحابه وان عليه لا يشترط والحديث يرد عليه وقد عكس ما لك
 بقوله لا ايد ايسد وقوله الذهب بالورق وبالاهامو هام على انه يشترط القبض في الصرف
 عند الايجاب بالكلام ولا يجوز الترخي ولو كاف في المجلس وقال الشافعي وأبو حنيفة
 والجمهور ان المعتمد التقاير في الجنس وان ترافق بين الايجاب والظاهر الاول ولكنه
 أخرجه عبد الرزاق وأحمد وابن ماجه عن ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فيمتص به على أقصى ما ورد فيس ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام أو اعتبار الثلاث في غير موضع النص وجاز أقل منها
 بالاولى واستدله به ابن من قال عند القدر لاجل انه يصير في ثلث المدة بالخيار سواء وجد منه عيبا أو غيبا لا أو بالغ
 ابن من في جوده فقال لا خدعة ولا خسر أو ما شبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلافة بقرن أسهل ما روي عليه

انه ثبت في صحيح مسلم انه كان يقول لا شابة وكان له كان لا يفتخ بالام للثقة لانه وضع ذلك لم يفتخ بالحكم في حقه عند اهلنا من الصحابة الذين كانوا يشهدون به بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله باطلا وقد دل على انهم اکتوا في ذلك بالحق واستدل به على ان الكبير لا يصير حله ولو تميز مفعله ٥٦ وفيه نظر واستدل به على البيع بشرط اختيار وفيه ما كان اهل ذلك العصر

عليهم من الرجوع الى الحق وقبول خبر الواحد في الموقوف وغيرهما وهذا الحديث آخره الضاري أيضا في قوله الجليل وأبو داود والنسائي في البيوع (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بغزو جبريل) أي يقصد (الكعبة) فخر بها فإذا كانوا يبدا من الأرض) وسلم عن أبي جعفر الباقر هي يد الجلبنة ٥٧ والبدء مكان معروف بين مكة والمدينة وفي رواية أخرى ان أم سلمة قالت ذلك من ابن الأبي عريفة أخرى ان عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو هذا الجيش (يصف بالولهم وأخوهم) وزاد الترمذي حديث صفه ولم ينبأ وسطهم وسلم في حديث صفه فلا يبي الا الشريد الذي يجبر عنهم واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن حكم الأوسط وان العرف يقتضي بدخوله فيمن حلت أو لم تكن اثرا بالنسبة الى أول وأولا بالنسبة لآل آخر فدخل (قالت عائشة) قلت يا رسول الله كيف يصف بالولهم وأخوهم ونهم أسواقهم ومن ليس منهم) جمع

فقال اشترى الحب بالنضة فإذا أخذت واحدا من ماله اتفارق صاحبك وبينك والبس فيمكن ان يقال ان هذه الرواية تبدل على اعتبار المجلس قوله ان يبيع البر بالشعر الخ فيه كما قال المصنف تصريح بان البر والشعر بخان وهو ذهب اليه وهو روي عن مالك والبيهقي والأوزاعي كما تقدم أنهم ما جنس واحد به قال معظم علماء المدينة وهو محكي عن عمر وسعد وغيرهما من السلف وقد كوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام الطعام كأي حديثه عمر بن عبد الله المذكور ويحجب عنه بما في آخر الحديث من قوله لو كان طعاما يومئذ الشرفاء في حكم التشديد لهذا المطلق وأيضا التصريح بجواز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا كما في حديث عباد بن عبد الله قال عطف أحداهما على الآخر كما في خبرين أحاديث الباب عملا بما يبي مع انساب في أنهم احسان واحدا قد اختلف هل يعلق به الاجناس المذكور في الاحاديت غير ما يكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والتسامع الاتفاق في الجنس وتقرير التفاضل مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة تنال الظاهر بانه لا يعلق به ما غير ما في ذلك وذهب من عدها من العلماء الى انه يعلق به ما يشاركها في العلة ثم اختلفوا في العلة ما هي فقال الشافعي هي الاتفاق في الجنس والطعام في هذا التقدير وأما هذا فلا يعلق به ما غيرهما من الوزنات واستدل على اعتبار الطعام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام وقال مالك في التقدير كقول الشافعي وفي غيرهما العلة الجنس والتقدير والاقنيات وقاله ربيعة بل اتفاق الجنس وجوب الزكوة قال العلة تجمعها بل العلة في جميعها اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن واستدلوا على ذلك بذكره صلى الله عليه وآله وسلم الكيل والوزن في أحاديث الباب ويدل على ذلك أيضا حديث أنس المذكور انما حكمه فيه على كل وزن مع اتحاد نوعه وعلى كل كيل كذلك بانه مثل يمثل فاشعر بان الاتفاق في أحدهما مع اتحاد النوع موجب لتفصيل التفاضل بعموم النص لا بالقياس ويذهب على الظاهرية لانهم اختلفوا من الحلق في فهم لقايس وعماليو يذلل ما ساق في حديث أبي سعيد وأبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الميزان مثل ما قال في المكيل على ما بينه المصنف ان شاء الله تعالى والى مثل ما ذهب اليه المعتزلة ذهب أبو حنيفة وأصحابه كما حكى ذلك عنه المهدى في البصر وحكي عنه انه يقول العلة في الذهب الوزن وفي الاربعة الباقية كونها طعام مقموزة أو مكيبة والمحال انه قد وقع الاتفاق بين من عدا الظاهرية بان جرح العلة الاتفاق في الجنس واختلاف في تعيين الميزان لا اثر على تلك الاقوال ولم يعتبرا أحد منهم المذهب من العلة مع اعتبار الشارع كما قد وايقن حديث أبي سعيد ولا درجيم بن درهم في حديث عثمان عند مسلم لا يبيع ولا يبتاع بالدينارين

سوق عليه ترجم الضاري واقتدر أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشترون في المدن وفي مسفرج أي فيهم وفيهم (وعن ائمة اقسام بالجملة والارواح المتفاوتة رواية محمد بن كابر عند الاسماعيلي وفيه عنهما هو يدل أسواقهم وقال رواية الضاري أسواقهم أي أعيانها فاعلموا أنه تصبها في الكلام في الخلف بالناس لا بالاسواق فوقعه في فتح الباري بان لفظها هو تصيف

قاعة يعني قوله ومن ليس منهم فيلزم منه السكرار بخلاف رواية البخاري فلم أقرب الروايات الى الصواب ورواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخسف بالناس لا بالأسواق والمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة ومن ليس من أهل القتال كالباعة ويحتمل أن يكون المراد بالأسواق هنا الرعايا قال ابن الأثير ٥٧ السوق من الناس الرعية من دون الملك وأكثر من الناس يظنون السوق

وعن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا على خيرة فقامهم ثم خيب فقال كل غر خير هكذا قال أنا لما أخذ الصاع من هذا الصاعين والصاعين بالثلاثة فقال لا تفعل بيع الجمع بالدرهم ثم اتبع بالدرهم جنبيا وقال في الميزان مثل ذلك رواه البخاري الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله رجل صاع أبو عوانة والدارقطني أن اسمه سواد بن غزبة يجهل غزاية فيا مسددة كعنية قوله خيب بفتح الجيم وكسر التثنية وسكون الحنة وآثر موحدة اختلف في تفسيره فقيل هو الطيب وقيل الصلب وقيل ما أخرج منه حشور رديته وقيل ما لا يخلط بغيره وقال في القاموس أن الجنب قريب جد قوله بيع الجمع بفتح الجيم وسكون الميم قال في القمع هو القتر المختلط بغيره وقال في القاموس هو الأقل أو صنف من القروا الحديث يدل على أنه لا يجوز بيع ردي بالجنس جيد ممتزلا وهذا أمر يجمع عليه لاختلاف بين أهل العلم فيه وأما سكوت الرواة عن نسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع أما ذهولا وأما اكتشافا فذلك معلوم وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا هو الذي يقرده كتابه على ذلك في القمع وقد استدلل أيضا بهذا الحديث على جواز بيع العينة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشتري بفتح الجمع - خيبا - يمكن أن يكون تابع الجنبية منه هو الذي اشترى منه الجمع فكذلك قد عادت إليه الدرهم التي هي عين ماله لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بأن يشتري الجنبية من غير من باع منه الجمع وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم قال في القمع وقعب بالهـ مطلق والمطلق لا يشمل فإذا جعل في صورة فقط الاحتجاج به في غيرها فلا يصح الاستدلال به على جواز الشراء عن باع منه تلك السلعة بعينها انتهى وسيأتي الكلام على بيع العينة قوله وقال في الميزان مثل ذلك أي مثل ما قال في الكيل من أنه لا يجوز بيع بعض الجنس منه بعضه ممتزلا وإن اختلفا في الجودة والردا مثل باع رديته بالدرهم ثم يشتري به الجيد والمراد بالميزان هنا الموزن قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جريان الباقي الموزونات كلها لأن وفي الميزان أي في الموزن والافتقار للميزان ليست من أموال الرابطة في

(باب في أن الجبل بالتساوي كالعالم بالتفاضل) هـ

(عن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من القمرا ليعلم كيلها بالكيل المسمى من القمروا مسلم والشافعي وهو يدل بغيره على أنه لا باعها بفتح غير آخر لما قال في القاموس والدة بفتح الميم ما جمع من الطعام لا كيل ووزن انتهى قوله لا يعلم كيلها صفة كاشفة للصبرة لأنه لا يقال لها صبرة إلا إذا

٨ قيل حديث أم سلمة عند مسلم فقلت يا رسول الله كيف جن كان كرها قال يصفه ولكنه يصف يوم القيمة على نيته قال المهلب في هذا الحديث أن من كفر سواد قوم في العطية فمختارا أن العقوبة تازم معهم اهـ وقبه التفسير من صاحبها أهل العلم ومجالسهم وتمكيد سوادهم وأخرجهم سلم من وجه آخر عن عائشة وفيه أن الإهمال تعتبر في العمل

فويتردد النظر في صاحبنا التاجر لاهل الفتنة هل هي اعلة على ظلمهم او هي من ضرورة البشرية ثم يستبرك أحد بئس وصلي
 الثاني يدل ظاهر الحديث وقال ابن التيزي يحتل أن يكون هذا الجيش الذين يصف بهم هم الذين يسمون الكعبة فينتقم منهم
 فيصف بهم وتعب بان في بعض طرقه ٥٨ عن مسلم أن أسام بن أمية والذين يمدونهم من كفار الحبشة وأيضا يقتضي

كلامه أنهم يصف بهم بعد أن
 يمدونهم ويرجعوا وظهر التاجر
 أنهم يصف بهم قبل أن يصلوا
 إليها (عن أنس بن مالك
 رضي الله عنه قال كان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في السوق
 فقال لربل لبيم (أي أبا القاسم
 فالتفت إليه النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال) الرجل (أما
 دعوت هذا) أي شخصا آخر
 فترك (فقال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم حوا) وفي نسخة
 تسعوا (يا سي) محمد وأحمد
 (ولا تتكروا) بالنون المشددة
 (يكنين) أي القاسم هو من باب
 عطف المتني على المبتدأ والامر
 والنهي هنا ليس بالوجوب
 والتعريض فقد جوزه ما لا مطلقا
 لأنه إنما كان في زمنه لا لئلا
 يتم نسخ ظهير التناس وقال جمع
 من السلف النهي مختصين
 اسمه محمد وأحمد حديث النهي
 أن يجمع بين اسمه ويكنيته
 والغرض من الحديث هنا قوله
 كان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في السوق وقد أخرجه
 أيضا في كتاب الاستئذان (عن
 أي هريرة رضي الله عنه قال
 خرج النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في طائفتين التهادي أي

«(باب من يباع ذهابا وغير مذهب)»

(عن فضالة بن عبيد قال اشترت قلاية يوم خيبر باني عشر دينار فباعها
 فوجدت فيها أكرم من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 لا يباع حتى يفصل رداءه والنساء وأبو داود والترمذي وصححه وفي الغزاة أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقلادة ذهب وخرزاً بها رجل بثمانية دنانير وبسبعة
 دنانير فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تمزيهوه عنه فقال إنما أردت التجارة
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تمزيهوها قال فردته حتى ميزتها بمارواه وأبو داود
 الحديث قال في التلخيص له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جداً في بعضها قلادة ذهب
 خرز وذهب وفي بعضها ذهب وجوهر وفي بعضها خرز وذهب وفي بعضها خرز وذهب
 يذهب وفي بعضها باني عشر ديناراً وفي بعضها بثمانية دنانير وفي أخرى بسبعة دنانير
 وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بأنها كانت يباعونها فباعها فقال الحافظ والجواب
 المسند عندي أن هذا الاختلاف لأوجب صفها في القصة ومن الاستدلال بحفظها
 لا اختلاف فيه وهو النهي من بيع ما لم يفصل وأما جزمها أو قدر غناها فلا يتعلق به في هذه
 الحال ما يوجب الحكم بالاضطرار وحينئذ يفي التزجيم بين رواياتهما وإن كان الجميع ثقات
 فيحكم بصحة رواية استقلهم واضبطهم فيكون رواية الباقيين بالقصة اليه شاذة انتهى
 وبعض هذه الروايات التي ذكرها الطبراني في صحيح مسلم وصنف أي داود في قوله فصلتها
 بتشديد الصاد الحديث استلهمه على أنه لا يجوز بيع الذهب مع غيره ذهب حتى يفصل
 من ذلك الغير ويميز عنه ليعرف مقدار الذهب المتصل بغيره ومثله انفضح غير ما بينه
 وكذلك ما رواه الأجناس الرواية لا تعداه في الصلاة وهي تحريم بيع الجنس بجنسه
 متفاضلا ومما رشده إلى استواء الأجناس الرواية في هذا ما تقدم من النهي من بيع
 الصبر من القرب بالكيل المسمى من القرب وكذلك تنبيه عن بيع القرب بالرطب خرصا لعدم
 التفنن من معرفة التساوي على التفتيق وكذلك في مثل مسئلة القلاية بعد الروقوف
 على التساوي من دون فصل ولا يكتفي مجرد الفصل بل لا بد من معرفة مقدار الفصل

في قطعة منه وقال البراء بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الصبي وهو الأوجه كذا قاله والمدا على المروي لم يكن سكر في الفقه عن الكرماني ولم يشكره فاقه أعظم (لا يكلن) لعله كان
 مشغولاً بغيره (ولا أكله) وقوله هو عيب منه وكل ذلك شأن الصبي إذا لم يروا منه نشاطاً (حتى أتى سوق بني قنفاع)

أى ثم انصرف عنه (جلس بشايت خاتمة) اجتمعوا للنزاع بكسر التاء اسم الموضع التاسع النبى ايام النبى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انك لعمرك) اسم شاذ به المكان اليهودى وطرف لا يصرف فلذا غلط من اعرفه فمفعول لا تقو رايت ثرايت قال الخطاى الحكم على معنيين أحدهما الصغير والآخر التيم ٥٩ والمراد هنا الأول والمراد الثانى ما ورد فى

حديث أخر مرة أيضا يكون
أسد الناس بالناس الكبر من الكعب
قال ابن تين زاد ابن فارس ان
العبد أيضا يذل للملك أي
ولعل من أطلقه على العبد أراد
حد الامرين الذي كورين من
ادعى الكعب الذي لا يهتدى
لمنطق ولا غير ما خوذ من
اللاكعب وهي التي تخرج من
السلي كال ازهرى وهذا
القول أرجح الاول هنا لانه
أراد ان الحسن مفعول به دى
لمنطق واراد ان تيم ولا عبد
(حسنة) أي عفت فاطمة
الحسن من الباردة الى الخروج
المصلى الله عليه وآله وسلم
(شبا) قال ابو هريرة (فكنت
أنا قلبه) أي ان فاطمة تلبس
الحسن (حجابا) بكسر السين
قال الخطابي قد لاذت من طيب
ليس فيها ذهب ولا فضة أو هي
من قرنفل أو خيط من خرز
يلبس الصبيان وأبو اري قاله
الزودي وقال ابن جرير أحد
رواة الحديث السخيل شئ
يعمل من المخلل كالقميص
والواح (أوقله) بالتحديد
وتخفيف (جها) الحسن
(شدت) يسمع (حق عاقته)
اللى صلى الله عليه وآله وسلم

والقابل لمن يمنه والى العمل بظاهر الحديث ذهب عمر بن الخطاب وجلس من
السلف والناسخ وأجدوا حق ومحمد بن الحكم المالكي وثقت الخفية والثوري
والحسن بن صالح والعترة أمه جيز إذا كان الذهب المنقرداً كقرنم الذي في القلادة
ومحروا لانه ولادونه وقال مالك جيز إذا كان الذهب ثابته القرمين يكون للثغافا
دون وقال حماد بن أبي سليمان أمه جيز ربع الذهب مع غيره من الذهب حفظا سواء كان
المفصل مثل التصل أو أقل أو أكثر أو تفرقت الخفية من ثقل بقوله من الحديث
بان الذهب كان كقرنم المنفصل واستدلوا بقوله ففصلنا فخرجت فيها كقرنم أي
عشر دينار والفن اما سبعة أو تسعة أو كرمادى انا تاعشر وأجيب عن ثقلها
تقدم عن البيهقي من ان لقصة التي شهدا فضالة كانت معدة فلا يصح التصل بها وقع
في بعضها واحد والبعض الآخر وأجيب أيضا بان العلة هي عدم التصل وظاهر ذلك
عدم الفرق بين المساوي والاقل والاكثر الخفية وغيرها وهذا عجيب عن الخطابي
حيث قال ان سبب النهي كون تلك القلادة كانت من الفانم مخافة ان يقع المسلون
في بيعها وقد أجاب الخطابي عن الحديث بأنه مضطرب قال السبب في ذلك
باضطراب قاض ولزادة الاحاديث المصنعة بمثل ذلك انتهى وقد مررت مما تقدم
لا اضطراب في محل الجدة والاضطراب في غيره لا يقتضيه وهذا عجيب أيضا على ما قاله
مالك وأما ذهب السه حاد بن أبي سليمان فردود ما الحديث على جميع التقارير وله
يعتبر منه جعل ما قال الخطابي والى سلفه قوله حتى يميز منه ثمة الخطابي له وقد قيل
الملك المكسور بعد الميم قوله انما أردت ان الجارية يعني انظرنا الذي في القلادة قوله ان الذهب

(عن ابن جرير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة ثم أورد القسافي الحديث سكت عنه أوداودو المثقوى وأخرجه أيضا لبزار وصححه ابن حبان والدارقطني وفي رواية لابي داود عن ابن عباس مكان ابن جرير غلوا المكيال مكيال أهل المدينة الخ فيه دليل على أن مرجع عند الاختلاف في المكيال إلى مكيال المدينة وعند الاختلاف في الوزن إلى وزن مكة كما عاقد ابن مكيال فقال ابن حزم يثبت نهاية البحث عن كل امرئ وقت تميزه فوجدت كناية قول ابن دنيار الذهب بمكة أنه اثنتان ومائة وثلاثون أمانا راجعة إلى مكيال مكة من الشعير والدرهم خمسة أمانا المتقال فوزن الدرهم سبع وخمسون جيفة مائة وأربعة عشر راجع إلى مكيال مكة قالوا مائة وثلاثة عشر ووزن الدرهم المذكور أو مكيال المدينة فقد دنا منه في

[illegible]

ابن علي وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الباب وسلم في القضاة والنسائي في المناقب وابن ماجه في السنة (عن ابن عمر رضي الله عنهما منهم كانوا يشترون طعاما من الركان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) جمعوا كبا والمراجه جماعة أصحاب الأبل في السفر ٦٠ (فبيعت عليهم من بينهم أن يبعوه حث) أي من البيع في مكان (اشترى وحقق

القطرة ووقع في رواية لا يداود من طريق الوليد بن مسلم عن حفظة بن أبي سفيان الجمعي قال دون المدينة ومكة والرواية المذكورة في الباب من طريق سفيان الثوري عن حفظة عن طاوس عن ابن عمر رضي الله عنهما وأما الرواية التي ذكرها أبو داود عن ابن عباس فرواها أيضا الدارقطني من طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن حفظة عن طاوس عن ابن عباس ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حفظة عن سالم بن طاوس عن ابن عباس قال الدارقطني خطأ أبو أحمد فيه

هـ (باب النبي عن بيع كل رطب من حب أو غير بيابه)

(عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزينة أن يبيع الرجل رطباً من حائطه أن كان غللاً يجر كيلاً وأن كان رطبا يبيع من رطب كيلاً وأن كان رطبا يبيع بكليل طعام نهي عن ذلك كله متفق عليه) وسلم في رواية وعن كل رطب بخرصة هـ وعن سعد بن أبي وقاص قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن اشتراء القرباء رطب فقال لمن حوله لا يبيع الرطب إذا بيع قالوا من نهي عن ذلك رواه عنه وصححه (الترمذي) حديث مسند أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ومصنوه وصححه أيضا ابن المديني وأخرجه الدارقطني والبيهقي وقضاة جماعة منهم الطحاوي والطبري وابن حزم وعبد الحق بن أبي اسناد زيدا أبي عيسى وهو مجهول قال في التلخيص والجواب أن الدارقطني قال أنه ثقة ثبت وقال المذري وقد روي عنه ثقات واهتمه ما لم يسمع منه نقد وقال الحاكم لا أعلم أحدا ممن فيه قولهم عن المزينة قد تقدم ضبطه في باب النبي عن بيع القربى بل قد وصلحه قوله غر حائطه بالثنية ونفع الميم قال في الصنع والمراد به الرطب خاصة قوله يجر كيلاً بالثنية من فوق ويكون الميم والمراد بالكرم العنب قال في الصنع وهذا أصل المزينة والحق الجمهور بذلك يبيع بمجهول بمجهول أو بعلوم من يجر يجرى فيه لربا قال فاملن قال ابن خزيمة في حصر تلك هذه به شرين ساعة فلا تزداد في وما نقص فعلى فهو من القمار وليس من المزينة وتعبه الحائط بأنه قد ثبت في البخاري عن ابن عمر تفسير المزينة يبيع القربى بكيل أو زاد في وان نقص فعلى قال ثبت أن من هو والمزينة هذه المورد من القمار ولا يلزم من كونهم القمار أن لا تسمى من أمانة قال ومن صور المزينة يبيع الزرع بالخطة بما أخرجه مسلم في تفسير المزينة عن نافع بن حفظة المزينة يبيع قمر الفضل بالقر كذا يبيع العنب بالزبيب كيلاً ويبيع الزرع بالخطة كيلاً وقد أخرج هذا الحديث البخاري بإدراكه الحنفية ههنا لم يقرده مسلم وقد قدمنا مثل هذا في باب النبي عن بيع القربى بل قد وصلحه وقد علمنا أيضا ما نسر به مالك المزينة

بنداهه حيث يساع الطعام في الأسواق لأن القبض شرط وبالثقل للمذكور يحصل القبض ووجه نهي عن بيع ما يشتري من الركان الأبعد التصويل وفي موضع يرد أن يبيع فيه الفرق بالناس ولقد ورد النبي عن تلقى الركان لأنفسه ضررا لغيرهم من حيث البحر فلذلك أمرهم بالقتل عند تلقى الركان لبوسعوا على أهل الأسواق (وقال ابن عمر سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع الطعام إذا اشتراه حتى يستوفيه) أي يقبضه وقبضه لا يجوز بيع البيع قبل قبضه وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بإسناد متفق وألفاظه متباينة (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ما سئل عن صفة رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم في التوراة) لأنه كان قد قرأها (فقال) عبدا لله (أجل) حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا لمقبولوا اعلاما مقبورا ووعده الطالب يقع بعد هو قام وشعوا آمنا زيد وشعوا ضمير زيد أي يدعون بعد الخبر وبعد الاستفهام والطالب وقبل يخصص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن

مالك وقيد المالك بالخبر بالمتب وطلب بغير النبي قال في القاموس هي جواب كتم إلا أنه أحسن منه في الصديق قوله ونعم أحسن منه في الاستفهام انتهى وهذا قاله الاخفش قال في المعنى لابن هشام قال الطبري وفي الحديث جاءه جوابا بالامر على تأويل قرأت التوراة بل وجدت من الله عليه وآله وسلم في ما أخرجه في قال أجل (والله له لموصوف في التوراة يعرض

بأنهم حرمان الله تعالى (ولن يقبضه الله) ميتة (حتى يقبضه الله العويام) مدة تراهيم فأنما قد اعرس في أيام الفترة
 فزيت وقصص وغيره من استقامتها وأملت بعد قوامها وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 فأقامها حتى ما كان عليه العرب من الشرك ٦٢ وأثبت التوحيد جراه الله عن أمته خير وأفوا (بأن يقولوا لا إله إلا الله

وقبضها) أي بكلمة التوحيد
 الخالص (أصنافا) ولا تنافي
 بين هذا وبين قوله تعالى وما أنت
 بهادى العمى من ضلالهم لأنه
 دل إيلا الفاعل المعنوي عرف
 الثاني على أن الكلام في الفاعل
 بذلك أنه تعالى زله لغيره على
 إيمان القوم منزلة من يدي
 استقلاله بالهداية فقال له أنت
 لست بمنزلة من قبل لك لنهدي
 إلى صراط مستقيم بأن الله
 تعالى ويصبر وعلى هذا فيفتح
 معطوف على قوله يقبض أي يقبض
 الله تعالى بواسطة الله العويام
 بأن يقولوا لا إله إلا الله ويقبض
 بواسطة هذه الكلمة أصنافا
 (وآذانها وقلوبها) واستدل
 به المؤلف على كراهة الضرب
 في السوق وهو رجع الصوت
 بالخصام وغيره قال في الفتح
 وأخذت الكراهة من نفي
 الضمة المذكورة عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كما ثبت
 عنه صفة الظنظة والظنظة
 ويستقادمه أن دخول الامام
 الاكظم في السوق لا يبط من
 مرتبه لان النبي انما هو في ذم
 السبب فيها لان أصل الدخول
 اه (عن ياربرني) الله عنه قال
 توفي سيد الله بن عمرو بن حرام

وهو أبو جابر هذا (وعلمه بن فاستغنى عن الله عليه) وآله (وسلم) من الاستعانة وفي رواية فاستغنى من
 الشفاعة (على غرماته أن يشهدوا) أي يتركوا (من دينه) شيئا (فطلب التي على الله عليه) وآله (وسلم اليهم فليقولوا) أي لم
 يتركوا شيئا (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فم تتركوا أصنافا) أي اهزل كل صنف على حدة باجمل (الجموع)

لوى شرب من أجود القرب المدينة (على حد قوله قد زيد على حقه) شرب العيون وسكون الذال الحضا قال في شخص يسمى زيد هو قورق
من القردى قال الجوهري العذبة القرح العظيمة وبالكسر الكسوة قاصف قر المدينة كثيرة جدا فذكر أبو محمد الجوهري
في القردى كان بالمدينة فيبلغهم عدوا عند ما يمدح الأسود خاصة ٦٣ فزادت على الستين قال والقردى الأحمر

أكثر منهم من الأسود (ثم
أرسل إلى) بلقنظ الأمر قال بيار
(تعلت) ما أمر في بيته صلى الله
عليه وآله وسلم (ثم أرسلت إلى
التي صلى الله عليه وآله وسلم
بغاس) أي غاسطس (على
أصله) أي أعلى القرد (أوفى
وسطه ثم قال كل القرد) أمر من
كال يكيل (فكلمهم حتى أوفيتهم
الذي لهم وبنى قري كما لم ينفص
منه شيء) وفيه مجاز تظاهرت له
صلى الله عليه وآله وسلم مطابقتها
لترجمته جهة أن الكيل على
المطابق إنما كان أو موطأ للدين
أو غير ذلك وهذا قول في حنيفة
وما زاد الشافعي قال في القرح
و ياتى في ذلك بالكيل الوزن
فيأول وزن من السلع وهو قول
فقه الأصبهان وكذلك مؤنة
وزن الخبز على المستقرى لا نقد
الذين فهو على البائع على الأصح
عند الشافعية اه وأخرجه
أيضا في الاستقراض والوصايا
والفرائز وعلاقت النبوة
والشافعي في الوصايا (من المتكلم
ابن محمد بن كبري رضى الله عنه عن
التي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال كيو طعاسكم أي ضد
البيع (بارك لكم) أي فيه
بالمزج جواب الأمر قال ابن بطال

أمر ولا يجب أكله بل الاحتياج إلى التفرير يسع ذلك الرب بغيره من الواهب وأمن
ثبته بربأخذ مجالا ومنها أن يجع الرجل غرا طعه بصدده وصلاحه ويستفتي منه
فخلات معاونة ميثا لنفسه وأصله وهي التي عني فمن خصها في الصدقة ونجبت
عرايا لها أمرت من أن تفرص في الصدقة ففرخص لأهل الحاجة الذين لا يخلد لهم
ومع ذلك فقول من يفرقونهم أن يتأخروا بذلك القرم وطب ثلث الخلوات بغيرها
ومما يطلق عليه اسم العربية أن يفرق رجل غرا خلوات يبيع لها كلها والتصرف فيها وهذه
هيئة حنيفة ومنها أن يعرى عامل الصدقة لأصحاب الحاجة من حاطة خلوات معاونة
بغيرها في الصدقة وهذان المورتان من العرايا ليس فيها ما يوجب هذه المورصة
عند الشافعي وأبو جهم وقصر مالك الطريقة في البيع على الصورة الثانية وقصر هأبو
عبد على الصورة الأخيرة من صور البيع وأراد به فرخص لهم أن يأكلوا الرب
ولا يشترطه تصاروة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العربية على الهبة
وحي أن يعرى الرجل الرجل غرا خلوة من ثقله ولا يملك ذلك ثم بدله أن يبيع ثلث الهبة
فرخص له أن يحنس ذلك ويحليه بقدر ما هو به من الرب بغيره ترا وجله على ذلك
أخذ بصوم انتهى عن بيع القرد القرح وتعب بالتصريح باستثناء العرايا في الأحاديث
قال ابن المنذر الذي فرخص في العربية هو الذي انتهى عن بيع القرد القرح في لفظ واحد
من روايته جماعة من الصحابة قالوه قولي ذلك الآن في السلم قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تبع ما ليس عندك قالوه كل المراد الهبة لما استفتت العرب من البيع ولأنه
عبر بالخصوة والخصلة لا تكون إلا في شيء ممنوع والممنوع إنما كان في البيع لا الهبة
وبأنه حديث بخسة أوسق والهبة لا تقيد وقد أخرج أصحاب أبي حنيفة لهذه المسألة
نقل على أن العربية العظيمة ولا هبة في شيء منه لأنه لا يلزم من كون أصل العربية العطية
أن لا تعلق شرعا على صور أخرى وقالت اليهودية وهو وجه في مذهب الشافعي أن
رخصة العرايا مختصة بالهاويج الذين لا يهدون وطيا فيصير لهم أن يشترطوا منه بغيره
فأروا استدلالا بما أخرجه الشافعي في مختلف الحديث عن زيد بن ثابت أنه سمى رجلا
محتاجا من الأمصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تفرق في أديمهم
يتأخرون به وطيا وبأكلون مع الناس ومنعهم فضول فزوتهم من القرد فرخص لهم أن
يتأخروا العرايا بغيره من القرد ويجب عن دعوى اختصاص العرايا بهذه الصورة إما
أولا فيلحقح في هذا الحديث فأنكره محمد بن داود الظاهري على الشافعي وقال
ابن منبذ كرا الشافعي لما أسندنا فبطل وأما ثانيا فقل تسليمه لا مانعا منه وبين
الأحاديث الواردة على أن العربية أهم من الصورة التي اشقل عليها والحاصل أن كل صورة

الكيل مندوب إليه فيما ينفع المرء على ما هو على الحديث أخرجا بكيل معلوم يملككم إلى المدة التي قد تدرج ما وضع الله
من البركة في هذا المدينة بدعوى على القليل أو وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة لتسمية عليه عند
الكيل ولا معارضة في هذا حديثا في حقه كان عندي شطرا على كل من معني طال على ذلكته ففني الحديث لأن معناه

أما كانت تخرج قوتها وهو شيء يتغير كبل قبورها لها فيه طأ كالتة فني وعند ابن ماجه فلان لنا كل منه حتى كالتة
الجارية فلم يلبث أن فني ولولم تكله لم جوت أن يني أن كالتة حديث الباب أن يكال عند شرائه أو دخوله إلى المنزل وحدها
عند الاتفاق منه فالكمل الأول ٦٤ ضروري لدفع الغرر في البيع ونحوه والثاني لبرد القنوط والاستكثار لما خرج

منه ذكره التسلافي وقال
الحبيب الطبري لما مرت عائشة
بكيل الطعام فاطرة إلى حفص
العلاء فخاله عن طلب البركة
في تلك المسألة رأت إلى حفص
العلاء اه قال قال الشيخ واني
يظهر أن حديث المسألة
محمول على الطائفة التي
قال البركة تحصل فيه لا متثال من
الشارع وإذا لم يتناول الأمر فيه
بالأكسبال رتبته لشوم
الصبيان وحديث عائشة محمول
على أنها كالتة للاختبار فلذلك
دخله المتن وهو شيء يقول
أي رافع لما قاله النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في الثالثة تارقي
الذراع فقال وهل لشاة إلا
ذراعان فقال لولم تقل هذا
لما وتني مادمت أطب بكتك
تخرج من شوم المعارضة
ويشهد لما قلته حديث لا تحصى
فخصني الله بذلك والحاصل أن
الكيل بمجرد لا تفصل به البركة
فالم ينضم إليه أمر آخر وهو
امتثال الأمر فيما يشترع فيه
الكيل ولا تنزع البركة من الكيل
بمجرد الكيل فالم ينضم إليه
أمر آخر فالمعارضة والاختبار
واقه أعلم ويحتمل أن يكون
معنى قوله كالتة ما كنتم أي إذا

من صور العرايا ورويه الحديث صحيح وأثبتت عن أهل الشرع وأهل اللغة قهسي جائزة
لنحوها ما قلته مطلق الاذن والتسميص في بعض الأحاديث على بعض الصور لا يشافى
ما ثبت في غيره قوله بصره بفتح الباء لجهة وأما ابن التيمية الجواز كسر هاء جزم
ابن العربي بالكسروا كسر الفتح وجوزهما النووي وقال الفتح أشهر قال معناه بقدر
ما له ما صار قرا فمن فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم للنهي الغرر من قال
في الفتح والمبرس هو التضمين والقول بفتح الفتح يقولون الوسق والوسق الخ استدلال من
قال ما لا يجوز في بيع العرايا الا دون خمسة اوسق وهم الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر
قالوا لأن الأصل العريم ويبيع العرايا رخصة فلو خذنا بفتح فيه الجواز لم يلحق ما وقع
فيه الشك ولكن معصي الاستدلال بهذا الحديث أن لا يجوز تجاوز الأربعة الاوسق
مع أنهم يجوزونهم إلى دون خمسة عقدا ويسمى الذي يدل على ما ذهبوا إليه حديث أبي
هريرة الذي ذكرنا لم قوله فيه قيدون خمسة اوسق أو في خمسة اوسق فيلحق الشك وهو
الخمس ويعمل باليقين وهو ما دونها وقد حكى هذا القول صاحب البصر عن أبي حنيفة
وما لك والقسام وأي العباس وقد عرفت ما سبق من تحقيقي ذهب أبي حنيفة في العرايا
وحكى في الفتح أن الرابع عند الملكية لجواز في خمسة اوسق رواية الشك واحتج لهم
بقول سهل بن أبي حنيفة أن العربية ثلاثة اوسق أو أربعة أو خمسة قال في الفتح ولا جهة فيه
ألا هو موقوف وحكى الماوردي عن ابن المنزه أنه ذهب إلى تحديد ذلك بالأربعة الاوسق
وقد به الحافظ بأن ذلك لم يوجد في شيء من كتب ابن المنزه وقد حكى هذا المذهب ابن
عبد البر عن قوم وهو ذهب إلى ما ذهب إليه حديث جابر بن الاقصاء على الأربعة وقد ترجم
عليه ابن حبان الاحتياط لا يزيد على أربعة اوسق قال الحافظ وهذا الذي قاله يعين
المعراية وما جعله أحد الايجوز فيجوز له فليس بالواضح اه وذلك لأن دون خمسة
المذكورة في حديث أبي هريرة يقتضي مجوزا الزيادة على الأربعة الاوسق يجعل الدون
مجالا مينا للأربعة كمن واخصا ولكنه لا يعني أنه لا مجال في قوله دون خمسة اوسق
لأنه تنافي ما صدق عليه الدون لغة وما سكن كذلك لا يقال له يحمل ومنه فهم العدد
في الأربعة لا يعارض المنطوق والله على جواز الزيادة عليها أقبح ولم يرخص في غيره ذلك
بعد دليل على أنه لا يجوز شراء الرطب على رؤس الفل بصره الغرر والرطب وفيه أيضا
دليل على جواز الرطب الغرر من على رؤس الفل بالرطب الغرر من على الأرض وهو
رأي بعض الشافعية منهم ابن خيران وقيل لا يجوز وهو رأي الاصطبري منهم ومعه
جلائة وقيل أن كانوا غاوا أحد المبرز لأحبابه الموهان كانا نوعين جاز وهو رأي أبي
ابن حنيفة ومعه ابن أبي عصرون وهذا كله في إذا كان أحدهما على العمل والاخر

اخر قوله بالبر من الله البركة وانفق بالاجابة وكان من كالتة بعد ذلك انما يكيله لتعرف مقداره فيكون ذلك شكاً على
في الاجابة تبعاً فيه بسرعة نقفاً قال الحبيب النبري ويحتمل أنه كون البركة التي تحصل بالكيل سبب السلامة من سوء القن
بالطام لأنه إذا أخرج بقدر حساب قد فرغ ما يصرحه وهو لا يشعر فيهم من شؤلي أمره إلا أخذ منه وقد يكون برياً وإذا كالتة

أمن مر ذلك ٥١ قلت ولما منع من حل الحديث على جميع هذا المعنى فانه صلى الله عليه وآله وسلم قد أوتي جوامع الكلم وقد قبل في مسند الزوار ان المراد بكل الطعام تصغير الارزقة قال الحافظ ابن حجر وجه الله ولم يتحقق ذلك ولا خلافه او هذا الحديث من الراد الصاري واكثر رواه الشافعي ورواه ابن ماجه أيضا (عن عبد الله بن زكريا عن الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان ابراهيم) انطلق عليه الصلوات السلام (حرم مكة) بغير الله (ويعالها وحرمت المدينة) أن يصعد فيها (كأكرم ابراهيم مكة ودعوت لها في هذا وصاحبها) أن يارل ٦٥

السلام (لكة) قال في الفتح ايراد المستنفذ هذه الترجمة أي باب ترك صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عفا النبي قبلها يشعر بان البركة في ذلك كونه حديث مقيد أم مقيد بما إذا وقع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه ويحتمل أن يتعدى ذلك الى ما كان موافقا للمسا لا الى ما كان مخالفا له ما أعلم (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أبت الذين يشترون الطعام شراءا مجازفة) أي حال كونهم يجازفون أي من غير كيل ولا وزن ولا تقدير (يشتررون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كراهة (أن يبيعوه حتى يوزوه) أي يبيعوه من أي يقبضوه من الشافعي بيع الصبرة من الخلطة والتمر مجازفة صحيح وليس بهرام وكل هو مسكره نه بقولان أحدهما مكرهه كراهة تنزيها لانه قد وقع في التدم ومن حال لا يصح البيع اذا كان مكان البيع المسكرين أو ان يصح قدرها قال الشوكاني في ذيل الاوطار في هذا

على الارض وأما في غير ذلك فلهذا قلنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا

• (باب بيع العبيد بالحيوان) •

(عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع العبيد بالحيوان ورواه مالك في الموطأ) الحديث أخرجه أيضا الشافعي من مسان من حديث سعيد بن ابي داود في المراسيل ورواه ابو عوف في القريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بشعبه وصوبه الرواية المرسلة في كونه حديثه ابن عبد البر في شاهد من حديث ابن عمر عند الزوار وفي اسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضا من رواية أبي أمية بن يعلى عن نافع أيضا وأبو أسنود ضعيف ولما شاهد أقوى منمن رواية الحسن بن مرة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة وقد اختلف في صحة ما عنده وروى الشافعي عن ابن عباس ان جبريل وجرى في عهد أبي بكر في رجل يضايق فقال اعطوني منها فقال أو بكر لا يصح هذا في اسناده ابراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ولا يعني ان الحديث ينقض للاحتياج بجميع طرقه فيدل على عدم جواز بيع العبيد بالحيوان والى ذلك ذهب الفقيه والشافعي اذا كان الحيوان ما كولا وان كان غير ما كولا يبيعه عند الفقيه وما لا واحد والشافعي في أدق قوله لا اختلاف الجنس وقال الشافعي في أحد قوله لا يبيعه زعموم النبي وقال أبو حنيفة يبيعه بطلقا واستدل على ذلك بعموم قوله تعالى أو أسلم الله البيع وقال محمد بن الحسن الشيباني ان غلب العبيد ليقابل الزائفة الجلد

• (باب جواز التفاضل والتسوية في غير المكبل والموزون) •

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبدا بدين رداء الخمسة وصاحبه الترمذي وسلم معناه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى حقة ببيعة أرو من حقة الكلبى ورواه أحمد وسلم وابن ماجه) قوله وسلم معناه ولقظه عن جابر قال به عبد قبايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على السبر قول بشرائه بدينه أسد به يرد وقال الهالبي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه واشتراه بدين أسودين ثم لم يبيع أحدا بعده حتى رأته بعده وهو في الحديث دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا اذا كان يد ويد هذا لا خلاف فيه وانما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان ليس فيه

٩ نيل خا الحديث وكذا أحدث علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يشتري الطعام من بيع حتى يستوفى وكذلك بقاءه التصرح بطلان الطعام ليل على انه لا يوزن واشترطه ما أن يوزن حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وقد يروى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان بن عيسى انه يبيعه في كل شيء مثل قبضه والا حاد يشترط عليه فان النبي يقبض التصرح بقبضته يرد على التساؤل المرافد قبله لان كاتر في الاصول وحكي في النسخ عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره بان يبيع الجزاف قبل قبضه به قال الاوزاعي وسمعنا واحتمل ان الجزاف يري في قبضته في التفضيلة

والاستحقاق انما يكون في مكمل أو مؤزون وقد روى أحمد بن محمد بن حنبل في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من اشترى طعاما بكيل أو مؤزنا فلا يبعه حتى يقبضه روماء أو دودا أو القاني بلفظ غيره أن يبيع أحد طعاما اشترى بكيل حتى يستوفيه وإذا ارعق من حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يصر فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهو الذي روى من حديث أبي هريرة قال في الفتح بسنننا حسن قالوا وفي ذلك دليل على ان القبض انما يكون شرط في المكمل والمؤزون دون الخزانة واستدل الجمهور ٦٦ بالاطلاق الاحاديث عن حديث ابن عمر قاله صرح فيه بانهم كانوا يتأخرون الطعام

بجوازها ويدل لما قالوا حديث حكيم بن حزام قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اشتري يوعا فيبذل لي منها وما يصير علي قال اذا اشتريت شيئا فلا تجعله حتى يقبضه روماء أو جدلا يبعه بكل بيع ويحجب عن حديث ابن عمر وجابر الذين اتجه به امامك ومن معه بأن التمسيع على كون الطعام المنهي عن بيعه مكلا أو مؤزنا لا يلزم عدم ثبوت الحكم في غيره ثم لو وجد في الباب الاطلاق لكان في انفسهم لا في الطعام لا يمكن أن يقال يبع المطلق على التقيد بالكيل والمؤزن وأما بعد التصريح بالنهي عن بيع الخزانة قبل قبضه كما في حديث ابن عمر فيصم الميراثي أن حكم الطعام مقدم من غيره فرق بين الخزانة وغيره انتهى وهذا الحديث أثبتا جميعا ليعلم في الماريز ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والشافعي (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يبيع الرجل طعاما حتى يستوفيه (أي يقبضه) قيل القاني طامس (لا بن عباس كيف دلل) ما سب هذا النهي (قال في الدررهم بدهام) وعنه أي اذا ناع المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في ذالبائع فكأنه يبيع دراهم بدهام (والطعام حرجا) أي مؤخر والمعنى أن يشتري من انسان طعاما يئارا إلى أجل ثم يبعه منه أو من غيره قبل ان يقبضه يئارا يئارا فلا يجوز له ان يتقدير يبع ذهب بذهب والطعام غائب فكأنه قد باعه ثم اشتري به الطعام يئارا يئارا فهو روماء ولا يبيع غائب يئارا يئارا (عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يبيع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال الذهب بالذهب ولا يبيع خذو الوقت بالوقت ففتح الواو

وسباني وقصة صفية أشار اليه البخاري في البيع وذكرها في غزوة خيبر (ومن عباد الله ابن عمر قال أخرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع جيشا على ابل كانت عندى قال طعلت الناس عليا حتى تضدت الابل ولقيت بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله الابل قد تضدت وقد بقيت بقية من الناس لا تظهر لهم فقال لي بئع عليا بالابل بئع لا يصح من ابل الصدقة الى محلهما حتى تغد هذا البعث قال وصكنت اتباع البيع بقومين وثلاث قلائص من ابل الصدقة الى محلهما حتى تغد ذلك البعث فلما جئت ابل الصدقة اذا هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحد وأبو داود والشافعي يبعناه ومن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه باع جلابي مصبة بعشرين دينارا في أجل روماء في الموطأ لشافعي في مسنده وعن الحسن بن عمر قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يبيع الحيوان بالحيوان نسيئة رواء النسيئة وصحبه القمزدى وروى عبيد الله بن أحمد مثله من رواية جابر بن عمر) حديث ابن عمر في امته محمد بن الحسن وفيه مقال معروف وقوى الحافظ في الفتح استناده وقال الخطابي في اسناده مقال وادله يعني من أجل محمد بن الحسن ولكن قد رواء البيع في سنتهم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأثر على عليه السلام هو من طريق الحسن بن محمد بن علي عن علي بن حبه السلام وفيه انقطاع بين الحسن وعلي وقد روى عنه ما يعارض هذا فانخرج عبد الرزاق من طريق ابن المسيب عنه انه كره بيعا يعبر بنسيئة وروى ابن أبي شيبة عنه نحوه وحديث حمزة صحبه ابن الجارود ورجاله ثقات كما قال في الفتح الا انه اختلف في صماع الحسن بن حمزة وقال الشافعي وغيره ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث جابر بن عمر تارة صاحب الفتح الى زياد بن المسند لعبد الله بن أحمد كامل المصنف وسكت عنه وفي الباب عن ابن عباس عند الزوار والطاوي وابن حبان والدارقطني يعضو حديث حمزة قال في الفتح ورجاله ثقات الا انه اختلف في وصله واصله فخرج البخاري وغيره اسنادا انه انتهى قال البخاري حديث النبي عن يبيع الحيوان بالحيوان نسيئة من طريق عكرمة عن ابن عباس رواء الثقات عن ابن عباس موقوفا وعن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وفي الباب أيضا عن ابن عمر عند الطاوي والطبراني

يستوفيه (أي يقبضه) قيل القاني طامس (لا بن عباس كيف دلل) ما سب هذا النهي (قال في الدررهم بدهام) وعنه أي اذا ناع المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في ذالبائع فكأنه يبيع دراهم بدهام (والطعام حرجا) أي مؤخر والمعنى أن يشتري من انسان طعاما يئارا إلى أجل ثم يبعه منه أو من غيره قبل ان يقبضه يئارا يئارا فلا يجوز له ان يتقدير يبع ذهب بذهب والطعام غائب فكأنه قد باعه ثم اشتري به الطعام يئارا يئارا فهو روماء ولا يبيع غائب يئارا يئارا (عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يبيع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال الذهب بالذهب ولا يبيع خذو الوقت بالوقت ففتح الواو

وكسر الراء وهي رواية كثر أصحاب ابن عينة عنه وهي رواية كثر أصحاب الأزهري أي نسخ الذهب الذهب وأبو الورق (ربا)
 بالتونين من غيرهمز (الاهواه) بالمد وقع الهمز فجمع على الأصنع الأشهر وهي اسم فعل بمعنى خذ تقول هادهم أي خذ
 دهم والمعنى سيع الذهب الذهب ربا في جميع الحالات لاجال الحضور والتعاقب فكفى من التعاقب يقول هادهم واهلا له
 لاز ماله الطيب وعبر بذلك المعنى قائل خذ بلسان الحال سواء وجد معه بلسان المقال أو لا فالاستغناء عن من التبر
 (والبرابر) وهو المختلطة أي سيع أحدهم بالآخر (ربا) لا مقولا عنده ٦٧ من المتعاقدين (هاهواه) أي خذ (والنمر

وعنه أيضا عند ملق في الموطأ والثاني أنه اشترى راحته بأربعة أجرة ووقع أصحابها
 بالربعة وذكره البخاري قطيعة وعنه أيضا عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة أنه سئل عن
 يعبر يعبرين فكرهه وروى البخاري قطيعة عن ابن عباس ووصله الثاني أنه قال قد
 يكون اليعبر خير من اليعبرين وروى البخاري قطيعة أيضا عن رافع بن خديج ووصله
 عبد الرزاق أنه اشترى يعبرين من فاعطأ أحدهما وقال آتيناك الآخر فدا وروى
 البخاري أيضا قالوا وابن أبي شيبة عن ابن السيب أنه قال لا ربا في الحيوان وروى
 البخاري أيضا عبد الرزاق عن ابن سيرين أنه قال لا بأس ببيع يعبرين قوله حتى نفدت
 الأبل بفتح التون وكسر القاء ووقع الحال المهمة وآخر ثمانية قوله بفتح التون قال
 ابن رسلان جمع فلو وسى الناقة الشابة قوله حتى نفدت ذلك البعث بفتح التون
 وتشد القاء بعد هذا الهمزة ثم ثمانية التكلم أي حتى فهم ذلك الجنب وذهب إلى مقصده
 والاحاديث والآخر المذكور في الباب متعارضة كما ترى فذهب الجمهور إلى جواز
 بيع الحيوان بالحيوان فثبتت مقاضا مطلقا بشرط مالك أن يختلف الجنس ومنع من
 ذلك مطلقا مع الشيئة أحلم بن حنبل وأبو حنيفة وغيرهم من الكوفيين والهادوية
 وعنه الأولون يهدت ابن عمرو ومروان في معناه من الآخر أو أجابوا عن حديث حمزة
 بمقتضى المقال وقال الثاني المار به التيسير من الطرفين لأن اللفظ يحتمل ذلك كما
 يحتمل التيسير من طرف واحد إذا كانت الشيئة من الطرفين فهي من بيع الكائى بالكائى
 وهو لا يصح عند الجميع وأصح المانعون يهدت حمزة وجابر بن حمزة وابن عباس ومافي
 معناه من الآخر أو أجابوا عن حديث ابن عمرو أنه مذوخ ولا يحنى أن النسخ لا يثبت
 إلا بعد تقرره أو التامع ولم يقل ذلك فلهذا لا الطلب لطريق الجمع أن أمكن ذلك
 أو المصير إلى التعارض قيل وقد أمكن الجمع على ما قلناه من الثاني ولكن متروك على
 صحة إطلاق التيسير على بيع المعلوم بالمعلوم فإن ثبت ذلك في لغة العرب أو في اصطلاح
 الشرع فذلك والانطلاق أن أحاديث النهي وإن كان كل واحد منها لا ينفرد بمقل
 لكنها ثبتت من طريقين فلا تمنع الصلاة بمرة وجابر بن حمزة وابن عباس وبعضها يقرى
 بعضها نهى أرجح من حديث واحد غير مخالف للمقال وهو حديث عبد الله بن عمرو ولا
 سيما وقد صح التوصل إلى ابن الجارود حديث حمزة فإن ذلك مرجح آخر وأيضا قد تروى

بالقرى أي سيع أحدهما بالآخر
 (ربا) لا مقولا عنده من المتعاقدين
 (هاهواه) أو الشعير بالشعير بفتح
 الشين على المشهور وقد تكسر
 قال ابن حنبل القطر كل فصيل
 وسطه حرف حلق مكسور ويجوز
 كسر ما قبله في لغة تعميم قال وزعم
 الثابت أن قول من العرب يقولون
 ذاق وإن لم تكن عينه حرف حلق
 فهو كبير وجليل وكرم والمعنى
 أن يبيع الشعير بالشعير (ربا) لا
 مقولا عنده من المتعاقدين (هاهواه)
 (هاه) أي يقول كل واحد منهما
 الآخر خذ يؤخذ عنه أن البر
 والشعير صفتان وبه قال الشافعي
 وأبو حنيفة وبقهاه أحمد بن
 وغيرهم وقال مالك والليث
 ومعه حماد المديشة والشم
 وغيرهم من المتكلمين أنها
 صنف واحد أو تفوا على أن اللذة
 صنف أو لا رخصه إلا بالثابتين
 سعدوا وبه المالكي فقالا
 أن هذه الثلاثة صنف واحد
 ولبيد كذا البخاري في قوم من هذه
 الأحاديث التي أوردها الحنكة
 المخرجها الباب قال في الفتح

وكأنه استلج من الأمر ينقل الطعام إلى الرمال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه فلو كان الاحتكار من أجل ما أمر عابثا
 إليه وكأنه لم يثبت عنده حديث حمزة بن عبد الله مرفوعا لا يحتكر إلا ما طوى أخرجه مسلم لكن مجرد إدعاء الطعام إلى الرمال
 لا يستلزم الاحتكار لأن الاحتكار الشرعي أمساك الطعام عن البيع واستلزام الفلاصع الاستغناء عنه وحاجة الناس إليه
 وقيل غير ذلك وقد روي في الاحتكار أحاديث كحديث حمزة مرفوعا عن احتكار على المسلمين طعامهم فشره الله بالجزام
 والأقلام أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن وعندنا وإلحاقا كذا ما يذهب عنه في رواية الجليل مرفوعا والاحتكار مرفوعا

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع خنزير لباد) مثا يقدم بمن البادية
 ليعده بغير يومه بأن يقول له أي الحاشرة تركت على لا يسمك على التذرع بالحق (و) قال (لا تتلمشوا) من البصر وهو
 أن يزدق الثمن بلا رغبة بل بغرفة (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه) بأن يقول لمن اشترى سلعة في زمن خياره اجلس أو خذ
 الشرط أو فسخ لا يبعك خبأ منه مثل غنمه أو مثله بالقم فانه حرام وكذا الشراء على شرائه بأن يقول البائع أنبيعك لا تترى مثلك
 بأزيد وكذا السوم على سومه بأن يقول ٦٨ لمن اتفق مع غيره في بيع ولم يقدمه أو أن اشتره بأزيد أو أن يبعك خبأ منه

الاصول ان لحليل الحرم أربع من دليل الاباحة وهذا أيضا مخرج ثالثهما الا لا
 الواردة عن الصحابة فلا حاجة فيها على فرض ذلك فهي مختلفة كما عرفت

• (باب ان من باع ملة فبيته لا يترحم باقل علبها) •

(عن ابن ابي عمير السبيعي عن امرأته انهم دخلت على عائشة فدخلت معها أم ولهم زيد بن
 أرقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعتك لأم من زيد بن أرقم فبشتمها فادهم فبيته والى
 ابتعت منه بسقانة فدا فقال لها عائشة بئس ما اشتريت وبئس ما شريت ان جهاده
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بطل الا ان توب رواءه انما رطقي) الحديث في
 اسناده الغالية يقتضي وقد روي عن الشافعي انه لا يبيع وقرره كلامه ابن كثير في ارشاده
 وفيه دليل على انه لا يجوز لمن باع شيئا بغير نية أن يشتريه من المشتري بدون ذلك الثمن
 فقد اقبل قبض الثمن الاول اما اذا كان المقصود الصل لا اخذ النقد في الحال ورا أكثر
 منه بعد أيام فلا شك ان ذلك من الربا المحرم الذي لا يقع في تحليه الحبل الباطل وسيأتي
 الخلاف في بيع العينة في الباب الذي بعده هذا الصورة المذكورة هي صورة بيع
 العينة وليس في حديث الباب دليل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينع من هذا
 البيع ولكن نصريح عائشة بان مثل هذا الفعل موجب لبطان الجهاد مع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم دليل على انها قد علمت تحريم ذلك بنفس من الشارع اما على جهة
 العموم فصلا الحديث القاضية بتحريم الربا الشامل مثل هذه الصورة أو على جهة
 التخصيص كحديث العينة لا يقول ينبغي أن يفتن بها انها قالت هذه المقالة من دون أن
 تعليل دليل على التحريم لان مخالفة الصحابة رأى صحابي آخر لا يكون من الموجبات
 للاجباط

• (باب ما جاء في بيع العينة) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ضن الناس بالذي ينادوا به وهم يتابعوا
 بالعترة واتبعوا اذ ناب البقرة وتر كوا الجهاد في حيل الله أنزل الله عليهم بلا ملاير فمعه حتى
 يراجعوا دينهم وما أجعلوا داود ولطفه اذا تابعتم بالعترة وأخذتم اذ ناب البقر
 ورعيتهم بالزرع وتر كنتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزع حتى ترجعوا الى دينكم)

بأخص منه فحرم بعد استقرار
 الثمن بالتراضي صريحاً وبل
 العقد ولو لم يصرح له المالك
 بالاجابة بأن عرض بها أو سك
 أو كانت الزيادة قبل استقرار
 الثمن بأن كان المبيع اذ ذلك
 يشادى عليه طلب الزيادة
 يهرم حتى ياذن له البائع أو يتوك
 اتفاق مع المشتري فلا يحرم
 لان الحق لهما وقد استضاء هذا
 ان كان الاذن ما لكان كان
 ولما وصا أو وكلا فلا معة
 بانه ان كان فيه ضرر على المالك
 ذكره الاذرعى قال في القم وقد
 استثنى بعض الشافعية في تحريم
 البيع والسوم على الاتحرام اذا
 لم يكن المشتري مقبوا غنيا
 فاحشا وبه قال ابن حزم واحتج
 بحديث الذين النصيحة لكن
 لم تحصر النصيحة في البيع
 والسوم فلها أن يبرئه أن قيمها
 كذا وانك ان بيعها بكذامة ون
 من فرائد ينفقها فيبيع بذلك
 بين المسلمين وذهب الجمهور
 الى صحة البيع المذكور مع ثابته
 فاعلم وعند المالكية راحة الحانة

في فساد رايان وبه يرم أهل الفاهرو الله أعلم ولا يضبط على خطبة أخيه) يكسر الخاء المجهمة وصورة الحديث
 أن يضبط الرجل المرافعة كنه الله ويتحاضل صدق معلوم ويتراضوا لم يبق الا العذبة في آخره ويضبط ويرد في الصدق
 والمعنى في ذلك الايداء وهو خبر معنى النهي (ولانسال المرافعة اشتما) شبر بمعنى النهي أو النهي على المشقة أي لانسال
 امرا فزوج امرأتان يطلق فبيته ويتزوج بها ويكون لها النكاح والمشاركة كما كان لها وهو معنى قوله (لتكفأ) أي تغلب
 (ما في انهما) والحديث أخرجه البخاري في النكاح واليبيع وكذا أبو داود فهم ما يحضه والترمذي والساق وابن ماجه

نهي عن بيع جبل الحبل (أي نهي قهرم قال قانع وابن جرير بن عبد البر (وكان) - مع سبل الحبل - يعاينها بعه أهل الجاهلية كل الرجل منهم) (بائع الجزر) يبيع الجوز وفيه البعير ذكرًا كان أو أنثى (الأن تنج الناقة) مبيها للفقير لمن الأفعال التي لم يسمع إلا كلفه من وزعي عليها أي تكبر أي قنع ولها فوفها تاج بكر التون من لحمه المفعول بالصدر يقال تبعت الناقة بالناس فمفعول سلب أي ولدت (ثم تنج التي في بطنها) ثم تعين المولود حتى تكبر ثم قلده وصقته عند الشافي وماثل أن يقول ٧٠ البائع يبعك هذه السلعة بثمن مؤجل إلى أن تنج هذه الناقة ثم تنج التي في بطنها

الحديث وان كان من سلفه صالح للاعتصام به بالاشتراك وله من المسندات ما يشهد له وهي الأحاديث الواردة في قهرم العينة فانه من المعلوم ان العينة عند من يستعملها إنما يسحبها بما وقد اتفق على حقيقة الربا الصريح قبل العقد ثم فبر السهم إلى الماملة وصورتها إلى السابيح الذي لا يصدق له ما فيه البتة وإنما هو سبيل وصكر وخديعة قبلت على من أسهل الحبل على من أراد فعله أن يعلبه مثلاً أنما الادب هيا باسم القرض ويحتمل خرقه تساوي درهماً بغيره كما قد رجم وقوله على الله عليه وآله وسلم أنما الاعمال بالنيات أصل في إبطال الحبل فان من أراد أن يعامله معاملة يعطيه فيها الثابتات ونحوها فانه يتفق بالافراض فيحصل الربح الرائد الذي أظهر انه من الثوب فهو في الحقيقة اعطاه أنما ساقه بالثوب ونحوها فانه مؤجل ويجعل صورة القرض وصورة البيع محللاً لهذا الحرم ومعلم أن هذا الإبرقع الحرم ولا يرفع القصة التي حرمت ربا بالاجل بل يزيلها عنه وتأكيد من وجوه حديثها انه يقدم على مطالبة القريم المحتاج من جهة السلطان والحكام أقدم الاما لا يعطى المرى لانه وان في صورة العقد الذي قيل به هذا معنى كلام ابن القيم قوله واتبعوا الذناب البقر الراد الاشتغال بالحرث وفي الرواية الاخرى واخذتم الذناب البقر ربيعتهم بالزروع وقد حل هذا على الاشتغال بالزروع في زمن بعين فيه الجهاد قوله وتركو الجهاد أي المتعين فعله وقد دوى الترمذي يستند صحيح من ابن عمر قال كنا بدنة الروم فخرجوا الناصفا عظيم من الروم فخرج اليهم من المسلمين منهم أولئك ثم وعلى أهل مصر عقبة بن عامر وعلى الجماعة فضلة بن عبيد فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل بهم فصاح المسلمون وقالوا سبحان الله يلقى يده إلى التهلكة فقام أبو أيوب فقال يا أيها الناس انكم تاولون هذا التأويل وانما زلت هذه الآية لما اعز الله الاسلام وكثر ناصروه وقال بعضهم سرا ان أموالنا قد ضاعت وان الله قد اعز الاسلام وكثر ناصروه فقلنا قناني موالنا وأصلنا ما ضاع منها فانزل الله على نبيه ما يرد علينا فقال ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة فكنا التهلكة الا وال واصلاحها وتركنا الغزو وقبل ذلك بضم الفال المهيمة وكسر هاءى صفار ومسكنة ومن أنواع الدل الخراج الذي يسلموه كل سنة لملك الارض وسبب هذا الدل واقعة أعلم انهم لمر كوا الجواد في سبيل الله الذي فيه عز الاسلام وظهوره على كل دين عالمهم الله ببقية وهو انزل

لان الاجل فيه مجهول وقيل هو بيع ولد ولما ناقة في المال بان يقول اذا تبعت هذه الناقة ثم تبعت التي في بطنها فقد بعتك ولها لانه بيع ما ليس بمألول ولا مملوك ولما قد روي على تسليبه فيدخل في بيع القرو هذا الثاني تفسير أهل اللغة وهو أقرب للتأويل قال أحمد والاقول أقوى لانه تفسير الراوى وهو ابن عمر وهو أرفق وليس مخالفاً لظاهر فان ذلك هو الذي كان في الجاهلية والهي وادع عليه قال النووي ومذهب الشافعي ومحقق الاصولين ان تفسير الراوى مقدم اذ المصنف الظاهر وحصل الخلاف كما قاله ابن التين هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنتين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادتها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنتين الاول أو بيع جنسين الجنتين قصارت أربعة أعوال ٨١ ولم يذكر البخاري بيع الضرر مبيعاً لكن بيع حمل الحبل نوع منه وهو انواع كثيرة فهو من باب

التنبيه بنوع مخصوص معلول به على كل نوع فوجد فيه تلك العلة وقد وردت احاديث كثيرة في النهي عن بيع الدابة الفرر من حديث أبي هريرة بن عتبة عن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه وسبل بن سعد عن أحمد وحديث الباب أخرجه أبو داود والشافعي في البيوع قال النووي النهي عن بيع الفرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جداً ويستثنى من بيع الفرر امرأتان أحدهما مملوك في البيع بغيره ولو أنزل به صريحه كبيع أساس الدابة التي في شرعها القين والمطل والثاني ما يباع الناس عنه المالحق أو المشتقة في بيعه وتصينه كالجبة المحتشوة بالبر من السقاء قال ومن بيع الفرر

فما اعتاده الناس من الاستعارة من الامواق بالاوراق خلافاً لما ينعى لان الثمن ليس حاشراً فيكون من المعاطات ولم يوجد
صنف يصح بها العقد اهـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اشترى خنصر من
أى التى صرى لبها وحسن فى الندى وسع فلم يصب وأصل التصريه حسن الما وهذا قول أبي عبد الله كثر أهل الفتوى قال
الشافعى هو رطب أخلاف الناقة أو الشاة تركت حلبها حتى يجمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك حاشتها فيؤخذ بيدها فيعظم الما يرى
من كثر لبنها (فاحتلبها) ظاهر الحديث أن التليل لا يثبت إلا بعد الحلب ٧١ وبالجملة وعلى أنه إذا حلب التصريه يثبت

الخبير ولو لم يصب لكن لا كانت
التصريه لا تعرف فخالبها بالابعد
الحلب ذكر قيدها في ثبوت الخبير
فلا ظهرت التصريه بعد الحلب
قاله ثابت (فان رضىها
أستحبها) أى أيقظها على ملكه
وهو مقتضى صحة بيع المهرأة
وأثبت الخبير لا يشتري ولو اطلع
على عيب بعد الرضا بالتصريه
فرد هائل يلزم الصاع فيه خلاف
والاصح عند الشافعى وجوب
الرد عند المالكىة قولان

(وان مضطها فى حلبها) يسكون
اللام (صاع من قمر) ظاهراً
الصاع فى مقابل المصراة
كانت واحدة أو أكثر لقوله
من اشترى غنماً لانه اسم مؤنث
موضوع للجنس ثم قال فى
حلبها صاع من قمر وقيل ابن
عبد البر من استعمل الحديث
وابن بطال عن أكثر العلماء ان
قدامة من الشافعى والمنجاة
وهى أكثر المالكىة من كل
واحدة صاعاً واستدل على
وجوب رد الصاع مع الشاة اذا
اشترى فسخ البيع ولو كان اللبن

الذئبهم فصاروا يمشون خلفه إذا نال البقر بعد ان كانوا يركبون على ظهور الخيل التى
هى اعز مكان قوله حتى ترجعوا اليكم فيه زوجاً يبلغ لانه نزل الوقوع فى هذه
الامور مصرفة الخروج من الدين وبذلك غلظت من قال بصرى العينة وقيل ان دلالة
الحديث على التحريم غير واضحة لانه قرن العينة بالخذاب نال البقر الاشتغال بالزرع
وذلك غير محرم وقد عطف على ذلك وهو لا يدل على التحريم ولعلته لا يفتى مافى دلالة
الاقتران من الضعف ولا نظم التوعد بالذليل على التحريم لان طلب أسباب العزة
الذنية وتجنب أسباب الذلة المنافية للدين واجبان على كل مؤمن وقد توعد على ذلك
بأنزال البقرة هو لا يكون الا للذئب شديد وجعل الفاعل فى ذلك جنزة الخارج من الدين
المرتد على عقبه وصرح عائشة بانه من المخطات ليهادى مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كاتى الحديث السابق وذلك انها هوشان الكبار

باب ما جازى فيه الشبهات

(عن النعمان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبينهما
أمر ومشيئة فمن ترك ما يشبه عليهما من الأثم كان ما استبان تركه ومن اجتاز على ما يشك
ففيه من الأثم أو شك أن يواقع ما استبان والمأمن حتى يقفه من يرتفع حول الخبيث وشك
أن يواقع مقتضى عليه قوله الحلال بين الخ فيه تقسيم للأحكام الى ثلاثة أنشأه وهو
تقسيم صحيح لان الشىء إما أن ينص الشارع على طبعه الموصى على تركه أو ينص على
تركه الموصى على فعله أو لا ينص على واحد منهما قالوا الحلال بين والشافعى الحرام
البين والشك المشتبك لغاته فلا يدرى أحلال هو أم حرام وما كان هذا سيلاً فبني
اجتهاده لانه ان كان فى نفس الامر حراماً اقتدرى من التبعضان مكان حل لا نقد
استحق الاجر على الترك لهذا التصديق الاصل مختلف فيه مظهر الواحة وهذا التقسيم
قد وافق قول من قال عن سبائك ان المباح والمكروه من المشبهات ولكنه يشك عليه
المنعوب فانه لا يدخل فى قسم الحلال البين على ما زعم صاحب هذا التقسيم والمراد
يكون كل واحد من القسمين الاولين بناءً على احتياج الى بيان أو حاشية فلو لم يعرفه
كل أحد وقد ردان جميعاً أى ما لا على الحل والحرمه فان علم المتأخر منهما فذلك

باقياً ولم يفرق فاردده هل يلزم البائع قبوله فيه وسهوان أحصهما إلا ذهب طراوته واختلط بهما فبعد عن المبتاع والتسليم
على الفتر يقتضى قصبه وقال النخبة لا يجوز رد المصراة مع أنها لا مع صاع قمر قالوا وهذا الحديث مخالف لقوله تعالى
من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال الحافظ ابن جرير رحمه الله فتح البارى وقد أخذ بهذا هذا الحديث
جمهور أهل السلف وأخيه ابن مسعود أو أبو هريرة قالوا لا يباح لهم من الصلاة قال بمن السابيع ومن يعلمهم من لا يصح
عنده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن احتلب قليلاً أو كثيراً ولا بين أن يكون الترفوت تلك البذاءة أو لا تاتى فى أصل المشبه

أكثر الحنفية وفي غيرها آخرون وقالوا أنهم ينفردون بالجمهور إلا أنه قال ينصير بين صاع تمر أو نصف صاع بر وكذا قال ابن أبي الجلي وأبو يوسف في رواية إلا أنهم قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا لا يتعين قوت البلد فيلسا على تركه أو الاعتذار الحنفية عن الاستبعاد حديث المصنف أتباعه ورشيتهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كان مسعود وغيره من فقهاء الصنعة فلا يؤخذ به وإنه مخالف للقياس الجلي هو كلام آدى فاقه به نفسه وفي كتابه ٧٢ غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة

وأما أنه كافي الوضوء فيبدأ التمر ومن التمهته في الصلاة فترتيب ذلك وأعلن لهذه المسئلة أورد البضري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة فإشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أتى بوقت حديث أبي هريرة بأولان خبر أبي هريرة في ذلك ثابتا خالف ابن مسعود القياس الجلي قال ابن القيم في الاصطلاح التعرض إلى جانب الصنعة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعي فسلالة وقد اختلف أبو هريرة بن زيد الحنفية عام رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يبق في قوله أن إخواني من المهاجرين كان يظلمهم الصنف بالأسواق وكنت أزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنه إذا غابوا وأخلف إذا نسوا الحديث وهو في كتاب الصلوة وأول البيوع أضعف البضري ثم جمع قلنا ثمرد أبو هريرة وأما هذا الأصل فقد أخرجه أوداود من حديث ابن عمر والطبراني من وجه

والا كذا ما ورد في بعض القسم الثالث قوله أمور متشبهة أي ثبت بغيرها مما يشبه لحكمه على التبيين زاد في رواية البضري لا يعلمها كثير من الناس أي لا يعلم حكمها وجاه واضاف في رواية الترمذي وأظهله لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن لكن لا قبل من الناس وهم المجهلون قال الشهاب على هذا حتى غيره وقد تقع لهم حيث لا يظهرهم ترجيح أحد الغالبين قوله والمعاصي هي الله في رواية البضري وغيره إلا أن حتى الله تعالى في أرضه بحارمه والمراد بالحرام والمعاصي فعل النهي المحرم أو ترك المأمور الواجب والمحى المعصي أطلق المصدر على اسم المفعول وفي اختصاص التمثيل بالحي ككته وهي أن أولئك العرب كانوا يصومون لما رأوا من مواسمهم ما كن غصبة يتوعدون من ربي فمأذبه يرأفهم بالقوة الشديدة قتل لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مشهور ومنعدهم فالتناقض من العقوبة المراقب رضا الملك بعد ذلك الجلي خشيته أن تقع مواسمه في شيء فبعدد أسلمه وعن اتفاق المراقب يقرب منه ويرعى من جوابه فلا يأمن أن يقع فيه بعض مواسمه بغیر اختياره وربما جذب المكان الذي هو فيه ويقع الخسب في الجلي فلا يلحق نفسه أن يقع فيه فاقه سبحانه هو الملك حقا وحده محارمه وقد اختلف في حكم الشبهات قبل التصريح وهو مردود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو كذلك الخلاف قبل الشرح واختلاف العلماء أيضا في نفس الشبهات فهم من قال أنها لما عارضت فيه الأدلة ومنهم من قال أنها ما اختلف فيه العلماء هو منترج من التسمية الأول ومنهم من قال أن المراد به القسم المكروه لأنه يجتنبه جاتا الفعل والترك ومنهم من قال هي المباح ونقل ابن المنبر عن بعض مشايخه أنه كان يقول المكروه عقيب بين العبد والحرام فمن استكثر من المكروه وتطرق إلى الحرام والمباح عقيب بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه ويقرب هذا ما وقع في رواية لابن حبان من الزيادة لفظ أجمعوا يشكروا بين الحرام مستقر من الحلال من فعل ذلك استبرأ عرضه ودنه قال في القم بعد أن ذكر التماسه للشبهات التي قلنا ما علمنا لفظه والى بطلان وجه الأول قال ولا يعد أن يكون كل من الأوجه مرادوا ويختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم أظن لا ينبغي عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا في استكثر من المباح والمكروه ومن دونه

آخر عنه وأبو يعلى من حديث زين والسبق من حديث عمرو بن موف المزني وأحمد من رواية رجل تقع من الصنعة لم يسم وقال ابن عبد البر هذا الحديث يجمع على حتمه وثبوته من جهة النقل وأعل من لم يأخذ به أشياء لا حقيقة لها ومنهم من قال هو حديث مضطرب فذهبوا للترقب نارة والقمج أخرى والبن أخرى واعتبارها بالصاع نارة والمثل أو المثل نارة بالآلة أخرى والمواجب أن الطرق الصنعة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به المصير ومنهم من قال هو بغير صوم القرآن بقوله تعالى ولا تأكلوا مما أعين على ما عوقبه وأجيب بأن من ضمان المتلفات والعقوبات

وامتلتقات بعض بالمثل وبغير المثل ومنهم من قال هو منسوخ وتصيب بأن النسخ لا يثبت الاحتمال ولاد لا فعل التسليم مع مدعيه لانهم اختلفوا في النسخ ما هو اختلافا كثيرا وكلمته تعجب ومنهم من قال هو غير واحد لا يشد الا الظن وهو مخالف لقياس الاصول القطريه فلم يلزم العمل بوجوبه بان التوقف في خبر الواحد المخالف في مخالفة الأصول لا في مخالفة قياس الأصول وهذا الخبر انما خالف قياس الأصول يدل ان الأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هما الاصل والاخران مردودان اليهما خالصة اصل والقياس فرع ٧٢ فكيف رد الاصل بالقرع بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف

يقال ان الاصل بخلاف نفسه وعلى تقدير التسليم يكون قياس الأصول يفيد القطع وغير الواحد لا يشد الا الظن فتناول الاصل لما يناقض هذا الخبر الواحد غير مقطوع به بلواز استثنائهم من ذلك الاصل قال ابن دقيق العيد وهذا أقوى حقه في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني حتى ثبت الخبر صار أصلا من الأصول ولا يحتاج الى عرضه على أصل آخر لانه ان وافقه فدل الزوان خالفه ليعجز رد احدهما لانه رد التعبد بالقياس وهو مردود بالاتفاق فان السنة مقدمة على القياس بلا خلاف له وقد بسط الحافظ ابن جرير رحمه الله القول في بيان هذه المسئلة وأدلتهم وأورد من خالفها بسطاً يطول ذكره وكذا الحافظ ابن القيم رحمه الله في الاعلام وجاء بجلبه في المناظر ويسر خاطر النصف الناظر وصعدنا الشوكاني رحمه الله في نيل الاوطار وكذا غيره هؤلاء

تقع الشبهة في جميع ما ذكره حسب اختلاف الاحوال ولا يمتنع ان المنكر من المكروه نصير به الى افعلى ارتكاب المنهي في الجملة أو بحجة اعتياده لارتكاب المنهي غير الحرم على ارتكاب المنهي المحرم أو يكون ذلك لسرفه وهو أن من فعل على ما منهي عنه يصير مظلم القلب فقد ان نور اودع فيقع في الحرام ولو لم يصح الوقوع فيه ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ما يشبه عليه من الاثم الخ واعلم ان العلماء قد علموا أمر هذا الحديث تعدد مراتب أربعة تدور عليها الاحكام كما نقل عن أبي داود وغيره وقد جمعوا من قال

عنده الثمينة عندنا كلمات • عندنا من قول خبر البرية

ترك ما يشبه ارتكابه من • ليس ينكح واحمل في نفسه

والاشارة بقوله ازهدنا في حديث ازهد فيما في أيدي الناس أخرجه ابن ماجه وحسن اسناده الحافظ وصححه الحاكم من سهل بن سعد مر فوما بلغنا ازهد في انما يصح الله وازهد فيما عند الناس يصح الناس وله شاهد عند أبي نعم من حديث أنس ووجه ثقات المشهور من أبي داود حديث ما يمتنعكم عنه فاجتنبوه مكان حديث ازهد المذكور وعند حديث الباب بعضهم قالت له وحذف الثاني وأشار ابن العربي انه يمكن أن يترجم عنه وحده جميع الاحكام قال القرطبي لانه اشقل على التفسير بين الحلال وغيره وعلى معنى جميع الاعمال بالقلب بل هناك يمكن أن ترد جميع الاحكام اليه وقد ادعى أبو جرير انه في هذا الحديث لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير الثمنان بن بدير فان أراد من وجه صحيح فسلم وان أراد على الاطلاق فرد دقائه في الاوطى للطبراني من حديث ابن جرير وعاروف الكبيدة من حديث ابن عباس وفي الترغيب للاصبهاني من حديث واثلة وفي اسانيدهم قال قال الحافظ (وهو عطية

السدقي) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبلغ العبد ان يكون من التقيين حتى يدع ما لا بأس به - ذوالمجاهة الياس رواه الترمذي وعن أنس قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليصيب القرع فيقول لولا أي اخشى انهما من الصدقة > كلمته في عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطعمه طعاما قلبا كل من طعامه ولا يسأله عنه وان ساء مشربا من شرابه فليشرب من

١٠ نيل شا

قول لا حدمع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانتان كان وأما كان وعن كان واذا بانها الله بطل نهر معقل وأين القياس وان كان جليمن السنة بالظهرة انما يصار اليه عند فقد الاصل من الكتاب والخبر لا مع وجودوا احسنهم فان الله العجب من آرائهم ولا يبالوا السنة بالقياس ولم يفسحوا من الله تعالى ورسوله في هذا الخلقه ان تذهب بهم عقولهم الى الحق الى الباطل دعوا كل قول عند قول محمد • غاي من في ديه كتمانهم (وعنه) أي من أبي هريرة رضي الله عنه أنه

مع النبي صلى الله عليه وآله ولم يقول ذانفت الامه قمتين ذانها بالينة أو بالحل أو بالاقرار (فليصلها) سيدها فبقية ان
السيد يقم الحد على رقبته خلا لا في حنفية ترجمه الله عز وجل في الحديث لكن قال ابو عمر لا نعلم أحدا ذكر فيه الحد
شبهه (ولا يثيب) أي يوضعا ولا يقره بالزنا بعد الحد لا ارتفاع الود بالحد قال في المصباح وفيه نظر وقال الخطابي معناه الله
لا يقتصر على التريب بل يقام عليه الحد (ثم ان زنت) ثانيا (فليصلها) أو لا يثيب ثم ان زنت الثالثة فليصلها (بعد حد واحد
أو ما استعابا) وليذكر ما اكتشف بجماعه (ولو) ٧٤ كان البيع (بجبل من شعر) وهذا ما بالغ في التصريح على بيعها وقيدته

شرايه ولا يسهله عنه روماً جده وعن أنس بن مالك قال اذا دخلت على مسلم لا يجه فكل
من طعامه واشرب من شرابه ذكره البخاري في صحيحه حديث عطية السعدي حنه
الترمذي واخرج ابن أبي الدنيا في كتابه التقوى عن أبي الحداد مضموه ولفظه تمام
التقوى أن يتقى الله حتى يترك ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراما وحديث أبي
هريرة أخرجه أيضا البخاري في الأوسط وفي نسخة مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الجمهور
وقد وثق قال في جمع الزوائد وبقي رجال أحاديث رجال الصحيح هذه الأحاديث ذكرها
المصنف رحمه الله للإشارة إلى ما فيه شبهة كحديث أنس وإلى ما لا شبهة فيه كحديث أبي
هريرة وقد ذكر البخاري في تفسيره النيهات حديث عقبة بن الحرث في الرضاع لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم كيف وقع قبل وحديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم راحني منه بأسودة فأن الظاهر أن الأمر بالمعاذرة في الحديث الأول
والاحتساب في الثاني لاجل الاحتياط ووثق النسب في ذلك نزاع ما يأتي بيانه ان شاء
الله تعالى قال الخطابي ما شككت فيه فالورع اجتنبه وهو على ثلاثة أقسام واجب
ومستحب ومكره وقالوا واجب اجتنب ما يبستلزم ارتكاب المحرم والمندوب اجتنب
معاملة من أكفر ما هو مالم يكره واجتنب الرخص المشروعة اه وقد أرشد
الشارع إلى اجتنب ما لا يثبت في المرحله بقوله قد ما يرسلك إلى ما لا يرسلك أخرجه
الترمذي والنسائي وأحدوا بن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما
وفي الباب عن أنس عند احمد وعن ابن عمر عند الطبراني وعن أبي هريرة ورواه الله بن
الاسقع ومن قول ابن عمر وابن مسعود وغيرهما وروى البخاري وأحمد وابن أبي عمير عن
حسان بن أبي سنان البصري أحد العبادي في زمن التابعين أنه قال اذا شككت في شيء
فانكره ولا ينعيم وجه آخر اه اجتمع ونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان قال
ونس ما علمت شيئا أشد علي من الورع فقال حسان ما علمت شيئا أهون علي من
قال مكف قال حسان ترك ما يرى إلى ما لا يرى فاستقرحت قال الغزالي
الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لم يكن عليه بينة واضحة وورع المتقين وهو
ترك ما لا شبهة فيه ولكن يمتنع أن يجزأ إلى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يمتنع
إليه احتمال التصريح بشرط أن يكون ذلك الاحتمال موقع فأن لم يكن فهو ورع

بالشعر لانه أكثر في سبيلهم
وهذا الحديث أخرجه مسلم في
الحدود والنسائي وشاهد الترجمة
آخر الحديث فليصلها الخ فأيديل
على جواز بيع الزاني ويشعر
بأن الزنا عيب في المبيع قال ابن
بطال فائدة لا يبيع الأمانة
الزانية المباشرة في تقيع فعلها
والاعلام بأن الأمانة الزانية لا جوار
لها الا البيع أبدا وانما لا يبيع
عند سد هازجر الها من معاودة
الزنا وإلها أن تستعف عند
المشتري بأن يزجها أو يعقها
بنفسه أو يبيعها ما يبيته أو
بالاحسان إليها كذا في الفتح
وقال شريح بن عمار الحنكدي
القاضي أن ما المشتري رد الرقيق
المبتاع ذكره كان أو أتى ولو
صغيرا من الزنا الصادق منهما
قبل العقد وان لم يتكره ولتص
القيمة ولو تاب لأن شهمة الزنا
لا تزول ومذهب المنجية الزنا
عيب في الأمانة والعبد قد قدر
الأمة لأن الغالب أن لا اقتصر
منصود فيها وطلب الولد وزنا
يحل بغيره وفي الأمانة الزنا

الموسمين

الجارية عيب وان لم يعد عدد المنة لم يفسد العار وأولادها وفي حديث آخر

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني الصحابي الذي رضي الله عنهم كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الأمة اذا
زنت ولم تحسن قال اذا زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فبيعوها ولو يفسد رواد البخاري والشيخ الصغير جبل
مقتول لوموس من الشعر وهذا على جهة التمهيد فيها وليس من إضاعة المال بل هو حث لها على محاربة الزنا والمباعدة
إتماما لوجهت على البائع لانه الذي ادفع فيها مرة بفساد أخرى ولا يلدخ المؤمن من يجره واحد من دين ولا كذلك المشتري فانه

بعد لم يجرب منها أو أقيست وعلقت في المباحة كالبائع فلا يقال كيف تصور نصيحة الحائزين وكيف يقع البيع إذا اتصلا به (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركاب) جمع راء كيبأى لا تستقبلوا الذين يصلون التماس إلى البلد لا شرا منهم قبل أن يقدموا الأسواق ويعرفوا الأعداد (ولا يبيع حاضر لباد) هو أن يقول الحاضر إن يقدم من البادية بمتاع ليبيعه بعرومه أو أنه عتدى لايحه كذا باعني (قال طائوس بن كيسان قلت لابن عباس ما معنى قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له معسرا) بكسر السين ٧٥ أي لا يؤذوه في الأصل القبيح بالامر

والحافظ فهم استعمل في متول البيع والشرا المقصود وظاهر الحديث يدل على أنه لا يجوز للحاضر أن يبيع لبادي من غير فرق بين أن يكون البادي قريبا له وأجنبيا وسواء كان في زمن الفلأول ولا وسواء كان يحتاج إليه أهل البلد أو لا وبإجماعه أنه على التدريج أم دفعة واحدة واستنبط البخاري منه قضيتين الأولى عن يبيع الحاضر لبادي إذا كان بالاجر وقوى ذلك بمعوم حديث التمسع لكل مسلم لأن الذي يبيع بالاجر لا يكون فرضه نفعه البائع غالبا وانما فرضه تمصيل الاجرة فاقضى ذلك اجازة يبيع الحاضر لبادي بغير أجر من باب التيسير قال الحافظ ويؤيده ما في بعض طرق الحديث المعلق في البخاري وكذلك ما أخرجه أبو داود من طريق سالم المكي أن أعرابيا سألته أنه قدم بجملوه فله على طلحة بن صيد الله فقال له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد ولكن اذهب إلى

الموسين قال ورواها عن ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة أي اعلم من أن يكون ذلك المترك حراما لا ٨١ وقد أشار البخاري إلى أن الوساوس ونحوها ليست من المنهات فقال باب من ير الوساوس ونحوها من المنهات قال في الفقه هذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التنطع في الورع

• (أبواب أحكام العيوب)

• (باب وجوب تبين العيب)

(عن عقبة بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول المسلم أخو المسلم لا يبيع لسلما من أخيه يعاونه عيب الأيئة هو إياه ابن ماجه • وعن واثقه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع لأحد أن يبيع شيئا إلا بين ما فيه ولا يبيع لأحد يعلم ذلك إلا بينه ورواه أحمد • وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل يبيع طعاما فدخل يده فيه فإذا هو مبول فقام من غشنا فلبس منارواها البجاسة إلا البخاري والتسائي • وعن العلاء بن خالد بن حذوة قال كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتابا بعد ما اشتري العلاء من خالد بن حذوة فكتب محمد رسول الله اشتري منه عبدا

وأما لاداموا غائلة ولا خشية بيع المسلم لرواه ابن ماجه والترمذي • حديث عقبة أخرجه أيضا أحمد والدارقطني والحاكم والطبراني عن حديث أي شاعة عن مودار • علي يحيى بن أيوب وتابعه ابن لهيعة قال في الفقه واستاده حسن وحديث واثقه أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک في استاد أحمد أبو جعفر الرازي وأبو سباع والاقول مختلف فيه والثاني قبل أن يجهول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وقبسه قصة وادعي أن مسلما يفرجها فرب وقد أخرج نحوه أحمد والدارقطني عن حديث ابن عمر وابن ماجه عن حديث أبي الفراء الطبراني وابن حبان في صحيحهم حديث ابن مسعود وأحمد عن حديث أبي بردة بن أنس وأبو الحسن • حديث حمير بن سعيد عن حمير وحديث العلاء أخرجه أيضا التسائي وابن الجارود وعلقه البخاري قوله لا يبيع لسلما • وكذلك قوله لا يبيع لأحد فلهما دليل على تحريم كتم العيب ووجوب تبينه للمشتري قوله

السوق فأنظر من يابعدك فشاوري حتى آمر لك أو أنهلك وخمسة الخفية بمن القسط لأن فيه اضراوا أهل البلد فلا يكره زمن الرخص وتحكموا بمعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة ورواه أحمد بن حنبل والبيهقي حديث الدين النصيحة على عمومته الأولى يبيع الحاضر لبادي فهو خاص بقضى على العام قال الشوكاني في قيل الاطراد واستلهم الحقيقة بالقياس على فوكيل البادي الحاضر فانه جائز ويجب عن حكمهم بالحديث النصيحة بانها عامة مخصصة بالحديث الباب فان قيل ان احاديث النصيحة واحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لان يبيع الحاضر لبادي قد

يكون على غرضه النصيحة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كالمشرع بين العمومين المتعارضين فقال المراد
 بيع الحاضر للبائى الذى يملكه شخص مطلقا هو البيع الشرعى مع المسلم له علم الذى فيه التراجع لادامته وليس بيع الغش
 والتداعى خلافاً لمسمى هذا البيع الشرعى كانه لا يدخل فيه بيع الراغب وغيره مما لا يصلح شرافاً لا يكون البيع باعتبار ما ليس
 يعاشر عاباً عنهم وجهه حتى يحتاج الى طلب مرجع بين العمومين لأن ذلك ليس هو البيع الشرعى ويحجب عن دعوى القسح
 بانها انما تصح عند العلم بتأخر النسخ ٧٦ ولم يمتثل ذلك وعن القياس بانه فاسد الاعتبار لصدقه النص على ان احدث

الباب آخر من الادلة القاضية
 بجواز التوكيل مطلقاً فيبيع
 العلم على الخاص ٨١ وصورة
 بيع الحاضر للبائى عند الشائفة
 والحائلة ان يبيع الحاضر البائى
 من يبيع متاعه بان يأمره بتركه
 عند بيعه له فى التدرج
 بغير علم والبيع بمثل حاجة
 أهل البلد اليه فلو اتى قوم
 الحاجة اليه كان يبيع اليه الا
 فادروا وقت قصد البدوى
 يبعه بالتدرج فضلاً عن الحاضر ان
 يقوضه اليه او قصده بغير
 يومه فقال اتركه عندى لا يبعه
 كذلك لم يصح لانه يضر بالناس
 ولا يبدل الى منع المالك منه لما
 فيه من الاضرار به ولو قال
 البدوى للحاضر ابتدأه اتركه
 عندى لتبعه بالتدرج لم يصح
 أيضاً وجعل المالكية البدو
 قدما على المالكية منوطاً
 بالبائى ومن شاركه في صفته
 لكونه الغالب فالحق به من
 يشاركه في عدم معرفة السعر
 الحاضر فاضرار أهل البلد
 بالاشارة عليه بان لا يبادر بالبيع

فليس من التمسك مسلم فليس منى قال النووي كذا فى الاصول ومعناه ليس من احتسدى
 جهدي واقصدى على وعلى وحسن طريقي كما يقول الرجل لولده اذا لم يرض فقله لست
 منى وهكذا فى قطار ومثل قوله من حمل علينا السلاح فليس منا وكان سقيان بن عيينة
 يكره تضييع مثل هذا ويقول بئس مثل القول بل عسك من تأويله ليسكون اوقع فى
 النفوس وأبلغ فى الزبر ٨١ وهو يدل على تحريم الغش وهو يجمع على ذلك قوله
 العدا بفتح العين المهمة وتشديد الدال المهمة أيضاً آخره عزقوزن افعال وهرة
 هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر بن مصعبه والعدا اسمها فى قليل الحديث أسلم بعد حديثين
 قوله لاداء قال الطبرى المراد به الباطن وما ظهر منه شئ أم لا كوجع الكبد والسعال
 وقال ابن المسيب لاداء أى يكفه البائع والافلا كان الجسد ما هو بينه البائع كان من يبيع
 المسلم المسلم وعلمه انه لم يرد قوله لاداء فى الدامس مقابل فى دامت خصوص وهو ما لم يطلع
 عليه قوله ولا تأتله قبل المراهبة الا لا وقال ابن بطال هو من قولهم اغتاتنى فلان اذا
 احتال بصفة سلب ما لى قوله ولا خبثة بكسر الخاء وبضمها وسكون الموحدة
 وبعداء ثلثة قبل المراد الاختلاق الخبيثة كالاباق وقال صاحب العين هى الخبيثة قبل
 المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب وقبل الغامض كان فى التلق بفتح الخاء والتبنيما
 كان فى الخلق بضمها والغائبة سكون البائع من سنان ما يصلم من مكره وفى المبيع قاله
 ابن العربى

باب ان الكسب الحادث لا يجمع الرضا العيب ٨٢

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن الخارج بالضعف رواء الخمسة وفى
 رواية ان رجلاً ابتاع غلاماً فاستغله ثم وجد به عيباً فرده بالهيب فقال البائع غله عبدى
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم العبد بالضعف رواء احمد وأبو داود وابن ماجه وفيه
 جهل من يرى تلف العبد المشتري قبل القبض من ضمان المشتري الحديث اخرجه أيضاً
 الشافعى وأبو داود والطحاوى وصححه الترمذى وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن
 القطان ومن جملة من صححه ابن خزيمة كما حكى ذلك عنه فى بلوغ المرام وحكى عنه فى
 التلخيص أنه قال لا يصح وضعفه البخارى ولهذا الحديث فى سق ابن داود ثلاث طرق

اقتنا

قال فاما أهل القرى الذين يعرفون أعنان السلع

والاسواق فليسوا داخلين فى ذلك وحكى ابن المنذر عن الجمهور ان النهى للصرم اذا كان البائع عالماً والمبتاع عاهم الحاجة
 اليه ولم يعرفه البدوى على الحضرى قال الشوكافى فى الاوطار ولا يفتى أن تخصيص العموم بمثل هذه الادلة ومن التخصيص
 بمجرد الاستطاعة وقد كان رافى دقيقاً في الامانة لا يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث كان خفياً فاتباع الاقطة
 أولى واكتنه لا يطمئن الخاطى الى التخصيص به مطلقاً فالبقاء على علو اهر النصوص هو أولى فيكون بيع الحاضر للبائى

محرم على الصوم سواء كان بأجرة أم لا وروى عن الصادق أنه جعل النهي على السهم بأجرة لا بغيره فإنه من باب النصيحة
 له وقال الحافظ في الفتح قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع القنط والمعنى الثاني ينبغي أن يتلوه في المعنى
 إلى الظهور وإنه لا يثبت بغيره فخص النص أو صممه وحث بمتنى فأتبع القنط أولى فاما اشتراط أن يقسم البدوي ذلك
 فلا يقرى لعدم دلالة القنط عليه وعدم ظهور المعنى فيه فإن الضرر الذي على النهي لا يقتضي الحال فيه بين سؤال البدوي
 وعدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام مما يحضره الحاجة إليه فوسط ٧٧ في الظهور وعدمه وأما اشتراط ظهور السامعة
 في البلد فكذلك أيضا لا احتمال

أن يكون المقصود مجرد تقريبه
 الربح والرزق على أهل البلد وأما
 اشتراط العلم بالنهي فلا اشكال
 فيه وقال السبكي شرط حاجة
 الناس إليه معتبر وليذكر جماعة
 عمومها واعتد كراهي تبعا
 للجوى ويحتاج إلى دليل
 واختلقوا أيضا في ادعاء البيع
 مع وجود الشروط المذكورة
 هل يصح مع التبرع ولا يصح
 على القاعدة المشهورة كذا في
 الفروع وغيره وهذا الحديث أخرجه
 الصادق أيضا في الإجارة ومسلم
 وأبو داود في البيوع وابن ماجه
 في التبرعات (عن ابن عمر رضي
 الله عنهما) أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يبيع
 بعضهم على بيع بعض (عدي
 بعلى لأنه ضمن معنى الاستعلاء
 ولا تلقوا البيع) يكسر البين
 جمع صلعه وهي المتاع (حق يخط)
 أي ينزل (جه إلى السوق) ومطلق
 النهي يتناول طول المسافة
 وقصرها وهو ظاهر المطلاق
 الشافعية وقيل المالكية محل

اثنان رجالا من رجال الصبي والثالثة قال أبو داود وأما سندها ليس بذلك ولعل سبب ذلك
 أن فيه مسلم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي وقد وثقه يحيى بن معين وتابعه عمر بن علي
 المقدسي وهو متفق على الاحتجاج به قوله أن الخراج والضمان الخراج هو الدخول والمنفعة
 أي ملك المشتري الخراج الحاصل من البيع بضمان الأصل الذي عليه أي سببه قالوا
 للبيعة فإذا اشترى الرجل أرضا فاستقلها وأدبها فتركها أو عبد أو استغنى ثم وجد به
 عيبا فذهب إليه الرد يستحق منه في مقابلة الضمان لمبيع الذي سكن عليه وظاهر
 الحديث عدم الفرق بين القوائد الأصلية والفرعية وإلى ذلك ذهب الشافعي وفصل
 مالك فقال يستحق المشتري الصوف والتعودن ولو لم يفرق أهل الرأي والهادوية بين
 القوائد الأصلية والفرعية فقالوا يستحق المشتري الفرعية كالكرامدون الأصلية كالولد
 والفرع وهذا الخلاف إنما هو مع اتصال القوائد عن المبيع وأما إذا كانت متصلة
 وقت الرقوب بوجوبها بالاجتماع قيل إن هذا الحكم يختص بمن يملك في العين التي استع
 بخرها كالشترى الذي هو سبب ورود الحديث وإلى ذلك مال الجمهور وقالت الحنفية
 إن الغاصب كالمشتري فيما لا ينفق ما في هذا القياس لأن الملك ينفق بمنع الخلق
 والاولى أن يقال إن الغاصب أدخل تحت عموم القنط ولا عبرة بضموم السبب كما تقرر
 في الأصول قوله فاستغنى القين المجبة وتشديد اللام أي أخذته

(باب ما باعى المصرة)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها
 بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضى عنها أسكنها وإن غطها: ها وصاعا
 من تمر متفق عليه) والصادق وأبي داود من اشترى خفلمصرة فاستلمها قال رضى عنها
 أسكنها وإن غطها: حق حليها صاع من تمر وهو دليل على أن الصاع من التمر في مقابلة
 اللبن وأنه أخذ فطامن اللبن وفي رواية إذا ما اشترى أحدكم خفلمصرة أتاها فمصرة
 فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إما على الأقل فدها وصاعا من تمر أو مائة وهو دليل
 على أن مائة بغير رأس وفي رواية من اشترى عصرة فهو منها بطيار ثلاثة أيام ثم أتاه

النبي محمد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل مبل وقيل فرسمان وقيل بومان وقيل مائة القصير وهو قول الثوري وأما
 استداؤها فالتالي إلى أعلى السوق جاز فأن تخرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي
 وسد الابتداع عندهم لتخرج من البلد والمعرف عند المالكية اعتبار السوق قطعاً كما هو ظاهر الحديث وهو قول أحمد
 وأصح ومن المثل كراهة التلقي ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق وقال لياحي يمتنع قراب بعدا
 وإذا وقع بيع التلقي على الوجه المهي عنه لم يفسخ البيع فقد ورد من حديث أبي هريرة عن جماعة الأئمة في النهي أن يبيع

انسان فخاصه بالمدار اذا ورد السوق قال في المتن وفي دليل على صحة البيع قال الشوكاني في دليل الاوطار اختلافه اهل
يثبت له الخيار بطلقا او بشرط ان يقع له في البيع حين ذهبت الخاتبة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر
وظاهر ان النبي لاجل منفعة البائع وازالة الضرر عنه وصاحبه من بعده قال ابن المنذر وجه ما قل على شق اهل السوق
لا على شق رب السلة والى ذلك يخالف الكوفيون والاولا في قال الحديث يجب على الشافي لانه ثبت الخيار للبائع لاهل السوق
اه وقد احتج مالك ومن معه بما وقع ٧٨ في رواية من انتهى عن تلقى السلع حتى مضى بها الى الاسواق وهذا لا يكون دليلا

اسمها وان شاعروا معها ما علم من قول سمر او اء الجلاء الا البخاري وعن أبي
عقمان الهذلي قال قال عبد الله بن اشقر في محله فرددنا فرددنا معها ما علمنا واه البخاري
والبرقي على شرطه فردد من غير قوله لا تصر وبضم أو لم يفرغ المدا المصلحة وضم
الراء المتضمن صريت التي في الضرع اذا جئت وقلن بعضهم انه من صريت فقيده
بفتح أو لم يفرغ ثانيا قال في الفتح والاول اصح قال لانه لو كان من صريت لقبيل مصرودة
أو مصرودة لا مصرنة على انه قد جمع الامر في حكم كلام العرب ثم استدل على ذلك
بشاهدين من غير ثم قال وبضم بعضهم بضم أو لم يفرغ ثانيا بغيره وعلى البناء المجهول
والشهور الاول اه قال الشافعي التصري في ربط اخلاف الشاة أو الناقة وترث حليها
حتى يجمع لهما فيكونان المشتري ان ذلك حادثهما فزيد في قولها المبري من كونه لهما
وأصل التصري بحسب الماهية يقال منه صريت الماء اذا حدثه قال ابو عبيدة وكثر اهل
الفتنة التصرية بحسب التي في الضرع حتى يجمع وانما اقتصر على ذكر الابل والغنم دون
البقر لان طالبه واشتم كائن من الابل والغنم والحكموا احد خلا قاله اود قوله فمن
ابتاعها بعد ذلك أي اشتراها بعد التصرية قوله بعد ان يحلها ظاهره ان الخيار لا يثبت
الا بعد الحلب والجهور على انه اذا علم بالتصرية ثبت الخيار على الفور ولو لم يعلب
لكن لما كانت التصرية لا يعرف غالبا لا بعد الحلب جعل قيد في ثبوت الخيار قوله
ان وضعا اسمها استدلهذا على صحة بيع المصراع ثبوت الخيار قوله وما علم من
غير الواو عاطفة على الضم في ردّها ولكنه يترك عليه ان الصاع مدفوع ابتداء لا مردود
ويمكن أن يقال انه مجاز من فعل يشع الا من ينحو سلهما او ادفعها كما في قول الشاعر
ه علفنا تبنا وما مراداه أي ناولتها ويمكن أن يقدر فعل آخر مناسب المعطوف أي ردّها
وسلم أو أعط صاعا من غير كما قيل ان التقدير في قول الشاعر المذكور وسقيتها ما جاز أو قيل
يجوز ان تكون الواو بمعنى مع ولكنه يعكس عليه قول جمهور العلماء ان شرط المنفعل
معه أي يكون فاعلا في المعنى فهو حش أو زيدا وقت أو زيدا ثم جعله مفعولا معه
صحيح عندهم قال يجر ازم مساحبة للمفعول وهو المقتبل وقد استدله بالتصريح على
الصاع من القرع على انه لا يجوز ردّها التي ولو كان فاعلا على مسقطه لم يفسد ولا يلزم البائع
قبوله لانه بطراؤه واختلافه ما يجحد عند المشتري قوله لفتحة في اتفاقية الحلوب أو

ادعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك
رعاية للمنفعة البائع لانه اذا
جعلت الاسواق عرف مقدار
الضرر فلا يبعد ولا مانع من أن
يشال المله في النبي مراعاته
البائع رقع اهل السوق ه
ومن مرته بسلعة ومنه على
فجوة ستة أميال من المصراقي
تجلب اليها تلك السلعة فانه يجوز
لمشراؤها اذا كان محتاجا اليها
لا لاجتماع اه وهذا الحديث
توجيه مسلم وأودادوا والساق
وابن ماجة في التجارات (وعنه)
أي عن ابن عمر (رضي الله عنه)
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) نهى عن تحريم عن
المزانية من الزين وهو
الدفع الشديد لان كل واحد من
المتبايعين من صاحبه عن حقه
أي يدفعه أو لان أحدهما اذا
وقف على ما يقبض من القين أراد
دفع البيع عن نفسه وأراد
الاخر دفعه عن هذه الارادة
بامضاء البيع وفي الجامع للقراف
ان الزينة كل بيع فيه مردوا له
ان القبول يرد ان يفسخ البيع
ويريد القاب أن لا يفسخه فتران علم أي يتدافعا قال ابن عمر (والزينة بيع القر) بالثنية وفتح
الميم أي الربط على الفضل وهو المراد هنا (بالقر) اليابس المتناقصون الميم (كلا) أي من حيث المكمل وذكر الكيل ليس
قبدا في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا مفهوم له أو مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لان المكمل منه أولى
بالمع من المنقوص (وبيع الزينة الكرم كلا) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع العنب بوزن كلا
وفي الحديث جو ان زينة العنب كرا يفتح الكاف وسكون الراء وحديث النبي عن تسعته بجهول على التزينة وكرهنا

التي
الميم أي الربط على الفضل وهو المراد هنا (بالقر) اليابس المتناقصون الميم (كلا) أي من حيث المكمل وذكر الكيل ليس
قبدا في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا مفهوم له أو مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لان المكمل منه أولى
بالمع من المنقوص (وبيع الزينة الكرم كلا) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع العنب بوزن كلا
وفي الحديث جو ان زينة العنب كرا يفتح الكاف وسكون الراء وحديث النبي عن تسعته بجهول على التزينة وكرهنا

لبان الجواز وهذا على تقدير ان تخصه الزانية صادر عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم اعطى القول بانه من الصالحين فلا
 يفتى على الجواز ويصل انتهى على الحقيقة وهذا أصل الزانية والحق الشافعي فثبت مع كل مجهول وجبهول أو مجهول أو مجهول من جنس
 يجري الربا فيه ومن صور الزانية أيضا بيع الزرع بالمطقة وقال مالك الزانية كل شيء من الخراف لا يعلم كنه ولا وزن ولا
 عدده اذا بيع بشئ مسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجري الربا فيه أو لا وسبب التمسك به ما يدخله من القصد
 والغرر قال ابراهيم بن عبد البر القدر مالك الى معنى الزانية قلته وهي المدافعة ويدخل ٧٩ فيها القدر المدافعة وتفسير بعضهم الزانية

بأنها بيع الثمر قبل بدو صلاحه
 وهو غلط ظاهراً بينهما ظاهرة
 وقيل هي الزارعة على الجزء
 وقيل غرر ذلك والذي يدل عليه
 الحديث في تفسيره ما أولى وهذا
 الحديث أخرجه مسلم والشافعي
 أيضاً (عن مالك بن اوس) بن
 الحدادان المدني رواية (رضي
 الله عنه أنه قال من عرفا) من
 الدراهم (مائة دينار) ذهباً
 كانت معه (قال فندى طلحة بن
 عبيد الله) بالتصغير أحد العشرة
 (فقرأوا) أي تجارنا حديث
 البيع والشراء وهو ما بين
 المتبايعين الزيادة والنقصان
 لا لكل واحد منهما يروض
 صاحبه وقيل هي المواضعة
 بالسلعة بان يصف كل منهما
 سلعة لا تحترق (حتى اصطرف
 متى) ما كان معي (فاخذ الذهب
 بقلها في يده) ضمن الذهب معني
 العدد المذكور وهو المائة فأنته
 ذلك (ثم قال) اصبر (حتى يأتي
 خذني من الغاية) وكان للطلحة
 بماله من ثقل وغيره ما قال
 ذلك لظنه مجازاً كسائر البيوع

التي تحت قوله ثلاثة أيام فيعدليل على امتداد التخيير هذا المقدار فتقديم هذه الرواية
 الروايات الشافعية بأن التخيير بعد الطلب على الفور كافي قوله بعد أن يحلها والى هذا
 ذهب الشافعي والهادي والناظر وذهب بعض الشافعية الى أن التخيير على الفور
 وجواز رواية الثلاث على ما ذكره لم يصح إجماعاً فقبل الثلاث قالوا وانما وقع التصحيح
 عليها لأن الغالب أنه لا يعلم بالتصريح فيعادونها واشتقوا في ابتداء الثلاث فقبل من
 وقت بيان التصريفة والمذهب المتخالف وقيل من حين المقدرة على الشافعي وقيل
 من وقت التفريق قال في القنع ولازم عليه أن يكون الفور أوسع من الثلاث في بعض
 الصور هو ما اذا تأخر ظهور التصريفة الى آخر الثلاث ولازم عليه أن تصب المدقبيل
 التمكن من التسليم وان يفوت المقصود من التوسيع بالمدة **له** قوله من غير لامرأ
 فقط مسلم وأبي داود ومن طعام لامرأه يعني أن يحصل الطعام على الترامد كور في هذه
 الرواية وفي غيرها من الروايات ثم لا يمكن التبادر من لفظ الطعام القنع فانه قوله
 لامرأه وبشكل على هذا الجمع ما في رواية قبله من صاع من زرع لامرأه واجب من
 ذلك بأنه يحصل أن يكون على وجه الرواية بالحق لما نحن الراوي أن الطعام مساو للزرع
 عنه بالبرهان المتبادر من الطعام البركاس على القطر وبشكل على ذلك الجمع أيضاً ما في
 مسند أحد أسانيد صحيح كآمال الحافظة عن رجل من الصابة بلفظ صاع من طعام أو صاعاً
 من تمر فان التصغير يقتضي الغاية وأجاب عنه في النسخ باحتيال أن يكون شكاً من
 الراوي والاحتفال فادح في الاستدلال فينبغي الرجوع الى الروايات التي تختلف
 وبشكل أيضاً ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ زرعاً أو زرعاً مثل ومثلي
 لبنهما وأجاب عن ذلك الحافظة بأن أسانيد الحديث ضعيف قال وقال ابن قدامة
 متروك الظاهر بالاتفاق قوله عطفه بضم الميم وفتح الحاء المهملة والقاف المشددة من
 التفصيل وهو الجميع قال أبو عبيد حيث ثبت أن يكون البن يكثر في زرعها وكل شيء
 كثره فقد خلطه تقول زرع حافل أي عظيم واحتفل القوم اذا كثر جمعهم ومنه معنى
 الحفل وقد أخذنا هذا الحديث بالجهول قال في النسخ وافتى به ابن مسعود وأبو هريرة
 بخلاف إلهما في الصابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يصرح عدده ولم يفرقوا
 بين أن يكون البن الذي استلب قليلاً كثيراً ولا يميز أن يكون الفرقون ذلك الب

وما كان بلغه حكم المسئلة (ومر) بن الخطاب رضي الله عنه (يسمع ذلك فقال) عمر مالك بن اوس (واقطعاً فافقه حتى
 تأخذ منه) عرض الذهب وفي رواية البيت واقطعطينه وبق (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالذهب و
 الإحاحوه) أي الأحال الحشورية المتباين فكنى من التقاضي بقوله حاحوا له لأنه قال الحافظة ويدخل في الذهب جميع
 أصنافه من مصر وغيره منقوش جيد وري وجميعه ومكسر وحلي وتمر وخالص ومفروش وتقول النورى تعالفة في ذلك الإجماع
 ٨١ (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) ولفظه البر بالبر والاحاحوه والشعير بالشعير والاحاحوه التمر بالتمر والاحاحوه

عن أبي بصرة) نفي عن الحديث الشقي (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبعوا الأذهب بالذهب) مضروبا كان أو غير مضروب (الأسوا بسواه) أي الامتناب بين كلامين يتبعهما مع باقي الشروط وهما الحمول والتقاضى قبل التفرق وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الاحتياج بالكلام ولو امتنع من ذلك الموضع الى آخره يصح تقاضيهما فلا يجوز عند مترخي القبض في الصرف سواء كان في المجلس أو تفرقا ولا يصح بيع مائتي دينار بجيدة أو رديئة أو وسطا عجمية أو ثوب ثمانية ووسطا أو ثوب ثمانية ووسطا وهذا من قاعدة تمتد بغيره ودرهم بعد

أم لا وخالف في أصل المسئلة كراهية وفي فروعهما آخرون اما الحنفية فقالوا لا يرد بعيب التمزية ولا يوجب رد الصاع من التروا لفهم زفر فقال يقول الجهور الا انه قال يخبرين صاع من التروا ونصف صاع من يروكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف رواية الا انهما قال لا يتعين صاع التروا بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك ولكن قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة القطر وحكي البقوى انه لا خلاف في مذهب الشافعية انهما لو تراخيا بقية الترمين قوت أو غيره كني وأثبت ابن كج الخلاف في ذلك وحكي الماوردي وجهين فيه اذا هجر من القرى بلزمه قيمته ببلده أو اقرب البلاد التي فيها التروا بالمعنى قالت الخاتبة اه كلام القمى والهادوية يقولون ان الواجب رد الاذن ان كان باقيا وان كان نالفا فله وان لم يوجد المثل فالقيمة وقد اعتمد الحنفية عن حديث المصنف ابا عذرا بسطها صاحب فتح الباري وسنن شعبة الى ما ذكره باختصار وزيد عليه ما لا يتلوه من فائدة العذر الاول الظن في الحديث يكون روايه ابا هريرة قالوا لم يكن كائن مسعود وغيره من فقهاء الصلابة فلا يؤخذ بما رواه اذا كان مخالفا لقياس الجلي وطلان هذا العذر اوضح من أن يشتغل ببيان وجهه فان ابا هريرة رضي الله عنه من أسخط الصائغوا كرههم حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لم يكن أحفظهم على الاطلاق أو أسهمهم رواية لاختصاصه بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له بالحفظ كما ثبت في الصحيحين وغيرهما في قصة بسطه لردائه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن كان بهذه الميزة لا شك عليه أنه قد رده بشي من الاستحكام الشرعية وقد اعتمد رضي الله عنه عن قتادة بن كيعم عن الانثاء وكيفية غيره بما ثبت عنه في الصحيح من قوله ان اصحابي من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالانواع وكنت اؤتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه اذا غابوا وحفظوا اذ انصوا وايضا لو سلم ما دعوه من انه ليس بكفيرة انه قال لم يكن ذلك فادحافي الآية رده لا كغيره من الشرعية بل اكرهوا ومن غير طريق المنه ورين النقص من الصلابة قطرح حديث أبي هريرة قد تلزم طرح شرط الدين على ان ابا هريرة لم يتقدم برواية هذا الحكم من رسول الله بل رواه عنه ابن عمر كما أخرج ذلك من حديثه ابو داود والطبراني وأنس كما أخرج ذلك من حديثه ابو يعلى وعمر بن عوف المزني كما أخرج ذلك عنه البيهقي ورجل

من قاعدة تمتد بغيره ودرهم بعد
هجرة ودرهم وهو ان تشتغل
الصفقة على روي من الجاهل
يعتبر فيه القتال ومعه غيره
ولومن شرفه (د) لا تتبعوا
(القصة بالقصة) سواء كانت
مضروبة أو غير مضروبة (الا
سواء بسواه) متساوين مع
الحمول والتقاضى في المجلس
(ويبيعوا الذهب بالقصة والقصة
بالذهب) وغرد ذلك بمختلف
فيه ابا نيس ككتابة بشعب (كيف
شتم) اى متساويا ومتفاضلا
بعد التقاضى في المجلس والحاصل
لحل التفاضل مع الحمول والتقاضى
فلما اختلفت القصة في الرابين
كالذهب والمانطة أو كان أحد
الذهبين أو كلاهما غير روي
كذهب وذهب وذهب وذهب حل
التفاضل والتساوي التفرق قبل
القبض وهذا الحديث أخرجه
مسلم والشافعي أيضا (عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال لا تتبعوا الذهب
بالذهب الا بمثل) أي الا حال

كونهما متماثلين اى متساوين موزونين موزونين وذا صملا الا ورايون بسواه
من
أى ومع الحمول والتقاضى في المجلس (ولاشكوا) بضم التاء وكسر الشين وضم القامين اذا شكا أى لا تقضوا
قال في التمع وهو باي من أشرف الشافى بالكسر الزيادة وتطلق على التقص (بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق)
يكسر الراء في القصة بالقصة (الا) حال كونهما مثلا بمثل ولا تشكوا بعضا على بعض ولا تتبعوا منها ثانياً أى مؤجلا
(أبناج) أى جاعضا أى فلا بد من التقاضى في المجلس والحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والشافعي قال ابن بطال

فيه جهة الشافعي فحين كان على رجل دواهم ولا تخر عليه ذائمه لم يجر أن يخاص أحدهما الاخرى لانه يدخل في معنى الذهب والورق ذائمه اذ الميزر نائب بنابر قاضى ان لا يجوز نائب بنائب في (وعد) أى من ابي عبد الله الخدي (رضى الله عنه قال الديار بالدينار والدرهم بالدرهم) وان سلم مثلا بثل من ذواوزد انقضاء في (تقيله) المقاتل أو صالح ذكران الزيات (ان ابن عباس لا يقول) أى لا يقول بان الالف الصاع فيها اذا كان أحد العوضين بالثمن وما اذا كانا متماثلين فلا رافعة أى لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين ٨١ (فقال أبو سعيد لان عباس سمعته من

التي صلى الله عليه وآله وسلم أوجده في كتاب الله تعالى قال كل ذلك لا أقول) يرفع كل أى لم يكن السماع ولا الوجدان وقيل بالنصب قال في القمع فالتقى هو المجموع انتهى وجنشد فيكون لسبب الكل بخلاف وجهه ارفع فانه لم يحوم السلب وهو أبلغ وأعم من سلب الكل على التأليف وهو مراد ابن عباس لانه ليس مراده في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض تابعا بل مراده في كل واحد من الآخرين أى لم يجمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا وجدته في كتاب الله وفيه فلا يلحق أن القرآن والحديث هما الاصل في الاحكام فاذا وجد الحكم في واحد منهما فهو وجه وان لم يوجد في أحدهما فليس بهجة (وانتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مني) أى لا تكلم كتب بالفتن كلين عند ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما كنت صغيرا وهذا غيبة الانصاف عنه

من الخصام ليس كما أخرجه اجدنا بنار صحيح وابن مسعود كما أخرجه الاصاعيل وان كان قد شافه الا كرو وروى موقفا عليه كما فعله البخاري وغيره وتبعهم المصنف ولكن مخالفة ابن مسعود فليس الجلي مشعرة بنبوت حديث أبي هريرة قال ابن عبد البر ونعم ما قال ان هذا الحديث يجمع على حسنة وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء لاحقة لها العذر الثاني من أعذار الحنفية الاضطراب في حق الحديث قالوا الاكثر فيه تارة والضعف أخرى والآخرى وعتبار الصاع تارة والمثل او التلخيص أخرى وأوجب بان الطرق العصبية لا اختلاف فيها والضعف لا يعبر به الصحيح العذر الثالث انه مريض المصوم قوة تعالى وان عاقبتهم فاعلموا بجل ما عوقبه وأوجب بأنه من ضمان المتلفين لا العقوبات ولو لم يدخلوا تحت المصوم فالصاع مثل لانه عوض المتلف وحده مخصوصا بالقرض فلهما الضمان ولو لم يعدم صدق المثل عليه فمعموم الا في شخص بهذا الحديث اما على مذهب الجمهور فظاهر واما على مذهب غيرهم فلا مشهور وهو صالح لتخصيص العمومات القرآنية العذر الرابع ان الحديث مدوخ وأوجب بان الفسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال ولو كفي ذلك لدس شامسا واختلفوا في تعيين التاسع فقال بعضهم هو حديث ابن عمر عند ابن ماجه في التهنيت من بيع الدين بالدين وذلك لان ابن المصراة قد صارت في نسخة المص. ترى فاذا اذن بصاع من غرصاره يتدين كذا قال الطحاوي وتنبى بان الحديث ضعيف باقاف المحدثين ولو كانت ملاحضه فكونه من الحسن فيمنع بيع الدين بالدين ممنوع لانه رد الصاع مع المصراة لانه لا يثبت من غير فرق بين ان يكون الدين موجودا او غير موجود ولو سلم انه من بيع الدين بالدين فحديث الباب يخص لمعموم ذلك التبع لانه انحصر منه مطلقا وقال بعضهم ان نسخة حديث التراج بالضمين وقد تقدم وذلك لان الحق فيه من فضلات الشاة ولو تلت لكات من ضمان المص. ترى تتكون فضلاتها هو واجب بان المصوم هو ما كان فيه قبل البيع لا الحادث وايضا حديث التراج بالضمين بان بعد تسليم ثمنه لحل النزاع عام مخصوص بحديث الباب فكيف يكون ناسخا وايضا المقتل تأخره والفسخ لا يمتد دون ذلك ولو سلم مع عدم العلم بالتأخر يخرجوا المصراة الى التعارض وعدم لزوم بناء العلم على التخصيص لكن حديث الباب اربع اكونه في التخصيص وغيره مما لا يده بما ورد في عنه عن غيره واسد

١١ نيل ح رضى الله عنه وهو الاثر باصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن تبعهم باحسان قال في القمع وفي السابق دليل على أن ابن عباس متفقان على أن الاحكام الشرعية لا تطلب الا من الكتاب والسنة انتهى (ولكنني أشعرني بأهمية) بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ربا الا في القسبة (أى لا في التنازل قال القسطلاني وقد أجمع على ترك العمل بظاهره وقبل انه مجهول على الاجناس المختلفة فان التفاضل في الاربا فيه ولكنه يحمل فيمنه حديث أبي سعيد وأما منسوخ فتعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتلال وقال الخطابي يقتضي انه مع كلة

من آخر الحديث ولينذكر أوله كأن سئل عن الثمر الشعير أو الذهب بالفضة متخذة لانقال انما الرباني النسبة وهو صحيح
لاختلاف الجنس وقد رجع ابن عباس عن ذلك فروى الحارث بن عمار عن طريق حبان العدوي وهو الحارث الهملسي والتسمية قال
سألت أبا جابر عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا ما لم ينه عن ما كان منه عينا يعني إذا لم يكن بغيره أو كان يقول انما الرباني
النسبة لفضة أو وسع قد ذكر للفضة والحديد بغيره القروا الحطة بالخطبة والشعر بالشعر والذهب بالذهب والفضة
بالفضة إذا لم يتلا بمثلها من غير زاد فهو باب ٨٢ فقال ابن عباس استغفر الله وأتوب إليه فكان ينهي عنه أشد انهي انتهى

والصرف دفع ذهب وأخذ فضة
وعكسه قال في الفتح وله شرطان
منع التسمية مع اتفاق النوع
واختلافه وهو الجمع عليه ومنع
التفاضل في النوع الواحد منها
وهو قول الجمهور وثابت بن
جرير رجع وابن عباس واختلف
في رد وجه انتهى قال الشوكاني
في نيل الاوطار قال الحافظ
في الفتح وافق الحلبي على صحة
حديث اسامة واختلفوا في
الجمع منه وبين حديث أبي سعيد
فقبل ان حديث اسامة مقسوخ
لكن النسخ لا يثبت الاحتمال
وقيل المعنى في قوله لا يزال
الشديد التحريم التوعده عليه
بالعقاب الشديد كما تقول العرب
لا عالم في البلد الا زيد مع ان فيها
علماء غيره انما التصديق الاكمل
لا في الاصل وايضا في تحريم
وبالفضل من حديث اسامة
انما هو بالمفهوم فيقدم عليه
حديث أبي سعيد لانه لا ينافي
بالمطوق وحديث اسامة عام
له يدل على نفي وبالفضل عن
كل شيء سواء كان من الاجناس

المذكورة في احاديث الباب ام لا فهو اعم مطلقا فيض هذا العموم بمنطوقها واحكاما خارجة يستغرب
مسلم عن ابن عباس انه قال لا رايضا كان يدا يدفليس فكم مروا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون
دلالتهم على نفي بالفضل منطوقه ولو كان مرفوعا لرجع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد وقد روى الحارثي
وجو عن ابن عباس واستغفره عن ثمان معمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بما يدل على تحريم الفضل وقال حنظلة من رسول الله ما لم أحفظ وقد روى عنه الحارثي أيضا انه قال كان ذلك براءي وهذا

أبو سعيد الخدرى يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم أن ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام يخص بأحد ثواب الفضل لأنها أخص منه مطلقا انتهى قال في السبل ولولمنا التعارض تنزلا لكأن الأحاديث المصرفة تخصم بالفضل أربع لثبوتها في المعصية وغيرهما من ما يربى جماعة قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد المصريح بالاجتناب المثبت بالفضل وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وحشام بن عامر والبراء بن رزيق فضالة ٨٣ بن عبيد وأبي بكر وأبو هريرة

ويلا ولا وعذركناه يرتفع الاشكال على كل تقدير انتهى وفي هذا الحديث ثلاثة من العصابة واخرجه مسلم والشافعي وابن ماجه في البيوع (عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما انهما سئلا عن الصرف) السائل يسأل عن سلامة الربا في البصرى المكنت بأبي المنهال والصرف بيع أحد التفتدين بالاسر ومضى به لصره عن مقتضى البياعات في جواز التفاضل فيه وقيل من الصرف وهو توصيتهما في الميزان (فكل واحد منهما) أي من البراء وزيد (يقول هذا خير مني فكلاهما يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بيع الذهب بالورق ديناً) أي خرافة حاضراً في المجلس قال في الفتح البيع كله اما النقد والبرص حالا أو مؤجلاً نهى أربعة أقسام فبيع النقد اما نقد وهو المراهنة أو نقد غفر وهو الصرف وبيع العرض بالنقد يسمى النقد والعرض حوا

يستغرباً لا يتصور وصف صاف فيه وذلك لأن هذه المدة هي التي يتعين بها البين الفرق بخلاف خيار الرقبة والعيب والجلس فلا يحتاج الوحدة ومن جهة مناقبه القياس عندهم أنه يلزمهم الأخذ به الجمع بين العوض والمعرض فيه إذا كانت جهة الشفعة من غير فائده ترجع السمع المانع الذي هو مقدار ثمنها وأجيب بأن القروض البين لا عوض الشفعة فلا يلزم ذكر ومن جهة مناقبه القياس عندهم إذا استردع الشفعة ما كان من الشفعة كما قد جاء في أصنافها فليزوم الربا وأجيب بأن الرابح لا يتصرف في العقود لا في الفسخ بدليل أنه ما لولا ما عداها بضعة ليجوز أن يتصرف في القبض ولو نقابل هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض ومن جهة المناقبة أنه يلزم من الأخذ به ضمان الاعيان مع ضمانها فيما إذا كان البين موجوداً وأجيب بأنه تعدد ما لا اختلاف بين الحادوث وتعددها في شبيهه الا في بعد الفسخ فانه يضمن فتمتع بعامته تعدد ما وعدته ومنها أنه يلزم من الأخذ به إثبات الرد في عيب ولا شرط وأجيب بأن أسباب الرد لا تقتصر في الأمرين المذكورين بل في أسباب كثيرة منها الرد بالتدليس وقد أثبت في الشارع الرد في الركان إذا تعلقوا كما سبق ولا يخفى على منصف أن هذه القواعد التي جعلوها هذا الحديث مخالفاً لها لولم يتم لها قامت عليها الأدلة لم يقصر الحديث عن الصلاحية لتخصيص ما ينافيه المذهب من قوم يبلغون في الهامة عن مذاهب أخلافهم وإشاراه على السنة الماهرة المصرفة الصفة إلى هذا الحد الذي يسره الجليس ويتفق في حصول مثل هذه القضية التي قل طمعه في مثلها لا سيما من عليه الاسلام النفس والنفس وهكذا فتكتن غمرات التفتديات وتقليد الرجال في مسائل الحرام والحلال العذر السادس أن الحديث يحمل على صورة مخصوصة وهي ما إذا اشترى ثاة بشرط أنها تطبق مثلاً خمسة أوطال وشرط فيها الخيارات والشرط فاسد فان انتقاعه على إسقاطه في مدة الخيار صرح القدر وان لم يتقابط لوجب جود الصاع من التفرقة كان قيمة البين ومثلاً وأجيب بأن الحديث مطلق بالتصريف وما ذكره يقتضى تعلقه بفقد الشرط سواء وجدت تصريف أم لا فهو تأويل متصرف وأيضاً لو لم أن ما ذكره من جهة صور الحديث فالقصر على صورة معينة هي فرد من أفراد المليل لا بد من إقامه دليل عليه قال في الفتح واختلاف القائلين بالحديث في تشابهها لو كان عالماً

وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة وأصلها في جميع ذلك جاز ولما اتاجيل ما كان القديا قد تموت فلا يجوز وإن كان العرض منه مؤجلاً وإن كان العرض مؤثراً فهو السلم وإن كان مؤثراً فهو بيع الدين بالدين وليس جوازاً إلا في الحوالة عند من يقول أنها بيع بالعرض حال والله أعلم وفي الحديث ما كان الصداية عليهم التواضع وأما في بعضهم بعضاً ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم القيتا بتلفظ في العلم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الغنم) بالثمن تفرغ للمير (تخيد بدو صلاحه) أي يظهر بدو الإصلاح في كل شيء هو ميرورته

الى الصفة التي يطلب فيها (ولا تبعه والتمه بالقر) الاول بالثلاثة والثاني بالثلاث قال (سالم) واشهر في هذا (ابن جرير) الخطيب (عن زيد بن ثابت) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) خسر بعد ذلك أي بعد النبي عن بيع الثمر بالقر (في بيع العربية) بكسر الهمزة وتشديد اللام واحد العربية أي أن يخص بثلاث فيكون رطبها إذ لبست ثلاثة أو سق مشلا (بارطب) على الأرض (أو بالقر) بالثلاثة وهذا أمر حارور في ردعي من جعل من المنفعة التي على عمومه ومنع أن يكون بيع الثمر بالثلاث متفق منه وزعم انه محال كـ ٨٤ مختلفان وورد في سياق واحد وكذلك من زعم منها أن يبيع الثمر بالثلاث

بالنصرة هل يثبت له الخيار فيه وجه شافعة قالوا نعم الوصا بن المصراع عاده واستقر الله وخ لا يكون بعد النسخ (ولم يرخس في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض وهو وجه هذا الشافعية فتكون أو تقتصر بالجمهور على التسع فتأولون هذه الرواية بأنهم من شك الراوي أنهم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما في أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال بالقر فلا يعول على غيره وقد وقع عند السائق والبايعي عن الزهري ما يدل على أن أو تقتصر لا التثنية وأفضله بالرطب بالقر وليس الغنم بالرطب بجميع أن كلا منهما كوي يمكن خرم ويذكر يابسه وكالرطب البسر بعدد صلاحه لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب من غيره المأبوزي والرواية وأما غير الرطب والغنم من الثمار التي تجفف كالشمس وغيرها فلا يجوز لها استخرقة مستور وبالأوراق فلا يتفق انخرص فيها بخلاف ثمر النخل والكرم فانها متبدلية طاهرة

بالنصرة هل يثبت له الخيار فيه وجه شافعة قالوا نعم الوصا بن المصراع عاده واستقر الله وخ لا يكون بعد النسخ (ولم يرخس في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض وهو وجه هذا الشافعية فتكون أو تقتصر بالجمهور على التسع فتأولون هذه الرواية بأنهم من شك الراوي أنهم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما في أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال بالقر فلا يعول على غيره وقد وقع عند السائق والبايعي عن الزهري ما يدل على أن أو تقتصر لا التثنية وأفضله بالرطب بالقر وليس الغنم بالرطب بجميع أن كلا منهما كوي يمكن خرم ويذكر يابسه وكالرطب البسر بعدد صلاحه لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب من غيره المأبوزي والرواية وأما غير الرطب والغنم من الثمار التي تجفف كالشمس وغيرها فلا يجوز لها استخرقة مستور وبالأوراق فلا يتفق انخرص فيها بخلاف ثمر النخل والكرم فانها متبدلية طاهرة

﴿باب النبي عن التسعير﴾

﴿عن أس قال غلا السر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله لو سعت دمال ان الله هو القابض الباسط الرزق المسعر واى لا ربح أن أنق الله عز وجل ولا يظنني أحد بخله ظلمتها اياه فدموا مال رواء الخمسة لا الساقى وصححه الترمذي الحديث أخرجه أيضا الدارقمي والبرزواوي ودعي قال الحافظ واستاده على شرط مسلم وصححه أيضا ابن حبان وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وإسحاق قال جابر بن

وهذا الحديث أخرجه مسلم (عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقال (عن بيع الفرس حتى يطيب) بفتح المثناة وهو الرطب ولم حتى يبد وملاحه (ولا يباع حتى يمنه) أي من الثمر (الابدية) أي والودهم وكذلك يجوز باعهم بشرط واقتصر على الثمر والتضمة لا تنماجل ما يتعامل به قاله ابن بطال (الالرابا) أي فيوز بيع الرطب فيها بعد أن يخص ويصرف قدره فسد ثلاثين الثمر قال ابن المنذر ادعى لكونه أن يبيع الثمر بالثمن منسوخ عنه صلى الله عليه وآله وسلم من بيع الثمر بالقر وهذا امر ودلان الذي روى النبي عن بيع الثمر بالقر هو الذي

روى الرخصة في الرأيا قالت التمسى ورخصة ما حال الحافظ في القمع ورواها في الماشية في الباب الذي قبل هذا محل
على ان الرخصة في بيع الرأيا وقع به النبي عن بيع الثريا لم يوافق من ابن عمر فروعا ولا يبيعوا الثريا بالقر قال وعن
زيد بن ثابت انه صلى الله عليه وآله وسلم خص به ذلك في بيع الرربة وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فانما تكون بعد المنع
وكذلك بقية الاحاديث التي وقع فيها استثناء الرأيا بعد ذلك في بيع الثريا بالقر انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع وابن
ماجه في التجارات (عن ابن جرير رضى الله عنه انه اتى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص) من الرخص وقد رواه
أبو خص من الارخاص والعسنى

واحد (في بيع) عمر (الرأيا)
وهي النخل (في خمسة اوسق) يبيع
وسق يفتح الواو على الاقص وهو
ستون صاعا والصاع خمسة ارباط
وثلاث بتقدير الجفاف منه (أو)
دون خمسة اوسق) ثلاث من الراوى
وبين مسلم ان الثلث منه من داود بن
الحسين والبقية روى في آخر الترتيب
من وجه آخر عن مالك عنه وقد
اعتبر من قال يبيع اوسق الرأيا
بضموم هذا العدد ويضعوا ما زاد
عليه واختلقوا في جوازاته نسبة
لاجل الثلث المذكور في الاختلاف
عند المالكية والشافعية والرابع
عند المالكية الجواز في النسبة
وما، ونها وعند الشافعية الجواز
فيما دون النسبة ولا يجوز في النسبة
وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر
فالمخذ المتع ان الاصل التريم
وبيع الرأيا رخصة فبغيرها
يتحقق منه الجواز بطريق ما وقع فيه
الثلث وسبب الخلاف ان انتهى

فقال يا رسول الله سرف قال بل ادعوا الله ثم يا آخر فقال يا رسول الله سرف قال بل الله
يحتض ويرفع قال الحافظ واستاده حسرو عن أبي سعيد عند ابن ماجه والبخاري والطبراني
هو حديث أنس ورواه البخاري والصحيح وحسنه الحافظ وعن علي بن عبد السلام عند
البخاري نحوه وعن ابن عباس عند الزبير في في الصغير وعن أبي بصير في الكبر قولاه
لوسعت التسع مائة من الرأيا سلطان أو ثوبه أو كل من روى من أرواه المليون من أهل
السوق أن لا يبيعوا أنعمهم الأبصر كذا فيفتح من الزيادة عليه أو نقصان له لم يقله
المسرحية دليل على أن المسعر من أسماؤه الله في دوائه لا تنصرف في التسعة والتسعين
المعروفة وقد استدلل بالحديث وما روى في معناه على تحريم التسع مائة مطلقا ووجهه أن
الناس مسطرون على أمورهم والتسع مائة عليهم والامام ما هو برعاية مصلحة المؤمنين
وليس تظلمه مصلحة المتبرع برخص التي أولى من تظلمه في مصلحة البائع بتوزيع الثمن
وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفقير من الاجتهاد لانفسه والزام صاحب
السلعة ان يبيع بما لا يرضى به منافق قوله تعالى ان تكون تجارة عن تراض والى هذا
ذهب جمهور العلماء وروى عن مالك انه يجوز للامام التسع مائة في باب ترد عليه
وظاهر الاحاديث انه لا فرق بين تسعة الفلاصحة جواز التسع في حال الفلاصحة وهو مردود وظاهر
الاحاديث عدم الفرق بين ما كان قولاً لا يجوز لغيره من الحيوانات وبين ما كان من غير
ذلك من الادمان وسائر الاضعة وجوز جماعة من متأري هذه الزيادة بقول التسع
فيما عدا ذلك الا وهو الهبة كما حكى ذلك منهم صاحب الفيت وقال شارح الامعان
التسع في غير القوتين له اتفاق وانخصر به محتاج الى دليل والمقتضى الملقى لا ينتقض
التخصيص صراحة الا انه لا يلزم جواز العمل به على فرض عدمه وقد دليل كما تقرر في
الاصول

(باب ما في الاحتكار)

(عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لا يحتكر الا خاطئ وكان سعيد يحتكر الزيت رواه احمد ومسلم وأبو داود وعن

في بيع الرأيا على الاول لا يجوز في النسبة لثلاث في بيع التريم وعلى الذي يجوز لثلاث في بيع التريم والاول أربع وحكى ابن
عبد البر هذا القول عن قوم قالوا احتجوا بحديث جابر ثم قالوا لا اختلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز الرأيا
في أكثر من أربعة اوسق ما يبلغ خمسة اوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر بغيره من روى الله عليه وآله وسلم يقول حين
أتى لأصحاب الرأيا ان يبيعوها بغيرها يقول الواسق والوسقين والثلاثة والاربعة ثم قلت حديث جابر أخرجه الشافعي
وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبو تريم عليه ابن حبان الاحتياط ان لا يزيد على أربعة اوسق قال في القمع وهذا

الذي قاله تميم المديني وأما الجدة حد الأبيوزيد فليس بالواضح ومن نزع هذه المسئلة ما لوزا في مصفحة على خمسة
أوسق فان السبع يطل في الجبيع انتهى (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي في زمنه وأيامه (متاعون الغنار) بالثلاثة جمع غرة بالغز وهو أهم من الرطب وغيره ولم يكن الغنار يحكم المسئلة
أي بيع الثمار قبل بدو صلاحها لقوة الخلاف فيه وقد اختلف في ذلك على أقوال فقتل بسطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى
والنوعوي ووهب من نقل الإجماع على البطالان ٨٦ وقيل يجوز مطلقا ولو بشر بالتبعية وهو قول زيد بن أبي حبيب وهو

من قتل الإجماع فيه وقيل ان شرط
القطع لم يطل ولا يطل وهو قول
الشافعي وأحد الجمهور رواية
عن مالك وقيل يصح ان لم يشرط
التبعية والنهي محمول على بيع
الغنار قبل ان يحد أصلا وهو
قول أكثر المفتية وقيل هو على
ظاهر لكن النهي فيه للتعزير
وحديث زيد هذا يدل على الأخير
وقد يحصل على الثاني قال الشوكاني
في نيل الأوطار وظاهر الأحاديث
المتح من بيع الثمر قبل الصلاح وان
وقوعه في ثالث الحاقه باطل كما هو
مقتضى النهي ومن ادعى أن
يجرد شرط القطع ببيع البيع
قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل
يصلح تنقيص أحاديث النهي
ودعوى الإجماع على ذلك لا صحة
لها وقد عول الجمهور مع شرط
القطع على علم مستنبطه لمعولها
مقبدة للنهي وذلك مما لا يبعد
من لم يسمع بغير لغة النصوص
بغير دخالات عارضة وشبه واهية
تمتاز بأيسر تشكيك فالحق ما قاله
الأولون من علم الجواز مطلقا
(فإذا جسد الناس) بفتح الجيم

والدال المهملة وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني بالهال المجهمة أي قطعو أتمر الغنار فخل وهذا قاله في الصحاح المهملة
في باب الدال المجهمة وقال في باب الدال المهملة جدا النخل يجده أي حرمه أو أجد النخل حان له أن يجده وهذا من الجند
والجداد مثل الصرم والصرام وقسمي والمستقلى أجد قال السقاقي أي دخل في الجداد كالمثل إذا دخل في القلام وهو
أكثر الروايات (وحضر تقيانهم) بالصاد المجهمة أي طلبهم (قال الميتاع) أي الميتري (انه أصاب الثمر بالثلاثة) (اللعنان)
بفتح الدال وتثنية الميم هكذا ضبطه أبو عبيد والصفاء والجوهري وابن فارس في الجمل وضبطه الخطيب بضم أوله قال

حياض وهما صحبان والضم رواية النابسي والفتح رواية البرقي قال ورواها بعضهم بالكسر وقال ابن الأثير وكان الضم
أشبه لأنهما كل من الأدواء والعاهات فهو بالضم كالعالم والزم كأم وقدره أبو عبيدة فساده الطبع ولغته وسواده وقال
الترمذي زاد النض قبل ادراكها وتوافق ذلك في الطبع يخرج قلب النضة اسود معقولا (أصابعه من) يضم الميم كصداع السبع
بجميع الاءراض وهو داء يقع في القرنفك (أصابعه قشام) يضم القاف ويخفف السين قال الجاهلي حتى يصبه حقا
لا يربط وقال الأصمعي هو أن ينقص من الفعل قبل أن يصير يلما وهذه الامور ٨٧ الثلاثة (عاهات) صيوب وأقأت تصيب

الفرج عاهة والعاهة العيب
والأقفة والمراد بها ما يصبى
الفرج لها ذكر (يحبسون بها) قال
البرماوي كالمسكر ماني جمع
الضمير باعتبار جنس المتابع
الذي هو مفسره وقال البيهقي
فيه نظر لا ينبغي وإنما يضم
باعتبار المتابع ومن معمن أهل
الاصول يقرئونه بفتح السين
(تقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لما كتبت عنده
الوصية في ذلك قالما) أي
فلا تتركوا هذه المداينة
(فلا تتركوا) أي لا تتركوا
الشر) بأن يصير على الصفة التي
تطلب فيها غالبا في الشر يظهر
أول الحلاوة في غير التلون
بأن يفسره ويلين وفي التلون
باعتبار اللون كأن أحمر أو أصفر
أو أسود وفي نحو اقتناء ما ينبغي
منه غالبا لا كل وفي الحبوب
باعتبارها ووقوف التوت
بقتائه (كالشوة) بفتح
الميم وضم الشين واسكان الواو
على وزن فعولة ويبدو سكن
السين وفتح الواو قال ابن سبويه

المهمة وتكون النفا المجعوبة أي بكان عظيم من النار قوله حكره يضم الحاء المهملة
وسكون الكاف وهي جنس السلع عن البيع وظهر أحاديث الباب الاحتكار
محرم من غير فرق بين قوت الأذى والواب وبين غيره لتصريح بقطف الطعام في بعض
الروايات لا يصلح لتقيد بقية الروايات المطلقة بل هو من التنصيص على فرد من الأفراد
التي يطلق عليها المطلق وذلك لأن في الحكم عن غير الطعام إنما هو القهوم القلب وهو غير
معمول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يصلح لتقيد على ما تقر في الأصول ونهبت
أشافيه إلى أن الحرم إنما هو احتكار الأقوات خاصة لا غيرها ولامدة والكفاية منها
والتي قد ذهبت لها دوية قال ابن زولان في شرح السنن ولا خلاف في أن ما يندبره
الإنسان من قوت وما يحتاجون إليه من من وصل وغير ذلك لا بأس به انتهى
ويدل على ذلك ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيع كل واحد من نواته
حائنه ومن من غيره قال ابن زولان في شرح السنن وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يبيع نواته قوت من غيره من غيره قال أبو داود قبل له بعد يعني ابن السيب قال
يحتكر قالوا معكم كان يبيعكم وكذا في صحيح مسلم قال ابن عبد البر وآخرين إنما كانا
يحتكران الزيت وجلا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه وكذلك جعله
الشافعي وأبو حنيفة وآخرون ويدل على اعتبار الحاجة وقصد إغلاء السعر على المسلمين
قوله في حديث معتقل من دخل في شيء من أضرار المسلمين ليلطف عليهم وقوله في حديث
أبي هريرة يترددان يبيع بهما على المسلمين قال أبو داود سألت أبا عبد الله الحنكارة قال ما فيه
عيب الناس أي حياتهم وقوتهم وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يعني أبا عبد بن خنبل يسأل
عن أي شيء الاحتكار فقال إذا كان من قوت الناس هو الذي يكره وهذا قول ابن عمر
وقال الأثرم المحتكر من يعتزم السوق أي ينصب نفسه لقرود إلى الأسواق ليشترى
منها الطعام الذي يحتاجون إليه ليحضره قال السبكي الذي ينبغي أن يقال في ذلك أنه ان
منع غيره من الشراء وصل به ضيق حرم وإن كانت الأسعار خفيفة وكان القدر راقى
يشترى له حاجة بالناس إليه فليس لمنعه من شرائه وإدخاله إلى وقت حاجة الناس إليه
مضيق قال القاضي حسين والرواية أبو جابر يكون هذا حسنة لأنه ينفع به الناس وقطع
الحديث في القبح باستنباه قال أصحاب الشافعي الأولى يبيع الفائض عن الكفاية قال

هي على وزن منفعلة لا على وزن فعولة لأنه مصدر والمسا ولا يصح على مثال فعول وزعم صاحب التنقيف والاصلاح
الحري أن الاسكان من جنس العامة وفي ذلك نظر فقد أنبأنا المصنف والصحاح والحكم والمراد به هذه المسألة أن لا يشتروا شيئا
حتى يتكامل صلاح جميع هذه الفترة لئلا تقع المنازعة قال في القح وهذا التعليق لم يرد موصولا من طريق البيت وقد رواه
مصدر منصور عن أبي الزناد عن أبيه منصور بن أبي داود والعلامة من طريق يونس بن يونس عن أبي الزناد
وأخبره البيهقي من طريق يونس (يشترى بها) عليهم (لكثرة خصوصتهم) قال أبو الزناد أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن أبا

في دين ثابت لم يكن يبيع غمارا راضيا حتى تطلع انوار النجم المعروف وهي تطعم مع النجم اول فصل الصيف عند اشتداد الحرق
يلد الطائر وابنه المتضيق النور والعشيرة في ليلة ثمة النجم وما لوح النجم علامة له وقديس بقوة في اثنين الاصفر من الاحرق
حدثت ابي هريرة عن ابي اوديه فروعا ان الملع النجم صاحب رفعت الصالحات عن كل بلد وقوله كاشورة يشيرهم طال اودى
هذا ذاتا بل بعض قلة الحديث وعلى تقدير ان يكون من قول زيد بن ثابت ففضل ذلك كلانا في اول الامر ثم ورد الجزم بالنهي
كما في حديث ابن عمر وقوله قال ابن المنبر ٨٨ فيه اجماع الى ان النسي لم يكن عز عتوانا كانه شورة وذلك يقتضي

الطوائف الا انه اعقبه بأن زيداً
برأوى الحديث كان لا يسمعها حتى
يدعو صلاحها وأحاديث النسي
بعد هذا مبتوتة فكانه قطع
على الكوفيين احتجابهم
بمحدثين فبدأ نفعه لم يعارض
بوائيه ولا يرد عليهم وذلك ان
فعل احمد الطائرين لا يدل على
منع الاثر وحاصله ان زيداً لم تمتنع
من بيع غلره قبل بدو صلاحها
ولم يقصر امتناعه هل كان له
سرام أو لم يكن غير مصطف في حق
انتهى **باب** ما جاز بين عبده الله
رضي الله عنه قال نسي النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ان
تباع المفسرة حتى تشفع
الناء وفتح الشين وتشديد القاف
المكسورة آخره **باب** مهله
وضبطه العيني حكاه البرماوى
بكون الشين وتخصيف القاف
قال في الفتح من الربا ي بقل
أشجع غير الفتح يشجع اشقا اذا
اجسراً واصتر والاسم الشقة
بضم الميمه وسكون القاف وقال
الكرمانى التشجيع تغير اللون الى
الصفراء والجسر تغيض في الفتح

السبكي اما اسما كحالة استغناء أهل البلد عن رقيقته أن يبيعه لهم وقت حاجتهم اليه
فينبغي أن لا يكره بل يستحب واما ما دل ان العلة اذا كانت هي الاضرار بالمسلمين لم يحرم
لاحتكاك الاراء في وجهه يضربهم ويستوى في ذلك القوت وغيره لاهم بضربهم بالجميع
قال الفزاري في الاحياء ما ليس بقوت ولا معين - لانه فلا يتصل بالهي اليه وان كان
مطعوما ما يعين على القوت كاللحم والقواك وما يباعد مدتي عن القوت في بعض
الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل الظرف من العلم من طرد التعريم
في السمن والعسل والشعير والجن والزيات وما يجري مجراها وقال السبكي اذا كان في
وقت قطع كان في اختيار العسل والسمن والشعير وامثاله اضراراً لثبتي أن يقضي
بغيره واذا لم يكن اضراراً فلا يحل احتكاك الاقوات عن كراهة وقال القاضي حسين
اذا كان الناس يحتاجون الثوب ولحمها لشدة البرد أو لغيره لضرورة فذكره من هذه ذلك
اسما ك قال السبكي ان أراد كراهة تعريم فظاهر وان أراد كراهة تزيين فبعدد وحكي أبو
داود عن قتادة انه قال ليس في القرص ~~مكر~~ مكر نوعي ايضا من سفيان انه سئل عن كبش
القت قال كانوا يكرهون الحكرة والسبكي يفتح الكفاف واسكاله الموحدة وقت يفتح
القفاف ونسب ذلك له القوي فهو الياس من اقب قال الطبري ان التسيب بالاربعة
اليوم غير مريد التضييد انتهى ولم اجد من ذهب الى العمل بهذا العدد

• (باب التمسى عن كسر سكة المسكين الا بن باس) •

(عن عبد الله بن عمرو والمأزني قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تكسر مكة المسلمين الجائز فيهم الا من يأمر بواحد أو ابداً ودواب من ماله) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وزاد نهى أن تكسر الدراهم فتفصل فضة وتكسر الذنائب فتفصل ذهباً وضعة بن جبان ولعل وجه الضعف كونه في اسناده محمد بن فضال يفتي الفناء والضاد المهمة لا زدي الجعفي المصري المعتبر لما قال المذنب لا يصح بحدثة قوله سكة بكسر السين الموحدة أى الدراهم المضروبة على السكة الحديد المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والذاتية قوله الجائز يعني لائقه في معاملته سبق له الا من يأمر بان تكون زبواً في معنى كسر الدراهم كسر الذنائب والتأويل التي عليها سكة الامام لاسيما

من باب الفعال والعكس ما في من باب التفعيل وقال في التوضيح والالام وضبطه ابو ذر بنخ القاف قال اذا
 حاض فان كان هذا فيبيان نكون القاف شددتو التامضوحة فتعل منه (فيل وما تشفع قال) - حين بينا اوجار
 (تعملا وتصاغر) من باب الالفيلال من الثلاثي الذي زيد فيه الالف والتضعيف لان اصلهما جر وصغر قال الجوهري اجر
 الشيء واجارجهي وقال في القلموس اجر ارجار ارجر كاجار وفرق المحققون بين اللون الثابت واللون العارض كانتله
 في المصاحب كالنتيج فقالوا اجر فجا يثقف جرة واستقرت واجار فجا يثقل لجره ولا يثقف انتهى وقال الخطابي وايضا لاجراي

والاسمقر او غله ورواؤا ثلثي الحر وواله فترت قبل ان يشيع واما يقال فمعامل من اللون الغير المتكسر قال العيني وفيه نظر لانهم اذا
 ارادوا في لغة جرم بالغة يقولون احر فزيدون على اصل الكلمة اللاحق والتخفيف ثم اذا ارادوا المبالغة فيه يقولون احرار
 فزيدون فيه القين والتخفيف واللون الغير المتكسر هو الثلاثي الجرم اعني جرم فلا يمكن يقال احر واذ الزاد في التكسر يقال
 احرار لان الزيادة تدل على التكثير والمبالغة (ويؤكد معنا) وهذا التفسير قول سعيد بن مسابة كمين ذلك احد في روايته لهذا
 الحديث وعند الاحاسبي ان السائل معيدوا التسريار وفيه دليل على ٨٩ ان المراد به الصلاح قلدا زائد على ظهور
 الثمرة وسبب التهي من ذلك

خوف الضرر لمكة الجوامع
 قبح ما قد بين ذلك في حديث انس
 فاذا احببت ربا كل منها امنت
 العاهة على أي غلبا (من
 انس بن مالك رضي الله عنه قال
 نهي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من بيع القمار حتى
 ترهم) من ازمى رهمي وصوبها
 الخطابي ونزل زهوا بالواو ثابت
 بعضهم مقاد فقال زهوا طال
 واكمل واظمى اذا احر واصفر
 (فصل في هوماترهمي) زاد القاسي
 والطحاوي بارسول الله وهذا
 صريح في الرفع لكن رواه احمد بن
 ابن جعفر وغيره عن جيلهم قوقا
 على انس (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم وان انس (حق) يحصر
 فقالا (أريت) أي اخبرني وهو

اذا كان التعامل بذلك جارا بين المسلمين صحت او الحكمه في التهي ما في الكسر من
 الضرر بضاعة المال ليحصل من التصفان في الدراهم وشعورها اذا كسرت وابطلت
 المعاملة بها قال ابن رسلان لو ابطال السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان
 الذي قبله وأخرج خضر هاجز كسرت الدراهم التي ابطلت وسبها لاخراج القصة
 التي فيها وقد يحصل في فسكها وكسر هارم كسر لقطعها انتهى ولا يصح ان الشارع
 لم ياذن في الكسر الا اذا كان يأس وعجز الابدال لنفع اليه فربما افضى الى الضرر
 بالكثير من الناس فليزعم بل هو اذن من غير تعقيد بمقتضى الضرر لا يشي قال ابو العباس بن
 سريج انهم سكتوا بقرضون اطراف الدراهم والدنانير بالقرض وبقرض جوسها
 من السعر الذي باخذونهم به ويبيعون من تلك القراض شيئا كثيرا بالسب كما هو
 معمول في المملكة الشامية وغيرها وهذه القصة هي التي نهي الله عنها قوم شعيب بقوله
 ولا تبصروا الناس اشيئهم فقالوا انتها فان فعل في أموالنا يصني الدراهم والدنانير
 ما تشاء من القرض ولم ينتهوا عن ذلك فاخذتهم الصيحة (قائلة) قال في المعرصة
 الامام يحيى لوباع يتقدم مرم السلطان التعامل بقبل قبضه فوجها بلزم ذلك التقيد
 عقد اعليه الثاني بلزم قبضه اذ صار كساده كالعرض انتهى قال في المناوي كذلك لو صار
 كذلك يعني التقيد لارض آخر وكثيرا ما وقع هذا في زمنا لتصادم الضرر بلاحمال الولادة
 التفرق في المصالح والاطهر ان اللازم اقيمة لما ذكره المصنف انتهى

باب ما يقع في اختلاف المتبايعين

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس
 بينهما مائة قال قول ما يقول صاحب السلعة او يقران دواء اهدوا دواءا ودوا التناقى
 وزاد فيه ابن ماجه والبيع قائم بينهما كذلك احد في رواية والسلعة كما هي ولدا رطل
 عن أبي واثل عن عبد الله قال اذا اختلف البيعان والبيع مستهلك قال قول قول البائع
 ورفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا جدوا التناقى من أي عبدة وانه
 رسلان تباعا سلعة فقال هذا أخذت بكذا وكذا وقال هذا بيعت بكذا وكذا فقال ابو
 عبدة أتى عبد الله في مثل هذا فقال حضرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا

١٢ قيل تا التناقى الى ما بدا اصلاحه يمكن وعدم تطرق الى ما لم يبد اصلاحه يمكن فقط الحكم على الطالب
 في المعلن واختلف في هذا الجملة هل هي مرفوعة او موقوفة فقصر مالك بالرفع وقال الدارقطني خالف مالك جماعة منهم ابن
 المبارك قال في القنع وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعا لان مع الذي رخصه يادع على ما عند الذي
 وقعه وليس في رواية الذي وقعه ما ينفي قول من رخصه وقد روى مسلم ما يوجب رواية الرفع من حديث انس ونقله قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بيعت من أخيك ثم اصابته حاجة فلا يجلب لك ان تأخذ منه شيئا ما تأخذ مال أخيك بغير حق

واستدل بهذا على وضع الجواهر في الثرى ثم تقيده بصلاحه ثم نصبه في حقه فقال مالك ينع عنه الثلث وقال أحدوا
 مبيد ينع الجميع وقال الشافعي والشافعية الكوفيون لا يرجع على البائع شيء وقالوا وأوردوا وضع الجواهر في الثرى إذا بيعت
 الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع فيصل مطلق الحديث في رواية جابر على ما تقدم في حديث أنس والله أعلم واستدل
 الطحاوي بحديث أبي سعيد أمية بن جبر في ثمارها بما عرفت منه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا بعهده فلم يبايع
 ذلكوا فأنه قال أخذوا ما وجدتم ٩٠ وليس لكم الا ذلك أو جمعهم وأصحابه اسق قال فلم يسل دين الغرماء بذهب

الشارع ومنعهم باعها ولم يؤخذ
 الثمن منهم دل على ان الامر بوضع
 الجواهر ليس على موهمة كذا
 في القطع وذهب الشوكاني في الدرر
 الهية والتبيل الى وجوب وضع
 الجواهر مطلقا من غير فرق
 بين القليل والكثير وبين
 البيع قبل بدو صلاحه وبعده
 وأصح حديث جابر وعائشة في
 الصبي وهو عند أبي حنيفة
 على الاستحباب وكذا عند الشافعي
 في الجديد وفي القديم على الوجوب
 وهو ظاهر الاحاديث (عن أبي
 سعيد الخدري وأبي هريرة رضي
 الله عنهما ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم استعمل اى
 أحرار) رجلا هو سواد بن غزيرة
 بوزن عطية كاهنهم بوعانة
 والدارقطني (على خير طاعة بقر
 جنيب) بوزن عظيم باليمن وكسر
 انثون وبهذا التصانيف الساكنة
 موحدة فوجع من انواع الثمر
 قال مالك هو الصبي وقال
 الطحاوي هو الطيب وقيل
 الصلب وقيل الذي اخرج منه
 حشفه وردشه وقيل هو الفئ

فامر بالبائع ان يستعمل ثم خصه بالمبيع ان شاء وأخذوا ان شاء ترك الحديث يروى عن
 عبد الله بن مسعود من طرق بالقضاء كالمستخرج منه بعضها وقد أخرجه أيضا
 الشافعي من طريق عبد بن سالم عن ابن جريج عن اسمعيل بن أمية عن عبد الملك بن عمر
 عن أبي سعيد عن أبيه عبد الله بن مسعود قد اختلف عليه على اسمعيل بن أمية ثم على
 ابن جريج وقد اختلف في صحة ما عاى عبد من أبيه ورواه من طريق أبي عبيدة أحمد
 والشافعي والدارقطني وقد صححه الحاكم وابن السكندر ورواه أيضا الشافعي من طريق
 سفيان بن عجلان عن حو بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود وفيه أيضا انقطاع لان
 عزوا لم يدرك ابن مسعود ورواه الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله
 ابن مسعود عن أبيه عن جده وفيه اسمعيل بن عيسى عن موسى بن عقبة ورواه ابوداود
 من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن
 مسعود وأخرجه أيضا من طريق محمد بن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله
 ابن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود ومحمد بن أبي ليلى لا يمتنع به وعبد الرحمن لم يسمع من
 أبيه ورواه ابن ماجه والترمذي من طريق حو بن عبد الله أيضا عن ابن مسعود وقد
 سبق انه منقطع قال البيهقي وأصح اسناد يروى في هذا الباب رواية أبي الصميص عن
 عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده ورواه أيضا الدارقطني
 من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال الحافظ ورجالته ان الأبن عبد الرحمن اختلف في
 صحاحه من أبيه ورواية التراقي ورواه أيضا مالك بن داود والترمذي وابن ماجه بإسناد منقطع
 ورواه أيضا الطبراني بلفظ البيهقي اذا اختلف في البيع ترادا قال الحافظ ورواه ثقات
 لكن اختلف في عبد الرحمن بن صالح يعني الراوى فمنه فضل بن عياض عن منصور
 عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال وما أظنهم سخطه فقد برز الشافعي ان طرق
 هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيه علة في موصول ورواه أيضا الشافعي والبيهقي
 والحاكم من طريق عبد الرحمن بن قيس بالاسناد الذي رواه عنه ابوداود كما سبق وصححه
 من هذا الوجه الحاكم وحسنه البيهقي ورواه عبد الله بن أحمد بن زياد بن المستنعم من طريق
 القاسم بن عبد الرحمن عن جده بلفظ اذا اختلف القبايعان والسلمة فاقعة ولائمة
 لاحدهما قالوا ورواه من هذا الوجه الطبراني والدارقطني وقد انفردت به والسلمة

لا يخلط بغيره بخلاف الجميع (فقال) (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كل ثمر خير هكذا قال الرجل (لا والله) فائمة
 يا رسول الله اننا أخذنا الصاع من هذا أى من الجنيب (بالصاعين) زاد في رواية من الجميع شفع باليمن وسكون الميم التمر الردي
 (والصاعين) من الجنيب (بالتلاثة) من الجميع وفي رواية بالتلاثة وهما بازان لان الصاع بـ كرو يؤت (فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم) لا تملع مع الجميع أى التمر الردي (بالدرهم ثم ابع) (اشتر) (بالدرهم) ثمرا (جنينا) (ليكونا صفتين فلا بد منه
 الربوه استدلال الشافعية على جواز اية في بيع الربوي بجنس متفاضلا كبعض ذهب بذهب متفاضلا بان يبيع من صاحبه

بدرهم وعرضه يشتري منه بالدرهم أو بالعرض الذهب بعد التقاض أو ان يرضى كل منهما صاحبه ويؤثره أو ان يتواها أو يوجب القاضيل مال كله لصاحبه بعد شرائه منه مع ما إذا عايناه أو وكل هذا جاز إذا لم يشترط في بيعه واقرضه وهدته ما يفضله لا يترتب عليه مكره إذا لم يشترط أن كل شرط أنفسه التصريح به العقد أو إيجابه كالتزويجها بشرط ان يطلقها لم ينعقد أو بعد ذلك كرم ان هذه الطرق ليست خلاف في بيع الروي فيجوز متفاضلا لا حرام بل حيل في عليك لتصيل ذلك في التصديق لا يسمع وقد زاد سليمان في روايته لهذا الحديث بعد قوله لا تفعل ٩١ ولكن متلا بمثل أي بيع المثل بالمثل وزاد في آخره وكذا الميزان أي في

بيع ما وزن من المقتات بمشله
قال ابن عبد البر كل من روى عن
عبد الجيد هذا الحديث كرمه
الميزان سوى مالك وهو أمر صحيح
عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه
كل يقول على أصله ان كل ما دخل
الربا من جهة التفاضل فالكيل
والوزن فيه واحد لكن ما كان
أصله الكيل لا يباع الا كيلا
وكذا الوزن فما كان أصله الوزن
لا يباع ان يباع بالكيل بخلاف
ما كان أصله الكيل فان بعضهم
يبيعون بالوزن ويقولون ان المائنة
تدرك بالوزن في كل شيء قالوا وجها
حلي ان القربان لا يجوز بيع
بعضه بعض الا متلا بمثل وسواء
فيه الطيب والدون وآه كله على
اختلاف أقواحه جنس واحد
وأما سكوت من سكن من الرواة
من فسح البيع المذكور فلا يدل
على عدم الوقوع اما هو لا وما
اكتفابان ذلك معلوم وقد ورد
الفسخ من طرق أخرى عند مسلم
بلغة فقال هذا الربا قد روي به في
تعدد القصص وان التي لم يقع فيها

فأما محمد بن أبي ليلى ولا يصحجه كما عرفت لسوء مسقطه قال الخطابي ان هذه الفتنة بعنى
والسلعة قائمة لا تفصح من طريق التقلع احتمال أن يكون ذلك كرها من التقلب لان
أكثر ما يمرض التزاع حال قيام السلعة كدفعه الى في محجوركم ولم يفرقا بكم التقاضي
البيوع القاسية بين القائم والتالف انتهى وأبو ائيل الرازي لقوله والبيع مسهل كان
حديث الباري هو عبد الله بن جبر شيخ عبد الرزاق الصنعاني القاص وشه ابن معين وقال
ابن حبان يروي العجائب التي كانت معلومة ولا يصحجه وليس هذا المذكور عبد الله بن جبر
ابن زبارة فانه ثقة وعلى هذا فلا يثبت ما تقدم به أو ائيل المذكور أو ما قوله فيه فقالوا
فقال الحافظ لم يقع عندنا حديثه هو إنما أخذهم والقول قول البائع أو يتراد أن البيع
انتهى قال ابن عبد البر ان هذا الحديث منقطع لأنه مشهور بالأصل عند جماعة تلقوه
بالقبول وبشوا عليه كثيرا من فروعه وأهل ابن حزم ان التقاطع تابعه عبد الحق وأهل
هو وابن القطان بالجواز في جسد الرحمن وأبيه وجسد هو قال الخطابي هذا حديث قد
اصطلح الفقهاء على قبوله وذلك يدل على أنه أصلا وان كان في اسناده مقال بما اصطلموا
على قبوله لا وصية وإلّا وان اسناده فيه ما فيه انتهى قوله البصير أي البائع والمشتري كما
تقدم في التذكار وليذكر الأمر الذي فيه الاختلاف وهو ذلك المتعلق من التعميم في
مثل هذا المقام على ما تقدم في علم المعاني فيم الاختلاف في المبيع والنقش وفي كل أمر
يرجع اليهما وفي سائر الشروط المتبعة والتصريح بالاختلاف في الفن في بعض الروايات
كما وقع في الباب لا ينافي هذا العموم المستقضى من الحديث قوله صاحب السلعة هو
البائع كما وقع التصريح به في سائر الروايات فلا وجه لما روي عن البعض ان رب السلعة
في الحال هو المشتري وقد استدل بالحديث من قال ان القول قول البائع اذا وقع
الاختلاف منه وبين المشتري في أمر من الأمور المتعلقة بالعقد ولكن مع منعه كما وقع
في الرواية الاثرة وهذا اذا لم يقع التراضي بينهما على التراضي فراضا على ذلك جاز بلا
خلاف فلا يكون له ما خلاص من التزاع الا التراضي وحلف البائع والمشتري
الفرق بين بقا البيع وتلقه لما عرفت من عدم انتهاء الرواية المصرح بها مباشرة
بقا البيع للاحتجاج والتزام مع التمسك يمكن بان يرجع كل واحد منهما بما يثبت للمتي وقية
القبلي اذا تفرقت ما يدل عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرق

الرد كانت قبل نهيهم بالفضل وانما علم وقد استجبت حديث الباري من أجاز بيع الصينة وهو ان يبيع الطعام من رجل فباعه أو شاع
منه طعاما قبل الاتفاق وبعد لا على الله عليه أو لا ولم لم يخص فيه بائع الطعام ولا متاعه من غيره وهذا قول الشافعي
وأبي حنيفة ومنعه المال مكتوب أو جازع الحديث بان المطلق لا يشمل ولكن يشيع فاذ جعل في صورة فقط سقط الاحتجاج
به فيما عداها بما جازع من الأصولين وبأنه على الله عليه وآله ولم لم يقل وابتاع عن اشتري البائع بل نوح الكلام فيه تعرض
لغير البائع من غير فلا يدل ولا يصح الإستهلال به على جواز الشريط من بابه تلك السلعة بغيرها وقبل وجه الاستدلال به فقلت

من جهة ترك الاستعمال ولا يفتي مافيه وقال القرطبي استدلل بهذا الحديث من لم يقل بهذا القرائع الا ان بعض صور هذا البيع يؤدي الى بيع الثمر بالثمر متفصلا ويكون الثمن لغوا ولا يفتي هذا الحديث لانه ليس على شراء الثمر الثاني من بابه القر الاول ولا يتألف ظاهر السياق بعمومه بل باطلاعه المطلق بمقتضى التمسك باجمال اوجب الاستفاد وان كان كذلك فتقيد به باثبات دليل كاف وقدر القليل على سد الفراغ فكل من هذه الصورة غنومة واستدل بعضهم على الجواز اثره من سعيد بن منصور عن طريق ابن سيرين ان عمر ٩٢ خطب فقال ان درهمي بالدرهم وسواي بعيدا يد فقال انا بن عوف فبطل

(عن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الشار
السنه والسفير فقال من أسلف فليست في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم
رواه الجماعة وهو معنى السلف في منقطع الخبر حالة المقد) قوله كتاب السلم هو بفتح
السين المهملة واللام كالسقف وزنا بمعنى وسكن في القبح عن الماوردي أن السلف لغة
أهل العراق واسم لئله أهل الحجاز وقبل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس
فالسلف أهم قال في القبح والسلم شرعا يعيب موصوف في الأمانة وفي الحديث يدل يعطي
عاجلا وقيمة نظرا لئلا يدس دخلا في حقيقته قال واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى
عن ابن المسيب واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على أنه يشترط ما يشترط البيع
وعلى تسليم رأس المال في المجلس واشتقوا هاهنا وهو عقد فروع الزعاجية أم لا هاهنا قوله

يعاليس من صلاحه قال في القمع قال أبو عبيد هو بيع الطعام في حنبله البروق قال البت المحفل الزرع اذا شعب من قبل ان ينفذ
سوقه والمنهي عنه بيع الزرع قبل ادراكه وقبل بيع الثمر قبل بدو صلاحها وقيل بيع ما في يدوس القلب بالزروع من ماله
اكثر الارض بالحنطة أو بكيل طعام أو بابقوا المشهور ان الحنطة كرا الارض ببعض ما جئت ٨١ (و) نهى ايضا عن
(الخاضرة) وهي مفاضة من الخضر والمواد بيع الفسار والخبث قبل بدو صلاحها قال يونس بن القاسم هو بيع الثمر قبل
ان تقلم وبيع الزرع قبل ان يشتد ويقرق منه وحكي الطوسي عن عمار بن يونس ٩٢ قال خضر بن ابي قال لا تشترى ثمر الثفل

حتى يقع عمارا ويصفروا وبيع
الزرع الا خضر بما يصدر
بعد بلن علمه بغير معرفة الحكم
فيه وقد اجاز الحنفية مطلقا
ونبت انشا إذا اختص وعنه
مالك يجوز اذا اصابه صلاحه
والشترى ما بعد دمنه بعد ذلك
حتى يقطع وينقثر الثمرة في ذلك
الحاجة وشبهه جوارا كاعتقده
العبد مع انها تصدق وتختلف
وكرا المرضع مع ان لبنها يتجدد
ولا يدري كم يشرب منه الطفل
وعند النافعة يبيع بعد بدو
الصلاح مطلقا وقيل يبيع بشرط
القطع ولا يبيع بيع الحب في حنبله
كالجزر والقرنوف قال القسطلاني
لا يجوز بيع زرع لم يشد حبه ولا
بيع قولوان كانت تجفيرا او
الابشر القطع أو القطع اومع
الارض كالقرع الشبر فان اشد
حب الزرع لم يشترط القطع ولا
القطع كالقرع بعد بدو صلاحه قال
الزركشي وقياس ما مر من
الاكتفاء في التأخير بطلع واحد
وفي بدو المصالح صحة واحدة
الاكتفاء بها فاشد ادانته

يسلقون بعضهم اوله قبل السنة والستين فدر رواية الجعاري عامين او ثلاثة والسنة بالنصب
على التفرقة وعلى المصدرو كذلك لفظ ستين وعامين قوله في كيل معلوم احذر في الكيل
عن الدلفي الاصاب وثبوته معلوم عن الجمهور من الكيل والموزون وقد كانوا في المدينة
حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلون في عارض خيل باصنام افهامهم من ذلك
فيه من الثمر اذا قد نابت تلك الثفل به امة تفرشا قال الحنفية واشترط تعيين الكيل
فيما يلم فيه من المكيل متفق عليه من اجل اختلاف المكيل الا ان لا يكون في البلد
سوى كيل واحد فله يصرف المصدا الاطلاق قوله الى اجل معلوم فيه دليل على
اعتبار الاجل في السلم واليه ذهب الجمهور وقالوا لا يجوز السلم حالا وقات النافعية
يجوز قالوا انه اذا جاز مولا مع الثمر لجواز حاله اولي وليس ذكر الاجل في الحديث
لاجل الاشتراط بل معناه ان كان لاجل فليكن معلوما وتجب الكفاية فان التاجيل بشرط
افها واجيب الفارق لان الاجل في الكفاية شرع لعدم قدرة العبد على الاستدلال بالجمهور
على اعتبار التاجيل بما أخرجه الشافعي والحاكم وصححه عن ابن عباس انه قال اشهد ان
السلف المضمون الى اجل قد احدث الله في كتابه واثن فيه ثم قرأ يا ايها الذين آمنوا اذا
عدا بينكم وبين الى اجل سمي كاتبكم وجواب بان هذا يدل على جواز السلم الى اجل ولا
يدل على انه لا يجوز الامويل وما أخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عباس انه قال لا تصف
الى العطاء مولا الى الحصاد واضرب اجدلا ويجاب بان هذا ليس بحجة لانه موقوف عليه
وكذلك يجاب عن قول ابي سعيد الذي علقه الجعاري ورواه عبد الرزاق بل يفتي السلم بما
يقوم به السرور باولكن السلف في كيل معلوم الى اجل وقد اختلف الجمهور في مقدار
الاجل فقال ابو حنيفة لا فرق بين الاجل القريب والبعيد وقال اصحاب مالك لا بد من
اجل تتعرفه الاسواق واقطعه عندهم ثلاثة ايام وكذا عند الهادوية وعنه ابن القاسم
خمس عشرة يوما او اثنى عشر الى السلم الى الطمان والحصاد ومقدم الحاج ووافقه ابو قروبا
ابن خزيمة تأخيره الى الميسر فواضح حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يث
الى يهودى ابنت ابي القريظ الى الميسر واخرجه القاسم عن ابن المنذر في حقه
وليس في ذلك دليل على المطلوب لان التنصص على نوع من انواع الاجل لا يثنى غيره وقال
المنصور بالله اقله اربعون يوما وقال الناصر اقله ساعة والحق ما ذهب اليه الشافعية

واحدة وكل ذلك مشكل ٨١ وكذا لا يبيع الجزر والفجل والثوم والبصل في الارض لا حنبله مقصود وهو يجوز بيع
ورقها الظاهر بشرط القطع كالقول قال الامام الشوكاني في السبل والنيل واما بيع الزرع الا خضر قبل ان يشغل وينتهي
فيه الحب وهو الذي يقاله القليل فقال ابن رسلان في شرح سنن ابي داود اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القليل
بشرط القطع وتأخيره عن الثوري وابن ابي ليلى قال لا يبيع بغيره بشرط القطع قال وقد اتفق الكل على انه لا يبيع بيع
القليل من غير بشرط القطع وقال ابن حزم الظاهري في جاز يبيع من غير بشرط القطع ٨١ ولا يصدق على بيع القليل انه

بيع الخاضرة التي ورد النبي عنه لان النبي انما ورد عن السبل قال ولم يأت مع بيع الزرع مذنب الى ان يسئل نص أصلا ولان في كتب الفقه ما يدل على ان الخاضرة بيع الشارع قبل بدو صلاحها والشارح جل الشجر فلا يتناول الزرع كافي كتب اللغة أيضا وقد فسّر بعض أهل العلم المحاقلة ببيع الزرع قبل ان يغلق سوقه فان مع ذلك كان دليلا على المنع والا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا اذ في التيل وروى عن أبي إسحق الشيباني قال سألت عكرمة عن بيع القصيل فقال لا بأس به والماصل ان الذي ٩٤ في الاحاديث النبي عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع السدل حتى يبيض

فما كان من الزرع قد سئل أو ظهر فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد حبه غير جائز وأما قبل ان يظهر فيه الحب والسائل فان صدق على بيعه حينئذ الخاضرة كما قال البعض انما يبيع الزرع قبل ان يشتد لم يصح بيعه لو ورد النبي عن الخاضرة لان التقدير المذكور صادق على الزرع الاخر قبل ان يظهر فيه الحب والسنابل وهو الذي يقال له القصيل ولكن الذي في القاموس ان الخاضرة ببيع الشارع قبل بدو صلاحها وكذلك في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لان الخاضع للشرع كافي القاموس وسألت في تفسير المحاقلة عند البعض ما يرشد الى انما يبيع الزرع قبل ان يغلق سوقه فان مع ذلك قد ذكره والا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا (و) ثم عن (الملازمة) بان ما سئل ما ياتي غلة ثم يشتره على ان لا يخارجه اذ اراما و يقول اذا لمسته فقد بيعتكم (والتأنيذ) بالقال المحبة بان يبعلا التذبيحا

من عدم اعتبار الاجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بكم بدون دليل وأما ما يقال من انه يلزم مع عدم الاجل ان يكون به المعلوم ولم يخص به الا في السلم ولا فارق منه وبين البيع الا الاجل فيجب عنه بان الصيغة فارقة وذلك كاف واعلم ان السلم شرطه ما اشقل عليه الحديث مبسوط في كتب الفقه ولا حاجة لتأني التعرض له لادليل عليه الا انه وقع الاجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه على وجه يتبين بقاء المعرفة عن غيره (وهو عبد الرحمن بن ابري وعبد الله بن أبي اوفى) فلا كالنصيب الفاضل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان بائنا ابنا طمن انباط الشام فقتلهم في المنطقة والشعر والزيث الى اجل سعي قيل اكان لهم ذم فزعم اهل يمين قال لا كالتأليف عن ذلك رواه احمد والبخاري وفي رواية كالتأليف على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر في المنطقة والشعر والزيث والتمرو ماتوا عندهم رواه النسائي الا الترمذي وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسرق شيئا فلا يصرفه الى غيره رواه أبو داود وابن ماجه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف شيئا فلا يشترط على صاحبه فيه قضاءه وفي القطن من أسلف شيئا فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله رواه احمد والواقفي والقفط الاول دليل امتناع (عن) والحقين فيه والثاني يمنع الاقالة في البعض) حديث أبي سعيد في استناده عطية بن سعد الدوسي قال التذري لا يصح حديثه قوله ابن ابري بالوحدة والراي على وزن افعلى وهو الخراي أحد صفات العصابة ولا يسه ابري صيغة قوله انباط جمع نبط وهم قوم معروفون كانوا ينزلون بالبطائح من العراقيين قاله الجوهري وأصلهم قوم من العرب دخلوا في الجهم واختلطت أنسابهم وقسدت ألسنتهم ويقال لهم النبط يقتضون والنيط بفتح أوله وكسر ثائه وزيادة تصانية وانما هو وابقا لعرفهم انباط الحماي استخرجه بكثر قضا الجهم القلاحة وقيل هم نصاري الشام وهم عرب دخلوا في الروم ونزلوا وراي الشامو يدل على هذا قوله من انباط الشام وقيل هم طائفة انباط طائفة اختلطت بالجهم ونزلوا بالبطائح وطائفة اختلطت بالروم ونزلوا الشام قوله قتلهم بضم التثنية واسكان

(والمزانية) بيع الثمر اليابس بالرطب كيدو ببيع الزبيب الغلب كيدو هذا الحديث من افراد البخاري (عن) السين هاتين رضي الله عنهما قلت عند ما صر في دونه (أم معاوية) بن أبي سفيان رضي الله عنهم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ان ابا سفيان رجل ضميم فضيل حريص (فهل على جناح) بضم الجيم اتم (ان أعذ من ما سرقا قال سفيان أنت وبنوك فابقيتم) لنفسك وبنيتك (بالعرف) انقصت عليها لانها الكافة لأمورهم وأهلها صلى الله عليه وآله وسلم على العرف فيما ليس فيه تعدد بشره وكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم هذا تمثالا للاحكام ان ابا سفيان كان يحكم فلا يستدل به على الحكم على

الغائب بل قال المصنف انه كان حاضر اسوأها فقال أنت في حل مما أخذت قال ابن التبر المصروف هذا اثبات الاعتراف على العرف وأنه يقتضيه على نواهي الاقفاط ولوأرنجلا وكل رجل على بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي هو عرف الناس لم يجر وكذا الوابح ورونا ومكيلا بغير الكيل والوزن المعتاد وذكر القاضي حسين ان الرجوع الى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه انما الرجوع الى العرف في معرفة اسباب الاحكام من الصفات الانفاضة كصفوة ضبة القضة وكبرها وغالب الكثافة في الهبة ونادوها وقرب منزله وبعده ٩٥ وكثرة فعل او كماله وقتله في الهبة لا تفرغ

مثل ومهر مثل وكثرة من كماله وموتة كسوة وسكنى وما يلقا بصل الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليها في المقادير كالخيش والطهور وكثرة من كماله وسن الأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منسب تنزبه عليه الاحكام كالحيا والموت والاذن في الصفقة ودخول بيت غريب ونسب مع صديق وما يرد قبضا وايضا وحديثه وشبابه وحفظه وديعقوا اتفاقا بعبارة ومنها الرجوع اليه في امر مخصص كالانفاط الايمان وفي الوقت والوصية والتقويض ومقادير المكاييل والموازين والتعدد وغير ذلك اه وترجم البخاري حديث الباب بلفظ من أجرى امر أهل الامصار على ما تعارفون بينهم في البيوع والاجارة والمكاييل والوزن وسنهم على حسبينتهم ومذاهم المشهورة أي في عالم يأت فيه من الشارع من غير جابر رضي الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله

البيع اليه بغير اللام من الاسلاف وقد تشدد اللام مع فتح البين من التسليم قوله ما كانا منهم من ذلك فيمدليل على انه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم اليه وذلك مستفاد من تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم ترك الاستصال قال ابن رسلان وأما العدم عند المسلم اليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه وقوله وما تراه عندهم لفظ أي دواويل يقوم ما هو عندهم أي ليس عندهم أصول الخسنة والشعور والقروا والزيب وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن ويجوز في وقت حلول الاجل فذهب الى جوازه الجمهور قالوا ولا يضر انقطاعه قبل الحلول لو قال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبل بل لا بد أن يكون موجودا من العقد الى الحل ووافقه الثوري والارناهي ولو سلم في شيء فاقطع في محله لم ينسخ عند الجمهور وفي وجهه للشافعية ينسخ واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر ان رجلا سلم رجلا في ثقل فلم يخرج ثقله الشئ فاختصا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم تسلم ما ارد عليه ما لم قال لا تسلموا في الثقل حتى يدو صلاحه وهذا نص في القرو وغيره قياس عليه وتوضيح هذا الحديث كان المصنف اليه أولى لانه صريح في القلة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن ابراهيم بن عبد الله بن أبي أوفى فليس فيه الامتنة التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستصال منزلة العموم ولكن حديث ابن عمر هذا في استناده رجل مجهول فان أبدا ودرواه عن محمد ابن كثير عن سفيان عن أبي اسحق عن رجل يخرى عن ابن عمر ومثل هذا لا تقوم به حجة قال القائلون بالجواز ولو صح هذا الحديث لعل على بيع الاحياء وأعلى السلم الحال هنا من يقوله أو على ما قرب أباه قالوا ومجمل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يستقرون في الثمار السنتين والثلاث ومن المعلوم ان الثمر لا يمتنع هذه المدة ولو اشترط الوجود لم يصح السلم في الرطب الى هذه المدة وهذا أولى بما تجل في الجواز قوله فلا يصح له الى غيره الظاهر ان الضعيف راجع الى المسلم فيه لا الى المنة الذي هو رأس المال والمضى لا يجل جعل السلم فيه ثنائى قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض أي لا يصح له الى شيء غير عقد السلم وقيل الضعيف راجع الى رأس مال السلم وعلى ذلك جله ابن رسلان في شرحه الحق وغيره أي ليس لمصرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثنائى آخر فلا يجوز له ذلك

(وسلم الشفعة) بضم الشين من شفعت التي اذا ضمت وحيت شفعة لضم نصيب الى نصيب (في كل مال لم يقسم) عام مخصوص لان المراد المتعارف من الشفعة وهذا كالاجماع وشذوذهما فابرى الشفعة في كل شئ في الثوب وأما ما لا يقتل الشفعة كالحمام ونحوه فلا شفعة فيه لانه يقسمه بطل الشفعة ولا شفعة الاثر بطل ما سلم فلا شفعة لجواز خلاف الشفعة واصلح لهم بما رواه الطحاوي باسناد صحيح من حديث أنس مرفوعا ان ابا اسحق قال دار وقب بعت وتظير طول ذكرهما ولفظو كافي في ذلك انما المستطاع حتى فيها الحق وأبطل شفعة الجار وكذا في نسل الاوطا والسبيل

إلخراة (فأذا وقعت الحادثة) المصنوعة مسومة (وصرفت الطرق) أي بينت مصارف الطرق وشواربها (فلا
تتعمق) حيث لا لها القيمة تكون غير مشاعة قال ابن التبريد دخل في هذا الباب حديث الشفعة لأن الشريك
ياخذ النص من المشتري فلهما الفلن فاحذله من ثم يكسب ما يبيع جاز قتلها وهذا الحديث أخرجه في التبركة والشفعة
وزاد الحليل وأبو داود في البيوع والترقي في الاستكلام وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) ٩٦ إبراهيم عليه السلام (إدارة) بتضيق الرأ وقيل بتضييقه أي ما فرجها

(فدخل الجارية هي مصر
وقال ابن قتيبة الاردن (فيها)
ملا من الملوكة) هو صروق
وقيل سنان بن علوان وقيل
بحر بن اصرئ القيس بن سبأ
يكنى علي مصر (او جدار من
الجارية) شك من الراوى
(لقيل) ٤ (دخل ابراهيم
بامرأة هي من احسن النساء)
وقال ابن هشام وشيخه خياط
سكان ابراهيم بشار منه
(قارسل) الملك (اليه اديا
ابراهيم من هذه) المرأة (التي
معك قال اخي) يعني قال ابن

(نور) ابراهيم عليه السلام
 (الهاقفل) لا تمكذي حدي
 قال اخبرتهم انك اخي
 اختفى السبب فيحصل
 ابراهيم على هذه التوسية
 مع ان ذلك الجبار كان يرد
 اقتصاها على نفسها اثنا
 كانت اوزجة فصيل كان من
 في ذلك الجبار لا يتعرض
 الاناث الانواع اى فيقتلهم
 قاراد ابراهيم عليه السلام
 دفع

حقاً بقضه الى ذلك ذهب مالواو حسمتموا الهادي والمؤبد بقاءه وقال الثاني وقرر
يجوز ذلك لانه موعود من مستقر في القبة فجاز كالمو كان غرضاً وانه مال عاد اليه بنسخ
العقد بل فرض تعذر السلم فيه فجاز اخذ العوض عنه كالنفي في البيع اذا فسخ العقد
قوله فلا يشترط على صاحبه غير قضائه قيد دليل على انه لا يجوز نفي من الشرط على عقد
السلم غير القضاة واستدل بالمتفق على استناع الرهن وقدرى من سعيد بن جبيران
الرهن في السلم هو الرابا الغرمون وقدرى صور ذلك عن ابن عمر الاوزاعي والحسن وهو
احد الرايتين من أحد ورخص فيه الباقر واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاما من يهودي بنسبة زوجه فدعاه من حديد
وقدر ترجم عليه ايضا في الرهن في السلم وترجم عليه ايضا في كتاب السلم باب الكفيل
في السلم واقترض عليه الاسماعيل باله ليس في الحديث ما ترجم به وعله لو اراد الحاق
الكفيل بالرهن لانه ثبت الرهن به فجاز اخذ الكفيل به والخلاف في الكفيل
كذلك في الرهن قوله فلا يأخذ الا ما سلف فيه المتخيه دليل ان قال انه لا يجوز صرف
رأس المال الى من أتى وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (مکتب القرض) •

• (باب فضیلتہ) •

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم قرض مسلماً قرضاً
مرفئاً إلا كان كمد يده في جيبه) الخديث في أسنانه: سليمان بن بشر وهو
مترجم قال الأذرقعي والصواب أنه موقوف على ابن مسعود في الباب عن أنس عند
ابن ماجه فرواه الصدوق بثلاثة أسانها والقرض بثلاثة عشر وفي أسانها قال يزيد
ابن عبد الرحمن السامي قال السامي ليس بثقة وعن أبي هريرة عن مسلم فرواه عن
نفس عن أخيه كربعين كرب الشياطين الله سبحانه كربعين كرب يوم القيامة ومن يدر
على مصر يدر الله عليه في الدنيا والآخرة فوافقه في عون العبد ما كان في عون أخيه وفي
فصله القرض أحاديث وهومات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بفصل المعاملة
وقضاهاجة المسلم وتفرج كبرته وسلفه ثمانية ولا خلا في بين المسلمين في
مشروعيته قال ابن مسعود ولا خلا في جواز أسره عند الحاجة ولا تنقص على طالبه

أعظم الضرر من بوار كتاب أخفهما وذلك ان اعتصامه لياحا واقع لاهلها لكن ان علم ان لها زبدا ولو
في الحياة جلته الف مرة على قبلها عدله أو سبب واضرارها بخلاف ما اذا علم ان لها أخانا الف مرة حيث قد تكون من
قبل الاخ خاصة لامن قبل الميار فلا يسأل به وعيل المراد ان علم انك امرأ في زمين بالطلاق (واقعه ان على الارض)
هذه التي نحن عليها (مؤمن) أي من مؤمن (غيري وغيرك) واستشكل يكون لوط كان معه كآل تعالى قائم لوط
والجواب لم يكن معه لوط اذ كان بالارض التي وقع فيها لموقع كآل ثم بعد هذه التي نحن فيها ولم يكن معه لوط اذ كان

(فارسى) التحليل عليه السلام (بسم الله) اى بساطة الى الجبار (فقام اليه) بعد ان دخلت عليه (فقامت) سارة حال كونها (توضاً) وقبته ان اوضو ليس من خصائص هذه الامة (وقضى) فقالت اللهم ان كنت انت بكن ورسولك) ابراهيم ولم تكن شاكاً فى الايمان بل كانت طامعة به واتخذت له على ميل القرض هضما لتسلمها وقال فى الامع الاسمين ان هذا ارحم وتوسل بايمانهم القضاء مؤلها (واصحت فرعى الاعلى زوجى) ابراهيم (فلا تسلط على) هذا (الكافر فقط) بضم الكاف اى اخذ بجوارى نفسه حتى سمع لضبط (حقى ركض برجله) اى حركها وضربها ٩٧ ارض ووفى روايتهم قيام ابراهيم الى صلاة فلما دخلت عليه اى على

الملائكة لم تزل ان بساطة اليها فقبضت به قبضة شديدة وقد روى انه كشف لابراهيم عليه السلام حتى رأى حالهما اثلاثا ينهار قلبه امر وقيل صار قرض الجبار لابراهيم حكا للتأدب الصافية قرأى الملك وسارة ومع كلامهما واقعه اعلم قال ابو هريرة) ظاهره انه موقف عليه (فالتهم انيت) هذا الجبار (يقال هي قتلتك) بذلك موجب لتوقعها سامة متعنة الملك (فارسى) الجبار اى اطلقى معارضه (ثم ظلم اليها) ثانيا (فدانت وضاً) وتصل وتقول اللهم ان كنت انت بكن ورسولك) ابراهيم (واصحت فرعى الاعلى زوجى) ابراهيم (فلا تسلط على هذا الكافر فقط) الجبار يعنى استحق حتى صار كالمصروع (حقى ركض) ضرب (برجله) الارض (قال ابو هريرة) رضى الله عنه (فقالت اللهم انيت) هذا الجبار (فيقال هي قتلتك) فارسى (فارسى) اى اطلقى الجبار (فى

ولو كان فيه شئ من ذلك لما استشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى البصر وموقعه اعظم من الصدقة اذ لا يقترض الا محتاج اه ويدل على هذا حديث أنس الذى كور وفى حديث الباب دليل على أن قرض النبي مرتين يقوم مقام الصدقة مرة (باب استقرار من الجوارى والقضام من الجفس فيه وفى غيره) (عن ابى هريرة) قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنا فاعطى سنا خيرا من سنا وقال خباركم احسنكم قضاء واه اجدوا الترمذى وصححه وعن ابى رافع قال استشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر اجائه ابل الصدقة فامرني أن ألقى الرجل بكرة فقلت اى لم أجدق الا بل اجد خبارا واربعا فقال اعطه اياه فان من خير الناس احسنهم قضاء ورواه الجماعة الا البخارى وصححه ابى سعيد قال جاء امر ابى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتقاضاه فانا كان عليه فارسى الى حولة بنت قيس فقل له امان كان مندلا عرفنا أرضنا حتى ياتينا فترفضك فتنصير لابن ماجه) حديث ابى هريرة هو فى الصحيحين بلفظ كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (حقى) فاعطه فنهجه به اصحابه فقال دعوه وان اصحاب الحق مقال لا فقال لهم اشقوا مستافا عطوه اياه فقالوا انا لا نجد الا سنا هو خير من سنا قال فاشقوه واطعوه اياه فان من خيركم واخيركم احسنكم قضاء وسياق وفى الباب عن العرباض بن سارية عند الساقى واليزيد قال بعثت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكر اوانته اتقاضاه فقلت اقض عن بكرى فقال لا أقضك الا نجية فدعا فاحسن قضائى ثم جاء امر ابى فقال اقض بكرى فقضاه بعد او- ديت اى بعد فى اسناده عند ابن ماجه ابن ابى عبيدة عن ابى يسهو هاتقان وبقية اسناده ثقات قوله احسنكم قضاء جمع احسن ورواية الصحيحين احسنكم كما سبق وهو الصحيح ووقع فى رواية ابى داود احسنكم بالميم كطلع وسطالع قوله بكرى بفتح الباء الواحدة وهو الذى من الابل قال التلمذ ابى حرقى الابل بفتح اللام من الله كور ووقولهم بفتح الجاء من الاثان قوله واربعا بفتح الراء وتصفيف الواحدة وهو الذى استكمل ست سنين ودخل فى السابعة وفى الحديث دليل على جواز الزيادة على مقداد القرض من المدة تقرض وسياق الكلام على ذلك قال الخطابى وفى حديث ابى رافع من الفقه جواز تقديم

١٢ نيل لنا الثانية اوى الثالثة مثل الراوى (فقال) الجبار عقب اطلاعه فى المرة الثانية والثالثة لجهاته (واقعه ما ارسلتم الى الاثباتا) اى مفرد من الجن وكانوا قبل الاسلام يظفون امر الجن بداء وروى كل ما يقع من التلواذق من فعلهم وتصرفهم وهذا يتأبى ما وقع لمن اختلف الشبه بالصرع (ارجعوه اى) اردوها (الى ابراهيم عليه السلام) ورجع ياقى لازما وتسلط (واعطوها) امر اى اعطوا سارة (أجر) وكانوا يجر من ماله القبط من حقن قرية بجمهر (فرجعت الى ابراهيم عليه السلام) فزادى (حاديات) الاتية ثالثة اى ابراهيم وهو فاضل على قواما يسميهم اى ما التغير (فقالت اشعرت)

أى أعلمت (أن الله كتب الكتاب) أى صرحه لوجهه أو أخره له أو دونه أو بالخط وأذله (وأخبرهم وليدة) الوليدة الجارية
 لتضمه سواء كانت كبيرة أو صغيرة وفى الأصل الوليد الطفل واليتيم وليدة الرضيع ولا بد موضع الترجمة قوله أعلمها أخبر
 وقبول سائر تسميته وأما إبراهيم عليه السلام فمعه هبة الكافر وقبول هبة السلطان القتل والابتلاء الصالحين ورفع درجاتهم
 وقبلة إباحة المحارم أى وإنهم أخذوا من الكذب وهذا الحديث أخرجه أيضاً الهيثمى والكرام وأحدث الألبانى
 (صحة) عن أبي هريرة (رضي الله عنه ٩٨ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واليتيم نفس يده ليوثك)

بلام التوكيد المتوحشة (أن
 ينزل فيكم) أى فى هذه الأمة (ابن
 مريم) أى يسوع بن أوليقرن
 نزول ابن مريم من السماء ينزل
 هذا المنارة البيضاء شرق دمشق
 وأضعا كفيه على أخصمها كين
 (حكماً) يفتحن أى ساكناً (مقاماً)
 عادلاً يقال أقسط إذا عدل
 وقسط إذا جاز أى ساكناً من
 حكم هذه الأمة هذه التسمية
 المحمدية لا تباين رتبة المستقلة
 وبشرى بآخرة (فيكمسر
 الصليب) الذى نظمته النصارى
 (ويقتل الخنزير) أى يأمر
 بإعدامه مبالغة في تحريم أكله
 وفيه بيان أنه ليس لأن عيسى
 عليه السلام أفاضلته بكم هذه
 الشريعة المحمدية التى
 الطاهر المتقرب لا يباح إتلافه
 وهذا موضع الترجمة على ما لا
 يخفى كذا فى القسطلانى قال
 الامام الشوكانى فى السبل
 الجرار استدلل القائلون
 بنجاسته بقوله تعالى أولم
 سنزير فانه رجس ويجب
 عنه بأن المراد بالرجس هنا

الصدقة قبل عملها وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل له الصدقة فلا يجوز أن
 يقضى من أجل الصدقة شيئاً كان استلزامه نفسه فدل على أنه استلزامه لاهل الصدقة
 من أرباب المال وهذا استدلال الشافعى وقد اختلف العلماء فى جواز تقديم الصدقة
 من محل وقتها جازاه الأوزاى وأبو حنيفة وأصحابه وابن حنبل وابن راهويه وقال
 الشافعى يجوز أن يعجل الصدقة سنة واحدة وقال الشافعى (١) لا يجوز أن يضر بها قبل
 حلول الحول وكروهم سفن النورى وقد تقدم فى الزكاة كرمائل على الجواز وفى
 الحديثين أيضاً جواز فرض الحيوان وهو مذهب الجمهور ومنع من ذلك الكونيتون
 والهادوية قالوا لأنه نوع من البيع مخصوص وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع
 الحيوان بالحيوان كالمثل ويجب أن الأحاديث متعارضة فى المنع من بيع الحيوان
 بالحيوان والجواز على تسليم أن المنع هو الرأى الحديث أى حرمة تأخيرهم والبرابض
 ابن سارة تخصصه لعدم النهى وأما الاستدلال على المنع بأن الحيوان مما به نظم فيه
 التفاوت فتشوع وقد استثنى ما لا والشافعى وجعاً من العلماء فرض الولاء فقالوا
 لا يجوز لأنه يؤدى إلى عارية الفرج وأجاز لأنه مطلقاً وأودو العسبرى والنزوى ومحمد بن
 داود وبعض الثماليين وأجاز بعض المالكية بشرط أن يدفعه مستقره وأجازوه
 بعض أصحاب الشافعى وبعض المالكية فيحرم وطروء على المستقر وفى حكمه أمام
 الحرمين عن السم والفرزى عن الصحابة النهى عن فرض الولاء وقال ابن حزم ما علم
 فى هذا أصلاً من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا حجة ولا من قول صاحب ولا إجماع
 ولا قياس اه وحديث أبي سعيد المذكور فيه دليل على أنه يجوز لمن علم دين أن
 يقضيه دين آخر ولا خلاف فى جواز ذلك فيما أعلم

(باب جواز الزيادة عند الوفاة النهى عنها قبله)

(عن أبي هريرة قال قال ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من من الأبل بغيره يتفاداه
 فقال أعطوه فطلبوا له فلم يجدوا الا ستافوقها فقال أعطوه فقال أوفيتى وأفالك لله
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم أحسنكم قضاءه ومن جاز قال آتيت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وكان من علمه دين فقضى وزادته فتق عليه ما وعن أنس

وسئل

المرام كما يفيد مساق الآية وتلقه ودمتها فأنهم أوردت فيما يحرم أكله لا فيما هو نجس

فإن الله سبحانه قال قل لا أجد فيما أوحى إلى عمر ما على طاعم بطعمه الآن يكون نجساً أو دماً مسقوراً ولم تنزير فافترس
 أى حرام ولا تلازم بين التحريم والنجاسة فقد يكون النجس حراماً وهو طاهر كما فى قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ونحو
 ذلك واستدلوا أيضاً بحديث أبي ثعلبة الأنصاري وفيه الأمر بفصل آية أهل الكتاب مطلقاً ذلك ما منهم يظنون فيها الخنزير
 ويشربون فيها الخمر وتضمن أن إيجاب الغسل لازماً لما يحرم أكله ويشرب لالكونه نجساً فأن ذلك حكم آخر غير مقصود

الشارع وعلى تقدير الاحتمال تنزل فلا ينقض الحق ولا احتياج به على محل النزاع ٨١ فكذا الامر بقوله لا يلبس على الجاهل
فليعامل وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الثمنين (ويضع الجزية) عن خدمهم أى برفعها وذلك بان يضمن
الناس على دين الاسلام قبل ان يسلط عليهم الجزية وقيل يضعها يصرح اعلمهم بالدين ولا يضمن غير ما يقره هذا قاله
عياض احتفالاً وتقصيه التزوي بان قالوا بان عيسى عليه السلام لا يلبس الا بالسلام والجزية وان كانت مشروعة في
هذه الشريعة الا ان مشروعيةها تنقطع بزمن عيسى عليه السلام وليس عيسى ٩٩ بانماض حكمها بل ينشأ هو المبدأ للتمسك

بقوله هذا (ويقبض) أى يكتر
(المال حتى لا يقبضه احد) لكثرة
واسخفائه كل احد بما في يده
بسبب نزول البركات وقوى
التسويات بسبب العدل وعلم
الظلم ويخرج الارض كنوزها
وتقل الرغبات في اقتناء المال
لعلهم يقرب السابعة وهذا
الحديث أخرجه فى حديث
الائمه وسلم فى الايمان
والتزوي فى الفتوى وقال حسن
صحيح (عن ابن عباس رضى
الله عنهما انه أتاه رجل) لم يسم
(فقال يا ابن عباس انى انسان
اعلم بعشيق من صنعة يدى وانى
أصنع هذه التصاوير فقال له
ابن عباس لا أحدثك الا ما
صحت من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم سمعته يقول
من صور صورة فان اقمه
بها (حقه) فتمنع منها) أى الصورة
(الروح وليس ينفخ فيها) الروح
(أبدا) فهو يصفى أبدا (قربا
الرجل) أصابه لربو وهو مرض
يعلمونه النفس ويشين الصد
أوزعروا متلاخروا أو انتفخ

وسئل الرجل منا يقرض اخاه المال فهدى اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا قرض احدكم قرضا فاهدى اليه او حدى الى غيره فلا يركبها ولا يقبله الا ان
يكون جريته وينه قبل ذلك رواء من ما به (وعن انس عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال اذا قرض فلا ياخذ هدية رداء البضارى فى تاريخه (وعن ابن جرير بن ابى
موسى قال قدمت المدينة فقلت لعبد الله بن سلام فقال فى تلك البضارى فيها الربا فاش فاذا
كانت على رجل حق فاهدى اليك حل ثياب أو حل شعير أو حل ثياب فلا تأخذها وما
رواه البخارى فى صحيحه) حديث انس فى اسناد صحيح بن ابى اسحق الهنائى وهو مجهول
وفى اسناده أيضا عتبة بن جندب الضبي وقد ضعفه أحد الراوى عنه اجعل بن عباس
وهو ضعيف قوله من أى رجل من معين وفى حديث أبى هريرة دليل على جواز المطالبة
بالدين اذا حصل أجله ونسيما يضاف دليل على حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وأصفوه وأصفاه وقد وقع فى بعض النسخ الصبح ان الرجل أخلف على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ففهم به أصحابه فقال له ما قال صاحب الحق فقالا كأنتم دونيه دليل على
جواز قرض الحيوان وقد تقدم الخلاف فى ذلك وفيه جواز ما هو أفضل من المثل
المقتصر ان اذا تمتع شرطه فى العقد وبه قال الجمهور وعن المالكية ان كانت
الزيادة على الدين يزوان كانت بالوصف زنت ويرد عليهم حديث جابر الذى كور فى الباب
قاله صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاد ما تظاهر الزيادة كانت فى العدد وقد
ثبت فى رواية البخارى ان الزيادة كانت قهرا طوا ما اذا كانت الزيادة مشروطة فى العقد
قصر اتفاقا ولا يلزم من جواز الزيادة فى القرض على مقدار الدين جواز الهدية ونحوها
قبل القضا لانها بمنزلة الرشوة فلا تقل كابد على ذلك حديثنا انس الذى كور فى الباب
وأثر عبد الله بن سلام والماصل ان الهدية والطرية ونحوها اذا كانت لاجل انتفيس
فى أجل الدين أو لاجل زنة وتصاحب الدين أو لاجل أن يكون لصاحب الدين نعمة أو
مقابل دية ذلك عوم لانه امان عن الربا ورشوة وان كان ذلك لاجل علة جارية
بين المقرض والمستقرض قبل التدين فلا بأس وان لم يكن ذلك لغرض أصلا فلا تظاهر
لمنع لاطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما الزيادة على مقدار الدين عند القضا بشرط ولا انما

(روى شديدة) بثلاث الروا (واصفروجه) بسبب ما مرضه (فقال له ابن عباس) (ويحك) كذا ترحم كأن ويحك كذا
عذاب (ان أيتا لأن تصنعن) ما ذكرتم من التصاوير (فعلمك هذا الخبر) ونحوه (كل شئ ليس فيه روح) لا بأس
بصوره وكذا فى صحيح مسلم فاضع الخبر وما لا ينسب له وهذا هو مذهب الجمهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه
وآله وسلم قال الله من ذنب حتى ينفع فدل على ان المصورات هى من هذا العذاب لكونه قباشر تصوير حيوان يقتصر بالله
عز وجل وتصور جاد ليس له معنى ذلك لا بأس به ووجه استدلال البخارى به على كراهة بيع التصاوير وشبهها واضح وليس

السعيد بن الحسن الرازي عن ابن عباس وهو أخو الحسن البصري في الخبر الذي هو موصول بسوى هذا الحديث (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل ثلاثة آيات من الناس (أ) انضمامهم يوم القيامة من رجل أعطي (ب) أى أعطى المهدد باسمي والذين في حال ابن التسيب وذكر الثلاثة ليس انضمامهم لانه سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين وانما ذكره أراد ان يدعى هؤلاء الثلاثة وانضم بهم على الواحد فانهم موالذ والكرث بلقاء واحد (عند غنم) تقضى المهدد الذي عليه ولم فيه (ورجل باع حرا) ١٠٠ عالمعدا قال كنهه) وخمس الاكل بالذكر لانه اعظم مقصود

وفي حديث عبد الله بن عمر عن
أبي أود مرثدوا ورجل اعتمد
مخسرا وهو أعمن من الأول في
العمل وأخص منه في القول
به واعتقاد الحر كإقامة الخطابي
يقع بأمرين أما بان يعتقه ثم
يكنم فك أويجده وأما بان
يستقدمه كما بعد العتق والأول
أشد هما قال في الفتح قلت
وحديث الباب أشد لأن فيه
مع كنم العتق أو بعده العمل
بمقتضى ذلك من البيع وأكل
الثلث فن ثم كان الوعيد عليه أشد
وقال الأهلب إنما كان أشد شيئا
لأن المسكين أكثر في الحرية فمن
باعه را فقد منه التصرف فيما
أباح الله والأمر الذي أخذ الله
منه قال ابن الجوزي الحر بعد
الله لمن جنى عليه فحرمه سيده
قال ابن المنذر لا يستلغو في أن
من باعه را أنه لا يلحق عليه بيع
إذا لم يره من حره إلا ما
يروي عن علي قطعه يد من باع
يرا قال وكان في جواز بيع الحر
خلاف قد تم أوقع فروق عن
علي قال من أقر على نفسه مائة

فالتأخر الجواز من غير فرق بين الزيادة في الصلة والمقدار القليل والكثير لحديث أبي هريرة وأبي داود والعرياض وبلزبل هو مستحب قال المحاملي وغيره من أئمة فقهية لم يستقرض أن مردأ جودهما خذ الحديث الصحيح في ذلك يعني قوله أن خبركم أحسنكم قضاء لمحمد بن علي بن عبد حم القرظ الذي يجرى إلى القرظ نفسه ما أخرجه البيهقي في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفًا بلفظ كل قرظ جر منفعته فهو وجه من فروءه الربا ورواه في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفًا عليهم ورواه الطبري بن أبي أسلم عن حديث علي عليه السلام بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قرظ جر منفعته وفي رواية **كسك** قرظ جر منفعته فهو ربا وفي أسناد مسوار بن عصب وهو متروك قال عمر بن زيد في الحسن لم يصح فيه شيء وهو امام الحرمين والفرازي فقالا لا يصح ولا خيرة له صاحب هذا الفن وأما إذا قضى المقرض المقرض دون حقه وحله من القصة كان ذلك جائزا وقد استدل الجازي على جواز ذلك بحديث جابر في حديث أبيه وفيه فإلهم أن يقبلوا غيره حائطي وبه لا وأبي وفي رواية الجازي أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مال المقرض على ذلك قال ابن بطال لا يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ولو حله من بيع الدين جاز عند العلل استدل ذلك إذا حله من بعضه **هـ** قوله أو جعلت بفتح القاف وتشديد الهمزة المشاورة الجاف من الثبات المعروف بالقصة بكسر التامين وإعمال الصادين لها دام وطبافهو القصة فإذا جفت فهو القف والقصة هي القضب المعروف وهي بذلك لا يجوز ويقطع الوقت كلمة فارسية عربت فإذا غلقت القصة كبست وبم بعضها على بعض إلى أن تحبب تباع لعلف الدواب كما في بلاد مصر وفواحيها

• (کتاب الرحمن) •

(عن أنس قال: رآه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا له من المدينة وأخذ منه ثوبا الأدهر وأما جدو البضاري والتسليق وابن ماجه، وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى لها مائة من تمر هودى إلى أجل ورهنه درعان حميدى فلقط ثوبى ودرع من هرة عندهودى ثلاثين مائة من تمر آخر لها مائة ولا جدو التسليق

عبد الله وعبد قيس فقلت بمقتضى أن يكون محله فيس قديم لم يحرمه لكن روى عن قتادة أن رجلا باع نفسه فقتضى
 بخرابه عبد وجعل منه في ميل الله وعن زرارة بن أبي أوفى أحد التابعين أنه باع حرافة دين وتقل ابن الحزم أن الحر كان يباع
 في الدين حتى نزلت وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وتوقل عن الشافعي مثل قول زرارة ولا يشت ذلك أكلوا لأصحاب واستقر
 الإجماع على المنع (ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه) العمل (والمسلم أجراً) وهذا كاستخدام المهرلثة استغفمه بغير عوض
 فهو من الظل وهذا الحديث ينسب أفراد النصارى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة) مستغلان من الهجران انه ورسوله حرم بيع الخمر وحرم بيع (البنوة والخزير) فلبسهما
فبغى الى كل نجاسة والبنوة تارة تسمى الحلياة لا بد كثر حتى يقتل ابن الخنزير وفيه الاجماع على حريم بيعها ويستلكن
من ذلك الحلق والجراد قال الشوكاني في تل الاوطار وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على حريم بيع الخنزير وحكى
ابن السكيت ان الازواء في يوسف وبعض المالكية الترخيص في التليل من شعره والدة في حريم بيعه وسبع الميتة
النجاسة عند جمهور العلماء فيتعدي ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور ١٠١ عن مالك الطهارة الخنزير اه والى حقه

في السيل طهارة الخنزير ولا يلزم
من عدم صحة بيعه النجاسة
(د) حرم بيع (الاصنام) بيع صنم
قال الجوهري هو الوثن وقال في
النهاية الوثن كل ماله جنة
معمورة من جواهر الارض او
من الخشب ومن الجواهر مكمورة
الا وهي تسمل وتصب تعبد
والصنم الصورة لاجنة قال وقد
يطلق الوثن على غير الصورة وقال
في الفتح يتم ما هو مخصص
من وجهه فان كان معصوما فهو
وثن وصنم لعدم النجاسة البالغة
فنه اقتضى الى معصوم الانتفاع
شرعا بيعها حرام مادامت على
صورتها فلو كسرت وامكن
الانتفاع برفا ضاها جاز بيعها
عند الشافعية وبعض الحنفية
ثم في بيع الاصنام والصود
المقتدة من جوهر تقيس وجهه
عند الشافعية والصنم والذهب
التمتع مطلقا وبه ابياب عاتة
الاصحاب (فقتل) لم يسم القاتل
وقد عاين قتال رجل (ارسل)
القتل رأيت) أخبرني (تصوم)
الميتة فانها يطل بها السقن

وابن ماجه عنه من حديث ابن عباس ونعيم الفقه جواز الرهن في الحضر ومعاملة
أهل النعمة حديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي وصححه وقال صاحب الاقتراح
هو على شرط المأذون قوله رهن الرهن يفتح أنه وسكون المماحق النجاسة الاحتباس من
قولهم رهن الشيء اذا دام وبثبوت كل نفس بما كتبته وحيلة وفي الشرع جعل مال
ويشفع على دين ويطلق أيضا على العين المروعة تحمية لمعوله باسم المصدر وأما
الرهن فيضمن فابيع ويجمع أيضا على رهن بكسر الراء ككسب وكاب وقرئ بها قوله
عند يهودى هو أبو النعم كما فيهما الثاني والبيوع من طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعاه صدأ أي النعم اليهودي رجل من بني ظفر في
شعب اه وأبو النعم يفتح الجملة وسكون المهملة كنبه وظفر يفتح القاموس القامبلان
من الأوس وكان حليفاهم وشبطه بعض المتأخرين بجمزة معدودة وموصلة مكسورة
اسم قاعل من الإذابة وكذا التيس عليه باي الهم العاصم بقوله ثلاثين صاعا من شعير
درواة الترمذي والتساق من هذا الوجه بعشرين ولعله صلى الله عليه وآله وسلم رهنه
أول الامر في عشرين ثم استمراده عشرين رواه الراوي تارة على ما كان الرهن عليه أولا
وتارة على ما كان عليه آخره وقال في الفتح لعله كان دون الثلاثين بغير الكسر تارة
وأنتي الجبر آخر وقع لابن حبان عن أبيه ان قبة الطعام كانت ديناراً وزاد احدني
رواية قال جرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يشككها به سقن ملن والاحاديث
المدكورة فيها دليل على مشروعية الرهن وهو يجمع على جوازها وفيها أيضا دليل على صحة
الرهن في الحضر وهو قول الجمهور والتسديد السفر في الآية خرج مخرج الغالب فلا
منهومة لالة الاحاديث على مشروعية في الحضر وأيضا السفر مظنة فقد الكتاب
فلا يمتنع الى الرهن غالباً الا في موانعها وهذا الفصل فقال لا يشرع الا في السفر
حيث لا يوجد الكتاب وبه قال داود وأهل الظاهر والاحاديث ترد عليهم وقال ابن حزم
ان شرط المرتين الرهن في الحضر يمكن لمخالف وان تبرع به الرهن جاز وجعل أحاديث
أبياب على ذلك وفيها أيضا دليل على جواز معاملة الكفار فيما يتفق فيه من العين
المعامل فيها وجواز رهن السلاح ضد أهل النعمة لا عند أهل الحرب بالاتفاق وجواز
الشراب لمن المؤجل وقد تقدم تحقيق ذلك قال العلماء الحكمة في عدوه صلى الله

و يدين بها الجلود ويستعمل بها الناس أي يبيعونها في سرهم ومصاريعهم يستقنون بها أهل محل بيعها لما ذكر من
المنافع فانها مقضية لصحة البيع كغير الاطعمة فانها وان حرمها كلها يجوز بيعها للماتمين المنافع (فقتل) سلى الله عليه
وآله وسلم (لا تبصرها) (هو) أي يبيعها (حرام) وقال النووي في تل الاوطار قوله لا هو حرام لا كقولنا أن الضمير راجع الى
البيع وجهه بعض العلماء راجع الى الانتفاع فقال يهرم الانتفاع بها وهو قولنا كذا الحلال فمتع من الميتة بنى الاما
بجمله دليل كذا للمدعي والظاهر ان يرجع الضمير اليه لانه المذكور مبيع الكلام فيه ويريد بقوله في آتو

الحديث في غايه وهو تصريح الاستماع بوضوح من دليل آخر كحديث لا تمتنعوا من الميتة بشئ والمسيق لا تقنوا أن هذه المنافع
مقتضية لجواز بيع الميتة فإن بيعها حر أم وقتل ابن المذنب أيضا الإجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه لا يورم بيعها بجميع
أجزائها وأما المتبع الذي يمكن تطهيره كالثور والخشبة فيصور بيعه لأن جوهره طاهر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم عند ذلك) أي عند قوله حرام (قاتل الله اليهود) أي لعنهم (أن الله حرام) عليهم (نصوصها) أي كل نصوص الميتة
(جلب) أي المذ كور وعند الصنفين إجماله ١٠٢ والاولى أقصر أي إذا هو واستقر واحدته (ثم باعوه فكلوا منه) وهذا

الحديث آخره أيضا في المغازي
وأبو داود والترمذي وابن ماجه
قال في التبع قال جمهور العلماء
العلمة لا تمتنع ببيع الميتة ولا تفر
والنظر في الصابة ولكن المشهور
من ما لا طهارة لا تفرير والظاهر
أن التمس من بيعها لصاغة في
التقية عنها يلتصق بها في الحكم
الصلبان التي يعلقها التصاري
ويصر تحت جميع ذلك وصنعت
ورغم بعض العلماء في القليل
من شعر التفرير الترخيص كما بين
الندوة في الأوزاعي وأبي يوسف
و بعض المالكية ويستثنى من
الميتة عند بعض العلماء ما لا يله
الحياة كالزهر والنصف والوبر
قائه طاهر فيصور بيعه وهو قول
أكثر المالكية والخنفية وزاد
بعضهم العظم والسن والقرن
والظلف وقال بضامة الشعور
الحسن واللبث والأوزاعي
ولكنها كلها عند جمهورهم بالتفصيل
وكانها متبعية عند جمهورها لتعلق
بها من طهورات الميتة لأصبة
الدين ونصوص قول ابن القاسم في
هضم القليل أنه يظهر إذا سبق

ملكه وفي الحديث لعن العامي وفيه إبطال الحبل والوسائل إلى المحرم وفيه دليل على أن بيع المسلم
يغير من الذي لا يجوز ويحسد أو قيل المسلم الذي في بيع التمر وما تفرع به على بيعه على أمر القصة فمن على الخلاف في خطاب
الكافر بالقرع وفيه استعمال القياس في الأشياء والتقليد واستدلاله على تحريم بيع جثة الكافر إذا اقتلناه وأراد
الكفار بترامه وعلى تحريم بيع كل نفس ولو كان في نفسه منقصة كالسرقين وأجاز ذلك الكوفيون وذهب بعض المالكية
إلى جواز ذلك المستتر دون البائع لا احتياج المنقري دونه (عن أبي سعود الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى

يقطع

الله عليه وآله وسلم نهي عن غن الكلب العلم وغيره مما يجوز اقتلاؤه ولا يجوز ظاهره التي التزم من لازم ذلك أن لا قيمة على منقلبه وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه وحب القيمة على منقلبه وعنه كالجور وعنه كقول أبي حنيفة يجوز وحب القيمة قال عطاء بن رباح يجوز بيع كلب السيد وغيره وروى أبو داود عن حديث ابن عباس مر فوعا نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غن الكلب وقال إن يه يطلب غن الكلب فأما كفته أبو اسناد صحيح وروى أيضا باسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا لا يجل غن الكلب والله في تحريمه ١٠٣ عند الشافعي غناسة الكلب مطلقا وهي

بأنه لا يباع ما يشبه امرئ بغيره فنه ويحاي عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح الأصول بأن السنة الصحيحة من جهة الأصول فلا ترد الإيعاض أوج منها بعد تعدد الجمع وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث البلب شخص فبين العام على الخاص والنسخ لا يثبت الأدليل يقتضي ثبوت النسخ على وجه يتدرجه الجمع لا بمجرد الاحتمال مع الامكان وقال الأوزاعي واللبث أبو هريرة بن جهمين جل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الاتحاق على المرهون نيباح يستند فله مرتين وأجره ما يبيع به للجمهور حديث أبي هريرة لا يبيح ومعرفة الكلام عليه قوله الأوزاعي قال الموملة وتشديد الراحم صدره يعني الدار تأني بن الدابة ذات الضرع وقيل هو ههنا من إضافة الشيء إلى نفسه كقوله تعالى حب الحبيد (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يفتق الرحمن من صاحب الذي رهنه فغنه وعليه غرمه رواء الشافعي والدارقطني وقال هذا اسناد حسن متصل) الحديث أخرجه أيضا الطحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وأخرجه أيضا ابن بلب من طريق أخرى وصح أبو داود واليزار والدارقطني وابن القطان أرساله عن سعيد بن المسيب وذكروا في حريرة قال في الشخص وله طرق في الدار قطن والبيهقي ككاهن ضعيف قال في بلوغ المرام إن روجه ثقات لأن الحق عند أبي داود وغيره إرساله اه وساقه ابن حزم من طريق مسلم بن أبي صبح قال حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي طالب الأنطاكي وغيره من أهل الثقة حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي حدثنا شيبان عن ورقم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن محمد بن المسيب رأى سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتق الرحمن الرحمن لمن رهنه فغنه وعليه غرمه قال ابن حزم هذا اسناد حسن وتعبه الحافظان بأن قوله نصر بن عاصم نصيف وانما هو عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي ولما حاذيت من مسكرة وقد رواء الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور وصح هذه الطريق عبد الحق وصح أيضا سلمة ابن عبد البر وقال هذه لقطة يعني لغنه وعليه غرمه اختلاف الرواة في دعواؤه وقته فرفعها ابن أبي ذئب ومصر وغيره ما وقعها عنهم وقد روى ابن زهري هذا الحديث فحذوه وبين أن هذا لا ينضم قول سعيد بن المسيب وقال أبو داود في المراسيل قوله لغنه وعليه غرمه من كلام

بأنه لا يباع ما يشبه امرئ بغيره فنه ويحاي عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح الأصول بأن السنة الصحيحة من جهة الأصول فلا ترد الإيعاض أوج منها بعد تعدد الجمع وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث البلب شخص فبين العام على الخاص والنسخ لا يثبت الأدليل يقتضي ثبوت النسخ على وجه يتدرجه الجمع لا بمجرد الاحتمال مع الامكان وقال الأوزاعي واللبث أبو هريرة بن جهمين جل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الاتحاق على المرهون نيباح يستند فله مرتين وأجره ما يبيع به للجمهور حديث أبي هريرة لا يبيح ومعرفة الكلام عليه قوله الأوزاعي قال الموملة وتشديد الراحم صدره يعني الدار تأني بن الدابة ذات الضرع وقيل هو ههنا من إضافة الشيء إلى نفسه كقوله تعالى حب الحبيد (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يفتق الرحمن من صاحب الذي رهنه فغنه وعليه غرمه رواء الشافعي والدارقطني وقال هذا اسناد حسن متصل) الحديث أخرجه أيضا الطحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وأخرجه أيضا ابن بلب من طريق أخرى وصح أبو داود واليزار والدارقطني وابن القطان أرساله عن سعيد بن المسيب وذكروا في حريرة قال في الشخص وله طرق في الدار قطن والبيهقي ككاهن ضعيف قال في بلوغ المرام إن روجه ثقات لأن الحق عند أبي داود وغيره إرساله اه وساقه ابن حزم من طريق مسلم بن أبي صبح قال حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي طالب الأنطاكي وغيره من أهل الثقة حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي حدثنا شيبان عن ورقم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن محمد بن المسيب رأى سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتق الرحمن الرحمن لمن رهنه فغنه وعليه غرمه قال ابن حزم هذا اسناد حسن وتعبه الحافظان بأن قوله نصر بن عاصم نصيف وانما هو عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي ولما حاذيت من مسكرة وقد رواء الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور وصح هذه الطريق عبد الحق وصح أيضا سلمة ابن عبد البر وقال هذه لقطة يعني لغنه وعليه غرمه اختلاف الرواة في دعواؤه وقته فرفعها ابن أبي ذئب ومصر وغيره ما وقعها عنهم وقد روى ابن زهري هذا الحديث فحذوه وبين أن هذا لا ينضم قول سعيد بن المسيب وقال أبو داود في المراسيل قوله لغنه وعليه غرمه من كلام

الزنا وجامعه والكفرة على صورته وهو ما يبالجاء وجمع النبي بغيره البقية الزنا والغير واصل النبي الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستدله على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فالمرها وهي وجه ثلثه فبعض السبيل الحكم (و) نهي عن (حلوان الكاهن) بضم الحاء وسكون الهمزة مصدر حلوته سألوا فإذا أصليت وأصله من الحلو وتوسم به النبي الحلو من حيث أخذهم حواسم لا يلا كلفه ومشفقة يقال سلوته إذا أطعمته الحلو والمراد هنا ما أخذته الذي يدعى مطالعة علم النبي وبغيره التابع عن الكواثر وكان في العرب كنهية يحون أنهم يعرفون كثيرا من الأمويين منهم من كان يرمي أن لغيره ثامن الجثن

(بسم الله الرحمن الرحيم) • (كتاب السلم) • بفتح السين واللام السلقوزة ومعنى وزكوا ما وروى ابن السلق لفة أهل العراق والسلم لفة أهل الخانزوقيل السلق تقدير رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلق أهم قال النووي ذكره في السلم عبارات أحسن الله عند علي موصوف في التقدير بل يعطى ما يجلب على البيع مع سلمة السلم رأس المال في المجلس وسلفا لتقدير رأس المال وأورد عليه أن اعتبار التحصيل شرط لصفة السلم لا ركن فيه وأجيب بأن ذلك يعم لا يقتضيه ماذكروا أجمع المسلمون على جواز السلم اه قال في القمع اتفق العلماء على ١٠٥ مشروعية الامساك من ابن السيب واختلافوا في بعض شروطه

واقتضاها على أنه يشترطه ما يشترطه البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلافوا هل هو عقد فوري جزئي فالحاجة أم ائتمى قالنا القسط لا وفيه نظر فان في مذهب المالكية يجوز تأخير كاه أو بعضه إلى ثلاثة أيام على المشهور لخفة الامر في ذلك وقيل لا يجوز للدين بالدين وفي التلخيص كره طائفة السلم وروى من أبي حنيفة ابن عبد الله بن مسعود أنه كان يكرهه والاصل في جوازه قوله نعم في ما بينهما الذين آمنوا اذ ثابتم به دين الى أجل معلوم فاكتبه وقال ابن عباس انهم ان السلق المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه ثم تلا الآية وفيه ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى الا أن تكون تحبوا حاضرة تدرونها ينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها وهذا في البيع الناجز فدل على أن ما قبله في الموصوف غير الناجز (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله في الله عليه)

إضافة المصدر الى الأفعال عند الجهور والمصنف أنه يحرم على النفس القادر أن يعطل صاحب الدين بخلاف الجاهل وقيل هو من إضافة المصدر الى المفعول أي يجب على المستدين أن يوفي صاحب الدين ولو كان المستحق الدين غنيا فان حاله ظلم فكيف اذا كان فقيرا فانه يكون ظلم الجاهل لا يبيح بعد هذا كما قال الحافظ والمطل في الاصل المد وقال الزهري المدافعة قال في القمع والمراد هنا ما استحق أدائه بغير عذر قوله واذا اتبع باه كان التام المشقة الفورية على الناظم بهول قال النووي هذا هو المشهور في الرواية والفتنة وقال القرطبي اما تتبع فيضم الهمز فيكون التام شيئا لم يسم فاعلم عند الجميع وما قبله تتبع قال كثر على التخصيف وقدم بعضهم بالتشديد والاول لأجل وجود وثقب الحافظة ما دام من الاتفاق بقول النبطي ان أكثر احدثين بقولونه يبقى اتبع بتشديد التاء الموصوب التخصيف والمعنى اذا أحيل فليصل كما وقع في الرواية الاخرى قوله على متى قبل هو بالهمز وقبل بنفسه همز ويدل على ذلك قول الكرماني المني كانه في قضا ومعنى وقال النبطي انه في الاصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهله قوله فاتبه قال في القمع هذه بتشديد التاء بخلاف والحدثان يدلان على انه يجب على من أحيل بمحضه على متى أن يتسأل والمثل ذهب أهل الظاهر وأكثر الشافعية وأبو ثور وابن جرير وجه الجهور على الاستصحاب قال الحافظ وهم من تقل نبيه الاجماع وقد اختلف هل المطلع النفس كية تام لا وقد ذهب الجهور الى أنه موجب للتسقي واختلاف وهل يسق برونه ويشترط التكرار وهل يعتبر الطلبين المستحق أم لا قال في القمع وهل ينصف المطلع من ليس القدر الذي عليه حاضرا عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب بحسب ما أطلق أكثر الشافعية علم الوجوب بصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجوب بسبب بعضه به فنيب والا فلا اه والظاهر الاول لان القادر على التكسب ليس بغير الوجوب انما هو عليه فقط لان تطبيق الحكم بالوصف مشعر بالعلية

• (باب ضمان دين الميت المتلس) •

(عن ابن أبي الاسود قال كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاف يحناء فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل تركة شيئا قالوا لا فقال هل عليه دين قالوا ثلاثة ذناير قال

١٤ نيل لما وآله وسلم الميتة والتمس يسلقون) من أسلف (في التمر) بالثلاثة وفتح الميم (العام والعامين) بالصب على القارة أو قال عامين أو ثلاثة تلك اسمعيل بن ذمية ولم يشك شيئا فقال وهم يسلقون الستين والثلاثة (فقال من أسلف) وفي روايته من أسلف بتشديد اللام والاول أشمل لدخول الحيوان فيصير السلم نفسه خلافا للفتنة وقد ثبت في حديث م لم آت في الله عليه وآله وسلم اقترض بكر أو قس عليه السلم على البكر غير من ما ترسلها وان وجدت الهوى من السلف في الحيوان قال ابن السبعاني غير ثابت وان تحريمه الحاكم (في غير) بالثلاثة قال البرماوي والعيني كالكرماني غير بالثلاثة

والظاهر انهم اتبعوا في ذلك قول النووي في شرح مسلم وفي بعضها بالثلاثة وهو اعم لكن الكلام في رواية البخاري هل فيها بالثلاثة قاله آمل ورواية زيادة كيل (فليست في كيل معلوم) فيما يقال كالقصص والشعر (وزن معلوم) فبما وزن وكذا عندنا فبعد ما جاوزنا ذكره فيما يندرج كثره انظر في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم هذا مع ان المصنف الشرعي في القدر بالثلاثة الكيل لا الوزن قاله في الامام جابر بن الجواب ان الواو بمعنى او والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن وقال النووي في شرح مسلم معناه ان اتم كيلاً ١٠٦ أو وزناً فيكون معلوما وفيه دليل على ان السلم في الكيل ووزنا وهو جائز بلا

شلاف وفي جواب السلم في الموزن كيلاً وجهان للشافعية أحدهما جواز كعكسه وهذا يختلف الرويات لان المقصود هنا معرفة القدر وهناك المعاناة بمادة عهد صلى الله عليه وآله وسلم وحصل الامام اطلاق الاصحاب جواز كل الموزن على ما عهد النبي في مثله ضابطاً حتى لو اتم في ثمن المسك والعنبر وشعرهما كيلاً لم يصح لان القدر واليد برئته ما لا يثبته الا بعد ضابطه وهذا الحديث أخرجه أيضاً في السلم ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي في نفسه وفي الشروط وابن ماجه في الثمارات ولو اتم في مائة صاع حنطة على أن وزنها كذا لم يصح لان ذلك يغير وجوده ويشتبه الوزن في البطيخ والبقلان والقنطاري والسقز مثل الرمان فلا يكتفى فيه الكيل لانها تتباين في الكيل ولا الله في كثرة التقاوت فيها والجمع فيها بين العدد والوزن مفسد ويصح السلم في الجوز والوزن في نوع يقل

صالحاً على صاحبكم فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصل عليه رواء أحد والبخاري والنسائي وروى التلمذة الأبا داود هذه القصص من حديث أبي قتادة ومعه الترمذي وقال فيه النسائي وابن ماجه فقال أبو قتادة أنا تكلف به وهذا أصح مما في الانشاء لا يحصل الاخبار بجملي من وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي على رجل مات عليه دين فأبى بيت فسال عليه دين قالوا نعم دينار قال صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة هما علي يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية أخرى كل مؤمن من نفسه في تركه ينافي من تركه ما لا يفرقته رواء أحد أو دارد والنسائي حديث أبي قتادة أخرجه أيضاً ابن حبان وحديث جابر أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم في الباب عن أبي سعيد عند الدارقطني والبيهقي بإسناد قال المافظ ضعيفة لا يثبت كالمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وآله وسلم هل على صاحبكم من دين قالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال علي عليه السلام يا رسول الله هما علي وأما هما شتمن فقام يصلي ثم أقبل على علي عليه السلام فقال جزاك الله عن الاسلام خير أو فترهاتك فكافكت رهان أخيك ما من مسلم فذكر رهان أخيه الا لك الله رهاته يوم القيامة فقال بعضهم هذا علي رضي الله عنه خاصة ام المسلمين عامة فقال بل المسلمين عامة وعن أبي هريرة عند الشيخين وغيرهما الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته من خلف مالا أو حقة أو رثته ومن خلف كلاً أو ديناراً فكله إلى دينه علي وعن سلمان عند الطبراني في صحيحه حديث أبي هريرة أن رواد علي بن الولاد من بني من بن مال المسلمين في اسناده هذا الله بن سعيد الاصل في مذكور ومعهم عن أبي امامة عند ابن سنان في ثمانية قولاً ثلاثة دنا في رواية الاخرى ديناران وفي رواية لابن ماجه وأحد رواين حبان من حديث أبي قتادة سبعة عشر درهماً وفي رواية لابن - ان من حديث عثمان بن عفان وهذا دون دينارين وفي رواية لابن حبان أيضاً من حديثه ديناران وفي رواية أيضاً من حديث أبي امامة فهو ذلك وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد ان ثدريان الدين كان درهمين ويجمع بين رواية الدينين والثلاثة بان الدين كان دينارين وشطرا من قال ثلاثة جبر الكسر

اختلافه بلفظ قصوره ورفقتها بخلاف ما يكثر اختلافه في ذلك فلا يصح ويجمع في القين بكسر الموحدة بين العدد والوزن ومن بان يقول ما ثلثة وزن كل لينة واحدة مثل (وفي رواية عنه) أي عن ابن عباس (الي اجل معلوم) قال النووي وليس ذكر الاجل في الحديث لاشترط الاجل بل معناه ان كان اجل فليكن معلوماً (عن ابن أبي أوفى) بعد الله رضي الله عنهم قال أنا كنا نسأل علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي في زمن حياته واما حياته الشريفة (و) على عهد أبي بكر وعمر (الخليفتين) بن يزيد صلى الله عليه وآله وسلم وفيه رضي عنهم (في الحنطة والشعر والزبيب وغيره) بالمتفاوت ذكر أربعة أشياء من

المكبات ويقام عليه اسائرهم لئلا يدخل تحت الكيل وسئل ابن ابي ابري أحد صغار الصحابة عن ذلك فقال مثل ما قال ابن ابي
أوفى واجمعوا على انه لا يمين معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تقريه من غيره وكأنه لم يذكر في الحديث لانه لم يوافقوا عليه
وانما قصروا عن ذكر ما كانوا عليه وكذا انما يبار ادهذا الحديث انما هو وزن لا يسلّم فيه كيد ولا يوافقوا وهو احد
الوجهين للشافعية والاصح عندهم الجواز وجه امام الحرمين على ما بعد الكيل في مثله ضابطا وانفقوا على اشتراط تعيين
الكيل فيما يمينه من الكيل كصاع الحجاز وقنيز البراق واربد مصر ١٠٧ بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلفة فاذا

اطاق صرف الى الاظلم (وفي رواية عنه) اي من هذا انه بن
أي أوفى (قال كئاسلف نسط)
بفتح النون وكسر الباء وسكون
الفتحة اهل الزراعة وقبل
قوم ينزفون البطائح وسواها
لاعتدائهم الى احضار الجاه
من النيايح لكثرة ما يلغس
القلحة وقبل نصارى الشام
الذين عمروها (أهل الشام) وفي
رواية عثمان ابن ابيات من انباط
الشام قال في النخ وهم قوم من
العرب دخلوا في الجهم والروم
واختلطت انسابهم وفسدت
الجنهم وكان الذين اختلطوا
بالجهم منهم ينزلون بين العراقيين
والذين اختلطوا بالروم ينزلون
بوادى الشام ويقال لهم النبط
بفتح السين والذبت والابطاط في
الخطبة والشعر) بمكاييل
(والزيت) بمما وزن وهذا يدل
قوله في الرواية السابقة ان يمين
ويقال عليه الشرح والحين
وغيرهما في كمال معنى الى اجل
مما هو) قال ابن بطال اجمعوا
على انه ان كان في السلم مكاييل
وزون فلا بد فيه من ذكر الكيل

ومن قال ديناران الفداء وكلنا مسلما ثلاثة توفي قبل موته دينار او بقي عليه ديناران
فمن قال ثلاثة فباعتهما الاصل ومن قال ديناران فباعتهما ما بقي من الدين والاولى اليقين
كذلك في القرض ولا يفتي في ما في ذلك من التعسف والاولى للجميع بين الروايات كلها يتعدد
القصة وأحد باب يدل على انها تضع الضمعة عن المستويلازم الضمين ما ضمن به
وسواء كان الممتثل شيئا او قهرا او الى ذلك ذهب الجمهور ورواها ما لا للضمن الرجوع على
مال الميت اذا كان له مال وقال ابو حنيفة لا تضع الضمعة الا بشرط ان يقول الميت ولاء
دينه والالم يصح والحكمة في ترك التي على الله عليه وآله وسلم الصلاة على من عليه دين
تريض الناس على قضاء الدين في حياتهم والتوصل الى البراءة لئلا تقوتهم صلاة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال في القرض وهل كانت حلا على الله عليه وآله وسلم على من
عليه دين حمزة عليه او جازة توجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود
الضمن كما في حديثه سلم وحكي القريب اي انه وما كان يمنع من الصلاة على من اذ ان
دينه بائنا رواه من استدان لاهر هو جازتها كان يمنع وقيل نظر لان في حديث أبي
هريرة ما يدل على التعميم حيث قال في رواية لفضاض من توفي وعليه دين ولو كان الحلال
محتقنا لينة صلى الله عليه وآله وسلم نعم جاز في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل عليه السلام فقال انما
النظام في الدين التي جلت في البغي والاسراف فاما المتعفف وذو العيال فانما ضمن له
أودى عنه ففعل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك وقال من ترك شيئا من الحديث
قال الحافظ وهو ضعيف وقال الحازمي بعد ان أخرجه لا بأس به في المباحات وليس فيه
ان التفصيل المذكور كان مستورا وخافه انه طرأ بعد ذلك وانه السبب في قوله صلى الله
عليه وآله وسلم من ترك شيئا من مالي وفي حلالته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين بعد
ان فتح الله عليه اشعاره انه كان يقضي من مال المصالح وقبل بل كان يقضي من خالص
ملكه وهل كان القضا واجبا عليه أم لا فيه وجهان قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى
لاهر المسلمين ان يفعل بين مات وعليه دين فان لم يفعل فالانتم عليه ان كان حق المتوفيت
المال في يده فدا ما عليه ولا ينقضه قوله تعالى قال ابن بطال هذا نسخ ترك الصلاة على
من مات وعليه دين وقد حكى الحازمي اجماع الامة على ذلك

المعلوم والوزن المعلوم فان كان فيما يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد ما هو قلت أو دعه ما هو والعدد والوزن بل الكيل
والوزن للجامع بينهما وهو علم الجاهل بالقدار ويجوز في الذراع ما نفد دم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لاجل
اختلافه في الاماكن (فقيه له) أي لابن أبي أوفى والقاتل عمودين ابي جعفر (المن كان أصله عنده) أي المسلم فيه (قال ما كنا
نسالهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستقصال وتقرر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأخر هذا الحديث ولم
نسالهم أنهم حث أم لا حث لهم واستدل بهذا الحديث على صحة السلم اذ لم يذكر مكانه القبض وهو قول اهلنا ويصح وأي يوم

وبه قال مالك وداود يخضع في مكان السلم فان اشتقنا القول قول البايع وقال الثوري وأبو حنيفة والثاني لا يجوز السلم
 فبما جعل وموثة إذا ن يشرها في تسلعه مكانا معلوما واستدل به على جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا ما كان
 موجود في وقت السلم وهو قول الجمهور ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعبده عندهم وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع
 قبله ولو لم يغيام فاقطع في عمله لم ينفسخ البيع عند الجمهور وفي وجه الشافعية ينفسخ واستدل به على جواز التفرق في السلم
 قبل القبض لكونه ليد كوفي الحديث ١٠٨ وهو قول مالك إذا كان بغير شرط وقال الشافعي والكوفيون ضد بالانقار

قبل القبض لأنه يصير من باب
 الدين بالدين وفي حديث ابن أبي
 أوفى جواز مبايعة أهل القمة
 والسلم إليهم ورجوع المشتكين
 عند التنازع إلى السنة
 والاحتجاج بقول النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وإن السنة
 إذا وردت بتقرير حكم كان أصلا
 برأسه لا يعتبر مخالفة أصلا آخر كنا
 في الفتح قال القاضي محمد الشوكلي
 في المختصر وشرحه السلم أن يلم
 رأس المال في مجلس العقد على
 أن يطمع ما يترضا ضمان عليه
 معلوما إلى أجل معلوم ولا يأخذ إلا
 ما عهد أو رأس ماله ولا تصرف
 فيه قبل قبضه وقد شرط في السلم
 جماعة من أهل العلم شرط ما يبدل
 عليها دليل هـ

• (باب في أن المضمون عنه انما يبرأ بآداء الضامن لا بمجرد دفعه) •

(عن جابر قال توفي رجل فمسلته وحطائه وكفائه ثم أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقلنا قلنا عليه خطا خطوة ثم قال أعلية دين قلنا يا نازك انصرف فمصلحها أبو قتادة
 فأتينا فقال أبو قتادة الذي أشارنا على فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أوفى الله حق
 الغريم وبرئ منه الميت قال ثم فعل عليه ثم قال بعد ذلك يوم ما فعل الميت انما قال انما
 مات أمس قال فعاد اليمن فقد قال قد قضيت ما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 إلا أن يردت عليه جلده رواءا حلوا أوداه وقوله والميت منهم ما يرى مدخرا في الضمان
 متبرعا لا ينزوي به رجوعا بحال الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والدارقطني
 وصححه ابن حبان والحاكم قوله أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أوفى الله حقكم ووضعنا
 حيث نوضع الجنائز ضد مقام يسير على عليه السلام قوله انصرف فمصلحها في
 حديث أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لعل صاحبكم وتقدم فهو في
 حديث سلمة قوله إلا أن يردت عليه فيمد دليل على أن خلاص الميت من ورطة الدين وبرائة
 نعمته على الحقيقة ووقع العذاب عنه انما يكون بالقضاء عنه لا بمجرد التصديق بالدين بل بقضاء
 الضمان ولهذا صار على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى سؤال أبي قتادة في اليوم الثاني
 عن القضاء وقد مد دليل على أنه يستحب الإمام أن يحض من فحل حاله من ميت على
 الامراع بالضاة كذلك يخصب لائر المسلمين لأنه من المعاصرة على الخيرة فيه أيضا دليل
 على صحة التبرع بالضمانة عن الميت وقد تقدم الكلام على ذلك

• (باب في أن ضمان ذلك المبيع على البايع إذا خرج مستحقا) •

(عن الحسن بن مرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد عينه ماله عند
 رجل فهو أحق به ويتبع البيع من باعه رواء أحمد وأبو داود والنسائي في رواية أخرى
 من الرجل متاع أو ضاع منه فوجد يده يد رجل بعينه فهو أحق به ورجع المشتري على
 البايع بالثمن رواء أحمد وابن ماجه) صحاح الحسن من مرة فيه خلاف قلنا وبقية
 الاستناد رواه ثقات لأن أبا داود ورواه عن عرو بن عوف الواسطي الحافظ شيخ البخاري

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 • (كتاب الشفعة) •

بضم الهمزة ومكون القاموس
 ضحها وقال بهنهم لا يجوز في
 السكون وهي في اللغة الضم على
 الاثمن من ثقت الذي تضمنته
 فهي ضم نصيب إلى نصيب وانه
 شفع الاذان وفي الشرع حق فكل

قهرى ثبت للشرى القديم على الحادث فبما له بهوض واقف على مشروعيها خلاط نقل من أبي بكر الاصم من
 انكاره للماء في الشفعة دفع ثمر موثة القصة واجتهاد المرافق في الحصة المصائرة اليه كمد ومنور بالوعة وسعيها
 الاشتراك في ثمن ولو منع فلا ذوات القصة والحدود وصرفت الطرق وشوارعها فلا شفعة لأنه لا مجال لها بعد ان غزت
 الحقوق بالقصة وحديث جابر أم لى في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم بل يقطع قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في
 كل شئ لم يقسم ربة أو حائط ولا يجله أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذ لم يوافق فهو أحق به

(عن أبي رافع) أسلم القبطي (رضي الله عنه) مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم له إلى أبي سعد بن أبي رافع (قوله) فقال (أي أنت) (حتى) في دارك فقال (سعد) لا رافع) وأما لا أنزل على أربعة إلا أنه حجة (أو) قال (مقطعة) وهذا يعني أي مؤجلة والشئ من الراوي وفي رواية بعضنا أن أربعا تفتقر إلى أن يقال إذا كان المكان بغيره. رافع (قال) أبو رافع أقد أعطيت بها خمسة دينار وتولاني سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار أحسن سقبة) يفتح السين المهملة والقاف ويجوز إبدال السين صاد القرب والملازمة أو الشريك ١٠٩ وفي حديث حسد الترمذي يقتل به إذا كان غائبا إذا كان طر بها

عن هشيم عن موسى بن السائب وثقه أحمد عن قتادة عن الحسن قوله من وجد عين ماله يعني الموصوب أو السروق عند رجل أو امرأة أو غيره وأحق به من كل أحد إذا ثبت أنه ملكه بالينة أو صدقه من يده العين ثم إن كانت العين بغيره لمع أشد العين المطالبة بمنفعها مدة بقائه في يده سواء تقع به من كانت في يده أم لا وإذا كانت العين قد قصت بغير استعمال كعشت الثوب وعلى العبد ومقرط بدماء فقه قيل يجب أخذ الأرض مع أجره سلبا لما قيل في النقص ونقصا لما سلبه وكذلك لو كان النقص بالاستعمال قوله البيع بتشديد الحنة مكسورة وهو المشتري أي يرجع على من باع تلك العين منه ولا يرجع عند الهادوية إلا إذا كان تلاميذ البيع إلى منقصته بأن البائع أو يترك الحاكم بالينة أو يعمله إذا كان الحاكم مستندا إلى إقرار المشتري أو يتركه فلا يرجع على البائع ثم إن كان المشتري علم بأن تلك العين مقصوبة فينبوجه ما يمن المطالبة كل ما توجبه على الغائب من الأجرة والأرض وإن جهل بالنقص ونقصه كانت يده على إدامة كل ردعة وقيل بدفعه ولكن يرجع عاقره على البائع قوله يا فتن يعني الذي دفعه على البائع

• كتاب التعليل •

• (باب ملازمة التي وما يطلق المصير)

(عن عمرو بن النضر) يعني أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (الواحد ظلم بخل عرضه وعقوبته رواه الخمسة إلا الترمذي قال أحمد قال وكيع عرضه شكايته وعقوبته حبه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وابن حبان وصححه وعلقه البخاري قال الطبري أن في الأساطير لروى عن النضر بن الأجداد أن الأسناد تدرجه ابن أبي دلف قال في الفتح واستاده حسن قوله التعليل هو مصدر فاسته أي نسبت إلى الأفلان والمفسر شرعا من يزيد يدينه على موجدته أي مفسلا أنه صار أنفوس بهدان كان ذا ذروهم وذاتير شارة في أنه صار لا يعلل الأذى إلا الودهي القديس أو سمى بذلك لأنه يمنع التصرف إلا في الشيء التام كدلويس لانهم ما كانوا يمتعون بها في الأشياء الخاطئة أو أنه صار إلى أنه لا يعلل فيها أنه في هذا أنهم زعم أن السلب قوله الواحد الذي الفتح وتشديد اليا المطلق والواحد بالجمع الذي من الوجد بالضم يعني القبلة قوله بصل بضم أوله أي

واحد قال ابن بطال استدله أبو حنيفة وأصحابه على إثبات الشفعة الجار أو أوله فيرجع على إن المراد الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيت لذلك دعاه إلى الشراسته قال وأما قولهم أنه ليس في القصة ما يقتضي تسمية الشريك جارا فرددوا أن كل شئ غريب شاقيل لجار وقد قالوا المرأ تجارة لما بينهم من المخالطة اه وقواه التوكل في الدراى المصيبة ثم في شرح المتن ثم في رسالة متلف وهو الحق والأحاديث الواردة في إطلاق شفعة الجار عقيدة بعدم استحقاقه لأن الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على المخالط وأما تقييد شفعة الجار باتحاد الطريق فهو بوقيد ما قلنا من أنه لا شفعة إلا لقطط لان الطريق إذا كانت واحدة فالخاطئة كانت فيها لم تقع القصة الموجبة لبطلان الشفعة لعدم تكييف الطريق فالحق أن سبب الشفعة واحد وهو الشريك قبل القصة فالحق من

أن من أسببها الاشتراك الطريق والاشتراك في قرار التمر أو مجاري الماء هو راجع إلى السبب الذي ذكرناه لأن الاشتراك في طريق الشيء أو في دونه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء وقد حققنا ذلك المقام في كتابنا بداية السائل إلى الدالة السائل بقاوسية فرأيه وبطل الكلام جاء على ذلك بتدريج طولا لمطرط (ما أعطيتكها) أي البصة الجامعة لقيتين (أربعة آلاف) وأما على بها خمسة دنانير فأعطاه إياه) قال في معام التمر وقد استخرج من يرى الشفعة بالجوار أو أوله غيره على أن المراد الجار حق بسقبة إذا كان شريكه فيكون معنى الحديثين على الواقع دون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك لأنه قد يباشر شريكه

ويسا كنه في الدار المشتركة بينهم ما كثر انتهى جازي لهذا المعنى قال ومحق أنه أراد حتى بالبر والمعونة وماله مضاعفا ٨١
 وإنما عمل عن الحقيقة في تخصيص السب إلى الجواز لان لفظ الحق في الحديث يقتضي شرك في نفس الشفعة والحق في حق
 الشفعة التبريك والجواز على مذهب القائل به ولا ريب أن نشر بك الحق من غيره فكيف يرجح الجواز عليه مع ورود نفي
 التصريح بالصحة فيه حل الجواز على الشر بك جعاب حديث جابر المصريح بأنه من الشفعة بالنشر بك وحديث أبي رافع
 أنه هو مصر ووف الظاهر اتفاقا قالان ١١٠ الذين قالوا بشفعة الجواز قدموا الشر بك ملة أنهم المشار في الطريق ثم على

من ليس بجوار ومن ثم نصين
 التأويل وقال الخطابي بعد أن
 ساق حديث أبي رافع ضد أبي
 داود تكلم بعضهم في إسناده هذا
 الحديث واضطراب الرواية
 ثم ذكر وجوه الاضطراب قال
 ولأحد حديث التي جاءت في أن
 لشفعة الأشر بك إسناده
 جيد وليس في شيء منها اضطراب
 اه قلت ولا يضرب الاضطراب
 حيث رواه الضاري في جامعه
 الصحيح قالوا في حل الجواز على
 معنى التبريك وهو الذي ذهب
 إليه المحققون من أهل الحديث
 وقال به الفقهاء المولود عليهم في
 القديم والحديث وأجيب من
 لم يثبت بشفعة الجواز أيضا بأن
 الشفعة ثبتت على خلاف الأصل
 معنى معدوم في الجواز وهو أن
 التبريك راجع إلى عليه شريكه
 فتأذى به فعدت الحاجة إلى
 مقاسمته فيدخل عليه الضرر
 يتقص قيمة ملكه وهذا لا يوجد في
 المقسوم والله أعلم وهذا الحديث
 أخرجه أيضا الضاري في ترك
 السيل وأخرجه أبو داود في

يجوز وصفه بكونه ظاهرا في الضاري والبيهي عن سفيان مثل التفسير الذي رواه
 المصنف عن أحمد عن وكيع واستدل بالحديث على جواز حبس من عليه الدين حتى
 يقضه إذا كان قادرا على القضاء تارة بالاشتداد عليه لا إذا لم يكن قادرا لقوله الواحد
 فانه يدل على أن المصير لا يحل عرضه ولا عقوبته والى جواز ائطس للجواز ذهب
 الخنفية وزيد بن علي وقال الجمهور يبيع عليه الحاكم لم يسأل في حديث. هاذ وأما
 غير الواحد فقال الجمهور لا يبيع لكن قال أبو حنيفة فلا يرضه من الدين وقال شريح
 يبيع والظاهر قول الجمهور يؤيده قوله تعالى فظنر في ميسر وقد اختلف هل يسق
 الماطل أم لا واشتق أيضا في تذيير ما يسق به والكلام في ذلك مبسوط في كتب الفقه
 (ومن أبي سعيد قال أصيب رجل على مهاد ول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غار
 ابتاعها فكفروته فقال قد قعدوا عليه فتصدقوا على ما في سلطك وفادته فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغرمائه خذوا ما بدمتم وليس لكم إلا ذلك رواه
 الجماعة إلا الضاري) قوله في غار ابتاعه دليل على أن الغار إذا أصيبت معصومة على
 المشتري وقد تقدم في باب وضع الجواز ما يدل على أنه يجب على البائع أن يسع عن
 المشتري بقدر ما أصابته بالشفعة وقد جع بينهم ما بان وضع الجواز محمول على الاحتباب
 وتسل أنه خاص بما يبيع من الشار قبل بدو صلاحه وقيل أنه يقول حديث أبي سعيد هذا
 بان التصديق على الغرم من باب الاحتباب وكذلك غشاه دين غرماته من باب الغرض
 لمكارم الاخلاق وليس التصديق على جهة العزم ولا القضاء فغرماء على جهة الحلوم وهذا
 هو الظاهر ويدل عليه قوة في حديث وضع الجواز لا يحل أن تأخذ منه شيئا ثم أخذ
 مال ذلك فانه مصرح في وجوب الوضع لاني استصياه وكذلك قوة في هذا الحديث وليس
 لكم إلا ذلك فانه يدل على أن الدين غير لازم ولو كان لازما لمسلط الدين مجردا لا عسار
 كان لازم الانتظار إلى ميسر وقد تقدمت في باب وضع الجواز عدم صلاحية حديث
 أبي سعيد هذا الاستدلال به على عدم وضع الجواز لوجهين ذكر كلاهما هناك وقد استدل
 بالحديث على أن المقلس إذا كان له من المال دون ما عليه من الدين كالواجب عليه
 غرماته تسلم المال ولا يجب عليه لهم شيء غير ذلك وظاهره أن الزيادة ساقطة عنه ولو أيسر
 بعد ذلك لم يبال بها

عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله اني جارية فاني أبيع ما أهدى (باب
 قال إلى آخره ما منك بابا) وليس في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجواز لان عائشة رضي الله عنها انكسأت من تبدأ به من
 جيرانها بالهدية فأنجزها ما من قرب أو في من غيره لانه يتناول ما يدخله إرباره وما يجرى عنها فإذا رأى ذلك أحب أن يشاؤكه
 فيه وله أسرع إجابة لما عند التواب العارضة في أوقات الغفلة فلذلك يدعى به على من بعد قال ابن بطال رجة في هذا
 الحديث بل واجب الشفعة لما يصل من الخبر ومشاركة النفس الاجنبى بخلاف التبريك في نفس الله بالحق لا يبر

وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله أي الجوار أقرب وفيه اشعار إلى أن البخاري يعتاز مذهب الكوفيين في استحسان الشفعة بالجوار لكنه لم يترجم له وإنما اعقب بهذا الحديث ليدل بذلك على أن الأقرب جواراً أحق من الأبعد لكنه لم يصرح في الترجمة بأن خرض الشفعة واستدل أن توريشي ياراد البخاري حديث الجوار أحق بشفه على تقوية شفعة الجوار وبإبطال ما قاله الخطابي من شفع عليه • (بسم الله الرحمن الرحيم) • (كاتب الأمانة) • يكسر الهمزة على المشهور وحكي الرافعي ضمه • وصاحب الاستعذب قصها وهي لفظة اسم للأجر توالا بفتح الهمزة قال الجوهري بالمد ١١١ وغيره إذا أئتمه وشرا عتد على منفعة

مقصود معلومة قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم يخرج بمنفعة العبد ويتصوره التافه كفاحة الشم ومعلومة القرائن والجماعة على عمل مجهول مقابلته للبدل والإباحة البضع وبعض من جهة المنافع والوصية لها والشركة والاعارة وبمعلوم المساقاة والجماعة على عمل معلوم بعض مجهول كالنج بالزود ثم رد عليه بيع حق المروءة والجماعة على عمل معلوم بعض معلوم وفي القبح الإجارة اصطلاحاً قلنا شفعة وثقة بعوض في (من أي موسى) جد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ومضى رجلان من الأشعريين لم يسبوا ولا يبيع من الأشعريين الذين قدسوا مع أبي موسى في السفينة كتب بن عامر وأبو مالك وأبو عامر وغيرهم (نقلت ما عتد أنهم باطلان الصل) كذا سلفه مختصراً ولقد نفي استنباه المرتدين في باب حكم المرتد والمراد موسى رجلان من

• (باب من وجد سلعة بأعها من رجل عند قتلها قلنا) •
 (عن الحسن بن ميمون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجد سلعة عند مقلس بعينه فهو أحق به رواء أحد • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك ما به بينه عند رجل أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره رواء الجماعة • وفي لفظ قال في الرجل الذي يعدم إذا وجد عند القاتل ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي يباعه رواء مسلم والنسائي • وفي لفظ أيا رجل أفلس فوجد رجل عنده ما له ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو رواء أحد • وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن شام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيا رجل يباع معاً فاعفأ فاعفأ الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد من ثمنه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فمأخذ القاتل أسوة القاتل رواء ما قلنا في الموطأ أبو داود وهو مرسل وقد أئتمه أبو داود من وجه ضعيف) حديث مرآة ترجع أيضاً أبو داود قال في القبح واستاده حسن وهو من رواية الحسن البصري عنه وفي صحاحه من خلاف معروف قد قلنا الكلام فيه ولكنه يشهد له حديث أبي هريرة أنه كور بعده ويشهد له حديث أيضاً ما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه قال في مقلس أئتمه بالقتل فيكم بضم فسأل الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل من ثمنه بعينه فهو أحق به وفي استاده أبو المعتر قال أبو داود والبخاري وابن المنذر هو مجهول ولقد كره ابن أبي حاتم الأراؤيا وأسد كره ابن حبان في الثقات وهو لا يرفعني والبيهقي من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب حديث أبي بكر بن عبد الرحمن وهو مرسل كذا كره المصنف لأن أبا بكر تابعي لم يدر ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه أبو داود عن طريق أخرى فقال عن أبي بكر أنه كور عن أبي هريرة وهو ضعيف كما قال المصنف وذلك لأن فيها اسمعيل بن عباس وهو ضعيف إذا روى عن غير أهل الشام ولكنه ههنا يروي عن الحرث الزبيدي وهو أي ما قاله الخافظ وقد اختلف على اسمعيل فترجمه ابن الجاهود من وجه منه عن موسى بن عتيبة عن الزهري مود ولا وقال الشافعي حديث أبي المعتر الأولى من هذا وهذا قطع وقال البيهقي لا يصح وصلة ورواه عبد الرزاق في مصنفه وكذا ابن عزم

الأشعر بين أحد هما من يميني والآخر عن يساري وروى الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فكانا هما إلى الله جل فقال يا أبا موسى أيا بعه جد الله بن قيس قال قلت والذي من ذلك ما لم يلق ما أطلعني على ما أتى أنفسهم ما ما سمعت أنهم ساططان العمل فكان في انظار السواكه تحت شفة قلت أي أنزوت (تقال لن أو) قال (لا) لا تشك من الراوي نستعمل على علمنا من أراد (لما قلنا من التهمة بسبب حرصه ولا من سأل الغواصة وكل الهياويل يعان على أولنا كل في الغالب أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه لاير تطابق ذلك ما ترجمه وهذا الحديث يترجمه أيضاً في الأجرة والاحكام وفي احتياجه المرتدين ومسلم في المغازي

وأودع في الحدود والتساق في القضاء **ع** عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت أي وأنت أيضا وصيها فقال نعم كنت أرحمها على قريبي لا لاهل **ك** قال فريد شيخ ابن حبان يعني كل شاة بقراط يعني القبط الذي هو من بني النصارى والدرهم وهو نصف الدينار أو نصف عشر الدينار أو من أربعة وعشرين دينارا أو قال أبو الحسن الحارثي قرايط اسم موضع عكة وصحة ابن الجوزي كان ناصر وليه مغطاي بان العرب لم تكن تعرف القرايط قال في الفتح ١١٢ لكن الأرجح الأول لأن أهل مكة لا تعرف بها مكانا يقال له قرايط **هـ** وقال

بعضهم لم تكن العرب تعرف القبط الذي هو من القبط ولا قال صلى الله عليه وآله وسلم كما في الصحيح ففتقون أرضا يذكر فيه القبط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم له أن يكون الذي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف ذلك والحكمة في الهمام مري القنم قبل النبوة ليصل لهم القرن برعيها على ما يكفونه من القيام بأمرهم ولأن في مخالفتها زيادة العلم والشقة لأنهم إذا صبروا على مشقة العمل ردفعوا عنها السباع الضارية والأيدي الخاطفة وحلوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها وصرها وضعها واستباحها إلى النمل من مري إلى مري ومن مصر إلى مصر رفقوا بضعفها واحسنوا تعاهدها فوطئته لتعريفهم سياسة أجمعهم وخص الغنم لأنها أضعف من غيرها ولأن تعرفها أكثر من تعرف الأبل والبقر لا يمكن ضبط الأبل والبقر والرياء دونها وفي الحديث يدل على جواز الاجارة على وجه القنم

ان من الذين مالوا أيضا عن أبي هريرة في غرائب مال وفي التهذيب ان بعض أصحاب مال وصلة قال أودع ودو المرسل أصح وقد روى المرسل الشبان بلفظ من أدركه ما بعينه حسد رجل قدا فليس أو انسان قدا فليس فهو أحق من غيره ووصلة ابن حبان والدارقطني وغيرهما من طريق الثوري عن أبي بكر مري أخرى بلفظ الشبان قوله بعينه دليل على ان شرط الاحتقاق أن يكون المثل بالقبالة لم يتغير ولم يبدل فلا تميزت الغنم في ذاتها بالنقص مثلا أو في صفتين صفاتها هي أي وفي القفر ما روي ذلك قوله في الرواية الثانية ولم يفرقه وذهب الشافعي والهادي إلى ان البائع أولى بالعين بعد التغير والخص قوله فو أي بغيره كائنا كان واردا أو مري بما هو ذا حال البهائم وروى لفت الحنفية في ذلك فقالوا لا يكون البائع أحق بالعين المبيعة التي قيد الخلس وتأولوا الحديث بأنه خبر واحد بخلاف الأصول لأن الساعه صارت بالبيع ملكا المشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع اخذها منه فنقض للملك وجعل الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو لقطه وقمب بانه لو كان كذلك لم يبدل بالأفلاس ولا يحصل أحق بالمقتضيه صفة أفعل من الاشتراك وأيضا رد ما ذهبوا إليه قوله في حديث أبي بكر أيا رجل يا عمتا فان فيه التصريح بالبيع وهو نص في محل النزاع وقد أخرجه أيضا شعبان في جامعه وابن حبان وابن جرير مري أي بغير مري أي بغيره بلفظ إذا ابتاع رجل ساعه ثم افلس وهي عنده بغيرها وفي لفظ لابن حبان إذا افلس الرجل فوجد البائع ساعته وفي لفظ لمسلم والساقى أنه لصاحبه الذي يباعه كإن كره المصنف وعند عبد الرزاق بلفظ من يبيع ساعته من رجل قال الحافظ فظهر بهذا ان الحديث وارد في صورة البيع ويتحقق به القرض وسائر ما ذكره في من العارية والوديعة بالأولى والاعتذار بان الحديث خبر واحد مروي عنه مشهور من غيره ومن ذلك ما تقدم من جرير تروى في هريرة وابن جرير بن عبد الرحمن ومن ذلك ما أخرجه ابن حبان بأسناد صحيح عن ابن جرير مري فو ما ينصوا لحديث الباب وقد قضى به عثمان بن كرواه الجعفي واليهي عن عيسى قال ابن المنذر لا تعرف لعمشان مخالفا في الصاعية والاعتذار به مخالفا للأصول اعتذارا فاسد لم يعرفه الثماني ان السنة الصاعية هي من جهة الأصول فلا يترك العمل بها إلا ما هو انقض من ماله في المقام ما هو كذلك وعلى تسليم أنه ورد ما يدل على أن السنة

ويطلق بها الجار زعيم لمن الحدود وفي ذكره صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك بعد أن علمه اشرف خلق الله عليه قصر من التواضع والتعظيم عن جنته عليه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في التبرعات **ع** عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما هم اليهود وهم من باب القلب أي كمثل قوم استأجرهم رجل أو هو من باب تشبيه المركب للمركب لتشبيه القوم بالقرء فلا اعتبار بالإيمان معين إذا التقى مثل الشارع معكم كمثل رجل مع آخر (يعملون له عملا وما إلى الليل على أجر معلوم) أي على قدر ما عين (فعماله إلى نصف النهار فقالوا لاجلنا إلى الجبل الذي مشى طبلنا) إشارة إلى أنهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم وهذا من أجل إطلاق القول بإرادة لافيه

لان لازمه ترك العمل المعبره عن ترك الايمان (وماعلمنا باطل) اشارة الى احباط علمهم بكفرهم بعضى اذ لا ينفعهم
 الايمان بموسى وحده بعد جنته عيسى (فقال لهم لاتصلوا) ابطال العمل وترك الاجر المترط (أكلوا بقية علمكم وشذوا
 أخرجكم كلما دأبوا وتركوا روايا ساجرا آخرين) وهم التصاري (بعدهم فقال لهم) (أكلوا بقية وممكن هذا ولكم الذى
 شرطت لهم) أى اليهود (من الاجر) وهو التبريطان (فصلوا حتى اذا كان حين صلاة العصر قالوا ما علمنا باطل ولا اجر
 الذى جعلنا فيه) فكفروا وولوا ووجب عليهم كالمود (فقال لهم ١١٢) أكلوا بقية علمكم فان ما بين من النهار حتى

يسير) بالنسبة الى ما مضى منه
 والمراد ملحق من الدنيا (قائرا)
 أن يصلاوا وتركوا جرهم وفى
 حديث ابن عمر احتاج من
 اليهود من اول النهار الى نصفه
 والتصاري منه الى العصر فبين
 الحديثين مغايرة واجيب بان
 ذلك بالنسبة الى من هجر عن
 الايمان بالموت قبل ظهور دين
 آخر وهذا بالنسبة الى من 'درك'
 دين الاسلام ولم يؤمن به والظاهر
 انها قضيتان وقال ابن رشيد
 ما حاصله ان حديث ابن عمر سبق
 مثال الاهل الاعذار قوله ففهموا
 فاشار الى ان من هجر عن استيفاء
 العمل من غير ان يكون له منفع
 في ذلك يحصل له اجر تاما بفضل
 الله قال وذ كر حديث ابى موسى
 مثالين ان اوليه عند والى ذلك
 الاشارة بقوله عنهم لاجابة لنا
 الى اجرنا فاشار الى ان من
 اخرجهما لا يحصل له ما حصل
 لاهل الاعذار ٨١ وفى رواية
 اخرى عن ابن عمر فى باب من
 ادرك ركعتين العصر ما وافق
 رواية ابى موسى وهو يدل على

تصير بايع مسلما للمشتري فمورد فى الباب اخص مطلقا فبين العام على الخاص وحل
 به من الخفية الحديث على ما اذا اقلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتقبض بقوله
 فى حديث حمزة عند مفسر وبقره فى حديث ابى هريرة عند رجل وفى لفظ لابن حبان ثم
 اقلس وهى عند مولى يهى اذا اقلس الرجل وعنده متاع وقال جماعة ان هذا الحكم
 أى كون البائع اولى بالسلعة التى قبضت فى يد المفسر يختص بالبيع دون القرض وذهب
 الشافعى وآخرون الى ان القرض اولى من غيره واحجج الاولون بالروايات المتقدمة
 المصرحة بالبيع قالوا ففضل الروايات المطلقة عليها ولكنه لا يفتى أن التصريح بالبيع
 لا يصلح التقيد بالروايات المطلقة لانه لا يخلل على أن غير البيع بخلافه يفهم القبول وما
 كان كذلك لا يصلح للتقيد الا على قول ابى نوريته رضى الاصول وربما يقال ان المصرح
 به هنا هو الوصف فلا يكون من مفهوم القبول قوله ولم يكن يقتضى من ما فيه شبه دليل
 لمذهب الیه الجمهور من ان المشتري اذا كان قد قبض بعض الثمن لم يكن البائع اولى به
 بسله المشتري عنه من المبيع بل يكون اسوة الغرماء وقال الشافعى والهادية ان البائع
 اولى به والحديث ردهم بقوله وان مات المشتري الخ فيه دليل على أن المشتري اذا مات
 والسلعة التى لم يسله انشترى عنها باقية لا يكون البائع اولى بها بل يكون اسوة الغرماء
 وان ذلك ذهب مالك وأحمد وقال الشافعى البائع اولى بها واحجج بقوله فى حديث ابى
 هريرة الذى ذكرنا من اقلس او مات الخ ووجهه الشافعى على المرسل المذكور فى الباب
 قاله ومحق ان يكون آخر من رأى ابى بكر بن عبد الرحمن لان الذين وصلوه عنه لم يدركوا
 قضية الموت وكذلك الذين روه عن ابى هريرة وغيره لم يدركوا ذلك بل صرح بعضهم عن
 ابى هريرة بالتسوية بين الاغلام والموت كما ذكرنا قال فى الفتح فتمنع المسير اليه لانما
 زيادة مقبولة من ثقة قال ويزعم ابن العربي بان الزيادة التى فى مرسل مالك من قول الراوى
 ورجع الشافعى ايضا بين الحديثين بجهل مرسل ابى بكر على ما اذا مات مملوكا وحل حديث
 ابى هريرة على ما اذا مات مفسرا وقد استدلل بقوله فى حديث ابى هريرة او مات على ان
 صاحب السلعة اولى بها ولو اراد الوجود أن يعطوه فها لم يكن لهم ذلك ولا يلزمه القبول
 وبه قال الشافعى واحمد وقال مالك يلزمه القبول وقالت الهادوية ان الميت اذا خلف
 الوفاة لم يكن البائع اولى بالسلعة وهو خلاف الظاهر لان الحديث يدل على ان الموت من

٤٥ نيل شا ان مبلغ الاجر للهو لعمل النهار كله فبراطان واجر التصاري لثمن الباقي فبراطان
 على هجره عن العمل قبل غلظه لم يصيبوا الا قدر علمهم وهو قيراط (واستأجر قوما) هم المسلمون (أن يعملوا له بقية يومهم
 فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا اجر القويقين) اليهود والتصاري (كلهم) بايمانهم بالانبياء الثلاثة
 محمد وموسى وعيسى (فذلك مثلهم) أى المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) الحمدى ولا ما صلب فذلك مثل المسلمين
 الذين قبلوا هدى اقدم عليه رسولهم ومثل اليهود والتصاري تركوا ما امرهم الله به واستدل به على ان بقاء هذه الامية يزيد

على الاقل لانه يقتضى ان مدة اليهود تلي مدتي التصاري والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على ان مدة اليهود الى البعثة الحمدية كانت أكثر من اثني سنين ومدة النصارى من ذلك حقا تسعة وقبل أقل مدة المسلمين أكثر من تسعة قطعاً فافق الفتح وقد حقا كذلك المقام في كتابه القصة المجلد الخامس اليه حاجة لانتان بما لا يتصور ان يزيد عليه وفي الحديث تفصيل هذه الامنة وتوقيع ابراهيم عليه السلام (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انطلق ثلاثة رهط) قال الجوهري ١١٤ لهما ماذون العشرة من ارحال لا يكون فيهم امرأه قال تعالى وكان

في المدينة تسعة رهط جمع وليس له واحد من هذه مثل ذود (عن كان قبلكم حذق أو المبيت) موضع البتونة (الى غار) صكهف في جبل (فقدس لولم فاحد ردت) هبطت (حضرة من الجبل فسدت عليهم القارفة والواثة لا ينجيكم) من الانقياد الى ليعتصمكم (من هذه الهضرة الآن تدعو الله صالح أعملكم فقال رجل منهم اهلهم كلني أو ان شيتان كيران) هو من باب التغليب اذا اراد الاب والام (وكت لا أعني قبلهما) والقبور شرب العشي أي ما كنت أقدم عليهم في شرب نصيبهم من العن (أهلا) أقارب (ولما لا رقيقا فئاني) كسى أي بعد (في طلبتي) بعد (يوما فم أرح) من اراح باعيا أي لم ارجع (عليهما) أي على ابوي (حق ما خلطت) وفي رواية خلعت بالميم (لهما) غبوقهما فوجدتهما نائمين وكرهت ان اغتبق قبلهما أهلا أو ما لا قبلت والفتح على يدتي

موجبات استحقاق البائع للبيعة ويؤيد ذلك عطسه على الاملاص واستدل بالحديث الباب على حلول الدين الموجب بالافلاس قال في الفتح من حيث اصاب الدين ادراكه متاعه بعينه فيكون أحق به ومن لو انهم ذلك انها تجوز له المطلبه بالموجب وهو قول الجمهور ولكن الرابع سند الشافعية ان الموجب لا يصل بذلك لان الاجل حتى مقصوده ملايوت وهو قول الهادي واستدل أيضا بالحديث الباب على ان لصاحب المتاع ان يأخذ من غيره بجره كما تم قال في الفتح وهو الأصح من قول العلماء وقيل يتوقف على الحكم

(باب الجهر على المدين وبيع ماله في قضاء دينه)

(عن كعب بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر على معاذ بن جبل في دين كان عليه رواة اثار قلبي) وعن عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن جبل شابا غنيا وكان لا يحب شيئا فمروا به ان حتى اغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلّمه ايكلم فخر ماله فوتر كوا لمر كوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله حتى قام معاذ بفقر عيش ورواه سعيد في سننه هكذا مرسل) حديث كعب آخر به أيضا البيهقي والحاكم وصححه ومرسل عبد الرحمن بن كعب آخر به أيضا أبو داود وعبد الرزاق قال عبد الحنف المرسل أصح وقال ابن الاثير في الاحكام وهو حديث ثابت وقد اخرج الحديث لطبراني وشيخه ما عند مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم وقد استدبل بحجره صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ في انه يجوز الجهر على كل مدين وعلى انه يجوز لما يسبح مال المدين لقضائه من غير فرق بين من كان ماله مستقرا وبين من لم يكن ماله كذلك وقد حكى صاحب البصره عن العقرو الشافعي ومالك بن يوسف ومحمد وقيلوا الجواز بطلب أهل الدين الجهر من المالك وروى عن الشافعي انه يجوز بطلب المصلحة وحكي في البصره أيضا عن زيد بن علي والناسخ وأبي شعبة انه لا يجوز الجهر على المدين ولا يبيع ماله بل يحسبه المالك حتى يقضى واستدل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع مال امرئ مسلم

على التثنية (استلوا استعاضة لها حتى يرق العجر) أي ظهر صياؤه فاستعاضة لها بغيره فاعلم ان كنت الحديث فعلت ذلك ابتغى عرجه فكفرج عننا ما نحن فيمن هذه المضرة فاحرجت شيئا لا يستطيعون ان يروا (منه) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال الاستراهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس الى فأرثتها عن نفسها أي بسبب نفسها أو من غيرها والصوى والمسلم على نفسها أي مستعينة عليها هو كناية عن طلب الجماع (فاستعنت في حق ألت) أي نزلت (بها) سنن من السنن المقسطة فأحوجتها (لجافتي فأعطيتها عشرين ومائة دينار) وفي البيوع ما تفيدناو التخصيص بالمعد

ولم أقص على تعيين الحى الذى نزلوا به من أى القبائل هم (فاستخافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (فأبوا ان يضيّفوهم فلدغ)
 أى لسع منبذ المفعول (سيدخل الحى) أى يقرب كفى الترمذى ولم يسم سيد الحى (فسحوا له بكل شئ) عجبروا بالعادة ان
 يتداهوا به من لغة العرب وفى رواية الكتفى فشقوا أى طلبوا له الشقة أى طاحوا به عابثة وقد زعم السفاقي أنها
 مصحف (لا يتفقه شئ) فقال بعضهم لبعض (لولا أنهم هؤلاء الرط الذين نزلوا) عندكم لعد أن يكون عند بعضهم شئ يداويه
 (فأتوهم فقالوا يا أيها الرط ان سيدنا دغ ١١٦ وسعينا به بكل شئ لا يتفقه) وفى رواية يعقوب بن سيرين ان الذى جاءهم

بإدارة منهم فحصل على أنه كان
 معهم غيرها (فهل عندنا خدم منكم
 من شئ) زاد أبو داود من هذا
 الوجه يتفقه صاحبنا وزاد الزوار
 فقالوا لهم قد بلغنا ان صاحبكم
 جابى النور والشمع قالوا نعم (فقال
 بعضهم) هو أبو سعيد الخدري
 بكأى بعض روايات مسلم (ثم رآه
 انه لا رقى ولا سكن والله لقد
 استخفناكم فلم تضيّقوا علينا
 برأى لكم حتى يصعدوا لنا جلا)
 يضم اليهم وسكن العين ما يعطى
 على العمل (فصالحوهم) أى
 وافقوهم (على قطع من القم)
 وفى رواية النشاف ثلاثون شاة
 وهو مناسب لعدد السرية كما سر
 فكانهم اعتبروا عددهم فجعلوا
 لكل واحد شاة (فأطلق) الرافق
 الى الملوغ وجعل (يتقل عليه)
 أى يتفخخصه أدنى ريق قال
 ابن أبى جرادة جبهة النخعي عمل
 التقل فى الرقة بعد القراءة
 لتصل بركة الريق فى الجوارح
 التورع عليها فحصل البركة فى الريق
 الذى يتقله (وقرأ الحمد مقرب
 العالدين) الفاتحة إلى آخرها وفى

التصرف وبه قال على عليه السلام وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر
 وشريح وطاهر والشافى ومالك وأبو يوسف ومحمد هكذا فى البصر قال فى الفتح والجوهو
 على جواز الطهر على التكبير وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهريّة ووافق أبو يوسف
 وعبد قال الحساوى ولما روى أحسن الصباغة منع الطهر على التكبير ولا عن التائبين
 الا عن ابراهيم وابن سيرين ثم حكى صاحب البصر عن المقرئ أنه لا يجوز مطلقا عن أبي
 حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين سنة لوهم ان يجيئوا عن هذه
 النسبة بأنهم لو قعت عن بعض من الصباغة والخجة انهم لو اجاعهم والاصل جواز
 التصرف لكل ما لم يمتن غير فرق بين أنواع التصرف فلا يمنع منها الا ما قام الدليل
 على منعه ولكن الظاهر ان الطهر على من كان فى تصرفه نفسه كان أمرا معروفا
 عند الصباغة مألوفاً بينهم ولو كان غير جائز لا تذكره بعض من اطلع على هذه القصة
 ولكن الجواب من عثمان رضى الله عنه عن على عليه السلام بان هذا غير جائز وكذلك
 الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائز لكان لهم ما من ثقت الشركة
 من دوسعة والحب من ذهاب العقبة الى عدم الجواز مطلقا وهذا امامهم وسيدهم
 أمير المؤمنين على كرم الله وجهه يقول بالجواز مع كون أكثرهم يحصل قولة بجمعة متبعة
 يجب المصير اليها وتصل لمعارضة المرفوع واما اعتذار صاحب البصر من ذلك بان عليا
 عليه السلام لم يفعل ذلك فى غايته من السقوط فان الطهر لو كان غير جائز لما ذهب الى
 عثمان وسأل منه ذلك واما اعتذار ما يضاف بان ذلك اجتراء فتخالف لما تسمى عليه فى كنهم
 من الاجتهاد من الجزم بان قول على بجمعة من غير فرق بين ما كان للاجتهاد فيه مسرح
 وما ليس كذلك على ان ما لا مجال للاجتهاد فيه لا فرق فيه بين قول على عليه السلام وغيره
 من الصباغة ان لم يحكم الرفع وانما محل التراجع بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم
 فيما كان من مواطن الاجتهاد وكثيرا ما ترى جماعة من الزيدية فى حق اقتحامهم بهزيمون
 بجمعة قول على عليه السلام ان وافق ما يذهبون اليه ويعتدون عنه ان خالفوا به
 اجتهدا لا بجمعة كما يقع منهم ومن غيرهم اذا وافق قول أحسن الصباغة ما يذهبون
 اليه فانهم يقولون لا يخالف من الصباغة فكان اجاعاوى يقولون ان خالف ما يذهبون
 اليه قول صحابى لا بجمعة فيه وهكذا يحضرون بابا ما حصل على الله عليه وآله وسلم ان كانت

رواية جابر ثلاث مرات وفى رواية الا على سبع مرات والحكم للرائد (فكانت انت) أى حل (من عقاب) موافقة

بكسر العين حبل يشده ذواع البهجة لكن قالوا انطابيان المشهور أن يقال فى الحل انشط بالهمزة وفى العقد نشط وقال ابن
 الاثير وكثيرا ما يوصى فى الرواية كانت انت من عقاب وليس يصح حال نشط العقدة اذا عقدتها وانشطتها اذا حلقتها وفى
 القاموس قال صاحب كسر عقده كشدته وانشطته وتصل فى المسابيح عن الهروى أنه روى أن كذا أنتط وعن السفاقي أنه
 كذلك فى بعض الروايات ههنا (فأطلق) الملوغ على كونه (عنى وما به عليه) بصر كما ترى له وصحى بذلك لان الذى نصيبه

يقولون من ربه (قال فاقومهم جعلهم الذي سألهم عليه) وهو الثلاثون سنة (فقال بعضهم اقصوا فقال النبي ربي لا تفعلوا) ما ذكرتم من القصة (حق نافي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره الذي كان) من أمرنا هذا (فتنظر ما يأمر نابه فنتبعه وفي رواية الامشي فلما قبضنا القم عرض في انفسنا متهاين (فقلتمو على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة (فذكره) القصة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٧ لراق (وما يدريك انما) أي الفاتحة (رقية)

بضم الراء وسكون الفاء وعند
الدارقطني وما لك انما رقية
قال حق أتي في قدومي (ثم قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (قد
أصبتم في الرقية وأفي وتفقكم من
التصرف في الجمل حتى استاذتوني
أو أهم من ذلك (اقصوا) الجمل
يتكلم (واضربوا) أي اجعلوا
(لصالحكم) منه (سهما) أي نصيبا
والأمر بالقصة من باب مكان
الأخلاق والا فجميع لراق
واقال اضربوا نصيبا فقلتموهم
ومبالغة في أمهلال لاشبهة
فيه (فصلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) ومطابقته
لترجمة واضحة قال ابن عباس
مرقوعا أحق ما أخذتم عليه أمرا
كتاب الله وهذا أصل الجهور
في جواز الاجرة على تعليم القرآن
ومنع ذلك الحنفية في التعليم لأمر
عبادوا الاجر فيها على الله تعالى
وهو القياس في الرق إلا أنهم
أجازوه في الرق لهذا الخبر وقال
ابن أبي لا يشترط للمعلم على من
يعلمه اجرة إلا أن يعطى شيئا
فليقبه وقال الحكم لم اسمع

أموافقة للمذهب ويعتقدون عنها ان خالفت ما ناهى معاملة وجهه الذي لاجله
وقعت فلا تصلح للعبة فليكن هذا منك على ذكره من المزايا التي يتبين عندنا
الانصاف والاعتدال وقد قدمنا التنبيه على مثل هذا وكروا لمطابقته من التصدير عن
الاقتراء بذلك ومن الالة الدالة على جوازنا بطر على من كان بعد البلوغ سي التصرف
قول الله تعالى ولا تؤزوا السفيه أموالكم قال في الكفاية كشف السفيه المبدرون
أموالهم الذين يتفقونها فيما ينبغي ولا يذلي لهم باصلاحها وتقرها والتصرف
فيها والطلب الأولياء وأضاف الأموال اليه لأنها من جنس ما يقيم به الناس معانيهم
كما قال ولا تقنوا انفسكم فله ملككم أيما انفسكم من ثباتكم الموضعت والدليل على انه
خطاب للأولياء في أموال السفيه قوله وادزقوهم فيها كدوهم ثم قال في تفسير قوله
تعالى وادزقوهم فيها اجعلوا مكانا لزمهم بان تصرفوا فيها وترجعوا حتى تكون
تدفعهم من الارباح لا من صلب المال فلا يأكله الانفاق وقيل هو أمر لكل أحد
أن لا يخرج ماله إلى أحد من السفيه غريبا واجنبي رجس أو امرأ فليعلم انه يضيعة
فيما لا ينبغي وينسده انتهى وقد عرفت بهذا عدم اختصاص السفيه المذكور
بالصبيان كما قال في البصر فانه تخصص لما تامل عليه الحق بلا تخصص وبما يؤيد ذلك
نفيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف بالمعول على من جاز من المؤيدات
عدم انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على قرابة حيان لماله أن يخرج عليه ان صرح
ثبوت ذلك وقد تقدم الحديث بجميع طرقه في البيع وقد استدلل على جوازنا بطر
على السفيه أيضا برده صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأحد نفيه
كما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث
أبي سعيد وأخرجه الدارقطني من حديث جابر وبما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة
من حديث جابر أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد البيضة على من تصدق
بها ولا مال له غيرها وبرده صلى الله عليه وآله وسلم عتق من اعتق عبدا عن دبر ولا
مال له غيره كما أشار إلى ذلك البخاري وترجم عليه باب من رد أمر السفيه الضعيف
النقل وإن لم يكن يجر عليه الإمام زمن جملة ما استدلل به على الجواز قول ابن عباس
وقد استدلل حق يتفق يوم القيمة فقال لعمرى ان لرجل لتنت لحيته والله لضعيف

أحدنا من الفقهاء كذا المعلوم وأصله الحسن البصري دواهم عشرة أجرة العلم وإبراهيم بن جابر القاسم بأى إذا كان
يقع اشتراط اتمامه فكان يكرهه وقال ابن سيرين كان يقال السجدة الرشوة في الحكم وكذا يعطون الاجر على
انقرض أى تخلص من الفقر وحل بعضهم الاجر في هذا الحديث على التواب وسباق القصة التي في الحديث بانه هذا التأويل
وأدى بعضهم نحوه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الاجرة على تعليم القرآن وقد دواها أبو داود وغيره وقصبيان
النسخ لا يثبت بالاحتمال ويان الإحاديث القاضية بالمتع وقائع محتملة التأويل لتوافيق الإحاديث العجيبة كحديث الباب

وبأنهم لما اتفقوا به عليه فلا تقوى على معارضة ما في الصحيح وقد عرفت مما سبق أنها تقتضى الاحتجاج على المطلوب وإلجم
 يمكن ما يحصل الإجماع المذكور على الثواب ويرد بان سياق القصة يبيّن ذلك والمراد أخذ الإجماع على الرقبة فقط كما يشعر به السادة
 فيكون خصه بالأحاديث القاضية بالمتع وأوصل الإجماع على جموعه فيشمل الإجماع على الرقبة والتلاوة والتعليم ويخص
 أخذها على التعليم بالأحاديث المتقدمة وهو زعماء وهذا أظهر وجود الإجماع فينبغي إجماعه عليه فالحال إجماعه في نيل الأوطار
 والسبل الجرار وفي هذا الحديث ازواجه ١١٨ كلاً هم ذكر وذكور وبالكثي وهو غريب جداً وكلهم بصريون غير أبي عوافة

فواصله وأخرجه البخاري أيضاً
 في الطب وكذا أسلم وأخرجه أبو
 داود وفيه وفي البيهقي والترمذي
 فيه وكذا النسائي وابن ماجه
 في التعارضات قال الحافظ ابن حجر
 وفي الحديث جواز الرقبة بكتاب
 الله ولحقه بما كان بالذكور والعمه
 المأثورة وكذا غير المأثورة بالجناف
 ما في المأثورة ما في الرقبة بما سوى ذلك
 فليس في الحديث ما يشبهه ولا
 ينضمه ويقعشمه رخصة الضافة
 على أهل البوادي والتزول على
 ما ما العرب وطلبها عندهم
 على سبيل القرى أو الشرايفه
 مقابلة من امتنع من المكرمة
 بتلخيصه لما سمعه العاصي من
 الامتناع من الرقبة في مقابلة
 امتناع أولئك من ضافهم
 وهذه طريقة موسى عليه
 السلام في قوله لو نزلت تخذت
 عليه أبراً ولم يمتدوا تخضر من
 ذلك إلا ما خرجي عن ذلك
 وفيه أيضاً ما يترجمه المرسل
 نفسه لأن أبا سعيد الترمذي
 يرقى وإن يكون الجمل له
 ولا صاحبه وأمره النبي صلى الله

الاستخفاف نفسه ضعف العطاء فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب
 عنه اليتم حكاية في القنع والحكمة في الطفر على السفيه ان حفظ الأموال حكمة لأنها
 مخلوقة لا تتنازع بها ولا تبتذير ولهذا قال تعالى ان الذين كانوا اخوان الشياطين
 قال في البصر فصل والسفه المتخضض الجبر عندهم ان يثبتوه صرف المال في القسوق
 وفيما لمصلحة فيه ولا غرض ديني ولا ديني كثر ما يبايوى ربهما بما قتلا صرقة
 في أكل طب وليس تقيس وقطر المنهوم لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج
 لعباده الاية وكذا الروايت في القرب انتهى

• (باب علامات البلوغ) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يتم بعد احتلام ولا صحت يوم الى الليل رواه أبو داود وعن ابن عمر قال عرضت على
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأما ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه
 يوم الخندق وأما ابن خمس عشرة فأجازني رواه الجماعة • وعن عيسى قال عرضت على
 أنبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قر يظلم فكان من أنبت قتل ومن لم يثبت خلى سبيله
 وكنت ممن لم يثبت خلى سبيله رواه الترمذي وصححه الترمذي وفيه لفظ ابن كان محتلماً أو
 أنبت حائته قتل ومن لا ترك روماً أحد والنسائي • وعن حمزة أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اقتلوا شيوخ المشركين واستصحبوا شيوخهم • والشرح الطائين الذين لم يثبتوا
 رواه الترمذي وصححه • حديث علي عليه السلام في إسناده يحيى بن محمد المدني الحارثي
 منسوب الى الجار الجهم والراء المهمل يندفع الى الساحل بالقرية من مدينة الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم قال البخاري يتكلمون فيه وقال ابن حبان يجب التنكب عما اتفرد
 به من غرائب وروايات وقال العقيلي لا يتابع يحيى المذكور على هذا الحديث وفي الخلاصة أنه
 وثقه الجليلي وابن عدي قال التذري وقد روى هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله
 وأنس بن مالك وليس فيها شيء يشترطه أو على هذا الحديث أيضاً عبد الحق وابن القطان
 وغيرهما وحسنه النووي متكاسكوت أي داود عليه ورواه الطبراني في المعجم الأوسط
 أخرجه علي عليه السلام ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه الطبراني

عليه وآله وسلم بالوفاء بذلك وفيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوماً وسوا ذلك الهدية فمن
 يعمل رغبته في ذلك وإبائته اليه وفيه جواز قبض الشيء الذي يظهره الجمل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة وفيه
 الاجتهاد عند فقد التص وعلمة القرآن في صدور العصابة خصوصاً القاضية وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو
 في يد منعه من قسمه لأن أولئك منعوا الضيافة وكان الله قسم للعصابة في مالهم فصيلاً فنعوهم فسبب لهم لغز القرب حتى
 سبق لهم ما قسم لهم وفيه الحكمة بالانقصة حيث احتج بالعتاب من كان رؤا في المنع لأن عادة الناس الاتباع بما هم كبيرهم

ثُمَّ كَانَ دَأْسُهُمْ فِي الْمَنَعِ اخْتِصَارَ الْعُقُوبَةِ وَتَوْهْمَهُمْ جَزَاءً مَا تَهْتَمُّ بِهِ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن حبس النمل) بفتح العين وسكون السين والفعل الذي كرم من كل حيوان فرسا كان أو نيسا أو جلا أو غير ذلك والصنف نهى من كراهته والمشهور في كتب الفقه أن حبس النمل ضربه وقيل أجزأه ضربه وقيل ما يؤدى إلى التالى أى أجزأه الجماع جرى المؤقت ويؤيد حديث جابر نهى عن بيع ضرب النمل ورواه مسلم والشافعي وفي رواية الشافعي نهى عن حبس النمل والحاصل أن هذا المال عوضا عن الضراب أن كان ١١٩ يجانب ما نقلناه إلا أنما النمل فيه مستقوم

والأصناف ولا مقدور على تسليحه وكذا أن كان أجزأه على الأصح ويحوز أن يعطى صاحب النمل صاحب النمل شيئا على ميل الهدية للماروى الترمذى وقال حسن غريبي حديث أنس أن رجلا من كلاب سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حبس النمل فقال يا رسول الله أناظر في النمل فنكركم فخرص في الكرملة وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال الماصكة جله أهل المذهب على الأجزاء الجمل - ورواه أن يستأجر منه غله لضرب النمل حتى يعمل ولا تشك في جملته ذلك لأنها قد تحصل من أول مرة فيضرب صاحب النمل وقد لا تحصل من عشرين مرة فيضرب صاحب النمل فان استأجره صلى زوات بمسكوبة ومدة معلومة حاز قال في نيل الأوطار والاحاديث ترد عليهم لأنها صادقة على الأجزاء قال صاحب الأفعال أصعب الرجل صاحب أصعبه منه فلا يتزوجه

في الصكبي عن حنظلة بن حذافة عن جده واسناده لا بأس به وأخرج نحوه أيضا ابن عدى عن جابر وحديث ابن عمر زاد فيه البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله لم يهرزنى ولم يرى بلفظ ويصدق قوله جابر بن زيد أنه بلفظ وقد صح هذه الزيادة أيضا ابن خزيمة وحديث طيبة القرطبي صحيحه أيضا ابن حبان والحاكم وقال على شرط الصحيح قال الحافظ وهو كما قال الأئمة لما يضر جالعة وما لا اله الا حديث الواحد وقد أخرج نحوه حديث عطية الشيشان من حديث أبي سعيد بلفظ فكان يكشف عن مؤثر المراهقين من أن يمتنع منهم قتل ومن لم يمتنع جعل في الفرار وأخرج الزايرس حديث سعد بن أبي وقاص حكم على بنى قريظة أن يقتل منهم كل من جرت عليه الحواشي وأخرج الطائري من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أنصارى قال جئنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أسارى فريضة فكنت أنظر في فريج القلام فإن رأيت قد ابتضرت عتقه وإن لم أر قد ابتضرت عتقه في مقام المسلمين قال الطائري لا يروى من أعلم الأئمة إلا حديث الحافظ وهو ضعيف وحديث حمزة أخرجه أيضا أبو داود وهو من رواية الحسن بن حمزة وفي صحيحه نسخة قال قد تقدم وفي الباب عن أنس عند البيهقي بلفظ إذا استكمل المولى دجس عشرة سنة كتب له وما عليه وأقيم عليه الحدود قال في التبيين وسند ضعيف وعن عائشة عند أحمد وأبو داود والشافعي وابن ماجه وابن حبان والحاكم بلفظ دفع القلم عن ثلاثة من الصبي حتى يبلغ عن الثامن حتى يستيقظ وعن ابنه عن حتى يمشى وأخرجه أيضا أبو داود والشافعي وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة عن علي بن عبد السلام عن طريقه قصة جرت لمع عرقلها البصري عن طريقه أبي خنيس عنه الحديث والقصص ومنها عن أبي خنيس عن ابن عباس وهي من رواية يثرب بن حازم عن الأعمش عنه وذكره الحاكم عن شخصته عن الأعمش كذلك لكنه وقصه وقال البيهقي تغرد برقمه جرير بن حازم قال الله ارفعني في العلل وتدرجه من جرير بن عبد الله بن وهب وحقه ابن فضال ووكيع فرواه عن الأعمش وهو قائل كذا قال أبو حصين عن أبي خنيس وقالهم حماد بن زيد فرواه عن الأعمش ولم يذكره ابن عباس وكذا قال عطاب السائب عن أبي خنيس عن علي بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا قال الحافظ وقول وكيع وابن فضال أشبه بالصواب وقال التميمي حديث أبي خنيس أشبه بالصواب ورواه أيضا أبو داود من حديث أبي

ولا يصح القياس على قطع النمل لأن ما النمل صاحبها جرير عن تسليمه خلاف التقدير أهمل في القنع وأما ما رويته فلا خلاف في جوفه فإن أهمل المعبره من المستعبر بقدر ما جازأ أهمل وقد ورد القرض على أطراف النمل أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي حنيفة مرفوعة عن أطرافه فرسا قطعت كل كلب سبعين فرسا وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه في البيهقي أقول هذا أثر كلاب الدجوت في قوله تعالى في قصص موسى وشعب عليه السلام بأبى استأجره ثلاثة على مشروعية الأجزاء مطلقا ومثبر وعيها يتسلم نفسه لهم مقتولا أيضا على أنه إن أطلق التلعة

فهي محمولة على المتعارف ولا يضرها الجهة التي الجسده وهي تجوز على كل عمل لم ينح منسمة ما نحر في إطلاق الأدلة الواردة في ذلك لا تكون الاخر معلومة عند الاستقراء لحديث أبي سعد المتقدم فان لم تكن أجرة معلومة استحق الاجير مقدار عمله عند اهل ذلك العمل وهو الاقرب الى العدل وقد ورد انتهى من كسب الجحام ومهر البقي وحاولان الكاهن والبرق المؤذن وقفيز الطسان ويجوز الاستقراء على ثلاثة القرآن ويجوز ان يكرى العيق معلومة بما جاز معلومة من ذلك الارض بظهر ما يخرج منها ومن افسد ما استخرج عليه او انفق ١٢٠ ما استأجره ضمن الحديث على السبع اخذت حتى تزوده اخرجه احدوا صاحب

السبق والحاكم وصحبه ومجلس
بسط ذلك كتب القروع والله اعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم)
(هـ) (مكتبات الخواص)

الضبي عن علي عليه السلام بالحديث دون القصة وأبو الضبي قال أو زعمه حديثه
عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاهم بن زيد عن علي قال أو زعمه وهو
مرسل أيضا ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري قال أو زعمه أيضا وهو
مرسل لم يسمع الحسن من علي شيأ وروى الطبراني عن أبي إدريس الخولاني قال أخبرني
غبرو اسد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله لم يوت ثوبان مائة من شذاد وغيره
فذكر نحوه وفي اسناده بر بن سنان وهو مختلف فيه قال الحافظ وفي اسناده مائة في
اتصاه ورواه الطبراني أيضا من طريق جماعة عن ابن عباس واسناده ضعف كما قال
الحافظ قوله لا يتم بعد احتلام استدله على أن الاحتلام من علامات البلوغ وتعتب
بأنه بيان لقاية مدة البتر وانقاع البتر لا يستلزم البلوغ الذي هو مناط التكليف لان
البتر يقع عند ادراك المصلح ديناه والله تكليف انما يكون عند ادراك المصلح
آخرون والاولى الاستدلال بما وقع في رواية لاجدوا في حديث علي
عليه السلام بلفظ وعن النبي حتى يحترق ويؤذي ذلك قوله في حديث عطية بن كان يحتل
وقد حكى صاحب البحر الابجاع على أن الاحتلام مع الانزال من علامات البلوغ في
الذكر ولا يصح المنة وبالله علامة في الاتي قوله ولا يصح الخ العلمات الكوت قال
في القاموس وما ذقت حماتا كسباب شيأ ولا صحت يوم الى الليل أي لا يصح يوم تام
انتهى قوله فلا يجوز في قوله فجاز في الماده لاجلة الاذن بالسرور لقتال من اجاز اذا
أمنه وأذن له لامن الحائر تاتي هي العطية كما فهمه صاحب ضوء النهار وقد استدلل
بحديث ابن عمر هذا من قال انه ضي خمس عشر سنة من الولادة يكون باوقا في الذكر
والاتي واليه ذهب الجوهري وتعتب ذلك الطحاوي وابن القصار وغيرهما أنه لا دلالة في
الحديث على البلوغ لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يترخص لسنه وان فرض خطو ذلك
ييال ابن عمر ويرد هذا التعقب ذكرنا من الزيادة في الحديث اني قوله لم يربى بلفظ
وقوله ورواى بلفظ والظاهر أن ابن عمر لا يقول هذا بمجرد الظن من دون ان يصدر منه
صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ذلك وقال ابو حنيفة بل ضي ثمان عشر سنة قلذكر
وسبع عشر فلا تاتي قوله فكان من أمت الخ استدله من قال ان الابتن من علامات
البلوغ واليه ذهب الهادي وقيدوا ذلك بأن يكون الابتن بعد التسع وتعتب بأن قتل

بالجمع وفتح الحاء وقد كسر جمع
سواء مشتق من التحويل او
من الخول يقال حاله من العهد
اذا انتقل عنه سؤلا وهي
عند الفقهاء نقل دين من
دعة الى دعة اخرى واختلفوا
هل هي بيع دين بدين وخص
فيه فاستثنى من النبي عن
بيع الدين بالدين وهي استيفاء
وقبل هي عقد ارفاقه مستقل
ويشترط في صهارضا المصل
بلا خلاف والاحتمال عند اكثر
والحال عليه عند بعض من يذ
ويشترط أيضا تماثل الحقيقتي في
الصفت وأن يكون في شيء معلوم
ومنهم من خصها بالتقديرات
ومنها في الطعام لانها بيع
طعام قبل أن يستوفي (من
أبهر يرتضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
مطل) المديان (الغنى) التاد
على وقا الدين به بعد احتقائه

(تسلم) محرم عليه ونرج بالفتي العاجز من الوفاء والمطل أصله المدور اذ هنا ناخير ما استحق أدائه من
يقدره ولفظ المطل يشعر بتقديم الطلب فيخفف عنه ان الفتى لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق لم يكن ظالما قال
امام الحرمين والسعاني وعن الذين يربى السلام لا يجب الاداء الا بعد الطلب وهو مفهوم تقييد التوروى في التلبس
بالطلب بالجهود على اتمن إضافة المصدر للفاعل والمعنى انه يحرم على الفتى التادان بمطل بالدين بعد استحقاقه بخصلاف
العاجز وقيل هو من إضافة المصدر للمفعول والمعنى انه يجب وفاة الدين وان كان مستحقه غنيا ولا يكون ميسرا لتأخير حقه عنه

وإذا كان كذلك في حق النبي فهو في حق النبي أولى قال الحافظ زين الدين العراقي وهذا فيه تعسف وتكلف وقال الحافظ ابن حجر ولا يخفى بعد هذا التأويل قال الحافظ في الفتح وهل تصف بالجل من ليس القدر الذي عليه حاضر اعنده لكنه قادر على نفسه بالتكسب مثلاً أطلق أكله الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين موجب بسبب يعصم به فيجب والاقتلا انتهى قال النووي كافي في قيل الاوطار وقتنا هو الأول لان القادر على التكسب ليس على الوجوب انما هو على حفظ لان تطبيق الحكم بالوصف مشعر بالعلية ١٢١ انتهى وعند القسائي وابن ماجه

من أئمت ليس لأجل التكليف بل لدفع ضرره لكونه مظنة للضرر كقتل الحية وقصها
وبهذا التعقب بأن القتل لمن كان كذلك ليس إلا لأجل الكثرة لدفع الضرر ولحديث
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وطلب الإيمان وإزالة المانع منفرج
التكليف يؤيده هذا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفرض على البلدة البعيدة
كثيرا من الأمر يفرض أهل القطر التاميع كون الضرر عن كان كذلك حاصلا وتكون
قتال الكفار كفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهب طائفة أخرى إلى أن
قتالهم دفع الضرر والقول بهذه المقالة هو من شأن التعقب ومن القائلين بهذا شيخ
الإسلام ابن تيمية رحمه الله المصنف في ذلك رسالة قوله بشرهم بفتح الشين المحبة
وسكون الراء المهمل بعد هاءه بجمجمة قال في القاموس هو أول الشباب انتهى
وقيل هم الغلمان الذين لا يبلغوا وجه المصنف على من أئمت من الغلمان ولا بمن ذلك
الجميع بين الأحاديث وإن كان أول الشباب يطلق على من كان في أول الأيتام والمراد
بالأيتام المذكور في الحديث هو أيتام الشجر الأعداء المصنف في العانة لا أيتام مطلق
الشجر فلهذا هو حودي الأيتام

١٦ نيل خا حادلهما يشعرا ان الامر بقبول الحوا التعليل يكون معطل الفنى علما ان ابن دقيق العيد واحل
السبب فيه انه اذا اقر كونه علما والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك شيئا لا امر بقبول الحوا التعليل لان يحصل
المقصود من غير ضرر الحطل ويحصل ان يكون ذلك لان الولا يستندوا فيه الحق عنه عند الاستماع بل يأخذوا الحاكم قهرا
و يوقعون قبول الحوا التعليل يحصل الغرض من غير مفسدة في الحق قالوا المعنى الاول ارجح لما قبله من يقام معنى التعليل
بكون الحطل علما يحصل هذا المعنى الثاني تكون العلة عدم وقفا الحق لا التكم انتهى وعلى المعنى الاول اقصر الرافعي وقال ابن

الرفعة على المطلب وهذا اذا كان الوصف الثاني يعود الى من عليه الدين وقد قيل انه يعود الى من له الدين وعلى هذا الاحتياج ان
يذكر في التقديرين الثاني انتهى قال الرمواوي وقد يرد في كل منهما بقية التعديل يكون المطلب ظاهرا لا بد في كل منهما من
حذف هذا كبحصول الاتساق فيقول في الاول سئل النبي ظلم والمسلم في الظاهر يستقيم على اتباعه في غنى فينبغي ان يتبعه في
الثاني سئل النبي ظلم والظلم في ذلك الحكم ولا تفرغ من اتباعه على من غلبت عليه ولا يمتنع من المطلب ويشبهه كآمال الذرية انه يعتبر
في استصحاب قبولها على من كونه وفيها ١٢٢ وتكون ماله طيبا يخرج الماطل ومن فيه شبهة (فليتبسح) اذا اجبل بالدين

التي على من سئل فليست نيا
قال في الفتح الامر بالاستصحاب
عند الجاهل وهو من نقل فيه
الاجماع وقيل هو امر بالاجماع
وارشاد وهو شاذ وجهه ان
الحنابلة راوونوا ابن جرير واهل
الظاهر على ظاهره وبعبارة
انفردوا عن اهل بيته على من
قواجب عليه ان يمتثل واليه
مال الجاهل حيث قال اذا حال
على من غلبت يرد وقوله ظلم
يشعر بكونه كغيره الجاهل وهو على
ان قاضيه يفسق لكن هل يثبت
فيه شبهة واحدة أم لا قال
النووي مقتضى مذهبه التكرار
ورده السبكي في شرح المهاج
بان مقتضى مذهبه عدمه
واستدل بان منع الحق بعد
طلبه واتقاء العذر عن أدائه
كما غضب والغضب كبيرة
وتعنيته ظاهرا يشعر بكونه كبيرة
والكبيرة لا يشترط فيها التكرار
لكن لا يحكم بها بذلك الابد
أن يظهر عدمه عند انتهى
واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع
القدرة قبل طلبه أم لا قال في

بالغنى واقترقى في الآية وفي التيمم على ما هو المشهور وقيل الحق في الآية التيمم أي ان
كان غنيا فلا يسرف في الاتحاق عليه وان كان فقيرا فليعلمه من ماله ما يعرف فلا
يكون على هذا في الآية دلالة على الاكل من مال التيمم أصلا وهذا التفسير رواه ابن
الدين روي عنه ولكن التبعين المصير الى الاول لقوله تعالى المذكور وقد اختلفوا هل
الحق في هذه المسئلة فروي عن عائشة انها يجوز لوليها ان يأخذ من مال التيمم قدر حاجته
وهو قال حكرمة والحسن وقبره وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال
عبد بن عمرو وسعد بن جبر مجاهد اذا كان في امره قضاء وقيل لا يجب القضاء وقيل
ان كان ذاهبا ونفقة لغيره ان يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان شريكا جاز
بقدر الحاجة وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس روي عنه قال الشيء وأبو العالية وغيرهما
أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو يوجب القضاء مطلقا أو تأخره وقال
الشافعي يأخذ أقل الأمرين من أجره ونفقته ولا يجب الرد على الصبي عند الظاهر
من الآية ولا حديث جواز الاكل مع القرض بقدر الحاجة من غير اسراف ولا تبذير
ولا تأكل والاذن الاكل على إطلاقه على عدم وجوب الرد عند الفكن ومن ادعى الوجوب
فعله الدليل قوله في غير سرف ولا يبادر هذا من قوله تعالى ولما كلفوا اسرافا
ويدار أي مسرفين ويبادر بن كبر الا يتم أو اسرافكم ومبادرتكم كرههم في طوطن
في انفاقها وفيه ولو نفي كان شئس قبل ان يكبر البتة فتمت قهرها من أي بنا ولفظ
أي داود وغيره سرف ولا يبادر قوله ولا تامل قال في القاموس أن ماله تامل لا تامل
وأصله ومليك عظمه والاهل كسأهم أفضل كسوة وأحسن اليهم والرجل كرمه انه انتهى
والمراد حناه لا يدخر من مال التيمم لنفسه ما يزيد على قديم ما كلفه قال في الفتح التامل
بجناية ثم مثله مشددة فيهم ما همز فهو القصد والتأمل امتداد أصل المال حتى كانه عنده
قديم وأنه كل شيء أصله قوله انه كان يترك مال التيمم الخ فيه انه وفي التيمم يترك ماله
ويعامله بالقرض والمضاربة وما شابه ذلك

هـ (باب مخالطة الولي التيمم في الطعام والشراب)

(عن ابن عباس قال لما نزلت ولا تقربوا مال التيمم الا بالتي هي أحسن عزوا أموال
التي هي حتى جعل الطعام يشربوا اللحم يتن فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وآله

الفتح والذي يشعر به حديث الباب ان توقف على الطلب لان المطلب يشعر به ويدخل في المطلب كل من رزقه حق فنزلت
كل شيء من زوجته والسيد لعبد ماله كما رعبه وبالعكس واستبط منه ان المصلح لا يمس ولا يطالب حتى يورث قال الشافعي
لو كانت مؤاخذه لكنا ظلم والقرض انه ليس بنظام الجهره وقال بعض العلماء ان يحبس وقال آخرون انه لا يلزمه
واستلحه على ان الحوا اذا صحت ثم تعذر القرض يحدث كونه أو قل يمكن لفصل الرجوع على المصلح لانه لو كان
الرجوع لم يكن لاشرط الفتي فانه فلما بشرط طم انه استحل اتقا لا يرجع له كالموضوع من دينه بعوض ثم تلف العوض

(فان كان جالساً ساعدته التي على يده
عليه وآله وسلم اثنان في جنيانة
فقال واصل علياً يا رسول الله
قال في القمح لم اقل على اسم صاحب
الجنانة ولا على الذي يمد يده في
حد يثاير عند الحاكم مات
رجل فقتلناه وكنا ناهو حنظلناه

ووضعناه حيث نرضع الجنانة
عند مقام جبريل ثم أذن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم به
(فقال هل عليه) أى على الميت
(دين) لأنه صلى الله عليه وآله
وسلم كان قبل أن تقع عليه
الفتوح إذا حضر دين لأقواه
له فيه قال أصحابه صاويله ولا
يصل هو عليه فتدبروا من الدين
وزجروا عن المماطلة (قالوا لا)
دين عليه (قال فهل ترك شيئاً
قال لا) قالوا لا دين عليه

قالوا انهم ليسوا
 عليه) فزاده القسرة قاله (ثم اتى
 جينازة اخرى فقالوا يا رسول الله
 صل عليها قال هل عليه من قبيل نعم
 قال فهل ترثها) له بنهم (قالوا)
 ترك (ثلاثة غنایم) ولها کم من
 جاپرد یاران و عند الطبرانی
 من اصحابه یزید کا یاد یارین
 کان اصلها ثلاثة فوق خمس حوته
 (فصل علیها) ولعلہ صلی الله علیه
 و آله علیها) یا رسول الله (هل حال ترثها)
 حکم قال ابو قتادة الحرب من یوم
 تمکل چه روزا الحاکم فی حدیث جابر

فترت وانما الطوهم فاخراتكم واقه يعلم للفسدن المصلح قال صلى الطوهم واما احمد
والشافعي (ابوداود) الحديث أخرجه ايضا الحاكم وصححه وفي اسناده عطاء بن السائب
وقد تقدم واصله ومقال وقد أخرجه ايضا في معروفا وقال أبو بن نفقو تكلم فيه فقير
واحد وقال الامام احمد من جمع منه قد عيان فهو صحيح ومن جمع منه حد يثاير يكن يشق
واقفه على ذلك يحيى بن معين وهذا الحديث من رواية جوير بن عبد الحميد عنه وهو ممن
جمع منه حد يثاير ورواه الشافعي من وجه آخر عن عطاء موصلا لوزاد فيه هو أحسن لهم
خطهم ورواه عبد بن جعفر عن قتادة مرسلا ورواه الثوري في تفسيره عن جعفر بن جبير
مرسلا ايضا قال في الصحيح وهذا هو المرفوع طمع ارساله وروى عبد بن جعفر عن طريق
السدي عن حماد بن عيسى قال انما الخليفة ان تنسرح من لبنه ويشرب من لبنه
وتا كل من قصته ويا كل من قصعتك والله يعلم القصل من المسلم من تبعها كل مال
القيم ومن تعصبه وقال ابو جعفر الماردا الخليفة ان يكون اليتيم بين عيال الوالي عليه
فيثق عليه افران طعمه فباخذ من مال اليتيم قد مر بما في انه كلبه بالحرى فيضله
بثقة عياله لما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا منه فوقع اهلهم وقد ورد
التخفيف عن كل أموال السباي والتسليم فيه قال الله تعالى ان الذين با كلون أموال
السباي ظلموا بما با كلون في بطونهم نار اوسع لحوث سعرا وثبت في الصحيح ان كل مال
اليتيم أحد السبع المرفقات قالوا جاب على من ابتلى يتيم ان يثق على الحد الذي اباحه
في الشارع في الاكل من ماله ومخاطبته لان الزيادة عليه ظلم يصبى به فاحسب عيرا ويكون
من المرفق نسل الله السلامة

• (كتاب العلم وأحكام الجوار) •

• (باب جواز الصلح عن المعلوم والفهم ولولا التحليل منهما) •

(عن أم سلمة قالت: جالس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حواريته
بينهم أقدوس ليس بينهما فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنكم قد سمعتم
في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما أنا فليس وولد بعضكم أنظر بعضهم بعض
وأما أقدوس فينكم على شروعي الأصغر فن قضيت لمن حق أخيه شيئا فلا يشده فأنا أقطع

وشر او جمع في الفتح بين هذا وبين من قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال يدن من الفاء او
يدناو بين عليه يدناو نحن قال ثلاثة بياضبار الاصل ومن قال يدناو فيها مضارع
واو هو على ان هذه النامر الثلاثة تنفي به بقرا الحلال او بغيره ارم اقن النائم فتقوله
الميت شيئا قالوا لا قال فعمل عليه دين قالوا نعم عليه (ثلاثة) فامر بالمال على صاحب
الاصلي (صل عليه يا رسول الله) على (دينه) فصل عليه (ولقد ابن عليه فقالوا فائدة اننا

فقال هما عليان وفي مائة والمستمع ما يرى قال نعم فصل عليه لجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أتاني بأبائنا يقول ما صنعت الذي أثارنا حتى كان آخر ذلك أن قال قد قسم ما يارسول الله قال لا لأن حين بردت عليه جلد ولم يقدح في هذا الحديث ثلاثة أحوال الوتر الرابع وهو من لادين عليه ولما وحكم هذا أنه كان يصلي عليه ولعله أنما لم يذكر كونه كان كثيرا إلا كونه لم يقع ولم يسم أحد من الموقر الثلاثة ومطابقة الترجمة ظاهرا من قول أبي قتادة رضي الله عنه وفي الرواية الأخرى أنا أنما كتف به وقوله عليه الصلاة والسلام هما عليان ١٢٤ وفي مائة والمستمع ما يرى وإلى هذا ذهب الجمهور فخصموا هذه الكفاية من

القطعة من الآثار يأتي بها أساطماني عنقه يوم القيامة فيبكي الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لا يخفى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما إذا خلفا فاذها فاقسما ثم قربا الخ ثم استمنا ثم ليصل كل واحد منكما صاحبه رواه أحمد وأبو داود وفي رواية لأبي داود أنها أقضى به كبر أبي عبيد بن رزق على أبيه الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والترمذي وفي أسنده أصابة بن زيد بن أسلم المدني مولى عمر قال النسائي وغيره ليس بالقوي وأصل هذا الحديث في الصحيحين وسبق في باب أن حكم الحاكم بقضائه ظاهر الأباطن من كتاب القضية في إلهائكم يقتضون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني في الأحكام قوله وإنما أثار البشر بطلان على الواحد كما في هذا الحديث وعلى الجميع فهو قوله تعالى تدر البشر والمراد أنها لما شارك لغرض في البشرية وإن كان صلى الله عليه وآله وسلم زائد عليهم بما أعاده الله تعالى من المعجزات الظاهرة والإفلاحة على بعض الصوب والخبر ههنا يجازي أي باعتبار أصل الباطن وقد حقه عليه المعالي وأثرنا إلى طرف من تحقيقه في كتاب الصلاة قوله الخ أي أظن وأعرف ويجوز أن يكون معناه أضعف تغييراتها وأظهر احتجاجها بربا بعبارة تفصيل إلى السامع أنه حق وهو في الحقيقة مبطل والأظهر أن يكون معناه أبلغ كما في رواية في الصحيحين أي أحسن إيراد الكلام وأصل الخبر المسلم من جهة الاستقامة يقال لمن فلان في كلامه إذا مال من جميع النطق ويقال لفلان فلان إذا قلت قولاً بهمه ويخفى على غيره لأنه بالتورية تفصيل كلامه من الواضح المفهوم قوله وإنما أقضى الخ فيه دليل على أن الحكم إنما يحكم بظاهر ما يسمع من الإفلاحة مع جواز سكوت الباطن خلافه ولم يتعبد بالبحث عن الباطن باستعمال الأشياء التي تقتضي في بعض الأحوال ذلك كالأصوات والنداءات قوله فلا يأخذ فيه أن حكم الحاكم لا يعمل به الحرام كإزعم بعض أهل العلم قوله قطعة بكسر الظاف أي طائفة قوله أساطماني بضم الهمزة يسكون السين المهملة قال في القاموس السطام بالكسر المسارحة بفتح المقطوعة فتركها النار ثم قال والسطام المسارحة والمراد هنا الحديث التي تسعيرها النار أي يأتي يوم القيامة حلالها مع أفعالها قوله حتى لا يخفى دليل على صحة هذا الجمهور ووجه الدعي قبل ثبوته ووجه التثريب كما في قوله أما إذا خلفا فلان أبو داود ما إذا خلفا

غير جرح في مال مستوعن مائة له أن يرجع أن قال انما صنعت لا يرجع فإن لم يكن المصنف عال وعلم الضامن بذلك فلا يرجع له ومن أي حنفية أن ترك المصنف والمصنف الضامن بقدر ما ترك وإن لم يترك وقام يصح وهذا الحديث حجة للجمهور وصلا على الله عليه وآله وسلم عليه وإن كان الدين باقيا فذمة الميت لكن صاحب أطلق ما دل على الرجاء بعد اليأس وأطمأن بأن دينه صار في أمن تخف خطئه وقرب من الرضا وفي هذا الحديث أشعار رصوبة أمر الدين وأنه لا يخفى فعمله الأمن ضرورة وفيه عيوب الصلاة على الجنائز وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفاية وهو سابق ثلاثا وأخرجه النسائي أيضا في الجنائز (عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قبل له) القائل عاصم بن سليمان المعروف بالأحول (أبلغ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لاحق بكسر الحاء أي لا عهد في الإسلام) على الأشياء التي كانوا يتعاهدون على أي الجاهلية (فقال) أنس له

(فصالح) أي أنت (التي صلى الله عليه وآله وسلم يقرئها والناس في دار) أي بالمدينة على الحق والنصرة ما والاخذ على يد الظالم كما قال ابن عباس رضي الله عنه والنصرة والتصية والرأفة أي المعاونة ويومئذ قد ذهب الميراث قال الطبري ما استلبه أنس على إثبات الخلف لا ينافي حديث جبير بن مطعم في قصة أن الأبناء لم يذكروا وكان في قول العبد تركوا يتوارثون ثم نسخ من ذلك الميراث وفي ما يسطر القدر أن وهو التعاون على الحق والنصرة والاخذ على يد الظالم بطل منه ما خلف حكم الإسلام مما كانوا يضعونه بينهم وأما القصة في الجاهلية وفي ما عاهد على حائه واختب العصابة في اليد

التواصل بين الخلق والواقع في الجاهلية والاسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية جاهلي وما بعده اسلامي يعني قوله تعالى والذين عاقدت اعيمانكم فانهم قسمهم وعن علي ما كان قبل نزول لا يلاقي غريش جاهلي وعن عثمان كل حلف كان قبل الهجرة تهاجلا وما بعده اسلامي وعن عمر كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشدد وكل حلف بعده ملغى من قال في الفتح ويمكن الجمع بان المذكورات في رواية غير عمر جليل على تأكد حلف الجاهلية والذي في حديث عمر جليل على نسخ ذلك وهذا الحديث آخرهما ايضا في الاعتصام وسلم في القتال وأبو داود في الترائض ١٢٥ (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

ما قلنا فاقسمنا قال في شرح السنن اما بتخصيف الميم يحتمل أن يصحكون بمعنى حقا واذا لم يحتمل قيل فاقسمنا فمدليل على أن الهمزة انما هي بالقبول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهما بالانقسام بعد ان وهب كل واحد نصيبه من الآخر قوله ثم تخيلا يقع الواو وانها الهمزة قال في النهاية أي أقصد الحق فيما تضمنت من الصفة يقال نويت الشيء أو تها إذا قصدت اليه وتعمدت فعهله قوله ثم اسهم ما أي لأخذ كل واحد منكما ما تفرقه من القسمة ليعقرهم كل واحد منكم كما في الآخر وفيه الأمر بالقرعة عند المساواة والمناشحة وقد وردت القرعة في كتاب الله في موضعين أحدهما قوله تعالى إذ يقولون اقلامهم والثاني قوله تعالى فاسهم فكان من المدحنيين وجاءت في خمسة أحاديث من السنة الأول هذا الحديث الثاني حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد سفره أقرع بين نائه الثالث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرع في ستة مجلوكين الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول لاستهموا عليه الخامس حديث الزبير أن حفصة جاءت بشويعن لتكفن فيها حجرة فوجدنا في جنبه قبلا فقلنا الحجرة ثوب ولا نصاري ثوب فوجدنا أحد الثوبين أوسع من الآخر فاقرعنا عليهم ثم كتنا كل واحد في الثوب الذي خرج به والقهار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أطلع على هذا وقرره لأنه كان حاضرهما فوجدنا أحد الثوبين عظيم مثل خلق في حق حجرة وقد كانت العصاة تعقد القرعة في كثير من الأمور كما روي أنه نتاح الناس يوم القادسية في الأذان فأنشروا بينهم سعد قوله ثم ليصل الخ أي ليسأل كل واحد منكم صاحبه أن يصيبه في حل من قبله ببارأعته وفيه دليل على أنه يصح الإبراء من المجهول لأن الذي في حمة كل واحد منهما غير معلوم وفيه أيضا صحة الصلح بعلوم من مجهول ولكن لا يدمع ذلك من التطيل وحكي في الخبر عن الناصر والشافعي أنه لا يصح الصلح بعلوم من مجهول قبل إبراء هذا مما استدله أهل الأصول على حوازل العمل بالقياس وأنه حجة وكذا استدلو بالحدث بعث معاذ العروفي (وعن عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا سلام حرم حلالا وأصل حراما وأبو داود وابن ماجه والترمذي وزاد المسلمون على شرطهم الا شرطهم حلالا وأصل حراما قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح)

وجوب الوفاء بالوعد أخذنا من هذا الحديث ولادلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب (قلت) لا يكره (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا وكذا غيبي) أبو بكر رضي الله عنه (حشية) يقع الخافا لبرئية هي الحفنة وقال ابن قايص من لا تكفنه وفيه يقول غيره الواحد العدل من العصابة ولو يردك تصال نفسه لأن أبا بكر لم يلق من جابروها صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون أبو بكر علم ذلك فغضبه فعمله فيستدل به على جواز مثل ذلك كما تم (فقد تم ما إذا هي خصماته وقال غفتمنا أي مثل خصماته فالحال ألف وخصماته وذلك لأن جابر لما قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا

وكذا ثلاث مرات حنانه أو بكر حشمتها من خصماته فتقل خذ من الخ الصبر ثلاث مرات كما وعدته على القهقهة والهرول
وهذا الحديث أخرجه أنس بن مالك والبخاري والترمذي وصححه في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستدل البخاري
بهذا الحديث على أن من كذب عن بيت بن قليس له أن يرجع عن الكفالة لأنها لازمة واستقر الحق في ذمته ثم أورد
حديث سلمة بن الأكوع المتقدم ثم حديث الباب واستدل به على جواز ضمان ماعلى الميت من دين ولو لم يتركه وقام هو قول
الجمهور خلافاً لآية حنيفة وقدمنا في ١٢٦ الطحاوى في نصرة قول الجمهور والكفالة كما قاله الماوردى تكون في النفوس

والضمان في الأموال والحالة
في الديات والزمان في الأموال
العظام قال ابن حبان في صحيحه
الزمي لصفة أهل المدينة والجليل
لغة أهل مصر والكمال لغة
أهل العراق وهي التمام من ثابت
في ذمة الضمان وأما من هو
عليه أو عين مضبوطة وأهله

بسم الله الرحمن الرحيم

أ (كتاب الوكالة)

يقع الواو ويجوز كسرهما
في اللغة التوقيض والحفظ
قول وكذا فلا نأذا استغنفته
وولت الأمر إليه بالتخفيف
إذا فوضته إليه وفي التمرع
أقامة الشخص غير مقام نفسه
مطلقاً ومقدماً وقال القسطلاني
تقويض شخص أمره إلى آخر
فيما يقبل النيابة والأصل فيها
قبل الإجماع قوة تعالى فاعتبروا
أحدكم بورقكم هذه وقوله تعالى
أذهبوا بغيركم هذا وهو شرع
من قبلنا وورد في شرعنا ما يقرر
كسوة تعالى فاعتبروا أحكامهم
أهل الأيتام (من حقبة بن عامر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن حبان وفي إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
عن أبيه وهو ضعيف جداً قال فيه الشافعي وأودادهم ركن من أركان الكذب
وقال الشافعي ليس بشقة وقال ابن حبان في من أياه من جده فسختموه فموت كما أحد
وقد نقض الترمذي في تضعيف حديثه قال الذهبي لما الترمذي فروى من حديثه الصلح
جائزين للمسلمين وصححه فلهذا لا يعقد العلماء على تضعيفه وقال ابن كثير في إسناده
قد نقض أبو عيسى يعني الترمذي في تضعيفه هذا الحديث وما شكا له اه واعتزله
الحافظ فقال وصححه أنه اعتبر بكثرة طرقه فذلك لأنه روى ما روى داود والمالك بن طريق
كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال لما كمل على شرطهما وصححه ابن حبان
وحسنه الترمذي وأخرجه أيضاً الحاكم بن حديث أنس وأخرجه أيضاً من حديث
عائشة وكذلك الدارقطني وأخرجه أحمد بن حنبل حديث طحان بن بلال عن العلاء بن أبيه
عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء بن رباح وأخرجه البيهقي موقوفاً على عمر
كتبه إلى أبي موسى وقدمه الحافظ بأن استأذنت أنس واستأذنت عائشة
وأهين وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة فكذلك ضعفه عبد الحق وقد روى
من طريق عبد الله بن الحسين المصنف وهو ثقة وكثير بن زيد المذكور قال أبو زرعة
صديق وثقة ابن معين والوليد بن رباح صدوق أيضاً ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة
والطريقين شهد بعضها لبعض فاقول أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسناً
قول الصلح جائزاً ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح إلا ما استثنى ومن ادعى عدم
جواز صلح زائد على ما استثناه الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل والى العموم ذهب
أبو حنيفة وملك وأحمد والجمهور وحكي في البصر عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه
لا يصح الصلح من إنكار وقد استدل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يهل مال امرئ
مسلم إلا بطريق من نفسه وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ويجيب
بأن الرضا بالصلح مشعر بطيبة النفس فلا يكون كل المال بمن كل أموال الناس
بالباطل واحتج لهم في البصر بأن الصلح معاوضة فلا يصح مع الإنكار كالبيع وأجيب
بأنه لا معنى للإنكار في البيع لعدم ثبوت حق لأحدهما على الآخر يتحققه الإنكار
قبل صدور البيع فلا يصح التماس قولهم بين المسلمين هذا خرج مخرج الغالب لأن الصلح

عليه بواله (ولم يعطه غنى) للضحايا (بجمعها على صباه) بعد أن وجب جلتها لهم (فبقى ضود) بجمع العيب وضمانه جائز
المعسر للمزاد أقوى أو إذا كان عليه حبل وقيل إذا قد وعلى السداد (قد كرهنا على الله عليه) وأما (ولم فقال شرع أنت)
وعلم منه أنه كان من يطلع من كان نصيب من هذه القسمة فكان كل شر يكالهم وهو الذي نزل القسمة بينهم وفي الأضاحي
من طريق آخر يلة طاعة قسم بينهم ضحايا فدل على أنه من تلك الضحايا فوجب لهم جلتها ثم أمر عقبة بجمعهم فجمع
الاستدلال بملأ ترجمه قال في المصابيح فبقي أن يضاف إلى ذلك أن عقبة كان وكيلاً على الصبر تركيل شركائه في تلك الضحايا

بأثرين الكفار وبين المسلم والكافر ووجه التفرقة ان الخطاب بالاحكام
في القالب هم المسلمون لانهم المتقادون لها قوله الاصل بالانصب على الاستفاضة ورواية
لا يداود والتمذي بالرفع والصلح الذي يجره الحلال كصلحة الزوجة لزوج على أن
لا يظفها ولا يتزوج عليها ولا يبت عند خمر ولو الذي يجل الحرام كان يصلحه على
وطأة لا يصلح له وطؤها أو كل حال لا يصلح لها مسكها أو نحو ذلك قوله المسلم على
شروطهم أي يثبتون عليه الأبرجوع منها قال التدرى وهذا في الشروط الجارية بتدوين
النادية وتبلي على هذا قوله الاشرط حرم حلال الخ ويؤيده ما ثبت في حديث بربر من
قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وحديث عن عمل علا
ليس عليه أمر فانه رد الشرط الذي يجل الحرام كان بشرط نصرة الظالم والباقي
أوضح للمسلمين والذي يجر الحلال كان بشرط عليه أن لا يظف أمته أو زوجته أو نحو ذلك
(ومن جابر ان أباه قتل يوم أحد فشهدوا وعليه دين فاشتد الغرام في حقهم قال فابت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألهم ان يقبوا ثمة حاطي ويحلوا أي قابوا فبعضهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاطي وقال سغدو عليكم ففدا عينا من أصبح فطاف
في النضل ودعا في غر حبال البركة فجلدتها فقتلهم وبقى لثمان غرهما وفي النض ان أباه توفي
وتولاه عليه ثلاثين ومال رجل من اليهود فاستقر جابر فأي أن يتقرو فكل جابر ومول
الله صلى الله عليه وآله وسلم شفع له اليه فاحس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلم
اليهودي لئلا يخترق ففد بالذي فأي فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم النض فقتل فيها
ثم قال جابر جده فأوفاه الذي فجلد بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فأوفاه ثلاثين وسقا وفضلت سبعة عشر وسقا ولهما البضاري قوله فجلدتها بالجبر
والذي من ملتين والجد اصبرام النض والحديث في جواز المالحة بالجهرول
عن المعلوم وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مال التفرم أن ياخذ ثغر الحافظ وهو
مجهول الصدر في الاوسق التي هي معلومة ولكنه ادعى في الجهر الاجماع على عدم
الجواز فقال فافقه مستوفى يصح معلوم عن معلوم اجاعا ولا يصح مجهول اجاعا ولو
عن معلوم كان يصالح عن شيء وعن آت جابا يسببه هذا العام ١٠ فينبغي أن يتل

أمره إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بأكلها ويمنع من ذبحها وأما سقطة الكوكب
والركيل يدأ حانة فلا يعلن إلا بما فيه مصلحة ظاهر ولا يمنع من ذلك كون الجارية كاذبة
في جواز الزم الذي نفضته الترجمة لافي الضمان والحدوث آخره إضائي الفاعل وكذا ابن
عنه اندرجا ليس (أقالي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه زنا فداء أي يطلبه
(فاخذة) التي على القبط ما له لم يكن كذا وما لو كان مسلوا شديدا لم يلبس

على عادة الأعراب من الجفاف في الخطابة وهذا أول ما يوطئ له سوادا من حديث عبد الرزاق عن سفيان بن عمار عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعيرا ووقع في ترجمة بكر بن منير من المصنف الأوسط للطبري عن العرباض بن سارية ما يفهم أنه هو لكن روى القسائي وأما الحديث المذكور فمما يقتضيه غيره وكان التصرف وقع للأعرابي ووقع للعرباض نحوها (فهمه أصحابه) صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنهم أي أرادوا أن يذكروا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل لكنهم لم يفعلوا ذلك أبدا معه صلى الله عليه وآله وسلم ١٢٨ (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوه) أي أتركوه

ولا تعرضوا له وهذا من حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وكرمه وقوته صبره على الجفاء مع قدرته على الانتقام منهم (فإن لصاحب الحق مقالا) أي صورة الطلب وقوة الجفة لكنه على من عطله أو يسيء له المعاملة لكن مع رعاية الأدب للمشروع (ثم قال) أعطوا سنة مثل سنة قالوا يا رسول الله لا (يغيب) سنا (الا أملي) أي أفضل (من سنة فقال) أعطوه فإن خسرتم أحسنكم قضاء) ترجمه البخاري بالو كالة في قضاء الدين وما جازته لها ظاهرة وفيه أيضا جواز كالة الحاضر بالبدل بغير مد وهو مذهب الجمهور ومنه أو حنيقة الأبعد من عرض أو غير أو برضا الخصم واستغنى مالك من ينسئ وبين الخصم حداوة وهذا نو كبل منه صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما يقتضيه من أمره بالتصاعد ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم مريضا ولا غائبا قال الحافظ ابن حجر رموض الترجمة لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فيستقام منه بطريق الأولى

في حصة هذا الإجماع فإن الحديث مصرح بالجواز وقال المذهب لا يجوز عندنا حين العلماء أن يأخذ من يدين بقرعة إجماعا فقهية منه لما فيه من الجهل والغرر وإنما يجوز أن يأخذ بما جاز في حقه أقل من دينه إذا علم الاحتذق ورضي اه وهكذا قال المصنف ونقصهما من المتن فقال بيع المعلوم بالجهل من ابنه فإن كان قرا نحو مغزاة ورايكن اغتقر ذلك في الواقع وتبعه الحافظ على ذلك فقال أنه يقتصر في القضاء من المعوضة ما لا يقتضيه أنه لا يبيع الربط بالقر لا يجوز في غير العار لا يجوز في المعوضة عند الوفاء قال وذلك بين في حديث الباب انتهى والحاصل أن هذا الحديث يخص المسموعات المتقدمة في البيع القضائية بغير قومة مقدار كل واحد من البديلين المتساويين جنسا وتقدر أيضا بوزن القضاء مع الجهالة إذا وقع الرضا يؤيد هذا حديث أم سلمة السالف فأنها وقعت فيه المصالح معلوم من مجهول والمواثيق الدارسة تطلق على الأجناس الربوية وغيرها فهو يقتضي بضمومه أنها يجوز المصالح مع جهالة أحد العوضين وإن كان المصالح به والمصالح عنده بغيره ولكن لا يضمن وقوع التعليل بأمر مصرح به في الحديثين وقد استدل القليل في الأبحاث بهذا الحديث على جواز صرف القضة بالقضمة مع التصريح بتطبيع الزاد وأنه لا يلزم من ذلك إبطال المقصد الشرعي في الربا لأن كل حيلة توصل بها إلى السلامة من الذم فهي جائزة وإنما الحرمان الحيلة التي توصل بها إلى إبطال المقصد شرعي قال فعلى هذا يجوز صرف القرض بالحققة وهما ضربتان كبيرة وصغيرة ونحو ذلك مما دعت الضرورة إليه قال ونحو ذلك رخص في بيع العربى والأفكان يمكن بيع القرب بالدرهم ثم شراءه بغير درهم أمالو كان الغرض طلب البشارة والأرباح كلصا رفة فلا يجوز إلى آخر كلامه وصرح أيضا بأنه لا حاجة في الصرف إلى التكثير من المصلحة ثم يبيعها كما في حديث قرأ الجمع والنجيب السالف قال لأن ذلك يلحق بالمنع الضرورة إليه في الأحوال وظالمها فيه غاية المشقة وأنت خير بان الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الأصول فلا يجوز أن يجاوز به مودعه وهو صورة القضاء فلا يصح القياس وهذا على فرض عدم صحة الإجماع على خلاف ما يقتضيه الحديث فإن مع ما فعل به في تلك الصورة المنصوصة لا يجوز فكيف يصح الحاق غيرها بها أيضا خيرا فلا بد للسالف مشعر بعد جواز بيع القضة بالقضمة وإن وقعت

وقال الكرمانى لقد أعطوه يتناول وكلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حضورا وغيبا وقال ابن المنير المراضاة فقه هذه الترجمة أنه رعاها وهم متوهم أن قضاء الدين لما كان واجبا على القرض امتنعوا وكافة له لأنها تأخير من الموكل إلى الوكيل فبين أن ذلك جائز ولا بعد مطلقا (عن المسور بن عجرمة رضى الله عنهم) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (ولم يأم حين جاءه وفدوا من) بل كونهم مسلمين) بشرط الحاقه ابن حجر ولا القسط لاني لهذا انتقام لا معنى كان وعلى أي جهة وقع واتهمه أنه كان لاسماع الكلام وخصله لا تقتضيهم إلا كراما لورد والنهي عنه في حديثه كونه من يدين المصنف

وكانه صلى الله عليه وآله وسلم لما هذا كان العصابة لا يقومون في المجلس وبالحل كان فهم تسع مئة من أشرافهم فسأله أن يرد إليهم أموالهم ويصحبهم فوجدوا أقدى كان فهم أبو برخان السعدي فقال يا رسول الله ان في هذا من الخطأ إذا ما كانت وثائق وسواضك وموضعك ما تملك عينا من أقدى عليك (قال لهم يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أحب الحديث إلى أصدق ما ختاروا أن أورد اليكم (أحدى الطائفتين) أما السبي وأما المال وقد كتبت استأيت أي استلقت (بكم) بولي لفظهم (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استلهم) ليضروا ١٢٩ (بضع عشرة ليلة) ليقيم السبي وتركة

بالجرة (حين تغسل) أعيد مع (من الطائف) إلى الجرة تقسم الغنائم بها وكان توجه إلى الطائف فاصرها ثم رجع منها في يومه فهازن بعد ذلك فبين لهم أنه أقر القسم ليضروا فابظروا (فما تين لهم) أي ظهروا لوفدهوا زن (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) غير واد إليهم (الأحدى الطائفتين) المال أو السبي (فالوا) فاما مختار سيدنا وفي ما زى ابن عتبة فالوا خيرةنا يا رسول الله بن المال والحسب فالحسب أحب بنا ولا تسلكم في: فاما ليعبر (فما أهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في السبل فاني على الله بما هو الله ثم قال أما بعد فأتوا أنكم هؤلاء) وفدهوا زن (قد جاؤا) تائبين وانفقدوا زن أن أهد إليهم سيهم) هذا موضع الترجمة لان الورد كانوا ولا شفعافي وديهم فسمعهم التي صلى الله عليه وآله وسلم فهم فأطلب الوكيل أو التبع لنفسه ولغيره فاعلى ذلك في كنه

المراصة والمباراة: فهذا القياس الذي مؤول عليه فاسد الاعتبار فان حال ان صرف الدراهم بالقر وش يحتاج اليه كل أحد ودعو الضرورة اليه بخلاف بيع القصة التي ليست بضرورية بمثلها فنقول هذا اختصاص بمجرد الحاجة والمشفة ومثل ذلك لا يختص بخصيص التصوص ولا يجمع إمكان التفضل من تلك الورطة بأن يشتري بأحد البديلين منها ويصحبها بالنقد لا يخرج كأرشد اليه الشارع في قضية قرابيع والجنب فان بهذه الورطة تقضى الضرورة الخاصة على ارتكاب ما لا يهل ولو سلكنا مجرد حصول المشقة بمجرد الحاجة الملل ومساوفا المعسر لم كان في ذلك معذرة قلن لا رغبة في القيام بالوليقات لان كثيرا منها مصوب بالشفة كالسج والجهاد ونحوهما (ومن أبي هريرة) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت عنده مظلة لخي من عرضه أو شيء فغطه لم ينه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظنته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه رواء البخاري وكذا: أهد الرمدى وصحبه وقال فيه مظلة من مال أو عرض (قوله مظلة بكسر اللام على المشهور) وحكى ابن قتيبة وابن التيزي والموهري قصتها وأنكرها ابن القطيعة وحكى القزاز أنهم (قوله) أو شيء هو من حلف العام على الاصل فيدخل فيه المال بأدناؤه وبغير احتاج حتى الظلمة ويصحبها قوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي يوم القيامة كما ثبت في رواية الإجماع (قوله) أخذ من سيئات صاحبه أي صاحب المظلة لحمل عليه أي على الظالم وفي رواية ما ذكرنا فخرجت عليه وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وهو أوضح سياط من هذا ولقوله المنقش من أمي من يأتي يوم القيامة بسلاطين صياموز كانوا ياتي قد شتم هذا وسك دم هذا أو كل مال هذا فبعضي هذا من حسنة وهذا من حسنة فان غفقت حسنة قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا فاض من بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزوا ذرة وزر أخرى لانه انما عالب بسبب فعله وظلمه بإعقاب بغير جناية منه بل بجنايته فتوبت الحسنات بالسبا على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عباده وفي الحديث شدليل على حمة الابرار من الجهول لا اطلاقه وزعم ابن بطال أن في هذا الحديث دليلا على اشتراط التعيين لان قوله مظلة يقتضى أن تكون معلومة انه مرشدا إلى الحال لحافظ ولا يبنى

١٧ نيل حكيم قاله ابن طلال وقال الخطابي انه ان اقرار الوكيل على موكله مقبول لان العرفية بمنزلة الوكلاء فبقوا المسمى أمرهم وهذا قال أبو يوسف وقده أبو خيفة وعبد الله بن كمال قال مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح إقرار الوكيل عن الموكل وليس في الحديث جهة الجواز لان العرفا ليسوا وكلاء وانهم كلامه اعطهم فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه (فن أحببتكم أن يطيب بئلك) من التطيب أي ومن طاب يطيب والمعنى من أحب أن يطيب بدفع السبي إلى هوازن نفسه مجازا من غير عوض (فليقبل ومن أحببتكم أن يكون على

سئل: (أي نصيبه من البي (حتى قطعه اليه) أي عوضه (من أكل ما بين الله على الخيل) من أكل ما بين ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غنم وحروب واجهاد وأصل التي (الاربع) كذا كان في الأصل لهم فربح اليهم ومنه قبل قتل الذي بعد الزوال في ليلته رجع من جانب الغرب إلى جانب الشرق واستقله على القرض إلى أجل مجهول (فقال الناس قد ضاقت بشديد القصة أي حزننا طيبان من حيث كونهم رضى وانكسروا طابت قلوبهم) (الرسول الله) أي لأجله (على الله عليه) وآله (وسلم) لهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (والأخري من أذن منكم في ذلك من لم أذن فارجعوا حتى يرموا) (والأوولى أفضأ) كلولى البراءة (البياعا فأكرم) جمع عرف ١٢٠ وهو الذي يعرف أموال القوم وهو التقيب ودون الرئيس وأوادم صلى الله

ما فيه قال ابن القيم انما وقع في الحديث التفسير حيث يقتضيه المعلوم من الظاهر من
ما تضمنه بقدر حقه وهذا مستقيم عليه والخلاف انما هو ما اذا سقط المظهر من معنى
المتشابه بشرط ان يعرف قدره أم لا وقد اطلق ذلك في الحديث ثم قام الاجماع على صحة
التحليل من المعين المعلوم فان كانت العين موجودة صحت جهتان دون الابرار انتهى
الحديث ايضا دليل على ان من حلل شخصه من مظنة لا يرجع في ذلك اثم المعلوم فلا
خلاف فيه راما الجمهور هل يتقدم من يميزه قال في القمع وهو فيه بعض باقيا واما فيما
ساقى فيه الخلاف

(من مرويات شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع إلى أولياءه المقتول قال شأوا قتلوا وإن شأوا أخذوا الفدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون حذوة وأربعون خلفة وذلك عقل العمد وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل رواه أحمد وابن ماجه والترمذي الحديث حسنه الترمذي وفي إسناد أحمد علي بن يزيد ابن جندب وفيه مقال عن يعقوب السدوسي ويقال فيه عتبة بن أوس عن ابن عمرو وروى البيهقي بإسناده إلى ابن خزيمة قال حضرت مجلس الزني يوما وسأله السائل عن العرائض عن شبه العمد فقال السائل إن الله عوف القتل في كتابه صدق من هذا وخلافه قلتم أنه على ثلاثة أصناف فاحج الزني بعد ذلك ابن عمرو قال له يا ناظر ما أخرج بعلي بن زيد بن جندب عن نسك المزني فقلت لناظره قد روى هذا الحديث عن شبيب بن زيد فقال من رواه غيره فقلت أبواب السخيتاني وباب الحذاق قال في عتبة بن أوس قلت رجل من أهل البصرة روى عنه ابن سيرين على جلالة فقال له الزني أنت ناظر أم هذا فقال إذا جاء الحديث فهو يا ناظر لانه أعلم به في هذا فدل كلام ابن خزيمة هذا على أن علي بن زيد قد روى بع وأيضاً الترمذي رواه عن أحمد بن سعيد الدارمي عن جبان بن هلال عن محمد بن راشد عن سليمان بن عيسى عن عمرو بن شبيب قوله خلفه أي حامله وقع في رواية أبرهون خلفه في بطونها وأولادها واشتعل ذلك لأن الخلقة هي التي يطها أولادها وأجيب بأنه تفسير لا تقيد وقد لا يكونوا أيضا وقيل غير ذلك والحديث باقيا أسكلام من اشتغل عليه في أبواب الفديات وأعماله المصنف هو الاستدلال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولًا فقال له ان أدركت أن تأخذ فقل سبحان من مضى له محمد
قال فقل ما إذا أتاه قاص من يدعي فأخذه (قلت والله لا فرقنا) من وقع الخصم إلى الحاكم أي لأذهبن بك (المراد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) لحكم عليك بقطع الدلائل سابق (قال ابن حنبل) لما أخذه (وعلى حمال) أي شقة حمالاً وعلى عيني
في وقديما فقال أنا أخذته لأهـل بيت فقرأ من الخبر (ولي حاجة شديدة قال) أو هرة (تخلفت عنه فأصعب فقال التي صلى
الله عليه وآله وسلم) لما أتته (ابن أبي هريرة) رتبنا فعل أسيرك الباردة) سعى أسيرك لأنه كان ديف بدير لأن عادة العرب يرطبون

الاسم بالقد قال ابا اودي وثمة اطلاع على الله عليه وآله وسلم على التحيات وفي حديث معاذ عند العلاء ان جبريل به
الذي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك (قال) ابو هريرة (قلت يا رسول الله شكاجه شديد قويه الارحجه نخلت عليه
قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اما) حرف استنحاج (انه قد كذبك في قوله انه يحتاج) (وسيعود) الى الاخذ فعرشاً سيعود
لقول رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم انه سيعود فرصدته) أي ترقبته (لما يصح من الطعام فاحذنه فقلت لا رقتك الى
رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قال دعني فاني محتاج) لاخذ ١٢١ (وعلى عيال لا اعود رحت غلظت سيلة فاصبت
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله)

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يا ابا هريرة ما فعلت
اسيرك) البارحة (قلت يا رسول
الله شكاجه شديد قويه عيال
فرصدته نخلت عليه قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (اما) الله قد
كذبك وسيعود فرصدته (المرة
الثانية لما يصح من الطعام
فاحذنه فقلت لا رقتك الى
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم وهذا أتو ثلاث مرات فك
ترجم لا تعود ثم تعود قال دعني)
وفي رواية دخل حسني (الحل)
بالجزم (كلمات يتفكك الله بها)
قال الطبيب وهو مطلق لم يعلم منه
أي التمتع فيصل على القيد في
حديث على عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من قرأها يعني
آية الكرسي حين يأخذ مضجعه
أمنه الله تعالى على داره ودار
جاره وأهل دورات حول رواه
البيهقي في شعب الايمان انتهى
وفي رواية اذا قلتم في لم يقرئ
ذكر ولا تأمن من الانس ولا من
الجن (قلت ما هو) أي الكلام
وفي قطع ما من أي الكلمات

بقوله فيه وبما لحوا عليه فهو لهم فاحذله على جواز الصلح في العدا باكثر من الهدية
(باب ما جاء في وضع نخل سيفي جد ابا جابر ان كره)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جابرهما أن يفر زخبي في
جداره ثم يقول ابو هريرة ما لي اراكم عنهما مرضين والله لا يمنع بينهما كما كنتم رواه
الجماعة الا النسائي) وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر
ولا ضرر اول ولا ضرر ثان يضع زخبي في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوا سبعة
أذرع وعن عكرمة بن مليحة بن ربيعة ان أخوين من بني المغيرة اتقيا أحدهما أن لا يفرز
زخبي جداره فلقيا جميعاً بن زيد الانصاري ورجالا كثيراً فقالوا انهم قد أنزلوا الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جابرهما أن يفر زخبي جداره فقال الخلف أي
أخي قد علمنا أنكم مضى قلت على وقد قلت فاجعل اسطوا نادون جد اباي ففعل الآخر
ففرز في الاسطوان زخبي رواه ابا جابر (أما حديث ابن عباس فانخرجه
أي ما بين ما جبه والبيهي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير) أما حديث لا ضرر ولا
ضرر رواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى عن حديث ابن عباس وأبي سعيد
الخدري وهو حديث مشهور) (وهو أيضاً عند ابن ماجه والدارقطني والحاكم
والبيهقي من حديث أبي سعيد وعند البيهقي أيضاً من حديث عباد) وعند الطبراني في
الكبير وأبي نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظي وما فيه من جعل الطريق سبعة
أذرع ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة كما ساقى وأما حديث يجمع فانخرجه أيضاً
ابن ماجه والبيهقي وسكت عنه الحافظ في التلخيص وعكرمة بن مليحة بن ربيعة المذكور
مجهول قوله لا يمنع بالجزم على النبي وفي رواية لا حد لا يمنع وفي قطع البخاري بالرفع على
الغيرة وعلى معنى التمسى قوله شبهه قال القاضي عياض روي في مسلم وغيره من
الاصول بسبعة الجمع والافراد ثم قال وقال عبد الفتى بن سعد كل الناس تقوله بالجمع الا
الطحاوي فانه قال هو روي عن الترمذي سالت ابا زيد والحارث بن بكير وبنو بن
عبد الامي عنه فقالوا كلهم خشية ما تنوي ورواية يجمع ثم نادى رواه يقطع الجمع
و يؤيدها أيضاً ما رواه البيهقي من طريق شريك عن حماد عن عكرمة عن ابن عباس بقطع

(قال اذا أويت) آتيت (الى فراشك) فلتروم وأخذت مضجعت وفي رواية عند الصباح والمساء فأتيت لكرمي الله لا اله الا
هو اولى القيوم حتى تفتح الآية) (ترجمه ما بين جبل في رواية عند الطبراني وخلفه سورة البقرة) (الرسول الى آخرها) (فانك
لن يزال عليك من الله) أي من منكم أو من جوارهم أو من قدره أو من بأس الله وقوته (حافظ) (يعتقل) (ولا يقرئك شيطان
حتى تصبح نخلت سيلة فاصبت فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم ما فعل اسيرك) البارحة (قلت يا رسول الله) (ترجم
انه يعني) (كلمات يتفكك الله بها) (ما هي) الكلمات (قلت قال اذا أويت الى فراشك

فأقرأ آية الكرسي: من أتاه أحسن قنم الله لا اله الا هو الى القيوم وقول ابن بري الحديث من اتقه حلقه ولا يخرت شيطان حتى يصبح وكانوا أي الصلاة (أمر من على بن) (تسلم (أنظر) وقوله وكان الاصل أن يقول وكألكنه على طريق الالتفات وقبله حودج من كلام بعض رواة بالوجه فهو مسوق للاعتذار من تقبله معذبة بعد المارة الثالثة صاعلي تعلم ما يقع (فقال النبي صلى الله عليه) وآله (ولم اءاه قدم صدق) بتخفيف الالف في تنقيح آية الكرسي ولما أثبت له الصدق أو هم المدح فاستدركه بصيغة تعدد الما بعد في القم بقوله ١٢٢ (وهو كذوب) وفي حديث معاذ بن جبل صدق نقيض وهو كذوب) تعلم

من تخاطب منذ ثلاث ليل إلى أيا
هريرة قال لا أعلم قال ذلك
شيطان من الشياطين وكان
على صفة الأدميين فلم يكن في
أصنافه من ضاغط سليمان ولا
مناقاة لحديث أن شيطانا أتت
على الباصرة الحديث لا أحفال
أن الذي هرب من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أن وثقه رأس
الشياطين وقد وقع لأبي بن
كعب عند الساق وأبي أيوب
الأصمري عند القدمي وأبي
أسد الأنصاري عند الطبراني
وربدين ثابت عند أبي الفتح
قصص في ذلك إلا أنه ليس فيها ما
يشبه قصة أبي هريرة إلا قصة
معاذ وهو محمول على التصدد
وموضع الترجمة قوله فخلعت
سيده لأن البهيرة وإن لم يكن
وكيلا في الأصناف فهو وكيل في
الجهل في ضرورة أنه وكيل يحفظ
الزكاة وقد تركه ما وكل يحفظه
شيئا وأجاز صلى الله عليه وآله
وسلم قوله فقد طابخته الترجمة قلنا
نعم في أخذ أقراص الوكيل إلى
أجل مسمى من هذا الحديث

إذا سأل أحدكم جاره أن يجمع جسده على حائطه فلا يمنعه قال القرطبي وإنما عتق
هؤلاء الأتمة بتعني الر رواية في هذا الخبر لأن أمر الخشب الواحد يتحقق الجار
المساحة بخلاف الأخشاب الكثيرة والحاديات تدل على أنه لا يصل للجار أن يمنع جاره
من غرس الخشب في جداره ويحيطه الخاك إذا امتنع به قال أحمد وسحق وابن حبيب
من المالكية والشافعي في القديم وأهل الحديث وقالت الخفصية والهادوية ومالك
والشافعي في أحد قوليه والجوهرواية يشترط إذن المالك لا يغير صاحب الجدار إذا
استنع وجعلوا التمس على التزج جعائنه وبين الأدلة الفاضية بأنه لا يصل حال امرئ
معلم إلا يطبق من نفسه وتعتق بأن هذا الحديث أنص من تلك الأدلة مطلقاً فينبى
العالم على الخاص قال البيهقي في الجهد في السنن العجيزة ما يعارض هذا الحكم الأحكام
لا يستكران بعضهم وأهل بعضهم الحديث على ما إذا تقدم استئذان الجار كما وقع في
رواية لابن داود بلطف إذا استأذن أحدكم أن يجر روية لاجل من سألهم جاره وكذا في
رواية لابن حبان فإذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار منع إلا إذا لم تقدم قوله في جدار
الظاهر هو إذا اضيق إلى المالك أي في جدار نفسه وقيل الضهير يعود على الجار الذي يريد
الفرز رأى لا يجتمع من وضع خشبه على جدار نفسه وان تضر به من جهة تمنع الضوء
مثلاً ووقع لابي عوفان من طريق زياد بن سعد عن الزهري أنه يضع جسده على جدار
نفسه ولو تضر به جاره والظاهر الأول يؤيده قوله في حديث ابن عباس في حائط جاره
وهكذا كذا في الحديث الآخر فاجعل أسطوا نادون جداري قبل وهذا الحكم
مشروط عند القائلين بأنه يجب ذلك على الجار مباحة من يريد الفرز إليه وعدم تضرر
المالك فان تضرر به فقدم حاجة جاره على حاجته ولكنه لا ينبغي أن إطلاقاً للاحاديث
فان بعدم اعتبار عدم تضرر المالك ولكنه يجب على من يريد الفرز أن يتوق الضرر
بما يمكن فان لم يمكن إلا بضرار وجب على المأذون إصلاحه وقتل ما يقع عند فتح الجدار
لفرز الجنود وأما اعتبار حاجة المأذون إلى الفرز فظاهر لا بد منه قوله ما لي أراكم هنا
معرضين أي من هذه المظلة التي جاءت بها السنة أو من هذه الوسيلة أو الموضطة قوله
واقعة لا ريب فيها بئنا كنا فكيف بالتاء التوقية أي لا تفرعنكم بها كما يضرب الإنسان بالشيء
بين كتفيه ليدتقمظ من ثقافته قال القاضي عياض وابن عبد البر وقد روى بعض رواة

تظروا يفتي ما في هذا من التكلف والضعف وفي الحديث أن الشيطان قد يطمع ما يفتن به المؤمن وأن الموطأ
الحكمة قد يلقاها الكافر القابض فلا يفتنهم أو تفرغ ذمهم فيفتنهم وإن التخص قد يلم الشيء ولا يعمل به وإن الكافر
قد يصدق بعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون نبلاً حياً ومناوان الكذب قد يصدق وإن الشيطان من شأنه أن يكذب وإنه
قد يتصور بعض الصور فتفكر في ربه وإن من أقبح في خلق الله شيء وسكيا وإن الحق با كلون من طعمه الأنس وأنهم
يظهرون والأنس وأنهم يتكلمون بكلام الأنس وأنهم يرسقون ويخدعون وفيه فضل آله الكبري وفضل أخسور البقرة

وان البقر يصيرون من الطعام الذي لا يذ كراسم الله عليه وفيه ان الدارق لا يقطع في الجماعة ويحتمل أن يكون القدر المرفوع لم يبلغ النصاب وذلك جاز للصحابي المصطفى قبل تبليغه الى الشارع وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على القبيات باعلام الله حصولها الهاماً أو وجهاً ووقع في حديث معاذ ان جبريل جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك وفيه جواز جمع ذكر كفة الفطر قبل ليلة الفطر ووكيل البعض لحفظها وتفرقة في (من) أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاءه بلال) رضي الله عنه ١٢٣ (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقريرتي) قال

الموطاء كافكم بالنون والعكف الجانب وفوه مفتوحة والمعنى لاصرخن بها بين جاعتكم ولا أكفها أبداً وقال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وقسمه لوجه راضين لاجلها أي انفسه على وقابكم كارهين أراد بذلك المبالغة وفي تعليق القاضي حسين ان أبا هريرة قال ذلك حين كان منوراً بآية كراهة ما لم يمتنعوا كراهة فاه لما رآهم وقفوا من قبول هذا الحكم كواقع في رواية لا يفيدوا منهم نكسوا رؤسهم لم يجعوا ذلك قوله لاضر ولا ضرار هذا دليل على تحريم الضرار على أي حقة كان من غير فرق بين الممار وشيعه فلا يجوز في مورتن الصور الانبيل يخص به هذا العموم فطيلن بطالبته من جوار الضرار فبعض الصور بالليل فان جاءه قبلته والاضر بت هذا الحديث وجهه فانه قاعدة من قواعد الدين تشهد له كليات وجزيئات وقدر الوصلين ضارعيه فان خرج أبو داود والتسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي صرمة بحكمه رالماد المهمة قال ابن قيس الانصاري وهو عن شهيد بن اوما بصله من المشاهد قال ابن عبد البر بخلاف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار اضر الله به ومن شاق شاق الله عليه واختلفوا في الفرق بين الضر والضرار فقبل ان الضر فعل الواحد والضرار فعل الاثنين فصاعداً وقبل الضرار ان تضرم من غير أن تنتفع والضرار تضرمه وتنتفع أنت به وقبل الضرار ان يضار على الضر والضرر الابتداء وقبله حسابي قبله والرجل ان يضع خشبة في حائطه جاز فيه دليل على جواز وضع الخشبة في جدار الممار واذا اياز الفرض جاز الوضع بالاولى لانه أخف منه قبله فاجلوه سبعة أذرع هذا المحمول على الطريق التي هي مجرى هامة المسلمين باجالهم ومواسمهم فاذا انشأ من له أرض يصل بها مع من له فيها حق جعل عرضها سبعة أذرع بالذراع المتعارف في ذلك البلد بخلاف بنيات الطريق فان الرجل اذا جعل في بعض أرضه طرفاً مسيلة للما بين كان تقديرها الخشيرة والافضل وسعها وليس هذا الصورة مراد الحديث لان المقروض أن هذه لاسد افعقها ولا اختلاف وسما في تمام الكلام على الطريق في الباب الذي بعده هذا قوله اعتق أحدهما أي خلف بالفتح

هـ (باب في الطريق اذا اختلفوا فيه كم يجعل)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه

اذا أردت أن تشترى) القر الجسد (مبيع القر) الردي (يباع آخره ثمة) الجسد (أي بفن الردي متى لا تقع في الرافق الحديث اهت عامسره الشخص حتى يشك في حاله وفيه النص على تحريم ربا الفضل واقتسام الامام بامر الدين وتعليقه لمن لا يملكه وان شاع الى التوصل الى المباحات وفيه رها واقتسام التابع بامر متبعه عواقتا الجسد من أنواع المعصومات وغيرها وفيه ان مسقة الى الانصاع وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا التساني (عن حقة بن الحارث بنسب الله عنه قال سبي بالنسيان أو ان النسيان) وهو عن شهيد وكان من اجابى به (شرباً) مسكر أي بمنعها الشرب لانه حين جى به لم يكن شارباً

حقيقة بل كان مكران ويذل فاعلى الحدود يلتذ وهو سكران (قاهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل في البيت
أن يضربوا قال) عقبة بن الحرث (فكنت أظن من شره فصر نياما لعمال الجريد) وفيه إن الأمل لم يلزم قول كلمة الحديث
وولي غيره كان ذلك بقرينة كلفه لهم في قاضيه ولا يصح عند الشافعية التوكيل في إثبات الحدود لبناتها على الدوام قد يتبع
اتباعها بالوصف الاجتماعيان يحدف شخص آخر فيطالب به القذف فله أن يشترط من نفسه ما يثبت زناه ولو كلفه فاذنبت أقيم
عليه الحدود يستفاد من الحديث كما قال الخطابي ١٣٤ إن حد الحر لا يستأنى به إلا فاقعة كذا حمل تضع حملها فأله ١٠ حافظ

ابن جبري النخ

• (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (ما جاء في الحرث)

أخى الزرع (و الزارعة) وهي
المعاملة على الأرض يعرضها
يفرج منها ويكون البذر من
مالكها فإن كان من العامل
فهو بخبرة وهما أن فردتا
من المسافة باطلت نكته من
الزارعة في مسلم وعن البخاري
والصحيح ولا يصح سبيل منعة
الأرض بحكمة بالاجابة فيجوز
العدل عليها يعرض ما يفرج منها
كلواشي بخلاف الشريعة
لا يمكن عقد الاجارة على الجوز
المسافة واختلاف الروضة تبعاً
لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي
جميعهما وحل أخبار النخعي على
ما إذا شرط لأحد هادج قطعة
معينة ولا آخر أخرى وقد ذكر
البخاري في صحيحه عن السلف
أخباراً وله أراد ذلك الإشارة إلى
أن العصابة لم ينقل عنهم الخلاف
في الجواز خصوصاً أهل المدينة
وقد عرفت الأحاديث المذكرة

سبعة أذرع رواد الجماعة إلا القسائي وفي لفظ لأحد إذا اختلفوا في الطريق رفع من
بينهم سبعة أذرع • وعن عبد الله بن أبي نعيم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
الرسبة تكدر في الطريق ثم يدا أهلها البنيان فباعتها من أن يقول كل طريق سبعة أذرع
وكانت تلك الطريق تسمى الميادين ورواه عبد الله بن أحمد في مسنده (أيه) حديث عبادة
أخرجه أيضاً الطبراني بلفظ قد روى الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق الميادين
الحديث والرواية عن عبادة صحيح بن يحيى وأبو بكر ويشهد به أخرجه عبد الرزاق
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ ١. اختلفتم في الطريق الميادين
فاجعلوها سبعة أذرع وما أخرجه ابن عدي عن حديث أنس بلفظ قد روى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في الطريق الميادين التي تفرق من كل مكان فذكر الحديث قال في الفتح
وفي كل من الأسبغ الثلاثة مقال له ولكنه بقوى بعضها بعضاً فتعلم للاجتماع بها
كما لا يخفى قوله إذا اختلفتم في لفظ الميادين إذا شاربوا ولا سيما على إذا اختلف
الناس في الطريق ورواه السقفي بعد ذكر الطريق فقال الميادين قال حافظ ولم يتابع عليه
ولست محفوفة في حديث أبي هريرة وإنما ذكرها البخاري في الترجمة مشيراً إليها في
الأحاديث التي ذكرناها كآثار بذلك فاعده قوله سبعة أذرع قال في الفتح الذي يظهر أن
المراد بالزراع ذراع الأديم فتعبر في القياس للعدل وقيل المراد ذراع النيران المتعارف
ولكن هذا المقدار اعتمد في الطريق التي هي تجري عامية المسلمين ليعملوا سائر
المواشي كما أسلفنا الطريق المشروعة بين الأملاك والقرى التي يمر بها أو آدم فقط
ويدل على ذلك التمسك بالميتة في الأحاديث المذكورة والميتة هي مذكورة وتخصاً
سأ كنهه بعد ما فوّقاًة ومدبوزن مفعال من الاتيان والميتة زائدة قال أبو عمرو الشيباني
الميتة أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس فيها وقال غيره هي الطرق الواسعة وقيل
العامة - وحكي في البحر عن الهادي أنه إذا التمس عرض الطريق بين الأملاك أو كان
حولها أرض موات بقي لمقتضاه العاصيات أتباعه ذراعاً وله سبعة وفي المقدمة
مثل عرض باب فيها أنتى وبهذا التمسك قالت الهادي وحكمته في ورود الشرع
بتقدير الطريق سبعة أذرع هي أن تسلكها الأجمال والانتقال دخولاً وخروجاً وتسع
ملا بد منه كما طرح عند الأبواب قوله الرحبة بفتح الحاء الملهمة وتسع مكن على ما في

القاموس

في بابها جامعة من السلف قال الحارثي روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري
ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن فقالوا لا يجوز الزارعة والمساكن فيجوز من القرى والزرع قالوا يجوز
الصقيل للزارعة والمساكن فيجوز فيساقه على الثقل وزارعه على الأرض كما جرى في خير ويجوز العقد على كل واحدة
بهم منقردة وأجابوا عن الإجماع القاضي بالنهي عن المزارعة بأنها محمولة على التزعة وعلى ما إذا اشترط صاحب الأرض

ناحية معينة منها أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من القرب والجوارق عليه فصل الاخلاص الواردة في النهر من الخبارة كما هو شأن حل الملق على المقيد ولا يصح جعلها على الخبارة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خير لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم استقرطها إلى موضع استقر على مثل ذلك جماعة من الصحابة وبزيد هذا تصریح رافع بجوار المزارعة على شيء معلوم مضنون ولا يشك على جواز المزارعة بمجرز معلوم حديث أسد بن ظهير قال النبي فيه ليس بمشوجه إلى المزارعة بالنصف والثالث والرابع فقط بل إلى ذلك مع اشتراط ١٢٥ ثلاثة جداول والله صارت وما سبق في الربيع

ولاشك أن مجموع ذلك غير الخبارة التي أجزمها صلى الله عليه وآله

و- لم يفعلها في خير لم حديث رافع عند أي داود والتسائي

وابن ماجه إذ ظن كانت له أرض فلزمها وألزمها ولا

يكارها بث ولا ربع ولا يطعم صبي وكذلك حديث أبي سعيد

أبي داود بأسد بن ظهير بكر بن عامر البجلي الكوفي وهو متكلم فيه

قال أنه ذرع أرضا فخره النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو

يسميا فله من الزرع ولان الأرض فقال زرعى يسئرى

وعلى روى الشطر ولبنى فلان الشطر فقال أرضي فخره الأرض

على أهلها وخذ نفسك ومثله حديث زيد بن ثابت عند أبي

داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة

قلت وما الخبارة قال أن يأخذ الأرض بحف أو ثلث أو ربع

فيم ادبيل على المنع من الخبارة بيزر معلوم ومثل هذه الأحاديث

حديث أسد بن ظهير على فرض أنه نهى عن المزارعة بمجرز معلوم

وعدم تقييده بما فيه من كلام أسيد من قوله بالنصف والتسوي ربع ويشترط ثلاثة جداول والقصر وما سبق في الربيع

ولكنه لا دليل إلى جعلها ناهضة لما قلناه صلى الله عليه وآله وسلم في خير لو هو مستقر على ذلك وتقرر بربطها بمنع الصحابة

عليه ولا دليل إلى جعل هذه الأحاديث المشتبهة على النبي منسوخة بغيره وتقرر بربطه والنهي عنه في أثناء مدته معاملة

ووجود جماعة من الصحابة إلى رواه من روى النبي والجمع ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا جعله على ما إذا كان

مع اشتراط جرمين من الأرض والمجدد أول والقصر وما سبق في الربيع ولا شك أن مجموع ذلك غير الخبارة التي أجزمها

القلوس وهي المكان بناحية ومتممه ومن الوادي سيل ما تمنع جانبيه والمراد هنا المكان بجانب الطريق كما في الحديث

«باب إخراج ميازيب المطر إلى الشارع»

عن عبد الله بن عباس قال كان للعباس ميازيب على طريق عمر فليس ثيابه يوم الجمعة وقد

كان ذبح للعباس فرخان فلما رافق الميازيب ما يدم القريخ فاحمر عمر فله ثم رجع فطرح ثيابه وأبس ثيابه بغير ثيابه ثم ما في الناس فأتاه العباس فقال والله أنه لموضع

الذي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم - لم فقال عمر للعباس وأنا أزم عليك لما حدثت على ظهري - حتى تضعه في الموضع الذي وضعه - ول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل

ذلك للعباس الحديث لم يذكر المصنف من خروجه كما في نسخ الصحيفة من هذا الكتاب وفي نسخة أنه أخرجه أحد وهو في مسند أحد بل فقط كان للعباس ميازيب على طريق عمر

فليس ثيابه يوم الجمعة فاصابه منه ما يدم العباس فقال والله أنه لموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فقال أعزم عليك لما حدثت على ظهري - حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فقال هو خطأ ورواه البيهقي من أوجه أخرى ضعيفة أو منقطعة ونقط أحدها والله ما وضعه حيث كان الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده أو دمه لما كفي المستدرك

وفي استناد عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعف قال الحسن بن علي بن فضال في حديث زيد بن ثابت عند أبي داود في المراسيل من حديث أبي هريرة المدني قال كان في دار

العباس ميازيب فذكره والحديث فيه دليل على جواز إخراج الميازيب إلى الطرق ولكن بشرط أن لا تكون محبذة بغير المسلمين فان كانت كذلك منعت لأحاديث المنع من

الاضرار قال في العمدة - الله عز وجل في الطريق القرم والبناء والحفر وحروا أحوال الشوك ووضع الخطب والذبح فيها وطرح القمامة والرماد وقشر الخبز وأحداث

السواحل والميازيب وربط الكلاب الضاربة لما فيها من الأذى له ثم سكت في البحر أيضا عن أي حسنة والهادية إليها لا تصيق قرار السكك النافقة ولا هواها بشي وإن

انسعت أذها أو اتابع لقرارى كونه حقا كعبية هواها الملك لقراره وعن الشافعي والمؤيد بالله في أحسن قوله انما حق الملقى القرار لا الهواء فيجوز الروشن والسبايا

وعدم تقييده بما فيه من كلام أسيد من قوله بالنصف والتسوي ربع ويشترط ثلاثة جداول والقصر وما سبق في الربيع ولكنه لا دليل إلى جعلها ناهضة لما قلناه صلى الله عليه وآله وسلم في خير لو هو مستقر على ذلك وتقرر بربطها بمنع الصحابة

عليه ولا دليل إلى جعل هذه الأحاديث المشتبهة على النبي منسوخة بغيره وتقرر بربطه والنهي عنه في أثناء مدته معاملة ووجود جماعة من الصحابة إلى رواه من روى النبي والجمع ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا جعله على ما إذا كان

مع اشتراط جرمين من الأرض والمجدد أول والقصر وما سبق في الربيع ولا شك أن مجموع ذلك غير الخبارة التي أجزمها

القلوس وهي المكان بناحية ومتممه ومن الوادي سيل ما تمنع جانبيه والمراد هنا المكان بجانب الطريق كما في الحديث

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يمكن الجمع بحمل النهي على الكراهة لا تقول الحديث لا ينتمى للاحتجاج به المقال
التي فيه ولا يصح ما روضه للاحد حديث الصحبة الثانية من طرق متعددة الواردة فيجوز اجمالها مع يجوز صلاوم وكيفية ان
يكون ذلك دوا وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من اجلاء الصحابة بل بعد ان يعامل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة السكرية ويموت عليها ولكنه الجأ الى القول بذلك الجمع بين الاحاديث وهذا ما ترجمه في
هذه المسئلة ولا يصح الاعتراض من الاحاديث ١٣٦ الفاضلة بالجواز بانها مختصة به صلى الله عليه وآله وسلم لا تقر من انه

صلى الله عليه وآله وسلم اذا نهى
عن شيء نهى عنه بالامة وفعل
ما يخالفه كان ذلك مختصا به
لا تقول لا والله صلى الله عليه
بالامة وثالثا انه صلى الله عليه
والله وسلم قرر جماعة من الصحابة
على مثل معاملته في خير الى عند
موته وما قالوا ستره على ذلك بعد
موته صلى الله عليه وآله وسلم
جماعة من اجلاء الصحابة فيبعد
كل البعد ان يخفى عليه - مثل
هذا - من صلواته من الاوطار
لحافظه الشوكاني رحمه الله ومنه
في المسيل (عن انس بن مالك
رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
من مسلم يقرض غنما) يعنى
المفروض أى شبرا (أو يزرع
زروعا) من زروعا أو لئلا يترويع لان
الزروع غير الغنم (فيما كل منه
طيرة أو انسان أو بهيمة الا كل له
به صدقة) والتعجب بالمسلم يخرج
الكافر فيقتصر التواب في
الاخر بالمسلم دون الكافر لان
القرب انما انحصر للمسلم فان
تصدق الكافر أو فعل شيئا من

حيث لا ضرر وكذلك الغراب قال المؤيد بالله ويجوز تصديق النافذة المسئلة بما لا ضرر
فيها لمصلحة عامة باذن الامام وكذلك يجوز تصديق هاتين الاولي والى مثل ما ذهب اليه
المؤيد ذهب المهادية وقالوا يجوز ايضا التصديق لمصلحة خاصة في الطرق المشبهة
الاملا

• (كتاب الشريعة والمضاربة) •

(عن أبي هريرة قال ان الله يقول انما قلت الشريعة ما بين من أحدهما صاحبه فإذا
خافه خرج من بينهما روادا) الحديث صحيحه الحاكم واهل ابن القطان بالمجمل
بما لا يبعد من حبان وقد ذكره ابن حبان في الثقات واهل ايضا ابن القطان بالارسال فلم
يذكره بأهريرة وقال انه الصواب ولم يسنده غير اى همام محمد بن ابراهيم وسكت أبو
داود والمنذرى عن هذا الحديث وأخرج شعوباً أبو القاسم الاصمغاني في التوقيف
والترهيب عن حكيم بن حزام قوله كتاب الشريعة بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن
بابويه فغ الشين وكسر الراء وذكر صاحب الفقه فيها أربع لغات فغ الشين وكسر الراء
وكسر الشين وسكون الراء وقد تصدىق الهاوي وقد يفتح أو لم يفتح ذلك قوله والمضاربة هي
ما يؤخذ من الضرب في الارض وهو السفر والمشي والسائل مضارب بكسر الراء قال
الرافعي ولا يشق المأثمته اسم فاعل لان العمل يخص بالضرب في الارض فعلى هذا
تكون المضاربة من المعاملة التي تكون من واحد مثل عاقبت الله قوله انما قلت
الشريعة ما بين من أحدهما صاحبه لان الله جل جلاله يضع البركة في ما لا يرضى من عدم الخيانة
ويعلمها بالراعية والمعوقة ويتولى الحق المأثمهما قوله خرجت من بينهما أى نزلت
البركة من المال زادوا في رواية الحاكم في الفروع في قوله ان أحدهما صاحبه
رفعها ما يعنى البركة (وعن السائب بن أبي السائب انه قال قلني صلى الله عليه وآله

وسلم كنت شريك في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداوى ولا تخارى وفي رواية أبو داود
وابن ماجه ونقله كنت شريك ونعم التريكة كنت لا تداوى ولا تخارى) الحديث
أخرجنا ايضا القسافي والحاكم وصححه وفي لفظ لا يداوى وابن ماجه أن السائب
الخرزومي كان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فقام يوم الفتح فقال مرحبا
بأخي وشريكي لا تداوى ولا تخارى وفي لفظ ان السائب قال أتيت النبي صلى الله عليه

ويجوز البر لم يكن له أجر في الاخر فتم ما كل من زرع الكافر ينال عليه في الدنيا
كما ثبت عليه وأما من قال بتحقيقه بذلك من عذاب الاخرة فيحتاج الى دليل وفي حديث عائشة عندهم قلت يا رسول الله
ابن جلدان كان في الجاهلية يصل الرحم ويقيم المسكين فهل ذلك نافعه قال لا تصح له ان يقتل يوما وب اغفر له خطيئة
يوم الدين يعنى لم يكن مصداقا بالبعث ومن لم يصدق به كفر ولا تقعه عمل وتقل عياض الاجماع على أن الكفار لا تنتفع من
أعمالهم ولا يشاؤون عليها فيهم ولا تصحيف هذا بل يمكن بعضهم أشد عذابا من بعضهم بحسب جرائمهم وما حديث أبي أيوب

الانصارى هذا من فروعا علم من رجل يعرف من عبادته ما من عبد الله امرها يتناول المسلم والكافر فليحسب بصل
 المطلق على القدوة المراد المسلم الحسن فتدخل المرأة المسلمة قال في القمع وفي الحديث فضل القرن والزرع والحض على حارة
 الارض ويستحب منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه فساد قول من أنكروا ذلك من التزينة وجل ما وروى من التفرغ من
 ذلك على ما لا أشغل عن امر الدين فمن حديث ابن مسعود من فروعا لاتخذوا الضيعة ترضوا في الدنيا الحديث قال القرطبي
 يجمع بنحو بين حديث الباب بصله على الاستكثار والاستغناء عن امر الدين ١٢٧ وخيل حديث الباب على اتصافها

بالكفاف ولتفع المسلمين بها
 وتفضل فواجها وفي رواية لحلم
 الا كان صدقة الى يوم القيامة
 ومقتضاه ان اجر ذلك يسقر مادام
 الفرس أو الزرع ما كولاته
 ولومات زارعه أو فله ولو اتقل
 ما كة الى غيره ونظار الحديث
 ان الاجر يحصل لتعاطي الزرع
 والفرس ولو كان عمله له لانه
 اضافها الى أم بشر ثم سألها عن
 فرسه وقد تقدم الكلام على
 أفضل المكاسب في كتاب السور
 اه قال ابن العربي في حجة كرم
 الله ان يثبت على ما بهد الحاة
 كما كان يثبت ذلك في الحاة وذلك
 في سنة صدقة جارية أو علم قطع
 به أو ولد صالح يدعو له أو فرس أو
 زرع أو رباط أو طير أو باب حله
 الى يوم القيامة اه قال القسطلاني
 ثم ان حصول هذه الصدقة
 المذكورة يتناول حتى من فرسه
 له أو ولد له لنفسه لان الانسان
 يثاب على ما يزرعه وان لم ينو فواج
 ولا يخص حصول ذلك من سائر
 الفرس أو الزرع أو رعاة بل يتناول
 من استاجر لعل ذلك والصدقة

وأما المسلم في ما يفتون على ويذكره كروى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أنا أعلمكم به فقلت صدقات بابها تسوا أي كنت شريك في قسم الشريك لا تدارى ولا تقارى
 ورواها أبو يعين في المعرفة والطبراني في الكبير من طريق قيس بن السائب وروى أيضا
 عن عبد الله بن السائب قال أبو حاتم في العلل وعبد الله ليس بالقوى وقد استخف حل
 كان الشريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم السائب المذكور وأبوه عبد الله واختلف
 أيضا في اسلام السائب وصيته قال ابن عبد البر هو من المؤلفات لقوله يسوع وعن حسن
 اسلامه وطاش الذي من معاوية وروى ابن خنسان عن ابن عباس انه من هاجر مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أو أعطاه يوم الجعر اثنى عشر خنسانين وقال ابن اسحق انه قتل يوم
 بدر كافر أو قبل ان اسمه السائب بن زيد وهو وهم ويقال السائب بن قيس قوله لا تدارى
 ولا تقارى أي لا تفتانني ولا تقاروني وفي الحديث بيان ما كان عليه النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبعد ما وفيه جواز السكوت من
 المدوح عند صاحبه من دعه بالحق (وهو أبي المبال ان يزيد بن أرقم والبراء بن عازب
 كانا شريكين فاشترى خاتمة بندق وبسطة فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرهما ان
 ما كان مقدرا فجزوه وما كان فيهما فجزوه ورواها أحمد والبخاري فيهما) لفظ البخاري
 ما حكا كان يد يد فجزوه وما كان فيهما فجزوه ورواه الحديث استدله على جواز تفرق
 الصفقة فيبيع الجميع من كل شيء لا يبيع ولا يصح وتعب بإحتمال أن يكونا فاحدا حتى
 يفتقروا ويؤيده ما في البخاري في باب العبرة قال المدينة عن أبي المبال المذكور فذكر
 هذا الحديث وفيه عدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي يتوهم من يتابع هذا البيع
 فقال ما كان يد يد فليس به بأس وما كان فيهما فجزوه ما كان يد يد
 فجزوه أي ما وقع لكم فيه التفاضل في المجلس فهو صحيح فأمضوه وما لم يقع لكم فيه
 التفاضل فليس يصح فارت كرمولا يلزم من ذلك أن يكونا جاعلي عقد واحد واستدل
 بهذا الحديث أيضا على جواز الشراكة في المداير والمداير وهو اجاب كما قال ابن بطال
 ليسكن لأيدان يكون عقد كل واحد منهما مثل تقدم صاحبه ثم يطلعا حتى لا يفر
 ثم يصر فاجعا الا أن يقيم كل واحد منهما الاخر مقام نفسه وقد حكى أيضا ابن بطال
 ان هذا الشرط يجمع عليه واختلفوا اذا كانت الدائرتين أحدهما المدراهم من الاخر

١٨ نيل ما حصة حتى يصلح من جملة كالنيل المجهوز عنه بالمصدقة على كل منه حصة من حصة
 مقلول الحديث واستدل به على ان الزكاة أفضل للكاتب وقليه كثيرا وقيل الكسب باليد وقيل العترة وقد قال كسب
 اليد أفضل من حيث الخلق والزرع من حيث عموم الانتفاع وحيث ذهبت في أن يختلف ذلك باختلاف الحال بحيث احتج
 الى الأقوات أكثر تكون الزكاة أفضل لقسوة على الناس وحيث احتج الى العترة لانتفاع الطرق تكون التجارة أفضل
 وحيث احتج الى الصنائع تكون أفضل والله أعلم وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الادب والقوم في الاحكام

عن أبي أمامة الباهلي) مذي بن جعلان آخر من مات من العصابة بالشام وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخرين في الأممية والجهاد (رضي الله عنه أنه رأى سكة) بكسر السين وقصد الكفا الحديدة التي يحرق بها الأرض (ويشأمن آله الحرق فقال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم يعملونهم بأنفسهم) (الأدخلة المثل) فلو كان لهم من يعمل لهم وإدخلت الآلة دارهم لم تكن فليس مراداً أو هو على محموله فان المثل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يتزعم مطالبه آخره ولا سيما إذا كان ١٢٨ المطالبين ظلة الولاة في مستخرج أبي نعيم الأول دخلوا على أنفسهم فلا

لا يخرج عنهم إلى يوم القيامة أي لما يلزمهم من حقوق الأرض التي يزرعونها ويطلبون بها الولاة بل ولا يخذون منهم إلا أن فوق ما عليه من الضرب والحبس بل ويحبونهم كالصديق أو أوصان الصيد فان مات أحد منهم أخذوا ولده عوضه بالغصب والتظلم وربما أخذوا الكثيرين من ميراثه ويهرمون وورثته بل ربما أخذوا من بلد الزرع فعملوا بذا عاروا بما أخذوا منه كاشهدنا فلا رسول ولا قوة إلا بالله وكان العمل في الأراضي أول ما افتتحت على أهل القعة فكان أصحابه يكرهون لها على ذلك قال ابن التين هذا من اعتبار صلى الله عليه وآله وسلم بالمقاييس لأن المشاهد الآن أكثر الظلم المأخوذ على أهل الحرق قال في القمع وقد أشار البخاري بالترجمة إلى الجمع بين حديث أبي أمامة والحديث السابق في فضل الزرع والغرس وذلك بأحد أمرين إما أن يحصل ما ورد من أنهم على عاقبة ذلك ومحل إذا اشتغل به فضيع بسببه ما أمر به فقلدوا ما أن يحصل على ما إذا لم يتبع الآلهة جاؤا خديفة وهذا الحديث من أفراد البخاري (عن أبي هريرة) كما رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسكن كلباً فإنه يفتن كل يومين) أبو (عليه قيراط) وعده رسول قيراطاً ولو لم يكن له أن دلالة حفظ ما لم يحفظه الآخر أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبراً ولا ينقص قيراطاً - قدفعه الراوي الأول ثم أخبرنا بآب ينقص قيراطين زيادة في التأكيد لثقتين من ذلك فسمعه الثنائي ويزن على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الأضرار بانقضاءها ونقص الواجب اعتباراً بقلته قال ابن عبد البر فيه ما يشير إلى أن انقضاءها ليس بحرم لأن ما كان انقضاه

فدعه الشافعي ومالك في المنه ورعنه والكوفون إلا الثوري واختلفوا في إبطال لصح الشركة في غير التقدين فذهب الجمهور إلى الصفة في كل ما يتك وجعل يقتض بالنقد المخرّب والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل وحديث اشتراك العصاة في أو وادهم في غزوة الساحل كما في حديث جابر عند البخاري وغيره يرد على من قال باقتصار الشركة بالنقد لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فروهم على ذلك وكذلك حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره أنهم جعلوا أروادهم ودعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم فيها بالبركة ويرد على الشافعية حديث أبي عبيدة الآتي وحديث روي عن والحاصل أن الأصل الجواز في جميع أنواع الأموال فمن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو بأقواع مخصوصة ونفي جواز ما عداها فعليه الدليل وهكذا الأصل جواز جميع أنواع الشركة القصة في فكتب القعة فلا تقبل دعوى الاختصاص ببعض الأدليل (وعن أبي عبيدة عن عبد الله قال اشتركت أروادهم وعد فيما نصب يوم بدر قال لحاصد بأسيرين ولم أجد بأسيراً بشيراً وأبو داود والبيهقي وابن ماجه وهو حجة في شركة الأبدان ونقلت المباحات من روي عن بن ثابت قال ان كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أخذنا فقلنا أخيه على أن لا نصف ما بيننا ولنا النصف وإن كان أحدنا بطيعة النصل والريش ولا آخر القدر أو أجد أو أبو داود) الحديث الأول منقطع لأن أبي عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود والحديث الثاني في إسناده أبو داود وشيخان بن أمية القتيبي وهو مجهول ويشعر به ثقات وقد أخرجه الشافعي من غير طريق هذا المجهول بإسناده جاله كلهم ثقات قوله النص هو الممزول عن الأبل والنصل حديثاً السهم والريش هو الذي يكون على السهم والقدر بكسر القاف السهم قل أن برأش وينسل استدلل بحديث أبي عبيدة على جواز شركة الأبدان كما ذكره المصنف وهي أن يشترك العلوان فيما يعمل لا فيقول كل واحد منهم ما صاحبه أن يقبل ويعمل عنه في قدر معلوم مما استوزع عليه ويعتنان الصنعة وقذهب إلى صاحبها مالك بشرط اتحاد الصنعة وإلى صاحبها ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي شركة الأبدان كلها باطلة لأن كل واحد منهم ما تمقضى يذنه وما نفعه فيقتض بشواؤهم وهذا

ما أمر به فقلدوا ما أن يحصل على ما إذا لم يتبع الآلهة جاؤا خديفة وهذا الحديث من أفراد البخاري (عن أبي هريرة) كما رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسكن كلباً فإنه يفتن كل يومين) أبو (عليه قيراط) وعده رسول قيراطاً ولو لم يكن له أن دلالة حفظ ما لم يحفظه الآخر أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبراً ولا ينقص قيراطاً - قدفعه الراوي الأول ثم أخبرنا بآب ينقص قيراطين زيادة في التأكيد لثقتين من ذلك فسمعه الثنائي ويزن على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الأضرار بانقضاءها ونقص الواجب اعتباراً بقلته قال ابن عبد البر فيه ما يشير إلى أن انقضاءها ليس بحرم لأن ما كان انقضاه

محرما امتنع المتخذه على كل حال . وانقص الاجر اولى نقص فدل ذلك على ان اقتضاه حكمه ولا حرام . اى خالي الفقه بمثل
ان تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق لعمله بقدر اقربا بما كان يعمل من التمليل بتضالك الكلب . وبممثل ان يكون الاقتض
حوا والى المراد بالنقص ان الائتم الحاصل بالتخذه اذن قد قري اطا وقهره من اجرة فينقص من ثوابه على المتخذ قدر ما يترتب
عليه من الائتم بالتخذه وهو قري اطا وقهره اطلاق . وقيل ينقص نقص القيراطين عن اقتضائها بالبدنة الشريعة خاصة والقيراط بما
عدها . وقيل يلحق بالبدنة في ذلك سائر المدن والقرى . ويختص القيراط ١٢٩ بأهل البوادي وهو يلتصق الى معنى

كثرة التلذذ وقتله وقيل غير ذلك
وقلح كى الروى الى البصر
استخلا في الاجر هل ينقص من
العمل الماضي أو المستقبل وفى
عمل تسان القيراطين فقبل من
عمل النهار قيراط ومن عمل الليل
آخر وقيل من القرض قيراط ومن
التفل آخر والقيراط فله مقدار
معلوم عند الله تعالى والمراد نقص
جزء أو جزءين من اجرامه وهل
اذا قصدت الكلاب تتعدد
القيراط وسبب النقص امتناع
للا تكمين دخول شبه اولها
يلحق المارين من الاذى او ذلك
عقوبة لهم لانقاذهم مانهى
من اقتضاه ولا يعضه شياطين
اولو لغها فى الاوى عند غفلة
صاحبها (الكلب حوث أو ماشية)
فيصوره والتبويب للترديد
وا . صم عند الشافعية اباحة
اقتضالك كلاب لحفظ الدور
والحدوب فاسلم على المصوص
بأنى معناه كما انوار الى بن عبد البر
واسئل المالكية فيجوز اقتضاها
على طهارتها فان ملابسه لمع
الاحتراز من شئ منها امر

كلا واشتركا في ما بينهما . وهى مقبولة لكون الدر والفسل بينهما فلا يصح وأجاب
الشافعية عن هذا الحديث بان غنائه بدركا نرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلغها
لن يشاء وهذا الحديث يفتى على أى حيفتو وشيخه عن قال ان الو كلفة فى المباحات لا تنقص
والحديث الشافى يدل على جواز دفع أحد الرجلين الى الآخر واحتمل في الجهاد على
ان تكون النفقة بينهما . والاحتجاج بهذين الحديثين انما هو على فرض ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم اطعم وقرر وعلى فرض عدم الاطعام والقرى لا يفتى فى افعال العباد
وأقول لهم الآن يصح اجماعهم على امر (ومن حكمين من ارام صاحب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه ما لا مقارضة يضرب به ان لا يقبل
ما لم يكن كبد رطبة ولا قصه في بصر ولا تزل به بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضلت
ما لم يرواه الدارقطني) الاثر أخرجه أيضا البيهقي وقوى الحفاظ اسناده وفي تجويز
المضاربة آثار من جماعتهم العصابة منهم من على عليه السلام عند عبد الرزاق انه قال
في المضاربة الوضعية على المال والربح على صاحب الموطوع . ومن ابن مسعود عند
الشافعية في كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى زيد بن جليدة ما لا مقارضة وأخرجه عنه
أيضا البيهقي . ومن ابن عباس عن ابيه العباس انه كان اذا دفع ما لا مضاربة فذ كرمه
وفنيا الموضع الشرط الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجازه أخرجه البيهقي باسناد
ضعيف والطبراني وقال تفرده محمد بن عقبه عن نونس بن ارقم عن أبي الجارود عن جابر
عند البيهقي انتمثل من ذلك فقال لا بأس به . وفي اسناده ابن لهيعة . ومن عرضنا الشافعية
في كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى مال شيم مضاربة وأخرجه أيضا البيهقي وابن ابي
شيبه . وعن عبد الله بن مسعود انه ما بن جرأثم قالوا ان موسى الاشعري البصري فتمصر فها
من فزوقته لم يفتل فقامته ما لا ابقاها منه متاعا . وقدم له المدينة فباعوا . وبها فيه
واراد عمر أخذ رأس المال والربح كله فقالوا كان تف كان ضلعة علينا فكيف
لا يكون ربه له لئلا يقال رجل ما أمير المؤمنين لو جعلته فراضا قال قبضته فراضا وأخذ
منها نصف الربح . أخرجه مالك في الموطأ والشافعية والدارقطني قال الحفاظ اسناده
صحيح قال الطحاوي بمثل أن يكون عرضا طره هانية كما شاطر حاله أو الهوم وقال البيهقي
تأول الترمذي هذه القصة بأنه ما لهما لبره الواجب عليهما ان يجعلاه **كلمة المسلمين**

شاقوا الاذن في الشئ اذن في مكلات مسقوده . كأن في المنع من لو انهم مناسبة للنع منه . وأجيب بعوم انصاره الى ارفق
الامر من غسل ما وقع فيه الكلب من غير تقصيل وتقصيص العموم غير مستكر اذا سوغه قليل قال ابن المنذر أراد البضارى
باحة الحرث بدليل اباحة اقتناء الكلاب انتهى عن اقتضاها لاجل الحرث فاذا رخص من أجل الحرث في المنوع من اقتضاه
كان أقل درجاته أن يكون مباحا (وعنه) أى عن أى حرة (رضى الله عنه في رواية الا كلب غنم أو حوث أو سد) وعند مسلم
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب حيدأ و كلب غنم فقبل لابن جرأثم باهريرة يقول

من يسعروه ويجعلون منه قاتل لا يستغروا ومن به (أما بكونه) واستدله على ان القواب لا تستعمل
الا في جرح العاديات سماعها بهان بهيكل ان يكون قولها انما خلقنا البشر اشارة الى خلقهم ما خلقنا لهم ليردوا الى ربهم فاذن
لا غير لدا انما قالوا لان من جلة ما خلقنا انها تدعى وتوكل بالاثاق قال ابن بطال في هذا الحديث جملة من منى كل
الجيل مستند لا يقول تعالى تركوها وزيته قاله لو كان قد لا اله الا الله منع كل هذا الحديث التبرير على منى كل التبرير قوله انما
خلقنا البشر وقد انقضوا على جواز ان كل هذا على ان المراد بالعموم المستفاد ١٤١ من جهة الاستئذان في قوله تركوها

والمستفاد من صفة انما هو
مخصوص (واخذ القبيصة
فتبعها الراعي) لم يسم واراد
البضاي العديد في ذكر
اسرائيل فيه اشعاره عن
كار قبل الاسلام ثم وقع كلام
الغيب لاهب بن اوس كما ضد
اي نهي في الاصل (فقال الغيب)
وفذ كرى اسرائيل فينزل جيل
في خفه اذ عدا الغيب ذهب
منها بشا تطلبه حتى حذاه
استقذله من فقال الغيب
هذا اعتقدت اني (من لها
يوم السبع) أي الشاتوا سبع
المفوس من الحيوان وجهه سبع
وسباع كأي القلوس (يوم
لا راعي لها فقري) أي اذا اخفها
السبع لم تقدر على خلاصها
فلا يرعاها حينئذ فقري اي انك
تبرئ منه وأكون أنا فقري لمنه
أرعى ما يفضل في منها وأرأى
لها ضد التفق حتى قوله لا راع
نهي للسباع لجعل السبع لها
راجعا اذ هو من راعيها أو اذ يوم
أعلى لها في السبع الغيب القم
أي كلها والسبع يضم اليه

وقال ابو هريرة وكفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حفظ زكوة رمضان وأعطى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن عامر غنما يتبعها بين أهله هذه الا حديث ليدكر
المستفاد في هذا الموضع من خرجها وحديث في واقع قد تقدم في باب استقراض
الحيوان من كتاب القرض وأورد معها الاستدلال به على جواز التوكيل في نفسه
القرض وحديث ابن أبي أوفى قد تقدم في باب تفرقة ذكر كنف بدهل من كتاب الزكاة
وذكره المستفاد بالاستدلال به على جواز توكيل صاحب الصدقة من وصلها الى
الامام وحديث النازد ذكره المصنف في باب المصلين على الصدقة من كتاب الزكاة
وسذكر الا حديث الوارد في تصرف المرافق حال زوجها والعبد حال سده وانكر
في حال من جلة من قال آخر كتاب الهبة والعطية وذكر حديث النازد من الاستدلال
به على جواز التوكيل في الصدقة لقوله الذي يعطى ما امر به كلاما وقوله اخذ ما
يساق في كتاب الحدود وفيه دليل على انه يجوز للامام توكيل من يقسم المصلحة من وجب
عليه وحديث على عليه السلام تقدم في باب الصدقة بالمؤمنين أو ابا الضعفاء والهدايا
وقيد دليل على جواز توكيل صاحب الهبة لرجل ان يقسم طوعا وجلاها وحديث
ابن جرير وهو في جميع البضاي وغيره وقد ورد في كتاب الوكالة وتوكيل به على اذ توكيل
رجل رجلا قوله الوكيل شيئا فانما هو الوكيل فهو جائز ان يقرضه الى اجل سعي جائز
وقد روي السارق الى اي حرير في ثوبه شكاه الى الحاكم فمعه ما يفتقه كما اسقه الى
اجل وهو وقت اخراج زكاة الطرود وحديث عقبة بن عامر تقدم في باب السن الذي
يبرز في الاضحية وفيه دليل على جواز التوكيل في نفسه الضعفاء وهذه الا حديث على
على حصة الوكالة وهي يفتح الواو وقد تكرر التوقيض والحفظ نقول لو كانت فلا اذا
استفقتهم ووصفك الامر اليه بالانقص اذا فرضته اليه وهي في الشرع اقامة
الشخص غير مقام نفسه مطلقا ومقيدا وقد استدلل على جواز الوكالة في القرآن
بقوله تعالى فابنوا أحدكم كوزكم وقوله تعالى اسعطي على ترائن الارض وقد دل
على جوازها احدث كثيرة منها ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد ورد البضاي في
كتاب الوكالة ستة وعشرين حديثا مستقيمة وابا في موضوع وقد حكى صاحب
البر الاجماع على كونها مشروعة وفي كونها آية أو لا يفرعها من قبيل آية لتعظيم

ويجوز فيها وسكونها قال ابن العربي هو بالاسكان والضم تصغير وقال ابن الجوزي هو بالسكون والحدوث وروى بالضم
وقال في القاموس السبع يسكون الموحدة الموضع الذي يكون فيه الحشر أي من له يوم الضامة ويعكر على هذا قول الغيب
لا راعي لها فقري والغيب لا يكون راعيا يوم الضامة أو يوم السبع عدلهم في الجاهلية كانوا يستغفون بدهلهم عن كل
شيء قال وروى فيهم الباطني اي يفضل الراعي عن غيره فيمكن الغيب منها وانما قال ليس لها راعي في حصة الفقير فيمكن منها
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم لم يلقني الناس حيث قالوا سبحان الله ذنبكم كذا في كرى اسرائيل آمنتها شكك

الغائب) أنا وأبو بكر وعمر قال الراوى عن أبي هريرة (وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن) وداودهما) أى القميران (يوسفنى القوم) أى لم يكونا حاضرين قال الصطلاوى ووفق البرقا والغائبان نزحاً عن الطائفة الغضبية والنفس معا غير أن النفس بشرية فيه العقل وخلقته فى البرقا والغائبان وكل جائر آخرجه صاحب المجزئة أنه واقع علمائه واقع ولا يعمل بوقت المتوقفين على أنهم شكروا فى الصدق ولكن استبعدوا استبعاداً عادياً ولم يطوروا المسكنين أن ترقى العادة فى زمن التبعات يكاد أن يكون عادتها ذهب إذا وهذا الحديث أخرجه أيضاً ١٤٢ فى المناقب وبنى إسرائيل وسمى فى الفضائل والتمضى فى المناقب مقطعة (وعنه)

أى من أى هريز رضى الله عنه
قال قالت الانصارى لى على
الله عليه وآله (وسلم) حين قدم
المدينة فامرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
وبين اخواتنا) أى المهاجرين
(التبيل) بكسر التاء جمع قتل
كالبيد جمع بيدوهو جمع نادر
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
(لا) أكرم وإنما أفذل لأنه علم
أن الفتوح ستفزع عليهم فكره
أن يضرح عنهم شيأ من رغبة
فخسوسهم التى أقوام أمرهم
شفقة عليهم فلما فهم الانصار ذك
بجوابين المسلمين امتثال
مأمرهم به صلى الله عليه وآله
وسلم وقبيل مواساة اخوانهم
المهاجرين (فقالوا) أى الانصار
للمهاجرين (تكنفونا المؤنة)
فى القتل بتمهيد السق والتربية
(ونشر كركم) بفتح أوله وثالثه
قال فى الفتح حسب (فى القفرة)
أى ويكون الحصل من القفرة
مشتركا بيننا وبينكم قال المذهب
وهذه هى المسألة بضمها وتعقبه
ابن التين بان المهاجرين كانوا
من الانصار نصبا

الخافضة وقيل ولا يخلو انما الخافضة الى الاصح كالباعث بمجمل وقد امر بمؤسسل
(وعن سليمان بن يسار ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث ابا رافع مولا له ورجلا من
الانصار فزوجه بمجوعة بنت الحرث وهو بالمدية قبل ان يخرج روماء الى الموطن وهو
دليل على ان تزوجه به سبق لرواه وانه خفي على ابن عباس وعن جابر قال اردت
الخروج الى خيبر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا آتيت وكيلي ثغفنه خمسة عشر
وسقافان ابني منك آية تضع يدي على رقبته ورواه ابو داود والدارقطني وعن يعلى بن
أمية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا انتكح ربي فاعطهم ثلاثين درهما وثلاثين
بغير اقباله العارية مؤنثا رسول الله قال نعم ورواه احمد وابوداود وقال فيه قلت
يا رسول الله عارية مضغوة او طرية مؤنثة قال طرية مؤنثة الحديث الاول أخرجه أيضا
الشافعي وأحمد والترمذي والنسائي وابن حبان وقد اعله ابن عبد البر بالانقطاع بين
سليمان بن يسار وابي رافع لانه لم يسمع منه وتعب بانه قد وقع التصريح بمعامته في تاريخ
ابن أبي شيبة في حديث نزول الابل مع روج ابن القطن اتصاله بروح ان مولا سليمان سنة
سبع وعشرين ووقفا في رافع سنة ثمانين فيكون سنة عند موت أبي رافع فان سنين
وقد تقدم الكلام على زواجه صلى الله عليه وآله وسلم بمجوعة واختلاف الاحاديث
في ذلك في كتاب الحج في باب ما جئني من كاح الحريم وفيه دليل على جواز التوكيل في عقد
النكاح من الزوج والحديث الثاني على الجواز طرفاته في التمس وحسن الحافظة في
التمس استناده ولكن من حديث محمد بن اسحق قوله فان ابنتي منك آية أي علامة
قوله تزفونه بفتح المنة من فوق وضم الناصب وهي العظم الذي بين فقرة العنق والعاتق
وهما تزفون من الجانبين وفي الحديث دليل على صحة الوكالة وان الامام له بوكل
ويقوم املا على الصدقة في حبسها وفي دفعها الى مستحقها واليمن بركة البهامة وفيه
أيضا دليل على جواز العمل بالامارة أي العلامة بوقبول قول الرسول اذا عرف المرسل
البعده وعل يجب الدفع اليه قبل لا يجب لان الدفع اليه مضمون لا احتمال أن ينكر
الموكل والمرسل اليه بقال الهادي وأما به وقيل يجب جمع السديق بامارة أو نحوها
فيمكن الاستعاذ عن الدفع اليه حتى يشهد عليه بالقبض وبه قال أبو حنيفة ومحمد

من الارض والمال مباشرة التي على اقله على كل الانصار واساقه الماهجورين في القبة قال فليس ذلك من وف
الساقه في حق قال الساقه وما ادعاه مرد ولا فني لم يقبله دلا ولا يلزم من اشتراط الواسا شيئا في الاشتراط في الارض
ولو ثبت جبر ذلك لم يسو الهما لان ورود عليهم معنى قال هذا اوضح بحمد الله تعالى انتهى وزاد اقطافي لكن لم يسنوا
مقدار الانصاف التي وقعت والقران التركة اذا اجمعت ولم يكن فيها سر معلوم كتف ضيق أو كان نصيب العامل في الساقه
معلوم بالعرف المسبب تغيروا النص عليه اعتمادا على ذلك العرف (قالوا) أي الانصار والماهجورون كلهم (سماوا لطنا)

أى امتثلنا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإشارة إليه قاله العيني وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشروط وكذا القافى
 (عن دافع بن خديج) بفتح الهمزة الانصاري رضى الله عنه (قال كما ذكرنا أهل المدينة شعرا) هو مكان الزرع
 أو مصدر أى كثر أهل المدينة فكذا (كأنكرى الأرض) من الأكرام (بالناحية منها سمى) القامس مصلة لكن ذكره
 باعتبار أن ناحية النوى بضما واعتبار الزرع (لسيد الأرض) أى مالكها فترى لاهمزة الصيغة أطلق السيد عليه
 (قال) وافع بن خديج (لها) أى كثيرا ما ولكنها ممن فيهم والاول أولى ١٤٣ والثاني لا يناسب إلا بالتعسف (صواب
 ذلك) البعض أى تقع عليه
 مصيبة ويتخذ ذلك (وتسلم
 الأرض) أى باقيا (وعايبا
 الأرض) ويسلم ذلك البعض
 (فهيئنا) من هذا الأكرام على
 هذا الوجه لانه موجب لطرمان
 أحد الطرفين فيؤدى الى الأكل
 بالباطل (وأما الذهب والورق)
 بكسر الراء القصة (نلم يكن
 يومئذ) يكرى ما لم يردنى
 وجودهما أو وجه الحديث من
 حيث ان من أكرى أرضا
 لمدة فله أن يزرع ويقصر فيها
 ماشاء فإذا تمت المدة فله صاحب
 الأرض طلبه بقلعه فهو من
 المستقطع الشجر وهذا كاف
 في المطابقة وفيه ان كراء الأرض
 يجوز على بعض منعهما منى عنه
 وهو ذهب أى حقيق ومالك
 والشافعى وفي هذا الحديث
 رواية تاتى عن تاتى عن الصاهب
 وأخرجه البخارى أيضا في
 المزارعة والشروط وسلم في
 البيوع وكذا أبو داود وأخرجه
 النسائى في المزارعة وابن ماجه
 في الأحكام (عن عبد الله

وفي الحديث أيضا دليل على استحباب المذلة لامة بين الوكيل وموكله لا يطلع عليها
 غيرها بعد الوكيل عليها في الدفع لانها أسهل من الكتابة فقد لا يكون أحدهما ممن
 يحسنه ولان النطق يشبهه والحديث الثالث أخرجه أيضا القافى وسكت عنه أبو داود
 والمنذرى والمحقق وقال ابن حزم أنه أحسن ما ورد في هذا الباب وقد ورد
 في معناه حديث يافى ذكره فى العار بفسد الكلام على حديث صفوان ان شاء الله
 وفيه دليل على جواز التوكيل من المستعير لبعض العارية قوله العار فيتموذا تسيان
 الكلام على هذا في العارية ان شاء الله تعالى

• (باب من وكل في شراعى فاشترى الثمن أكرمته وقصر في الزيادة) •

(عن مروان بن أبي الجعد الباقى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً ليشترى به
 عشرة فاشترى به شاتين فباع أحدهما ديناراً وبأشبه ديناراً وقد عالجنا في بيعه
 وكان لو اشترى القارب لم يجمع فهو ما أحد البضارى وأبو داود • وعن حبيب بن أبى
 ثابت عن حكيم بن حزام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته ليشترى به أخصية دينار
 فاشترى أخصية فباع فيها ديناراً فاشترى أخرى مكانها فباعها لأخصية الدينار إلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضمها لثاقتك قد بقي ديناراً وله القمضى وقال
 لا تعرفه الا من هذا الوجه وحبيب بن أبى ثابت لم يسمع عنى من حكيم ولا يداود
 نحو من حديث أبى حسين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم) الحديث الاول أخرجه
 أيضا الترمذى وابن ماجه والدارقطنى وفي اسناد من هذا البخارى سعيد بن زيد آخر
 جلد وهو مختلف عنه عن أبى لبيد بن رزق وقد قيل انه مجهول لكنه قال المحقق انه
 وثقه ابن سعد وقال حرب سمعت أجدب بن عتبة وقال فى التقرىب انه ناسى جلد قال
 المنذرى والنورى اسناده صحيح لم يمتنع من وجهه وقد رواه البخارى من طريق ابن عينة
 عن شبيب بن غرقم سمعت الحى يصعدون من مرو ورواه الشافعى عن ابن عينة وقال
 ان صحيح قلته ونقل المزي عن ابن عينة ان شبيب بن غرقم قال السبق انما سمعته لان الحى غير
 معروفين وقال فى موضع آخر هو مرسل لان شبيب بن غرقم لم يسمع من مرو ووافاه
 من الحى وقال الراعى هو مرسل قال المحقق الصواب انه متصل فى اسنادهم

ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل (خبر بشرط) بنفس (ما يخرج منهن من غير) بالملثة
 اشارة الى المسافة (أو زرع) اشارة الى المزارعة (فكل من يعطى أزواجه) رضى الله عنهن (ما فوق) بفتح الواو وكسر هاء كافى
 التالين والوسق ستون صاعا باصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها (عائون وسق عمرو) منها (عشرون وسق شعير) الحديث
 وهذا الحديث حديث من أجاز المزارعة والمشاركة تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما سئلوا سئلوا فيه فى بكرى ان
 اجلاهم هو رضى الله عنه وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابى وصنف فيهما ابن خزيمة وابن عثمة على الاحاديث الواردة

بهمي سهم وجمع بين الحديث الباب ثم نأخذه الخطابي وقال ضعف أحد بن حبل حديث انتهى وقال هو مضطرب وقال الخطابي وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعي لأنهم لم يثبتوا على قوله قال الخازن رعباً رتبه في عمل المسلمين في جميع الأمصار لا يطل العمل إلا أحد قال المصنف في الاختصار هو أن الزاوية وتأويل الأحاديث على ما ذكرنا شرطاً لو أحسن ذكره قطعنا عنه ولا تخاف في العرف في المذهب أبطلها حتى أفردت الأرض بمشاهدة أرض أربعة بطل العقد وإذا بطلت فتكون القطعة لصاحب البذر لأنهم اتفاهلوا كان ١٤٤ البذر للعامل فلهما سب الأرض وأجرهما والمالك للعامل عليه أجر مثل عمله وعمل ما يعلقه من آله

كأن يقر أن حصل من الزرع شيء أولهما فلي كل منهما أجر مثل عمل الآخر بنفسه وآله في حقه ذلك فإن أراد أن يكون الزرع بينهما على وجه مشروع بحيث لا يرجع أحدهما على الآخر بشئ فليس تأجر العامل من المالك نصف الأرض بنفس منفعته ومنافع آله ونصف البذر لأن كل من كان البذر من المالك استأجر المالك العامل نصف البذر ليزرع لنصف الأرض ويده ونصف الأرض الآخر وأن شاء سنأجره نصف البذر ونصف منفعته ثلث الأرض ليزرع لها بقية في أقيها وإن كان البذر لهما أجر ونصف الأرض نصف منفعته ومنفعة آله أو أقاله نصف الأرض ونوع العامل بنفسه وآله فيما يخص المالك أو أفسد كراه نصفها بغير مشلا ولا كثر العامل ليعمل على نصيب بنفسه وآله بغير ضرورة أصا في الحديث أيضاً وأزال المسألة في الفصل

والحديث الشافعي منقطع في الطريق الأولى لعدم صانع حكيم وفي الطريق الثانية في أصناف مجهول قال الخطابي إن الخبرين معاً غير متصلين لأن في أحدهما وهو خبر حكيم وجلا مجهول ولا يدري من هو وفي خبر غيره وإن اتفق حديثهما كان هذا أصح من الرواية في مقدمه الحجة وقال البيهقي ضعف حديث حكيم من أجل هذا الشيخ وفي الحديثين دليل على أنه يجوز لو كبل إذا قال له المالك اشتريه هذا الدينار واشتره وصفها إن يشتريه شاتين بالصفة المذكورة لأن مقصود الموكل قد حصل وزاد الوكيل خبراً ومثل هذا هو الأصح أن يبيع شاتين بدينار أو بدينارين أو بدينارين بدينارين فاشترى أحدهما بدينارين وهو الصحيح عند الشافعية كأنه التور في زيادات الروضة قبل أن يباع أحدهما بدينارين دليل على صحة بيع التور في الروضة وأما حديث الرواية عن عيسى والشافعي في القديم وقواه التور في الروضة وهو مروي عن جماعة من الصحابة عن عيسى عليه السلام وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو الهذيل الهادي وأبو الشافعي في الحديث وأصله والشافعي أن البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان الحديث المتقدم في البيع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع مال من نفسه وأجابوا عن حديث الباب بما فهمنا من المقال وعلى تقدير الصحة فيمكن أنه كان وكلاً بالبيع بقرينة فهمنا من حديثه صلى الله عليه وآله وسلم وقال أبو حنيفة أنه يكون البيع الموقوف صحيحاً دون الشراء والوجه أن الأجر من ماله المالك منقذه حتى إذا فاضل الأجر لا يجاب بان الإزالة للبيع في المالك يستلزم الإخراج من المالك فمن روى عن مالك العكس من قول أبي حنيفة فإن صح فهو قوي لأن فيه جمعين الأحاديث قوله فاشترى أخرى فكانت منه دليل على أن الأضحية لا تصير أضحية بمجرد الشراء وأنه يجوز البيع لأبد المثل أو أفضل قوله وقد صدق بالدينار جعل جماعة من أهل العلم هذا أصلاً فقالوا من وصل السهم مال من شبهة وهو لا يعرف لمستحقاقه يتصدق به ووجه شبهة فقهاء أنه لما أذن لعروة في بيع الأضحية ويحفل أن يتصدق به لأنه قد خرج عنه القرعة فله تعالى الأضحية فكمراً كل غنما

• (باب من وكل في التصديق بالصدق على الوكيل) •

(عن معمر بن يزيد قال كان أبي يخرج بدائع يتصدق به فأنشأها عند رجل في المسجد

والكرم وجميع الشجر التي من شأنه أن يفرح بها كالحوخ والمشمس يجوز معلوم يعمل للعامل من القرعة تحت يده قال الجمهور ورواه الشافعي في الحديث بالمثل وكذا خبر العتب لأنه في معنى القبل بجمع وجوب الزكاة وتأني النحر من غير ما عرفت المسألة فيها سبعا في تنقيح حمار فقابل المالك العامل والمساكين واختار التور في نصيبه صحتها على سائر الاختصار بالقرعة وهو القول القديم واختاره السبكي فيها أن استلجبت إلى عمل وعمل المتع أن تقرب بالمال فأتاه على ما فضل وأعتب صحت كائناً ما كان الفضل بالمثل لغيره من مذهب داود بالمثل وقال أبو حنيفة وزفر لا يقرب بالمال فباللأنما

أجل أنه يفر منه كدومة أو مجهولة ويجوزها أبو يوسف ومحمد بن يعقوب لأنها ضد على حمل في المال بعض ثمنه فهو كالضاربة لأن
الضارب يعمل في المال يجز من ثمنه وهو معلوم ومجهول وقد صرح فقهاء الأئمة أن المتاع معدومة وكذلك هنا أيضا
فالقبض فخر أو إجماع على من يرى بهيته مردود (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله) ولم ينه
عن الكراه) أي عن الزرع على طريق الخمار وقال يقال هذا يعارض النبي صلى الله عليه وآله من غلبت النسي كان غيبات تطول فيه شرط ما إذا
وعلمه فيها يكن كذلك والمراد بالاثبات نهي التنزيه والتقي نهي التحريم ١٤٥ (ولكن قال ابن خزيمة أحكم أن يخلع غيره
من من ما خلع عليه من جملتهم)

أي أسرة معروفة ومناسبة

الحديث السابع: حجة أن فيه

قالوا يا رسول الله انما نريد ان نعلم ان الله عز وجل قد بعثك بالنبوة

الآن لا بد من ذلك

حالة الأرض بعد الجبر العالم
 سلاماً إلى العالمين

كانت حيرة من ان ياخذ حسيه

وقبيلہ جو از اُخذ الابرۃ لان

الأولوية لاتتأق الجواز وقد

تقديم الكلام على ذلك في أول

الباب بما فيه مقتنع لمن تأمله

وهذا الحديث أخرجه، أضافي

الأربعة واليعة وميل وأحمد داود

قَالَ السَّيِّدُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي نَجْمٍ وَابْنُ مَرْجَانٍ

في الأسرار التي كانت في الكهنة

والله اعلم بالصواب

(عن عمر رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم

آخر المسلمين ما جعلت قرية الا

فمما بين أهله (الفاخينوى

رواية ما فتح المـالون قريتمن

أرى الكفار الأقسام - ماما

كافيه النبي صلى الله عليه وآله

(و-خبر) لكن القارلاخو

المسألة: يقتضيان أن لا قسما بل

دعواتهم قناعاتهم المأزومة ومذهب

بجملتهما روافد على يد روادها

والله اعلم بالصواب

عنوة انه يلزم فميتها الان يرمى

وقتیه ما من عرفنا او عن مالک تصیر

يَسْتَأْذِنُ هَذَا الْخَدِيتُ أَنْ يُخْرِجَهُ أَيْضًا

٤ (و-لم قال من أعرأرضاً) بن

عالم کرم محرم و ما الان پر بدانه

قال في المصايف وهذا رد لاتفاق

لا ارضي لاحد ان يعرفه اه

• 2007-08-01

الحديث فأخذتها فقامت بها فقال واقف ما بالك أردت به انظره الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له ما قوت يا يزيد ذلك باع من ما أخذتوه واحمدوا الصائري **قوله** ربه رجل قال في التمع انقف على اسمه **قوله** فقامت بها الى انتم اى بالله فاعلموا كونه **قوله** واقف ما بالك اردت يعني لو اردت انك تأخذ ما لا تعطيك يا هاشم بن غزيو كيل وكاه كان يرى ان الصدقة على الولد لا تجزى او تجزى ولا يمكن الصدقة على الابن يعني **افضل** **قوله** لك ما قوت اى اقل قوت ان تصدق بها على من يحتاج اليها وابنتك تحتاج فقد وقعت موقعا وان كان ليضره **قوله** انك ياخذها ولا ينك ما أخذناه اخذها محتاجا اليها واستند بالحديث على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان ممن نازله فنتبه قال في التمع ولا حجة فيه لانها واقعة حال فاحتمل أن يكون ممن كان مستقلا لا ينك باه فتفقه والمراد به في الصدقة صدقة التطوع لاصدقة الفرض فانه قد وقع الاجماع على انها لا تجزى في الولد كما تقدم في الزكاة وفي الحديث يجوز التوكيل في صرف الصدقة ولهذا الحكيم ذكر الصنف هذا الحديث ههنا

• (كتاب المساقاة والمزعة) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يرضى من غنائم رزق رواه الجماعة وعنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خيبر ماله لهود أن يقرهم بها على أن يكومهم له وألهم نصف الثمرة قال لهم فتركهم على ذلك ما شئنا منقول عليه وهو جوف في ما عقدناز وبني أضيلى هو دخير أن يعملوا هوداً وزعموا وألهم شرط ما يرضى منها وألهم وأيدى أودوا الله أنى دفع أى هو دخير فحل خيبر وأرضها على أن يعملوا من أموالهم ولو سألوا صلى الله عليه وآله وسلم شرط فرفضوا وقالوا هذا أن البذر منهم وأن نسيبة صلب العامل تفتنى عن نسيبة نسيب رب المال ويكون الباقية وعن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل هو دخير على أن يقرهم بمضى شداً رواه أحمد والبخاري معناه وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفع خيبر أرضها وشملها لامة على التصرف رواه جلدوا بن ماجه وعى أى هريزة قال قالت الأمازيغى صلى الله عليه وآله وسلم أقسمت أن من أخواتي الخن قال لا قالوا أنك منونا

١٩ نيل خا وقفا تبين القم وعن أبي حنيفة والثوري ينعى الامام بين قمته وروى
 المغازي واليهاد و ابو داود في الخارج (عن عائشة رضي الله عن ان النبي صلى الله عليه)
 الثلاث في الزيد قال بعض كذا رواه أصحاب البخاري والصواب عن عمر بن الخطاب قال تعالى وروى
 محل فيها عمار قال ان يقال ويمكن ان يكون اصله اعتراضا على ما سقطت التام من الاما
 رواه تميم داخل هو ان يكون وان لا يكون ان يكون ما عدا هو وغيره على مثل هذا

وأجيب بان صاحب العقيد ذكر انه يقال الحجرت الارض أي وحدتها عامرة وقال انه قال الله يكثر من ذلك ويجوز ان يكون
 بان الجوهري بعد ان ذكر الله يكثر من ذلك ويجوز ان يكون الله يكثر من ذلك ويجوز ان يكون الله يكثر من ذلك ويجوز ان يكون
 من القمح قال في المصباح شقة ذلك التي ثبوت رواية فيه وظاهر كلام القاضى ان جميع ردة البضارى على القمح اه ومن ابي
 ذراع و يضم الهمزة تاءى امره فمعلوم ان المراد بالفعول الامام والمعه من امر ارشاه (ليست لاحد) بالاحياء (فهو احق) بهم من
 غيره المراد ارض موافقة معمورة ١٤٦ في الاسلام وجرى جاحلته وتواصى عهده لمورد بزرع أو الفرس أو السق أو

البناء ففى له ومعت موافقة شيها
 لها بالبناء الخبير المتفجع بها ولا
 يتطرق في العمارة التصديق بل
 يكتفى بعدم تصفيتها بان لا يرى
 أثرها ولا دليل عليها من اصول
 شعور وغيره وجدوا وتادوا فوها
 وراى احبها الموت على بن
 ابي طالب في ارض الخراب
 بالكوفة وقال عمر بن الخطاب
 من احب ارضاً لم يمت فيها فاهى
 غير الاحياء سواء اذنت الامام
 أم لا اكتشافا من الشارع صلى
 الله عليه وآله وسلم وهذا قول
 الجمهور ومذهب الشافعى وأبى
 يوسف ومحمد بن يعقوب استنداه
 نحو ما من خلاف أبى حنيفة
 حيث قال ليس له أن يبيع مواتاً
 مطلقاً إلا بآذنه وسواء كانت فيها
 قرب من العمران أم بعد ومن
 مالك يعاقب وضابط القرب
 ما به العمران اليه حاجته من
 رعى وأقوه واحتج الطحاوى
 ليس هو مع حديث الباب
 بالقصاص على ما لا يجوز والتروا
 يصادن طيور وحياوات فاهم
 اتفقوا على ان من اخذها وامسكها

يملكه سواء قرب ام بعد اذن الامام ولم ياذن وهذا الحد من افراد البخارى وصف استناده الاول حصرون يهيم
 باليم والانه مدينون (من ابن عمر) عن النبي صلى الله عليه وآله قال ابلجى (بابايم اى اخرج) (اليهود والنصارى من ارض ابلجى)
 لانه لم يكن لهم عهد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيامهم في ابلجى فاشيا بل كان موقوفاً على شئته واظهار كآفاته
 الواقعية من المدينة التي تترك ومن المدينة التي طريق الكوفة وقال فيه مكيه المدينة والعيلة ومخالة ما قال ابن عمر عليه
 به وصوله (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر) اى قلب (على شيور اذ اخرج اليهود منها وكانت الارض

حقيق (نظهر) اى قلب حلى الله عليه وآله وسلم (عليه الله ورسوله على اقله) وآله (وسلم والمسلمين) كانت شيرة فتح بعض اصحابنا وبعض اصحابنا فالذى فتح منوة كلن جميعه نورهم والمسلمين والذى فتح صلبا كان اليهود تم حصار المسلمين بقصد العلم (واراد اخراج اليهود منها) اى من خبير (فما انت اليهودي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغرضهم) اى ليسكمهم خبير (ان) اى بان (يكلموا جلها) اى بكفاية عمل فخلها وامر اصحابنا والقبائل بتهداهم وجاراتهم فان مفسدية (ولهم نصف الفرض) الحاصل من الانتصار (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتركهم اى ذلك) ١٤٧ الذى ذكره من كفاية العمل وصف

الفرز لكم (ماثقا) استدله
الظاهر يفعلى جواز المساقاة
مذمومة واجاب عنه الجهور
بان المصادان المساقاة ليست
عقد استقرا كالبيع بدائعه
مذمما ان ثقتا عقدنا قد آخر
وانثنا اخرجنا كما (قروا بها)
اى سكتوا بهيم (حق اجلاهم)
اى اخرجهم (هر) بن الخطاب
رضى الله عنهم (الى تيمه)
قرية من امهات القرى على
البحر من بلاد طي (واربها)
يسكون التمسق قرية من الشام
سميت بابو حسان لما بن ارفغذ
ابن اسم بن فوخ وانما الجلاهم
عمر لاه على الله عليه وآله وسلم
عهد عند موته ان يخرجوا من
جزيرة العرب ومناسبة الحديث
للباب في قوله نتركها على ذلك
ماثقا (من واقع بن خديج
رضى الله عنه قال قال هي ظهير
ابن رافع لقتله نار رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من امر
كان بنا واقفا) اى ذارقت (قلت)
لظهير (ما قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فهو حق)

انتهى منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ١٥ والخمسون في كلام البشاري وهو وجه
 شافعية وقال في القاموس المزارعة المعاملة على الارض من يرض ما يخرج منها ويكون
 للبذر من مالهما وقال الخبر ان ربيع على النصف وشعره ١٥ قوله بشر ما يخرج
 منه جواز المزارعة خارجة للمسلم من نصف او ربع او ثمن او قسوها والنظر ما يعني
 النصف وقيل يعني القسوة والقصد منه قوة تعالج الخول وسهولة شطر المسجد الحرام أي
 قصوه قوله ثم كرهها على ذلك ما مثله المراد انتم كنتم من الخصام الى ان ثلثه اخرجكم
 لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان حازما على اخراجهم من جزيرة العرب كما عهد ذلك عند
 موته واستدل به على جواز المساقاة معجومة به قال أهل الظاهر وتاهلهم بالجهود
 وتاولوا الحديث بان المراد من العهدة ان اخرجكم بعد انقضائها ولا يعني بعده وقيل
 ان ذلك كان في أول الامر خاصة للقبى على الله عليه وآله وسلم وهذا يحتاج الى دليل قوله
 ما لمدينة أهل بيت حميرة الخ عهدة الانوار وده البشاري ووصله عبد الرزاق قوله ونازع
 على حليه السلام الخ اما اثر على حليه السلام فوصفه ابن أبي شيبة واما اثر ابن مسعود
 وسعد بن مالك فوصفهما ابن أبي شيبة واما اثر ابن عمر بن عبد العزيز فوصفه ابن أبي شيبة أيضا
 واما اثر القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر فوصفه عبد الرزاق واما اثر عمرو بن الزبير
 فوصفه ابن أبي شيبة واما اثر آل أبي بكر وآل علي وآل حمزة فوصفه ابن أبي شيبة أيضا وعب
 الرزاق واما اثر حمزة فمعاملة الناس فوصفه ابن أبي شيبة أيضا والبيهقي وقد صنف
 البشاري في حصصه عن السلف غيره ذلك لا نقل له ولا يرد ذلك غيرها الاشارة الى أن
 النصيحة لا ينقل منهم الخلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة وقد عكف بالاحاديث
 المذكورة في الباب جماعة عن السلف قال الحازمي روى عن علي بن أبي طالب رضي الله
 عنه وعبد الله بن مسعود وجعل بن ياسر ومحمد بن السيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد
 العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ومن أهل الرأي ابو يوسف القاضي ومحمد بن
 الحسن فقالوا تجوز المزارعة والمساقاة تجوز من الفرو والزرع قالوا يجوزنا السقاة على
 المزارعة والمساقاة يجزئان فتابه على التخل وتراعه على الارض كما جرى في خيبر
 ويجوز العقد على كل واحد منهما متفرقا أو معا من الاحاديث القاضية قاله عن عمر
 المزارعة بانها معجومة على التفرع وقيل انها معجومة على ما اذا اشترط صاحب الارض ناسية

لأنه ما يطق عن الهوى (قال دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لما أتته (قال ما صنعتون فيما قالكم) أي جزاءكم
قال ظهير (قلت فإني أرى على الريح نصفها على الريح ونصفها على الريح) يعني الريح نصف الريح بنصف الريح وهو النهر
الصغير أي على الزرع الذي هو عليه قال الحافظ وهذا هو المشهور في حديثه واقع المعنى أنهم كانوا يرون الأرض وينشقون
لأنهم ما يثبت على النهر (وعلى الأوسق من القروا التميم) والواو بمعنى أو (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تغلقوا) وهذه
صفة النبي المذكور أول الحديث حيث قال تغلقها (أنزرها) أنزرها أي أعطى هاتفي كبري حجابها بآية

(أو أمسكوها) أي أثر كدها معطلة وأول قصير لا لشك (قال رافع قلت مع ما وطاعة) أي أنفع كلامك نعماء وأطعمه طاعة
 أي كلامك وأمر لك سمع أي مسعوع وقبسه مبالغة فكذلك طاعة بني مطاع أو أرات مطاع نعماء تأريه وهذا الحديث أخرجه
 مسلم في البيوع والقاسق في المزارعة وابن ماجه في الاحكام (ص ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يكرى) من أكرى أرضه
 يكرى بها (من أرمعه على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأيد بكره وهو عثمان) أي أيام خلافهم (وصدروا من أمانة معاوية)
 ولم يقل خلافة لان ابن عمر كان لا يسليح ١٤٥ لمن يبيع عليه الناس ومعاوية كذلك ولذا لا يبيع لابن الزبير ولا لعبد الملك

في حال اختلافهما ولم يذكر في
 ابن أبي مالب فيصير أن يكون
 لأنه لم يزرع في أيامه (ثم حدث)
 ابن عمر (عن رافع بن خديج عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 نهى عن كراء المزارع فذهب
 ابن عمر المزارع فذهب
 رافع (نهى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن كراء المزارع
 فقال ابن عمر قد قلت) يارافع
 (أنا كنا نكرى من أراض على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ما) ثبت (على الأدباء)
 جدهم ربيع وهو الثور الصغير
 (وبني من التبن) وحاصل
 حديث ابن عمر أنه يكرى على
 رافع إطلاقه في النهي عن كراء
 الأراضي ويقول الذي نهى عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي
 كانوا يدعون فيه الشرط القاسد
 وهو أنهم يشترون ما صلى
 إلا برباط وطاعة فمن التبن وهو
 مجهول وقد يعلم هذا وتنبه غيره
 آفة أو بالعكس فتقع المزارعة
 ويبقى المزارع أرباب الأرض بلا
 شيء ومطابقة الحديث أقرب من

منهم لم ينعين وقال طائوس وطاعة قد لا يجوز كراء الأرض مطلقا لا يجوز من الفرض
 والطعام ولا يذهب ولا يضره ولا يضر ذلك وذهب إليه ابن عمر وقوا واحتمل ما لا حديث
 المطلق في ذلك وسأقي وقال الشافعي وأبو حنيفة والقعة وكثيرون أنه يجوز كراء
 الأرض بكل ما يجوز أن يكون غشيا للمبيعات من الذهب والفضة والعروض وبالطعام
 سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره ولا يجوز من الغش حشا وقد أطلق ابن
 المنذر أن العصابة أجوعا على جواز كراء الأرض بالذهب والقصة ونقل ابن بطال اتفاق
 فقهاء الأصاوطه وتساوي ما يمس من النهي عن المزارعة يجوز من الخارج وأجاءوا
 من أحاديث الباب بأن خير قصص خوة فكان أهلها عبيد الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
 أخذ من الخارج منها فهو له وما تركه فهو له وروى الحارثي هذا المذهب عن عبد الله بن
 عمر وعبد الله بن عباس ورافع بن خديج وأسيد بن حضير وأبي هريرة ورافع قال وأله
 ذهب ما قاله الشافعي ومن الكوفيين أبو حنيفة اه وقال مالك أنه يجوز كراء الأرض
 بغير الطعام والفرض لا يمس من بيع الطعام بالطعام وحل النهي على ذلك هكذا
 حتى عرف صاحب الفقه قال ابن المنذر يضي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكري
 به من الطعام جوازا على ما يخرج منه إقاما إذا أكثر ما طعام معلوم في ذمة المكري أو طعام
 حاشر يقبضه المالك فلا مانع من الجواز قال أحمد بن حنبل يجوز إجارة الأرض بجزء
 من الخارج منها إذا كان البذر من رب الأرض حتى ذلك منه المأزوي وأهل أنه قد وقع
 بجاعة لا يسلم المتأخرين اشتباها في نقل الذاهب في هذه المسئلة حتى أفضى ذلك إلى
 أن بعضهم يروى عن المالك الواحد الأمرين المتناقضين وبعضهم يروى قولاهما وآخر
 يروى منه تنقيحه ولا يجرم فالمسئلة باعتبار اختلاف المذاهب في أول تعيين رابعهما من
 مرجوحهما من المضللات وقد جعت غير رسالة مسئلة في وسيلتي تحقيق ما هو الحق
 وتفصيل بعض المذاهب والاشارة إلى جهة كل طائفة ودفعها

• (باب فساد العقد إذا شرط أحداهما القصة التبن أو بقعة بعين أو نحوه) •

(عن رافع بن خديج قال كآ كثر الاضرار خلافا فكان كرى الأرض على أن لا يهدى ولهم
 هله فربما أخرجه هذه ولم يخرج هذه فربما عن ذلك فاما لورق فلم يمتدأ أخرجه في اعطاء
 كآ كثر أهل الأرض من درعا كآ نكرى الأرض بالتأخير منها انتهى لسيد الأرض قال

حيث ان رافع بن خديج لما روى النهي عن كراء المزارع يلزم منه عادة أن أصحاب الأرض إنما يزرعون بأنفسهم فربما
 أو يتصرفون بها المزارع من غير بدل فحصل فيه الواساة (ومنه) أي من ابن عمر (رضي الله عنه) قال كنت أعلم في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الأرض تكرى بعرض أو بوقع المأوى غشيا عبيدا (نهى) عن كراء الأرض
 عليه) وآله (وسلم قد أحدث في ذلك شيئا لم يكن به) أي حكم بما هو نهي لما كان يعلم من جواز الكراء (فترك كراء الأرض)
 وقد استخرج به من كراء إجارة الأرض يجوز مما يضر منها وهذا الحديث حماه مختصرا وقد أخرجه مسلم وأبو داود والشافعي

مطلوبا (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يوما يحدث) (أعصابه) (وعنه قد قيل من أهل البادية) لم يسم (ان رجلا من أهل الجنة استأذنه) بزوجه أي يستأذنه فاجبر من الأمر الحق الا بقوله الماضي (في) أن ياتر (الزعر) يعني أنه تعالى أن يزور (فقال) (به تعالى) (له ألت فيلثنت) من المشتبكات (قال بلي) الامر كذلك (ولكني احب أن أزرع) فأنته (قال فبذر) أي أتى البذر في أرض الجنة (فبادوا الطرفان) (وهو استأذنه واستأذنه) (من الحصد) وهو قلع الزرع (فكان لمثل الجبال) يعني أنه لم يلد له يكن ١٤٩ بين ذلك وبين استأذنه الزرع ولم يجرأ صره كله من الحصد والتدويره وجميع الا

كل البصر وكان كل حبة منه مثل الجبل وقبه ان الله تعالى أغنى أهل الجنة فمما عن نصيب الدنيا ونسبها (فيقول الله تعالى دونك) أي خذ (يا ابن آدم فانه) أي فان الشان (لا يشبع شي فقال الاعراب) (أحد ذلك الرجل الذي من أهل البادية) (والله لا تجبه الاقرشيا وانصاريا فانهم) أي غريبا والانصار (اصليذوع وامانجر) أي أهل البادية (فلسنا بصاحب زرع فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ابن التير ادخل هذا الحديث هنا كتبه على ان احاديث المنع من الكراهة انما هي من على التسبيل على الايجاب لان العادة فيها يحرم عليه ابن آدم اشده الحرص أن لا يتنع من الاستقاع به وقام حرص هذا الحرص من أهل الجنة على الزرع وطلب الانتفاع به حتى في الجنة قليل على انه مات على ذلك لان المرموج على ما عاش عليه ويبحث على ما مات

فربما يصاب ذلك ولو لم الارض ورعنا صاب الارض وسلم ذلك تنبها فاما الذهب والورق علم يكن يوم تذروه البضاري وفي لقها قال انما كان الناس يزجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المذانيات وبقابل الجدة اول وأشي من الزرع في ذلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ولم يكن للناس كرى الا هذا فلذلك زجرو عنه فامتنع معلوم فممنع ملايا من روم اسلام وودودو الساقية وفي رواية عن رابع قال حدثني حماد انهما كانا يكران الارض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بقيت على الاربع ماوشى يستتبع صاحب الارض قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك روماء أحد والبضاري والساقية وفي رواية عن رافع ان الناس كانوا يكرن المزروع في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمذانيات وما يسق الريس ونهى من التبر فكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كرى المزروع به مذونى منها روماء أحد قوله مثلا أي أهل من أرضه قال في القاموس الماقل المزروع والمخالفة يسق الزرع قبل بدو صلاحه أو يسقى منه بالخط أو المزروعة الثلث والرابع أو أقل أو أكثر أو استكثر أو كرا الارض بالخط اه قوله فنهى عن ذلك أي عن كرى الارض على ان لنا هذه دولهم هذه يصح القول به في المذهب من قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم منع من المزراعة وقد حكى في النسخ من الجمهور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحول على الوجه القضي الى الثروة والجسم الا لان اكرامها سلقا حتى بالذهب والقضة قال ثم اختلف الجمهور في جواز اكرامها بغيره مما يضرج منها فمن قال بالجلوا جعل اكرامها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه من ليعجز اجازته بغيره مما يضرج قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما اذا اشترط صاحب الارض ناهية عنها أو شرط ما يثبت على الثمر لصاحب الارض لما في كل ذلك من الثروة والجسم اه قوله فاما الورق فلم يمتنا لامنا فبين هذه الرواية وبين الرواية الثانية أي قوله فاما الذهب والورق فلم يكن يوم ذل ان عدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم وجوده ولا وجود المعاملة به وفي رواية عن رافع عند البضاري انه قال ليس بها بأس بالذبا واوردهم قال في النسخ فيحصل أن يكون رافع قال خلق باجعه وده يحصل أن يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه أو علم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على اخلاقه قبل بما اذا كان بشي يجهول وهو ذلك فاستبعد

عليه فدل ذلك على ان آخر عهدهم من الغيا جواز الانتفاع بالارض واستقرارها ولو كان كراؤها ماعلم عليه لمعلم نفسه من الحرص على احسن لا يثبت هذا القدر في هذه الثبوت اه وفي هذا الحديث من القوائد ان كل ما انتهى في الجنة من امور الدنيا يمكن فيها قال المذهب وفيه وصف الناس بقابل عاداتهم فانه ابن بطال يوفيه ان النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا وقبلة اشارة الى فضل القناعة ودم الشرف وفيه الاخبار عن الامر الحق الا بقوله الماضي (بسم الله الرحمن الرحيم) (كتاب الشرب) (يكمى الشين المبهجة الى كتاب الحكم في قصة المانو الشرب في الاصل)

التمتع وللمنظر من الماء (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه قال في النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح) نه
 فاما ولبن شبيب (قشر منه ومن يمينه غلام أصغر القوم) هو ابن عباس كما في حديث ابن أبي شيبة (والاشياخ) وقع منه حديث
 الوليد (عن يسار) قال غلام أتأذن لي أن أعطيه الاشياخ قال الغلام (ما كنت لأثر بفضل منك) أحد المرسلين الله فاعطاه
 اياه وفي الحديث مشروحة قصة المسألة هناك لقولهم فلما جازت فيه القصة (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه أنه قال
 حلفت لرسول الله صلى الله عليه وآله ١٥٠ (وسلم شاذان بن) هي التي تألف البيوت وتقيم بها ولم يقل داجنة اعتبارا

بأنث الموصوف لان الشاة
 تذكر وتؤنث وفي النهاية هي
 التي تطف في المنزل (وهي) أي
 الداجن (في دار أو بن مالك)
 رضي الله عنه (وشيب) أي
 خلط (لبن) أي من اللبن التي في
 دار أنس فأعطى رسول الله صلى
 الله عليه وآله (وسلم القدح
 قشر به) صلى الله عليه وآله
 وسلم (حتى إذا نزح القدح) أي
 قلعه (عن نفسه) عن معني من
 (وهي يسار أبو بكر) الصديق
 رضي الله عنه (ومن يمينه امرأ) أي
 قبله ابنه خالدين الوليد وروايه
 لا يقال لمرأى (فقال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه (وناف
 أن يعطيه) أي يعطى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم القدح
 (الامرأ) أي أعطى أبي بكر رسول الله
 منلك) قاله نكير الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم وأعلاما
 لا امرأى جيلة الصديق
 (فاطمة) صلى الله عليه وآله
 وسلم (الامرأ الذي على يمينه
 ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم
 قلتموا (اليمين خالين) قال

من ذلك جواز الكرى بالذهب والفضة ويرجح صكونه من فروعها أخرجه أبو داود
 والتساقى باسناد صحيح عنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهائلة
 والمزانية وقال الثعلبي ربح ثلاثة رجل له أرض ورجل منح أرضا ورجل أكرى أرضا ذهب
 أو فضة لكن بين التساقى من وجه آخر ان المرفوع منه النهي عن الهائلة والمزانية وان
 بقية مدح من كلام سعد بن المسيب وقد أخرج أبو داود والتساقى ما هو أظهر في
 الدلالة على الرفع من هذا وهو حديث سعد بن أبي وقاص الآتي قوله ما على الماذنات
 يدل محبة مكسورة ثم مشاة تحته ثم أقم ثم فون ثم أقم ثم مشاة فوهة هذا المشهور
 وحكي القام في بعض من بعض الروائع الفال في غير صحيح مسلم وهي ما يجب على حافة
 الثمر ومسايل الماحولت حرية لكنها سادية وهي في الأصل مسايل المياه تسعة
 الثابت عليها باجمها كما وقع في بعض الروايات باللفظ يؤايرون على الماذنات مجاز مرسل
 والملاقة بالمأورة أو الحالية والحلة قوله وأقبل الجدل بفتح الهمزة وسكون الفاف
 وتحتيف الموحدة أي أو اقل والجدة اول السواقى جمع جندول وهو النهر الصغير قوله
 وأشيا من الزرع يعني مجهول المقداد ويبدل على ذلك قوله في آخر الحديث فاماني معلوم
 مضمون فلا بأس به قوله فيه يكسر اللام أي غير عجمك قوله زرعته على البناء
 المعجول أي نهي عنه وذلك لما قسم من الغرر المؤدى الى التشاير أو كل أموال الناس
 بالباطل قوله على الاربع باجمع ربيع وهو النهر الصغير كني وأنياسا ويجمع أنباء على
 ردها كشي وصيان قوله يستقيم من الاستقامة كنهية ير الى استثناء الثالث والرابع كذا
 قال في الفتح واستدل على ان هذا هو المراد رواية أخرى ذكرها البخاري ولكنه يناق
 هذا التفسير قوة في الرواية الاولى فاماني معلوم مضمون فلا بأس به وهذا الحديث يدل
 على تحريم الزاومة على ما يقضى الى الغرر والجهالة وبوجوب المشاورة وعليه فصل
 الاحاديث الواردة في النهي عن الخائفة كما هو شأن من المطلق على المقدول لا يصح حلها
 على الخائفة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خبرنا ثبت من أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم استمر عليها الى موته واقر على مثل ذلك جماعة من الصحابة ويؤيد هذا تصريح
 رافق في هذا الحديث جواز الزاومة على شيء معلوم مضمون ولا يشك في جواز الزاومة
 بجزء معلوم حديث أسيد بن ظهير الآتي فان النهي فيه ليس بتوجيه الى الزاومة بالصف

أنس في سنة فقهية سنة أي تقدمه الايمن وان كان مقتضولا لاختلاف في ذلك نعم خالف ابن حزم فقال والثالث
 لا يجوز ومنافاة غير الايمن الا باذن الايمن وأما حديث ابن عباس عند أبي يعلى الوصلي باسناد صحيح قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ذاتي خال لبوا الكبراء وأقال بالأكبر فعلموا على ما ذالم يكن على جهة يمينه أحد بل كل المخاضرون
 تلقا وجهه مثلا وانما استأذن صلى الله عليه وآله وسلم الغلام في الحديث السابق وليس تآذن الامرأى هنا التلافا للقلب
 الامرأى وتطمينا لنفسه وثقة أن يسبق الى قعره شيء يلقاه لقرب وجهه بالجاهلية ولم يجعل الخلاص ذك لانه قرأته وسنه دون

المنجبة فاستأنه عليهم نادوا ولما خرجهم تقيده عليهم وتعليق يده لا بدع اليه من الامن الابنة وهذا الحديث أخرجه
 البخاري ايضا في الاثر في كذا اسم لو اودوا ودوا القوم في واثن ما جبه ^{في} عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يمنع فضل المانع من الكلال يقع الكلف واللام بعدها من تقصيرة العتب يابسه وطلبه واللام
 في تمنع لام العاقبة ومعنى الحديث ان من شق ما لم فلا تكون حول ذلك الماء كلاليس حولها مقبرة ولا يوصل اليه رعيه الا اذا
 كانت الواشي رز ذلك فهي صاحب الماء ان يمنع فضل مائه لانه اذا منعه ١٥١ منع رعيه ذلك الكلال والكلال لا يمنع لما

فمنع من الاضرار بالناس
 ويطلقه الرعا اذا احتاجوا
 الى الشرب لانهم اذا منعوا من
 الشرب امتنعوا من الرعي هناك
 ويحتمل ان يقال يحكمهم حل الماء
 لا تقسم لفة ما يستاجون اليه
 منها بخلاف البهائم والصبيح
 الاول يلقى فيك الزرع عند
 المالكه والصبيح عند الشاعبة
 وبه قال الحنفية الاختصاص
 بالماء نسبة وقرق الشاقي فيها
 شكله الزرق منه بين الواشي
 والزرع بان الماشية ذات ارواح
 يحسن من طعمها موته بخلاف
 الزرع وبهذا الجواب الذروي
 وغيره واستدل المالكي بحديث
 جابر عند مسلم نهى عن بيع
 فضل الماء لاطلاقه وعدم
 تقييده وتعليقه بانه محل على
 التقيد وعلى هذا لو لم يكن كلا

والثالث والرابع فقط بل الى ذلك مع اشتراط ثلاث جد اول والقاصرة وما سقى الريح
 ولا شك ان مجموع ذلك غير الخابرة التي اجازها صلى الله عليه وآله وسلم فعملها في خير نعم
 حديث رافع عند ابي داود والشافعي وابن ماجه يلفظ من كانت له ارض فليزرها او
 ليزرها ولا يكرها بثلث ولا ربع ولا طعام مسعى وكذلك حديثه ايضا عند ابي داود
 باسناد فيه بكنر ماهر البجلي الكوفي وهو متكلم فيه قال انه ذرع ارضا فزعه النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو يقيسنا على اذن الزرع ولما الارض فقال ذرع يذرع وعلى
 ربي الشطر ولقي فلان الشطر فقال ارضيتم بالارض على اهلها او سدت حقتك ومثله
 حديث يزيد بن ثابت عند ابي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخابرة
 قلت وما الخابرة قال ان ياخذ الارض يتصقا وثلاث ارباع فيها دليل على المنع من الخابرة
 يجوز معلوم ومثل هذه الاحاديث حديث اسيد الاقي على فرض انه نهى عن الزراعة
 يجوز معلوم وعدم تقييده بمفاد من كلام اسيد كاساني ولكنه لا دليل على جعلها
 ناسخة لمائه صلى الله عليه وآله وسلم في خير لموته وهو مقرر على ذلك وتقرر به اجتهاد من
 الصابة عليه ولا دليل على جعل هذه الاحاديث المنة الى النهي منسوخة بقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم وتقرر بصدور النهي عنه في التامد معاملة ورجوع جماعة من
 الصابة الى رواية من روى النهي والجمع ما يمكن هو الواجب وقد امكن هنا جعل
 النهي على ما به الهجزي وهو الكراة ولا يتكلم على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 او يتقاف حديث رافع المذكور وفان قال يقال قد وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هذا المعاملة بانه اربا واربعا ام بالاجماع فلا يمكن الجمع بالكراة لانا نقول الحديث
 لا يفتقر الاحتجاج به لانه قال الذي فيه ولا سيما مع معارضة الاحاديث الصعبة الثابتة
 من طرق متعددة الواجب انرا المعاملة يجوز معلوم وكيف يصح ان يكون ذلك واوقد
 مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من ابناء الصابة بل بعد
 ان به اهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكروهة ويموت عليه ولكل اهلنا في
 القول بذلك الجمع بين الاحاديث وهذا ما نرى به في هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار من
 الاحاديث القاضية بالجواز بانها مختصة بجعل الله عليه وآله وسلم لما تقرر من انه صلى الله
 عليه وآله وسلم اذنهم عن شئ منها مختصا بالامة وفضل ما يلقاه كان ذلك العقل مختصا

طلب القيمة من المحتاج اليه كافي طعام المضطر وتعليقه بانه يلزم منه جواز البيع حاله امتناع المحتاج من بذل القيمة ووديع
 اللازمة فيجوز ان يذل يبيع عليه البذل وتثبت له القيمة في ذمة المبدول فيكون له اخذ القيمة منه متى امكن ذلك اه قال
 الشوكاني في قيل الاطراف ولكنه لا يمنع ان يذرع في الارض او يذرع في الماء او يذرع في النهر ولو
 جاز له اخذ العوض بلانه البيع اه وهذا محمول عندنا كثر التقهاس من اصحابنا وغيرهم على ما اشرنا المحفورة في التاوي
 الموات بقصد التملك او الاتفاق خاصة قالوا في وهي التي في ملكه او في موات بقصد التملك ما واهي الصبيح عندنا ان الصعبة

ونص عليه الشافعي في القديم والثانية وهي المحفورة في حوائط بقصد الارتفاق لا على الحافر ما هاتم هو أولى به إلى أن يرتحل
 فإذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك لوقى كلاً إلى الخراج عليه بئله ما يفتل عن حاجته والمراد بها حاجته نفسه وما هو ما شتبه
 وزعمه لكن قال إمام الحرمين وفي الزرع احتمال على بعد ما البئر فحفورة لها ارتفاعاً مشتركاً بينهما والحافر كأحداهم ويجوز
 الاشتقاق منها للشرب وسقى الزرع فإن ضاق عنه ما فاشرب أو ولو وكذا المحفورة لا تصد على أصح الوجهين عند الشافعي وأما
 الحرز في أنما يجب بئله فله على الصحيح ١٥٢ لغية المضطرب على الأثر هذه الأكلام الشافعية وكلام الحنفية والحنابلة

به لا نقول أو لا انتهى غير مختص بالامة وثانيه صلى الله عليه وآله وسلم قرر جماعة
 من الصحابة على مثل ما قلناه في غير ما يفتل عن حاجته وثالثه قد استقر على ذلك بعد
 موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من أجله لعمالة بعده كل البعد أن يفتل عليهم مثل
 هذا من أو وضع ما استدله على كراهة الزرع غير معلوم حديث ابن عباس الآتي
 (وعن أسيد بن ظهير قال كان أحدنا إذا استقى من أرضه أو شقها أو شقها ما انصف
 والثنت والربع وشق ثلث جداول والقاصد وما بسقى الربيع وكان يعمل فيها
 عملاً شديداً ويصيبهم من نفعه فأناروا في غير ما يفتل عن حاجته فقال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن أمر كان لكم نفعاً وحاجته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير لكم
 منها كم من الحقل روماً جدوا من حاجته والدعاء بقية الحب في السبل بعد ما يداس
 الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والقاسمي بدون كلام أسيد بن ظهير ورجال اسناد
 الحديث رجال الصحيح قولاً والقصار قال في القاموس والقصار قال في القاموس
 بالكسر والقصر والقصر محو كسبه والقصر كسرى ما يقى في الحقل بعد الاستفال
 أو ما يخرج من القتب بعد القوس الأولى والقصر القصر على العلم من الحبة اه قوله من الحقل
 يقع الماء المملحة واسكان القاف أصله كما قال الجوهري الحقل الزرع إذا تشعب ورقه
 قبل أن تغلق سوقه فالحقل القراح الطيب يعني من الأرض الصالحة للزراعة والحقل
 مواضع الزراعة كما أن المزروع مواضعها وقد بين البزاري لمساقل التي هي من أصل
 الله عليه وآله وسلم من رواية رافع قال فيه ما تسمونه جمعاً لكم قالوا نواجرها على
 لرح يعني الأوسق من القروا الشربة قال لا تفتلوا والحديث يدل على عدم جواز
 المزروعات ولكنه ينبغي أن يقيد بما في أوله من كلام أسيد من ضم الاشتراط المتفق للقصار
 وعلى فرض عدم تقييد بذلك فيصير على كراهة النزاهة لما أسلفنا (وهو ما يبرر قال كما
 يحسار لي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نصيب من القصر بما من كذا
 ومن كذا اعتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا أرض فليزرها أو ليرزها أخاه
 ولأقرب عما رواه أحمد وسلم والعصري القصار قوله والقصر قد سبق ضبطه
 ونفسه قوله فليزرها بفتح التثنية والراء أي بنفسه قوله أو ليرزها بضم التثنية وكسر

في ذلك متقارب في الأصل
 والمردون اختلقت تقاسمهم
 وجعل المالكة هذه الحكم في
 البئر المحفورة في الموات وقالوا
 في المحفورة في الموات لا يجب عليه
 بذل فضلها أو قالوا في المحفورة في
 الموات لا يجب عليه وأما قوله
 أحق بكذا أيهم وهذا النبي
 التحريم عند مالك والشافعي
 والأوزاعي والليث وقال غيرهم
 هو من باب المعروف ومطابقة
 الحديث في الباب من حيث أن
 فضل المملد على أصحاب
 المملحة بعد عدم الفضل
 وأخرج البزاري أيضاً في ترك
 المليلد وسلم في البيوع والتساقط
 في أحسن الموات وأبو داود
 والترمذي وابن ماجه وفي رواية
 عنه) أي عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال فتمتعوا
 فضل الماء فتتمتعوا به فضل الكل
 والماء منه منع المملد لا يمنع
 الأصل وهو يجب عليه بئله
 لما قلنا من جليته لزوع غيره
 الصحيح عند الشافعية وبه قال

الأيضاً أو عبد الله والحديث حجة لنا في القول بعد القرائع لأنه اختلفت على من منع فضل الماء المملد في اليه من منع الكلا
 اه وقد ورد النبي من منع الكلام في بعض طرق الحديث وصحبه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى في حقها عن أبي
 هريرة فلهذا لا تنتموا فضل الماء ولا تنتموا الكلا تنزل المال ويصير العالي هو محمول على غير المملوك وهو الكلا النبات
 في الموات فلهذا لا تنتموا فضل الماء ولا تنتموا الكلا النبات في أرض المملوك كما لا يحيا من مذهب الشافعية جواز بيعه وفيه

خلاف عند المالكية صحح ابن العربي الجواز (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال من حلقه على عين أي على عولف بين حال كونه (يقتطع بها) أي بسبب العين (مال امرئ) سلم (هو عليها) أي في الاقدام عليها (خبر) أي كذب ويحتمل أنه تكون جهة يقطع صفة لعين والتشديد بالمسلم يرى على الغالب الا لا يفرق بين المسلم والظن والمعاد وضوهم كآبري على الغالب في تشديد جعل ولا يفرق بين المال وضو في ذلك وفي مسلم من حديث ابن عباس بن ثعلبة الخزاز من اقتطع حق امرئ مسلم بعينه (أي الله) يوم القيامة (وهو عليه غضبان) ٥٢ فيما له معاملة المقتوب عليه من كونه

لا يظفر له ولا يكلمه ولمسلم من حديث وابن بن حجر وهو عنه مصرع وعند أبي داود من حديث عمران بن قتيبة مقتطعه من النار (قائل الله تعالى) الذي يشقرون) يستبدلون (بعمه الله) بما عاودوا الله عليه من الايمان بالرسول والوفاء بالامارات (وايمانهم) وما خلقوا عليه (غنا فلا لالة) في الاشعث) بن قيس الكندي من المكان الذي كان فيه الى المجلس الذي سكنه عبد الله يحدثهم فيه (فقال ما حدثكم أبو عبد الرحمن يعني ابن مسعود وفي رواية قال حدثناه قال فقال صدق في أنزلت هذه الآية كانت في بئر أرض ابن عدي) اسمه معدان بن الامود بن عدي كرب الكندي ولقبه الجفنيش (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (شهودك) أي أقدم شهودك على حثك قلت على شهودك قال صلى الله عليه وآله وسلم (فبينت) أي فاطلب بينه أي فاطلجها فاطلجتها شككا

الراه أي يجعلها حرة على لانيه بلا حرم وفي القبان بيده اياها ويشهد لهذا المعنى الرواية الآتية بلفظ لا ينجح أحدكم أن ينادي يجعلها حرة فوالله العارية وفيه دليل على المنع من مؤاخره الارض مطلقا فهو لا يملكها ولا يملكها ولكن يبقى ان يحصل هذا المطلق على المقيد بما سبق في حديث رافع أو يكون الامر للثب بقطع لما سبقنا وما سبقنا في وقدره بعض العلماء تعطيل الارض عن الزرعة لان فيه تخصيص المال وقد نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن اضافة المال وقد تم في هذا الحديث فدفعه الارض من المالك بنفسه لما في ذلك من الفضل فان الاشتغال بالهمل فيها والاستغناء عن الناس بما يحصل من القرب العظمى مع ما في ذلك من الاشتغال عن الناس والتزعم بمالهم التي هي لاسباب مثل هذا الزمان سم قائل وشغل عن الرب جل جلاله شغل اذالم يكن في الاقبات على الزرعة تنطبق عن شيء من الامور الواجبة كالمهاد وقد أورد البضاري في حصصه حديثا في فضل الزرع والفرس وترجم عليه بل فضل الزرع والفرس ورواه مسلم من حديث أنس (وعن سعد بن أبي وقاص ان اصحاب المزارع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يكرهون ان يزرعهم عما يكون على السواق وما سجد على ما يحول النبت على اوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختصوا في بعض ذلك فقهاهم أن يكرهوا ذلك وقالوا كروا بالذهب والفضة روماء جدد أو دودا والناس في ما ورد من النهي المطلق عن الخبارة والمزارعة فيحصل على ما فيه مفيدة شككا بينه هذه الاحاديث أو يحصل على استحبابها وبها اصحابنا قد جد ما يدل على ذلك فروى جرير بن دينار قال قلت لاطلاس لوتركت الخبارة فانهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنها فقال ان اعلمهم يعني ابن عباس اشعروا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عنها وقال لا ينجح أحدكم انما شيعه من ان ياشد عليها اخر اجامه ما رواه احمد والبضاري وابن ماجه وأبو داود وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن امر أن يرفق بعضهم بعض رواء الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت له أرض فليزرها أو ليرثها أو ليعاقب أي فليترك أرضه أو خربا

٢٠ نيل خا بينه (قائل رسول الله اذا يصف فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث) وهو قوله من حلق على عين الى آخره (قائل الله تعالى) أي قوله تعالى ان الذين يشقرون بعد الله الآية (تصدقاته) صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه ايضا في الاشخاص والشهادات والايمان والتفوز والتقسيم والتركه وسلم في الايمان كذلك أبو داود والساق في القضاء وابن ماجه في الاحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة) من الناس (لا يستر الله عليهم يوم القيامة) فان من سقط على فيه واستبان به أعرض عنه (ولا يزكهم) ولا يفي عليهم ولا يظهرهم

(وله اسم عذابي أليم) مؤثرا على ما تعلموه (وجعل كل من فضل ما) زاد من حاجته (بالطريق لثمنه) أي القاض من الماس (من ابن السبيل) وهو المسافر (و) الثاني من الثلاثة (رجل يبيع اماما) أي عقدا اماما لا عظم (لا يساويه الا ثمانا) فان اعطاهما (رضي) القاض تفسيره وان لم يعطه منها مضطرا (الثالث رجل أدام ملعته) من قامت السوق اذا انفتحت (بعد العصر) ليس يقيد بل خرج مخرج الغالب لان الغالب ان مثله كان يقيم في آخر النهار ويشتري بدين الفراع عن معاملتهم فهم يحصلون ان يكون تخفيض العصر لكونه وقت ارتفاع الاحمال ١٥٤ (فقال والله الذي لا اله الا هو قد اعطيت بها) يشترط الهنوز قاي دفعتم

وبالاجماع يجوز الاجازة ولا تجب الاعارة فعمل أنه أراد التنبؤ حديث محمد سكت عنه أبو داود والترمذي قال في فتح ورجاله ثقات إلا أن محمد بن عكرمة الخزومي لم يرو عنه ولا إبراهيم بن محمد قوله وما بعد بفتح السين وكسر العين المهلين قبل معناه على ما بين الماسيما لاحتياج الساقية وقيل مناسبا ما بين الماسين غير طلب وقال الأزهري والسعد التهر ما خوز من هذا وسواه عند التهر التي تنسب اليها ما خوز من هذا وفي رواية ما عند الصابدين السين أي ما ارتفع من الثب بالمخزون ما سئل منه قوله بالذهب والقضة فيه روى طائوس حيث كراهه الأثر في الذهب والقضة كما يروى عنه مسلم والقاضي من يروى جاد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طائوس يكره أن يواجر أرضه بالذهب والقضة ولا يرى بالثالث والرابع ما ساقط له مما هذا ذهب إلى ابن رافع بن خديج فضع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عنه لم أقبله ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس فذكر الحديث الذي ذكره كراهه المصنف والقاضي أيضا من طريق عبد الكريم بن محمد قال أخذت طائوس فدخلته إلى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن كراه الأرض فأبى طائوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا وهذه الرواية عن طائوس تدل على أنه كره لا يمنع من كراه الأرض مطلقا وقد سكت صاحب الفتح عنه أنه يمنع مطلقا كما قلنا وقد استدرك هذا الحديث من جواز كراه الأرض بالذهب والقضة وقد تقدم ذكرهم وللحقواهم ما غفرهم من الأشياء الملعونة لأنهم رأوا أن يحمل النهي فيها لم يكن معلوما ولا مضموما وفي هذا الحديث أيضا ودخل من منع من كراه الأرض مطلقا كما تقدم في قوله وما روى من النهي الخ مثل حديث جابر عند أبي داود بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من لبذوا الخبز فليظنن جري من الله وسوءه وحديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبز وقد تقدم ومثل حديث جابر أيضا عند مسلم وأبي داود وابن ماجه بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبز والزينة والخبز الحديث ومثل حديث ثابت بن الفضال عند مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزادة وحديث رافع عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراه الأرض وأصله في المعصين وهو

لا تقهها ببيعها وفي نسخة أعطيت بضم الهنوز تعيينا للمفعول أي أعطاني من يري بشرها (كذا وكذا) تخاهما (تصدقه رجل) واشترها بذلك الثمن الذي خلف أنه أعطاه أو أعطيه اعتقاد على سلفه الذي كره بالترجيد واللام وكلية قد أتى في هنا لتضييق (مقرأ) على الله عليه وآله وسلم الآية (ان الذين يشعرون بمهد الله وبناتهم ثنا قليلا) والتخصيص على الصد في قوله ثلاثة لا ينسئ الزائد (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) (يؤاخر رجل) قال في الفتح لم يأت على اسمه (يعني) زاد ما قال ثلاثة وقد روى عنه بطريق مكة (فاشدد عليه العطش فزلبه) فشربعها ثم خرج من البئر (فاذا هو بكنب) حال كونه (بلهت) أي يرتفع نفسه ين أضلاعه أو يخرج لسانه من العطش حال كونه (يا كذا القرى) أي بكمكم بغية الأرض

التدبير من العطش) وفي رواية من العطش بالضم قال في القاموس هو الذي لا يرى صاحبه وقال هذه السقاسق داء يصيب الفم تشرب فلا تروى وهذا موضع ذكره الرواية وسواها الماخذ ابن جرير ذكره في فتح الباري ووجه الصبي عند اشتداد العطش على الرجل وبعبارة في قوله فاشدد عليه العطش كذا الا كره كذا هو في الوطا وفي رواية المسقط العطش قال ابن التين هو داء يصيب الفم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على تقدير ان العطش يحدث منه هذا الداء كل من قلعت وساق الحديث يا أباة تظلمهم ان الرجل حتى الكاب حتى يروى وقد يجوز في المنقولة

قائله (فقال الرجل لقد بلغ هذا) أي الكلب (مثل الذي بلغ) أي من شدة العطش وزاد ابن حبان من وجه آخر من
 أي صالح فرجه (اللا شفه) ولا بن حبان مفرغ أسنخيه (ثم أسكب بجه) ليصل من البأسر المرتقى من (الأنفق) بها كعد
 وزاد من وزكروا ابن التين يوزن مضي وأنكره وقال عاصم في المشرق وهي لفظة من بني سبي ورضي رضي بأوتن بفضة
 مكان الكسرة فتطلب الباء القاطعة هذا أسهب في كل ما هو من هذا الباب ١٥٠ قال في القح والاولى أصعب وأشهر (فحق
 الكلب) حتى أروا أي جعله ريان (تشكر الله) أي عليه أو قل عله ١٥٠ أو اظهر ما جاز به من فعله تشكره ففسر

هذه الاحاديث الواردة في النهي على الاطلاق وقيل كرام المستفي في هذا الباب طرفا من
 واوردنا بعضا من ذلك في فلسف وكلام المستفي هذا كلام حسن ولا يعم المصير اليه
 الجميع من الاحاديث المختلفة وهو الذي ذكرناه فيلحق قولنا لم يسه عنها هذا الاشارة
 روايت من روى التي من عمل الله عليه وآله وسلم لان الله قد علم على الثاني ومن علم
 حجة على من لم يعلم ولكن قوله لا يفتح أحد كما أخذه في الخ يصلح جملة قرينة لصرف
 النهي عن الصبر الى الكراهة كما سلف وقوله يفتح يفتح النفس ويحسكون الميم ونفع
 الثوب بعد ما حاسمه له ويجوز كسر الثوب والمراد بيمينها منقعة أي حلبة وعلاوية كما
 تقدم وهكذا يدل على ان التي من ليس على حقيقة معاني الرواية الثانية من ابن عباس من
 ان التي من الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزاولة ولكن أمر أن يردق بعضهم بعض قوله
 فلينزعها أو ليجزئها فقد تقدم الكلام على هذا قوله فليسكن أرضه قد قدمنا ان بعض
 العلماء كره تعميل الارض من المزاولة من النهي عن اضاءة المال وهذه الرواية
 والتي سلفت في حديث جابر يدلان على جواز ترك الارض بغير زواجة وقيل جبين
 الرواية القاضية بالنهي عن ذلك وبين ما ناهج النهي عن الاضاءة على اضاءة عين
 المال أو المنفعة التي لا يخلقه لمنفعة والارض اذا تركت بغير زرع لم تنقطع منفعتها
 فانها قد تمت من الحطب والحشيش وما اثر الكلا ما تقع في الرعي وغيره وعلى تقدير
 أن لا يحصل ذلك فقد يكون التأخير لزعم عن الارض اصلاحها فخص في السنة التي
 تليها ما له فاق في سنة الترتول وهذا كله ان حل النهي على عومه فاما الوجه على ما كان
 ما لو قالهم من الكراهية لم يخرج منها ولا سيما اذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك
 تعميل الاتعاذ بها في الزراعة بل يكرها بالقبح والنفقة كما تقر ذلك قوله وبالاجماع
 يجوز الاجارة الخ استدلل المصنف فرجه الله بهذا على ما ذكر من النذب لان العارية اذا
 لم تكن واجبة بالاجماع من غير فرق بين المزاولة وغيره ما يجب على الانسان أن يزرع
 أرضه بنفسه لو بغيره او يعطها بل يجوز أنه مرابح وهو الاجارة لانها جائزة بالاجماع
 والعارية لا يجب بالاجماع فلا يجب عليه واذا اتى الوجوب بقى النذب

• (أبواب الاجارة) •

• (باب ما يجوز الاستئجار عليه من النفع المباح) •

هذا الحديث حسن في اسرأيل وما الاسلام معاً أمر يقتل الكلاب هذا ابن التين لا يجتمع ابرأوة على عومه
 فيسقى ثم يقتل بالاسرأيل فحسب القتل ونهنا من القتل واستدل به على طهارة مؤن الكلب والجواب انه مفضل بعض
 الناس ولا يرى حل هو من كان يتسبى به لا واجب به اذا ساقه ما لم يشرعنا ساق للحد بل يقيه بغيره مع الاستدلال به
 وفي الحديث جواز اسرأيل مفرغ او بغيره او بحد في شرعنا اذ لا يوجب على قتل الهلاك وفيه الخ على الاحسان ان
 الاسرأيل اذا حصلت اختفى بسبب حتى الكلب نسق العلم اعظم ابرأ واستدل به على جواز سدة المطوق المشر كين

ويشئ ان يكون محلهما اذا لم يوجد ذلك مسلم قال سلم احق وكذا اذا دار الامر بين اليهتو الا دعى المتهوم واستور في الحاجة
 فلا دعى احق قال القسطلاني وفيه ان الحسن اعظم القربان ومن بعض العلماء من كثر ثبوته فطبعه سبق اليه
 والحديث اخرجه ايضا في الظاهر والادب وسلم في الحيوان وابوداود في الجهاد (وعنه) اي عن ابي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا في نفسي يده لاذنون اي لا طردن (ربا لا من حوشي) المستقدم نهر الكوش (كما
 تذا) اي تطرد الناقة (التي يمتن الابل من الخوض) ١٥٦ اذا ارادت الشرب والحكمة في الذودانه صلى الله عليه وآله

(عن عائشة في حديث الهجرة) قالت واسأنا بر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر
 رجلا من بني الدليل هادياننا وانا نظرت المأخر بالهداية وهو على دين كشارق ريش
 وأمانه فذقنا اليه واحلهم ما وعدا فمأخروا بعد ثلاث ليال فاقاهما بر احلهم ما صيغة
 لئال ثلاث فارسلوا روادا جود البضاري) قوله واسأنا بر الواو ثابتة في نفس الحديث
 الطويل لانه هذه القصة مطبوعة على قصة قبلاها وقسما فيها البخاري مستوفاة في الهجرة
 قوله الدليل بالكسر الدال من عبد القيس ذكره صاحب القاموس في ما قد دلول
 وقد كرف ما قد قال انه يطلق على قبائله وانه يافق بفتح الدال وبضمها وكتب قوله خريتا
 بكسر الهمزة وتشديد الراء بعد هاتين السكتين ثم شذبت فوطية وقوله المأخر بالهداية
 مدوح من قول الزجرى قوله وأمانه بفتح الهمزة وكسر الميم الخففة ضد الخيانة قوله
 غار فوري هو الغار المذكور في التزييل ويورجبل مكة وليس هو الجبل الذي في المدينة
 المذكور في الحديث الصحيح ان المدينة حرام ما بين ميو الفوري وقد سبق الاختلاف فيه
 في كتاب الحج والحديث فبعد دليل على جواز استئجار المسلم للكافر على هداية الطريق اذا
 أمن اليه وقد ذكر البخاري هذا الحديث في كتاب الاجارة وتورجهم عليه باب استئجار
 المشركين عند الضرورة واذا لم يوجد أحد أهل الاسلام فكأنه أراد الجمع بين هذا وبيز قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم ائالا سبعين مشركا أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال ابن بطال
 القمها يميزون استئجارهم يعني المشركين عند الضرورة وغيره لما في ذلك من الذلة لهم
 وانما الممتنع ان يؤجر المسلم من المشرك لما فيه من الاذلال اه (وعن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بعث الله نبيا الارض الفسقة فقال أصحابه وأنت
 قال نعم كنت أربعا على قراريط لأهل مكة روادا جود البضاري وابن ماجه وقال سويد
 ابن جندب يصفى كل شاة بقراط وقال ابراهيم الحري قراريط اسم موضع) قوله على
 قراريط في رواية ابن ماجه كنت أربعا لأهل مكة بالقراريط وكذا رواه الاسماعيلي
 وقد صوب ابن الجوزي وابن ناصر التميمي الذي ذكره ابراهيم الحري لكن يدرج تفسير
 سويدان أهل مكة لا يعرفون اسمكافية لانه قراريط وقد روى التميمي من حديث
 نصر بن حزن بفتح الهمزة وسكون الزاي بعد هاتون قال اقصر أهل الابل والنعم فقال

وسلم يريد ان يترك كل احد الى
 حوض نيمه لم يوجد ان لكل في
 حوضا او ان المذودين هم
 المتأفون او المتستعدون او
 المرتدون الذين بدلوا ومناسبة
 الحديث بالباب بقوله حوضي
 فاضيل على انه احق بموضه
 ويحتمل وهذا الحديث ذكره
 البخاري معلقا واخرجه مسلم
 موصولا في فضائل النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم (وعنه)
 اي عن ابي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) انه (قال ثلاثة) من
 الناس (لا يكلمهم الله يوم
 القيامة) حياة من غضبه
 عليهم وقهر ريش بمرامهم حال
 مقابلتهم في الكرامات والرق من
 الله وقيل لا يكلمهم ما يصوبون
 ولكن يصوقوا خسوا فاقبالوا
 تكلمون (ولا ينظر اليهم) نظر
 وجهه ازلهم (دجل حلف على
 سلعة لقد اعطى) بفتح الهمزة
 اي لمن اشته اعطته (بها) اي
 بسبها وفي رواية لا يذرا على
 بضم الهمزة وكسر الطائفة
 لفضول اي اعطاء من يريد
 شراها (اكثر مما اعطى) اي دفعها اكثر مما اعطى زيد الذي استنامه (وهو كاذب) بجملة حالية
 رسول

(و) انما (رجل حلف على عين كاذبة) اي مخلوق عين فعلى بيناها الملائكة يسمونها المراد ما شأنه ان يكون مخلوقا
 عليه والافهم قبل العين ليس مخلوقا عليه فيكون من مجاز الاستمارة (بعد العصر) قال الخطابي تحسه بتعظيم الاثم فيه وان
 كانت العين الفاسدة تهمرة كل وقت لان الله عظم هذا الوقت وقد روى ان الملائكة تفتح فيه وهو ختام الاعمال والامور
 جنوا بها فغفلت العقوبة فيه فلا يخدم عليها (ليقطعهم امال دجل مسلم) اي لياخذ قطعة من ماله (و) الذل الشرا رجل منع

فقبل ما) زائد مما يحتاج اليه (فيقول الله اليوم آمنك فمضى) كمنعت فمضى مالم يفعل ذلك (لأن مناسبة الحديث في حق من حيث أن العاقبة وقعت على منغ الفضل فمضى على ما أحق بالأصل وهذا الحديث قد تقدم في (عن الصعبي بن جشامة رضى الله عنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حين) لا حين تنقسم برعيه ما يشهدون ما أئناس (الا لله عز وجل (ولرسوله) ومن قام مقامه صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة إذا احتج بالحق لمصلحة المسلمين كما فعل العمران وعثمان رضى الله عنهم وانما يسمى الامام ما ليس بعموك ١٥٧ كبطون الاودية والجبال والموات وفي النهاية قيل

[illegible]

يقضي الخليل اما ان يقتنيها للركوب وللعجارة وكل منهما اما ان يقتن به فعل طاعة الله وهو الاول او مصلحته وهو الاخير او يتبرع
عن ذلك وهو الثاني (فاما الاول (التي هي) له اجر فجل ويطها في سبيل الله) أي اعزها للجهاد (فاطلبه افرح) أرض
واسعة فيها كلاكثير (او روضة) ثلاثين الراوي (فأصابته في طلبها) فلكسر الطاويف الخيل الذي ربط به ويطول
لها تقري ويقال طول بالواو والقنطرة ببلد الباء (من المروج أو الروضة كأنه) أي لصاحبها (حسنت ولو أنه انقطع طلبها
فاستنت) أي عند عرج وشما أي رقت يد عرجه وطرحته (شرا بشر فين) أي شطوا وشطين وهي بلاد الغازي

يشرف على ما توجه اليه وقال في المصايح كالنتيج الشرف العالي من الارض كانت آلهها في الارض هو اقربا عند خلواتها (ادواتها احسناته) اي لصاحبها (ولواتها امرت بشهر) يقع اليها وسكونها الفتان فسمعتان (فشر يتعنه) من غير قدم من صاحبها (ولم يرد ان يسي كان ذلك) اي شر بها وعدم ارادته ان يسقيها (احسنات فلهي ذلك اجر) لم اطلبها وهذا موضع الترجمة وهي شرب الناس وسقى الله وابى من الانهار (و) الثاني الذي هي لستقر (وجل وبطها فتنها) اي استغنا عن الناس بطاب ساجها (وتشفا) عن سزا الهوس ١٥٨ فيخبر فيها او يتردد عليها متاجرة ومزارعة (ثم لم يسحق الله)

القرص (قد قاطها) فتزوي
 فكذا يقصارت من بعد من يقول
 بالزكفنها (ولا) (فله ظهورها)
 فقرب عليها في عيبيل الله ولا
 يحصلها ما لا يطقه (في ذلك)
 المذكور (سنة) لصاحبها
 سارة لقرصه (و) الثالث
 الذي هي لموزر (وجل وبطها
 لخر) اي لاجل اخفائها لعلها
 (وياب) اي اظهارا لطاعة
 والباطن بخلاف ذلك (وفا)
 بكسر التثنية وقع الواو مع ودا
 اي عداوة لاهل الاسلام (نهي
 على ذلك) لرجل (وزر) مثل
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم عن الجهر) اي من صدقتها
 كما قال الخطابي والسائل هو
 صمصمة بن ناجية جد القزويني
 (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (ما انزل على نبيها) منصوص
 (الاهنة الآية بل للعبة) اي
 اللعبة لشاملة (القائمة بالذات
 المجهدة) أي القلة المثل المنفردة
 في معناها فانها تقتضي ان من
 احسن الى الجهر رأى احسنه في
 الآخرة ومن آسا اليه او كلفها
 فوق طاقها رأى اسانها في الآخرة (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والذرة الخلة الصغيرة وقيل الذر يار في شجاع النفس من الهباء قال الزركشي قوله الجامعة بجهة ان قال بالعموم في من وهو مذهب اليهودي قال في المصايح وهو بجهة ايضا في يوم النكرة الواقعة في سياق الشرط خصوص على ما حلفت نفسه وهذا الحديث أخرجه ايضا في الجهاد وفي علامات النبوة والتفسير والاعتصام وسلم في الزكوة الساق في الخليل في عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال أصبت ثارها المسببة من التوق فله الجهرى وغيره عن الاصمعي قال لاذ كرشاف

الدارقطني
 شرا يره) والذرة الخلة الصغيرة وقيل الذر يار في شجاع النفس من الهباء قال الزركشي قوله الجامعة بجهة ان قال بالعموم في من وهو مذهب اليهودي قال في المصايح وهو بجهة ايضا في يوم النكرة الواقعة في سياق الشرط خصوص على ما حلفت نفسه وهذا الحديث أخرجه ايضا في الجهاد وفي علامات النبوة والتفسير والاعتصام وسلم في الزكوة الساق في الخليل في عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال أصبت ثارها المسببة من التوق فله الجهرى وغيره عن الاصمعي قال لاذ كرشاف

والتي شارة (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في معزم وبهد) في السنة الثانية من الهجرة (قالوا أخطأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شارة) مستر أخرى (من التوق قبل يوم الدين الحسن من عتبة عبد الله بن هاشم فاختهنا وما عندنا به جل من الأنصار وأما الذين أحل عليه ما ذكرنا) يكسر الهزة تمت معرف طبيب الرامة يستعمل الصواقر من واحدته أذرة (لا يبعه ومضى ما فتح) من الصياغة ولفظ قطع طابع وآخى أطراف أي رعمهم بل على الطريق قال الكرماني وقدبة لأهاسم الرسل (من في قنقاع) غير منصرف على إرادة التثنية ١٥٩ منصرف على إرادة الجي وهم رعاة من

اليهود (فاستعين به) أي بنى
الاذخر (على وليعة فاطمة) فذت
وحوّل القمصلى القبطية وآله
وسلم (وجوزين بمسبب المطلب
يشرب) خيراً (في ذلك) اليمتعه
قبسة (أي مقبنة (فثاق الام
لقبيل (ماجر) منادى مرشم
مقنوح (الزاي على لغتين قوى
ويضعها على لغة من ليو
الغمرق) بضم الشين والراء
جمع شارق (التواء) بكسر
التون جمع ناوية وهو السفة
وفي جمعها وعاشارنا دليل
على اطلاق الجمع على الاثنين
(فثاق) أي قام جزء (اليما) أي
الى الشارفين (جزء بالسيف)
لمجمع مقالة القبسة (الجب)
بتشديد الباء قطع (أفخما)
جمع سلام وهو ما على ظاهر الجبر
(وشر) أي شق (خواصرها)
أي خصرهما (ثم اخضعن
أكادها) لان السنام والكبد
الطيب الجزر ورسد الصرب
قال على (بني الهمة) فظفرت
المنظر) فجعل الميم والمجه
(الظعن) أي خوفني تضرره

الذوا لقطى كذاب وأخرج الطبراني أيضا عن هند بنت المهلب بن أبي صفرة وهي امرأة الجاهلي يوسف أن زبدي بن عبد الله القرشي دخل عليها يسد حلقها فنزل به فقال لها تفزلي وأنت امرأة أميرة فقالت جمعت أحيي قطعت عن جدى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول الطولكن طولكن طاقة استمكن أبرار والارادة الطاقة فتارة تفزلي من الكائن أو القطن وفي أسناد يزيد بن مروان التلذذ قال ابن معين كذاب قوله والنفس فزع الثوب وسكون القلب بسدها شين مجبهة والمراد به نقش الصوف والشمع وبذ القطن والصوف والخوصة وفي رواية النقش القاف وهو التطريز

• (باب ماجاء فی کسب الخیام) •

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الجاه ومهر البنت وعن
الكذب ورواه أحمد ومروان بن خزيمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كسب الجاه
ميت ومهر البنت خبيث وعن الكلب خيث ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه
والناسق ولفظه شر المساكين من الكلب وكسب الجاه ومهر البنت ومن عبيدة
ابن مسعود أنه كان يغلظ جهاد فريده النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كسبه فقال
الأنصاري أنا ما قال قال أنصاري قال لا ترض لأن يعلمه فأنصاه ورواه أحمد
وقال في نسخة استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اجرة الجاه فنهاه عنها ولم ير يسه
فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطاه وبعثه ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال
حديث حسن حديث أبي هريرة قال في جمع الزوائد رجال أحد رجال الصحيح وانخرجه
أيضا الطبراني في الأوسط وانخرجه أيضا الحازمي في التلخيص والتلخيص بلفظ قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصنت مهر البنت واجرة الجاه ومنه بدله ما خرجه الحازمي
أيضا عن أبي مسعود عتبة بن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب
الجاه وحديث أخرجه أيضا مسلم وحديث عبيدة بن جهم أنه ما قال ابن عباس
قال في الفتوح ورجاله ثقات وأخرج نحوه أحمد في مسنده من حديث جابر ولفظه أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن كسب الجاه فقال أعطاه فأنصاه وقال في جمع الزوائد
أنه أخرج حديث عبيدة المذكور أهل السنن الثلاث باختصار والطبراني في الأوسط قال

[illegible]

آفرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (بمتهقر) أي إلى روايته زاد في آخر الجهاد ووجهه لجزئية أن
يزداد فيه في حال سكره فيقتل من القول إلى الفعل فإراد أن يكون ما يقع منه غير أي من حيث دفعه أن وقع منه شيء وعند ابن
المنذ كور من هذه القصة (قبل تهريم النحر) فلذلك عذر صلى الله عليه وآله وسلم فيما قال ونزل ولم يؤاخذ به في الله منه
وموضع الترجمة منه قوله وأما إيراد ابن الجبل ١٦٠ عليه ما ذكره الأربعة فانه دال على ما ترجمه من جواز الاحتياط

والاحتياط وهذا الحديث
آخر جملة في الفقه في الدين واللباس
والنكاح ومسلم وأبو داود واستنبط
منه فوائد كثيرة (عن أنس
رضي الله عنه قال أراد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن
يضلع الانصار (من البصرين)
بلفظ التلعة فاحتجهم فوقفه قال
الطحاوي فيقتلناه أراد الموت
منها ليقطعوه بالأحياء وأراد
أن يصفهم بتناول برية و به
بكرم الجبل القلبي وابن
قرقر قال الحافظ الذي ينظر في
أهمل الله عليه وآله وسلم أراد
أن يخلص الانصار بياض من
البصرين أما التاج يوم عرض
ذلك عليه سم وهو الجزية لانهم
يكلوا صلواتا عليها وأما بعد
ذلك إذ وقعت الفتوح فخرج
الأرض أيضا وقد وقع منه ذلك
صلى الله عليه وآله وسلم في هذه
أراضي بصدقته وأقبل ففعلها
منها ففعلها به فيما الذي
أبراهيم فلما قصت في عهد عمر بن
ذلك لقيم واسقرفي أبي ذينة
من ابتغى ذينة ويذكر كتاب من

في مجمع الزوائد أيضا ورجال احمد بن حنبل الصحيح وقال في حديث يابر الذي ذكرناه أن رجلا
رجل الصحيح قوله النبي يقع الموعدة وكسر الميممة وتشديد الميممة يعني فاعله
أو مقعوله وهي الزانية ومنه قوله تعالى ولا تتركوا فماتكم على البقاء أي على الزنا
وأصل النبي الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في طلب الفساد والزنا والمراد ما تكتبه
الامة بالقبول لا بالمنافع الجارية وقد قدما في أول كتاب البيع أنه يجمع على تهريم
النبي قوله وعن الكلب قد تقدم الكلام عليه في أول البيع وقد استدل بالحديث
البايعين قال تهريم كسب الجاه وهو بعض أصحاب الحديث كافي البصرين انتهى
حققة في التهريم والخير رام ويؤيد هذا التسمية ذلك مما كان في حديث أبي هريرة
الذي ذكرناه وذهب الجمهور من القصة وتوضيحهم إلى أنه حلال واحتملوا حديث أنس وابن
عباس الله تبيين وجها للنهي على التهريم لأن في كسب الجاه ما خافوا في كسب الجاه
ولأن الجاهة من الأشياء التي يجب القس على المسلم للاعانة لمصدا الاحتياج إليها ويؤيد
هذا التسمية صلى الله عليه وآله وسلم لما قال من أجرة الجاهة أن يدع منها نصفه ورقيقه
ولو كانت حراما لم يكن الانتفاع بها محال ومن أهل هذا القول من زعم أن النبي
منسوخ وجع إلى ذلك الطحاوي وقد عرفت أن هذه النسخ متوقفة على العلم بآخر
النسخ وعدم إمكان الجمع وجهه الأول غير ممكن وهذا الثاني يمكن جعل النبي على
كرهية التهريم بقرينة الله صلى الله عليه وآله وسلم بالانتفاع بها في بعض المنافع
وبإعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الإبرار بجمعه ولو كان حراما لما مكنته منه ويمكن أن
يجعل النبي عن كسب الجاه على ما يكتبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهلية يأكلونه
ولا يبعد أن يشترطه لا كل فيكون منه حراما ولكن الجمع بين هذا الوجهين يستفيضان
المسبة إلى الجمع بالوجه الأول ويحق الإشكال في صحة الإطلاق اسم النكاح والصحت
على المسكروة تنزيها قال في القاموس النكاح ضد الطبيب وقال الصحت بالضم
ويضرب الحرام أو ما خرج من المكاسب فزعم عنه العارقات وهي وهذا يدل على جواز
إطلاق اسم النكاح والصحت على المكاسب التي لا يمكن محرمة والجاهة كذلك
فيقول الإشكال ويجمع ابن العربي بين الأحاديث بأن يحصل الجاه إذا كانت الأجرة على
عمل معلوم وحصل الزير على ما إذا كانت على عمل مجهول وحكى صاحب الفتح عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك وتضمنه من رتد كرها بن سعد أبو عبد في كتاب الأموال وغيرها
أه (نقلت الانصار) لا تنقطع لنا (حسب) قطع لآخراتن المهابرين مثل الذي قطع لنا) زاد البيهقي في روايته غير أن
ذلك منه أي ليس عندنا بقطع منه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سترون بعدى أثرة) يقع الأمر توالا ثم يضمن الأولى
وسكون الأثرى أي يستأثر عليكم بأموالنا فيفضل غيركم نفسه عليكم ولا يصل إلهم في الأمر فصيلا وهذا من أعلام
تيونه فأن فيه إشارة إلى ما وقع من استئثار الملوك من قريش على الانصار بالأموال والتفضيل في المطاع وغير ذلك (فأصبروا

تحت (تقوى) أي يوم القيمة وذلك خروء الطائفة على الخوض وفي الحديث أن الامام أن يقطع من الأراضي التي تخصه لمن يراه أهلاً فلذلك قال في الفتح المراد بالقطع ما يخصه الامام بعض الرعي من الارض الموات فيقتصم به ويسير على رعيها ثم لم يسبق الى احسانه واختصاص الامام بالمواد التي يملكها الامام من ملك الله شأنه براءه أهلاً فلذلك قالوا كثر ما يستعمل في الارض وهو ان يفرج منها لمن يراه عابضون لمان على ملكه اياه فنعمره واما بأن يعمل لغلبة من انتهى قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا ١٦١ اقطاعاً لرامد من اصحابنا ذكره

وتنصبه على طريق قهي
مشكل قال والذي يظهر أنه
يصل المقطع ذلك اختصاص
كاختصاص المنصب ولكنه
لا يملك الرعية بذلك انتهى وهذا
جزء الحب العتيق وما دعى الاذني
في اختلاف في جواز تخصيص
الامام بعض المدة بفسخه أرض
إذا كان مستحقاً لذلك والله اعلم
اتمى والحديث اخرجه أيضاً
في الزينة وفضل الاقتصار قال
القسطلاني قبل في الحديث ان
الاقتدار لا يكون فيهم
الخلافة لانه جاءهم تحت
الصبر الى يوم القيمة والصبر
لا يكون الا من مغلوب يحكمون
عليه وفيه فضيلة طاهره لا تصاد
حيث لم يستأثروا بشئ من الدنيا
دون المهاجرين (عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقول من ابتاع مثلاً بعد
أن تفرقتم بها البائع) فله حق
الاستطارة ان لا تقطعها وليس
المشتري ان يمنع منه من الدخول
اليها لان حلاله بل اليه اذ به

أحمد وجاعة الفرق بين الحرو والمبدفكر هو العلم الاحتراف بالعلماء وقالوا يصير عليه
الاتفاق على تقسيمها ويجوز له الاتفاق على الرقيق والمواب منها وأبوها العبد
مطلقاً وحدثهم حديث صحيح لانه أذن لمصلي القهطية وأبو سلم ان يقطع منه ناضحه
والناضح اسم للبصر والبقرة التي يذبح عليها من البئر والتمه ورواية الموطأ والطه
فصاحت بضم النون وتشد الصاد جمع ناضح قال ابن حبيب النضاح الذين يذبحون
الضيل واحد ناضح من الضيلان ومن الابل والتمه يذبحون في الجمع جمع الابل ناضح
وانطلق فاضح (ومن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجب بجمه أبو طيبة
وأعطاهما عين من طعام وكلمه ابو المفضل فاعتق عليه وفي نسخة دعا غلامنا
بهمه فاعطاهم أجرة صاعاً وأصابع وكلمه مواله أن يعضوا عنقه من ضربه رماه أحد
والبضاري وعن ابن عباس قال احتجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الخدام أجرة
ولو كان حصاناً يعطيه رواده أجد البضاري ومسلم وثقة طه بجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عبد بن ياضة فاعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجرة وكلمه سبعة فاعتقهم عن
ضربه ولو كان حصاناً يعطيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أبو طيبة يذبح الطاء
المهملة وسكون التثنية بعد حلو وحذو اسمها ناضح وقوله أعطاهما عين من طعام في
الرواية الأخرى صاعاً وأصابع وفي رواية أبي داود فامر به بصاع من تمر وفي رواية سلم
فامر به بصاع أو مد أو مد من على الشك قوله وكلمه مواله في رواية أبي داود فامر أهله
والمراد هو المصادق جمع لكونه كان مملوكاً لجماعة كجندل على ذلك رواه بجم
النبي عبد بن ياضة قوله ففخروا عنه في الكلام حذف والتقدير كلمه مواله ان يعضوا
هنه ففخروا عنه كافي الرواية الأخرى وثقة أبي داود فامر أهله أن يعضوا عنقه من
ضربه وفيه جواز الشاة لعبد الى مواله في تحقيق التراج عنه قوله ولو كان حصاناً
قد تقدم ضبطه وتفسير معناه في شرح الاحاديث التي قبل هذا وفي رواية البضاري ولو لم
كرهتم يعطيه يعني كراهتم يفرقوا به أو يذبحوا أو كان حراماً لم يعطه وذلك ظهر
في الجواز فإما من ضربه الضرب يقطع على أمور منها غلة العبد كافي القاموس وهي
يذبح الجمعية فعليه معنى مفعول وجعها ضارب ويقال لها ضارب وغلة وأبو والحديثان

٢١ نيل تا (الآن يشترط المتابع) ان تكون القرعة ووافقه البائع فتكون المشتري (ومن ابتاع)
اشتري (عده أو له) العبد (عالمه الذي يباعه) لان المبدل لا يشترط الا ان يكون مالاً يباعه قال أبو
حنيفة وهو رواية عن أحمد قال مات واحد وهو القول القديم لثاني لم يملكه سبعة المملكه اقره له مال فاضاه اليه
لكنه اذا بعه بعد ذلك كان ماله للبائع وتأول المتاعون قوله مالاً ان الاضاعة للاختصاص والانتفاع بالملك كناية عن جلي
الحاجة ويرجع القرض ويبدله قرضه فله البائع فاضاه مالاً الى ماله البائع في حلاله وجعله ولا يصح أن يكون الشيء الواحد

كل ملك لاثنين في حالة واحدة ثبت أن إضافة المال إلى الصبي عجز أي الاختصاص وإلى المولى حقيقة أي الملك وقالوا
 الشوكاني في قيل الاطوار في الحديث دليل على أن الصبي إذا ملك كسيدنا الملك وجه قال مالك والشافعي في القديم وقال
 في الجديد وأبو حنيفة والهادوية أن الصبي لا يملك شيئاً أصلاً والظاهر الأول لأن نسبة المال إلى المالك لا تقتضي أنه ملك
 وتأويله بأن المراد أن يكون شيئاً للصبي من مال سيده وأضيف إلى الصبي الاختصاص والانتفاع بالملك كما يقال الجبل للفرس
 خلاف الظاهر انتهى (الآن يشترط المبتاع) ١٦٢ كون المال جيبه أو جزء من ماله فيصير لاه يكون قد باع شيئاً

يدلان على أن آجرة العجامة حلال وقد قمنا الخلاف في ذلك وما هو الحق

• (باب ما يقع في الإجرة على القرب) •

(عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤوا القرآن ولا تفلوا
 فيه ولا تفتنوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكفروا به رواه أحمد وعمران بن حصين عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤوا القرآن واسألوا الله به فأن من يهدم قوماً يقرؤون
 القرآن يسألون به الناس رواه أحمد والترمذي • وعن أبي بن كعب قال علمت رجلاً
 اقرآن غاهدي في قوساً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أخذتها
 أخذت قوساً من نافرودتها رواه ابن ماجه والبيهقي داود وابن ماجه وغيرهم فذكرت حديث
 عبادة بن الصامت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبي العاص لا تفضموا ذنا
 بأخذني إذ أنه أبرام) أما حديث عبد الرحمن بن شبل فقال في مجمع الزوائد رجال أحمد
 ثقات وأخرجه أيضاً البراء بن شاذان • منها حديث عمران بن حصين وأبي بن
 كعب المذكوران في الباب • ومنها حديث جابر عند أبي داود قال خرج علينا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نقرأ القرآن وقبنا الأعرابي الصبي فقال اقرؤوا فاحمل
 حسن ويحيى أقولم يجهونه كما يقام القدح يتقلونه ولا يتأجلونه • ومنها حديث سهل
 ابن سعد عند أبي داود أيضاً • من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤوا قبل أن
 يقرأ قوم يجهونه كما يقام السهم يتجمل أجرو ولا يتأجلونه • وأما حديث عمران بن حصين
 فقال الترمذي بعد أخرجه هذا حديث حسن ليس أصح منه ذلك • وأما حديث أبي بن
 كعب فأن ترجمه أيضاً البيهقي والرواية في مسنده قال البيهقي وابن عبد البر هو منقطع يعني
 بين عطية الكلابي وأبي بن كعب وكذلك قال المزني وبعضهم قال الحافظ ٣ بأن عطية
 ونحوه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث ابن القطن بلجليل يصل عبد الرحمن بن سلم
 الراوي عن عطية وله طرق عن أبي قال ابن القطن لا يثبت معناه في حال الحافظ وقبنا قال
 نظروا كرمي في الأطراف فطرقا منها أن الذي أقرأ ما في هو الطويل بن عمرو وبشده
 ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن الطويل بن عمرو • قال أقرأني أبي بن كعب
 القرآن فاهديت إليه قوساً فهدا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقلدنا فقال

الصبي والمال الذي فيه يفتن
 واحد وذلك جاز ولو باع عبداً
 وعليه ثياب لم يتحل في البيع بل
 تستمر على ملك البائع إلا أن
 يشترطها المشتري لتفراج
 الثياب فتحرقه صلى الله عليه
 وآله وسلم وهما لأن اسم الصبي
 لا يتناول الثياب وهذا أصح
 الوجه عند الشافعية والثاني
 أنه تدخل والثالث يدخل سائر
 الصورة فقط وقال المالكية
 تدخل في ثياب المهنة التي عليه
 وقال الحنابلة يدخل ما عليه من
 الثياب المأذنة قال الشوكاني
 في التل والمذهب الأول هو
 الأول في التخصيص بالصادق مذهب
 جمهور حنابلة انتهى ولو كان مال
 الصبي دواهم والثمن دواهم أو
 دنانير واشترط المشتري أن يملكه
 فوافقه البائع فقال أبو حنيفة
 والشافعي لا يصح هذا البيع
 لمصلحة الربا وهو من قاعدة
 مدحومة ولا يقال هذا الحديث
 يدل للصحة لا نقول قد علم
 البطالان من دليل آخر وقال
 حاكم يهتز لا ملحق الحديث

فكانه لم يعمل لهذا المال حصص من الثمن ثم ان ظاهر قوله في مال الصبي إذا ان بشرط المبتاع أنه لا فرق بين أن يكون
 ما بواً أو مجهولاً لكن القياس يقتضي أنه لا يصح الشرط إذا لم يكن معلوماً وقال المالكية أنه يصح بشرطه ولو كان
 مجهولاً وكذا قال الحنابلة أن شرط البيع أن لا يملكه بملك السيد مع الشرط وإن كان المال مجهولاً لأن شرطه على أنه لا يملك
 اعتبر عليه بشرط البيع إلا إذا كان قصده الصبي لا المال فلا يشترط ومقتضى مذهب الشافعي وأبي حنيفة أنه لا بد أن
 يكون معلوماً • (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الاستقراض) • وهو طلب القرض وهو نوعان القرض الشهير

من كتبها ويطلق احد الجاني النجاء للقرصن ومنه قد اجبى الاقران وهو عليك ان تنزل على وجهي ثلثة الاف قرصن
يقطع المقرصن قطعة من مالو يسبغها اهل الطراز لطف (والجبر) يفتح الحارس مسكون الجبل وهو في الشرع منع التصرف في المال
(والتقليس) وهو في اللغة التداخلى القلس وشهرة بصفة الاقل من المأخوذ من القلس التي هي اشد الاموال وشراها
الحاكم على القلس والقلس لغة المعسرة قال من صارت اقل فاسا وشرا من جبر عليه لقضى ما من دين لا دى ويوجع الوقت بين
هذه الامور الثلاثة لغة الاحاديث الواردة فيها وتطلق بعضها ببعض ١٦٤ (عن امرى رضى الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال من
أخذ أموال الناس بطريق
القرض أو غيره جرح من وجوه
المعاملات (ز) بدأ دعا أي
الله عنه أي يسر لما يؤد من
فضله حسن نيته وروى ابن ماجه
وابن حبان والحاكم من حديث
ميمونة مرفوعا من مسلم بدان
دنا بسم الله أي بدأ دعا لا
أداء الله عنه في الدنيا (ومن
أخذ) أي أموال الناس (يريد
اتلافها) على صاحبها (أنقضه
الله) في معاشه أي يذهب من يده
فلا يتقرب له سؤيته وحق عليه
الدين فيعاقبه يوم القيامة
وعن أبي أمامة مرفوعا من ثمان
دين وفي نفسه وقاؤه ثمان
تجاوزا الله عنه وأنقض حرمه
بمانه ومن ثمان دين وليس
في نفسه وقاؤه ثمان أنقض الله
تماما لقرعه يوم القيامة رواه
الحاكم عن بشر بن عبيد وهو موقوف
من التقاسم عنه ورواه الطبراني
في الكبير أطول عنه وأنقضه
قال من: اندنا وهو يؤي أن
بدأ أداه الله عنه يوم القيامة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقلدها من جهنم قلت يا رسول الله انار بعاصير طلعهم
فانكنا فقال يا ماعز قلنا ما كلهم جلاذك واما ماعز فلنترك غرضه ما كانت غدا
باس وما أخرجه الاثرم في حسنه عن أبي قال كنت استنقث اليربجل من قداميته
عليه قد احتسب في بيته أقرته القرآن فيرقط طعامه لا أكل مشه بالدينه فخالق في نفسي
شيء فذكرته فلي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كان ذلك الطعام طعامه وطعام أهله
فكل منه وان كان بصلك فلا تأكله واما حديث عبادة الذي أشار إليه المستحق فقلت
قال قلت ناس من أهل الصفه الكتاب والقرآن فاهدنى إلى رجل منهم فما خطبت لمست
بجال وأرى عليا في سبيل الله عز وجل لاسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فلا سألته فأتته فقلت يا رسول الله انار جل أهدى إلى قوسا من كنت أعلمه الكتاب
والقرآن وليست بجال وأرى عليا في سبيل الله فقال ان كنت تقب أن تطوق طوقا من
انار فأقبلها وفي استنفاده الغيرة بنزاد فأوحشتم الوصل وقدرته وكسب ربحي بمنين
وتكلم فيه جماعة وقال الامام أحمد ضعف الحديث حدث باحدث عنا كسرو كل
حديث دفعه فهو منكرو وقال أبو زرعة الرازي لا ينجح حديثه ولكنه قدرى عن عبادة
من طريق أخرى عند أبي داود بلفظ قلت ماترى فيها يا رسول الله فقال جرير بن كنفيل
تقلدتها وتلقاها وفي هذه الطريق بقية بن الوليد وقد تكلم فيه جماعة وقدرته الجمهور
اذا ورى عن الثقات وقصاورد الحافظ حديث عبادة هكذا في كتاب النفعات من
التحسين وتكلم عليه فخر الرازي وفي الباب عن معاذ بن عبد الله بن الزبير بنحو حديث
أبي وعن أبي الهيثم بن عمار عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
ابن أبي العاصم فقد تقدم الكلام عليه في الاذان وقد استدلل بالحديث الياسم قال
انما أفضل الاجر على تعليم القرآن وهو أحمد بن حنبل وأصحابه وأوصيائه والهادوية
وبه قال غيره والضعفان بن قيس والزهري وأحمد وعبد الله بن شقيق وظاهره عدم
الترقيين أخذوا على تعليم من كان صغيرا وكبيرا وقالت المهادوية انما يجرم أخذها
على تعليم الكبير لاجل وجوب تعليمه القدر الواجب وهو غير متين ولا يجرم على تعليم
الصغير لعدم الوجوب عليه مذهب الجمهور والى أنها أفضل الاجر على تعليم القرآن وأجابوا
عن أحاديث الباب بأجوبة منها ان حديث أبي عبادة متعبدتان في عين فيصل ان النبي

ومن استدان ديناً وهو لا يتوى أبوديه . فليقل قال الله عز وجل يوم القيامة ظننت اني الا اخلصك لى بمقتضى فلو تخلف من حسناته فجعل في حسنات الاخر قال لم يكن له حسنات اخفى من سيئاته الاخر فجعل عليه من عاقبته من فوعا من حلال من أمي ديناً ثم جعل في عاقبته ثم مات قبل ان ينقضه فاقوله روى ما جعلنا من حسناته وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الاحكام وفيه علم من أعلام النبوة لما رواه بالمعانية عن تعاطى شيامن الامرين من قبل المراد بالانفاق عذاب الاخر قال ابن بطال فبسه الخفين على ثلثه استبسال أموال الناس والترغيب في جهنم التادية اليهم مثلاً لما بينه وان اجاز الحديث يكون من جنس

العمل وقال الله اذى فيه آية من عليه دين لا يمتنع ولا يفتقر وان فعل قد انتهى قال في التلخيص وفي اخذها من هذا بعد كبر
وفيه التعريض في تحسين التوبة والتعريض من شغلها فانها اولا الاعمال عليها وفي التعريض الذي لم ينو الوفاق قد اخذ
بذلك عبد الله بن جعفر جملوا ابن ماجه والحاكم بن روايه محمد بن علي عنه أنه كان يستدبر في يستدل فقال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان اقمع الله شيئا يقضى دينه استناد حسن لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواهما لكم
أيضا من طريق القاسم بن الفضل عنه ١٦٤ عن عائشة بلفظ ما من عبد كانت فيه نية في وقا دينه الا كان له من الله عون

قالت فانا لقض ذلك الصوت
وصالحه شاهدا من وجه آخر
عن القاسم عن عائشة وفي أن
من اشترى شيئا بدين يوصف
قسه وأظهر أنه قادر على الوفاء
ثم تبين الامر بخلافه ان البيع
لا يرد بل يتغيره لحال الاجل
لاقتصاص صلى الله عليه وآله
وسلم على المعاصيه ولم يلزمه رد
البيع طاعة ابن المنذر (عن أبي
ذر) بتدبير بن جلدان رضي الله
عنه قال سمعت مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
قلنا ابصر يعني أحدا الجبل
المنصور (قال ما أحب أنه) أي
ان أحدا (تقول لي ذهابك
مضى من) أي من الذهب
(دينار فوق ثلاث) من الباقى
(الدينار ارصد) من الارصاد
أي أحدهما ومن رصده أي رقبته
(الدين ثم قال ان الاكثرين) مالا
(هم الاقلون) قوايا (الامن قال
بالمال) أي الامن صرف المال
على الناس في وجوه البر والصفقة
(هكذا وهكذا) وأشار أبو شهاب
بزيادة وعن عيسى وعن شعالة

وهو التفسير من الفضل بالقول بمخوقواهم قال يده أي أشد وأرفع وقال برجله أي مشى وقيل
ما قدم وقال صلى الله عليه وآله وسلم (مكالك) أي الزم مكالك حتى آتيتك (وتقدم غيره بعد سمعت حوا فان اردت أن آتيتك
صلى الله عليه وآله وسلم) ثم ذكرت قوله (الزم) (مكالك حتى آتيتك) فلما اختلف في رسول الله ما هو (الذي سمعت) (وقال)
ما هو (الصوت الذي سمعت) شك من الراوى (قال وهل سمعت) استفهام على سبيل الاختصار (قلت نعم) سمعت (قال صلى
الله عليه وآله وسلم) أنا أنى جبريل عليه السلام فقال من مات من أمته لا يترك باقة شيئا دخل الجنة فقلت وان فعل كذا وكذا

أثباته فيكون مرقى كاجاه في الرقاق مقسرا (خالص) ومطابقة الحديث التي جعلت قوله الأذيل للرواية في الحديث
 ان فيه ما يدل على الاحتياط به الذي قال ابن بطال فيه اشارة الى عدم الاستقرار في كثير من الدين والاعتصام على السبوتة اخفا
 من اعتصامه على ذكره انما هو الاحتياط على ما كان عليه ما تدينوا من كلامه من دلالة ما يدينوا واحدا انتهى قال في الفتح ولا يفتي
 حاشيه وفيه الاحتياط بمرور الله عليه وما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من الزيادة في الدنيا انتهى وفيه اشارة لاهل التوحيد
 على ما كان منهم من الصبان وفيه رواية التابى عن التابى عن العصبى ١٦٥ وانوجه ايضا الاستدلال بالحق وبه
 الخلق ومسلم في الزكاة والقرمى

بثقت المرأة وذلك الرجل ولا يجوز لغيرهما وبذلك على ذلك ما أخرجه محمد بن منصور عن
 ابي النعمان الا زنى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأته على مورتين القرآن
 ثم قال لا يكون لاحد بعد ثمنها ومنها انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم لها مهر ولم
 يعطها صداقا واوصى اهلها بذلك عند موتها ولم يرد ما أخرجه ابو داود ومن حديث عتبة
 ابن عامر انه صلى الله عليه وآله وسلم زوج رجلا امرأتها ولم يرض لها مهر ولم يعطها
 شيئا فامضى لها عند موتها بمهرهم من خير ما بعته بمائة الف ومنها انها خفست ففعل
 لا تخار لها ومن جملة ما احتجوا به على الخوا احدث محمد بن الخطاب المتقدم في الزكاة
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ما الناس هذا المالكين غير مسئلة والاراف
 نفس نخذ الحديث ويصاح عنه بأنه عموم يخص بالحديث الباب (وعن ابن عباس
 ان قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والموصل مروا بما فهم ايدع أو سلم ففرض
 لهم رجل من أهل مكة فقال هل فيكم من راق فان في الماهر رجلا فديقا أو طليعا فاطلق
 رجل منهم قرأ بقصة الكتاب على شام فاجابوا الى أصحابه ففكر هو انك وقالوا
 أخذت على كتاب الله اجرا حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله
 اجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان احق ما أخذتم اجرا كتاب الله دعاء
 البضاري • وعن ابي سعيد قال اطلق قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في سفر فافروها حتى نزلوا على حوض احياء العرب فاستأفروهم قالوا ان يضيفوهم
 فلدغ سيد ذلك املى ففروا به بكل شيء لا يتقنع من فقال بعضهم لو انتم هؤلاء الرعاة
 الذين نزلوا لعلهم ان يكون عندهم بعض شيء فأتوهم فقالوا يا أيها الرعاة ان سيدنا
 لدغ وسبعنا به بكل شيء لا يتقنع فهل عند احد منكم شيء قال بعضهم اى والله لارقي
 ولكن والله ان قد استغنيناكم فلم يضيفوهم فأتوا ابا بكر الصديق حتى يجعلوا الناجع
 فمالحوهم على طبع من غم فاطلق ينقل عليه وقرأ الحمد لله رب العالمين فكأنما شئ
 من فقال فاطلق منى وما به قلبه قال قالوا فوهم جعلهم الذي مالحوهم عليه فقال
 بعضهم اقموا فقال الذي رقى لا تفعلوا حتى تاتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره

الاخر اى وفي بعضها اعطوه اى من الاصل قال من خيالاتنا احسبهم قصابوهذا من مكلم اخلاقه صلى الله عليه وآله
 وسلم وليس هو من قرص جر منعة الى القرص التي عنده لان النبي عنهما كان مشروطا بالقرص كشرط رد صحيح عن
 مكسور او رد بزيادة في القصد أو الصقة أو الحق فيه ان موضوع القرص الاوراق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج من
 موضوعه قلح عنه فلو فعل ذلك بالشرط كما دنا استحب ولم يذكر ويؤيد للقرص اخذها لكن مذهب المالكية ان
 الزيادة في المدد منى عنها (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن الا واولى)

أحق الناس (به) كل من آمن (الذين آمنوا والذين هاجرنا) قوله تعالى (الذين آمنوا والذين هاجرنا) أي الذين آمنوا بالله ورسوله والذين هجروا ديارهم وأهلهم لله ورسوله والذين هجروا ديارهم وأهلهم لله ورسوله قال بعض الكبراء إنما كان صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لأن أقسمهم دعوههم إلى الهلاك وهو يدعوهم إلى الحياة قال ابن عطية ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أخذت بنجر من كمن النار وإنهم قصصون قديمات قبل على كونه أولى بهم من أنفسهم أنه يجب عليهم إظهار طاعته على شهود أقسمهم وإن شق ذلك عليهم وإن يصوروا أكثر من عبيتهم لأقسمهم ومن ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يكون ١٦٦ أحب إليه من نفسه وولده وأهله واستطاع بعضهم من الآية أنه

صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذ
 الطعام والشراب من ماله كما
 احتاج اليهما إذا احتاج صلى
 الله عليه وآله وسلم اليهما على
 راحتهما البذلوى بقدر حاجته
 مهيبة صلى الله عليه وآله
 وسلم وآله لقصد صلى الله عليه
 وآله وسلم على ما وجب على من
 حضره أن يبذل نفسه دونهم
 يذكر صلى الله عليه وآله وسلم
 عند نزول هذه الآية ماله فذلك
 من الخلق وإنما ذكر ما هو
 عليه فقال (فأما يعلون من مات
 وترك مالا) أى واحتا ذكر
 المال خرج مخرج القالب فان
 الحقوق تورث كالمال (فليبره
 عصمتهم من كذا) عيرين
 الموصولة ليم أنواع العصبية
 والذى عليه أكثر القرنيين
 انهم ثلاثة اقسام عصبية بنسبه
 وهو من له ولا وكل ذكر نسب
 يطلق الى الميت بلا واسطة أو
 بتوسط شخص الذكور وصبيبة
 بنسبه وهو كل ذات تصفه بها
 ذكر عصبها وصبيبة بنسبه هو
 اختفا ذكر لغصامهما بنت

[illegible]

له ان يضل مع وجوه الضامن قال التردى الصواب الحزم يجوز ان ينع وجوه الضامن انتهى قال في شرح تقريب الاسانيد
والظاهر ان ذلك لم يكن محرما عليه وانما كان يضل ليرى من الناس على قضاء الدين في حياتهم والتوصل الى العراقة فلا
تقوم بهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصل عليهم رضى عن دين من لم يضل
وقاه كما هو هل كان واجبا عليه أو شيعته تكروا وتضلوا فله خلافه عند الشافعية أيضا ولا اشتهر عندهم وجوبه وعندهم من
الخصائص وعند ابن حبان وصحها ما وارت من لا وارت في عقل عنه وارثه ١٦٧ فهو صلى الله عليه وآله وسلم لا يرت
لشبه بل يصرفه للمسلمين وهذا

الحديث أخرجه أيضا في التصدير
(عن المسيرة بن شعبة) بن
مسعود الثقفي الصحابي المشهور
اسلم قبل الحديث وولي امره
البصرة ثم الكوفة اتى سنة
خمس على الصبياته (رضي
الله عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان الله حرم
عليكم عقوق الامهات) وكذا حرم
عقوق الاباء وخص الامهات
بذكر لان برهن مقدم على بر
الاب في التلطف والحنو ولتحقق
فهو من تخصيص الشيء بالذكر
اظهار التظيم وموقعه (رواه
البيان) أي دفنهم أحياهم
يؤتون وكان أهل الجاهلية
يفعلون ذلك كراهية نهيهم وقيل
ان أول من فعل ذلك قيس بن
عاصم التيمي وكان بعض أعدائه
أغار عليه فأمر ابنته فأخذها
لنفسه ثم حمل منهم صلح فغير
ابنته فأختارت زوجا فأتى
قيس على نفسه ان لا يولد بنت
الا فهاجبة فتبعه الصرب
على ذلك (ومنع) بفتحات بغير

بفتح بضم الفاء وكسر هاء وهو فتح مع قليل يراق وقس في حقيقة في الصلاة قال ابن
أبي جبر تحلل التسل في الرقية يكون بعد الترتيب اتصال بركة الترتيب في الجوارح التي
يعملها الرق قولاه ويقرأ الحنفية رب العالمين في رواية أمقراس سبع مرات وفي أخرى
ثلاث مرات والزيادة أربع قولاه يضمن الترتيب وكسر المجهض من الثلاث كذا يجمع
الرواية قال الخطابي وهو لغة والمنسوخة اذا عقدوا شط اذا حل واصله الا شطحة
بضم الهاء زنة المجهضة منها ما نساكته وهي الحل والعتاق بكسر الهمزة بعدها
قاف هو الجبل الذي يتسجد ذراع البعثة قولاه وما به قلبه بفتح القاف واللام أي علمه
وميت الله قلبه لان الذي تصيبه يقبض من جنب إلى جنب يعلم موضع الله فانه ابن
الامراني ومنه قول الشاعر وقد برئت فجاله مدرن عليه وحكى عن ابن الامراني
أن القلب دماغ أخوه من القلب ياخذ البعير بؤله قلبه فهو من بؤله قوله فقال
الذي رقى بفتح القاف قولاه وما به ريت أنها رقية قال الفارسي معنا وما ادراكك وقد
دوى كذا ولله هو المحفوظ لان ابن عينة قال اذا قال وما يدريك قلبه يعلم وإذا
قال وما أدراك فقد علم ورتبه ابن التيمي ان عينة إنما قال ذلك في الواقع في القرآن
والا فلا فرق بينهما في اللفظ في نفي الدلالة وهي كلمة فقال عندا تخمين الشيء
وتستعمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لا نفي هنا كما قال الحافظ وفي رواية بعد قوله وما
يدريك أنها رقية قلت أني في دوحى وقد رقت قلتيار رسول الله صلى الله عليه وآله في دوحى ونفث
ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدم بشرعية الرقية بالفتنة قوله ثم قال
قدما صحت يحصل ان يكون صوب فلهي الرقية يحصل أن يكون ذلك وقتهم
من التصرف في الجسد حتى استأذوه ويحصل ما هو أهم من ذلك قوله وأمر والى
معكم مهما ي ابعوا منه نصيبا كله صلى الله عليه وآله وسلم أراد بالفتنة في تأييدهم
كما وقع في قصة الجمل والوحش وغير ذلك وفي الحديثين دليل على جواز الرقية بكتاب الله
تعالى ويلحق به ما كان بالذكور والاعمال ما ذكره كذا في المأثور وما لا يخالصه في المأثور
وأما الرقية بغير ذلك فليس في الأحاديث ما يشبه ولا ما ينفى الامساك في حديث
خارجة وفي حديث أبي سعيد مشروعية الضائفة على أهل البوادي وانما يزل على مياه
العرب وطلب ما عندهم على سبل القرى والأشجار وفيه مقالة من امتنع من الكفرة

صرف وفي رواية من عابسكون التوت مع تنوين العين أي حرم عليكم منع الواجبات من الحقوق (وكان) بالبناء
على حذف حرف العلة قال القسطلاني فعل امر من الابتاء انتهى وفيه نظر فلما أتى حرم أخذنا لا يجل من الوالي
الناس واجتمع الناس وفدوا واخذ قدمهم (وكره لكم قبل) كذا (وقال) فلان كذا مما يتخذ به من فعلوا الكلام وكثرة
السؤال في العلم للاختار واظهار المراد أو سئل الناس أموالهم أو حيا لا يني ورجا يكره المسؤول الجواب في معنى
الى سكوتة فيقه عليه أو يلقي الى ان يكذب وعنده قول الرجل لما جبه ابن كثر واما المسائل انتهى عما في زمنه

تعمل القس على الله عليه وآله (وسلم) زندق دواية أخرى تأخيرة فصرحت في وجهه الكرامة (تعالى) صلى الله عليه وآله وسلم
(كلا يا حسن) ومعنى الاحسان راجع الخلق الرجل لقراءته والى ابن مسعود لما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقصره في الاحتياط والكراهة راجعة الى بدل الجمع فكذلك الرجل كاقبل عرضي الله عنه ثم شام لان ذلك مسبوق بالاختلاف
وكان الواجب عليه ان يقصره عن قراءته ثم صلى عن وجهها وقال نظهري الاختلاف في القرآن غير جائز لان كل لغة منه اذا
جازت قراءته على وجهين او اكثر فلا تترك احدوا احد ما من ذلك الوجهين ١٦٦ والوجه مقتضى انكر القرآن ولا يصح
في القرآن القول بالرأي لان

يصح جعل الاحاديث التي ترك الرتبة على قوم كانوا يستقنون تفهمها وتأثيرها
بطباعتها كما كانت لبطاها فيهمون في أشياء كثيرة

«باب التمس أن يكون التفتع والاجر مجهولا
وجواز استقبار الاجير بطعامه وكسوته»

(عن أبي سعيد قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استقبار الاجير حتى بين
له اجره من النسخ والنس والقه اعطيه رواته احمد ومن أبي سعيد ايضا قال سمى عن
عصب القمل وعن قفيز الطعام ورواه الهادوقي وفسر قوم قفيز الطعام بطن الطعام
بميز منه بطور نايف فيمن استحقاق لمن قدر الاجير لكل واحد منهم ما على ادنى
وذلك من تناقض وقيل لا بأس بذلك مع العلم بقدره وانما المسمى عنه بطن الصيرة لا يلد
كيلها بقفيز منها وان شرط حالنا ماعدا مجهول فهو كيبها لا قفيزا منها وعن حنيفة
ابن التدرقة قال كاعند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ طس حتى بلغ قصه موسى عليه
السلام فقال ان موسى اجر قصه ثمان سنين أو عشر سنين على حقة مرس وطعام بطه رواته
احمد وابن ماجه حدثنا في سعد الاول قال في جمع الزاد جلال احمد روى الصريح
الان ابراهيم الغني لم يسم من أبي سعيد فيما احب اه وأخرجه ايضا البيهقي وعبد
الرزاق واسحق في مسند ابوداود وفي المراسيل والتاسي في الزواجر فيمر وقوع ولفظ
بعضهم من استأجر اجيرا قليلا من اجرة موحدة الثاني أخرجه ايضا البيهقي وفي اسناده
حشام أو كليب قال ابن القطان لا يعرف وكذا قال الذهبي وزاد وحديثه منكر وقال
مغلطاي هو ثقة وأورده ابن حبان في الثقات وحديث حنيفة بن النضر فيم النون
وتشديد المهمة في اسناده مسلمة بن علي الحسني وهو متروك وقيل احمد مسلم والاول اصح
قوله حتى يرينه أجرة فيعدي ليل لمن قال انه يجب تعيين قدر الاجر قوهم العتقوا التاسي
وأبو يوسف يجهد وقال مالك الأجر حدين حنبل وابن شعبة لا يجب للمرق واستحسان
المسلمين قال في البرقنا لا نسلم بل الاجماع على خلافه اه ويؤيد القول الاول القياس
على غن المبيع قوله وعن النسخ الى آخر الحديث قد تقدم الكلام على ذلك في البيع
والقاء بطر هو بيع الحصة الذي تقدم تفسيره واذا أخذ النبي عن النسخ على عومه

في القرآن القول بالرأي لان
القرآن يستنبطه بل علمه ما
يسأل عن ذلك عن هواهم منها
لا تختلقوا في القرآن وفي فهم
البغوي من أبي جهيم بن الحرث
ابن الهمة انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال ان هذا القرآن أنزل
على سبعة أسرف فلا تعلموا في
القرآن فان المرائنة كفر (كان
من كان قلبكم اختلقوا فاهلكوا)
وفيه ان الاختلاف يورث الهلاك
ومطابقة الحديث للترجمة قال
الحسني في قوله لا تختلقوا لان
الاختلاف الذي يجب الهلاك
هو اشد التلصص وقال الحافظ
ابن جرير في قوله فاختذت بيده
فأنته رسول الله صلى الله عليه
آله وسلم قال فانه المناسب للترجمة
اه وما قاله الحافظ هو المواب
لانه شامل للسرقة وللأشخاص
الذي هو اسناده القرع من موضع
الى آخر والله اعلم (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال استب
ربلان رجل من المسلمين) هو ابو
بكر الصديق رضي الله عنه كما
أخرجه شعبان بن عينة في جامعه

٢٢ نيل شا وابن أبي الهيثم في كتاب البعث لكن في تفسير سورة الاحراق من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بانه
من الانتصار لفصل على تعدد القصص وعلى اشمس الانتصار للمعنى الاخير (ورجل من اليهود) زعم ابن بشكوال انه قصاص بكسر
الضاد وكود النون وعرضه لابن اسحق قال في القصة والذي ذكره ابن اسحق لقصص مع أبي بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى
لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله قد بعث محمد بن يوسف غفلة عما قالوا (قال المسلم) أو يكره في الله عنه وأقرب رواة الذي اصطفى محمد اهل العالمين
فقال الميرودي والذي اصطفى موسى على العالمين وفي رواية يثحاب يدي يعرض سلمته أعطى ما شيا كرهه فقال لا وادى اصطفى

موسى على البشر (فرع السلم يدعى ذلك) أى عند سماع قول اليهودى والى اصطفى مؤمنى لما تم من هجوم قضا العالمين
 فيدخل فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقرر عند السلم ان محمدا أفضل (قلطم وجه اليهودى) معقوبة على كذبته
 (قذهب اليهودى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فأخبره بما كان من أمره وأمر السلم فذاعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 المسلم فسأله عن ذلك فأخبره) وفي رواية فقال اليهودى يا أبا القاسم انى نمتو عهدنا قبال فلان لطم رجمي فقال لم لطمت
 وجهه فذكر متغضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى روى في وجهه (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تخيرونى

على موسى) فغضبوا يروى الى
 تنقيصه أو تحديرا بغضى بكم الى
 الشصومة أو قاله فواضعا أو قبل
 ان يسلم ثم سيدوا آدم (فان
 الناس يصحون) بفتح السين
 من صحق بكسر هاء الألف على
 من القزع (يوم القيامة فاصق
 معهم فاكون أول من يفيق) لم يزل
 في رواية الزهري محل الألفاق من
 أى الصمغين وفي رواية عبد الله
 ابن الفضل فانه يتخ في الصور
 فيصعق من في السموات ومن في
 الأرض الأمن ش الله ثم ينفخ
 فيه أخرى فاصكون أول من
 يصعق (فأدومى باطش جانب
 العرش) أخذ ناحية منه بقوة
 (فلا أدوى) كأن يمين مسعق
 فاقا قبطي) فيكون ذلك غنصية
 ظاهرة (أو كان من استقى الله)
 في قوة فصعق من في السموات
 ومن في الأرض الأمن ش الله
 فلم يصعق فهو فضيلة أيضا والذى
 حقيقه الحافظ ابن جرير في باب
 أسدات الأنبياء ان الصعق
 المذكور يكون في وقت الشمر
 وهو انفسيلان من شدة الهول

مع الاستدلال على عدم جواز الاستتجار عليه ولكنه بعد ذلك حلف المسلم والقاه
 انظر عليه قوله نسي من عيب العمل فليس ضبطه وتفسيره في البيع والمراد الكراه
 كما قال الجوهري يقال صبت الرجل أى أعطته الكراه وقيل ما القبل نفسه لقول
 زهير ولولا صبتك لركنوه • وشتر من صبتك لمطار
 وقد ذهب الشافعية والحنفية والعامة الى انه لا يجوز زاجرا لعمل الضراب وقال مالك
 وابن أبي هريرة يضح كالإجارة وهو قياس فاسد الاعتبار قوله ومن قنبر الطمان سكي
 الحافظ في التلخيص عن ابن المبارك أحد رواة الحديث بان صورته ان يقال للطمان طمن
 بكذا وكذا وزاد فقنبر من طمن الطمان وقد استدله في الحديث أبو حنيفة والشافعي
 ومالك واليت والناصر على انه لا يجوز ان تكون الاجرة قبض المعمول بعد العمل وقالت
 الهادوية والامامية يعني والزنى انه يصح بمقدار منته معلوم وأجابوا عن الحديث بان مدة دار
 القنبر مجهول وأنه كان الاستتجار على طمن صبره بقبضتها بعد طمنها وهو فاسد عندهم
 قوله وطعام بطنه فيه مقلدان قال يجوز الاستتجار بالثقة ومثلها الكسوة وهو أبا
 حنيفة والامامية يعني وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد والهادوية والمتصور بالله لا يصح
 البهالة

• (باب الاستتجار على العمل مياومة أو مثاهرة أو معاودة) •

(عن علي رضي الله عنه قال جئت مر جوعا شديدا فخرت لطلب العمل في حوائ
 المدينة فإذا أنا بأمرأة قد جعت جدا فظننت اني يده فضاهاها كل ذنوب على عرق قد دنت
 ستة عشر ذنوبا حتى مجلت يداي ثم أتيتها فعدت لي ست عشرة قررة فأتيت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فأخبرته فاعلم بي منها رواه أحمد • وعن أنس لما قدم المهاجرون من مكة
 المدينة قلعوا وليس يابدينهم شيء فكانت الأصاوار أهل الأرض والعقار فأسلمهم الأنصار
 على ان أعطوهم نصف ثمار أموالهم كل عام ويكفونهم العمل والموتة فخرجوا قال البخاري
 وقال ابن عمر أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيبر بالطرف فكان ذلك على عهد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدين خلافة عمر وبكر أن أبا بكر ومحمد جردا
 الأجرة بعد ما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث على السلام جرد الحافظ

يعتق أهل الوقت في ذلك اليوم فيه يكون أول من يفيق ولا يازم من ذلك فضله على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم استاده
 ان قد يكون في المفضل مرة ثلث في القاضل لا تقتضي تفضيله على القاضل وهذا الحديث أخرجه أيضا في التوحيد في
 الرقاق وسلم في الفضائل وأبو داود في السنن والنسائي في التمعن (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) انه وجد يديش رأس
 جارية) أي قد وثق تسمي ولا يهودي ثم في رواية أخرى ادواتها كانت من الأنصار (بن جرير) بعنده الطائري عدا يهودي
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جارية فآخذوا ضلحا كانت عليها من خمر رأسها والواضح نوع من الخمر يعمل من

القتلة وسلم فرضوا أسمايين بن جبرين واقتلوا منى خرجت بخارية عليها وضاحقاً أخذها يهودى فرفض رأسها وأخذها ما يلي من السلي
قال قادر كنت يوم ارقى فألقى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قبل من فعل هذا) الأرض (من اقلان) فله استبتهام استفدري
(اقلان) فعله فله مرتين وقادته ان يصرف المسم ليطالب (حقى سمى) القاتل (اليهودى قاومت) أى شاركت (برأسها) أى نيم
(فأخذ اليهودى فاعترق) انه فعل به ذلك (فأمره التي صلى الله عليه وآله وسلم فرضوا أسمايين بن جبرين) استحبه المالكية
والشافعية والخنابلة والجلج والجلج وعلى ١٢١ ان القصاص لا يقتصر بالحد بل يثبت بثلثي
خلاف الا لا يقتصر وجه الله

حيث قال لا قصاص الا في القتل
بمحدد وعكس المالكية بهذا
الحديث لانه يثبت في ثبوت القتل
على المقتل بمجرده قول الجروح وهو
تمسك باطل لان اليهودى اعترف
بما ترى وانما قتل باعتقافه قاله
النووي وقد تعقب بعض
المالكية ما شنع به النووي بان
المالكية لا يثبتون القتل
بمجرده قول الجروح بل انما
اعتبروه لولا لا يجمعهم قسامة
فصم الاستدلال على اعتباره
لو كان لقول المالك كان لسؤال الهامنى
ولا طلب الخصم بسببه وانما
اعتبره مقتضى أخفى من القسامة
وجنث فذهبوا الى البطلان هي
الباطلة اه وهذا الحديث
أخرجه البضاوى أيضاً في الوصايا
والديات ومسلم في الحديث وابن
ماجه في الباب (حديث الانثى
تقدم قرياً) في المساقاة (وذكر
فيه انه اختصم هو ورجل من
أهل حضرموت وفي هذه الرواية
قال انه هو يهودى) اسمه
النجاشى بالميم

استأذنه وأخرجه ابن ماجه بسند صحيح ابن السكن وأخرج البيهقي وابن ماجه من حديث
ابن عباس يلفظ ان علياً عليه السلام أجبر نفسه من يهودى يسقى له كل دلو بقرعة وعندهما
ان هذا القرعة عشرة وفي استأذنه شش راوى عن حكيم مرق هو ضعيف قبله في رواية الدلو
مطلقاً وأتى فيها ما والمستهة الى الى هي غير معتلة قادمة في ذلك في القصاص وقد
قدمنا تحقيقه في اول هذا الشرح قوله بجاء بكسر الجيم أى غلظت وتنفخت وبفتح
الجيم غلظت فقط قال في القاصموس مجلت به كسر وفرح مجلاز مجولا فقط من العمل
فرئت كما مجلت وقد أجملها العمل أو أجمل أن يكون بين المجلد والسم ماء أو الجمل جلد
رقيقة يجمع في اسم من أثر العمل - حديث على عليه السلام فيه بيان ما كانت الصلابة
عليه من الحاجة وشدة الفاقة والمجوع وبذل النفس وانما جاني في تحصيل القوام
من العيش لتعفف من السؤال وتحمل المن وإن تأجبه النفس لا يصدقها وإن كان
المستأجر غير ينفأ وكانرا والابجير من اشراق الناس وعظما تهم وأورد المصنف
لا يستدل به على جواز الاجارة متعددة يعنى ان يفعل الاجير عدة ما معلوما من العمل
بعدد ما ومن الاجرة وان لم يبين في الابدان مقدم ارجع العمل والاجرة وتحدث أنس
فيه دليل على جواز اجارة الأرض نصف الثمرة للخالص فمنها في كل عام وكذلك حديث
ابن عمر وقد تقدم بيط الكلام على اجارة الأرض وما يصح منها وما لا يصح في المزارعة

«باب ما يذ كرق عقدا لاجارة بلفظ البيع»

(عن سعيد بن منصور عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له فضل أرض
فليزرعها أو ليزرعها أو ليعملها لا يبيعها قبل ان يبيعها يبيع الكراء قال نعم رواه
أحمد ومسلم) قلت قد تقدم الكلام على ما اشتمل عليه الحديث في المزارعة وأعاد المصنف ههنا
لا استدلال به على صحة إطلاق لفظ البيع على اجارة وهو مجاز من باب إطلاق الحكم على
الشيء وهو لما هو من الأشياء التابعة كإطلاق البيع على الأرض وهو لغة معها

«باب الاجير على عمل حتى يستحق الاجرة وحكمه براءة»

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل ثلاثة
أما هم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمه ورجل أعطى في ثم صدر ورجل باع حوا

(بسم الله الرحمن الرحيم) «كتاب في القسمة» الشيء الذي يقطط وهو يضم الامم ونفع اتفاق على المشهور عند أهل
الفتوى المحدثين وقال بعض لا يجوز زعمه وقال الغنشمري في القانون القسمة بفتح القاف والعلامة فيكونها وبه يجرم التلليل
قال واما بالغن فهو الألفاظ وقال الاخرى هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل الفتوى والحديث
الفتح وقال القسمة بضم الامم ولما بغنضه بالاهما هو قال ابن بربصيرك المقبول تادير قاضي ان الذي قاله التلليل هو القياس
قال في إرشاد الساري دعي في القسمة الشيء المقطوع وشرا ما وجد من حتى شائع عنهم فغير محرز ولا يمنع بقرع ولا يعرف الواجب

مستحقه وفي الانتقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان المنتقط آمن فيها بالتخطوا الشرع ولا محظفه كالولي في مال الطفل وفيه معنى الاكساب من حيث انه انما بعد التعريف اه (عن أبي بن كعب رضى الله عنه قال وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت بها) (التي صلى الله عليه) (واسلم فقال) (ل) (عرفها حولا) أمر من التعريف كان ينادى من ضاع فأتى فليطلب عندي ويكون في الأسوة ويجتمع الناس وابواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ونحوها لان ذلك أقرب الى الوجود صاحب الاق الساجد لا يتطلب القطعة ١٧٢ فيها تم يجوز تعريفها في المسجد الحرام اعتبارا بالعرف ولا به مجمع الناس

وقضية التحليل ان مسجد المدينة والاقصى كذلك وقضية كلام النووي في الروضة فيصير التعريف في بقية المساجد قال في المهمات وليس كذلك فالتقول الكراهة وقد جزم به في شرح المهذب قال الا ذمى وغيره بل المتقول والصواب التصريح للاحاديث الظاهرة فيه وجه صرح الماوردي وغيره ولعل النووي لم يربط إطلاق الكراهة بكراهة التنزيه ويجب ان يكون محصل التعريم او الكراهة اذا وقع ذلك برفع الصوت كما اشارت اليه الاحاديث ما لو السائل الجماعة في المسجد وذلك فلا تعريم ولا كراهة ويجب التعريف في محل المنتقط ولو التقط في العمراء وهناك ظاهرا تبعها وعرف فيها والافق بل قد قصد ما قرئت أم بصحت ويجب التعريف سولا كما ملان اخذها الفقهاء بعد التعريف وتكون أمانة ولو بعد السنة حتى تنكها والمصطفى في كون التعريف سنة انها لا تتأخر فيها القرائل وتغني فيها الازمنة

واكل عنه ويرجل استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره روى احمد والبخاري وعن أبي هريرة روى حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يغفر لامته في آخر ليلة من رمضان قيل يا رسول الله أي ليلة التقدر قال لا ولكن العامل انما يوفى أجره اذا قضى عمله روى احمد لقوم من حمرون شعيب عن أبيه عن جد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تطيب ولم يعلم منه طيب فهو ضامن روى ابو داود والنسائي وابن ماجه حديث أبي هريرة الثاني أخرجه أيضا ليزا روى اسناده شام بن زياد او المقدم وهو وضعيف وحديث حمرون شعيب قال ابو داود وبعده اخرجاه هذا البروة الا الوليد بن مسلم لا يدرى هو صحيح أم لا وأخرجه النسائي مستندا ومنقطعا وفي الباب عن عبد الله بن زبدر عن عبد الله بن زبدر عن أبي هريرة قال حدثني بعض الوفد ان قدما على أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تطيبوا تطيب على قوم لا يعرفون تطيب قبل ذلك فاعتنت فهو ضامن أخرجه ابو داود وفي اسناده مجهول لا يعلم هل هي أم لا قبله ثلاثة أنا خصمهم قال ابن التين هو سبحانه وتعالى خصم جميع الظالمين اياه أراد التشديد على هؤلاء التعريم هو وانهم يطلق على الواحد والاثنين وعلى أكثر من ذلك وقال الهروي الواحد بكسر الواو قال الفراء الاول قول القصاص ويحذف الاثنين وخمسة وفي الثلاثة خصم وقوله ومن كنت خصمه خصمه هذه الزيادة ليست في صحيح البخاري ولكنها أخرجهما احمد ابن حنبل وابن خزيمة والامام علي بن حمزة في غرر المفرد لم يحذف والتقدير اعطى عينه بآي عاهد وحلف باه ثم لم يفعله باع حوا كل غنمه من الاكل لانه اعلم مقصود وفي رواية لابي داود ويرجل اعتد محمده وهو اعم من الاول في الفعل وأخص منه في المتعول قال الخطابي اعتباد الحر فبعه بامر من ان يصفقه ثم يكتم ذلك ويحجده والثاني ان يستخدمه كره بعد العتق والاول أشدها قال في القنع والاول أشدها فبيع كتم الفعل أو يحجده العمل يقتضي ذلك من البيع أو كل الفين لمن ثم كن الوعيد عليه أشد قال المهلب وانما كان الله شديد الان المسلمين كما بلغوا في باع حوا فقتلته تصرف فيها باع الله والزعم الذي اتخذه اقصاه وقال ابن الجوزي الحر عبد الله فتن حتى عليه ففهمه سببه قال ابن التكميل يقتلوا في ان من باع حوا انه لا قطع عليه يعني اذا لم يصر فممن حرز منه الامايروى عن علي عليه السلام انه قطع يد من باع حوا قال وكان في جواز بيع الحر

الاربعة ولو التقط اثنان لقطعة عرف كل منهما سنة قال ابن الرقعة هو الاشبه لانه في النصف كالتقط واحد وقال خلاف السبيل بل الاشبه ان كلامه يعرفها نصف سنة لانها اقله واحفظا التعريف من كل منهما مال كلها لا نصفها وانما خصم منهما عند التقط ولا يشترط القدر التعريف بل المعتبر تعرفه حتى كان لا مالوا لا تقدر في السنة كان عرفه شهرين ونحوه شهرين كما نقلناه عرف سنة ولا يجب الاستيعاب السنة بل يعرف على العادة فتدعى في كل يوم مرتين في طريقه في الابداء ثم في كل يوم مرة ثم في كل اسبوع مرتين او مرة ثم في كل شهر قال أبي بن كعب (مقرضا) اي المصرت (حولها) بالها موى بعض النسخ حولا

باسمها الهابل حولها (ثم اجتمعن يعرفها) بالانقيص (ثم اتيته) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال لعليها خذوا له مني ما اريد)
من يعرفها (ثم اتيته) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثاً) أى مجموع اتيته ثلاث مرات لا اتيته فى بعد المراتب الاولى ثلاثاً لأن كان
ظاهر القضاة يقضيه لأن ثم انما تخلف من معنى التثنية فى المحكم والقريب والماله تكون زائدة لا عاطفة البتة قاله
الاخفش والكوفيون (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اسقطوا عاها) التى تكون فيه القطن من جلد أو خرقه أو غيرها
وهو بكسر الواو والهزة تعدوداً (وعندها روى لها) رتبة وأصلها خط الذى ١٧٣ يشبه برأس الصر أو الكبس أو غيرها

سلاف قديم ثم ارتفع قروى عن على رضى الله عنه انه قال من اقر على نفسه بانه عبد فهو
عبد وروى ابن ابي شيبة عن طريق قتادة ان رجلا باع نفسه ففضى عمر بانه عبد وجعل
عنه في حبيل الله ومن طريق زائدة بن اوفى اسد التالبيين انه باع امرأته ففدى ابن حنم
ان الحر كان يساعى في الدين حتى نزلت وان كان خوصه تغفره الى عبسرة وتقبل عن
الشافى مثل ذلك ولا يشتهه كذا اصحابه وقد استقر الاجماع على المنع قوله ولم يوفه امره
هو في معنى من باع امرأه اكل غنمه لانه استوفى من غنمه بنفسه عوض نكاحه اكلها ولا له
استقدمه بغير اجرة فكأنه استعبد قوله الخ يا ابراهيم اذا قضى عليه فبد ليل على ان
الاجرة تسحق بالعمل واما الملك فغدا له قرة ويا احسنة واصحابه انها اقل بالعقد فتبها
احكام الملك عند الشافى واصحابه انها تسحق بالعقد وهذا في العصة واما القاسدة
فقال في البحر لاصيب بالمقد اجابا وتجب بالاستيفاء اجابا قوله فهو ضامن فيه دليل
على ان ما على الغيب يضمن ما حصل من الجناية بسبب علاجها واما من علم منه انه
طبيب فلا ضمان عليه وهو من يعرف الله له ودوا اعوانه متخرج في هذه الصناعة شهدوا
لهما خلق فيها وازاولها الماشرة

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأصحابه على موثق (يا هؤلاء الدارقطني) الحديث قال الحافظ في الاستدعاء وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عنه بلفظ ليس على المستعير الغفل ضمان ولا على المستودع غير الغفل ضمان وقال الغفراني وهذا من شرطه غير مفرغ قال الحافظ وفي الاستدعاء ضمان قوله الوديعه هي في القفا مأخوذة من السكن قال ودع الشرع إذ نكسك فكاتما ما كنته عند الوديع وقيل مأخوذة من الدعوه هي خفض العين لتمام غير مستدعاة بالاتفاق وفي الشرع العين التي يضعها مالكها عند أخذ المستعير لطلبها وهي مشروعة إجماعا والمارة بقصد الباء قل في النهاية كأنهم امنسوبة إلى الصار لان طلبها عارو ويجمع على عوارى مستدعاة وفي الشرع إباحة متاع العين بغير عوض وهي أيضا مشروعة إجماعا قوله لأصحابه على موثق فيمنه دليل على أنه لأصحابه على من كان أمضا على عين من الأيمان كالوديع والمستعير أما الوديع فلا يضمن قبيل إجماعا الإلزام بضمه على العين وقد سكت في البحر

المحدثين طالع الخطابي ان صحت هذه القطعة يعني فان جاساسها يتصور لتعرف عقاصها وعددها وكما عاها قاطعها ايدوا الاخيرين
القديمين مخالفتها وهي قائدة قوله اعراف عقاصها الخ والاقتباسات مع من لم ير الرد الابالينة قال الحافظ قد صحت هذه الزيادة
قتعن المصنف اليها اه قال السوكاني في قبل الاوطار وهذا هو الحق فقدرة القطعة ونصها بالصفات التي اعتبرها المتأرجح
وأما اذا ذكر صاحب القطعة بعض الاوصاف دون بعض كان يذكّر العناصير دون غيرها والعناصير دون العدد فقد اختلف
في ذلك فقيل لا شيء الا بعمدة فجميع الاصناف المذكورة وقيل تدفع اليها اذا جازي منها وظاهر الحديث الاول وظاهره ان مجرد

الوصف يمكن ولا يتصلح الى العين وهذا اذا كانت القطعة لها عاقل هو وهو مدعان كان لها البعض من ذلك فالظاهر انه يمكن ذكره وان لم يكن لها شئ من ذلك فلا يمنع ذكر اوصاف مختصة بانقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع فان اقام شاهد من بها وجب الدفع والالم يجب ولو اقام مع الوصف شاهد لم يلزم دفعه مع لم يجب الدفع اليه فان قال لا يلزم دفعه فليس لها الرخصة الا لم يعلم صدقه الحلف انه لا يزعم ذلك ولو قال تسلم انها ملك فله الحلفاء لا يلزم لان الوصف لا يقيد العلم كما صرح به في الروضة لكن يجوز له بل يستحب ١٧٤ كائن عن النص الدفع اليه ان نلن صدقه في وصفها اجملا بلفظه ولا يجب لانه

مدح فيحتاج الى جهة فان لم يكن
صدقه لم يجز ذلك ويجب الدفع
اليه ان علم صدقه وبارزه
الضمان لان الزمه بتسليمها
اليه والوصف كما يرى ذلك في المال
وخطي فلا تزمه اله منه لعدم
تقسيمه في التسليم وان سلمها
الى الواف باختياره من غير
الزام حكمه ثم تمت عند
الواف واثبت بها آخره
وقرر المقتط بدلهار جع المقتط
بما قرره على الواف ان سلم
القطعة له ولم يقره المقتط بالمقتط
لحصول التلق عند ولان المقتط
سلمه بناء على ظاهره وقيدان خلافه
فان اتفه المقتط لم يرجع عليه
مواخذة في اقراره (والا بان لم
يجب صاحبها فاستمع بها) اي
بعدها التلق بالقطعة كقولك
ونكني اشارة الى انك كاتر
المقود وكذا الكتاب مع النية
كذا قبل ولكن لم اجعله دليلا
قال ان فاستقت اي بالصرة
وهذا الحديث اخرج من سلمى
القطعة وكذا ابو داود والترمذي
في الاحكام والنسائي في القطعة

الاجماع على ذلك وتناول ما حكى عن الحسن البصري ان الوديع لا يضمن الا بشرط الضمان بان ذلك محمول على ضمان الترتيب لا على الجناية المتعددة والوجه في نفي ضمان الجناية انه صادر عما تناهوا الخائف من لقوة على اقله عليه وآله وسلم ولا على المستودع غير المخل وضمان المخل هو الخائف وهكذا يضمن الوديع اذا وقع منه تعدد حفظ العين لانه نوع من التماثل واما العارية فذهبوا للفتوى الخفيفة والمالكة الى انها غير مضونة على المستعير اذا لم يحصل منه تعدد وقال ابن عباس وبهزيمة وعطاء والشافي واحدوا ومن وعزاه صاحب الفتح الى الجمهور وانها اذا تلفت في يد المستعير ضمنه الا فيما اذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه وعن الحسن البصري والتضي والاوزاعي وشريح والخنفه ضمنها غير مضونة وان شرط الضمان وعند الفتوة وقتادة والغنوي انه اذا شرط الضمان كانت مضونة فتوحى في البصر عن مالك والبيهقي ان غير الحيوان مضون والحيون غير مضون واستدل من قال انه لا ضمان على غير المتعدى بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المخل ضمان وبقره لا ضمان على مؤذن وبما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر وبلفظ من أودع وبقره لا ضمان عليه وفي اسناده الثوري في الصباح وهو معروك وتأبعه ابن الهيثم في حديث كره البيهقي وبما أخرجه أبو داود وحسن الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي امامة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حجة الوداع الصارية مؤداة الزعيم غلام ونصيبان الصريح بضمضان الزعيم لا يدل على عدم ضمان المستعير واستدل من قال بالضمان بجديته بقره الا في وضوفا لقائل ان الله يأمركم ان تؤدوا الامارات الى أهلها ولا يفيقن في الامر بتأدية الامانة ولا يستلزم ضمانها اذا تلفت واستدل من فرق بين الحيوان وغيره بجديته حقن الا في ولا يفيقن في ادالته على ان غير الحيوان مضون لا لاستفادتها ان حكم الحيوان يختلفه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امانة الى من انقلبت ولا تخش من خلت رواء أبو داود والترمذي وقال حديث حسن الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده طلق ابن غنام عن شريك واستشهدوا الحاكم بحديث أبي الصباح عن أنس وفي اسناده أويوب بن سويد بخفف فيه وقد تقدم به كما قال الطبراني وقد استكثر حديث الباب أبو حاتم الرازي وأخرجه أيضا البيهقي ومالك وفي الباب عن أبي بن كعب عند ابن الجوزي

وابن ماجه في الاحكام قال الشوكاني وتضمنت المسكرمة أن تدعى فاض غير عا ولا يأس بان يتفجع المتهط بالشئ اليسير في
الخير كالمسا والوسط وهو هما بعد التعرض فيه ثلاثا تنقطع ضالة الجواب الا بالبل يتوقف على التقطع أو هو سلم مالت ولها
معها هذا أو هو ساقا هذه المذاهب قال التبرجروا الضاري عن زيد بن خالد الجهني اه ويطبق الا بال ما يجتمع بقوم من صفات
للسابع كالبقر والقرص أو بعد ولا ذنب والقبلى أو بطيرانه كالحمام فهذا هو الضوء لاجل التقاطع عبارة لا كالمصرون بالاستمتاع عن
أكثر السباع مستغن بالرعي الى ان يصيد منه الكتاب كان التقاطع فالتك وبجوز لفظ صيانة عن الغنوة (ع) أي عن حرمة

ورضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال لا تقبل إلى أهل تاجند القوم) لسكون الميم وإتي بلفظ المضارع استحضار الصورة والنجاسة (مقاطعة على فراشي فارضا لا كهاثم أخشى أن تكون صدقة فاقبتها) ظاهرهما ترك كهاثم تركا خشية أنه يكون من الصدقة فلو لم يخش ذلك لا كهاثم ليدرك تركه فاقبل من أن مثل ذلك من الحفريات لا لا يختر لا يستباح إلى تركه بل لكن هل يقال إنها القطر ونحن في تركه بها أو ليست لقطعة لأن القطعة من شأنه أن يترك دونها لاجتماعه (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القتل) • جمع مظلة بكسر اللام ١٧٥ وقصها حكم الجوهري وغيره والكسر

أ كروا لم يسطعها ابن مسعود في سائر قصصها إلا بالكسر وفي القاموس والمخلة بكسر اللام وكشامة ما يظلمه الرجل فلهذا كره فيه غير الكسر وقيل أبو سعيد عن أبي بكر بن القوطية لا تقول العرب مظلة بفتح اللام المخملية مظلة بكسر ها وهي اسم لما أخذ بغير حق والظلم بالضم قال صاحب القاموس وغيره موضع في (عن أبي سعيد الشاذلي رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أنه قال إذا خلص المؤمنون) فيقول (من) الصراط الضروب على (الناحسوا بقطرة) كائنة (بين الجنة والصراط الذي على متن) (الثلث) فيقاصون (من القصاص والمراد به تتبع ما ينهم من القتل واسقاط بعضها بعض وفي لغة الفساة المجهمة المتشوشة المتفتحة) من أنواع كانت ينهم في (الغيا) من أنواع القتل المتعلقة بالإبدان والأموال فيقاصون بالحسنات والسيئات فمن كانت مثلهما أكثر من مثله

في العلل المتناهية وفي أسناد من لا يعرفوا أخرجه أيضا الدارقطني وعن أبي لمعة عند البيهقي والطبراني بسند ضعيف وعن أنس عند الدارقطني والطبراني والبيهقي وأبي نعيم وعن رجل من الصحابة عند أحمد وأبي داود والبيهقي وفي أسناد مجهول آخر غير الصحابة لأن يوسف بن ماهك رواه عن قلان عن آخر وقد صححه ابن السكن وعن الحسن بن عرسلا عند البيهقي قال الثاني هذا الحديث ليس بثابت وقال ابن الجوزي لا يصح من جميع طرقه وقال أحمد هذا حديث باطل لا يعرف من وجه صحيح ولا يصح أن يورد مع هذا الطريق المتعدد مع تصحيح إمامين من الأئمة المعتمدين ببعضها وتصحيح إمام ثالث منهم عليه به الحديث من غير الاحتجاج بقوله ولا يفتن من ذلك فيه دليل على أنه لا يجوز تركه كقصة الملائكة بسبله فكونه مخصصا للعموم قوله تعالى ويروا صبيته ميتا مثلها وقوله تعالى وإن طاقتم فعاقرهم أجل ما وقع فيه وقوله تعالى ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والماحصل أن الأدلة القاضية بقرئهم بال الأذى ودمه وعرضه عومها مخصص بهذه الآيات وحديث البيهقي مخصص لهذه الآيات فيصير من مال الأذى وعرضه ودمه مما يمكن على طريق المفاضلة فإحلال الأنبياء قائم بالأصل ولكن الأنبياء امتنعوا في الأمانة كما يصح ذلك كلام القاموس فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث بل أنه لا يجوز أن تعذر عليه استدفاعه حين حق خصمه على العموم كما فعله صاحب البحر وغيره فمما يصح الاستدلال به على أنه لا يجوز أن لا إنسان إذا تعذر عليه استدفاعه أن يجنب عند مدعية خصمه أو عاريه مع أن الأنبياء امتنعوا كونهم على جهة التدبيرة والخفة وليس محل النزاع من نالوا عملياً بما جواز آفة صلى الله عليه وسلم أنه أتى سفيان أن تأخذها أو لولاها من مال زوجها ما يكتفي بالحق الحديث الصحيح وقد اختلف في مسئلة الحبس المذكورة تذهب الهادي إلى أنه لا يجوز مطلقا لمن الحبس ولا من غيره قال المؤيد بالله أن قول الهادي مسبقا بالإجماع وقال الشافعي والمشهور بأنه يجوز من الحبس وغيره وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله يجوز من الحبس فقط وقال الإمام يحيى بن عبيد بن الجهم ثم غيره تعذر مدعيه قال في البحر بعد حكاية الخلاف قلت الأقرب اشتراط الحاك حيث يمكن التبرع بحديث الباب فإن تعذر جاز الحبس وغيره فلا تنصيص الحق وقولوا هو الأذى (وعن الحسن بن عسيرة عن

أبيه أخفى حسنه ولا يذبح أحد الجنة ولا سد عليه ساعة حتى إذا تقوا) بضم التاء والقاف المشددة من التثنية في لفظ تقصوا أي اكملوا التقصص (وهذا) أي خلصوا من الأثم فمما قصصه بعضهم بعضا (أذن لهم بدخول الجنة) أو يسطعون فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحد من الحسنات (قوله) الله (الذي نفس محمد بيده لا يهديه لآخره يحسبكم في الجنة أقل منزلة) كان في الدنيا) وإنما كان أقل لأنهم عرفوا ما كنهم يشرعونها عليهم بالفداء والعشوى والحديث أخرجه الهادي أيضا في الرقاق (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول إن الله يفتي المؤمن) أي يقربه (فيضع عليه كتفه)

بفتح الكاف والتون اى سخطه مستوره كالما بين الماوية والاولى اى الكشف على ما بين غير ماويل ولا تكليف ولا تعطيل
 ولا تشبه كما هو مذهبه سلف الامه واتبعها (ويستمر) عن اهل الموقف (يقولون) انك قد انصرف ذنبك كذا (انصرف ذنبك كذا)
 مرتين (يقولون) المؤمن (ثم ارب) امرقه (حتى اتاقر برفقه) جعله مقربا ان اظهره فذوقه والجلد الى الارواح حتى يبرف
 منة الله عليه في مسترها على في الخيل وفي صغره في الاخرة (ورأى نفسه انه هلك) باستحقاقه العذاب (قال تعالى له
 مسترهما) اى الذنوب (عليك في الدنيا ٥٧٦) وانا اغفرها لك اليوم فيعطى (حيث قد) كذب حسنة واما الكافر بالافراد

والناتقون) وفي لغة المناق
 (يقولون الاشهاد) جمع شاهد او
 شهيد من الملائكة والنبين
 وسائر الانس والجن (هؤلاء
 الذين كتبوا على ربهم الالعة
 الله على الظالمين) وفيه اشارة
 الى ان عموم قوته اغفرها لك
 مخصوص بحدوث اليه بعد
 الماضي (وعنه) اى من ابن
 عمر (رضي الله عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم) قال
 المسلم سواء كان حرا او عبدا قالوا

اولا (اخو المسلم) اى في الاسلام
 (لا يظلمه) خبر يعنى النبي لان
 ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسله)
 بضم الموحى سكنون ثابته وكسر
 ثابته لا يتركع من يذبحه بل
 يحمله وزاد الطبراني ولا يسله في
 مصيبة نزلت به (ومن كان في حاجة
 اخيه) المسلم (كان الله في حاجته)
 وعنه مسلم من حديث ابي هريرة
 واقفي عن العبد ما كان العبد
 في حوائج اخيه (ومن خرج عن مسلم
 كرهه) بضم الكاف وسكون الراء
 وحي القم الذي يأخذ النفس اى
 من كره الدنيا (فخرج الله عنه كرهه)

التي على اقصاه عليه ما وسلم قال على اليه ما اخذت حتى تؤديه رواء الخسة الا ان الساق
 زاد ابو داود والترمذي قال قتادة ثم نسي الحسن فقال هو امينك لا ضمان عليه يعنى
 العارية) الحديث همه الما كرم صالح الحسن من مرة فيه خلاف مشهور وقد تقدم
 وفيه دليل على انه يجب على الانسان رد ما اخذته يده من مال غيره ما عاودة او لغيره او
 غيره ما حتى يرد الى مالكه وبه استدلل من قال بان الوديع والمستعير ضمانان وقد تقدم
 الخلاف في ذلك وهو صالح الاحتجاج به على التضمن لان الماخوذ اذا كان على اليد
 الا اخذت حتى رد ما ظلم اذاته في ضمانها كما يشترط لفظ على من يخرج يدين ما يؤخذ وما يؤخذ
 وقال القليل في التار يخبرون بهذا الحديث في مواضع على التضمن في الامور به لان
 اليد الامينة ايضا عليها ما اخذت حتى تردوا الا فليست بأمانة
 ومستغفر من سر ليلي تركته • بصيا من ليلي بغو يقين
 يقولون خبرنا قالت اميها • وما انا ان خبرتهم بأمين
 انما كلاتها هل يضمنه لو تلفت بغير جناية وليس القرين المضمون وغير المضمون
 الا هذا واما الحفظ فمسترك وهو الذي يتعهد على فعله هذا ثم نسي الحسن كما ذكره قتادة
 حين قال هو امينك لا ضمان عليه بسند رواية الحديث اه ولا يضمن عليك ما في هذا
 الكلام من قل الجسدوى وعدم التاكد وسان ذلك ان قوته لان اليد الامينة عليها
 ما اخذت حتى تردوا الا فليست بأمانة يقتضى الملازمة بين عدم الرد وعدم الامانة فيكون
 تلف الوديعه والعارية باى وجه من الوجوه قبل الرد مقتضى الخروج الامين عن كونه
 امينا وهو بمنزلة فان المقتضى لذلك انما هو التلف بضياعة او بضياعة ولا نزاع في ان ذلك
 موجب للضمان انما النزاع في تلف لا يصير به الامين خارجا عن كونه امينا كالتلف بامر
 لا يطاق دفعه او بسببهم او بفساد او بآفة معاوية او سرقة او بضرع لا يفرط فانه
 يوجد التلف في هذه الامور مع بقاء الامانة وظاهر الحديث يقتضى الضمان وقد مراره
 ما استفتا وقال في ضرة التهاران الحديث انما يخلد على وجوب تأدية قير التالف والضمان
 عبارة عن غرامة التالف اه ولا يضمن في الحديث على اليد ما اخذت من
 المقتضى الذي يتوقف فهم المراد منه على مقدور وهو اما الضمان او الحفظ او التأدية
 فيكون معنى الحديث على اليد ضمان ما اخذت او حفظ ما اخذت او تأدية ما اخذت

من كريات يوم القيامة) بضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستر مسلما برأه على مصيبة قد انقضت فلم يظهر ذلك للناس ولا
 فلور اما حال تلبس بها ووجب عليه الاتكال لاسيما ان كان مجاهرا بها فان انتهت والارفعه الى الخا كوا ليس من الغيبة المحرمة
 بل من النصيحة الواجبة (مفردا في يوم القيامة) وفي حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسروا في الدنيا ولا تسروا في الآخرة وفيه اشارة الى
 ترك الغيبة لان من اظهر مساوى اخيه فليس بمرءة وفي الحديث من حلف على التعاون وحسن التعاضد والافتقار فيه ان الجزاء تقع
 من بين يمين المتعاونين من حلف ان فلانا اخوكم واداخوكم في الاسلام لم يمتنع وهذا الحديث بانوجه البصري ايضا لا كره

عبدلأوداودو الترمذي في الحدود والنساق في الرجم (من أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم الصراخ) أي في الإسلام (ظالم) كان (أو مغلوبا) زاد في الأكرام عن عبد الله وحده قتل رجل بارسول الله أنصره إذا كان مغلوبا أو أقرأبت إذا كان ظالما كيف أنصره قال عبيد بن جريح عن التميمي قال قال ذلك أنصره أي من عتاك يا ابن الظلم أنصر لك إياه على شيطانه الذي يغويه وفي نسخة التي تأمر بالسوم وقضيه (قال) (رسول الله) ولزم هذا الرجل (هذا) أي الرجل الذي أنصره حال كونه (مغلوبا فكيف أنصره) حال كونه (ظالما) ١٧٤ قال تاج الدين في حديثه بالثنية وهو كناية عن

منعه عن الظلم الفصل ان لم يمنع بالقول وعني بالقول الإشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة وقد ترجم النصارى بقوله الإعاقة وساق الحديث بلغة النصارى فاشار إلى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيسار واحد صحيح معاوية وهو بالمهملة وآخر صحيح مصفرا عن أبي الزبير عن جابر عن قوما أن أخا ظالم الحديث أخرجه ابن عدي وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه من البخاري قال ابن بطال النصارى عنه العرب الإعاقة وقد فسر مسلمي الله عليه وآله وسلم أن أنصر الظالم منعه من الظلم لا أنكرته على ظلمه إذا حث إلى أن يقتص منه نعمته ثم وجوب القصاص نصرة وهذا من باب الحكم بالثبوت وتسميته بما يؤول إليه وهو من عجب القصاص وجوبه بالإعانة وقد كرم مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر سببا لحديث الباب يستقام منه عزن وقومه ونظفه اقتتل رجل من المهاجرين وغلام من الأنصار فتلاى المهاجري

ولا يصح هذا التقدير التادية لانه قد جعل قوله حتى تؤذيه غاية بها والتي لا يكون غاية لنفسه وأما الضمان والحفظ فكل واحد منهما مما لا يقدران معهما اتقرر من أن مقتضى لا عموم لهما فنقد الضمان أو جبهه على الوديع والمستعير ومن قدرا لحفظ أو جبهه على ما لم يوجب الضمان إذا وقع التصريح بالحفظ المستعير هو ذاته عرفان قوله أنما قيل الحديث على وجوب التادية لغير التالف ليس على ما ينبغي وأما ما نقله في الحسن لروايته فقد تقررت الأصول أب العمل بالرواية لا بالراي (ومن صفوان بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمل يوم منبره أبا عبد الله غصبا يا محمد قال بل عارية مضونة قال فذاع بعضها فمرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضمنها له فقال أنا اليوم في الإسلام أرغب رواء أحمد وأوداودوه وعن أنس بن مالك قال كان فرج بالمدينة فاستأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برسان أي طلبة يقال له المتدوب فركبه فاجتمع قال ما رأيت من شيء وإن وجدنا لبعير امتنع عليه) حديث صفوان أخرجه أيضا النسائي وأما كونه ورواه شاهدان من حديث ابن عباس ولقطة بل عارية مؤداة في رواية أبي داود أن الادراع كانت حامين السلاطين إلى الأربابين ورواه البيهقي عن أمية بن صفوان مرسلًا ويزان الادراع كانت حامين ورواه البخاري من حديث جابر ذكرنا ما تقدم ورواه ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث قال ابن حزم أحسن ما فيها حديث يعلى بن أمية وقد تقدم في كتاب الوكاة قوله غصبا معقول الفصل فدهروا مدخول الهرم زأى أنما ذهبا فالتداعى فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بقوله بل عارية مضونة فن استدلل بهذا الحديث على أن العارية مضونة جعل لفظ مضونة صفة كاشفة لصفة العارية أي أن شأن العارية الضمان ومن قال أن العارية غير مضونة جعل لفظ مضونة صفة مخفية أي استعيرها منك عارية متضمنة بأنها مضونة لا عارية مطلقة عن الضمان قوله فمرض عليه أن يضمنها فمدلس على أن الضمان من أسباب الضمان لا على أن مطلق الضمان فترطوا أنه يوجب الضمان على كل حال لا احتمال أن يكون تالف ذلك البعض وقع فيه فترط قوله نزع أي خروجه من مدخول أو طلعه المذكور هو زيد بن مسعود زوج أنس قوله يقال له المتدوب قيل معيذات من التدب وهو الرمن عند السابق وقيل لتدب كان في جسمه وهو أن الجرح قوله وأن

٢٤ قيل خا بالمهاجرين ونادى الأنصاري بالانصار فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما هذا دعوى الجاهلية قالوا لا إن غلامين اقتتلا فكسع أحدهما الآخر فقال لا بأس ولننصر الرجلين أخاه ظالم أو مغلوبا الحديث ذكرنا الفصل الضمي في كونه المغاير أن أول من قال أنصر أنه لا ظالم أو مغلوبا جند بن العنبر القبيحي وأواد بذلك ظاهر وهو ما اعتادوا ومن جهة الجاهلية لا على ما فسرته النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت بقوله شاهرهم إذا تالم أنصر أي وهو ظالم على القوم لم أنصر أي سبقتهم قال ابن القتيبي الحديث إشارة إلى أن التلم كالتفصيل في باب الضمان ويقتضيه فروع كثيرة (ابن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التلم ظلمات يوم القيامة)

أي يأخذ مال الغير بغير حق والتنازل من مرضه أو نحو ذلك فله على صاحبه فلا يجزئ يوم البعث حسبت فله في الدنيا
 فربما وقع قدمه في ظلة ظله فهو في حق من مخر النار واما غشا الظلم من ظلة الظلم لانه لا يستأجر نورا الهدى لا اعتبره فإذا
 سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يبقى عنه ظلمة شيئا قال ابن مسعود
 يؤق بالظلمة فيوضون في تابوت من نار ثم تزج فيها وهذا الحديث أخرجه الترمذي في البروسم في الأدب ولقظه من
 حديث جابر اتفقوا الظلم فان الظلم ظلمات ١٧٨ يوم القيامة اتفقوا الشح الحديث قال ابن الجوزي الظلم شغل على مصيبتين

أخذ حق الغير بغير حق ومباذرة
 الرب بالخصافة والمعصية نفسه
 أشد من غيرها لانه لا يقع قالها
 إلا بالضعيف الذي لا يقدر على
 الانتصار (عن أبي هريرة رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من كانت
 له مظلة لأخيه) وفي رواية لأحد
 (من مرضه) يكسر العين المهملة
 موضع الذم والمذم منه سواء
 كان في نفسه أو أصلها أو فرعه
 (أو من) من الأشياء كالأموال
 والبحر إلخ حتى القطعة وهو من
 عطف الماهم على الخاص (فليصله
 منه اليوم) أي من أيام الدنيا
 لقليلته بقوله (قل أن لا يكون
 دينار ولا درهم) فيؤخر عنه بدل
 منقلبه وهو يوم القيامة والمراد
 بالصل أن يسأله أن يبعه له في حل
 وليطلبه براءته منه وقال الخطابي
 معناه يستخرجه ويقطع دعواه
 عنه لأن ما حرم الله من القبيحة
 لا يمكن فصله ويجزئ من إلى ابن
 سيرين فقال أحلف في حل فقد
 ائتمنت فقال في لأحل ما حرم
 الله ولكن ما كان من قبائح ما كانت

قوم على الإسلام لم ينجعوا • ما عوهم ويضعو التهليل
 قال في الكشف وقد يكون منع هذه الأشياء مخطوفا في الشرعية إذا استعيرت عن
 اضطرار وتقيصا في المروءة في الحال الضرورية وأخرج أبو داود والقساني عن حميدة بن
 الموحود قفع الهاء وسكون الهمزة بعد هاءين منه حله الفزاري عن أبيه أقات
 استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل بيته وبين قصصه فجعل يقبله ويلتمس ثم قال
 يا رسول الله ما النبي الذي لا يحل منه قال الله قال يا بني الله ما النبي الذي لا يحل منه
 قال الملعون قال يا بني الله ما النبي الذي لا يحل منه قال أنت فعلت أخير خيرك وسأقي حديث
 حميدة هذا باب القطاع المعادن من كآب أحباب الموت وروى ابن أبي حاتم عن قررة بن
 رجوس القنري أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله
 ما هذا فقال لا تغتصبوا قالوا يا رسول الله وما الماعون قال في الخبر والحديد
 وفي الماهم قالوا فأي الحديد قال قدوركم النحاس وحديد النحاس الذي تعهنون به قالوا وما
 أخبر قال قدوركم الخان وهذا حديث غريب يروى عن حميدة أن رأس الماعون زكاة
 للمال وأما الماعون والقدور والابرة وروى ابن أبي حاتم أن الماعون العوارى وأصل الماعون
 من المعن وهو الشيء القليل فحبت الزكاة ما أعوانا لأننا أقلل من كثير وكثفت الصدقة
 وغيرها وهذه التقاسير ترجع كلها إلى شيء واحد وهو المعاونة بمال أو ممتعة ولهذا قال محمد
 ابن كعب الماعون المعروف في الحديث كل معروف صدقة (وعن عائشة أمهات)

في حل والمحال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كانه قبل ما يؤخذ منه بدل مظلمة فقال (ان كان له أي الظالم) عمل وعليها
 صالح أخذ منه) أي من قوابله الصالح (يقدر مظلمته) التي ظلمها له أخيه (وان لم يكن له حسنة أخذ من سيئات صاحبه)
 التي ظلمه (فحلف عليه) أي على الظالم بقوة سيئات الظالم قال المازري زعم بعض البشدة أن هذا الحديث معارض لقوله
 تعالى ولا تزادوا زكوة زكركم وهو باطل وجهه الآية لا أنما عوقب بقله وورثه فتوجه إليه حقوق لغز يمه فغفت إليه من
 حسنة فلما فرغت حسنة أخذ من سيئات خصمه فوضعت عليه خضعة العقوبة مسببة عن ظلمه ولم يعاقب بغير حجة بمنه
 وهذا الحديث قد أخرج • لم معان من وجه آخر وهو أوضح سياط من هذا لفظه الخلس من أمي من يأتي يوم القيامة بصدقة

وصاموز كقوى بقى قد شتم هذا وسقط دم هذا وكل مال هذا فعلى هذا من حسانه هذا من حسانه فان شئت تستاعلم
أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار (عن سعد بن زيد) القرضى أحد العشرة المشركين
(رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ظلم من الناس من الأرض شيئا فقد لا وكبروا وقبروا من أخذ
شبرا من الأرض ظلموا لا حسم من حديث أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ظلم من الناس من الأرض شيئا
القيامة قبل أن يخلق الكاف وهو أن يخلق في يوم القيامة ولاحد ١٧٩ من حديث يعلى بن مرة عن صفوان بن

أرضابن سفيان قال سمعت
نابها إلى الهشروفي رواية
للطبراني في الكبير من ظلم من
الأرض شيئا كان له نصيب من
يخلق به الماشية يصعد إلى الجنة
وقبل أن يراد أن يصفه الأرض
فتصير الأرض المقصورة في عنته
كالنوق ونظلم قدر عنته حتى
يسع ذلك كما جاف غلط جلد الكافر
وعظم ضرره قال البغوي وهذا
أصح ويؤيده حديث ابن عمر
الموق في هذا الباب ولقوله
خسب يوم القيامة إلى سبع
أرضين وفي حديث ابن سعد
هذا حديثا حسن والطبراني
في الكبير قلت يا رسول الله أي
الظالم الظلم قال ذاع من الأرض
يتقصها المرء المسلم حتى أخيه
فليس حصاة من الأرض يأخذها
الاطوقها يوم القيامة إلى قصر
الأرض ولا يعلم قعرها إلا الله الذي
خلقها والمراد بالظلم أي
فيكون الظلم لازما في عنته لزوم
الأنتم عنته به قوله تعالى أكرهه
طائر في عنته وهذا تلميح عظيم
للعاصب خصوصا ما فعله بعضهم

وعلى ما روي قطري بن خسة دراهم كان لي من درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأهول مما كانت امرأته تقي بالمدن إلا أرسلت إلى قتيبة بن رواد أحد الجاهليين (قوله
درع المروءة يعني المروءة هو مذ كمال الجوهري ودرع الحديد مؤنثه وحكي أبو عبيدة
أما أيضا في كرويه وثق قوله قطري بكسر القاف وسكون المهملة بعد هاء واو رواية
المستقل والمرحى بضم القاف وسكون المهملة وآخره نون والقطري نسبة إلى القطر
وهي شياطين غليظ القطر وغيره وقل من القطن خاصة تعرف بالقطرة فيها سحرة قال
الزهري الثياب القطرية مضمومة إلى قطر قريش من العبرين فكسروا القاف للثياب
وخففوا قوله من خسة دراهم نصب من ثقبه فعمل وخسة بالفتحة على الإضافة أو
يرفع من وخسة على حذف الضمير والتقدير من خسة وروي بضم أوه وتشد الميم على
لفظ الماخى ونصب خسة على نزع الماخى أي قوم خسة دراهم قوله تسعين بالقاف
والضمة المشددة أي تزيين من كان الشيء تسعة أي أمطه والضمة قال الماشية
والضمة وحكي ابن التين انه روي ثقب الله أي تعرض وتبلى على رؤسها قال في القمع
ولم يضبط ما بعد الفاء قال ورواه بخط بعض الحفاظ بمثابة قافية قال ابن الجوزي ارادت
فأثباتهم كانوا أو لئلا خالف فكان الشيء المحترض عنهم إذ ذاك عليهم القدر وفي
الحديث ان عارية الثياب العرس أمر معمول به من خفيه وانه لا يعبد من التشبع
(وعن جابر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من صاحب ابل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى
حقها الا قصدها يوم القيامة بضاعه فترقرطه ذات الخلف بظلفها وتلصص ذات
القرن ليس فيها يومئذ نجاسة ولا مكسورة القرن قلنا يا رسول الله وما عارية قال اطراق
لحائها وعارية دلوها وضمتها ولها على الماشية عليها في سبيل الله رواد أحد ومسلم
الحديث قد سبق شرح بعض ألفاظه في أول كتاب الزكاة قوله اطراف خلقها أي عارية
الفضل لمن أراد ان يستعير من ماله كالطريق به على ما شئت قوله واعار خلقها أي من
حقوق الماشية ان يعير صاحبها الدواب التي يستباجها اذا طلب منعم به صاحب الية قوله
ومضها النون والمهملة والمضمة في الأصل العلية قال أبو عبيدة المنعة عند العرب على
وجهين أحدهما ان يعطى الرجل صاحبه فيكون له ولا تتران يعطيه ناقة أو ثاة فيقطع
بها ما وبراها زمانه يردها والمراد بها عارية ذوات الالبان ليؤخذ لبنها ثم يردها لصاحبها

من يته المدارس والربط ونحوهما مما يظنون به القرب والذكر الجبل من خصب الأرض ذلك وخصب الآلات واستعمال
العمال نظما على تقدير أن يعطى فأنما يعطى من المال الحرام الذي اكتسبه ظلم الذي يظل أحد جبروا إذا أخذوا الكفا
على اختلاف طوائف فتراد هذا الظلم بأدائه التبرير في زعمه من القبيح ما سمع هذا الظلم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من
ظلم من الأرض شيئا ظلم نفسه سبع أرضين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعطى في المذمة ثم قد روي في رواية عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ظلم من الناس من الأرض شيئا
قهرم الظلم والنصب وتغليظ عقوبته وامكان نصب الأرض وانه من الإكثار قاله الطبراني وكأه فعره على أن الكبير مقارود

فيه وعد شديد خلافا لابي حنيفة وآبي يوسف حيث قالوا القصب لا يثقل ولا ينقل لان ازالة الدنيا الثقل ولا تنقل في العقار واذا نصب عقار انما كان في يده ليعضنه وقال محمد بن عصفور وهو قول آبي يوسف الاول وفيه قال الشافعي لتعقبات اثبات الميراث ومن ضرورة زوال يد المالك لاصحالة اجتماع اليمين على محل واحد في حالة واحدة فيعقبت الرضكان وهو القصب فصار كالمنفقول ويجوز الوديعة ولا يبي حنيفة وآبي يوسف ان القصب اثبات الميراث لا يثبت في العين وهذا لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تزول لا بغير ابيه ١٨٥ عنها وهو قول فيه لابي عمار قال في الهداية قال ابن المنير وفيه دليل

على ان الحكم اذا تعلق بظاهر الارض تعلق بباطنها الى انضمم تكن ملك ظاهر الارض ملك باطنها من بعلبة واذا بقوه عادن وغير ذلك وان من ملك ارضا ملك اسفلها الى منتهى الارض فله ان يبيع من حفر تحتها بئر او بئر بغير رضاه ومن حبس ارضا مسجدا او غيره يتعلق التخصيص بباطنها حتى لو اراد اقام المسجد ان يحفر تحت ارض المسجد ويبنى عليها تكون ابوابها الى جانب المسجد فقط مسطحة او مقبوضا او جعل المطابع حوائث وعيائن لم يكن ذلك لان اطنس الارض تعلق به الجبس كظاهرها فكذلك لا يجوز اقتصاص قطعة من الميراث حائطا كذلك لا يجوز ذلك في باطنها قال في الشرح وفيه ان الارضين السبع مع مراكمة لم يثنى بعضها من بعض لانها لو تفتت لا كفى في حق هذا الغائب يتطريق الذي نصها تفصلا لها على ما فيها اشار الى ذلك الدودي وفيه ان الارضين السبع طباق كالعقارات وهو ظاهر قوله تعالى

• (كتاب احياء الموات) •

(عن بابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احيا ارضا ميتة فهي له واما جدد والقمرى وصحبه • وفي لفظ من احاط طاعا على ارض فهي له واما احسدوا واداد ولا جديته من رواية حمزة • وعن محمد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق واما جدد واداد والقمرى • وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عمر ارضا ليست لاحد فهو اسحق بها واداد احد والبخاري • وعن محمد بن مضر بن صالح قال آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبايعته فقال من سبق الى الماء سبق اليه مسلم فهو له قال فخرج الناس يتعادون يتقاطعون واداد وادود) حديث جابر أخرجه يعقوب الساقى وابن حبان وحديث حمزة أخرجه أيضا وادود والطبراني والبيهقي وصحبه ابن الجارود وهو من رواية الحسن عنه وفى حديثه عنه خلاف ولفظ من احاط طاعا على ارض فهي له وحديث حمزة أخرجه أيضا الساقى وحسنه القمى وأعله بالارسال فقال: روى من سلا ورجع الى اوطى ارساله أيضا وقد اختلف مع ترجيح الارسل من هو الصحابي الذي روى من طريقه فقيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمرو رجع الحافظ الاول وقد اختلف فيه على هشام بن عروة اختلافا كبيرا ورواه وادود الطيالسى من حديث عائشة وفى اسناد ضعيف وهو ضعيف ورواه ابن ابي شيبة واحسن بن راهو فى مسندهما من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف عن ابيه عن محمد وعلقه البخارى وحديث محمد بن مضر من صحبه الضيايف المختار وقال البغوى اعلم بهذا الاستدلال هذه الحديث قوله من احيا ارضا ميتة الارض الميتة هي التي لم تعميرت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت والاحياء ان يمسد

ومن الارض مثلن خلافا لابي قال ان المراد بقوله سبع ارضين سبعة اقالم لا لو كان كذلك لم يطبق القاصب شخص شيئا من القلم آخر قاله ابن التين (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اخذن من الارض شيئا قلا وكثر (بقوه حقه شغبه) الى ما لا تحصى فبالت ارض المصوبة (يوم القيمة السبع ارضين) فتمسكه كالمطوق عتق بصد ان بطوله الله تعالى وان هذه الصفات تنزع لاحد هذه البنائة على حسب قوته القصد وضعها فاحجب بعضهم بهذا ويعظم هذا (وعنه) أى وعن ابن عمر (رضى الله عنه) انه مر بقوم ياكلون قرا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى من الاقرا من التلاقي المزيدي فبال عباس والصبواب القرا وهو ان تقرر مرة بقرعة بالاكل لان فيه

باعتبار بقية خلقه من البشر الذي فيه اجتمعتم اذا كان الفرق كل واحد انما كل كنفنا من كنف ان اذن في ذلك
 لانه حقه انه ان يشكله وهذا يقوى مذهب من يصح هذا الجهرول (الان يستأنن الرجل منكم انما) في اذن خلقه من كنف لانه
 حقه انه اسقطه وهل انتهى القصر او لا يقتزى بمقتل عاص من اهل الظاهر انه القصر ومن غيرهم انه يقتزى بموجب التورى
 الفصل فان كان مشتركا بينهم حرم الارض منهم والاختلاف هذا الحديث يخرج البضارى ايضا في اللمعة والشرع كذا رسول او
 داود والترمذى وابن ماجه في اللمعة والساقى في الويلعة (عن عائشة ١٨١ رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم قال ان ابغض الرجال الى الله عز وجل (الافطخيم) افضل تفصيل من اللذ وهو شدة الغصومة وانهم يفتح الله وكسر الصاد المولع بالغصومة الماهر فيا واللام في الرجال المهند فالمراد الاضخ وهو متافق او المراد الاضخ الباطل المستعمله او هو غلط في الزهر والحديث أخرجه ايضا في الاحكام والتفسير وسلم في القدر والترمذى والساقى في التفسير (عن أم سلمة رضى الله عنها تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه جمع خصوصيات بغيره) التي هي سكن أم سلمة في خروج القسم أى الى الغصوم ولم يسوا فقال انما آما بشر) من باب الحصر الجهرى لانه حصر خاص أى باعتبار علم البواطن ويسمى عند علماء البيان قصر القلب لانه آتى به لرد من رضى ان من كان رسولا يعلم الغيب فيطلع على البواطن ولا يفتنى عليه الظاهر وفور ذلك فاشارة الى أن الموضوع البشري يقتضى ان لا يدركه من الامور والاعمال احواله فان خلقا لا يعلم من قضائهم عن حقائق الاشياء فاذا ارسل على ما قبل علم من القضاء البشرية ولم يرد بالحق السجوى علم عليه ما يطرق على سائر البشر (وانه ياتى في الغصم) في الاحكام وانكم تقتصون الى (فقل بعصم ان يكون ان يلف) أى احسن ارباب الكلام (من بعض) أى وهو كاذب وفي الاحكام ولعل بعصم ان يكون الجن بهجته من بعض أى السن والغصم أى كلاما مقدرا على الحق فيه اقتران خبره الى اجماعه بان الله يدري (فاحجب) بفتح السين وكسرها لغتان أى فاعلن لنفسه ببيان جهته (انه صدق فافضى ليعلم) التي حصته منه (فمن قضيت) أى حكمته (لحق مسلم) أى اودى او ما عداها التعصم بالاسم لانهم لم يوافقوا في الغالب (فاصلح) أى التمسوا والمالاز (قطعة) طائفة (من النار)

شخص الى ارض لم يتقدم ملك عليها الا احد فصيها بالسق والزرع والفرس أو البناء فتصير ملكا كيدل عليه أحاديث الباب وبه قال الجمهور وظاهر الاحديث المذ كونه انه يجوز للأحياء سواء كان باذن الامام أو بغيره وقال ابو حنيفة لا بد من اذن الامام ومن عاقل يصحح الى اذن الامام فيلحق بالاحلال القرية اليه حاجته من مريض وغيره ويعلقه كانت الهادوية قوله من احاط حافظه ان التعويض على الارض من جهة ما يستحق ملكها والقدار للمعجب ما يسمى حائطا في الفقه قوله وليس لفرق ظالم حق قال في القصر رواية الاكثر بتقوى من فرق ظالم لنفسه وهو راجع الى صاحب الفرق رأى ليس لفرق ظالم أو الى الفرق رأى ليس لفرق ظالم ويرى بالاضافة ويكون الظالم صاحب الفرق يكون المراد بالفرق الارض والاول جزء ماله والساقى والزهري وابن فارس وغيرهم والبالغ غلط في غلط رواية بالاضافة وقال ربة الفرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا قال الباطن ما حقه الرجل من الاراء واستغفره من المعادن والظاهر ما بناه ما غفره وقال غيره الفرق الظالم من غرس أو زرع أو بقر أو خر في ارض غيره يبيع حتى ولا شيء قوله من حرأ وضا بفتح العين ويختصم الميم ويقع في البضارى من امر زيادة الهمة في اوفه وخلق راويا وقال ابن بطال يمكن أن يكون اعترق فسلط التامن في الشبهة وقال غيره قد منع فيه الرأى يقال امر اقبلت من فرق ووقع في دواية أي ذرين امر بضم الهمة زناى امر بضم الهمة قال الحافظ وكان المراد انفس الامام قوله يتعادون يتضاظون المعاداة الاسراع والسرور المراد بقوله يتضاظون يصفون على الارض علامات بالخطوط وهي تسمى الخطوط واحدها خطية بكسر الخاء وأصل الفعل يتضاظون فادغمت الخاء في الظاهر اتعبد بها لاسلم في حديث آخر يشعر بان المراد بقوله في حديث عائشة ليست لاحداى من المسلمين فلا حكم لتقدم الكفر ما اذا كان حريا فظاهره وأما الذي نفيه خلاف معروف

باب التمسك عن منع فضل الله

(من أي هرير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الملقطعوا به السكلا متفق عليه) وللمسلم لا يساع فضل الله يساع به السكلا والبضارى لا تمنعوا فضل الله المتعوا به فضل السكلا وعن عائشة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يمنع

الامور والاعمال احواله فان خلقا لا يعلم من قضائهم عن حقائق الاشياء فاذا ارسل على ما قبل علم من القضاء البشرية ولم يرد بالحق السجوى علم عليه ما يطرق على سائر البشر (وانه ياتى في الغصم) في الاحكام وانكم تقتصون الى (فقل بعصم ان يكون ان يلف) أى احسن ارباب الكلام (من بعض) أى وهو كاذب وفي الاحكام ولعل بعصم ان يكون الجن بهجته من بعض أى السن والغصم أى كلاما مقدرا على الحق فيه اقتران خبره الى اجماعه بان الله يدري (فاحجب) بفتح السين وكسرها لغتان أى فاعلن لنفسه ببيان جهته (انه صدق فافضى ليعلم) التي حصته منه (فمن قضيت) أى حكمته (لحق مسلم) أى اودى او ما عداها التعصم بالاسم لانهم لم يوافقوا في الغالب (فاصلح) أى التمسوا والمالاز (قطعة) طائفة (من النار)

الملك بعتنا فنزل يقوم لا يثرونا
 أي لا يضيئونا (فما ترضى فيه
 فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (لأن نزلتم يقوم فأمر لكم)
 بضم الهمزة وكسر الميم (بما
 ينبغي الضيف فأجابوا) قلت منهم
 (فأن لم يبقوا فخذوا منهم) أي
 من مالهم (حق الضيف) فأمره
 الوجوب بحيث لو امتنعوا من
 فعله أخذ منهم فمروا قال به
 القسطل مطاوعا وقال أحلبوا لوجوب
 على أهل البادية دين القرى
 ومذهب أبي حنيفة ومالك
 والشافعي والجمهور أن ذلك سنة
 مؤكدة وأجابوا عن حديث
 الباب بجهلهم على المضطرين فإن
 ضياتهم واجبة تؤخذ من مال
 الممتنع بعوض عند الشافعي
 أو هذا كان في أول الإسلام
 حيث كانت المواثيق واجبة فلما
 اتسع الإسلام نسخ ذلك بقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم ما جازته
 يوم وليلة والجارعة تفضل وليست
 بواجبة وهذا ضعيف لا احتمال
 أن يراد بالتفضل تحمل اليوم
 واليلة لأصل الضيافة أو المراد

أي من قضيت له بظاهر يخاصها الباطن فهو حرام فلا يأخذ ما قضيت له لانه يأخذ ما يؤزل به إلى خطئ من الحار فوضع المتب
 وهو قطع من النار موضع السب وهو ما حكم به (فأخذها) وقيل (كها) قال النووي ليس معناه الضمير بل هو التمسيد
 والويعد كقوله تعالى فمن شاقبكم فزكوه فقلوا ما شئتم اه ويحمل أن الصفة الأولى التي يدنووا
 لا من راب والثانية على حقيقتها من الإيجاب أي بل ولدها والحديث أخرجه أيضا الأحكام والتهديدات وترا الحبل
 وسلم في القضاء وأبو داود في الأحكام ٩٨٢ (عن عقب بن عامر رضى الله عنه قال قلنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

منع البئر واه أحدو بن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من منع فضل مائه أو فضل كلته منه الله عز وجل فضله يوم القيامة
 رواه أحمد وعنه عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين أهل
 المدينة في الفضل ان لا يمنع فقير بئر وقضى بين أهل البادية ان لا يمنع فضل ما يبيع به الكلاب
 رواه عبد الله بن أحمد في المسند حديث عمرو بن شعيب في استاذ محمد بن راشد انظر
 وهو ثقة وقد ضعفه بعضهم لكن حديث أبي هريرة يشهد لصحة الأحاديث المذكورة بعده
 وبما يشهد لصحة حديث جابر ع مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
 فضل الموحدين إلا من يبيع عند أهل السنن يبعوه وصح الأرمذى وقال أبو الفتح
 القشيري هو على شرطه ما لو لكن حديث عمرو بن شعيب في استاذ علي بن أبي سليم وقد
 رواه الطبراني في الصغير من حديث الأعمش عن عمرو بن شعيب ورواه في الكبير من
 حديث وأنه بلفظ آخر واستاذ ضعيف وحديث عائشة رواه ابن ماجه من طريق
 عبد الله بن أبي حمزة الكوفي قال أبو حاتم مجهول وكذا قال في التقريب
 قوله فضل الماء المراد به ما زاد على الحاجة ويؤخذ ذلك ما أخرجه أحمد من حديث أبي
 هريرة بلفظ ولا يمنع فضل ما يبعدها يستغنى عنه قال في الفتح وهو مجهول عند الجمهور وعلى
 ماء البئر المحفورة في الأرض المملوكة وكذلك في الموات إذا كان لقصد القتل والصحيح عند
 الشافعية ونص عليه في القديم وحرمه أن الحافر يملك ما حواه أو ما البئر المحفورة في الموات
 لقصد الارتفاق لا القتل فإن الحافر لا يملك ما حواه بل يكتسب ما حواه من الماء الذي يفيض
 الصورة فيجب عليه قبل ما يفضل عن حاجته والمراد بواجبة نفسه وبعبارة زرعه وبما شئت
 هذا هو الصحيح عند الشافعية ونص المالكية هذا الحكم بالموات وقالوا في البئر التي
 لا تملك لأبواب عليه بل تملكها وأما الماء المحرق في الأمان فلا يجب بذل فضله لغير المضطر على
 الصحيح اه قال في البر والماء على أن ضرب من أجماع كالأنهار غير المستخرجة والرسول
 ومالك أجماعا كما يصر في الجراد وشحوها وتختلف فيه كالأبار والعيون والقنات المحفورة
 في الملك اه والقنات هي بفتح النون الكلمة التي تحت الأرض وسائر كالاخلاف في
 ذلك قال ابن مال لا خلاف بين العلماء أن صاحب الحق أحق بماله حتى يروى قال الحافظ
 وما قام من الخلاف هو على القول بأن المالك يملك ما يحسب أن الذين يذهبون إلى أنه يملك وهم

الأعمال المعروفة من جهة الامام دليل قوله انك تسمعنا ان كان على الميراث طعمهم وعمرهم وسكانهم الجمهور
 ماخذوه على العمل الذي يولونه لانه لا مقام لهم الاقامة هذه الحقوق كمال الخطأ وقال وكان هذا في ذلك الزمان اذ لم يكن
 كسبلين متعالم قاما اليوم فأورق العمال من بيت المال قال والى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضافة على أهل خبر ان خاصة
 وقصبيان في رواية التميمي انما يقوم واثارا الأرمذى إلى أنه محمول على من طلب الشراء امتناعا فامتنع صاحب الطعام فله
 أن يبايعه كرهنا قال ويروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسر أو قيل أنه خاص بأهل النعمة وقد شرطوا حين ضرب الجزية على
 لصارى الشام ضيافة من تزلهم وتغيب به تخصيص يحتاج إلى دليل خاص ولا وجه في ذلك فيما مضى من رآه منا من عن روال

حسبة أشار إلى ذلك النووي ومن الشيخ إلى المفسر في المسألة أن المراد أن لكم أن تأخذوا من أراضهم بالسكك ثم كروا
الناس عبيدهم وتعبه المأزى بأن الأئمة من العرض وذكر الصبي يذهب في الشرع إلى تركه لا إلى بيعه ولا يقرى إلا بوجه الأول
واستدل به بضاري على مسئلة الظفر وترجم بلفظ قصاص المظالم إذا وجد مال غلامه على ما أخذ منه بشد الذي له ولو بغير حكم
حاكم وهي مسئلة الظفر والمقبح به عند المالكة أن يأخذ بغيره من أن من قسنة أو نسبة الزوجة وحذا في الأموال وما في
العقوبات البينة فلا يصح منها لنفسه وإن أمكنه لكثرة الفوائض ١٨٣ وعنده أن الظفر قال الشافعي فيزعم بالأخذ فيما

الجمهورهم الدين لا خلاف عندهم في ذلك وقد استدلل بتوجه النهي إلى الفضل على جواز
بيع الماله الذي لا فضل فيه وقد تقدم الكلام على ذلك في البيع قولاً لا ينع به الكلا بفتح
الكاف واللام بعدها من مقصورة وهو الثبات وطبه وإليه والمحقق أن يكون حول
البركلا ليس خلعاً مفقده ولا يمكن لأصحاب الموائش وعيه إلا إذا مكوا من سق بها فهم
من تلك البركلا يتصرفوا بالمعنى بعد الرمي فستأمن منهم من الماسنهم من الرمي
والى هذا التفسير ذهب الجمهور على هذا المختص بالبدل من مائة ويطبقه الرعاة إذا
احتاجوا إلى الثرب لأنه إذا منهم من الثرب استمعوا من الرمي من الثرب يحمل إن قال
بكم حمل الماله لا تقسم لفظ ما يستجابون الممنه بخلاف الباهم الصبي الأولو يلحق
بذلك الزرع من ماعان والصبي عند الشافعية يوهى كالتجسفة الاختصاص بالمناشة
وفرق الشافعي فيما سلكه المزمع من الموائش والزرع بأن المناشة ذات أرواح ينعى
من عظمها ومتم بخلاف الزرع وهذا ألجأ النووي وشعره واستدل بالثابت يهدى بيار
القديم لا لطلاته وعدم تقسيمه وتعب به يحصل على المقبول على هذا الجرم يمكن هناك كلاً
يرى فلا يمنع من المنع لا تنقذ الله قال الخطابي والنهي عند الجمهور لا تنزعه وهو محتاج
إلى دليل يصر في النهي عن منعه المحقق وهو التصريح قال في القمع وظاهر الحديث
وجوب بذه نجاة وبه قال الجمهور وقيل لأصله طلب القيمة من المحتاج إليه كافي طعام
المضطر وتعب به يلزم منه جواز البيع حال استعانة المحتاج من ذلك القيمة ورد منع
الملازمة فيوزان يقال يجب عليه البذل ويثبت له القيمة في ذمة المبتولة فيكون له
أخذ القيمة منه متى أمكن ولكنه لا ينعى أن روايه لا يباع فضل المأزور واية النهي
عن بيع فضل المأزول على أن يحرم البيع ولو جازة أخذ العوض لجازة البيع قوله
نفع البرأى الماله لا فضل فيها من حاجة صاحبها وقسم دليل على أنه لا يجوز منع فضل
الماله الكائن في البركلا لا يجوز منع فضل ماله الثروة وأنه لا فرق بينه ما والنفع بفتح النون
وسكون الفاق بعدها من ماله

باب الناس شر كافي ثلاث وشرب الأرض العليا

قبل السئلى إذا قل الماله أو اختلوا فيه

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينع الماله والنار الكلا رولة

كان نصره حتى على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلته من زرع وماله ورواه ابن ماجه بلفظ ليل الضيف واجبة على أصغر بقائه
فهو دين عليه قاله شافعي وأن شامر لا يظاها رة ينعى وطالب ونصره المأزول ليس على رة لاله يأخذ ذلك ينع
من غير علم أحد قال في القمع وانتقوا على أن يحمل الجواز في الأموال لا في العقوبات البينة لكثرة الفوائض في ذلك وحمل
الجواز في الأموال أيضاً ما إذا أمن الغائقة كسبته إلى السرقة ونحو ذلك اهـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينع بالجزم على أن لا تأخذه وبالرفع على أن ينع بغير النهي ولا جدلاً لا ينع وهي تؤيد
رواية الجزم أي لا ينع (جاءه) الماصية (أن يعرضه) رقى لفت خشيته بالجمع (في جداره) واستدل به على أن الجدار

إذا كان لواحد وله جار قال إذا نبت جذعه عليه نساؤه أذن الملك أم لا فان استمع اجبروه قال اجعلوا مني وغيره من أصحاب الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعي في التسليم ولا فرق في ذلك عندهم بين أن يحتاج في وضع الخشب إلى تقبيل الجذع أم لا لأن رأس الخشب يسد الفتحة ويقوى الجذع وروى عنه في الجذع قولان أشهرهما اشتراط أذن الملك فان استمع لم يجبروه وروى قول الحنفية وجعلوا الأمر في الحديث على التدبير انتهى على التزوية جمعاً بينهما وبين الأحاديث المأثلة على تحريم مال المسلم الأبرياء قال الحافظ ١٨٤ وفيه نظر وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديموه ونه

في البرهاني قال البيهقي لم يفتد في السنن العصبية ما يمرض هذا الحكم العمومات لا تستذكر أن قصها وقد جعله الرازي على ظاهره وهو أعلم بالمراد بها حديثه يشترط في قوله (ثم) يقول أبو هريرة (أي بعد روايته لهذا الحديث) يحفظه على العمل بظاهره وتخصيصاً على ذلك لما رآهم وقفوا عنه (مالي) أراكم منها) أي عن هذه المقالة (معرضين) يوعدها يداود إذا استأذن أحدكم أنه لا يغزو شعبة في جداره فلا يمتعه فنكسوا رؤسهم فقال أبو هريرة مالي أراكم قد أمرضتم ولأحد فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأ رؤسهم (واقفه لارمين بها) أي بهذه السنة (بين) كأنكم) جمع كنفوق رواية أبي داود لا تقبها أي لا صرخن السنة المظهر الثالثة أو بالمقالة الحقيقة فيكم ولا يجزئكم بالتفريع بها كما يشرب الإنسان بالشئ بين كنفه ليستقطن خلفه أو الضمير للشعبة والعن

ابن ماجه وعنه أي تراش من بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون شركاء في ثلاثة في المأكل والمشرب والنار رواه أحمد وأبو داود ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس وزاد فيه وعنه سرام) حديث أبي هريرة قال الحافظ استاده صحيح وحديث بعض الصحابة ورواه في الصلاة في ترجمة أبي تراش ولما ذكر الرجل وقد نزل يوحنا عنه فقال أبو تراش لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وهو كما قال فقد عمداً أو دافعاً أو رايته جبان بن زيد وهو الشترحي تابعي معروف قال الحافظ في بلوغ المرام ورواه ثقات وحديث ابن عباس فيه عبد الله بن تراش وهو متروك وقد صرحه ابن السكن وفي الباب عن ابن جرير عند الطبيب وزاد المصنف وفيه عبد الحكم بن يونس فرواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن جرير وله عنده طريق أخرى وعن يونس عن أبيه عن داود وقد تقدم لفظه في شرح حديث ابن مسعود من كتاب الوديعه والعارية وسألت في باب إقطاع المحدث وعن عائشة عند ابن ماجه أنها قالت يا رسول الله ما الشيء الذي لا يعمل منه قال الملع والمأكل النار الحديث واستاده ضعيف كما قال الحافظ وعنه أنس عند الطبراني في الصغير يلفظ خصلتان لا يعمل منهما الماء والنار قال أبو حاتم في العلل هذا حديث منكر وعن عبد الله بن رجس عند العقيلي في الضعفاء من حديث يونس قوله الله فيه دليل على أن الناس شركاء في جميع أنواع المأكل غير فرق بين الحر وزعمه وقد تقدم في الباب الأول أن الماء الحر في الجراد وهو حلال لأجاءه من لازم الملك الاختصاص وعدم الاشتراك بين غير مختصين كما يقتضيه الحديث فان صح هذا الإجماع كان مخصوصاً لأحاديث الباب وأما ما أنها رفقة قد تقدم أنه حق بالإجماع واختلف في ماه الأناور والعون والكتان فمعه الشافعية والحنفية وأبي العباس وأبي طالب أنه حق لا ملك واستدلوا بأحاديث الباب وقال الإمام يحيى والمؤيد بالله في أحد قوليه وروى أصحاب الشافعي أنه ملك وقاسوه على الماء الحر في الجراد فهو حرام وروى عنه السبيل أشبه منه به الجراد فهو حرام قال في البقرة قل ومن استغنى فداؤه أمرهم أقبح مما أجاءوا ومن بعدت منه أرضه ووسط غيرها اه واختلف في ما العير قليل حق وقيل ملك قوله والنار قيل المراد بها الشجر الذي يحطبها الناس وقيل المراد بها الاستصباح

أن لم يقبلوا هذا الحكم وتعملا به وراضين لا يسلطن الخشبة على رؤسكم كارهين وقد ثبتت بالمبالغة قاله الخطابي منها وهذا التأويل يزم إمام الحرمين تبعاً لغيره وقال إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان على امرأة المدينة وقال الطبيب هو كما عين الزمهم حاجة القاطعة على ما ادعاه أي لأقول الخشبة ترمى على الجدار ويل بين أكتافكم لصوصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبر والاحسان في حق الجار وروى عنه الشافعي قال ابن عبد البر يرمي في المطالباتون جمع كنف بضمها وهو بلا بد وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لارمين بها بين أعينكم وإن كرهتم وهذا يرجع التأويل المتقدم واستدل المهلب

من المالكية بقول أي هرير بعد أن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب إليه أبو هريرة **باب ما لا يجوز من بيع**
 الوجوب للمجهول المصلحة تأويله لا عرض لمن أي هريرتين حدثهم به قالوا لأن الحكم قد تقرر عندكم **باب ما لا يجوز من بيع**
 عليهم جعل هذه القرينة فدل على أنهم جعلوا الأمر في ذلك على الاستصحاب اه قال في التفتيح وما أدى من أين ان العربيين
 كانوا يبيعونهم كانوا يعدوا لا يبيعون الحكم ولا يبيعون أن يكون الذين نزلهم أبو هرير بقتل كانوا يبيعونهم بل ذلك
 هو التبعين والافلا كانوا يبيعونهم أو يبيعونهم بذلك وقد جرى الشافعي ١٨٥ في تقديم القول بالوجوب بان مرقضى به

ولم يلقه أحسن مقرر كان
 اتفاقهم على ذلك اه ودعوى
 الاتفاق هنا أقوى من دعوى
 المهلب لأن أكثر أهل عصر عمر
 كانوا مصلية وغالب أحكمه
 منتشر لطلوع ولأبته وأبو هريرة
 انما كان على امرأة المدبنة ثيابة
 عن مروان في بعض الأحيان
 وأشار الشافعي إلى ما أخرجه
 مالك ودرواه وسند صحيح ان
 الضمائر في خليفة قال محمد بن
 مسلمة أن يسوق خليفا غيره في
 أرض محمد بن مسلمة فاستعجده
 ابن مسلمة فكله عرف ذلك فأنى
 فقال والله لعمر بن لو لم على بطنك

فدل على الأمر على ظاهره وعده
 إلى كل ما يصلح إليه الجار إلى
 الانتفاع بمن داربانه وأرضه
 وفي دعوى العمل على خلافه
 نظر منه في التفتيح وهذا الحديث
 أخرجه مسلم في البيوع وأبو داود
 في القضاء الترمذي في الأحكام
 وأخرجه ابن ماجه أيضا (عن
 أبي سعيد الخدري رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم) قال يا أيكم والبلوس على

مهلوا الاستصفا بغيرها وقيل المراد بها الجيرة فالتى يرى النار إذا كانت في موات
 الأرض وإذا كان المراد بها الضوم فلا خلاف أنه لا يمتنع به صاحبه وكذلك إذا كان
 المراد بها الجيرة المذكورة وان كان المراد بها الشجر فلا خلاف فيه كخلاف في الحطب
 وسائر قولوه الكلا قد تقدم تفسيره في الباب الذى قبل هذا وهو أنهم من الغلا
 والحشيش لأن الغلا تحصى بالربطن الثبات والحشيش يختص بالبايس والكلا
 يعومها قيل المراد بالكلا هنا هو الذى يكون في المواضع المباحة كالأودية والجبال
 والأراضي التى لا مال لها وأما ما كان قد أحرز بعد قطعه فلا شركة فيه بالإجماع كأقبل
 وأما الثبات في الأرض المملوكة والتعبر بقطعه فلا شركة فيه بالإجماع كأقبل
 الهادوية وقيل تابع للأرض فتكون حكمه حكمها وإليه ذهب المؤيداه واعلم ان
 أعاديت الباب تنتمى به مجموعها تنتمى على الائتلاف في الأمور الثلاثة مطلقا ولا يخرج
 شئ من ذلك إلا دليل يخص به عمومها بالإجماع أهم منها مطلقا كالأحداث القاضية به
 لا يصل حال امرئ مسلم إلا ببيعة من نفسه لا تسمع كونها أهم انما تصح فلا يحتاج بها
 بعد ثبوت الملك وثبوته في الأمور الثلاثة عمل التراجع (ومن عبادة أن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قضى في شرب الخمر من السبل ان الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء إلى
 الكعبيين ثم يرس الماء إلى الأسفل الذى يليه وكذلك حتى تنقضى الحوائط أو يفضى الماء
 ورواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قضى في سبل مهزوران يسك حتى يبلغ الكعبيين ثم يرس إلى الأعلى على
 الأسفل ورواه أبو داود وابن ماجه حديث عبادة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني وفيه
 انقطاع وحديث عمرو بن شبيب في استاء عبد الرحمن بن الحارث الخزرجي المذني تكلم
 فيه الإمام أحمد وقال الحفاظ في التفتيح ان اسناد هذا الحديث حسن ورواه ما لا كفى
 المستدرک من حديث عائشة انه قضى صلى الله عليه وآله وسلم في سبل مهزوران الأعلى
 يرسل إلى الأسفل ويحس قدر الكعبيين وإله الدار يقطى بالوقت وصححه الحاكم ورواه
 ابن ماجه وأبو داود ومن حديث ثعلبة بن أي مائل ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن أبي
 حاتم الترمذي عن أبيه عن جده أنه سمع كبارهم يقولون ان رجلا من قريش كان له

٢٤ نيل لنا الطرقات) لأن المجالس هي الإسلام غالب لمن يؤيد ما يكره وسامع ما لا يصل إلى غير ذلك وترجم بالصعدان
 ولقد اتفق الطرفان ليسبقا وجماعا إلى المصطفى ثم ورد بقطعة الصعدان عند ابن جابر من حديث أبي هريرة يترفعون لعلي بن
 المراد بالصعدان وجه الأرض ويلقون بها ما في مضامير الخواص في الخواص وفي الشيايبك المنزعة على المار حيث
 يكون في غير المعلوم (فصلوا ما تباد) أي حتى منها (التماع) أي الطرقات (بما التفتيح فيها قال) عليه الصلاة والسلام (فإذا
 أقيم الإيماء) من الإيماء (فاصلوا الطريق حتى تها قالوا) بأمر الله (وما من الطريق قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فصل
 الصير) عن الجرام (وكيف الذي) عن الناس فلا تحتقرتهم ولا تقتلهمهم إلى غير ذلك (ورد السلام) على من يسلم من المانة

أدأمر بالعرف ونهى عن المتكر) ونحوهما محتجب اليه الشارع من المختلف ونهى عن القصاص وأدأمر بدار السبل والسبل وتحت المعاطس والطريق من حديث مرواغة المهور وقد تنب من سابق الحديث أن النبي لا يتز بمثل لا يضعف الجالس عن أدأمره الحقوق المذكورة وتوفيه جهنم يقول الله الذرائع بطريق الأولى لا على السنة لا على الله عليه وآله وسلم نهى أولاً عن الجالس حذاء المائدة ثم قالوا ما لنا بذلك نعم ليس في الجالس بها على شرطه أن يعطوا الطريق حذاءه وفسر الهنيد كرامة المائدة الأصلية فرع ١٨٦ أولاً عدم الجالس على الجالس وإن كان فيه معطلة لأن القاعدة تقتضي

تقديم درة المسئلة على جلب الحطة وهذا الحديث أخرجه أيضاً الاستاذان وسلم فيه وفي الباب وأبو داود في الأدب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا تشابروا أي تشامروا في الطريق الميئة) يكسر الميم وهي الرحبة الواحدة تكون بين الطريق ثم يرد أهلها البيان فيستك منها الطريق (سبعة أذرع) ليسلكها الرجال والأثقال دخولاً ونحوها وتوسع خالداً لهم من طرحة عند الأبواب ويقتصر بأهل البنان من قصد السبع في حافة الطريق فإن كان الطريق أزيمن سبعة أذرع لم يمنع من التسعود في الزاوية وإن كان أقل منه منع لتلاصق الطريق على غيره وعند عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اختلفتم في الطريق المتأخراً لها سبعة أذرع أي يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يرد ذلك لكل واحد من الشراكين الأرض قدما يتقدم ولا يضر غيره قال الزركشي بما لا يردى ومذهبنا في اعتبار قدر المسألة والحديث محمول عليه فإن ذلك عرف والردة

سهم في طريقه فقامهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مهورا السبل الذي يشعرون ماله قضى بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الماله العسكبين لا يجس الأعلى على الأسفل قوله مهورا يقع الميم وسكون الميم بعد هاء ذي مضومة ثم وأما كسنة ثم وأما هو وادي بن قريظة يا بخار قال البكري في المجهج هو وادي من أودية المدينة وقبل موضع سوق المدينة وكان قد تصدق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين فاقطعه عثمان الحمر بن الحكم وأخروا وأقطع من وفاء فذلك وقال ابن الأثير والمتن في المهورا بتقديم الراء على الزاي فوضع سوق المدينة وأحدثا الباب تدل على أن الأعلى تستحق أرضه الشرب بالسبل والقبول وماله البئر قبل الأرض التي تحتها وإن الأعلى عسك المله حتى يبلغ إلى الكمين أي كعب رجل الإنسان الكاتنين عند فصل السابق والقدم ثم يرد بعد ذلك وقال في البصر المله إذا كان قليلاً غداً أن يم أرض الأعلى إلى الكمين في القبيل وإلى الشراك في الزرع لقضاء ماله الله عليه وآله وسلم بذلك في خير عبادة يعني المذكور في الباب قالوا ما قوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يراشق أرضك حتى يبلغ المجد فتقبل حقيرة لخصه وقيل بل هو المستقيم وكان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالتقبل فإن كانت الأرض بعضها مملوكة فلا يبلغ في بعضها الكمين الأوهو في المملوكة إلى الركنين قدم المملوكة إلى الكمين ثم جيب وسق وأقام وقال أبو طالب العمرة بالكفاية لأقل اه وهو الختان عند الهادوية قال ابن التين المهور على أن الحكم أن يسلك إلى الكمين ونحوه ابن كاة بالفضل والشعب قالوا ما الزرع قال الشراك وقال الطبري الأراضي محتقة فيسلك لكل أرض ما يكفيها وساقية الكلام على هذه المسئلة في شرح حديث الزبير أن شاء الله تعالى وقد أورد المصنف رحمه الله في باب النهي عن الحكم في حال الغضب من كتاب الأحكام

باب النهي عن أبواب بيت المال

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرم النقيع لئلا يخل المسلمين رواد أحد والنقيع بالنون موضع معروف وعن المصعب بن جثامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرم النقيع وقال لا شيء إلا لله ولرسوله ولرؤساءه وأودوا وبنوا منته لا شيء إلا لله ولرسوله وقال بلغنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرم النقيع وإن عمر حرم شرف

شرفه قال الزركشي بما لا يردى ومذهبنا في اعتبار قدر المسألة والحديث محمول عليه فإن ذلك عرف والردة المديته صرح بذلك الماوردي والروائي قال في النقيع والذي يظهر أن المراد الخواص قد ذراع لا أدى شعبة قال المفضل وقيل المراد ذراع البنان التعارف (عن عبدة الله بن يزيد الأنصاري رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من النهي) من التلب وهو أذمال المراد الذي لم يسجلوا ونهب مال الغير فربما (والنقيع) القنوة القنوة في الأعضاء يجمع الآف وتقع الآن ونحوهما قال عبادة بن الصامت الأنصاري يا أيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تنهب لاه كان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغنائم وقعت البيعة على الزبير عن ذلك (عن عبدة الله بن عمرو) بن الناص

(رضی اللہ عنہما قال نعم فمروا اللہ علی اللہ علیہ) واولی قول من قتل دون مائة فهو شهيد ووقتہ التباين من قتل دون مائة فماتوا بالجنة فوق القمري وبقية اصحاب السقي من حديث سعد بن زيد من قتل دون مائة فهو شهيد ومن قتل دون خمسة فهو شهيد ومن قتل دون مائة فهو شهيد ثم قال حديث صحيح وعند ابن ماجه من اراد مائة ظلم فقتل فهو شهيد قال الزوي وفيه جواز قتل من قصد اخذ المال بغير حق سواء استكان المال قليلا وكثيرا وهو قول الجوهري وضمن ابيه وقال بعض المالكية لا يجوز ١٨٧ اذا طلب الشيء الخفيف وقال القرطبي

حبيب الخلاف عندنا أهل الأذن
في ذلك من باب قضيته المتكررة
بمفرق الحال بين القليل والكثير
أو من باب دفع الضرر فيصنف
الحال وحسب ابن المنذر من
الشأن قال من أريد به أو
نفسه أو مرفعه الاستبان
يكلمه أو يفتيت فإن منع أو
امتنع لم يكن له قتله ولا الإفنان
يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه
وليس عليه عقل ولادة ولا
كفاوة ولكن ليس له حقه
قال ابن المنذر الذي عليه أهل
العلم أن الرسل أن يدفع حاكم
إذا أريد تخلياً به فيصير
كل من يحق عنه من علماء
الحديث كالجهم على استثناء
السلطان لا طرأ الوارد خلاص
بالصبر على جور وزلّة القيام
عليه وفرق الأراعى بين الحال
التي نقض فيها جماعة وأما حمل
الحديث عليها وأما في حال
الاختلاف والفرقة فليست
لابتقال أحد أو يرد عليه ما وقع
في حديث أبي هريرة عند مسلم
لفظ أ رأيت أن جهم يحمل يرد

والريضة وعن أسلم مولى عمر أن عمر استعمل مولى يدعى هنيبا على الحبلى فقال يا هنيبا انهم
جناحتك على المسلمين واتى دعوا المظالم فان دعوا المظالم مستجابة وأدخل وب الصرعة
ورب القتيبة وياي نعم ابن عوف نعم ابن عصفان فانهم انتم قلت ما شئت بما رجعنا الى
نخل فذبح ورب الصرعة ورب القتيبة انتم قلت ما شئتما يا تميم بنيه يقول يا أمير المؤمنين
فتنازكهم أألا بالناخل المملوك الكلابى أسر على من الغيب والفرق وياي الله انهم يلبون اى
قد ظلمتم انما البلادهم قالوا اعطيانا الجاهلية واسلو اعطيانا الاسلام وانى قضى
سيده لولا المال الذى اهل عليه فى سبيل الله ما جئت عليهم من بلادهم شارب واما البخارى
حديث ابن عمر أخرجه ايضا ابن حبان وحديث الصبأ أخرجه ايضا المصنف قال
البيهقى ان قولهم فى التشيع من قول الزهرى وروى الحديث السابق فذكر الموصول
قطر اعنى قوله لاجى الاقواس وسلفه يؤيد ما قاله البيهقى ان ابا داود أخرجه من حديث
ابن وهب بن نونس عن الزهرى فذكره وقال فى آخره قال ابن شهاب يوفى أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على التشيع وقدمهم الحاكم كزعم ان حديث لاجى الاقواس متفق
عليه وهو من افراد البخارى وتبيح الحاكم فى وجهه ابو الفتح القشيري فى الاسام وابن
الرفعة فى الطلب وأخرجه ايضا الشافعى عن الدراودى عن زبدي أسلم عن أبيه
منه وأخرجه عبد الرزاق عن ميمون عن الزهرى مرسل قوله لاجى التشيع أصل لاجى منه
العرب ان الرئيس منهم كان اذا تزلزلت له مناصب استوى كلبا على مكان عال قالى حيث
انتهى صوتهم جامن كل جانب فلا يرى فيه فهو يرى وهو مع غيره فمساو واما لاجى هو
المكان الحمى وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع من الاحياء فى ذلك الموات ليتوفر فيه
الكلاء وترعاه مواش مخصوصة يمنع غيرها من التشيع هو بالنون كاذر المصنف وذكرى
الخطاى ان بعضهم صحفه فقال بالموحط وهو على عشرين فرسخا من المدينة وقدره ميل
فى غاية أسبال ذكر ذلك ابن وهب فى موطنه وأصل التشيع كل موضع يستقنع فيه الماء
وهذا التشيع المذكور فى هذا الحديث غير تشيع الخضعات التى جمع فيه أسعد بن
زناد والماء يقتضى المشهور كما قال الحافظ وقال ابن الجوزى ان بعضهم قال انما واحد
قال والاول أصح قوله لاجى الاقواس وسلفه قال الشافعى محتمل معنى الحديث شيئين

أخذ عليّ قال فقلطعه قال رأيت ان ثاقلني قال قاله قال رأيت ان ثاقلني قال فقلت شهيد قال رأيت ان قتله قال فهو في النار قال ان يظل انما أدخل الجحيم في هذا الباب ليس بيني وبين الانسان أن يدفع عن نفسه وماه ولا شيء عليه فانه اذا كان شهيداً انما قيلت فقلت فقلطعه عليه ولاده اذا كان هو القاتل ﴿عَنْ أَنَسٍ﴾ بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه هي عاتكة قال النبي وانما أبيت فنعيماً لأنهم وانه على الحق ولا يقبض انهم يهي لان الهدايا انما كانت تمنع على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جهنم (فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين) هي صفية بكاء رواء أو وادعو الناس أو صفية رواء البارقيعي رابن ماجه وأبو سلمة رواء اللؤلؤ في الاوسط واحتناداً منهم من سجدوا لبارقيعي

وسأله بسند صحيح وهو أصح ما ورد في ذلك ويحمل التعدد (مع عدم) خالف القصة لم أشتغل اسم الطالب وما المرسله فهي
 قريب بنت جش ذكر ابن سزم في الحسلي (بقتصة فيها طعام) وفي الأوسط الطالبة التي بصحة فيها خبر وسلم من بيت أم سلمة
 (فرضت) عائشة (بعد ما كسرت القصعة) زاد أحد نصين وعند الساقين من حديث أم سلمة طاب ثابته عائشة وسماها نهز
 فقلقت القصعة (فضمها) صلى الله عليه وآله وسلم أي القصعة وفي رواية تجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلي القصعة ثم يجعل
 يجعل فيها الطعام الذي كان في القصعة ويقول ١٨٨ غارت أمكم ولا جدك فخذ الكسرتين فضم أحداهما إلى الأخرى (ويجعل

فيها الطعام) التي استقرتها
 (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 لأصحابه الذين كانوا معه (كلوا
 وحسب الرسول) الذي جاء
 بالطعام (والقصعة حتى قرعوا)
 من الأكل وأتى بصنعتين عند
 عائشة (فدفع القصعة العسيرة)
 إلى الرسول لم يطعمها حتى كسرت
 صفتها (وحسب) القصعة
 (المكدورة) في بيت التي كسرت
 زاد الثوري وقال أنه كانه
 وطعام كل عام قال ابن بطال
 استحبه الشافعي والكوفيون
 فيمن استهلك عروضا وأحوا
 فطعم من ماستك قال ولا
 يقضى بالقيمة إلا عند عدم الثمن
 وذهب مالك إلى القيمة مطلقا
 وحسنه في رواية قال لا يؤمنه
 صنعه الأدنى فالمثل وأما
 الحيوان فالقيمة والأفانل وهو
 المنجور عندهم وما أطلقه من
 الشافعي فيه نظر وإنما يصحكم في
 الشيء بمثله إذا كان متساوي

أحدهما ليس لأحد أن يصحى قسطين إلا ما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر
 معناه الأعلى مثل ما جاء عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الأول ليس لأحد من
 الولد بعد أن يصحى وعلى الثاني يتخص الحي من فاه مقام رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وهو الخليفة متامة قال في القصة وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أنه في المسئلة
 قولين والراجح عندهم الثاني والأول أقرب إلى ظاهر القصة ١٨٩ ومن أصحاب الشافعي من
 المثل بالقيمة ولا تالها قال الحافظ ومحل الجواز مطلقا لأن لا يضر بكافة المسلمين ١٩٠
 وظاهر قوة في الحديث الأول القليل خيل المسلمين أنه لا يجوز للأمام على فرض أن
 بالي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصحى نفسه وإلى ذلك ذهب مالك والشافعية والحنفية
 والمالكية قالوا بل يصحى لغير المسلمين وسائر أفعالهم ولا سيما أفعالهم من ضعف منهم عن
 الاتصاف كافتة عرق الأثر المذ كوروقد نزل بعضهم من الأحاديث القاضية بالنفع
 من الحي والاحاديث القاضية بغيره أو الأحياء معارضة ومنها هذا الخلق عدم الفرق
 بينهم وهو ما قد كان الحي أنصر من الأحياء مطلقا قال ابن الجوزي ليس بين الحديثين
 مصادفة قال في التمهيد ما يصح من الموات الكثيرة العشب لنفسه خاصة كعمل
 الماططة والأحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه شاذة فاقترعا قال وأما بعد أرض
 الحي وما لا تكونها لم تقدم فيها ملك لأحد لكنهما شبه العاهر فلهما من المنفعة
 العامة قوله وإن عرجى شرف لفظ البضارى الشرف بالتصريف قال في القصة والشرف
 بفتح المجهول أو المصد هاتفا في المشهور وروى كعب بن عاص أنه عند البضارى بفتح المهملة وكسر
 الراء قال في حوط ابن وهب بفتح المهملة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البضارى أو
 أصله وهو الصواب أو ما شرف فهو موضع شرب حكة ولا يفسد الألف والألام قوله
 والذين يفتح الراء أو الموصلة بعد هذا الهمزة موضع معروف بين حكة والمدينة يروى
 ابن أبي شيمة منا حديث صحيح أن عرجى الراء ثم الصدقة قوله هنا بضم الهاء وفتح النون
 وتشديد القصة قوله الصرعة تصغير صرمة وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين من الأبل
 أو من العشرين إلى الأربعين منها

• (باب ما جاني قطع الماعان) •

(عن ابن عباس قال أقطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلال بن الرحط المزني

القصعين كآلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تزويجه فغاب الكسرة فيجعل القصعة المكسورة معادن
 في يتناول جعل القصعة في بيت صاحبها ولم يكن هنا نصين ويحمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما أنه رأى في ذلك حدا
 يهما فترضا بذلك ويحمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بلال فغاب الكسرة باطما قصعة الأخرى قلت
 ويريد بهذا التصريح بقوله أنه كاهرا أما التوجيه الأول فيعبر عليه كونه في رواية ابن أبي شامة من كبير شيئا فهو عليه
 منه زاد في رواية الأدرقني فاصوات فصب وذلك يقتضي أن يكون سكا على الكل من وقع فعل ذلك وبقى دعوى من اعتذر
 من القول به بأنها قصة عن لا عزم فيها لكن يحمل ذلك ما إذا فسد الكبير وما إذا كان الكبير خفيفا يمكن إصلاحه فعلى

الجلال أو شموه أو أظم وأناسه الطام في عطفه لأن يكون ذلك من باب المعرفة والاصلاح دون حب الحكم وجوب المثل فيه لأنه ليس بعمل معلوم وفي طرق الحديث جليل على ذلك وإن الطامعين كانوا مختلطين وأخرج به الخنفه أقولهم أن أفاضيت العين الغصوبة بقضل الخاص حتى زال اسمها وعلقت اسمها بالملك المقصود بها وعلقت اسمها بالخاص وبضمها في الاستدلال لأن هذا الحديث ينظر لا يمتنى وفي الحديث حتم خلقه على الله علما واه رسلا وناصا فوجهه قال ابن العربي كأنه اتهم يزيد السكامة ولو بالكلام لما وقع ضمان التعدي لما فهم ١٨٩ من أن التي أهدت أرادت فيك أي التي هو

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

يقض الشيخ وكسر الراوي لغة
الاحتلام وشرا عابون الحقاني
والشيخ كما ذكر على جهة السيوع
وقد تحدث الشركة تمها كالآتي
أو باختصار كالآتي أو هي أنواع
أربع مشتركة الأبدان شركة
الحالين وسائرهم شركة يكون
كسهم ما متساويا أو متقاربا مع
اتقان الصنعة واختلافها وشركة
الوجوه كان يشترك وجهان
عند الناس ليأتى كل منهما
بقريل ويكون البائع لهما فإذا
بما كان الفاضل على الاتقان
فيهما وشركة المقاضاة يشترك
اثنان بأن يكون بينهما سهم ما
بأولهما وأبدانها وعلما ما
بعض من مفرع ومعت مقاضاة

معادن القلبية جلس بها وغور بها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يسلط حق مسلم رواه
أحمد وأبو داود ورواه أيضا من حديث عمرو بن عوف المزني وعن أيض بن جبال أنه
وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقطعه الخ قطع فقل أن ولي قال رجل من
الجلس أتدري ما أقطع له أنا أقطعته الماء العذ قال فأتدري منعه قال وياه مما يصحى
من الأرائك فقال ما لم تنه خفاف الأبل رواه الترمذي وأبو داود وفي رواية الخ خفاف
الأبل قال محمد بن الحسن المزني يعني أن الأبل تأكل منتهى رؤسها ويصحى ما فوقه
ومن جهة قالت أساذن أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل يدونه من يلقه ثم
قال يابى الله ما الشئ الذي لا يصل منه قال الماء قال يابى الله ما الشئ الذي لا يصل منه
قال الخ قال يابى الله ما الشئ الذي لا يصل منه قال أن تفعل الخير خير رواه أحمد
وأبو داود حديث ابن عباس في أسناده وأبو داود في أسناده أخرجه لمسلم في
الشواهد وضعفه غيره واحد قال أبو عمرو غير من حديث ابن عباس ليس يرويه
عن أبي داود غير وروى حديث عمرو بن عوف الذي أشار إليه المصنف في أسناده ابن
أبيه كثر من حديث ابن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وقد تقدم أنه لا يهيج حديثه
وحديث أيض بن جبال أخرجه أيضا ابن ماجه والنسائي وحسنه القوم في صحيحه ابن
حبان وضعفه ابن القطان ولعله وجه التضعيف كونه في أسناده السابق المأثور قال
ابن هدى أحاديثه منقطع عن غيره من حديث جده أنه عبد الحق وابن القطان بأنها
لا تعرف وتعتب بأحد كرها ابن حبان وغيره في الضعيف وروى بها شواهد تقدمت في
كتاب الوديعه والهاية عند الكلام على حديث ابن مسعود في المأمون قوله القلبية
منسوبة إلى الفضل بن علقم القاف والمؤددة وهي ناجمة من ساحل البحر عن ابن المدائني
خمس أيام ورواية لا يدرى أومعادن القلبية وهي من ناحية القرع وقد تقدم مثل
هذا التفسير في باب ما في الزرع والمعدن من كذب الزكاة لأن حديث القطاع بلال
تقدم هناك بلفظ غير ما هنا وقال في القاموس والقبل بحر كثر من الأرض يستعمل
أرواس كل أكمة أو جبل أو مجتمع دمل والجمعة الواضحة اه قوله جلس بها بنحو الجسم
وسكون اللام وكسر السين المهملة بعدها ما بالنسب والجلس كل مر تقص من الأرض

المطالبة ولكن هذه الأنواع التي ذكرها أهل الترويع وقالوا مقاضية وغنائ وأبدان وتوجوه ليست إلا ما مضى اصطلاحوا عليها وجعلوا لكل واحد منها ما عليه وقد وجدوا يقبضون ليس هذا العلم علموا استعماله بل هو علم بين فيه ما شرعه الله عز وجل لعباده من العبادات والعمالات والشركة الشرعية وتوجد وجود التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يدفع كل واحد منهم من ماله مقدار ما علموا ما يطلبونه المكاسب والأرباح على أن لكل واحد منهم بقدر ما دفع من ماله ما حصل لهم من الربح وعلى كل منهم بقدر ذلك ١٩٠ مما لم في الموثق التي تفرج من مال الشركة فإذا قد حصل التراضي الذي هو المناط

في كل العمالات فليس من شرط هذه الشركة أن يكون مال كل واحد منهم مساويا لمال من شاركه فإن العلي نصيب كل واحد منهم وإن كان بعضها أكثر أو بعضها كذا يحصل به المطالب من الصالحين في الغنم والغرم وهكذا الوجه لا شرط أن يخرج المال بآديدا وخلطه في ذلك الخلل بل المقصود التوزيع مجموعهم حتى لو اشترى أحدهم يتقصد نوعا من أنواع العروض وقيل الاشترون منه وقد حصل التراضي على أن أرباح تلك العروض المشتركة تكون للجميع بحسب الحصة وانقسم على الجميع كانت هذه شركة جمعية وهكذا لو أخرج كل واحد منهم مروضاً وقد عرف مقدار حصة كل نوع من أنواع هذه العروض التي أخرجها كل واحد منهم وتراضوا على الاشتراك فيحصل في المجموع من الأرباح والأفراهم كانت هذه شركة جمعية وهكذا لو حصل التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يطلبوا أسباب الرزق من مجموع ما رزقهم الله كان ماعلى

ويطلق على أرض يتخذ كافي القاموس قولاً وغروها باقعة الغنم المبيعة وسكون الواو وكسر الراء نسبة إلى غرو هذا العلم علموا استعماله بل هو علم بين فيه ما شرعه الله عز وجل لعباده من العبادات والعمالات والشركة الشرعية وتوجد وجود التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يدفع كل واحد منهم من ماله مقدار ما علموا ما يطلبونه المكاسب والأرباح على أن لكل واحد منهم بقدر ما دفع من ماله ما حصل لهم من الربح وعلى كل منهم بقدر ذلك ١٩٠ مما لم في الموثق التي تفرج من مال الشركة فإذا قد حصل التراضي الذي هو المناط في كل العمالات فليس من شرط هذه الشركة أن يكون مال كل واحد منهم مساويا لمال من شاركه فإن العلي نصيب كل واحد منهم وإن كان بعضها أكثر أو بعضها كذا يحصل به المطالب من الصالحين في الغنم والغرم وهكذا الوجه لا شرط أن يخرج المال بآديدا وخلطه في ذلك الخلل بل المقصود التوزيع مجموعهم حتى لو اشترى أحدهم يتقصد نوعا من أنواع العروض وقيل الاشترون منه وقد حصل التراضي على أن أرباح تلك العروض المشتركة تكون للجميع بحسب الحصة وانقسم على الجميع كانت هذه شركة جمعية وهكذا لو أخرج كل واحد منهم مروضاً وقد عرف مقدار حصة كل نوع من أنواع هذه العروض التي أخرجها كل واحد منهم وتراضوا على الاشتراك فيحصل في المجموع من الأرباح والأفراهم كانت هذه شركة جمعية وهكذا لو حصل التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يطلبوا أسباب الرزق من مجموع ما رزقهم الله كان ماعلى

فلا يجوز ما رزقهم الله كان ماعلى كذا فإن هذه شركة جمعية ولو اشترى بعضهم في مشارقة الأرض وبعضهم في مغاريها وقد اشترك ابن سعود وولد بن ناسر وسعد بن أبي رخاص فيما يبيعون من الغنم في يوم وكذا أخرج ذلك أبو داود والسنائي وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة الخاتم لا تختص على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ورد لميل على أنه كان يقع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والسنائي عن يوسف بن ثابت قال كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما خففوا أخيه على أن في النصف ما يبيعهم وأن كان أحدنا لطيفة النحل والربيش ولا تتر القدح وإذا تفرق ذلك هذا أمثالنا من هذا الكلام المدون في كتب الترويع والحاصل أن

الراضي على الاثمة الشواطين بالتقود والاعراض أو الابدان هو كالمشرقة شرجية لا يثبت الاثر والراضي مع العلم بحدان
حصة كل واحد من الربح والمشرقة ان كان المشرقة يثبتها ومقادير مال الشركة أو مقادير ربحية العروض فلا بد من معرفة المقتدان
لترتب الربح عليه فان حصل التراضي على الاستواء في الربح مع اختلاف مقدار الاموال كان ذلك جائزا لافلا ولو كان حال
أحدهم يسيرا ومال غيره كثيرا وليس في مثل هذا بأس في الشريعة فانها تتجارية عن تراض وساهمة بطبيعة نفس اه وقال
في قبل الاموال والحاصل ان الاصل جواز الشركة في جميع أنواع ١٩١ الاموال بخلاف الاختصاص بنوع واحد أو
بأنواع مخصوصة ولبي جوازها

عداها قطعية الدليل وهكذا
الاصل جواز جميع أنواع
الشركة المصلحة في كتب الفقه

فلا يقبل دعوى الاختصاص
بالبعض الا بدليل اه (واللهد)
بمسك التوبة رتبة لها وهو
اخراج القوم من حقهم على قدر
عدد الرقعة وخطها عند المرافقة
في السرقة وقد يتفق ورفقة
قيسمنوه في المضرب قال
تناهوا وناهه بعضهم بضاً
قاله الاخرى وقال الجوهري
شوه لكن قال في التدقيق
صاحبه وشوهه لابن فارس وقال
ابن سيده التهادي العون وطرح
نهديهم القوم أعانهم وخارجهم
وقال يكون في الطعام والشراب
وقيل قد كرهوا الاخرى وقال
صاحبه مثل قول الاخرى الا انه
قدمه السر والخطا ولم يشده
بالحد وقال ابن التين قال جامعة
هو النفقة بالسوية في السن
وشهه وبقي يظهر ان أصله في
السرقة وقد تنفق في الحاضر ورفقة
فمنهونه وانه لا يتقيد بالتسوية

فلا تخلفه الا بالرائحة اذا أرسلت في الرمي اه وحديث يروى على انه لا يخل
منع الماس والمخ وقد تقدم الكلام في الماس وما المخرج قطاه الحديث عدم الفرق بين ما كان
في ماله أو قدما فصل عنه ولا فرق بين جميع أنواعه المصلحة لا تتفاجها

(باب اقطاع الاراضي)

(عن أصه يفتأ يكر في حديثه كونه قالت كنت أقبل النوى من أرض الزبير التي
أقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راسي وهو منى على ثلثي فرسخ من ثلثي عليه
وهو حجة في سفر الرأفة اليسير بغير عزم وعن ابن عمر قال أقطع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ابن زيد حضر فرسوا جرى الفرس حتى قام نهرى بسوطه فقال أقطعوه حيث بلغ
السوط رواء أحد أو دواءه وعن عمرو بن حريث قال خط لي رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم دارا بالدينه بقوس وقال أزيدك رواء أبو داود وعن وائل بن حجر أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أقطعهم أرواحا بغير موت وبعث معاوية ليقطعه لياها رواء
التمذي وصحبه وعن مروان بن الزبير ان عبد الرحمن بن عوف قال أقطعني رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا فذهب الزبير إلى آل عمر
فاشتري فبصمهم فاني عثمان بن عفان فقال ان عبد الرحمن بن عوف ذم ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أقطعهم وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا وانى اشتريت فبصم آل عمر
فقال عثمان عبد الرحمن جاز الشهادته وعليه وأما أحد وعنه أفس قال دعا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الاقصاء لقطع لهم البصر فقالوا ليرسل الله ان فعلت فكتب
لاخواننا من قريش عثما فام يكن ذلك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اتكلم
سترون بعدنى آخرة فاصبروا حتى تلقوني رواء أحد البضاري) حديث ابن عمر في اسناده
عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وهو أخو عبد الله بن
عمر العمري وحديث عمرو بن حريث سكت عنه أبو داود والتمذرى وحسن اسناده لما حفظ
ولقد انه داود أزيدك أزيدك مرتين وحديث وائل بن حجر أخرجه ايضا أبو داود
والبيهقي وابن حبان والطبراني وحديث مروان بن الزبير لم أجده لغير أحد ولم أجده في باب

الاقية القسمه وأما في الاكل فلا نسوة لاختلاف حال الا كايروا حديث الباب تشهد لكل ذلك وقال ابن الاثير هو ما يترجعه
الرفقة عند المناهضة على العدو وهو ان تقسمهم بهم بالسوية حتى لا يكون لاحدهم على الاخر فضل فرائد ائرو هو مقرر
الغزو والمروق انما على الزادى السرقة طاعة وأشار الى ذلك البخارى حيث قال بكل هذا بضاه هذا بضاً وقال
اقابى هو طعام الصلح بين القبائل وهذه اقرع معروف فان ثبت فله أسهوه كرحم من عبد الملك التارمى ان أول من
أحدث التماسين بهذه ثم مهجة مضر الرأشى قلت وهو بعد ثلثون في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن لاصحة
لأن ثبت احتساب أوليته في زمن من منسوب من أو في سنة مخصوصة (والعروض) يضم العين جمع عرض يسكن بالاصحاب

التقدم ما يقضها جميع أصناف المال بوعاء التقدم وندخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العلم ويندرج فيه الرويات
ولكنه اعتقر في التقدم ثبوت التمسك على جوانبه واختلاف العلم في صحة الشركة (من لم ينه الا كره رضى الله عنه قال
سخت زودة القوم) أى غزى فهو أن يأخذ الطير إلى (وأملقوا) أى افتقروا (وأقاروا) التى على اقتضائه (وآه) (وسلم في
شراهم فأنزلهم) في حجرها وهو ظاهر فباعتهم بمن كونه أضعف منها كان يبيعهم بمستوى (فقيمهم) (من يراى التلغاب
رضى الله عنه) (فاخبروه) بذلك ١٩٤ (فقال ما يأتكم بعد بلكم) إذا فرغوا حالان وإلى الشئ فديعنى إلى الهلاك

الاقطاع من جمع الزوائد مع أنه ذكر كل حديث لا يخرج من الإسهات الست قوله
من أرض الزبير الخ يمكن أن تكون هذه الأرض هي المذكورة في حديث ابن عمر
المذكور ويعد في الباري في آخر كتاب التمسك من حديث أمية ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير في سنة أبي داود عن أمية ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير نخلا قوله حضر فرسه بضم الخاء المهملة
واسكان الصاد المجهتة هو العدو قوله وبعت معاوية أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قوله ليضع لهم العرين قال النخيل يقول أنه أراد الموات منها ليضعه كونه بالأحياء
ويحقل أنه أراد العامر منها لكن في قسم من النسخ لأنه كان ترك أرضها فلم يقطعها
وتعقبها بالقسم صلوا ضربت على أهلها الجزية فيصطلح ان يكون المراد أنه أراد ان
يخصم بمقتول بن يثاوية يوم سمع القاضى وجهه ابن بطال بان أرض الصلح
لا تقسم فلا تخلف قال في الفتح والى يظهر لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد ان يخص
الأصل بما يصل من العرين أما النابز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لأنهم كانوا
صالحا عليها وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح فخرج الأرض أيضا وقد وقع منه صلى
الله عليه وآله وسلم ذلك في عدة أراض بعد قضاها وقبل قضاها منها اقطاع قضاها الدار
مينا براهم لما اقتضى في عهد جوفيز ذلك التيمم واقتر في ابدي قد يضمن ابنة وقبة
ويدهم كتاب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقسمته مبرقة كرها ابن سعد
وابو عيسى في كتاب الأموال وغيرهما قوله فلم يكن عنده ذلك يعني بسبب الله الفتوح
واخر ابن بطال فقال معناه أنه لم يرد فعل ذلك لأنه كان أقطع المهاجرين أرض في
النضر قوله أثره يفتح المخرج من المثلثة على المشهور وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك
الى ما وقع من استئثار الملوكة من قريش على الأصحاب بالأموال والتفضل بالعطا وغير
ذلك فهو من أعلام نبوته وفيه ما كانت فيه الآية من الإشارة على أنفسهم كما وصفهم
بذلك فقال يوزر ون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وأحدث الباب فيه ادليل على أنه
يعوز لتي صلى الله عليه وآله وسلم ومن يعلم من الأئمة اقطاع الأراضي ويخصيص
بعض دون بعض بذلك إذا كان فيه مصلحة وقد ثبت منه صلى الله عليه وآله وسلم في
الاقطاع غير ما حدث هذا الباب والباب الذى قبله منها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(فدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله
يقاؤهم بعدا بهم فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
نادى الناس) فهم ياؤن بفضل
أزوادهم فسط ذلك قطع بكسر
النون وقع الطاء ويوزر فتح
النون وسكون الطاء ورجاءه
أى غسل الأزداد (على الطبع
فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فداؤهم برقيم يتشيد
الراء طية) أى على ماعلى الطبع
(فدعاهم بأوصيهم) جمع وعاء
(فاحسب الناس) أى أخذوا
حسبة حسبة وهي الأخذ بالكسب
(حتى فرغوا) قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم شهد
أن لا اله الا الله وأنى رسول الله)
اشارة الى أن ظهور المجهز بها
يؤديه الرسالة وقد أخرجه في
المجاود وهو من أقراده (من
أى موسى رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم ان لا شريك) نسبة الى
الاشعر قيله من العين (إذا
أرسلوا القز) أى فى أزوادهم

واصله من الرمل كلهم لسوق البر من القمح كما قيل قرب الرجل إذا افتقر كما لم ين بالقراب قال تعالى أقطع
مكة استرة (أو قل طعام عا لهم بالدينه) ما كان عندهم في قريه واحد منهم يبيعهم في أنوار احد السورة فهم
ممن وأنهم) أى متسلمون أو فعلوا فى في هذه المراساة وقال التوى معناه المبالغة في اتحاد طرقتهم وانما قلنا في طاعة
الله تعالى وقسمتة خلية للأشعر بين وفى الحديث إسباب خلط الزاد مقر لوضر أو قول الحافظ انهم فيه سوا زينة
المجهول لمعنه الضيق باله ليرى في الحديث ما يدل على وليس فيه الأمراة بعضهم بعضا إلا بآخرة ذال لى من هة لان الهبة
قبلت المال والخلق غير إلا بآخرة أيضا الهبة لا تكون إلا باليضا والقبول ولا يضمن القبط من حيدر والعل ولا يضمن

فما يقسم المحنة تقسومة قال الشوكاني في السبل الجرار الهبة هي أن يشكرهم على غيرة نصيب من مالهم لم يستحق
 فإذا وقع هذا فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك إيجاب ولا قبول ولا مجلس بل إن قبله الموهوب لم يرض به صيره إليه ولو بعد
 مدتها ما كان الواجب بإيقاع ذلك العزم فهذه هبة موصولة في الشرع ما يدل على القاطنة تقسومة ولا على مجلس ولا على
 قبض ومن زعم أن في الشرع ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان ٨١ ومطابقة الحديث في أربعة ظاهرة والحديث
 أخرجه مسلم في الفضائل والسنن في السيرة في الحديث أيضا فضيلة الأيثار ١٩٤ والمواصلة كذا في الفتح (من رافع بن

خديج يرضى الله عنه قال كلمع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بني الحبشة) زاد مسلم من تمامه
 وهو برده على النور حيث قال
 تبعنا لقاضي الله المصل الذي
 يقرب المدينة قال السقاقي
 وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة
 في قصة حنين (فأصاب الناس
 جوع فأصابوا إبلا وغنما) لأحمد
 فمن لفظه بل واحد بصير (قال
 رافع) وكان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في آخر أيام القوم) يضم
 الهز وتلحق بهم وحل للقطع
 (فجسوا ودجوا) مما صابوه
 (ونصبوا القدور) بعد أن وضعوا
 السهم فيها الطبخ (فأمر النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بالقدور)
 أن تنكثوا (فأكلت) أي أصبلت
 لفرغ ما فيها يقال كفلت الأمانه
 وأكفاه إذا امتلأ بها (فأكلت
 لأنهم دجوا الغنم قبل أن تقسم
 ولم يكن لهم ذلك) قال الروي
 لأنهم كانوا قد انعموا إلى الدار
 الإسلام والمسلم الذي لا يجوز
 الأكل فمعهم مال القنينة المشتركة
 فان الأكل معهم باطل القسمة إنما

أقطع حضرة بن أبي الهبة في البجلي الأحصي ما طبق عليه للمهر وراعي الإسلام وتر كوا ذلك
 المهر رده إليهم في خمسة طوي لم يمد كور في سقاي داود ومنها ما أتوا به أبو داود ومن
 سيرة بن معبد الجعفي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نزل في موضع المصديقت دومة
 فقام ثلاثا ثم خرج إلى تولوان جهنم فلقوه بالرحمة فقال لهم من أهل ذي المروة
 فقالوا أبو رافع من جهنم فقال قد أقطعنا النبي رفاة فاقسموا عليهم من باع ومنهم
 من أمسك فعصل ومنهم أخذ في داود من قبله بنت محرمه قالت فقمنا على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم صاحبنا يعني حريث بن حسان وأفد بكر بن الوليد
 فبايعه على الإسلام عليه وعلى قومه ثم قال يا رسول الله اكسب فتناوب بيني وبين
 بالهنا أن لا يجاور هذا البنا منهم أحد إلا سافر أو يجاور فقال اكسب يا غلام بالهنا
 فلما رأته قد أمرهم بأخص في روي وطى ودارى فقلت يا رسول الله لم يسأل السوية
 من الأرض أنسألت أتم هذه الهنا عندك مقبدا الجبل وعمرى الغنم ونسألت في غير
 وأبنا وهاروا ذلك فقال اكسب يا غلام صدقت المسكينه المسلم أخو المسلم بسهمه مال الله
 والشعر وبعثوا ناسا على القنان يعني الشيطان وأخرج أيضا الترمذي مختصرا ومنها
 ما أخرجه البيهقي والطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة أقطع القوم
 وأقطع ابن مسعود فحين أقطع وأسانده قوى

باب الجالوس في العرفات المسعة للبيع وغيره

(عن أبي سعيد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والجالوس في الطرقات فقالوا
 يا رسول الله ما نحن بحال السناد تصدق فيها فقال إذا بينت إلا الجلس فاعطوا الطريق
 حقها قالوا وما حق الطريق يا رسول الله قال بعض البصر وكف الأذى ورد السلام
 والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متقى عليه وعن الزبير بن العوام أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال لا يصح لأحدكم حبالا فيصطب ثم يصي فبيعه في السوق
 فبيعه ثم يستغنى به فينتقل على نفسه خيره من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه رواه
 أحمد) حديث الزبير أخرجه البخاري وأيضا يهزموا ما نزلت في الشيطان على مثل معناه
 من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جازى الفقير والمسكين والمسئلة من أبواب

٥٠ قيل لنا يباح في دار الحرب للمأموه من الأراقة إنما هو اتفاق المرق عقوبتهم وأما القسم فمقتضىه بل يعمل
 على الجمع وادى إلى الغنم ولا يظن بأنه أنقص فقال الغنائم لأنهم صلى الله عليهم وآله وسلم نهي عن إضاعة المال فيهم في سقاي داود
 يستجدد العمل الله عليه وآله وسلم كذا التقدير وقوله ثم جعل يزيل القسم بالقراب ثم قال إن الهبة ليست باحل من الهبة أو
 أن الهبة ليست باحل من الهبة مثل هذا أحد وأهوه يجب باله لا يلزم من تركه إتلافه لا مكان تداركه بالفضل لكنه بعيد
 ويحتل أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لأنه لا يلغى في الزجر ولو رد هالي الغنم لم يكن فيه كبير زجر إذا جازى الواحد منهم من
 ذلك نزيه يسر فكان إفسادها عليهم مع تعاقب قلوبهم بها وعليتهم وأتهم لا يلغى في الزجر (ثم قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم فعدل

عشرة) واليه واب مشرا (من الغم يحيد) اي سواها به وهو مجهول على انه كان يصيب قوماً ومثلاً ولا يخالق هذا قاعدة الاضحية
من اقامة بعيرة ام يبيع ثياباً لانه الخالب في قيمة الثياب والاول المصلحة وهذا وضع الترجمة على ما يفتنى (فتد) اي هرب
وشرد (متابعين غلج) ومطاعينهم) اي اهزمهم (وتكر في القوم خيل يدر) اي قللة (قا هوى) اي مال وقصد (رجل منهم) اليه
(يسهم) اي ترميه به (فجسه الله) اي بذل السهم (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان هذه الهائم) اي الابل (وايد جمع
أبد باله وكسر الباء اي فاخر وشوارد ١٩٤ (كا) وايد الوحش فخلطتكم منها فاضربوا هكذا) اي ارموا بالسهم كالصيد قال

رافع بن خديج (فقلت) يا رسول
الله (انزبوا) وضاف العمد
غداً) والشك من الراوي والرباء
هنا جمع في الخوف (وليست
مدى) اي معنا كما في نسخة
والمدى يضم اليه وباللهم الملهة
معه ورة منونة جمع مدية يمكن
اي واناء تعلمنا لسيد في
الذبايح تمكّل وتجزّ متعلّاه
الهد ومن المقاتلة بها (افنّض
بالقصب) ولمسلم فنذ كما لا حظ
بكسر اللام وسكون السين ففتح
القصب أو قنوره (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (ما نهر
الهم) اي صبه بكثرة وهو منه
يجري الخافق الثمر وروى بالزاي
كما انقاضي مباح وهو غرب
قال في المدايب وهذا تحريف
في النقل فان الاناضى قال في
الذوق ووقع للاصلي في كتاب
الصيدانيز بالزاي وليس بشئ
والصواب ما فيه ما نهر به ادا
في اثار المواضع قال القاضي انها
سكى هذا عن الاصلي في كتاب
الصيد لا المكان الذي ضمن
فيه وهو كتاب الشركة وكلام

الزكاة قوله يا كرم الجالوس بالنصب على التعذير قوله ما التامن بحال الساب فيه دليل على
أن التعذير لا يراد لاداء الوجب واذ لو كان للوجوب لم يرجعوه كما قال القاضي مباح وفيه
مقتضى لمن يقول ان سدا الذرائع بطريق الاولى لاعلى الحكم لانه منى او لاهن الجالوس
بحال المادة فلما قالوا ما التامن بحال الساب ذكر لهم المقاصد الاصلية لمنع عرف ان التهي
الاول لا يراد الى الاصل ويؤخذ منه ان دفع المسئلة اولى من جلب الصلحة لانه اولاً
الى ترك الجالوس مع ما فيه من الاجر لمن حمل بحق الطريق وذلك ان الاحتياط في طلب
السلامة اكدم من الطمع في الزيادة قال الحافظ ويحمل انهم رجوا وقوع الفسخ بتقصي
لما يمكن من شدة الحاجة الى ذلك يعني فلا يكون عليهم المذ كورد للبال على ان التعذير
التي في قوة الامر لا يراد لاداء قال ويؤيده ان من حمل على يمينه من روى عن القوم انها عزيمة
قوله اذا ايتم الالجلس في رواية الجاني فاذا ايتم الى الجلوس قوله غش البصر الخ زائد
ابو داود في حديث ابن عمر في رواية السيل وتثبت العاطس اذا جدوزاد الطير الى من
حديث عمر واثمة الملهوف وزاد البراز من حديث ابن عباس واستنوا على الجملة وزاد
الطير من حديث من حمل من حنف وكراهة كسبه وزاد الطير الى ايضاً من حديث
وحسن بن حبيب واحدها الاضحية اعينوا القتلوم وفيه في حديث أبي طلحة من الزيادة
وحسن الكلام وقد تقدم الحافظ هذه الآداب فقال

جعت آداب من دام الجالوس على الطريق من قول خير الخلق انسانا
أش السلام وأحسن في الكلام وشملت عاطسا وسلاما وادحسانا
في الجملة عاون ومظلو ما آمن وأغث • لفان واحده سلا واحده حسانا
بالرف مر وانه من تكروك آذى • وضط طرنا وأكثرت كرمولانا

والعفة في التعذير من الجالوس على الطريق ما فيه من التعرض للفتنة بالظن الى من يحرم
النظر اليه والحقوقه والصلين التي لا تلتزم غير المبالس في ذلك المثل وقد اشار في حديث
السبب بغض النظر الى السلام من التعرض للفتنة من يحرم التساوي وغيره ويكف
الاذى الى السلام من الاحتقار والقيمة ويرد السلام الى اكرام المار والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر الى استعمال جميع ما يشرع وترتب جميع ما لا يشرع وعلى هذا الخط
بقية الآداب التي أشرنا اليها ولكل منها شاهد صحيح او حسن وقد استوفى ذلك الحافظ

الزركشي ظاهر في روايته في هذا المثل الخاص وهو مختص ببلاتك اه (وذكر اسم الله عليه فكلوه) هذا اقتضاه في
من اشترط التسمية عند التزج وهو المالكية والحنفية فانه حلق الاذن في الاكل بجمعوع امرين والعطف على شيئين فتنبى ما تشاه
أدعما وأجاب الشافعية بان هذا معارض بحديث عائشة روى الله عنه امار قوما قالوا ان قوما ياوتوا بالقيم لا تدعى اذ كروا
اسم الله عليهم أم لا فقال سمعوا انتم وكوافه ومجهول على الاحتجاب قال الشوكاني في السبل الجراد ولا يعني ان الاحاديث
الصحة دلت على ترتيب جواز الاكل على انهم ذكروا اسم الله تعالى عليه فان ذلك يفسد ان التسمية شرط لاقتل الذبيحة
بدونها وليكنتم قد وعد ما يدل على انه اذا التبس على الاكل حله ذكروا اسم الله على الذبيحة أم لا فانه يسحق عليها اي كل كان في الضاري

من حديث عائشة رضي الله عنها "نحو ما قالوا لم يزل الله ان يقول يا ايها الناس لا تدري انكم رووا الله عليه ام لا فقال هو اعليه
انتم وكلوا قالت وكان حديثه هذا بالكفر فهذا دليل دلالة منه على انه اذا التمس الى كل حل وقت التمس من الذي يصح
ام لا انه يكتفي بالتسمية منه عند الكل فالجواب ان التسمية تفرس على الاصح واعادتها عند الكل فرض على المتقديس
في الادلة ما يدل على ان التسمية سنة فقط كآثارها جامعة اه والضمير في كلوه يعود على المذكور وهو من الكلام لان انكر
الا لا لم يدل على شيء انهم منه ضرور فهو المذكور ولكن لا بد من رابط ١٦٥ يمد على ملين الجلة او ملابسا بنقد

في التفرغ في كتاب الاستدانة وحديث الزبير قدس سره شرح ما اشغل عليه في كتاب الزكاة
وذكره المصنف ههنا لقوله نفسه فيضعه في السوق فيبعه فان فيه دليلا على جواز
الجلوس في السوق للبيع ولا يحتاج الى الامواق من كثرة الطرق فيه

(باب من وجد دابة قسيما اهلها رغبة عنها)

(عن عبيد الله بن جبير بن عبد الرحمن الجدي عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من وجد دابة فخرج منها اهلها ان يلقوها فسيبوها فاحذها فاحياها فهي له قال
عبيد الله فقلت له من هذا فقال من غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رواها ابو داود والدارقطني وصح الحديث يرمع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من ترك دابة فملكها فاسياها رجل فهي لمن احياها رواه ابو داود) الحديث الاول
استاده عبيد الله بن جبير وقد وثق وحكي ابن ابي حاتم من يحيى بن معين انه مثل عنه فقال
لا امره يعني لا امره فحقق امره وامام الجماعة العصابة الذين اجمعهم الشعبي فغير واحدة
في الحديث لان مجهولهم مقبول على ما هو الحق وقد حققنا ذلك في رواية مستقلة
والشعب قد لقي جماعة من العصابة حكى الذهبي انه سمع من ثمانية او سبعين من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحكي منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي انه قال
أردت خمسمائة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون على وطئته
والزبير في الحديث الاول في الثاني مع امر الله عبيد الله بن جبير المذكور قوله فسيبوها
وكذلك قوله من ترك دابة فتركها من الاطلاق انه يجوز ذلك الدابة التسبيح في العصر
اذ اخرج من القبايعها وقد ذهب الستة والشافعي واصحابه الى انه يجب على مالك الدابة
ان يعطها او يبيعها او يسبق في امره فان قردا جبر وقال ابو حنيفة واصحابه بل يوزر
استصلاحا لاحقا كالشعر واجيب بان ذات الروح تغارق الشعر والاولى اذا كانت
الدابة حيا من كل وجهه اما انكها يطعمها المحتاجين قال ابن رسلان واما الدابة
التي هزئت من الاستعمال زمن ونحوه فلا يجوز ناصحها انسيها بل يجب عليه تقطعها
قوله فاحياها يعني يبقياها وعلقها وخلفها وهو من باب الجواز كقوله تعالى ومن احياها
فكأنما احيا الناس جميعا قوله في فاحياها بظواهره احياها باليت والحسن واسحق
فقالوا من ترك دابة فملكها فاحياها انسان فاطعمها وسقها وخلفها الى ان قويت على

محذوف ملايس اي فكروا
مذوحه او يقدر ذلك محضا
الى ما ولكنه حلف فالتقدير
مذبح ما انكره الله وذكره
الله عليه فكلوه (ليس السن
والنظر) قال الزركشي والبرماوي
والكرمانى والمسي ليس هنا
للاستثناء يعني الا ما بعد نصب
على الاستثناء قال في المصابيح
والصحيح انه انما نصب وان احياها
ضغير راجع لبعض المفهوم عما
تقدم واستادوا واجب فلا يلحق
اللفظ الا للتصويب (وسا حذركم
من ذلك) أى سا بئرا لكم هلته
وحكمته انتفخوا في الدين (المد
السن فظلم) لا يقطعها باوانها
يخرج ويدي تفرق النفس من
غيره يشن المذكور هذا يدل على
ان النهي من الذي كلفه العلم كان
متقدما فاحياها بهذا القول على
معلوم قدس قال ابن الصلاح
ولما جدد البحث احدا ذكر ذلك
بعضه يقول قال وكأنه مندهم
تبعي وكذا نقل عن الشيخ من
الدين بن عبيد السلام انه قال
لشرع على تصديقها كأنه

احكاما تصديقها اي وهذا ما قاله النووي المعنى لا تصدقوا ما لم تعلموا لانه قدس سره من نفس الضماني الاستقامة
لكونهم اذ ادخلوا فيكم من البلى اه قال في جميع العدة وهو ظاهر قلت وتكون من الله الى الشارع والى ما هو موطر واما التفرغ
في الحبشة) ولا يجوز ان تشبههم ولا يشبههم لانهم كفار وهم يمدون المذبح باغفارهم حتى ترقن النفس خنقا وتعذبا
ويجوز ان يملأ الكهنة تلك شرب الخمر ويمنع في التفرغ ليس فلذلك وصفها بالجمع ونحوه قوله ام ان الناس الذين هم البيض
والذين الصفر قال النووي يدخل فيه ظفر الا مدعى وغيره متصلا بظاهره او متصلا كذا السن وجوز ما هو خنفة
بوصاها بالتصديق اه والحديث جليل عليه لانه ليس فيه ذلك التفصيل ولا يخص لعموم من التمس والحدوث آخره ايضا

في الجهاد والاتباع ونسب في الاضاحق وابوداود في التبايع والتزم في السنة والاضاحق وابن ماجه في الاضاحق والاتباع
 (عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اعتق شيئا) بفتح الشين أي تسييرا ورواه معنى
 (من ملوكه) أي من عبد مشرك يسمونه آخر قبل لا كان أو كثيرا ذكر أو كثيرا حتى (فعلبه) خلاصه في ماله أي فعله أدا عقه
 الباقي من ماله لخص من الرق (فان لم يكن له مال قوم للملك) أي كاه (قيمة عدل) أي استوا ولا يزد عليها ولا تنقص (ثم
 استسعى) على البناء فمفعول أي أكرم العبد ١٩٦ الاكتساب قيمة نصيب الشريك ليلك بقية رقبته من الرق (غير مشقوق)

أي محدد (عليه) في الاكتساب
 اذا هجر وليد كره بعض الرواة
 السعاية فقه على مدح في
 الحديث من قول قتادة قلت
 من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
 وبذلك صرح التساني وقدره
 والقول بالسعاية مذهب أبي
 حنيفة وخالفه صاحباه والجمهور
 ومطابقة الحديث للترجمة لا تقتضي
 وهي تقوم الاشياء بين الشركاء
 بقيمة عدل وقد أثر جرحه أيضا في
 العتق وكذا أصل فيه وفي التذوي
 وابوداود فيه والترمذي في
 الاحكام والتساني في العتق وابن
 ماجه في الاحكام قال ابن بطال
 لا خلاف بين العلماء ان قسمة
 العروض وصائر الامتعة بعد
 التقويم جائز وانما اختلفوا في
 قسمة بغير تقويم فاجاز الاكثر
 على ميل التراضي ومنعه
 الشافعي وجمعه حديث ابن هر
 قين اعتق بعض عبده فهو نص
 في الرقيق والحق الباقي (عن
 النعمان بن بشير رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم) انه (قال مثل القاتل على

النبي والخل وعلى الركون ملكها الآن يكون مالكم هاتر كما لا رغبة عنها بل ليرجع
 اليها وأضلت عنه والى مثل ذلك ذهب الهادوية وقال ما لى مالكم الا وليرغم
 ما اتفق عليها الا خذوا مال الشافعي وغيره ان ملك صاحبها لم يرل عنها بالجزر وسيله اسيل
 المقلبة فاذا جاز بها وجب على واجدها ردها عليه ولا يضمن ما اتفق عليه لان لم ياذن
 فيه قوله بملكهم الميرورع الام اسم لمكان الا لعله هو في قرابة لجهور في قوله تعالى
 ما شهدناهم لاهل وقرأ أحسن بفتح الميم وكسر اللام

• (كتاب القسب واخواته) •

• (باب النسي عن جد وهزله) •

(عن السائب بن زيد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذ
 أحدكم متاع اخيه جادا ولا لعبا وبذا أخذ أحدكم عصا اخيه فليردها عليه ورواه أحمد
 وابوداود والترمذي وعن أنس ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يهل ملك امرئ
 مسلم الا يطيب نفسه ورواه الدارقطني وعجمه بفتح الساحة القسب بين عليها والعين
 تنصير صفتها انها تفت • وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال حدثنا أصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم انهم كانوا يبيعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام رجل منهم فانطلق
 بعضهم الى جبل معه فآخذة ففرغ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع المسلم ان
 يرفع مسلما واما ابوداود) حديث السائب حسنه الترمذي وقال غريب لا نعرفه الا
 من حديث ابن أبي ذئب له وقد سكت عنه ابوداود والترمذي واخرجه ايضا البيهقي
 وقال اسناده حسن وحديث أنس في اسناده الطرث بن محمد القهري وهو مجهول وله
 طريق أخرى عند الدارقطني أيضا عن جدي عن أنس وفي اسناده ابوداود بن الزبرقان وهو
 مقروء ورواه احمد الدارقطني من حديث أبي حرة الراشعي عن جده وفي اسناده علي بن
 زيد بن جدعان وقسمة ضعف واخرجه الحارث بن حديث ابن عباس عن طريق مكرمة
 واخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس ايضا عن طريق مقسم وفي اسناده العريزي
 وهو ضعيف ورواه البيهقي وابن جابر والحاكم في صحيحهما من حديث أبي جند
 الساعدي بلقلا لا يبيع لامرئ ان ياشف نفسه اخيه بغير طيب نفس منه قال البيهقي

حدوده الله) الآخر المعروف والناهي عن المنكر (والواقع بها) أي في الحدود تناول المعروف والمرتكب وحديث
 المنكر (كشلت قوم اسمعوا) أي اقرعوا من القرعة (على سفينة) مشركه ينسبها لاجارة أو الملك تنازعوا في المقام بها لاول
 سفلا (فأصاب بعضهم) بالقرعة (أعلاها) بعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها اذا استقوا من الماء وما ملأ من فوقهم
 وفي الشهادات فكان الذي في أسفلهم يرون الماء على الذين في أعلاها فتأذوا به (فتناولوا من فوقنا في ضيقنا) قالوا (نؤذ) أي
 لم نضر (من فوقنا) وفي الشهادات فاخذوا أسفلهم بقر أسفل السفينة فانوق فقالوا ما قال قال تميمي ولا يذعن من الماء كان
 يتركهم وما ارادوا) من انشق في ضيقهم (هلكوا جميعا) أهل البؤ والسفل لانه من لازم خرق السفينة فغرقها واهلها (وام

في الحضر والرهن لغة التدوين ومنه الحالة الرهنية أي النائية وقال الامام الاحمد بن حنبل في تفسيره
 وهو ما جعل عين مقولة وثيقة بين يستوفى منها عند تفرغاته ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية لمفعول باسم
 المصدر قاله القسطلاني فأما الرهن بضمين فالبيع ويجمع أيضا على رهان ككتب وكاتب وقيد الحضر للإشارة إلى ان التقيد
 بالسفر في الآية الكريمة خرج لغيره فلا علاقة بالحديث على مشروعية في الحضر وهو قول الجمهور واحتجوا
 فمن حيث المعنى بان الرهن شرع وثيقة ١٩٨ على الذين لقوه قبل ان ياتوا من بعضكم بعضا فانه يشهد بان المراد بالرهن
 الامتناع والتمسك بالسر
 لانه قد فقد الكاتب فأخرج
 مخرج الغالب وتوافق ذلك
 مجاهد والفتاوى فاما قوله الطبري
 فله لا يشرع الا في السر حيث
 لا يوجد الكاتب وبه قال داود
 وأهل الظاهر وقال ابن حزم ان
 شرط الرهن الرهن في الحضر
 لم يكن ذلك وان تبرع به الرهن
 جاز وجعل حديث ابن عباس الذي
 صلى الله عليه وآله وسلم دونه
 عند اليهودي على ذلك وحديث
 رهن الذي صلى الله عليه وآله وسلم
 دونه بالذمة عند يهودي ردعي
 من احديثه ليس في الآية
 والحديث تعرض للسر في
 الحضر (من أي امر يريدني
 الله منه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم الظاهر
 يرتكب) أي الظاهر المرهون
 (بثقتي) أي يركب وثقتي عليه
 (اذا كان مرهونا وليا المراد
 أي ذات الضرع) (يشرب بثقتي
 اذا كان مرهونا) أي يركبه
 الرهن ويشرب السج لان
 وثيقها أو المراد المترين وهذا
 الاخير قول احمد واستحق في الملقى بان نفقة الحيوان واجبة للمترين فيمنع وقد أمكنه استدفاعه من ثمة قوله
 الرهن والنباية عن المالك في جوابه علم واستيفاء من مناقه لما في ذلك كما هو ظاهر من مال فوجها عند
 لمتنا به بغير اذنه والنباية عنه في الاتفاق عليها وقد قيل ان فاعل الركوب والشرب لم يتعين فكذلك الحديث بجملا واجبه
 ناه لا لاجل بل المراد المترين بقرينة ان اتفاق الرهن بالعين المرهونة لاجل كونه مالكا والمراد هنا الاتفاق في مقابلته النفقة
 وقد تضمن المترين كاتوع التصريح بذلك في الرواية الاخرى قال في القصر في الحديث حجة في قال في قوله مترين من الرهن
 الاتفاق بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا يتنفع بغيره هاهنا هو الحديث وأما دعوى الاجال منه فقد دلل منطوقه على الجاهة

الاتفاق في حقا. الاتفاق وهذا يقتضيه المرتين لان الحديث وان كان مجازا لكن يقتضي المرتين لان ارتفاع الراهن بالمرهون
لكونه مال كارتب لالكونه منفقا عليه وذهب الجمهور الى ان المرتين لا يقتضي من المرهون شيئا ولو اُلحِد الحديث لم يكونه ورد
على خلاف القياس من وجوبين أحدهما التعبير بقرينة الملك ان ركبو ويشرب بقواته واثاني قضيتها ذلك بالشفقة قال ابن
عبد البر هذا عند جمهور الفقهاء ترد احوال يجمع عليها واكثرنا تنقلها في حقها ويدل على نسخ حديث ابن عمر في أبواب
المعامل لا تحلب غاشية امرئ بقواته ١٩٩ قال في التلويح ويجيب عن ١٩٩ دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للاصول

بان السنة، لصحة من جهة
الاصول فلا ترد الا بمعارض
أرجح منها جده هذا الجرم ومن
حديث ابن عمر أنه عام وحديث
السبل خاص فبقي العام على
الخاص والشيخ لا يثبت الا
بدليل يقتضي تاخر التامع على
وجبه يتعدى به الجمع لا يجرى
الاحتمال مع الامكان ١٩٩ وقال
في السبل وقدره اذا كانت
الدية مرهونة على المرتين
حلقها ولين الدر يشرب وي
الذي يشرب نفقته فكانت هذه
الرواية معينة للمراد بالحديث
وهو ان الفرائض المرتين والمؤمن
عليه ومما يؤيد هذا انه لا معنى
لكون الراهن يركب ويشرب في
مقابل النفقة فان الراهن ملكه
فلا ينفق على ملكه بعوض ولا
يعارض هذا حديث أبي هريرة
من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال لا ينفق الراهن من صاحبه
الذي رهنه نفقه وعاءه فخره
أخرجها شافعي والدارقطني
وحسن اسنادها مالك والبيهقي
وابن حبان في صحيحه وله طرق
ولكن على الحقيقة منه قوله نفقة

قوله تعالى ومن الارض مثلهن خد لا فلان قال ان المراد بقوله يسع ارضين سبعة اقاليم
لانه لو كان كذلك لم يباور الغاصب بمراسم اقليم آخر قال ابن التين وهو الذي عليه مبنى
على ان العقوبة متعلقة بما كان سببا والافق قطع التنازع ذلك لا لازم بين ما ذكره ١٩٩
(وعن الاشعث بن قيس ان رجلا من كندة وجلا من حضرموت اجتمعوا الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في ارض يالين فقال الحضري يا رسول الله ارضي اختصها هذا ايوه
فقال الكندي يا رسول الله ارضي ورتبها من ارضي فقال الحضري يا رسول الله استخف
انه ما يعلم انها ارضي وارضى والذى اختصها ايوه فقبها الكندي ليعين فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يقطع عبدا او رجل يمين مالا الا في ايام يلقاه وهو
أجده فقال الكندي هي ارضي وارضى والدم رواه احمد الحديث رواه ايضا الطبراني في
الوسط وفي اسناده محمد بن سلام المسجي لغرائب ويقته رجاله الصحيح والاشعث
أيضا حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير والوسط واسناده ضعيف وقصة الحضري
والكندي سياقت ذكرها في باب استلاف التكر من كتاب الاقضية من حديث وائل بن
سهر عنده سلم في صحبه والتردي وصحبه بنص ما هنا ولا يفي الكلام عليه هناك
ان شاء الله قال في التخصيص والحضري هو وائل بن حجر والكندي هو امرؤ القيس بن
عابس وابنه ربيعة ١٩٩ وفيه نظر فانه مساقى من وائل بن حجر في كتاب الاقضية بلفظه
رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخ وهذا يضمنان
الحضري وغيره وائل وايضا قال في البداهة اسم الحضري ربيعة بن حبيد بن كندة
مينا في احدى روايتي صحيح مسلم وحيدان بكسر الهمزة وبعد علمو حديثه الحديث فيه
دليل على انها اطلعت بين العلم وجبت وعلى انه يتعقب لقاضي ان يعط من دام الحلف
قوله انه لا يقطع عبدا الخ فلهذا الصحيح من حديث الاشعث من حلف على يمين يقطع
بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجرائي فهو عليه غضبان وسياقي في كتاب الاقضية

باب قل نزع الغاصب نفقته وقلم غرضه

(عن رافع بن خديج ادا بي صلى الله عليه وآله وسلم قال من زرع في ارض قوم بغير
انهم فليس له من الزرع شيئا فنهروا الخمسة الا الذي وقال البخاري هو حديث

وعليه غرضه وقد اختلف في رفع هذه الزلزلة ووقفها صرح ابن وهب وروى هذه الزلزلة من قول سعيد بن المسيب وهكذا
صرح اوداد وفي الراسل انه من كلامه بعد فالرجوع الى الحديث الاول مع صحته هو المتعين فتكون الفوائض المخصوص
عليها الى الحديث للمرتين ويطلق في مرهوناته وانما القياس لعدم اطلاقه في الكسب من جملة اقل وجهه لغيره فانه فيها
تتكون كلها للمرتين والمؤمن عليه من نفقة وغيره مما تعلقه والمصلحة المرتين ١٩٩ وقال الشافعي يشبه ان يكون المراد من
رهن ذات دون ظهر ليمسح الراهن من دراهم ظهره هاتين محلوته ومركوبه كما كانت قبل الرهن ١٩٩ فيصير للرهن انتفاع
لا ينقص المرهون كركوبه وكفى واستيفاء وليس وانما على لا يشبه انه وقال الحنفية ومالك واجد في رواية ابن عباس ليس الراهن

ذلك لانه تعالى حكم الرهن وهو الجنس الدائم واحتج الطحاوي في شرح الاستبصار بان هذا الحديث مجهول لم يسن فيه من الذي يشرب
 اللبن ويركب ثم ان ابن باز لم يأت به في كلامه من دون ان يجعله موطأ من الاثر بقائه دليل من كتاب أو سنة أو إجماع قال رمع
 ذلك فقد دوى هشيم هذا الحديث بل قد اذا كانت الدابة مروه فتعطي المرتين هلها فممن الذي يشرب وعلى الذي يشرب ففتتها
 ويركب فدل هذا الحديث ان المني بالركوب يشرب بالعين في الحديث الاول هو المرتين لا الرهن فعمل ذلك له وجعلت الثقة
 عليه بدلالة ما تضمنه من منه مما ذكرنا ٢٠٠ وكان هذا اخذ باقي الوقت الذي كان الربابا ما ظنهم الرابا لمعت اشكاله

وردت الاشياء المأخوذة الى
 ايدى الناس او ية لها وحرم بيع
 اللبن في الضرع ففسل في ذلك
 التمس من الثقة التي يثق بها
 المتفق لبنا في الضرع وذلك
 الثقة فصر موقوف على
 مقدرها والحق ايضا كذلك
 قال رحمه بنسج الربا ان يجب
 الثقة على المرتين بالتنازع التي
 يجب لمعوضها وبالعين الذي
 يمتليه ويشربه وتجب بان التسخ
 لا يثبت بالاحتفال والتسخر في
 هذا استعدوا بالمعنيين الاحاديث
 يمكن وطريق هشيم المذكور
 زعم ابن حزم ان اجعل بنسج
 الصانع فترد من هشيم بالزيادة
 وانهم ان يخطئه وتجب ان
 اجد رواها في مستمعين هشيم
 وكذلك أخرجه المارقل في
 طريق زباد بن ايوب عن هشيم
 وعنه ذهب الاوزاعي والبيهقي
 وابو ثوراني حله على ما اذا المتع
 الرهن من الاتحاق على المهرين
 قباح حينئذ للمرتين الاتحاق
 على الحيوان فحفظ الحياة ولا يباح

حسن وعن عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشيا الرضائي
 لم يوس لم يرق ظالم حق قال ولقد أخبرني القتي حدثني هذا الحديث ان رجلين اختصما
 الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحد عرض احدهما فاختلا في ارض الاخر فقتل احدهما
 الارض براضه وامر صاحب الفضل ان يخرج فقتله منها قال فقتلوا ايها وانما التضرع
 اصولها بالقوس وانها تفل فمرواه ابو داود والمارقل في حديثه دافع ضعة الطحاوي
 وقتل عن البخاري تضعفه وهو خلاف ما نقله الترمذي عن البخاري من مصبته وضعفه
 أيضا البيهقي وهو من طريق طابن بن ابي رباح من رافع قال وزعمه لم يسمع عطامن
 رافع وكان موسى بن خروين يضعف هذا الحديث ويقول لم يروه غيره شرك ولا رواه من
 عطامن رافي اصح ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو سني الحفظ وقد أخرج هذا
 الحديث أيضا البيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطحاوي وابن ماجه وابو يعلى وحكي
 ابن الترمذي ان جدين حبيل انه قال ان ابا اسحق قال في هذا الحديث زرع بغير اذنهم
 وليس فيه عيب كرهذا الحرف وحديث عروة وسكت عنه ابو داود والترمذي وحسن
 الحفظ في بلوغ المرام استأنده وفي رواية لا يادى وقد قال رجل من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ما كثر ظني انه ابو سعيد اخذني فاناريت الرجل يشرب في اصول الفضل
 واول حديث عروه هذا قد تقدم في اول كتاب الاحياء من حديث سعيد بن زيد وخرج
 ابو داود من حديث جعفر بن محمد بن علي عن ابيه الباقر من حمزة بن جندب انه كانت له
 ضلع من غنم في حائط رجل من الانصار قال ومع الرجل امله قال وكان حمزة يدخل الى
 فضله فيشرب منه الرجل ويشرب عليه فطلب البعث انقله فاني فاني النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فذكر ذلك فطلب اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يبعه فاني فطلب اليه ان
 ينقله فاني قال نعم على وقت كذا وكذا امر ارضه فماني فقال انت مضار فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم للانصاري اذهب فاقطع فضله وفي جماع الباقر من حمزة بن جندب
 فخر فقد نقل من مولده ووفاته من رواية تميزه سمعه قوله ليس ممن الزرع شي فيه
 دليل على ان من نصب أرضا وزرعها كان الزرع للماثل للارض والفتاب ما فرمه
 في الزرع ليله للماثل الارض قال الترمذي والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل
 العلم وهو قول احمد واصح قال ابن رسلان وقد استدل به كمال الترمذي احمد على ان
 من زرع غنم في ارض غيره واسترجعها صاحبها فلا يضرها ان يسترجعها ما لكها

المالية به وجعل في حياطة فضله الاتحاق بالركوب ويشرب اللبن بشرط ان لا يرد قدر ذات
 أو قوت على قدر علفه وهي من جملة مسئلة الظفر وقيل ان الحكمة في المدول من العين الى الله ولا يشرك في ان المرتين
 اذا حلب جازله لان الذي يخرج من العين يختلف ما اذا كان العين في امان لا رهنه فانه لا يجوز للمرتين ان يأخذنه شيأ أصلا
 كذا قال (وعلى الذي يركب) الظاهر (ويشرب) لبن الدابة (الثقة) عليه ما كاتمن كان هذا ظاهر الحديث وفيه شبهة
 قال يهون المرتين من الرهن الاتحاق بالركوب والحب بقدر الثقة ولا يقع بغيرهما مفهوم الحديث قاله الحافظ في الفتح
 وقال القاضي الشوكاني في المختصر ونبيه يهون رهن ما يملكه الرهن في دين عليه والظهر ركوب العين يشرب بغيره

المرونة وما قالوا ان الحديث يورد على خلاف القياس فيصيب بان القياس قاسد الاعتناء متى على شفا جوف خاار لا يصح الاحتجاج به لان العلم لا يرد به الخاص بل يقي عليه انتهى وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى اخذوا حديثه من آية الحديث بهذه التور وهو الصواب وقال في اعلام الموقعين وهذا الحكم من احسن الاحكام واهلها لا يصلح الراشدين فيه وما عدهم فسادا ظاهره ان الحلال في خريج القياس على وفق حديث الباب الى ما لا يسهل المقام ومن مسائل هذا الباب انه لا ينفق الرهن بجانبه حديث ابن هريرة عند الشافعي والدارقطني وحسنه الحاكم والبيهقي ٢٠١ وابن جبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينفق الرهن

من صاحبه الذي رهنه فنفقه عليه فرمه فان الحافظ في بلوغ المرام رحمه الله ان لا ينفق الرهن عندنا في رهنه وادوية راسله انتهى
 (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان العين على المدي عليه) أورد البخاري في باب اذا اختلف الرهن والمرتهن أي في أصل الرهن وهو ما لا ينفق على المدي والعين على المدي عليه واداد البخاري الجمل على حصة خلافا لمن قال ان القول في الرهن قول المرتهن ما لم يجاز قد اراد المرتهن كالتأشيد للمرتهن قال ابن التين شيخ البخاري الى ان الرهن لا يكون شاهدا قال العلماء والحكمة في ذلك ان جانب المدي صعب لانه يقول خلاف الظاهر فكيف الحجة القوية وهي البينة وهي لا تجلب لنفسه فاعمالا لا يرفع عنها ضررا فيقوى بهذا ضعف المدي وجانب المدي عليه قوي لان الاصل فراغ ذمته فاكفى فيه بجملة ضعفة وهي العين لان

وباخذنا بعد احصاء الزرع أو يسترجعها والزرع قائم قبل ان يحصد فان اخذها مستحقها بعد احصاء الزرع فان الزرع لغاصب الارض لا يعلم فيها خلافا وذلك لانه عليه ما هو عليه اجرة الارض الى وقت التسليم وضمان نقص الارض وتسوية حفرها وار اخذها الارض صاحبها من الغاصب والزرع قائم فيه لم يملك اجبارا لغاصب على قلعه وخير المالكين ان يدفع اليه نفقته ويكون الزرع له أو يترك الزرع للغاصب وبهذا قال أبو عبيد وقال الشافعي واكثر الفقهاء ان صاحب الارض يملك اجبارا للغاصب على قلعه واستدوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق ويكون الزرع لملك البذر عندهم على كل حال وعليه كراهة الارض ومن جعله ما استدله الاولون ما أخرجه أحد اوادود والطبراني وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذراعا في أرض ظهير فاجبه فقال ما أحسن زرع ظهير فقالوا انه ليس لظهير ولكنه لفلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه نفقته فدل على ان الزرع تابع لأرض ولا ينفق ابن حبان وان خرج من أخس من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق مطلقا فيبقى العام على الخاص وهذا على فرض ان قوله ليس لعرق ظالم حق يدل على ان الزرع لرب البذر فيكون الزرع ما ذهب اليه أهل القول الاول من ان الزرع لصاحب الارض اذا استرجع أرضه والزرع فيها وأما اذا استرجعها بعد احصاء الزرع فظاهر الحديث انه لأرض الرب الارض ولكنه اذا صبح الاجماع على انه للغاصب كان خصصا لهذه الصورة وقصدوا من ماله ما أكثر عليه المديته مثل ما قاله الاولون وفي البرهان ما لا يوافقهم بقولان الزرع لرب الارض واسترجعها ذهب اليه الجمهور من ان الزرع للغاصب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينفق الرهن وان كان غاصبا ولم ينفق على هذا الحديث فينتظر فيه وقال ابن زمران ان حديث ليس لعرق ظالم حق ورد في القرص الذي لم يهرق مستطيل في الارض وحديث رافع وروى في الزرع فيجمع بين الحديثين ويصير كل واحد منهما في موضعه ولكن ما ذكرنا من الجمع أرجح لان بناء العام على الخاص أولى من المصير الى قصر العام على السبب من غير ضرورة قالوا بقوله نفقته ما أشقسه الغاصب على الزرع من المؤونة في المحرث والتي روية البذر وغيرها وقبل المراد بالنفقة قيمة الزرع فتقدر قيمته مواسمها المالك والظاهر الاول قولنا وليس لعرق ظالم حق قد تقدم ضبطه

٢٦ بيل خا الحالف يجعل لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة ثم تفصيل العين في جانب المدي في مواضع تستحق لذلك كما بينا القسم وتودعوى القيمة في المتلفات وهو ذلك كما هو مبسوط في كتاب النفقة ومذهب الشافعية في مسئلة الرهن فتسديق الراهن بينهما حيث لا ينفق لان الاصل عدم رهن ما عده المرتهن فان قال الراهن لم تكن الانصاف جوده عند التعديل احدتها فان لم يتصور ردها ونهبها بعد فهو كغلب وطول بجواب الدعوى فان أصح على انكار وجودها عند العقد جعل لا كلا وحلف المرتهن وان لم يصبر عليه واعتقد وجودها وانكر رهنها قبل ثبوتها انكاره بل هو ازيد صدق في نفي الرهن وان كان قد كان كنفه في الدعوى الاولى وهي نفي الوجود وما إذا انقضى رهنه لم يفسد العقد

فان لم يكن وجودها عند صدق بلايين وان امكن وجودها مرة عند ما تقول قوله بينه لخاص فان حلقه في كالاخصار
الخاصة بعد الرهن في القلع وسائر الاحكام وقدم سائر هذه ان كان من تبرع فان اختلافه من مشروط في بيع بان
استحقاق في اشتراطه فيه او استحقاقه في غير ما سبق فالحال كسائر صور البيع اذا اختلف فيها انما ان افتضالى اشتراط
فيه واختلاف في أصله فلا خلاف لانهم يختلفون في كفة البيع بل يصدق الرهن والعمرة من الضم ان لم يكن وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الشهادات وتفسيره آل ٢٠٢ عمران وسائر التفسيرين وان ما جبه في الاحكام واودود والساق في القضاء

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (كتاب في العتق وفعله) •

والعتق بكسر الميم المفعول بمعنى
الاعتاق وهو ازالة الملك من
الادب قال الازهرى هو مشتق
من قولهم عتق القرس اذا سبق
وعتق القرس اذا طار لان الرقيق
يخلص بالعتق وينبغي حيث شاء
• (عن أبي هريرة رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) ايمان رجل
واى كلمته طمخت عليها واما
لفظ ايمان (سلم) اعتق امرأ مسلما
استنقذ الله تعالى) أى خلاص الله
(بكل عضو منه عضو امن من النار)
زاد في كفايات الايمان حتى
فرجه بفرجه ونحو الفرج
لانه هل اكبر الكار بعد الشرك
والفساق من حديث كعب بن مرة
وايعا امرى مسلم اعتق امرأتين
مسنتين كاتفا كما كمن النار
عظيم منها بعتقوا واما امرأة
مسلة اعتقت امرأة مسلة
كانت فكا كما من انار اسناده
صحيح ومثله لقرمذى من حديث
أبي امامة والطبراني من حديث

وتفسيره في أول كتاب الاحكام قوله وامر صاحب الفضل الخ فيه دليل على انه يجوز
الحكم على من قرس في أرض غيره وسواها بغير اذنه بقطعها مال ابن رشد في النهاية أجمع
العلماء على أن من قرس نفسه لأو غرا وبالجمل تبا في غير أرضه انه يؤمر بالقتل ثم قال الا
ما روى عن مالك في المشهور ان من زرع غنمه في أرضه وكان على الزارع كراه الارض وقد
روى عنه ما يشبه قول الجهور ثم قال وفرق قوم بين الزرع والقتل الى آخر كلامه قوله
عم بضم الميم وتفسيره الميم جمع عيمة وهي الطويلة وفي القاموس ما يدل على انه يجوز
فتح أوله لانه قال بعد تفسيره بالقتل الطويل ويضم

• (باب ما يجب فيه غصب ما ينفق بهما وشواها وأوطنها) •

(من عامه بن كليب أن رجلا من الانصار أخبره قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فلما رجع استقبله داهى امرأة نجاشي بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فأكوا
فغفر الله له ولجميع المسلمين ولجميع المؤمنين ولجميع المؤمنين ولجميع المؤمنين ولجميع المؤمنين
بغير اذن أهلها فقالوا للمراة يا رسول الله انى ارسلت الى البقيع يشتري شاة فقلت
فارسلت الى جارى قد اشترى شاة ان ارسل بها الى بقاء فوجدت شاة فقلت انى ارسلت الى امرأته
فارسلت الى جها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعمية الاسارى رواه أحمد
واودود والدارقطني وفي لفظه ثم قال لا يجد لم شاة ذهبت بغير اذن أهلها فقلت
يا رسول الله أخى وامرئى علىه ولو كان خيرا من أمتهما لغيره على وعلى ان أرضه
بأنضل منها فاني أن يا كل منها أو امرأته بالطعام الاسارى الحديث في مسنده طام بن
كليب قال على بن الدقي لا يجهنجه اذا انفرد وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حنيفة
الزنى صالح وقد أخرج مسلم وأما جبهة الربيع العسائى فغير فادحة لما روى عنه
مر من أن مجهول العصابة مقبول لان عموم الالة القاضية بانهم خبر الملقين جميع
الوجود أقل احوالها أن ثبت لهم عند الزينة أى قبول بما جليلهم لاندوا بهم تحت
عمومها ومن تولى الله وره وله تصديقه قالوا جبهة على العدا حتى يتكشف خلافها
ولا انكشف في الجهور قوله يلو في القاموس القول أكون الفخ أو مضغ صلب
قوله لقمة بضم اللام وسكون القاف ويجوز رفع اللام قال في القاموس انهم موقن

بعد الرحمن بن عوف ورواه ثقات في الحديث فضل العتق وان عتق الله ذكر أفضل من عتق الاتي خلافا
لمن فضل عتق الاتي محض ما كان عتقه يستدعي ضرورة وله اجر اسوا تزوجهما لو صد بخلاف الذكر وسبقا في الفضل ان
عتق الاتي قاله يستلزم ضمها ولا في عتق الذكر من الممان العامة ما ليس في الاتي كصلاحه لاعتقائه وغيره مما يصلح
لأنه مذكور وان الاتي قال الخطابي ويحب عند بعض العلماء ان لا يكون العبد المعتق ناقص الضرب والعور أو الشال
ونحوهما ما لم يكن مملوكا لكونه معتقه قد قال الموهود في عتق اصنافه كلهم من الدار بعتاقه لايمن الرقي في الدنيا قال
وبما كان نقصان الاعضاء يزيد في الثمن كل شيء اذا صلح للمال يصلح لغني من حفظ الجرح وغيره انتهى فيه اشارة الى أنه

يقتصر النقص الجبروت فالتفتة وناظره فمعلم التمس وقد استكرم التوروت وغيره وقال لا شك ان في حق النقص وكل ناقص فضله لكن الكامل أو هو قال ابن الترمذيه اشارت الى أنه ينبغي في الرتبة التي تكون كثرة ان تكون موصوفة لان الكثرة منقذة من النقص فيبقى ان لا يقع الاعتقاد من التوروت هذا الحديث أخرجه البخاري أضاف كثرة الامان وسلم في الحق وكذا القسائي والترمذي (عن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال ايمان بالقوم جاهد في سبيله فممن حالان الجهاد كان انذار الأفضل الاعمال ٤٠٣) قلت غاي الرتبة أفضل أي أفضل قال

أغلاها بالمهجة وروى المعجمة (عنه) وسلم عن هشام كرها فمنا وهو بين المراد قال التوروت محله والله أعلم فمن أراد ان يقتصر وقبوا واحدة أمالو كان مع شخص أقصدهم مثلاً فإذ ان يشتري بها رغبة يقتفها فهو جرد رغبة فقيمة وربعين مفضولتين فالتفتان أفضل قال وهذا الخلاف الاخصه فان الواحدة الجعنة افضل لأن المطلوب هنا في الرتبة وهذا طيب العلم انتهى قال في التفت والتفت يظهر أن ذات يختلف باختلاف الأشخاص قرب شخص واحد اذا حق انتفع بالحق وانتفعه اضاف ما يحصل من النفع حتى أكثر عدلته وريب يحتاج الى كفة العلم ليعرفه على المحاور الذين يتفقون به أكثر مما يتفق هو بطيب العلم والضايق ان اجابا كان أكثر تمنا كان افضل سواء قل أو أكثر واحتج به ما في ان حق الرتبة الكفاية اذا كانت أقل فمنا أفضل من المسئلة وخالفه اصبح وغيره وقال المراد

ما جاء في قوله من جرد بعض أو هو يكون الواو كسر الجيم أي لم يعطى ما طلبته وفي القلموس أوجده أعلاه وقاله مطلوبه أنظر به والحديث في حقه دليل على مشروعة اجابة الناموس وان كان أصراً أو المدهور وجلاً أجنبياً اذا لم يمرض ذلك فمفسد مسأولة أو راجع فيه فهو بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظاهر لعدم اساقته فقلت العلم واشباهه هو الواقع من أخذها بشيء اذن أهلها وفيه تجنب ما كان من المالكولات حراماً أو مشتبهاً وعدم الاستكمال على تجويزه ان كان الكعبدا كله وفيه أيضاً فهو نصف ما كان كذلك لمن ياكله كالأشياء ومن كان على منتهى وقد أورد المصنف هذا الحديث للاستدلال به على حكم من فصب خلقه فيها وشواها أو طبعها كما وقع في الترجمة وقد اختلف العلماء في ذلك فحكى في البصرين القاسمة وأبي حنيفة ان المالكات يخرج من طلب النجاسة وبين أخذ العين كالحمل وعدم لزوم الأرض لأن القاصب ليس به ما ينظر بالتقويم وسكن من المؤبدية والتأمر والتأني وما كان به يأخذ الصبيغ مع الأرض كما وقع الاذن وهو ما وسعنا به بتغير بين النجاسة والعين مع الأرض

(باب ما جاء في ضمان المتك بيمينه)

(عن أبي أسد قال أحدثت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه طعاماً في خمسة فضررت عائشة الضعة بيد هانقا فقامت أم الفضل التي صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وأنا بالنازل والترمذي وصحبه وهو عن عائشة بالجملة الاسماء وعن عائشة أنها قالت ما رأيت حائضة طعاماً مثل ضمة عادت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه من طعام لها ملكت نفسي ان يحسب كسرته فقلت يا رسول الله ما كفارة قال آاء كاه وطعام كل عام يوماً واحداً وأودود القسائي الحديث الاول لفظه في البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فارتدت إحدى امهات المؤمنتين مع خادم لها بيمينه فقامت فضررت يد هانقا كسرت الضعة فضررها وجعل فيها الطعام وقال كذا أودع الضعة الضميمة للرسول وحسب المكسور وهذا أحد ألقاظ البخاري ولما لفظ آخر وليس فيه تسمية الضاربة وهي عائشة كما وقع في رواية الترمذي التي ذكرها المصنف والحديث الثاني في سنده أقل بن خليفة أو حسان وقال قلت

بقوله أغلاها من السبلين وقد تقدم تفسيره بذلك في الحديث الاول (واتقوا عند أهلها) أي أكثرها فمنا عند ما لكها لم يعم منها الاعتدال مثل ذلك لا يقع الانحياز فقلت فان لم يفعل أي ان لم أقدر على العتق ولا أدرك في القرابة فمنا لم استطع (قال تعين صائفاً) من الضعة أو ضامها الضاد من الضاع أي تعين ضامع من فقر أو حال أو بل قصر عن الضام بها وأطال التمسك لاني في جميع الروايات بالمهجة والمهجة وما قبل في مجازة أقر بجمعه (أو تضع ان ترق) وهو من لا يحسن صنعة ولا يتدلى بها (قال فان لم أفضل قال يدع الناس من الشر) أي تكفه منهم شره فله دليل على ان الكف من الذي لا يشبه في فعل الانسان وكسبه حتى يفر عليه ويغاب غير ان الثواب لا يحصل مع الكف الا مع النية والقصد

لامع النضلة والذهول قاله القرطبي (فانما صدقة تصدق بها على تسلك) وفي الحديث ان الجهاد افضل الاعمال بعدة
 الايمان والاجابة اختلفت باختلاف احوال السائلين ونفسه حسن المراجعة في السؤال وصبر الملقى والمسلم على التلبذ
 ورقته وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما عن ابي ذر جندب اطو بلافة أسئلة كثيرة وأجرونها اشقل على فوائد كثيرة
 منها سؤاله اى المؤمنين كل رأى المسلم اسلم واى الهيرة والجهاد والصدقة والصلاة افضل وفيه ذكر الانصاف وعددهم
 وما انزل عليهم وآداب كثيرة من امرهم واثار ٢٠٤ وغير ذلك قال ابن المنير وفي الحديث اشارة الى ان اعانة الصانع افضل

من اعانة الصانع لان خير الصانع
 مظنة الاعانة فكل احديهما
 فاما اختلاف الصانع فانه لشهرته
 به نعمته بفعل من اعانته فهو
 من جنس الصدقة على المستور
 انتهى وهذا الحديث من اهل
 حديث وقع هذا الضارى وهو
 في حكم الثلاثيات وأخرجه
 مسلم في الايمان والتساقى في العتق
 والجهاد وابن ماجه في الاحكام
 (عن عبد الله بن عمر رضى الله
 عنه) ما ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من اعنى
 شركا لله (عبد) أى نصيبا سواه
 كان قتيلا أو كبرا أو شركا
 في الاصل مصدر أطلق على
 متعلقه وهو المتروك ولا بد من
 اخضرارى جزء مشترك لان
 المشترك في الحقيقة الجاهل (شكان
 له اى الذى اعنى) (مال يبلغ) اى
 شئ يبلغ (عن العبد) أى قيمة
 بقيته (لوم العبد قيمة عتق)
 بان لا يزاد من قيمته ولا ينقص
 ولم والتساقى لا وكس ولا شطط
 والكس النقص والشطط الجور
 (فأعلى شركا محصهم) أى

العاصى قال الامام أحمد ما رى به بأسا وقال أبو حاتم الرازي شيخ
 اسناد الحديث مع قال في الفتح ان اسناده حسن قوله بعض أنودج النبي ر زيب
 بنت جحش كادوا ما بن حزم في الهلى عن أنس ووقع قريب من ذلك لما أسمع ام سلمة
 روى التساقى عنها أنها أتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطعام في حصنة طاعت عائشة
 متزينة بكساء ومعهما نهر ففلقت به الحصنة الحديث والرواية المذكورة في الباب من
 عائشة تشرع بأنه قد وقع لها مثل ذلك مع صفة وقد روى البخاري عن أنس من طريق
 عمران بن خالد فذلك قال عمران أن كثر ظنى أنهما حصنة يعنى التي كسرت عائشة حصنتها
 قال في الفتح ولم يصب عمران في ظنه أنها حصنة بل هى أم سلمة ثم قال فلم وقعت القصة
 لخصصة أيضا وذلك قبل رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سؤدة غير
 سعى من عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه فصنعت طعاما
 وصنعت لخصصة طعاما فاستفتى فقلت للبشارة انطلق فأكثى قصصها كفاتهما
 فانكسرت وانتشر الطعام لجمع على الطبع فأكوه ثم بعث بقصصى الى خصصة فقال
 خذوا طر فامكلا طر فكمكم وبقيته رجة فثقت قال الحافظ وتقر من ذلك ان المراد من
 أجهنى حديث الباب هو زيب بجسي الحديث من غرضه وهو جسد عن أنس وما عدا
 ذلك فقصص اخرى لا تليق من تحقق أن يقول في مثل هذا قبل الرمة فلانة وقيل
 فلا تليق غير غير بقوله انما ما فيه دليل على ان القير يعنى عنده ولا يعنى بالقيمة لا
 عند عدم الكل ويؤيده ما في رواية البخارى المتقدمة بلفظ ودفع القصعة القصصة
 الرسول وبه استحج الشافعى والكوفيون وقال مالك ان القير يعنى بقيته مطلقا وفى
 رواية عنه كالذهب الاول وفي رواية عنه اخرى ما صنعه الا دهي فامسك وأما الحيوان
 فالقيمة وضه أيضا ما كان مكيلا أو موزونا فالقيمة والا فمثل قال في الفتح وهو
 المشهور عندهم وقد ذهب الى ما قلنا من ضمان القير بقيته مطلقا جامع من اهل
 العلم منهم الهادوية ولا خلاف في أن التلى يعنى عنده وأوجب القائلون بالقول الثانى
 عن حديث الباب ولفظ معناه بما حكاه البيهقى من أن القصصين كاتالني صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يبق رزقته تعاقب الكسرة فيجعل القصعة المكسورة فى بيتا ويجعل
 القصعة فى بيت صاحبها ولم يكن هناك تضعين وتعقب بما وقع في رواية لابن أبي ساتم بلذا

قصة حصصهم اى ان كان لشئ ملك فان كان اهلها جميع الباقى وهذا لا خلاف فيه ولو كان شرا كايين فلافة من
 فاعتق أحدهم حصته وهى الثلث والثانى حصته وهى السدس فهل يقوم على ما ندب صاحب التصف بالسوية او على
 قدر الحصص الجهور على الثانى وعند المالكية والحالفة خلاف كالتحلاف في الشفعة اذا كانت لاثنتين هل يأخذان
 بالسوية او على قدر الملك (ومعنى عليه) العبد (والا) بان لم يكن مومرا (فقد عتق منه ما عتق) اى حصته وظاهر الحديث
 العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمروهن فقيه خلاف بالاصح في الرهن والجنانية منع السراية لان قيمها ابطال
 حتى المهرتين والجاني عليه الحديث آخرجه مسلم وأبو داود والتساقى في العتق (عن ابي هريرة رضى الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ان الله يقول عن أمي ما وسعت صدرها اي ما حدثت به نفسها وهو ما يضطر بالبال والوسوسة الصوت الخفى ومنه وسواس الخلق لاصواتها وقيل ما ينظر في القلب من تطوارط ان حركات تدعو الى الرذائل والمعاصي تسمى وسوسة فان كانت تدعو الى الخصال الرضية والطاعات تسمى الهاما ولا تكون الوسوسة الا مع التردد والتزلزل من غير ان يطمئن اليه او يستقر عنده (ما لم تعمل) في العمل بالحوارح (او تكلم) في القوليات باللسان على وفق ذلك ومطابقة الحديث للقرآن فمن قولها وسوسة لان ٢٠٥ الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخلق والناس لا توطن

لها (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لما أقبل يريد الاسلام وكان مقدمه فمعاذ الله القلانس عام خيبر وكان في الحوم سنة ضيع وكان اسلامه بين الحديمة وخيبر (ومع مظلما) قال في الضع لم اقم على اسمه (مثل) اي انه (كلوا) احدهما من صاحبه) فذهب الى ناحية (فاقبل) اي القلام (بعد ذلك)

من كسر شأفه وله عليه منته وبهذا رد على من زعم أنها واقعة عن لا حوم فيها ومن جعله ما جاء به عن حديث الباب وما في معناه بأنه يحتل أن يكون في ذلك الزمان كانت العقوبة فيه المال فعاقب الكسرة بأعطاء نعمتها الاخرى ونسب بيان التصريح بقوله انما يانه بعد ذلك قولهم طعام بطعام قيل ان الحسنة يغفلت من باب المعونة والاصلاح دونت الحكم ويوجب المثل فيه لانه ليس بمثل معلوم قال الحافظ وفي طرق الحديث ما يدل على أن الطعامين كانا محتضرين قوله فكم لك نفسي أن كسر علفك أي داود فآخذني فكل ينفع الهمز فواسكان الفاء ونفع الكاف ثم لام وزنه أقفل والمعنى أخذتني وهذه الافضل وهي الرعدة من برد أو خوف والمراد هنا أنهم الملائكة حسن الطعام غارت وأخذت بمثل الرعدة

باب جناية الجيمة

(قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجيماء جوارحها جوارحه وعن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل جبار أو أمد داود ومن حرام من يهيمه ان ناقة البراءين عازب دخلت حائطا فأبذت فيه فضضى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ان على أهل الحوائط حفظها بالنار وان ما أفدت المراسي بالليل ضمن على أهلها رءوسا جبار أو داود وابن ماجه وعن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وقف دابة في سبيل من سبيل الملبز أو في مرقس أو سواقهم فإوطان يداويجل وهو ضامن رءوسه المارقطى وهذا عند بعضهم فيما إذا وقفها في طريق ضيق أو سببت ضرر المار) حديث الجيماء جرحها جبارا أو أخرجه الجيماء من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاني الرأز والمعدن من كآب الزكاة حديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي وقال الله ارقطى ليروه غير سفيان بن حسين وخلفه الحافظ عن الزهري منهم مالك وابن عبينه ويونس ومعمرو ابن جريح وعثيل وليث بن عوف غيرهم كلهم رءوسه عن الزهري فقالوا الجيماء البئر جبار أو المعدن جبار أو لم يذكروا الرجل وهو الصواب وقال الخطابي قد تكلم الناس في هذا الحديث وقيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ وقد روى آدم بن أبي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن رسول

صلى الله عليه وآله (وسلم) ان الله يقول عن أمي ما وسعت صدرها اي ما حدثت به نفسها وهو ما يضطر بالبال والوسوسة الصوت الخفى ومنه وسواس الخلق لاصواتها وقيل ما ينظر في القلب من تطوارط ان حركات تدعو الى الرذائل والمعاصي تسمى وسوسة فان كانت تدعو الى الخصال الرضية والطاعات تسمى الهاما ولا تكون الوسوسة الا مع التردد والتزلزل من غير ان يطمئن اليه او يستقر عنده (ما لم تعمل) في العمل بالحوارح (او تكلم) في القوليات باللسان على وفق ذلك ومطابقة الحديث للقرآن فمن قولها وسوسة لان ٢٠٥ الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخلق والناس لا توطن لها (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لما أقبل يريد الاسلام وكان مقدمه فمعاذ الله القلانس عام خيبر وكان في الحوم سنة ضيع وكان اسلامه بين الحديمة وخيبر (ومع مظلما) قال في الضع لم اقم على اسمه (مثل) اي انه (كلوا) احدهما من صاحبه) فذهب الى ناحية (فاقبل) اي القلام (بعد ذلك)

والسفر (عن حكيم بن حزام رضي الله عنه انه اعتق في الجاهلية) وهو مشرك ما تدينه وتجل على مائة يعبر فلما اسلم على مائة يعبر واعتق مائة قردية في السج لم يروى أنه سجد في الاسلام ومع مائة قردية قد جملها المحدثون وقد جملها في اعتقهم أطواق القصة فنعروا اعتق الجميع (قال) أي حكيم (فما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت ما رسول الله وذكر الحديث) أي بالمرء أو ما أتى أي اخبر أن شئسه كنت أصنعها في الجاهلية كنت أعتق بها بعضي انتم راى اطلب بها البر والاحسان أنى الناس والتقرب الى الله تعالى قال فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألسنت على ما سلف من خير (وقد تقدم في الزكاة) ليس المراد به حصة التقريب في حال الكبر بل اذا أيسر لم يتقرب في ذلك الغنى الذي فعله وأنتك يقتل ذلك

اكتسبت طبا عاجلة فانتفعت بذلك الطباغ في الاسلام وتكون تلك العادة قد مهدت للمشعوقة على فصل الشرا وانك
 ببركة فعل الشاهدية الى الاسلام لان المادى عنوان الغائب (عن صدقه بن مرقس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اخذ علي بن المصطلق بطن من خراصة (وهي غارون) جمع غاراي غارون اي اخذهم على غرة (والمعالم تنسق
 على الماء فقتلوا قتلتهم) أي الطائفة الباغية (وسمي دوابهم) وفي هذا جوارا لا غارة على الكفار الذين يظفهم الدعوة
 من غير انذار بالاغارة لكن الصبح استجاب ٢٠٦ الاذار وبه قال الشافعي والقيس وابن المنذر والجمهور وقال مالك

يجب الاذار مطلقا وفيه جواز
 استرقاق العرب لان بنى المصطلق
 عرب من خزاعة وهذا قول
 الشافعي في الجديد وفيه طائفة
 وجهود اصحابه وأبو حنيفة
 وقال جماعة من العلماء لا يسترقون
 لشرفهم وهو قول الشافعي
 في القديم والاول اربع (وأصاب
 ومثجويرية) بنت الحارث بن
 أبي ضرار وكان أبو هاشم
 قومه وقيل وقعت في سهم ثابت
 ابن قيس وكتبته نفسها ففرض
 بمولاه صلى الله عليه وآله
 وسلم كاتبا وتزوجها فارسل
 الناس ما في أيديهم من السبايا
 المصطفية ببركة مساهرات النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فلا تعلم
 امرأاة كثر بركة على قومها لها
 (رضي الله عنها) من أي هيرة
 يرضي الله عنه قال ما زالت أحب
 في تيمم بزمرة بن اد بن طابخة
 ابن البشير بن مضر (مئة ثلاث)
 أي ثلاث خصال (سحت من
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول فيهم) أي في بني تيمم
 سمته يقول ما أشد ما على

الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل جبار قال انه اذا قلنى فترديه آدم بن أبي اسحق عن
 شعبه وسفيان بن حسين المذكور قد احتشبهه البخاري وأخرج لمسلم في المقدمة
 ولم يخرج به واحدهم حاولتكم فيه فقروا حدو حديت حرام بن عجيبة ان رجلا ايضا
 مالك في الموطأ والشافعي والقاسمي والدارقطني وابن حبان وصححه والحاكم والبيهقي قال
 الشافعي اخذناه لثبوته والسنن ومصرقة رجلا قال الحافظ ومدايه على الزهرى
 واختلف عليه فقيل من الزهرى عن ابن عجيبة ورواه عن بن جسيم عن مالك فزاد
 فيه عن جندب عجيبة ورواه مصر عن الزهرى عن حرام عن ابيه ولم يتابع عليه
 ورواه الاوزاعي واحمد بن امية وعبد الله بن عيسى كلهم عن الزهرى عن حرام عن
 البراء قال عبد الحق وحرام لم يسمع من البراء وسبقه الى ذلك ابن حزم ورواه القاسمي عن
 طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن البراء ورواه ابن عبيدة
 عن الزهرى عن حرام وسعيد بن المسيب ان البراء ورواه ابن جرير عن الزهرى اخبرني
 ابو اسامة بن مهدي ان ناقة البراء ورواه ابن أبي ذئب عن الزهرى قال بلغني ان ناقة البراء
 وحديث النعمان قال في الجامع الكبير ورواه البيهقي وحضه قوله جبار يضم الجيم أي
 هدر قال في القاموس هو الهدر والباطل وظاهره ان جناية الهائم غير مقبولة
 ولكن المراد اذا فعلت ذلك بنفسها ولم تكن مقبولا ولا قرط ما لكها في حفظها حيث
 يجب عليه الحفظ وذلك في الليل كما يدل عليه حديث حرام بن عجيبة وكذلك في اسواق
 المسلمين وطرقهم ومجامعهم كما يدل عليه حديث النعمان بن بشير قوله الرجل يكسر
 امرؤا من الجيم يعني انه لا ضمان لحياته له اية برجلها ولكن بشرط ان لا يكون
 ذلك بسبب من مالكها كوقفة في الاسواق وطرق والمجامع وطرد ما في تلك الامكنة
 كما يدل على ذلك حديث النعمان وبشرط ان لا يكون ذلك في الاوقات التي يجب على
 المالك حفظها فيها كالليل وهذا الحديث وان كان فيه الحال المتقدم ولكنه يشهد به
 ما في الحديث المتقدم عليه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم جرحها جبار فان جرحه
 يقتضي عدم الفرق بين جانيها برجلها او بنفسه او السكالا في ذلك مبسوط في الكتب
 التفهيمية قوله ضامن على أهلها أي مضمون على أهلها وفي حديث البراء عن حفص
 المشيئة بالليل على أهلها وان على أهل المشيئة ما أصابت ما شئتم بالليل وقد استدل

الرجال) وعند مسلم ثم أشد الناس قتلا في الملاحم فتكون الملاحم أكرها وهو قتال الرجال وأذكر
 بالليل ليدخل فيه بئر بن الاول (قال ويحتمل حديثهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هنمذ قالت فومنا)
 لا جاعل نسيم بنسبه الشريف في الناس بن مضر) وكانت سمية منهم صدقاته) وعند الامام علي وكانت على فاشنة نسعة من
 بن جهميل قال في الفقه ما اتفق على أنها عند ابي عواجم بن رواية الشعبي وكان على فاشنة فخر روين الطبراني في الاوسط من
 هو اية النبي المراد بالذي كان عليها انه كان تذا وحدث في الكبير أنها قال النبي الله ان قدرت عتقنا من ولد اسمعيل فقال
 لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعبدى حتى يعصى على بني العنبر فله الجاني يعني العنبر فقال لها خذي مني سم أربعة فأخذت

ممنهم لو يهاوز بيلاوزشا وسر تغم التي على الله عليه وآله وسلم في رؤسهم وبرزل عليهم قال في التبع والاي تعين لعن قاتله
من هؤلاء الاربعة اماريخ واما زني في سقا ابي داود من حديث الزيب مابرشد الى ذلك انتهى (قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (اعتقها) أي التسعة (فانهم) ولا يحصل (وقد دلي) على جواز استرقاق العرب وتكلمهم كاسترقاق في الجهم الا ان اعتقهم
افضل لكن قال ابن المنير قال العرب لا بد عندي فتمن تفصيل وتخصيص لشرقا فلو كان العربي مثلامن وقد فاطمة رضى الله
عنها فلو فرضنا ان حسنيا أو حسينا تزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاقا ٢٠٧ وله قال واذا أراد كونه مسي من وله

احصل يقتضي استحباب اعتقه
قال في النهاية التي فرضناها يقتضي
وجوب حرته حقا قال في التبع
وفي الحديث ايضا فضله طاهرة
لبن تيم وكان فيهم في الجاهلية
وصدرو الاسلام جماعة من
الاشراق والرؤساء وفيه الاخير
عسايا من الاحوال المكاثرة
في آخر الزمان وفيه الرد على من
نسب جميع النبي الى ابن ابي عمير
لتفرقه صلى الله عليه وآله وسلم
بين خولان وهم من اليمن وبين
بنو النعمر وهم من مشهور المشهور
في خولان انهم من ولد كهلان بن
سباو قال ابن الكلبي خولان
من قضاة وهذا الحديث اخرج
مسلم في القضاة عن زهير

(وعنه) أي من أبي هريرة رضي الله عنه
الله عن النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم قال لا يقتل أحدكم
 لملوك فيه) (ألم ربك) أمر من
 الاطعام (وضو ربك) أمر من
 وضوء وضته (اسم ربك) أمر
 من سقاه بقبسه وسبب النهي
 عن ذلك ان حقيقة الربوبية لله
 تعالى لان الرب هو الملقب والقائم

بذلك من قال لا يضمن حافة البهمة ما يسته بها روي عن ما يسته بالليل وهو ما
والشاني والهادوية وذهب ابو حنيفة واصحابه الى أنه لا ضمان على اهل المشية
مطلقا واعتبروا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم روحها جلد ولا تملك أنه هجوم مخصوص
بحديث حرام بن حمزة والنعمان بن بشير قال الطحاوي الا ان يقتضي مذهب أبي
حنيفة أنه لا ضمان اذا ارسله مع حافظ واما اذا ارسله من دون حافظ فمن انتهى ولا
دليل على هذا التفصيل وذهب البتوي بعض المالكية الى أنه يضمن مالهما ما جنته
لسلا ونهارا وهو اهدى للدليل العام والخاص وروى عن حرارة لا يضمن ما تلفته عما
لا يقدر على حفظه ويضمن ما أمكنه حفظه وهو ايضا تفصيل لا دليل عليه ولا يشك
على المذهب الاول قول الله تعالى اذ قتلتم من قوم في قسدة وروسلين على
القول بان شرح من قبلنا بلزنا لان النفس انما يكون بالليل حكما من يملك النسي
ونسرح ومسروق وروى ذلك البيهقي عنهم

ه (باب دفع المائل وان أدى الى قتله وان اهل الله عليه يقتل شهيدا)

(من أبي هريرة قال قال يا رسول الله أرايت ان جاز رجل يريد ان يقتلني قال
 فلا قطع له ما لك قال أرايت ان قاتلني قال فانه قال أرايت ان قاتلني قال فانت شهيد
 قال أرايت ان قاتلته قال هو القاتل وروى مسلم واحمد في القتل يا رسول الله أرايت ان
 عدى على مالي قال انشد الله قال فان اوعى قال انشد الله قال فان اوعى قال قاتل
 فان قاتل في الجنة وان قاتل في النار فيمن من الفتنة انه يدفع بالاسل فالاسهل وهو من
 عد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد
 ستفق عليه وفي القتل من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ورواه ابو داود والنسائي
 والقومى وصححه وهو من سديد يزيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو
 شهيد ومن قتل دون اهل فهو شهيد ورواه ابو داود والقومى وصححه حديث سديد بن
 زيد اخرج به ايضا بشية اهل البيت وابن حبان والحاكم وقد اخرج احمدو الترمذي وابو
 داود والبيهقي وابن حبان من حديث أبي هريرة بن يونس رواه قتبا عن الضمر بن النسي

النسي ولا يوجد هذا حقيقة الا لا تعالى قال انطى سبب المنع ان الاسلام هو سبب استحباب اخلاص التوحيد لله تعالى وترك
 الاشرار مصه فكره المصاحبة بالاسم فلا يدخل في معنى الشرك ولا فرق في ذلك بين اهل العلم والعبدوا ما بين لا قصد علمهم من اثر
 الحيو اقلت والجمادات فلا يكون ان يطلق ذلك عليه عند الاضافة كقولهم هذا الفار والشوب ووب التوع واما قوله تعالى اذ كرتي
 صدرك فانه ورد لبيان الجواز النهي لا للادب والتزيم دون التصريح أو انتهى عن الاكثار من ذلك وانما هذا القصة عادة
 وليتبعه عن الخلافة في نادر من الاحوال وهذا الاختلاف يقتضي عفا وتخصيص الاطعام بما يملكها كزلفه استعمالها
 في الغالبين ويدخل في النهي ان يقول السيد ذلك من نفسه فانه قد يقول السيد استحق ذلك فيضع الظاهر موضع الضمير على

نميل التعظيم لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد ذلك أو الاجنبى ذلك من السد قال في مصابيح الخالص سأل الضارى في الباب قوة تعالى والاصلين من جادكم واما حكم وقوله في الله عليه وآله وسلم قوموا الى سيدكم تتبع على ان النهى انما يات متوجها على جانب السد اذ هو في منزلة الاستطاعة وان قول الغير هذا عيب ذو هذوه امة مخالفة حائل لانه بقوله اخبارا وتعرفنا وليس في منزلة الاستطاعة والآية والحديث عبارة بهذا الفرق وفي الحكايات المأثورة ان سائلا وقف ببعض الاحياء فقال من سيد هذا المني فقال ٢٠٨ رجل اننا قال لو كنت سيدهم لم تقهروا وقال النورى المراءى بالنهي من استعمله

عن بشير بن نبيك عنه بلفظ ولا قصاص ولادية وفي رواية السبي من حديث ابن عمر ما كان عليك قيمتي وقد تمسك الحافظ في صلاة الخوف من التخمين من زعم ان حديث ابن عمر بن العاص متفق عليه وقال انه من افراد الضارى وفي هذا التعقب نظر فان الحديث في صحيح مسلم وفيه قوة وقد اعترف الحافظ في القمع في كتاب النظام والتعب بان مسلما اخرج هذا الحديث عن طريق ابن عمر وروى ذكر القصة رأ حديث الباب فيما دليل على أنها يجوز مقاتلة من اراد اخذ مال انسان من غير فرق بين القليل والكثير اذا كان الاخذ بغير حق وهو مذهب الجمهور كما حمله النورى والحافظ في القمع وقال بعض العلماء ان المقاتلة واجبة وقال بعض المالكية لا يجوز اذا طلب الشيء الخفيف ولعل مقصدا من قال بالجواب ما في حديث ابى هريرة من الاخر بالمقاتلة والنهي عن تسليم المال للحين راجع فيه واما القائل بعدم الجواز في الشيء الخفيف فعموم احاديث الباب يرد عليه ولكنه ينبغي تقديم الاخف فالأخف فلا يبعد المدافع الى القتل مع امكان دفعه بغيره ويبلغ على ذلك امره صلى الله عليه وآله وسلم بانشاء الله قبل المقاتلة وبما يحمل الاحاديث المذكورة على جواز المقاتلة لمن اراد اخذ المال قبل على جواز المقاتلة لمن اراد اراقة الدم والقنسة في الدين والاهل وحكى ابن المنذر عن الشافعي انه قال من اراد ماله ونفسه او غيره المقاتلة وليس عليه عقل ولا يتولا كضرة قال ابن المنذر والذى عليه اهل العلم ان للرجل ان يدفع هذا كذا اريد على ما يفهم تفصيل الا ان كل من يهتف عنمن عليه الحديث كالجهمين على استثناء السلطان الا تكرار الوارد بالامر بالصبر على جوره وتزلة القيام عليه انتهى ويدل على عدم لزوم القود والدية في قتل من سكاك على الصفة المذكورة وما ذكرنا من حديث ابى هريرة وجعل الاوزاع احاديث الباب على الحالة التي قلنا فيها امام واما حالة الفرق والاختلاف فليست المتبني على نفسه او ماله ولا يقاتل احدا قال في القمع وورد عليه حديث ابى هريرة منه مسلم يعني حديث الباب واحاديث الباب مصرحة بان القاتل دون ماله ونفسه واهله ودينه شهيد ومقاتله اذا قتل في النار ان الاول محقق والثاني مبطل قوله دون ماله قال القرطبي دون في اصلها ظرف مكان يعني قتل وتستعمل لفظة على الجواز وجهه ان الذي يقاتل من ماله غالبا انما يبعده خلفه او

على جهة تعظيم لامن اراد التعريف انتهى ومحملة كما قال في القمع اذ لم يحصل التعريف بدون ذلك استعمالا للادب في اللفظ كما دل عليه الحديث (ولعل سدى ومولاي) وانما فرق بين السيد والرب لان الرب من أسماء الله تعالى امتقاها واختلف في السيد هل هو من أسماء الله تعالى ولم يأت في القرآن انه من أسماء الله تعالى فم روى الجصاري في الادب المقصد وابو داود والنسائي وأحمد من حديث هذا ابن النضر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السيد الله فان قلنا انه ليس من أسماء الله فافرق واضع اذ لا التباس وان قلنا انه من أسماء الله تعالى فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب في فصل الفرق بذلك واما من حيث القصة فالسيد من السود وهو التقديم بقيل ساد قومه اذا تقدم عليهم ولا شك في تقدم السيد على علامه فلما حصل الاتفاق ايجاز الاطلاق واما المولى فغال النورى يقع على

سنة هرب من منها الناصر والولى والمالك وحسن فلا بأس ان يقول مولاي ايئسا لنكن يمارضه حديث مسلم فتحة والتسائي من طريق الاحمسي عن ابي صالح عن ابي هريرة في هذا الحديث لا يقل احدكم مولاي فان مولاه الله واسبابان مسلما قد بين الاختلاف في ذلك على الاحمسي وان منهم من ذكره الزائد قومه من حذفتها قال عاص وحذفتها اصم وقال القرطبي روى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيها فظهر ان اللفظ الاول ارجح وانما صرح بالترجيح للعارض بينهما والجمع متعدد العلم بالتاريخ مشقوق فربما لا الترجيع وقد كان بعض كبار العلماء يخشعوا ويكره ان يخاطب احدا بلفظ السيد او كتابته قال في القمع وبنا كيهذا اذا كان مخاطب غيري فقلنا في داود الجصاري في الادب المثير من حديث

يزيد من قوتها لا تقولوا المناق في الحديث وقول عند الحالك (ولا يقل أحدكم عبيدي) لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى ولا نفي عنها المتعالي بل ينطبق بالخلق وقد بين على الله عليه وآله وسلم الله في ذلك حيث قال في هذا الحديث عند مسلم والنسائي في عمل اليوم والليل من طريق الصلاة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة لا يقول أحدكم عبيدي فإن كانكم عبيدا فقولوا لربكم ما الله عند أبي أرواد النسائي في عمل اليوم والليل أيضا من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة فإنكم المملوكون والرب الله فبهي عن التناول في اللفظ كأنه عن ٢٠٩ التناول في الفعل (وليسل فتاى وقتاى

وفلاى) لأن البستة على المالك كدلالة عبيدي فارتضى على

الله عليه وآله وسلم إلى ما يؤدى إلى المعنى مع السلامة من

التعاطف مع أنها تطلق على الحر والمملوك لكن إضافته تدل على

الاختصاص قال الله تعالى وإذا قال موسى لقائه وهذا النهي

لتقريبه من تقربهم كما هو وهذا الحديث أثره مسلم في الأدب

في (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم خادما فبلغه ما كان لم

يجلس معه) وعند مسلم فليجلسه معه فلما كل وعند الترمذي

فليجلس معه فإن لم يجلسه معه ولا يجلسه فليدعه فلما كل

معه فإن لم يفعل (فلما ناله) من الطعام (لقمة) أو (لقمتين) شك

من الراوي ورواه الترمذي بلفظ لقمة فقط وفي رواية مسلم فليجلسه

ذلك إذا كان الطعام قليلا (أو) كلمة أو مكتبة (يعني لقمة

أو لقمتين) فإنه أي الخادم (ولي علاج) أي الطعام عند

فصل آله وقيل مشقة حروده عند الطبخ وتعلقه بنفسه وشتم وأخذه واختلاف في حكم الأمر

بالاجلاس فقال الشافعي أنه أفضل فإن لم يفعل فليس واجب أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يشتمه ولقد يسكون أن حرمه

نفسه ثم يقال عليه اه ولكنه يشكل على هذا قوله حديث محمد بن زيد دون دينه دون دمه

(باب في أن دفع لا يلزم الموصول عليه ويلزم الغير مع القدرة)

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يمنع أحدكم إذا جاس بر يدقته أن يكون مثل أبي آدم القاتل في السار والمقتول في الجنة رواه أحمد وعنه أبي

موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الفتنة كسر واقع فاسكم وقطعوا أو تاركم واضربوا سيوفكم الجارية فان دخل من أحدكم ثم يته فليكن كغيري أبي آدم

رواه النسائي وعنه سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنها ستكون فتنة الفاء فيها خير من القائم والقائم خير من المائى والمائى خير من السامى قال أروايت أن دخل على يحيى بن عيسى طه إلى ليقتل قال كن كآدم رواه أحمد

وأبو داود والترمذي وعنه سهل بن حنيف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أذل نفسه مؤثما لم يضره وهو بقدر على أن يضره أذله الله عز وجل على رؤس الخلائق يوم القيامة رواه أحمد

حديث ابن عمر أرواه الحافظ في التلخيص وسكت عنه وأخرج نحوه أبو داود ومن حديثه بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مشى إلى رجل من أمي ليقبله فليقل هكذا أي ليعذر ربه قال قتال في النوار والمقتول في الجنة

وحديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وصححه القسيري في الاقتراح على شرط الشافعي وقال الترمذي حسن غريب اه وفي أسناده عبد الرحمن بن ثروان تكلم فيه بعضهم وثقه يحيى بن معين واحتج به البخاري وحديث سعد بن أبي وقاص حسنه

الترمذي وسكت عنه أبو داود والترمذي والحافظ في التلخيص ورجال أسناده ثقات إلا حسين بن عبد الرحمن الأشجعي وقد وثقه ابن حبان وحديث سهل بن حنيف أخرجه

أيضا الطبراني وفي أسناده ابن أبي عمير وقد وثقه ثقات يشهد له حديث البراء بن عازب عند البخاري وغيره وفيه الأمر بسبع والنهي عن سبع ومن السبع المأمور بها فصر

المظالم وحديث أبي موسى عند البخاري وغيره بلفظ المؤمن للمؤمن كإيمان يشد بعضه ببعض وحديث أنس بن مالك غالى وأصلها أخرجه البخاري وغيره وفي الباب من

حروده عند الطبخ وتعلقه بنفسه وشتم وأخذه واختلاف في حكم الأمر بالاجلاس فقال الشافعي أنه أفضل فإن لم يفعل فليس واجب أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يشتمه ولقد يسكون أن حرمه

أفضل وأخبره روح الرافعي الاحتمال الآخر وحل الأول على الوجوب ومعناه أن الاجلاس لا ينعين لكن إن فصله كان أفضل ولا تبيين المتأخرة ويحتمل أن الواجب أحدهما لا يصح أن الثاني أن الأمر قلند بطلان وهذا الحديث أخرجه البخاري

أيضا في الاطعمة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قاتل أحدكم فليجنب

الرجه) ولقد مسلم فليجنب بل فليجنب وقيل عن قتال فالتأخر ليس على ظاهره أو يؤيده حديث مسلم بلفظ إذا ضرب

ومثله لئن سألني وأبي داود وفي الأدب المفرد إذا ضرب أحدكم خالعه وهو محتمل أن تكون على ظاهره المتناول فما يقع عند دفع الصائل مثلاً في نفسي دافعه عن التصدي بالضرب إلى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حسداً وتعزير أو تأديب وفي حديث أبي بكر وتوضيحه عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجمها وقال ابن جرير واتقوا الوجه وإذا كان ذلك في حق من تعين هلاكه فمن دونه أولى وقد وقع في مسلم لتعليل اتفاق الوجه في حديث أبي هريرة من طريق أبي أيوب فإن الله خلق آدم على صورته ٢١٠ والاكثر على أن الضمير يعود على المضروب لما تقدم من الأمر

يا كرام وجهه ولولا أن المراد التعليل بذلك لكان لوجهه الجلالة ارتباط بما قبلها وقيل يعود على آدم أي على صفته فامر بالاجتناب ككرام الله تعالى لشماسه صورة المضروب وحرارة خلق الآلة وظاهر النهي التحريم ويؤيده حديث سويد بن مقرن حين سئل له وأمر رجلاً لطم ظلامه فقال أما علمت أن الصورة محسوسة قال النووي قال العلماء انما هي عن ضرب الوجه لانه لطيف جميع المحسن وأكفر ما يقع الادراك بأعضائه فيضيق من ضربه أن تطلق أو تشوه كلها أو بعضها والشين فيها فاحش لبروزها وظهورها بل لا يسلم إذا ضرب قال ابن شين ٨١ وهذا التعليل حسن ولكن الذي تقدم من رواية مسلم أولى وقال القرطبي أعاد بعضهم الضمير على الله متسكياً بما ورد في بعض طرقه أن الله خلق آدم على صورة الرحمن قال وكان من روادى ما له من متسكياً بما روي عنه فلفظ في ذلك

وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال وعلى تقدير صحتها اتصل على ما يلحق بالباري سبحانه وتعالى قال لما خلق الله هذه الزيادة أخرجها ابن أبي عاصم في السنن والطبراني من حديث ابن عمر ما يشاد رجليه ثقتان وأخرجها أيضاً ابن أبي عاصم من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التآويل ولظمن قاتل فليجنب الوجه فإن صورة وجهه الإنسان على صورة وجه الرحمن فحين إبراهيم ما في ذلك على ما تقرر بين أهل السنن من أمره بما جاز من غير اعتقاد تشبيهه أو من تأويله على ما يلحق بالرحمن جل جلاله وقال المازري غلط ابن تيمية فإحرى الحديث على ظاهره وقال صورة كالمصور اهـ وقال جرب الكرماني في كتاب السنن جمعت اسمي بن ياهويه يقول صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن

الحسين

والصالحين

وقال اصحق الكومج سمعت احدث يقول هو حديث صحيح وقال الطبري اني كتاب السنن حديثا شيخنا ابن اجد قال قال رجل لاني ارجع لانا خلق الله آدم على صورة ناري صورة الرجل فقال كني بهذا قول الجهمية اه وعند البخاري في الادب ما احسن ان هريرته فرموا فقالوا تقول فيهم الله وجهك ورجلهم من اسنم وجهك ان الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الخبيث على الخلق

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في المكاتب)

اي الرقيق الذي يملكه مولاه على مال يزيد اليه فاذا ادا ما عشن فان عجز رد ٢١١ الى الرق وبكم التماس الذي يقع

الحسين وغيرهما الا دخل فيه الكفر ان تعدد دفع عن نفسه قال الثوري فهذان
الذهبان متفقان على تركه الا خول في جميع فتن المسلمين قال القرطبي اختلف السلف في
ذلك فذهب سبعة من ابي رافض وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم الى انه يجب
الاصح عن المقاتلة ثم قال يجب عليمان بالزمانه وقالت طائفة يجب عليه
التحول عند بلد الفتنة املا ومنهم من قال بترك المقاتلة حتى لو اراد قتله ليدفعه عن
نفسه ومنهم من قال بدفع عن نفسه وعن ماله وعن اهله وهو معذور ان يقتل او يقتل
وذهب جمهور الصحابة والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتال الباطن وكذا قال
الثوري وزاد انه مذهب عامة علماء الاسلام واستدلوا بقوة تعالى فقاتلوا التي تباي
حتى تقي الى امر الله قال الثوري وهذا هو الصحيح وتنازل لاحديث على من لم يظهر له
الحق او على طائفتين لما ظن ان لا يؤمل بل لو احدثتم كما قال ابو بكر كان قال الاولون لظهر
الفساد واستطاع اهل البقي والمطلون ٨١ وقال بعضهم بالتفصيل وهو انه اذا كان
القتال بين طائفتين لا امام لهم فالقتال مشروع ومثله وتنازل لاحديث على هذا وهو قول
الاوراق كما تقدم وقال الطبري انكار المتكروا واجب على من يندر عليه من اهان الحق
اصاب ومن اهان الحق اخطا وان اشكل الامر فيه الى المالة التي ورد الله من القتال
فيه او ذهب البعض الى ان الاحاديث وردت في حق ناس مخصوصين وان الله يخصوص
بمن هو عليه بالتحويل ان الله يخصصهم في آخر الزمان حيث يصير التحقق ان المقاتلة
اتصل في طلب الملة ولقد اتى هذا في حديث ابن مسعود فخرج ابو داود عنه انه قال
واصبه بن مسعود حتى ذلنا ابن مسعود فقال تاذ امام الهوى وهو حجت لايمان الرجل
جليه موزع يما ذهب اليه الجمهور وقال الله تعالى ان اضلى عليكم فاعدوا عليه
بما اتى من الله عليكم وقوة تعالى وجرا منيته سببته منها وهو فذل من لا يات
والاحاديث يؤيده ايضا الايات والاحاديث الواردة في وجوب الامر بالمرور
واللهي من الشكر وسياق الامة في رد مقتضى في باب ما يلحق في توبة القتال من كتاب
القصاص وحديث سهل بن حنيف وما ورد في معانيه على انه يجب نصر الظالم ودفع
من اراد اذلاله ويحرم الوجود وهذا مما لا اعلم فيه خلافا وهو متدرج تحت ادلة
التي عن المتكروا

(جاءت) إليها (تستعيني) قال (كاتبها) لم تكن قفت من كتابها (تسبوا) وعليها خمسة أواق ثبتت في خمس سنين كافي رواية أخرى عند الصائري (قالت) لها عائشة (أرجعي إلى أمك) سادتك (فإن أحبوا) إن أفضى منك كتابك ويكون ولا تترك (فعلت) مظاهرها أن عائشة طلبت أن يكون الولد لها إذا أقت جميع مال الكتابة وليس ذلك مراد أو كيف تطلب ولا ممن أعتقه غيرها وقد زال هذا الاشكال حافي رواية أي أسامة عن هشام حيث قال بعد قوله أن أعداءهم بعد وفو واحد قوا عتقك ويكون ولا تترك (فعلت) فبين أن غرضها أن تستر عاشرهم بصيغتها فاعتقها إذ العتق فرع ثبوت الملك (فذكرت ذلك) الذي قالته عائشة (بربرة) لأمها (فأجابها) أي أمتعتوها أن يكون الولد لها عائشة (وقالوا) إن أمنا عائشة (أن تحبس) (الاجر) (علمك) عند

ومنها الهدى المتقول الى الحرم ولا يقع اسم الهدى على الطار لا متناع نفسه فلا يقال اهدى هذا او لا أرضا بل على المتقول كالسبب والصيد ما الصدقة فهي غلبة ما يعطى بلا عوض للصالحين لا ثواب الا خروءا ما الهبة فهي غلبة بلا عوض خال هذا كرم في الصدقة والهدية يجب قبول لفظا بان يقول فهو هبة قال هذا فيقول ثبتت كذا في القسط: ذني قال الشوكاني في السبل الهبة هو ان يتكرم على غيره بنصيب من ماله عن طيبة نفس فاذا وقع هذا القصد فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك ايحاب ولا قبول ولا مجلس بل ان قبله الموهوب له ورضي بصيره اليه ولو بعد ٢١٣ مقتضيا كان الواجب اقباله على ذلك الغرم

فموجبة صهيبة وليس في الشرع ما يدل على وجود انقطاع خصوصية ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم ان في الشرع ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان اه ولا يشترط ان في الهدية على الصبي بل يكفي البعث من هذا والتبضع من ذلك وسكك من الصدقة والهدية طعة ولا عكس فلو حلف لا بـ به فتصدق عليه أو اهدى له حث والاسم عند الاطلاق ينصرف الى الاخير واستعمل البخاري المعنى الاصم فانه ادخل فيها الهداية (من ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال باناسه المسلمين) وفي لفظ المؤمنين وقدره الطبراني من حديث عائشة بلفظ باناس المؤمنين (لا تقتربن جارة) هدي بمهدة (لجارتها ولو) انتم اتيتم (فرس) شاة عظم قليل اللحم وهو لا يعبر موضع الحافر من القرم ويطلق على الشاة مجازا واشهر ذلك الى المبالغة في اهداء النبي اليسير وقبوله الى حقيقة القرم من

واذنه صلى الله عليه وآله وسلم بل ان بعد احره بكسر هاء قال ابن الجوزي او اذا التفتلظ عليهم في طبعها انتهى عن اكله فلما رأى انهم اقتصر على شغل الاواني وفيه رد على من زعم ان ذلك انما لا يسيل الى طهرها لما يدخلها من الخمر فان اتي دخل القدر من الماء الذي طيبته الخمر تغليبه وقد اذن صلى الله عليه وآله وسلم في شغلها فدل على امكان تطهيرها

• (كتاب الشفعة) •

(عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه أحدوا البخاري وفي لفظ انما يجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة الحديث رواه أحدوا البخاري وورد اردو بن ماجه وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اذا قسمت الدار ودعت شفعة فيها رواه ابو داود وابن ماجه معناه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شيء كالم تقسم بصفة أو ساقط لا يصلح له أن يسحب حتى يؤذن شركه فان شاء أخذوا من شاة فباعه ولم يؤذنه فهو أحق به رواه مسلم والشافعي وأبو داود) حديث أبي هريرة رجال استأذنه ثقات قوله قضى بالشفعة قال في الفسخ الشفعة بضم المجهة وسكون الفاء غلط من حركها وهي مأخوذة من الشفع وهو الزج وقيل من الزيادة وقيل من الالة وفي الشرع انتقال حصة شريك الى شريك سكاك انتقلت الى اجنبي بمثل العوض المسمى ولم يقتضف العلماء في مشروعيها الا ما نقل عن أبي بكر الاصم من انكلاها اه قوله في كل مال يقسم ظاهر هذا العموم ثبتت الشفعة في جميع الاشياء ما لا فرق بين الحيوان والجماد والمتقول وغيره وقد ذهب الى ذلك المبررة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه وسأقي تفصيل الخلاف في ذلك قوله فاذا وقعت الحدود أي حصلت قسمة الحدود وفي المبيع وانقضت القسمة مواضعها قوله وصرفت بضم الصاد يقتضف الرأه المكسورة وقيل بتشديد الهاء في بنت مصاؤها وكأنه من التصريف او التصرف قال ابن مالك معناه خلصت بوائت وهو

لا له لم تغير العادة باهائه أي لا تمنع جارتين الهدى بغيرتها الموجود عند هاله لا استقلال بل بقيت ان يتقوما عليها بما يتصور ان كان قلنا فهو خير من الهدم واذا وصل القليل ما ر كثيرا وفي حديث عائشة المذكور باناسه المؤمنين بما داووا لفرس شاة فانه ثبت المودة وبذلك الضائق وحديث الباب أخرجه مسلم أيضا والترمذي من طريق أبي معمر عن عبد الله بن جابر عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه وزاد في أوله بما داوا فان الهدية تندب بحر الصدق الحديث وقال غريب وأبو معمر في بعضه ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الموضع الذي هو الهدى اليها وانما لا يقتصر ما يهدى اليها ولو كان قلنا قال في الفسخ وجه على الاعم من ذلك وأولى فيه استيلاء المودع أو ساقط التكليف (من عائشة رضي الله عنها انما قالت لعمروة بن الزبير (يا ابن أخي) وأمر عمروة

هي أمه بنت أبي بكر (إن كانا نظرنا إلى الهلال ثم الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة) نكملها (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال في أول الشهر الأول ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته في أول الشهر الثالث فالمدستون وماوا المرق ثلاثة أهلة (وما أوقدت في آيات رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم نذر) وفي رواية أخرى عند عبد الصارفي (أو فاق بلفظ كان يأتي علينا الشهر ما وقفه ناراً ولا مناعة منها) وبين رواية الباب وعندنا بن ماجه عن أبيه بلفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما ترى في بيتهم - يومه الفئان الحديث قال حمزة (فقلت) ٢١٤ لعائشة رضي الله عنها (يا عائشة ما كان يدعيكم) من أمه الله عيشة

قال الحافظ ابن حجر وفي بعض النسخ ما كان يبيتكم بسكون الفعين المجهة بعدهما نون مكسورة ثم تحتة وهو معنى ما يعيشتكم وما تعقبه العيني ليس في محله (قال الأسودان) أي كان يعيشنا (القر والماء) من باب التغليب كالصبرين والقمصين والأخالة لالونه ولذلك قالوا الايضان اللبن والماء وإنما أطلقت على القر أسود لأنه غالب ثم المدينة (إلا أنه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) جبران من (الأنصار) سعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن حرام وأبو أيوب خالد بن زيد وسعد بن زناد وغيرهم (كانت لهم منائح) جمع منيحة أي غنم فيها لبن (وكانوا يخشون) أي يعاونون (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من ألبانهم فيسقين) وهذا موضع الترجمة وفي الهدى يفتي الهبة وفي هذا الحديث ما كان للهبية من الثقل من أمر الدنيا في أول الأمر وفيه قتل الزهد وإثارة الواجب لعدم الاشتغال فيقال لا يدري وفيه جواز ذكر

مشتق من الصرف بكسر الميم وهو التماس من كل شيء يسمى بذلك لأنه صرف عنه الخط فلي هذا صرف مخفف الرامع في الأول أي التصريف والصرف مشدد قوله فلا شفعة استدله من قال إن الشفعة لا تثبت إلا بالخط لا بالجوار وقد حكى في الصبر هذا القول عن علي وعمر وعثمان وسعيد بن المسيب وإيمان بن يسار وجبر بن عبد العزيز وربيعة ومالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحق وصبيد الله بن الحسن والألمية وسكى في البصريه عن العروة وابن خنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين بن ثوبان الشفعة الجوار وأبو الوان حديث جابر بن جافة أبو حاتم إن قوله إذا وقعت الحدود والمخ مدرج من قوله وقد كان الأصل إن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى ثبتت الأدراج بدليل ورود ذلك في حديث غيره مبشر بعدم الإدراج كافي حديث أبي هريرة المذكور في الباب واستدل في ضوء الهار على الإدراج به ما أخرجه مسلم تلك الزيادة ويجاب عنه بأنه قد ينصرف بعض الألفه على ذكر بعض الحديث والحكم للزيادة لا لسماوة أخرجهما مثل البخاري على أن معنى هذه الزيادة التي ادعى أهل القول الثاني إدراجها هو معنى قوله في كل ما لم يقسم ولا تفاوت لا يكون دلالة أحدهما على هذا المعنى بالنطوق وإدراجها بالمفهوم أحسن أهل القول الثاني بالأحاديث الواردة في إثبات الشفعة بالجوار كحديث حمزة والشريد بن سويد وأبي رافع وجابر وسفيان وأما الأحاديث القاضية بقبول الشفعة لطلق الشرط كافي حديث جابر المذكور من قوله في كل شركة كافي حديث عباد بن الصامت الأتي فلا تعلق للاحتجاج بها على ثبوت الشفعة لجار إذ لا شركة بعد القسمة وقد أجاب أهل القول الأول عن الأحاديث القاضية بقبول الشفعة لجار بأن المراد بها الجار الأنص وهو الشرط الخاطف لأن كل شيء قريب شياً يقال له جار كقوله لا امرأة رجل جارة لما بينهما من المخاطفة وبهذا يدفع ما قيل أنه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشرط بجاراً قال ابن المبرق طاهر حديث أبي رافع الأتي أنه كان يملك جنتين من جلة دار سعد لثلاثة سائحات من منزل سعد ويدل على ذلك ما ذكره عمر بن شبة أن سعداً كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي من بين المسجد منهما إلى أبي رافع فاشترها سعد منه ثم ساق الحديث الأتي فاقضى كلامه أن سعداً كان يجر إلى أبي رافع قبل أن يثبته غيره من داره لا شريكاً

المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن وسع الله عليه تذكرياتهم وليتأني به غيره وفي هذا الحديث التعدد والغنة ورواه كلهم معقبين ورواه الراوي عن ثلثة وثلاثة من التابعين على نسق واحد وأخرجه أيضاً مسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال لو دعيت في ذراع) وهو الساعد وكان - على الله عليه وأهله وسلم يجب أكله لأصمى الشاة أو بعد عن الأذى (أو كراع) بضم الكاف فمادون الركبة من الساق (لا جيت) الداعي (ولو أهدى لي ذراع أو كراع لقتلت) وهذا يدل على جواز القليل من الهدية وأنه لا يرد والهدية في معنى الهبة لما فيه من التأني وشتمهما بالذكر للبعث بالمعبر والظاهر (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال أنجبنا) أي أنزلنا ونقرنا (أنزبنا)

من موضعه (عز القهر ان) وهو على مثال تثنية ظهر من العلم المضاف والمضاف اليه موضع قريب من مكة على خمسة اميال الى جهة المدنة وقيل هو ادود تقول العامة بطن مرو وبه مائة عشر ميلا ويحرم البكري والارنب واحدا الا ان اسم بفس يطلق على الذكرو والانثى (نفس القوم) فهو بلسطادوم (فلقبوا) بفتح الفين وفي لفظ تعقبوا وهو معنى لقبوهم اي اعيوا قال انس (قادر كتما) اي الارنب (فاخذته فاقطعها بالاطلحة) نزع ام أنس واسمها مسلم (فذهبها وبث بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يودكها) ما فوق القدر (او تلذبها) الشك من الراوى ٢١٥ (تقبل) أي قبل المبعوث اليه (قلت) وأكل منه قال وأكل منه) وفيه

جواز قبول هدية الصيد وهذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في الذبايح وأبو داود في الاطعمة والترمذي والشافعي وابن ماجه في الصيد (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهدت أم حفيد) مصغرا أو اسمها من ية مصغرة زهري أخت أم المؤمنين ميمونة (خالة ابن عباس الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهداها) بفتح الهمة وكسر القاف لبنا مجففا (ومعناها ضيا) بتشديد الباء جمع ضبوبة لا تشرب الماء وتمش سبعة ايام سنة فصاعدا ويقال انها تبول في كل اربعين يوما فطرة ولا يسقط لها سن (فأكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاطع والسمن وتركه النبي تقذرا) اي لاجل الكراهة (قال ابن عباس فاكل) اي الضب (على ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولو كان حراما ما اكل على ما تادة رسول الله صلى الله عليه وآله

كذا قال الحافظ وقال ايضا انه ذكر بعض الحنفية انه يلزم الشافعية القائلين بعمل اللفظ على حقيقته ويحاج ان يقولوا بشعبة الجوار ان الجوار حقيقة في الجوار وما يحاذي الشريك وأجيب بان محل ذلك عند العبد وقد قامت القرينة هنا على الجواز فاعتبر الجمع بين حديثي جابر وابو رفيع حديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رفيع مصرى ولفظها انما قاله يقتضي أن يكون الجوار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشعبة الجوار قد دمو الشريك مطلقا فقام المشار إلى شرب ثم المشاؤك في الطريق ثم الجوار على من ليس بجوار وأجيب بان الأفضل عليه مذهبنا في الجوار أحق من المشتري الذي لا جواره قال في القاموس الجوار الجوار والذى أجز من ان يظلم والجور السمع والشرى في التبصرة وزوج المرأة وما تر بهن المنازل والمقاسم والخلف والناسر اه والحاصل ان الجوار المذكور في الاحاديث الائمة ان كان يطلق على الشريك في الشيء والجواره غير شريكة كانت مقتضية بعمومها لثبوت الشفعة لهما جميعا وحديث جابر وأبي هريرة المذكوران يدلان على عدم ثبوت الشفعة للبار الذي لا شريكة له فيضمان عموم احاديث الجوار ولكنها ثبت كل على هذا حديث الشريدين سواء كان قوله ليس لاحد منهما شريك ولا قسم الا لجوار مشعر بثبوت الشفعة لجرد الجوار وكذلك حديث مرة لقوله فنه جاره ادا حق بالدار فان ظاهره ان الجوار المذكور جوار لا شريك فيه ويحاج بان هذين الحديثين لا يصلحان لمصروضة ما في الصحيح على أنه يمكن الجمع بمجئ حديث جابر الا في لفظه اذا كان طريقهما واحدا فانه يدل على ان الجوار لا يكون مقتضيا لشفعة الامع اتحاد الطريق لا مجرده ولا عذر لمن قال يصل المطلق على المقصد من هذا ان قال بصفة هذا الحديث وقد قال بهذا أئمة ثبوت الشفعة للبار مع اتحاد الطريق بعض الشافعية ويؤيده أن شرعية الشفعة انما هي لدفع الضرر وهو انما يحصل في الاغلب مع القاطعة في الشيء المملوك أو في طريقه ولا ضرر على جاره في مشاؤك في أصل ولا طريق الا اذا رواه اعتبار هذا التادير يستلزم ثبوت الشفعة للبار مع عدم الملاصقة لان حصول الضرر وقد يقع في نادر الحالات كجب الشمس والاطلاع على العورات ونحوهما من الروائح الكريهة التي تاذي بما يورق الاصوات وسماع بعض المنكرات ولا تأكل بثبوت الشفعة ان

موافق حديث ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من أكل الضب لانه دله حرمه ما كل الضب حلال اه قال في الفتح استدلال ابن عباس صحيح من جهة التقرير رأى تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث بقرج من قوله قال كل من الاطع والسمن لان أكله دليل على قبول الهدية وهذا الحديث أخرجه ايضا في الاطعمة والاعتناء ومسلم في الذبايح وأبو داود في الاطعمة والسائق في الصيد (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى بطلعهم) زاد احمد وابن حبان من غير اهله سأل عنه أهديه أم صدقة قال لا يصاحبه كذا ولم يأكل (لا تهاجم عليه) وان قبل هدية ضرب يده (أي شرع في الاكل مسرعا) صلى الله عليه وآله وسلم قال كل معهم وأكل معهم يدل على

فيقول الهديتوبو خدمته ان الصريح انهم على الصفة لاهل العن وفي خمسة شذام عطية قال انها اى الشاة قد بلغت حملها
اي حارت حلالا لا يتاقلها من الصدقة الى الهدية ويؤيده الحديث الا في بعد ذلك (عن انس بن مالك رضى الله عنه قال
اى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطم) والآلة (فقبل تصدق به) على بريرة قال هو لها صدقة ولنا هدية) اى حبت اهدته
بريرة فلان الصدقة تبيع في البيع وغيره كصرف سائر المالك في املاكهم واترجم هذا الحديث ايضا
في الزهد ص ٢١٦ في الزكاة وادود الساني ٢١٦ عن عائشة رضى الله عنها نسأ رسول الله صلى الله عليه وآله

كان كذلك والضرر النادر غير معتبر لان الشارع على الاحكام بالا موار الغالبية على
فرض ان الجارية لا يطلق الا على من كان ملاصقا غير مشارك فيبقى تقييد الجوار
بالمهاد الطريق ومقتضاه ان لا تثبت الشفعة بمجرد الجوار وهو الحق وقد زعم صاحب
المنار ان الاحديث يقتضى ثبوت الشفعة الجوار والشريك ولانما فاقينها ووجه
حديث جابر بتوجيه بارد والصلوات ما حورنا قوله في كل شركة في مسلم وسنأ اى داود
في كل شركة وهو يكسر الشريك المضممة واسكان الراهن أشر كنه في البيع اذا جعلته
شريكا ثم خفف المصـدر بكسر الاول وسكون الثاني فيقال شركة وشركة كما يقال كام
وكذلك قوله بفتح المـدر وسكون الواحدة ثابت ومع وهو المنزل الذي يبعون فيه في
البيع مـدرى به في المسكن قوله لا يصلح له ان يبيع الخ ظاهره انه يجب على الشريك
اذا ارأ البيع أن يؤذن شريكه وقد حكى مثل ذلك القرطبي عن بعض مشايخه وقال
في شرح الارشاد الحديث يقتضى أنه يحرم البيع قبل العرض على الشريك قال ابن
الرفعة ولم يخاف به من أحد من أصحابنا ولا يبعد عنه وقد قال الشافعي اذا صم
الحديث فاضربوا قول عرض الحائط وقال الزركشي انه صريح القاري قال
الاذري انه الذي يقتضيه نص الشافعي وحله الجمهور ومن الشافعية وغيرهم على التجب
وكراهة ترك الاعلام قالوا لا يصدق على المكروه أنه ليس بصلال وهذا انما يتم
اذا كان اسم الحلال مختصا بما كان مباحا أو مندوبا أو واجبا وهو غنوع فان
المكروه من اقسام الحلال كما تقر في الأصول في إيراد ما به ولم يؤذنه فهو
أحق به فيه دليل على ثبوت الشفعة للشريك الذي لم يؤذنه شريكه بالبيع وأما اذا
أعله الشريك بالبيع فاذن فيه مباح ثم اراد ان يترك أن يأخذها بالشفعة فقال
مالك الشافعي وأبو حنيفة والمهادوية وابن أبي لبيس والبقى وجهوا راعى العلم
ان له أن يأخذها بالشفعة ويـكون بغير الادب بطلانها وقال الثوري والحكم
وأبو عبيد بن جافق أهل الحديث ليس له أن يأخذها بالشفعة به. ودوقع الاذن منه
يبيع ومن أحمد رواه كـلـلـذهين ودليل الاخرين مفهوم الشرط فانه يقتضى
دم ثبوت الشفعة مع ايدان من البائع هو دليل الاولين الاحديث الواردة في شفعة
لشريك والجوار = يـرـمـيـبـهـى منطوقات يتاومها ذلك المتهوم ويحاجبان

(وسلم كن حزين) اى طامتين
(طريق فيه عائشة) يفت اى يترك
(وحفصة) بنت حمير (وصفة)
بنت حن (وسودة) بنت زينة
(والزبى) الانعام (ط) بنت
ابى امية (وسائر) سائر رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم)
في يفت بفتح حـمـى وميمونة بنت
الحارث وام حبيبة بنت ابي سفيان
وجور بنت الحارث (وكان
المسلمون قد علموا حبيب رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسلم)
عائشة فاذا كانت عند أحد من
هدية يتردد أن يهديها الى رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسلم
أخرا حتى اذا كان رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم في بيت
عائشة) يوم فوجها (مـصـحـاب
الهدية الى رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم في بيت عائشة
فكلم حبيب ام سلمة فنقل لها كل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يكلم الناس فيقول من
اراد ان يهدي الى رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم هدية
فليهد اى الشيء المهدى اليه
(حيث كان) صلى الله عليه وآله

وسلم (من نسائه) اى من بيوت نسائه مـصـكـلـتـهـم سـلـمـة بـجـاقـن) له (لم يقل لها) صلى الله عليه وآله وسلم شاة المفهوم
نسائها) مما جلبها (فقات) ام سلمة (ما قال في شاة قلن لها فكلمه قالت) اى عائشة (فكلمه) اى ام سلمة (حين دار اليها)
اى يوم فوجها) ايضا فلم يقل لها شاة فقات ما قال في شاة قلن لها فكلمه حتى يكلمه فدار اليها فكلمت فقال لها لا تؤذني
في عائشة لظن في هنالك الخليل كونه تعالى فذا كن الذي تفتني به (فان اوسى لم يأتني وانا في ثوب امرأة العائشة قالت)
اى ام سلمة (نظف) اوتى الى الفهم اذ لا يارسول الله ثم ثمن (اى امهات المؤمنين الذين هم سرب ام سلمة دعون) اى طلبن
(فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فارسلت) اى فاطمة (الى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وهو عند

خاتمة (تقول) لعلي الله عليه وآله وسلم (ان شاة غنمك الله) أي يسألك بالحق في شاة يتاشكك الله (العدل في شاة) بكر) عائشة قال في الفقه أي التسوية بينهم في كل شيء من الهبة وغيرها وقال الكرماني في حجة القليط قط لانه كان يسوي بينهم في الاعمال المقدورة ولذا اتفق على انه لا يلزمه التسوية في الهبة لانه ليست من مقدور العسر (فكلمته) فاطمة رضي الله عنها في ذلك وعندها بن سعد بن مريش علي بن الحسين ابن التي خاطبت فاطمة في ذلك من زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سألهما أن يزوجا زينب فاطمة قالت نعم فقال يا بنة الانصبي

ما أحب خاتمك (بني) زادتم قال فاجب هذه اي عائشة (فرحت) فاطمة (اليمن فاجبرتم) الذي قاله (فقلن ارجعي اليه فاجبت) فاطمة (ان ترجع) اليه (فارسن) زينب بنت جحش فاشتهت (صلى الله عليه وآله وسلم) فاقبلت (في كلامها) وقالت ان شاة غنمك الله (العدل في بنته ابن اي عاتقة) هو والد ابي بكر الصديق واهله عثمان رضي الله عنهم (فرفعت) زينب (صوتها) حتى تناولت عائشة (اي حبها وهي فاحدة نفسيها) اي سبت زينب عائشة فرضى الله عنها (حتى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينظر الي عائشة هل تكلم قال فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى احكمتا فالت فظفر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى العاتق وقال انها بنت ابي بكر اي انها شريفة عالة عارفة كابنها وكانه صلى الله عليه وآله وسلم اشار ان ابا بكر كان عالمًا بشايب محضر ومناهلها ولا يستغرب من بقته تلقى ذلك عنه

المفهوم المذکور صالح لتفسير تلك المطلقات عند من عمل به من النضر ط من اهل العلم والترجيح انما يصار اليه عند الحاجة فراجع وقد أمكن هنا جعل المطلق على المقيد (ومن عبادة بن الصامت ان ابي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشقة بين الشركاء في الارض والدور رواه صدق الله بن أحمد في المستدرج يعجزه عموم من انما الشريك فيه انصره القسمه وعن مرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جابر ان ابا حق بالدار بن غيره رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وعن الترمذي بن سويد قال قلت يا رسول الله ارض ليس لاحد مما شرت لولا قسم الا لجوار فقال الجار احق بسقبة ما كان رواه أحمد والنسائي وابن ماجه ولان ما حجه مختصر الشريك احق بسقبة ما كان) حديث عبادة أخرجه ايضا الطبراني في الكبير وهو من رواية اسحق عن عبادة وليد روى عنه شهد له من الاحاديث الواردة في ثبوت الشقة فيلحقها أهم من الارض والله اوكيد جابر المتقدم وكحديث ابن عباس عند البيهقي مر فوطا بلفظ الشقة في كل شيء ووجهه ثقتان الا انه اهل الارسل وأخرج الطحاوي له شاهد من حديث جابر باسناد لا بأس برواه قال الحافظ ويشم لحديث عبادة ايضا الاحاديث الواردة بثبوت الشقة في خصوص الارض كحديث الترمذي بن سويد المذکور في خصوص الله ارك حديث مر المذکور ايضا وهكذا تشهد في الاحاديث المتأخية بثبوت الشقة الجابر على العموم وحديث أخرجه ايضا البيهقي والطبراني والشمس في جماع الحسن من مر مرقا المعروف قد تقدم التلييه عليه ولكنه أخرج هذا حديث أبو بكر بن أبي خنيفة في تاريخه والطحاوي وأبو دوى والطبراني في الاوسط والضاء عن أنس وأخرجه ابن سعد عن الترمذي بن سويد وبهذا حديث مر المذکور كور حديث الترمذي بن سويد أخرجه ايضا عبد الرزاق والطحاوي والدارقطني والبيهقي قال في المعاني ان حديث الجار احق بسقبة لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر وتكلم شعبه في جسد المالك بن ابي جابر هذا الحديث قال وقد كلف الناس في اسناد هذا الحديث واضطرار الرواية فقال بعضهم عن عمرو بن الترمذي عن أبي داود فاع وقال بعضهم عن أبي رافع وأرسله بعضهم والاحاديث التي جاءت في شقة ما يسهلها جابر اديس في شيء منها

٢٨ نيل خا ومن يشابهه غافلهم والولس رايه قال المهلب في الحديث انه لا حرج على الرجل في ان يشايب بعض نسائه بانصف والطرف من المال كل واعرضه ابن المنبر انه لا دلالة في الحديث على ذلك انما الناس كلوا يشعلون ذلك والزوج وان كان مختاطبا للعدل بين نسائه فالمدون الاجاب ليس أحدهم مختاطبا بذلك فلهذا لم يتم على الله عليه وآله وسلم الى الناس بشيء في ذلك وأيضا فليس من عكاز الاخلاق ان تعرض الرجل الى الناس بمثل ذلك انما من التعرض لطلب الهدية ولا يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي يقبل الهدية فيلحقها فلزم تخصيص من قبله لا تقول الهدى لاجل عائشة كانه كان الهدية يشترط تخصيص عائشة والقليل يتبع فيه مجير الما التمتع ان الذي يظهر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشركه

فذلك وانما وقعت المناقصة لكون العلية فصل العين من بيت عائشة ولا يلزم في ذلك غشوية قال في القمق وفي الحديث منقية طاهر تعانته وفيه قصد الناس بالذم اياها وقالت المسرة ومواسمها يزيد ذلك في سرور المعنى اليه وفيه تنافس الضرائر وتقاربهن على الرجل وان الرجل يسعه السكوت انا نقول ولا يلزم مع بعض على بعض وفيه جواز التشكي والتميل في ذلك وما كان عليه انواع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مهابة والمجانسة حتى دخلته باهز الناس عنده فاطمة وفيه سرعة فهمهم ورجوعهم الى الحق ٢١٨ والوقوف عنده وفيه ادلال في بيت يحيى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لكونها كانت بنت عمته كانت امها امية بنت عبد المطلب قال الداودي وفيه عذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت قال ابن التين لا ادري من اين اخذه قلت كانه اخذ من عظامتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمطلب العدل مع علمها بانه اعدل الناس لكن غلبت عليها الغيرة فلم يراخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم باطلا في ذلك وانما شخص في بيت بالذكر لان فاطمة عليها السلام حملت رسة خاصة بخلاف في بيت فاطمة اشركهم في ذلك بل راسهم لانها هي التي تولت ارسال فاطمة اولا ثم صارت ينضمها واستدل به على ان القدر كان واجبا عليه له ودودة هذا الحديث كلام مدنيون وفيه رواية الاخذ من اخيه والاخذ من ابيه (عن انس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يراد الطيب لانه ملازم لمنابة الملائكة ولذا اسكان لا ياكل

اصطراب قوله جازا الدار احق قال في شرح السنة هذه المغفلة تستعمل فيمن لا يكون غيورا احق منه والشر يك هذه المغفلة احق من غيره وليس غيره احق منه وقد استدلل بهذا القائلون بيقوت الشفعة الجار واجاب المانعون بانه محمول على تعمله بالاحسان والبر بسبب قرب داره كذا قال الشافعي ولا يخفى بعده ولكنه ينبغي ان يفيد جواب احق من اتحاد الطريق ومقتضاه عدم ثبوت الشفعة بمجرد الجوار قوله احق بسبقه فيقع السبق المهمة والقافو بعدها بما هو موحدة ويقال به ادا المهمة بدل السبق المهمة ويجوز فتح القاف واسكانها وهو القرب والجوار وقد استدلل بهذا الحديث القائلون بيقوت شفعة الجار واجاب المانعون بمسلف قال الغوري ليس في هذا الحديث ذكر الشفعة فيستعمل أن يكون المراد به الشفعة ويحتمل أن يكون احق بالبر والموعة اه لا يخفى بعده هذا الحل لا سيما بعد قوله ليس لاحد منها شركوا الا في الجواب يحمل هذا المطلق على المقيد الا في من حديث جابر لا يقال ان في الشرك فيما يدل على عدم اتحاد الطريق فلا يصح تقديم حديث جابر الا في لا نقول انما في الشرك عن الاصل لانه طريقها ولو سلم عدم صحة التقييد اتحاد الطريق فاحاديث اثبات الشفعة بالجوار مخصصة بمسلف ولو فرض عدم صحة التخصيص لتصريح بني التمر كنفه مع ما نهى عن المنقل لا يقتض مضارضة الاحاديث القاضية ببقاء شفعة الجار الذي ليس بشارك كما تقدم (وعن عمرو بن الشريد قال وقتت على سعد بن أبي وقاص لجه المسور بن مخرمة ثم جاء اوراق موسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال سعدا بفتح من في قداوك فقال سعد والله ما يتاها فقال المسور والله تتبنا عنها فقال سعد والله ما ازيد على اربعة آلاف منجبة او مقطعة قال اوراق لقد اعطيت بها خمسة اقد بنارو لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار احق بسبقه ما اعطيتكمها باربعة آلاف وانا اعطيت بها خمسة اقد بنارو اعطاهما رواه البخاري قوله اوسع حتى ينفذ التنية أي البيت الكائنين في دارك قوله فقال المسور في رواية ان اوراق قال المسور اوسع ما يساعده على ذلك قوله منجبة او مقطعة شئ من الراوي والمراد مؤجلة على انقطاع معلومة قوله اربعة آلاف في رواية البخاري في كتاب ترك الحل من صحيحه اربعة اثم مثال وهو يدل على ان المنقل

الثوم وشعره كذا قال ابن بطان ومفهومة اتم من خصائصه وليس كذلك وقد اقتضى به انس في ذلك والحكمة فيه ما جاز في حديث أبي هريرة بن تاسد جميع عند أبي داود والشافعي من نوعا من عرض عليه طبيب فلا يريد فاته خفيف الحمل طبيب الرخصة وعند الترمذي ما ساد حسن من حديث ابن عمر مرفوعا ثلاثة لا ترد الوسايد والله من رايين قال الترمذي يعنى بالله من العايب وحديث الباب أخرجه أيضا الباق والترمذي في الاستئذان وقال حسن صحيح والشافعي في الرخصة والزينة (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويشتري عليها أي يعنى الذي يشتري لعلها واستعمله بعض المالكية على وجوب التواب في الهدية اذا اطلق الواهب وكلا

عن طلب مثل الثواب كالتقديم فخلق خلاف ما يجب على الادنى ووجهه الاول لا تمنعوا عليه على الله عليه وآله وسلم على ذلك ومن حيث الحق ان الذي يهدي نفسه ان يعطى اكثر مما اهدى فلا اقل ان يعرض بتقليد حديثه به قال الشافعي في التفسير وقال في البداية كذا لضعف الهبة للثواب باطل لا تمتد لانها يسع بقرن مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلا يطلنا له كان في معنى المعاد وتقدر في الشرع والفرق بين البيع والهبة كما استحق العوض اطلق عليه نقد البيع بخلاف الهبة ولا يجب بعض المالكية بان الهبة لو لم تنقص الثواب اصبحت كالسكك بمعنى الصدقة ٢١٩ وليس كذلك فان الاصل من حال الذي

عنى ان يعطى الثواب ولا سيما اذا كان فقيرا كذا في الفتح وصلاة القسطلاني ومذهب الشافعية لا يجب بطلان الهبة والهدية اذ لا يقتضيه القصد ولا الصلوة ولو وقع ذلك من الادنى الى الاعلى كافي اعارته له الحافا للاصحاب النافع فان الله المتب على ذلك فبعضه مستأذنا او اذ الله المتعاقدين بشراب معلوم لا مجهول مع الله قد يحاطرا لعنى فانه معارضة مال يعمل معلوم كالبيع بخلاف ما اذا قبلها مجهول لا يصح لتعذر معاونة تتم المكافاة على الهدية والهبة مصيبة اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (عن النعمان بن بشير رضى الله عنهم قال اعطاني أبي بشير بن سعد بن ثعلبة الانصاري الشزرجي عطية) وكانت العطية غلاما سألته النعمان اياه ان يعطيه اياه من ماله كافي مسلم (قالت عمرة) بفتح المهملة وسكون الميم (بنت رواحة) الانصارية أم النعمان لا يسه (لا ارضى حق

اذا لم يكن يعشرون قدرهم والحديث فيه مروية الرض على الشر يك وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه ايضا ثبوت الشفعة بالحوار وقد ساق سانه قال المستدرج في القصة في الخبر والله أعلم انما هو الحث على مرض الميع قبل البيع على الجار وقدمه على غيره من الزبون كانه (روى فانه اعرف بما سمع اه الزين النفع ويطلق على بيع الخزانة وقد تقدم هو على بيع المجهول بالمجهول من نفسه وعلى بيع الخفية في الجنس الذي لا يجوز فيه الفين اذ ادعى ذلك في القاموس (روى عبد الملك بن ابي سلمة عن عطاء بن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره فنظر بها وان كان غائبا اذا كان طريقتهما واحد او اياه لثمة الا الناقى) الحديث حسنه الترمذي قال ولا تلزم أحد اوى هذا الحديث غير عبد الملك بن ابي سليمان من عطاء بن جابر وقد تكلمت شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك هو ثقة قامون عند أهل الحديث اه وقال الشافعي في حق أن لا يكون محض غلا وقال الترمذي سألت محمد بن ابي حنبل عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحد اوى عن عطاء بن جابر وعبد الملك يترجم ويروى عن جابر خلاف هذا اه قال المستدرج في القصة الله تعالى وعبد الملك هذا ثقة مأثور ولكن قدأكر عليه هذا الحديث قال شعبة ساقه عبد الملك فان روى حديثا مثله طرحت حديثه ثم تركت شعبة الحديث عنه وقال أحد هذا الحديث شكرو وقال ابن معين لم يروى عن عبد الملك وقدأكره عليه قلت وروى ضعفه رواه جابر العيصي المشهورة المذكورة في أول السباب اه ولا يخفى انه لم يكن في حق من كلامه هو لا لمخفاط ما يدع به فله وقد استج مسلم في صحيحه يحدث عبد الملك بن ابي سليمان وأخيه له احدث واستشهد به الصائري ولم يصرح به هذا الحديث قوله يستقر بها من قبل المجهول قال ابن رسلان يحفل بانتقال النصيب بالشفعة حتى يبلغ وقد أخرج الطبراني في الصغير والوسط من جابر أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العبيد والحر سواهم في شفعة حتى يدرك فإذا أدرك كان شاة أخذوا من شاة وفي اسناد عبد الله بن زريع قوله وان كان غائبا فيه دليل على ان شفعة الغائب لا تبطل وان تراخى وظاهره انه لا يجب عليه اليرى بقعة الطلب أو البعير رسول كما قال مالك وعند الهادوية انه يجب علم ذلك اذا كان مسافة خيفة ثلاثة أيام فجادونها وان كانت المسافة فوق ذلك لم يجب قوله اذا كان طريقتهما واحدا

ثم يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انه اعطيته ذلك على سبيل الهبة وغرضها بذلك تليت العطية (قاف) بشير (رسول اعطى الله عليه وآله وسلم فقال الى اعطيت ابني) النعمان (من حمرة بنت رواحة عطية فاحرق ان اشهد فلما ارسل الله) على ذات (قال) صلى الله عليه وآله وسلم اعطيت مائرا ولم مثل هذا) الذي اعطيته النعمان (قال لا) وحدث ابن حبان والطبراني عن الشعبي ان شهد على جوارحه ان لا أحد في وجوب العطف على عطية الا لو كان فضل أحدكم حرام وظلوا واجب بان الجوز هو المثل من الاعتدال والمكر وما يضاجرو وقد ادعى مسلم ان شهد على هذا اقربى وهو اذن بالاشهاد على ذلك وحديثه فامتاعه صلى الله عليه وآله وسلم من الشهادة على وجه استزاد واستغف هذا ابن دقيق العيدان الصيغة وان كان ظاهره الاذن به الا انها

مشعرة بالتفكير الشديد من ذلك القعل حيث امتنع صلى الله عليه وآله وسلم من مباشرة هذه الشهادة فلا يمانحها جود تفرج الصيغة عن ظاهر الاذن ثم هذه المرائن وقد استعملوا مثل هذا القلق في مقصود التفسير فقلت بظاهر الحديث وجوب التسوية في علة الاولاد به صرح البخاري حيث قال اذا اصابني بعض رداءه شيئا لم يجز ذلك حتى يغسل يدهم ويعطى الاخرين منه ولا يشم عليه وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعدوا بيني ولا ذك في العطية اه وهو مذهب طائوس والثوري واجدوا بصحة وقال به بعض المالكية والاحاديث ٢٢٠ دالة على وجوب التسوية وان التفضيل باطل جوار يجب على قاطبة استبراحه

وهذه الجاهل والى ان التسوية ممتنع فقط واما جواه ن الاحاديث بما ينبغي الالتفات اليه كذا في الدرر في الشوكي وقال في السيل والاصل انه ليس في المقام ما يدفع ماذكرناه من الروايات الله على تفرير التفصيل وانما باطل مردود غير حتى انه وهو الحق الرابع وجعلوا الامر على التدب والنهي على التنزيه فيكره عندهم هو الهدوان علان يجب لاحد ولله اكثر من الآخر ولو ذكرنا التلخيص في ذلك الى المشرق وقارق الارث بان الوارث واضع ما فرض الله له بخلاف هذا وان الذكر والانشي انما يختلفان في المراتب بالصورة اما بالرحم المرددة فمساواة كالاشوة والاخوات من الام والهبية الاولاد امرهم ماسة للرحم نعم ان تفاوتوا اجابة قال ابن الرافعة فليس من التفضيل والتفصيل المزدور السابق واذا اريد كك التفضيل المكروه قالوا في ان يعطى الاخرين ما يحصل به العدل ولو رجع جائل سكر والبصر اصحابه قال لاسنوي ويجه أن يكون محل - وانه واصحابه اخرجوه في الزنا ومن اجد لصح التسوية وجب ان يرجع ومنه يجوز التفاضل ان كان لمحب كان يحتاج الولد لزمانته او دونه فهو ذلك دون الباقي وقال ابو يوسف فيجب التسوية ان خصنا بالتفضيل الا نهر (قال فانها والله اعدوا بيني ولا ذك قال فرجع) يترن عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فرد عطيته) التي اعطاها النعمان واستدل به على ان الاب ان يرجع فيما هو لابنه وكذلك الام وهو قول اكثر الفقهاء لان المالكة فرقوا بين الاب والام فطالوا الام ان ترجع ان كان ادب جادون ما ذامات وقيدوا بجوع الاب بما اكل الابن الموهوب فلم يستحدث دينا وشك وبذلك قال اصح وقال الشافعي لابل الرجوع

فيه دليل هي ان الجواهر مجردة لا تثبت به الشفقة بل لا بد معها من اتحاد الطريق ويؤيد هذا الاعتبار قوله في حديث جابر وانى هريرة المتقدمين فاذا وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفقة وقد اطلقنا الكلام على الشفقة بمجر الجواهر (قاعدة) من الاحاديث الواردة في الشفقة حديث ابن عمر عند ابن ماجه والبخاري بلفظ لا شفقة لفاي السوء للصغير والشفقة لكل عقال وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن البجلي في مناه كبر كثير وقال الحافظ ان اسناده ضيف جدا ووضعه ابن عدي وقال ابن حبان لا اصل له وقال ابو ذرعة مشكور وقال البيهقي ليس بثابت ويروي هذا الحديث ابن حزم عن ابن عمر ايضا بلفظ الشفقة لكل العقال فان قد علم كانه ثبت حقه والا فالوم علمه ونذكره عبد الحق في الاحكام عنه وتلقيه ابن القطان بانه يروي في الحل ولله في غير الحل واخرج عبد الرزاق من قول شريح انما الشفقة لمن والتهاد كرهه قاسم بن ثابت في دلائله ورواه القاضي ابو الطيب وابن الصباغ والمرودي بلا اسناد بلفظ الشفقة لمن والتهاد أي باثره والى ابي روى الشفقة ككشط عقال

(كتاب القطة) هـ

(عن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المصاروطة والحبل واشباهه ينقطع الرجل ينتفع به ورواه جدوا بواوده وعن أنس بن مالك صلى الله عليه وآله وسلم من يقر في الطريق لولا اني أخاف أن تكون من الصدقة لا كلمتها أخرجه وبه اجماع المحدثات في الحال) حديث جابر في اسناده المتقدمة يزداد قال المذوري تكلم فيه غيره واحد وفي التقرير صدوق له أو هام وفي الخلاصة متفقون وكيع وابن معين وابن عدي وغيرهم وقال أبو حاتم شيخ لا يحتج به قوله القطة بضم الهمزة وفتح القاف على الشهور لا يعرف المحدثون غيره كما قال الأزهرى وقال عياض لا يجوز غيره وقال الخليل هي بكون القاف وأما القطة فهو كنية الالفاظ قال الأزهرى هذا الذي قاله هو القاص ولكن الذي سمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث القطة وقال الرمنشيري في القاتق يقع القاف والعامة تسكنها قال في الغنم ونه القاتن ايضا فاقطة بضم الهمزة وقطة بفتحهما قوله واشباهه يعني كل شيء يسير قوله ينتفع به فيه دليل على جواز الاتفاضة بما يجود في الطرقات من المحدثات ولا يحتاج الى تعريف وقيل انه يجب التعريف بها ثلاثة أيام لما

ما يحصل به العدل ولو رجع جائل سكر والبصر اصحابه قال لاسنوي ويجه أن يكون محل - وانه واصحابه اخرجوه في الزنا ومن اجد لصح التسوية وجب ان يرجع ومنه يجوز التفاضل ان كان لمحب كان يحتاج الولد لزمانته او دونه فهو ذلك دون الباقي وقال ابو يوسف فيجب التسوية ان خصنا بالتفضيل الا نهر (قال فانها والله اعدوا بيني ولا ذك قال فرجع) يترن عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فرد عطيته) التي اعطاها النعمان واستدل به على ان الاب ان يرجع فيما هو لابنه وكذلك الام وهو قول اكثر الفقهاء لان المالكة فرقوا بين الاب والام فطالوا الام ان ترجع ان كان ادب جادون ما ذامات وقيدوا بجوع الاب بما اكل الابن الموهوب فلم يستحدث دينا وشك وبذلك قال اصح وقال الشافعي لابل الرجوع

مطلقا وقال أحد لا يصلح لأواب أن يرجع في حبه مطلقا وقال الكوفيون إذا كان الموهوب صغيرا لم يكن لأواب الرجوع وكذا أن كان كبيرا وقبضا قالوا وإن كان الهبتل يرجع من نوبة وبالعكس وأقوى رحم إيجز الرجوع في شيء من ذلك ووافقه اصحن في ذي الرسم وقال للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل ذلك بطول وجبة الجهور في استثناء الأب عن الولد وما لا يسه فليس في الحق مفرجوع وعلى تقدير كونه رجوعا غير بما اقتضته مصلحة التأديب ونحو ذلك وفي الحديث أيضا التدب إلى التألف بين الأخوة وتزويجهم الصغار ويوث العقوق الآية ٢٢١ وإن حصة الأب لابنه الصغير في حره

لا يحتاج إلى قبض وإن الاشتداد فيها يفتى عن القبض وقيل إن كانت الهبة ذهابا أو نكاح فلا بد من عزلها وأفرادها وفيه كراهة فحصل الشهادته فماليس بياح وإن الاشتداد في الهبة مشروع وليس واجب وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك وفيه إن لإمام الأعظم أن يحصل الشهادة ويظهر فائدتها ما يصلحكم في ذلك بطله عند من يهينها أو يؤذيها عند بعض نوابه وقبض مشروعية استعمله لما هو المتفق مما يحق الاستعمال لقوله لا خلاف فيه فلما قال نعم قال أنه كلهم أعطيت منه فلما قال لا قال لا أشهد فيهم منه أنه قال نعم لشدة خوفه نعمة الهبة صدقة وإن لازم كلاما والمبادرة إلى الجبيل قول الحق وأمر الحاكم بالحق يتقوى الله تعالى في كل حال وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتشدد لأن عمرة لورضت بما وجب تزويجها لله المرجع فيه فلما استدرمها

أخرجه أحمد والطبراني والبيهقي والجوزجاني واللفظ لأحمد من حديث يعلى بن مرة مرفوعا عن النقط لقطعة يسيرة حبلا أو وردها أو شبه ذلك فليبر فيها ثلاثة أيام فإن كان فوق ذلك لغير خمسة أيام زاد الطبراني فإن جاء صاحبها أو أخته صدق فيها وفي استاده عمر ابن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعمه ولكن قد أخرج له ابن خزيمة متاعه يروى عنه جماعة وزعم ابن جرير أنه مجهول وزعم هو وابن النطان أن يعلى وحكيمة التي روت هذا الحديث عن يعلى مجهولان قال الحافظ وهو يجب من مالان يعلى صاحب معروف العصبه قال ابن رسلان ينبغي أن يكون هذا الحديث مجمولا به لأن رجال أساندها قتات وليس فيه معارضة للأحاديث العصبه تعرف سنة لأن التعريف مستحق هو الأصل المحكوم به عزيمه تعرف الثلاث خمسة تيسر الملتقط لأن الملتقط اليسير يشق عليه التعريف سنة متعة عظيمة بحيث يؤدي إلى أن أحدا لا يلقط اليسير والخمسة لا تعارض العزيمة بل لا تكون الأمع قبضه حكم الأصل كما هو مقرر في الأصول ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن ابن سعيد أن عليا بن أبي النضر صلى الله عليه وآله وسلم يدينار ويصدق السوق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفه ثلاثا فليقل فلم يجد أحدا يعرفه فله أهله وينبغي أيضا أن يقيد مطلق الانتفاع المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكور فلا يجوز ذلك لقطعة أن يتعقب بالمعنى الأبعد التعريف به ثلاثا خلا لمطلق على المقيد وهذا إذا لم يكن ذلك الشيء المضمرا كولا فإن كان كولا جاز أو كمول يجب التعريف به أصلا كالترقيق نحوها الحديث أنس المذكور لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين أنه لم يمنع من أكل القرعة الاختصية أن تكون من الصدقة ولولا ذلك لا كلها وقد روى ابن أبي شيبه عن معوية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها وجدت قرعة فاكلها وقالت لا يجب الله الفساد قال في الفتح يعني أنه لو تركها لم تؤخذ فتوكل القصدت قال وجوز أن لا كل هو الجوزم به عند الأكثره ويمكن أن يقال أنه يقيد حديث القرعة بحديث التعريف ثلاثا كما يقيد حديث الانتفاع ولكنهما يقيد لغير المسلمين عادة بمثل ذلك وأيضا الظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا كلها أي في الحال ويعد كل البعدان يريد صلى الله عليه وآله وسلم لا كلها بعد التعريف بها ثلاثا وقد اختلف أهل العلم في مقدار التعريف بها فالحقير غلبي في الجرح من زيد بن علي والناسر والقاسمية

في ثبوت ذلك أقصى إلى بطلانه وتغيب في المصاير بان إبطاله ما ارتفع به جوارق في القضية فليس ذلك من سوء العاقبة في شيء وقال المهلب فيه إن الإمام أن رد الهبة والوصية ممن يعرف منه هو وإن بعض الورثة أه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العائد زوجا أو غيره) في حبه كالسابق ثم يعود في شئ زادا أو دالا قال ولأنهم ألقى ما لا سراوا حاجته الشافعي وأحمد على أنه ليس لأواب أن يرجع فيما وجبه الله الذي يفضله الأب لابنه وعند قتات له أن يرجع في الأجنبية الذي تسلمته التراب ولم يقبه به قال أحد في رواية وقال أبو حنيفة قالوا لأواب الرجوع في حبه من الأجنبية ما امت فاقعة ولم يصرح منها وأجلب عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العائد في حبه كالأجنبي في حبه

فالتشبيه من حيث انه ظاهر القبح مروءة وخلق الاشهر على الكلب فهو من جنس البهائم او الحلال فيكونه العاقل في حيث عاذا في امر فقدر كالتقدير الذي يعود فيه الكلب فلا يثبت بجنس الخرجوع في الهية ولكنه يوصف بالقيح كآل في السبل ولا يثبت ان هذا الحديث الذي أخرجه البخاري المشتمل على هذا التشبيه المتشبه بذكره الرجوع بالغ ما يكرهه الانسان وأكظم ما تفر عنه تقوس في آدم يدل على أنه لا يخل على عدم رجوع فيها وعلى جليل على عدم الجواز ما أخرجه أحد أو أهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ٢٢٢ ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم لقوله الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انه قال لا يصلح للرجل أن يعطى العطية فيخرج فيها الا الاو الذهبا يعطى ولهموا الحلال خدا المرام كما في كتب اللغة فالرجوع عن الهية حرام الالهية الوالدولة فان الشرح قد سوغه للرجوع كما في الحديث وبؤده حديث عائشة عند أحد أو أهل السنن والرجل من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم ههنا وصحبه ابن حبان وأبو زرعة ويؤيد أيضا ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث هرون بن عيسى عن أبيه عن جده ان امرأيا أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني يريد ان يمتاح مالي فقال أنت وما لك لو المالك ان أطيب خاأ كلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم فكلوه ههنا وأخرجه أيضا ابن ماجه وابن الجوزي وروى أيضا ما أخرجه ابن ماجه من حديث جابر ان رجلا قال يا رسول الله اني في مال والوالد وان أبي يريد ان يمتاح مالي فقال أنت وما لك لا يسلك قال ابن القطن استاده صحيح وقال المنذري رحمه الله

والشافعي أنه يعرفه سنة كالكثير وحكى عن المؤيد بالله والامام يحيى وأصحاب أبي حنيفة أنه يعرفه ثلاثة أيام واحتج الأولون بقوله صلى الله عليه وآله وسلم عرفها سنة قالوا ولم يفصل واحتج الآخرون بحديث يعلى بن مرة وحديث علي وجملوه انحصارين للموم حديث التعريف سنة وهو انصواب لما سبق قال الامام المهدي قلت الاقوى تخصيصه بما مر السرج ٨١ يعني تخصيص حديث السنة بحديث التعريف ثلاثا (ومن عياض بن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد قطعة فليشهد ذوى عدل أو ليصقف عقاصها وكلها فان صاحبها فلا يكتف فها هو أحد أو ابن أبي بصير صاحبها فهو مال الله يؤتمن به يشاعروا أحد وان ماجه وعن زيد بن خالد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يا وى الضاة اذ حال ما يعرفها رواه أحمد وسلم وعن زيد بن خالد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني قد اخطأت في القول فاعرفوا ما يعرفها رواه أحمد وسلم عن القطعة الذهب والورق فقال اعرفوا كلها وعقاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستفتهم ولا تكن ودبعة عند لقان جاء طابا ليواسم الدهر فادها اليه وسأله عن ضالة الايل فقال ما لك ولها دعها فان معها حدا معاوسة اعترد المامونا كل الشجر حتى يجد هاديا وسأله عن الشاة فقال شذها فانما هي لنا ولا تخشعنا أو لا تفتحن عليه ولم يقل فيه أحد الذهب والورق وهو صريح في التقاط القسم وفي رواية فان صاحبها اعرف عقاصها وعدداها وكلها فاعطها اياه والافهي للمومسلم وهو دليل على دخوله في ملكه وان لم يقصد به وعن أبي بن كعب في حديث القطعة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عرفها فان جاء أحد يصيد برك بعدتها ووعاتها وكلها فاعطها اياه والا فاستفتهم بها انحصار من حديث أحمد وسلم والترمذي وهو دليل وجوب الدفع بالصفة حديث عياض بن جابر ما أخرجه أيضا أبو داود والقساق وابن حبان ونقله ثم لا يكتف ولا يبيع فان جاءه احميم فهو أحق بها أو الاقوم مال الله يؤتمن به يشاعروا في لفظ البيهقي ثم لا يكتف ولا يعرف رواه الطبري فهو مطلق في الباب عن مالك بن عمار عن أبيه ما أخرجه أبو موسى المديني في القيل قولوا فليشدهم ظاهر الامر يدل على وجوب الاشهاد وهو أحد قول الشافعي وجه قال أبو حنيفة وفي كيفية الاشهاد

انه قال لا يصلح للرجل أن يعطى العطية فيخرج فيها الا الاو الذهبا يعطى ولهموا الحلال خدا المرام كما في كتب اللغة فالرجوع عن الهية حرام الالهية الوالدولة فان الشرح قد سوغه للرجوع كما في الحديث وبؤده حديث عائشة عند أحد أو أهل السنن والرجل من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم ههنا وصحبه ابن حبان وأبو زرعة ويؤيد أيضا ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث هرون بن عيسى عن أبيه عن جده ان امرأيا أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني يريد ان يمتاح مالي فقال أنت وما لك لو المالك ان أطيب خاأ كلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم فكلوه ههنا وأخرجه أيضا ابن ماجه وابن الجوزي وروى أيضا ما أخرجه ابن ماجه من حديث جابر ان رجلا قال يا رسول الله اني في مال والوالد وان أبي يريد ان يمتاح مالي فقال أنت وما لك لا يسلك قال ابن القطن استاده صحيح وقال المنذري رحمه الله

فكانت في الباب ما حديث قال ابن جبري القح والى القول بغير الرجوع في الهية بعد ان تقبض ذهب الجهور قولان الالهية الوالدولة قال الطبري بعض من عهده الحديث من ذهب بشرط الثواب ومن كان والده والمو هو له والهبة التي لم تقبض والتي ردها المراث الى الوهب لثبوت الاشهاد باستثناء كل ذلك ١٨١ (عن ميمونة بنت الحارث) أم المؤمنين الهالاية رضي الله عنها انما اعتقت ولدك أي أمة وولساقنا انها كانت لها جارية سوداء قال في القح ما تقبض على اسمها (ولم تستاذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت اشعرت) أي أطلعت (يا رسول الله الى اعتقت ولدي قال أو فعلت) أي العتق (فكانت ثم) نهته (قال اما انك لو اعطيتها أي الوليدة) (أخواتك) من في هلال قال العيني وفي رواية

أخواتك بالتعديل إلا لم قال عباس ولعله أصعب من زواجه أخواتك بالزواج إنما في الموطأ وأما في اختيارك ولا تعارض
فيصير له في العلم وأما قوله قال ذلك كلام (كن) أعطاكوا لهم أعطاكوا لرجل من عتقها ومعه مائة الهبة لذوي الرحم
أفضل من العتق كما قال ابن بطال وليس ذلك في المطالع بل يقتضيه باختلاف الأحوال وقد وقع في رواية الشافعي بيان وجه
الأفضلية في إعطاء الأخت وهو احتياجهم إلى من يخدمهم ولقد أتت لأفلاقيت بآيات احتك من رعاية الضم في أهلهم
في الحديث نص على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنهم أوقعه عين ٢٢٤ وعلى الترجمة أنها أعتقت قبل أن تستأمر النبي
صل الله عليه وآله وسلم وكانت

فلأن أحدهما يشهد أنه وجد لقطه ودفعها بالخاص ولا غيره ثلاثاً وتسلم بذلك الكاذب إلى أخذها والثاني يشهد على صحتها كلها حتى إذا مات لم يتصرف فيها الوارث وأشار بعض الشافعية إلى التوسيع الوجهين فقال لا يتوسع في الصفات ولكن يذكر بعضها قال النووي وهو الأصح والثاني من قول الشافعي أنه لا يجب الانتهاء وبه قال مالك وأحمد وبقولهما قالوا وإنما يستحب استحساناً لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر به في حديث زيد بن خالد ولو كان واجبا لبيّن قوله مضافاً بكسر العين الله وتفتيق الغاء وبعد الألف صاد مهمل وهو الوعاء الذي تكون فيه الثقة جلداً كان أو غيره وقبله المضاف أخذ من الغصن وهو النقي لأن الوعاء يلقى على حافيه وقده وقع في ذوائه المستدعيه الله برأى حديث أبيه ونحوه قبل مضافاً والمضاف أيضاً الجلد الذي يكون على رأس القارورة وما إلى الذي يدخل فيه القارورة من جلدها وغيره فهو العصا بكسر الصاد المهملة بحيث يذكر العصا مع الوعاء فالمراد الثاني وحيث يذكر العصا مع الوعاء فالمراد الأول كذا في النقي والوكا بكسر الواو وللدنايط الذي يشبهه الوعاء الذي تكون فيه الثقة يقال أو كنهه أي كنهه فهو موكا ومن قال الوكا التصغير فهو وهم قوله فلا يركم أي لا يجوز كتم القطعة إذا جازها صاحبها وذكر من أوصافها ما يغلب الظن بصحة قوله يزعمهم يشاء استدلل بمن قال أن الملتقط يملك الثقة بعد أن يعرف فيها سوادها أو أوصافها لكن بشرط أن يكون فقيراً وبه قالت اليهودية واستدلوا على اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث فهو مال الله قالوا وما يضاف إلى الله أنما يتكلم من يستحق الصدقة وذهب الجمهور إلى أنه يجوز له أن يصرفها في نفسه بعد التعريف سواء كان غنياً وفقيراً الإطلاق الأدلة الشاملة للثقي والفقر كقولنا فتعجب بها وفي لفظ فهي كميل مالت وفي لفظ فاستغنى عنها وفي لفظ فهي فقيرة أجاوب عن دعوى أن الإضافة تمل على الصرف إلى الثقي وإن ذلك لا دليل عليه فإن الأشياء كلها تضاف إلى الله قال الله تعالى وآتوهم من مال الذي آتاكم قوله لا يأوى الضالة الخ نصه يؤدى وهو مضارع أو يبالد والمراد بالمال من ليس بمهتد لا حق الضالة أن يعرف بها فإذا أخذها من دون تعريف كان ضالاً أو سافراً بقية الكلام على هذا في آخر الباب قوله أعراف عفاها ووكلمها الغرض من هذه العرفه تكملة معرفة الآلات التي تحفظ فيها القطعة ولتقوى عداكر

أهمل أقد عليه وآله وسلم تقع المراقبة قاله الأكرمانى وقال ابن بطال أن هذا الحديث ليس من هذا الباب لأن السمع كان
تجب ومهاضر تهمها وإنما السفة في انفساد المال خاصة وهذا الحديث أن ترجمه أيضا في النهادات وأبو داود في السكاج
والسائق في عشرة النساء (عن المروزي عن حمزة رضى الله عنه قال قال قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنبياء) جمع فيه
جنس من الثياب خفيفة من لباس الجهم معروف (ولم يخط حمزة منها) أي من الأنبياء (نسبا) أي في حال تلك القصة (فقال
حمزة) المصور (يا بني أطلق شالي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية حاتم في النهادات عسى أن يعطينا منها شيئا
قال المصور فأطلقت معه فقال أدخل قاعه صلى الله عليه وآله وسلم (أي) زادي في أيقاعه علمت ذلك فقال يا بني أليس

بعضنا قال قد مررت به (خرج) صلى الله عليه وآله وسلم (اليوم عليه قباها) اتقن الاقيه (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(تخبرنا هذا) القبا (قال) المسور (فقطر اليه) أي الى القبا خمرته (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رضي خمرته) أي هل
رضي ويحفل كما قال ابن التين أن يكون من قول خمرته ومطابقة الحديث للخرقة من حيث أن نقل المتاع الى الموهوب قبض
واختلف هل من شرط صحة الهبة القبض أم لا فالجمهور وهو قول الشافعي الجديد والكوفيون أنها لا تقبل إلا بالقبض لقول
أبي بكر الصديق لعائشة رضي الله عنها ٢٤٤ في مرضه فيما تخلفها في صمنه من عشرين وسقاً وددت أن أفسدتها وقبضته وانما
هو اليوم مال الوارث ولا يصدق

إلا قال كالعرض فلا يملك إلا بالتبصر
وفي القديم نص بفسد العقد
وهو مشهور مذهب المالكية
وقالوا تبطل إن لم يقبضها
الموهوب له حتى وهم الواهب
لغيره وقبضها الثاني وهو قول
اشتباه ومحمد بن ابن القاسم
منه وهو قول الغفر في المدونة
ولابن القاسم أنها لا تملك قال
محمد وليس بشي والمخارأولي
وقال المرداوي من الغنابلة
وتصح بقدر عقابه أيضا ولو
بما طاعة قبض قبضته بجهاز
الى الزوج غنله وهو كبيع في
تراخي قبضه وقد يجبه وفيه هما
وتقام قبض كبيع بان ذواب
الأم كان في بيعه قبضه بقبض
ولا يصحح المضي مقتضى
قبضه فيها وعن أبيه لم في غير
مكيل وموزون ومعدود
ومذروع غير الهبة ولا يصح
قبض الاذن ذواب اه وهذا
الحديث أخرجه أيضا في لباس
والشهادات والخمس والادب
يوصل في الزكوة او داود في لباس

والتزم في الاستئذان (من ابن جرير رضي الله عنهما قال اني اتى صلى الله عليه وآله وسلم فطامته فنه فاستعنت
رضي الله عنه فلم يدخل عليا) وعند أبي داود وابن حبان قالوا قلنا كان يدخل الاذن (ويصلي) زجرهما فأتاهما فنه فذكرت
له ذلك (لكني) وقع من صلى الله عليه وآله وسلم من عدم دخوله عليا (فذكره) علي (الذي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية
فقال يا رسول الله اشتد علي انك كنت تخطي عليا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الذي رأيت علي بلباسه أموسيا) فشق الميم
وسكون الواو وكسر الهمزة وبعد هاتين أي مخطي عليا وان شئ (فقال مالي ولدنا فانا ما علي) رضي الله عنه (فذكر ذلك)
الذي قاله صلى الله عليه وآله وسلم (لها قالت لياحري في فيه) أي في السر (عاشا) قال صلى الله عليه وآله وسلم لما بلغته لما

هذا (ترسله) أي بالسر الموصى (الذي قلنا أهل بيتهم حاجة) وليس ستر البياح والكنه مسل الله عليه وآله وسلم كره
 لا بكنه ما كره لنفسه من تعجيل الليث قال الكرمانه أولان فيه صورا وتقرنا واستلبه الضاري على جواز هذه ما يكره
 ليس وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البياض (عن علي بن أبي طالب) (رضي الله عنه قال أهدى الله النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم حلة سمرام بكسر السين ورفع الياء قال الخليل ليس في الكلام فعلا بكسر الهمزة ورفع المقصور سمرام وحولاه وهو المله
 الذي يخرج على رأس الولد وغلبة غفقه الغب وقوله سمر بالتون ٢٢٥ وقال علي بن عمر ضبطناه على الإضافة قال النوري

أقول الحقين ومتفق
 العربة وانه من إضافة النش
 لسمته كما قالوا بخر قال مالك
 والسمرام هو لوني من الحرير
 وقال الأصمعي ثياب فع الخطوط
 من حرير وقرنا تخالط لها سمرام
 لتسبب الخطوط فيها وقيل الحرير
 الصافي وقيل نوع من البردي خالطه
 حرير فلبسها فارت الغضب
 في وجهه زاد مسلم فقال إلى لم
 أبعث بها إليك لتلبسها فغابعت
 بها إليك تمسحها فخر ابن التاء
 (تمسحتم ابن نساء) أي قطعها
 ففرقتها لمن خرج أجمع فصار
 ما قطع به المرأة أدها والمواد
 بقوله نه في ما سمر في رواية أبي
 صالح حيث قال بين القوامم قال
 ابن قتيبة المراد بها فاطمة بنت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وفاطمة بنت أسد بن هاشم والله
 على ولا يعرف الثالثة وذكر أبو
 منصور الزهري أنها فاطمة بنت
 حمزة بن عبد المطلب وزاد بعض
 فاطمة امرأته قيل بن أبي طالب
 وهي بنت شيبه بن ربيعة وقيل
 بنت شيبه بن ربيعة وقيل بنت
 ٢٩ نيل خا الوليد بن حبة وموضع الترجمة قوله رأيت الغضب في وجهه فاهه على أنه كره لبسها مع كونه أهداه
 وهذا الخلق كان أهداه صلى الله عليه وآله وسلم أكيد وروى في مسلم والحديث أخرجه أيضا في التلقات والقباس ومسلم
 في البياض والسائق في الزينة (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم ما قال كلفني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين
 ومائة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا مع أحدكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوها فحقن ثوبا من جل مشرك
 قال في الفتح لم أقف على اسم أحد الصاع (مئة) (بضم الميم طويل) ذكر المستخرج جداول الطول ويحتمل أن
 يكون تفسير المدهش أن وقال القزاز للمشاع الخافي التائر الرأس وقال غيره طول شعر الرأس جدا البعيد العهد بالدهن

فاستعنت فلقبت بعد بكة فله لا أدري أنه أحوال أو حولاه أحد أكاذ في البضاري
 وذكر البضاري الحديث في موضع آخر من مضمونه فزاد ثم أتت به الرابعة فقال اعرف
 وعاءها الخ قال في الفتح القائل فلقبت بعد بكة هو شعبة الذي قال لا أدري هو شعبة
 سلمة بن كهيل وهو الراوي لهذا الحديث عن سويد بن أبي بن كعب قال شعبة فسميته
 بعد عشر سنين يقول عرفها عام واحد أو قدين أبو داود الطيالسي في مسنده القائل
 فلقبت به واقتال لا أدري فقال في آخر الحديث قال شعبة فلقبت سلمة بعد ذلك فقال
 لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاه واحد وجه هذا يتبين بطلان ما قاله ابنه إلى أن الذي شك
 هو أبي بن كعب والقائل هو سويد بن غفلة وقدرنا عن شعبة من سلمة بن كهيل بغرث
 جماعة وفيه ثلاثة أحوال الأحاديث بركة فلقبت سلمة عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين
 حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد المذكور فيه سنة فقط بان حديث أبي مجهول على
 من الدورع من التصرف في القصة والمبالغة في التعقيد عنها وحديث زيد على ما لا يد
 منه ويخرج ابن حزم وابن الجوزي بان الزيادة في حديث أبي غفلة كان ابن الجوزي والذي
 يقدر على أن سلمة اضطرابها ثبت واستمر على عام واحد ولا يؤخذ إلا بما يشك فيه لا بما
 يشك في رايه وقال أيضا يحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم عرف أن تعرفها لم
 يقع على الوجه الذي ينبغي فأمر ثانيا بعادة التمرض كما قال لمسى صلاة أربع فصل
 فأنك لم تفصل قال الحافظ ولا يخفى بعد هذا على مثل أجمع مكره من فقهاء الأصحاب
 وفضلا ثم قال المتدري لم يقل أحد من أئمة الفتوى أن القصة تعرف ثلاثة أعوام إلا
 نرى من عمر وقد حكاه المأوردى عن ثوابة الفقه هو سكي ابن المتدري عن حمزة ربيعة
 أقول يعرفها ثلاثة أحوال عام واحد أو ثلاثة أشهر ثلاثة أيام وزاد ابن حزم عن
 عمر ولا يخاسر وهو أربعة أشهر قال في الفتح ويحمل ذلك على عظم القصة وقارنتها أقواله
 فان لم تعرف فاستفتها الخ قال يحيى بن سعيد الأنصاري لا أدري هذا في الحديث أم هو
 شيء من هند زيد بن علي المصنف يعني الراوي من زيد بن خالد كما سكت ذلك البضاري عن
 يحيى قال في الفتح شك يحيى بن سعيد هل قوله وتسكن ربيعة عنده من خروج أم لا وهو
 القدر المشار إليه هذا دون ما قبله لتون ما قبله في أكثر الروايات وخلقوا من ذكر
 الوديعه وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى كما في صحيح مسلم بلفظ فاستفتها

٢٩ نيل خا الوليد بن حبة وموضع الترجمة قوله رأيت الغضب في وجهه فاهه على أنه كره لبسها مع كونه أهداه
 وهذا الخلق كان أهداه صلى الله عليه وآله وسلم أكيد وروى في مسلم والحديث أخرجه أيضا في التلقات والقباس ومسلم
 في البياض والسائق في الزينة (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم ما قال كلفني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين
 ومائة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا مع أحدكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوها فحقن ثوبا من جل مشرك
 قال في الفتح لم أقف على اسم أحد الصاع (مئة) (بضم الميم طويل) ذكر المستخرج جداول الطول ويحتمل أن
 يكون تفسير المدهش أن وقال القزاز للمشاع الخافي التائر الرأس وقال غيره طول شعر الرأس جدا البعيد العهد بالدهن

الشمعون قال القاضى قاتل الراس متفرقة (فمنه يسوقه) فقال الذى على القهطيه (يوآك) (وسلم) (يعا) (أى اتبع) عا وأخذ فعها
 ناعما (أعطى عمة أو قال أم حبة) والثمن الراوى (قال) (الشرى) (لا) (ليس حبة) (بل) (هو) (يع) (أى يسيع) وأطلق عليه يعا
 باعتبار ما يؤد إليه (فاشترى) على القهطيه وآه (وسلم) منه) (أى من الشرى) (ثمة) (أى من القهط) (ثمة) (أى قضت) (أى ذهبت)
 (وأمر) (الذى) (على) (آه) (وسلم) (بمواد البطن) منها (وهو كبدها) وكل ما فى بطنها من كبد وغيره (الكن الاول) (أبلغنى
 المعجزة) (أن) (يشوى) (واجم) (القهطى) (الذي) (بين) ٢٢٦ (والثمة) (الذين) (كانوا) (مع) (على) (آه) (وسلم) (الاول) (والقدس) (الذى) (على) (آه)

(عليه) وآله (وسلم) أى قطع (له)
(سنة) بضم السين أى قطعة (من)
سواد ينفذه ان كان شاهدا اصطفا
(اباه) قال فى القنع أى اصطفا اباه
فقوم من القلب وقال العيني أى
أعطى الحزة الشاهد أى الحاضر
ولا حاجة الى دعوى القلب بل
المباراة توافق الاستعمال
(وان كان غائبا خاله) منهار لجل
(منها) أى من الشاة (قصعين)
قالوا أجمعون فيكون فيه
مجزئة أخرى لكنهما وصفا
أبى القوم كلهم أو المراد أنهم
أكلوا منها فى الجملة أهم من
الاجتماع والاقتراف (وشعنا)
فقطت القصعتان لخلتهما
أى الطعام الذى فصل (على)
البعير وأقال) شاة من الراوى
وفى هذا الحديث مجزئة تكتفى
سواد البان حتى وسع هذا
العدد وتكتفى بالصاع ولم الشاة
حتى أشبعهم أجمعين وفضلت
منهم فضلة لم يلزمها عدم حاجة
اليه أو رد البضارى فى باب جواز
قبول الهدى من المشرى كنه
على الله هو وأهله وسلامه على

وانكى ودية عندك وكذا جزم رفعها حين يخلد على السجنان على ربيعة عند مسلم وقد
 أشار البخاري الى رجحان رفعها فترجم باب اذا اجاب صاحب القطعة وها عليه لانها ودية
 عنده والمراد بكونها ودية فانه يجب ردها فترجم ذكر الوديعه من وجوب رد بدلها بعد
 الاستيفاق لانها ودية حقيقة يجب ان تبقى عنده لان المأذون في استيفائه لا يفي
 كذلك قال ابن دقيق العيد قال يحفل أن تكون الواو في قوله ولكن ودية بمعنى أو أي
 ما أنت تستنفقهها وتقرم بدلها وما أنت تتركها عندك على سبيل الوديعه حتى يرضى صاحبها
 فتمطع الياموسه فتمسك الوديعه انها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها قال في القح
 وهو اختار البخاري تبعاً لما عمن السلف قوله فان معها هذا ما هو مستحقها له هذا
 بكسر المهملة بعد هذا لا يجب مع المذ الذي ختمها والمراد بالسجوان هو توبل عنهما
 وأما بذلك الى استغنائه عن الخطة لئلا يترك في طباعها من الجسد على العيش
 وتناول الماء كالماء فيقول لعل الخطة لا تحتاج الى ملطقة قوله لا ولا خيك أول الذئب
 فيه إشارة الى جواز أخذها كما قال هي ضعيفة لعدم الاستقلال بعرضه فلهذا لم يرد
 من أن تأخذها أنت وأخوك قال الحافظ والمراد به ما هو أهم من صاحبها ومن ملطقة
 أتوا والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع وفيه بحث على أخذها له اذا علم انها
 الذئب فوجب للذئب كان لا تذهب الى أخذها وفيه رد على ما روي عن أحمد في رواية
 ان الاستقلال بقطعة وعيشه مالك في ملكها بما لا أخذ ولا تتركه فمراد بوجه صاحبها
 واجتري على ذلك بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوي بين الذئب والملطقة والذئب
 لا غرامة عليه فكذلك الملطقة واجب بان لا يرد له لست القطع لان الذئب لا يملك وقد
 يجوع على أنه لو لم يكن صاحبها قبل أن يأكلها الملطقة كاله أخذها فدل على انها باقية على
 ملك صاحبها ولا فرق بين قوله في القطعة شأنك بها أو أخذها وبين قوله هي لك أو لا خيك أو
 للذئب بل الاول أشبه بالملك لانه لم يتركه معذبا ولا وفيه مقتضى أن جاء أحد بغيرك الخ
 فيه دليل على انه يجوز للملطقة ان يرد القطعة الى من رصعها بالاملاء المذ كورق من
 دون إقامة البينة و به قال المؤيد بالله والامام يحيى وبعض أصحاب الشافعي وأبو بكر
 الرازي الحنفى قالوا لانه يجوز العمل بالنظر في اعتقاد في أكثر الشريعة اذ لا تعبد البينة
 لا التلقين و به قال مالك وأحمد وحكى في البحر عن القاسمية والحنفية والشافعية ان القصة

يبيع أو يهدى وفيه فساد قوله من جلد الله مدية على الوثني دون الكتابي لأن هذا الإعرابي كان وثنيا وفيه لاذر
المواصفة الضمير وقرئ هو بالركة في الإجماع على الطعام قال في القمع ولم أر هذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن وقد ورد
تكميل الطعام في الجمل من أحاديث جماعة من الصحابة تحمل الإشارة إليها لعلامات النبوة (ع) عن أبي بصير أن أبا بصير
روى عن أبيه عن حماد قال قدمت على أبي (ع) أصحاحا قبله فمضرا بنت عبد العزيز من سعد زاذي الأديبع ابنه وأوصاه بكاذر الزبير
المرت بن مذكاة في القمع ولم أره ذكر في الصحابة فكانت مات مشركا ورواية أخرى عنه مات في الهدى وكان أبو بكر مطعها
في الجاهلية به الأيزر يسوي ومن قرأها غابت أسمة ان تغل هديها وتدخلها منها وهي مشرك في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله

عليه) وآله (وسلم) أي قد زعمه (فاستثبت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) قلت ان ابي قلتموهي واخبة) في شيء
 تأخذ من ديني أو في القربى وما جاورى والتودد الى لانها ابتدأت اسمها الهدية وورثت منها في المكافاة لا الاسلام لانه
 لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامه او لوجوه قوة واخبة أي في الاسلام لم يستلزم اسلامه فكذا لم يصح من ذكره ان
 العصابة وما حول الزركشي وروى واخبة بالمعنى أي كارهة لا اسلام ساطعة فيهم انه روى في الضارى وليس كذلك بل هي
 رواية عند أبي داود والاحمدي (أفصل ابي قال نعم صلى الله) زاد ٢٢٧ في الادب فانزل الله فيها لانهم كم الله عن
 الذين لم يشأنوا كم في الدين وعن

لا قد للواصف وان ثلث الملقط صدقه اذ هو مدع فلا تقبل وسكنى في القبح عن ابي حنيفة
 والشافعي انه يجوز له الرد الى الوفاء من وقع في نفسه صدقه ولا يصح على ذلك الايسة
 قال الخطاي ان سمعت هذه القطة يعني قوة فان جاسم يصطرك الخ لم يميز محفلتها
 وهي فائدة قوة اعرف عقاصم الى آخره والاء لاحتمال مع من لم ير الرد الى الايسة قال
 ويتأولون قوة اعرف عقاصم الى انه امر بذلك لئلا يقتل بماله أو تكون الدعوى فيها
 معلومة وذكر غيره من قوا أخذوا بأبشان يعرف صدق المده من كذبه وان غلبت فيها
 على حفظ المال وغيره وهو الوفاء لان العادة تجوز بالقائه اذا اخذت الثقة وانه اذا ثبت
 على حفظ الوفاء كان فيه تشبه على حفظ الثقة من باب الاولى قال الحافظ قد سمعت هذه
 الزيادة فتعني المعسر اليها اه وهذا هو الحق فقد املقطة لم وصفها بالسفاهات التي
 اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب القطة بعض الاوصاف دون بعض كان يذكرو
 القصاص دون الكا والافاقص دون العمد فقد اختلف في ذلك فقل لا شيء لا يعرف
 جميع الاوصاف المذكورة وقيل تدفع اليه اذا جاسمها وظاهر الحديث الاول وظاهر
 أيضا ان مجرد الوصف يكفي ولا يحتاج الى البين وهذا اذا كانت القطة لها عاصم وكا
 وعدد فان كان لها البعض من ذلك فظاهر انه يمكن ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد
 من ذكر اوصاف مختصة بها تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع قوله والا
 فاستحق بها الا حرقه للاجاة وكذا في قوة فاستفتقها وقد اختلف العلماء فيها اذا تصرف
 الملقط في القطة بعد تقرر يقها سنة ثم جاسمها اهل يقها سنة أم لا فذهي الجوهو والى
 وجوب الرد ان سككات العين موجودة والبدل ان كانت اسهلكت وخالف في ذلك
 الكراحي صاحب الشافعي ورواه معاصمها الضارى وداود بن علي امام الظاهرية
 لكن وافق داود الجوهو واذا كانت العين قائمة ومن أدلة قول الجوهو بما تقدم بلقظ
 ولكن وديمة عند لفظان جاسمها الخ وكذا في قوة فان جاسمها فلا تكتم فهو الحق
 جاسمها في رواية للضارى من حديث يزيد بن خالد قارف معاصمها وكاهام كلها فان جاسمها
 صاحبها فادها الى أي بدله لان العين لا تبقى بعد كاهام في رواية لابي داود فان جاسمها
 فادها اليه والا قارف معاصمها وكاهام كلها فان جاسمها فادها اليه فامر بادت اها
 قبل الاذن في أحكامها وبعد موفى رواية لابي داود أيضا فان جاسمها فادها اليه

صبيها بين وجهه) وهي التي ادعى بها (تقتضى مروان بشهادتهم) أي بشهادة ابن عمرو حده قال ابن بطال قضى لهم بشهادته
 ويجهتهم وتعقب بأنه لئذ في الحديث بل عبر عن التغير بالشهادة والخبر يزكدا القسم كثيرا وان كان السامع غير متذكر ولو
 كانت شهادة حقة لاحتاج الى شاهد آخر ولا يخفى ما في هذا لئلا يامل والقاعدة المقررة بتثني الحكم بشهادة الواحد أو احد فلا بد من
 اثنين وشاهد معين فالجمل على هذا وفي من جملة على الخبر كون الشهادة بغير حقيقة وهذا الحديث يثريه بالضارى واستدل
 به بعض المتأخرين بقول بعض السلف كسرع انه يمكن الشاهد الواحد اذا انقضت المقررة بتثني على صدقه وترجمه أو
 ما روى الحسن باب اذا سلم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز ان يحكم وساق قصة تزعمه في ثابت في صبي فثبت هذا

الشهادتين وهي مشهورة والجهود على أن ذلك خاص بجزءه أعلم وقال ابن التين يصل أن يكون مروان أعطى فقام من يستحق عليه العاطن مال الله تعالى فإن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه كان تنفيذه إلهان لم يكن كل من هو الشيء أعطاه قال وقد يكون خلافه لأن في كونه في قصة أبي قتادة حيث قضى ليهبوا موثدا من كان عليه السبب كذا في الفتح (من جابر رضي الله عنه قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرى) بضم العين وسكون الميم ما مؤثدا من العمر (أنما) أي العمرى (من وجهه) زاد مسلم ٢٤٨ لا ترجع إلى الذي أعطاه الله أعلى عطاؤه وقت فيه الموارث وله وهي

والاخر فتوكلنا و اعصاهما ثم قبضها في حائل فان جاس صاحبها عاده فيها اليه والمراد
بقوله قبضها في حائل اجعلها من حيلة مالك وهو باقتاف وكسر الباسن الاقباض قال
ابن رشد اخفق فيهما الامصار مالك والثوري والاوزاعي وابو حنيفة والشافعي انه ان
يصرف فيهما قال مالك والشافعي انه ان يتا كهوا وقال ابو حنيفة ليس له الا ان يصده
بها وروى عن قولهم عن علي وابن عباس وجعفر بن الزبير قالوا لا اوزاعي ان كان حلالا
كثيرا جعل في بيت المال وروى مثل قول مالك والشافعي عن عمر وابو سعود وابن عمر
وكاهم متفق على انه ان اكاهم في صاحبها الاهل الظاهر اه قال في البصر مسته ولا
يضمن للملحق ابتعا الا لتقرط او جناية اذ هو امن حيث لم يأخذ لنفسه فانه حتى
اوفرط قال اكثر يضمن وادود الكرايس لا يضمن اقله صلى الله عليه وآله وسلم فان
جاس صاحبها التهم وليد كرو حوب البدل قلنا امره لم عليه السلام بفرامة الله بنار في ظنهم
المتم وروى غيرهم كقولهم على من ايس من معرفة صاحبها اه وحديث علي الذي اشار
اليه آخرجه ابو داود عن بلال بن يحيى العباسي عنه انه التقط دينار فاشتري به دقفا
عرفه صاحب الدقيق فرد عليه الدينار فاخذ على قطع منه قيراطين فاشتري به دقفا قال
لمنفذ في سماع بلال بن يحيى عن علي بن نظرو وقال الحافظ اسند حسن ورواه ايضا ابو داود
عن أبي سعيد انه سئل ان علي بن ابي طالب وجد دينار فاشتري به دقفا فاشتري به دقفا
فقتل الله عليه وآله وسلم فقال خورزقي اعدا كل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أكل على دقفا فاما كان بهدق انتم امره ان يشهد الله بنار فقال رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله وسلم يا علي اذ بنار في اسند رجل مجهول وآخر جهاد ابو داود يضمن وجهه
آخر عن أبي سعيد ونحوه كرمه ولا وفي اسنده موسى بن يعقوب الرضوي وثقه ابن جرير
قال ابن عدي لا يأس به وقال الشافعي ليس بالقوي وروى هذا الحديث الشافعي عن
فردا وروى عن شريك بن أبي نجر عن عثمان بن يسار عن أبي سعيد وزاد انه امره ان يعرفه
برواه به الرزاق عن هذا الوجه وزاد فعله لعل الله بنار في يومه في اسنائه هذه
زيدنا ابو بكر بن أبي سبرة وهو عصفه جهاد وقد اهل اسبق هذه الروايات لا يضر بها
بل التعرض لها لاضطرارها في اشتراط السنة في التعريف قال ويحفل ان يكون انما به الاكل
بل التعرض لاضطرارها وعن عبد الرحمن بن عثمان قال نهى رسول الله صلى الله عليه

إن أعمر ولعيقه بوفاء الخال انت
 عاد إلى أوالجورثي انت صحت
 الهبة ولما اشترطت له فاسد
 واطلاق الحديث قال أنور
 العمري فإنه أحوال أحد هان
 يقول أخرجك هذه الارقاذات
 فهي أورتوك أو لعقتك تصعب بلا
 خلاف ويعالج رقة الدار وهي
 هبة فاذا مات قال أورتوسه والا
 فليت المد ولا تعود إلى الواهب
 بحال فأنها ان يقتصر على قوله
 جعلها لك هبة ولا يتبرع بها
 سواء في صحت قولنا لثاني
 أم هو ما وجد الحديث فأنها
 ان يريد عليه ما يقول فأنعت
 طابت إلى ولورثي انت صحت ولما
 الشرط وقال أحد تصح العمري
 المطلعون المؤقتة وقال مالك
 العمري في جميع الأدوال عليك
 لما نفع الدار مثلا ولا تملك أوقتها
 بل ومذهب أبي حنيفة كاشفها
 ولم يذكر البخاري في الرقي في هذا
 الباب أنه لم يرى اتحادها في
 المعنى كالتجود وقد روى التسامي
 بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوف
 العمري والرقي سواء قدمتها
 على أو أوحسنة ومحمد بن إسماعيل

الجمهور وروايتهم أبو يوسف والشافعي عن حنيفة قال في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العمري والرقبي قلت وآله
وسأله الرقي قال يقول الرجل الرجل هي التي كانت فان علمت ففويها زنا غيره مرسلا وعن ابن عمر مرفوعا لا عرس ولا زنا في
غير شيا وأزواجه فهو زنا غيره وروايت الشافعي لكن اختلف في جامع حبيب بن ابن عمر فصرحه الشافعي في طريق وقتله
في أخرى وأجيب بان سنده لا عمري بشرط المساعدة على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الرجوع أي فليس لهم العمري
المعروفة عندهم المتضمنة للرجوع فأثبت التي عمولة على الارشاد قال الشوكاني في السيل الجرار أقول الأحاديث الواردة
في العمري والرقبي تدل على انها مائة وعمر والرقبي وثبت عنه في ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمري مبرأ لاهلهما وقال جابر توفي الصبي من أضياف من حديث جابر قال
 قضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري لمن وجبته وفي مسلم وغيره من حديث جابر أسكوا عليكم أموالكم
 ولا تنفسوها فن أعرمري فبني الذي أعرم حيا وميتا وأخرج احمد وأبو داود والشافعي من حديث زيد بن ثابت قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعرمري فبني لعمري عمي وميتا ولا تقربوا مني وأربشأ فمرو سبل الميراث وانرجه
 ايضا ابن ماجه وابن حبان وفي لفظ لاجدوا لتساق من هذا الحديث جعل ٢٢٩ الرقي الذي انقيا وفي لفظ لاجد جعل

الرقي للورث وأخرج احمد
 والشافعي من حديث ابن عباس
 باسناد صحيح العمري جابر بن
 أعرم وأبو الرقي جابر بن أعرم
 وأخرج احمد والشافعي ايضا
 باسناد دجاة ثقات من حديث
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا تعمروا ولا
 ترمموا فن أعرم شأ وأرقبه فهو
 له حدة وميتا فهذه الأحاديث
 تدل على ان العمري المؤجدة
 والمطلقة كذا الرقي تقتضي
 الملك وتورث من جعلته وورث
 ما يملك على ان العمري التي تكون
 للعمري ولعقبه التي يقال فيها
 لمورثه أخرجه احمد ومسلم
 والشافعي وابن ماجه وفي لفظ
 لا يداود والشافعي والقاضي
 وصححه من حديث جابر أيما
 رجل أعرمري له ولعقبه فلما
 الذي يعطاه لا ترجع الى الذي
 أعطاه لانه أعطى مطلقا وقت
 فيه الموارث وفي لفظ لاجد
 وسلم وأبو داود عن جابر قال
 انما التي أجازها رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ان يقول هي
 لقولهم فلما إذا قال هي قل

أو أهدوسم عن قطة الخرج رواد احمد ومسلم وقد سبق قوله في بلمكة ولا تفصل لقطعا الا
 لمعرفة واحتج بهم من قال لا تفصل لقطعة الحرم بحال بل تعرف أبدأ الحديث الثاني قد سبق
 في باب حدود الحرم وغيره من كتاب الحج قوله نهي عن لقطعة الحاج هذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الجمهور بان المراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من التساق ذلت الملك وأما لثابتها فلا بأس ويدل على
 ذلك قوله في الحديث الآخر ولا تفصل لقطعة الحرم وفي لفظ آخر ولا تفصل ما قلنا الا
 لتشد قولنا الحرم فقامت لقطعة الحاج بحال هذا مع ان التعريف لا يد
 منه في كل لقطعة من غير فرق بين لقطعة الحاج وغيره وأجيب عن هذا الاشكال بان المعنى
 ان لقطعة الحاج لا تفصل الا ليريد التعريف فقط من دون ذلك فاما من أراد ان يعرفه فانه
 بما كفا فلا وقد ذهب الجمهور الى ان لقطعة مكة لا تفصل لقطعة بل للتعريف خاصة قال في
 الفتح واء اختصت بذلك عندهم لا يمكن ان يصلها الى ربابها انتهى ان كانت للمكة فظاهر
 وان كانت للاساق الا ان لا يوافق غالب المسلمين زائد الى ان فاذمروها واجدها ذلك على ما سهل
 التوصل الى معرفة صاحبها قال ابن بطال وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي
 كغيرها من البلاد وانما يخص مكة بالمالكية في التعريف لان الحاج يرجع الى بلده
 وقد لا يعود فالحاج الملتزم لها في المالكية في التعريف واحتج ابن المنيعة بظاهر
 الاستدلال انه في الحل واستثنى المنيعة تدل على ان الحل ثابت للتشد لان الاستدلال
 التي أثبتت كمال ويلزم على هذا ان مكة وغيره اسوا من السياق يقتضي تخصيصها قال
 الحافظ والجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن لمفهوم والغالب ان لقطعة مكة
 بأس من قطعها من صاحبها وصاحبها من وحدانها لتفرق الخلق في الاساق البعدة فربما
 داخل الملتزم الطمع في ملكها من أول وهلة ولا يعرفها فنهى الشارع عن ذلك وأمر
 ان لا يأخذها الا من عرفها وقال احمد بن حنبل في معنى قوله في الحديث لا تشد أي من
 سمع ناشداية ولمن رأى كذا غنيته يجوز لو ابداه فقهان يردعهما ليردها على صاحبها
 وهو أصح من قول الجمهور لانه فيه بصالة التعريف دون حافة وردعه قوله لا تعرف
 والحديث يفسر بعضه ببعضا وقد حكى في العمري عن الصنف في حقيقته وأصحابه واحد
 قول الشافعي انه لا فرق بين لقطعة الحرم وغيره واحتج لهم بان الالة لم تفصل (وعن منذر
 ابن جبر قال كنت مع ابن جبر بالبوازي في السواد فراحت البقر فرأى بقره أنكروها

ما عشت فلما ترجع الى صاحبها ورواية لشافعي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضي للعمري ان يبيع به الرجل
 للرجل ولعقبه الية ويستثنى ان حدث بك حدث ويبقى فبني الى التي على انك لمن أعطى ولعقبه وأخرج احمد باسناد
 رجاله رجال الصنيع من حديث جابر ابن رجلا من الانصار أعطى امه حقة من فخذ حباتها فأتته فأتته فأتته فأتته فأتته
 فيه شرع سواه قال فيناختهم العمري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطعها بينهم كالفدية الزوايا ملكها من حديث
 جابر ومن قوله فنداختهم كذا في الروايات الأولى منه تدل على ان العمري التي تورث هي ما قبل فيها الموهبة والحدوث
 الاخر المروى من طريقه في الرجل التي جعل لاهله ليدفع بها فبنيها فكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان المورثتها

يند على خلاف ذلك فالخاسل انه اذا قيل في العمري والرقبي لم يلق بقلبك كانت عليك كل وقت له ولم يندوان قال امرئ
 أربقتك تظاها الاحديث التي ذكرناها انما غلبت له وتورث منه وسادى من جابر فقد اختلف ما هو مرفوع من موما كان
 مد راجلا جعفيه فيب الرجوع الى ما تر الايديتهى كما عرفت مصرحة بانها ملك له ولورثته فكان حكم هذه الطلقة
 من ذكر العقب حكم ما ذكره القى وهكذا المؤيدة اذا قال امرئك ابدأ وأربقتك ابدأ فانما قيل كابدل عليه لفظ التايد
 فاما اذا كانت مقيدة بمدة معلومة كان ٢٣٠ يقول امرئك اواربقتك هذا عشر سنين او عشر من سنة فانه لا يستحق الا ذلك

المقدار لانها لم تطلب نفسه الا
 بذلك التقدير وهكذا لو استقر كان
 يقول امرئك هذا ما عشت فاذا
 مندرج الى طانه يرجع اليه عند
 موت المهر فلهذا حاصل ما يدعى
 ان يقال في العمري والرقبي
 والعمري المؤقت يستحق صاحبها
 جميع انقوائه الخاصة في العين
 ١٤ من عانت فرضي انفقها
 انه دخل عليها (ابن) الغزوى للمكي
 الحنفي (وعلي يدور) بكسر
 الدال العين المأثورة هو مذكر قال
 الطهرى ودور الحليد مؤنث
 وحكى أبو عبيدة انه يذكروث
 (من ظلم) بكسر الظافى يكون
 الظام ضرب من برود العين غلط
 فيه بعض النسخة قال الأزهري
 التليبا القطرية منسوبة الى طهر
 قمر بن الصيرين (وقد رواه) بن
 حبان نفسه خمسة راحم فقالت
 ارفع بصرك الى ما يرضى قال فى
 انفع لم اعرف اسمها (انظر اليها)
 بلفظ الامر (فانما ترضى) يضم
 الاول وفتح التاء تنكير (ان
 تلبسه في البيت) يقال رعى
 الرجل اذا تكبر وانكب نفسه
 وهو من الافعال التي لم ترد الا

فقال له هذه البقرة قالوا بقر تلتق بالبقرة فامر بها فطردت حتى نوارت ثم قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يأوى الضالة الا ضال رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
 ولما لاقى الموطن ابن شهاب قال كانت ضوال الابل في زمن عمر بن الخطاب ابلا مؤجلة
 تتناقم لا يسكنها أحد حتى اذا كان عثان أمر بعرقها ثم تباع فاذا ابل صاحبها اعطى
 غنما حديث مندرج اخر به ايضا التناقم وأبو يعلى والطبراني في الكبير والضياء في المختارة
 وينتهي له ما في صحيح مسلم من حديث زيد بن خالد بنظ لا يأوى الضالة الا ضال وقد تقدم
 رواه عن مندرج بر روى ابن عبد الله البجلي وقد اخرج لثقف مسلم في الزكاة والعلم من
 صحيحه قوله البوازي في دفع اليه الموحدة بعد الاثبات في مضممة بعد ما تنصبه ثم يجمع
 كذا ضبطه البكري في صحيح البلدان ثم قال كذا اتفقت الروايات فيه عند أبي داود قال
 ولا أعلم هذا الاسم ورد الا في هذا الحديث وصوابه عندى الموارىخ بن سالم وهو المحفوظ قال
 والموارىخ بن دينار حديث وهو متفق على رواه الشيخ وقال ابن السعالي بوازي في الياء
 الموحدة بعد الاثبات زاي بالدة قد عرفت في هذا اخرج منها جماعة عن العلماء بعد واحدنا
 وقال المنذرى بوازي في الاثبات فلهذا جازى عن حديث الله به فاقوم من موالىه وليست
 بوازي في الحديث التي بين تكريرت حوار بل قوله لا يأوى الضالة الخ قد تقدم ضبطه وقسمه
 والمراد بالضاة هنا ما يصحى تسمه من الابل والبقرة ويقدر على الابعاد في طلب المهرى
 والماء بخلاف الغنم فالسوان المنع من صفار السباع لا يجوز التقاطه - واه كان لكبر
 جنته كالابل والغنم والبقرة ويجمع نفسه بطريقه كالطير والمواكك أو يبايه كالفهود
 ولا يجوز لغير الامام نأيه أخذها ويمكن ان يقيد بطلق هذا الحديث بما تقدم في حديث
 زيد بن خالد قوله في ما لم يعرفها او يكون وصف الذي يأوى الضالة بالضلال مقدر ابعدهم
 التعريف وأما التقاط الابل ونحوها فقد استفيد المنع من قولهم صلى الله عليه وآله
 وسلم مالك ولها دعائها قوله مؤجلة كمنطلة أى كتبه في حذقة لفتنه وفي هذا الاثر جواز
 لتقاط الابل للامام ويجوزها واذ ابل مالها كما دفع اليه الامام فيها

• (كتاب الهبة والهبة) •

• (باب انتقارها الى القبول والقبض وان على ما يتعارفه الناس) •

مبين لما ليس فاعلوان كان بمعنى الفاعل مثل على بالامرو ثبت الناقة لكن قال في النقص انه في رواية أبي ذر رضى (من
 يفتح اوله وقد حكاه ابن جرير) لكن قال الاصمعي لا يقال بالفتح (وقد كان في سنين) أى من المذموم (دفع على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم) أى في زمنه والجمع هنا كانت امرأتين (ميناها المفعول أى تزين يقال كان النقي حبة اعلمه وقيل
 تجلى على فوجها (بالدنية الارسل الى تسعير) أى خذك الدرع لانهم كانوا اذا لاقى حال خيق فكان النقي التلبس منهم
 نفسها ولما الحديث جواز الاستدانة لغير من عند النواقل قال في النقص فيه ان عارية التلبس لغير من أمر معمول به من ضرب نفسه
 وانه لا يعلم من التشبع وفيه تواضع فاشته وأمر حافى ذلك مشهور في سبط عائشة عن خدمها وروى عنها في العارية وياشارها

منه جميع الحاشية الموزعة على ما أخذها بالحق في حال السرايع ما كان مشهورا عن ابن الجوزي رضي الله عنه اهـ وهذا الحديث يقتضيه الغزالي قال القسطلاني وفيمن القوا انما لا يفتي في شأنه والله اعلم (فضل المتبعة) به بفتح الميم والحاء المهملة الناقصة والساكنة تعطف على كسر حاءها ونبرة داءها على واو النقص والكسر العطفية (من أنس بن مالك رضي الله عنه قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأبيهم يعني شأ) وكانت الانصار اهل الارض والعقار فقامهم الانصار على ان يعطوهم ثلث أموالهم كل عام ويكفهم الفحل والمؤنة في الزرع والوقت في حديث أبي هريرة المزينة في الغزالي في المزارعة حيث قالوا القسم يشاوي بين اخواتنا القتل قال لا عقابة الاصول والمراد هنا ٢٣١ عقابة القمار وكانت له ام انس يذل

من اسمه واسمها سلة وهي ام سليم مسفرا (كانت ام عبد الله بن أبي طلحة) ايضا فهو اخوان له قال في التفتيح والفي يظهر ان فاطمة ذلك الزمري عن أنس لكن بقصة السياق تقتضي انه من رواية الزمري عن أنس فيكون من باب التجريد كانه يتخرج من نفسه شخصا فاطمة (فكانت اعطت) أودعت (ام أنس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندا) بكسر العين جمع عذيق بفتح العين وسكون الهمزة المضممة الفتحة تنسبها وأذا كان جلالها موجودا والمراد غيرها (فاصلها) أي الفصالات (التي على القسطة) وآله (وسلم امين) بركة (مولاة) وحاضنته (ام اسامة بن زيد) مولاه صلى الله عليه وآله وسلم وهو اخو أمين بن حبيد الحبشي لأمه وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي وانفاق في المناقب واستدل به على فضل النجعة وهو واضح ظاهر الدلالة ليس به شفاء (قال أنس ابن مالك) فأنشأه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ثلث اهل خيبر فأنصرف الى المدينة مشقورا

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو دعت الى كراع وأذراع لاجبت ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبلت وياه الجار) وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أهدى الى كراع لقبلت ولو دعت عليه لاجبت وياه أحدوا الترمذي وصححه في الباب عن ام حكيم الخزاعية عند الطبراني قلت قال رسول الله تكرر ذلك اللطف قال ما أقصوا الهدى الى كراع لقبلت قال في القاموس اللطف بالصرع اليسير من الطعام قوله كتاب الهمة بكسر الهاء وتخفيف اليا الموحدة قال في التفتيح تطلق اللفظ لاصح على أنواع الارياض وهمة الدين عن هو عليه والصدقة وهي هبة ما يخص به طلب ثواب الاخرة والهدية وهي ما يلزمه الموهوب به عوضه ومن خصها بالهدايا أخرج لرواية وهي تكون ايضا بالانواع الثلاثة وتطلق الهبة بالحق الاخص على ما لا يقتضيه بدلوه عليه ينطبق قول من عرف الهبة بما تملك بالعرض اهـ قوله والهدية بفتح الهاء وكسر الهمزة المهملة بعدها استلزمة تأنيث قال في القاموس الهدية كفتية ما تنسب به قوله الى كراع هو مادون الكبش من الهبة وقيل هو اسم مكان قال الحافظ ولا يثبت ويرد حديث أنس وحديث ام حكيم المذكور وان شخص الكراع والذراع بالذكور لجميعين المحقر والخطيولان الذراع كانت أحب اليه من غيرها والكراع لاقية هو في المثل أعطى الصديق اعطى بغيرها هكذا في التفتيح والظاهر ان مراده صلى الله عليه وآله وسلم الحسن على اجابة الدعوة ولو كانت التي شئ محقر كالكرراع والذراع وعلى قول الهدي ولو كانت شاقية من كراع وذراع وليس المراد الجمع بين محقر وخير فان الذراع لا يبعد على التفراد خطيول بغيره فادعاه الدعوة اليسر ولا يبعد انه قال الكلام من باب الجمع بين حقيرين وكون أحدهما أحقر من الآخر لا يبعد في ذلك وجبت صلى الله عليه وآله وسلم للذراع لا تستلزم ان تكون في نفسها خطيرة ولا جاني خصوص هذا المقام ولو كان ذلك مراده صلى الله عليه وآله وسلم لتقابل الكراع الذي هو أحقر ما يهدي يودي اليه ما خطر ما يهدي ويدي اليه كاشاة وما فوقها ولأن ان مراد صلى الله عليه وآله وسلم الترفع باجابة الدعوة وقبول الهدية وان كانت الى امر حقيق أو نقيس وقد ترجم البخاري لهذا الحديث فقال باب التقليل من الهدية وفي الحديثين المذكورين دليل على اعتبار القبول اقول صلى الله عليه وآله وسلم قبلت وسيأتي الخلاف في ذلك (وعن ثابدين عدي ان النبي

المهاجرون الى الانصار ما بينهم التي كانوا منهم من قحارهم) لاستغنائهم بشفقة خبير (فرداني صلى الله عليه وآله وسلم الى امه) أي ام أنس ام سليم (هذا قها) التي كانت اعطته واعطاه هلام امين (وأهدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ام امين) مولانا (ما كان) أي بطن من حائله أي سبائه وقروا من خالصه أي خالص ما هو في مسلم من طريق سليمان التيمي من أنس ان الرجل كان يعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الفصالات من أرضه حتى قامت عليه قريظة ولتسريع عمل بعد ذلك بردهما كان اعطاه قال أنس وآله أي أسروا ناني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسما كل أحد له أعطوه أو يعنه وكان في الله صلى الله عليه وآله وسلم قد اعطاه ام امين فأنيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسما كل أحد له أعطاه ام امين بطلت

التوبيخ متى وقالت والله لا أعلمكم وقد علمت من فقال صلى الله عليه وآله وسلم يا أيمن انز كمعك كذا وكذا
وتقول كلاً والله الذي لا اله الا هو يفعل بقول كذا وكذا حتى أعطاه عشرة أسئلة وأقر بها من عشرة ثم أتته وأعطاهت ذلك
لأنهم ظنوا أنهم أهدموا قبة وتلك لأصل الرقبة فأراد صلى الله عليه وآله وسلم استطاعة قلبه في استرداد ذلك فقال الربيد هاتي
العوض حتى رصيت فصرعته صلى الله عليه وآله وسلم وأكرامها لها من حق الحضانة زادته القسرة فوكرت على علي (عن عبد الله بن
عمر) هو ابن العاصي أرضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيمن خذ خصله (ولا جسد) سنة بعد خصله
(اعلم من منية العنز) الأثني من العنز ٢٢٢ (ما من عامل يعمل فضله عنها) أي من الأربعين (وإياها) أي ما تصديق موعودها
الآخرة لله عز وجل (بها
الجنة) بيا ما معناه ان دخول
الجنة ليس بالأعمال بل بحسن
فصل الله وحسنه فيكون المراد
من الدخول نيل الدرجات والمنازل
فيكون كثرة تعالى وأمره بها
كثير يعملون فاطلق هنا السبب
وهو الدخول وأورد المسبب
وهو نيل المنازل وقوله هو جات
وخلاصة المقصود ان أصل
دخول الجنة بحسن فضل الله
تعالى اذ جعل للعبد أصلاً في
الجنة فقيه التصور والمنازل
والجور بسبب نسبة العمل في
الظاهر له من فضله ومته ملك
ان خلق العمل ونسبه اليك
وأخر هذا الحديث في الضاري
قال حسن فعدنا ما دون منية
اله من رد السلام وتبعت
الصالحين وإماطة الأذى عن
الطريق ونحوه أي ما وردت به
الأحاديث فلهذا نطلعنا ان يبلغ
خمس عشرة خصله اه قال ابن
بطلان ليس في قول حسن ما يمنع
من وجدان ذلك وقد حسن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على
أوابين من الخير والبر لا تحصى

صلى الله عليه وآله وسلم قال من جاء من أخيه معروفاً من غير أن يراف ولا مشقة فليقبله
ولا يردده فانهما هو رزق ساقاه الله اليسر وما أجد . وعن عبد الله بن بسر قال كنت أشتري
ربما تبعني بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فطره ليما يقبله مني وفي لفظ كانت
تبعني إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهدية فيقبلها وأما جدوه هو دليل على
قبول الهدية بر الله صلى الله عليه وآله وسلم لان عبد الله بن بسر كان كذلك رغبة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم . وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت لما تزوج النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم أم سلمة قال لها اني قد أهديت إلى الصائبي حلة وأواق من مسك ولا أرى الصائبي
الاقبته ولا أرى هديتي الا مردودة فان ردت علي فلي تأت وتكون كما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ورددت عليه هديته فاحطى كل امرأ من نسائه وأقربة مسك
وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة وما أجد . حديث خالد بن حدي قد تقدم في باب ما جاء
في الفقهاء المسكين من كتاب الزكاة وأعادته المسنة . ههنا الاستدلال به على ان الهدية
تفتقر إلى القبول قوله فيسقط له . وحديث عبد الله بن بسر أخرجه أيضاً الطبراني في
الكبير قال في جميع الزوائد ورجالها يعني أجدوا الطبراني في رجال الصحيح ولحديث آخر
أخرجه الطبراني في الكبير وفي أسناده المسكين بن الوليد ذكره ابن حدي في الكامل وذكر
لهذه الحديث وقال لا أعرف هذا عن عبد الله بن بسر الا عن الحكم هكذا هدم معنى
كلامه قال في جميع الزوائد وبقية رجاله ثقات وحديث أم كلثوم أخرجه أيضاً الطبراني وفي
أسناده مسلم بن خالد الزنجي وثقة ابنه بن وهب . وضعه جماعة وفي أسناده أيضاً
موسى بن عتبة قال في جميع الزوائد لا أعرفها وبقية رجاله رجال الصحيح . بل في حديث
خالد فليقبله فيه الا من يقبل الهدية والهبة ونحوهما من الاخر في الذين لا خيرة والتهمة
عن الرضا في ذلك من جلب الوحشة وتنافر اطراف القناديل من الاسباب المؤثرة
للعبية لما أخرجه الضاري في الادب المفرد والبيهقي وابن طاهر في مسند الشاميين
حديث محمد بن بكر عن خصام بن جهميل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة رضي الله عنه صلى
الله عليه وآله وسلم تهادوا تصابوا قال الحافظ واستاده حسن . وقد اختلف فيه على خصام

كثرة معلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان جالساً بالاربعة المذكورة وانما لم يذكرها هو به صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم يعني هو أنفع من ذكرها وذلك والله اعلم خشية ان يكون التميز والترغيب فيها عن هذا في غير ما من أبواب الطبراني وقد
بلغني ان بعضهم نقلها في غيرها تزيد على اربعين ثم انما هذه الصانع والسنة فلا تحرقوا على ما شئتم التعل والمستر على المسلم
والنبي عن عرضه وادخال السرور وراحته والتقصير في المجلس والالفة على التمدد والكلام الطيب والفرس والزرع والشفاة
وعادة المريض والمسالمة والخدمة في الله والبصر لآبائه والامانة لله والتمسك بالبر والرجوع في كمالها في الاحاديث الصحيحة
وفيها ما لا ينزع في كونه دون منية العنز قال الحافظ وسدحت هذا كراماً شياً بعد تعذيب ابن المنيب بعضها فقال ان الآوي

لا يفتنى بعد هذا ما تقدم وقال الكرماني جبيع ما ذكره بالغيب ثم من أين عرفتموه أذ من المتبعة قلت وانما حدث بما ذكرتم من تأخر بن العباس عشرة التي عندها حسن بن عطية وهي ان شاء الله تعالى لا يخرج عنه كونه مع ذلك قالوا موافق لابن بطال في امكان تتبعه او بعين خصه من خصال التبريد انما هي نسخة العنز وموافق لابن المنير في كثير مما ذكره ابن بطال مما هو ظاهره فوق التصديق لعل اه وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الزكوة وهذا آخر النصف الاول من كتاب آخر يد الصريح لاجل الجمع الصحيح الامام العلامة الحسين بن المبارك الزبيدي رحمه الله تعالى وبه النصف الآخر له كتاب الشهادات وهذا هو قال الله الكريم الوهاب أن يدخلنا الجنة بلا ساقطة عذاب ٢٢٣ بجاء سيد الانبياء والمرسلين صلى الله عليه

وعلى آله وصحبه أجمعين وكان القرواغ من زبده هذا الشرح المسمى بعون الباري جمل أدلة يضارى على يد مولانا أبي العلي صديق بن حسن بن علي الحسين القوسى يضارى كان الله فى الدنيا والاخرة وحياه بنعمه الآخرة يوم الثلاثاء ليله سابع شهر من شهر الله رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين والف البحرية على صاحبها السلام والقبلة فى بادئهم بالهمة صانها الله وأهلها عن كل رذيلة وبلاء بجاء خير البرية بدارة الملك العظمى والسيدة الكبرى حضرت تبا نواب شيجان يكى ما صلح الله تعالى حالها وما لها وعليها فى الدارين أتم وما توفى فى الآخرة عليه نوكت واليه أعيب وأخبره وانا أن الله يصدق العالمين أولا وآخرا وظاهرا وباطنا فأعما وقاعدة صافرا واخيرا

• ريسم الله الرحمن الرحيم •
• (كتاب الشهادات) •

جميع شهادة وهي مصدر شهد بشهد قال الجوهري الشهادة خبر فاعط

فقبل عنه من أبي يعقيل عن عبد الله بن عمر أوردته ابن طاهر ورواه في مسند الشهاب بن حديث عائشة بلفظ تادوا تزادوا وادوا وفى اسناده محمد بن سليمان قال ابن طاهر لا أعرفه وأوردته ايضا من وجه آخر عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية وقال اسناده غير صحيح بل بجملة وروى ما فى بنى الموطان عنده انما سألني عن نفسه فمضى فذهب لقتل وتم ادوا فصاروا وذهب الشهاب وفى الاوسط الطبراني من حديث عائشة تهادوا فصاروا وادوا وروى ثورثوا اولادكم بجاءوا وادوا الكرام عشرتهم قال الحافظ وفى اسناده نظر وأخرج فى الشهاب عن عائشة تهادوا فان الهدية تذهب الصفات ومدايره على محمد بن عبد النور عن أبي يوسف لا عنى عن هشام عن أبيه عن والى عن محمد بن أحمد بن الحسن المقرئ قال انه قرئ لى بس شقة وقال ابن طاهر لا أصل له عن هشام ورواه ابن حبان فى الضعفاء من طريق بكر بن بكارة عن عائشة بن عمر عن أنس بلفظ تهادوا فان الهدية قلت أو كرت تذهب السخمة وضعفه به تذا قال ابن طاهر تفرده عائد وقد رواه عنه جماعة قال ورواه كثر بن حكيم عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا وكوثر مرقول وروى الترمذى من حديث أبي هريرة تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر وفى اسناده أبو معشر المدينى تفرده وهو ضعف ورواه ابن طاهر فى أحاديث الشهاب بن طريق عنه بن مالك بلفظ الهدية تذهب السخمة والصر ورواه ابن حبان فى الضعفاء من حديث ابن عمر بلفظ تهادوا فان الهدية تذهب الغل ورواه محمد بن شريك وقال لا يجوز الاحتجاج به وقال فيه البخارى منكرا الحديث وروى أبو موسى المدينى فى الذيل فى ترجمة زهير بن الربيع والعين المهمة والباء الموحدة برفعه تزاور وادوا فان الزيارة تنبت الوداد الهدية تذهب السخمة قال الحافظ وهو مرسل وليس لأصل صحة قوله فانما هو روى عنه الله الله فيه دليل على ان الاشياء الواجبة الى العباد على أيدي بعضهم هى من الارزاق الالهية وصلت اليه وانما جعلها القسارية على أيدي العباد لاثابة من جعلها على يده فلهذا على جميع ما كان من هذا القبيل والله تعالى يقول يطره اياما طاه المصلحة والرا بعد هاهنا قال فى القلوس الطرف الضم الاسم من الطريف والطريف والطرف المبالى المستحدث قال والقريب من القرب وغيره قوله فيقبلها فيه دليل على اعتبار القبول ولاجل ذلك ذكره المصنف وكذلك حديث أم كلثوم فيم دليل

٣٠ نيل خا والمشاهدة للحايتة ما خوذ من اليهودى الحضور لان الشاهدات اهلنا من غيرهم وقيل ما خوذ من الاعلام كذا فى القح وفى القاموس الشهادة خبر فاعط وقد شهد كمال وكرم وقد تمكن هاهنا وشهد كسعه مشهور احضرة فهو شاهد بالجمع فهو شهد وشهد له بكذا شاهدته ادى ما ضد من الشهادة فهو شاهد اه قال السيد عمر فى نتائج العروس على القاموس قوله وقد تمكن هاهنا كسعه من الاخش قال شيخنا لان الثلاث الحلقى العين التى على فصل العظم وأفعل بالكسر يجوز تمكن منه فخصه بلفظا كمال الكافية الملكية والتسهيل ونور حرمه ما غير هابل جوزوا فى ذلك أربع لغات شهد كفى وشهد بسكون الهامع فتح الشين وشهد بكسر هاء فاضمع سكون الهاء وشهد بكسر تين اه والقرقىب الشهادة

والرواية مع انهم ما شهدوا ان كافي شرح البرهان انه اذ روي ان الخو عنه في الرواية امر عام لا يختص بعين محو الاعمالي بالنيات
والشفقة فيقال يتسم قاته لا يختص بعين بل عام في كل الخلق والاعصار بخلاف قول الدول لهذا عند هذا بدلت قاته الزام
للعين لا يتقدم او يقتضيه الامام ابن عرفة بان الرواية تتعلق بالجزئي كثيرا كحديث يخرى الكعبة ذو السويقتين من الحبشة
انتهى وقد تكون من كبريت الرواية والشهادة كالاخبار عن رؤيته لخلد رمضان قائم من جهة ان الصوم لا يختص بشخص
معين بل عام على من دون مسافة النضر ٢٢٤ رواية من جهة انه مختص بأهل المسافة ولهذا العام شهادة قاله الكرماني

أيضا على اعتبار القول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قبض الهدية التي بعث بها
الى الصحابي بعد رجوعه اهل ذلك على ان الهدية لا تملك بمجرد الاعداء بل لا بد من القبول
ولو كانت غلة بمجرد ذلك لما قبضها صلى الله عليه وآله وسلم لانها قد صارت ملكا للصحابي
عند بعثته صلى الله عليه وآله وسلم بها فاذا مات بعد ذلك وقبل وصولها اليه صارت لورثته
والى اعتبار القول في الهمزة ذهب الشافعي ومالك والناصر والهادوية والمؤيد الله في
أحد قوليه وذهب بعض الحنفية والمزيد بالله في أحد قوليه الى ان الايجاب كافي وقد
تمسك بمحدث أم كانوا أحدوا وصح فقالوا في الهدية التي مات من اهدى اليه قبل
وصولها ان كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملها رسول المهدي اليه
فهي لورثته وذهب الجمهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها هو
أو وكيله وقال الحسن اجماعات فهي لورثة المهدي اذ قبضها الرسول قال ابن بطال
وقول مالك كتول الحسن وروى الضاري عن أبي حنيفة تفصيلا بين ان تكون الهدية
قد انفصلت أم لا صيرامته الى ان قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وحديث
أم كلثوم هذا أخرجه أيضا الطبراني والحاكم وحسن صاحب الفتح اسناده قوله ولا يرى
الصحابي الاقدام قد سبق في صلاة الخناس ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اعلم اصحابه بموت الصحابي على جهة الجزم وصلى هو وهم عليه وتقدم انه رفع نفسه
حتى شاهد موكل ذلك بصلاته ما وقع من تظنته صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الرواية
(وعن انس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل من البصرين فقال ثروء في المسجد
وكان أكرمنا أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ جاءه العباس فقال يا رسول الله
اعطني خاتمي فاديت قميصي وعقبالي قال خذ الخفي فوبه ثم ذهب يذهب فلم يستطع فقال مر
بعضهم برفعه الى قال لا قال ارفعها انت على قال لا فترنمه ثم ذهب يذهب فلم يرفعه قال مر
بعضهم برفعه على قال لا قال ارفعها انت على قال لا فترنمه ثم احمله على كاهله ثم اطلقها
زال النبي صلى الله عليه وآله وسلم برفعه بصره حتى شفي علينا عجبا من حرصه على ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ثم مناهداهم برواه البصري وهو دليل على جواز التفضيل في ذوى
القراب وغيرهم وتولت تفضيل النبي وانه من كان في الغفلة ذور سم لبهض الغافلين لم يعتق

عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال خير الناس
أهل قرنى أى عصرى ما خوذ
من الاقتران في الامر الذي
يجمعهم والمراد هنا الصحابة قبل
والقرن ثمانون سنة أو أربعون
أوماته أو غير ذلك (ثم الذين
يلونهم) أى يقرونهم وهم
التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم
اتباع التابعين وهذا يقتضى
ان الصحابة أفضل من التابعين
والتابعون أفضل من اتباع
التابعين لكن هل هذه الفضيلة
بالنسبة الى المجموع أو الافراد
محل بحث والى الشافعي ذهب
الجمهور والاول قول ابن عبد
البرو الشافعي أحدولى الله الحديث
الدهلوى وفي كتاب المواهب
القدسية بالخروج لمحمد بن مباحث
ذلك و زاد عن ابن حنبلين في
حديثه عند الضاري في هذا
الباب لا ادرى اذكر ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بعد قرنين
أو ثلاثة ان بعدكم قوما يحبونون
ولا يؤمنون ويشهدون ولا

يتشهدون يذرون ولا يؤمنون ويظهرونهم السمن كسر السين ونفع اليه وعند الترمذي ثم يحى قوم عليه
يتسعون ويحرون السن (ثم يحى أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادة) أى فى حالى لا فى حالة واحدة لانه دور
قال البخاري وجمعه الكرماني هم الذين يصرون على الشهادة مشغوفين بقرينها يعلقون على ما يشهدون به فتارة يخطفون
قبل ان يأتوا بالشهادة وتارة يعسكون ويحفل ان يكون مثلا في سرعة الشهادة والعين وحرص الرجل على ما التزمع فيها
حتى لا يدري يلها ما يتبعى فكاهه يسبق أحدهما الاخر من قبله بالامهالين قال النووي واحتج به المالكية في شهادة
من حلف معها والجمهور على أنها لا ترد قال ابراهيم النخعي وكانوا يضربون تواترهم من صفار على الشهادة العهد أى حتى لا يصير

ذلك لهم عادة فيصنعون في كل ما يصلح وما لا يصلح والله أعلم قال ابن عاتق يستعمل به على أن الحلف في الشهادة يطهها وقال في
الفتح يحفل أن يكون المراد العمل بدون العمل أو الادب دون طلب والثاني أقرب ويعارضه ما رواه مسلم من حديث زيد
ابن خالد عن فروع الأخرى كغير الشهادة أي ما في الشهادة قليل أن يستلها قال في نيل الأوطار للشوكاني وقد اختلف أهل العلم
في ذلك فبعضهم منجى إلى الترجيح فخرج ابن عبد البر حديث زيد بن خالد لم يكن من رواية أهل المدينة فقد سلم على حديث عمران
لكونه من رواية أهل العراق وبالفتح نعم أن حديث عمران المذكور لا أصل ٢٢٥ فخرج غيره إلى ترجيح حديث عمران

عليه وهو عائشة أن أبا بكر الصديق كان يستلها جاعث عشر بن وسقلمن ماله بالقبلة قبل
حضرته الوفاة قال يا بنية أي كنت تخطك جاعث عشر بن ومقاو لو كنت جعده واحترته
كان لأن وإثما هو اليوم مال وارث فاقصوه على كتاب الله ورواه مالك في الموطأ حديث
عائشة ورواه مالك بن طريق ابن شهاب من عروة عن عائشة وروى البيهقي من طريق ابن
وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب وعن سفيان عن القاسم بن محمد نحوه
قوله قال ابن البربري وروى ابن أبي شيبة من طريق جدي بن هلال مرسل أنه كان عاتق
أله وانه أرسل به العلاء بن الحضرمي عن خراج البربري قال وهو أول خراج جل إلى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى البخاري في المغازي عن حديث حمزة بن عوف أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما حل أهل البربري وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعت
أبا عبيدة بن الجراح ألبهم فقدم أبو عبيدة على أنصاره فقدمه الحديث
فيستدعيه نعيدين إلى بالمال يصحكن في كتاب الرقلا فلقى أن رسول العلاء بن
الحضرمي بالماله هو العلاء بن حارثة الثقفي فله كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث جابر
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو قد جاء مال البربري أصبتك وفيه فليقدم حال
البربري حتى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث فهو صحيح والمراد أنه لم يقدم
فه السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان مال خراج أو جزء فكان
يقدم في كل سنة قوله أنقذه أي صوبه قوله وفاديت فضيلا أي ابن أبي طالب وكان أسمر مع
عبد العباس في شز وقدر ويقال أنه أسمر معها الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب
وأن العباس اقتصد ما يقاود قد ذكر ابن اسحق كيفية ذلك قوله الحق بمسألة ثم مثلته
مقتوحا الضعيف في قوله يعود على العباس قوله يقفه يضم أوله من الاقتال وهو الرنة
والجل قوله مر بعضهم يضم اليهم وسكون الراء وقوله أي أمر بالهمز قوله يرفع بالهمز
لأنه جواب الأمر ويجوز الرفع أي فهو يرفعه والكاهل بين الكتف قوله تبعه يضم
أو ومن الاتباع قوله وثم من أدرهم ينفع المثلثة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التمسك إلى المال قل أو كثر وإن الامام فقيهان
يفرق مال المصالح في مستحقها وأنه يجوز للامام أن يتصدق في المسببة بما يشبه ثلثه المسكود
من صدقة ويخوها أو استل به ابن بطال على جوانا عطاء بعض الأصناف من الزكاة

عليه وهو عائشة أن أبا بكر الصديق كان يستلها جاعث عشر بن وسقلمن ماله بالقبلة قبل
حضرته الوفاة قال يا بنية أي كنت تخطك جاعث عشر بن ومقاو لو كنت جعده واحترته
كان لأن وإثما هو اليوم مال وارث فاقصوه على كتاب الله ورواه مالك في الموطأ حديث
عائشة ورواه مالك بن طريق ابن شهاب من عروة عن عائشة وروى البيهقي من طريق ابن
وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب وعن سفيان عن القاسم بن محمد نحوه
قوله قال ابن البربري وروى ابن أبي شيبة من طريق جدي بن هلال مرسل أنه كان عاتق
أله وانه أرسل به العلاء بن الحضرمي عن خراج البربري قال وهو أول خراج جل إلى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى البخاري في المغازي عن حديث حمزة بن عوف أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما حل أهل البربري وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعت
أبا عبيدة بن الجراح ألبهم فقدم أبو عبيدة على أنصاره فقدمه الحديث
فيستدعيه نعيدين إلى بالمال يصحكن في كتاب الرقلا فلقى أن رسول العلاء بن
الحضرمي بالماله هو العلاء بن حارثة الثقفي فله كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث جابر
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو قد جاء مال البربري أصبتك وفيه فليقدم حال
البربري حتى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث فهو صحيح والمراد أنه لم يقدم
فه السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان مال خراج أو جزء فكان
يقدم في كل سنة قوله أنقذه أي صوبه قوله وفاديت فضيلا أي ابن أبي طالب وكان أسمر مع
عبد العباس في شز وقدر ويقال أنه أسمر معها الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب
وأن العباس اقتصد ما يقاود قد ذكر ابن اسحق كيفية ذلك قوله الحق بمسألة ثم مثلته
مقتوحا الضعيف في قوله يعود على العباس قوله يقفه يضم أوله من الاقتال وهو الرنة
والجل قوله مر بعضهم يضم اليهم وسكون الراء وقوله أي أمر بالهمز قوله يرفع بالهمز
لأنه جواب الأمر ويجوز الرفع أي فهو يرفعه والكاهل بين الكتف قوله تبعه يضم
أو ومن الاتباع قوله وثم من أدرهم ينفع المثلثة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التمسك إلى المال قل أو كثر وإن الامام فقيهان
يفرق مال المصالح في مستحقها وأنه يجوز للامام أن يتصدق في المسببة بما يشبه ثلثه المسكود
من صدقة ويخوها أو استل به ابن بطال على جوانا عطاء بعض الأصناف من الزكاة

على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم أنه لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق فيض ذم من يشهد قبل أن يستشهد
من ذكر من يجبر بشهادته ولا يصلح ما صاحبها وذهب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهرهم حديث
زيد بن ثابت وأبو سعيد عمران بن ثابت وأحمد بن محمد بن علي بن الزور أي يؤذون شهادة فيسبون لهم فعملوا وهذا حكمه
الترمذي عن بعض أهل العلم ثابته المراد بها الشهادة في الحلف على قول إبراهيم في آخر حديث بن مسعود بلفظه كانوا
يفضون على الشهادة أي قول الرجل الشهادة ما كان إلا كذا على معنى الحلف فذكره قال كما ذكره إلا كثيرا من الحلف
واليمين فذهب إلى شهادة كما قال تعالى شهادة أحبيدهم وهذا جواب الجوابي فالثاب المراد بها الشهادة على اليمين من أمر

الناس فيشمل على قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بقوله دليل كما يصنع ذلك أهل الاوهام كما الخطابي وابوها المراد به من تصب شاعدا وليس من أهل الشبهة خامسها المراد به التسارع الى الشهادة وصاحبها باعناهم من قبل أن يسأله والاصل ان الجمع مهمال ممكن فهو مقدم على الترجيح فلا يصار الى الترجيح في احاديث الباب وقد يمكن الجمع بهذه الامور اه (من أبي بكره) رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تشكوا بكبر الكائن قال قلت (ثلاثا) تا كيدا لتبنيه السامع على احضار نفسه ٢٢٦ (قالوا يا رسول الله) أي اخبرنا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم اكبر الكائن

(الاشراؤه) يقتل مطلق الكفر ويكون قصصه بالذكر لغلبته في انجود ولا سيما في بلاد الميرغند كرتبها على غيره ويحتمل ان يصحكون المراد به وجهه الا أنه يريد عليه ان بعض الكفر أعظم قبيحا من الاشراؤه التعطيل لانه في مطلق الاشراؤه اثبات مقيد فيرجح الاحتمال الاول (وعرف) الوالدين) وهذا يدل على انقسام الكائن في عظمها الى كبير وأكبر ويؤخذ عنه ثبوت الصغار ثلثان الكبيرة بالنسبة اليها أكبرها واما ما وقع لابي الحسن الاسفرايين والشافعي أبي بكر الباقلاني وابن القشيري والامام من ان كل ذنب كبير فهو عظيم الصغار فقلنا الى عظيمة من معنى بالذنب فقد قالوا كما صرح به الزركشي ان اختلاف بينهم بين الجهود لقلبي قال القرافي وكانهم كرهوا تسمية مصيبة الله مصيبة قاجلا فهو وجوب حمل انهم واقفوا في الجرح على أنه لا يكون مطلق المصيبة وانما الذنوب بما يكون

قال الحافظ ولادلائله لان المال لم يكن من الزكاة وعلى تقدير كونه منها فالعباس ليس من أهل الزكاة فان قيل انما اعطاهم من سهم الثغامين كما اشار اليه الكرماني فقد تعقب ولكن الحق ان المال المذكور كان من الخارج أو الجزية وهما من مال المصالح انتهى قوله لم يقتل عليه يريد ان العباس وعتيلا قد كان فتنهما التي صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون وهما رجاء فتنى صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رضي الله عنه لم يقتلوا وسائر ما يدل على ان هذا امر ادا المستخرجه اثنى كآب العتق في باب ما يجنب من ملاقاة رجم محرم ولا يظلمه كره هذا الحديث في هذا الموضوع وجه مناسب فان المستخرج لم يقتلوا الهبة الى القبول والقبض والله على ما تنصرونه انما فان اراد ان قبض العباس قام مقام القبول فغير ظاهر لان تقدم ماله فيقوم مقامه على ان المال المذكور في الحديث لم يكن فتنى صلى الله عليه وآله وسلم حتى يكون الدفع منه الى العباس والى غير من باب الهبة بل هو من مال الخارج أو الجزية كما عرفت والتي صلى الله عليه وآله وسلم انما اولى قصته بين مصارفه قوله لا يقتل من وسقايهم وبعد الالتفات للمصنف في مشدقاي اعطاهما لا يبعد من وسقا والمراد انه يحصل من غرمة ذلك والجدرام الخ وهذا الزيد على ان الهبة انما تقبض القبول لقوله كنت جديته واسترته مكانا لك وذلك لان قبض الفدية يكون بالجهد وقبض الارض بالقرن وقد نقل ابن بطال انما في الملحة ان قبض في الهبة هو غاية القبول قال الحافظ وغفل عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية

هـ (باب ما يجنب قبول هدايا الكفار والاهل اعطاهم)

عن علي رضي الله عنه قال اهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منه واحدى لغيره فقبل واحدا الاول فقبل منها رواه احمد والترمذي وفي حديث عن بلال المزني قال انطلق في آتية يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا اربع ركائب من اخنا عن احوالهم فاستاذنت فقال لي ابشر فقد جاء الله بقضائك قال انما لركائب المنايا الاربع فقلت بلى ففان ان قلت فاجن وماعين فان علي بن كوة وطعما اهداهن الى عظيم ذلك فاقبضهن واقض دينك ففعلت بحضرة لاي داود

فادحا في العداوة ولا يقدح هذا جمع عليه واما الخلاف في التسمية والاطلاق واصح العار لورود القرآن حديث والاحاديث ولان ما عظم مفسدته اثنى باسم الكعبة بل قوله تعالى ان تقبضوا كما تاتهم عن مصر صرح في انقسام الذنوب الى كبار وصغار ولان قال الفزاري لا يثبت انكار الفرق بينهما وقد عرفت من مدارك الشرع اه والكلام في تعريف الكبار مبسوط في ارشاد القول الى تحقيق الحق من علم الاصول للشواك في الزواجر عن اقتراح الكبار التي انجزه التقية المحكي قال في القنع باقى الكلام عليه في الادب مع الكلام على الكبار وضابطها بيان ما قيل في عدد هدايا الله تعالى ولا ينهم من كون هذه المذ كودات اكبر الكائن استبرأ من رتبها في نفسها كما اذا قلت زيد وعمر افضل من بكر

فانه لا يفتنى استواخرو عرو في افضلية بل يحتمل ان يكونا متساويين فيها وكذلك فان الاشراك كبر القلوب المذكورة
افاده القطا في ان التوسد راس الطاعان (وجلس وكان مستكنا) تا كيد العرمة وعظما القبح (فقال الا يقول الزور)
فصل بين المتعاطفين بحرف التثنية والاستفهام فقلنا الشأن الزور لما يقرب عليه من المفاسد واطافة القول الى الزور
من اضافة الموصوف الى صفته وزاد في رواية وشهادة الزور قال ابن دقيق الصدي يحتمل ان يحسب كون من انخاص بعد العلم
لكن ينبغي ان يحصل على التاكيد قالوا حللنا القول على الاطلاق لم يأن تكون ٢٢٧ الكنية الواحدة مقطعا كبيرة

وليس كذلك ومن اتى الكذب
متفاوتة بحسب تفاوت مقامه
ومنه قوله تعالى ومن يكسب
خطيئة او اتها ثم يرمي بها فقد
احقر جهنما وانما نحن في مقام
في الفتح وسبب الاهتمام بذلك
كون قول الزور وشهادة الزور
أسهل وقوعا على الناس والتمسوا
جها كقولنا الاشراك ينبغي
قلب السلم والعقوق بصرف عنه
الطبع واما الزور فالحوامل عليه
كثرة كاهل وتواجد المسد وغيرهما
فاحتج الى الاهتمام بتعظيمه
حق جلس وكان مستكنا وليس
ذلك لفظها باللبسة الى ما ذكر
معها من الاشراك قطعاً بل لكون
مفسدة الزور متعددة الى غير
الشاهد بخلاف الشرك فان
مفسدة فاسد تغالبها (لما زال
يكروها حتى قلنا ليت مسكت)
قال في الفتح أي شقة عليه
وكرهه لما يرمي به وفيه ما كانوا
عليه من كثرة لادب معه صلى الله
عليه وآله وسلم والهمة لهو الشقة
عليه اه وقال في جمع المذموم
تعظيم لما حصل لترك هذا

حدثني على أخرجه أيضا الزور وأورد في التلخيص ولم يشك عليه ولم يذكر صاحب
جمع الزور أتد في باب هذا الكفار وقد حسنته الترهذي وفي استلذه فوير بن أبي فاختة
وهو ضعيف وحديث بلال مسكت عنه أبوداود والنذري ورجال اسنادهم ثقات وهو
حديث طويل وأورد أبوداود في باب الامام يقبل هذا المشركون من كتاب التراج وفيه
ان بلا لا كان يتولى ثقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان إذا أتى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انسان مسلحا باريا مسلحا لان يستقرض له العرق لزمته دون فقضاها عنه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاربع الى كاتب وماعليا وفي الباب عن عبد الرحمن
ابن علقمة التثني عند السائق قال لما قدم وفد من قريظة فمعه مديفة فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم اهدية أم صدقة فان كانت هدية فلتأيتني بها وجد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وقضه الحاجة وان كانت صدقة فلتأيتني بها وبعه الله قالوا لا
بل هدية فقلوهم وعن أنس عند الشيعين ان أكيدر دومة أهدى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم جيت سندس ولاي داودان ملك الروم أهدى الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم مستقة سندس فلبسها الحديث والمستقة بضم القوافية وفحصا القروة
الطوية الكمين وجهه مساتق وعن أنس ايضا عن داودان ملك ذي بن أهدى
الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين بعيرا فقبلها ومن على
ايضا عند الشيعين ان أكيدر دومة الجندل أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوب
سريعاطه علفا فقال ثقته خرا بين القوام ومن أي جسد الساعدى عند البضارى
قال غزو ناعم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تبرك وأهدى ابن العلاء لثني صلى الله
عليه وآله وسلم بردا وكتبه بهجرهم وجاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول
صاحب ايله بكتاب وأهدى اليه بقة يضا الحديث وفيه مسلما أهدى فروقا اذاه الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقله يضا ركب اوم خيزر وعن بريدة عند ابراهيم
الحري وابن خزيمة وابن أبي عمير ان امير القبة أهدى الى محمد صلى الله عليه
وآله وسلم جارتين وبه لا فكان ركب البغلة بالبدن وأخذ احدى الجارتين لنفسه
فولدت له ابراهيم وذهب الاخرى لحسان وفي كتاب الهدايا لابراهيم الحري اهدى بوحننا
ابن زبوة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقلته البيضاء وعن أنس ايضا عند البضارى

الذنب من غضب الله ورسوله ولما حصل لسا معين من اربع والخوف من هذا المجلس وهذا الحديث أخرجه ايضا في استجابة
المؤمنين والاستئذان والادب ومسلم في الايمان والترمذي في البر والشهادات والتفسير (عن عائشة رضي الله عنها قالت
سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا) هو عبد الله بن زيد الانصاري القاري وزعم عبد الله بن القتيبي انه الخطمي قال الحافظ
ابن حجر وليس في روايته التي ساقها في نسخة كذلك وقد فرق ابن عثيمين وبين الخطمي فاسباب والمعنى هنا مع صوت رجس
(يقرا في المسجد فقال صلى الله عليه وآله وسلم (رحمه الله) أي القاري) لقد ذكر كذا وكذا آية أسقطهم أي نسيهم
(من سورة كذا وكذا) كلمة مهمة يتكلم بها عن الجدي وغيره وهي في الاصل حركة من كافي التشبيه واسم الاشارة قال في الفتح

لم أقف على تعيين الآيات المنكورة وأغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لأن ابن عبد الحكم قال فيمن
أقرن عليه كذا وكذا دوهما أنه يأنه أحد وعشرون دوهما قال الداودي يكون مقرا جده من لاه أول ما يقع عليه ذلك ٨١
وقال المالكية واللفظ الشيخ خليل وكذا دوهما عشرون وكذا وكذا أحد وعشرون وقال الشافعية
ويجب عليه بقوله كذا درهم بالرفع درهم لكون الدرهم تفسيرا لما بهم بقوله كذا وكذا لوصب الدرهم أو خفض أو سكن
أو كذا بلا عطف في الأحوال الأربعة ٢٣٨ ثلاث ولا احتمال للتوكيد في الأخيرة وإن اقتضى النصب لزوم عشرين

لكونه أول عدد مفرد ينصب
الدرهم عقبه إذ لا نظري في تفسير
المهم إلى الأعراب ومعنى كذا دوهما
وعطف بالواو أو بضم ونصب
الدرهم فتعوله على كذا وكذا
دوهما أو كذا ثم كذا درهم
تكرر الدرهم بعد كذا فإياه
في كل من المثالين درهمان لأنه
أقر بجهنم وعقبهما بالدرهم
منصوبا فالظاهر أنه تفسير لكل
مهم ما يقتضي الصنف غير
أننا قد روي في صناعة الأعراب
تقيرا لأحدهما وقد رويته للآخر
أنه خفض الدرهم وأرفعه أو
مكنه لا يتكرر لاه لا يصلح أن
يأتى به (وعنه) أي عن عائشة
(رضي الله عنها) في رواية قالت
تعبد النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في بيتي فسمع صوت عباد
هو ابن بشر الأنصاري الأشجعي
العاصبي يصلي في المسجد فقال
يا عائشة أصوت عباد هذا قلت نعم
قال اللهم ارحم عبادا وظاهره
أن المهم في الرواية السابقة هو
هذا المفسر في هذه لكن يزعم
عبد القى بن عيسى في معناه

بأن المهم في الآية هو عبد الله بن زيد كما فهمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع صوت رجلين يقرآن أحدهما ابن
فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فقال عنه والذي يعرفه هو الذي يذكر بقراءته الآيات التي نسبها إليه جواز التسميان
عليه صلى الله عليه وآله وسلم فيقالس طريقه البلاغ ومطابقة الحديث لترجمته لمن كونه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمد
على صوت الرجلين غير رؤية شخصه (حدث الأغل) هـ
تعديل التسمية بغيره (من عائشة رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يخرج
بغيرنا أي إلى سفر أو معتن مع غيري (أقرعين أزواجه) تطيبا لقلوبهن (فايتين) أي فأي أزواجه (خرج سهمها)

خروجهم معه فأخرج يستأق غزاة غزاهم) هي غزوة في المصطلق من غزاة (فخرج معهم) فسه اشعار بانها كانت في تلك الغزاة وحدها وأما خروجهم معه أيضا في هذه الغزوة حكما ذكره الواقدى فبصريح قائلة عائشة (فخرج معه) صلى الله عليه وسلم (بعلمنا انزل الجلب) أى الامره (فانا اهل في هودج وأزل فيه) والهودج محل للحبة تستر بالثياب يشوهها ويضع على ظهر البعير يركب فيها القس ليكون استروا لمن (فسرنا حتى اذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبك وقفل) أى رجع من غزوة (ودنوا) أى قربنا من المدينة (أذن) ٢٣٩ باداى اعلم (بالرحيل) وفي رواية

ابن عمر عندهما بضاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عمره حله فخرس لم يبال
 الخ فمن اهل مكة قبل ان يسلم قوله فان ابن عيينة الخ لا في هذا ما رواه ابن ابي ساتم عن
 السدي انها زلت في ما من المشركين كانوا الذين يبالغوا في احسن اخلاقهم سائر
 الكفار ولا ان السب خاص والفظ عام فقتلوا كل من كان في معنى والتمسوا كذا قال
 الحافظ ولا يخفى ما فيه ان محل الاختلاف تعيين عيب التزول ومحمم الفظ لا رفعه وقيل ان
 هذه الآية مفردة بالامر يقتل المشركين حيث وجدوا قوله تنبيه بضم القاف وفتح
 القوية وسكون الضمة مفردا ووقع عند ابن جرير بنكران اسمها فانه يفتح القاف
 وسكون الضمة وضبطه ابن مالك لا يسكون القوية قوله ضباب واطق في رواية غير
 اجد زيب ومن قرط ووقع في نسخة من هذا الكتاب قرط مكان اطق قوله فامر هان
 تقبل هديتها غيبه دليل على جواز قبول هدية المشرك فاجلت على ذلك الاحاديث
 السابقة وعلى جواز ازالة المنازل للمسلمين (وعن جابر بن جابر انه اهدى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم هدية واقعة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسلمت قال لا قال انهيته
 عن زيد المشركين رواه احمد وابوداود والترمذي وصححه الحديث صححه ايضا ابن خزيمة
 وفي الباب عن جسد الرحمن بن كعب بن مالك عن حموس بن عتبة في الخزازي ان عامر بن
 مالك الذي يدعى ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو مشرك
 فاهديه فقال لا اقبل هدية مشرك الحديث قال في القحط وبالله ثبات الا انه مرسى
 وقد وصله بعضهم لا يصح قوله زيد المشركين بفتح الزاي وسكون الواو فقد عدا ل
 قال في القحط هو الرافد انتهى يقال زيد من به الكسر واما زيد بالضم فهو اطعمم الزيد
 قال الخطابي يشبه ان يكون هذا الحديث منسوخا لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قبل
 هدية غير واحد من المشركين وقيل انما رد الهديته فبطلت ذلك على الاسلام وقيل
 رد هالان لانه يمتنع من القبول ولا يجوز ان يميل اليه بقلبه فرد هاله لاسباب الميل
 وليس ذلك منافق القبول هدية التجاعبي وا كيد وروية من القوم قالهم اهل كتاب كذا
 في النهاية وجمع الطبري بين الاحاديث فقال الامتناع فيها اهدى له خاصة والقبول فيها
 اهدى للمسلمين وفيه نظر لان من جعله آفة الخوازا السابقة ما وقعت الهدية بغيره صلى
 الله عليه وآله وسلم خاصة وجمع غيره بان الامتناع في حق من يريد به التودد والمواالاة

أى قد ادخلتني به على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قد انقطع) كقوله ابن اسحق عندي عوانة قد انسل من عني
وألا ادري (فرجعت) الى المكان الذى ذهبت اليه (فالتفت صفدى بطيخا غافوا) أى طلبه وعداوا قدي وكنت
أظن ان القوم لو بشوا نهر اليمعوا بعمري حتى آكون فى هودجى (قابل الذين يحاولون) أى يشدون الرحل على بعيرى
وليسم احدا منهم لم ذكرهم الواقدي بالوجهة وقال البلاذرى الشهيد ذروة المريسيع وكان يضم بعيرائة (فاسقوا
هودجى فرحاه) بالتصغير والتشديد وضعا هودجى على بعيرى الذى كنت اركب (أى طبله) فى خوفه فرحاه على بعيرى
يموزان الرحل هو الذى وضع على ظهر البعير وضد الهودج خوفه (وهو يحسون انى فيه) أى فى الهودج (وكان النساء

أذن الخشقا لم ينقلن) بكثرة الاكل (ولم يغشهن اللحم) ليكثر عليهن (وتماييا كن العلقمة) بضم العين وسكون اللام أي التعليل
(من الطعام) فلم يستكر القوم حين رفعوه مثل الهودج) أي التي اعتادوا منه الحاصل فيه بسبب ما ركب منه من خشب
وجبال وسور وغيره ولشدتها عاتشة لا ينظر لوجود هافيه زياته تشغل وفي تنفسه سورة التور من طريق يؤنس خفة
الهودج وهذا أوضح لأن مراده أمانة هذه في تحصيل هودجها وهي ليست فيه فكانت الخفة جسمها بحيث أن الذين
يحملونها هودجها لا يفرق عندهم ٢٤٠ بين وجود هافيه وعدمها ولهذا اذنت ذلك بولها (فاستخفى) وكنت جارية

حديثه (ان) لم تكمل اذذاك
خمس عشرة سنة (فبعثوا بالجل)
أي أنلوه (وساروا) فوجدت
عقدي بعدما استقر الجليش) أي
ذهب ما ضاها واستقل من مر
(بحث) ثم لم يزل فيه أحد
وفي التفسير بحثت عن زاهم
وليس بهادع ولا يجيب (فاحت)
بالفحص أي فقصت (مترن)
الذي كنت فيه فقلت) أي حلت
(انهم) سيقعدوني فيرجعون
إلى قبينا فأجالسنا طبعي عينا
فتمت) أي من شدة الغم الذي
اعتراه وأما الله تعالى لطيفها
فألقى عليها النوم لتستر عمن
وحشة الاقتراد في البرية بالليل
(وكان صفوان بن العطل) بفتح
الطاء المشددة (السلبي) بضم
السين وفتح اللام (ثم الذكواني)
منسوب إلى ذكوان بن ثعلبة
وكان صحابيا قاضيا (من روى
الجليش) وفي حديث ابن جرير
الطبراني أن صفوان كان سأل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن
يعينه على الساقة فكان إذا
رحل الناس قام صلى ثم أتبعهم

والقبول في حق من يرضى بذلك ثانية وتأمله على الاسلام قال الحافظ وهذا أقوى من
الذي قبله وقيل ينتج ذلك لغيره من الاسرار ويجوز له خاصة وقال بعضهم إن أحاديث
الجواز منسوخة بحديث الباب عكس ما تقدم عن الخطاب ولا يخفى أن النسخ لا يثبت
بغير الاحتمال وكذلك الاختصاص وقد أورد البخاري في صحيحه حديثنا استنبط منه
حوار قبول هدية الوثني ذكر في باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة والهدية
قال الحافظ في استيعاقه فساد قول من جعل رد الهدية على الوثني دون السكابي وذلك
لأن الواهب المذكور في ذلك الحديث وثني

باب الثواب على الهدية والهبة

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها رءاه أحد
والبخاري وأبو داود والترمذي) وعن ابن عباس أن امرأيا وهب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم هبة فأتاه عليه فقال أرضيت قال لا فزاده قال أرضيت قال لا فزاده قال أرضيت
قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد همت أن لا تأت هبة إلا من قرني
أو انه يرى أو ثقي (رواه أحد) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه
وقال في مجمع الزوائد رجال أحد رجال الصحيح وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي
هريرة بن يسوع وطوله الترمذي ورواه من وجه آخر وبين أن الثواب كان ست بكرات
وكذا روى الحاكم وصححه على شرط مسلم قبله ويثيب عليه أي يعطى المهدى بدلها
والمواد الثواب المأزاة وأقل ما يساوي قيمة الهدية ولقظ ابن أبي شيبة ويثيب ما هو خير
منها وقد أهل حديث عائشة المذكور بالارسال قال البخاري لم يذكر كعب وعاصم عن
هشام عن أبيه عن عائشة رفيه أشارت إلى ابن عيسى بن يؤنس تفرد بوجهه عن هشام وقال
الترمذي والبخاري لا يعرفه إلا من حديث عيسى بن يؤنس وقال أبو داود تفرد بوجهه عيسى
ابن يؤنس وهو عند الناس من أجل انتهى وقد استدل بعض المالكية بهذا الحديث على
وجوب المكافأة على الهدية إذا أطلق المهدى وكان ممن عليه يطلب الثواب كالفقير
الفتي بخلاف ما جبهه الأهل في بلاد في وجهه الخلافة منه وأثبت صلى الله عليه وآله وسلم
ومن حيث المعنى أن الذي أهدي قصداً يعطى أكثر مما أهدي فلا أقل أن يهوى بغير

فمن سقط شيء أتاه وفي حديث أبي هريرة عند الزوار وكان صفوان يثيب عن الناس فيصيب القدر والجواب هديته
والأنا وتوفي من مقتاد بن حبان في الأكل فيجعله فيقدم فيعرفه في أصحابه (فاصبح عند منزلي) كانه تأخر في مكانه حتى
قرب الصبح فركب ليظهر في مائة من الجليش على حصته الليل وكان تأخره ما جرت به عادة من خلبة اليوم عليه (فراى
سواداً) أي شخص انسان (فأمر أن لا يدرى رجل أم امرأة فأتاني) زاد في التفسير فصرخني حين رأته (وكان يراني قبل
الطبخ) أي قبل نزوله (فاستقبلت) من فوي (فاسترجعه) أي بقوله الملقها نالها راجعون (حين) أي أخرا حلقه (وكانه شق
عليه ما جرى لعائشة فلذا استخرج (فوطئ يدها) أي وطئ صفوان يدها راحته ليسهل الركوب عليها فلا يحتاج إلى مساعد

(تقربها فاطلق) منوان حال كونه (يقربها الراحة حتى اتينا الجيوش فنعلم اننا) حال كونهم (معرضين) نزلنا في شهر ا
 الظهيرة حتى بلغت الشمس منها على ارتفاع وكنها وصلت الى القصر هو على السدوا واولها وهو وقت شدة الحر (فهذا
 من خلق) زادوا صالح في شأني (وكان الذي نزل الاذن) اي قصدي لم يزلهم اشر الناس (عبد الله بن ابي ان ساول) وابناء
 مسطح بن اثامة وحسان بن ثابت وحفص بن غوث وفي حديث ابن عمر قتال عبد الله بن ابي جبرها وباب الكعبة فاعادته على
 ذلك جماعة وشاع ذلك في العسكر (فقد علمنا المدينة فاشتكت) مرضت (بها شهر) زادني التمسك من قتلها (والناس
 يفسحون) يشعرون (من قول اصحاب الاذن ويرى) اي يشككني ويدهشني (في روي اني لا ارى من النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الاظف) اي الرفق (التي كنت ارى من حين امره اني لم اجد له) ٢٤١ صلى الله عليه وآله وسلم (فلم يسم قول
 كيف تكلم) بكسر التاء القوية

حديثه وبه قال الشافعي في القديم والهادي وبقوله يجب ان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب
 ولو وقعت الواجبة كما تقرر في اصول وذهب الحنفية والشافعي في الجسد ان الهبة
 لقربها بالهبة لا تنقد لانها باع مجهول ولا موضع الهبة التبرع قوله الامن غرض الخ
 لفظ ابي داود واما الله لا يقبل هدية تعدي بي هذا من احد الان يكون منها جابر او
 غريب او اقصا او ادوسا او قريبا وسبب همه على الله عليه وآله وسلم بذلك ما رواه
 الترمذي من حديث ابي هريرة قال قال ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تقبلن اية فوضعتهم بعض العوض فكيف تسمعتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم يقول على المنبر ان جبالا من العرب يمدى احداهم اهدية فاهرضه عنها ابتعد
 ما عندي فظن يسط على الحديث وقد كان بعض اهل العلم والفضل يمنع هو واصحابه
 من قبول الهدية من احد اصلا من صديق ولا من قريب ولا غريبا وذلك لاسناد
 النيات في هذا الزمان حتى ذلك ابن دبلان

«باب التعديل بين الاولاد في العطية والتمني ان يرجع احد في عطية الاولاد»
 (عن النعمان بن بشير قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعدوا بين ابناءكم اسدوا
 بين ابناءكم اعدوا بين ابناءكم روادا احدوا ابوداد والقاسم وعن جابر قال قالت
 امرأة بشير انقل اي خلا ما اشد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاني رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابنة فلان سالتني ان انقل ابنتها غلام فقال ما خوة قال
 نعم قال فكلهم اعطيت مثل ما عطيت قال لا قال فليس يصلح هذا وان لا تشهد الا على
 حق روادا احدوا وسلم ابوداد ورواهما اهل حديث النعمان بن بشير وقال فيه
 لا تشهدني على جوران لبنيك عليك من الحق ان تعمل بينهم وعن النعمان بن بشير ان
 ابا ابي به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نخلت ابني هذا غلاما كان في فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكل ولعلك تمل مثل هذا فقال لا فقال فارجه

حاجتنا لا يخرج الاسلا الى
 لب وذلك قبل ان تفض الكنف
 جمع كيف وهو السار والمراجه
 ها المكن الخفة نقضاء الحاجة
 (قريبا من روتا وامرنا امر
 العرب الاول) اي لم يخلقوا
 باخلاق اهل الحاضرة واليه في
 التميز (في البرية) خارج المدينة
 (اوفي التفرغ) اي طلب الزراعة
 والمراد اليهم من البيوت والاشك
 من الراوي (فأقبلت اطوام
 مسطح) على بيت ابي درهم حال

٢١ نيل شا كوتا (غنى) اي ما شئ به وهم اسماء يس (فقرت) اي ام مسطح (في مرضها) بكسر الميم كاسم من صوف
 او نرا وكان فاه اعطيل (فكانت نفس مسطح) اي كبل وجهه ارحقا وازسه النسر (فقتلها) يس ما قلت انسيبني جلاشيد
 (بدوا) وعند العبراني انسيبني انسيبني من المهاجرين الاولين (فقال يا هبة) اي يا هبة عند الابد فاطم اعطيت البعد
 لكونه اسما للبسة ولما المعروف بكلمة السار (لم تسمي ما قالوا فاحترق يقول الاذن) اي اهل الاذن (فازددت مرضا لي
 مرضي) اي معي قال في الفتح وعند سعيد بن منصور من مرسل اي صالح فقلت ساندون ما قلت لا والله فاحترق بها ما خاض
 فيه الناس فاخذتم الحى وعند الطبراني اسناد صحيح عن ابي جابر عن ابن ابي مليحة عن عائشة قالت لما بلغني ما كنتم وابعثت
 ان آ في غلبيا فاطرح نفسي فيه (فاحترق) اي حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم فلم فقال كيف تكلم

٢١ نيل شا كوتا (غنى) اي ما شئ به وهم اسماء يس (فقرت) اي ام مسطح (في مرضها) بكسر الميم كاسم من صوف
 او نرا وكان فاه اعطيل (فكانت نفس مسطح) اي كبل وجهه ارحقا وازسه النسر (فقتلها) يس ما قلت انسيبني جلاشيد
 (بدوا) وعند العبراني انسيبني انسيبني من المهاجرين الاولين (فقال يا هبة) اي يا هبة عند الابد فاطم اعطيت البعد
 لكونه اسما للبسة ولما المعروف بكلمة السار (لم تسمي ما قالوا فاحترق يقول الاذن) اي اهل الاذن (فازددت مرضا لي
 مرضي) اي معي قال في الفتح وعند سعيد بن منصور من مرسل اي صالح فقلت ساندون ما قلت لا والله فاحترق بها ما خاض
 فيه الناس فاخذتم الحى وعند الطبراني اسناد صحيح عن ابي جابر عن ابن ابي مليحة عن عائشة قالت لما بلغني ما كنتم وابعثت
 ان آ في غلبيا فاطرح نفسي فيه (فاحترق) اي حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم فلم فقال كيف تكلم

قُتِلَ اثْنَانِ (أَيُّهُمَا) إِلَى أَبِي قَاتِلٍ وَأُحْتَمِلُوا وَاحْتَمِلُوا أَيْ أُسْتُقْبِلُوا (أَيُّهُمَا) مِنْ جِهَتِهِمَا (قَاتِلٌ إِلَى رَسُولِ الْقَوْمِ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ) وَالْأَوَّلُ قَاتِلٌ أَيْ قُتِلَ (لَا) أَيْ مَرَّ وَمُنَازَعًا فِي الْقَتْلِ أَيْ مَاتَا (أَيُّهُمَا) فِي النَّاسِ قَاتِلًا يَأْتِيهِ هُوَ عَلَى نَفْسِكَ الشَّانِ فَوَافَقَهُ الْقَتْلُ كَانَتْ أَمْرًا نَظْمًا وَجِثَةً عَلَى وَزْنِ خَطْمَيْنِ الْوَضْعُ تَوْحِي الْحَسَنِ وَالْجَمَالَ وَكَانَتْ عَائِثَةُ بَرِيءٍ أَقْبَضَتْهَا كَذَلِكَ وَمُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي تَعَاهَانَ خَطْمَيْنِ الْخَطْمُ تَوَانِي وَجِيهَةٌ نَفِيعَةٌ الْقَتْلُ (عَنْدَرَجُلٍ بِهَا وَلَهَا ضَرْبَانِ) جَمْعُ ضَرْبٍ وَزُجُجَاتِ الرَّجُلِ ضَرْبَانِ كُلُّ وَاحِدٍ يَصِلُ لَهَا الضَّرْبُ مِنَ الْآخَرِ بِالْفِعْلِ (الْأَكْبَرُ) أَيْ نَفْسُهَا فِي الزَّمَانِ (عَلَيْهَا) الْقَوْلُ فِي سَهْوِهَا وَتَقْصُافِهَا فَالْإِسْتِغْنَاءُ مَقْطُوعٌ أَيْ بَعْضُ أَصْبَاحِ ضَرْبِهَا كَحَفَّةٍ بِحَشٍّ اخْتَرَفَ فِيهِامُ الْمُؤْمِنِينَ فَالْإِسْتِغْنَاءُ مَقْطُوعٌ وَالْأَوَّلُ هُوَ الرَّابِعُ لَوْلَا أَنَّ أَهْلَ الْمُؤْمِنِينَ ٢٤٢ بَعِثْنَا إِلَيْنَا أَنَّهُ مَقْطُوعٌ لَكِنْ الْمُرَادُ بَعْضُ أَصْبَاحِ الضَّرْبِ أَوْ وَارِدَاتُهَا

يُنْذِرُ أَنْ تَهْوُونَ عَلَيْهَا بَعْضُ
 سَمْعَتِ الْإِنْسَانِ يَتَمَتَّى بِغَيْرِهِ
 فَمَا يَفْعَلُ وَطَبِيعُ خَاطِرِهَا يَأْثُرُهَا
 عَابَتْ سَعِيرَاتُهَا فَاتَّقُوا الْجَهْلَ
 وَالْخَلْوَةَ عِنْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَأَهْلُ سُلَيْمٍ (فَقُلْتُ صَبْرًا اللَّهُ)
 تَجْمَعُ لِي وَفَرَحَ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى
 مَعَ رَاحَتِهَا الْعَتَمَةُ عِنْدَهَا وَقَدْ
 فَطِنَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمَ عَمَّا كُنْتُ
 بِهِ فَضَالَتُ لَعَالِي عَسَلُ كَرْدَانِ
 سَجَانِكَ هَذَا جِثَانٌ عَظِيمٌ (وَلَقَدْ
 يُخَذُّ النَّاسُ فِيهَا) بِالْمُضَارِعِ
 الْمَقْرُوعِ الْأَوَّلُ وَلَا يَذْوَ حَتَّى
 بِالْمَاضِي وَفِي دَوَابِ عَشَامٍ بِمَعْرُوفٍ
 عِنْدَ الْبَضَارِيِّ فَاسْتَعْبِرْتُ فَبَكَتْ
 فَصَمِعْتُ أَوْ يَكْرُصُوقُ وَهُوَ فَوْقَ
 الْبَيْتِ بَقَرًا فَضَالٌ لَا يَمَاسُهَا
 قَالَتْ بَلَّغْنَاهَا الْغَيْدُ كَرَمِ شَأْنِهَا
 فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ أَسَمْتُ
 عَلَيْكَ يَا بَنِي الْأَرَبِ حَتَّى إِلَى مَتْنِ
 فَرَجَعْتُ (قَالَتْ) عَائِشَةُ (قَبِيتُ
 تِلْكَ الْمَلِيحَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لِأَبِي قَالَتِ
 دَمْعٌ) أَيْ لَا تَقْطَعُ (وَلَا أَكْهَلُ

متفق عليه ونقله مسلم قال تصدق على أبي يحيى مائة ألف قال أي مائة بنت وواحدة لأرضي
حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأطلق أبي اليه يشهد على مائة ألف فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفلست هذا أولئك كلهم قال لا فقال اتقوا الله واعملوا
في أولادكم فخرج أبي في تلك الصدقة والبخاري منه لكن ذكره بلطف العطية لا بلطف
الصدقة حديث النعمان بن بشير الأول مكتبه أبو داود والمؤدري ورجال أسنده
ثقات إلا الفضل بن المهلب بن أبي حمزة وهو موقوف في الباب عن ابن عباس عند
الطبراني والبيهقي ومحمد بن منصور وبلطف سوامين وأولادكم في العطية ولو كنت موقفا
أحد الفضل الساسي أسنده محمد بن يوسف وهو ضعيف ذكر ابن عدي في الكامل
أنه لم ير أنه تكرم من هذا أولادكم الحافظ في الفتح أسنده تلمذ أعدوا بن أولادكم ذكر
به من أوجب التسوية بين الأولاد في العطية وبه صرح البخاري وهو قول طائفة
والثوري وأحمد وأحق وبعض المالكية قال في الفتح والمنصور عن هؤلاء أنها باطلة
وعن أحمد تضع ويجب أن يرجع وعنه يجوز والتفاضل إن كان له سبب كان يحتاج الولد
لزمانته أو دينه أو هو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف قب التسوية إن قصد
بالتفضيل الأضرار أو ذهب إليه ورأى أن التسوية مستحبة فإن فضل بعضهم وكره
وجعلوا الأمر على التسوية وكذلك جعلوا الشيء الثابت في رواية لمسلم بلطف أسيرك أن
يكوفى الشيء البر سواء قال بلي قاله لأن من التزيم وأجابوا عن حديث النعمان
باجوبة عشرة ذكرها في فتح الباري وسنوردها هنا مختصرة مع زيادات مفيدة فقال
أحد هذه الموهوب للنعمان كان جميع مال والده يحكمه ابنه بد العروة فذهب كثير من
طرق الحديث مصرحة بالبعوضة كما في حديث الباب إن الموهوب كان غلاما وما كان لفظ
مسلم المذكور قال تصدق على أبي يحيى مائة الجواب الثاني أن العطية المذكورة لم تتميز
واعتلمنا بشهر ستين التي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فاشأنا عليه بأن لا يشعل قترك
حكمه الطبري ويحجب عنه بأن أمر صلى الله عليه وآله وسلم لما لا يرتجى بشهر التمييز

(يَوْمَ) لَانَ الْهُمُومَ مَوْجِبَةً لِسُورِ سِلَانَ الْفُجُوعِ وَفِي الْمَغَازِي عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ أَهْلِ رِوَايَاتِهَا وَكَذَلِكَ
عَائِشَةُ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ نِمْ قَالَتْ نِمْ بَكَرَ قَالَ نِمْ فَنَزَعَتْ عَنْهَا ثِيَابَهَا فَأَقْبَضَ الْإِدَّ عَلَى يَدِهَا
يَا فُضْ فَطَرَحَتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا فَنَظِمَتْ (ثُمَّ أَصْبَحَتْ فَخَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ) بَعْضُ اللَّهِ
هَذَا (وَأَمَامَهُ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَةَ الْوَسِيِّ) أَيْ طَالِبِ بْنِ زَوْجِهِ وَأَوَاسِطُ الْوَسِيِّ عَلَى كَوْنِهِ (بِاسْتِثْنَاءِهَا) أَيْ لَمْ يَلْهَمْهَا لِمَا لَمْ يَشُورُ
(فِي غُرَاقِ أَهْلِهَا) لَمْ تَقُلْ فِي غُرَاقِ أَهْلِهَا لَكُمُ احْتِمَالُ النَّصْرِ بِمُضَافَةِ الْغُرَاقِ إِلَيْهَا (وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ فَاشَارَ عَلَيْهِ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بِالْيَدِ
يَعْلَى) فَتَقَسَّمُ مِنَ الدَّوْلَةِ فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ هُمْ أَهْلُهَا (فَالْعَاقِبَةُ الْإِقْتِصَادُ مِنْ وَجْهِهَا) بِجَمْعِ إِشَارَةٍ إِلَى تَعْمِيمِ إِهْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْوَصْفِ
الَّذِي كُودُوا لِرَدِّهَا تَعْلِيمُ عَائِشَةَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا تَعْمَلُ الْإِسْلَامَ وَتَقُولُ أَلَمْ يَرَفِ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ

ومكذلك

وبراهما (ابن رسول الله ولا تعلموا الله الا حسدا) انما حقا لا تقوى عند معصية الله علموا انهم لم يبرأوا ولا يشك (واما على بن ابي طالب) رضي الله عنه (فقال يا رسول الله لم يصح في حقك والناصحوا كثير) بصيغة التذكير لكل على ارادة ان يفسر ولما اوردى قد احسن القلق والطاب طلقها وانكسر فيها قوله قال ذلك لئلا رأى عند معصية الله علموا انهم لم يبرأوا ولا يشك (واما على بن ابي طالب) وكان شديد التمسك بالله علموا انهم لم يبرأوا ولا يشك (واما على بن ابي طالب) يصحق برأيهما فيجبها فبذلك النصيحة لا راحة لاعداء الله فلو قال في حجة القنوس بمقارنته فيها العجز عن الاشارة بغيرها لانه عقيب ذلك بقوله (وسئل الجارية) بريرة (فصلت) بل يزعم على الجارية انهم لم يبرأوا ولا يشك (واما على بن ابي طالب) عليه وآله وسلم فكانه قال ان اردت تفصيل الراسخ فافهمها وان اردت ٢٤٣ خلاف ذلك فافهمها عن حقيقة الامر الى ان

تطلع على برأيهما لانه كان يتفق ان بريرة لا تخبره الا بما علمته وهي تطلع من حاشية الابرار المصنعة (فقد عارضوا الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة) قال الزركشي قبل ان هذا وهم فان بريرة انما اشتهرت بانكسرت واعتبرت قبل ذلك ثم قالوا انهم لم يبرأوا من هذا الاشكال ان تفسير الجارية يبرر بمرجع في الحديث من بعض الروايات منه انه لم يبرأ من هذا الاشكال وفيه علة في رفع الاشكال الابنية الوهم الى الراوي قاله والخص عند الرافع توهم الرواية وغيرهم ان يكون اطلاق الجارية على بريرة كان كانت معتقة اطلاقا فاجازيا باعتبارها كانت عليه فادفع الاشكال وقد اجد ١١ وهذا الذي قاله في المصايح باصطحابه سبقة صنف بريرة وفيه نظر لان قسمها انما كانت بعد دفع محكم لانها ما خبرت

وكذلك قوله لا ارضى حتى تشهد بالخ الجواب الثالث ان التعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب لجاز لايه الرجوع ذكره الطحاوي قال الحافظ وهو خلاف ما في اكثر طرق الحديث خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على تقبضه وقبض القبض والذى تظاقرت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان اوه فافضل للمعرفة فافهمه بريرة العلة المذكورة بعد ما كانت في حكم القبض الرابع ان قوله ارجعه دليل العلة ولو لم تصح العلة لم يصح الرجوع وانما امره بالرجوع لان لو كان يرجع فلياربح فلياربح لو كان كان الافضل خلاف ذلك لكن استصحاب التسوية يرجع على ذلك فذلك امر به قال في التمعن وفي الاحتجاج بذلك نظر والذى يظهر ان معنى قوله ارجعه اى اخضع الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقديم هبة الهبة الخامس ان قوله اشهد على هذا غيرى اذن لا يشهد على ذلك وانما امتنع من ذلك لكونه الامام وكذا قال لا يشهد لان الامام ليس من شأنه ان يشهد وانما من شأنه ان يحكم حكمه الجارية وارضاه ابن الصاروق تعقبه لانه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه ان يشهد ان يتبع من فصل الشهادتين لان ادائها اذا فصلت عليه والاذن للذ كور اذ التوزيع لما تدل عليه حقيقة الاقوال الحديث قال الحافظ وبذلك صرح الجوهري في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله اشهد بصيغة امر والمراد به نفي الجارية وهي كقوله لعائشة اشترطى لهم الولاء ١١ ويؤيد هذا نصه على الله عليه وآله وسلم فالحجورا كما في الرواية المذكورة وفي الباب السادس التمسك بقوله الا صويت بينهم على ان المراد بالامر الاستصواب والتمسك بالتزكية قال الحافظ وهذا جدد ولا يرد ذلك الاقوال الرافضة على هذا المقتضى ولا سيما ما يقتضيه المصايح قالوا المحفوظ في حديث التعمان فاروا بين اولادكم لا مواراة وقبض بالكم لا يوجبون المضاربة كالاتي بوجوب التسوية الثامن في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بينهم بالتسوية منهم في العزبة نفي على ان الامر للتدبير وبان اطلاق الجارية على عدم التسوية والتمسك من التفضيل يدلان على الوجوب فلا فصل تلك القرينة فافهمها

فاختلرت نفسها كان نوبها يتبعها في شكل المدينيكي عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي بن ابي طالب انما حقا لا تقوى عند معصية الله علموا انهم لم يبرأوا ولا يشك (واما على بن ابي طالب) رضي الله عنه (فقال يا رسول الله لم يصح في حقك والناصحوا كثير) بصيغة التذكير لكل على ارادة ان يفسر ولما اوردى قد احسن القلق والطاب طلقها وانكسر فيها قوله قال ذلك لئلا رأى عند معصية الله علموا انهم لم يبرأوا ولا يشك (واما على بن ابي طالب) وكان شديد التمسك بالله علموا انهم لم يبرأوا ولا يشك (واما على بن ابي طالب) يصحق برأيهما فيجبها فبذلك النصيحة لا راحة لاعداء الله فلو قال في حجة القنوس بمقارنته فيها العجز عن الاشارة بغيرها لانه عقيب ذلك بقوله (وسئل الجارية) بريرة (فصلت) بل يزعم على الجارية انهم لم يبرأوا ولا يشك (واما على بن ابي طالب) عليه وآله وسلم فكانه قال ان اردت تفصيل الراسخ فافهمها وان اردت ٢٤٣ خلاف ذلك فافهمها عن حقيقة الامر الى ان تطلع على برأيهما لانه كان يتفق ان بريرة لا تخبره الا بما علمته وهي تطلع من حاشية الابرار المصنعة (فقد عارضوا الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة) قال الزركشي قبل ان هذا وهم فان بريرة انما اشتهرت بانكسرت واعتبرت قبل ذلك ثم قالوا انهم لم يبرأوا من هذا الاشكال ان تفسير الجارية يبرر بمرجع في الحديث من بعض الروايات منه انه لم يبرأ من هذا الاشكال وفيه علة في رفع الاشكال الابنية الوهم الى الراوي قاله والخص عند الرافع توهم الرواية وغيرهم ان يكون اطلاق الجارية على بريرة كان كانت معتقة اطلاقا فاجازيا باعتبارها كانت عليه فادفع الاشكال وقد اجد ١١ وهذا الذي قاله في المصايح باصطحابه سبقة صنف بريرة وفيه نظر لان قسمها انما كانت بعد دفع محكم لانها ما خبرت

فلما حصل لها الصبح وطلبت ان تزود بعض جديدا وكانت لعائشة ثم باعها ثم استأدمت بعد الكفاة والله اعلم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا رب رطل رأت فيه شمأ ريبك) يعني من جنس ما قبل فيه انا بايت على الصوم وقتها كلما كان من التقاض من جنس ما اراد صلى الله عليه وآله وسلم السؤال طلب وغيره (فقال رب رطل او الذي بعته لاطبق ان رأت اى ما رايت منها امرأ انعمه) اى اعيبه (عليها) فى كل امورها فانه (استكثر من انها جارية حديثة السن تمام عن العيين) لان الحديث السن يغلبه النوم ويكثر عليه (فتافى الداجن قتالاه) الشاة التى تقاتل البوت ولا يخرج الى المرقى وعند الطيراني ما رايت منها شيئا منذ كتبت عندها الا انى عنت هيبتالى فقلت استغنى هذه العينة حتى اقتبس نارا لاخبرها فاعتقلت فقلت الشاة قتالها هو نفسه الم رايد قوله فتافى الداجن ٢٤٤ وهذا موضع الترجة لانه صلى الله عليه وآله وسلم سأل رب رطل من

حال عائشة وأجابت ببراءتها
 واعقد النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم على قولها حين خطب
 فاستعذر من ابن أبي فكين قال
 القاضي عياض وهذا ليس بين
 اذ لم تكن شهادة والمستلثة
 المحتق فيها العمل في فقد يلحق
 للشهادة فخرج من ذلك ما
 والثاني ومحمد بن الحسن
 وأجابه أبو حنيفة في المراتين
 والرجل أشهادهما في المال
 واحتج المصنف في ذلك بقول
 زبنيب عائشة قول عائشة في
 قريب نعمهما الله بالورع قال
 ومن كانتهم منه الصفة جازت
 شهادتهما وتقبلان امامهما
 بنقطة لا يجرى شهادة النساء الا
 في خواضع مخصوصة فكيف
 يطلق جواز تركهين (فقام
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يومه) على المتبرطين
 فاستعذر من عبد الله بن أبي
 بن سنان فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بن عذري (أي

وان ملئت لصرف الامر التاسع ما تقدم عن أبي بكر من تحلته لعائشة وقوله لها ان
كنت استحيته كما تقدم في اول كتاب الهبة فكذلك ما رواه الطحاوي عن عمر أنه شغل ابنه
عاصم دون سائر اولادوه وكان التفضل عجزا فلما وقع من الخلفين قال في التضرع وقد
أجاب عمر عن قصة عائشة بان اخوته كانوا ارفاضين ويحباب مثل ذلك عن قصة عاصم
اه على انه لا جنى فعلهما الا سببا اذا طرأ المرفوع العاشر ان الاجماع اتفق على
جواز عطية الرجل ماله لنفسه ولغيره اذا جاز ان يصح جمع ماله من ماله فملك الغريب
له ان يصح بعض اولادها فملك لبعضهم ذكر ابن عبد البر قال الحافظ ولا ينبغي ضعفه
لانما في ماله مع وجود النص اه ظاهرا ان التسوية واجبة وان التفضل تفصيل محرم
واختلف الموجود في كيفية التسوية فقال محمد بن الحسن واحمد واسحق وبعض
الشافعية والمالكية المعلن ان يصلي الذكركنتين للبراء وحسبوا بان ذلك حط من
المال لو مات عنه الوأب وقال فيه ماله لافرق بين الذكر والانثى وظاهر الامر بالتسوية
بهم ويؤيد حديث ابن عباس المتقدم قوله وعن النعمان بن بشير ان ابا الخ قد روى
هذا الحديث عن النعمان عنده كثيرين من التابعين منهم عروة بن الزبير عند مسلم
والساقى وأبي داود وابو الضمى عند الساقى وابن حبان واحمد والطحاوي والمفضل بن
هشيم عند احمد وأبي داود والساقى وعبد القيس عن عتبة بن ربيعة وعند احمد وعون بن
سليمان عند أبي حنيفة والشافعية عند الشيخين وأبي داود واحمد والساقى وابن ماجه
ابن حبان وغيرهم وقد رواه الساقى عن مسند بشير والله التعمان فثبت ذلك قوله فملت
في هذا بفتح التون والحاء المهملة أى اعطيت والصلح بكسر التون وسكون المهملة
اعطيت فيغيره من قوله غلاما في رواية لابن حبان والطبراني عن الشيخ ان التعمان
طلب بالكوفة فقال ان والدي بشير بن حذافى التي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان
مروءة فتعروا حصة تقسم بفلان واتى بميمته النعمان وانما آيت ان تريم حتى جعلته
مديقة من أفضل ماله على وانما كانت أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله

من يقوم بعقوبات كافاه على جميع قعد ولا يوليى او من تصرفه (من رجل بلغنى ادا منى على فوق اعطاه على وسلم
أهل الاخير او قعد كروا وجلا) واد الطير الى صالحا (ما عات عليه الاخير او ما كان يدخل على أهل الامى فقام سعد بن معاذ)
وهو سيد الاوس واشتكل ذكر سعد هناك حديثه الا انك كان منسقة في غزوة الربيع كاذ كره ابن ابين وسعد بن معاذ
مات سنة اربع من الرممية التي رميها الخندق وأجيب اليه الخندق في الربيع وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة انها
كانت سنة اربع وكذلك الخندق فتكون الربيع قبلها لان ابن ابين بنى بها كانت في شعبان وان الخندق كانت في شوال
فان كانت سنة استقامت لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة ان الربيع من شخص الى البخاري عنه من انها سنة
اربع سبقيهم وارجح ان الخندق اثنى من شخص خلاف ابن ابين فيصعب الجواب (فقال يار ول الله انا والله اعنيك منه)

يكسر الخال (ان كان من الاوس) فليستنا (شراعتا) وانما قال ذلك لانه كان سيدهم كالمعجز من حكمهم نافذ ومن
 آذا صلى الله عليه وآله وسلم رجب قبله (وان كان من اخواتنا من الخزرج امرنا فاعلمنا فيه امرنا) وانما قال ذلك لما
 كان بينهم من قبل فثبت فيهم بعض اعتقاد يصحك بعضهم في بعض فاذا امرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأمر امتثلوا أمره
 (فقام سعد بن عباد) شهد العقبة وكان أحد الثقات بعد علي الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل
 سعد بن عباد فهو له أو داور (وهو سعد الخزرج) بعد ان فرغ سعد بن معاذ من مقاتلته (وكان قبل ذلك رجلا صالحا) أي
 كمال في الصلاح (ولكن استقلته) من مقاتلة سعد بن معاذ (الحبة) أي أغضبته (فقال لابن معاذ) كذبت (زاد في التصريح
 أما والله لو كان من الاوس ما أحببت ان تضرب أعناقهم) (لعمرك الله) يخبر العيين ٢٤٥ أي ورثاه الله (لا تقبله) وفسره قوله هذا

بقوله (ولا تضربوا على ذلك) لا
 تمنعكم منه بل رد سعد بن عباد
 الرجاء بقتل عن عبد الله بن أبي
 ولم ترد عائشة الله فاضل عن
 المنافقين وأما قوله قبل ذلك
 وكان رجلا صالحا أي لم يقدم
 منه ما يتعلل بالوقوف مع أئمة
 الحبة ولم ينفصه في ذلك لكن
 كان بين الحسين مشاحة قبل
 الاسلام ثم زالت بالاسلام وبقى
 بعضها يحكم الاختلف حكم سعد
 ابن عباد بحكم الاقعة ونفي أن
 يصحك فيهم سعد بن معاذ وقد وقع
 في بعض الروايات بيان السبب
 الحاصل لسعد بن عباد على مقاتلته
 هذه لابن معاذ في رواية ابن
 أبي حتى فقال سعد بن عباد ما قلت
 هذه المقالة الا انك علمت انه من
 الخزرج وفي رواية يصح من
 عبد الرحمن بن حاطب عند
 الطبراني فقال سعد بن عباد
 يا ابن معاذ والله ما كنت نصر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم وقوله لا أشهد على جور وجه ابن حبان بين الروايتين بالحمل على واقعيتين
 احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حدية بقوله الاخرى بعد ان كبر النعمان
 وكانت العطية بعد اقل الفتح وهو رجب لا بأس به الا انه يصح عليه انه بعد ان يرضى
 بشيء من سعد مع جلالة الحكم في المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فيستلمه على العطية الثانية بعد ان قال في الاولى لا أشهد على جور وجه ابن
 حبان ان يكون بشرط نفي الحكم وقال غيره يحتمل ان يكون حمل الامر الاول على
 كراهة التزبه أو على انه لا يلزم من الاستماع في الحدية الاستماع في العبدان عن
 الحدية في الاغلب أكثر من العبد قال الحافظ ثم ظهر وجه آخر من الجمع يسلم من
 هذا الخلل ولا يحتاج الى جواب وهو ان عمر قال استمع من تريته الا ان يمشي
 بخصمه وهذه الحدية المذكورة قطعية لا طرها ثم دله في بعضها الاصل بقضائه
 غير معاودة عمر في ذلك لظلمه سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يهدى بدل الحدية
 خلا ما وردت عمر في ذلك الا انما خشي ان يرضيه أيضا قالت انه شهد على ذلك ول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم تريد ان تليط العطية وان تأمن رجوعه فيها ويكون
 مجبلا لشهادتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة وهي الاخرة وغاية ما فيه ان
 بعض الروايات تخط ما لم يحفظ غيره أو كان النعمان يقص بعض القصة فارة وبعضها
 انرى فسمع كل ما رواه فاقصر عليه اه ولا يخفى ما في هذا الجمع من الكلف وقد وقع
 في رواية عند ابن حبان عن النعمان قال سألت اباي بعض الموجهة في من ماله زاد
 مسلم والساقى من هذا الوجه فالتوى بي سنة اى مظهر أو في رواية لابن حبان ايضا بعد
 حولين وجميع منهما بيان المدة كانت سنة وشيا بغير العكر فارة أو الفاء أخرى وفي
 رواية قال تأخذ يدى وأغلام وسلم اطلق في ابي يصفى الى رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ويجمع بينهما به أخذ يستغنى معه بعض الطريق وحله في بعضها
 لصغرته قوله فقال ابرعه لنظ مسلم اودعوه ايضا والساقى فرجع فرد عليه وسلم

ولكنه قد كانت هناك صفات في الجاهلية وأما ليعمل للناس صدوركم فقال ابن معاذ اه لم يأت ردتو قال في جهة
 النفوس انما قال سعد بن عباد لابن معاذ كذبت لانتكته اى لا تصدقكم من سبل المبادر تاقبل انتكته ولا تقدر على ذلك
 اى لو امتنعنا من النصرة فانت لا تستطيع ان تأخذ من بين يدينا القوتنا قال وهذا في غاية الضرر اذ انه يضرب الله في القوت
 والتكليف بحيث لا تقدر الاوس مع قوتهم وكذا تهم ثم هدم ذلك تحت السمع والطاعة فبني على انه عليه وآله وسلم حملته
 الحبة مثل ما حملت الاول لو اكثر فلم يستطع ان يرى غيره ظلم في نصرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو قادر على اقله لابن معاذ
 ما قالوا انما قالت عائشة ولكن استقلته الحبة لمن شد قصرت في القضية مع اخبارها ما صالح لان الرجل الصالح ابا يعرف
 به الحكة والنموس لكمه قال عنه ذلك من شتمنا والى عليهم من الحبة تزيهه صلى الله عليه وآله وسلم لم اه قال

القسطلاني وهو مجتهد حسن حتى ما في ظاهر القصة الايض (فقال أسد بن حنر) صغر من زاد في التقسيم وهو ابن عم سعد بن معاذ أي من رده (فقال) لابن عباد (كذبت لعمر الله والله لتقتله) أي ولو كان من انظر روح اذا امر فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وليس لكم قدرة على منعا حائل قوله لابن عباد كذبت لآفته بقوله كذبت لتقتله (فقال منافق) قال فلذلك مخالفة في خبر من القول الذي قاله أي تلك تصنع صنيع المنافقين وفرضه بقوله (تجادل من المنافقين) قال المازري لم يرد تناق الكفر وإنما أراد أنه يظهر الود لا دوس ثم ظهر في هذه القضية عند ذلك فأنشبه حال المنافقين لأن حقيقته انما هارت في اخيه فصره وقال ابن أبي جرود انما صدقتمهم لاجل قوة حال الهمة التي ضلت على تأويلهم حين جمعوا نأقال صلى الله عليه وآله وسلم في رواية الحسن بن علي (قام في نصرة لان الحال اذا ورد على القلب حكمة فلا يرى غير ما هو

لبيته فلا عليهم حال الحقيقة
يراهوا الاقفاط فوقهم منهم
للسباب والتشاور لغيرهم لشفة
انزعاجهم في النصرة (فتار
الحبان الاوس والخرزج) أي
يخض بعضهم الى بعض من
الغضب (حتى جمعوا) زاد في
المغازي والتقسيم ان يقتلوا
(وبسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم على المنيرة فقتل فقتلهم
حتى سكتوا وسكت) صلى الله
عليه وآله وسلم (وبكت بوى
لا يرقأ) أي لا يسكن ولا يقطع
(لي دمع ولا كحل يورم) لأن
الهمم بوجع الجرو سيلان
الدمع (فأصبح عندى ابواي)
ابو بكر الصديق وامرؤمان أي
جاءا الى المكان الذي هي فيه من
جمعا (وقد بكت البين بويوما)
قال الحافظ ابن جرير أي البينة
التي أخبرت فيها أم مسطح انظر
واليوم الذي خطب فيه صلى
الله عليه وآله وسلم الناس والى

عليه (حتى اعلن ان البكاء فائق كبدى قالت هيفنهما) أي أياها (جالسا عندي وأأبكي اذا سادت تدل
إمرأ من الانصار) لم تسم (فأذنت لها جلست تبكي حتى) تنفيسا لما تزل بعد ان تفرغ من طبعها (فقال ابن عباس) كذا في قوله رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (وفي التقسيم فأصبح أبواي عندي فزير الاخى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدم على
العصر ثم دخل وقد كنت في أبواي عن يميني وشالي (جلست) صلى الله عليه وآله وسلم (ولم يجلس عندي من يوم قبل في ما قبل
قبلها وقدم كمنشهر الاوى البع في شالي) أمري وحالي (نبي) ليعلم التكلم من غير (فالت) عائشة (تشهد) صلى الله عليه
وآله وسلم (وفي رواية هشام بن عروة) شهد الله وأبني عليه (ثم قال) عائشة فانه بلغني عنك كذا وكذا (كأنه عارست به من
الافك) فان كنت بريئة فسيبرئك الله (بروحى يتردد) وان كنت الممت يذب أي وقع منك على خلاف العادة (فأستغفر الله

لَوْ بَيَّاهُ (وقد روي أَيْ أَوْضَحَ) عِنْدَ الطَّبِيعِ إِلَى أَنَّهَا تَحْتَ بَيِّنَاتِ أَدَمَ أَنَّ كُنْتَ أَخْطَأْتَ فَنُوبِي (فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ) مِنْهُ إِلَى اللَّهِ (تَابَ) اللَّهُ عَلَيْهِ خَلَعَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) مَعَاتِيَهُ فَلَمْ يَدْعُ) أَيِ اتَّصَلَ لَاحِظُ الْحَزَنِ وَالْغَضَبِ إِذَا أَخَذَ أَحَدُهُمَا فَقَدْ دَعَى الْآخَرَ حُرَاةَ الْعَصَةِ (حَتَّى مَا أَحْسَ مِنْهُ فَطَرْتُ وَقُلْتُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَجْبَعُ) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) قَالَ وَهَلْ مَا دَرَيْ مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) قُلْتُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَجْبَعُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) فَمَا ظَالَ قَالَتْ وَهَلْ مَا دَرَيْ مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) قَالَتْ حَمَانَةٌ (وَأَمَّا بَارِعَةُ حَدِيثُ السَّنَنِ لَا أَقْرَأُ كَثْرًا مِنَ الْقُرْآنِ قُلْتُ إِنِّي وَاللَّهِ لَعَلْتُ أَنْتُمْ مَعَكُمْ مَا يَصْدُقُ بِهِ النَّاسُ وَوَقُرْ فِي أَنْفُسِكُمْ وَمِنْهُمْ بِهَ وَتَنَقَّلَتْ أَيْ كَيْفَ الْبَرِيَّةُ وَهَلْ يَعْلَمُ الْبَرِيَّةُ لَا تَصْدُقُ فِي ذَلِكَ الْوَلِيُّ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرِ ٢٤٧ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ بِشَيْءٍ لَمْ تَدْعُ وَإِلَهُمَا أَجِبْ لَكُمْ مِثْلَ الْإِبْرَاهِيمَ)

تدل على عدم التصريم لان الكلب غير متبذل فالتى ليس حراما عليه وهكذا قوله فى حديث طاووس المذكور كئيل الكلب الخ وتعب بان ذلك لبعالقة فى الزمر كقوله صلى الله عليه وآله وسلم فمن لعب بالرد شرفا فاعصم يده فلهم خنزيرا ايضا الراوية المأثقة على التصريم غير متوافقة راوية المأثقة على الكراهة على تسليم دلالتها على الكراهة فقط لان المال على التصريم قد يدل على الكراهة وزيادته قد مدنا فى باب نهى التصديق ان يسترى المصدق من كتاب الزكاة عن القرطبي ان التصريم هو الظاهر من سبيل الحديث وقد مدنا ايضا ان اكثر جلاءه على التصريح لانه لكونه التى مما يستندون ويؤيد القول بالتصريم قوله ليس لنا مثل السور كذلك قوله لا يصل الى رجل قال فى النسخ والى القول بتصريم الرجوع فى الهبة بعد ان قبض ذهب جمهور العلماء الالهية الواو المولود وستاق وذهب الحنفية والهادى يعا الى حل الرجوع فى الهبة بدون الصدقة الا اذا حصل مانع من الرجوع كالمهبة لدى رحم وشو ذلك معلوم كورفى كتب النسخة من الموانع قال الطحاوى ان قوله لا يصل لا يستلزم التصريم قال هو كونه لا تصل الصدقة لغنى واتمامه لا يصل فمن حيث يصل لغنى من ذوى الحاجب قوارىبنا التخليل فى الكراهة قال الطبري ينص من عموم هذا الحديث من وجب بشرط الثواب ومن كان والدا الموهوبة ولله والهبة لم يقبض واتى ردعا الميراث الى الواجب لتبوت الاخبار باستثناء كل ذلك وامامنا هذا كالتفى شيب القمقم وهو من يصل رحمه فلا رجوع قال وعلا رجوع فيه مطلقا الصدقة برادى ثواب الاخرة قال فى النسخ انقضى قواعلى انه لا يصير الرجوع فى الصدقة بعد القبض اه وقد اخرج مالك عن عمر انه قال من وهب بغير ثمنه فواهبته على من قبضها مال لم يقبضها ورواى البيهقي عن ابن عمر مرفوعا وصحة الحاكم قال المافظ والحنوفى من رواية ابن عمر عن عمر ورواى عبد الله بن موسى مرفوعا قبل وهو هم قال المافظ رحمه الله الحاكم بن حزم ورواى ابن حزم ايضا عن ابي هريرة مرفوعا بلفظ الواهب احق به من مال يشبهها واخرجه ايضا ابن

لكنهم شكروا في سالمهم عليهم طراقتهم وجعلوا الهوا ارتقاها عاتب اليها بما لا يحق فيه ولا شبهة (فاقرن الله تعالى ان الذين جاءوا بالاغتصاب باجور ما يكون من الكذب) صبيغكم) جاع من الضمة الى الاربعة والاربعين المرات اصباحه ابن ابي زيد بن رفاعه وحسن بن ثابت وطلحة بن زينة بنت جهم ومن ساعدهم (اليان) في ربه اشها وتعليم شأنها وهو بل الوصيلة تكلم فيها والتنا على من ظن فيها شيئا (فلما اترق الله) هز وجل (هذا في رثي) وطابت النفوس المؤمنة وتاب الى الله تعالى من كان تكلم من المؤمنين في ذلك واقام الحد على من اتبع عليه (قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه وكان يتفق على مذهب بن ابي ابيهم) يضم الهمزة (قرايته) اي لاجلها (منه) وكان ابنه خالة الصديق وكان مسكنا لاله الله لا ينفق على مسلم شيئا اعدا ما له لاهنة ٢٤٨ اي منها من الاغت (فاقرن الله تعالى) يعطف الصديق عليه (ولا ياتل) اي

لا يحق (أول الفصل منكم)
 أي من الطول والاحسان
 والصدقة (والسعة) في المال
 (التي ينفقها ورعيه) فإن
 أجزأ من جنس العمل فكيف
 يفرق (وكمضغ مضغ عند
 فقال أبو بكر الصديق) عند
 ذلك (عليه) أن لا جاب أن
 يضمر الله فرج المصطح
 الذي كان يجري عليه من
 النفقة (وكان رسول الله صلى
 الله عليه) وآله وسلم يسأل
 فريب بنت جهم أم المؤمنين
 (عن أخرى فقال ما زلت ما
 كنت على عائشة) ما رأيت
 منها (فقلت يا رسول الله أحيى
 معي) من أن أقول سمعتك
 اسمع (وبصري) من أن أقول
 أبصرتك ولم أبصر (والله ما كنت
 عليها إلا عاتبة أي عاتبة
 وهي) أي ذئب (التي كانت
 تسانسني) أي تفتأ مني وتفتأ مني
 فيما لها ومكانها عند النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مضاعفة من

ساجه والذراع طي ودواء الحاكم من حديث الحسن عن سمرة مرفوعا بلفظ اذا كانت الهبة لغيره محرم لم يرجع ودواء الذراع طي من حديث ابن عباس قال الحافظ وسنده ضعيف قال ابن المزي في حديث ابن عمر واني هرير بن قيس مرفوعة بلفظ وليس منها ما يصح واخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا من وجبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها فان رجع في هبته فهو كلفي في حوا كل منه فان صحت هذه الاحاديث كانت خاصة لسموم حديث الباب فيجوز الرجوع في الهبة قبل الاثابة عليها ومفهوم حديث من زيد على جواز الرجوع في الهبة لغيره في الحديث قوله الا والوالد فيها يصح ولقد استدلل على ان الاب ان يرجع فله وجه لانه لو بالذهب الجهور وقال أحد لاجل الواجب ان يرجع في هبته مطلقا وحكاية الصريح اني خيفة والتاصر والمؤيد بالتحقيق بهما وسكن في الفتح عن الكوفي انه لا يجوز لاب الرجوع اذا كان الابن الموهوب يملكه او كبريا وقبضها وهذا التفصيل لا دليل عليه واستخرج المتقنون مطلقا بحديث ابن عباس المذكور في الباب ويرده عليهم الحديث المذكور بعده المتقنون بخصمه ويؤيد ما ذهب اليه الجهور الاحاديث الاتية في الباب الذي بعده هذا المصرح بان الولد يملك لانه ليس رجوعه في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضت معاملة التأديب وهو ذلك واختلف في الام هل حكمها حكم الاب في الرجوع أم لا ذهب أكثر الفقهاء الى الاول كما قال صاحب الفتح واحجوا بان لفظ الولد يملكها وسكن في الصريح من الاحكام المؤيد بالذهب والامام يصح انه لا يجوز لها الرجوع اذ رجوع الاب بخلاف القياس فلا يشرع عليه والمالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا الام ان ترجع اذا كان الاب حيا دون ما اذا مات وقيدوا رجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب يملكه لم يتحدث دينا او ينكح وبذلك قال اصحاب الحق انه يجوز لاب الرجوع في هبته ولو لم يملكه او كذلك الام ان مع ان لفظ الولد يملكها امة او شرعا لانه خاص وحديث المتع من الرجوع عام فيبقى العام على الخاص فالق

السوء وهو الارتضاع (نصحه الله) أي خطهوا منها (بالويع) أي بالحافظة على دينها يقول المصباح يقول أهل الألف قال الصفة دي رأيت هذا ابن خلكان أن مسلما ناظر نصرانيا قال له النصراني في خلال كلامه محققا في خطابه بقميخ ألعنه يا سلم كيف كل وجهه فوجهه ينيكمه كأنه في عطفه ما عن الر كبد خذنيكم معنوه بضاع مقدها فقال له المسلم انصراني كان وجهها كوجهه ثم انما أت بيحيى شحمه من فيروز فوجها لهما اعتقدت في ذلك من براهم من اعتدائه في ديقنا من براعتوج فينا فاقطع النصراني يهرجوا إذ كرم القسلا في هذا الحديث أخرجه أبا يعنى في التفسير والإيمان وأوردوا بالجهاد والتوحيد والشهادات وما إلى التوبة والسياسة في عشرة فالتاسم والتسعة بقميخ ما يمين المبعث والقوا تاذد كرها الحافظ في التفسير (عن أبي بكر) نفع من الحرف التقى أنه قال

أى رجل على رجل) إسماعيل يحفل كما قال في المقتضى القنع ان ينهى الثقة بحسن بن الادرع والمضى عليه بعد ائقضى الجاذين
 كما في الادب (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال وبلغت عتق صاحبك قطعت عتق صاحبك) مرثى وهو
 استأثر من قطع العتق الذي هو القتل لا شرا كهم في الهلاك (ظاهرا ران قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان منكم
 مادحا غاملا لاهل) أى لا يد (فليل حسب) أى أعلن (فلا والله حسب) أى كأنه فصيل يصق فاعل (ولا أنى على الله
 أحدا) أى لا أقنع له على عاقبته ولا على ماقى ضمه لان ذلك مضى بنا (حسبه) أى أغن (كذا وكذا ان كان يعمل ذلك) أى
 يأنسه (منه) فلا يقطع بتركه لانه لا يطعن على بطله لانه لله تعالى ووجه العاطفة انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتبر بركة
 الرجل اذا اقتصد له لم يصب عليه الا الاسراف والتعالى في المدح والمحدث ٢٤٩ أخرجه الضأى أيضا في الادب وسلم

في آخر الكتاب وأوداد وابن
 ماجه في الادب قال في القنع وقبه
 ان الناصب في الرجل في وجهه
 عند الحاجة لا يكره وانما يكره
 الاطناب في ذلك وهذه النكتة
 ترجم البضارى عقب هذا الحديث

أى موسى فقال باب ما يكره من
 الاطناب في المدح وهو انه صلى
 الله عليه وآله وسلم مع رجلا
 يثنى على رجل ويظهر في مدحه
 فقال اهلكم أو قطعتم ظهر
 الرجل اه لان الذى يطنب لا يد
 أن يقول ما لا يعلم والذي يثنى
 أن يقول المدح في المدح ما
 يعلم ولا يتجاوز (عن ابن عمر
 رضى الله عنهم ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم مره يوم
 أحد) في شوال سنة ثلاث (وهو
 ابن أربع عشرة سنة فلم يحضرني)
 من الاشارة قال الكرمانى فلم
 يثبتني في ديوان القتاتين ولم يقدر
 في رزقه مثل أرزاق الاجناد وفيه
 الثقات او يجريد (ثم عرضني يوم

المصباح الوالد الاب ووجهه بالواو والثون والواو الاله واجمعها بالالف والتاء لو ولدان
 الاب والام للخليل اه وحديث حمزة المتقدم بلفظ اذا كانت الهبة لى رحم محرم
 لم يرجع مخصص بحديث الباب لان الرحم على فرض شموله لابن أهم من هذا الحديث
 مطلقا وقد قيل ان الرحم طلب على غير الولد فهو حقيقة عرفية لغوية فيعمدها فان صح
 ذلك فلا تعارض

• (باب ما جافى أخذ الوالد من مال ولده) •

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أطيب ما أكلتم من كسبكم
 وان أولادكم من كسبكم رواه النسبة • وفي لفظ ولدا الرجل من أطيب كسبه فكلوا من
 أموالهم هنبار واه أحد • وعن جابر بن رجلا قال يا رسول الله انى مال اولادى وان ابى
 يريد ان يجتاح مالى فقال لا تأخذوا من أموالكم ولا تأخذوا من أموالكم ولا تأخذوا من
 أبيه عن جده ان اعراى أفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابى يريد ان يجتاح
 مالى فقال أنت ومالك لوالدك ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم
 فكلوه هنبار واه أحد وادوداد وقال فيه ان رجلا اى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال انى مال اولادى وان الذى الحديث) حديث عائشة أخرجه ايضا ابن حبان في
 صحيحه والحاكم ولقظ احمد أخرجه ايضا الحاكم وصححه ابو حاتم واوزرعة واعلم ان
 النيطان بانه من جملة من عتقه وتارة عن امه وكلتا احدا لا يعرفان وزعم الحاكم في موضع
 من مستدركه بعد ان أخرجه من طريق جابر بن سليمان عن ابراهيم عن الاسود عن
 عائشة باقظ اموالهم لكم اذا احتجتم اليها أن الشئيين أخرجهما لفظ الاول الذى فيه
 الامر بالا كل من اموال الاولاد وروى في ذلك فانهم لم يخبراه وقال ابوداود زيادة اذا
 احتجتم اليهم منكم فقول من ابن المبارك عن شعبان قال حدثني به جادودهم بنسبه
 وحديث جابر قال ابن القطان اسأله صحيح وقال المتذرى رجلا ثقات وقال الدارقطنى

عن هذه اللدة واجاب بقض المالكة عن قصة ابن عمر بانها واقعة عن اعموم لها فيقتل ان يكون خادف انه كان عند ذلك
السن قد احس لم فاجاز وقال آخر الابازة المذكورة حكم منوط بالاطاعة القتال والقدرة عليه فاجازته صلى الله عليه وآله وسلم
ابن عمر في الخمسة عشرة لانه لم يطبق القتال في هذا السن ولم تعرضه وهو ابن اربع عشرة ثم لم يطبق القتال فمعه فليس
فيه دلالة على انه راي عدم البلوغ في الاول واما في الثاني اه وهذا مردود بما أخرجه ابو عوانة وابن حبان في صحيحهما
وعبد الرزاق عن وجه آخر عن ابن جريج اخبرنا نافع بن قنفذ عن عروة بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم اُخذوا قال ابن اربع
عشرة سنة فلم يجز ولم يربى بلفظ وعرضت عليه يوم اخذوا وانا ابن خمس عشرة سنة فاجاز في رواية بلفظ قال الماخذ ابن
عمر وهذه زيادة صحيحة لا يطعن فيها ٢٥٠ بخلاف ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع وقد صرح بالتحديث فاستنى ما

يخص من ثلثه وقد نص ابن
عمر بقوله ولم يربى بلفظ وابن عمر
أصل ما يروى من غيره لا سيما
قصة تتابعه اه قال نافع
فقدمت على عمر بن عبد العزيز
وهو خليفة فحدثه هذا الحديث
فقال ان هذا السن أي خمس
عشرة لم يدين الصغير والكبير
وكتب الى عمه ان يفرضوا لمن
بلغ خمس عشرة سنة رذافي
ديوان الخلد وفي الحديث ان
الامام يستعرض من يفرج معه
القتال قبل ان يقع الحرب فيمن
وجده أهلا استصعبه والارده
ووقع ذلك النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في بدر وأحد وغيرهما
وعند المالكية والخنفية
لا تنوقت الابازة للقتال على
البلوغ بل للايمان بحديث من
أله يمان من فيه فقتل بحدوث
مرأته أقوى من البالغ وحديث
ابن عمر جرحه عليهم ولا سيما زيادة
التي ذكرت عن ابن جريج

تقدمه ميسر بن نوفل بن أبي اسحق وطريق أخرى عند الطبراني في الصغير والي في
الدلائل فيها قصة مطولة وحديث عمر بن شبيب اشربه ايضا ابن خزيمة وابن الجارود
وفي الباب عن عمر عند الزوار وعن عمر عند الزوار ايضا وعن ابن مسعود عند الطبراني
وعن ابن عمر عند أبي يعلى وبجميع هذا الموضع فنهض للاحتجاج بقيد على ان الرجل
شارك لولده في ما له فيوزله الا كمنه سواء أذن الولد او لم يأذن ويجوز له ايضا ان
يشعر فيه كما يتصرف بما له ما يمكن ذلك على وجه السرف والسفه وقد حكى في العبر
الاجماع على انه يجب على الولد المومنة الابوين المصيرين قوله ريدان يستباح بالميم
بعدها نوبة وبعد الاثنا سامهملة وهو الاستئصال كالا جاعة ومنه الجائحة للشد
الجناحة لقال كذا في القاموس قوله انت وما لك لا يسلك قال ابن زيلان الام
للإجاعة لا لتفليل فان مال الولد لوز كان عليه وهو موقوف عنه

باب في العمر والرقي

أما ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرى ميراث لأهلها أو قال جازية
متفق عليه وعن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعرى
ففي عمر وعياده وعياده لا تزوجوا من أرقب شيئا فهو سيل الميراث رواه أحمد وأبو داود
والنسائي وفي لفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرقي جازية رواه النسائي وفي
لفظ جعل الرقي الذي أرقها رواه أحمد والنسائي وفي لفظ جعل الرقي الوارث رواه
أحمد وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العمرى جازية لمن
أعرها والرقي جازية لمن أرقها رواه أحمد والنسائي وعن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لا تقيم ولا تزوجوا من أعرشيا أو أرقبه فهو له حياته وعياده
رواه أحمد والنسائي وعن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرى لمن
وجبت له متفق عليه وفي لفظ قال أسكو عليكم أموالكم ولا تسدوها من أعرى

وأخرجه ابن ماجه في الحدود

فهي

وأله (ولم عرض على قوم) تنازعوا عينا ليست بيد واحد منهم ولا ينفق (العين فاسرها) أي الى العين (قاصر) صلى الله عليه
وآله وسلم (انيسهم) أي قرع (منهم في الزنا) بهم محقق في الاخر هذا اللفظ أخرجه النسائي بأضعاف محدثين رافع عن
عبد الرزاق وقال فيه فاسرعر الفرحان وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخاري فيه بلفظ إذا أكره الانسان على العين
أو اشعباها فليس بمسما عليها قال الخطابي وغيره الا كراهة لا يراد به حقيقة لان الانسان لا يكره على العين وانما المعنى إذا
توجهت العين على الشئ وأراد الخطابي سواء كانا كرهين لثلاث بقله مسما وهو معنى الاكرام واختار بن ثابت بقله مسما وهو معنى
الاستعجاب وتنازعنا جميعا في ذلك قدم أحدهما على الآخر بالتشديد بل بالترقيق وهو المراد في قوله ما فليس بمسما في طبعنا

وقيل صورة الاشتر في العين ان يتنازع الشتر عننا ليست في يدوا حتمهما ولا شتر واحد منهما فيقرع بينهما في خرجت
 له القرعة حلفوا وخطبوا بوزيد في دار بني النسيان وابدوا من مزريق أبي داود عن أبي هريرة ان رجلا اختصما في متاع
 ليس لواحد منهما حصة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استهما على الزين ما كانا احب ذلك او كرهها وما الفظ الذي ذكره
 البخاري فيصطلح ان يكون عند عبد الرزاق في حديث آخر باللفظ المذكور يؤيد رواية أبي داود عن الذي كرهه فانها معناه
 ويحتمل ان تكون قصة أخرى بان يكون اقوم المذكور من مدعى عليهم معين في أيديهم مثلوا انكره او لانه لم يدعى عليهم
 فتوجهت ليعين عليهم فيقتاروا الى الحلف والحلف لا يقع معتبرا لا يتيقن الحلف قطع النزاع بينهم بالقرعة فمن خرجت له
 بدأ به في ذلك قاله الحافظ في الفتح قال الشوكاني في نيل الاوطار قال البيهقي ٢٥١ في بيان معنى الحديث ان القرعة في ايهما

يقدم عند ارادة تقليف القاضي
 لهما وثقلاته يصف واحد ثم
 يحلف الآخر فان لم يحلف الثاني
 بعد حلف الاول قضى بالعين
 كلها العاقل أو لا وان حلف الثاني
 فقد استوى في العين فتكون
 العين بينهما كما كانت قبل ان
 يحلفا وهذا يشهد برواية أبي
 هريرة المذكورة في الباب وقد
 حل ابن الاثير في جامع الأصول
 الحديث على الاقتراع في المقسوم
 بعد القسمة وهو بعيد وروى
 رواية فليس مع اعلم اي على
 العين ويوجهه انه اذا ساوى
 الخصمان قد جرح احدهما
 بدون مرجح لا يسوغ فليترك الا
 المصير الى ما فيه التسوية بين
 الخصمين وهو القرعة وهذا فروع
 من التسوية المأمور بها بين
 الخصوم اهـ (من ابن عمر
 رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من كان
 حائقا فليحلف بالله اى باسم الله

فهو الذي امر حيا وميتا ولعقبه رواه احمد ومسلم وفي رواية قال العمري بيان نزولها
 والرواية جائزة لانها رواه النسبة وفي رواية من امر رجل عمري ولعقبه فقد قطع قوله
 حقه فيها وهي ان امر عقبه رواه احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وفي رواية قال ابي
 وجبل امر عمري ولعقبه فانها الذي يعطاهما لترجع الى الذي اعطاهما لانه اعطى
 وقعت فيه الخوار يشترطه ابو داود والنسائي والترمذي وصححه وفي لفظ عن جابر انما
 العمري اتى ابا جازاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاما اذا
 قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبا رواه احمد ومسلم وابو داود وفي رواية بان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري ان يجب للرجل ولعقبه الهبة ويستقضى
 ان يحدث بك حدث ولعقبك فهي الى والى عتيق انهما لم اعطيهما ولعقبه رواه النسائي
 وعن جابر ايضا ان رجلا من الانصار اعطى امه حقة من فضيل حياتها فأتته بلحاه
 اخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال غايي فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فحسبها بينهم ميراثا وما جد حديث يزيد بن ثابت أنوجه ايضا ابن ماجه وابن حبان
 وحديث ابن عباس قال الحافظ في الفتح استأذنه جميع وحديث ابن عمر هو من طريق ابن
 جريح من مطلقين حبيب بن أبي ثابت عنه وقد اختلف في مماع حبيب بن ابن عمر فصرح
 به النسائي ورجل استأذنه ثقات وحديث جابر الاكثر ان ترجمه ابو داود وسكت عنه هو
 والمؤثر في قال ابن زلزلان في شرح السقم ما لفظه هذا الحديث رواه احمد ورجل جابر
 الصحيح اهـ ويشهد له حديث الباب المصريح بان المصير والمرقب يكون أولى
 بالعين في حياته وورثته من بعده وفي الباب عن جريح عند احمد وابي داود والترمذي وهو
 من مماع الحسن عنه وفيه مقال كما تقدم قوله العمري بضم العين للماله وسكون الميم
 مع التصر قال في الفتح وسكن ضم الميم مع ضم أوله وسكن فتح أوله مع الضم وسكون
 مأخوذ من العمر وهو الحياة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل

او صفته صفاته (او ليصمت) اى ليسكت يقال صمت يصمت صمتا وصوتا صامتا وسكت وصمتا صامتا
 وفيه ان الحلف بالخلق للسبق لسان مكره ومنوع كالني والكعبة وسجرتيل والعصاة والى العصمين ان الله يتكلم ان تصلقوا
 بانكم وعند النسائي وصحبه ابن حبان لا تفتروا بانكم ولا يابها تكلم ولا تفتقروا الا بالله قال الامام فيقول الشافعي اخشى
 ان يكون الحلف بغير الله مصيبة محمول على المبالغة في التنفير من ذلك فلا حلفه ليرتفع عنا كما صرح به في الروضة فان
 اعتقد في المألوف بغير الله ما يقتضيه في الله كفر اما اذا سبق لسانه اليه بلا قصد فلا كراهة قبله وهو عين وعليه يعمل
 حديث العصمين في قصة الاعراب الذي قال لا ندي على هذا ولا نقض انما رواه احمد وهو على حذف مضاف اى ورب
 ايه او هو قيل اللهم وضعيف لا يحتاج الى التاب يخرج فان قلت قد أقسم الله تعالى بعض مخلوقاته كالليل والنيس وغيرهما

اجيب بان الله تعالى ان يقسم على شئ من مخلوقاته شئها على شرفها

هـ (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب العلم) هـ (ما جاء في الاصلاح بين الناس) والصلح لفتح قطع النزاع وشرعاً عند يحصل به ذلك وهو انواع فنه ما يكون بين المتداعين وتارة يكون على اقرار وتارة على انكار الاول يكون على عين كدارا وحده منها وعلى منفعة فداروي يكون الصلح ايضا بين الزوجين عند الشقاق وفي الجراح كالغصق على مال وبين الفتنة الباقية والعدالة وصلح المسلم مع الكافر هـ (وقد امكنكم) بضم الكاف (بنت حبة) بن ابي معيط اخذ عثمان بن عفان لامة (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول ليس بالكذب الذي يصلح بين الناس) من الاصلاح (فني خيرا) ية الخ لفت الحديث بالتعريف فانه اذا بلغته على وجه ٢٥٢ الاصلاح وطالب الخير فاذا بلغته على وجه الانساد والتمية قلت

تمت بالشد يد كذا قال ابو بصيرة وابن قتيبة والجمهور وقال الحربي هي شديدة وأكثرا الحديثين يعتقدونها وهذا لا يجوز ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يلحن ومن خفف لزمه أن يقول خير يعني بالرفع قال ابن الأثير وهذا ليس بشئ فإن خيرا انتخب يعني كما ينتخب يقال (أو يقول خيرا) ذلك من الروي وليس المراد ثبوت ذات الكذب بل ثبوت اسمه فالكذب كذب سواء كان للاصلاح أو لغيره وقد يخصص في بعض الأوائل في النساء القليل الذي يؤمل فيه الاصلاح الكثير وعند مسلم والنسائي من رواية يعقوب عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أنه أخر الحديث ولم أعمه يخصص في شئ مما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث يعني الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته لكن هذه الزيادة مدرجة كما نعلم من طريق يونس عن الزهري فيقول قوم الكذب في هذه الثلاثة وقاس

أقارم ويقول له أعمرتك ياها أي أجهت ألامدة عمرك وحياتك فقبل لها عمرى لذلك والرقبي وزن العمري مأخوذ من المراقبة لأن كلامهم ماربب الاستمرعي يموت ترجع اليه وكذا أورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة قال في الفقه ذهب الجمهور إلى أن العمري إذا وقعت كانت ملكا لا تخرو ولا ترجع إلى الأول إلا إذا صرح بأشتر ذلك وإلى أنها حصصة جائزة وحكي الطبري عن بعض الناس والمأوردى عن داود وطائفة وصاحب البحر عن قوم من الفقهاء أنها غير مشروعة ثم اختلف الفاتلون بصحبهم إلى ما يتوجه القليل فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقة كاستراهايات حتى لو كان للمهر عدا فاعتقه الموهوب له نقد بخلاف الواهب وقبل يتوجه إلى المنفعة دون الرقة وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يسلمت بها مسلك العامة أو الوقوف وإيتان عند المالكية وعند الحنفية القليل في العمري يتوجه إلى الرقة وفي الرقي إلى المنفعة وعندهم أنها باطلة وقد حصل من مجموع الروايات ثلاثة أحوال الأول أن يقول أعمرتك يا ويطلق فهذا التصريح بأنها للموهوب له وحكمها حكم الموهبة لا ترجع إلى الواهب وبذلك قالت الهاديونية والحنفية والناصرة ومالك لأن المصلحة عندهم حكمها حكم الموهبة وهو أحق في الشافعي والجمهور وروى قول آخر أنها تكون عارية ترجع بعد الموت إلى المالك وقد رضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن الماطقة للعمير ولو رثته من بعده كافي أحاديث الباب الحال الثاني أن يقول هي لك ما عشت فإذا لمست ورجعت إلى هذه عارية مؤقتة ترجع إلى الموهوب مضمون المعصومة قال أكثر العلماء ويرى جماعة من الشافعية والاصححه دأ كثرهم لا ترجع إلى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد فيلحق واحتجوا بحديث جابر الأخرى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم على الاماري الذي اعطى أمة الحديث حياته أن لا ترجع إليه بل تكون لورثتها ويؤيد هذا الحديث الرواية التي قبله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في العمري مع الاستئناء بأنها لمن اعطىها ويعارض ذلك ما في حديث جابر أيضا المذكور في الباب بافظ فأما إذا قالت هي

بعضهم عليها أمثالها وقالوا ان الكذب مذموم فبما فيه مضرة أو ما ليس فيه مصلحة ومنعه بعضهم مطلقا لث وحلوا المذكور هنا على التورية كأن يقول قلنا قد عوت بك أس يعني أقم اغفر للمسلمين وبعد امرأته بعلية ثنى ويريد أن قد رآه وان يظهر من نفسه قوة في الحرب والاول يجرم الخطاوي والثاني يجرم الاصل قال المذهب وأما أطلق صلى الله عليه وآله وسلم فليصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين ويذكرت علمهم من الشر منهم لأنه يخبر بالثنى على خلاف ما هو عليه قال في المعاصي ويلين في سبب البخاري ما يقتضي جواز الكذب في الاصلاح وذلك أنه قال ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس وطلب الكاذب عن الاصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبا بل هو أن يكون صدقا بطريق التصريح أو التعريض وكذا الواقع في الحديث فإنه ليس فيه الكذاب الذي يصلح بين الناس واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق

المرأة والرجل انما هو في الايقاظ حقا عليه او عليها او اخذت اليها او لم وكذا في الحرب في غير التأمين وعلى جواز الكذب عند الاضرار كالمقصود من القتل رجل هو محتسب عنده فدان يتي كونه عنده ويصف على ذلك ولا يأتهم من سهل بن سعد رضي الله عنه ان أهل قيام بالعصر فوفى أول كتاب الصلح ابن تاسمين بن عمرو بن عوف (اقتلوا حتى تروا ما يطاردنا خير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيك فقال) لبعض أصحابه ومعي منهم ابن بن كعب وسهيل ابن خنساء كافي الطبراني (اذ هو بانما نعلم منهم) وفي الحديث خروج الامام باهضاه للاصلاح بين الناس عند شدة تنازعهم في (عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال اعترفتني صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة في اهل مكة ان يدعوه) اي استعوا ان يتركوه (يدخل) مكة حتى قاضاهم من القضاء وهو الامام والحكام الامراء ٢٥٣ (على ان يقيمهم ثلاثة ايام) فقط (فما كتبوا الكتاب) فقط على بن ابي طالب رضي الله عنه (كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا) اي المشركون (لا تقر بها) اي بالرسالة فلا نعلم انك رسول الله ما عندنا (من دخول مكة (لكن انت محمد بن عبد الله قال ان رسول الله واما محمد بن عبد الله ثم قال لم يسمع رسول الله قال) على (لا والله لا اكون ابدا) لعنه بالقرآن ان الامر ليس بالاجاب (فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب فكتب) استاد الكتابة اليه صلى الله عليه وآله وسلم على حبل المازلة الاخر به او قبل كتب وهو لا يحسن بل اطلقت يده بالكتابة ولا ياتي هذا كونه املا اليه من الكتابة لانه ما حرك يده بغيره من يحسن الكتابة امسوا كلها المكتوب صوابا من غير قصد فهو مجزئة ودفع بان ذلك منافع لمصلحة اخرى وهو كونه املا لا يكتب

فان ما عشت فانها ترجع الى صاحبها ولكنه قال محمد كان الزمري يفتي به ولينصكر التعليل وبين من طريق ابن ابي ذئب عن الزمري ان التعليل من قول ابن ابي سلة قال الحافظ وقد اوضحت في كتاب المدوح والحاصل ان الروايات المطلقة في احاديث الباب تدل على ان الزمري يكون للمعمر والمرفق ولم يسموا كانت محقة بقاعدة العمر او مطلقة او مؤيد ويزيد بذلك الروايات المتقدمة في دليل من قال ان المقيدة بعدة احاديثها حكم الزمري بهذه الرواية القاضية بالفرق بين التصيد بعدة الحياة وبين الاطلاق والتأيد لمعمر ولا يدرج فلا تنضم لتقصيد المطلقات ولا لعارضتها بما يحالها الحال الثالث ان يقول لي ولعقبك من بعدي او ياتي بلفظ يشر بالتأيد فخذ حكمها حكم الامة عند الجمهور وروى عن مالك انه يكون حكمها حكم الوقف اذا انقرض العمر وعقبه وجعت الى الواهب واحاديث الباب القاضية بانها ملك للمعمر وهو لعقبه ترد عليه قوله في المعمر مضمون الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من امر فزيد يحيا ومما يفتح الجين اي مده تحيا وهو بعده قوله لا تعمروا الخ قال القرطبي لا يصح حل هذا النهي على التصرع لاحاديث المعمر حيا لوارثه وسيل ان النهي توجه الى القفظ الجاهل لان الجاهلية كانت تستعملها كاتقدم وقيل النهي يتوجه الى الحكم ولا ينافي الصحة فيه فظهر لان معنى النهي حقيقة التصرع المستلزم لفساد الميراث لان الان يصل على الكرامة بغير يقين فله صلى الله عليه وآله وسلم المعمر جازة قوله من امر بضم الهمزة وكذا قوله وارقبه قوله ولعقبه بكسر التاء وسكونه التخفيف والمراد ورثته الذين ياتون بعده قوله حديثه في البستان يكون عليه الحائط فله بمعنى مفعولة لان الحائط احد في اي اخط ثم توسعوا حتى اطلقوا الحديث على البستان وان كان بغير حائط قوله شرع بفتح الشين المجهول والراء اي سواء ذكر معنى ذلك في القاموس

(باب ما ياتي في تصرف المرائي ما لها وما لزوجها)

وفي ذلك الحام الواحد وقام الحقة والمهزات يستعمل ان يدفع بعضها ويأخذ الباقي او صلى الله عليه وآله وسلم قبل ما مات حتى كتب (هذا) اشارة الى ما في القطن (ما قاضى) عليه (محمد بن عبد الله لا يدخل مكة سلاح الا في القرب) وان لا يخرج من اهلها احد) اي من الرجال (ان اراد ان يتبعه وان لا يمنع لاحد من اهلها) اي مكة (فما دخلها) اي مكة في العام القابل (ومضى الاصل) وهو الايام الثلاثة اي قرب اقتضاهما قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن قال الكرماني ولا بد من هذا التأويل لئلا يلزم عدم الوفا بالشرط (او اعيا) رضي الله عنه (فقالوا لاصحابك) اي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اخرج عنا فقدموا الاجل) زاد البيهقي فله في ذلك على قتالهم (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقتلهم امة) جزاء (اسما عارة او امانة) (يا معياهم) من تين اي تحولت لصلى الله عليه وآله وسلم لانه جهنم من الرضاغة (قتلوا لاهلها)

ابن ابي طالب (فاخذ بهما وقال تقاطعة عليا السلام فوثق) اي اخذوا ائمة عليهما السلام (وقد رواه عند الحاكم من طريق الحسن فقال علي تقاطعوه في هودجها انسكها عندك) (فاختتم فيها) اي بعد ان تلمسوا المدينة كما في حديث علي عند احمد والحاكم (علي وزيد) هذان حارثة (وبعقر) اشوع في ايامهم تكون عندهم فقال علي اما حق بها وهي ابنة ابي زاذق حديث علي عند ابى داود انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي احمق بها (وقال جعفر ابنة حمي وخالها) اي اسماء بنت جهمس (بنتي) زوجتي (وقال زيد ابنة اخي) لانه صلى الله عليه وآله وسلم اخي بين زيدوا بيا ابنه من زنا فعرض بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لخالها) زوجة جعفر وفي حديث ابن عباس عند ابن سعد في شرح المصطفى بنده ضعيف فقال جعفر راوى به افرج جانب جعفر ما جعفر قراة الرجل والمرأة ٢٥٤ (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الحالة بمنزلة الام) في الحضرة لانها

تقرب منها في الحقوق والشفقة
والإهداء إلى ما يصلح الولد
ولم يقدح في حضانتها كونها
معتزلة بمن لم يدخل في الحضنة
بالمعصية وهو ابن الم واستقطب
منه ان الحالة مقدمة في الحضنة
على المعصية لان مصيبة بنت
عبد المطلب كانت موجودة
حينئذ واذا اقدمت على المعصية
مع كونها اقرب العصباء من
النساء فهي مقدمة على غيرها
وقبسه تقدم اقرار الام على
اقرار الاب وغير ذلك (وقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (على)
ان تبنى وانما ذلك اى في النسب
السابقة والحبية وغيرها وقال
لعمر الله شئت خلت وخلفت (ومضى
مفتحة جليته بلعقر (وقال يزيد
فأخونا في الاعيان (ومولانا)
من جهة انه اعتقه فليقبل على
أقربهم أو لم تكن لهم نوع
من التفرق على ما يلزم الحال
وان كان قضى بلعقر فقد بين
مع ذلك وهذا الحديث آخره

(عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انقضت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كلنا أجرها بما انقضت وزوجها أجره بما كسب ولها من مثل ذلك لا ينقص بعضهم من أجر بعض شيئا رواه الجماعة . وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انقضت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره متفق عليه . ورواه أبو داود وروى أيضا عن أبي هريرة وهو قولنا في المرأة تصدق من بيت زوجها طال الأمان من قوتها والآخر منه محاولا ليحل لها أن تصدق من مال زوجها الأباذنه . وعن اسماء بنت أبي بكر أنها قالت يا رسول الله ليس لي شيء إلا ما دخل على الزبير فهل علي جناح أن أضع حبله يدخل على فقال أَرْضَيْ ما استطعت ولا تؤذي فبوي الله عليك متفق عليه . وفي لفظ عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الزبير رجل شديد وبايعني المسكين فأتصدق عليه من بيتي بغير إذنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أَرْضَيْ ولا تؤذي فبوي الله عليك ثم روى الله عليك رواه أحمد . ثم أثار أبي هريرة الموقوف عليه سكنت عنه أبو داود والبخاري وأبو داود وأسندناه لأبى جعفر محمد بن سواد وقد وثقه ابن حبان . وقال يقرب وفي الباب عن أبي امامة عند الترمذي وحسنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا بذنه قبل بارئ من القولا الطعام قال لك أفضل أموالنا **قوله** إذا انقضت المرأة الخ قال ابن العربي اختلقت السفه فإذا صدقت المرأة من بيت زوجها فتمسك من إجازة ولكن في الشيء اليسير الذي لا يؤيده ولا يظهر به التقصان ومنهم من جعله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال وهو اختيار البخاري وأما التقييد بغير الألفاظ متفق عليه ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة أو العبد الخاذل من النفقة على عيال صاحب المال في صالحه وليس ذلك بأن ينفقوا على الغريباء فقير إذا ومنهم من فرق بين المرأة الخادم فقال المرأة لها حق في مال الزوج والنظر

الترمذي أيضا (عن أبي بكر ترضى الله عنه قال يا رسول الله صلى الله عليه) وأهل (وسل على التمر والحسن بن في
 إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرورا بآخرى ويقولان ابنى هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين
 عاتيتين من المسلمين) ترجم البخاري الباب بقوله باب يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للثمن بن علي إن ابنى هذا سيد ولعل
 الله أن يصلح به بين فئتين عاتيتين من المسلمين ونوفقه تعالى فاصطفا بينهما قال في التفرغ يظهر في معاني هذا الحديث لهذا القدر
 من الترجمة الآن كأن يراد به صلى الله عليه وآله وسلم كان مرصعا لي امتثال أمر الله تعالى وقد أمر بالاصلاح وأخير صلى
 الله عليه وآله وسلم أن العلم بين الفئتين المختلفتين يسبق على يد الحسن وأخرجه المؤلف أيضا في الستين وفي علامات النبوة
 في فضل الحسن وأورد في السنن الترمذي في التلقين والفناء فيه وفي الصلاة واليوم والجمعة (عن عائشة رضي الله

عن ائمة اهل البيت صلى الله عليه وآله (وسلم) صوت خصوم) يضم الخاصم خصم (بالبا محالة أمويهم) قال في القم
ولم يقل على نفسه واحد منهم (وإذا أحدهما) أحد الخصمين (يتروك الآخر) يطلب منه أن يضع من دينه (ويستره
في حق) يطلب منه أن يرفق به في الاستعانة والمطالبة (وهو يقول والله لأفعل) ما سألتهم من الحططة (يخرج عليهم) أي على
الخصامين (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) قال ابن التائي على الله أي الحلف المبالغ في الزين (لا يفعل المعروف فقال
أما رسول الله) التائي (وه) أي الخصم (أي ذلك أحب) من ضم المال والرفق واستند من الحديث فوائد لا تقتضي على
المأمل وفيه ثلاثة من التابعين وكل واحد منهم دون غيره مسلم في الشركة فاه القسطاني واستدل به على جواز ائمة الامام
لاحد الخصمين أو لهما جميعا بالمع وفيه خلاف فالجوهرا أصحاب البياكم ٢٥٥ أن يشترط بالصلح وإن أتبع الحق لاحدا الخصمين
ومنع من ذلك بعضهم وهو من

المالكية ونعم ابن التائي أنه ليس
في حديثي الباب ملحق به وإنما
فيه الحذف على ترك بعض الحق
ونقصه بان الاشارة بذلك بمعنى
الصلح على أن الضاري ما من ذلك
فكيف يصح من عليه وفي هذا
الحديث الحذف على الرق بالقرين
والاحسان اليه الوضع منه
والإبر عن الحذف على ترك فعل
الغير قال الداودي إنما كره ذلك
بكونه حذف على ترك أمر
عسى أن يكون لذلك رافة وقومه
ومن المهلب نحوه ونقصه ابن
السين لأنه كان كذلك لكره
الحذف عن حذفه على ضمها
وليس كذلك بل التقى بظهوره
كره قطع نفسه عن فعل الغير قال
ويشكل على هذا قوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا ضرب أي الذي
قال لا يزيد على هذا ولا ينقص
قد ألغى أحد في ولم يكره عليه
حذفه على ترك الزيادة وهي من

في دعاها لئلا تنصدق بخلاف الخادم فليس ينصرف في متاعه ولا في شرطه الاذن
فيه قال المانظ وهو معتق بان المرأة ان استوفت حقها تصدقت منه فقد قصصت
به ان تصدقت من غير حقها رجعت المسئلة قوله والقائز في رواية الضاري من حديث
ابن موسى التقييد بكون الخائن مسلما فخرج الكافر لكونه لا يثبه ويكونه أمينا
فأخرج الخائن لأنه ما زور وتكون نفسه بذلك طيبة لئلا تقدم التبعة فيفقد الاجر وهي
عمود لا بد منها قوله مثل ذلك ظاهره يقتضي تساويهم في الاجر ويحتمل أن يكون المراد
بالمثل حصول الاجر في الجملة وان كان اجر الكاسب اوفر لكن قوله في حديث أبي هريرة
فله نصف اجره يشتر بالتساوي قوله لا يتقص بعضهم الخ المراد عدم المساهمة والمزاجعة
في الاجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضا قوله عن غير أمره ظاهره انه رواية انه
يصور له وان تنفق من يتزوجها بغيره ويكون لها نصف أجره على اختلاف
التحقيق كإساقه وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكورة في حديث أسماء ولكن ليس
فيها اعتراض بقدر الاجر ويمكن أن يقال يعمل المطلق على التمسك ولا يعارض ذلك قول
أبي هريرة المذكور في الباب لان أقوال الخصماء ليست بجمعة ولا مساواة اعترض المرتفع
واعتراضه حديث أبي أمامة الذي كرهناه فان ظاهره منى المرتفع عن الاتفاق من مال
الزوج الا باذن والتمس حقيقة في الحرمان والحرمان لا يستحق فاعله عليه فواو او يمكن أن
يقال ان التمسك الكراهة فقط والقرينة الصافية الى ذلك حديث أبي هريرة وحديث
أسماء وكراهة التمسك لا تنافي الجواز ولا تستلزم عدم استحقاق الثواب قال في القم
والاولى أن يعمل يعني حديث أبي هريرة على ما إذا انقصت من الذي يخصصها إذا تصدقت
به بغير اعتدائه فانه يصدق كونه من كسبه فيوجب عليه وكونه بغير أمره ويحتمل أن
يكون اذن لها بطريق الاجال لكن استحي ما كان بطريق التفصيل قال ولا بد من الحمل
على احدهما من العنيين والاختصاص كان من ماله بغيره لانه لا اجالا ولا تصبلا في ما زور
بذلك لا ما جوة وقد ورد فيه حديث ابن عمر عند الطيالسي وغيره ٨١ قوله فله نصف

فعل الغير ويمكن الفرق به في قصة الاعرابي كان في مقام الدعاء الى الاسلام والاستقامة الى الدخول فيه فكان يصرص على
تركه يصرصهم على حافس فوع مشقة هما امكن بخلاف من تمكن في الاسلام فيصنع على الازيد من فوائد الخير وفه
سرعة منهم العدة ثم اراد انشراح وطواعيتهم ليشيروهم على فعل الخير وفه الضم على يبري بين الخصامين من القطع
ورفع الصوت عند الحاكم وفيه جواز سؤال المدين الحططة من صاحب الدين خلافا لما كره من المالكية وأصل ما يقامه
من يحصل المنة وقال القرطبي لعل من اطلق كراهية أراد انه خلاف الاول وفيه شبهة المجهول كذا قال ابن التين وفيه نظر
لما قدمناه من رواية ابن حبان واهل العلم
وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوبه وجوب ولا عدم فانه وهو على كالحية تعلم ورش كالحية الصلاة وعادي
جمع شرط

كصب السلم الصعود والسطح ولقوى وهو المخصص باقي اكرم في ان جاء الى الجاهل منهم فينبطع الامسك ارام المأمور به
 بالعدم المجرى ويوجد وجوه ذلك الامثلة الامثلة الجلال الهل والمراد بالشرط هنا ما يصح منها مما لا يصح (عن عقبه بن
 عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احق الشروط ان توفوا بهما استعملتم به الفروج) معناه
 عند الجاهل واولى الشروط وجوبه من على الوجوب قال ابو عبد الله الاي وهو الاظهر لانه على الاول يلزم ان لا يجب
 شرط مطلقا لانه اذا كان الشرط الذي تستباح به الفروج ليس بواجب فقيده اخرى ومما اومر ان لا في المبيعات وغيرها
 شرط لازمة لان لفظ الشروط هنا عام ٢٥٦ وانما كان النكاح كذلك لان امره احوط وبه أشبه والمراد بشرط لا تنافي

ابره هكذا في رواية البخاري وفي رواية اخرى فلها نصف ابره وعلى النسخة الاولى
 يكون للرجل الذي تصدقت امرأته من كسبه بقدر اذ نصف ابره على تقدير وقوع
 الاذن منه لها وعلى النسخة الثانية يكون للمرأة ان تصدق بقدر اذ زوجها نصف
 ابهرها على تقدير اذ لها قال في الفتح والمعنى بالنصف ان ابهره وأبهرها اذا جمعا كان
 لها النصف من ذلك فكل منهما ابهر كامل وهما شأن نكاحا كما نكحها فصفاء قوله ان ارضع
 بالزاد واخا والمجمعتين قال في القاموس رضعها اعطاهما غيرة كثير قوله ولا ترضع
 فيؤمى الله عليك بالنصف لكونه جواب التهي والمعنى لا تجب في الرضا وتجب في النفقة
 فتجزي بثلث ذلك وعن سعد قال لما بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم النساء قالت
 امرأة جليلية كاهن فاسمها ربي الله انا كل على آباءتنا وأبنا قال ابو داود وأرى
 فيه وازوا جافا فيل لنا من اموالهم قال الربط ما كنهه وتم دينه رواه ابو داود وقال
 الربط ان يرضع البقل والربط هو عن جابر قال ثبت من الصديق رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فبعدا بالان لا قبل الخطبة بل اذ ان ولا اقامة ثم قام فموت حكا على بلال فامر
 بتقوى الله وحسن طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء
 فوعظهن وذكرهن وقال تصدقن فان أكثر كن حطبه جهنم فقامت امرأة من
 سطة انفسه سعداء الخدين فقلت ليا رسول الله قال لانك تكثر النكاح
 وتكفرن العشير قالت لعلن تصدقن من حليتي يفتن في ثوب بلال من اقرطه
 ونحو انهم من تنفق عليه حديث سعد ككعبه ابو داود والمذري ورجل
 استاده بلال الصبح الامجد بن سوار وقد وثقه ابن حبان وقال يغرب قوله قال
 الربط بفتح الراء وسكون الطاء الملهمة والربط المذكور آخره يضم الراء وفتح
 الطاء قال في القاموس الربط ضد الياس ثم قالو يضمون بفتح الراء الاخضر
 من البقل والشجر قال وغر وطيب مرطب وارطب الفضل حان وان رطبه وفي

عند النكاح بل تكون من
 مقاصده كاشتراط العشرة
 بالمعروف وأن لا يصر في شيء
 من حقوقها اما شرط بضاف
 مقتضاه كشرط أن لا يتصرى
 عليها ولا يأسر فيها فلا يجب الوفاء
 به بل بقوى الشرط ويصح النكاح
 بغير المثل فهو عام مخصوص لانه
 يخرج منه الشروط القاسدة
 وقال احمد يجب الوفاء بالشرط
 مطلقا حديث الباب قاله النووي
 في شرح مسلم لكن رأيت في
 تنقيح المرداوي من الخبايا
 تفصيلا في ذلك وقد أخرج
 هذا الحديث ابو داود والترمذي
 وابن ماجه في النكاح والنسائي
 فيه وفي الشروط (عن ابي
 هريرة بن خالد الجهمي
 رضي الله عنهما اتهمما قال
 ان رجلا من الازهر) ليس
 (أقرب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال يا رسول الله
 أتشدك الله) أي سألتك الله
 أي بالله ومعنى المزال هنا

القسام كأنه قال أقسمت عليك بالله أو ذكرتك الله (الافقيت) أي ما اطلب منك الاقتضاء (لي يكذب الله) الحديث
 أي يحكم الله والمراد به ما كان من القرآن مثلا أو شققت تلاوة وفي حكمه وهو الشيخ والشيعة اذ اذنا فاجوهما البسة
 نكال من الله فقال المصمم الاسترو هو أقصمته أي يحسن مخاطبته وأدبه وافقه منه في هذه القصة لو صفها على وجهها
 (ثم قاض مبتلي كذب) أي اذن لي في ان أقول وهذا الاستدلال من حسن الادب في مخاطبة الكبير (فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قال قال ابن عباس) أي أجاز القائل هو انصم الثاني كما هو ظاهر السابق وجرم الكفر ما به
 الاول والاول أولى (على هذا فلي) بفتح الميم أي يا امرأة ارجل (وأنه أشربت ان على ابن الرجم) لا كونه كان بكمرا
 واعترف (فاقتديت) ابني (منه بما قسسته) من القيم (ووليدته) بفتح الميم فسألت أهل العلم ان العناية الذين كانوا يقنون

في العصر النبوي وهم النخلة الأربعون في كعب وسعد بن جيل وزيد بن ثابت الأنصاريون وزاد ابن سعد عبد الرحمن بن عوف (ما خبروني أن ما على ابني جلد مائة وتفرق بين عام) من البلد الذي وقع فيه ذلك (وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي قضى سيده لا تقضين شيئا كتاب الله) أي بكسره أو بما كان قرأ ما قبل نسخ آفقه (الوليدة والغنم) أي حرود (عليك) أطلق المصدر على المفعول مثل نسيح العين أي يصبر ودها عليك (وعلى ابنتي جلد مائة وتفرق بين عام) لأنه كان يكرها واعتقر هو. ولأننا أقر الأب عليه لا يقبل فم إن كان هذان باب الفتوى فيكون المعنى إن كان ابنك نفوه هو يكره ذلك (اغنيا النيس) مصفرا (إلى امرأته فان اعترفت) ٢٥٧ بالزنا وشهد عليها (فارجعها) لانها كانت محبسة (قال فقد اطعنا)

أنيس (فاعترفت) بالزنا (فاصر بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرجت) يحصل أن يكون هذا الأمر هو الذي في قوله فان اعترفت فارجهما وان يكون ذكرهما فيها اعترفت فاصره ثانيا ان يرجعها قال في نيل الاوطان وقد استشكل بعنه صلى الله عليه وآله وسلم إلى المراتع امره صلى الله عليه وآله وسلم لمن ألقى الفاحشة بالستر واجب بان بعنه صلى الله عليه وآله وسلم اليها لم يكن لأجل اثبات الحد عليها بل لانها لما اذنت بالزنا بعث اليها لتسكن قطاب بعد القذف او تعفو او تقر بالزنا فيسقط حد القذف انتهى قال النووي ولا بد من هذا التأويل لان ظاهره أنه يستلزم طلب إقامة حد الزنا وهذا غير مراد لان حد الزنا لا يمتد له بالنسبة بل لو أقر الزاني استحب أن يعرض

الحديث دليل على أنه يجوز للمرأة أن تأكل من مال ابنها وأبها وزوجها بغير إذنهم وتمادي ولكن ذلك مختص بالأموال المأكولة التي لا تدخر فلا يجوز لها أن تهدى الثياب والدراهم والذهب والحبوب وغير ذلك وقوله أنا كل بكسر الهمزة وتشديد التثنية وكل بفتح الكاف وتشديد الدال خبر أن أي من صال عليهم ليس لناسن الأموال العاتقة به قوله فقامت امرأته قال الحافظ لم ألق على نسمة هذه المرأة إلا أنه يتصل في خاطري انما أسماء بنت زيد بن السكن التي تعرف بخطبة الساجدة روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما بقصد خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى النساء وألمعنهم فقال يا معشر النساء اتكنن أكسكن حطب جهنم فنادت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت عليه بركة ولما روي أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تكن تكفرن اللعن وتكفرن العشير فلا يبعد أن تكون هي التي أجابته فان القصة واحدة تقول من سلطة النساء أي من خيارهن والسفهاء التي في سفهاة غيرة ورواد والعشيرة المادية ههنا الزوج والحديث فيه فوائد منها ما ذكره المصنف ههنا لاجله وهو جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف على أن زوجها أو على مقداره من من ماله كالنساء ووجه الدلالة من القصة ترك الاستئصال من ذلك كله قال القرطبي ولا يقال في هذا أن أزواجهن كلوا أسفورا لأن ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لهن ذلك فان من ثبت له حق فالصل يصاوم حتى يصير بأسقاطه ولا ينقل أن القوم صرحوا بذلك وساقى الخلاف في ذلك غريبا ومنها أن الصدقة من دوافع العذاب لانه أمر من بالصدقة ثم يل بانهم أكثر أهل التأويل يقع من من كثران التمس وغير ذلك ومنها بطل النصيحة والأغلاظ على من احتج إلى ذلك في حقه ومنها جواز طلب الصدقة من الغنم للصائين ولو كان الغالب غير محتاج ومنها مشروعية وعط النساء تطيعن أحكام الإسلام وتذكر من يجيب عليهن وحسن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجلس منفرد ومحل ذلك كله إذا امتن القسنة والمقتدة (وعن عبد الله بن عمرو أن النبي

٢٢ نيل ما لبارجوع ومطابقة الحديث للوجه في قوله فاقترنت منه الخ لان ابن هذا كان عليه جلد مائة وتفرق بين عام وعلى المرأة الرجم فخصوا في الحد القدامية شاة ووليدة كلنهما وعاشرا طالقوا الحد منهما فافلح هذا في الحد كذا قالوا وفيه نصف لا يثنى لان الذي وقع انهما صلي وهذا الحديث ذكره البخاري في مواضع مختصرا ومطولا في الصلح والاحكام لم يارين والوكلاء والاعتماد وخبر الواحد وهذا من قلم فقهاء رجحوا الله تعالى وبألفه وبقية الاجتهاد الكامل وأخرجه بقية الجماعة أيضا (من ابن جرير رضي الله عنه قال المذبح) بالقول العين المحركين وشيطة الكرماني كالمصنفين والفقهاء لا يثنى الدال من القسغ وهو كسر النون الجوف (أهل خير عبد الله بن عمر) أبو (عمر رضي الله عنه خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عامل يهود خيبر على أموالهم أي التي كانت لهم قبل

أن يقبها الله على المسلمين .(قال) لهم (تحركوا أركانكم أي ما قد رافقه أو أنترككم فإذا اشتدنا فاضربنا كمنهاتين أن الله قد
أخرجكم) وإن عبيد الله من يخرج إلى الماله هناك فعلى عليه (أى ظلم على ماله (من البيل) والقوم من فوقيت (فقد دعت
يدها ورجلاه) قال في القاموس القديم خرجته أهولج الرخ من اليد والرجل حتى يتقلب الكلب أو التقدم إلى النساء أو
هو المتنى على ظهر القدم أو ارتقاخ الخصى القدم حتى يلوطن الأفقع معقوفا ما إذا وهوج في المقاصل كأنها تلهذت
عن موضعها وكما يكون في الإرساغ خلقة أو زرع بين القدم وبين عظم الساق ومنه حديث ابن عمر إن بهود خير دفعوه
من بيت قدميهم وليس لانهال عدوت ٢٥٨ غروهم هم عدونا وتومتنا أي الذين نتمهم (وقد رأيت أجلا علم)

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة أن تطبخ إلا بادن زوجها أو أحد الوفاق
وأبو داود وفي نسخة لا يجوز للمرأة أن تحرق مالها إذا طلق زوجها صحت رواه نسخة الأ
ترمذي الحديث مكت عنه أبو داود والمسنون وقد أخرجه البيهقي والحاكم
في المستدرک في أسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث من قسم الحسن وقد
صححه الترمذي أحاديث ومن دون عمرو بن شعيب عمرو بن دينار الصريح عند أبي داود
وفي الباب عن خيرة امرأة كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
امرأى عطية من الطلاء وله عدل من العطية إلى الأمر ما بين لفظ المرأة الأمر من
الجناس الذي هو فوع من أنواع البلاغة وقد استدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز
أمرأة أن تعطي عطية من مالها بغير إذن زوجها ولو كانت رشيقة وقد اختلف في ذلك
فقال الميت لا يجوز لها ذلك مطلقا لا في الثلث ولا في ما دونه إلا في الشيء التامه وقال
ماوس ومالك أنه يجوز لها أن تعطي مالها بغير إذنه في الثلث لأما فوع فلا يجوز إلا بإذنه
وهذا لا يجوز إلى أن لا يجوز لها مطلقا من غير إذن من الزوج إذا لم تكن مشقة فإن كانت
مشقة لم يجز قال في الفروع وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة انتهى وقد استدل
الضاري في صحيحه على جواز ذلك بأحاديث ذكرها في باب حبة المرأة لعزير زوجها من
كتاب الهبة ومن جهة أدلة الجمهور حديث سيار للمذکور قبل هذا وحديث الباب
على ما إذا كانت مشقة غير رشيقة وحمل ما إذا أدلة الجمهور وعلى الشيء اليسير وجعل حده
الثلث بخلافه ومن جهة أدلة الجمهور الأحاديث المتقدمة في أول الباب القاضية بأنه
يجوز لها التصديق من مال زوجها بغير إذنه وإذا جاز لها ذلك في ما به بغير إذنه فلا أولى
الجواز في ما لها والأولى أن يقال تعين الأخذ بصوم حديث عبد الله بن عمرو وما ورد من
أنواع الخافقة تكون مقصورة على موارد أو مخصوصة قتل من وقعت لمن هذا
الصوم وما يحرم الاحتالات فلست بماتعة ومعه الحقة

• (باب ما جاء في تبرع العبد) •

أخرجهم من أوطانهم (فلا
أجمع هر في ذلك) أي حرم عليه
(آله أسعد بن أبي الحقيق)
بضم الحاء وواو الهود (فقال
يامير المؤمنين اغترحوا وقد
أقرنا محمد صلى الله عليه وآله
(وسلم) وللمناهل الأموال وبشرط
ذلك) أي أقرنا في أوطاننا
(لنأفك) له (عمر أئنت إلى
نسبت قول رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) كيف بك إذا
أخرجت من خير تعدو) أي
تقري (بك فلوصلك ليله) بعدله
بفتح القاف وضم الهم والصاد
يتم.. ما واد ساكنة هي الناقة
الصائرة على السور أو الاتق
أو الطويلة القوائم وأشار صلى
الله عليه وآله (وسلم) إلى إخراجهم
من خير فهو من اعلام النبوة
(فقال) أحديق الحقيق (كانت
هذه منزلة من أبي القاسم بضم
الهم فخرج الزاى ثم خرجت ضد
المجد أي لم تكن حقيقة وكذب

عدواؤه (قال جر) كذب يا عدواؤه فاجلاهم عروا عظامهم بعد ان اجلاهم قيمة ما كان لهم من الثمر الاوابلا (عن
عرو وضامن اقطاب وحيال وقهر ذلك) جمع قتيبهو اكل الجبل واستمر له عمر مطالبته بالقتل لا يدفع الا وهو ناتق
يعرف عبدا لله من دفعه فاشكل الامر وفي التبع قال الملقب في القصة دلسل على ان العداوة وضع المطالبة بالجناية كما
طالب جر اليهود بقتل عيسى وروى ذلك بأن قال ليس لنا عدو غيرهم فعلق المطالبة بشاهد العداوة وفيه ان افعال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم واوقواله المحمودة على الحقيقة حتى يقوم دليل الجواز وهذا لا يقتضي حصر السبب في ابدل عمر اياهم قال الحافظ
ابن جر وقد وقع في نبيشان آخر ان أحدهما ما رواه الزمعي عن عبيدة بن عبد الله بن عتبة قال ما زال جر حتى وجدنا تشبه
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يسمع ميزر من العرب ديننا فقال من كل من اهل الكنانة عسك فلان به

النفذة والافاق عليكم فاجلهم اخبره ابن ابي شيبة وغيره ثمانية مائة واربين سنة في اخبار المدينتين طريق عثمان بن محمد
الاخشي قال لما كثر العيال اى القدامى في ابي المسلمين وقروا على العمل في الارض اجلاهم حر ومعتل أن يكون كل من
هذه الاشياء برهنة في اخراجهم والاجلاء الانحراج عن المال والوطن على وجه الانحراج والكراهة (عن المسورين
مخرمة ومروان) بن الحكم وقد دعاهم من اجاعتهم الصعبة شهدها هذه القصة كعب وعثمان وعلى والمقدوني وام حلة وسهل بن
حنيفة وغيرهم (الاخبر ج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة (نعم المدينة) يوم الاثنين لثلاثين الف سنة
سنة من الهجرة في بضع عشرة مائة فلما اتي هذا الحيلة قلده الهدى واشهره ٢٥٩ واهمها بمصر وبست بصرى بستان

عن عمير بن ابي القيس قال كنت عمو كافا أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدق
من مال حولاى بنى قال نعم والاجر ينكروا له وسلم وعنه قال امر لي حولاى ان اقدر
لما افاضل مسكين فاطعمته منه فصرني فاني تصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فدكرت لذلك ففعلته فقال لم ضرر به فقال يهبط على طعنى من غير أن امره فقال الاجر
ينكروا له أحد وسلم والناس وعنه سلمان الفارسي قال أتيت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بطعام وانما لم اؤكل فقلت هذه صدقة فامر اصحابه فاكلوا لي كل ثمانية
بطعام فقلت هذه هدية اهديتها لك اكرمك بها فاني رأيتك لا تأكل الصدقة فامر
اصحابه فاكلوا كل منهم رواء أحد وعنه سلمان قال كنت استاذت مولاي في ذلك
فطبيب لي فاشتريت طبيا فبسته فاشترى بذلك الطعام رواء أحد حديث سلمان
الاول في اسناده ابن اسحق وبقية رجال الصحيح وحديث سلمان الثاني في اسناده
ابو مرة سلمة بن معاوية قال في جميع الزاد قول ابي جهم ترجمه انتهى وبشهادة
معناه ما في صحيح البخاري من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا اتي بطعام يسأل اهل بيته ثم صدقة قال لاصحابه كلوا وان قيل هدية
ضرب يدها فاكل معهم والاحاديث في هذا الباب كثيرة قوله قال نعم والاجر ينكروا له
دليل على انه يجوز لعبه أن يتصدق من مال مولاه وانه يكون شريكا للمولى في الاجر
وقد روي البخاري في صحيحه فقلت فقال بابي من امر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه
وقال ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أحد المتصدقين ثم اورد حديث
عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفتحت المرأة من طعام فاجلس
مفسدة كان لها اجرها ما انفتحت ولا زجهما اجرهما كسب وانما ذلك لا يتصور
بعضهم اجر بعض قال ابن رشد انه يعني البخاري بالرجوع على ان هذا الحديث مفسر
لما لا ركان التنازل والتنازل والمرأة أمين ليس لها ان تصرف الا باذن المالك نصا

معنى قوله (فواقه ما شعر بهم خائف حتى اداهم بقعة الجيش) أي عياله لاسودا (فانطلق) خائف (يركض) يضرب برجله دابته
استجبالا للسر (فيرا) منذر (لقرين) يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا
كان بالثنية) أي ثنية المراد (التي جهط عليهم) أي على قرين (منها ركب) صلى الله عليه وآله وسلم (راحلة فقال الناس
حل حل) فبلغ المحرم سكون الامم فزجر راحلته اذا جعلها على السرو وقال الخطابي ان قلت حل واحطتها السكون وان عذمتها
فوتت الاولى وسكنت الثانية وسكن السكون فمحو التوهم كغلو في منع من يقول حلت فلان اذا انزهت عن موضع
(قالت) أي عذمت في البروت ولم يبق القمام فلم يبق من مكانها وهو من الاصلاح (فقالوا خللت القمام وخللت القمام) من تين
أي حربت وتبعيت وانزلت الابل كل من الفصيل وقال ابن قتيبة لا يكون الخلاء الا لتوق صاحب قريته قال ابن قتيبة لا يقول

العمل خلال كنز ألج والقصوة اسم لثاقته صلى الله عليه وآله وسلم وقبل كان طرف انهم ساقطو عار فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ما خلقت القصة) أي ما حسرت (وماذا الله يخلق) أي ليس انخلاله لها بمادة كما حسبتم قال ابن بطال في هذا جواز الاستئثار من طلائع المشركين ومفاجأتهم الجيش طلبا لفرتهم وجواز السرور وحده فاجابة وجواز التثريب عن طريق سهولة الى الوعرة للصحة وجواز الحكم على النبي بما عرف من عادته وان جاز ان يطار عليه غيره وماذا وقع من شخص هفوة ولا يعهد منه مثله لا ينسب اليه ويرد على من نسب اليه او معذرة من نسب اليه ما عن لا يعرف ضرورة ساله لان خلاص القصة هو احوال خارق العادة لكان ما خلفه العصابة صهيالهم ٢٦٠ يعاتبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لعذوبهم في ظلمهم وبه جواز

التصرف في ذلك الغير بالمصلحة بغير اذنه الصريح اذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك لانهم لما قالوا حل حل فزبروا به فغير اذن لم يعاتبهم عليه ذكره في الفتوح (ولكن حبسها) اي القصوة (حبس القيد) عن مكة أي دخولها لانهم لو دخلوا مكة على تلك الهيئة وصدهم فربش عن ذلك لوقع فيهم ما يفضي الى سفك الدماء ونهب الاموال السكن سبق في العلم القديم انه يدخل في الاسلام منهم جماعة وسيخرج من اصلاحيهم فاس يسلمون ويجاهدون ولكن مكة في الحسد يجمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان فلو طردوا العصابة مكة لما آمن ان يسلب منهم فاس بغير عسك كما اشار اليه تعالى في قوله ولولا رجال مؤمنون والآية وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة

عرفا جالالا وتفصيلا انتهى ولكن الرواية الاخرى من الحسد يشتمر فان يكتب للمعذرة الصدقة وان كان بغير اذن سيد ملان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم بان الاجر ينهب بعد ان قال له سيد العبد انه يعطي طعاما من غير امر مقلد ان اقدرت بضع المسنة وتكون القاف وكسر الهمزة أي اجهل في القدر والقدير والقادر ما يطبخ في القدر ويطبخ في القصة قال في القاصوس قدور الرزق قصه وقال أيضا قدرته اقدره قدرة اذ كانت حيا ووقت وآي القاصم المذكور هو الماسد بزنة قاصم من الابن وقد قدما في هذا الترخ التنبه على ذلك وانما عذبه ههنا كثرة التنباه

(كتاب الوقت)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة اشياء صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) وعن ابن عمر ان عمر اصاب أرضا من أرض خبيث فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصب أرضا خبيثا لم اصب ما لا اقدر ان افسد من غير ان افسد فقال يا رسول الله ان شئت حبست أصلها وتصدقته بما عسر علي ان الاتباع ولا توجب ولا تؤث في الفقراء ودوى القرى والراعي والغني وابن السبيل لا جناح علي من ولها ان يا كل منها بالمعروف ويحرم غير قول وفي لفظ غير متائل ما لا رواه الجماعة وفي حديث عمرو بن دينار قال في صدقة عمر ليس على الولي جناح ان يا كل ويؤ كل صدقة غير متائل قال وكان ابن عمر هو يلى صدقة عمرو ويؤ لاس من أهل مكة كان يزل عليهم آخر جبه البصري وفيه من الفقهاء من وقف شيئا على صنف من الناس وولد منهم دخل فيه وهو عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ما يستحب غير ثرومة فقال من يشتري بئر رومة فيبذل فيها لئلا يسلين بغيره فمضى الى الجنة فاشترى بها من

وان اختلفت الجهة الخاصة لان اصحاب القبل كانوا على باطل محض واصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض ولكن جهة التشبيه من جهة ارادة تمنع الحرم مطلقا ما من أهل الباطل فواضح وألمس أهل الحق فقمه في الذي تقدم ذكره وفيه ضرب مثل واعتبار من بقي من مضى (ثم قال والذي يقتضي بده) فيه تأكيذا لقول الجليل بكورادعي الى القبول قال في الفتوح وقد سخط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلف في أكثر من ثمانين موضعا قاله الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في الهدي (لا يسألوني) أي قريش (خطبة) بضم الهمزة أي خطبة (يعظمون فيها حرمت الله) يكونون بسببها عن القتال في الحرم لتعظيمه (الأيام) أي اجبتهم اليها وان كان في ذلك عمل مشقة قال السهلي لم يقع في شيء من طرق الحديث انه قال ان شاء الله تعالى مع انه مأمور به في كل حال وايجابه كان امر اوجبا حتما فلا يحتاج فيه الى الاستئذان كذا قال

ونعقب انه تعالى قال في هذه القصة لتدخل المسجد الحرام ان شاة الله آمنين مع تحقق وقوع ذلك فعلموا وارشاد افاضوا
 الجمل على ان الاستئذان سقط من الراوى او كانت القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهنة متمكة لإذلائع ان
 يتأخر نزول بعض السورة (ثم زبرها) أى الناقصة (ثوبت) أى قامت (فعدل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنهم) وقد دأبنا سبقا
 فولى راجعا وقد رواه ابن اسحق فقال قلنا انزلوا قالوا بالرسول الله ما لوالدى من ما تنزل عليه (حتى نزل بالصلى الحديثة)
 واكثرها من الحرم (على عهد) قال فى القاموس النجد يصير لك وكتاب الله القليل لاما دنا فمما يلقى فى الجلاء وما يظهر فى الشتاء
 ويذهب فى الصيف انتهى وقوله (قليل الله) قبل تأكيد دفع توهم ان ٢٦١ براد لقمن يقول ان الله الماء الكثير

وعرض بانه انما يتوجه ان
 ثوبت فى القصة ان الله الماء
 الكثير واضترض فى المصايح
 قوله تأكيد بانه لواقصر على
 قليل استكن اضعاف اضافته الى
 المصايح بكل وذلك لان لا تقول
 هذا ماء قليل الله نعم قال
 الداودى القدا لعين وقال غيره
 حفر فيها ما فان صنع شكال
 (يتبرسه) اى يأخذ (الناس
 تبرضا) من باب التكلف اى
 فليس لاقلا قال صاحب العين
 التبرض جمع المصالح الكفين (فلم
 يلبس) نعم اوله وسكون الهم
 من الابان وقال ابن التين يفتح
 الهم وكسر الموحدة المثناة الى
 لم تبرسكوه يلبس اى يقسم
 (الناس حتى نزحوه) لم يبقوا
 منه شيئا يقال زحمت البئر على
 صفة واحدة فى التحصى
 والازوم (وشكى) مبيها المفعول
 (الرسول الله صلى عليه وآله
 وسلم) العطش فانتزع سهوا من

صلى على رواء الساقى والتمضى وقال حديث حسن وقبه جواز انتفاع الواقف
 بوقفه العام حديث عثمان أخرجه البخارى ايضا تعليق قوله الامن ثلاثة اشياخه
 دليل على ان ثواب هذه الثلاثة لا ينقطع بالوت قال العلامة صلى الحديث ان كل الميت
 ينقطع عنه ويمنقطع بقصد الثواب الا فى هذه الاشياء الثلاثة لكونه كسما فان اوله
 من كسبه وكذا ما خلفه من العلم كالصدقة والتعليم وكذا الصدقة الجارية وهى
 الوقف وفيه الارشاد فى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذى يبقى بعد موت صاحبه
 والترويج الذى هو سبب حدوث الاولاد وهذا الحديث قد قدمنا الكلام عليه وعلى
 ما ورد به من قباب وصول ثواب القراء لله تعالى الى الموق من كتاب الجنة ترجمه لارضا
 بخير هى المسماة بفتح كاي رواه البخارى واحد وقع بفتح المثناة والم وقيل يسكون
 الميم وبعد هاتين محجمة قوله انفس منه انفس الجيد قال الداودى حتى نفس الاله
 يأخذ انفس قوله ونصدقت بها أى بتفعتها وفى رواية البخارى حسن أصلها وسبل
 ثم تهاوى أخرى تصدق بقرموجس أصله قوله ولا يورث زاد الله فى حبيس
 مادامت السموات والارض وفى رواية لم يبق تصدق بقرموجس أصله لا يباع ولا يورث
 قال الحافظ وهذا ظاهر ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية
 الروايات فان الشرط فيها ظاهر انه من كلام عمر وفى البخارى بلفظ فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم تصدق باسلا لا يباع ولا يورث ولكن ينفق ثم وفى البخارى
 أيضا فى المزارة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعم تصدق باسلا لا يباع ولا يورث
 ولكن ينفق ثم تصدق به فقد اصبر من ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ولا منافاة لانه يمكن الجمع بان شرط ذات الشرط بعد ان امره النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بغير الرواية من رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من وقفه على عمر
 لوقوعه منه امتثال الامر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وذو القربى قال
 فى النسخ يحتمل ان يكون هم من ذكر فى الحديث ويحتمل أن يكون المراد بهم عمر بن الخطاب

كأشبهه بـ سر الكاهن بعته لقي هذا السبل (ثم امرهم ان يجعلوه) السهم اسمه اذ قد ورى ان حطمن
 طربز اى مروان - ثقب زعامة عشر رجلا من اصحابه ان الذى نزل الامراجه من الله وقيل هو اخيه سحند وقيل
 البراء بن عازب وقيل عباد بن خالد سكا عن اوافدى ووقع فى الاستعجاب خالد بن عباد قاله فى المقدمة وقال فى الفخر يمكن
 الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالخمر وغيره (فواقه ما زال يجهش) أى يثور ويرفع (لهم الرى) بكسر الراء (حتى صدروا عنه)
 أى دفعوا رءاه بعد ورودهم عطاشا ورا - ابن سعد حتى اعترفوا بانهم جلوسا على شقة البر (فبينهم كذا) اذ جاء بديل
 ابن ورقاء الخنزاعى) العصابى المشهور (ففر من قومه من خراصة) منهم عمرو بن سالم وخران بن أمية فبما قاله الراوى
 وشارحه بن كزوه بن زيد بن أمية كفى رواية معروفة (وكأوا) أى جديل والتفر الذين معه (عينة نصع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم) أي موضع نبره واماته نسبة الصدر الذي هو مستودع السر العيبة التي هي مستودع خواص الشيا وبكث
 نزاهة (من أهل تهامة) بكسر القوف صفة ومأخوذها الأصني مسلمهم ولا شرعهم عن غشياً كان بمكة وكان الأصل في موالاة
 نزاهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ينفي عائش في المحاطة كانوا اتفقا لتمام خرافة فاسقروا على ذلك في الإسلام وفيه جواز
 الاستصناع من بعض المصنفين وأهل الفقه إذ أدلت القرائن على نصحهم وشهدت التجربة بأبائهم أهل الإسلام على غيرهم
 ولو كانوا من أهل دينهم ويستفاد من جواز استصناع بعض ملوك العدو واستسلامها على غيرهم ولا يبعد ذلك من موالاة
 الكفار ولا من موالاة أعداء الله بل من ٢٦٢ قيل استغفاهم وتقبل شركتهم وجمعهم وانكأ بعضهم بعض ولا يزن من

وهذا جزم القرماني قوله والنفق هو من نزل يقوم به يد القرى قوله إن يا كل من
 بالمعروف قبل المعروف هنا هو ما ذكر في الولي التيم وقد تقدم الكلام على ذلك في باب
 ما يصل لولي التيم من كتاب التقيس قال القرماني جزم العادنان العامل يا كل من
 غير ما لولي التيم ولو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل لا يستقيم ذلك منه المراد بالمعروف
 القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد أن يأخذ منه
 بقدر عمله والأول أولى كذا في الفقه قوله غير متولى أي غير متخذهما إلا أي ملوكا
 قال الحافظ والمراد أنه لا يخلت شأنا من رعاها قوله غير متولى أي غير متخذهما إلا أي ملوكا
 هذه رواية وهو اقتضاء أصل المال حتى كأنه عنده قديم وأنه كل شيء أصله قوله قال في صدقة
 هر أي في ديوانه لها من ابن عمر كجزمه في المال الذي في الأطراف ورواه الأصمعي عن
 طريق ابن أبي هريرة عن سليمان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قوله وصلى الله على ابن عمر
 موصول الأسناد كافي رواية الأصمعي قوله لناس بين الأصمعي أبيهم أجد الله
 ابن خالد بن أسيد بن أبي العاص وانما كان ابن عمر يدى منه أخذ بالشرط المذ كونه هو
 ويؤكل صدقته ومثل أن يكون انما أطلعهم من نصيبه الذي جعله أن يا كل من
 بالمعروف فكأنه يوزن له في الأصحاب منه قال في الفقه وحديث عمر هذا أصل
 في مشروعية الصدقة وروى عمرو بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال سألتنا عن أول
 حبس في الإسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال أنصار صدقة رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم وفي أسناده الواقدي وروى الواقدي أن أول صدقة
 موقوفة كانت في الإسلام أرامى بن عريز بن الحجة مصفر التي أوصى بها إلى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فوقفها وقد ذهب إلى جواز الوقف ولو بمجهور العلماء قال
 الترمذي لا يحل بين الصداقة والمقرع من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين
 وجاء في شرحه أنه أنكر الحبس وقال أبو حنيفة لا يزوج خالفه جميع أصحابه لا يزوج

ذلك جواز الاستعانة بالشرع
 على الإطلاق (فقال) بديل
 (التي تركت) كعب بن لؤي
 وعاصم بن لؤي نزولاً بعد أبيه
 الحديبية) جمع عبد الكسر
 والتشديد وهو الملة الذي لا انتطاع
 لمادته كالملة بالبرقونه أنه كان
 يملك بستاناً كثيراً في قرش
 سقوا إلى التمر عليها وإذا عطش
 الناس حين نزول على النبد
 المذكور (ومعهم العود) يضم
 العين وسكون الواو جمع عاقل
 التوق الحديبية الشاة ذات
 اللبن (المخالف) الأمهات التي
 معها أطفالها ومراده أنهم
 يخرجوا معهم ذوات الألبان من
 الأبل ليتزودوا بالبنا ولا يرجوا
 حتى ينعوه وقال ابن قتيبة يريد
 النساء والصبيان ولكنه استعار
 ذلك يعني أنهم يخرجوا معهم
 بناتهم وأولادهم لإرادة طول
 القيام وليكون أدنى إلى عدم
 القرار ويقتل إرادة المصطفى

الأهم وعند ابن سعد معهم العود المخالف والفساد الهيار (وهم مقاتلون وصادرون أي ماعون) عن النبي (وقد
 الحرام (نقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال يا أيها الناس إن الله يحب المجاهد
 أبلغت فيهم حتى أصغت قوتهم ووزنهم أو أصغت أموالهم (واضربتهم فان شأوا ما ددتهم) أي جعلت بيني وبينهم (صدقة)
 معينة أنزلت قتلهم فيها وضرباً بيني وبين الناس) أي من كثر العرب وغيرهم (فان أظهر فان شأوا أن يدخلوا فيهم داخل فيه
 الناس) من طاعني (فأولوا) أي وإن لم تظهر (فقد جوا) أي استراحوا من جهد القتال ولأن عائد من وجه آخر من
 الزمري فان ظهر الناس على ذلك الذي يبعثون فصرح بما حذفه من القسم الأول والآخر في قوله فان أظهر ليس شكاً
 في وجهه الله ما ينبغي موقوفه بل على طريق الترتيل ونزول على الأمر على ما في النص (وان هم أوا) أي استعجلوا (فوالله

نحسب بده لا فائدتهم على أخرى هذا حتى تنقروا النقي) والسالفة صفحة الحق وكفى بذلك من القتل لان القتل تنكره
مقدمة عنه قال الداودي اي تنفصل رقبتي أي حتى أموت وأبني منفردا في قبري (ولست قد ن الله امره) أي بعينه في نصرته
دينه وحسن الاتيان بهذا الجزم به ذلك لتدبره لفتنه على أنه لو رده الأعلى سبيل القرض قال ابن المنير لعله صلى الله عليه
وآله وسلم يميل إلى ذلك على الأعلى أي أن لا من القوة بل على الحول به ما يقتضي أن لا قاتل عن دينه ولو اقررت فكيف لا قاتل
عن دينه مع وجود المسلمين وكفرهم ونفاذ صائرهم في نصر دين الله تعالى وهو محض امره وفي هذا الفصل التنبه على صلته
الرحم والأقارب على ما كان من أهلها وبذلك النصيحة لقرابهم ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القربى والقبائل
في تنفيذ حكم الله وتبليغ امره (فقال بديل سأبلغهم ما تقول ٢٢٣ قال خالطني) بديل حتى اقرب يشا قال أنفك

بشناكم من هذا الرجل) يعني
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(وعنه) يقول قولاً كأن شأنته
أن تعرضه عليكم فلعنا قتال
مهاوهم) حتى الواقدى منهم
عكرمة بن أبي جهل والمحكم بن
أبي العاص (الاحاجة لأن تغيبنا
عنه بشئ) وقال ذو الرأى منهم
عات) بكسر التاء أي أصطفى
(ما سمعته بقول قال سمعته يقول
كذا وكذا الخ) منهم عات قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
زاد ابن أمية في روايته فقال
لهم بديل أنكم تعجلون على محمد
لأنه لم يأت لقتال أنما يصحرا
فأثم سمعوا أي يدينهم لا لأنهم كانوا
يعرفون ميله إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقالوا أن كان
كما يقول فلا يدخلنا علينا ضربة
(فقام عمرو بن مسعود) بن
معتب بالثقي أسلم ورجع إلى
قومه ودعاهم إلى الإسلام فقتلوه
(فقال أي قوم السيرة) أي

وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال لو بلغ بأخشفة لقتال به واجتمع الجهادي لآي
حقيقة بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم حسن أصلها لا يستلزم التأييد بل يحصل أن
يكون أراد ملعة اختاره قال في الفتح ولا يمتنع ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله
وقفت وحسبت الالتئام بحدس صرح بالشرط من مذهب السب وكأنه لم يقف على
الرواية التي فيها حبيس مادامت السموات والأرض قال القرطبي إذا الوقت غفالت
للإجماع فلا يلتفت إليه انتهى وما يؤيد هذا ما ذهب إليه وهو حديث ما لم يفقد
حبيس ادواحه وأعتده في سبيل الله وهو متفق عليه وقد تقدم في الزكاة ومن ذلك
حديث أبي هريرة المذكور في أول الباب فإن قوله قد قتل ية يشعر بأن الوقت لازم
ولا يجوز نقضه ولو جاز النقض لكان الوقت صدقة منقطعة وقد وصفه في الحديث بعدم
الانقطاع ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ولا يوهب ولا يورث كما تقدم فإن
هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لمصلحة التخصيص التي أمر بها غيره وذلك يستلزم لزوم
الوقف وعدم جواز نقضه وإنما كان تخصيصاً للقرض أنه تخصيص ومن ذلك حديث
أبي قتادة عند الساقى وابن ماجه وابن جابر عن رواه عن أخيه ما يصفه الرجل بعد ثلاث
وفصال يدهوله وصدقته تجزي بلفه أجراها وعمل يعمل به من بعده والجرى يستلزم عدم
جواز النقض من الغير ومن ذلك وقف أبي طلحة الأتي وقول رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لا أرى أن يقبله نافي الأقربى وما رواه من حديث أنس عند الجماعة أن
حسان باع نصيبه منه فبع كونه له ليس بحجة قد روي أنه أنكر عليه ومن ذلك وقف
بجاعة من العصاة منهم على وأبو بكر والزبير وسعيد وعمر بن العاص وحكيم بن زوام
وأنس وزيد بن ثابت روي ذلك كله الصحيح ومنه أيضاً وقف عثمان لمخرومة كافي حديث
الباب واحتج لآي حنفية ومن معه بما أخرجه البيهقي في الشعب من حديث ابن عباس
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما نزلت آية القراض لأحبس بعد موته النساء
ويحبس عنه بأن في أسناده ابن الهيثم ولا يمتنع منه ويجب أن يضاهى المراد بالحبس

مثل الابن في الشفقة لولده قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى
إلى القيمة قالوا لا) نهكت قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى قالوا بلى
وعجزوا (بجنتكم باهلي ورائي ومن أطاعني قالوا بلى قالوا بلى) يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد عرض لكم خلة
رشد) أي خلة خير صلاح وإنه أفاض (القبول وهو حق) أتركوه (آته) أي أي البه قالوا آته) أي من أي باق (قام)
صلى الله عليه وآله وسلم مروى (فصل بكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (روى) (مروى) (مروى)
قوله لبديل) السابق وأخبر أنه لم يأت بريد بن بكير إلا أن ابن أمية (فقال مروى عند ذلك) أي عند قوله لا فائدتهم (أي محمد
أنا ب) أخبرت) إن أسما صلت أمر قومك) أي أسلم بكم بالكلية (هل سمعت بأحد من العرب اجتاحت) أهلك) (أهلك)

فالحكمة (وان تكن الاخرى) أي الدولة تقومك فلا يعني ما يعملون بكم حالة الكرماني وتبعه العتي لغواب الشرط محذوفاً
وفيه رعاية الادب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يصرح بالشيء قالته وقال في الصابغ التقدير وان تكن
الاخرى لم ينهك أحد بك أو أحاقول الزكشي التقدير وان كانت الدولة لهدوق كان الظفر لهم عليك وعلى أصحابك فقال في
الصابغ هذا التقدير غيوسمقيم لما يلزم عليهم من ايجاد الشرط والجزم ان الاخرى هي انتصار العدو وظفرهم بقول
التقدير اني آت ان انتصر اعداؤك وظفروا كانت الدولة هم وظفروا فاني والله لأرى وجوها) أي أعيان الناس (واني لأرى
اشوا بين الناس) أي اخلاط من قبائل شتى ويروى أو يا شيا من السفة ثالثاً اخص من الاول (حليفاً) أي حبة (أن
يفروا ويدعوك) أي يتركوك لأن الماد جرت ٢٦٤ ان الجيوش بالجمعة لا يؤمن عليها الاثر بخلاف من كان من قبيلة واحدة

فانهم ما ينفون القرار في العادة
وما لم عروة ان مودة الاسلام
ابلى من مودة القرابة كما قيل
القوم اخوان صدق منهم سبب
من المودة به دل به نسب
(فقاله ابو بكر رضي الله عنه)
وكان خضر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فاعدا (امصص)
أمر من مصص من باب
هم يعلم (بظر اللات) قطعة تبق
بعدها ثلثان في فرج المراء قال
الماودي البظر فرج المرأة قال
السفاسي والذي عندها الفقة
انه ما يفتض من فرج المرأة أي
يقطع عند خدائها وقال في
القاموس البظر ما بين اسكن المرأة
البلع بطور كالبيطر والبظر بالتون
لكن تشد والبظامة وتفتح وأمة
يظفر اسلوبته والاسم البظر عركة
واللات اسم احد الاصنام التي
كانت قریش وثعيف يصعدونها
وقد كانت عانة العرب الشتم بذلك
تقول لبعض بظفره قامت عمار

لذ كور توقف المال عن وارثه وعدم اطلاقه اليه وقد أشار الى مثل ذلك في النهاية
وقال في البصر أرا دحس الماهلية السائمة والوصيلة والحام ملتافليس في آية الميراث
منع الوقت لانقراضهما انتهى وأيضاً لو فرض ان المراد بحديث ابن عباس الحبس
لشامل الوقت لكونه نكرة في سياق النفي لكان مخصوصاً بالحدث المذکور في الباب
واحتج لهم أيضاً على عدم لزوم حكم الوقت بما رواه الطحاوي وابن عبد البر عن الزهري
ان عمر قال لو اني ذكرت صدقي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لرددتها وهو يشعر
بان الوقت لا يمنع الرجوع عنه وان الذي يمنع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم ففكره أن يفارقه على أمر ثم ضاعف الله الى غيره ويحجب عنه بأنه لا يجزي في
أقول الصحابة وانما لهم الا اذا وقع الاجماع منهم ولم يقع ههنا رأياً بهذا لثمة قطع
لان الزهري لم يذكره مع فاطم ان الوقت من القران التي لا يجوز ان يفتقر فيها به ردها
لا الوقت ولا يفرد وقد حكى في البصر من محمد وابن أبي ليلى ان الوقت لا يتخذ الا بعد
القبض والا فلو اقب الرجوع لانه صدق ومن شرطها القبض ويجب بان بعد القبض
قد نفذ الرجوع والمطابقة بالصدقة لما قطع الفارق قولاً من يشترى بخرومة يضم الرأ
وسكون الواو وفي رواية للقبول في الصحابة من طريق بشر بن بشير عن الاسدي عن أبيه انها
كانت لرجل من بني قحار حين يقال له ادمومة وكان يبيع منها القرية بعد فقال له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تبعني يا بعير في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعالي غيها
فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال اتبعني الى ما جعلت له قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين وللسان في من طريق الاحتف
عن عثمان قال اجعلها مقايمة للمسلمين وأجرها ف زاد أيضاً رواية من هذه الطريق
ان عثمان قال ذلك وهو يحصور وعده جاعفتم على من أتى طالب عليه السلام
وطهارة الزبير وسد بن أبي وقاص قولاً فيبيع في ادمومه مع دلاء أسلمين فيه دليل على أنه
يجوز زوال الوقت ان يجعل لنفسه نصيباً من الوقت ويؤيده جعل عمر لن ولوقته ان يأكل

فقال أبو بكر رضي الله عنه في اللات نه طهم اها ان قصد المداغة فب عرونا فاقه من كان بعد مقام امه وجعل على منه
ذلك ما أغضب به من نسبته الى القرار قال في القم وفيه جواز الطاق ما يتشع من الانفاظ لارادة زجر من يدامنه ما يستحق
بذلك وقال ابن المنذر في قول أبي بكر تخمس العدو ولو أنهم وقترض لارامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك
علواً كبيراً ما يشاء لو كانت بنتاً كان لهما ما يكون اللات (اشحن نفر عنه ونده) استفهام انكارى (فقال) أي عرو من ذا) أي
السكرام (قالوا أي كبر قال) عروة (أما الذي نفسي يمد له لا يد) أي نعمة ومنه (كانت عنتي لم أبرئ) أي اكانت (بها
لاجبتك) وبين الزهري ان هذه البدأ عروة كان تحمل يد فاعاته ابو بكر يعون سن وعنده الواقعة عشر قلائص (قال
وجعل) عروة (يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسكما تكلم كله أخذ بلسه) التبرية على عادة العرب من تناول الرجل

لثبوتهم بكلمه لاسمنا عند الملاحظة قال في القمع وفي الغالب انما يصنع ذلك التطهير بالتغليل لكن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفضي لمعروفه من ذلك استدل به وقال ما (والمغيرة بن شعبه قاتم على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه السيف) قصد الحراسته (وعليه) أي على المغيرة (الخضر) ليستغنى من عروته (فكلما أهوى عروته يدها إلى لحية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب يده) أجل لا تأتي على الله عليه وآله وسلم وتقتلها (بمثل السيف) وهو ما يصحكون أسفل القراب من فضة أو غيرها (وقال آخر يملك من لحية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد عروته بن الزبير قاله لا يخفى لتركه أن يحسه (فرقع عروته رأسه فقال من هذا) الذي يضرب يدي (قالوا المغيرة بن شعبه) وعندها بن الحسن قتبهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له عروته من هذا ما بعد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبه ٢٦٥ قال في القمع وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة نفسه باسناد صحيح

وأخرجه ابن حبان (فقال) عروته مخاطبا للمغيرة (أي غدر) برقة حر محلول عن غادر ما لغفل وعنه بالغدر (الاستأسي) في غدرتك أي في دفع شر خيانتك يذل المال (وكان المغيرة) قبل إسلامه (صاحب) أو مال الجاهلية من ثقيف من بني مالك لما خرجوا زائر من المخزومي بمصر فاحسن اليهم وقصر بالمغيرة فحسنته الفيرة منهم لأنه ليس من القوم فلما كانوا بالطريق فشرروا بالتمير فلما سكروا وقاموا قتلهم جميعا (وأخذ أموالهم) فلما بلغ ثقيف فقتل المغيرة فادعوا للقتال فبني عروته من المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفسا وأصلحوا فهدأ هو بسبب قوله أي غدر (ثم جاء) إلى المدينة (فأسلم) فقال له أبو بكر ما فعل المالكيون الذين كانوا معك قال قتلهم وبشت بالإسلام إلى

منه بالمعروف وظاهره عدم الفرق بين أن يكون هو الناظر أو غيره قال في القمع ويستحب منه هذه الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد والاربع عنه وقال به ابن شعبان من المالكية ووجهه أنهم على التبع إلا إذا استغنى لنفسه شيئا سيرا بحيث لا يهتم الله فسد رمان وروثه ومن الشافعية ابن سيرين وطائفة وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البصريين وأرضوا واستدل بقصة حره وموقفه وكتب البذرة ويحدث أنس في أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعقب مضية رجل عتقه فصادقها ووجه الاستدلال به أنه أخرجهما من ملكه بالعق وردها إليه بالنزط اه وقد حكى في الصريح أن الوقف على النفس من العترة وابن شبرمة والزبير وابن الصباغ وعن الشافعي ومحمد والناس أنه لا يصح الوقف على النفس قالوا لا فليصح عن تلكه لنفسه من نفسه كالبيع والهبة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم سبل الثمرة وتسليل الثمرة فليكنها للغير قال في القمع وتجب بان امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه فليكنه لنفسه انما هو لعدم القاطعة والقائمة في الوقف لصلته لان استحقاقه إياه ملكا فغير استحقاقه إياه وقفا اه ويؤيد هذه الوقف على النفس حديث الرجل الذي قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندي بئارة فقال تصدق به على نفسك أخرجه أبو داود والنسائي وأيضا المقصود من الوقف تصديق القرية وهي حاصلة بالصرف إلى النفس

باب وقف المشاع والنقول

(عن ابن عمر قال قال عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لو سلم المائة السهم التي لي بضمير أسيب ما لاقط أهيب إلى مني فإني أردت أن أصدقهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحبس أصلها وسبل غرتهار وأما النسائي وابن ماجه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتبس فرسا في سبل الله أيعاها واحتسابا فان شيعته وروثه يورثه في ميزانه يوم القيامة حسنت روماء أحمد والبصريين وعن ابن عباس قال

٣٤ نيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبيهما (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أقبلك وأما المال فليس منه في شيء) أي لا أقرض له لكونه أخذ غدا لأن أموال المشركون وإن كانت مضمومة عند القهر فلا يصلح أخذها عند الأمن فإذا كان الإنسان مع أحبالهم فقد آمن كل واحد منهما صاحب نفسه كماله وأخذ الأموال عند ذلك غدر والتغليل بالكفار وغيرهم محظور وانما نقل أموالهم بالمخارعة والمغالبات لصلته صلى الله عليه وآله وسلم ترك المال في يده لا كان أن يسلم قومه فبذلهم أموالهم ويستقادم القصة أن الحري إذا اتلف مال الحري لم يكن عليه ضمانه وهو أحد الوجهين للشافعية (ثم أمرت بجل رمق) أي لفظ (أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يعنيهم بالثنية (قال فوالله يا خضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (فقطامة) ما يصنع من الصدقات التي لا يوقف في كسب رجل منهم ففعلت بها أي

بالنظامه وجهه وسلطه) ثم كابتضلاتهم فادابن اصحق ولا يستطعن من عرشي الاخذونه (واذا امرهم ابشروا امره) أي
 أسرهم الى فصله (واذا اوتوا كادوا يقتلون على وضوئه) يفتح الواو فضله الماء الذي توشاه أو على ما يجتمع من القطرات وما
 يسيل من الماء الذي يشر أعضاء الشرب في عدد الوضوء (واذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يجحدون) من الاحدا (اد اليه
 النظر) أي ما ياملونه ولا يدعون النظر اليه (تظليه) قال في الفتح فيه طهارة الخشعة والشعر المتفصل والتبرك بفضلات
 الصالحين الطاهرة ولعل الصالحين في حضرة مروءة بالغوا في ذلك اشارتهم الى الرد على ما خشيتم من فرارهم فكانهم
 قالوا بلسان الحال من يجب امامه هذه الهبة ويضطره هذا التعظيم كيف ينظر اليه فيزعمونه يسلم لعدو قول هو أشد اعتباطا
 به ودينه نسر من القبائل التي راي ٢٦٦ بعضها بعضا بمجرور الرحمة ويستقدمته جواز التوصل الى المقصود بكل طريق

سائق (فرجع مروءة الى أصحابه
 فقال أي قوم والله لقد وجدت
 على الملوك ووقدت على قبصر)
 خير منصرف الوجهة وهو لقب
 لكل من ملك الروم هومن
 الخصاص هذا العام (وكسرى)
 بكسر الكاف وفتح اسم لكل
 من ملك الفرس (والعاشق)
 بفتح النون وتصف الجنب لقب
 من ملك الحبشة وخص الثلاثة
 بالة كرا نهم كانوا أعظم ملوك
 ذلك الزمان (والهاتان) بكسر
 الهمزة نافية أي ما رأيت ملكا
 قط يضطره أصحابه ما ينظم
 أصحاب محمد صلى الله عليه وآله
 (وسلم محمدا والله ان تضم نظامه
 الا وقعت في كفت رجل منهم
 فذات بهاد وجهه وسلطه واذا
 أمرهم ابشروا أمره واذا اوتوا
 كادوا يقتلون على وضوئه واذا
 تكلم خفضوا أصواتهم عنده
 وما يجحدون اليه النظر تعظيمه
 والله قد عرض عليكم خطه رشده
 فاقبلوه) قال في الفتح وفي مرسل

أورد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج فقاتل امرأته زينها اجني مع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما عدي ما جعل عليه قالت اجني على جلت فلان قال ذلك
 جيس في سبيل الله فاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال ما لنا لك اجنيها
 عليه كان في سبيل الله وأما جودود هو قد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 ليجن خاله فلما احتبس ادراعه واهلاد في حيل الله) حديث ابن عمر أخرجه أيضا
 الشافعي ورجال اسناده ثقات وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة فكانت قدمه ولطرق عند
 الشيخين وحديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه أيضا البخاري
 والتمساق في مختصره أو مسكت عنه أو داود والسندي ورجال اسناده ثقات وقد تقدم
 نحوه من حديث أم عجل الاسدي في باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل من كتاب
 الزكاة وتحدثت بحسب خاله لادراعه واهلاد قد تقدم أيضا في باب ما جاني تعجيل الزكاة
 من كتاب الزكاة فليد ان المائة السهم الخ اسدل المنصف بهذا الحديث على صحة وقف
 المشاع وقد حكى صحة ذلك في البصر من الهدى والقاسم والناصر والشافعي وأبو يوسف
 ومالك وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة
 الامام يحيى ومحمد بن لا يصح وقف المشاع لان من شرطه التعيين وحكي أيضا عن المؤيد
 بالله انه يصح فيها قسمته مما ياب لا في غير ملتأية اليه المنع القسمه أوسع الوقف وعن أبي
 طالب يصح فيها قسمته اقرا كالارض المستوية والاقلا أو اوضع ما احتج به من منع من
 وقف المشاع ان كل جزء من المشترك محكوم عليه بالملوك كذا فيمكن فلازم مع وقف
 أحد الشرير يكن أن يحكم عليه بحكمين مختلفين متضادين مثل صحة البيع بالنسبة الى
 كونه مملوكا وعدم الصحة بالنسبة الى كونه موقفا فيصنف كل جزء بالصحة وعدمها
 ويتصف بذلك الجهة وأيجاب صاحب المتار عن هذا انه تقبل العتق المشاع وقد صرح ذلك
 هناك كحديث السنة الا بعد كالمع هنا واذا صرح من جهة التشريع بطل هذا الاستدلال
 وقد استدلل البخاري على صحة وقف المشاع بحديث أنس في قصة بناء المسجد وان النبي

علي بن زيد عنه أن أبا شيبة قال هر فاني قوم قد رأيت الملوك وما رأيت مثل محمد وهو علق ولكن رأيت الهدى صلى
 معكوا فاما رأيتكم الا انصيتكم فاعرضه هو ومن اتبعه الى الطائف وفي قصة مروءة فخذ من الفوا انما يدل على جودته
 وقبطه وما كان عليه الا انصيتكم من الباطنة في تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتوقيره وما اعاد امور وروى عن جفا عليه
 بقوله أو فعل والتبرك ٧ فله (قال رجل من بني كنانة) هو الحليس مسفر ابن طهارة سيد الاحاديث كاذ كره الزبير بن بكاز
 (دعوني آتية فقالوا اتية) فاني (فما أشرف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وآله (برأه
 (وسلم هذا فلان هو من قوم يضطهون البدن) بضم اليا مع ينة وهي من الابل والبقر (فاعضوها) أي أغيروها (فحققت له
 واستقبله الناس يلبون) بالعمرة فادابن اصحق فلما رأى الهدى يسيل عليه من عرق الوادي بقلانده قد جسد عن محمد جرح

القدر الذي ذكره ابن ابي عمير في اتمعة الصلح هو المعتقد بوجه ابن سعد وان رجح الحاك من حديث علي بن يقطين وامام ابي حنيفة كامل ابن عيسى ومستند الحاك والوسط الطبراني من حديث ابن عمر ان عبد الصلح كانت أربع مئين فاستداه ضيق منكر خلاف الجميع وقد اختلف لعل في المدة التي تجوزها الهامة فيبلغ المشركون ثقل لتجاوز عشرين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور وقبل قبوز الازياء فالاول هو الرابع فعدا النبي صلى الله عليه وآله (وسلم الكتاب) هو علي بن ابي طالب (فقال) (النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) كتب بسم الله الرحمن الرحيم قال سهل اما الرحمن فوالله ما ادري ما هو ولكن اكتب باسم الله كما كنت تكتب (وكان علي الله عليه وآله وسلم يكتب كذلك في الإسلام كما كانوا يكتبون في الجاهلية فلما نزلت آية لعل ٢٦٨ كتب بسم الله الرحمن الرحيم فاذكرهم حجة الجاهلية) فقال المسلمون والله

حرام بن عمرو بن زيد منا بن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر
ابن حوام يفتحن الى حوام وهو الاب الثالث واباين كعب بن قيس بن عتيك بن زيد بن
معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فسمو بصبح حانوا واباطلة وابا وبين ابي وابا
لحقة سنة اياه وعن أبي هريرة قال لما نزلت هذه الآية وأندرس عيسى منك الاقرين دعا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريشا فاجتمعوا فم وحسن فقال يا كعب بن لؤي
انظروا أنفسكم من النار يا مرنبة كعب انظروا أنفسكم من النار يا بني عبد شمس
انظروا أنفسكم من النار يا بني عبد مناف انظروا أنفسكم من النار يا بني هاشم انظروا
أنفسكم من النار يا بني عبد المطلب انظروا أنفسكم من النار يا فاطمة انظري نفسك
من النار قال لا أم لك من الله شيئا فبران لكم وحاسا بلها لا لها متفق عليه
ولفظه سلم قوله يربط بفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الراء والمهمله والدمه وياق
ضبطه وأوجه كثيرة جمعها بن الاثني النهاية فقال ويروي بفتح الراء وكسرها وبفتح
الراء وضهاو والمدو القصير فذهب ثمان لغات وفي رواية مجازين حله بفتح الراء وكسرها
الراء وقد يجمع على التصانيف وهي عند مسلم وروح هذه صاحب الفائق وقال هي وزن
يعلم من البراج وهي الأرض الظاهرة التي كشفت عن عند أبي ادبوا بها وهي بأشباع
الموحدة والباقي مثله ودهم ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهززة فان أريها من
الأرض المقدسة قال الباجي أنفصا بفتح الراء الموحدة وسكون الراء وفتح الراء
مقصودا وكذا جزمه الصفاني وقال الباجي أيضا أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر
يفتخون الراقي كل حال قال المصوري وكذا الباء الموحدة قوله يخرج كلاهما بفتح
الموحدة وسكون المجهول قد يتوهم مع التنقل أو الضيف بالكسرة والباء لغات قال
الفتح وإذا كررت فالأخباران تتون الأولى وتسكن الثانية وقد يسكن جميعا كما
قال الشاعر يخرج نواله المولود ومعناها تخمين الامر والاهاب بفتح الراء وكسرها

لا تكتبها الا باسم الله الرحمن
الرحيم فقال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) لعلي رضي الله عنه
(اكتب يا امك اللهم ثم قال صلى
الله عليه وآله وسلم اكتب
(هذا ما فاض عليه محمد رسول
الله فقال سبيل والله لو كانم انك
رسول الله ما حددنا من البيت
ولا فائتلك ولكن اكتب الله
ابن عبد الله فقال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم والله اني رسول
الله وان كذبتوني اكتب محمد بن
عبد الله قال الزهري فقلت) أى
اجابته صلى الله عليه وآله وسلم
لسؤال سبيل حيث قال اكتب
يا امك اللهم واكتب محمد بن
عبد الله (لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم لا يا لؤي بن طمية
يعلمون فيها حرمات الله الا
اعطيتهم اياها فقال له النبي صلى
الله عليه وآله وسلم علي ان تخطوا
بنا وبين البيت العتيق (تخطوف
به فقال سبيل والله لا تخطي منك
من البيت ابرام (تقصص

العرب أتأخذ تلمس خطه) بضم الضاء أي أهرا ورواية أخرى دخلت عليه اعتوت (ولكن ذلك)
 القضي
 أي الضحية (من العام المقبل فكتب) على ذلك (فقال سبيل وعلى الله لا يأتيك سناريل وان كان على دينك الا زدنا لينا)
 وفي رواية أخرى هم الرجال والتأخيد خلن في هذا السلخ ثم نسخ ذلك الحكم فيهم أو يبدلن الا بطريق العموم فخصن
 (قال السليون) قال في الفقه وقال ذلك يشبهه أن يكون عمر وعن قال ايضا اسدين من حضرو وسعد بن عبادة كما قاله الواقدي
 وسهل بن حنيف (سبحان الله كفى يراد الى المشركين وقد جاء على ما فهمه كذا) اذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو
 واسمه العاص وكان حبس حين أسلم وعقب فخرج من السجن وكتبه الطورن وركب الجبال حتى جهل على السلي بن حال
 كونه (يصف) أي يفتي (في قبور) سني القيد الثقيل (وقد يخرج من اسفل مكة حتى روي بنفسه من انظر السلي بن فقال) اياه

مبطل هذا بعد أول ما قاضيك علمه ان تردى الى فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انتم تقتضون الكتاب بعد) اي لم تترغ من كتابته (قال) سهل (فوالله اذ لم اصلحك على شيء ابدأ قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قاتلوا) اي امضوا (لي) فعلى فيه فلا ردة اليك (قال) سهل (ما اوجب ذلك قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (علي فاضل قال) سهل (ما افاضل قال مكرز) يكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء ابن حصص وكان عن اقبل مع سهل بن عمرو في القاس الصلح (بل قد ابرهنا ذلك قال ابو جندل اي معشر المسلمين اريد اني المشركون وقد جئت) حال كوني (مسلي الاثرون ما قد لقيت وكان قد ذهب هذا بائسدي في الله) زاد ابن ابي عمير فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يا جندل اصبر واحتسب فاننا لنقتدرون ان الله يجعل لك قريبا غريبا قالوا انطاني تاؤل العلماء ما وقع في قصة اي جندل على وجهين أحدهما ان الله ٢٦٩ قد أباح الثقة لسهل اذا خاف الهلاك

ورخصه أن يشكك الكفر مع
أضمار الإيمان ان لم تكنه
التوبة قبل يمكن رده اليهم اسلما
لاي جندل الى الهلاك مع وجود
السييل الى الخلاص من الموت
بالتقنة الثاني انه لو رده الى أهله
والعاب ان ياد لا يبلغه الهلاك
وان عذبه أو مضنه فله مندوحة
بالتقنة أيضا وأما ليضاف عليه
من الفتنة فان ذلك امتحان من
الله يثلي به خبره عباد من المؤمنين
واختلف العلماء على يجوز الصلح
مع المشركين على ان يرد اليهم من
جسم المسلمين من عدهم الى بلاد
المسلمين أم لا قبل علم على ما دلت
عليه قصة اي جندل وأي بصير
وقبل لا وان الذي وقع في القصة
منسوخ وان ناسخه حديثاً لم
يرى من مسلمين بين منير كين
وهو قول المنقصة وعند
الشافعية تفصيل بين العاقل
وبين المجنون والمسيء فلا يردان
وقال بصير الشافعية ضابط

المتعني هل هو التصانية أو بلوحدتور واما البضارى عنه بالنسبة في الاقربين
لشكك العلماء في الاقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الاب أو
الام ولكن يدا قرابة الاب قبل الام وقال أبو يوسف ومحمد بن جهمم أب من هذا الهجرة
من قبل أب أو أمهم فيه تفصيل زاد فروق يقدم من قرب وهو رواية عن أي حنيفة
وأقل من يدفعه في ثلاثة وعند محمد اثنان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للاختلاف
عندهم الا ان شرط ذلك وقال الشافعية القرابين من اجتمع في النسب سواء اقرب أم أب
بعد مسلما كان أو كفرا غنيا أو فقرا ذكرا أو أنثى وارثا أو غير وارث محرما أو غير محرم
واختلفوا في الاصول والقرو على وجهين وقالوا ان وجد مع محصورون أو كفرون
ثلاثة استوصوا وقبل يقتصر على ثلاثة وان سكا أو غير محصورين فنقل الطحاوي
الاتفاق على البطان قال الحافظ وفيه نظر لان عند الشافعية وجهها بالجو أو بصرف
مهم لثلاثة ولا يجب التسوية وقال أحد في القرابة كالتأخي الا انه أخرج الكافرو في
رواية عنه القرابة كل من جهمه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه وقال مالك
يختص بالعصبة سواء كان ربه أو لا ويبدأ بقرتهم حتى يفنوا ثم يعطى الاغنيا وهكذا
في الفتح وحكي في البصر من مالك ان ذلك يختص بالوارث وعند الهادوية ان القرابة
والاقارب لمن ولد بعد أي الوأفق واجتبهوا بان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) جعل
مهم ذوى القربى لبقى هاشم وعاشم جداه صباه الله وهذا ظاهر في جد الاب وأما جد
الام فلا بل هو يدل على خلاف المدهي من هذه الحيلة ان لم يصرف النبي صلى الله عليه وآله
والهوسم الى من نسب الى جد أمه وأجلب ما حيسر شرح الاثمن ان خروج من منسب
الى جد الام هنا يخص من محرم الا في العموم يصح تخصيصه فلا يلزم اذا خص ههنا
ان يصرفوا حيث يخص وقد استدل أيضا على خروج من منسب الى جد الام بانهم
ليسوا بقرابة لان القرابة النسبية والهبة وليس من كان من قبل الام بعصبة ولا
عشره قوا كانوا أرحاما أو أمهلا وله ذاك في البصر وقرباوي وأخاري أو ذوا أرحام

جواز الرد ان يحسبوا المسلم بعت لا يجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم (فقال عمر بن الخطاب) رضى الله
عنه (فايتني النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) فقلت له (أأنت نبى الله حقاً قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (علي قلت ألسنا على
الحق وعدنا نأى الباطل قال لي قلت فلم يعطى النبوة) أي لما لا اله الا الله الرديشة الخبيثة (قد خذنا اذا) أي سنن
(قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) (أأنت نبى الله حقاً قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (علي قلت ألسنا على
والهوسم لم يفعل ذلك الا لامرأ طلعته الله عليهم من حبس الناقه والله لم يفعل ذلك الا بحرم الله قال عمر (قلت) لم صلى الله
عليه وآله (وسلم) (أوليس كنت قد شئت اناسا في الميت فطوف به) وعند الراقي انه صلى الله عليه وآله (وسلم) كان ذا في منامه
قبل ان يموت انه دخله رؤيا أصحاب البيت قالوا يا أبا خيرة ذلك شق عليه (قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) يا أيها خير ذلك ان انا

العام) هذا (قال) عمر (قلت لأهل فاك آتية ومطوف به قال) عمر (قائمت أبا بكر فقلت يا أبا بكر ليس هذا النبي الله سبحانه قال لي) قلت الساعلي الحق وعدتوا لي الباطل قال لي قلت فلم تظلي (النسبة) (النية) (في الدنيا) أي حيث تنزل (قال) أبو بكر رضي الله عنه مخاطباً عمر (أي الرجل أنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس يصح ربه وهو ناصر فاستسك بفرضه) وهو لا بد من عزلة كل قفر من أي فقهك بأمره ولا تخافه كما خشيت المرمر كاب الفارس فلا يفارقه (فوالله أنه على الحق) قال عمر (قلت ليس كان صلى الله عليه وآله وسلم بعد ثمانين سنة في البيت ومطوف به قال) أبو بكر (لي أخفرك أنك بتأنيبه العام) هذا قال عمر (قلت لأهل فاك آتية ومطوف به) وفي ذلك دلالة على فضله أي بكره وفوره وقلوبه وقوداً به لكونه أجاب بما أجابه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال في التمهيد ذكر عمر أنه راجع أحد أفاضل ذلك بعرض رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم غير أي بكر الصديق وذلك لخلافه وسعة علمه عند موافق أي بكر لم يظن بما أجابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوا دلالة على أنه أكل الصلابة وأمرهم بأحوال الرسول وأهلهم بأمره الذين وأشد لهم موافقة لأمر الله تعالى وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استكروا الصلح المذكور وكانوا على رأي عمر في ذلك ونظير من هذا الفصل أن الصديق لم يكن في ذلك موافقاً لهم بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء وفي الهجرة أن ابن الفضل وصف أبا بكر بخير ما وصفت به خديجة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوا من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويقصم على قربات الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتها متشابهة من الأبناء استقرت إلى الانتهاء وأخرج

ابن ولده جداً به ما تأسوا الصرفة صلى الله عليه وآله وسلم هم ذوى القربى في الهاشمين والمطلبين وحمل إعطاء المطلبين بعدم القرعة لا القرب وهو الظاهر كما وقع صلى الله عليه وآله وسلم التصريح بذلك لئلا يفسد بعض بني عبدمن من تخصيص المطلبين بالظاهر عنهم فقال انهم لم يمارقوا في جاهلية ولا إسلام ولو كان الصراف اليوم للقرابة فقط لكان حكمهم وحكم بني عبدمن واحداً لانهم منه وفي القرب السبب صلى الله عليه وآله وسلم قوله أفضل بضم الهمزة أي قوله أو طلبة قبيلة قيسية أو طلبة قبيلة تميم أحد الاحتمالين في لفظ أفضل فانه احتمل أن يكون فاعله أو طلبة كما تقدم واحتمل أن يكون مفعولة أمر واتى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وذكر ابن عبد البر أن جميل القاضي رواه عن القعنبي عن مالك فقال في روايته قد سها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آثاره وبينهم أي في آثار أبي طلبة وبينهم قال ابن عبد البر إضافة القسم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن كان شافياً فإسناد العرب على معنى أنه لا حرب بل كنز الرواية يقولون ذلك الصواب رواه ابن قيس قال قسمها أو طلبة قوله في آثاره وبينهم في الرواية الثانية فجعلها في حسان بن ثابت وبين كعب قبيلة من قال أقل من يعلى من الأتارب إذ لم يكونوا من خصم من اثنتان وفيه نظر لانه وقع في رواية البخاري فجعلها أبو طلبة في ذوى رجمه وكل من هم حسان وأبي بن كعب فذلك على أنه أعطى غيرهما معهما في مرحلة أي بكر بن رجم فردعه على آثاره أي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه وابن أخيه ابن عثمان بن عمرو بن عبد بن جابر فتقاروا موافق حسان حسنة من معاوية بجائته أن سجد لهم قوله ابن حرام الماسكتين قوله ابن زبينة هو بالإضافة قوله وبين أي أبي طلبة ستة أي قال في النسخ هو ليس مشكل وشرع النصاب في بيته ويغني عن ذلك ما وقع في رواية المسكتي حيث قال عقب ذلك وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو بن مالك يجمع حساناً وأب طلبة وأباً ٥١ وفيه شبهة أي طلبة هذه فوالله إنها من الوقت لا يحتاج

الربا من حديث عمر نفسه مختصر قال عمر اتهموا الرأي على الذين طلقوا ما تبقى أروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأي وما علون من الحق (قال عمر) رضي الله عنه (فصليت ثلاثاً التوقف في الامتنال ابتداءً) (الاحمال) الحاجة إلى من الغلب والنجى من السؤال والبولاب لم يكن ذلك شكاً من هر بل طلباً للكشف عما على عليه وحنا على لذل الكفار لم يعرف من قوته نصرة الدين وعند ابن اسحق فكان هر يقول لما زلت أصدق وأصوم وأصل وأعتق من الذي صنعت ومن عذابي كلابي الذي تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال هر رضي الله عنه لقد اعتقت بسبب ذلك فما رأيت دهر المديت وقد قال السهيلي هذا الشك هو ما لا يستقر صاحبه عليه وإنما هو من باب الوسوسة كذا قال وفيه يظهر أنه وقتئذ منسب على الحكمة في النسخ وتكشف عنه النية وتظهر نفسه في الصلاة على عبد الله بن

ايوان كان في الاولى لم يتطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وفي هذه القصة واشتغال الاعمال لهنقه والجميع تاملوا
 عنه كانه معذور وفيه بل هو في معاجور لانه يجهده (قال فلما فرغ من قسبة الكتاب) واشهد على الصلح رجالا من المسلمين
 منهم ابو بكر وجرير ورجالا من المشركين منهم بكر بن حصن (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لا تصحبوا قوما
 فاحمروا (الهندي ثم احلقوا) وروى (قال فوالله ما قام منهم رجل) ورجل انزل الوحي بابطال الصلح المذموم لانه لم
 قضاهم ولا اعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضي الثور ولا احتقال ان يكون الامر بذلك القسبة ويحتمل ان يكون منهم
 صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما افهمهم من اقل هذا انفسهم مع ظهور قوتهم واقدارهم في اعتقادهم على ما وقع فخرجهم
 وقضاء انفسهم بالهجر والغلبة ويحتمل مجموع هذه الامور لهم ٢٧١ وليس فيه جهل ان ثبت ان الامر للقرى ولان
 قاده ولان قال ان الامر للقرى

ولا اقتسب لما يطرأ التصقن
 الاحتمال (حتى قال) صلى الله
 عليه وآله وسلم ذلك ثلاث
 مرات فلما لم يقم منهم ما احدثوا
 على ام سلمة فذكرها لمانى من
 الناس من كوتهم لم يفعلوا وفي
 رواية ابن اسحق فقال لها اترين
 الى الناس اني امرهم بالامر فلا
 يفعلونه وفي رواية ابي الميج فاشته
 ذلك عليه فدخل على ام سلمة فقال
 هك المسلون امرتهم ان يلقوا
 ويضروا فلم يفعلوا قال فلما لاه
 عنهم ومثما طمة (فقال ام
 سلمة اني ان الله اقتب ذلك) وعند
 ابن اسحق قالت ام سلمة يا رسول
 الله لا تلهم فانيهم فدخلهم امر
 عليهم مما دخلت على قسمة من
 المتعة في امر الصلح ورجوعهم
 بفسخ وفتح ويحتمل انها فهمت
 من النصبة انه احتل مندهم
 ان يكون النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم امرهم بالتصلي

في انه قاده اليه الموقوف عليه واستدله بالجهور على ان من اوصى ان يفرقت
 ما لم يصب اوصى الله الوصي انها تصح وصيته ويفرقه الوصي فيصيل التبر ولا ياكل
 شيئا ولا يعطي منه وادراكه للعت وخالف في ذلك ابو ثور وفيه جواز التصديق من المولى
 غير من الموت يا كرم نكث ما له صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل باطله من
 قدر ما تصدق به وقال لسعد بن ابي وقاص في مرضه الثالث كثر وفيه تقديم الاقرب من
 الاقارب على غيرهم وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل القاضل العالم ولا تصح
 عليه في ذلك وقد اخبر الله تعالى عن الانسان المتعب المشرك يدوان في هذا المال
 اتفاقا كما قال صاحب الفتح وفيه التمسك بالعموم لان باطله من قوه تعالى بل
 تناولا البر حتى تنفقوا على ما يحبون تناول ذلك جميع افرادهم فلم يقف حتى يرد عليه البيان
 عن شيء يعينه بل باذرائ انفاق ما يحبه فافهم اني صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه
 جواز تولي المتصدق لقسم صدقته وفيه جواز اخذ الفسق من صدقة التطوع اذا
 حصلت في غير مسئلة واستدله على مشروعية الحبس والوقف قال الحافظ ولا يعقبة
 لاحتمال ان تكون صدقة في طاعة صدقة فليكن ظاهرا وسيما في المجامع من
 امهني يعني في رواية البصري وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان في حرام التي اجتمع فيه
 او طاعة وحسان كما قال بدنة كثيرا في قوم ونحو اي جابا لعمام ولا فنادى بيني كعب
 ثم خص بعض البطون فنادى بيني مرتين كعب وهم يظن من بيني كعب ثم كذا وفيه
 دليل على ان جميع من ناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطلق عليهم لفظ
 الاقربين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك مختلا لقوله تعالى واتدبره شيرك
 الاقربين واستدله ايضا على دخول التسمية في الاقارب لعدم اللفظ ولا كره صلى الله
 عليه وآله وسلم قاطعة وفي رواية البصري من حديث ابي هريرة هذا ايضا صلى الله
 عليه وآله وسلم ذكر عن عمة صفية واستدله ايضا على دخول القروع وعلى عدم
 التخصيص بمن رث ولا بمن كان مسلما قال في الفتح ويحتمل ان يكون لفظ الاقربين صدقة

اخذ البرخصة في حقهم وانه هو يستقر على الاحرام اخذ بالبربعة في حق نفسه فاشارت عليه ان يعال لينتق عنهم هذا
 الاحتمال فقالت (اخرج ثم اكلهم اعدامهم كلقتي تصر بذلك ويحتمل حالفك فيعطيك) وعرف التي صلى الله عليه وآله
 وسلم صواب ما اشارت به (فخرج فلم يكلم اعدامهم حتى فعل ذلك فخر به) وكانوا سبعين دينة فياجل لا يجهل فخره مرة
 من قسمة ليضبطه المشركين وكان خنفة في غزوة تبعد (وعاقله) هو نواش من امة بن الفضل الخزاعي الكعبي (خلقه فلما
 رآوا) الصلح (ذلك) بادروا الى فعل ما امرهم به اذ لم يبق ذلك غاية تنتظر (فامروا ففروا) وفيه فضل المشورة وان العمل اذ لم
 انضم للقول كان ابلغ من القول الجهر وليس فيه ان العمل مطلقا ابلغ من القول وجواز شارة المرأة الفاضلة وفضل ام
 سلمة ونور عظمها حتى قال امام الحرمين لا تعلم امرنا اشارت برأي فاصابت الام سلمة كذا قال وقد استدل بعضهم عليه

يُثَبِّتُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْرٍ مَوْثِقٍ زَمَانًا بَعْدَ هَذَا الْاِسْتِدْرَاكِ وَالْكَلامِ فِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهَا
 الْاِسْمَاءُ الَّتِي هُنَّ بِمَقْبُولٍ مَلِكَةٍ سَبَقَتْ قَدْ رَأَى إِلَى تَرْكِ الْقِتَالِ مَعَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَطْلِعُهُ مَاقُولُهُمْ فِي غَزْوَةِ
 الْقَحْطِ مِنْ أَمْرِهِمْ بِالْفُطْرِ فِي رِمْدَانٍ قَلْبًا اسْتَرْوَعِي الْاِسْتِنَاعَ تَنَاقُلَ الْقَدَحِ قُشْرِبَ ظِلْمًا وَشَرِبَ شَرِبُوا (وَيُجْعَلُ بَعْضُهُمْ بِحَقِّ
 بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا عِنْدَ مَا أَيْزَلُوا مَا قَالَ الزَّهْرِيُّ ثُمَّ انْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامِلًا حَتَّى إِذَا كَانَ بَيْنَ
 مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ تَرْتَلَتْ سُورَةُ الْقَحْطِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي نَفْسِهِ هَالِكًا قَالَهُ ابْنُ خَالْفَةَ ابْنُ خَالْفَةَ فِي الْقِتَالِ فَتَحَّ قَبْلَهُ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ فَيْحِ الْحَدِيدَةِ
 إِنَّمَا كَانَ الْقِتَالُ حَيْثُ اتَّقَى النَّاسُ فَلَمَّا كَانَتِ الْهَدَنَةُ وَوَضَعَتِ الْحَرْبُ وَأَزَارَهَا مِنْ النَّاسِ كَالْهَيْبَةِ مِنْ بَعْضِهِمْ وَبَعْضًا وَتَقَوَّا
 وَتَوَاضَعُوا فِي الْحَدِيثِ وَالْمَنَازَعَةِ وَلَمْ يَكُنْ ٢٧٤ أَحَدًا بِالسَّلَامِ يَقْتُلُ شَيْئًا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ الْأَدْلَى فِيهِ وَلَقَدْ دَخَلَ فِي تِلْكَ السَّنَتَيْنِ

مُسْلِمٌ مِنْ كَانَ فِي السَّلَامِ قَبْلَ
 ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ مِنْ مَسَانِيدِ
 قُرَيْشٍ وَمَعَانِهِ مِنْ مَعْلَمَةِ
 الصَّلْحِ الْمَذْكُورِ خَيْرٌ مَازَكَرَهُ
 الزَّهْرِيُّ أَنَّهُ كَانَتْ مَقْدَمَةً بَيْنَ يَدَيْ
 الْقَتْلِ الْأَعْظَمِ الَّتِي دَخَلَ النَّاسُ
 حَتْبَهُ فِي دِينٍ أَهْلًا وَأَوْبًا وَكَانَتْ
 الْهَدَنَةُ مَقْتَابًا ذَلِكَ وَلَمَّا كَانَتْ
 قِسْمَةُ الْحَدِيدَةِ مَقْدَمَةً لِلْفَيْحِ
 سَمِعْتُ قَصًّا قَانَ الْقَتْلُ فِي الْقَدَحِ
 الْمَقْلُوقِ وَالصَّلْحُ كَانَ مَقْلًا حَتَّى
 قُتِلَ أَهْلُهُ وَكَانَ مِنْ أَسْبَابِ قَتْلِهِ
 صَدَّائِهِ مِنَ الْبَيْتِ فَكَانَ فِي
 الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ شَيْئًا لِلْمُسْلِمِينَ
 وَفِي الصُّورَةِ الْبَاطِنَةِ عِزًّا لَهُمْ فَإِنَّ
 النَّاسَ لِأَجْلِ الْأَمْنِ الَّتِي وَقَعَ
 فِيهِمْ اخْتِلَافٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ
 قُرَيْشِهِمْ وَسَامِعِ الْمُسْلِمُونَ الْمَشْرُوكِينَ
 بِالْقُرْآنِ نَاطِقِينَ وَهُمْ عَلَى السَّلَامِ
 جِهَةٌ آمِنِينَ وَكَانُوا يُبْسَلُ ذَلِكَ
 لَا يَتَكَلَّمُونَ بَعْدَهُمْ بِذَلِكَ الْأَخْشَى
 وَنَظَرُ مَنْ كَانَ يَحْتَفِزُ إِسْلَامَهُمْ فَذَلِكَ
 الْمَشْرُوكُونَ مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا

لِأَزْمَةِ الْعَشِيرَةِ وَالْمُرَادُ بِهِ شَيْءٌ مَقْصُودٌ بِهِمْ قُرَيْشٍ وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ
 ابْنِ حَتَّامٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ قُرَيْشًا بِمَا قَالُوا وَتَدْعُوهُمْ إِلَى الْقُرْبَيْنِ بِعَنْ
 قَوْمِهِ وَهَلْ هَذَا أَفْكَوْنُ قَدْ أَرَادُوا قَوْمَهُ فَلَا يَحْتَصِرُ الْقُرْبَيْنِ بِعَنْهُمْ دُونَ الْأَبْعَدِ فَلَا
 يَحْتَفِزُ فِي مَسْئَلَةِ الْوَقْفِ لِأَنَّهُ صَوْرَتُهُمَا إِذَا وَقَفَ عَلَى قُرَابَتِهِ وَهَلْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ
 مِثْلًا وَالْآيَةُ تَعَلَّقَتْ بِإِذَارِ الْعَشِيرَةِ وَقَالَ ابْنُ الْقُتَيْبَةِ كَانَ هَذَا التَّفَرُّقُ فِيهِمْ بِمَا عَلَى
 اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَصُّبُ الْأَعْيَانِ وَقَدْ كَانَتْ لَهُمْ أَمْرٌ وَيَحْتَفِزُ أَنْ يَكُونَ أَوْلَا خَلْقٍ أَسَاسًا
 لظَهَارِ الْقُرَابَةِ ثُمَّ لَمْ يَلْعَنَهُ مِنَ الْجَلِيلِ عَلَى التَّعَصُّبِ لِكُونِهِ أَرْسَلَ إِلَى النَّاسِ كَأَنَّهُ
 قَوْلُهُمَا يَلْهَى يَلْهَى لَهَا بِكُسرِ إِلَيْهِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ بِلَوْحَةٍ بِالْأَلْفِ بِالْكَسْرِ وَصَلَهَا
 وَكُتِبَ اِسْمُ لَحْمٍ بِالرَّحْمِ ٥

«بَابُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْوَلَدِ خَلَّ فِيهِ وَلَوْ الْوَلَدُ الْقُرْبَانَةَ لَا بِالْإِطْلَاقِ»

(عَنْ أَنَسٍ قَالَ بَلَغَ صَفِيَّةُ ابْنُ حَفْصَةَ فَكَانَتْ بَنَتْ يَهُودِيَّ فَبَكَتْ فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ تَبْكِي وَقَالَتْ قَالَتْ لِي حَفْصَةُ أَنْتِ ابْنَةُ يَهُودِيٍّ فَقَالَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ ابْنَةَ نَبِيٍّ وَإِنْ هَكَذَا لَنَبِيٍّ وَإِنْ هَكَذَا لَنَبِيٍّ فِيهِمْ تَحْتَفِزُ
 عَلَيْكَ ثُمَّ قَالَ إِنِّي أَقْبَى حَفْصَةَ وَأَمَّا جَدُّو التَّرْمُذِيُّ وَصَحْبُهُ • وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ الْمُنْبِرَ فَقَالَ إِنْ أَبَى هَذَا سَبِيحٌ بِصَلِّهِ أَقْبَى يَدِيهِ بَيْنَ
 فَتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَعْنِي الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَرَأَى أَجْدَادَ الْبَضَائِ وَالْتَّرْمُذِيَّ
 • وَفِي حَدِيثٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَيْدَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ
 بِأَعْلَى نَحْوِي وَأَوْ لَوْ دِي وَرَأَى أَجْدَادَ • وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَيْدَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَسَلَّمَ قَالَ وَهَسْنٌ وَهَسْنٌ عَلَى وَكِيعِهِ هَذَا ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْوَلَدُ إِنِّي أَقْبَى أَحِبَّاهُ فَاحْبَبَاهُ
 وَأَحِبَّ مِنْ يَحِبُّهُمَا وَرَأَى التَّرْمُذِيَّ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ قُرْبٌ • وَقَالَ الْبِرَاءُ عَنْ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا الَّذِي لَا كَذِبَ أَتَانِي عَبْدُ الْمَطْلَبِ وَهُوَ فِي حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ
 عَلَيْهِ • وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ

الْعِزَّةَ وَتَهَرَّوْا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا وَالْقَلْبَةَ (ثُمَّ جَاءَهُ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَسَوْفَ تَمُوتُ مُؤْمِنَاتٌ) بَعْدَ
 تِلْكَ فِي أَثَامَةِ الصَّلْحِ وَكَانَتْ أَمَّا كَلَامُهُمْ فِي عَقْبَةِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ (فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْتِيهِ
 الَّذِينَ آمَنُوا الذَّالِمَةُ كَمُؤْمِنَاتٍ مَهْلِكَاتٍ فَاحْضَرْنَ) فَاحْضَرْنَ هُنَّ عَابِقُطُ حَتَّى ظَنُّهُمُ وَافَقَتْ قُلُوبُهُنَّ (حَتَّى يَبْلُغَ بَعْضُ
 الْكُوفَةِ) بِمَا تَعَصُّمُهُ الْكَافِرَاتُ مِنْ عَقْدِ وَنَسْبِ جَعْلِهِ وَالْمُرَادُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مِنَ الْقَامِ عَلَى نِكَاحِ الْمُشْرِكَةِ وَبِقِيَّةِ
 الْآيَةِ أَفْعَالُهَا بِمَا يَنْبَغِي فَإِنَّ عِلْمَهُنَّ مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْكُفَرِ لَقَدْ لَهَا مِنْ حِلِّ لَهَا
 وَلَا هُمْ يَصِلُونَ لَهَا وَإِنْ هُمْ أَتَوْهَا فَقَدْ هُوَ الْيَمِينُ مِنَ الْمَهْرِ وَهَذَا الْآيَةُ عَلَى رِوَايَةِ لَا يَأْتِيكَ أَحَدٌ دُونَكَ عَلَى ذَلِكَ
 إِلَّا بِإِذْنِهِ تَبْكُونَ بِحُصْنِ بَلْسُفٍ هَذَا مِنْ أَحْسَنِ أَمْتِهِ تَعَالَى عَلَى طَرَفَةٍ بَعْضُ السَّلَفِ نَاسِغَةً مِنْ قَبْلِ نَسْخِ السَّنَةِ بِالْكَتَابِ

باقاً الخلق فقتلوا ما كانوا يمنون
 بتملأهم فقال أبو بصير لأحد
 الرجلين (وهو خنيس بن ثعلبة
 كما عند ابن سعد وابن المقفع
 كما مرى) والله انى لارى سيفك
 هذا فلان جيداً فاستله الآخر
 أى أخرج السيف صاحبه من
 غده (فقال أجل) نعم (واقطعاه
 بلبه فتدبريت به ثم جريت
 فقال أبو بصير لى أنظر اليه
 فأكفنه منه فصره) أبو بصير
 (حقود) أى مات (وفر الآخر)
 وعند ابن المقفع ونرجس المولى
 يشتدأى حرب وهو مولى خنيس
 واسمه كوتر (حتى أتى المدينة
 فدخل المسجد بعدد وقال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حين وآه لقد رأى هذا ذمرا)
 بالضم أى خيلاً (فلما انتهى الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال قتل) مبنياً للمفعول (وفى
 لفظ قتل أى أبو بصير) والله
 ما حى وانى لقتول) أى ان لم

لا تصاروبنا ، لا تصار ولا بنا ، ابناءه لا تصارو ما جدوا لخصاوى وفى لفظ اغتر لا تصار
 ولا تزارى الا تصار ولا تزارى ذراهم روى الترمذى وصححه حديث أنس أخرجه ايضا
 الساقى وحديث اسلمة بن زيد الاول قدور فى معنى المفصومة منه احدث من عن عمر
 ابن الخطاب رفعه عند الطبرانى بلفظ كل وله ا ما كان صديقهم لايهم ما شئلا ولا فاطمة
 فاني انا هوهم صديقهم وعن ابن عباس عند الخطيب بنحوه وعن جابر عند الطبرانى فى
 الكبير بنحوه ايضا قال السقاوى فى رسالته الموسومة بالاسماعى بالمطوب على مسئلة
 الاشراف بعد ان ساق حديث جابر بلفظ ان الله جعل ذرية كل نبي فى صلبه ولله
 جعل ذرىة فى صلب على بن ابي طالب ما نقله وقد استغنت سكتت عن هذا الحديث
 وبسط الكلام عليه ويشتاقه صالح لى وبالله التوفيق اه وفى الميزان فى حرف
 العين منه فى ترجمة عبد الرحمن بن محمد الحاسب ما نقله لا يدري من ذا خبره مكذب
 وروى الخطيب عن طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد عن ابيه عن خزاعة بن حازم
 حديثه المنصور يعنى الفوايق حديثى ابي عن ابيه على عن جده قال كنت انا وابي
 انصبا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لندخل على تظال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فاشدحنا لهما فاني ان الله جعل ذرية كل نبي من صلبه وجعل ذرىة فى صلبه على
 اه وذكر فى الميزان ايضا فى ترجمة عثمان بن ابي شيبة احدث عنه من جعلنا حديث لكل
 من ابي عصبه يتقون اليه الا ولا فاطمة انا صديقهم ثم حكى عن الفضلي بعد ان ناقشنا
 الحديث وغيره انه قال عبد الله بن محمد بن حنبل انكر اى هذه الاحاديث انكرها جدا
 وقال هذه موضوع مع احاديث من هذا النوع قال الذهبي بعد ذلك قلت عثمان بن ابي
 شيبة لا يحتاج الى متابع ولا يتكره ان يقرروا باحدث لسمة ما روى وقد نقله وقد اعتمد
 الشيطان فى بعضها اه وحديث اسلمة الاخر اخرج نحوه الترمذى ايضا من حديث
 البراء بن قزعة هذا ان ابناى وقتله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابصر حسنا وحسنا
 فقال اللهم انى احب ما فاحم ما اخرج ايضا الشيطان من حديثه بلفظ ان يتدول الله

٢٥ نيل ١٢ تروموى (جاءوا بسير فقال يا بني الله قد اوفى الله ذمتك فليس عليك منهم عتاب فيما صنعت انا وعن الزهري فقال ابو بصير انى والله عرفت انى قدمت عليهم فتسوفى عن دينى فقلت ما فعلت وليس بينى وبينهم عهد ولا عقد اه وفيه ان المسلم الذى يجى من دار الحرب فى زمن الهدنة قتل من جافى طلب رده اذا شرط لهم ذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر على ان يصير قتلهم العاصى ولا امر به بقود ولا يدعوا قتلهم (قد رد عن النبي عن ابي ابيان ان الله قسم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وانك قد قتلوا العرب فى اللحد ولا يقصدون حتى يقاتلوا من القتل ان الويل الهالك لذي كقولهم لاه الويل وقيل لتعجبهم وحي من امة الاضلال (مسرور) اى موقد نار الحرب (لو كان له احد) ضمير لاسعار الحرب لا فلان الفتنة واقعد الصلح وفيه اشارات لاه لغرور لئلا يرد الى المشركين ورضائى من بقتله من

السليمان أن يطعوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز التعريض قبل التصرع كما في القصة واتفقوا على (فلما سمع) أبو بصير (ذلك عرف أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (معه والده) ثم خرج حتى أتى سيف البحر بكر السراة أي ساحلها موضع يسمى البصر بكسر العين على طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام قال الحافظ وهو يحاذي المدينة إلى جهة الساحل وهو مقر يمين بلاد ذي سلم (قال ويقتل) أي يقتل (منهم) أبو جندل بن سهيل أي من أئمة وأهل من مكة وفي رواية أنه خلفت في سبعين راكبا سليمان (فلحق بأبي بصير) سيف البحر (فجعل لا يخرج من قريب رجل قد أتم الاق) أي بصير حتى اجتمع منهم عصابة (جاءه لا واحد لها من لفظها وهي تعلق على الأربعة فلا دوهم لكن هذا ابن اصبغ انهم بلغوا نحو ما من سبعين بل يزعمه عروة في الحافز زاد ٢٧٤ وكروا أن يقدموا المدينة في حدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى الشركين

على الله عليه وآله وسلم والحسن على عاتقته ولوالدهم انما احبه فاجبه قوله تلك لابتنة
نبي انما قال لها ذلك لانهم من ذرية هرون وموسى وبشرى بنظمة من ذرية هرون فسمى
رسول الله عليه وآله وسلم هرون اباه وبنيتها وابنته اباهم متقدمون وكذلك جعل
الحسن اباه وهو ابن ابنته وكذلك الحسين كافي ماتر الاخايت ووصف نفسه بانه ابن
عبد المطلب وهو جد جعل لابنته انصاروا بناتهم حكم الاله ارو ذلك كله يدل على ان
حكم اولاد الاولاد حكم الاولاد نحن وقف على اولاد مدخل في ذلك اولاد الاولاد
ماقتنا اولاد كذلك اولاد البنات وفي ذلك خلاف وعما بين يد القول بدخول اولاد البنات
ما أخرجه البضاري ومسلم الطبري ودوالقسي والقرمي من ان موسى الاشعري قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت القوم منهم والاحاديث المذكورة في
الباب فوالله ما جرت من مقصود المنصف من ذكرها في هذا الباب والعموم في ذلك
يستدعي بساطا ولا يلتصق على ان المطلوب منها هنا

• (باب ما يصنع بفاضل مال الكعبة) •

(عن أبي وائل قال جلست إلى شيبه في هذا المسجد قال جلس إلى عمر في مجلسه هذا فقال لقد هممت أن لا أدع فيه أحمر أو أبيض إلا قههما بين المسلمين قلت ما أنت بقاض قال قلت لم تفعل ما فعل قال فقال هما المرأتان يقتدي بهما رواه أحمد والبخاري وهو من عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لو أن قومك حديث عهد بجحolie أو قال بكر لا تفتك كنز الكعبة في حبييل الله وبلغت بهم بالارض ولا دخلت فيها من أطبر رواه مسلم) قوله جلست إلى شيبه هو ابن عثمان بن طه بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدري الطي يلقب بالهمل والجم ثم وحدة نسبة إلى هبابة الكعبة قوله فيها أي في الكعبة والمراد بالهمل الغضب وباليضاء الغضة قال القرطبي غلظ من ظن أن المراد بقلح الحيلة لكعبة وإنما أراد الكثر لقى بها وهو

مكة (وأيد بكم عنهم - مطن مكة من بعد أن أظهركم عليهم) أي أظهركم عليهم (حتى بلغ الحجة الجاهلية) أي التي ما
تفتح الأذان للقرآن (وكانت معهم أنهم لم يقرؤا في الله ولم يقرؤا باسم الله الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر
قوله فأنزل الله وهو الذي كشف أعيانهم أنها زلات في شأن أبي بكر - يعرفه نظره والمشهور أنهم ارتكبت بسبب القوم الذين أرادوا من
قريش أن يأخذوا المسلمين فخرقتهم وأجهم ففعل عنهم التي مسلمي الله عليهم ما هو مسلم ففعلت زوايا مسلم وغيره وفي هذا الحديث
قوائد كثيرة كرهافي الفقه منها أن الخليفة مات أهل المدينة طالع والمعتزوا تقلد الهدى وسوقه سنة لها مقرضا كان
أوستوان الأشارة سنة لامة وأن الخلق أفضل من التبع برأه ونسك في حق المعتز عه ورا كان أو غير محصور وإن الحصور
يضره حيث أحصر ولو لم يعل إلى الحرم ومقاتل من مده من البيت وإن الأولى في حقه تركه لقاتله إذا وحده إلى الملة

طريقا ومنهم جواز نسي ذواي الكفار اذا اقرروا عن مخالفتهم ولو كان قبل القتال وفيه الاستدراج فطالع المشركون
ومما جازتهم بالجنس لطلب غرضهم وجواز التكسب عن الطريق المثل الى الطريق الوعر رفع المقدس وتقصيل الحسنة
واستعباب تقدم الطلاع واليهوت بين يدي الجيش والاختصاص بالزعم في امر العدو ولا يوافقه المسلمون وجواز الخدع في
الحرب والتعريض بذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان من خصائصه انه منهي عن خاتمة الامين وفيه ايضا فضل
الاستشارة لا يستفراج وجه الرأي واستطابة قلوب الاتباع وجواز بعض المسخطة في امر الدين واحتمال الغيب فيه ما لم يكن
قادحا في امره اذا تمين ذلك ثم بقا السلافة في الحال والصالح في المال - وانه كان في ذلك حال ضعف المسلمين اذ وقتهم وان
التابع لا يلبق به الاعتراض على التبرع بمجردهما يظهر في الحال بل عليه ٢٧٥ التسليم لان المتبرع اعرف بما كان الامور

فالباكتة البحرية ولا سماع
من هره ويداوي وفيه جواز
الاعتداء على خبير الكفار اذا
قامت القرينة على مسدده فانه
الطباي مستدلان بالخراي
الذي بعثه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عنه لانه يجرى
كان حيث شذ ذرا قال وانما
اختلافه في الجمع كقولك يكون
امسكن في الدخول فتمس
والاختلاف فيهم والاطلاع على
امرهم قال يستد من ذلك
جواز قول الطبيب الكافر قلت
ويحتمل ان يكون الشراي
المذكور كان اسلم ولم يشهر
اسلامه مستند فليس فيما قاله
دايل على ما ادعاه والله اعلم
عن أي حرية رضى الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال ان الله تسعة
وتسعين اسما مشهورة وليس
فيه نبي غيري ولا نبي في العري
ان الله اسما قال وهذا قليل

ما كان يهدي اليها فيدخر ما يدين الحاجة وأما الخلية فحسنة عليها كافتاديل فلا
يجوز صرفها في غير ما قال ابن الجوزي كانوا الجاهلية يمدون الى الكعبة المال
تعليلها فبعضها قولهم الرأفة تسمى الميم ويجوز وضعها والراصة
على كل حال بلدها من ذى الرحلان قوله يقتدى بها في ذواية الجازي اقتدى بها قال
ابن بطال أراد عروفا لكثرة انفاقه في منافع المسلمين ثم لما ذكر ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم يشرع في هذا ولا في ما كان من الكعبة وسبلها يجرى
الوقوف فلا يجوز تغييره من وجهه وفي ذلك تعظيم للاسلام وترهيب الله ودعا الى الفخ
اما التعليق الاول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل ان يكون تركه صلى الله عليه وآله
وسلم في ذلك رعا لوقوفه في كآثر بناء الكعبة على قواعد ابراهيم ثم ابعدوا الاحتمال
بحديث عائشة المذكور في الباب ثم قال في هذا هو التعليق المعتمد اه والصبر الى هذا
الاحتمال لا يدينه لصدقه صلى الله عليه وآله وسلم عليه فلا يلتفت الى الاحتمالات المختلفة
فهو على هذا فانفقها جزا كما يوافق ابن الزبير بنه البيت على قواعد ابراهيم زوال السبب
الذي لا يترك بناءه صلى الله عليه وآله وسلم واستدل التقي السبكي بحديث أبي وائل
هذا على جواز تعليق الكعبة بالذهب والفضة وتعلق قتاديلهما فيها في مسجد المدينة
فهذا الحديث حديث في مال الكعبة وهو ما يهدي اليها ونذر لها قال واما قول
الشافعي لا يجوز تعليق الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قتاديلهما فيها ثم حكى وجوه
في ذلك احدهما الجوزي تعليلها كافي المحقق والآخر المنع اذ لم يقل احد من السابقين
فهذا مشكل لان الكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بليل يجوز نسيها بالحرير
والدياج في جواز استعمال الذهب في خلاف ثم شك الجوزي ما وقع في أيام الوليد بن
عبد الملك من تعذيبه سقوف المسجد النبوي قال لو لم يشكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا
أزاله في خلافه ثم استدلل الجوزي بان تحريم استعمال الذهب والفضة انما هو فيما تعارض
بالاواني المأكل والشرب وهو ما قال وليس في تعلية المساجد بالتدليل الذهب

فيما لو كان لا يرمد اذا احسار في النفاذ الجوزي ان تنفذ اسماء من ولوجنا تسعة اجرة من معدن وفي الحديث اسأل بكل
اسم هو في محبتك تسلك أو ترتبه في كتابك أو علمته أحد من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أو انما خص هذه
لشهرتها ولما كانت معرفة اسمها لله تعالى وصفا متوقفة انما تنطق من طريق الوحدانية والسنن في ذلك وان جوزه العقل وحكمه القياس كان
انطفا في ذلك غير من الخطي فيه فغير معدود الانتفاع عنه كارتا في نفسه فغير مني وكان الاحتفال في رسم الخط واقفا باتباع
تسعة وتسعين في ذلة الكاتب وهو في التسعة وتسعين أو تسعة وتسعين فنشأ الاختلاف في المسموع من
المطهر اكد حمله على ما تدور شاذ الى الاحتمال بقوله (مائة) بدل مقصوده دفع احوال الخطا في الرسم باشتباه المبدل

منه بسبعة وسبعين ولا زيادة على ما ورد (الواحد) في الاستعانة بالمراد من الترفع من الترفع وان الله عز وجل يحب الوتر والمراد بالاسم هنا اللفظ ولا خلاف في ورود الاسم بهذا المعنى انما الترفع في الله هل يطلق ويراد به المسمى منه ولا يلزم من تعدد الاسماء تعدد المسمى وكل واحد من الالفاظ المطلقة على الله تعالى يدل على ذاتها باعتبار صفة حقيقية او غير حقيقية وذلك يستدعي التعدد في الاعتبار والصفات دون الذات ولا استعانة في ذاتية كما قاله الخطابي فليس على أن أشهر اسمائه ثم إلى الله لا إضافة هذه الاسماء اليه وقد روي أنه الاسم الاعظم وقال ابن مالك ولكن الله اسم علم وليس بصفة فقل في كل اسم من اسمائه تعالى سواء اسم من اسمائه وهو من قول الخطابي على ما رواه النووي ان الله يسمي كل اسم له فيقال الكريم من اسمائه ولا يقال لمن اسماءه ٢٧٦ الكريم الله (من اسماءه) أي حققتها كما نسيه البخاري والاكترون ويؤيده

ما في الدعوات ونظمه لا يحفظها أحد عن ظهر قلبه الا (دخل الجنة) أو المعنى ضبطها حصرا او تعدادها لا حتى يستوفى لا يتعبر على بعضها بل يفي على الله ويدعو به جميعها أو من عقلها واحاط بمعانيها وحفظها أو علما وإياها ذكر الجزاء بلفظ الماشي تحقيقا لمرادها أو بمعنى الطاقة أي اطاق القيام بها والعدل بقتضاها وذلك بان يتعبر بمعانيها فيطالب نفسه بما تستغنى من صفات الربوبية بقوا أحكام العبودية فيخاف منها وقال الطيبي انما كذا الاعداد دفعا ليعجز واحتمال الزيادة والنقصان وقد اشدناه الله تعالى بقوله والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في اسمائه الى عظم الخطيئة في الاحصاء لا يتجاوز المسحوق والاعداد المذكورة وأن لا يلحد منها الى الباطل اه ثم ان مفهوم الاسم

شي من ذلك ويحجب عنه بان حدثت أي وانزل لا يصلح للاستدلال به على جواز تقلبه لكمية وتعلق القناديل من الذهب والفضة كما زعم لانه ان أراد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المطلع على ذلك وقرره فقد عرفت الخامل في معنى الله عليه وآله وسلم على ذلك وان اراد وقوع الاجماع من الصحابة أو من بعدهم عليه فتعوض عن أن ادعى ذلك فها هو والحق القياس على ستة الكعبة بالبربر والديار فقد تعقب بان تغييره في الاجماع عليه واما التعلية بالذهب والفضة بل نقل عن رجل من يقتدي به كما قال في الفتح وقيل الوليد بن زبير بن عبد العزير لا يجف منهما ثم القول بالتحريم يحتاج الى دلائل ولا سيما مع ما قد منمن اختصاص تحريم استعمال آية الذهب والفضة بالاسم والشرب ولكن لا أقل من الكراهة فان وضع الاموال التي يتفقه بها أهل الحاجات في المواضع التي لا يتفق فيها أجلا ولا جلا عما لا يثبت في كراهته

• (كتاب الوصايا) •

• (باب الحق على الوصية والنهي عن الحيف فيما ونفسيه التبرير حال الحياة) •

(عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم بيتين لبيتين وله شيء يريد ان يوصي نفسه الا ووصيته مكتوبة عند رأسه رواه الجماعة واحق به من يعمل بالخط اذا عرف قوله كتاب الوصايا قال في الفتح الوصايا جمع وصية كالهذا يلزم ان يطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصي به من مال او غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الايصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وهي في الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت قال الزهري الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف آصه اذا ولىته وصيت وصية لان الميت يصلح اما كان في حياته بعد عيانه وبقال وصية بالتشديد ووصافة بالتخفيف بغيره ومن يطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزبر عن الميثاق والتمس على الامور ان قوله ما حق ما نافية بمعنى ليس والخبر ما بعد الادروي الشافعي من سفيان بلغة ما حق امرئ يؤمن بالوصية الحديث أي يؤمن بانها حق كالحاكم ابن عبد البر عن ابن عينة ورواه ابن

قديكون نفس الذات والحقيقة وقد يكون ما خذوا باعتبار الاجزاء وقد يكون ما خذوا باعتبار الصفات والافعال عبد والسلوب والاضافات ولا خلاف في تكرار اسماء الله تعالى بهذا الاعتبار وامتناع ما يكون باعتبار الجزئيات ثمرة تعالى عن التركيب وقد دلل على عدم المشهور وعمل الله عليه وآله وسلم على أن الله تعالى تسمية اسماء لم يعلمان أحد من خلقه واستأثر بها في علم الغيب منه ويورد في الكتاب السنة أسام خارجة عن التسعة واسم كالكافي والامهر الصادق وذو العارج وذو الفضل والغالب الى غير ذلك والجواب ان التخصيص على العدد لا ينافي الزيادة لقولنا تركيز اداة التفضيل مثلا وقيل ان لهذه اداة قرب واشتغال باله مات ويحتمل أن يكون الاسم الاعظم خارجا من هذا المثل وتكون زيادة تشريف تسعة وتسعين وجلالها بالاضافة الى معادها وان يكون داخلها مع ما لا يعرفه بعينه النبي الا ترى ان الامساك بتخصيصه في تعميته وتحسينه والرواية المشتهة على

تفصيله اوسع مذكورة في الصحيح ولا خالية عن الاضطراب والتغير وقد ذكر كثير من المحدثين ان في اسنادها ضعفاته
 في شرح المقاصد كذا في القسطاني لمخضو كل الضاري اورد هذا الحديث ليستدل به على ان الكلام انما يتاثر بما
 كان فيه استثناء وشروط عمله وان ذلك من قوله ما قاله الا واحد او في الاستثناء مسلم فلو قال في البيع بعث من هذه الصبة
 مائة صاع الا صاعا مع وعمل به وكان مائة تسعة وتسعين صاعا وكذا في الاكر او لا يترك ذلول كلامه ويطي آخره لكن في
 استنباط ذلك من هذا الحديث فقل لان قوله مائة لا واحدا غلط كما كبد الماتقدم فلم يستطع فائدتها حتى
 يستنبط منه هذا الحكم بما دل هذا المقصودية ولقد عرفت في اجابا ما امره بالشرط فليست مودة الحديث فانه الذي بن
 العراقي وهذا الحديث اخرجه البخاري في التوحيد والترمذي ٢٧٧ في الدعوات والتساق في الدعوات وابن ماجه

في الدعوات ابن خزيمة وابو عوف
 وابن جرير وابن ابى حاتم والمبرور
 وابن مندويه وابن مردويه وابو
 نعيم والبيهقي من حديث ابى
 هريرة عنه وزاد انه وترى
 الوتر وفي لفظ ابن مردويه ابى
 نعيم من دعاهم استجاب الله دعاهم
 وفي لفظ البخاري ولا يصح ظنا
 احدا ادخل الجنة وهذا اللفظ
 تفسيره معنى احصاها فلا احصاه
 هو المفسر وهكذا قال الاكثرون
 ويحمل احصاها قرأها كلمة
 كانه بعد دعاهم والتفسير الاول هو
 الراجح لمعنى القنوى وقد فسره
 الرواية المصرح بها بالحفظ وهذا
 الحديث قد ورد من طريق جماعة
 من العصابة خارج العصبة
 والجهة بما فيها على انفراد
 كافق وحديث ابى هريرة عند
 الترمذي وابن حبان والحاكم
 والبيهقي في التمعب وقال
 الترمذي بعد اخرجه هذا
 حديث غريب وقد روى من

عبد البر والمعاوي بلفظ لا يعمل لامرئ مسلم له مال وقال الشافعي معنى الحديث ما الحزم
 والاحتياط المسلم الآن تكون وصيته مكتوبة عنده وكذا قال الطحاوي رحمه الله مسلم قال
 في الفتح هذا الوصف خرج مخرج انخاب فلامه هوم اورد في التبع لفتح المبادرة الى
 الامتثال لما يشعر به من نفي الاسلام من تلكه ذلك وصية الكافر جازة في الجاهلية وحكي
 ابن المنذر فيه الاجماع قوله بيت حقه لمسلم كما يرميه الطبع قوله ليتين في رواية
 البيهقي وابى موانة له اوليتين ولمسلم والتساق ثلاث ليال قال الحافظ وكان ذكر
 الميتين والتساق لرفع المخرج لتراحم اشغال المرات التي يحتاج الى ذكرها فاقسم بهذا
 القدر ليتين كما يحتاج اليه واختلاف الروايات فيه دال على انه لا تغريب لا لتعديد
 والمعنى لا يضيء له زمان وان كان فمسللا او وصية مكتوبة وفيه اشارة الى اعتقاد
 الزمن السبع وكان الثلاث غاية التأخير وذلك قال ابن عمر لم يأت له منذ دعيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله في الادوية حتى عدى قال البيهقي في تجميع الميتين
 والثلث بالذكر فخرج في ارادة المبالغة في لا ينبغي ان يبيت زمنا تاما وقد ساعدنا في
 الميتين والثلث فلا ينبغي ان يعاود ذلك قال العلل لا يندب ان يكتب جميع الاشياء
 المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوظائف من قريب وقد استدل بهذا الحديث
 مع قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الاية على وجوب الوصية به قال
 جماعة من السلف منهم طه والزهري وابو عبيد والطحلة بن مصرف في آخرين وحكا
 البيهقي عن الشافعي في القديم به قال اصحق وداود وابو عوف الاسقراني وابن جرير
 قال في الفتح وآخرون ذهب الجمهور الى انها مندوبة وليست بواجبة ونسب ابن عبد البر
 القول بعدم الوجوب الى الاجماع وهي مجازة فلم تعرف واجاب الجمهور عن الآية
 بانهم منسوخة بآي الايمان عن ابن عباس قال كان المال لا يورث وكانت الوصية تقوم الدين
 فتمسح اقمه ذلك ما أحب بغسل لكل واحد من الاوين السمس واجاب القائلون
 بالوجوب بان الذي نسخ الوصية هو الذين والا قارب الذين يرون وامان لا يورث فليس في

غير وجهه ابى هريرة قوله لا يعمل في معنى الروايات كرا الاسماء في هذا الحديث اه وسرد الاسماء بن يادون نقصان وقال
 اتروى في الاذ كرا انه حديث حسن وقال ابن كثير في تفسيره والذي حول عليه جماعة من الحفاظ ان سرد الاسماء مدح
 في هذا الحديث ولهم جمهور من القرآن وان الاسماء الحسنى ليست مختصرة في التسعة والتسعين دليل قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم عند امره قوا ما آتاكم بكل اسم هو من الخ كما تقدم قال الشوكاني في تحفة الاكرين شرح عبد الحين الحسين
 ولا يخفى ان هذا المدد قد رحمه امامان وحسنه امام قائلون بان بعض أهل المراجعة من القرآن شريفه ويجرد بلوغ
 واحداه وقع لذلك لا ينهض المعارضة الرواية ولا تدفع الاحاديث عنه واما الحديث الذي ذكره من أحد فقائه ان الاجام
 الحسنى اكثر من هذا المقدار وذلك لان في كون هذا المقدار هو الذي ورد الترتيب في احصائه وحفظه وهذا ظاهر مكتوف

لا يفتي ومع هذا اتفق أخر حرموا الاستجماع بهذا العدد الذي ذكره الترمذي وابن مري ورواه أبو نعيم من حديث ابن عباس
وابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كرهوا أطال أهل العلم الكلام على الاستجماع الحسن قال ابن حزم
حيث في أحاديث مضطربة لا يجمع منها شيء أصلاً والحق بعضهم في تركها كما تقدم من ابن العربي وأنهم من ما روي في
أحاديث الحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله اه يعني حديث الترمذي (كتاب الوصال) بسم الله الرحمن الرحيم
الوصال جامع وصية كاله اجمع هذه وتطلق على فعل الموصى وعلى ما وصى به من مال أو غير من عهد وصوه فتكون بمعنى الممد
وهو الواصل بمعنى المفعول وهو الاسم وهي لغة الواصل من وصى الشيء بكذا أو له لان الموصى وصل شيئا به فبمع
عقبه وهي في الشرع تبرع بحق ٢٧٨ مضاف الى ما بعد الموت وقد يصعب التبرع قال الأزهري الوصية من وصيت الشيء

بالخصيف أصبه اذا وصلته
وصيت وصية لأن الميت يعمل
بها ما كان في حياته بما بعد مماته
وقال وصية بالتشديد وصوة
بالخصيف بغير همز وتطلق شرعا
أيضا على ما يقبح به الزجر من
المنهات والحش على الأمور
وقال الله طلال ليس تسدير
ولا تعلق عني وان التعلقا
حكائي حساب ما من التلث
كالتبرع المنجز في مرض الموت
أو الملقب به (عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال ما) أي ليس (حق امرئ)
فجبل (مسلم) أودى ولمسلم عن
أوب عن قانع حاقق امرئ
يؤمن بالوصية قال ابن عبد البر
فسره ابن عينة أي يؤمن بانها
حق قال في الفتح والوصف للمسلم
خرج مخرج الخاب فلا مفهوم
له أودى كرفع مع أي الذي يعتدل
أمر الله ويحبب فواجه انما هو

الاية ولا يفسر ابن عباس ما يقتضي الفسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الجواب
من الحديث بان قوله حاقق الخ لزم والاستصحاب لانه قد يفوت الموت وهو على غير وصية
وقيل الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعا على ما يثبت به الحكم وهو أهم من أن يكون
واجبا ومستويا وقد يطلق على المباح فليسأله القرطبي وأيضا فتقرض الأمر إلى
إرادة الموصى يدل على عدم الجواب ولكنه يبقى الاشكال في الرواية المتقدمة باقظ
لا يصلح لامرئ مسلم وقد قيل انه يحتل ان رواه ذكرها بالحق وأراد بفتح الحاء ثبوت
الجواز بالحق الأهم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح وقد اختلف الفقهاء
بالجواب فقال أكثرهم يجب الوصية في الجملة وقال طائفة وقادق جابر بن زيد
في آخرين يجب للقرابة الذين لا يرون خاصة وقال أبو ثور وجوب الوصية في الآية
والحديث يقتضي عن علي بن حمزة شري يعني أن يشيع على صاحبه أن لم يوص به
كأودى به والذين وهو حقا قال ويدل على ذلك تنبيهه بقوله لشيئ يزيد أن يوصي فيه
قال في الفتح وحاصله يرجع الى قول الجهم وروا الوصية فهو واجبة بعينها وانما الواجب
بعينه ان يروج من الحقوق الواجبة فغير سواء كان تنصيرا أو وصية وعلى وجوب
الوصية انما هو اذا كان عاجزا عن نصيره ولم يعلم بذلك غيره ممن ثبت الحق بشهادته فاما
اذا كان قادرا أو علم بها غيره فلا وجوب قال وعرف من مجموع ما ذكرنا ان الوصية قد
تكون واجبة وقد تكون مندوبة فمن وجبها كثرة لاجل مكرهه في عكسه ومباحة
فمن استوى الأمران فيه ومحرمة فيما اذا كان فيها اثر ان كانت عن ابن عباس
الاضراب في الوصية من الكبار ورواه سعيد بن منصور وقا باسناد صحيح ورواه النسائي
من فروع رواه ثقات وقد استدل من قال بعدم وجوب الوصية بما ثبت في البخاري
 وغيره من عائشة انها انكرت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم أوصى وقالت
حق أوصى وقد مات من مكرى وغيرى وكذلك ما ثبت في البخاري من ابن أبي أوفى
 انه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص وأخرج أحد وابن ماجه قال الحافظ

المسلم فيه اشعار بنى الاسلام عن ثار ذلك ووصية الكافر باثرة في الجملة وحكى ابن المذرفه الاجماع وقد ثبت بسند
فيه السكينة من جهة ان الوصية شرعت زادة في العدل والمصلحة والاكفر لاعلمه الموت واجاب بانهم نظر والى ان الوصية
كالاتفاق وهو يصح من الذي والحق به الله أهل (لشيئ يوصي فيه) ولنظ قانع لشيئ يزيد أن يوصي فيه أخرجه مسلم ونظ أحد
حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين ولم يوصى فيه الحديث ولنظ الثاني حاقق امرئ يؤمن بالوصية وانما أي هوالة لا يفتي
مسلم أن لا يبيت ليلتين ولنظ الطبراني والامام علي حاقق امرئ مسلم لم يزل يردد أن يوصي فيه ولنظ ابن عبد البر لا يصلح لامرئ
مسلم لم يزل وأخرجه الطبراني أيضا قال ابن عبد البر قوله لم يزل يردد أن يوصي فيه أولى من قوله من روى لشيئ لان الشيء يطلق
على القليل والكثير بخلاف المال قال الحافظ ابن حجر وهو دعوى لا دليل عليه اعلى تسليها قروا يقتضى العمل لانهم اتم ما يتول

وما لا يقول كاخته مات والله أعلم (بيت) أي أن بيت وجرم الطبع بأن بيت صفة لم يعلم الفعل محدثاً أي أنما هو
 ذا كراهة قال ابن القيم أي هو كراهة الأولى لأن استصحاب الوصية لا يتحقق بالمرض ثم قال العلامة لا ينبغي أن يكتب جميع
 الأشياء المحرقة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والواقع عن قريب والله أعلم (البيتين) وعند البيهقي له وأول بيتين واسلم والتساق
 ثلاث ليالٍ وذكر ذلك دفع المخرج أنتراسه إشغال المرء الذي يحتاج إلى ذلك كراهة اقتصر على هذا القدر لئلا يكثر ما يحتاج إليه
 واختلاف الروايات فسهل على المتقريب لا يتعبه ويدو المعنى لا يعطى عليه زمان وإن كان قليلاً (الأوصية) أي ما حقه
 الإلمية بوصية (مكتوبة عنده) مشهورها فإن الغالب أنما يكتب العدول قال تعالى شهادة عليكم إذا حضر أحدكم
 الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم ولأن أكثر الناس لا يصحسن ٢٧٩ الكتابة فلا دلالة فيه على اعتقادنا ذلك قال

الشافعي معنى الحديث ما الحزم
 والاجتناب للمسلم الآن تكون
 وصيته مكتوبة عنده واستدل
 بهذا الحديث مع ظاهر الآية
 على وجوب الوصية وبه قال
 الزحري وأبو جعفر وطائفة
 ابن عمر في آخرين وحكمه
 البيهقي عن الشافعي في القديم
 وبه قال الحسن وداود واختاره
 أبو عوفانة الأسدي وابن جرير
 وآخرون ونسب ابن عبد البر
 القول بعدم الوجوب إلى
 الإجماع سوى من ذكرنا واستدل
 فمن حيث المعنى بأنه لو لم يوص
 لقسم جميع ماله بين ورثته
 بالإجماع فلا كانت الوصية
 واجبة لا يخرج من ماله قسم
 يتوب عن الوصية وأجابوا عن
 الآية بأنهم منسوخة كما قال ابن
 عباس وأجاب من قال بالوجوب
 بأن الآية نسخ الوصية قوله الذين
 والآيات الذين يرون وأما من
 لا يرى فليس في الآية ولا في

بسمه قوي من ابن عباس في الشاهد بيت فيه أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكتب
 يصلي بالناس قال في آخر ما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يوص قالوا ولو كانت
 الوصية واجبة لما تركها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجيب بأن المراد بيتي الوصية
 منه صلى الله عليه وآله وسلم في الوصية بالخلقة لا بالخلق بل أنه قد ثبت عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم الوصية بعدد ما ورد كما مر على الله عليه وآله وسلم في مرضه أنه قال يا فتى
 الفضية كاتبت من حديثي ما عندنا من ديني وأين خزينة وفي الغار في ابن عمر عن
 عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنده ما إلا
 بثلاث لكل من الدارين والزهادين والأشعرين يهادونهم وسق من خير وإن لا ترك
 في جزيرة العرب دينان وأن يتخذت أسامة وفي صحيح مسلم عن ابن عباس وأوصى
 بثلاث أن يهزوا الوفد بضموا كتب أجزم الحديث وأخرج أحمد والتساق وابن سعد
 عن أنس كانت غابة وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حضر الموت الصلاة
 وما ملكت أيمانكم ولما حضر من حديث علي بن عبد الله بن داود وابن ماجه ومن حديث أم
 سلمة هذا التساق بسمه فجدوا الأحاديث في هذا الباب كثيرة وأوردنا ما صاحب الفتح في
 كتاب الوصايا من طرأ على الأصل وقد ثبت في ذلك رواية مستقلة واستدلوا أيضاً على وجوبه
 لئلا من نفي الوصية مطلقاً إلى الخلقة في الجارية عن عمر قال ما ترك رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولم يستغف وبما أخرجه أحمد والبيهقي عن علي بن أبي حمزة يوم الجمل قال
 يا أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعهدهم الشافعي هذه الأمانة شفا
 الحديث قال القرطبي كانت الشعة قد وضعت الأحاديث في أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أوصى بالخلقة لئلا يترك ذلك جماعة من الصحابة وكذا من بعدهم فمن ذلك ما استدلت
 به عائشة بتبني الحديث المتقدم ومن ذلك أن علياً لم يدع ذلك لنفسه ولا بعداً إلى نفي الخلقة
 ولا ذكر ما حدث من الصحابة يوم البقيعة وهو لا يقتضيه ما علمنا من حيث قصدوا القتل
 لأنهم نسبوه مع شيعته العظمى وما لا يثبت إلى المداهنة والتقييد والأعراض عن طلب

تفسير ابن عباس ما يقتضي التساق في حقه والكلام في هذا يطول ثم اختلف القائلون بالوجوب في الجملة وعن طائفة
 والحسن وجابر بن زيد يعقب القرآن لا يرون خاصة قالوا فإن أوصى غيره فربما لا تغزير ذلك كله أي قرأه في نفسه هذا القول
 طائوس وقال الحسن وجابر بن زيد ثلثا الثلث قال قتادة ثلث الثلث وأقوى ما يدعى هو لا ما احتج به الشافعي من حديث
 عمران بن حصين في قصة النقي أعتق عندهم ستة أعبد لم يكن له مال فبهرهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخرجهم
 ستة أبرار ما عتق اثنين وأردأ رعت لجل عتقه في الممر وصية له لو كانت الوصية تطال لغير التبرع بلطقت في هؤلاء وهو
 استدلال قوي قال في الفتح أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيعين بوجوبها كراهة الإجماع ومكرهة في حكمه
 ومباحة فين استوى الأمر فيه ومحرمة فيما إذا كان فيها ضرر كاتبت عن ابن عباس أن الوصية بالضرر من الكبار

رواه سعيد بن منصور وموفق بن غياث واسناد صحيح ورواه النسائي في غرر الحقايق واستدل بقوله مكتوبة عند علي بن جواز
 الاعتقاد على الكتابة وانطوى ولم يقترن ذلك بالشهادتين فخص أحد محمد بن نصر من الشافعية ذلك الوصية لثبوت الخبر فيها
 دون غيرها من الأحكام وأجاب الجوهري أن الكتابة كرت لما فيها من ضبط المشهود به قالوا ومضى قوله مكتوبة عنده بشرطها
 قال القرطبي ذكر الكتاب بمبالغة في زيادة التوثيق والألوة الوصية المشهود بها متعلق عليها ولم تكن مكتوبة واستدل به أيضا
 على أن الوصية تغذون كانت عند صاحبها لم يجعلها له في غيره وكذلك لو جعلها عند غيره وبشرطها قالوا فسطاها قد أجمع
 على الأمر بها لكن مذهب الأئمة أنها مندوبة لا واجبة ولادة في حديث الباب لمن قال بالوجوب ثم يقب الوصية على من
 عليه حتى أنه كز كل شيء أو سقى لادى ٢٨٠ بلاشود يختلف ما إذا كان به شهود فلا تجب وهذا الحديث رواه مسلم وأبو

داود والترمذي والبيهقي وابن ماجه اه وفي الحديث منقبة لابن عمر لم يدره لا يستل قول الشارح ومما طلب عليه وفيه الشدب الى التأهب للموت والاحتياط قبل الموت لان الانسان لا يدري متى يموت الموت لانه ما من من يقرض الا وقد مات فيه جمع جم فكل واحد بعينه جائز ان يموت في الحال فينبغي ان يكون متاهبا لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يصلح له الاجر ويحيط عنه الزود من حقوق الله وحقوق عباده واستدل بقوله في أوله صل على هذه الوصية بالنافع وهو قول الجوهري ورواه ابن أبي ليلى وابن جرير ورواه ابنه وأخوه وأختاه وابن عبد البر وفي الحديث الماض على الوصية ومطلقها يتناول الصبي لكن النكاح خصوصها ما يرضى وأما ما يقيد به في الخبر لا طرأ ادعائه وفي قوله مكتوبة أهم من أن تكون بخطه أو غير خطه ويستفاد منه ان الأشياء المهمة فينبغي أن تكتب بالكتابة لانها وقعا أنشط من الخط بالخط لا يجوز غالباً والله اعلم (من ٤٠٠ وروى المحدث) بن أبي خراوان الزاهي (من قد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو كل ما كان من قبل المرات من الالاب والاح (أخو جورية بنت المحدث) أم المؤمنين رضي الله عنها (قال خازن لروى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) منتهى موعدها ما ولدنا ولا بعد أولادنا في الرقبة دلالة على أن من ذكره من رقيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع الأخيار كان أماناً وأمنته واستدل به على من قال في رواية ان خاتمة والده إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما علي بن جاز قال إنها ماتت في حياته صلى الله عليه وآله وسلم فلما لم يولد له (ولاشياً) من عطف العام على الخاص وفي لغة ولادة في القح الاول أصح وزاد مسلم

خضع قدرته على ذلك اه ولا يصح ان يفتى عانت الوصية حال الموت لا يستلزم فيها جميع الاوقات فإذا أقام البرهان الصحيح من يدى الوصية في شيء من قبل قوله مكتوبة عندنا أنه استدل بهذا على جواز الاعتقاد على الكتابة وانطوى ولم يقترن ذلك بالشهادة وخص محمد بن نصر من الشافعية ذلك الوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام قال الحافظ وأجاب الجوهري أن الكتابة كرت لما فيها من ضبط المشهود به قالوا ومضى قوله مكتوبة عنده بشرطها قالوا فسطاها قد أجمع على الأمر بها لكن مذهب الأئمة أنها مندوبة لا واجبة ولادة في حديث الباب لمن قال بالوجوب ثم يقب الوصية على من عليه حتى أنه كز كل شيء أو سقى لادى ٢٨٠ بلاشود يختلف ما إذا كان به شهود فلا تجب وهذا الحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي والبيهقي وابن ماجه اه وفي الحديث منقبة لابن عمر لم يدره لا يستل قول الشارح ومما طلب عليه وفيه الشدب الى التأهب للموت والاحتياط قبل الموت لان الانسان لا يدري متى يموت الموت لانه ما من من يقرض الا وقد مات فيه جمع جم فكل واحد بعينه جائز ان يموت في الحال فينبغي ان يكون متاهبا لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يصلح له الاجر ويحيط عنه الزود من حقوق الله وحقوق عباده واستدل بقوله في أوله صل على هذه الوصية بالنافع وهو قول الجوهري ورواه ابن أبي ليلى وابن جرير ورواه ابنه وأخوه وأختاه وابن عبد البر وفي الحديث الماض على الوصية ومطلقها يتناول الصبي لكن النكاح خصوصها ما يرضى وأما ما يقيد به في الخبر لا طرأ ادعائه وفي قوله مكتوبة أهم من أن تكون بخطه أو غير خطه ويستفاد منه ان الأشياء المهمة فينبغي أن تكتب بالكتابة لانها وقعا أنشط من الخط بالخط لا يجوز غالباً والله اعلم (من ٤٠٠ وروى المحدث) بن أبي خراوان الزاهي (من قد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو كل ما كان من قبل المرات من الالاب والاح (أخو جورية بنت المحدث) أم المؤمنين رضي الله عنها (قال خازن لروى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) منتهى موعدها ما ولدنا ولا بعد أولادنا في الرقبة دلالة على أن من ذكره من رقيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع الأخيار كان أماناً وأمنته واستدل به على من قال في رواية ان خاتمة والده إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما علي بن جاز قال إنها ماتت في حياته صلى الله عليه وآله وسلم فلما لم يولد له (ولاشياً) من عطف العام على الخاص وفي لغة ولادة في القح الاول أصح وزاد مسلم

بارسول الله أى الصدقة أفضل أو أعظم أجراً قال ما رأيت لثقتان أن تصدقا أنت شحيح صحيح يقضى الفقير وتامل البقاء ولا تقبل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت فلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان رواه الجماعة الا الترمذي قوله أى الصدقة أفضل أو أعظم في دعابة الجاني أفضل وفي أخرى له أعظم قوله لثقتان بفتح الهمزة والضم القوقية وسكون الهمزة وبسدة هافوقية أيضاً همزة مفتوحة ثم نون مشددة وهون والتيا وفي نسخة لتبان بضم التاء وفتح النون بعدها موحدة همزة مفتوحة ثم نون مشددة من التيا قوله أن تصدق بضم الصاد على حذف إحدى التامين وأصله أن تصدق والتشديد على الإتمام قوله شحيح قال صاحب المنهاج الشحيح بضم حاء وفتح صاء وقال صاحب المحكم الشحيح مثلث الشين والضم وأولى وقال صاحب الجامع كان التفتح في العدد والضم في الاسم قال الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه وان خضاه بالمال في مرضه انخسوت سمة البخل فلذلك شر ما هبة البدن في الشحيح بالمال لانه في الخاتين يجد المال

وأودادوا التساقى ولا يسيروا ولا يصيرون (الابغلة البيضاء وسلاحه) التي أعده العرب كالسيوف (وأرضا جبالها
سندقة) قال ابن التين فما أتته العين هي قنطرة التي يصيرون أعناقها مقبها في صحنه وأخبر بالحكم عند قنطرة ما أتته أثابت
فأشبهه رضي الله عنها بقوله في أحد بينهما الذي روي مسلم وغيره المذكور ولا يصيرون (والكرمان) الضعيف جعلها
راجع إلى الثلاث أي البغلة والسلاح والأرض إلى الأرض فقط ومطابقة الحديث لترجمة من حيث أنفه التصديق بما
ذكر وحكمه حكم الوقت وهو في معنى الوصية بقيام بعده الموت قاله العيني وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في التمس
وبالحامد المغازي والتساقى إلى الأجاس (عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما أنه سئل) السائل طلبة من مصرف الباهي
من بني يلمن همدان (هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى فقال لا) ٢٨١ أي بوس وصية خاصة فالتقي ليس
العموم لأنه أثبت بعد ذلك أنه

وقفا في قلبه لما يامله من البقاء فيخبره الله ان يترك قال ابن بطال وغيره ما كان الشئ غالبا في العصة فالسماح فيه بالصدقة اشد في التبة واعظم الاجر خلافا من يش من الحياة وراى محسب المال لغيره قوله وتأمل بضم الميم أى قطع قوله ولا تقبل بالاسكان على انه نى وبالرفع على انه نى ويجوز النصب قوله حتى اذ بلغت الحلقوم أى فاوت بوجه اذ نوبلته حقيقة لم يصعق من ثم نصر فاه والحلقوم مجرى النفس فاه أبو عبيدة قوله قلت لقلان كذا الخ قال في القنع الظاهر ان هذا المذكور على سبيل المثال وقال الخطابي فلا تان الاول والثاني الموصى به ولا تان الاخير الوارث لانه ان شاء ابطله وان شاء اجاز به وقال غيره بمقتل ان يكون المراد بالجميع من وصى به وانما ادخل كلان في الثالث اشارته الى تقدير القدرة بذلك وقال الكرماني بمقتل ان يكون الاول الوارث والثاني الموروث والثالث الموصى به قال الحافظ ومقتل ان يكون بعضها وصفت وبعضها ارادوا الحديث بدله على ان تعزير وفاة الدين والتصدق في حال العصة افضل منه حال المرض لانه في حال العصة يصب عليه اخراج المال غالبا لم يجز فيه الشيطان ويزن فيمن امكن كان طول العمر والحاجة الى المال كمال تعالى الشيطان بعدكم الفقر ويأمركم بالانفشاء وفي معنى الحديث قوة تعالى وانفقوا مما رزقناكم من قبل ان ياتي احدكم الموت الآية وفي معنى ايضا ما اخرج الترمذي باسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الهيثم بصرفوا قال مثل الذي يقتل ويتصدق عنه منه مثل الذي يهدى اذا شيع واخرج أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد صرفوا لان يتصدق الرجل في حياته وصحبه يدرهم خبرهم ان يتصدق عنه منه بمائة وعين ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الرجل يعمل او المرأة تطاع الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت مضاران في الوصية فيبطلها التارغثم أو هريرتهم بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله ان قوله ذلك القور العظيم رواه أبو داود والترمذي ولا جد وابن ماجه معناه وقاله سبعين سنة الحديث حسنه الترمذي وفي اسناد شهر بن

٢٦ نيل خا صر في سلم وعنده أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاثة لآيتين فيهميز
العرب يدشان وفي لفظ آخر أجروا اليهود من جزيرة العرب وقوة أجبروا وأودبما سكنت أجبرهم به ولم
يذكر الروي الثالثة وعنده ذلك قالوا طاهر ابن أبي أوفى لم يرد نفسه قال النووي لم يل ابن أبي أوفى وأردالم بوص بثلاث ماله لأنه لم
يقرب بعده ماله أو الأراض فقد سلمها في حياته وأما السلاح والبقول ونحو ذلك فقد أخبر بانها لا تورث عنه بل جميع ما يملكه
صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصي به من الجهة المملوكة وأما الوصايا البغية فإن فلم يرد نفسها اه قال في القمع والاولى أنه أراد بالنفي
الوصية في الخلافة أو المبالغة في إطلاق النفي أما في الاول فيقر بنية الحال وما إلى الثاني فلا نية التبادر عرفا وقد صرح عن ابن
عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص بوص مع أراضى الله عنه هو الذي روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بثلاث والجميع

جميعا على ما تقدم ومطابقة الحديث لمرجة في قوله فكيف كتب على الناس الخ والحقية بثأخرجه البخاري في المغلزي وقضايا القرآن ومسلم في الوصايا وكذا الترمذي والساقى وابن نجيم (من أي هر يروى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) (الذي صلى الله عليه) وآله (وسلم) يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال أفضلها أن تصدق وأنت صهيح بصير وفي رواية وأنت صحيح بغير صير كما ذكرها في باب الزكاة (تأمل الغني) قطع فيه (وتحقيق الفقر ولا تهمل حتى إذا بلغت الروح أحي قلوب) (المقوم) بحري النفس عند الفقرة (قلت لفلان كذا ولفلان كذا) مرتين كناية عن الموصى به والموصى به فمما (وقد كان الله الان) أي وقد صار ما أوصى به ٢٨٤ لوارث فيبطل ان شاء إذا زاد على الثلث أو أوصى به لوارث آخر ويحتمل أن يراد

ثلاثة من وصي له وانما أدخل كان في الأخير إشارة إلى تقدير القدرة بذلك قال الحافظ ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها اقرار أو في الحديث أن الصدق في الصفة ثم في الحياة أفضل من صدقته مريضاً بعد الموت وفي الترمذي بإسناد حسن وصحة ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً مثل الذي يصدق ويتصدق عند موته مثل الذي يصدق إذا شيع وأخرج أبو داود وصحة ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعاً لأن يتصدق الرجل في حياته ويصته بذرهم خير له من أن يتصدق عند موته فإنه ومن بعض السلف أنه قال في بعض أهل الترفه يعمون الله في أموالهم مرتين يضلون بها وهي في أيديهم يعني في الحياة ومصرافون فيها إذا خرجت عن أيديهم يعني بعد الموت فإن الشيطان ربما زين لهم الخيف في الوصية (وعنه) أي عن أبي هريرة

حوشب وقد تكلم فيه غيره واحسن الاخذ بوثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ولفظ أحمد وابن ماجه الذي أنشأه المصنف ان الرجل يعمل بعمل أهل النحر سبعين سنة فإذا أوصى حلف في وصيته فيصته بعشر عمله فدخل النار وان الرجل يعمل بعمل أهل النحر سبعين سنة فعمل في وصيته فيدخل الجنة وفيه وعيد شديد ويزر بلسع وتمديد لان مجرد المخاض في الوصية إذا حكمت من موجبات التار بعد العادة الطولية في السنين المتعددة فلا شك انها من أشد القلوب التي لا يقع في صفتها الا من سبقته الشقاوة وفرأني في هريرة لا ية لتأييد معنى الحديث وتقوية له لان الله مصالحة رفيق ماشرع من الوصية بعدم الضرر فتكون الوصية المشقة على الضرر بخلافه لشرعه الله تعالى وما كان كذلك فهو محصنة وقد تقدم فرياه ابن عباس مرفوعاً موقوفاً بإسناد صحيح ان وصية الضرر من الكفاية وذلك مما يؤيد معنى الحديث فما أوتي وصية الضرر إلا بطلان من غير فرق بين الثلث وادونه وما فوقه وقد جئت في ذلك رسالة مشقة على فوائد لا يستغنى عنها

باب ما جئني كراهة مجاوزة الثلث والايصال للوارث هـ

عن ابن عباس قال لو ان الناس قضوا من الثلث الى الربع فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وعن معاذ بن أبي واصل أنه قال جئني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني من وجع اشتدني فقلت يا رسول الله اني قد بلغ من الوجع ما ترى وأذو مال يورثني الا ابتلي أنا فصدق بشئ ما لي قال لا قلت فأنسطر يا رسول الله قال لا قلت قال الثلث والثلث كثير أو كبر انك ان تذكر ورثك أغنيا متخير من أن تدعهم حاله يتكفون الناس رواه الجماعة وفي رواية أكرهه جئني يعودني في حجة الوداع وهي فقط عادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضي فقال أو صيت قلت نعم قال بكم قلت جئني كله فيميل الله قال فتركت

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أنزل الله عز وجل وأند عشرتك (الاقربين) أي الاقرب فالاقرب منهم فان الاقرب يشأهم (قال يا معشر قريش أو كلمة قصوها اشتروا أنفسكم) من الله بأن تخلصوا من العذاب بإسلامكم (لا أغني) لا أدفع (عنكم) من الله شيئاً يخلصنا في الأغني عنكم من الله شيئاً يا عباس ابن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً يا أمية حمزة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً يا فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله (وسلم) سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً وفيه دلالة على دخول النساء في الاقارب وكذا القروى وعلى عدم التفسير من يرث ولا عين كان مسلماً قال في الفتح ولكن مذهب الشافعية كالشافعية أنه لا يدخل في الوصية الا اقارب الابواب والاولاد يدخل الاجداد لان الوداد والاولاد لا يعرقان بالقرى بل العرق بل القرى يحسن فيقضى بواسطة يتدخّل

الاحقاد والاحد بالو قبل لا يدخل احد من الاصول واقترع وقبل يدخل الجميع وبه قطع التولي قال ابن التميمي له كان
هنا ثمانية فممن بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعميم الاثار والفتن عنهم له ويحتمل ان يكون اول شخص اتباعا للظاهر
القرار ثم جعلنا من الدليل على التعميم لكونه ارسل الى الناس كافة وفي الحديث فوائد كثيرة لا تحصى (من ابن عمر
رضي الله عنهما ان اياه) عمر بن الخطاب رضي الله عنه (تصدق بجاهه) اي بارض نفوس من اطلاق العمل على انفراد (على
عهده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اي نسبه (وكان يقال له) اي لجمال المذكور (غفر) بفتح التاء وسكون الميم ومعنى
المذكور فتح الميم ارض فقام الميمية كانت لعمر (وكان يختلفا لعمر رسول الله اني استغفرت ما لا هو عندي فغفر) اي
جيد (فأردت ان اصدق به فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدق يا صله) ٢٨٣ بالغنم على الاصم لا يباع ولا يوهب ولا

يؤثر هذا حكم الوصية يخرج
به التعليل المحض (ولكن يتفق
غيره تصديق به عمر فصدقته) اي
المذكور ولا يذوق غيره تلك (في
صديق الله) الفرائض لا يذوق
لهم في التي (وفي الرقاب) اي في
الصبر في فكها (والمساكين)
الذين لا يملكون ما يبيع موقعا
من كتابهم (والضيف) اي
ينزل بالقوم لقري (وابن السيل)
المسافر وجميع هؤلاء الاضاف
هم المذكورون في آية الزكاة
(والى القرى) الشامل لوجه
الاب والام والبراديسم قري
الواقف وجه هذا جزم القرطبي
(ولا جناح) اي اثم (على من
وابه) ولي الصدق عليه (ان
يا كل من المعروف) بقدر اجرة
عمله قال القرطبي جزم العادة
بان العامل يا كل من غير الوقت
حتى لو اشط الواقف ان العامل
لا يا كل منه لاستقيم ذلك منه
والمراد المعروف القصد الثاني

لولا ذلك قلت هم اغنياء قال اوص بالعتير فزال يقول واقول حتى قال اوص بالثلث
والثلث كثيرا وكبير رواه النسائي واحمد بن حنبل والاثان قال قلت لعمر جئت ماني كافي
القرار والمساكين وابن السبيل وهو دليل على نسخ وجوب الوصية للاقرين وعن
ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تصدق عليكم بثلث أموالكم
عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليصلها لكم زيادة في اعمالكم رواه الهارثي
حديث ابي الدرداء أخرجه أيضا أحمد وأخرجه أيضا البيهقي وابن ماجه والبخاري
حديث ابي هريرة يلقن ان الله تصدق عليكم عند موتكم بثلث أموالكم زيادة لكم
في اعمالكم قال الحافظ واسناده ضعيف وأخرجه أيضا الهارثي والبيهقي من
حديث ابي امامة يلقن ان الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في
حسناتكم ليصل لكم زكاة في أموالكم وفي اسناده مهمل بن عباس وشيخه عتبة بن
جهد وهما ضعيفان ورواه الضعيف في الضعفاء عن ابي بكر الصديق وفي اسناده حفص
ابن عمرو بن ميمون وهو متروك وعن خالد بن عبد الله السلمي عند ابن ابي عاصم وابن
السكن وابن قانع وأبي نعيم والطبراني وهو يحتج في مصنفه ورواه عنه ابنه الحرث
وهو مجهول وقد ذكر الحافظ في التلخيص حديث ابي الدرداء لم يكلم عليه قوله غنوا
بجهتين أي غنوا اولي القربى فلا جناح الى جواب اوشريطية والجواب محمد ذوق ووقع
التصريح بالجواب في رواية ابن ابي عمير مسنده عن سفيان يلقن مسكان أحب الى
وأخرجه الاصمعي من طريقه وهو طريق أحمد بن محمد بن سفيان وأخرجه من
طريق العباس بن الوليد عن سفيان يلقن كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قوله الى الربع زاد ابي في الوصية وكذا ذكر هذه الزيادة المسند في قوله فان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو كالتعليل لما اختار من النقصان عن الثلث
وكانه أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وآله وسلم بثلث بالكثر قوله والثلث كثيرا
رواية سلم كثيرا وكبير بالثلث هل هو بالوحد أو بالثلاثة والمراد ان كثيرا القسبة الى

جزمه العادة ويحتمل القصد الثاني يدفع الشهوة ويحتمل المراد ان ياخذ منه بقدر رجه والاول اولى (أو يؤكل صدقه) اي
يطعم حبيبه (غير متولى) اي بالمال الذي تصدق به وهو الارض قاله الكرماني ومطابقة الحديث من جهة ان المقصود
جوز أخذ الاجرة من مال اليتيم لقول عمر ولا جناح الخ ومذهب الشافعية ان ياخذ كل الاخر من اجرة موقوفته ولا يجب
رده على الصبي وقال سعد بن جبلة اذا قلتم لا يبرئ حتى وعن ابن عباس ان كان ذهابا ونفعا ليعبر به ان ياخذ منه شئ الاصل
مبطل القرض وان كان غيرة فلا جناح بقدر الحاجة قال في التفسير مقول المعنى غير مخففة عما لا يملكها والمراد ان ياخذ
شئ من رطابها قال ابن سيرين غير متأكل بالمال المائل المقصود الثالث اخذ اقل المال حتى كانه منه قد ربه والله كل حق
أما رواه القاطن الثالث بقوله ما ذهب اليه من قال المراد من قوله يا كل المعروف حقيقة لا كل الا اخف من مال الوهب بقدر

العمالة قاله القرطبي وزاد أحد وغيره عن ابن هرون في آخر هذا الحديث وأوصى به امرأته إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكارم من آل عمر وبقوه عند الله أرطقي وفي رواية عند أحد بني عبد الله ذي الرأي من آل عمر فكانه كان أول شرط أن النظر فيه ذي الرأي من أهله ثم عينه حفصة وقدين عمر بن شبة عن أبي شنان الذي قال هذه نسخة صدقة عمر أخذت من كتابه الذي عند آل عمر نسخها هو وأخوه هذا كتاب عبد الله عمر أم المؤمنين في فتح الله إلى حفصة ما عاشت فتتفق ثم سميت أراها الله قاله فوثقت قال ذي الرأي من أهلها والمائة وسق التي أطعمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنعم غنغ على سنته الذي أمرت به وإن شاء ولي غنغ إن يشتري من غيره فبقا بعلون فيه فعل وكسب حبيب وشهد عبد الله بن الأرقم وكذا أتجرح أبو داود في روايته نحو هذا وحديث عمر هذا الأصل في مشروعية ٢٨٤ الوقت وأول صدقة موقوفة كانت في الإسلام صدقة عمر قاله المهاجرون

وقال الانصاف صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الواقدي أي أراضى عن غيري قال الترمذي لا تعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الأرضين وجاء من شريح أنه أنكر الحبس ومنهم من تأوله وقال أبو حنيفة لا يلزم وإنه جيب أصحبه الأثر وبلغ أبو يوسف حديث عمر هذا فقال لا يبيع أحد أخلافه ولو بلغ بأحنية لقاله فرجع عن بيع الوقت حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد ٨١ قال القرطبي رد الوقت بخلاف الإجماع فلا يلتفت إليه وأما الشافعي إلى أن الوقت من خصائص أهل الإسلام أي وقف الأراضي والعقار قال ولا يعرف أن ذلك في الجاهلية وحقيقة الوقت شرعا ورود صفة تقطع تصرف الواقف في دقة الموقوف الذي يدوم الانتفاع به وتثبت

مادونه وفيه دليل على جواز الوصية بالثالث وعلى أن الأول أن يتصرف عنه ولا يرد عليه قال الحافظ وهو ما يثبته القهه ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثالث هو الأكمل أي كبير أو يحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي وهذا أولى معانيه يعني أن الكثرة مرئسي وعلى الأول قول ابن عباس بأن تقدم والعرف من مذهب الشافعي استحباب النص عن الثالث وفي شرح مسلم لقنوي أن كان الورثة فقراء أصحب أن يتصرف عنه وان كانوا أغنياء فلا وقد استدل بذلك على أنها لا تجوز الوصية بأزديمن الثالث قال في الفتح واستمر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثالث لكن اختلفت في ليس هو ثابت خاص فذهب الجمهور إلى منع من الزيادة على الثالث ويجوز له الزيادة الحقة وأصح وشريك وأجحف رواية وهو قول علي وابن سبيد وأصحوبان الوصية مطلقة في الآية فتدبرها السنن لموارث فبق من لوازمه على الإطلاق وسكانه بالمرعن العشرة قوله قال الثالث والثالث كثير أو كبير يعني بالثلاثة والموحدة وهو شك من الراوي قال الحافظ والموقوف كأثر الويات بالثلاثة قال الثالث بالنسب على الأقران أو بفعل مضر نحو عن الثالث وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر محذوف قوله إنك تدرى نعم أن على التعليل وبكسرهما على الشرطية قال النووي هما جميعان وقال القرطبي لانه في أشراطهما لانه

يسمى لأجوابه ويقع خبر لا واقع له وقال ابن الجوزي حننا من رواة الحديث بالكسر وأد كره ابن المشايخ وقال لا يجوز الكسر لانه لا جواب له فلو لفظ خبر عن الفاء وغيرها مما اشترط في الجواب وتعب به لانه لا مانع من تقديرها كما قال ابن مالك قوله ورثك قال ابن التبر انما عبره صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الورثة ولم يقل بلفظ سمع الله لم يكن له مؤثقة الابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لا يتحقق لان جده انما قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض وبقائه بعده حتى ترثه وكان من الجائز أن تقوت هي قبله فأبىه صلى الله عليه وآله وسلم بكلام كلي مطابق لكل حالة وهو قوله ورثك ولم ينصر فثنا من صرف منفعته في جهة غيره وفي الحديث جواز إسناد الوصية والنظر على الوقت فلم أر أو تقدمه على من هو من غيرها انما هما من الرجل وفيه أسناد النظر إلى من لم يسم إذا وصف بصفة معينة غير مؤان الواقف على النظر على وقته إذا لم يسمه لغيره قال الشافعي لم ير العدد الكثيرين الصحابة فمن بعدهم بلون أو فاقهم تقل ذلك الكواف من الكواف لا يحتفلون فيه وفي الحديث فحسبه الصدقة الجارية وصحة شروط الواقف واتباعه فيها أنه لا يشترط تعيين المصروف لفظا وفيه أن الوقت لا يكون إلا فيما أصل يدوم الانتفاع فلا يصح وقف الطعام وقوه بما لا يدوم الانتفاع به ونفسه أنه لا يكفي في الوقت لفظ الصدقة سواء قال صدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضاف إليها شيء آخر لقرود الصدقة بين أن تكون تلك الرقبة أو وقف المنفعة فإذا أضاف إليها ما بين أحد الخليل مع بخلاف ما لو قال وقتت أو جعلته صدقة عمر قاله المهاجرون

اجاز الاكثه بقوة تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب نفي قوله فتصدق بغير امر ولا حق في ذلك لانه اضاف اليه الاتباع ولا يوجب كما تقدم وفيه جواز الوقف على الاغنياء لان ذوى القربى والشفيع لم يقيدوا بالحاجة وهو الاصح عند الشافعية وفيه انظر الى ان يشترط لنفسه جزأ من ريع الموقف لان عمر شرط الحزن وفيه ان كل ما لم يرفع ولم يستثن ان كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط وانما جاز في المهرم الذي يمينه العادة كان في الغلظة أعجز ويستطبق منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبو يوسف وأحمد في الاربع عنه وقال به من المالكية ابن شعيب بن جوهر وعمر بن علي المنع اذا استثنى نفسه شيئا من اجبت لانيهم انه قصد حرمان زوجته ومن الشافعية ابن عمر بن وهب وطائفة وصنف فيه محمد بن عبد الله الانصاري شيخ البخاري جزأ ضخم واستدل به بقصة عمر هذه بقصة ٢٨٥ ركب البذرة بمحدث انفس في انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتق مقيمة

وجعل عتقها صداقها ووجه الاستدلال انه آخرها من ملكها العتق وردعها اليه بالشرط وبقصة فتواتر حديث الباب مذكوره في الشرح (عن ابن عمر بن رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجتنبوا السبع الموبقات اى المهلكات قالوا يا رسول الله وماهن قال) أحدها الشرك بالله) بان يتخذ معه الهو رب غيره (و) الثاني (السهر) وهو لفظة صرف النبي من وجهه (و) الثالث (قتل النفس التي حرم الله) قتلها (الاباحق) الرابع (أكل الربا) وهو لفظة الزيادة (و) الخامس (أكل مال اليتيم) التي مات أبوه وهو دون البلوغ (و) السادس (التولي يوم الزحف) أى التراجع عن القتال يوم ازدحام الطائفتين (و) السابع (قذف المحصنات) الثلاث

غيرها وقال القاضي شارح المعتمد انما صرح على الله عليه وآله وسلم بالورثة لانه اطلع على ان سعدا سبعين ويصل له اولاد غير البنات المذكورة فانه ولده بصنفك أربعة يسين اه وهم عامر ومصعب ومحمد وعمر واذيعهم ابراهيم ويحيى واحق وزاد ابن سعد عبدالله وعبد الرحمن وعمران وصالحا ومثل واحق الاصغر وعمر الاصغر وعبد الصمغ راؤد كره من البنات تبقى عشرة قناتال الحافظ ما معناه انه قد كان لسعد وقت الوصية ورثة غير ابنته وهم اولاد اخيه عتبة بن ابي وقاص منهم هاشم بن عتبة وقد كان موجودا انذاك قوله اهالة اى خرافه وهو جوع عائل وهو الله قديرا القدر منه عال يعمل اذا اقتصر قوله يتركفون الناس أى بالزعم بكفهم يقال تركف الناس واستكف اذا بسط كفهم لوال وسأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفا من طعام قال ابن عبد البر في هذا الحديث تقسيم لطلاق القرآن بالسنة لانه سبحانه قال من بعد وصية يوصى بها أو دين فاطلق وقد تمت السنة الوصية بالثلث قال في القح ونه ان خطاب الشارع الواحد من كان بصفتهم من المكافين لاطباق الطباع على الاختصاص بمحدث منه هذا وان كان الخطاب انما وقع بصيغة الافراد ولقد أبعد من قال ان ذلك يختص بسعد ومن كان في مثل حاله من خلفه وانما ضخم أو كان ما يحل له قسلا وفي حديث أبي الدرداء وما ورد في مندل دليل على ان الاذن لهما انصرف في ثلث أمور اى أو انرا أحدهما من الالطاف الالهية بنا والتكثير لاجلنا الصالحة وتوحيش الادللة الدالة على انقطاع القرينة في الوصية (ومن عمر بن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب على ناقته وانما تحت جرائها وهي تضع يديها وان لغامها يسيل بين كفتي فسمعته يقول ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وراه النجسة الابان داود وصححه الترمذي (ومن ابن امانة قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وراه النجسة الاتساق (ومن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز وصية لوارث الا ان يشاء

أحسب ان الله اعلم وحفظ من الزنا المؤمنات) احتزبه عن قذف الكافرات (العافلات) عانسب اليهن من الزنا والتبصير على عدل لا ياتي اريد من في غيره الحديث كذا تأجيله الحار وحقوق الى الذين وامين القسوس وغير ذلك ولقد تصدى ليانها الفقه الشافعي بن عمر المكي في الزواجر عن اقتراف الكبائر وغيره غيره وهذا الحديث رواه كلهم مدنيون وآخره ايضا في الطب والحداب ومنهم في اليمان وأبو داود في الوصايا الاتساق فيه في التفسير (و) (و) من أي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقسم ورتي دينار ولا درهما بالجزم على النبي و لا تقسم على الخيرة وصالحهم ورثة يجازي ولا تقدر قال انما معاشر الانبياء لا نورث وقال الحافظ صلحهم ورثة فاعطاهم كذا في بالقول تكتل منهم الليل الشرعي من المديان وهو قوله لا نورث ما تركت كاسدقة (ما تركت بعد نفقة نائي) (أخرج ابن عيينة

نما قاله الخطاي بانه في معنى المعتدات لانه لا يجوز ان ينسب اليه ان يكون له من الصفات كونه من جنسهم
 (ومؤنة عاملي فهو صدقة) وهو القم على الارض او الخليفة بعده على اقله عليه وآله وسلم نفسه دليل على مشروعية آية
 الصالح على الوفا والمحدث أخرجه أيضاً القرائن ومسلم في المنازى وأودود في الشرايح (عن عثمان رضي الله عنه
 انه قال حين حوسر) أي لحاصر ما حل مصر في داره لاجل وليه عبد الله بن سعد بن أبي مروح وأجمع الناس فاشرف عليهم
 وقال (أنشدكم الله) وزاد الشافعي من رواية الاحنف الذي لا اله الا هو وزاد الترمذي والشافعي من رواية شامة بن حرب عن
 عثمان والاسلام (ولأنشدوا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم السمت تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال من حقر رومة فقد حقرنا فترها) ٢٨٦ قال ابن بطلان هذا وهم من بعض رواة المشهور انه اشتراها لاله حفرها كافي

الترمذي يقطع هل تعلمون ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قدم المدينة يتولين بها ما
 يستعذب غير يتر ووعظ فقال
 من يشتري بخرم ويصير دلو
 مع دلاء المسلمين يخرجه مني
 الجنة فاشترى بها من صليح
 الحديث وعند الشافعي انه
 اشتراها بعشرين ألفاً وروى
 وعمر بن الخطاب في رواية
 البخاري الحديث في العصابة
 يقطع وكانت لرجل من بني غفار
 حين يقال لها رومة وإذا كنت
 حينما قصصك أن يكون عثمان
 حفر فيها بخرم وكانت العين تجري
 الى بقر فوسمها عثمان أطوارها
 ففسب حفرها اليه قاله في
 الفتح (السمت تعلمون انه) صلى
 الله عليه وآله وسلم قال من
 جهز جيش الصخرة بضم العين
 وهي فزوة بؤك (فله الجنة
 لجهزتهم فسد قومها قال) الضير
 العصابة وقد استدلل البخاري

الرواية وعن عمرو بن حبيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا رومة لوارث الا ان يجيز الروية رواها الماروطي حديث عمرو بن خارجة أخرجه
 أيضاً الماروطي والبيهقي وحديث أبي أمامة حسنه الترمذي والمناظر وفي اسناده
 امعيل بن عباس وقد قوى حديثه آذاروى عن الشافعي جاعف من الاثمة منهم أحد
 والبخاري وهذا من روايته عن الشافعي لانه روى عن شرحبيل بن مسلم وهونامي
 ثقة وصريح قد رواه الترمذي وحديث ابن عباس حسنه في التلخيص وقال في
 الفتح رجاله ثقات لكنهم معاول فقد قيل ان عطاة الذي رواه عن ابن عباس هو
 الخراساني وهو لم يسمع من ابن عباس وأخرج نحوه البخاري عن طريق عطاة بن أبي
 رباح عن ابن عباس موقوفاً قال الحافظ الا انه في تفسيره واخباره ما كان من الحكم
 قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع وأخرجه أيضاً أودود في المراسيل من
 هرسل عطاة الخراساني ورواه نويس بن راشد عن عطاة عن عكرمة عن ابن عباس قال
 الحافظ والمعروف المرسل وحديث عمرو بن شعيب قال في التلخيص اسناده وفي
 لباب عن أنس عند ابن ماجه وعن جابر عند الهارثي وصوب إرساله وعن علي بن عده
 أيضاً واسناده ضعيف وهو عند ابن أبي شيبة وعن مجاهد عن سلا عند الشافعي قال في
 الفتح ولا يخلو اسناد كل منها من مقال لكن مجموعها يقتضي ان الحديث أصلاً بل
 جم الشافعي في الام الى ان هذا المتروك ارفق قال روى أهل القبا ومن حفظنا عنهم
 من أهل العلم بالمنازى من قريش وغيرهم لا يحتجون في ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارثه يأثرو عنه من حفظه وفيه عن لقوم من أهل العلم
 فكان قل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد نزع الفخر الرازي في كون
 هذا الحديث متواتراً قال وعلى تقدير تسليم ذلك فالشهر من مذهب الشافعي ان
 القرآن لا يفسخ بالسنة قال الحافظ لكن اجماع في هذا اجماع الصالح مقتضاه كما
 صرح به الشافعي وغيره قال والمراد بعدم وصية الوارث عدم الزوم لان الاكثر
 على انها موقوفة على أجزاء الروية وقيل انها لا تنص الوصية لوارث أصلاً وهو الظاهر

بهذا الحديث على جواز اشتراط الواقف لنفسه منفعة من وقته وهو مقيد اذا كانت المنفعة عامة كالصلاة لان
 في بقية جعلها مسجد او شرب من يوقتهها وكذا كآب وقته على المسلمين لقرائته وبغيره او قدر الطبع فيم او كبر او نشر
 وبشؤك والقرق بين العامة والخاصة ان العامة عادت الى ما كانت عليه من الاباحة بخلاف الخاصة وهذا الحديث بطرق
 واتفاق في الباب أحاديث كثيرة في الفتح وفيه مناقب ظاهرة لثقتان رضي الله عنه وجواز قد ثبت الرجل مناقبه عند الاحتياج
 الى ذلك مع ضرورة وقصص منعمة وانما يذكر ذلك عند المناقبة والمكاثرة والتعجب وهو في أنس داراً باليد فكان اذا قدم
 المدينة ما راجع اليه نزلها وصلى الزبير بن العوام يدور وقال لمرودة الملقب من بناء أن تسكن غمره من ولاهضير بها
 فان استغنت بزوج فليس لها حق في السكنى وجعل ابن عمر نسيه من ابايه التي تصدق بها وقال لا تباع ولا توهب يسكن

صدهم حديث الباب فان سافه طابن لظاهر الاية فقول المراد بالغير المشهور هو قول الحسن وقته نظر وذهب جعلتم من الائمة الى ان هذه الاية مفسوخة وان ناسخها قوله تعالى عن ترضون من الشهاد امر اخصر بالاجماع على ردها فافان والكافر شر من القسقى والجواب ان النسخ لا يثبت بالاحتمال وان الجمع بين اللذان أولى من الغلط - وهما وبان سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صم عن جمع من السلف ان سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس ان الاية نزلت فحين مات مسافر وليس عندهما أحسن من المسلمين فان اتهم استلحقا أخرجه الطبري عما ساند رجا له ثقات وأكره ما جدل من قال ان هذه الاية مفسوخة وصم عن أبي موسى الأشعري انه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرى أبو داود ما ساند رجا له ثقات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حدثت رجلا ٢٨٨ من المسلمين الوفاة بقوله بعد أحد من المسلمين فأشهر رجلين من أهل الكتاب

تقدم الكوفة بتركه ووصيته فأخبر الأشعري فقال هذا الم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرهما بعد العصر ما خافا ولا كذبا ولا فقالوا لا بدلا وأمضى شهادتهما وجهه الفخر الرازي ومسبقه الطبري لذلك بان قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا خطاب للمؤمنين فلما قال أو آخر من غيركم صاعه أو ادفع المخطئين فحينئذ هم من غير المؤمنين وأيضاً بقوله إذا شهد المسلم ليس مشروطاً بالسفر وان أبا موسى حكم بذلك فلم يشكر أحد من الجماعة فكان حجة وذهب الكرايسي ثم الطبري وآخرون الى ان المراد بالشهادة في الآية اليقين قال وقد سمي الله اليقين شهادة في آية المعلن وأدبراً ذلك بالاجماع على ان الشاهد لا يلزمه ان يقول أشهد بالله وان الشاهد لا يلزمه عليه أنه شهد

الوصية بما زاد على الثلث ولو أجاز الورثة وأخبروا بالاحاديث الاية في الباب الذي بعده هذا ولكن في هذا الحديث وحديث عمرو بن شعيب المذكور بعده زيادة متعين المقول بها قال الحافظ ان صحت هذه الزيادة فهي حجة وأخصر وأخصر من جهة المعنى بان المنع انما كان في الاصل لحق الورثة فاذا أجازوا لم يتعسفوا واشتقوا بعد ذلك في وقت الاجازة - فلهو على انهم ان أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع حتى تناؤا وان أجازوا بعد نفذ وفصل الملكية في الحياة بين مرض الموت وضعه فالتحقوا مرض الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما اذا كان الميراث في عاتقه الموصي وخشى من امتناعه انقطاع معرفته عنه لو عاش فان نزل هذا الرجوع وقال الزهري ويرى بعضه ليس لهم الرجوع - طلقا وانفقوا على اعتبار صكون الموصي وان تأييد الموت حتى لو أوصى لآخيه الوارث حيث لا يكون الموصي ابن ثم ولد له ابن قبل موته صحت الوصية لآخ المذكور ولو أوصى لآخيه وله ابن ثلاث الابن قبل موت الموصي فهي وصية وارث

(باب في ان تبرعات المريض من الثلث)

(عن أبي يزيد الانصاري ان رجلا اتفق ستة أعبد عنه موته ليس لعمال غيره ما قرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتق اثنين وأرق أربعة وادأ أحد وأودا وبعناه رقا لغيره لوشهده قبل ان يدفن ليدين في مقابر المسلمين - وعن عمران بن حصين ان رجلا اعتق ستة عوا كره له عنده موته لم يكن لعمال غيره فذاع به - رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جزأهم اثلاثاً ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال لشد يد ارواه الجماعة بالاخبارى - وفي لفظ ان رجلا اتفق عنده موته ستة رجله - جماعة ورثته من الاعراب فأخبره وارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما صنع قال أو فعل ذلك أو لمعان ان شاء الله ما صلينا عليه فأقرع بينهم فاعتق منهم اثنين وأرق أربعة وادأ أحد واستخ بمصومه من - سوى بين متقدم العطايا وما أخرها لانه لم يستصل هل اعتقهم بكلمة

يا لحق وهو متعقب كما منه في النسخ قال الشوكاني في نفسه قوله تعالى أو آخر من غيركم أي من الاجانب وقيل ان الضمير في منكم للمسلمين وإلى من غيركم للكفار وهو الانسب بسياق الآية - وبه قال أبو موسى الأشعري وابن عباس وغيرهما فيكون في الآية دليل على جواز شهادة أهل القمعة على المسلمين في السفر في خصوص الوسايا كما يشيده النظم القرآني ويشهد به سب الزول فاذا لم يكن مع الموصي من يشهد على وصيته من المسلمين فليشهد بد رجلا من أهل الكفر فاذا أقما وادأ الشاهد على وصيته سبها بعد الصلاة انهما كذا ولا بدلا وان ما شهد به حق فيكم حينئذ شهداتهما فان لم يرد ذلك على انهما كذا أو سبها فغير رجلا من أولياء الموصي وغير الشاهد ان الكافر انما ظهر عليه ما من خفية أو شوبها هذا معنى الآية عند من تفسيد ذكره في حال - بين له يبي ويحيى بن يعمر وسعيد بن جبير وأبو حنيفة والنسفي

وشرح وعبيدة الساماني بن عمر بن عمار هذا وقد اتوا السدي: الثوري وأبو عبيد وأحمد بن حنبل وذهب إلى الأول أي
تقسيم خبر منكم بالقرابة لولا العشرة قدس من غيركم إلا بجانب الزهري الحسن وعكرمة وذهب إلى الثاني وأبو
حنيفة وغيرهم من التابعين إلى أن لا يفسدوا حقوا ولا يتركون من التمسك به وقوله وأدوى عدل منكم
والكفار ليسوا بمرضين ولا عدا ولا يقاتلونهم بالجهود وقالوا لا يفسدوا حقوا ولا يتركون من التمسك به وقوله وأدوى عدل منكم
وأما قوله تعالى عن ترثون من الشهداء فهو قوله وأدوى عدل منكم فهو ما عاين في الأشخاص وأدوى عدل منكم
وهذا الآية خاصة بمجالاة الضرب في الأرض وبالوصية وبجالة عدم وجود الشهداء المسلمان ولا تعارض بين خاص وعام ٥١
«(بسم الله الرحمن الرحيم فضل الجهاد والسير) ٥ بكسر الجيم أصله ٢٨٩ لغة المشقة يقال جهدت جهادا يا فتى

المشقة وشرعنا في الجهاد في قتال الكفار ونصرة الإسلام وإعلاء كلمة الله ويطلق أيضا على مجاهدة النفس والشيطان والفساق وأما مجاهدة النفس فعلى أدنى أمور الدين ثم على العمل ثم على تعليمهما وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من الشهوات وملازمته من الشهوات وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد والمال واللسان والقلب وأما الفساق فباليد ثم اللسان ثم القلب واختلفت في جهاد الكفار هل كان أولا فرفض عين أو كفاية والسير جمع سيرة وهي الطريقة وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لأن استلزامه من أحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزواته (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جابر جرح) قال في الفتح لم أقص على اسمه (المعروف بالله صلى الله عليه وآله وسلم) قال

أو بكلمات) حديث أبي زيد أخرجه أيضا الترمذي وسكت عنه أبو داود والمصنف ورجال أسنده رجال الصحيح قوله أعتق منكم عبيدته دعونه قال الترمذي ظاهره أنه يقترضهم في حربه قوله فأخرج منهم هذا نص في اعتبار القرعة عشر طوره وجهه لما لا والشافي وأحمد والجمهور على أبي حنيفة حيث يقول القرعة من القمار وحكم المأخوذة ويعتق من كل واحد من العبيد ثلثه ويستقضى في نفسه ولا يقرع بينهم وبمثل ذلك قالت الهاديونية قوله فأعتق اثنين وارقوا ربعه في هذا أيضا جهة على أبي حنيفة ومن معه حيث يقولون يعتقون جميعا قال ابن بسيد البرقي هذا القول ضروري من الخطأ والاضطراب قال ابن رسلان وفيه ضرورة كثيرة لأن الورثة لا يصلح لهم شيء في الحال أصلا وقد لا يصلح من العافية شيء ويحصل في الشهر خمسة دراهم وأقل وفيه ضرر على العبيد لأنهم السباعية من غير اختيارهم قولي لو شهد قبل أن يدفع الخيضة انفسهم لعل الشهد الذي أجبه في الراية الأخرى وفيه تقلص شديد ومن متباين وذلك لأن الله سبحانه لم يأذن للمريض بالتصرف إلا في الثلث فإذا تصرف في أكثر منه كان مخالفا لحكم الله تعالى وشايع المان وهو غير ماله قوله بلزأهم بتشديد الزاي وتحققة الفاعلان مشهورتان أي قبحهم وظاهره أنه اعتبر عدد انفسهم دون قيمتهم وانما فصل ذلك لتساويهم في القيمة والسداد قال ابن رسلان ولو اختلفت قيمتهم لم يكن بد من تعدد بلهم بالقيمة بخلافه أن يكون ثلثهم في العدد أكثر من ثلث المبتلى القيمة قوله رجله يفتح الراء ويكسر الجيم جمع رجل قوله ما حملنا عليه هذا أيضا من تفسير القول الشديد الجهم في الرواية المتقدمة والحديثان يدلان على أن تصرفات المريض انما تنفذ من الثلث ولو كانت مخيرة في الحال ولم تنفذ إلى بعد الموت وقد قدمنا حكاية الإجماع على المنع من الوصية بما زعم من الثلث إن كان له وارث والتبصير بالمرض المخوف حكمه حكم الوصية واختلافوا هل يعتبر ثلث التركة حال الوصية أو حال الموت وهما وجهان لك فبعضهما الثاني وجه قال أبو حنيفة وأحمد والهادوية وهو قول علي رضى

٢٧ قيل هنا (دفع) الخ (الدم) على من يعمل الجهاد أي يساويه ويماثله (قال صلى الله عليه وآله وسلم لا جاهد) أي لا جاهد العمل الذي يعمل الجهاد وفيه أن الجهاد في سبيل الله أفضل الأعمال (قال صلى الله عليه وآله وسلم من اتقى الله وسلم مستاتفا) هل تستطيع إذا خرج الجاهدا تدخل مسجدا فتقوم ولا تغفروا صوما ولا تغفروا (قال) الرجل (ومن يستطيع ذلك) قال أبو هريرة أن فرس الجاهد يلبس في طوفة فيكتبه حسنات وهذا الحديث أخرجه الترمذي في الجهاد أيضا وهذه فضيلة ظاهرة الصالحين في سبيل الله تقتضي أن لا يعدل الجاهدا شيء من الأعمال قال عياض اشغل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد لان الصيام وغيره عبادات كمن فضائل الأعمال قد عدلها كلها الجهاد حتى صار جميع حالات الجهاد وصوراته أبا حنيفة عادلا لغير المواعظ على الصلوات وغيرها وهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تستطيع ذلك وفيه أن الفضائل لا تدرك الفضائل وانما هي

على الله عليه وآله وسلم فقال لا تفعل فان مقام احدكم في حصيل افعه افضل من ملامته في دمه سبعين عاما وفي الحديث فغل الاثر اذ
والعزلة لما فيها من السلامة من الغيبة والقول وشعرهما واما اعتزل الناس احدا فقل بالجهل ومن فعل ذلك فقد وقع النقيض
ويؤيد ذلك حديث يجهت بن عبد الله عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غلبت عليه
فوسه في حصيل افعه يطلب الموت في مظنة رجل في شعبهم هذه الشبهة اب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويؤتي الناس الامن خير رواه
مسلم وابن حبان وروى البيهقي في الزهد عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غلبت عليه
شاهق الى شاهق ومن غلبه الجهر فاذا كان ذلك لم تنل الحسنة الا بعضه الله اذا كان ذلك كذا كان هلاك الرجل على يد
زوجته وولده فان لم يكن له زوجة ولا ولد كان هلاكه على يديه فان لم يكن له ٢٩١ ابوان كان هلاكه على يد قرابته وابائهم
قالوا كيفذا شارب ول الله قال
يعبرونه بشقي العيشة فتعذبت
يورد نفسه الموارد التي هي لها
نفسه اما عند عدم الفتنة فذهب
الجمهور ان الاختلاط افضل
لحديث القمزي المؤس الذي
يخاطب الناس ويصبر على اذاهم
اعظم اجرا من الذي لا يخاطب
الامر ولا يصبر على اذاهم
وحديث الباب اخرجه الطحاوي
ايضا لرقان ومسلم وابوداود
في الجهاد وابن ماجة في الفتن
في من احرره رضي الله عنه
قال محمد بن رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يقول مثل المجاهد
في سبيل الله والله اعلم من يجاهد
في سبيله اي الله اعلم بقديته
ان كانت خالصة لاعلاء كلمته ففك
الجهاد في حصيله وان كان في ذمته
حب المال والنساء والكسب
الذكر فقد اشر لنفع حصيل الله الدنيا
قال في التتبعه اشارة الى اعتبار
الاخلاص (كشال الصائم) نهاده

(القائم) ليله زاد مسلم اعانت بآيات الله لاية ترمح صيام ولا صلاة زاد الناس من هذا الوجه المانع الرأى الساجد ومثله
بالصائم لا بالصائم عكس نفسه من الاكل والشرب والذات وكذلك الجهاد عكس نفسه على محاربة العدو وطالب نفسه
على من يقاتله وكان الصائم القائم الذي لا يفتر صامه من العباد مسقر الاجر كذلك المجاهد لا يضيع ساعة من ساعاته بغير اجر
قال تعالى ذللتهم لم يصعب عليهم ولا نصب ولا حصة الى قوله الا كتب اليهم عمل صالح ان الله لا يضيع اجر الصالحين (ونوكل
الله) اي تكفل على وجه الفضل منه (الجهاد في حصيله) يتوفاه ان يدخل الجنة في المال ساعة ولا يقسم حساب ولا عذاب
كما ورد ان ارواح الشهداء تنسرح في الجنة وبهذا القرير يندفع ايراد من قال بظاهر الحديث ان تقوية بين الشهيد والراجع
سبب الان حصول الاجر يستلزم دخول الجنة وعمل الجواب ان المراد دخول الجنة دخول خاص (او بوجه) الى ما يمكنه

المسلمين وتضع بالمناجح ادلا مانع ٥١
باب الابصار ايده لتباين من خلافة ومعاذ الله عما ذكر في ذنب وغيره
(عن ابن عمر قال حضرت ابي حنيفة صاحب قاضوا عليه وقالوا ان الله خير افعال واعب
يرهب قالوا اختلف فقال الحمد على امركم حسا ومينا لوددت ان غلبت منها الكفاف
لاعلى ولاى فان اختلف فقد اختلف من هو خير مني يعني اياكم وان اترككم فقد
ترككم من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عبد الله فمرت انه
حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غلبه مستخف متفق عليه ومن عاتته ان
عبد بن زهارة بن هذيل بن واصل النخعي استخف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ابنة
زمنة فقال حديار بن الله اوصالي انا اذا قدمت انظر ابن امة زمنة فاقبضه فانه
ابن وقال ابن زمنة اخ وابن امة اخي اذا قدمت انظر ابن امة زمنة فاقبضه فانه
ولم يشبه ابنا بعبته فقال له هو اخي عبد بن زمنة فلو للقراش واخصي منها به وقرراه
الجزاري وعن الترمذي بن زيد النخعي ان امه اوصت ان يعتق عتق رقية مؤمنة فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك فقال عتق يباري شورا فقال انت يا عبد الله
بالمناجحة لهما من ريك قلت الله قال من انا قالت انت رسول الله قال عتقه فانما
مؤمنة واما جدوا لسان في حديث الترمذي رواه الناس من طريق موسى بن سعيد
وهو صدوق لا بأس به ويقترب جالته فتلف وقد اخرجه أيضا ابوداود وابن حبان قوله فقد
ستخاف من هو خير مني استدل بهذا المصنف على جواز التوسعة بالخلافة وقد ذهب
الاشعرية والمعتزلة الى ان طريقها المعقود الاختيار في جميع الامكن وذمته العترة الى
ان طريقها الدعوة والخطاب في هذا عمل آخر قوله انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وا لوسلم غير مستخف يعني انه سيقبض بر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ترك

(سالمع آبر) وحده (أو ضمة) خالص مع آبر وحذف الأجر من الثاني علم به إذا لا يحلوا الجهاد عنه فالضمة مائة الخلو
 لامتاعة الجمع أوله وقسمه بالنسبة إلى الأبر الذي دون الضمة إذا القوا عدت فتعفى أنه عند عدم الضمة: أفضل من واثم آبر عند
 وجودها قال في الفتح خالف حديث صريح في أن الحرمات وليس صريحاً في أن الجمع وقيل لا بمعنى الواو وهو يزعم ابن عبد البر
 والنووي ورجحها الأوربشي والتقدم بآبر وضمة وقد وقع ذلك في رواية لمسلم والأوربشي وبعض روايات رواه الثوري وجماعة
 عن يحيى بن يحيى بصيغة أو وكذا ما نقل في الموطأ لم يختلف عليه إلا رواية يحيى بن بكير عنه فقالوا ولكن في رواية ابن بكير عن
 مالك قال وكذا وقع عند السائي وأبو داود وبناصح قال كانت هذه الروايات محفوظة لمعين القول بأن أو في هذا الحديث
 بمعنى الواو كما هو مذهب جماعة الكوفة ٢٩٢ لكن فيه اشكال عيب كما قال ابن دقيق العيد من حيث أنه إذا كان المعنى في

يقتضى اجتماع الأمرين كان
 ذلك داخل في الضمان فيقتضى
 أنه لا بد من حصول الأمرين
 لهذا الجهاد وقد لا يتفق لذلك
 فافترسته الذي ادعى أنه معنى
 الواو وقع في نظيره لأنه يلزم على
 ظاهرها أن من رجع بغيره جمع
 بغير آبر كما يلزم على أنها معنى
 الواو أن كل غازي يجب مع فبين
 الأبر والضمة معاً وأجيب
 المصاحح بأنه التصدير بالاشكال
 إذا كان القائل بأنها التقسيم قد
 فسر الرازي بما ذكره من قوله
 فله آبران فأنته الضمة إلى آخره
 وأما ما حكى عن هذا التقسيم
 فلا يجهه الاشكال الذي يحتمل أن
 يكون التقدير أو بوجهه سالماً
 مع آبر وحده أو ضمة وآبر كما
 هو التقسيم في هذا الاعتبار صحيح
 والاشكال ساقط مع أنه لو سلم أن
 الناقل يأبى التقسيم صريح بأن
 المراد فله الأبران فأنته الضمة
 وإن حصلت فلا مرد للاشكال

الاختلاف في يد الاقتداء بما يكره وإن كان الكل عند جازاً ولو لكن الاقتداء بآبر ولو
 اتفق على الله عليه وآله وسلم في القول الأول من الاقتداء بما يكره في الفعل قوله ومن عاتة
 ابن عبد بن ربيعة الخ سباني الكلام على هذا الحديث في باب أن الولد لا يقرن من شاء الله
 لأن المصنف رحمه الله سيذكره فلا وهو الموضع الذي يلزم به واتخاذ كرههنا
 للاستدلال به على جواز الإباحة بالنسبة في دعوى التسبب المحاكاة ووجه ذلك أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر على معدن في أي وخاصة دعواه وصاحبه أخيه في ذلك ولو
 كانت النيابة بالوصية في مثله غير جائزة لا لشكره عليه قولا وعن الشريدين. وقد الخ
 استدله المصنف على جواز النيابة في العتق بالوصية ووجهه أنه أخبر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بذلك الوصية وليينزه: مثل ذلك لا يجوز ولو كان غير جائزة لئلا يمتنع
 من عدم جواز تأخر البيان عن وقت الحاجة قوله نقله للمها من ذلك الخ فقد أكتفى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بمرقة الله الرسول في كون ذلك الرقبعة مائة وقد ثبت مثل ذلك
 في عدة أحاديث منها حديث معاوية بن الحكم السلي عنده وسلم دفعه مائة من رجل مر
 إلا أنه رغبنا جسد مائة من أي هرر عنه أي داود وعن حاطب عند أبي أحمد النضال
 في كتاب السنة وعن ابن عباس عند الطبراني وغير ذلك

«باب وصية لا يعيش مثله»

(عن عمرو بن ميمون قال مايت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب بالحمى بالمدينة
 وقتضى عليه مائة من العيان ومخاض حنيف قال كيف فعلنا أفتما أن تكونا مائة حلفنا
 أو رضنا لا نطبق إلا جاهدنا أمره لمطيعه وماتها كثير فضل قال فظن أن تكونا
 حلفنا لأرض ماء قطي قال قاله فقال عمراني مني الله ودمي أرا من أهل لعاد
 لا يعيش إلى رجل بعد أي أيد قال فما أتت عليه رابعة حتى أصيب قال لا إقام ما جنى
 وينه الأعباد بن عباس خذ أصيب وكان ابن حريش الصفي قال استوصوا حق إذا مر

المذكور عليه لا احتمال أن يكون ترك الأبر لتعظيمه ويراد به الأبر الكامل فلا يلزم أنتم مطلق الأبر عنه أه
 وقد روى مسلم من حديث عمرو بن العاص مر فوعا لم تر غازية تغزو في حبل الله فيصيبون الضمة إلا أنه لو أتى آبرهم رقيق
 لهم الثلث فإن لم يصيبوا الضمة تم لهم آبرهم وهذا صريح بغيره بعض الأبر مع حصول الضمة فتكون الضمة في مقابلته جزء
 من ثواب الغزوة في التعبير بثلاث الأبر حكمه لطيفة وذلك أن الله تعالى أعد للجهاد ثلاث كرامات دنيا وآخرة
 فالدنيا ثبات السلامة والضمة والآخرة يدخل الجنة فإذا رجع للمناجاة فقد حصل له ثلث ما أعد الله له وفي عند الله
 الثلث وإن رجع بغير ضمة هو ضمة الله عن ذلك ثواب في مقابلته ما أعد الله له والباب أنه إذا تم لا يحصل لأبر
 أه وفيه أن الفضائل لا تتولد إنما بالقياس وفيه استعمال التثنية في الأحكام وإن الأعمال الصالحة لا تستلزم الثواب

لايمانعوا عما حصل بلبانة المأصلة اجمالا وتقبيلها وهذا الحديث اخرجه التذاقي في المهاد ايضا (وعنه) أي من اهل المدينة
(رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان) قال ابن بطال
لم يذ كر الزكوة والحج وله سقط من أحد رواة وقد ثبت الحج في القوم من حديث معاذ بن جبل وقال نعيم لا أدري اذ كر
الزكاة أم لا وايضا فان الحديث لم يذ كر لبان الاركان فكان لا اقتصر على ما ذكر ان كان محفوظا فلا هو المتكرر بغالب اوما
الزكاة فلا تقبيل الا اهل من له مال شرطه والحج لا يجب الا على الترخ (كان حقا على الله) بطريق الفضل والكرم لا بطريق
الوجوب فانه خصه وقضى لا يجب عليه من (أن يدخل الجنة) يباح في سبيل الله او لسان في أرضه التي ولد فيها) وفي نسخة في
بيته الذي ولد فيه وفيه تأنيس لمن حرم الجهاد وان لم يسر محرورا من الابو ٢٩٤ بل لمن الايمان والقيام القراض ما وصله

الى الجنة وان قصر عمر بدرجة
المجاهدين قاله الفتح (فقالوا
يا رسول الله) في القومذى ان الذى
حاطبه بذلك هو عاذ بن جبل
او ابو الدرداء كماضد الطبرانى
واصفى والنسائى لكن قال فيه
فقلنا رافلتبشر الناس بذلك
(قال انى الجنة مائة درجة
اعده الله تعالى للعباده في
ببيل الله ما بين الدرجتين كما بين
السموات والارض) قال الطبرانى
شرح المشكاة هذا الجواب من
الاسلوب الحكيم اى بشرهم
ب دخول الجنة بما ذكر من الاعمال
يعنى الايمان والصوم والصلاة
ولا تكفى بذلك بل رزق على ثلث
البشارة بشارة اخرى وهى الفوز
بدرجات التمدد اخضع لسان الله
والتضع فذلت ايقبال بشرهم
بالقرودس الذى هو اعل وقتبه
فى الفتح فقال لو لم يرد الحديث الا
ما رقع هنا لكان ما قال متعبها
لكن وردى الى الحديث بما قد دلت

فبين خلافة قدمو كبر ورجسا تر أسودة يوسف أو النمل أو قوض ذلك قال كفة الأولى حتى
يصبح الناس ناهوا الآن كبر فجمعتهم يقول قناني أو أكلني الكلب حين طعنه فطار العلي
بسكبه ذات طرفه لا يرعى إلى أحدينا ولا لآخرنا إلا طعنه حتى طعن ثمة ثمة عشر رجلا مات
سنتهم قسفة فلباوى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه رجسا فالتفتن العلي انه ما خوذ فخر
نفسه وتناول هو يدع بسد الرحمن بن عوف قسفة من على عوف فقرأى الذى رأى وما
فراعى المجد قائم لا يدرون غير انهم قد قذفوا وصوت عوف هو يقولون سبحان الله سبحان
الله صلى بهم سعد الرحمن صلا تخفنة قلنا نيسر فواليا بن عباس انظر من قناني يقول
ساعة تم جاف فقال قد دم المغيرة فقال الصبح قال ثم قال قائلة الله له امرت به معروفا والى
قال الذى لم يجعل مني سيدا رجل يدعى الاسلام قد كنت أنت وأولك سبحان أن تكثر الدلوج
بالدنية وكان العباس الكوفة وبقاؤه لن ثلث مائة أى ان ثلث قبل قال كذبت
بمسد مانسكوا بابا نذكروا صلاوا بمنسك وهو اجماعكم فاحقن الى بيتنا فاطمة مع
وكان الناس لم يسمهم مكية قبل يومئذ قل يقول أخاف عليه فاقى فيسخره بن عرج
من حوفه ثم اقى بلين فسكر بن عرج فقلوا له ميت فدخلنا عليه وجاء الناس
يقنون عليه وجا برجل شاب فقل أشير يا أمير المؤمنين بشى الله لئن محبة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدمى الاسلام ما قد علمت غوليت فقد علمت شهادة
فقل رد ذلك كذا لا لى ولا لى فلباوى إذا ازودى على الأرض فقال ردوا على
العلام قار يا رضى ارفع يديك فانه ابقى لئلا يأتى لربنا عابا انه بن عرج انظر ما على
من الدين لحسوفه حوسنة وثمانين ألفا وحقوا قال ان ولى مال آخر قائدهن
أموالهم والتمس فى بيتى عدى بن كعب فان لم تقب أموالهم نسل فى غربة ولا تدهم الى
غيرهم فأدعى هذا المال انطلق الى عائشة أم المؤمنين فقل بقر عليك عرج السلام

[illegible]

طرقه واختلفت فتأخره ورواه على ما لا يخفى قال في الفتح واذا اقردها كان فيه تعقب ايضا على قول بعض شراح المصاحح
 سري النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الجهاد في سبل الله وبين علمه وهو الجلس في الارض التي وفي المرتبة اوجه التعقب
 ان التسوية ليست على عمومها وانما هي في أصل دخول الجنة لا في تفاوت الدرجات كما قرره قوله اعلم وليس في هذا السابق
 ما ينبغي ان يكون في الجنة درجات أخرى عدت لغير الجاهدين دون درجات الجاهدين اه قلت المراد بالعض الطبيعي وتبعه
 الكرماني (خافاه) انتم الله فاسأله القردوس فاته اورط الجنة) أي أفضلها (وأعلى الجنة) يعني أرفعها وقال ابن حبان المراد
 بالوسط السعة وبالاعلى القوة وقال الحافظ المراد بالوسط هنا العدل والافضل لقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا
 فعلى هذا فاعطف الاعلى عليه لأن كد ٩٤ وقال الطيبي المراد بحددها بالوالمعنى وبالاتر العلو المعنوي اه قال بصي

ولا تنقل أمير المؤمنين قال في البور مؤسرا أمير وقيل أذن عمر بن الخطاب بان
 يدفن مع صاحبيه سلم واستأذن ثم دخل عليها وجدها فاعذت كي فقال بقرأ عمر بن
 الخطاب عليكم السلام وبيئنا أن يدفن مع صاحبيه فقالت سكنت أريدني نفسي
 ولا ورثة به اليوم على نفسي فلا أفل قبل هذا عبد الله بن عمر فاجاب قال ارفه ورفي
 فاستدبر رجل اليه فقال مالدك قال الذي تعقب أمير المؤمنين أدنت قال الحمد لله ما كان
 شي أهم الي من ذلك فاذ قبضت فاحلوني ثم سلم فقل يستأذن عمر بن الخطاب فان أدنت
 لي فادخلوني وان ردوني فردوني الي مقابر لمساير وجات أم المؤمنين بركة حسنة والسا
 تسير تتبعها فلما رأياها فاهوا وليت عليه فكانت عند مساعة واه أذن لرجال ووليت
 داخلهم فسمعنا بكلاما من الداخل فقالوا اوصي يا أمير المؤمنين أشتاف فقال ما أحد
 أحق بهذا الامر من هؤلاء نفر اوارط الدين وفيه رول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عنهم وهو عنهم راض فسمي عليا وعثمان وزبير طلحة وسعدا وعبد الرحمن وقال
 يشهدكم عبد الله بن عمر وابي سلمة من امر شي كهشة التعزية فان أصابت الامرة
 سعدا فهو ذلك والا فليستن به أيكم أم قال في أم عز من حمز الاشياة وقال اوصي
 خطيئته من بعدى بالمهاجرين الاولين ان يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرمتهم وأوصيه
 بالانصار خير الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم ان يقبل من عنتهم وأن يعنى من
 مسابهم وأوصيه بأهل الامصار حسرة افسهم وداة الاسلام وحاة المال وحفظ المدد وان لا
 يؤخذ منهم الا فضلهم عن رضاهم وأوصيه بالاعراب خيرا فانهم أصل العرب ومادة
 الاسلام أن يؤخذ من جوانحي أموالهم ويرد في فقراتهم وأوصيه بضمه القوم ذرة وسوله
 أن يوقى لهم بدعهم ومن يقاتل من ورثهم ولا يكلفوا الاطاعتهم فلما قبض خرج جابه
 فاطمة فقامت على فسلم عبد الله بن عمر فقال يستأذن عمر بن الخطاب قالت ادخلوه فادخل

ابن صالح شيخ البصري (أراه) بضم الهمزة تأي ظنه (قال فوقه) عرش الرحمن) بفتح القاف قبل وقيد الاصل بضمها ولم يصحبه ابن قمر قول بل قال انه وهم عليه قال في المصاحب ووجهه ان فوق من الطروق الملازمة القرنية فلا تستعمل شير منصوبة أصلا والضمير المضاف اليه فوق ظاهر التركيب عوده الى القردوس وقال الشافعي راجع الى الجنة كلها قال في المصاحب والسند كبر حينئذ باعتبار كون الجنة مكانا والاختصاص الظاهر على شأن يقال فوقها (ونسه) أي من القردوس (تجبراتها الجنة) الاربعة المذكورة في قوله تعالى فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لا يتغير طعمه وأنهار من خمر لونه كالحامض وأنهار من عسل مصفى قال في الفتح وهو من نعم ان الضمير للعرش فقد وقع في حديث عبادة بن الصامت عند التمهذي

والقردوس أعلاها درجة ومنها أي من الدرجة التي فيها القردوس فغير أنهار الجنة الاربعة ومن فوقها يكون موضع عرش الرحمن اه والرجن على العرش استوى كما نقل ذلك القرآن وافصح آيات الفرقان ودلت عليه أحاديث سيد الانس والجان وذهب اليه البعد الكثير واليه الفقير من السلك الصالحين وعصابتهم الامة المجتهدين الاعيان والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والقرودوس هو البستان الذي يجمع كل شيء وقيل هو الذي فيه العنب وقيل هو بالروسة وقيل بالنعطة وقيل بالبريلة وبه جزم أبو اسحق الزجاج وقيل القردوس مستزاد من الجنة وفي القردوس حور برة الجنة وهذا الحديث أخرجه أيضا في التوحيد والترمذي وفيه فضله ظاهرة للجاهدين وفيه عظم الجنة وعظم القردوس منها وفيه إشارة الى أن درجة الجاهل قد تالها غير الجاهل ما لا ياله الا ما هو ارفع من الاعمال الصالحة لاهل الله عليه وآله وسلم أمر الجميع بالاعتناء بالقردوس بعد

ان اعلمهم انه اعد العباد من قبل فمحووا الاعمى لايحصل لداي لما ذكره الاول ولى واقه اهل (عن انس بن مالك
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال لندوة) يفتح الفين المائة الواحدة من القدر وهو الخروج في أي وقت
كان من اول النهار الى ان تصافوا بالامم لئلا كيدوا في القمع فقسم (في سبيل الله) أي كانت فيه (أو روضة) بفخر الرامة
الواحدة من الزواج وهو الخروج في أي وقت كان من زوال الشمس الى غروبها واول تقسيم أي طريقة واحدة في الجهادين
اول النهار وآخره (خبر من الفيا مافيا) قال ابن دقن العبد يحفل بوجه من أحدهما ان يكون من باب تنزيل المصيبة
المحسوس فحقنا في النفس ليكون الذي هو سنة النفس مستظمة في الطباع فلذلك وقت المقاضاة بهم والافهم
المعلوم ان جميع ما في الدنيا لا يداوى ذرة عما في الجنة والثاني ان المراد ٢٩٥ ان هذا التقدير من الثواب خبر من الثواب
الذي يحصل لمن لوحصلته

فوضع هذا السمع صاحبها فلان غم من دفته اجتمع هؤلاء الرهطة ل عبد الرحمن ايدوا
أمركم في ثلاثة اشهر فقال الزبير قد جعلت أمرى الى على فقال طلبة قد جعلت أمرى
الى عثمان وقال له قد جعلت أمرى الى عبد الرحمن بن حوف فقال عبد الرحمن بن حوف
أيكأبرأ من هذا الأمر فقبله اليه والله عليه والاسلام لينظروا أفضلهم في نفسه فأسكت
الشيطان فقال عبد الرحمن أقصبلوه الى والله على ان لا ألومن أفضلكم فالانم فاختبى
أحدهم فقال لئن لم يرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القدم في الاسلام ما قد
علمت فانه عليك لئن تركت تعدلن ولئن اقرت عثمان لتسمن وتطعن ثم خلا بالآخر
فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك عن عثمان فدايمه وبإيعه على رولج اهل
الدار في يوم واحد البزري وقد عتبه من رأى الوصى والوكيل ان يوكلا قوله من
عروب ميون هو الاوصى وهذا الحديث بطور رواية من عروب ميون بجاءة قوله في
أن يهاب يوم أي أربعة تأخير فيجابه فقوله بالجنة أي بعد ان صدر من الحج قوله أر
تكونا حلقا الأرض ما لا تطيق الأرض ان ارضها ارض السواد وكان عروب معهما
يضربان على التراج وعلى أهل الجزيرة تأخير ذلك أو عبيد في كآب الاموال من رواية
عروب ميون المذكور والمراد بقوله انظر الى أي في التمهيد وهو كآبة من الحذر لانه
يستأنم النظر قوله فالا حلالها أمرى له مطيعة في رواية ابن أبي شيبة عن محمد بن
قذيل من حديث هذا الاسناد فقال حذيفة لو شئت لاضعت ارضي أي جعلت خراجها
ضيقين وقال عثمان بن حنيف قد جعلت ارضي امرأى له مطيعة وفي رواية لمان عرقال
لعثمان بن حنيف لئن زنت على كل رأس درهم وعلى كل بحر بيدرهما وفتير من طعام
لا طاقوا ذلك قال نعم قوله اني لقاتم أي في السيف تنظر ملائنا الصبح قوله قتلتني أو كلفني
الكلب حين طعنني في رواية أخرى فمرض له اول لؤلؤة ظلام المقبرة من شدة فاقس عرقه
بعيد ثم طعنه ثلاث طعنات فقرأت عرقا تلايه هكذا يقولونكم الكلب قد قتلني

الفيا وهذا الحديث من هذا الوجه من افراد البزاري (عن ابن جرير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال لقاب قوس) أي ما بين الوزر والقوس أو قد طولها ما بين السبيبة والقبض أو قد زواج أو ذراع يقاس به فكان المعنى
بان فضل قدر الذراع من الجنة (في الجنة) أي ما عرق في الجنة من الموضع كلها باستيتم أو أودها فخير ان قصير الزمان وصغير
المكان في الجنة خبر من طويل الزمان وكبير المكان في الدنيا عرقا وخصها لها وترقيبا في الجهاد فينبغي أن يقتبط صاحب
الغسوة والروحة بقدره وروحه أكرمها يقتبط ان لوحصلته الدنيا بحد أفيد هاتين بعضا غير محاسب عليه مع ان هذا
لا يتصور (خبر من تطلع عليه الشمس وغروب) وهو المراد بقوله في الذي قبله خبر من الدنيا وما فيها ولا تدخل الجنة مع الدنيا
تحت أفضل الا كما يقال المصل أحلى من الخبز والغدوقا والروحة في سبيل الله وقيامها خبر من نعيم الدنيا كلها وملكها وتصور

ينعمه بها كما لا اله الا الله تعالى ونعيم الاسترقاق (وقال صلى الله عليه وآله وسلم) لقد وثقوا روحه في حبل الله شريحاً فاعطاه عليه
 التمسى وتغرب) وفي حديث سهل بن سعد الساعدي عند البخاري مر فروع الروح والنفوس في حبل الله افضل من الدنيا
 وما فيها وهو معنى قطع عليه الشمس وتغرب. وقد يقال ان منها ما قاله فان حديث ومانيه يشمل ما ثبت لمانيه وما رده الله
 تعالى من الكبرياء وهو حديث ما طلعت عليه الشمس وغربت يشمل ما طلعت وتغرب عليه من بعض السموات
 لانها في الرابعة والسابعة على اختلاف العلماء وكلمين قولان في حقيقة الدنيا احدى ما على الارض من الهوام والحو
 والثاني انها كل المخلوقات من الجواهر والاعراض ان وجوده قبل الدار الآخرة والحاصل ان من احاديث هذا الباب ان
 المراد بحبل امر الدنيا وتعليل امر الجهاد ٢٩٦ وان من حسيل لمن الجنة قد روي بغيره كانه حسيل له اعظم من

جميع ما في الدنيا فكيف بمن
 حصل له منها على المرحلات

هـ (الجوار العين وصفتين) هـ

الجوار بعض المخلوقات وسكون الوارد
 وتحرر قال في الصلوات ان
 يشتد يابس من العين
 وسواد سوادها وتشد
 حديقها وترد بخونها ويبيض
 ما حولها او شدة يابسها
 وسوادها في شدة يابس الجسد
 او سواد العين كما يماثل
 الغشاء ولا يكون في بني آدم بل
 يستعار لها والعين بكسر العين
 جمع عينه وقال البخاري الجوار
 يما رطبها الطرف أي يغيرها
 البصر لمسيها تشديد سواد
 العين تشديد يابس العين (عن
 أنس بن مالك) روى عنه من
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لو ان امرأتين اهل الجنة
 اطلعت بتشديد اطراف المتشوفة
 ونفع اللام (الى أصل الارض
 لا تسكن ما بينهما) أي بين
 السماء والارض (ولملائكة

واسم الجوار رقة وزروري ابن سعد بن سعد جميع الى الزهري قال كان عمر لا ياذن لسبي
 قد احلم في دخول المدينة حتى كتب الغنم من حمة وهو على الكوفة فيذكره غلاما
 عندهم ما يستأنه أن يدخله المدينة ويقول ان عندهم ما لا تنفع الناس امة حداد
 نقاش فجار فاذن فغضب عليه المغيرة كل شهر مائة فتشكا الى عرشه انخرج فقال لعمر
 ما راجك بكثرة في جنب ما قلتم فانصرف فاسخطا فلبث عمر الى غربة العبد فقال له
 ايامه انك تقول لو انك طلعت راجع بالجميع فالتفت اليها عابا فقال لا تمنع
 في رجا تصف الناس بها فاقبل عمر على من معه فقال وقد في الله فلبث ليالي ثم اشترى
 على خبير ذي راسين فباعه ورطه فكمين في زاوية من زوايا المسجد في الغلس حتى خرج
 عمر وقت الناس الصلاة فلاقوه وكان عمر يفعل ذلك فلما دنا منه ركب عليه فطعنه
 ثلاث طعنة فاحسدها من تحت السر قد نقرت لصفاق وهي التي قتله قتيلا حتى طعن
 ثلاثة عشر رجلا في رواية ابن اسحق اثني عشر رجلا معه وهو ثلثة من زوايا ابن اسحق
 من رواية ابراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون وعلى عمر اذا صغر قدره على صدره فلما
 طعن قال وكان امر الله لندوا مشدورا يقول ما تهمه قسمة في دعاش الباقون قال
 الحافظ وقتل من اسمهم على كلب بن الجهم القتي قتيلا فلما رأى ذلك رجل من
 المسلمين طرح عليه برسا وقع في ذيل الاستيعاب لا ينفعون من طريق سعد بن يحيى
 لا موى قال حدثنا ابو جعفر عن مع حسن بن عبد الرحمن في هذه القصة قال فلما رأى
 ذلك رجل من المهاجرين يقال له نطاب التيمي اليهودي فذكر الحديث يروي ابن سعد
 به فادع في حنق قطع قال فاشد بالزور فطره من قريش منهم عبد الله بن عوف
 وحاشم بن حنيفة الزهريان ورجل من بني تميم وطرح عليه عبد الله بن عوف خمسة كانت
 عليه قال الحافظ فان ثمة هذا على أن الكل اثنان كوفي ذلك قوله فقدمه اى
 فاصلا فاناس قولا فسلم عبد الرحمن ملا خنيفة فدواية ابن اسحق فافسر
 سوتين في القرآن انا طينك الكوثر واذا خضر الله والفقير زاد في رواية ابن شهاب
 فغلب على عمر التزق فغشوا عليه فاحرقته في رطه حتى ادخلته ميتة فلرب في غشبه

روى عن ابن عباس فيما ذكره ابن المقفع في شرحه خلقت الحواري من اصابع رجلها فذكر كتيها من
 الزعفران ومن ركبتيها الى ثديها من المسك الاذفر ومن ثديها الى عنقها من الغبار الاشب ومن عنقها من الكافور الايض
 (ولتصيفها) أي خلخالها (على راسها خمر من الدنيا وما فيها) وعند الطبري في حديث أنس بن مالك قال صلى الله عليه وآله
 وسلم عن جبريل لو ان بعض بنيانم يبالغ في ضوضاء الشمس والقمر ولو ان ما فقس شعرها لبت ثلاث مائة من المشرق
 والمغرب من طيب رويها الحديث قال المذهب (وردا الجناري هذا الحديث ليسين المعنى) فذكر من أجله حتى الشهادتين يرجع
 الى الدنيا يقتل من عابى في سبيل الله في كونه يرى من الكرامة الشهادتين فوق ما في نفسه اذ كل واحد يعطى من الجوار والعد

لواطلت على الدنيا لاضاعت كلها اه وعند ابن ماجه عن أبي هريرة قال ذكر الشبهة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 لاضعت الارض من دم الشهيد حتى يندثر وزجرت من الحور العين لكل واحد منهم مائة ثمن من الدنيا وما فيها ولا جنة
 والمجاهدين من حديث جبريل بن الصامت هر فوعا الشهيد عند التسبيح فقال فذكر الحديث وفيه وزوج اثنين وسبعين
 زوج من الحور العين قال في الفتح اسناد حسن وأخرجه الترمذي من حديث القدام بن معد يكبر وصححه (وعنه) أي
 عن أنس (رضي الله عنه) قال بعث النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أقواما من بني سليم إلى بني عامر في سبعين وهم المشهورون
 بالقراءة لانهم كانوا أكثر ائمة من غيرهم وسليم مصغر وقد روى الحمياطي هذه الرواية عن بني سليم بصوت الهن والمعوث
 هم القراموهم بن الانصار وقال في الفتح قلت المتحقق ان المعوثة اليهم ٢٩٧ بنوعار وما بنو سليم فقد روى بالقراءة
 المذكورين والوجه في هذا السياق

حق اسفر فظن في وجهه فقال أصلي الناس فقلت لهم قال لا اسلام ان ترك الصلاة ثم
 نوحا وصلى وفي رواية ابن سعد من طريق ابن عمر قال تنوحا وصلى الصبح فقرأ في الأولى
 والمصر وفي الثانية قل يا أيها الكافرون قال وتنادى إلى وجهه يشب دعا إلى لاضع
 أصلي الوسطى فأنشد الفتح قوله فلما انصرفوا قال يا ابن عباس انظر من اتلفني فدوا به
 ابن اسحق فقال هريرة ما لله به عباس أخرج فنادى الناس ائمة من ملاحكم كان هذا
 فقالوا ما هذا فقال ما علمنا ولا نعرفنا فصاروا في مائة فظن هريرة ان هذا إلى الناس
 لا يعلم ندع ابن عباس وكان يجهل وبنيته فقال لسبأ ان تطلع عن يمين الناس كان هذا
 فخرج لا يمر ببل من الناس الا وهم يسكنون فسكنا فمقدوا البكر اولادهم قال ابن عباس
 فرأيت البشري وجهه قوله السبع يفتح المهمة والنون وفي رواية ابن فضال عن حسين
 عند ابن أبي شيبة وابن سعد الصانع يضيف النون قال أهل اللغة وجل صنع الد
 واللسان وامر أن صناع وسى أبو زيد صناع والصنع بفتح معا على الرجل والمرأة قوله
 لم يجعل ميتة كسر الميم وسكون الضمة بعدهما متافرة أي قتلى وفي رواية
 الكشميني من بني بفتح الميم وكسر النون ونشيدا الضميمة قوله رجل يدعى الاسلام في
 رواية ابن شهاب فقال الحمد لله الذي لم يجعل قاتلي رجلا حتى عند الله له من صعدا فقد
 وفي رواية بغيره من فضة يصاحبي يقول لا اله الا الله وفي حديث جابر قال هريرة قال
 على الذي قتلى فقبل انه قد قتل نفسه فاسترجع هريرة فقبل انه ابولولو فقال الله اكبر
 قوله قد كتبت ائت اولك فبان أن نكحت المروج بالدينة وفي رواية ابن سعد فقال عمر
 هذا من عمل اصحابك كنت اريد ان لا يضلها عني من السي فظنوا وروى عن ابن
 شبة من طريق ابن سيرين قال بلغني ان العباس قال لعمر لما قال لا تدخلوا علينا من
 السي الا الوصفان من أهل المدينة شيئا لا يستقيم الا بالهوى قوله ان شئت فعلت
 الخ قال ابن السكيت انما قاله ذلك لعلمان هريرة بامرهم يقتلهم قوله كذبت الخ هو على
 ما ألف من شدة حر في الدين لانه فهم من ابن عباس ان مراد ما شئت قتلناهم فاجابه

المذكورين والوجه في هذا السياق
 من خص بن عمر شيخ البخاري
 (فما قد موات) بضم الميم
 (على) حرام بن ملحان (اتقدمكم)
 أي إلى بني سليم (فان ائتوني حتى
 ابلفهم) بتشديد اللام المكسورة
 (عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم) انه يدعهم إلى الامان
 (واد) أي وان لم يؤمنوا (كتم
 من قريش ان تقدم) الهم (فأتوه
 فانية بجهلهم) أي يجهلون بني
 سليم (عن النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) اذا رموا) أي اشاروا
 (إلى رجل منهم) هو عامر بن
 الطفيل (قطعه برمح فاقطعه)
 في جنبه حتى خرج من الشق
 الآخر (فقال) أي حرام المطعون
 الله اكبر فزن بالشهادة وروى
 الكعبة ثم ما واصل بقية اصحابه
 أي اصحاب حرام (فقالوا) لا
 ولا اخرج وهو كعب بن زيد
 الانصار من بني أمية كما عند
 الامام علي وفي الفتح دون ألف

٢٨ نيل على القذة الربعة فاه لكرمان (معد الجبل ما غير جبريل) عا السلام التي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) انهم قد لقوا بهم فرض عنهم وأرضاهم فكانوا في أي جلة القرآن (أن يلقوا قوما نأقل قلوبنا وسافرنا
 وأرضنا ثم نسحق) (بعد) من التلاوة وههنا تنبيه وهو من يجوز بعد نسخ تلاوة الآية عينا الحديث ويقرأها الجنب
 قال الامام في ردديه الامور والاشبه المنع من ذلك وكلام السبيل يقتضي خلاف ذلك فانه قال ان هذا المذكور
 ليس عليه وقت الاجازة وقال انه لم ينزل بهذا النظم ولكن يتلى بهج كتنظيم القرآن فان قيل انه غير فلا يفسخ قلنا لم يفسخ
 منه الخبر وانما نسخ منه الحكم فان حكم القرآن في الصلاة وان لا يحصى الاطاهر وان يكتب بين القتين وان يكون
 بقلعه فرض كفاية وكل ما نسخ رقت منه هذا الاحكام وان بنى محفوظاته ومنسوخه فان تضمن حكما جازنا في ذلك الحكم

معمودة انتهى ورد ابن جرير عن أنس وأتزل الله ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله أو أثاب أحياهم عند يوم يردونهم (قد علمهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أردعن صباحا في القنوت على رطل) يكسر الرابطن من في سلم (وذكر أن) يفتح الدال وسكون الكاف (وبن لحمان) بكسر اللام (وبن عصة) بضم العين (الذين حصوا الله ورسوله) صلى الله عليه وآله وسلم وفي أولها ما دعى إلى أحياهم بن سلم حيث قتلوا القراء قال في القصة وهو أصرح في المقود وفي الحديث فضل من تكبى في سبيل الله (من جندب بن سفيان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله) وأه (ولم كان في بعض المشاهد) أى أمكنة الشهاد قبل كافي غزوة أحد (وقد دعت أصبعه) يفتح الدال أى برحت أصبعه قطعه ومنه الدم (فقال) مخاطبا لما وجعت لها على سبيل الاستعارة ٢٩٨. أوحية على سبيل المهززة تسليها (هل انت الاصبغ ديت) أى ما أنت

بأصبغ موصوفة بشئ الأيات دعت فتبنتى قالت ما كانت بشئ من الهلاك أو الفتح إلا انك ديت ولم يكن ذلك هذا (و) لكنه (في سبيل الله) ورضه (مألقيت) وهذا مما علق به المحدثون في الطعن فقالوا هذا شعر نطق به والقرآن يتق عنه أن يكون شعرا والجواب أنه جز والجز ليس شعرا في مذهب الاختش وانما يقال لأصله فلان الربيع الشاعر إذا شعر لا يكون إلا ما مامق على أحد أنواع العروض المشهورة وبأن الشعر لا يفتيه من قصه ذلك مما يمكن صدوره عن نية وروية فيه وانما هو اتفاق كلام يقع موزون باليس منه فالتنى صفة الشاعر به لا فيه وهذا الحديث أخرجه الضارى أيضا في الأدب وسلم في المنزلى والترمذى في التفسير والتأني في اليوم والملة واستدل به على فضل من تكبى في سبيل الله تعالى ورضاه (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وقد قالوا (الذى تقسى يده) الكربة (لا يكل) بضم الهمزة أى لا يجرح (أشد) سلم (في سبيل الله) أى في الجهاد ويشعل من برح في الله وكل ما دافع المرفقه بفتح فاء وجهاه كقتال الغايط قطع الطريق وأطمة الأبرار المعروفون لهمي عن المنكر وللغسل كل كلمة بكلمة للمسلم (والله أعلم) بكم بجرح (في حية) معناه والله أعلم بغيره شامخ قال في الفتح جلة معقوفة قصد بها التنبية على شريطة الإخلاص في فعل هذا الثواب أى ويجوز أن يكون تارة أصيلة بن الرياح الصحة (الاجسام) أقيامة وجرحه يشب (حما) وفي رواية ذكرها البزارى في كتاب النهار تكون يوم القيامة كهيئة إذا طغت متغير دما (اللون الدم والرجح مع المسك) أى كرم المسك إذ ليس هو مسكا حقة بخلاف اللون

بذلك أهل الجاز يقولون كذبت في موضع أخطأت ولعل ابن عباس إنما أراد قتل من لم يسلم منهم قوله فأنى يبذفر به زانق حديثا يردع ليعتزل ما قد جرحه قوله فخرج من جرحه هذا رواية الكشميرى وهى الجواب ورواية غيره فخرج من جوفه ورواية أبي رافع فخرج النيد فلما يردعهم ورواية أبي رافع أيضا قال لا بأس عليك يا أبا موسى بن قنات لا يكن القتل بأسا فقد قتل والمراد بالنبذة المذكوورة قرآن نبذ في حيا أى تعتبه كذا يصنعون ذلك لاستعذاب الماتوب أى الكلام عليه قوله واجر رجل شاب في رواية البخارى في الجنازة روى عليه شاب من الأنصار وفي أنكاره على الشاب المذكور استمرار الزمعه ما حوفيه من مكابدة الموت أعظم دليل على مسالمة في الدين ورضاه عما صالح المسلمين قوله وقدم بفتح القاف وكسرها فالاول يعنى القتل والثاني يعنى السبق قوله ثم دفننا رفق عطفنا على ما فعلت لانه مبتدأ وخبره كالتقدم ويجوز قطعه على صفة فكون مجرورا ويجوز نصب على أنه مقول مطلق فخره وفي رواية جرير ثم الشهاد بعد هذا كله قوله لا على ولاى أى سواء بسواء قوله فأنى لتون ثم اتفاق فلا كروا بالموحدة قبل التون لكشميرى قوله عسجد ونوح وصدوه ستة وعشرون الفا وهو في حديث جابر ثم قال يا عبد الله أقسمت لك بحق الله وحق حمراد است قد فتى أن لا تغفل رأى لك حتى تبسيع من رابع آل عمر ثلاثين ألفا تضعها في مال المسلمين فأه عبد الله من بن عوف فقال انفتحتا في حج بيتنا وفي نو كب كذبتونى وعرف به فاجهة دين هو ووقع في أخبار المدينه محمد بن الحسن ابن زبابة ابن دين عمر كان سنة وعشرين ألفا وفيه بزم عياض قال الحافظ والاول هو المعتقد قوله فان وفه مال آل عمر كما يريد نفسه وولته يقع في كلامهم كثيرا ويحتمل أن يريد رحمة قوله والأفضل في بنى على بن كعب هو البطن الذى هو منهم وقربى قبيلته قوله لا تعتمد بسكون العين أى لا تتجاوزهم وقد أنكرنا نافع مولى ابن عمر أن يكون على عمر دين فروى عمر بن شبة في كتاب المدينه بن ساد صريح أنما قال من أين يكون على عمر دين

فضل من تكبى في سبيل الله تعالى ورضاه (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وقد قالوا (الذى تقسى يده) الكربة (لا يكل) بضم الهمزة أى لا يجرح (أشد) سلم (في سبيل الله) أى في الجهاد ويشعل من برح في الله وكل ما دافع المرفقه بفتح فاء وجهاه كقتال الغايط قطع الطريق وأطمة الأبرار المعروفون لهمي عن المنكر وللغسل كل كلمة بكلمة للمسلم (والله أعلم) بكم بجرح (في حية) معناه والله أعلم بغيره شامخ قال في الفتح جلة معقوفة قصد بها التنبية على شريطة الإخلاص في فعل هذا الثواب أى ويجوز أن يكون تارة أصيلة بن الرياح الصحة (الاجسام) أقيامة وجرحه يشب (حما) وفي رواية ذكرها البزارى في كتاب النهار تكون يوم القيامة كهيئة إذا طغت متغير دما (اللون الدم والرجح مع المسك) أى كرم المسك إذ ليس هو مسكا حقة بخلاف اللون

فونهم ملاحجة في تقدير ذلك لانه دم حقيقه فليس بمن أحكام الحياء والعفات فيها الا ان فقط وقد راجعوا لعرف
وهي الرافعة ولا يحمل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث معاذ بن جبل من روى عن جراح بن سبيل الله أو
نكبه في كفة قائم النبي يوم القيامة كقفر ما كانت لوها الزعتران وروى عنها المسك وعرف به من الزاد بأن السفة المذكورة
لا تقتصر بالشهادة بل هي حاصلة لكل من روى ويحتمل أن يكون المراد بهذا الجرح هو ما يكون صاحب به بسببه قبل انتمائه
لما يتدخل في الدنيا فان أثر الجراح وسيلان الدم يزيل ولا يبقى ذلك أن يكونه فضل في الجنة لكن الظاهر ان الذي يسمى
يوم القيامة جرحه يشهد بما من غارق الدنيا وجرحه كذلك ويؤيد ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور وعليه
طابع الشهادة وقوله كقفر ما كانت لا ينافي قوله كهيئتها لان المراد ٢٩٩ انه لا تنقص شيئا بل هو العهد قال العلوه

الحكمة في دعائه كذا أن يكون
معها شاهد فضيلة يثبته نفسه
في طاعة الله تعالى كذا في القبح
وقال النورى قالوا وهذا الفضل
وان سكان ظاهروا له في قتال
الكفار ويدخل فيهم من روى في
سبيل الله في قتال البغاة وقطاع
الطريق والامم والنهي ونحو
ذلك وكذا قال ابن عبد البر
واستشهد على ذلك بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم من قتل دون ماله
فهو شهيد لكن قال الولي بن
العراق قد توقف في دخول
المقاتل دون ماله في هذا الفضل
لاشكر النبي صلى الله عليه وآله
وصلى الى اعتبار الاخلاص في
ذلك بقوله والله اعلم عن يكلم في
سبيله والمقاتل دون ماله لا يقصد
بذلك وجه الله وانما يقصد حصول
ماله وحفظه فهو يفصل ذلك
بداية الطبع لادامه الشرع
ولا يلزم من كونه شهيدا أن يكون
دعه يوم القيامة كرمح المسك

وقد اعرج رجل من ورثته مائة ألف اه قال في القبح وهذا لا ينبغي ان يكون عند
موته عليه دين فقد يكون الشخص كثيرا المال ولا يتركه في الدين عنه فقلنا فافعل انكر
أن يكون دينه لم يقض قوله فافعل في اليوم لمؤتين أمرا قال ابن التين نعم قال ذلك
عندما يقن بالموثأشار بذلك الى عاتية حتى لا تحاسبه لكونه أمير المؤمنين وأشوار ابن
التين أيضا الى انه أراد أن يعلم أن موثأشار لم يلحقه بطريق الطلب لا طريق الامر قوله ولا ورثه
استدل بذلك على انها كانت ثقل البيت وفيه نظير بل الواقع انها كانت ثقل حقيقته
بالسكنى فيه والاسكان ولا يورث عنها وحكمكم أرواح النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كالعقيدات لانهم لا يتركون بعد صلى الله عليه وآله وسلم قوله ارفعوني أي من
الارض كله كان مضطربا فأمرهم أن يقدموه قوله فاستند رجل اليه قال الحافظ في
الفتح لم أقف على اسمه ويحتمل انه ابن عباس قوله فان أذنتي فأدخلوني في كرابين محمد
عن معمر بن عيسى عن عائشة ان عمر كان يحنى أن تكون أذنت في حياضها بمنعه وان
ترجع من ذلك بعد موته فأراد أن لا يكرهها على ذلك قوله فقلت عليه أي دخلت على
هرو في رواية الكشي في فكت وفي رواية غيره فمكت وكذا ابن عبد البر في صحيحه عن
المقدم بن محمد يكره انما قالت يا صاحب رسول الله يا صهر رسول الله يا أمير المؤمنين
فضل جملنا صلي على ما صح أخرج عليك بما في من الحق عليك ان تدين في بعد جعلت
هذا ما عيناك فلن املكهما قوله فقلت داخلناهم أي دخلنا كان في الدار قوله
أوص بالأمير المؤمنين استخفى في البضارى في كتاب الاحكام منه ان الذي قال ذلك هو
عبد الله بن عمر قوله هو زلاء النفر أو الرطاسك من الراوى قوله فسي عليا الخ
قد استشكل اقتصار على هؤلاء الستة من العشرة المبشرين بالجنة وأجيب به أحداهم
وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيد وقد علمت نفسه وامامه سيد بن زيد فلما كان ابن أبي عمير
لربهم ففهم مبالغى التبرى من الامم وصرح المدائني بأسنيه ان عمر عبد سيد بن زيد
فمن روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو هو منهم راض الا انه استثنى من أهل الشورى

واي يذلل نفسه فيه فقه استحق هذا الفضل قال في القبح واستدل بهذا الحديث على ان الشهيد في حياته ونياجه ولا
يزال عنه الدم يقبل ولا غيره ليعي يوم القيامة كما وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونعتظر لانه لا يلزم من غسل الدم في
الجنة ان لا يبعث كذلك ويغفر عن الاستدلال بقرئ غسل الشهيد في هذا الحديث قوله في شهد أحد فلو هو بعد ما تم انتهى
وهذا الحديث ورد الصادق في باب ما يقع من النجاسات في السم والما من كآب الطهارة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه
قال غاب هي أنس بن النضر رضي الله عنه عن قتال الجند فقال يا رسول الله فبعت من أول قتال فأتيت المشركين) لان غزو زيد
هي أول غزوة فزاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت في السنة الثانية من الهجرة (لأن الله شهدني) أي أحضرني
(قتال المشركين ليرى الله ما صنع) وسلم ليراني الله في رواية ما أجما خبره من الجند ضد الهزل وزاد ثابت وهاب أن يقول

خبرها أي خشي أن يلتزم بها غير عن ظاهرها وعرف من السابق أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم الفرار (فما أحسن كان يوم
 أحسد) وأطلق اليوم وأراد لوقمة فهو أضعافاً وبما زاد قتاله الكرمانى (واكتشف السلون) وقد رواية الاساعلى وانهم
 الناس وهو معنى اكتشف (قال) أنس بن النضر (ألهم أنى أغتذرك عاصم هؤلاء بمعنى أصحابه) المسايير من القرار (وأبداً
 البك عاصم هؤلاء بمعنى المشركين) من القتال فاعتذر من الأولياء وتبرأ من الأعداء مع أنه لم ير من الآخرين جيعاً ثم تقدم
 فهو المشركين (فاستقبله) أي استقبل أنس بن النضر (بعد بن معاذ) بضم الميم وزاد في مسند الطائى عن أنس عنهما
 (فقال يا سعد بن معاذ) أريد (الجنة) أوحى مطلوبي (وبن النضر) أي والده وهو يقبل أن يبرأ منه فإنه كان له ابن يسمى النضر
 وكان أذى الصغيراً ولقد رواية واقعه ٣٠٠ وفي أخرى وفى نفس يدوه الظاهر أنه قال مضافاً والبقية بالحق إلى أبجد

لا رايته منه وقال لا أدبى فى أموركم فارغب فى الأحسن اهلى قوله وشهدكم بمداقه
 ابن عمر عرج في رواية للطبرى فقال له رجل استخف عبد الله بن عمر قال واقعه وأردت الله
 به أنه وأخرج نحوه ابن سعد بأسناد صحيح من مرسل النضر ولفظه فقال عرفاً قال الله
 واقعه وأردت الله بهذا استخف من ليهم أن يطلق امرأته قوله كهيئة التعزية له
 أي لا يبرأ من عولاً لما أخرج من أهل الشورى في اختلافه وأراد جبر خاطر بيان جعله من
 أهل المشاورة وزعمه **الكرمانى** أن هذا من كلام الراوى لأن كلام عمر قوله الامرة
 بكسر الهمزة وتوكلتكم فى الامارة زاد المدائن وما ظن أن يلى هذا الامر الاعلى أو عثمان
 فانولى محقق فرحل فيه لين وانولى على فستحلف عليه الناس قوله بالهجر بن
 لاولين هم من على القلتين وقبل من شديعة الرضوان قوله الذين تبرؤوا أي سكنوا
 المدينة قبل الهجرة وقادى بعضهم أن الايمان الذى كورهم من أمجاد المدينة وهو بعيد
 قال المحقق والراجح أنه ضمن تبرؤهم ما سمعوا لزوماً أو عامل نفسه بمحذوف تقديره
 وأعتدوا وأن الايمان لشدة ثبوتها في قلوبهم كانه اسطاب بهم فكانهم نزلوا قوله فهم من
 للاحلام أي حوث الاسلام الذى يدفع عنه ويغلق لعدو أى يغلقون العدو **فترهم**
 وقوتهم قوله الأفضلهم أي الاما فضل عنهم قوله من حوائى اموالهم أى ما ليس
 بمتاد والمراذمة الله أهل الذمق المراد بالقتال من ورائهم أى اذا قدمهم عدو قوله
 فانطلقنا رواية الكشمي فانطلقنا أى رجعنا قوله فوضع عاتل مع أصحابه قد
 استخف في صفة القبر والثلاثة المكرمة قال كتر على أن قبر أبي بكر ورأى قبر النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وقبر عمر ورأى قبر أبي بكر وقبر صلى الله عليه وآله وسلم تقدم
 الى القبلة وقبر أبي بكر هذا منسكب وقبر عمر هذا منسكب أى بكر وقبل غير أى بكر عند
 رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبر عمر عند رجل أى بكر وقبل غير ذلك قوله
 ابعوا امرأكم الى ثلاثة منكم أى فى الاختيار ليقبل الاختلاف **مسكدا** قال ابن التين
 وصرح ابن المدائنى في روايته بخلاف ذلك قوله والله عليه والاسلام بالرفع فيه سما

وبعها) أى ربح الجنة (من دون
 أحد) وقد رواية ثابت فالحال
 الجنة أجدها دون أحد قال ابن
 بطال وغيره يجوز أن يكون على
 الحقيقة وأنه وجد ربح الجنة
 حقيقة أو وجد ربحاً طيف ذكره
 طيباً يطيب روح الجنة ويجوز
 أن يكون أراد أنه استخضر الجنة
 التى أعدت للجهنم فتصور أنها
 فى ذلك الوضع الذى يقاتل فيه
 فتكون المعنى انه لا علم ان الجنة
 مكتسب في هذا الموضع فاشتاق
 لها وقوله وأما قالها أما نصبا
 وأما تشوقاً فأنك لم تاتح لها
 واشتاق إليها صارت له قوة من
 استشفها حقيقة (قال سعد) بن
 معاذ (فما استطعت يا رسول الله
 ما صنع) من أقدمه ولا صنعه
 فى المشركين من القتل مع أنى
 شعاع كامل القوة ولا ما وقع له
 من الصبر بحيث وجد فى جسده
 ما يزيد على الثمانين من ضربة
 وطلعت ورمية كل (قال أنس) بن

بالله (فوجدناه) أى بابن النضر (ضما) قال فى القتل وفى شئ من الروايات ياب هذا البضع وتقدم أنه ما بين
 الثلاث والتسع) وعثمان ضربه بالسيف وأطعته بريح أو رمية بسهم) قال البني كذا وفى الموضع لتتوبع وفى القلح انها
 لتتبع اوجع الواء وتفصيل كل واحد من المذكورين غير معين وفى رواية قال أنس فوجدناه من القتل (وجدناه قد
 قتل وقد مثل به المشركون) من الله أى قطعوا أعضائهم من أنفسهم وغيرهما (فما عرفه أحد أخته فيناه) بأصبعه
 أو بطرف أصبعه زاد التلقى وكان حسن البنات قالت عمة الربيع بنت النضر أخته فاعرفت أختى الأيتانه والبنات
 الأصابع وقد رواية أو شاموا الأول كثر (قال أنس) بن مالك (كثرت أوقلت) شلتن الراوى بها معنى واحد ولا جد
 كانه ولو بعد أيضاً فكأنوا يقولون (ان هذه الأيتان تلتقيه وفى أشباهه من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه

الى آخر الآية فقال ان أخته) أى اخت أنس بن النضر وهى عمة أنس بن مالك (وهى نسى الربيع) بضم الراء ففتح الباء
 وتبدل اليه (كسرت ثنية امرأته) نادى فى الصبح فظفوا الارض وطلبوا الضفوف وألقوا النسي على الله عليه وآله وسلم (فأمر
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنقص فقال أنس) هو ابن النضر المستشهد يوم أحد (بارسول الله والنبي معك
 بالحق لا تكسر شيئا) قالوا فمعاور بامن فضله تعالى ان يرضى عنه بها العفو عنها ابتغاء مرضاته (فرضوا بالارض) هو ضا
 عن النقص (وتركوا النقص فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من عباد الله من اوقعهم على الله لايه) فى
 نفسه وهو ضا الخشوفى قصة أنس بن النضر حو ازيل النفس فى الجهاد وقضى الوفاة بعد دولتى على النفس حتى يصل الى
 أهلا كما وان طلب الشهادة فى الجهاد لا يقتلها الله من الانفاق الى ليلته ٢٠١ وفيه فضيلة ظاهرة لأنس بن النضر

وما كان عليه من صفة الاعيان
 وكشفه لتوق والتودع وقرة
 البقن قال الزين بن المسير من
 ابلغ الكلام وأفعه قول أنس
 ابن النضر فى حق المسلمين اعتد
 اليك وفى حق المشركين ابرأ اليك
 فأشرك الله لى برضى الامرين
 جميعا مع ثقلوتهم ساقى المعنى
 (عن زيد بن ثابت رضى الله عنه
 قال نسخت الصفى المصاحف
 منقذت آية من سورة الاحزاب
 كنت أجمع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقرأها ثم
 أجدها الامع خزيمة بن ثابت
 الانصارى الذى جعل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم شهادته
 شهيدتوا بطن) خصوصيته
 رضى الله عنه كما صلى الله
 عليه وآله وسلم رجل جافى
 فأنكره فقال خزيمة أنا أشهد
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 أقيم دعوىك فقال له نحن
 صدقنا على خبر السامع كيف

والنفس يحذف الى عليه رقيب أو يحذف قالوا فضله فى نفسه أى فى محنته زاد
 المدح فى رواية فقال عثمان أنا أول من رضى وقال على أعطى موثقا لتؤثر الحق ولا
 تخفن ذارحم فقال لهم قوله فأسكت بضم للممزة وكسر الكاف كأنه سكتا أصكما
 ويجوز فتح الميم فوالكاف وهو معنى سكت والمراد بالمشيقين على وعقان قوله فاخذ
 سيدا أحده هو على والمراد بالآخر قوله ثم خلا باذ آخره عثمان كجيد على ذلك
 ساقى الكلام قوله والقدم تكسر القاف وتصحها كاتقدم زاد المدح لأنس بن عبد الرحمن
 قال لى رأيت لو صرف هذا الامر منك فلم تحضر من كنت ترى أحق به لمن هؤلاء
 الرط قال عثمان ثم قال عثمان كذلك فقال على وزاد أيضا ان سعد الشارعى عبد الرحمن
 يعقان وانه دارت القباى كلها على العصابة ومن وافى المدينة من اشرف الى المن لا يخلو
 يرسل منهم الأمر بعثمان وفى هذا الاثر دليل على أنه يجوز جعل أمر الخلافة شورى
 بين جماعة من أهل الفضل والدم والصلاح كما يجوز للاختلاف وعقد أهل الحل والعقد
 قال الزوى وغيره واجمعوا على انقاد الخلافة للاختلاف وعلى انقادها بقضاء أهل
 الحل والعقد لأنسان حدث لا يكون هناك اختلاف غير دوى جواز جعل الخلافة
 شورى بين عدد محصور أو غيرهما واجمعوا على أنه يجب نصب خليفة وعلى ان وجوبه
 بالشرع لا بالعقل واختب بضمهم كالأصم وبعض النوارج فقالوا لا يجب نصب الخليفة
 ونسب بعض المعتزلة فقالوا لا يجب العقل بالشرع وهما باطلان ولكل موضع غيره هذا

(باب انولى الميت بقضى دينه اذا علم محته)

(عن سعد الاطول ان أخته ماتت وتترك ثلثا فمروهم وترك عيالا قال فارت ان انفقها
 على عياله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أهلك تحبس دينه فاقض عنه فقال
 ان رسول الله قد أدب عنه الادب ان ادعها امرأ أو ليس لها دينه قال فأعطها فانما
 محقرة رواء أحدوا بن ماجه) الحديث اسناد فى سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر
 ابن أبي شيبة قال حدثنا عثمان قال حدثنا جاد بن سلة قال أخبرني عبد الملك أبو جعفر

بهم فادعى شهادته وجه لها شهادتين وقال لا تعد (وهو قوله) تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه)
 واستشكل كونه اشتما فى المحصف بقوله واحد أو اثنين ان شرط كونهما آيات التواتر والجواب انه كان متواترا عندهم ولما
 قال كنت أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها وقد روى ان عمر قال أشهد لهما من رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ومسكنا من أبي بن كعب وهلال بن أمية فهو لا يجمعونه هذا الحديث أخرجه ابضا فى تفسير وفى فضائل القرآن
 والترمذى والحاكى فى التفسير (من البراءة) بن عازب (رضى الله عنه قال فى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل) قال فى
 الفتح لم ألق على امره ووقع منه مسلم انه من الانصار ثم بنى التيت والاذن لا يمكن تضييعهم وبن ثابت بن رثن وهو
 المعروف بأصيم بن عبد الأشهل فان بن عبد الأشهل بطن من الانصار من الاوس وهم غير بني التيت ويمكن أن يجعل على ان

له في البيت نسبة فانهم اخوة بين عبد الاشمل ليعلمهم الاكساب الى الالوس (مقتنع بالحديث) وهو كناية عن فضيلة وجهه
 باله الحرب (قتال يار) ولما قاتل واسم قال اسلم ثم قاتل قاتل قتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 قتيلا (اجر) اجرا (كثيرا) وفي الحديث ان الاجر الكثير يحصل بالعمل اليسير فضلا عن الله واحسانا وخرجه ابن اسحق
 في المغازي باهنا صريح عن أبي هريرة رضي الله عنه انه كان يقول اخبروني عن رجل دخل الجنة ليس صلاة ثم يقول هو عمرو
 ابن ثابت (ع) عن أنس بن مالك رضي الله عنه انه قال في الربيع ففت البراء وهذا وهم والصواب المعروف ان الربيع ففت النضر
 ابن زمضم عمارة بن مالك وقال ابن الاثير يجمع انه الذي وقع في كعب التسيب والقاري واسماء العصابة خالي الفتح
 وليس هذا بقادح في صحة الحديث ٢٠٢ ولا في ضبط روايته (وهي أم حارثة بنسرة) (ادناه) (أنت النبي صلى الله عليه

وآله) (وسلم) فقال يا بني الله
 تصدقني عن حارثة (وكان قتل يوم)
 وقصة (يدأه) بهم غرب
 يعرف راسه ولا يعرف من أين
 أن أوياعلي غير مقدم من راسه
 وحكي الهروي عن أبي زيد أن
 من حيث لا يعرف فهو بالتسوين
 والاسكان وان عرف راسه لكن
 أصاب لم يقصده فهو بالاضافة
 وقع (لا) وأما عن ابن قتيبة
 السكون ونسبه لقول العامة
 وجوز الفتح وضاف قسم لغرب
 (فان كان في لغة معربة) قال
 ابن التميمي انما شككت فيه لان
 السد ولم يفته قصدا وكما
 فهمت ان الشهيد هو الذي
 يقتل قصدا لانه الاغلب فنزلت
 الكلام على الغالب حتى يزيلها
 الرسول العموم (وان كان غير
 ذلك اجهدت عليه في الكا)
 ثقل في الفتح وتبعه العيني عن
 الخطابي ما فيه أقرها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم على هذا

عن أبي نضرة عن سعد الأطول فذكر
 انه ابن أبي نضرة وقد وثقه ابن حبان ومن
 أخرجه أيضا ابن سعد وعبد بن حبان وابن
 في المختار وهو في مسند أحمد بن حنبل الاستدانة قال
 تقدم خراج له من على ما يحتاج المصنف
 وهكذا تقدم الدين على الوصية قال في الفتح
 الوصية ان في صورة واحدة وهي مال أو وصي
 به ثم ادعى آخر انه في حصة الميت
 لثانوية انها تقدم الوصية على الدين في هذه
 الدين في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها
 صيغة ترتيب بل المراد ان لموارث انما تقع
 راحة وهي كقولنا جالس زيد او عرايا انما تجالس
 وانما قدمت بعضي اقتضى الاهتمام بتقديمها واختل في تقدم ذلك المعنى وحاصل ما ذكره
 أهل العلم من مقتضيات التقديم سنة أمور أحدها الخلفو لنقل كبره ومضطر
 أشرف من ربيعة لكن نظري ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى اللفظ
 فانه يجب لزمان كما دغود فانه يجب الطبع كسلات ورباع رابعها يجب
 رتبة كالصلاة والزكاة لان الصلاة تنسب البدن والزكاة هي المال فالبدن مقدم على
 المال فانه تقدم السبب على المسبب كقوله تعالى عز من حكيم وقال بعض السلف
 عز قلنا عز حكم سادسها بالتصرف والفضل كقوله تعالى من التبيين والصدقين واذا قرر
 ذلك فقد ذكر سبيل ان تقدم الوصية في الذكور على الدين لان الوصية انما تقع على
 سبيل البر والصلة بخلاف الدين فانه انما يقع غالب بعد الميت شوع فقر بطرفقت
 البداة الوصية لكونها أفضل وقال غيره من الوصية لانها هي يؤخذ بعرض

فيؤخذ عنه الجواز ثم تعقب بان ذلك كان قبل تحريم النوح فلا دلالة فيه فان قصره كما في غيره وأحد هذه
 القصة كانت عقب غزو قعدرو في هذا النظر لا يخفى فانه لم يقل اجهدت عليه في النوح ولا يلزم من الاجتهاد في البكاء الا وحسب
 فيما قلنا من الخطا ما فيه ذلك بل قوله أقرها على هذا الشارة في البكاء الذي كوفي الحديث لا ريب ان البكاء على الميت
 قبل الدفن وبعدمه انما تخافا فالتأمل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا أم حارثة انما جنان) اي دجيات والضعير بهم فصره
 بما بعده كقولهم في العرب يقول ما شاء أو الضعير للثان وجنان مبتدأ أو التنكير فيه التعظيم والمراد بذلك التعظيم والتعظيم
 في الجنون انما أصاب الفردوس الاصل فرسعت وهي فضلك وتقول يخرج قيا حارثة (ع) عن أبي موسى رضي الله عنه
 قال جبريل (ل) وولاسق بن زهير الباهلي كان عجمي وصي المديني في العداة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يقل قتال الرجل

يقاثل المغنم والرجل يقاثل الذكر (بين الناس وليس غير الشجاعة) والرجل يقاثل ليرى مكانه) أي من تنشق الشجاعة وفي رواية يقاثل رماح أخرى ويقاثل حية وفي أخرى غضب فيحصل أن أسباب القتال خمسة طلب للمغنم وإظهار الشجاعة والبر والحيوة والغضب وكلها يتقانون المدح والذم فلهذا يحصل الجواب بالآيات ولا يأتي (فمن قيل الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل لصكون كلمة الله) أي كلمة التوحيد (هي الطيبات فهو) المقاتل (في سبيل الله) عز وجل لا طالب الفجعة والشهرة ولا مظهر الشجاعة ولا المجسولة والغضب فلما أضاف إلى الأول ضعيفا أدخل بذلك ثم وحصل ضمنا لأصلا ومقصودا لا يخل وبذلك صرح الطبري قال إذا كان أصل الباعث هو الأول لا يضر ما عرض به بهذا ولو ثبت قال الجمهور لكن روى أبو داود ولساني من حديث أبي أمامة بن أسد بن جندب قال جبريل ٢٠٣ فقال يا رسول الله أتأبى رجل أن يقاتل

يلقى الأبر والذكر ماله قال لا شيء فاعدها ثلاثا كل ذلك يقول لا شيء ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله تعالى لا يقبل من العسل إلا ما كان خالصا وابتغى به وجهه ويمكن أن يعمل هذا على من قصد الأمرين معا على حد واحد فلا يبالى الرجوع والاضحية المراتب خشا أن يقصد الشين معا أو يقصد أحدهما صفا أو يقصد أحدهما ويصل الآخر ضمنا فالصديقان يقصد غير الاعلاء فقد حصل الاعلاء ضمنا وقد لا يحصل ويتدخل فتنه مرتبتان وهذا ما دل عليه حديث

أبي حمزة ودونه أن يقصدهما معا فهو محدورا يضاع على ما دل عليه حديث أبي أمامة والمطلوب أن يقصد الاعلاء صفا أو لا يحصل غير الاعلاء وقد لا يحصل فيه مرتبتان أيضا قال ابن أبي جرة ذهب المحققون إلى أنه إذا

والدين وذلك بعد بعض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين وكان إذا تهاطلت لتفريط يحصل في الدين فإن الوارث مطمئن بأمره فقد تمت الوصية لذلك وأضاف في حقه فهو ممكن غالباً والدين خاطف غريم يطلبه بقوة ولهمة قال جامع عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إن صاحب الدين مقالا أو أيضا فالوصية فتنهم الموصي من قبل نفسه فقدمت فخر وساء على العمل بمختلف الدين قال ابن الزين في المنبر تقدم الوصية في الذكر على الدين لا يقتضي تقديمها في المعنى لأنهما معاً لا يذكرا في سياق البعدي لكن المراتب إلى الوصية ولا إلى الدين في القتل بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الادامه اعتبار القسمة قبل الدين على الوصية وباعتبار البعدي تقدم الوصية على الدين أه وقد أخرج أحمد والترمذي وغيرهما عن طريق الحرث الأعور عن علي بن سلام الله ورضوانه قال قضى محمد بن الدين قبل الوصية وأتم تفرق الوصية قبل الدين والحديث وإن كان استناد ضعيفا لكنه مستند إلى اتفاق النسخة قال الترمذي وإن العمل عليه عند أهل العلم قوله تداديت عنه فيمدليل على أنه يجوز الوصية أن يستقل بنفسه في قضائين الميت لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكره أبعد ذلك قال في البصر مستند الوصية استفاد من الميت وأيضاً ما جاء في حديثه أنه قال فإنا نأخذ بحق الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم بطله أبو موسى

(كتاب الفرائض)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا الفرائض وعلموه فانها نصف العلم وهو شئ وهو أول شئ يفرغ من شئ رواه ابن ماجه ودارقطني وعص عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو آية محكمة أو ستة فأما أولها فبعضه عاذه رواه أبو داود وابن ماجه وعن الأحوص عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا القرآن وعلموه الناس

كان الباعث الأول قصد الاعلاء كلمة قد يضر ما أنضاف إليه انتهى وبطل على أن تدخل فيه الاعلاء لا يفتح إذا كان الاعلاء هو الباعث الأصلي لمروا أبو داود بن الحسن عن عبد الله بن حوالة قال عتار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أقدامنا لنفتم فربحنا ولم نفتم شئ يا فقال المهم لا تكلمهم إلى الحديث وفي إجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاذه كفاية البلاغة والابحار وهو من جوامع كلمة صلى الله عليه وآله وسلم لا ملوا إجابة بان جميع ما ذكر ليس في سبيل الله احتل أن يكون معاذ ذلك كله في سبيل الله وليس كذلك فعمل إلى لفظه جامع عبد الله بن الجواب عن ماهية القتال إلى حال القتال فتن من الجواب وزيادة ويحتمل أن يكون الضمير في قوله فهو راجع إلى القتال انتهى في ضمن قائل أي قتله قتال في سبيل الله واشتغل طلب الاعلاء كلمة الله على طلب رضاه وطلب ثوابه وطلب مدح من أعدائه وكلها امتلازمة والحاصل عاذه كرا القتال عند شهوة

القوة العقلية والقوة النفسية والقوة الشهوانية ولا يكون في حبل الله الا الاول وقال ابن بطال انما حمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لفظ جواب السائل لان الغضب واجبة قد يكونا فيهما في حبل الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك الى لفظ جامع فاذا دفع الالباس وزايدة الافهام ومنه بيان ان الاحمال انما تحسب بالنية الصالحة وان الفضل الذي ورد في المجاهد يختص بمن ذكره جواز السؤال عن الله وتقديم العلم على العمل ونظم المرض على المشاغل وعلى القتال لفظ النفس في غير الطاعة قال في فتح الباري (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع يوم الخندق) الذي حشره الصحابة لم يلبسوا عليهم الاجراب بالمدينة سنة اربع أو ستة خمس (ورضع السلاح واقتتل) فيه جواز القتل بعد الحرب والقتال وهو موضع الترجمة ٣٠٤ وعند البزار عن عبد الرحمن بن جبران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وتعلموا الفرائض وعلوها في امر وموضع والمسلم مرفوع ويوشك ان يحتج بها اثان في الفريضة والمسئلة فلا يجدان احدا يحضر هذا كروا حد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله هو عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارحم أمي يعني أبو بكر وأشدّها في دين الله هو وأصدقها أحياء عثمان واعلمها بالحلل والحرام معاذ بن جبل وأقرؤها الكتاب اهـ وزجل أي واعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ولكل امة امين وامين هذه الامة أو عبدة بن الجراح رواه أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي حديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحالكم وسداده على حفص بن عمر بن أبي العطاء وهو متروك وحديث عبد الله بن عمرو في استناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا في حديثه وقد تكلم فيه غيره وأحدونه أيضا عبد الرحمن بن زريع الترمذي فاضى افرقية وقد غمز البزار وابن أبي ساتم وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا النسائي والحالكم والهداي والدارقطني من رواية عوف عن سليمان بن جابر عنه وفيه انقطاع بين عوف وسليمان ورواه التضر ابن خبيس وشريك وغيرهما متلاوا أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي استناده محمد بن عيسى السدي وثقه ابن حبان وضعفه أبو ساتم وفيما يضاعف ابن أبي بن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرجه أيضا أبو يعلى والبيهقي في استناده ما من لا يعرف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن أبي بكر الترمذي عن أبي هريرة وحديث أنس صححه الترمذي والحالكم وابن حبان وقد أعل بالارسال وسامع أي قلابه من أنس صحيح الا انه قبل لم يسمع منه هذا وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على أي قلابه في العلل ورجح هو والبيهقي وانطليبي المدرج ان الموصول منه ذكر أي عبدة الباقي مرسل ورجح ابن الخوازمي وغيره رواية الموصول ولم يقرئ آخرى عن أنس أخرجه الترمذي في الباب عن جابر عند الطبراني في الصغير باسناد ضعيف وعن أبي سعيد عند العقيلي في الفهاف وعن ابن جرير عند ابن عدي وفي استناده كثر وهو متروك قول الدارقطني جمع فريضة

قال ما اعرفت قدما ما سبق سيل الله نفسه التار قال في الفتح تفسير صلى الله عليه وآله وسلم ان العمل الصالح ان التار لا تمس من عمل بذلك قال والمراد ببسيل الله جميع طاعاته انتهى قاله ابن بطال وهو كالأقال لان المتبادر عند الاخلاق من اقتض بسيل الله الجهاد وقد أورد البزار في هذا الحديث في فضل النبي الى الجملة استعلا لفظ في جموعه واقتضه هناك حرمه الله على التار قال ابن المنبر في الحديث على ان من اغترت قدما في بسيل الله حرمه الله على التار سوا ما نثر القتال أم لا انتهى وفيه ان الوطء يتضمن المنى المؤثر لتغيير القدم ولا سيما في ذلك الزمان (فأما جبريل عليه السلام والحال انه قد نصب رأسه القباير) أي ركب على رأسه القباير وعلق به كالمساة تعبط بالراس (فقال) له وضعت السلاح فوالله ما وضعه فقال له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي في فريضة من اليوم قال قال أي في فريضة من اليوم (فالت عائشة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا الحديث أخرجه أيضا البخاري (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يضحك الله عز وجل أي يقبل بخرضا (المدجلين) أي مسلم وكافروا وعند النسائي ان الله ليحب من وجلين قال الخطابي الضحك الذي يعقري الشرمع ما يستفهم القرح أو الطرب فيجرا نزعلي الله تعالى وانما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذي يعمل عمل الايجاب عند البشر فاذا أروا فضلكم ومعناه الاخبار عن رضا الله تعالى فعمل أحدهما وقبول الآخر ويجوز انهما على صنيعهما بالجمع اختلاف بينهما قال وقد ناول البزار الضحك في موضع آخر على معنى الترجع وهو قريب من تارة على

ما وضعه فقال له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي في فريضة من اليوم قال قال أي في فريضة من اليوم (فالت عائشة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا الحديث أخرجه أيضا البخاري (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يضحك الله عز وجل أي يقبل بخرضا (المدجلين) أي مسلم وكافروا وعند النسائي ان الله ليحب من وجلين قال الخطابي الضحك الذي يعقري الشرمع ما يستفهم القرح أو الطرب فيجرا نزعلي الله تعالى وانما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذي يعمل عمل الايجاب عند البشر فاذا أروا فضلكم ومعناه الاخبار عن رضا الله تعالى فعمل أحدهما وقبول الآخر ويجوز انهما على صنيعهما بالجمع اختلاف بينهما قال وقد ناول البزار الضحك في موضع آخر على معنى الترجع وهو قريب من تارة على

معنى الرضا أقرب كان الغمك يدل على الرضا والقبول قالوا الكرام موصوفون عندنا بأهم السائل بالخير وتحسن القضا
فيكون المعنى في قوله رضعت الله أي يجوز العطاء قالوا قيل إن الملائكة تشهد له حسن الخلق وقيل إن الأتباع شهدوا له حسن
الاتباع لهم وقيل أنه شاهد ما كتب من دار الدنيا والآخرة وقيل لأنه مشهود له بالامن من النار وقيل لأن عليه علامة
شاهدة لأنه قد ضاع بغيره يكون معنى ذلك وإن يجب القسمة لا كونه يرضعهم من منيعه ما وهذا يخرج على الجواز ويشهد الكلام
كثير وقال ابن الجوزي كأنما كثر السلف يستحسنون من تأويل مثل هذا ويرونه كالجبر نبي أي راعي مثل هذا الأمر واعتقاد
أنه لا تشبه صفات الله تعالى صفات الخلق ومعنى الأمر أرفع العلم بالرأى منه مع اعتقاد التزيم قال في الفتح قلت ويدل
على أن المراد بالفضل الأقبال بالرضا ثم يدعي على أن قوله لا تأويل له طلق الوجه مع ظهور
الرضاء عنه (يقول أحدهما

الآخر دخلان الجنة) زاد
مسلم قالوا كيف يا رسول الله
قال (يقول هذا) أي المسلم
(فيعمل الله) عز وجل (فيقتل)
أي يقتله الكافر زاد مسلم
فيل الجنة قال ابن عبد البر
معنى هذا الحديث عند أهل العلم
أن القاتل الأول كان كافرا قال
في الفتح قلت وهو الذي استبطه
الضاري فترجموه ولكن لا مانع
من أن يكون مسلم المصوم قوله
(ثم توب الله على القاتل) فلو قتل
مسلم مسلما عدا بالاشبهة ثم توب

القاتل واستشهد فيميل الله
فظهر الحديث أنه يدخل الجنة
وانما يمنع دخول مثل هذا من
يذهب إلى أن قاتل المسلم حمدا
لا تقبل لموتة يروى الأول أنه
وقع في دوابه همام ثم توب
الله على الآخر فهدى إلى الإسلام
ثم يصاح فيميل الله فبقيتهم
واسم من ذلك ما أخرجه أحمد

كذلك أجمع حديقه وهي مأخوذة من القرض وهو القطع يقال قرضت بقلان كذا أي
قطعت له شلما من المال وقيل هي من فرض القوس وهو الحز الذي في طرفه حيث يوضع
الوتر ليتجه به يرميه ولا يزل كذا قال الخطابي وقيل الثاني خاص بقرائن الله تعالى
وهي ما ألهمه عباده المناسبة للزيم لما كان الوتر يلزم به قوله فانه نصف العلم قال ابن
الصلاح لقد التصف هنا جاز عن القسم الواحد وإن لم يتساويا وقال ابن عيينة انما
قبل لنفس العلم لأنه يتلوه الناس كلهم وفيه الترضيب في قسم القرائن وتعليقها
والترريض على سخطها لأنها لما كانت تسمى وكانت أول ما يترجم من العلم كان الاعتناء
بصفتها لهم ومعرفة الذات أقوم قوله وما سوى ذلك فضل فيه دليل على أن العلم النافع
الذي يضيئ نعله وتعليقه هو الثلاثة المذكورة وما عداها فضل لأغنى الحاجة قوله
فلا يجد أن أحدا يجبره ما به الترضيب في طلب العلم خصوص ما علم القرائن للمسلمين
أنه نسي وأول ما يترجم قوله وعن أنس الخ فبسه دليل على فضله كل واحد من العصابة
المذكورة وإن زيد بن ثابت أعلمهم القرائن فيكون الرجوع إليه عند الاختلاف
فيها وأولى من الرجوع إلى غيره ويكون قوله فيها مقدا على أقوال سائر العصابة ولهذا
اعتداه الثاني في القرائن

باب البداهة في القروض وأصلها العصة ما بين

(بن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحق القرائن بأهلها ما بين
فهو ولا يدبر ذلك كمرثوق عليه) قوله الحق القرائن بأهلها القرائن أنصبه
المقدرة وأهلها المستحقون لها بالنص قوله فأنى أي ما فضل بعد إعطاء ذوي القروض
المقدرة وقروضهم وقوله لا أولى أفضل تفصيل من الأولى بمعنى القريب أي لأقرب وجعل
من الميت قال الخطابي المعنى الأقرب رجل من العصة وقال ابن بطال المراد أن الرجال من
العصة بعد أهل القروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحقاقا ومن هو أبعد
فإن استحقاقا اشتروا وقال ابن التين المراد به الم مع العمة وابن الأثير مع بنت الأخ

٤٩ يل ما عن أبي هريرة يلعن رجل كيف يا رسول الله قال يكون أحدهما كافرا فيقتل الآخر ثم يسلم
فيخبر فيقتل ويستشهد قال ابن عبد البر يستفاد من هذا الحديث أن كل من قتل فيميل الله فهو في الجنة انتهى وسابقة
الحديث قد رجح على ما سبق فظهر قوله (وعه) أي من أي هريرة رضي الله عنه قال أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وهو يغير) سنسبع (بعد ما اقتصر ما قلنا يا رسول الله أسهل) من قتله خير (فقال بعض من سجد بن العاص) هو
ابن بن سعيد بكسر الميم (لا تشبهه يا رسول الله فقال أبو هريرة هذا) أي إيان بن سعيد (قاتل ابن قورق) بفتح حقه وواحه
الذمان بن مالك بن قسبة بن أمية بن زيد بن حماد الأوسي الأصمى وقول لقب ثعلبة وألقب أسمر وعند البغوي في العصابة
أن الذمان بن قورق قال يوم أسد أقيمت عليك ليل أن لا تقبى الشمس حتى أطأ جرحي في الجنة فاستشهد بذلك اليوم فقال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما تمت في الجنة وما به خرج (فقال ابن عبد بن الحارث) (أيان) (والجبا) اسم قبل يعني أجببوا
 مثل وأما رجبيا التوكيد وان لم يشن فلهذا رجبيا وفيه شاهد على استعماله في منادى غير مندوب كما هو رأي المبرد واختار
 ابن مالك الخطيب رجبيا وأرى في الخطب (الجماد) قال الكلبي المسمى في كتابه حياة الحيوان دوية أو دابة من السنور وطيلة القرون
 لا ذنب لها أي طوله يملأ كلها والناس يسمونه غنم بني إسرائيل ويؤمنون أنها سمكت (تدلى) أي انحدرت (علنان
 قدم من) اسم جبل في أرض دوس قوم أبي هريرة وقيل هو رأس الجبل لأنه في الغالب مسمى الغنم قال الخطيب أورد ابن
 تقي الدين هريرة وأما ليس في قدم من يشبه بطنها ولا منقوع وأما قليل القدر فعلى القتال (يعني) أي عيب (على قتل رجل مسلم
 أكرمه الله) عز وجل بالشهادة (على يدى يميني) ٣٠٦ بأن لم يقدر موتى كافرا (على يديه) فادخل الشاؤم فحاش بأن سقى

وابن الم مع بنت الم فان الذكور يرون دون الاناث وخرج من ذات الاخ مع الاخت
 لابي بن اولا بظام سم يشتركون ينص قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك ذكر
 مثل هذا الاثنين وكذلك الاخوة لأم فانهم يشتركون هم والاخوات لأم قوله تعالى
 فكل كل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فلهذا ذكر
 هكذا في جميع الروايات ووقع عندهما صاحب النهاية والفرائد وغيرهما من أهل الفقه
 فلاولى عصبته كروا عصبته من ذلك ابن الجوزي والمسندى بأن لفظة العصبية ليست
 محفوفة وقال ابن الصلاح فيها بعد من العصبية من حيث الفقه فضلا عن الرواية لان
 العصبية في الفقه اسم للجمع لا للواحد وتعب ذلك الحافظ فقال ان العصبية اسم جنس
 يقع على الواحد كما ذكره وصف الرجل بأنه ذكرنا ذلك في السابق وقال ابن التيناه التوكيد
 وتعبه القرطبي بأن العرب تسمى حصول ما تدقق التاكيد لا فاعنه ما يؤيد ذلك
 ما صرح به أئمة العلماء من أن التاكيد لا بد له من فاعنه وهي المادفع وهم الصورا وهو
 أو عدم الشئ وقيل ان الرجل قد يطلق على مجرد التبعيد القوي في الأمر فيصالح إلى
 ذكره وقيل قد يراد برجل معنى الشخص فسمي الذكر والاتي وقال ابن العربي فاعنه
 هي ان الاطراف بالمرئ جبهه انها تكون للذكر لالاتي وأما البت المفردة فاعنه
 لجمال جبهه بيمين الفرض والرد وقيل احتريه عن الختي وقيل انه قد يطلق الرجل على
 الاتي نظريا كما في حديث من وجد متاعه عند رجل وحديث ايمان رجل ترك ما لا وقال
 الديلمي ان ذكره فاعنه أو لى لا لقوله رجل وأما في الكلام في تقوية ذلك وتضعيف
 ما عدا ما تبعه الكرماني وقيل غير ذلك والحديث يدل على ان الباقي بعد استنائه أهل
 القروض المقدرة فزعمهم يكون لأقرب العصبية من الرجل ولا يشركه من هو أبعد
 منه وقد سكت النووي الاجماع على ذلك وقد استدل به ابن عباس ومن وافقه على ان
 الميت اذا ترك بنتا واختا وأخا يكون لبيت النصف والباقي للأخت ولاتى لا لاخت (وعن
 جابر قال بيت امرأتين الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بنتي ما

تاب واسلم قبل خيبر وبعد الحديبية
 قال عصبية أو من دونه فلا أدري
 أنهم رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا يهريرة أم لهم
 ورواه أبو داود وقال لم يقسمه
 وقال ابن تيناه الكلام بمحضرة
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وأقره عليه وهو موافق لما تضمنته
 الترجمة وهي الكافر يقتل المسلم
 ثم يسلم أي القاتل فيسدد أي
 يعين على سداد أي استقامة
 في الدين وكأنه في ذلك على أن
 الشهادة ذكرت لتبينه على
 وجوه التسديد وان كل تسديد
 كذلك وان كانت الشهادة أفضل
 لكن دخول الجنة لا يختص
 بالشهد خال في الفقه ويظهر
 أن الضاري أشار في الترجمة
 إلى ما أخرجه أحمد والنسائي
 واسلم من أبي هريرة رضي الله
 عنه في التار مسلم قتل
 كافرا ثم يسدد المسلم وقارب
 الحديث واحتج به من قال ان

من حضره ففراغ الواقعة لو كان خرج مددا الله لا يشترط من حضره أو لا يقول بل هو وروى عن الكوفيين
 وأما عظم الطحاوي بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسل إلى عبد قبل ان يشترع في تجهيزه إلى خيبر فلذلك لم يقسمه
 وأما من أراد الخروج مع الجيش فاعنه عاتق ثم تقسمه فاعنه كما أسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعشيرة وغيره
 ممن لم يحضر الواقعة لكن كانوا ممن أراد الخروج معه فاعنه من ذلك هو اني شرعية انتهى وقال ابن عباس لا تقبل فوبة
 مسلم قتل مسلما عاتقا أو لا ومن يقتل مؤمنا منكم فاعنه ما لا يجوز أو يجهنم خالف فيها غضب الله عليه ولعنوا عدله
 عذابا عظيما وفي رواية النسائي وأحمد وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال لا الآيات تزل في آخر ما تزل ولم يخفنا حتى
 سقى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى أحمد والنسائي عن معاوية بن جهم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول لاذنب عني انه ان يفره الا الرجل يموت كالرجل يشعل مؤثما متصدا لكن وبعن ابن عباس خلاف ذلك
قال ظاهره ان اذ بقوله الاول التشديد والتفليط وعليه يجهز السبق ويجمع أهل السنة وصحوا في القتال ككفره
وقالوا المراد بانك لو ملكك الطريق فان اذ لائق متظاهرة على ان صلات المؤمنين لا يدوم عذابهم (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه) قال كان ابو طلحة) زيد بن سهل (لا يصوم على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم من اجل) التقوى
على اخذو قلبه من النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وكذا الاسلام واشتد وطأنا عليه على عدوه ودرأى ان يأخذ بخصمه
من الصوم (لم ارمه قطرا الا يوم فطر واخصي) أي فكان لا يصوم وهو المراد بيوم الاخصي ما تشرع فيه الاخصي فتدخل
ايام التشريق وفي هذه القصة اشعار بان ابا طلحة لم يكن يلازم الفز وبعد ٣٠٧ التي صلى الله عليه وآله وسلم وانترك

التطوع بالصوم لاجل الفز
خشية أن يضعفه عن القتال
مع أنه في آخر عمره ورجع الى الفز
مقد روى ابن سعد. والحاكم
وقوهما من طريق جاد بن حلة
عن ثابت عن أنس ان ابا طلحة
قرأ التوراة واخفاها وثقل الاقلال
استقرنا انفسنا وشبابا
جهزوني فقال جبريل بن نفز
عكك فاني بهمسز ومفسز في
البر ومات فدفنوه بعد مسجة
أمام وابتعد به قال الملبس مثل
التي صلى الله عليه وآله وسلم
الجاهد بالصائم لا يضره فذلك
قصة ابو طلحة على الصوم وقبه
انه كان لا يرى بأسا بصيام الدهر
ووقع عند الحاكم عن أنس ان
ابا طلحة أظام بعد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أربعين
سنة لا يطرأ الا يوم فطر أو
اضحى قال المافظ وعلى الحاكم
فيه ما أخذنا أحدهما ان أصله
في البخاري فلا يستدرله ثابتهما

سعد فقال يا رسول الله هاتان ايتا سعد بن الربيع قتل أو هما معك في أحد شهيد أو ان
عدهما أخذتاهما فطردعهما ما لا ولا يمكن ان اجل فقال يقضى الله في ذلك فترزلت آية
ابن فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى هما فقال اعط ابني سعد الثلثين
وامهما الفين وما بقي فهو لرواه النسائي (الحديث حسنة الترمذي وأخرجه
أيضا الحاكم وفي استاذه سعد الله بن محمد بن حنبل بن أبي طالب الهاشمي ولا يعرف الا من
حديثه كمال الترمذي وقد استخف الأئمة فيه قال الترمذي هو صدوق سمعت سعدا
يقول كان أحدنا وصني والجدى يهجون بعدي وروى هذا الحديث أبو داود وبلقظ
فقال يا رسول الله هاتان ايتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد قال أبو داود أخطأ به
بشر وهما يتناحدا بن الربيع وثابت بن عيسى قتل يوم اليمامة قوله ولا ينكره ان الاجال
يعني ان الانوار لا يرغبون في نكاحهن الا اذا استسكان معهن مال وكان ذلك معروفا
في العرب قوله فترزلت آية الميراث أي قوة تعالى وصيكم الله في أولادكم لذكركم مثل حظ
الاثنين كان كنسافوقا اعتبار الآيات الحديث فيه دليل على أن الاثنين الثلثين واليه
ذهب لا كقول قال ابن عباس بل الثلث فصاعد القوة تعالى فوق اثنين وحديث الباب
نص في محل النزاع وروى ان الله سبحانه جعل للاثنين الثلثين والثلثان اقرب الى
الميت منهما (ومن زيد بن ثابت انه سئل عن زوج واخت لابي بن خاضع الرويح النصب
والاخذ نصف وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في يثقل رواد أحد

ه وعن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن مؤمن الا أنا وأوليي في الدنيا
والآخرة والقرآن ثم اني ابي وأولي المؤمنين من انفسهم فاعلموا من ماتت تركت مالا
فليعنه حصته من كفار مؤمن ترك الدنيا وأرضها فليأني فانا مؤله مستحق عليه الحديث
الاول في استاذه ابو بكر بن ابي حريم وقد اختلفت بقية رجال الصميم وتعد دليل
على ان الزوج يتحق نصف والاخذ نصف من مال الميت الذي لم يقل لغيرهما وذلك

ان الزيادة في مقدار رحمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلط فانه لم يقم بعد سوى ثلاث أو أربع وعشرين سنة فقطها
كانت أربعين وعشرين سنة فتمت انهي (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال الطاعون
شهادته لكل مسلم) وزاد أحد جده فروعا عن حديث ابي عبيد ورجع الى الحاكم وعند الطبراني الكبير باسناد لا بأس به
من حديث عتبة بن جبر فروعا ثانی الشهادته لولدتون بالطاعون فيقول أصحاب الطاعون نحن شهداء فقال انظروا
فان كان جراسهم كبراح الشهادته تسبل دما كريح المسك فم شهداء فيعدونهم كذلك عند البخاري في حديث ابي هريرة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشهادته خمسة الطاعون أي الذي يموت بالطاعون وهو شدة كنفه الجوع فترجى في الاط
في المراق والميطون أي المريض بالطن والفرق أي الذي حلت بالفرق في البر والقهر وقهرها وصاحب الهدم أي الله سمعت

تحتة والشهيد أي الذي قتل في سبيل الله وذا جابر بن عبد الله في حديثه الحر بنى وصاحبه ذات الحنب والرافضة جميعاً أي التي قوت حاملها لجامعة ولها في بطنها أروحي البكر أروحي النفس ولا جدو السل وفي السنن وصحبه الترمذي من حديث سعيد ابن زيد مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والعمو والأهل مثل ذلك قاله القسائي من حديث سويد بن مقرن مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وعنده أرطقي وصحبه من حديث ابن عمر موت النرب وفي حديث أبي هريرة عند ابن عباس المر بطول طبراني من حديث ابن عباس الذي يفتقره السبع ولا يداود في حديث أم حرام المات في العراق في بطنه التي له أربع شهيدون قال ابن عديم ثلاث مرأت وأوداه الصبح العلم من الشيطان الرسيم وقرأ ثلاث آيات من آتسورة الخضر كان مائة من ٣٠٨ يومه مات شهيد أقال الترمذي حديث حسن غريب وعندي لعيم عن ابن عمر

من صلى الفصحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر كتب له اجر شهيد وعن ابن عديم وابن حريزة اذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيداً ورواه ابن عبيد البر في كتاب العلم وعند الخطيب في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الاصبهاني من حديث ابن عباس مر فوعا من عشق وكنتم لحقت فهو شهيد ورواه المراج في معارج المشاق من عشق فظفر نفع ومات على شهيداً وفيه ما ضعف شديد بل لم يصح كما يثبه الماخذ ابن القيم رحمه الله والمراد بشهادة هؤلاء كلهم غير المختول في سبيل الله ان يكون لهم في الآخرة نواب الشهداء فضلاً عنه سبحانه وتعالى وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام شهيد في الدنيا والآخرة وهو المختول في حرب الكفار وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا وهم المذكورون

مصرح به في القرآن الكريم اما الزوج فقال الله تعالى ولكم من ما تركت ازواجكم الآية واما الاخت فقال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما تركت قوله فلها نصف محبته في لفظ الضاري فلورثته وفي رواية سلمة بن وهب في لفظ له في العصبية قوله ومن ترك ذنباً أو ضياعاً الضياع يقع المصيبة بعد هاتين شيئين قال الخطيب هو وعصبان خلقه الميت بلطف المصدر أي ترك ذنباً ضياعاً أي ترك لغيره لم يقله فلها في لفظ آخر فعلى والى وقد استخف هل كان رسول الله يقضى دين المدونين من مال المصالح او من ماله حال نفسه وقد تقدم في كتاب الحواشي حديث جابر بلطف فلما فتح الله على رسوله وفي لفظ فلما فتح الله عليه الفتوح وفي ذلك اشعار بأنه كان يقضى من مال المصالح واختاروا هل كان القضاء واجباً عليه على الله عليه وآله وسلم ام لا وقد تقدم بقية الكلام على الحديث في كتاب الحواشي

«باب سقوط ولد الاب بالاخوة من الابوين»

(عن علي رضي الله عنه قال انكم تقرأون هذه الآية من بعد وصية يوصي بها أو دين وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وان اصحاب بين الام يتوارثون دون بني العلات الرجل يرث اخاه ليه وأمه دون أخيه لايه رواد أحد والترمذي وابن ماجه والضاري منه تعليقاً بقضى بالدين قبل الوصية الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وفي أسناده الحديث الأعور وهو ضعيف وقد قال الترمذي انه لا يعرفه الامن حديثه لكن العمل عليه كان عالماً بالانقضاض وقد قال النسائي لا بأس به قوله قضى بالدين قبل الوصية قد تقدم الكلام على هذا في آخر كتاب الوصايا قوله وان أعيان بني الام الاصحاب من الاخوة هم الاخوة من أم وأم قال في القاموس في مادة عز وواحد الاصحاب للأخوة من أم وأم وهذه الاخوة تسمى المعانة انتهى قوله دون بني العلات هم أولاد الامهات المتفرقة من أب واحد قال في القاموس والعلة الضرة

هنا وشهيد في الدنيا دون الآخرة وهو من غل في النعمة او قتل مدبر او الشهيد فعلى من اليهودية وينو مقبول لان الملائكة يحضرون وتشرع بالقوة الكرامة او يصفى فاعل لانه يلقى ربه ويحضر عنده كما قال تعالى وانهم راجعون إليهم ومن الشهادة فانه بين صدقه في الايمان والاخلاص في الطاعة يذل النفس في سبيل الله ويكون تلو الرسل في الشهادة على الامموم القيامة ومن مات بالعاون أو وجع البطن أو شوه ما جمار يلقى من قتل في سبيل الله لما ذكره آية في بعض ما ينال من العكرامة بسبب ما كل من الشفاعة في جهنم لا سكام والفتاقل وحديث الباب أخرجه الضاري أيضاً في الطب وسمل في الجهاد ذكر في الفتح في وجه تسمية الشهيد اوجوا عديده ثم قال يحتمل ان يكون الضاري اولاد التقيبه على ان الشهادة لا تقيبه في القتل بل لها اسباب أخرى وتلك الاسباب اختلفت الاحاديث في عددها في بعضها خمسة وفي بعضها سبعة

والذي وافق شرط الجنائي الخمسة فنيها الترجمة قبولها، اللهم لا تضيع ثنوي القتل على أن العدد لا يزيد على مئة
التعبد خال والذي يظهر أنه على الله عليه وأهله من أجل الأقل ثم علم زيادة على ذلك أنه ذكرها في وقت آخر ولم يقصد الحصر في شيء
من ذلك وقد اجتمع ثمان الطرق الجسدية أكثر من عشر بن خصلته وبمجموع ما تقدم أربع عشرة خصلته وفي حديث أبي جعفر
الاشعري من فروعنا من وصفه قرسه أو بغيره وألفقه مائة أو ثمان على فراشه على أي وقت شاء الله فهو شهيد ولطريقنا من حديث
ابن صباح من فروعنا المرويوت على فراشه في قبيل الله فهو شهيد وقال ذلك أيضا في المطبوع والديبغ والخرق والنريق والذي
يقترنه السبع واختلاف من ذابته وصاحب الهمد وذات الجنب ولا يذود من حديث أم حرام الماتقي البصر الذي يصيه
الزوجه أو شهيد ووردت أحاديث فمن طلب الشهادة فمئة صادقة أن يكتب ٣٠٩ شهدا وعند الطبراني من حديث ابن

ونوالعدلانيرامهاتشقيمنوجملانتمهيويقالالاخوةلامفقطأخافبالحا
المجبةوالياتقصبةوبعداللقفةوالحديثيحلعلىانهتقدمالاخوةلابوأمنعلى
الاخوةلابولاأهل فيذلكخلافا

(عن هزبل بن شرحبيل قال سئل ابي موسى عن ابنة ولبة ابن واخت فقل لابنة النصف ولاخت النصف واقت ابن مسعود فقل ابن مسعود اخبر قول ابي موسى فقال لقد ضللت اذا ما من المهديين اثنى فيها على ابي موسى على ابي موسى لا لبنت النصف ولا ابنة الابن البس تسكنه الثلثين وما بقي فلا تخشوا ما الجماعة لا مسلوا النساء وزاد جدوا البخاري فاثبت ابي موسى فاخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا تالوني ما اهدم الحبر فيكم وعن الاسود ان معاذ بن جبل ورث اختا وابنة جعل

طالب قال كل موقعة فيها المسلم فهو شهيد غير أن الشهادة تتفاضل وإذا تفرقت أفعالها فكان الشهيد على غير
المقتول في سبيل الله مجزا فيجب به من جملة استعمال اللفظ في حقيقته ومجان والماتم بحسب ما من عوم المجاز قد يطلق
الشهيد على من قتل في حرب الكفار لكن لا يكون له ذلك في حكم الاسترخاء لارض نفسه كالأخوة لهم وقد اختلفوا فيه والله
المستعان أنجبى (من يدين ثابت عرض الله عنه قال اندرول الله على عليه) وآله (وملأ على لا يستوى القاصدون
بين المؤمنين والمجاهدين في سبيل الله قال جماعة بأنما يحكمهم وهو عليهما) وعلى وعلى حسن ولعل الباسم عليه من
احدى الامين (فقال يا رسول الله لو استطيع المجاهد لاهنت) أى لو استطعت وعسى والمضارع انارنا إلى الاستمرار
واستحضارا لصورته الحال (وكان بطلاعى) وهذا يفسر قوله في الرواية الاخرى وشكاه ربه (فأمر الله تعالى على رسوله

صلى الله عليه وآله وسلم وتكلم على تخذي خثقت على (لقد انشئت من قبل الوحي) حتى خثقتان (رضي) بضم الخاء
 القويقة بعد الراء المتوسطة فمادهم من متعة أى عبق (تخذي ثم سري) أى كسفت (عنه فأنزل الله عز وجل فراء على الأضمر)
 وقروا بفتح واو جندوا بفتح واو دال يزيد بن ثابت فوالله لكأنى انظر الى ملتها عند مدح كان الشكر وحديث
 الباب من افراد الضاري وسلم (عن انس رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الخندق في
 شوال سنة خمس من الهجرة فذا المهاجرون والانصار يحضرون) فمضى كونه (قد غدا تارده قتل يكن لهم عيب بعد ما لوت ذلك)
 الحفر (لهم فلنراى) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بهم) أى الامر المتكلم بهم (من النصب) أى التعب (والخرج قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم يحضرنا لهم على معلم ٢١٠ الذى هو سبب الجهاد (اللهم ان العيش) المتعب والباقي السمر (عيش

الآخر) لأعيش الدنيا (فاخبر
 للانصار والمهاجرة) وهذان
 قول ابن رواحة تمسك به النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الداودي وانما قال ابن رواحة
 لا هم فيه ان لا يلام فأتى به بعض
 الرواة على المعنى وانما يتن
 هكذا وتعب في المصاحب فقال
 هذا توهم الرواة من غير ادع
 اليه فلا يمتنع أن يكون ابن
 رواحة قال اللهم على جهة
 التلزم وهو الزيادة على أول
 البيت حرفا فصاعدا الى أربعة
 وكذا على أول النصف الثاني
 حرفاً واثنين على الصحيح هذا
 أمر لاتراجع فيه بين الرواضين
 ولم يقل أحد منهم بامتناعه
 وان لم يجسبونه ولا قال احد ان
 التلزم يقتضى الضام هو قسمتي
 انه لا يعدشراً في الزيادة لا بعد
 بها في الوزن ويكون ابتداء
 التلزم ما بعدها فكذلك ما نحن فيه
 انتهى وقال ابن طال ليس هو

في المسئلة ولا يقول الجواب الى ان يبحث عن ذلك وان الخلق عند التنازع هي السنة
 في باب الرجوع اليها قال ولا خلاف بين الفقهاء في قوله ابن مسعود قال ابن عبد البر
 يخالف في ذلك الا ابو موسى وطلحان بن زياد الباهلي وقد جمع ابو موسى عن ذلك ولعل
 طلحان يضارح عن ذلك كما يجمعون انتهى وقد اختلف في صحة طحان المذكور قوله
 لقد ضلت اذا أى اذا وقعت من المتابعة لهما وترتأوردت به السنة قوله هذا الخبر
 يقع للمهمة وبكسر هاء أيضاً كون المودع روج الجوهري الكسر للمهمة وانما
 متى جبر العسيرة الكلام ونصبته قاله ابو عبد الهادي وقيل متى باسم الخبر الذى
 يكتبه قال في القمع وهو القمع فداوياً بجمع القمع نيزد انكر أو الهيم الكسر وقال
 الراغب يسمى العالم حبراً لما يق من أثر علومه قوله ونبي الله وشذح فيه اشارة
 الى أن عمدة الاقضى مثل هذا القضاء في حياته صلى الله عليه وآله وسلم الا ليل يدره ولو
 لكان لم يعدل لم يجهل بالقضية

باب ما جاء في موث الجدة والجد

(عن عبيدة بن رقيب قال جاءته الجدة الى ابي بكر فسألت تعميها فقال ما لك في كتاب الله
 نبي وما علمت في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فارجى حتى سألت الناس
 فقال الناس فقال المجيزة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطاه
 السدس فقال هل معك غيرك فقدم محمد بن مسلة الانصاري فقال مثل ما قال المجيزة بن
 شعبة فنفذ لها أبو بكر قال ثم جئت الجدة الاخرى الى عمر فسألت تعميها فقال ما لك
 في كتاب الله شي ولكن هوذا السدس فان اجتمعوا فهو منكلاً ان يكأخت به فهو لها
 رواه ثمة الا السائق وصححه القرطبي وهو عن عبيدة بن الاصمات ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قضى للبدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه عبد الله بن احدى في المسند
 وهو عن يزيد بن النخعي صلى الله عليه وآله وسلم جعل للدة السدس اذا لم يكن دونها أم

من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان لي يكن بشاهرا وانما ينبغي به من قصد صناعته وعلم السبب والتدريج رواء
 مما يمين الزحف والثرم والقبح ونحو ذلك انتهى وفيه نظر لان شعره المبروم لم يكونوا يعلمون ما ذكر من ذلك (فقالوا)
 الانصار والمهاجرة حال كونهم (بجيبين) صلى الله عليه وآله وسلم (نحن الذين يبيعوا امجاداً على الجهاد ما يقينا ابداً) واتنازع
 الترجمة من هذا الحديث من جهة ان في مباشرة صلى الله عليه وآله وسلم الحفر بنفسه فحرض المسلمين على العمل لتأسيروا في ذلك
 (رضه) أى من انس (رضي الله عنه في رواية) اخرى (انهم) أى المهاجرين والانصار في غزوة الاحزاب (كانوا) يحضرون
 انشدق حول المد شقو يقولون التراب على متونهم (يقولون نحن الذين يبيعوا امجاداً على الاسلام ما يقينا ابداً) ولا يخذ
 من الجوى والتعالي على الجهاد ويترن البيت في الرواية وقال الزركشي هو الصواب وتعبه المعلمين بان كونه غير مؤثر

لا بعد خطا لم لا يجوز ان يكون هذا الكلام ثم اسبغوا وان وقع به من مودته ناهض اذا دوى احد فغيا شبا الايدخل في الوزن حكمه بنقله (وهو) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يعلمهم ويقول اللهم انه لا خير) سطر (الاخير الاثره) فبارك في الاضمار والمجاهره وكان ثمة يصحهم وتارة يصحونه (من البراءة) بن عازب (رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاحزاب) سمى به لاجتماع القبائل واتفاقهم على محاربه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوم الشندق (ينقل القرب) من الشندق (وقد دوى) أي ستر (القرب) ياض يطنه وهو يقول لوليات ما اعتدنا قال الرازي كشي هكذا دوى لولا وصوابه في الوزن لاهم او تالف لوليات ما اعتدنا قال في المصاييح وهذا عجيب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المختل بهذا الكلام والوزن لا يجري على لسانه الشريف غلبا (ولا تسدقنا ولا سلبنا ٣١١) فأنزل السكنة أي الوار (علينا) وثبت

الاقدم ان لا غنا (الكفار) ان (الاي) هو من اللفاظ الموصولات لان اسمها الاشارة جعلها كذا (قد سوا علينا) من النبي وهو القلم وهذا ايضا غير من غنتين بن زاذهم فيسيران الاي هم قد سوا علينا (اذا اردوا اقتننا) أنا من الاء (عن انس) بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزاة هي غزوة تبوك كما في رواية زهير (فقلان) اقواما بالمدينة خلفنا) يسكون الامم أي دورانا (ما سلكنا بها) طريقا في الجبل (ولا رايالا) وهم معاناه) أي في غزواته ولا يربح حيا ولا يهوان انهم حديث جابر الا شركوك في الاجر بدل قوله الا وهم معكم ولا تمنعنا على الا وهم معكم فيسالتني ولا يداود عن جلد لقد تركتم بالمدينة اقواما ملستم من مسير ولا تخفتم من فقة ولا قطعتم واديا الا وهم معكم فيه قالوا يا رسول الله وكيف

رواه ابو داود • وعن عبد الرحمن بن يزيد قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدات السدس ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام رواه الدارقطني هكذا مرسل • وعن القاسم بن محمد قال باين بلدتان الى أبي بكر الصديق فاودان يصلى السدس لقي من قبل الام فقبل له رجل من الانصار اما انك تتركنا التي لومات وهو من كان اياها يرتفع السدس بنهما روى مالك في الموطأ حديث قبيصة أخرجه أيضا ابن حبان واما كم قال الحافظ واسناده صحيح ثقة رجاله الا ان صورته مرسل فان قبيصة لا يصح معهما من الصديق ولا يمكن شهود القصة قال ابن عبد البر وقد اختلف في قوله والصحيح أنه وإجماع الفتح فيبعده شهود القصة وقد اعلم عبد الله بن عبد الله بن حزم بالاقطاع وقال الدارقطني في الملل بعد ان ذكر الاختلاف فيه على الزهري يشبه أن يكون الصواب قول مالك من تأيب وحديث عبادة بن الصامت أخرجه أيضا أبو القاسم بن عوف • في مسنده في الطبراني في الكبير باسناد منقطع لان اصم بن يحيى لم يصح من عبادة وحديث يزيد أخرجه أيضا الساق في اسناده عبد الله العسكي وهو محتق في نفسه وصحة ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقوا ابن عدي وحديث عبد الرحمن بن يزيد هو مرسل كذا في مسند المصنف ورواه ابو داود في المراسل يستأخر عن ابراهيم النخعي ورواه الدارقطني والبيهقي من مرسل الحسن ايضا وأخرج نحوه الدارقطني من طريق أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه انه كان يورث ثلاث جدات اذا استورين ثنتان من قبل الاب وواحدة من قبل الام ورواه البيهقي من طريق عن زيد بن ثابت وروى الدارقطني من حديث قتادة عن محمد بن المسيب عن زيد بن ثابت حديث عبد الرحمن المذكور وحديث القاسم بن محمد ورواه مالك عن يحيى بن محمد عن القاسم وهو منقطع لان القاسم لم يولد لجدته اياكم ورواه الدارقطني من طريق ابن عينة وفي الباب عن معقل بن يسار عن ابي القاسم بن مسند • وقد ذكر القاضى حسين

يكونون معناه وهم بالمدينة قال (حبهم العذر) هو أعظم من المرس فيشعل عدم القدرة على السفر وقدره وقد سلم من حديث جابر حبهم المرض وهو محمول على الغالب قال في الفتح والعذر الوصف الطارئ على المكلف المناسب لتسهيل عليه ولم يذكر الجواب وتقدره فلهذا جاز القاضى انما صدقت نيته قال المصنف يشهد لهذا الحديث قوله تعالى لا يستوى القاعدون الآية فانه فاضل بين المجاهدين والقاعد بن ثم استثنى أولى الضرر من القاعد بن فكله الحثمة القاضين وفيه ان المرسلين فنية أجز العاصم انما سمع العذر من العمل (عن ابي جعفر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صام يومين معي الله) قال ابن الجوزي اذا اطلق ذكر ميل الله فالمراد به الجهاد وقال القرطبي ميل القضاة فالمراد من صام فاحد اوجه الله قال الحافظ ابن حجر قلت ويحتمل ما هو أعظم فقلت ثم يرد في قوله اني الطاهر الغلي من طريق

نبي الله بن عبد العزيز الثالث من المتتبعين عن أبي هريرة ينفذ ما أمر به في سبيل الله فيصوم ولو ما بقي من الشهر الحرام
قال ابن دقيق العيد العرف الأكثر استعماله في الجهاد قال جل عليه كانت الفضلة لأصحاب العبادتين قال ومثقل أن يراد
بسبيل الله طاعته كيف كانت والأول أقرب ولا يمازى خلف أن القطر في الجهاد أولى لأن الصيام يضعف عن القتال لأن الفضل
للمدكور مجمل على من لم يخص مشغولاً لا يملأ من اعتدائه إن قلنا من الأوراق التسمية فمن لم يمتنع الصوم عن الجهاد فالصوم
في حقه أفضل لجميع بين الفضلتين (بعد الله) من التبعية (وجهه) أي ذاته كلها (عن الثاربعين خرفاً) أي سنة وعنده
أبي يعلى من حديث معاذ بن أنس بعد من التارمات طاهر المضر الجواد وعند الطبراني في الصغير الأوسط بإسناد حسن
عن أبي الدرداء بسبيل الله منه وبين ٢١٢ الثاربعين فأكبر السماوات والأرض وفي كمال ابن عدي عن أنس تبعاً عنه

جهنم خدمة عام قبل ظاهرها
التعارض واجب بالاعتقاد على
رواية سبعين للاتفاق عليها
لحاق الصريح أولى وأول الله أعلم
تبيينه صلى الله عليه وآله وسلم
بالأدق ثم بما بعده على التدرج
أما ذلك بحسب اختلاف
أحوال الصائمين في كمال الصوم
وتقصاته قال في التقي الخريف
قد علمنا من المسئلة والرابية هنا
العام وتخصيصه انظر في الجاهل
دون بقية الفصول المصنف
والشأن والرياس لان الخريف
أولى الفصول لكونه تقي فيه
المشار وتقبل الفاكهة ان
الخريف يصتبع فيه الحرارة
والبرد والطوبة واليبوسة
دون غيره وروى بان الربيع
بكذلك قال القرطبي وروى ذكر
السجين لاداء التكثر كثيراً
انتهى وروى ما أن التسمية خارج
الحديث للمدكور عن عقبه بن
عاصم والطبراني عن عمرو بن

ان الجدة التي جاءت الى الصديق أم الام وان التي جاءت الى عمار الاب وفي رواية ابن
ماجه ما يملكه والأحداث للمدكور في الباب تدل على أن فرض الجدة الواحدة السدس
ومسك ذلك فرض الجنتين والثلاث وقد نقل محمد بن نصر من أصحاب الشافعي اتفاق
الصائبة والتابعين على ذلك حتى ذلك منه البقي قال في الجرمسة فرضه يعني
الجدة السدس وان كثرت اذا استوى أم الام وأم الاب لأفضل بينهما
فان اختلفت سقط الأبعد بالأقرب ولا يقطعن إلا الإلهام والاب يسقط الجدة من
جهنم والاهن الطرفين وكل جدة أدبت أباين أمين وأما ابن أبي نعيم فافقه مثال
الأول أم أبي الام فينبها وبين الميت أب ومثال الثاني أم أبي الام انتهى ولا هل
الفرق في الجدة كلام طويل ومساائل متعددة فمن أحب الوقوف على تحقيق ذلك
فليرجع الى كتب المتن (وعن عمر بن حنبل) ابن عدي في النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ان ابن أبي ماتي قال من ميراثه قال في السدس فلا بد دعاء قال في السدس أتوا
أدبر دعاء فقال ان السدس لا ترفع رواته وأدبر دعاء وادبر الدعوى وحسبه وعن
الحسن ان عمر قال عن قرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجدة مقام معقل بن
يسار المزني فقال قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما قال السدس قال
مع من قال لأدري قال لأدري في هاتين اذ رواه أحمد) حديث عمر بن حنبل
هو من رواية الحسن البصري عنه وقد قال علي بن المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما أنه
لم يسمع منه وحديث معقل بن يسار أخرجه أيضاً أبو داود والشافعي وابن ماجه ولكنه
منقطع لان الحسن البصري لم يذكره السماع من جهة فاه وفي سنة اسدي وعشرين
وقتل عمر في سنة ثلاث وعشرين قبل سنة أربع وعشرين وذكر أبو حاتم الرازي أنه لم
يجمع للسنة سمع من معقل بن يسار وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما حديث
الحسن عن معقل بن يسار عن عمر بن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله

عليه
للهن ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من جهر غاريا في سبيل الله جهر بأن حياته أسباب مقر من حاله وأمن حال
الغازي (فقد غزا) قال ابن حبان أي فهو مثل أجر الغازي وان لم يفر حقيقة ثم أخرجه من وجه آخر عن يسر بن سعيد بلفظ
بكسب لمثل أجره غير أنه لا ينقص من أجره شيء ولا يمازى و ابن حبان من حديث عمر فهو بلفظ من جهر غاريا حتى يستقل
كان لمثل أجره حتى يموت أو يرسع فأقادت فائدة تين أحدهما ان الوعد الذي كورم رتب على قيام الصلوة وهو المراد بقوله
حتى يستقل فإنها ما يتوسى معه في الإبر الى ان تنقضي تلك الغزوة (ومس خلف غازيا في سبيل الله جهر) أي أنه ومن يتركها
بان تاب عنه في مراعاتهم وقضائهم في جهر زمان غيبته (فقد غزا) أي شاركه في الإبر من غير ان ينقص من أجره شيء لأن فراغ

الغازي وهو اشتقاقه بسبب قبله بأمره صلى الله عليه وسلم عن فضله في الطلوع أو الاوسط برهاني الصحيح من قوله من جهز
 غازيا في سبيل الله فله مثل اجر من خلع خيالي في أهله ويروى في حديث عمر بن الخطاب في صحيح
 ابن حبان من قوله من أغلر رأس غازي في يوم القعدة الحديث قال ابن جرير ظاهر القلة يقيدان لغير غازي لأن
 صلى الله عليه وآله وسلم جعل كل فعل مستقل بنفسه في قوله قال في القنع ولما انصرف مسلم من حديث أبي سعيد أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل كل فعل مستقل بنفسه في قوله قال في القنع وفي رواية ثم قال فاعلموا أنكم
 خفف التلويح في أهله وما فيه من كراهة لغيره نصف أجره لغيره قال في القنع: أما قال أن الغازي أو أقيم بنفسه أو قام بكفالة من خلفه
 كان له اجر من اثنين قال القرطبي القلة نصف يشبه أن تكون متعومة أي ٣١٤ من بدنة من بعض الروايات فاستحبهم لمن
 ذهب إلى أن المواد بالأحاديث

عليه وآله وسلم قال قتادة لا يرى مع أي شيء يورث قال واقل ما يرثه الجدا الممس قبل
 وصورة هذه المسئلة أنه لو مات الميت وترك هذا السائل فلبقين الثلثان والباقي ثلث دفع
 صلى الله عليه وآله وسلم منه إلى المستدعي القرض لكونه جادا ولم يدفع إليه السمس
 الآخر الذي يمسقه بالتعصيب لثلاثين إن فرضه الثلث وترك حق ولى أي ذهب
 فدهاهم قال قتادة من أتى أخوه من هذا السمس طعة أي زادت على السهم القروض
 وما زاد على القروض فليس بلازم كالمقرض وقد اختلف الصمائي في الجدا اختلافا طويلا
 ففي الضاري فلهما يورث من على وجهه ويؤيد بن ثابت وابن مسعود في الجدا في المسئلة
 وقد ذكر البيهقي في ذلك آثارا كثيرة وروى الخطابي في القرض بما استند صحيح عن محمد بن
 سيرين قال سألت عبيدة بن الجدا فقال ما يصنع بالجدا فقد حفظت فيه من جهرا ثم مضى
 يعطى بعضه بعضا ثم أكره الخطابي هذا التكرار شيئا وسقه في ذلك ابن قتيبة قال
 الحافظ هو مجهول في المبالغة كما جرى ذلك الزاوي رحمه ابن عباس كالأب كالأب البيهقي
 عنه وعن غيره وروى أي بغيره من طريق الشعبي قال كان من رأى أبي بكر وعمر الجدا ولى
 من الآخر وكان عمر يكره الكلام فيه وروى البيهقي أيضا من على أنه شبه الجدا بالجر
 وانهم الكبير والأب الطليح الأخوة منه والميت وأخوته كالأبقتين للمتدينين
 الطليح والساقية في السابقة أقرب منها إلى الغير إلا أني إذا سلمت أحدهما أخذت
 الأخرى ما عداها ويرجع إلى الغير ونسبه يزيد بن ثابت الأنصاري ساق الشجرة وأصلها
 والأب كفن منها والأخوة كفنن قنن من ذلك القنن وأحد القننين إلى الآخر
 أقرب منه إلى أصل الشجرة لا ترى أنه إذا قطع أحدهما انقطع الآخر كما كان يخص
 المخطوع ولا يرجع إلى السابق هكذا رواه البيهقي ورواه الحاكم بغير هذا السياق وأخرجه
 ابن حزم في الأحكام من طريق أبيه إلى القاضي عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبي الزناد
 عن أبيه عن خازمه بن زيد بن ثابت عن أبيه عن كرمه بن زيد بن ثابت قال في الغير مسئلة
 على وابن مسعود ويزيد بن ثابت والأخوة لا يسطر الأخوة الجدا بغيرهم بخلاف الأب

التي وردت بمنزلة فواب القسمل
 حصول الأجرة بغيره بغيره
 وإن التضعيف يخص من ياتر
 العمل قال القرطبي ولا حاجة
 هذا الحديث لوجهين أحدهما
 أنه لا يتناول العمل التزاع لأن
 المطلوب أنما هو أن المال على
 الخدم مثلا هل له أجر مثل أبي
 قاسم شمع التضعيف أو بغيره
 لتعريف وحديث الباب إنما
 يقتضي المشاركة والمشاركة
 فاقترعا فأنتم السائل كون
 لخطاة سائرنا فدل على الحاجة
 فعوى زادت بها بغيره
 في الصحيح والذي يظهر في توجيهها
 أنها أطلقت بالنسبة إلى مجموع
 الثواب الحاصل للذين والخالق
 لبعضهم فان الثواب إذا انقسم
 بينهم فمقتضى كل لكل منهما
 مثل ما لا يخفى فلا تعارض بين
 الحديثين وأما من بعد بمنزلة
 فواب العمل وإن لم يمسكه إذا
 كانت نفسه دالة أو مشاركة أو

٤٠ قيل ما ينقصه فليس على ما دفع في عدم التضعيف لكل أحد وصرف الخبر عن ظاهره متناهي إلى مقتد
 وكان المستدل لثبات أن العامل مباشر المسئلة بنفسه بخلاف الجدا وهو ملكن من جهة الغازي بما له مثلا وكذا من يقتضيه
 يغلب بغيره مباشرة أمن المسئلة أيضا فان الغازي لا ياتي منه القرض إلا بعد أن يكتفي ذلك العمل وكأنه ياتر معه القرض بخلاف
 من اقتصر على التمسك له (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يدخل بيتا
 أي يكدره شؤله (بالدابة غير يمينه) سلمه أو أوصاه به أو أوصاه به أو أوصاه به (أي أوصاه) إهانت للزومين
 رضي الله عنهم (فتقبله) لم يقتصر أم سلمة بكثرة الدخول إليها ويسم القائل (فقال) إلى أرحمه اقتل أخوها) حرام من لحان يوم
 برهونة (معي) أي على عسكريا وعلى إسمي وفي طائفة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يدبره معرفة وقتل القرطبي فقال قتل

أخبرنا عن بعض سروده وأثنت في يوم أحد قال في القصر ولم يصب في ذلك والله أعلم وتطيل الأكرام في دخولهم صلى الله عليه وآله وسلم على أباها كانت خات من الرضاة أو النسيب وإن الحرمه تسببوا إذا دخول لا يحتاج إليه لأن من خصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز الخلق بالاجتناب لثبوت صحته وقد ظهرت مطابقة الحديث الترجمة من حيث أنه صلى الله عليه وآله وسلم خلقاً خاتماً على غيره بعد وفاته وحسن العهد من الأيمان وكفى بهيرا خاطروا القود خير الإسلام من سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل (وعنه) أي من أنس (رضي الله عنه أنه أتى يوم الجمعة) أي الواقعة التي كانت بين المذايز وبين بني خزيمة أصحاب ميلة في ربيع الأول سنة اثنى عشر في خلافة أبي بكر والبيعة بتخفيف الميم مدنيتم من الجن على مرحلتين ٢١٤ من الطائفة سمعت أبا نذر قال كانت تصير الراكعين مسفرة ثلاثة أيام

وان اختلوا في كيفية المقامحة أو يكرهوا تنسوا فإن الزيد ومعاذوا الحسن البصري
ويشربون فهايت بل بسطوا الأخوة كآب إذ علموا أنه باق في العلم أكرم إبراهيم لما نالوه تعالى
في الأخ وهو ربه تعالى لم يكن لها ولها وذا عا لم لا يخرج منه إلا أحسنه دليل ولولا الإجماع
المسقط مع الإيهام لهذا الالتماع والأخوة كالسبيل دليل لقصيمهم أخواتهم ونسبهم
لإسقاطها مع الجد والمناجعة المبدأ بالهزلة لا يلزمنا قال خرج اختلاف في كيفية المقامحة
فقال علي وابن أبي ليلى والحسن بن زيد الإمامية يقاسمهم عالم تنقصه المقامحة من
السهم فأن تنقصه رد إلى السهم وعن علي أن يقاسم إلى التسع رونه الإمامية قلنا
روايتنا أشهر إذ رويها زيد بن علي عن أبيه عن جده وقال ابن مسعود وزيد بن علي
والشافعي وأبو يوسف وعبد القاسم ومالك بل يقاسمهم إلى الثلث فان نقصته المقامحة
عنه رد إليه ثم استدل لهم بصديقه حران بن حسين المذكور وقال الناصر ان الجسد
يقاسم الأخوة أيا وقد روي ابن حزم عن قوم من السلف ان الأخوة يستقنون الجسد
وقد قيل ان المثل الذي ذكره على والمثل الذي ذكره ابن مسعود يستلزمان أن يكون
الأخوة أولى من الأب والجد فاقبله ولا يخرج من إيمانها النص على ميراثه في القرآن وقصيبه
لاشته وأجيب عن الأولى بان الجسد لله فيها لأنه أب وهو منصوص على ميراثه في القرآن
ورد بان ذلك مجاز لا حقيقة وأجيب بان الأصل في الإطلاق الحقيقة وأيضا الجسد ميراثها
انه من مع الأولاد ومنه أنه بسط الأخوة لأم تقاها

ومن أسلم على يدي رجل وغر ذلك •

(عن المقدام بن معديكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قرأ لئلا تفلحوا وانا وارث من لا وارث له افضل منه وارث وانما الارث من لا وارث له يضل عنه ويرثه رواء احمد وابوداود وابن ماجه . وعن ابي امامه بن سهل ان رجلا من رجلاهم قتلته وليس له وارث الا خاله كتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله رسوله مولى من لا مولى له وانما الارث من لا وارث له وارثه رواء احمد

من الحنطة (ثم جاء) زاد الطبراني
وقد تخطو ثمرأ كفاه (الجلس
فذكر) 'نس (في الحديث انكشافا)
اي نوع انهمزام (من الساس)

عند الطبري إلى جاسق جسر في الصف والناس يشكشكون (فقال هكذا عن وجوهنا) أي انه هو النا وابن حتى تضارب القوم ما أخذوا كما قيل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بل كان الصف لا يعرف عن موضعه (فسمعوا صوتهم أقرانكم) من القرامين عدوكم حتى طعموا انبيكم بوزاد ابن أبا زائدة فتقدم قتال حتى قتلوا الا ان رجوعهم في وقتهم فاف وهو الذي يعادل الا تحرفي لشدة وادانات بقوله هذا حتى يخرج المزمع من أي مودته نظره في القومين عدوكم القرام ولما نزل القوم فقال لهم ان ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم الجمعة وقد تحطت ولبس ثوبين اثنين تكفن فيهما ولما نزل القوم فقال لهم اني ابرأ اليك ما جاء به هؤلاء واعتذرا اليك ما حنع هؤلاء ثم قال يسمعون ثم اقرانكم اليوم سئلوا وينتوا وبهم ما فعل قتال حتى قتل وكان دونه قيس ثم قرأ جميل فمباري النائم فقال انما في قدر صحتا كافي وكان كذا

كذا قالوا صلوا في وقت الصلاة وأخذوا صلواتهم على ما كانوا عليه وأصروا على ما كانوا عليه
 وهم سعدونهم وأخذوا الرأى في المناهج بل قال للملوك وغيرهم جوازا من أجل أن الناس في الجهاد وتركوا الأخذ بالخصنة
 والنجاسة لموت بالصلوة والتكفين وفيه قوة ثابت بن قيس وصحة يقينه وخفته وفيه الشداوى إلى الحرب والعصرين على قوتهم
 من غير رغبة الاشتغال بما كان الحجة عليه في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من النجاسة والنجاسة في الحرب (عن جابر)
 ابن عبد الله الأصمري (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يأبى عن جبهة القوم منى قريظة (روى
 الأوزاعي) لما اشتد الأمر وذلك أن الأعرابي من قريش وغيرهم لما جازوا إلى المدينة وسخروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انفسهم بلغ المسلمين أن بنى قريظة من اليهود نقصوا العهد الذي كان ٢١٥ بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريش على حرب

المسلمين (قال الزبير) بن العوام
 القريش أحد العشائر (أنا) أبيك
 جبرهم ثم قال من يأبى عن جبهة
 القوم قال الزبير أنا) مرين
 وعندنا قسافي من رواية وب
 ابن كيسان شهد معتم جابرا
 يقول لما اشتد الأمر يوم بنى
 قريظة قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من يأبى عن جبهة
 قريظة أذهب إلى الزبير
 جبرهم ثم اشتد الأمر أيضا فقال
 صلى الله عليه وآله وسلم من
 يأبى عن جبهة أذهب إلى
 فذهب الزبير وفيه ابن الزبير وجه
 اليهم ثلاث مرات (قال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) أن
 لكل نبي حواريا فشق الحمار
 وتشد باليد أي نامة من أصحابه
 وقال القومى الناصر ومنه
 الحوار بين أصحاب عيسى بن
 صريم عليه السلام أي خلاصه
 وانصافه (وحوار أي الزبير)
 أضافه إليه التكلم وقد

وابن ماجه والترمذي عنه المرفوع (قال الحديث حسن) حديث المقدام أخرجه أيضا
 الدارقطني والحاكم وابن عسبان وصحاحا وصحاحا وزودة الرأى وأخذ البيهقي بالاضطراب
 وتقل عن يحيى بن معين أنه كان يقول ليس فيه حديث قوى وسحدث محمد بن نصر مرفى
 الشخص ولم يتكلم عليه وقد حسنه الترمذي كما ذكره المصنف ورواه عنه ابن عمر
 أحد الزبيرى من ميثاق ابن جبر بن الحارث عن حكيم بن حكيم بن جابر بن خنيفة
 عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال كتب عمر بن الخطاب فذكر مولى الباب من عائشة
 عند القومى والقسافى والدارقطني من رواية بطاوس عنها قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اتلوا من لا وارث له قال الترمذي حسن غير مبدا على القسافى
 بالاضطراب وروى الدارقطني والبيهقي وقته قال الترمذي وقد رآه بعضهم وليد كرفيه
 فاشتق وقال الزبير أحسن اسنادا فيه حديث يأبى عن جبهة بن سهل وأخرجه عبد الرزاق عن
 رجل من أهل المدينة والعقبى وأبو عساكر عن أبي الحرداد وابن الصنبر عن أبي هريرة
 كلها مرفوعة وقد استدل محمد بن الباب ومالك معناها على أن التلحال من جهة المونة
 قال القومى واختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوثب بعضهم التلحال والتلحال
 والصحة وإلى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم في قريش وفي الأرسط وأما زيد بن ثابت
 فلم يوثقهم وجعل المرات في بيت المال اه وقد حكى صاحب البحر القول بوثوقه في
 الأرسط عن علي وابن مسعود وأبي الهيثم وأبو الأشعث ومسروق وعبد بن الحنفية والقصي
 والثوري والحسن بن صالح وأبو بصير يحيى بن آدم والقاسم بن سلام والعترة وأي حنفية
 واسحق والحسن بن زياد قالوا إذا لم يكن معهم أحد من السببة وذوى السهام وإلى ذلك
 ذهب فقهاء العراق والكوفة والصبر وفيهم وحكى في البحر أيضا عن زيد بن ثابت
 والزهرى ومكحول والقاسم بن إبراهيم وإمام يحيى ومالك والشافعي أنه لا عبرة لهم
 به قال فقهاء الجواز استحق الأولون بالأحاديث المتقدمة وبحديث عائشة الآخرة بعموم
 قوة تعالى وأولو الأرسط بعضهم أولى ببعض وقوله تعالى لربنا ليس بمالك والوالدان

استشكل ذكر الزبير هنا فقال ابن الملقن في التوضيح المنهوج كاهه فتح الدين المعمرى أن القى وجهه إلى جبهة القوم حذيفة
 ابن اليمان قال الحافظ ابن جرير وجهه أنه تعالى وهذا الخبر مردود فإن القصة التي ذهب ليكتشفها في القصة التي ذهب سطيفة
 ليكتشفها قصة الزبير كانت اكتشف خبر بنى قريظة هل نقصوا العهد الذي كان بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريش على محاربة
 المسلمين وقصة سطيفة كانت لما اشتد الحصار على المسلمين بالمشدق وقالوا عليهم الطوائف ثم تجمع بين الأعراب الاختلاف
 وحديث كل طائفة من الأعراب وأرسل الله عليهم الرجوع واشتد البرد فأتى الله فأتى جبهة عليه وآله وسلم من يأبى عن جبهة
 قريش فأتى به حذيفة بعد تذكره طلبه فذكر حديث الباب أخرجه البخاري أيضا في المغازى ومولى الفضائل والترمذي
 في المناقب والقسافى فيه وفي السيرة وابن ماجه في السنة واستدل به هنا على فضل الطليعة اسم بحسب سهل الواحد كما كثر وهو

من يبحث الى العد وليطلع على أحوالهم وقبهم وإذا استعمال الصيغ في الجهاد فبعضه نشبة لقرىهم وقبورهم وقبضه يفتنه
 وقبهم جزر من الرجل وحده وان التمس من السر وحده انما هو حيث لا تدعو الحاجة الى ذلك واستعمله الحاشية على أن
 طليعة الصوص الحاد بين يقتل وان كان لم يشر قتلا ولا سلبا وفي ختمه هذا الحديث تنكص (عن عروة) بن الجعد وأبو
 أي الجعد (الباقى رضى الله عنه) نسبة الى بارة جبل باليمن أو قبيلة من قري وعين (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الخليل
 معقود في فاصح الخيل يوم القيامة) قلنا ظاهر المراد به النصوص أي الخيل الغزية في سبيل الله فلهذا صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحديث الاتر الخيل ثلاثة أو المراد جنس الخيل أي انما يستعان بكون فيها الخيل فاما ان يعطى العمل فيها صلح حصول
 الوزير لم يأت ذلك الأمر العارض ومعنى ٢١٦ معقود ملازم لها كما أنه معقود فيها وانما هو (الأجر) أي الثواب في الاترة

(والغتم) أي الغنية في الدنيا
 وهو استعاره كناية لان الخيل
 ليس بشئ محسوس حتى يعقد
 عليه الناصية لكنه شبهه بقلوبه
 وملازمته بشئ محسوس معقود
 يحصل على مكان مرتفع فشب
 الخيل الى لازم المشبه وذكر
 الناصية فبقريد الاستعارة
 والحاصل انهم يدخلون الحقول
 في جسر المحسوس ويحكمون
 عليه بما يحكم به على المحسوس
 مبالغة في المزوم المراد بالناصية
 هنا الشعر المسترسل من مقدم
 الفرس وقد يكنى بالناصية من
 جميع ذات الفرس قال الولي بن
 الرافعي يمكن انه شبيه ذكر
 الناصية الى ان الخيل انما هو في
 مقدمها لاقدامه على العدو
 دون مؤخرها فبعض من الاشارة
 الى الاقدام في هذا الحديث كما
 قاله التامضي بعض مع وجيز
 لفظه من البلاغة والعدو مالا
 مزبد عليه في الحسن مع الجناس

والاقربون ولما نصيب مما تركه الوالد والاقربون ولقد الرجال والنساء والاقربون
 بشعهم والليل على مدعي التخصيص وأجلب الاثر من ذلك فقالوا هو ملك الكتاب
 محقق وبعضهم منسوخ والاحاديث فيها ما تقدم من المقال ويجب عن ذلك ان دعوى
 الاحتقال ان كانت لاجل الصوم فليس ذلك بما قدح في الدليل والاسانيد ابطال
 الاسناد لال بكل دليل عام وهو باطل وان كانت لامر آخر فاهو وأما الاحتذاء من احاديث
 الباب فاجابها من المقال فقد عرفت من صحيحها من الاثمة ومن حسن اولها في انما
 يجوزها للاستدلال ان لم ينعض الاقربون من جهة ما استدوا به على ابطال ميراث ذوى
 الارحام حديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما كنت الله عز وجل من ميراث العمة
 وانما الله عز وجل من ميراث لهما أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من طريق
 الثوري عن زيد بن أسلم عن سليمان بن يسار عن رعا وأخرجه الترمذي عن مرسل زيد بن
 أسلم وبجواب المراسل لا تقوم به الحجة قالوا واصله الحاشية في المستدرج من حديث أبي سعيد
 والطبراني وبجواب اسناد الحاشية كضعف واسناد الطبراني فيه جهل من الحرث الخزرجي
 قالوا واصله أيضا الطبراني من حديث أبي هريرة ويجب بانه ضعفه جماعة من اليعرب
 الباطلي قالوا واصله الحاشية أيضا من حديث ابن جرمي ويجب بان في اسناده عبد الله
 ابن جعفر المديني وهو ضعيف قالوا وروى في الحاشية كضعف واسناد من حديث شريك بن عبد الله
 ابن أبي فراس عن الحرث بن عبد مرقوم وبجواب بان في اسناده سليمان بن داود الشاذلي كوفي
 وهو معقول قالوا أخرجه الدارقطني من وجه آخر عن شريك وبجواب بانه مرسل وكل هذه
 الطرق لا تقوم به حجة وعلى فرض صلاحيتها للاختصاص فهي وارد في الخالة والعمة
 فغايته لا يعمها لهما وذلك لا يستلزم ابطال ميراث ذوى الارحام مأساة في باب
 ميراث ابن الملا عن من جده صلى الله عليه وآله وسلم من ثلوث من بعدهم وهم أرطام له
 لا غير ومن المؤيد ان ميراث ذوى الارحام ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى انه

النبي الخليل والخير قال ابن عبد البر في تفضيل الخليل على سائر الوراث لانهم يأتونه صلى الله عليه وآله وسلم على
 غير حاصل هذا القول وروى الترمذي عن أنس رضى الله عنه لم يكن شئ أحب الي من ان الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد النساء
 من الخليل وفي طبقات ابنه من عرب المكي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خولوا على الذين يتفقون أمواهم
 بالليل والنهار سر أو عارية فلهم أجرهم عند ربهم لا يمنهم قالهم أصحاب الخليل ثم قال ان الله عز وجل على الخليل كما عطيه
 بالصدقة لا يقبضها واراءها رواها كذا في السنن يوم القيامة وروى ان النضر أشد أبواب عدوا في طبعه ان لا يفر مشه
 والأسر وربقه والغبة لمصاحب ورجعوا الى تسعين سنة وذكرها الخليل في فاصح الخيل الى يوم القيامة وفسر بالاجر والغتم
 والغتم المقترن بالاجر انما يكون من الخليل بالجهاد لم يقيد ذلك بما ذكرنا لان الامام عدل افضل على انه لا فرق في حصول هذا الفضل

بين أن يكون القزومع الامام العادل أو الجائر وان الاسلاحيات وأهلها إلى يوم القيامة لان من لا ترمي طاعته لجهاد بقوله الجاهدين
 وهم المسلمون وفي حديث ابن داود عن تكلم عن أبي هريرة رضي فوجوا الجهاد واجب عليكم مع كل أمير أو كان أو قاضي أو ان
 عمل الكفار واستانه لا بأس به الان مكحول لا يصح من أبي هريرة وفي حديث أنس عنده انصار فوجوا الجهاد ما من منذ
 بعثني الله إلى أن يقتال آخر حتى يقال لا يظلم جورجاني ولا عدل عادل وفي حديث سابر عند الامام أحمد من الزيادة على
 حديث الباب في توصيا النبل وأهلهم ما نزلوا علينا فخذوا بنواصيا رادعوا بالبركة وروى أحمد من حديث اسما بنت
 يزيد رضي فوجوا النبل في توصيا النبل معقولها إلى يوم القيامة فمن ربطها عن حف سبيل الله واتفق عليها احتسابا كل شئ بها
 وجوه ما روي وأولموا واوراها واوراها لقا في موازينه يوم القيامة ٣١٧ واستدل به على أن الذي ورد في مسلم
 الشرم على غير ظاهره ويحتمل
 أن يكون في غير النبل التي
 ارتبطت لجهاد وان النبل التي
 أعدت هي القصص بالخير
 والبركة أو يقال انكروا الشر
 يمكن اجتماعها في ذات واحدة
 فانه قسر النبل بالاجر والمنع
 ولا يجمع ذلك أن يكون ذلك
 القسر مما يشتم به قال
 الخطابي وفيه إشارة إلى أن المال
 الذي يكسب بالقتال النبل من
 شبه وجوه الأموال وأهلها
 والعرب تسمى المال شيئا كما في
 قوله تعالى ان ترك خير الله (من
 أنس بن مالك رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم البركة في فواصي
 النبل) أي تنزل فيها وليقل في
 هذا الحديث إلى يوم القيامة
 وقد راد بالبركة هذا الزيادة بما
 يكون من نسلها والكتب عليها
 والمنافع والاجر وهذا الحديث
 أخرجه أيضا في علامات النبوة

صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن اخت القوم منهم وأخرجه السائق من حديث أنس بلفظ
 من أنفسهم قال المتذري في مختصر السنن وقد أخرجه الضاوي ومسلم والسائق والترمذي
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت القوم منهم محتمر أو مطولا ومن الاجرة المصقة
 قوله ابن العربي ان الرابض للسلطان أو ما يقال من ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 الخلال والتمن من لا وارث يدل على انهم وارث فيعليب عنه فان المراد من لا وارث له سواء
 وتظهر هذا التركيب كغيره في كلام العرب على ان النبل هو اثبات الميراث له وقد أثبت
 له صلى الله عليه وآله وسلم وهو المطالب (ومن ابن عباس أن رجلا مات على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يترك وارثا قالوا اعبدهوا عنه فاعطاه ميراثه • ومن قبيصة
 بن جهم انه ادى قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما السنة في الرجل من أهل
 النبل ليس على يد رجل من المساكين فقال هو أولى الناس بمحبه ومجاهدة وهو من قبيصة
 لم يلق قبيصة القادى • وعن عائشة ان عمولى فلقى صلى الله عليه وآله وسلم خر من عذق نخلة
 فأتى فاق به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هل من نسب أو رسم قالوا لا قال اعطوا
 ميراثه بعض أهل قرينته رواه النجسة الا السائق • وعن بريدة قال توفي رجل من الأزد
 فليدع وارثا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادفعوه إلى أكبر خراعة رواء احد
 وأبو رده • ومن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بين أصحابه ومساكين
 يتوارثون بذلك حتى تزيات وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فنادوا
 بالنسب رواء القادى • حديث ابن عباس الاول حسن الترمذي وهو من رواية
 هو بسبب عن ابن عباس قال الضاوي هو صحيح عمولى ابن عباس الهاتفي روى عنه
 ابن دينار ولم يصح وقال أبو سنان لم يروى بالمشهور وقال السائق هو صحيح ليس بالمشهور ولا
 لعملى أحد ابروي عنه غير معروف وقال أبو زرعة الرازي ثقوه حديثه يقيم قال الترمذي
 لا ترفعوا الامن حديث عبد الله بن موهب ويقال ابن موهب عن قيم القادى وقد أدخل

ومسلم في المغازي والسائق في النبل • عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتسب
 فرساق ميل الله بنسبة جهاد العدو وللاقتصد الزينة والترفه والتفخر (أي ما ناله) أي ببطه خاتمة الله تعالى امتثالاً لآمره
 (وقصد يقابره) الذي رده به من الثواب على ذلك وفيه إشارة إلى الهاد كما كان في لغة الإيمان إشارة إلى الهدى (فان شبهه)
 أي ما يشبهه (دوبه) بكسر الراء ماريوب من المله (ورونه يوبه) قواب (فميزاته يوم القيامة) وعنده ابن ماجه من
 حديث تميم القادى رضي الله عنه من روعان أو سط فرساق ميل الله ثم طالع علقه يده كأنه بكل حقيقة قال المهلب
 وغيره في هذا الحديث جواز وقف النبل للمدافعة عن المسلمين ويستنبط منه جواز وقف غير الخيل من الثقلات ومن غيره
 الثقة ولا تمن باب أولى ورويه في قواب • قال لان الارواح بعد ما فارقته ونفسه ان المرحوم في قبته كما يوجب الدليل • اهـ لا بأس

بذكر النبي المستقر بقلعه الطحفة ثلاث وقال ابن أبي جريح بن جريح هذا الحديث لان هذه الحسان تقبل من صاحبها
 لتبصير الشارح على انما في ميزانه بخل غير حافظ لا يقبل فلا يدخل الميزان (عن من روى الله عنه قال كان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في حائطنا غرس) أي في بيتنا (قال له النبي) بالمهلة مصغرا وقيل على لغة ريفية هو ربح الصياطي
 ورجز به الهروي وقيل حتى به لظول ذنبه فعزل بعضي قائل كانه يلحف الارض بذيته وقال بعضهم الضيف أي بضم الهم
 وفتح الخاء المجهمة قال عباس بن الوليد ضبطنا عن حاتم بن شبيب عن ابن أبي الحسن القنوي وقيل لأبيه اضطبه بالثاء
 وفي النهاية الجيم وعند ابن الجوزي بالنون من العاقبة وهذا الحديث عن افراد البصري وفيه مشروعية نسبة القرس وغيره
 من الدواب بأسماء بعضها القديمة غير ٣١٨ من جنسها (عن حماد بن جبريل الانصاري رضى الله عنه قال كنت

وروى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي رواه كاخذه (على
 حمار) فصل الله عليه وآله وسلم
 (يقال له صغير) تصغيرا
 أخرجه عن شمس الدين قالوا
 في تصغيرا سودا شونين العفرة
 وهي حرة تهاطها بين ووجه
 عباس بن فضالة في خطبه في الفتن المجهمة
 وهو غير الحمار الاخر الذي يقال
 له صغور وابن عبدوس حيث
 قال انهم ساءوا احد فان صغيرا
 اهداه المقوقس فعلى الله عليه
 وآله وسلم و يعفور اهداه فقرة
 ابن جرير وقيل بالعكس (فقال
 يا معاذ هل تدري ما حق الله على
 عباده وهدى الحديث) وهو
 وما حق للعباد على الله قلت الله
 ورسوله أعلم قال فان حق الله على
 العباد ان يصدوا ولا يشركوا به
 شيئا وحق للعباد على الله ان لا
 يعذب من لا يشرك به شيئا فقلت
 يا رسول الله ألا بأشركه الناس
 قال لا تشركهم فشكلوا (وقد

بعضهم بين عباده بنموه وقيم الله اى قبضة بن ذوق وب هو عندي ليس متصل اه
 وقال الشافعي في هذا الحديث ليس ثابتا في غير ابن جريح عن ابن جريح عن
 الهادي وابن جريح ليس بالمعروف عندنا ولا في غيره من حديثنا عندنا
 عندنا من قبل آله مجهول ولا اعلم متصلا وقال الخطابي ضعف احسن حديث
 الهادي هذا وقال عبد العزيز بن رزاه ليس من اهل الحفظ والاثقان وقال البصري في
 الصحيح واختلفوا في صحته الخبر وقال ابو مسهر عبد العزيز بن جريح عن عبد العزيز
 ضعف الحديث وقد احتج عبد العزيز بن المذکور البصري في صحته واخرج وهو مسلم
 وقال يحيى بن معين عبد العزيز بن جريح عن عبد العزيز بن ربيعة وقال ابن حبان في
 الناس فيه اختلاف وسدث عاشر حسنة القرمذي وقدمه المذني في مختصر السنن
 حديث جازنا هذا والحديثين الذين قبله الى الاتفاق فيمنظر في قول المصنف رواه
 الحجة الاتفاق وسدث ربيعة بن جريح ايضا السلف مسند او مرسل وقال جبريل بن
 ابراهيم بن القوي والحديث منكر اه وقال اوصى فيه فطر وقال ابو زرعة الرازي شيخ
 وقال يحيى بن معين كوفي ثقة ولفظ ابي داود من ربيعة قال أي النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم رجل فقال ان عندي ميعان رجل من الازد ولست اجد اذنا دفعه اليه قال فذهب
 فانفس اذنا قال أي اذنا حولا قال قال بعد الحول فسل يا رسول الله لم اجد اذنا دفعه
 اليه قال فانطلق فانظر اول خراش فلقاها فدفعه اليه فلما لوى قال على بالرجل فلباه قال
 انظر كبريتا فدفعه اليه وفي نسخة آخر قال عات رجل من خزاعة فأتى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بعيرائه فقال الله والهوان يا داود رحم قلبه يده واله وارتفع قال انظر فأكبر
 رجل من خزاعة وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا ابوداود بلفظ كان الرجل
 يهاكف الرجل ليس بينهما السب فثبت أحد هملان الاخر فتمسح فثالث الاصل فقال واووا
 الارواح بعضهم اولى به من وفي اسناد على بن الحسين بن واقد وفيه مقال واخرجه ضوء
 ابن سعد عن عرو بن الزبير وفيه فصار في الوارث به دلالة لسلام القراية وانقطع ثقت

تقدم) ومطابقة الحديث القرمذي قوله على حمار قال له فغير لان الحمار اسم جنس حتى يلقب به عن غيره الحديث للموارث
 أخرجه ايضا في القرمذي لم يسم فيه الحمار (عن أنس رضى الله عنه قال كان فرج) أي خوف (بلدية) أي لبلد (فاستعذر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرسانا يقال له منسوب) وكان بطي المشي (فقال) حين استمر الخبر ورجع (ما رأيت من فرج
 وان وجدناه) أي القرمص لبعرا شبه به لما كان كثيرا بالبحر لكثرة ما يعمد انقطاعه وقال الخطابي أي ما وجدناه الا
 بحر او مطابقة الحديث القرمذي ظاهر وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة عشر مرة فرس الكل واحلهم اسم مخصوص
 بعينه ويعينه غيره من جنسه وكان به له تسمية فلهذا وثاقه تسمى القصور واخرى تسمى الضبية وغيره قال (عن عبدا لله
 ابن جريح رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها النور) كائن في ثلاثة (والقرص) اذا لم يفرط عليه

أو كان نحوها (والمرأة) إذا كانت خبيروا أو غير فاعلة أو مبطلة (والدار) ذات الجدار السود أو البيضاء أو البعيدة من المسجد لتسمع الأذان وقد يكون الثوم في غيره هذه الثلاثة فالصبر فيها كآكل ابن الحري في النسبة إلى العادة فلا يقسم إلى التلقف وقال الخطابي المين والثوم علامتان لما يصيب الإنسان من الخبز والشر ولا يكون شيء من ذلك إلا بقضاء الله تعالى وهذه الأشياء الثلاثة ظروفي جعلت موافق لاختصاص ليس لها إتباعها فصل ولا تأتبع في شيء إلا أنها لما كانت أهم الأشياء أتت بمقتضى الإنسان وكان في غالب أحواله لا يستغنى عن دارسكم وأزوجة بغيرها فأنفس غير مطبقة ولا يخلو عن عارض مكره وفي ذمته أضيق المين والثوم إليها ضائقة مكان هذه أسرارها عن مشقة الله عز وجل اه وقد روى الحديث مالك وسفيان وسائر الرواة بدون أن لا تقتطعت الطرق كلها على ٣٥٩ الاقتصاد على الثلاثة المذكورة فلم يزدت

أهم سلطة في حديثها المروفي ابن ماجه السيف وسلم من طريق يونس عن ابن شهاب لا عدوى ولا طبعه فوالها الثوم في ثلاثة المراء أو القرس والدار وظاهره ان الثوم والطيرة في ههنا الثلاثة وعندنا يدور من حديث سبعة بن عاصم مرعوا لاهامة ولا عدوى ولا طيرة تروان تحسكن الطيرة في شيء مني الدار والقرس والمرأة قال الخطابي وكثيرون هو في معنى الاستئنة من الطيرة أي الطيرة تنسب عنها إلى في هذه الثلاثة وقال الطبري في شرح المشكاة يحتفل أن يكون معنى الاستئنة على حقيقته وتكون هذه الثلاثة متاركة عن حكم المستثنى منه أي الثوم ليس في شيء من الأشياء إلى في هذه الثلاثة قال ويحفل أن ينزل على قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان شيء سابق القدر سبقه العين والمعنى أن لو

المؤثرين بالثوم أخذ كره الأسوي في أسباب القول ومعناه في الثوم المشهور قوله فاعطاه ميراثه قبل أن تخلص من باب العرق فمن باب الثور يتكلم هو أولى الناس به لموجاهة فيه دليل على أن من أسلم على يد رجل من المسلمين ومات ولا ورثه غيره كان لميراثه وقال الناصر والشافعي ومالك والأوزاعي لا ورثه بل يصرق الميراث إلى بيت المال بدونه وقالت الحنفية والشافعية فوزيد بن علي وأما في أنه يرث إلا أن الحنفية والمالكية يشترطون في ورثته الحائفة قوله هل له من نسيب أو رحم فيه دليل على ثور يتكلم الأروام وقد تقدم الكلام على ذلك قوله أعطوا ميراثه بعض أهل القرية فيه دليل على جواز صرف ميراث من لا ورثته معلوم إلى واحد من أهل بيته وظاهر قوله أدفعوه إلى أكبر نعمة أن ذلك من باب التوروث لأن الرجل إذا كان يجمع هو وقبيلته في جملة معلوم ولم يسلطه وارث منهم على اثنين فأحسبهم ههنا أقرب بهم إلى نسيب لأن كبر السن مقلنة له ولو الدرجة قوله كانوا يتركون ذلك قال في البحر أرباب الآية أن الصبي يتكلم في السلم أولى بالميراث من الحقة والمدين قال أبو عبيد بن جعفر ميراثهما وقوله تعالى إلا أن ترضوا إلى أوليائكم معروف إلى حقيقة التكم وقال جابر بن زيد ومقاتل بن عبد عطاء بل أقر بهم الميراث فجاءوا الوصلة لهم الآية قال المصنف وهو ظاهر البطلان لقوله تعالى لا تقضوا عدوى وعدوتكم وأولياكم كيف صاهم وأوليا المؤمنين اه

(باب ميراث ابن الملائكة والزانية منها وميراث مملوئه وانقطاع من الأب) في حديث التلخيصين الثوري يوصل بن سعد قال وكانت مملوكا وكان ابنتها ينسب إلى اه بقرت السنة أنه برئها وترث منه ما فرض أهلها أن يجده هومن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سماع في الإسلام من ساهى في الجاهلية فقد اختلفه بعينه ومن ادعى ذلك من غير رخصة فلا يروى ولا يورث رواه احمد وأبو داود هومن عمرو ابن شبيب من أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجزى رجل طاهر بمرة

فرض شيء فوعدوا نعتهم يسبق القدر لكان منار العبر لاسي فكيف يضرها عليه كلام القاضي عياض حيث قال وبه لعقبه قوله ولا طيرة بينه الثور بل على أن الثوم أيضا يضاف عنها والمعنى أن الثوم لو كان وجوده في مكان في هذه الأشياء فاعلم قبل الأشياء لكن لا وجوده فيها فلا وجود له أصلا اه قال الطبري في معنى هذه الثوم في الأحاديث المستشهد بها يقول على الكراهة التي بينها إلى الأشياء من مخالفة الشرع أو الطبع كآكل ثوم الدار ضيقها وسوء ميراثها وثوم المرأة عدم ولانها وسلاطة لانها ونحوه أو ثوم القرس أن لا يغزى عليها فالثوم فيها عدم موافقة الشرع أو طبعها يؤيد ما ذهبه حكيم في شرح السنة كانه يقول ان كان لاحد كمدار يكره مكالها وأمر أن يكره صهيها وأنفس لانها به فليغارة ههنا يقتل عن الدار وطلق المرأة ميسر القرس حتى يزول عنه ما يجذب في نفسه من الكراهة كما قال صلى الله عليه

الدار فيصير ذلك كالسبب فيساع في إضافة الشيء اليه انما عاود قال ابن العربي ولا يرد ذلك إضافة الشؤم الى النار وانما هو
 صبار من جرى العادة فيها فاشاد اني انه يفتي العرواح عنها صيانة لا اعتقاد من التعلق بالباطل وقبل معنى الحديث ان
 هذه الاشياء يطول تعذيب القلب بها مع كراهة أمرها لا لزومها بالسكنى والعصية ولولا معتقد الانسان الشؤم فيها فاشاد
 الحديث الى الامر بقرائه القول التعذيب قال الحافظ ابن حجر وما اشار اليه ابن العربي في تأويل كلام مالك اولى وهو قتل
 الاثر بالقرآن من الجذوم مع صحة تقي العدوى والمراد بذلك جسم المدة وسد الذريعة لتلاو افق شئ من ذلك القدر في معتقد
 من وقع له ان ذلك من العدوى او من السيرة فيقع في اعتقاد ما منى عن اعتقاده فاشير الى اجتناب مثل ذلك والطريق من
 وقع له ذلك في الدار مثلا أن يسلك الى التصول منها لا معنى استقر فيها بلحاجه لذلك على اعتقاد صحة الطيرة وانشاؤهم وقال
 المذهب ما حاسله ان الخطاب بقوله الشؤم في ثلاثة من التزم التطير ولا يستطع صرفه عن نفسه فقال لهم انما يقع ذلك في هذه
 الاشياء التي تلازم في غالب الاحوال فاذا كانت كذلك فأتواكم بها عنكم ولا تعذبوا أنفسكم بها ويدل على ذلك تعذيب المحدث
 بنى الطيرة وهذا تخصيص ببعض أنواع الاجناس المذمومة ودين بن ٣٢١ وقال ابن عبد البر هذا يكون لقوم

ما يستحقه كافي سائر الروايات قوله لا مساعاة في الاسلام المساعة الزنا كان الاصح
 يجعلها في الاما دون الحرائر لان من كن يسمعون الوالين فيكتبين خبرا تب كانت عليهن
 يقال ساءت الامة اذا جرت وساطعها فلان اذا جربها كذا في النهاية

• (باب ميراث الحمل) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استحل المولود وورث رواه
 ابو داود وهو عن عبيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله السور بن محمرة قال قضى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستحل ذكر ما حدثني حنبل في رواية
 انه عبد الله) حديث أبي هريرة في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال هو روف وقد دوى
 عن ابن جبان تصحيح الحديث وحديث جابر أخرجه أيضا الترمذي والساقية وابن ماجه
 والبيهقي بلفظ اذا استحل الخطم صلى عليه وورث وفي اسناده ما جعل بن مسلم وهو
 مشفق قال الترمذي وروى عن روف وأبو عوف وأصح ما يروى عن الساقية قال الدارقطني
 في العلل لا يصح رفعه قوله اذا استحل قال ابن الاثير استحل المولود اذا أبي عند ولادته وهو
 كناية عن ولادته حيا وان لم يستحل بل وجدت منه اماره تدل على حيا ثم وقد تقدم الكلام
 على الاستحلال في كتاب الجنائز والحديثان يدلان على أن المولود اذا وقع منه الاستحلال
 أو ما يقوم مقامه ثم مات ورثه قرابته وورث هو منهم وذلك مما لا خلاف فيه وقد اختلف

٤٤ نيل شا عبد الله بن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل للقرس سهمين ولصاحبه
 سهما) أي شريحي القرس فيه ربع القارس ثلاثة أسهم ولا يراد القارس على ثلاثة وان حضر باكثر من قرس كالا ينقص عنها
 وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يسهم للقارس الا سهم واحد وقسره سهم هو قال أكرمان أفضل ببيعة على مسلم وهذه تعلقه بجملة قاسدة
 الاعتبار بمقابلته نص الشارع الاختار واحتموا في ذلك بظاهر ما رواه الدارقطني من طريق أحمد بن منصور والرازي عن أبي
 بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامع بن زهير كلاهما عن عبيد الله بن عمر بلفظ اسهم للقارس سهمين والجواب ان المعنى اسهم للقارس
 يسهم قرس سهمين قرس سهميه فلا يخفى فيه واحتموا أيضا بما رواه ابو داود عن حديث مجمع بن جارية في حديث
 طويل في قصة خبير قال ما على القارس سهمين والراجل سهم واحد وفي اسناده ضعف ولو ثبت يحصل على ما تقدم لانه يحصل
 الأمرين والجمع بين الروايتين اولى ولا سيما والاستدلال الالة ثبت ومعروا واما زيادة علم وامر من ذلك ما أخرجه ابو داود
 من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى القرس سهمين ولكل انسان سهمان فكان للقارس ثلاثة أسهم
 وللساني من حديث الزبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضربت أربعة أسهم سهمين لقارس وسهميه وقراته قال محمد بن
 معن ان الفرد اوسنة في ثلاث دون قصها الامصار وقتل حبه انه قال أكرمان أفضل ببيعة وهي شجيرة خضيفة لان السهام

في الحقيقة كلها الرجل قلتم لم يثبت ان قبر لكات السبع مقبرة لان الحرام المفاضلة بين الرجل والقرص فلو ان القرص
 خا ازاد الفارس مهيمن عن الراسل فمن جعل لقرص مهيمن فله مسمى بين القرص وبين الرجل ولقد عقب هذا ايضا لان
 الاصل عدم المساواة بين الهبة والانسان فلما خرج هذا عن الاصل بالباطل او قلنا تكن المفاضلة كذلك وقد دخل الخنفة
 الناجية على الانسان في بعض الاحكام فقالوا الوقت كلب حديقته كثر من عشرة آلاف اذا هاجا قتل جدا مسلما يؤذيه
 الا دون عشرة آلاف فدعهم والحق ان الاعتقاد في ذلك على الظاهر ولم يتردد وحينئذ يقال بل جامع من روى وأبي نزي
 لكن الثابت عن عمرو على كلبه وروى استدلال الجمهور من حيث المعنى بأن القرص يحتاج الى مئة ثم ندمها وعلة ما رواه
 يصلح لمن الفنا على الحرب ما لا يعنى واستدل على أن المشرقة اذا حضر الواقعة وقا تل مع المسلمين يسهمه وفيه قال بعض
 التابعين كالتبعي ولا يفتقه اذ لم يرد هناك صفة هجوم واستدل الجمهور به في مثل قول الغنائم لاحد قبلنا وفي الحديث حص
 على اكتساب الخيل واتخاذها قرا ولما تها من البركة واعلاء كلة الهوا عظام الشوك كما قال تعالى ومن ربنا الخيل ترهبون
 به عدواته وعدوكم واختلف فيمن خرج ٢٢٢ الى القزو وعده قرص غنائم قبل حضور القتال فقال سالف يستحق سهم

القرص وقال الشافعي والباقر
 لا يسهمه الا اذا حضر القتال
 قلو مات القرص في الحرب استحق
 صاحبه وان مات صاحبه استقر
 استحقاقه وهو لونه ومن
 الاوزاي فين وصل الى موضع
 القتال فباع نرسه يسهم ولكن
 يستحق البائع فيها فخر اقل
 العتق المشتري فيها بعد موما
 لمتبهم ومن قال غير ما يقتضى
 يصطلحون اى حنيفة من دخل
 أرض العدو راجلا لا يسهم
 له الا سهم رجل ولو استقرى فرسا
 وكان عليه واختلف في غزاة
 البر اذا كان معهم خيل فقال
 الاوزاي والشافعي يسهم لهم

في الاسرى تعلمه حياة المولود فاهل القرائض قالوا الصوت أو الحركة وهو قول
 الكرخي وروى عن علي وزر والشافعي وروى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وشريح
 والنخعي ومالك وأهل المدينة انه لا يرث ما لم يستلم مارتا وفي شرح الابانة الاستمالة
 عندا وادى والقرين الحركة أو الصوت وعندنا الناصر ومالك ورواية عن أبي حنيفة
 وأبي طالب الصوت فقط وجسكنى عند الهادى بنسخر عدلة بالاسلال وعند مالك
 والهادى لا يعين عدلتين وعند الشافعي أربع

• (باب الميراث بالولاء) •

(مسح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الولاء لمن اعق ولباضى في رواية الولاء لمن
 اعلى الوقت وولى النعمة وعن قتادة عن علي بن جابر ان مولاهما مات وترك ابنة
 فوريث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث يلى النصف وكان ابن علي
 روى أحمد وعنه جابر بن زيد عن ابن عباس ان مولى لجزيرة نوى وترك ابنته وابنة حمزة
 فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف روى الدارقطني
 وصححه أحمد هذا الحديث رواية أبي طالب وذهب اليه وكذلك روى عن ابراهيم النخعي
 ويحيى بن آدم وصح بن راهويه ان المولى كان لجزيرة وقد روى انه كان لبت حمزة فزوى

وهذا الحديث يذكركه الاصوليون في مسائل القياس في سننه لا يما أى اذا اقترن الحكم بوصف لولا ان ذلك الوصف محمد
 لتعليل لم يقع الاقتران فاجاب في سابق أحدنا صلى الله عليه وآله وسلم اعلى القرص مهيمن ولا راجل سهمادل على اقتران الحكم
 (عن البراء بن عازب بنى افعه مائه قاله لرجل) من قيس (أنفروا) وفي رواية أوليت (عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم يوم) وقعت (حين) وكانت ليست خات من ثل السنة فقلنا (قال) أى نحن فزونا (لكن رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم لم يفر) ومعلوم من حال الايمان فمنا صلى الله عليه وآله وسلم عدم القرائن لفرط اقدامهم وتبعاهم يومئذ ومع الله في
 وعقبهم في الشهادت ولم يثبت من احدهم انه فرو من قال ذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل ولم يستب عند ما قلت ان
 هوازن) هي قبيلة كبيرة من العرب فيسبون الى هوازن بن منصور (كاوا قوم مارة) جمع رام (وانما القيناهاهم حلتا عليهم
 فانهم زموا فاقبل المسلمون على الفنائم واستقبلونا) أى هوازن (بالسم) كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم يفر) أى
 فاما نحن فقد فرنا واما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر وبين شعبة ان فرار من قتل يكن على نية الاستفراق القرو
 وانما انكشروا من وقع السهام والنزرا لتعود عليهم وان شوى عدم العود واما من غير النية ان كان قرارا لكثر عدد
 العدو بان كان ضمههم أو أكثر أو نوى العود اذا أمكنه فليس داخل في الوعيد (فلقد رأيت) صلى الله عليه وآله وسلم (وايه لى)

بطلته البيضاء التي أهداها لعلامة أوقرة الجذام (وان أبا شيبان) بن الحرث بن عبد المطلب (أشبه بها) وهذا موضع الترجمة حيث قال من عادته في غيره في الحريص (والتي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما أتى لا كذب) أي أبا النبي والتي لا تكذب قلت بكاتب لمعا أقول حتى انتهى وأما شيبان الذي وعدني أنه من أنصرحق لا يجوز على القرار وقوله لا تكذب يسكون الباء وسكن ابن التين من بعض أهل العلم قصها بغيره عن الوزن قال في المصاييح وهذا قصه ورواية الثانية جبرئيل يقوم في النفس ولقيني ما دفعه سكون هذا كعمر أفلا حاجة إلى إخراج الكلام مما هو عليه في الرواية (أنا ابن عبد المطلب) اتسب إلى جعل شهره عبد المطلب بين الناس لما رزق من شياحة الذكر وطول العمر بخلاف عبد الله أبيه فإنه مات شاباً وأولاده أشهر منه يخرج من ذرية عبد المطلب بن عبد الله ويهدى الله الخلق به وأنه خاتم الأنبياء فالتسب إليه لشدة كونه من كان يعرفه وفيه جواز اتساب الرجل إلى جده كأجد بن خنبل وشيخه وهو نوع من أنواع علوم الحديث كما بينه ابن الصلاح وشيخه من أهل الحديث في كتب أصول الحديث (عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناقة يقال لها الضياء السابق) ولا تكاد تسبق (بجاءه امرأ) ٣٢٣ قال في فتح المذهب على اسم هذا الأمر ابن

بعد التبع الشديد (على قعود) بفتح الصاد وهو ما استحق الركوب من الأبل وأقل ذلك أن يكون ابن سبتين إلى أن تدخل السادسة فيسعى جلا ولا يقال إلا للذكر (نسبة ما شق ذلك على المسلمين حتى عرفه) أي عرف صلى الله عليه وآله وسلم كونه شاقا عليهم (فقال حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه) ومطابقة الترجمة من حيث أن ذكر التائفة يشمل القصواء وغيرها واستدل به على جواز اقتضائه للركوب المسافة عليها وفيه الترجمة في الدنيا للإشارة إلى أن كل شيء منها لا يرتفع إلا بضعه وبمحسن خلق النبي

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عبد الله بن شداد عن بنت حزة وهي أخت ابن شداد لأمه قالت مات مولاي وتركنا إنيته فقسم ردول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله بين وبين إنيته فجعل لي النصف وجعلها لنفسه فرواه ابن ماجه وابن أبي ليلى فيه ضعف فأصبح هذا الم يقدح في الرواية الأولى قال من المقلد تعدد الواقعة ومن المقتل أنه أضافه إلى والده إلى الولد بناء على القول بانتقاله إليه أو بقرينته الحديث القى أشار إليه المصنف بقوله صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم في باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه من كتاب البيع وتقدم أيضا في باب من شرط الولد أو شرط ما أسدا من كتاب البيع أيضا وسأقي أيضا في باب المكاتب وحديث قتادة ذكره الحافظ في التخصيص وسكت عنه وقال في الجمع الزوائد رجال أحد ثقات الأئمة قتادة لم يسمع من جلي فقت حزة قال وأخرجه الطبراني بإسناد رجال بعض رجال الصحيح وحديث جابر بن زيد كروا ضافي التخصيص وسكت عنه وحديث محمد بن عبد الرحمن رواه الساقى من حديث ابنه حزة أيضا وفي أسناده ابن أبي ليلى المذكور وهو القاضي وهو ضعيف كما قال المصنف واهل الحديث الساقى بالارسل وصح هو والارسل طريقي الطريق المروية وأخرجه أيضا الحاكم وصرح بان اسمها أمامة وهو مختص بما في حديث أحمد المذكور في الباب من التصريح بان اسمها علي وفي مصنف ابن أبي شيبة أنها فاطمة قال البيهقي

على الله عليه وآله وسلم وثأمنه وعظمته في صدور أصحابه (عن جرير رضي الله عنه أنه قدم مروطا) أي كسيتم صوف أو شعر كل من تزجها (ابن سنان من نسائه بنت فتيق) منها (مرط جبد) بكسر الميم وسكون الراء (فقال بعض من هذه) قال في الفتح لم أقف على أحمد (أما المومنين أعط) بهم من قطع مفتوحة (هذا) انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي عندك يريدون) ذروته (أم كلثوم بنت علي) وكانت أصغر بنات فاطمة الزهراء وأولادها صلى الله عليه وآله وسلم فسيون إليه (فقال عمر أوسيلط) بفتح السين وكسر الهمزة (أخرجه) وأوسيلط هي كاذرة ابن سعد أم قيس بنت عبيد بن زيد بن فليل من بني مازن تزوجها أوسيلط بن أبي حارة عمرو بن قيس من بني عدي بن النصار فزادت سلطا واطمة فكتبت بأوسيلط فأنهى (من نسائه) الأصغر عن أبيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عمر قاتلها كانت تزني بفتح التاء أي فصل (لنا القرب يوم أحد) وشهدت أيضا خيرو وخشا وفيه جل النساء القرب إلى الناس في الغزو وجواز ذلك (عن الربيع فقت معوذ رضي الله عنها قالت كانت ترومع التي صلى الله عليه وآله وسلم فسقت القوم) أي أصابعهم (وحدثهم بترد القتلى والجرحى) منهم إلى المدينة قال الساقى كانوا يوم أحد يبعثون الرجلين والثلاثة من الشهداء على دابة وتردهم النساء إلى موضع لجورهم وفيه جواز معاملة المرأة الأجنبية لقرن رجل الأجنبية الضرورة قال ابن بطال ويخص ذلك ذوات الهامير ثم الجاهلات منهن

ولان موضع الجرح لا يلتذ به بل يشتر منه الجلد فان دعت الضرورة تغيره المتجالات تغليكن بغير مباينة ولا من ويدل على ذلك اتفاقهم على ان المرأة اذا ماتت ولم تحسد امرأتها فصلها ان الرجل لا يشر غسلها باليسر بل يغسلها من ورواحائل في قول بعضهم كالزهرى وفي قول الاكثر تيمم وقال الاذرى مدفن كاهي قال ابن المنبر الفرق بين حال الدواة والغسل الميت ان الغسل عبادة والدواة ضرورية والضرورية تتبع المحظورات (عن عائشة رضيت الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهرس) يفتح السين المهملة وتكسر الهاء (طالعهم المدينة) بعد زمان السهر (قال الميت بجلان أصحابي صالحا يهرسني الليلة) وعند مسلم من طريق اليث عن يحيى بن سعيد يهرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة ليلة فقال ليتم بجلان صالحا وخظاهره ان السهر والقول معا كما لا يقدونه المدينة بخلاف رواية الباب فان ظاهره ان السهر كان قبل القبول والقول بعده وهو محمول على التقديم والتأخير أى حجت عائشة تقول لا يقدم سهر وقال الميت يؤبر واية التساقى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما تقدم المدينته يهرس وليس المراد بقدمه المدينة أول قدمه اليها من الهجرة لان عائشة اذا لم تكن عنده ٣٢٤ (اذ سمعنا صوت سراح فقال صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فقال أنا بعد

ابن أبي قحاص جئت لا حرمك) وفي رواية مسلم المذكور فقال وقع في نفسي خوف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جئت أجريه فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ونام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد الضاري في النفس من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد حتى سمعنا غلطه في الترمذي عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهرس حتى تزل هذه الآية وانه يصعلك من الناس اخذوا حسن لكنه اختص في وصلة وارسله وهو يقضي ان لم يهرس بعد ذلك

اتفق الرواة على ان اشبه جزئى المعلقة وقال ان قولنا ابراهيم الضحى انه مولى حرة غلط ولاولى الجمع بين الروايتين بمثل ما ذكره المحقق رحمه الله وحديث ابنه جزئى فيه على فرض انها هي المعلقة دليل على ان المولى الاسفل اذا مات وترك اثمان ذوى سهامه ومعتقه كان ذوى السهام من قرابته مقدامهم القروض والباقي ماعتق ولا فرق بين ان يكون ذكرا او انا ويؤيد ذلك عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم والوالان اعتق والوالان اعطى الورق وولى النعمة وقد وقع اختلاف في ترك ذوى ارحامه ومعتقه فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن حلى والناسران مولى العتاق لا يرث الا بعد ذوى ارحام الميت وذهب غيرهم الى انه يقدم على ذوى ارحام الميت وياخذ الباقي بعد ذوى السهام ويقطع مع العتاق والرواية المذكورة من قتادة تدل على ان العتق اذا مات وترك ذوى سهامه وحسبوا ولا ذوى السهام فرضهم والباقي لصبة المولى ورواية ابن عباس المذكورة تدل على ان العتق اذا مات وترك ذوى سهامه وذوى سهامه مولاة كان لذوى سهامه نصيبهم والباقي لذوى سهامه مولاة وذوى سهامه جماعة من أهل القرائن ان ذوى سهام الميت يسقطون ذوى سهام العتق ويدل على ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حديث الولاء لا كبر من الذكور ولا ترث النساء من الولاء

يناهى سبق نزول الآية ولكن ورد في عدة أخبار انه حرس في بدو واحدوا الخندق ورجوعه من خيبر وفي رواية الاولى القرى وحررة القضية وفي حين فكان الآية تزل متراخية عن وقعة حنين ويؤيد معنى المعجم الصغير الطبراني عن أبي سعيد كان العباس فين يهرس النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما تزل هذه الآية ترك العباس انما لا زعمه بعد فتح مكة فحصل على انها تزل بعد حنين وحديث حراسه ليلة حنين أخرجه أبو داود والنسائي وقد تتبع بعضهم أثمانا من حرسه صلى الله عليه وآله وسلم لجمعهم معهم سعد بن معاذ ومحمد بن مسلمة واز بعروا يا أوب وذكوان بن عيسى والنسائي والادورع السلي وابن الاذرى اسمه مجيم ويقال ليلة وعباد بن بشر والعباس وأبو بصحة وفي الباب أحاديث كثيرة عن عفا من فوعا حرس ليلة في سبيل الله خير من ألف ليلة ويقام ليهاذ يصام ثم ارحامه والما كرمه ابن ماجه وحديث أنس من فوعا عفا ردا مناجاة أيضا حرس ليلة في سبيل الله أفضل من صيام رجل وقيل صلى في أهله أتم سنة السنة ثلثا في يوم اليوم كالف سنة لكن قال المنذرى ويشبه أن يكون موضوعا وحديث ابن عمر من فوعا لا تشك ليلة أفضل من ليلة القدر حرس حرس في أرض خوق لعله ان لا يرجع الى أهله أخرجه الحاكم وقال على شرط الضاري وبالجملة تحسه فضل الحراسة والمحقق في الفز في حيل الله قال في القم وفي الحديث الاخذ بالذنب والاحتراز من العدو وان على الناس ان يهرسوا سلطانهم خشية القتال وتبسه التماس على من تبوع

بالخير ونسجت مع الحلو والمالح التي على الله عليهم أو هو سلم ذلك مع قوت قوله الامتثال به في ذلك وقد اظهر بين دونه مع
 انه كان اذا اشتد اليأس كان امام الكل وايضا التوكل لا ياتي تعاطي الاسباب لان التوكل على القلب هو عمل البدن وقد
 قال ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعقلها وقل وقال ابن بطال نسج ذلك بتأديله عليه
 حديث عائشة وقال القرطبي ليس في الآية ما ياتي في الحرمة كما ان اعلام الله تعالى بنصرته واهلها مع ما يجتمع الامر بالقتال
 واعداد العدد وعلى هذا ظاهر ارباب الصنفين المقتنه والاضلال واذا عاق الروح والله اعلم **ع** عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال نبي أي أتكسب على وجهه أو بعداً وهذا من (عبد الله بن مسعود) عبد الله بن مسعود
 وعبد النعمان أن أعطى رضى وأن لم يرض فمضى (أسكن) أي عاوده المرض كما بدأه وأقبل على رأسه وهو دما عليه
 بالنية لأن من أسكن فقتل وبخسر (واذا نكث) أما يتشكك (فلا تشك) أي فلا خرجت شوكتها من مقتضى يقال
 نكثت الشوك اذا استقرت (طوبى) اسم الجنة أو الشجرة فيها (لقد أخذ) بعد الموت من فاعل من الاخذ ففتحت من السبي
 ليد شاوره وهو (يعني فرسه) أي يلزمها في الجهاد (في سبيل الله) أشعث ٣٢٥ رأسه مقبره قد مدان كان في الحرمة
 أي سوسة الله يدو خوفا من هجومه (كان في الحرمة) وهي مقدمة الجيش وهو موضع الترجعة (وان كان في الساق) مؤخر الجيش (كان في الساق) وفي اتحاد الشرط والخفاء دلالة على غاية الجزاء وكما هي فهو أمر عظيم فهو شوقه صلى الله عليه وآله وسلم فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرت الى الله ورسوله وقال ابن الجوزي المعنى انه خاضع الى ذكر لا يقصد السمو فأي موضع اتفق له كان فيه فن لزم هذه الطريقة كان سريراً ان استاذن ليرؤفد فهو ان شفع عند الناس (الرفيع) أي لم يقبل

الاولا من اعتنق أو اعتقه من اعتنق وأخرج البيهقي عن علي بن حجر وزيد بن ثابت انهم كانوا يورثون الناس من الولاء الاول من اعتنق
ع (باب النبي عن بيع الولاء وهبته وما باقى السابقة)
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه منى من بيع الولاء وهبته رواء بالجمعة
ع ومن على من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من والى قوماً بغير اذن من الله فله عليه
 لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً لا تقبل
 عليه وليس لمسلم فيه بغير اذنه واليه لكن لم يمتد بهذه الآية من حديث أبي هريرة
ع وعن هريرة بن شريح قال جاء رجل الى عبد الله فقال انى اعقت عبد الله وبيعت له
 حائبة فقلت وقرئنا لا وليد ع وارتأى فقال عبد الله ان اهل الاسلام لا يسيرون وانما كان
 اهل الجاهلية يسيرون واتموا على نعمته والسمعائه وان تأمعت وتصرحت في شيء ففعلن
 ففعلوا ولعل في ذلك المأثور راء البراءة على شرط الصحيح والبراءة منه ان اهل الاسلام
 لا يسيرون وان اهل الجاهلية كانوا يسيرون في الباب عن عبد الله بن عمر عند الحاكم
 وابن حبان وصححه والبيهقي واهل طائفة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لغة
 كلمة القرب لا يباع ولا يوجب قولاً يبنى من بيع الولاء وعن هبته فيه دليل على أنه

شفاعته فيه ترشح الرأية والشهر توفضل التحول والتواضع وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الرافق وابن ماجه في الزهد
 قال في الفتح ورد في فضل الحرمة عدة أحاديث ليست على شرط البخاري منها حديث سهل بن حفص عن أبي هريرة عن
 حماد بن مسروق عن عمار التماري عن ابي عبد الله القاسم أخرجه أحد حديثه في صحاحه من فروع حرمات النار على من سهرت
 في سبيل الله أخرجه الترمذي ونحوه في معنى من ابن عباس والطبراني من حديثه معاوية بن حذيفة ولا يبيد من حديث
 أسد وسانداه حسن ولما كان من أبي هريرة رضي الله عنه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم الى خيبر) أي الى خيبر فمستسنت أو سبيع حال كونه (أخذه فلقم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأما كونه (أخذه)
 الى المدينة (وبدا) أي ظهر (أحد) الجليل المعروف (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا) يشير الى أحد جبل يمين
 حقيقة (ولم يصب) أي لم يصب إلا أن يصب ولا مانع من وقوع مثل ذلك بان يخلق الله الحبة لبعض الجهادات وقبل هو على
 الجوار والمرد يجب أحد حب أهل المدينة وسكانها كقولنا تعالى واسئل القرية قال الشاعر وطبغ الحيار يشفقن قلبي
 ولكن حب من سكن الديار والاولا وليرؤفد منين الاسطوانة على مفارقة منى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث
 أخرجه أيضاً في حديث النسياء وسلم في المتأخر والترمذي في المتأخر واستدل به على فضل الخدمة في الفز وسواء كانت من

صغير كبيراً وعكسه أومع السوا توأ حديث الباب يؤخذ منها حكم هذه الأقسام (و عنه) أي من الأس (وحي الله عنه قال
كأنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد حمل من وجه آخر من عامه في صغر قننا الصائم ومنا القطر قال قنن تامة في اليوم سار
(أ كثرنا ظلام من يستظل من الشمس) يكسائه) زاد حمل ومنان تنق الشمس يد (فاما الذين صلوا انظر بعلموا شيئاً) فغير قم
(وأما الذين اطغروا فبعثوا الركب) يكسر الراء في القوم والواحد طغروا واحد طاروا واحد طاروا طاروا طاروا
للناسق وغيره (واستنوا وعلجوا) أي خضعوا للصائمين وتناولوا السقي والعقير في رواية يسلم فغضروا الآية أي السموت
التي يسكنها العرب في العدا كغلبوا القبة وسقوا الركب (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذهب القطرون اليوم بالاجر)
والفر وهو اجر ما فعل من خدمة الصائمين بضرب الاجتهاد والسقي وغيره في الحاصل منهم من التقع التعدي ومثل اجر
الصوام لتعاطيهم اشغالهم ولشغال الصوام فان ذلك قال بالاجر كل يوم اداء الصفات المحتسبة لتعصيل الاجر منهم واما الصائمون
فحصل لهم اجر صومهم القاصر عليهم ولم يحصل لهم من الاجر ما حصل للصائمين من ذلك ولم تظهر في الحاشية بين الترجمة
والحديث غير محتمل أن تكون جماعه ٣٢٦ مسلم حديث قال في سفرنا شامل لسفر القنن ووقعه مع قوله فبعثوا الركب

وامتنعوا عما جالوا المصير بالعلمة
قال في النسخ وهذا الحديث من
الاحاديث التي أوردها المصنف
أيضا في غير مقلتها لكونه ليدكر
في الصيام واقتصر على إيرادها
واقعا مسلم قال ابن أبي شير قتيبه
إن أبا الحسن في الفروع أعظم
وأفضل من أبا الصيام قلت
وليس قلت في العمود وفيه الحسن
على المعاونة في الجهاد وعلى أن
الطريق في السفر أولى من الصيام
وإن الصيام في السفر جائز خلافا
لمن قال لا يفتد وليس في الحديث
يسان كونه إذ ذاك كان صوم
قرضا أو تطوع (ع) عن سهل بن
سعد الساعدي رضي الله عنه

لا يصح مع الولاد ولا هبته لانه امر معنوي كالنسيب فلا يتأق استقاه قال ابن بطال اجمع
العلماء على انه لا يجوز زقوب النسيب وحكم الولاد حكمه حديث الولاد خمسة كلمة
النسيب وحكي في المصر عن مالك انه يجوز بيع الولاد وقال ابن بطال وغيره باع من عثمان
جواز بيع الولاد كذا عن مسروق وباع من ميمونة جواز هبته قال الحافظ قد انكر ذلك
ابن مسعود في زمن عثمان فخرج عبد الله في راقعته انه كان يقول ابيع أحدكم بيه
ومن طريق علي بن الولاد ثبعت النسيب ومن طريق جابر انه **أشكر** بيع الولاد هبته
ومن طريق ابن عمرو بن عباس انهما كافيا ينكران ذلك وسنده صحيح وروى عن ذلك كله
حدث ابن عمر المذكور في الكتاب وحديثه الثاني الذي ذكرناه فانه حديث صحيح
وقد جمع أبو نعيم طرقه فرواه عن شخص من حسين بن رجلا من أصحاب عبد الله بن زياد عنه
ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه والطبراني في الكبير وأبو نعيم أيضا من حديث
عبد الله بن أبي أوفى فخرجه ما قاله البيهقي انه يروي بإسناد كله ضعيف **قوله** مصرقا
ولاحد لا المصرف التوبة وقيل النافعة والعدل القديرة وقيل التريضة والحديث
يدل على أنه يحرم على المولى ان يولي غريمه ماله لان المولى لمن فصل ذلك من الأدلة
القاضية بانه من الذنوب الشديدة **قوله** وجعلته سائبة قال في القاموس السائبة المصلحة
والعبد يعق على أن الولاد انتهى وقد كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ثم هداه الإسلام

ان رسول الله صلى الله عليه وآله (سليم قال رابط) اى ثواب رابط وهو مرافقة العبد فى التقوى والتسليم لبلادهم (باب جهراستمن بهامن المسلمين وهو فى الأصل الاقامة على الجهاد وقيل الرباط بالكسر مصدر رابط ووجه المقابلة فى هذا ان كلا من الكفار والمسلمين ربطوا انفسهم على جاية طرف بلادهم من مقدمه وقبل رابط بمعنى لازم وقيل هو اسم للرباط به التثنية أى يشد فكله ربط نفسه عما يشغله عن ذلك اذ انه ربط قره العلى يقاقل عليها وقول ابن حبيب المالكي ليس من ممكن الرباط بأهلها وما له وولده من اهلها وما له وولده فاصد الرباط تعقبه على الفتح فقال فى اطلاقه نظر فقديكون وطنه ونوبى الاقامة فسد دفع العدو ومن ثم استأثر كنعون من القسمة سكنى التغور (يوم قيل لى ميل الله خورن) النعم الكائن فى (النساء وما عليها) كله لولمكة انسان وقيم به لاه نصيب فاقبل يضاف نصيب الاخرة فانه باقو مجبر بعلية دون فيها الماتمين الاستغلام وهو امهم من القرية وهوى ولم يدلل على ان الرباط يصدق يوم واحد وكثيرا ما يضاف السبيل الى الله والمراد به كل عمل خاص يتقرب به الى الله تعالى كذا فى ابرارهم والتواقل لكنه غلب الملاقاة على الجهاد حتى صار حقيقة مشهورة فبى موضع (وموضع سوطا احدكم من الجنة شترين النسا وما عليها) مع بالسوط دون سائر ما يقاقل به لاه الذى يسوق به الفرس للزحف فهو أقل لأن الجهاد ومع كونه ثانيا فى التساقط فى الجنة (ارباب العمل به) (والروحة) بفتح الراء الواحدة

من الزواج وهو السيد فيعين الزوال الى القيل (روىها البغدي في حيل الله اولا ثم الدعوة) يخضع الفين المومن للفقر وهو السيد من اول النهار الى الزوال (يعين الفين ما عليها) واودعنا القسم لآلئك وهذا لئلا نخلل السير وكثير في الطريقين الى القفر واوله وضع القتال وهذا الذي يشترجه التورمق ايضا (عن سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تصرون وترزقون الا بضيقا لكم) زاد التساقى بصومهم وصلاتهم ودعائهم ووجوب عباد الله الضعفاء اشد اخلاصا لخالقهم من التعلق بالدينا وعفا دعائهم عما يخطئهم عن الله لخطاواهم وواحد افتركت اعمالهم واجيب دعائهم قال ابن بطال وفيه حوازا لاستعانة الضعفاء بالصالحين في الحرب وقال الملبأ واذ ذك على الله عفا له ما هو مسلم حتى سعد على التواضع وثق الزروع من غير دور ولا حقا والمسلم في كل حال (عن ابي سعد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال باقى على الناس زمان يقرؤنهم) أى جماعة (من الناس) والقائم لاواحد لمن لفظه (فيقال فيكم) بمحذوف همزة الاستعانة (من صعب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيقال ثم فيفتح عليه ثم باقى زمان فيقال فيكم من صعب اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيقال ثم فيفتح) أى عليه (ثم باقى زمان ٢٢٧ فيقال فيكم من صعب اصحاب النبي

• (باب الولائے لے پورٹ اور پورٹ) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال تزوج وثاب بن عبد الله بن عبد بن سمأ م
واثل فتعمر ابنة فوالت له ثلاثة فتوفيت أمهم فوثرها بنوها رباحها وواسمها
لخريجهم عمرو بن العاص معه الى الشام فأتوا طاعون حماس فوثرهم عمرو وكان
عصيتهم فللمرجع عمرو وبنيها عمرو بن حبيب بخاصة فوثرها ولا ختمت الى عمر بن
الخطاب فقال اقضى حنكم بما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يقول ما أكرز
الوالد أو الولد فهو لصبيتهم كان فقضى لثاب وكتب لنا كتابه شهادة عبد الرحمن بن
عوف وزيد بن ثابت رواه ابن ماجه وأبو داود وجماعة ولا جدو سطمن قرة فللمرجع
يوم عمر الى قرة فقضى لثاب قال أجد في رواية ابنه صالح حديث عمر بن الخطاب
قده عليه وآله وسلم ما أكرز الوالد أو الولد فهو لصبيتهم كان هكذا روي به عمرو بن شعيب
وقد روي عن عمر وعثمان وعلى وزيد بن سمور أنهم قالوا الولد للمكبر فهذا الذي
ذهب اليه وهو قول أكثر الناس فيما بيننا) الحديث أخرجه أيضا القسائي مسندا
ومرسلًا وصححه ابن المديني وابن عبد البر وزادوا داود وسدقوه وزيد بن ثابت ورسيل
آخر فلما اختلفت هذه المذاهب اختلفوا الى عثمان بن جهم فلما اختلفوا الى عثمان بن جهم

المستعان انتهى قلت خفي عن ما هذا وقد مضى عليه قرون مستطالة بعد من عصر النبوة والزمان المشهود له بالخير
لذلك لا ترى أحدا من ملوك الاسلام يجاهد في الله وأما بشاريون تلك والحوالة فإن هذا من ذالقم صار الاسلام غريبا
وعارضا فاجاد الله وأما البراجيون وما الاسلام الآف الكتب والمسجون الآف الاجساد ولين من الذين الاروجه
ومن العمل الا اسمه وعلى الزمان والمكان بالجور والعدوان وآذنت الدنيا بالانصرام واقرت الساعة وكثفت القن
والحوادث والناس المتبعون من شواذ القبايل بغير امان للقد قتلون محمد بن عبد الله المهدي الخو ودوا له ما علم فيظهر
ويبقى الظلم ويلا الأرض قسطا وعدلا فقد خرج أمر الاسلام اليوم من ايدي المسلمين وصاروا كأنهم أهل الجاهلية الاولى
على يقين واثقا الصعق التوفيق (عن أبي اسيد) يضم الهز توفغ السين المهمة وسكون العنة ما كن بديعة الانصاوى
الساعى شهيدا وأحدا وما بعده هو آخر البدين من قوا رضى الله عنه) انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) لو يجدون مصفنا للريش وصقرا لناذا كتبوكم أى قوا اسكنكم وخاروكم بقرنا سيبا بحيث تنالهم السهام لا ثريا
فلم يسموهم (فعلكم) أن ترموهم (بالبل) بفتح التاء وسكون اليمع بفتح وهى السهام العربية اللطاف وفي رواية
اكتبوكم بالفتحة والقوس قبل الفتحة والكشة القطعة الضم من الحش والهم الخاسر لعل الداوى شرح على هذا الرواية

فقال الحق ياثر وكم للبشرى واتصلاهم به الى عند القرب لانهم اذا رموهم على بعد قد لا يصل اليهم ويذهب الى غير منفعة
والخلف الاشارة بقوله قد روى ابي داود واستبقوا بكم وليس المراد انه تعالى لا يليق به الا المظاهرة بالزواج والمضاربة
بالسيف كما لا يخفى وفي الحديث النصر يرض على الرعي بالسهم وقد قال تعالى واحد والمهم ما استطعن من قوتهم حديث عتبة
ابن عامر مر فورا عندهم السلام الان القوة ارى قالها ثلاثا (عن عمرو بن ابي العاص قال كانت اموال بني النضير بين من اليهود
وعما قاله الله في رسوله صلى الله عليه وآله (وملأ) أي أعاد الله يعني صوبه فانه كان حقيقا بان يكون له لاه تعالى خلق الناس
ليبادئوا خلق ما خلق لهم ليتسوا به الى طاعته وهو جدير بان يكون المطيعين منهم من بني النضير (عالم يوسف السلولن عليه)
يكسر اليهم عالم يصلا في خصيه (يخيل ولا ركب) أي ابل والحق انهم لم يقاتلوا الا اعداءهم بالدار فزوال المسألة بل حصل
ذلك بآثر من عليهم من الرعي الذي أتى الله في ما بهم من هيبته وسلمه صلى الله عليه وآله وسلم (فكانت) اموال بني النضير
أي مملوكة ما سبب ذلك (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة) قال امرئ القيس حيث يضعها حيث شاء فلا تقسم
عقمة الفنائم التي قوتل عليها (وكان) ٣٢٨ صلى الله عليه وآله وسلم (يتق) بها (على) أهله ثقة سنته غير يصل ما يق) (سما) في

السلح) الشامل للجن وغيره
من آلات الحرب وبه تفصل
للطائفة بين الحديثين الترجمة
حيث قال باید كراجن ومن
يتقن يتقن صاحب (والكرج)
بضم الكاف الخيل حال كونه
(عدة) بضم العين استعدادا
(في حيل الله) عز وجل وهذا
الحديث أخرجه مسلم في المغازي
واوداد في التراج والترمذي
في الجهاد والسنائي في عشرة
التسليم (من على رضى الله عنه
قال ما رأيت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يفتي رجلا بعد
ابن أبي قحاص واحه مالك بن
وهيب أحد عشرة البصرة

فرمهم الى عبد الملك فقال هذا من القضاء الذي ما كنت أراه قال فغضى لنا كتاب عمر
ابن الخطاب فغن فيه الى الساعة أو ثمر وعثمان وعلى وزيد وابن مسعود أخرجه أيضا
عبد الرزاق والبيهقي وسعيد بن منصور قوله راي بكسر الراء المهملة وبعد هاء شذوذا
تختصم بعد الالتصام وحذوذا كرم صاحب القاموس في ما ذكره المصنف قوله هو اس
هي قرية بين الرملة وبيت المقدس قوله انهم قالوا الزواله الكبير الخ أراد أحد من حبل
ان مذهب اليهود يقتضي أن ولا عقابهم وأتلفت معبري يكون لا خوتهم اودن فيها
كلهم مذهب اليهود كرمع في ذلك نهاية المجهود وحديث عمرو بن شعيب يقتضي تقديم
البنين ثمه الى الاخرة بعدهم وهو مذهب شريح وجراحته وجهتم ظاهر خبر عمر لان
البنين صعبا ولما كان عمرو بن العاص ليس بعصبة لعماد الزواله الى اخوتها لانهم
عصبتها وفي ذلك دلالة على أن الزواله لا يورث والالكان هو أحمق منهم قال في البحر
مسئلة الا كرو لا يورث يعني الزواله لا يتخص العصبات النضير المعروفة الفرقة ولا
يصيب فيه ذرائع فيعتصم به ذكورا واولاد المعق وأخوته لا قد ثبت ان الاحام
لا يصبون لضعفهم والزواله ضعف ثم يقع فيه تصيب بهال شريح وطاوس بل يورث
ويعصبون لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كلمة النسب قلت شخص القياس وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث انتهى ومرا ادم القياس القياس على عدم تصيب

(حمته يقول) أي يوم أحد (ارم ذلك أيراهي) قال ابن الزيلعي الحق ان كلمة التشديد نقلت بالعرف من الاحام
وضعها وصارت علامة على الرضا فكانه قال ارم مرضا منك وزعم للمهل ان هذا لما خص به سعد وهو من بني
العصيين اتم على الله عليه وآله وسلم في ذي البروج حين أوبه يوم النذير لكن ظاهر هذا لو حديث الباب التعارض وجمع
بينهما باحتفال أن يكون على رضى الله عنه لم يطع على ذلك أمر ادم ذلك بتقدم أحد وخروفا والاسراب القدي فيها الزبير
كانت سنة أربع وأربعين وأحد القدي فيها بعد كانت سنة ثلاث اثنا قاموا فوق ذلك الزبير كان بعدهم بلا خلاف كما لا يخفى
وهذا الحديث أخرجه في المغازي والترمذي في المناقب وابن ماجه في السير (عن أبي امامة) (صديق بن
هبلان الباهلي المصابي (رضي الله عنه يقول لقد فتح الفتوح قوم) من الصابرة ما كانت حليته سيفوفهم الذهب ولا الفضة
انما كانت حليتهم (الطلا) بفتح العين جمع عليه بكسر العين مصب في عنق العبد ترقق ثم شعبة أسفل بطن السيف وأعلامه
ويحصل في موضع الخليفة من قسرة الاوراي بالجلود التي ليست بجلود غرة قال الاودهي هي ضرب من الرصاص ولقد قرن
بالاكن وخطا في الفتح وله قول القزائنه غير معروف وأجيب بان كونه غير معروف عند القزائنه لا يستلزم بقطعة القاتل به
لا سيما وقد قال الجوهري هو الرصاص أو يفتن منه لكن قال في المصابيح ان قرأنا بالان لا يثبت أن يكون ما عمن تصبوه

بالرصاص لا مقتضيا ووقع عند ابن ماجه تعديت أبي امامة بن حبيب هو دخل على أبي امامة فقرأ في سبوقنا شامنا
 حلية فسنة فنضب وقال لقد فتح قوم القنوح قد كره (والأشك) الرصاص وهو واحد لا جمع له (والحديث) ولا يلزم من كون
 حلية سبوقهم ما ذكره علم جواز غيره فيقول الرجل حلية السيف وفيه من آلات الحرب بالفتحة كالسيف والرمح والطرف
 للسهم والدرع والمنطقة قالوا إن خلف يلبس الساق ليس لتقديم بل يكون ما بين الركبة والكعبين وكذا الخف لأنه يفظ
 للكفار وقد كان العصابة رضى الله عنهم غنة من ذلك لشدة تهتهم في أنفسهم وقوتهم في إيماهم ولا يجوز قطعته من معاذ كثر
 بالذهب قطعها ويحرم على الساعاتية آلات الحرب بالفتحة والذهب جميعا لأن في استعمالهم ذلك تشبها بالرجال وليس لهم
 التشبه بالرجال كذا قال الجمهور وفيما حكاه في الروضة وصوبه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الجهاد (عن ابن عباس
 رضى الله عنه ما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي يوم غزوة بدر (وهو في ثبة) كالتحقيق بيوت العرب (الهم إلى
 أنشدك) أي أسألك (عهلك) أي انتصر لرسلك (ووعيك) أي إحدى الطائفتين وهزم حوز الشيطان (الهم أن شئت) هلاك
 المؤمنين (لم تعبد بعد اليوم) وهذا لا يملك لأمرة الله بما يشاء أن يفعله ٢٢٩ وفيه ودعى المعتزلة لقتال بن الشر فصراد
 الله تعالى وإنما قال ذات لأنه لم

أه خاتم النبيين فلو كان من معه
 حينئذ ذببت أحد عن يده
 إلى الإيمان وفيه أن توس
 البشر لا يرتفع لنزول عنها
 والاشفاق بجله واحدة لأنه
 صلى الله عليه وآله وسلم كان وعد
 النصر وهو الوعد الذي نشده
 ولما قال تعالى من موسى عليه
 السلام حين أتى الصخرة ما لهم
 وعصيم فأخبر الله تعالى بعد أن
 أعلم أنه ناصرهم وأنه معهم ما يجمع
 ويرى فأوجس في نفسه خفة
 موسى (فأخذوا بكر) الصديق
 رضى الله عنه (بده) صلى الله
 عليه وآله وسلم (فقال حسبك

الاجام لا خواتمهم ومعنى كون الولا لا كبيرا أنها لا تجري فيه قواعد الميراث وإنما يختص
 بآرته الكبير من أولاد المعنى وأغيرهم فإذا انفرد رجل ولدين وقد كان اعتق عبدا فمات
 أحد الولدين وخلف ولدا تمات العتق يختص بولائه ابن المعتق دون ابن أمه وكذلك
 لو مات رجل عبدا فماتت أمه وترك أخوين تمات أحدهما وترك ابنا تمات المعتق بموته
 لاخي المعتق دون ابن أخيه ووجه الاستدلال بما روى عن هؤلاء العصابة أنهم
 لا يخالفون التوريت الا توقيفا

(باب برئ المعتق بعضه)

عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويقام
 عليه الحد بقدر ما عتق منه ويورث بقدر ما عتق منه ورواه النسائي وكذلك أبو داود
 والترمذي وقال حديث حسن وقطاعا إذا أصاب المصكاتب حدا أو ميرا أو ورث
 بحساب ما عتق منه والدارقطني مثلهما وزاد أقيم عليه الحد بحساب ما عتق منه وقال
 أحمد في رواية محمد بن الحكم إذا كان العبد نصفه حرا ونصفه عبدا ورث بقدر الحرية
 كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحد يثب على استلذه ثقات كما قال الحافظ
 في الفتح لكنه اختلف في إرثه ورواه وقد اختلف في حكم المكاتب إذا أدى بعض مال

٤٢ نيل خا يا رسول الله أي يكفيل مناشدتك (قد دخلت على ربي) أي داومت على الدعاء أو أذنت وأطقت فيه
 (وهو في الدعاء) وهي موضع التوجه (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم لما علم أنه استعصمه لما رجاو بكرى نفسه من القوة
 والعطاء (فنه) (وهو يقول ليس بجمع) أي سرق قتلهم (ورأى لون العبد) أي الدار بواقرأه لاداءة المجلس أولان كل واحد يولي
 دبره وعند ابن أبي حاتم منكرة لما ثبتت هذه الآية قال عمر أي جمع يرمي أي جمع يفلح فلما كان يوم بدر أت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ثياب في الدعاء وهو يقول ليس بجمع ويولون العبد يعرف تأويلها يومئذ (بل الساعة موعدهم) أي موعد
 عذابهم الأصلي وما يصبونهم في الدنيا من ملائمة (والساعة آدهي) أشد لاداءة امر تخليص لا يمدى لدوائه (وأم) هذا
 من عذاب الدنيا (ولم يروا) وذلك يوم بدر) والحدث أخرجه أيضا في التهذيب والنسائي في التفسير (عن أنس رضى
 الله عنه قال رضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدرك من عرف) الزهري القريشي (والزبير) بن العوام (في ليس) قبض
 من حرم من أجل (حكة) كانت بها) قال الترمذي كعبه والحكمة في ليس الحرير بالحكة الملبس من البرودة وثقة بيا الحرير مل
 قاله وأب فيه أنه خاصة فيه تدفع ما تشاء عنه الحكة كالعقل وللمرئى لهما في القبض الحرير في السقر من حكة كانت
 بهما أو جمع كان بها أخرجه مسلم في الباس وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي فلا يرة فيه جواز ليس الحرير في الحرب

نولى خمسة الجربا بلجيم والاولى اولى بابواب الجهاد على ما لا يفتي وجعل الطبري جوانه في الفز ومستتبطن جوارحه الحكمة
فقال ذلك الرخصة في لبسه لبس الحكمة اي ان من قصد بلبسه دفع ما هو اعظم من اذى الحكمة كدفع سلاح العدو
وقهوه فان ذلك يجوز وقد تبين القمدي البصري فقال لبس ما يلبس الحر في الحرب ثم المشهور عن القائلين بالجواز
انه لا يقتص بالشرع من بعض الشافعية يقتص وقال القمدي الحديث بجملة على من منعه الا ان يدعي المنصوص به يقال
وعبد الرحمن ولا تصح تلك القصة قلت قد جنى الى ذلك عمرو بن لحي وعنه فروى ابن عباس كره من طريق ابن عوف عن ابن سيرين
ان عمرو رأى علي بن خديج بن الوليد يقتص حر فقال له ما هذا فذكر له القصة عبد الرحمن فقال لو انك مثل عبد الرحمن وانك مثل
خال عبد الرحمن ثم امر من حضر فز قومه رجلا فثابت الا ان فيه انقطاعا وقد اختلف السلف في لبسه قطع ماله او حنيفة مطلقا
ولعل الحديث لم يلفظ بها وقال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة وعن ابن الماجشون انه يستحب في الحرب والاعلان
وقال المهلب لبسه في الحرب لا هباب العدو وهو مثل الرخصة في الاختيار في الحرب ٨١ وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي
دجانة وهو عتقة ترقى مشيته ثم المشقة ٤٣٠ فيضها ان الا في هذا الوطن قال القسطلاني والحكمة فبما ذكره الشافعي والبرد

ودفع القتل وسوا ذلك في الحاضر
والسفر وليس يجوز في السفر
دون الحاضر لورود الرخصة فيه
والقيم فكذلك المداواة (وعنه)
اي من أنس رضي الله عنه (في
رواية انهما) اي عبد الرحمن بن
عوف والزمير (شكوا الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يعني
القتل) وكان الحكمة ثقات من
أثر القتل فثبتت العلة الى
السبب او العلة بعد الرجلين
(فأرض) هم من مقتوحه فراه
سأكنة (لهماني) ليس (المرير)
قال انس (قرأت عليه) ما في
غزاة عن أم حرام بنت ملحان
(رضي الله عنها) انها سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله

الحكمة ذهب أبو طالب المؤيد بالله الى انه اذا سلم شيئا من مال الكتابة صار له وملكه
الحرية فيما يقبض من الاحكام جباوسا كالوصية والميراث والحد والارض وفيها
لا يقتص كالقود والرجم والوطء بالملك حكم العبد وقال أبو حنيفة والشافعي انه
لا يثبت لشيء من كلام الاسرا بطل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحر يقبضه
الحافظ في الفقه من اليهود وسكن في البصر عن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت وعائشة
وام سلمة والحسن البصري ومعيد بن المسيب والزهرى والثوري والحقه وأبي حنيفة
والشافعي وما ان للمكاتب لا يفتق حتى يوفى ولو لم الاخصه واوجبوا بما أخرجه
ابو داود والنسائي والطاهر ومحمد بن طريق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فروى
المكاتب من ما في عليه درهم ورواه الثاقبي وابن حبان من وجه آخر من حديثه بلفظ
ومن كان مكاتباً على مائة درهم قضاه الا ودية فهو عبد وروى عن علي بن المكاتب
ذاودي الشافعي وبطال بالباي وروى عنه ايضا انه يفتقه مائة درهم ما دى وعن
ابن مسعود لو كاتبه على مائتين وقيمة مائة غداي المائة عتق وعن عطاء اذا دى ثلاثة
أرباع كاتبه عتق وعن نعيم اذا الذي ثلثا عتق وما يفي اداء في الحرية وحديث الباب
يدل على ما قاله المؤيد بالله وأبو طالب ويؤيده ما أخرجه النسائي عن عكرمة عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال يوفى المكاتب بمائة ما دى يستر وما يفي دية عتق قال

(وسلم يقول أول جيش من أمق يفزون البصر) هو جيش معاوية (قد أوجبوا) لا يقسمهم المقترة والرحمة بحالهم البقي
الصالح (قالت قلت يا رسول الله انما قسم قال انهم قسم ثم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أول جيش من أمق يفزون
مدينة دصر) ذلك الروم يعني القسطنطينية (مقتور لهم) قالت أم حرام (فقلت) انهم يارسول الله قال لا) فركبت البحر
فمن معه او يملأ من القوس) ثقتان وعشرين فخرجت قريت دابة تركهم فاقوت فاعتدت عنهما فهاجت وكان دلمن غزا
مدينة دصر يربدين معاوية معه جاعق من اعداء العصابة كاتبه عمرو بن عباس وابن الزبير وأبي الانبار وفيها
سنة اثنين وخمسين من الهجرة واستبدل المهلب على ثبوت خلافة يزيد بن معاوية من أهل الحنفية فدخل في حوم قوه مظهر لهم
وأجيبان هذا جاز على طريق المدينة لم يبق أمية ولم يدم دخوله في ذلك العموم ان لا يخرج بدليل خاص اذا خلاص ان قوله
صلى الله عليه وآله وسلم مظهر لهم مشروط بكونه من أهل المقترة حتى لو ارتدوا بعد من غزاها بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم
انما قاله ابن القيم وقد اطلق بعضهم فحاة لسعد بن التمار اني الفن على يزيد لماه كرسحين امر بقتل الحسين واتفقوا
على جواز الاذن على من قتله او امره او اجازة ارضيه والحق ان وضائفة الى الحسين واستبانت وبذلك والله أهل بيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم مما في اتره نداء وان كان تفاصليها أحاد انفس لا تتوقف في شاه بل في عياله لعنة الله عليه وعلى انصاره

واعوانه ٨١ ومن يمنع يستدل بأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن لعن الصليين ومن كل من أهل القبلة واستدل بهذا الحديث على فضل قتال الروم قال في الفتح واختفى في الروم قال أكثرهم من ولده عيسى بن اسحق بن ابراهيم وليس بعدهم فيها قبل روماني وقيل هو ابن ليطانيونان بن يافث بن نوح (عن عبد الله بن عمرو بن عيسى) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال: يا أيها الناس اخرجوا من الروم واخرجوا من مصر من آمنه (يقاتلون اليهود) لان هذا الغيا يكون اذا نزل عيسى عليه السلام فان المسلمين يكونون معه واليهود مع الجبال (حتى يقتل) أي يقتل (احدهم) ويا أيها القوم قول أي اخرجوا حقيقة (يا عباد الله هذا يوم يودي وراي فاقته وفي رواية لا تقوم الساعة حتى يقاتلوا اليهود) الذين يكونون مع الجبال عند نزول عيسى عليه السلام (وذكر باقي الحديث) وهو حتى يقول المجزور اهل اليهودي يا سلم هذا يوم يودي وراي فاقته وفيه اشارة الى بقا دين المسلمين الى أن ينزل عيسى عليه السلام فانه الذي يقاتل الجبال ويستأصل اليهود الذين معه (عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لا تقوم الساعة حتى يقاتلوا الترك) هم كما قال ابن عبيد البر وياثوهم اجناس كثيرة اصحاب مدن وحصون ومنهم قوم في دس الجبال والبراري ليس لهم عمل سوى الصيد ٢٣١ وبأ كلون الرخم والغربان وليس لهم دين ومنهم من يثد بن دين الجوس وهم الاكثرون ومنهم من يهود وفيهم صخرة وسكنى في الفتح عن ليطانيه قال وهم بنو قنطرة امة كانت لابراهيم وقال كراع هم الديلم وتعب بانهم جنس من الترك وكذلك الغز والوهب ابن منبه هم بنو عمة ياجوج وما جوج لما في ذوال القرنين السد

البيهي قال اهل عيسى فيما بلغني عنه سالت البخاري عن هذا الحديث فقال لا بدوى بعضهم هذا الحديث عن ايوب عن عكرمة عن علي قال البيهي فاختلف عن عكرمة فيه وروى عنه مسدلا ورواه جاذ بن زينو واصل بن ابراهيم عن ايوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسدلا ووجهه اصله من قول عكرمة وروى موقوفاً عن علي فترجعه البيهي عن طريق مرفوعاً وفي المسند مذهب آخر وهو ان المكاتب يستؤجر بشئ من الكتابه ورجع هذا المذهب بان حكم الكتابه حكم البيع لان المكاتب يشترى نفسه من السدور حج مذهب الجمهور به أنه حوط لأن ملك السيد لا يزول الا بعد تسليم ما قدرضى به من المال واذ لم يمكن الجمع بين الحديثين المذكورين فالحديث الذي علقه الجمهور ارجح من حديث السلب وسألت حديث عمرو بن شعيب في باب المكاتب من كتاب الفتن (باب امتناع الارث باختلاف الدين وحكم من أسلم على ميراث قبل أن يقسم) (عن ابي جهم بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ورواه الجماعة الا مسدلاً في رواية قال يارسول الله انتم خير امة اخرجت للناس فيكم خير منكم ورواه جاذ بن زينو واصل بن ابراهيم عن ايوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسدلاً ووجهه اصله من قول عكرمة وروى موقوفاً عن علي فترجعه البيهي عن طريق مرفوعاً وفي المسند مذهب آخر وهو ان المكاتب يستؤجر بشئ من الكتابه ورجع هذا المذهب بان حكم الكتابه حكم البيع لان المكاتب يشترى نفسه من السدور حج مذهب الجمهور به أنه حوط لأن ملك السيد لا يزول الا بعد تسليم ما قدرضى به من المال واذ لم يمكن الجمع بين الحديثين المذكورين فالحديث الذي علقه الجمهور ارجح من حديث السلب وسألت حديث عمرو بن شعيب في باب المكاتب من كتاب الفتن

كان بعض ياجوج وما جوج غابين فتركوا اليد خلوا مع قومهم نسحو الترك وويل انهم من نسل تبع وقيل من ولد افرودون بن سام بن نوح وقيل ابن يافث لصلبه وقيل ابن كرم بن يافث (مسدلاً) الا عين حر الوجوه) يا سلم ان الميم

أي يرض الوجه مشربة بجم غلبة البرد على اجسامهم (ذات الاثوف) جمع اذني أي فطس الاثوف قصاصها مع اسطاح وقيل غلظة في الاربعة وقيل لظلمن وكل متقابل (كان وجوههم الجحان) أي القروس (المطرقة) أي التي يطرق بها على بعض كاتلعل المطرقة الخدوفة اذ طرق بعضهم فوق بعض ولا يذو المطرقة يشديد الراي التي البست الاطراف من الجلود وهي الاغشية تقول طارقت بين النملين أي جعلت احداهما على الاخرى (ولا تقوم الساعة حتى يقاتلوا قوم ما قالهم الشعر) ولا سلم يسون الشعر وعشون في الشعر قال محمد بن حنبل بلغني ان اصحاب يابك قال نعم لهم الشعر وياك بنو جودتين مقدوحين وآتوه كاث يقاله انخرى بعضهم المصممة وتشديد الراي الاقتوحه كان من طائفة من الزنادقة استباحوا الحرمات وقامت لهم فتنة كبيرة في ايام المأمون فلبوا على كثير من بلاد البهم كطبرستان والري الى ان قتل يابك المذكور في ايام المعتصم وكان خروجهم في سنة احدى ومائتين أو قبلها وقتل في سنة اثنين وعشرين من كذا في الفتح استدل به البخاري على قتال المسلمين مع الترك الذي هو من اشراط الساعة وعند البيهقي ان أمي يسوقها قوم عراض الجوه كاث وروى عنهم الجحد ثلاث مرات حتى يلقوهم بجزيرة العرب قالوا يا ايها القوم هم قال الترك والذي نفسي بيده لقرط بن خويلهم الى سوادى مساجد المسلمين (عن عبد الله بن أبي اوفى) علقمة بن خالد الاسدي (رضي الله عنهم) قال عار رسول الله صلى الله عليه وآله (سليم يوم الاحزاب

على المشركون فقال اللهم أيها الله (منزل الكتاب) انظر آية (سر مع الحساب) قال انكر ما في ايمان ابيه صريح حيا بهجته
وقته وامانه سر مع في الحساب (اللهم اهزم الاحزاب) أي اكسرهم ودد شملهم (اللهم اهزمهم وهزلهم) فلا يشعروا بغير
الغلبة بل تطيش عقولهم وترعد اذانهم ومطابقة هذا الحديث للقرعة ظاهرة في ان شخص المصالح عليهم الهزيمة في غير الزمان
أن يدعو عليهم بالاولئ لان الهزيمة فيها سلامة تقويمهم وقد يكون ذلك جرياً أن يقولوا من الترتيب في خلق الالوهة الاخلاق
المسحق لهم مفقوت لهذا المقصد الصحيح وهذا الحديث أخرجه أيضاً الطحاوي والتوحيد والدعوات وسلم في الطحاوي
والترمذي وابن ماجه في الجهاد والنفائي في السير (من عاتقه رضى الله عنها طاف دخل اليهود على النبي صلى الله عليه) رآه
(وسلم فقالوا السلام عليك فنعنهم فقال مالك) أي أي شيء حصل لشيء منهم فاجاب بقوله (قلت أولم تسمع ما قالوا قال نعم
تسمى ما قلت وعليكم) أي السلام فردت عليه سم ما قالوا فان ما قلت يستجاب لي وما قالوا برده عليهم قال انما في بداية المحدثين
وعليكم يا اولاد وكن ابن حنيفة فهو بعد هذا هو الصواب قال الزركشي وفيه نظر اذا لم يكن رضى الله عنه فليس عليه السلام
عليه انما اذا قبره بالسلام بلوت فلا ٣٣٤ اشكال لا شتر التعلق فيه اه والحديث أخرجه أيضاً في الادب

والدعوات (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قدم طفيل بن
عمر والد بني واصحابه على النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم) وهو
يحيى بركان اصحابه عشرين او
تسعين وهم الذين قدموا معه
وهم اهل بيت من دوس وكان
قدم قبلها مكة واسلم وصديق
(فقالوا يا رسول الله ان دوسا
معت وأبت) أن تسمع كلام
طفيل حين دعاهم الى الاسلام
(فادع الله طمنا) عجلاله لا
(فقبل عليك دوس قال اللهم
اهد دوسا الى الاسلام) واثبت
هم) مسلم وهذا من كمال خلقه
العظيم ورجحه ورافته بامتجراه

وابوداود وابن ماجه ولترمذي مثلهم حديث جابر وعن جابر ان النبي صلى الله عليه
وا وسلم قال لا يرث المسلم التصرافي الا ان يكون عبده او ممتدوا والداو طفلي ورواه
من طريق آخر موقوف على جابر وقال موقوف وهو محذوف وعن ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم
ادركه الاسلام فانه على ما قسم الاسلام ورواه ابوداود وابن ماجه حديث اسامة بن زيد
هو باللفظ (ول في مسلم لا كما زعم المصنف قال الحافظ واغرب ابن خزيمة في المتن فادى
ان مسلم لم يخرجه وكذا ان الاثر في الجامع ادعى ان التفسير لم يخرجه اه وحديث
عبد الله بن عمرو أخرجه أيضاً الدارقطني وابن السكن وسند ابى داود وفيه الى عمرو
ابن شعيب صحيح وحديث جابر الاول استغفره الترمذي وفي استاده ابن ابي ليلى ولفظه
لا يورث اهل ملتين وحديث ابن عباس سكت عنه ابوداود والتذوي وأخرجه أيضاً
ابو يعلى والضمحا في الاختلاف في الباب من ابن عمر عند ابن حبان بنحو حديث عمرو بن
شعيب وهو ابى هريرة عند البز د باللفظ لا يرث في من مله وفيه عمرو بن اشعث خرفه وهو
ابن الحديث واحاديث الباب يدل على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم
قال في الصراح اعماء واختلف في ميراث المرتد قبل يكون للمسلمين قال في البصر قبل اجماعاً
اذ هي كونه الاكثرو لا يرث المسلم من الذي معه اذ هو اية واتا سراً والامامية بل يرث لنا

الله منا افضل ما يرى نبياس أمته وصلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم وما دعاوه على بعضهم فذلك حيث لا يرجو
ويخشى ضررهم وشوكهم (من عمل من عمل رضى الله عنه انه مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول يوم خيبر) في أول
سنتسبح (لاطين الراية) أي العلم (رجلا يفتح الله على يديه) زاد ابن اسحق عن عمرو بن الاكوع في رواية ليس بفراد (فقاموا)
أي اصحابه الحاضرون (رجل يفتح الله على يديه) ففتحوا الله على يديه (فقدوا) وكلهم) أي كل واحد
منهم (رجل يفتح الله على يديه) أو (وسلم) (ابن علي) أي مالى لا اراد حاضر أو كاهته صلى الله عليه وآله وسلم استبعد
خبيته عن حضرته في مثل هذا الوطن لاجلها وقد قال لا طين الراية الخ وحضر الناس كلهم طمناً أن يقولوا بذلك الوعد
(فقبل على ميل الاعتذار عن غنمه) (يشك عن غنمه) (من الرمد) (فامر) صلى الله عليه وآله وسلم باحضاره (فدعى له) مبنياً
المعقول (فبقي في غنمه فبما كان حتى كاهه لم يكن به شيء) (من الرمد) (فقال) على يا رسول الله (فقالهم حتى يكوفوا) مسلمين
(مطلقاً) صلى الله عليه وآله وسلم (على رسالة) بكسر الراءى بتقديمه وكن على الهيئة (حق) تنزل بأسحهم ثم ادعهم
الى الاسلام) أي قبل القتال وهذا موضع الترجمة (وأخبرهم عايب عليهم) فوافقه لان يهني بك رجل واحد خير من جرح
الجميع بضع المائتين سكوت الميم والنم بفتح النون أي جرح الابل وهي أصعبها وأجبرها أي خيرك من أن تكون لك فتصدق بها

وهذا الحديث أخرجه إمامي فضل علي وسليمان في الفضائل (عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال قلنا كان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسليمان خرج) في يومئذ الأيام (الذات خرج في سفر) اليوم الخميس) فان أكثرهم وجهه في الشريعة وقد وهبهم وعمن هذا الحديث ثعلب وفي رواية عنه وكان أحبان يخرج أي في الشريعة هذا أو غير يوم الخميس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسليمان بعث) أي جيش أميرهم من بني عمرو الأسدي (فقال لئن لم تقتل فلانا) (وإذا كنا رجلا من قريش) صلحنا) صلى الله عليه وآله وسلم (غرقوا بما نال) هاجبا بن الأسود ناظم بن عبد عمرو وكان عبد ابن بشكوال من طريق ابن لهيعة عن بكير البراء وثابت بن عبد قيس كافي سنة ابن هشام وسند الزاوي هاجبا ناظم بن قيس ابن لقيط القهري وهو والد عقبه كما روى البلاذري وهو الذي خشي بن زبغت التي صلى الله عليه وآله وسلم بعروها وكانت حاملا فالت ما في بطنها وكان هو وهاجبا معه فلذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بإحراقها (قال) أبو هريرة (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (ودعته) وهذا وضع الترجمة وهي التوديع عند الفرح (حين أرا) ناخر (ج) لغيره فذبح المسلم للمقيم التوديع المقيم للمسلم بطريق الأولى وهو أكثر الوقوع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إنه كنتم أمة كنتم تقرقوا

لا توارث بين اهل ملتين قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام يملو ولا يعلى فقلت انقول
بوجهه ولا اوث منوع وعبروني به قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم تزنيتم ولا يرونا فقلت ان
لعمد اراد المرتدين بجهابن الاشياء ثم قال مسلمة الهادي وابو يوسف ومحمد وورث المرتد
ورثته المسلمون الشافعي لا بل لبيت المال أبو حنيفة ما كسب قبل الردة فلورثته المسلمين
وبعد هاليت المال لناقل على عليه السلام المستورد الهنلي حين ارتد وجعل ميراثه
لورثته المسلمين ولم يقصم قالوا لا يرث المسلم الكافر فلتنا غصوص بعمل على قالوا غنم
أموال اهل الردة فلتنا كان لهم بنت نصراروا حين اه كلام الجعر وقوله صلى الله عليه
وآله وسلم الاسلام يملو هو حديث أخرجه أبو داود والحاكم وصححه وأما ما نقلت من اهل
الكتاب ولا يرونا فليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كاذب جمعي الجعر بل هو من
قول معاوية بن جارية قال بن أبي شيبة وقد قال يقول معاوية ومن معه عبد الله بن مسعود
ومسروق وسعيد بن المسيب وابراهيم النخعي ولكنه اجتماع معاصم لمعلوم قوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يرث المسلم الكافر وما في معناه ومعاصم أيضا من حديث جابر المذكور
في الباب ولتقر بصلى الله عليه وآله وسلم لما في عقله والحاصل ان أحاديث الباب
خاصة بآله لا يرث المسلم الكافر من غير فرق بين أن يكون حربيا أو ذميا أو مرده أو لا
يقبل التخصيص بالإدليل وظاهر قوة لا توارث أهل ملتين أنه لا يرث أهل ملتين كقربة

(حق) واجب وهو شامل لأمر المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبعده وبتدريج فيه الخلفاء والقضاة (ما لم
يؤمر) أحدكم (بالمعصية) الله تعالى (فأذا أمر) أحدكم (بمعصية فلا سمع) لهم (ولا طاعة) إلا طاعة مخلوق في معصية الخلق
والمطاعة في الأمور والمبادئ الحقيقية الشرعية لا الوجودية وهذا الحديث أصل من أصول الدين وقاعدة من قواعد
الشرع المبين وتحتفروغ كثيرة تحسب جدواً وقبيل على رد التقليد وعلى البسط في قوانينها ككتاب الأحكام (عن امرئ
رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الاسترون في الدنيا السابقون في الآخرة وهذا طريق
من حديث طويل سبق في الجمعة ومطابق لما ترجمه هنا غير أنه لكن قال ابن المنبر إن معنى يقتل من ورائه أي من أمامه
قاطن الزمان الأصلي الأسماء لأنهم ان تقدموا في الصورة فقسماً أتباعاً في الحقيقة والتي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم فيه عليه
بصورة الزمان لكن التقدم عليه مأخوذ عن هذا يؤمن به وينصره كآحاداً وأنه لا يزل يسي بر من مريم عليه السلام
مأموراً منهم في الصورة أمامه وفي الحقيقة تقدمه فتناسبه في قوله يقتل من ورائه وهذا كآخرة في فائض التكاليف والظاهر
أنه اعتد كرمي راعي عامة أيد كراشي كماله من حيث موضع الحلال المطلوبة منه وإن لم يكن بآية مقصوداً (ويقول
صلى الله عليه وآله وسلم (عن أطاعني) فيما أمرت به (فقد أطاع الله) لأنه في الحقيقة سلبت إلا آخر هو الله عز وجل (وصر

لا يؤثر أحد أحدا بنفسه لو كان في خمسة ومع أحدهما قوت نفسه خاصة قال في المصابع وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي وكذا أصله (عن حنبل بن الكوع رضى الله عنه قال بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حجة الرضوان بالمدينة تحت الشجرة ثم عدلت إلى نخل الشجرة المعروفة فلما أخذ الناس قال صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابن الأكوخ لا تباع قال قلت يا بايعت يا رسول الله قال) (يا ببيع) (يا ببيع) مرة أخرى (فبايعته الثانية) وباعها ببيعة مرة ثالثة لأنه كان يشاء أخذ الانتصه فأكذبه المقداد احتياطا حتى يكون بذلة نفسه عن رضائنا كد وفيه دليل على أن إعادة لفظ التسليم لا يوجب نفي العقد الأول خلافا لبعض الشافعية قال ابن المني (فضل له) القائل يزيد بن أبي عبيدة باليسلم وهي كنية مسلمة (على أي شيء كنتم تبايعون يومئذ قال) كتابي (على الموت) أي على أن لا تفر ولومنا وفي هذا الحديث الثلاث الصدق والعصنة وأخرجه المغازي أيضا في المغازي والتمذي والقاضي في السير (عن مجاشع) بن مسعود السلي قتل يوم الجمل رضى الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الفتح (أنا وأخي) مجاهد بن مسعود (فقلت) يا رسول الله (يا ببيعنا على الهجرة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (مضت الهجرة) أي حكمها (لا هلمها) ٢٢٥ الذين هاجروا قبل الفتح فلا يجزئ بعد ذلك

بها دينية (فقلت) يا رسول الله (سلام) يهذف الألف وابقا الفضة جلد عليها كتبت لقرق بين الاستفهام والخبر أي على أي شيء (تبايعنا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا ببيعكم) (على الإسلام واليهما) إذا احتج إليه وقد كان قبل من بايع قبل الفتح لزمه الجهاد أي ما عاش إلا له من أسلم بعده فأن يحاهد ولما خلف عنه بنية صالحة إلا أن احتج كنز على حد فيلزم كل أحد وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في المغازي وفي هذه الأخبار دلائل على أن البيعة أقسام وهي

أيه فقلت هل لا شيء منها حق قال نعم وكانت دينية طائفة من الأهل روى الخطابي في تاريخه حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا التلصافي وعبد الرزاق والبيهقي وهو منقطع قال البيهقي ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قال المحافظ وكذا أخرجه القاضي بن وجه آخر عن عمرو قاله خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن حماد بن عمار وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني بلفظ لا يرث القاتل شأ وفي أسناده كثير بمسلم وهو ضعيف عن ابن عباس أيضا حديث آخر عند البيهقي بلفظ من قتل قتيلًا فاته لا يرث وإن لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وإن كان والده أو ولده وفي أسناده عمرو بن برق وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه بلفظ القاتل لا يرث وفي أسناده ما حق بن عبد الله بن أبي هريرة تركه أحد وقعه وأخرجه القاضي في السنن الكبرى وقال ابن منقول عن عمرو بن شعيب بن أبي كثير الأشجعي عند الطبراني في قصة واه قتل امرأته أمها فقال صلى الله عليه وآله وسلم (أصلها ولا ترثها) وعن عدي بن الحذافى نحوه أخرجه الخطابي وحديث عبد بن المسيب أخرجه أيضا التلصافي وقال الترمذي حسن صحيح زاد أبو داود بعد قوله من يفتوه فترجع هو وفي رواية وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمل على الأعراب وحديث عمرو بن شعيب هو حديث

سنة آتية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا خلاف (عن عبد الله) بن مسعود رضى الله عنه قال لقد أتاني اليوم رجل قال في الفتح ألق على اسمي (فدأني عن أمر ما دريت ما أرد عليه فقال رأيت رجلا وديا) أي قواما من أودى الرجل قوى وقبل مؤيدا كمل الداء أي السلاح ومنه عليه أنة الحرب وأداة كل شيء وآتته وما يحتاج إليه وقال الترمذي القادري السخري وقيل النبي المصطفى أخرجني فقيه أمران إطلاق الرزق في إرادته الأخبار وأطلافي الاستفهام وإرادة الأمر كانه قال أخبرني عن أمر هذا الرجل (السطا) من السطاط وهو الذي يشط لعله (يخرج) أي الرجل (مع امرأته في المغازي) فيه التفات والافتكان يقول مع أمر أهله في رجلا وضبط الحلة لأن جهر فخرج بالثوب قال وكذا في الرواية ثم قال وأما الذي في رجلا أحدا وهو محذوف الصفه أي رجلا منا وفيه حذو التفات (فخرجنا) لا مراما يذو علينا (في أشبالنا) أي لأهلنا وهو مطابق لمفهومة المغازي فترجوه أو لا تدرى طاعة هي أم عصية يجب على هذا الرجل طاعة الأيمام لا وهذا موافق لقول ابن مسعود فإذا شك في نفسه شئ الخ كاسبا في قال ابن مسعود (فقلت له) أي الرجل (والله ما أدرى ما أقول لك) يجب وقته أن الامام إذا عين طائفة للجهاد ولغيره من المهمات فعينوا وصار ذلك فرض عين عليهم فلا استعفى أحد منهم وادعى أنه كاهه ما لا طاقة له به بالفتح أي أشكات القضا حيث

لأننا نحن البناي جوب طاعة الاحكام عارضا فساد الزمان وان قلنا يجوز اذا امتنع قصد يقضي ذلك الى القسمة فالصواب التوقف لكن الظاهر ان منعه مودعه وان قصد ايقاعه وجوب الطاعة بشرط أن يكون المأمور به موقفا لتقوى كامل فليمن قوله (الا انا كاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفسي ان لا يعز علي في أمر الامرة) ذلولا لاجتماع الاستئمانا اوجبه الرسول (حتى تفعل) غاية لقوة لا يعز ا وللعزم الذي يتعلق به المستفي وهو مرتبة (وان احكم كن زال فيما تاتي الله عز وجل (واذا شك في نفسه شي) مما تردد فيه انه جاز ازم لا وهو من باب القلب اي شك نفسه في شي واضع شك معنى لمن (سال) السالك (رحلا) عالما لثقل ما منه) بان ازال امره من تردد عنه ما يات به باق فلا يقدم المرء الى ما يشك فيه حتى يبال صنف من عنده علم (واو شك) أي كاد (أن يغيبوه) في الدنيا لاجاب الغيبة رضى الله عنهم فقتلوا من يقبى بالحق ويشقى الفالويعن الشبه بالشكوك (والى لاله الا هو ما ذ ك ما ضير) اي يبق ارضه قال ابن الجوزي هو بالحقى هنا تشببه (من الدنيا) كالكنفب للماء المتقطع في الموضع المظلم قال القرطبي هو القدر يكون في ظل غيره وما يورق وقيل هو ما حصره السيل في الارض المحفظة ٢٣٦ فيصير مثل الاخذ وفيق المانع ان يصفقه الرمح فيصير ما يبارد اوقيل هو قفرة في صخرة في فيها الماء

طويل مائة أو اربود بطوله فيا بديان الاضواء وفي استناد محمد بن راشد العتيق
المكسوي وقد اختلف فيه فتكم فيه غير واحد ووثقه غير واحد حديث قرنه بن دعوس
يشهد له . حديث الضحاة المذكور وحديث عمرو بن شعيب قتل الارث القتال شيا
استدل به من قاتل يان القتال لارث سوا كان القتل عدواً وخطأاً والبس به ذهب الشافعي
وأورثه بقوله وأصعبه وأكرم أهل السلم قالوا لارث من المال ولا من الدية وقال مالك
والنضي والهادية ان قاتل الخطا يرب من المال دون الدية ولا يضي أن التخصيص
لا يقبل الا بدليل وحديث عمرو بن شعيب بن أبي كثير الاشجعي لم يرض بعمل النزاع فان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قاله ولا تراثها وكذلك حديث عدى الجذاهي الذي أشهر نال به
ولعله فسق البيوع ان عديا كانت امرأ أن اقتلت امرأة واحدة ما ماتت فلما قدم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتاه فذكر ذلك فقال له اعقلها ولا تراثها وأخرج البيهقي
أيضاً ان رجلاً روى بجبر قاصب امه ماتت من ذلك فأراد فيه يسمن ميراثها فقال له
أخوته لاحقك فأوتوه الى علي رضي الله عنه فقال له سكتن من ميراثها الخبر وغرره
الدية ولم يعطه من ميراثها وأخرج أيضاً عن جابر بن زيد قال أيمار رجل قتل رجلاً وأراد
امرأته عدواً وخطأاً فلا ميراث منهم ما ميراثه أقتلت رجلاً وامرأته عدواً وخطأاً فلا
ميراث لها منها . وقال النضي بذلك عن ابن الخطاب وعلي وشريح وغيرهم من فضلة المسلمين

(استخرجت مالت الشمس) أي ذات (ثم قام في الناس) خطيباً (قال أيها الناس لا تحنوا لفناء العدو) لأن وقد
 المراد يصلم ما يؤزل الله الأمر ويؤبط قوته (وسلو الله العافية) أي من هذه المخذورات المتخلفة لبقاء العدو ثم أمرنا
 بالصبر عند وقوع المحنة فقال (فأذا التقى قوم فاصبروا) فإن التصبر مع الصبر (واحلوا) أن الجنة تحت ظلال السيوف أي
 السبب الموصول إلى الجنة عند الضرب بالسيف في سبيل الله هو من الجهاد البالغ لأن ظل الشيء إذا كان ملازماً له وكان
 قوابل الجهاد الجنة كان ظلال السيوف المشهورة في الجهاد هي الجنة أي لأنها مستحقا ذلك ومنها الجنة تحت اقدام
 الاممات وأهوا كما يقع الحزن على مقابلة العدو واستعمال السيوف والاجتماع بين الرخص حتى تصير السيوف تطلم
 المتقاتلين قال ابن الجوزي إذا تقاتل الخصمان صار كل منهما تحت ظل صاحبه لمصرعه على رقبته عليه ولا يكون ذلك الا عند
 التسام القتال (ثم قال اللهم منزل الكتاب) أي القرآن الموعود فيه بالنصر على الكفار قال قتادة قالوا هم يعلمون الله ما يدبركم
 ويخترهم ويصرح عليهم والمراد الجنس فيشمل ما ذكره الكتاب القرآني على الأيديا فيكون المراد من الطلب النصر كصخرة هذا
 الكتاب بهذا لأن من يكفر به ويجهلهم إلى آخره وقد تقسم باقي الدعاء) وهو ويجري السحاب وهامز الاحزاب اهزمهم
 وانصرنا عليهم وقد وقع هذا السجع اتفاقاً من غرضه وترويح الجناري لهذا الحديث قوله كان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا لم يقاتل أول النهار أو آخر القتال حتى تزول الشمس اه لان ما ذكره النصر تب حجة هذا القول فيمكن من القتال بتعريف

حيلة السلاح وزيادة النشاط لان الزوال وقت هبوب العاصف التي اختص على الله عليه وآله وسلم التصريح بها والمطابقة واضحة
 في قوله حتى مات الشمس (ع) يعني بن أمية رضي الله عنه قال استأجرت أجيرا (ع) ليسم وقرواية أي داود اذن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في الفزوة أن يخرج ليسم في خادم فالتفت أجيرا يكتمني وأجبرني سمع من فوجيت رجلا فلما دعا الرجل
 أناني فقال ما أدري ما السهم ما نفسي في شيئا كل السهم اولم يكن فسميت في ثلاثة زناهير (مقتل) الاجير (رجلا) هو يعلى بن
 أمية بنفسه (فهض اجدهما الآخر) في مسلم ان العاص هو يعلى بن أمية (فانزع) المعوض (يدمن نفسه) أي من في
 العاص (ونزع نبتته) واحدة الثنايل من الانسان (فألق) العاص الذي نزع نبتته (التي صلى الله عليه وآله وسلم فادروها)
 أي اسقطها (فقال ايدع يدك اليك فتنضمها) من القطع وهو اكل باطراف الانسان يقال قضعت الدابة بالكسر تقضم بالفتح
 (كما يقضم الفحل) بالما الملهمة والقرض منه قوله فاستأجرت أجيرا وقيل جواز أخذ الاجير في الفزوة قال الحسن وابن
 سيرين يقضم للاجبر من الغنم ونحوه الشافعية للاجبر لغز الجهاد كسياسة الدواب وحفظ الامنة وشخصها مع القتال لانه
 شهدا خمسة وتسعين قتاله انه لم يقصد هز وجهه بعض غير الحاد بل خلاف ما اذالم ٣٢٧ يقاتل ويحذر ذلك في أجبر وردت الاجابة

(عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تؤث ما تركه كاهم صدقة
من عمره قال نعم قال عبد الرحمن بن عوف والزيبر سعد بن عوف والعباس انشدكم
الله الذي باذنه تقوم السماء والأرض اقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تؤث ما تركه كاهم قالوا نعم وعن عائشة ان ابا جابر بن عبد الله قال صلى الله عليه وآله وسلم حين
وفى اوردن ان يعق عثمان الى أبي بكر يسأله ما تركه فقالت عائشة اليس قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا تؤث ما تركه كاهم صدقة وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لا تقسم ورتقي ديناراً ما تركه كاهم صدقة نأقي وموتة
عالمى فهو صدقة متفق عليهن وفي لفظ لا جحد لا يقسم ورتقي ديناراً ولا درهماً وعن

٤٣ نيل خا قوماعلى الغزولم يسهم لهم سوى الابرقواخذ صبية بن قيس الكلابى الجصى المنسقى المتوفى سنة ثمان مائة قمرى على النصف على حصص غير هاتين الكراع وقت القصة فبلغ سهم القرس او بعمائة دينار فاخذ مائتين واعطى صاحب النصف مائتين وقد وافقه على ذلك الاورامى ووجدنا خلافا لافعة الثلاثة والحاصل ان الاجير للغزو حالى ان يكون استقر بر القدمة واستقر لبقاقل فالاول قال الاورامى واحدا وسحق لاسهم هو قال اكثر يسهم به الحديث لما كنت اجير الطغمة اوصى فرسه اتوجه مسلم وفيه ان التى على الله عليه وآله وسلم اسم هو قال الثورى لاسهم للاجيرة الا ان يقاتل كذا فى القصة وغيره واستنبط الضارى من هذا الحديث جو ازانصاوار الحرقى الجاهد وقد خاطب الله تعالى المؤمنين بقوله الكريم واعلم انكم اغنيتم من شئ فان الله سبحانه الآية فدخل الاجير فى هذا الخطاب (عن العباس) ابن عبد المطلب (رضى الله عنه) ما قال لزيد بن العوام رضى الله عنه (هنا) باى الجاهدين (أمر الله) التى على الله عليه وآله وسلم ان ترك الزاوية وبعماله فالنعم وفيه ان الزاوية لا ترك الا باذن الامام لانها لامة عليه وعلى مكانة فلا يخفى أن يتصرف فيها الا باذنه وأمره والقوال الزاوية وهى العلم أيضا وهى غير هادوى فوب يجهل فى طرف الزعم ويحلى كونه نصفه فقه الزجاء والغلب سقيا وهو دونها وهو العلم الغضير على التفرقة قوم كالمتمذى يؤيد حديث ابن عباس المروى عنده وعند

أحمد كانت رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولواؤه أبيض ومنه عند الطبراني عن يزيد بن عبيد الله عن أبي هريرة بن قيس زاد معكوب بن عيسى لاه الألف لله محمد رسول الله وهو ظاهر في التفسير والذي صرح به غير واحد من أهل اللغة تراهم فاعلم الفرق بينهما عرفية وقد كانت الريبة عكسها ورئيس الجيش ثم صارت فصل على رأسه وأما العسل فعلاحة لعل الأمير يدور معه حيث داروك اسم رايته صلى الله عليه وآله وسلم العقب وقال أبو بكر بن العربي القواسم الريبة فاعلموا ما يعتد في طرف الرمح ويأوى عليه والريبة ما يعتد فيه ويترك حتى يصفقه الرياح قبل القواسم الذين الريبة قبل القواسم الضم والريبة يتولاهما صاحب الحرب ويخرج الترمذي إلى التفرقة فترجم الأول يقرأ ويدفعه حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولواؤه أبيض ثم ترجمه إلى الريبة وأورد حديث البزار أن رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت سوداء مرعبة من غره وروى أبو داود كانت رايته صلى الله عليه وآله وسلم صفراء ويجمع بينهما اختلاف الأوقات وروى أبو يعلى عن أنس رفعه أن الله عز وجل أكرم أمي باللو يتوسده ضعيف ولا في الشيخ من حديث ابن عباس كان مكتوبا على رايته لاه الألف لله محمد رسول الله وسندوه ٣٣٨ (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم قال بعثت بجموع الكمل من أضافه الصفة إلى الموصوف وهي الكلمة المخرجة لفظا المتعصم في هذا شمل للقرآن والسنة فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بالعلى الكثيرة في الألفاظ الطيبة (والمصرون) على الأعداء (بالعرب) أي انطوف زائد رواية في التيم سمعته وهو الطبراني من حديث السائب بن زيد شهر أمانى وشهر اخفى ولا تتافى بينهما حديث جابر على ما لا يخفى ووقع في الطبراني أيضا من حديث أبي أمامة شهر أو شهرين قال في الفتح وظهر أن الحكمة في الاختصاص على الشهر أنه لم يكن

أبي هريرة أن قاطمة رضى الله عنها قالت لا يكر من يرتك إذا مات قال ولدى وأهلى قالت فمات التارث التي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان النبي لا يورث ولكن أول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما بقي على من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ أجدوا الترمذي وصححه قوله لا يورث بالتورث وهو الذي تروى عليه أهل الحديث في التقديم والحديث قال كان الحافظ في الفتح ومات كاف موضع الرقب بالابتداء وصدة خير وقد روى بعض الرافضة أن لا يورث بالياء التولية وصدة بالتسبب على الحال ومات كذا على رقب على النيابة والتقدير لا يورث الذي تركه حاله مسكونه صدقة وهذا خلاف ما جاز به الرواية ونظرة الحافظ وما ذك بول تقرر يقسم أهل تلك الجهة ووضع بطلانه ما في حديث أبي هريرة المذكور في الباب بلفظ فهو صدقة وله لا تقسم وروى دينار قوله أن النبي لا يورث وما ينادى على بطلانه أيضا أن أبابكر احتج بهذا الكلام على قاطمة رضى الله عنها فيما التمس منه من الفى خلقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الأراضى وعلم من أضع القصاص والعلمهم بحدولات الألفاظ فلو كان اللفظ كائنه الروافض لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مطابقا لسؤالها قوله أنشدكم الله أي ألسنكم زافعا تشدق أي صون وقد قدمنا الكلام على هذا الترتيب

منه وبين الممالك الكبار التي حوله كثر من ذلك كالشام والعراق واليمن ومصر وليس بين المدنية النبوية لولا أحسنها الأشهر فمادونه وليس المراد بالتصويب مجرد حصول الرعب بل هو ما يشاء أعظم من الظفر بالصدو (فيما انما أوتيت مقام في خزانة الأرض) كخزائن كسرى وقبصر ونحوهما وأسمان الأرض التي منها الذهب والفضة وقال في الفتح المراد بها ما يخضع لامتعه بعد من الضواح (فوضعت في يدى) كناية عن وعدوه فبعدا كره أنه يعطيه أمته وكذا وقع فتح لامتعه مما كانت كثيرة فغنوا أموالها واستباحوا خزائنها كما هو قسمل بعضهم ذلك على ظاهره فقال هي خزائني أجاسم أرواق العالم يخرج لهم ضد ما يطلبونه فتواتهم فكل ما ظهر من رزق العالم فان الاسم الإلهي لا يعطيه إلا من محمد صلى الله عليه وآله وسلم الفى يده المقام كاختصر تعالى بمقاييم القريب فلا يعطيه إلا هو وأعطى هذا السيد الكريم منزلة الاختصاص بأعطاه مقام في الخزانة له مالى التسطا لى وعنده أن الأول أظهر وأرجح والثاني أبعد وقد ذكر السيرطى في تاريخ الخلفاء ما فتح من المداين والبلدان في مشارق الأرض ومغاربها على أيدي ملوك الإسلام على التدرج وما حصل لهم من خزانة والادوال وما بلغ المملكتهم (قال أبو هريرة رضي الله عنه) (وقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتبعه تلتلونها) أي يفتقر جوبها أي الاموال من مواضعها يتسبوا إلى الله صلى الله عليه وآله

ومناه

وسلم ذهب ولم يزل معاشيا وهذا يؤيد التاويل الاول ويرجه **ع** (عن ابي حنيفة في بكر رضى الله عنهما قال حدثت
سفر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بضم السين وسكون الفاء طعام يتخذ من السانروا كثر ما يحصل في جلد مستدير فنقل
اسم الطعام الى الجلد وسمى به كجسمت المزدناروية (في منة ابي بكر) رضى الله عنه (حين اراد ان يهاجر) من مكة (الى
المنية قالت) أسماء (فمن بعد لفرقة ولا لاسقة) غرق الناس من الجلد (ما يطعمها به) وهذا موضع الترجمة لانه يدل على
جلى الزاد لاجل الشر والله ليس مثاقيل التوكل لكنه استشكل لكونه لم يكن مفرغز وروا جيب القياس عليه (فقلت لابي
بكر والله ما جئت شيئا رابطة الانطافى) بكسر التون عاتقته المرأة وسوطها الرقع به فوب من الارض عند المجنة او انار
فيه مكة او بوب تلبسه المرأة ثم قد وسوطها يحصل ثم زمل الاعلى على الاسفل (قال) لها ابو بكر (فنتقيه باثنين فاربطيه)
ولا يصلى فاربطي (واحد السقام بالاشرا ففعلت فلذلك سميت) اى اسماء (ذات النطاقين) وقيل لانها كانت تفعل
نطا فاعل نطا فان كان لها نطا فان تلبس احدهما وتصل في الاخر الزاد والمفوظ الاول **ع** (عن اسماء بنت زيد رضى الله
عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركب على جمل على الكف) ٢٢٩ بكسر الميم نون وقال وكفى يا واهو وما

يشد على الجمل كالسرج للفرس
(عليه) اى على الاكاف (قطيفة)
ذات ريجل (راودق اسامة) بن
زيد (وراه) وفيه جوانا لرف
على الجمل وهذا الحديث أخرجه
المؤلف ايضا في لباس وفي
التفسير والادب والاستذنان
والطب وسلم في المغازي وانساب
في الطب **ع** (عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهم ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اقبل يوم
الفتح في رمضان سنة ثمان من
الهجرة (من اعلى مكة على راسه)
حالة كوة (مرددا اسماء بن زيد)
خلده وهذا موضع الترجمة
ويطو الارتراف على الراحة

ومعناه قوله ومؤنة عامي اختص في المراد به قليل هو الخليفة بعده قال الحافظ وهذا
هو المعتقد وقيل يريد بذلك العامل على الفضل وبضم الطبرى وابن بطون وبسط من قال
المراد به ما حفره وقيل وقال ابن حبة في التلخيص المراد به ما حفره وقيل العامل
على الصدقة وقيل العامل فيها كالا جبر ونسبه بقوله بنابر بالادنى على الاعلى وظاهر
الاحاديث المذكورة في الباب ان الاسماء لا يورثون وان جميع ما تركوه من الاموال
صدقة ولا يعارض ذلك قوله تعالى وورث سليمان داود فان المراد بالوراثة المذكورة وورثة
العلم لا المال كما صرح بذلك جماعة من ائمة التشيع وقد استشكل ما وقع في الباب من عمر
انه قال لعثمان وعبد الرحمن والزبير وعبد علي والعباس اتعلمون ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا يورث من مات ترك صدقة فقالوا نعم ووجه الاستشكال ان اصل القصة
صرح في ان العباس وعليه عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يورث فان كان جماعة
من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يطلانه من ابي بكر وان كانوا كافا لاجتماعهم من ابي
بكر او في منة حيث افاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلانه بعد ذلك من عمر ووجب
جعل ذلك على انها اعتقاد ان عموم لا يورث خصوص بعض ما يخلقه دون بعض وذلك
نسب عمر الى علي وعباس انهما كانا يتقдан ظلم من خلفهما بما وقع في جميع البضاري
وغیرہ وأما ما تضمنه ما بعد ذلك منه عمر فقال اجعل القاضى فيملوا والدارقطنى

بالارتداف على الجمل هم عليه اقوى في التواضع (ومعه بلال) مؤذنه (ومعه عثمان بن طلحة) بن ابي طلحة بن عبد العزيز
له كونه (من العجبة) اى حجة الكعبة وسدنها الذين يدهم مقاسحها (حتى اناخ) صلى الله عليه وآله وسلم راحته (الى
المسجد) اطرام (ظاهرة) اى في افتتاح البيت (التقى فاني من عندنا مسلة بضم السين الهسمة) (فتفتح) صلى الله
عليه وآله وسلم به الكعبة (ودخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم باقي الحديث قد تقدم) مع نرسحه في حله فرأى
ع (ومعه) اى عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم نهي ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو)
خوفا من الاسمانفة قال القسطلاني فانه من السفر بالقرآن انما المراد به السفر بالمعنى خشية ان ياله العدو ولا السفر
بالقرآن نفسه لان القرآن المنزل لا يمكن السفر به فدل على ان المراد به المعنى المكتوب فيه القرآن **ع** وقيل سافر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه في ارض العدو وهم يعلون القرآن واستدل به على منع بيع المصنف من الكافر لوجود
العلمة وهي التكن من الاسمانفة ولا خلاف في تحريم ذلك وانما وقع اختلاف هل يصح لو وقع ويؤمر بازاء التملك أم لا
وكذا كتب عنه فيما اكمل السلف بل قال السبكي الا حسن ان يقال كتب علم وان شئت عن الامام فان تعظيم العلم الشرعي
قال ولما الشئ تاج الدين وقوله تعظيم العلم الشرعي فيسجدوا لربيع الكافر كتب علوم غير عية وفيه التعم من سم

فان يتعلق منها بالشرع ككتب الصور والقصص ٨١ واما كاتبة على الله عليه وآله وسلم الى هرقل فاجمع منه في مثل ان المراد
 بالهي جمل المجموع او بالمتبر والمكسر ولعله في ضمن كلام آخر غير القرآن قال ابن عبد البر اجمع القصة على ان
 لا يسافر بالمصطفى السلام الى مكة المكرمة غير خرق عليه واستخفاف الى الكعبة المأمون عليه فتح ما فتحه مطلقا وفصل ابو
 حنيفة وادار الشافعي الكراهة مع الخرق وجودا وعندما قال بعضهم كماله كعبة قال في الفتح واستدل به ايضا على منع
 تعليم الكافر القرآن فتح ما فتحه او اجاب الحنفية مطلقا وعن الشافعي قولان وفصل بعض المالكية بين التليل لاجل
 مصلحة قيام الحجة عليهم فاجاب بين الكثيرين انه يؤيده في غير ذلك حيث كتب اليه صلى الله عليه وآله وسلم بعض الايات
 وقد نقل النورى الاتفاق على جواز الكتابة اليهم مثل ذلك (عن أبي موسى) رضى الله عنه قال كان رب ول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فكان اذا اشرفنا على طائفة من اهلنا وكبرنا قد ارتفعت اصواتنا جمل فقلبة سلبية (نقل النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم) ولا يسلم يا ايها الناس اربعوا بكسر الهمزة وتفتح الموحدة اى ارفعوا واستطروا واستسكنوا اباهر وقواضيه
 (على انفسكم) اى اعطوا اهلها رزقها ٣٤٠ والكعب عن الشدة فانكم لا تدعون اسم ولا غائبانا كم انه يسبح في

من طريقه لم يكن في الميراث انما قول به الصدقة وفي صرفها كصرف
 كذا قال ابن في رواية القاسمي وعمر بن شق من طريق أبي الجوزي ما يدل على انه ما
 اراد ان يقسم بينهما على ميل الميراث ولنفق في آخره حجة ثمانية الا ان يقتصر على قول
 هذا اريد نصيب من ابن اخي يقول هذا اريد نصيب من امرأته والله لا يفي بشكالك
 بذلك اى لا يماثلهم من تسليمه الهما الى سبل الوفاة وكذا راع عند القضاة في طريق
 حكمه من خاله من مال بن اوس لم يورثه وفي السنن لا يورثه وغيره اراد ان يرثها
 من ما ينفرد به كل منهما بنات ما يورثه فانه منع من ذلك واراد ان لا يقع اليها اسم
 القصة وذلك قسم على ذلك وعلى هذا اقتصر اقرض ارح الحديث واستحسنه وفيه
 من النظر ما تقدم واجيب من ان جزم ابن الجوزي في الشيخ عي الدين بان عليا وصبا لم
 يطلب من عمر الا ذلك مع ان الباقي صحيح البصارى صريح في انهما امرتين في طلب
 شي واحد لكن الاول ابن الجوزي والنورى اهما من حرا لفظ الوارد في مسلم دون انفا
 ان يورث البصارى واما ما ثبت في الصحيح من قول عمر جنتي يا عمر من لى نصيبك من
 ابن اخك فاصحابه بذلك ليمان قصة الميراث كيف قسم بينهم لو كان نصيبك من
 اراد الفرض منه صاحب هذا الكلام زنا لامعا عن ابنه وب عند عمر بن شق ما نقله
 في صلواتنا والامير جع والله يكافئ له ولكن اعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله

مقابلة اصغر (قرب) فمقابل
 غائبا زافقة. يد رواية ابي ذر
 تارة اسمه ولعله جسد فان
 الطبري وفيه كراهة رفع الصوت
 بالدعاء والذكر وبه قال حاشية
 السلف من العصابة والتابعين
 وهو وضع الترجمة فمصدق
 الحديث لان حامله في الله في
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كره
 رفع الصوت بالدعاء والدعاء
 في الفتح ونصرف البصارى
 في بعضه ان ذلك من الناس كره
 عند القتال وامارهم الله وفي
 غيره فقد تقدم في كتاب الله
 من حديث ابن عباس ان رفع
 الصوت بالدعاء كان على
 العهد النبوي اذا اصرفوا

من المكتوبة ٨١ (عن جابر بن عبد الله الانصاري) رضى الله عنهما قال كانا اصدنا اى اذا
 طلعتا وضعا نالنا بجل اولنا (كبرنا) استنهارا لكبر ما الله تعالى عا ما فتح البصر على الامكنة الدائمة لان الارتفاع
 محبوب لا غرض لافيه من استنهارنا كبر من كل شي (واذ نزلنا) الى مكانا بغيره كواد (جنتنا) اى باطن من قبة
 يونس وتيسيره في بطن الموت لتصوره بطن الاودية كالحياض والسيح من بطن الموت وقد اجماعية السج في الاماكن
 المتخضة من جهة ان السج هو التزبه فيناسب تزبه الله عز وجل عن صفات الاختصاص كما نسب نكهة عند الاماكن
 المرتفعة ولا يترتب من كون جوق الماوى السجل محالين الى الله ان لا يورثه لولان ورثته ما عول من بهمة ائمنى ولا تسجل
 كون ذلك من جهة المحس والقد ورد في صفاته الى العلى واللى ولله في كل ردة خلق وان كان له حاط بكل شي فالحاصل رجز
 كذا في الفتح وبه ان ابن النورى قال لو كان له منى بالاجسام لا فقد وصف به ولم يورث في وصفه بالاختصاص البتة ولا له اسم
 مشتق من ذلك وقد ورد في قوله تعالى اسم الله المسمى لكنه لم يستثن منه اسم التبريد بخلاف اسمه تعالى ٨١
 وهو قوله الماوى والمالقة لوجه بل مقتضى (عن أبي موسى) ان شجرة (رضي الله عنه) قال قاله ول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) انما امر من الصياد المؤمن وكان يعمل حيا قبل مرته بموته من الرضو ونيتة لولا الماوى مفاد ومعه عليه (او ادم)

الاذنة عند الاحتذاء ان في حديث أبي سعيد عنده أنه اذا فرج فاستأذنهم فان اذناك لم تسمعوا والاقربها وصحة ابن حبان والجمهور على حرم الجهاد اذا امتنعوا أو أحدهما بشرط اسلامهما لان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فاذا تعين الجهاد فلا اذن وهل يلتحق الجسد والميت بما في ذلك الاصغر نعم لشمول طلب البر والاصغر ايضا لان الفرق بين الحر والرقبة في ذلك لشمول طلب البر فلو كان الرقيقا فاذن له سيده ليصير اذنا أو يولهما الرجوع في الاذن الا ان حضر الصغر وكذا لو شرط ان لا ياتل خضر الصغر فلا اثر بشرط واستدليه على قصره السفر بغير اذن لان الجهاد اذا امتنع منه منع فضيلته خالفه الامام ابي نعيم ان كان مسرورا ولم يفر من حيث يتعين السفر لم يقا عليه فلا يمنع وان كان فرض كفاية ففيه خلاف وفي الحديث فضيل بن الربيع بن زعيم عنهما وكثرة الثواب على برهما (عن أبي بشير) قيل احمد قيس الكواجر ح ويرجمهم من الاخيرين ثمناة فحسبنا كنة وأوله مضموم مصغر الماثل عاش الى بعد الستين وشهد الحرف وجرحهم وامان من ذلك وليس في هذا الكتاب سند غيره هذا (الاقصاري رضى الله عنه انه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره قال في الفتح لم اتفق على تعيينها) (والناس في مييتم ٢٤٤) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رسولوا) هو زيد بن حارثة رواه

الحر بن أبي اسامة في حسنده
 (لا تسبق في رقة يعمر قلاية من
 وتر) المئذاة الفوقية لأبالمردة
 (أو) قال (قلاية الاقطعت) كذا
 بلفظ أو قلنا أو لفتح و قيل
 في حكمة النبي خوف اختناق
 الله بجهنم عند شدرة الكفر وبه قال
 محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة
 وكلام أبي عيسى بن جهم أولتهم
 كانوا يلقون بها الأجراس حكاة
 انططأ وفي حديث أبي داود
 والنسائي عن أم حبيبة مرفوعا
 لا تصب الملائكة رقبته نيا
 يرس أو أنهم كانوا يلقونها
 أو تلو القسي خوف العين فأمروا
 بقطعها علما بان الأوتار لا ترد
 من أمر الله شيئا وهذا الأخير قاله

بما قاله قال ابن عبد البر وابن الجوزي
 انها ترد القدور وذلك لا يجوز اعتقاده واما المطابقة فمن جهة ان الجرس لا يعاق في أعناق الأبل الا قلاية وهي الوتر وهو
 قد كراؤف الجرس الذي يعلق بالقلاية فاذا ورد النبي من تعليق القلاية في أعناق الأبل يدخل فيه النبي من الجرس
 ضرورة والاصل في النبي من الجرس الحديث المذكور لا تصب الملائكة رقبته فيها جرس ما فهمه الجرس معروف بفتح الجيم
 والراء وحكي ما من اسكان الزموا التحق ان النبي بالفتح اسم الأبل بالاسكان اسم الصوت وعندهم مسلم عن أبي هريرة رفته
 الجرس من مراء الشيطان وهو دال على ان الكراهة فيه موصولة لان فيه شبه بصوت الناقوس وشكاه قال النووي وغيره
 الجمهور على ان النبي للكرامة وانها كراهة تنزيه وقيل لغيره وقيل يمنع منه قيل الحاجف يجوز اذا وقعت الحاجة وعن
 مالك قدس الكراهة من القلاية والوتر ويجوز بغيرها اذا لم يقصد دفع العين وهذا كلفه تعليق النباهم وغيرها مما ليس فيه
 قرآن ونحوه فاما ما فيه كراهة فلا نهي عنهما انما يصح لتبرئته والتعود اسماءه وكذا كذا لان نهي عما يعلق لأجل
 الزينة لا يبلغ التحليل بالسرف ورواه هذا الحديث ثلاثة مئتين وثلاثة انصار يرون فيه تابيعان والتعبد بالاشبار
 والضعفة وأخرجه مسلم في الباب وأبو داود في الجهاد والسابق في السير (عن ابن عباس رضى الله عنهما انه سمع النبي صلى

الله عليه وآله وسلم يقول لا يخلون رجل بامرأة إلا كانتا فرجة (أو قهراً) (أو معها محرم) فبما أو غيره أو زوج لها التام على نفسه ولم يستطع طواف الحرم والزواج كونها متنتين وهو في الزوج واضح وأما في الحرم فسيبها في المهمات أن الزاوية الطبيعية أقوى من الشرع وكلمهم بحسبها الأمين والاستئذان من الجاهلين كما هو مذهب الشافعي لأمر الجبهة الأخيرة ولكنه منقطع لأنه متى كان معها محرم لم يبق خلوة فالتقدير لا يقعد تدجيل مع امرأتها أو معها محرم والواو للعلا أي لا يخلون في حال الألف محشل هذا الحال والحديث مخصوص بالزوج فانه لو كان معها زوجها كان كالمحرم بل أولى بالجواز (فقال راجل) لم يعرف اسمه (فقال يارسول الله كسبت في زواريك كذا وكذا) أي أثبت اسمي في جلد من يخرجني فهاهم قولهم أكتب الرجل إذا كتب نفسه في ديوان السلطان ولم تعين الفزوة (وتخرجت امرأتي) حال كونها (حاجة) ولم يعرف اسم المرأة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أذهب بجمع امرأتك) فقدم الأهم فإن الفزوة يقوم فيه غيره فلهذا يختلف الجمع معها وليس لها محرم غيره قال في الفتح ويستفاد منه أن الجمع في حق منسلة أفضل من الجهاد لأنه اجتمع فمع حج التطوع في حقه فخصص لي الفرض لأمر أنه كان اجتماع ذلك أفضل من مجرد الجهاد الذي ٤٤٣ يحصل الله وسد عنه غيره وقبه مشروعة كناية

الجيش ونظر الإمام لعمته بالملحة وهذه الحديث أخرجه أيضاً الجهاد (عن أبيه) ثم يرتضى الله عنه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يحب الله من قوم يدخلون الجنة وكافوا الدنيا (في السلاسل) حتى دخلوا في الإسلام وهذا التقدير يكون المراد حقيقة وضع السلاسل في الاعناق ويقع التوافق بين القرعة والمحدث ويقو بذلك المراد الحقيقة ما عهد البصري في تفسير آل عمران من وجه آخر عن أبي هريرة في قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس قال خير الناس للناس ياتون بهم في السلاسل

قوله يجوز في ضم الياء فتح الزاوية غيره وهو زوج أو حديث الباب فبما يدل على أن الحق من القرب الموجبة لسلامة من التاوان عتق الذكراً أفضل من عتق الأنثى وقد ذهب البعض إلى تفصيل عتق الأنثى على الذكراً استدلالاً على ذلك بأن متفهاً يستخرج به ولده سواً من وجهها أو عبد ويجوز هذه المناسبة لا يوجب معارضة ما وقع التفسير في الأحاديث من فكالة العتق لما راجل أو امرأتين وأيضاً عتق الأنثى ربما أفضى في الغالب إلى ضاعها لعدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكراً قال في الفتح وفي قوله أعتق الله بكل عضو عذبه أشار إلى أنه يعني أن لا يكون في الرقبة نقصان فيحصل الاستعلاء وأشار الخطابي إلى أنه يقتصر البعض الجيود بفتحها كالخصي مثلاً واستنكره النووي وغيره وقال لا يشك أن في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة لكن الكامل أولى (وعن أبيه) قال قلت يارسول الله أي الأعمال أفضل قال الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب أفضل قال أنفسها عند أهلها أو كرهاً عنها وعن ميرة بنت الحارث أنها أعتقت وليدتها ولم تستأند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت أشعرني يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أعتقت وليدتي قال أو فعلت قالت نعم قال أما لو أعطيتها أخوات حسنات أعظم لاجر لمتفق عليهما وفي الثاني

في اعتناقهم حتى يدخلوا في الإسلام ولقد أتى داود عن محمد بن زياد ما نقله بقاؤون إلى الجنة بالسلاسل وقد تقدم توجه الوجه في حق الله عز وجل في أوائل الجهاد وأن عتقه الرضا ونحو ذلك قال ابن الجوزي عناه أنهم أسروا وقد وغلوا ثم أروا عتقه الإسلام دخلا طواف دخلوا الجنة فكان الأكرام على الأسر والتقييد هو السبب الأول فكأنه أطلق على الأكرام التمسك ولما كان هو السبب في دخول الجنة أقام السبب مقام المسيب وجهه جملة على الجواز قال المذهب المعنى يدخلون في الإسلام مكرهين وسعى الإسلام بالجنة لأنه سبب ما قال الكرماني وشعه البرماوى لعلمهم المسلمون الذين هم أسارى في أيدي الكفار فيؤتون ويقتلون على هذه الهيئة فيقترون عليها يدخلون الجنة كذلك اه وقال الطبري يحتمل أن يكون المراد بالسلاسل الجلب الذي يجذب الحق من خلص عبادهم من الضلالة إلى الهدى ومن الهو مط في هوى الطبيعة إلى العروج إلى الفرجات العللى لكن الحديث في تفسير آل عمران يدل على الحقيقة كما تقدم ونحوها آخر ج الطبري من طريق أبي الطيب رفعة رأيت ناساً من أمي يساقون إلى الجنة في السلاسل كرهاً قلنا يارسول الله من هم قال قوم من أجمعهم نسبهم المهاجرون فيدخلونهم الإسلام مكرهين وأما أجمع العرب فيقع عليه من حقيقة التقصيد وقال المعنى بقاؤون في الإسلام مكرهين ويكون ذلك بسبب دخولهم الجنة وليس المراد أن يتم سلاسله وقال غيره يحتمل أن يكون المراد بالسلاسل الماسورين عند أهل الكفر فيؤتون

أهل ذلك أو يقتلون فيصرون كذلك وعبر عن الحشر دخول الجنة لتثبت دخولهم فاعتبه قلت ولا ضرورة تدعو إلى القول بالجهاد ونفي الحقيقة وقد فسره الشارح على الله عليه وآله وسلم باعتداه على الصواب والاعتداه على الله عليه وآله وسلم بالآراء) يخرج المسمرة واستكان الموحد دعوا. من على القرع من المذنبين وبين الحفنة مما يلي المذنب ذئبة وعشرون مثلاً ومجتبى ذلك لتبوي السبيل يا (أو دودان) يفتح الواو بعد الموحد وتشديد الهاء وبعد ألف فون قرية جامعة بينهم وبين الإيوائية أمثال وهي أيضاً من على القرع والشكر من الراوى (وسئل) قال في الفتح ألق على اسم السائل ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري بسنده عن الصعب قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المنكرين أقتلهم معهم قال نعم فظهر أن الراوى هو السائل (عن أهل الدار) أى المنزل الحريين ولفظ مسلم مثل عن الذراوى قال عياض الأول هو الصواب ووجه النووي الثانى وهو واضح (يدينون) سبياً للمفعول أى يغاولهم ليلا يجهت لا يعرف رجل من أمر آخر من المنكرين) بيان لاهل الدار أى المنزل ٢٤٤ (فيسايعن تسليهم وذرايعهم قال) صلى الله عليه وآله وسلم يجيئه الله (هم) أى النساء والذراير (منهم) أى من أهل الدار من المنكرين فى الحكم فى تلك الحالة وليس المراد إباحة قتلهم بطريق اقتصد اليهم بل إذا لم يمكن الوصول إلى الإيوائية المطاة الذرية فإذا أصبحوا اختلط بهم هم جاز قتلهم والإفلاقتصد الاطفال والنساء يقتل مع القدوة على ترك ذلك جمعاً بين الأحاديث المصرحة بالنهي عن قتلهم وما هنا قال الصعب بن جثامة (ومعته) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول لاجى الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم) ومن يقوم مقامه من خلقائه وهذا حديث مستقل ذكره البخارى فيما سبق فى كتاب

دايل على جو ذريع المراقبة ون ذن زوجها وإنه له الرحم أنقل من لعنق وعن حكيم ابن جرير قال تاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما سألت عن ابنة حليمة من صدقة وعقار وصله رحم هل فى نيهام ابن جرير قال ألت على ما سألت من خير متفق عليه وقد أخرج على أن الحربى يتقدمه متى تقدمه ولاؤه أتبعه قوله لا إيمان بالله والجهاد قال الترمذى ذكر فى هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان ولما ذكر كراهة قولى حديث ابن مسعود بالصلاة ثم البر ثم الجهاد فى حديث آخر ذكر السلام من الله والى الناس قال العلماء يختلف الأجوبة فى ذلك باختلاف الأحوال واحتياج الخطائين وذكر ما لا يعلبه السائل والسامعون وترى ما علموه قال فى الفتح يمكن أن يقال إن القتل من مرادة ما يقاوم فلا تقتل الناس والمراد من اعتلهم ومنه حديث خيركم خيركم كراهة ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس أه قوله أنفسها عند أهلها أى اغتباطهم بها أشد فأن عمن مثل ذلك ما يقع غائباً إلا الصلوا وهو كقوله تعالى لن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون قوله وأ كرهنا فى رواية البخارى إلا ما هنا الصلوا المسملة وهى رواية الساقى أيضاً فكأنه يبنى بالقبين المتبعة وكذا النسبى قال ابن قرقول معناها متقارب ورواية مسلم كما هنا قال النووي بحمد الله أعلم فمن أراد أن يعنى رقبة واحدة أمالو كان مع شخص آف درهم مثلاً فأراد أن يشترى بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نضبة

الشربى ويوجد حوله هنا كونه يعمل ذلك كذلك وفى الحديث دل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص ورقبتين لأن الأصابع تسكروا بالعمومات لما عني قتل أهل الشر ثم نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والبيان والذراوى والاطفال ونحو ذلك العموم وبه لا أن يستدل به على جواز تأخير البه أن عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة ويستنبط منه الردى من يقتل عن النساء وغيره من أصناف الأموال زهد الأئممة وإن كان قد يحصل لهم الضرر فى الدين لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر حتى حصل استحباب الإفلاقتناول من ذلك بقدر الحاجة تعالى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما إن امرأة) ثم نسهم (وجئت فى بعض مفازى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هى غزوة الفتح كما فى المعجم الأوسط للطبرانى (مقتولة) تذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل النساء والصبيان) قال مالك والأوزاعى لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو تورس أهل الحرب بين أنفسهن أو لخصن أو سببن ترجعوا لهما معهن النساء والصبيان لم يجوز نسهم ولا يقتل بغيرهم وقد أخرج ابن حبان فى حديثه الصعب زيادة فى آخره ثم نهى عنهم يوم حنين وفى رواية قال ما كانت هذه تقتل ونهى فقد كراهية وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة تمقتولة فى الطاعة فقال ألم لا اله الا الله من قتل النساء من صاحبها فقال لا يا رسول الله أرفقها فأرادت أن تصرعنى فقتلتى فقتلها ثم بها أن توارى

وهو قول الشافعي والكوفيين وقالوا اذا اُثقلت المرأه بغير ثقلها وقال ابن حبيب الان ما ثبت القتل أو قصت اليه كذا قال
 الصبي المراهق واتفق الجميع كاقضل ابن بطلان على منع القصد في قتل القاص أو الولدان اما التسليم لغيره من واما الولدان
 فلقصوه من عن فعل الكفر ولما في استيفهم جميعا من الانتفاع جسم المارق واما القصد فين يجوز ان يغاديه وحكي
 الخازني قولنا يجوز قتل النساء الصبيان على ظاهر حديث الصبي وزعم انه نافع لاحاديث النبي وهو غير صحيح (من ابن
 عباس رضي الله عنهما لما بلغنا عليا مرضي الله عن سرق قوم بالنار) هم السنة اربع صديقهين سبا كانوا يزعمون ان عليا
 بهم وعند ابن ابي شيبة كانوا قوماء بعدون الاصلام (فقالوا كنت انما احو قهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا تعذبوا بعدا لله) وهذا امر في النبي (ولما نزلهم كآمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بلدته) الحق وهو دين
 الاسلام (فاقتلوا) وفي شرح السنة فيلج ذلك عليا فقال صدق ابن عباس وانما حرقهم على الراي والاستجداء كما لم يبق على
 الاصل في ذلك قبل يجوز ذلك لغيره بالكتاب والجلالة في النكابة والنكال قال في القفح واختلف السلف في التصديق فحكه
 ذلك عمرو ابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان ذلك بسبب كفر أو حال في ٢٤٥ مقالة أو كان قصاصا أو اجازي على وخالد بن

الوليد وغيرهما وقال المهلب
 ليس هذا النبي على التعريم
 بل على سبيل التواضع وبذل
 على جواز التعريم فعل العصابة
 وقد حمل صلى الله عليه وآله
 وسلم ابن العربي بالخبر الحمي
 وحرق أبو بكر للاذلة بالنار
 بضمرة العصابة وحرق خالد ناسا
 من أهل الردءوا كثر على المدينة
 يجوزون قصر سرق الحصون
 والمرأه كعب على أهلها وبه قال
 الثوري والأوزاعي وقال ابن
 المنبر وغيره لاجل قصاص الجواز
 لان قصة العرين كانت قصاصا
 أو منسوخة وتيجوز العصا
 معارض بفتح عصا أي حرقه

ورغبين مشورتين فالرقيتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السمينة
 فيها أفضل لان المألوف حاقف الرقبته هناك طيب اللحم قال الحافظ والنبي يظهر ان
 ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق اتبع بالمتى اضعافا
 يحصل من النفع لعتق أكثر عدد امنه وروى يحتاج الى كثرة اللحم لتفريقه على الماويج
 الذين يقتفون به أكثر مما يتفقه به طيب اللحم فالضابط انهما كلا أكثر نفعا
 كان أفضل سواء قتل أو كثر واحتج به مالك في ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أعلى
 غنما من المسلة أفضل وخالفه أصح وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى غنما من المسلمين وقد
 تقدم تقييده بذلك قوله أشرفت بفتح الشين المهيمة والعن المهمة وهو من الشهور
 قوله وفي الثاني دليل على جواز تبرع المرأة الخ قد قلنا الكلام على ذلك في باب ما جاء
 في تصرف المرأة في مالها وما رزوجهما من كتاب الهبة قوله أملت على ما سلف قلتم
 خبر فيه دليل على ان ما فعله الكافر حال كفر من القرب يكتبه اذا أملت فيكون هذا
 الحديث مخصوص بالحديث الاسلام يجب ما قبله وقد تقدم في أوائل كتاب المصالحات وجب
 ذنوب الكافر بالاسلام ايضا مشروط بان يحسن في الاسلام لما اخرج مسلم في صحيحه من
 حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أنواخذ بجماعتنا في الجاهلية قال
 من أحسن في الاسلام لم يواخذ بجماعتنا في الجاهلية ومن أسقى الاسلام أو شرب الا لؤل

٢٤ نيل خا الحصون وغيرهما مقيمة بالضرورة الى ذلك اذا تعين طريقا للظن بالهذو ومنهم من يقدح بان لا يكون مهم
 نسا ولا صبيان وأما حديث البلي بظاهر النبي فيه التعريم وهو نسخ لأمره بالمتكلم سواء كان بوجه إليه أو بجماعته وهو
 محمول على من قصد الى ذلك في شخص بعينه وقد اختلف في مذهب مالك في أصل المسئلة في التعذيب وفي القصاص بالنار وفي
 الحديث جواز الحكم بالناسي بجماعه اتم الرجوع عنه واحتصا به كالدليل عند الحكم لرفع الإلزام والاستتابة في الحدود
 ونحوها وان طول الزمان لا يرفع العقوبة عن استحقاقه وفيه كراهة مثل قتل البرغوث بالنار وفيه نسخ السنة بالنسبة وهو اتفاق
 وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به وهو اتفاق الاعين بعض المعتزلة فيلج كما أبو بكر بن العربي
 وهذه المسئلة غير المسئلة المشهورة في الأصول في وجوب العمل بالناسخ قبل العمل به وقد تفقوا على انهم انفقوا من العلم
 به ثبت حكمه في حقهم اتفاقا فان لم تفكروا فانه يورى على انه لا يثبت وقد ثبت بالجملة كما لو كان ناسخا لكان هذا مذكورا في رواية
 الحمدي ان عليا أقرق المرتدين يعني الزنادقة وقال عامر لم يحرقهم ولكن خرفهم فحارهم فحار وترقى بعضها الى بعض ثم دخن عليهم
 فقال عمرو بن دينار الشاهر تعريم المتأجبت شامت • اذا لم ترم في الحفرتين
 اذا ما أجروا حبلا وتارا • هناك الموت قد تغيدون

وعند البضاري عن عكرمة قال أتى علي بن زيادقة فآخروهم ولا جسدان علياً أتى بقوم من هؤلاء نادى قمعهم كتب فأمر بتار
 فاجبت ثم أخرجهم وكسبهم وروى ابن أبي شيبة عن طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه قال كان أناس يصعدون الأصنام في
 السر ويأخذون العطاة فأتهم على فوضه في السجن واستشار الناس فقالوا اتكلم فقال بل اصنع بهم كما صنع بيننا إبراهيم
 فخرتهم بالنار وهذه الحديث أخرجه أيضاً استجابة المرتدين وأودادهم من أمة في الحدود وكذا الترمذي والساق في
 الحارثية (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول غرست أي لغت (تله تليمان
 الاتيعة) هو عزير وعند الترمذي الحكيم أنه موسى (فأمر بقرية النمل) موضع اجتماعهم (فأمرق) أي القرية بطوار
 التعذيب بالنار وأمر أرق النمل فصاعداً وهو غير مكلف في شرعه واستدل به على جواز ترك الحيوان المؤذي لأن من قبلنا
 شرع لنا الذابيات في شرعنا ما رفعه ثم ورد فيه النهي عن التعذيب بالنار إلا في القصاص بشرطه وكذا لا يجوز عندنا نمل النمل
 لحديث ابن عباس في السنن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل النمل والفضة (فأمرحى أهله) أي ذك النمل (أن
 قرصك نمل) أخرقت أمة من الأمم ٤٢٦ (فسم الله) تعالى في هذه الخلق فهلا نمل واحد قتل حتى آذنتك بخلاف غيره فأنزل

يصدر منها جناية يرفعه إشارة إلى
 أنه لو أرق التي قرصت لما عوب
 وقيل لم يقع عليه العتب في أصل
 القتل ولا في الأراق بل في الزلزلة
 على النمل الواحدة وهو يدل
 لجواز م في شرعه وتعبه بأنه لو
 كان كذلك لم يعاتب أملاً ورأساً
 أو أنه من باب حسنات الإبرار
 سيئات المقرين وهذا الحديث
 أخرجه مسلم في الحيوان وأبو داود
 في الأدب والساق في الصدوقين
 خارجة (عن جرير) بن عبد الله
 الأحمسي (رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (أترى يعني) طلب
 يتغنن الأمر بأراحة قلبه
 المقدس (من ذي الخلفة) بقضات هو الأشهر لأنه لم يكن شيء أعجب لقلبه صلى الله عليه وآله وسلم من قيام ما بشرته بعد
 من دون الله وخبره يراد بذلك أنه كان في بلاد قوم موكان هو من أشرفهم (وكان) ذو الخلفة (يسمى) في ختم) تكبر
 قبيلة شبيهة يتسبون إلى ختم بن أنمار بن أراش وأسم البيت الخلفة وأسم السم ذو الخلفة موضعه الرخشي بان ذلاً لضاف
 إلى أحماء الأجاس (يسمى) أي ذو الخلفة (كعبة العليسة) لأنه بارض العين ضاهوا به الكعبة البيت الحرام من إضافة
 للموصوف إلى المصفوف وهو عند البصر بين يتقدير كعبة الجملة العليانية (قال) جرير (فأطلقت) أي قبل
 وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بشهرين (في خمسين ومائة فارس من أحمس) قبيلة من العرب وهم أخوة قبيلة رط جرير
 يتسبون إلى أحمس بن القنن بن أمارة ويحبه أحمرة تسب إليها القبيلة المشهورة (وكانوا) أصحاب خيل أي يشنون عليها
 لقوله (قال) كنت لا أفتب على الخيل فضررت على الله عليه وآله وسلم (في حصدري) لأنه قلبه (حتى رأيت أثر أصابعه)
 الشريفة (في صدرى وقال اللهم ثبتني على الخيل (واجعله حادياً) لغرضه كونه (مهدياً) في نفسه (فأطلق) جرير (اليها) أي
 الذي الخلفة (فكسرها) أي هدم بناها (وسرها) بأنزله النار فحاطل من الخشب (ثم بحث) جرير (إلى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم) حال كونه (مختبراً) بتكسرها وشره بها (فقال رسول جرير) هو أي أوطاة تخشين بن زيد عثر رسول الله

والآخر وحديث حكيم المذكور يدل على أنه يصح العتق من الكافر في حال كونه
 ويناب عليه إذا أسلم بعد ذلك وكذلك الصدقة وصله الرحم
 (باب من أعتق عبداً وشرط عليه خدمة)
 (عن مشقة أبي عبد الرحمن قال أعتقتي أم سلة وشرطت على أن أخدم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ما عاش ورواه أحمد وابن ماجه • وفي لفظ كنت ما كالات سلة فقالت
 أعتقتك واشترط عليك أن أقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فقلت لولم
 تشرطني على ما ذارقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فاعتقتي وانقرطت
 على رواد أبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الساق وقال لا بأس بإسناده وأخرجه أيضاً
 الحاكم وفي إسناده سعيد بن جهمان أو شخص الأسلي ونسبه يحيى بن معين وأبو داود
 السبكي وقال أبو حاتم الرازي شيخ كتب حديثه لا يخفى به وقد استدل به هذا
 الحديث على صحة العتق المعلق على شرط قال ابن رشد ولم يلقوا أن العبد إذا أعتقه
 سيده على أن يخلصه مستقناً أنه لا يمتنع منه إلا بخدمته قال ابن رسلان وقد اختلفوا في
 هذا فحكى أن ابن سيرين ثبت الشرط في مثل هذا أو سهل عنه ما جد فقال بشرى هذه
 الخدم من صاحبه الذي اشترطه فقبله بشيء بالهداهم قال نعم • وقال الخطابي
 هذا وعبر عنه باسم الشرط ولا يلزم الوفاة به وأكثر القتهاء لا يعصون إيقاع الشرط

على الله عليه وآله وسلم (وإذا قمنا في الحلق ما شئنا شئنا تركها كأننا جمل الجوف) بالهمزة والجيم والفاء أي صارت كالجمعة
 انطلى الحرف (أو) قال (أجر) بالراء والواو خمسة كآي من نزع زيفوا وذهب بهجتها وقال انطلى مثل الجمل الطلي بالنظر ان
 من يره أشارة على ما حصل له من سواد الاحراق (قال خيارك) صلى الله عليه وآله وسلم (في خيل) أحسن ورجالها أي دملها
 بالهكة (خسر مرات) مبالغة واقصر على التوراة مطلوب قال في القتيب ذهب الجهم والى جواز التفرق والتضييق في بلاد
 العدو وكرهها لأوزاعي والشمس وأبو ثور وأبو حنيفة وأبو حنيفة أي بكر جوشه أن لا تخلفوا أسبانيا ذلك وأجاب الطبري أن النبي
 عمول على القصد في خلاف ما إذا ما أودع في خلال القتال فأوقع في نصب المضيق على العائق وهو ضوماً بأجاب في
 النبي عن قتل النساء والصبيان وهذا قال أكثر أهل العلم وهو ذلك القتل بالتفرق وقال غيره انما هي أبو بكر جوشه عن
 ذلك لأنه علم أن تلك البلاد ستفتح فأراد بقصصها على المسلمين والله أعلم (عن أبي هريرة) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال هل
 (وسلم قال هل) أي مات (كسرى) بكسر الكاف وقد فتح معربته سروي واسع الملك وهو اسم لكل من حلا القصر (ثم لا يكون
 كسرى بعده) بالهراق (ويصير) بغير صرف العجمة والعلة (المليكن) ٢٤٧ ثم لا يكون يصير بعده بالشام قال النفاي

وسبب الحديث أن قريشا كانت
 تأتي الشام والعراق كثيرة التجارة
 في الجاهلية فلما أسلوا خلفوا
 انقطاع سفرهم اليها فخطبهم
 بالاسلام فقال صلى الله عليه وآله
 وسلم لا كسرى ولا قصر بعدهما
 بهذين اللفظين ولا ضرر عليكم
 فإن يكن يصير بعده الشام ولا
 كسرى بالعراق ولا يكون
 (ولتسمن تكونهما) أي ما لهما
 المدون وكل ما يصعب ويذكر في
 سبيل الله عز وجل وهذا
 الحديث أخرجه مسلم (وعنه)
 أبو عن أبي هريرة (رضي الله عنه
 قال سمى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الحرب خدعة) في

بعد الحق لأنه شرط لا يلاقي ملكا ومنافع الحر لا يملكها هذه الآية إجارة أو مافى
 معناها قال في العروة مثله ومن قال أخدم أولادى في ضمهم ضم سنين فإذا مضت
 فانت حرتى واستكمل ذلك إجماعا لحصول الشرط والوقت قال قلت لو خدمهم في غير
 تلك الضمة إذا صد انطمة لا مكائهم وكذلك لو فرق السنين عليهم لم يصح قال الأمام
 يحيى والمصدق قبل الوفاء كل تصرف إجماعا قال في الصريح دعوى الإجماع تنظر قال
 الأمام يحيى وتلزمه الخدعة إجماعا لا قدوة فيها السيد لهم قال المهادي ويعتق بعض المدة
 وإن لم يخدم أذعن بعض أصحابنا حيث قال فإذا مضت قال وإذا مات الأولاد قبل انطمة
 ومضى السنين بطل الحق لطلان شرطه وقيل إن كان لهم أولاد اعتق بخدمتهم إذا
 بهمهم المقت لأقربهم من الورثة

(باب ما يباح من حلال ذارح محرم) *

(عن أبي هريرة) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى ولعن والله إلا أن
 يجدهم ولو كانت تربة في حقلهم أو الباءة إلا أن يضارى هو عن الحسن عن معمر بن النسي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلا ذارح محرم فهو حروا لله إلا أن يلقى * و
 لفظ لا جد فهو عتيق ولا يداود عن عمر بن الخطاب موقوفاً مثل حديث معمر بن النسي
 أنس ابن مالك أن أنصاراً سألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله

هروا الخندق قبل ما يستقيم من مسعودي يصل بين فريش وضمان واليهود قاله لو أذى وتكون بالثورة والكذب ويختلف
 الوعد وهو ذلك قاله ابن العربي وفيه المستثنى الجائر المخصوص من الحرم وقال النوني انتقوا على جواز ذراع الكمار
 في الحرب كيفما أمكن الآن يكون فيه نقض عهد لو أمان فلا يجوز قال في القتيب في الحديث الاشارة الى استعمال الرأى
 في الحرب بل الاحتياج إليه أكل من الشطاعة ولهذا وقع الاختصاص على ما يشبه إليه هذا الحديث وهو كونه الحج عرفة وقد
 قال ابن المنية معنى الحرب خدعة أي الحرب الجدية لصاحبها الكاملة في مقصودها انما هي الخدعة لا المواجهة ثم ذلك نظير
 المواجهة وحصول التفرغ من الخدعة بغير شرط هذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي وأبو داود والترمذي في الجهاد والنسائي
 في السيرة (عن البراء بن عازب) رضى الله عنه قال جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على الرجلة) جمع راجل على خلاف
 القياس وهم الذين لا خيل معهم (يوم أحد) وكذا الحسن بن عبد الله بن جبير (بضم الجيم) بضم الجيم وفتح الواو الاضماري استشهد يوم
 أحد (قال) لهم صلى الله عليه وآله وسلم (أندروا غنائظنا العظيم) أي أنروا غنائظنا من مكائهم وليتامن من إيانا وتنا
 وأكلت المايع غنائظنا (فلا تبرحوا مكائكم هذا حتى أدرككم) وعدائهم انصق قال انفضوا الخيل غنائظنا لا ياتوا من
 خلفنا (وإن أوتوا من القوم وأدوا ناههم) أي شينا عليهم وهم قتل على الأرض (فلا تبرحوا) أي فلا تروا أو ساكنة

بغير امرى وعند ابن اسحق والله اعلمت ولم يثبت وما امرت وانما لم تسمع لانهم كانوا اعداء وقد كانوا ابناء يوم يذبح
 (ثم اخذ يرتجز) يقول اهل اهل اهل اهل اسم من كان في الكعبة اى لا حركت يا هبل (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الاتحيبوا) اى لا يسيقان (قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا الله اعلى واوجل قال) ابو سفيان (ان لنا العزى) صم كان لهم
 ولا عزى لكم فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم الاتحيبوا) قال قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا الله مولانا ولا مولى
 لكم اى الله امرنا وهذا الحديث أخرجه ايضا في المغازى والتبصير ورواه داود في الجهاد والتبصير في السير والتبصير
 والفرس منه هذان الهزج وقعت سبب مخالفة الرماة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه كراهة التنازع والخصام
 واجاد والاختلاف في القاتلة في احوال الحرب بان يذهب كل واحد منهم الى رأى ويان عقوبة من هوى اهل الهزجة
 وقال الله تعالى ولا تنازعوا فتشوا واذهب ويحكم قال قتادة الرمح الحرب (عن صلة بن الاكوع) سنان بن عبد الله (رضي
 الله عنه قال خرجت من المدينة فذهبت الى الحارث بن النعمان في طريق الشام حتى اذا كنت ببيتة الغابية هي
 كالعقب في الجبل (التي بين غلام لعبد الرحمن بن عوف) لم يسم الغلام ويحتمل ٤٩٩ انه رباح اى كان يضم النبي صلى الله

عليه وآله وسلم (قلت له) ويحك
 ما بك قال اخذت بضم الهزة
 آخر مشاة فوقيسا كتبتنا
 للمعول (لقاح النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم) واحد هاضم
 وهي الحلوب وكانت عشرين
 لقصة ترمى بالغابة وكان يسم
 عينة بن حسن التزاري (قلت
 من أخذها قال غطفان وفزارة)
 قبيلتان من العرب فيمساك
 (فصرخت ثلاث صرخات
 اصمت ما بين لقيتها) اى لاني
 المدينة واللاية الحرة (يا صبا
 يا صبا) حررتين بفتح الصاد
 هو متادى مستغاث واللفظ
 للاستغاثة والهالك وكلمته

حرم وعبد الحق وابن القطان قوله لا يبرى بفتح أوله اى لا يكافئه جملة من الحقوق
 عليه الابان يستتر به يتعفه وظاهره لا يعتق بمجرد الشراء بل لا يضمن العتق وبه
 قالت الظاهرية وخالفهم غيرهم فقالوا لا يعتق بنفس الشراء قوله اذ اراد بفتح الراء
 وكسر الميم وأصله موضع تكونين الواو ثم استعمل القربا بفتح على كل من ينكح
 ويشترى وبه يجب تحريم النكاح قوله محرم بفتح الميم وسكون الميم المحلة وفتح الراء
 المقنعة وبقال محرم بضم الميم وفتح الميم وتشديد الراء المقنوعة والمحرم من لا يجل
 نكاحه من الاقارب كالاب والابن والامم ومن في معانهم قال ابن الاثير انى ذهب اليه
 أ كثر اهل العلم من العصاية والتابعين وبالله ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحدان من مالك
 ذارهم محرم حتى عليه ذكر كان أو أمي وذهب الشافعي وغيره من الأئمة والعصاية
 والتابعين الى انه يعتق عليه الاولاد والابناء والامهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرانه
 وذهب مالك الى انه يعتق عليه الولد والوالدة والابن ولا يعتق غيرهم قال البيهقي وافقنا
 أبو حنيفة في اى الامام انهم لا يعتقون بحق المقتول الشافعي ومن وافقه بان غير
 الوالد والابن لا يملكون بآراء الشهادة ولا يقيم بها التمتع اختلافا للذين
 خالفه قرابة بن الميم وبأنه لا يصح عليه بآراء من كان الميم وبأنه لو استعق
 العتق عليه بالثواب لم ينج منه اى اشتراه وهو مكاتب كالوالد والولد لا ينجى ان

نادى الناس استغاثه بهم في وقت الصباح وقال ابن المنذر انها للندبة ورعاسقط في الوصل وقد ثبتت في الرواية قبولها عليها
 بالسكون وقال القرطبي معناه الا لا يهد هذا الامر المهم الذي دهمهم في الصباح وهي كلمة يقولها المستغث وكانت عاداتهم
 بغيره في وقت الصباح فكانت قال تاهبوا المادهم صباحا قال ابن المنذر ان الدعوة ليست من دعوى الجاهلية التي هي عنها
 لاها استعانة على الكفار (ثم انقذت) اى اسرعت في السير وكان ملثما على رجله (حتى) انقذهم وقد أخذوا بالجملة ارمهم
 بالنبل (واقول نا ابن الاكوع واليوم يوم الرضع) بضم الراء وتشديد الصاد الفجأة اى يوم هلاك القمام من قولهم لثم راضع
 وهو الذي رضع الثوم من ثدي امه وكل من نسب الى الزم فانه بوصف المص والراضع وفي المثل الا لثم من راضع وأصله ان رجلا
 من العصابة طرقة ضيف ليل المص رضع شاة فلا يسمع الضيف صوت الحلب فكثر حتى صار كل لثم راضعا وسامع ذلك
 أول يقبله وقبل المعنى اليوم يعرف من وضع كرمه فاجبته أو لثية فحسنته أو اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صفه وتدريبه
 بهامن غيره (فاستغاثتهم) اى استخلصت القمام من غطفان وفزارة (قبل ان يذبحوا) اى المله (فانبتها) حال كوني
 (ا) وفيها لفتي النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وكان قد خرج اليهم غداة الربيع الى الحديفة متغنا في خمسةائة وقبل سعةائة
 بعد ان جله لبريخ ونودي يا خيل الله اكبري وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم حتى تملكك الغيل لبريخ اى على اير لبريخ فقط

يا رسول الله ان القوم يعني غطفان وفزارة (صلواتي) بكسر العين (واي) اهلهم ان يشربوا اي كراهة شربهم (مقيم)
بكسر السين وسكون الصاد اي حظه من الشرب (فابت في اثرهم) بكسر الهمزة وسكون الميم وسكون الدال وسكون
بعض في ما تدرج استقلت ما يذهب من السرح واخذت باعتاق القوم (قالت ابان الاكوع ملكيت) اي قدوت عليهم
فاستدعيتهم وهم في الاصل امرار (فاجمعي) اي فارقت واحسن الضم ولا تأخذ بالشفة (ان القوم) غطفان وفزارة (يقرون)
اي يضافون (في قومهم) يعني انهم وصلوا الى غطفان وهم يصفقونهم ويساعدونهم فلا تائدة في البحث في الاثر لانهم لم يلقوا
ما يصيبهم وزاد ابن عبد الحكم من غطفان فقال مروا على فلان الغطفاني فصرلهم يمزروا غلًا واخذوا يكتطون جلدها
رأوا غيرة نمر كواخر جو اهرام الحديث وفيه مجزعة حيث اخبر على الله عليه وآله وسلم بذلك وكان كما قاله وفي بعض اصول
البخاري يقررون بضم الراء مع فتح اوله اي ارفقهم فانهم يصفقون الاضافه اخرى على الله عليه وآله وسلم ذلك بهم رجاء وبهم
وانابهم وهذا الحديث الثاني عشر من ثلاثين البخاري واخرجه ايضا في المغازي وكذا مسلم واخرجه النسائي في اليوم
والليلة (عن ابن موسى) ٢٥٠ (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكمو العاق)
بالعين المهملة وبعد الالف فون

نصيب مثل هذه الاقضية في رواية حديث حمزة وحديث ابن عمر لا يلتفت اليه
منصف والاعتذار عنهما بما فيهما من الغال المتقدم سابق لانهما يتعاضدان
فيصطبان الاحتياط وسكن في الفتح عن داود الظاهري انه لا يعتق أحد على أحد قوله
لا بن اخنأ بالثنا من فوق والمراد انهم اخوال آية عبيد المطلب فان ام العباس هي
تتبع بالثمن والفوقية مصفر ايت جنان بالجمع والنون وليست من الانصار وانما
ارادوا بذلك ان ام عبد المطلب منهم لانها سلبت حمز بن ابيصة بجهتين مصفرا وهي
من بني النصار ومثله ما وقع في حديث الهجره صلى الله عليه وآله وسلم نزل على اخواله
بن النصاروا اخو الحقيقة انما هم بنو زهره بنوا النصار اخوال جده عبيد المطلب
وقد استدل بحديث أنس هذا من قال انه لا يعتق ذو الرحم على رحمه وقد ترجم عليه
البخاري فقال باب اذا أسر اخو الرجل او جده على يفاذي قال في الفتح قيل انه اشار بهذه
الترجمة الى تضعيف ما روي عن عائشة ارحم حمز

• (باب ان من مثل بعبد عتي عليه) •

(عن ابن جرير يجمع عن حمز بن شبيب عن آية من جده عبد الله بن حمز بن زبابة ابا روح
وبدقلا ما لمع جارية في ع آتته وجبه فاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من
فعل هذا بن قال زبابة فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال ما جعل علي هذا فقال

علي وزن القاضي (يعني الامم)
أي من المسلمين من يت المال
(واطهوا الجائع) آدميا أو
غيره (وعودوا المريض) وهذه
الاشربة تستعمل كدواء والولان
قرص كتابه كايه عليه كانه
الطبيب وفيه وجوب فكذلك الاسير
من ايدي العدو جبال أو بغير مال
(عن أبي بصيرة) • وهب بن
عبد الله السوائي (رضي الله عنه)
الله (قال قلت لابي) رضي الله
عنه (هل عندكم) أهل البيت
النبي (شئ من الرشي) خصكم
في النبي صلى الله عليه وآله وسلم
دون غيركم كاترتم الشبهة الا

ما في كتاب الله قال علي (لا اله الا الله) أي شقها في الارض حتى تبت ثم انخرت فكان منها حب كثير (وبرأ) كان
القبعة أي شقها (ما اعلمه) عندنا الا انما يصطبه الله جل في القرائن فمجهو واستقر ارجع العالم من القرآن بقهه ما لم
يكن منقول عن المصدرين اذا وافق اصول الشريعة وهذا فيه تأكيد لقول امامنا ابا الهجره ما لا ندرجه اهل البيت العلم بكثرة
الرواية وانما لا يقررون وقوم يضعه الله في قلب من يشاء (وما في هذه العصفه) برمي الورقة المكتوبة وكانت معلقة وبقيته نفسه
وعند السائق فخرج كتابا من قرايبه قال ابو بصيرة (قلت) لابي رضي الله عنه (وما) أي أي شيء في هذه العصفه قال
فيها (القول) أي حكم العقل وهو انه أي احكامها ومقاديرها وانما هو استانها (وفكك الاسير) وهو ما يحصل به خلاصه
(وان لا يقتل مسلم بكافر) أي وحكمه فصرم قتل المسلم بالكافر وهذا مذهب الجمهور وخلافه الشيعه مستدلون بان صلى الله عليه وآله
ولم يقاتل مسلما بعد هجرته (ارطني لكمه) من ضعف لا يتحج به وهذا الحديث سبق في كتاب العلم (عن أنس بن مالك رضي
الله عنه ان رجلا من الانصار) لم يصحوا (استاذوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله ائذن فلتقتل لابن استنا
عباس بن عبد المطلب وليسوا باخوانا على اخواله لان أمه على بنت حمز ومن بني النصار وليست تقيه ام عباس انصارية
انما طاولوا ابن استنا لتكون المنفعة عليهم في اطلاقه بخلاف ما قالوا ائذن فلتقتل لعلمك (فداس) أي المال الذي يستغنيه

نفسه من الأسر (فقال لا تدعون منها) أي لا تتركوا من غلبتكم (درهما) وأما ما يجهل على الله عليه وآله وسلم إلى الترك لثلاث
يكون في الدين نوع مجابة وكان العباس إذا مال فاستوفيت منه الفدية وقصرت إلى الفاتحين وعند ابن إسحق أنه صلى الله عليه
وأه وسلم قال يا عباس أفدتك وأبقى أخيك عليل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث وطيفل عتبة بن عمرو وعبد موسى بن
عقبة إن غدا هم كان أربعين وأربعة ذهاب (عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عزم من
المشر كين) أي جاسوس وهو صاحب سر الشروعي حينئذ لا جيل عليه بعينه وأشد اهتكامه بالرؤية واستمرافقه فيها كأنه جميع
يدنه صار ميتا خالي الفزع لم أقف على اسمه (وهو في سفر) وعند مسلم أن ذلك كان في غزوة هوازن (جلس عند أصحابه يتحدث ثم
انقضى) أي انصرف (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الطيب هو قتله وقتله) سلمة بن الأكوع (فنهله) تشبیه القاتل (أعطاه
سلبه) نافذة ثم أئذنه على ما يستحقه بالفتنة وهو النبي المسلوب حتى به لانه يسلب عن المختول والمراد به ثياب القتل والخلف
والأنت الحارب والسر والعلو والاراء والمنطقة والخاتم والقصة معه وفوق ذلك فهو ميسوط في الفقه وهذا السلب
الذي أعطيه سلمة من مقتله جعله امر عليه وآله وسلم سلاحه كما وقع معنا ٣٥١ فسلم روى الحديث قتل الجاسوس الحربي

كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فأتنا سر فقال
يا رسول الله تخولني أنا فقال مولاي الله ورسوله فأوصوه بالمسلمين فلبسوا به اليا ب
يكر فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم فخرجي عليك النفقة وعلى
عياال ظهرا ما عليه حتى قبض فلما استخف جرحه فقال وصية رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال نعم أين تريد قال مصر قال فكتب عمر إلى صاحب مصر أن يعطيه
أرضيا كما هو أروا أحد وفي رواية أبي حمزة الصبي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سارنا فقال له ما لك قال سيدو
وأني أقبل جارية فلبس هذا الصبي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بالرجل
فطلب فلم يقد عليه اقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فأتنا سر رواه
أبو داود وابن ماجه وإذا قال علي بن نصر في يارسل الله قال تقول رأيت أن اسرقني
هو لا يقال. ول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن أو مسلم وروى ابن ماجه
أحمد أمته في حقل سارق فجزها فأتها عمو وأوجعه مذبزا حكاها أحمد في رواية
ابن منصور وقال وكذلك أقول) حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وقال
المنذرى في اسناد عمرو بن شعيب وقد تقدم اختلاف الائمة في حديثه وفي اسناده

أه قال يوم الخميس وما يوم الخميس) أي أي يوم هو تجمعه لما وقع فيه من وجعه صلى الله عليه وآله وسلم قال الكر ما لي
الفرس منه تقدم أمر في التدفوا المكر وهو امتناع الكتاب فيما يقتضيه ابن عباس (ثم يكت حتى خضب) أي رطب وبلل
(معها ما يصح) فقال اشتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعه) الذي توفي فيه (يوم الخميس) قال لا توفى بكتاب أي
بأدوات كتاب كلقوا والهود أو أراد الكتاب ما من شأنه أن يكتب فيه نحو الكاف والكتف (أكتب لكم) يلزم جوابه باللام
وبالرفع على الاستئناف وهو من باب الجواز أي أمر أن يكتب لتكميل كتابا ثم قلوا بعده أبا انتازوا في باب كتابة العلم قال
جمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسينا فاحتقوا وكرا (ولا ينبغي عندني) من الانبياء
(تنازع) في كتاب العلم قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوموا على ولا ينبغي عندنا تنازع فنيه التصريح بأنه من قرأه
صلى الله عليه وآله وسلم لأن قول ابن عباس والظاهر أن هذا الكتاب الذي أراد ما هو في النص على خلافه أي بمكر
لكنهم لم تنازعوا واشتره صلى الله عليه وآله وسلم عدل عن ذلك لمع لا على ما أصطنع استغلافه في الصلاة فوعده مسلم
عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ادعي لي يا بكر وأنتا أكتب كتابا فاني أخاف أن شقي مقن ويقول قائل أنا أولى
وبأي الله والمؤمنون ألا يا بكر وعندنا من حديثنا الشدة وجهه صلى الله عليه وآله وسلم قال اتوني بيوافق كتب أو

فرواس كتب لاني بكر كمالا لصفت الناس عليه ثم قال معاذ الله ان يصنف الناس على أبي بكر فهذا المص صريح في ما ذكرناه من انه صلى الله عليه وسلم امتنا تركناه مع لاهل اهل البيت الكذالك وهذا سبط قول من قال انه كتاب يزيد احكام وتعليم وخشي عرهم الناس من ذلك فقالوا جبر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) بلقن الماض وقد نزل ابن بطال انهاء حتى اختلفوا وابن التين انها يعني هذي وهذا غير لاني بقدر الرضيع اذ لا يقال ان كلامه مقيد مضبوط في حال من الحالات بل كل ما يتكلم به حتى جميع لا خلف فيه ولا غلطوا كان في صحة أو مرض أو نوم أو يقظة أو رضا أو غضب ويحتمل ان يكون المراد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جبركم من المص الذي هو ضد اوصال لما قد وردت من الواردات الالهية وانما قال في الرقيق الاعلى وقال النووي وان صح بدون الهمة فهو لما أصابه من الحيرة والهمسة لتعظيم ما شاهد من هذه الحيلة الدالة على وقاه وعظم المسبية ابرى المجرى شدة الوحد قال الكرماني فهو مجاز لان الهذيان الذي للمريض مستلزم لشدة وجعه فاطلق للزوم واداء اللان وفي رواية المجرى بهمة الاستهم الانكارى اى هذى انكارا على من قال لا يتكسبوا اى لا يتجملوا كاس من هذنى في كلامه ٢٥٢ اولى من تلته بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت لشدة المرض

عليه (قال صلى الله عليه وآله وسلم دعوني اى اتركوني (قالى انافيه) عن المراقبة والتأهب لقاء الله تعالى والتفكر في ذلك (خير مما تدعوني اليه) من الكتابة ونحوها (وأوصى هندسونه بسلات) فقال (اخرجوا المشركون من جزيرة العرب) وعندنا جمل من حديث عائشة آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال لا يتركوا جزيرة العرب بستان وعنده ايضا من حديث أبي عبيدة قال آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر جواهم واهل الجبازواهل الجباز من جزيرة

الاحتياج بن أوطاة وهو تفضل كنتم دلس وبقيت جبالاً جدتقات وأخرجه أيضا الطبراني وأخرجه أخرجه مالك في الموطأ بلقن ان وليعة أتت وهو قد مضى بها سبها نارا فاصابها بها فاضتها عليه وأخرجه أيضا الخا كفي المستدرك في الباب عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من علم بحسبك أو غيره فكفارته أن يصتة وعن سويد بن مقرن عند مسلم وأبي داود والترمذي قال كافي مقرن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لنا الاتحادات واحدة قطعتها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتقوا وفي رواية انه قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا خادم لبني مقرن غيره قال فليس تعلموها فاذا استغفروا عنها فليأتوا سبيلها وعن معمر بن جندب وأبي هريرة ذكرهما ابن الاثير في الجامع ويص لهما وكلاهما بلقن من مثل بعد مقت عليه وعن أبي مسعود البصري عن نعيم بن مسعود وغيره عنه كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من خلفي الى أن قال فاذا ارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله أقدر عليك منك على هذا الغلام وفيه قلت يا رسول الله هو حروجه الله فقال لم تسجل فقتلك النارا ولستك النادوا الاحاديث تدل على ان المنه من أسباب العتق وقد اختلف هل يقع العتق بمجرد اتم الخشفي البصر عن علي والمهادى والمؤيد بقاءه والقر يمين انه لا يفتق بمجرد اهل يومر السيد

الربيع عن جبرمضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يخرج من اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا داع فيها الاسلام واهل اجدوسلم والترمذي وصحبه في النصارى عن ابن عمر ان جبر اهل اليهود والنصارى من أرض الحجاز وكرم وخيبر الى أن قال اسلامهم جبر الى تمام أو رضاء قال الأصمعي جزيرة العرب ما بين أقصى عدن ايين الى ريف العراق طولاً ومن يحد قوما الى أطراف الشام عرضاً وسمت جزيرة الحاطة الجباز بها يعني بحر الهند وجمها فارس والحشو واضفت الى العرب لانها كانت بايديهم قبل الاسلام وها ووطنهم وسانزلهم قال في القاسوس وجزيرة العرب ما حاط بها بصر الهند وبحر الشام تحدها والتمار ما بين عدن الى أطراف الشام طولاً ومن حده الى ريف العراق عرضاً اه وقال النووي في شرح مسلم قال ابو عبيدة يحيى ما بين حنراى موسى الى أقصى اليمن في الطول وأما في العرض فباين رمل برين الى مقطع السجاء وقوله حنراى موسى هو بفتح الحاء المهملة وفتح القاء ايضا قالوا وسمت جزيرة الحاطة الصاري ما بين فاحسها وانقطاعا عن المياه العظيمة واصل الجزر في اللغة القطع واضيفت الى العرب لانها الأرض التي كانت بايديهم قبل الاسلام وديارهم الى هي وأوطانهم وأوطان اسلافهم وحكى الهروي عن مالك ان جزيرة العرب هي المدينة والصحيح المعروف عن مالك انها مكة والمدينة واليمن والعين اه وظاهر حديث ابن عباس انه يجب اخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان يهوديا او نصرانيا او مجوسيا ويؤيد هذا ما في حديث عائشة المذكور بلقن لا يتركوا جزيرة العرب بستان وكذا حديث جبر

وأبي حبيدة بن الجراح تصريحهما بانراج اليهود والنصارى قال في قيل الاوطار وجهذا يعرف ان وقوع في بعض الفاظ الحديث من الاقتصار على الامر بانراج اليهود لا يشأ في الامر العام لقروى في الاصول ان التخصيص على بعض افراد العلم لا يكون مخصوصا للامم المصرية في لفظ آخر وما نحن فيه من ذلك ظاهر الحديث انه يجب اخراج المشركون من كل مكان داخل في جزيرة العرب وسكنى المحافظة في القفق في كتاب الجهاد عن الجمهور ان الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الطباخانة قال وهو مكة والمدينة والبلعة وماوا الالهة لا يمسوا ذلك بما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لا اتفاقا بل جمع على ان الذين لا يمتنعون منها هم اناس من جزيرة العرب قال ومن الحققة يجوز مطلقا الا المسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للعبادة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اصلا الا اذن الامم لمصلحة المسلمين اه قال ابن عبد البر في الاستذكار ما نقله قال الشافعي جزيرة العرب التي اخرج هو اليهود والنصارى منها مكة والمدينة والبلعة وغنائمها فاما الذين غلبس من جزيرة العرب اه وفي القسطاني وكذا لا يمنع من الاقامة في اليمن لانه ليس من جزيرة العرب لان هو ارجى اهل اليمن من الطباخا وافرهم فاما من اليمن ولا يخرجهم هو ولا احسن الخلق اه ٢٥٣ وانما اخرج اهل بخران من جزيرة

العرب وليس من الطباخا فقتضهم العهد ياخذهم اربا المشروط عليهم ترك اه ولم يفرغ أبو بكر رضي الله عنه فقلت فاجلاهم عرض الله عنه وقيل انهم كانوا اربعين الفا وقد استعمل بهذا الحديث الشافعي وقوم من العلماء على منع اقامة الكافر ذميا كان او حيا بمكة والمدينة والبلعة وقولهم وما نقلت ذلك من الطرق فلا يقرى شي منها بجزيرة ولا غيرا بشرطها قال النووي واخذ بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهم من العلماء وجوب اخراج الكفار من جزيرة العرب وقالوا لا يجوز تركهم من سكانها ولكن قال

بالعتق فان قرد قالكم وقال مالك والشافعي وداود والواقفي بل يعتق مجردها وسكنى في البر ايضا من اكثر من مثل بيعهم بل يعتق وعن الاوزاعي انه يعتق ويعتق القبة لمالك قال النووي في شرح مسلم ضد الكلام على حديث سويد بن مقرن المتقدم انه اجمع العلماء ان ذلك العتق ليس واجبا وانما هو مندوب ربه  فارة واذا اقام الظلم وقدم اهلهم على عدم الوجوب انهم على الله عليه وآله وسلم لهم بان يستقدموا ورد بان الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم باستقدامها لا يدل على عدم الوجوب بل الامر قد افاض الوجوب الاذن بالاستخدام دل على كونه وجوبا متراجعا الى وقت الاستغناء عنها ولذا امرهم من الاستغناء فقتلها وقتل النووي ايضا من القاضي حياض انه اجمع العلماء انه لا يجب اعتاق بشي مما يشبهه المولى من مثل هذا الامر الخلف يعني الظلم المذكور في حديث سويد بن مقرن قالوا واختلفوا فيها كقولهم ذلك رشتع من ضرب مجروح لغيره موجب وقهرق بنار او قطع عضو او اذنه او نحو ذلك فذهب مالك والاوزاعي والشافعي الى عتق العبد بذلك وسكنى ولا يراه وبعاينه السلطان على فعله قال سائر العلماء لا يعتق عليه اه وبهذا يتبين ان الاجماع الذي اطلقه النووي مقيد بمثل ما ذكره القاضي حياض واعلم ان ظاهر حديث ابن عمر الذي ذكرناه يقتضي ان الظلم والضرب يقتضيان العتق من غير فرق بين القليل والكثير والمشرع وغيره ولم يقل ذلك احد من العلماء وقد دلت الادلة على ان يجوز

٤٥ قيل شا الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الطباخا وهو من مكة والمدينة والبلعة وما اهلها دون اليمن وغيره ما علم من جزيرة العرب جليل آخر منهم وروى كتب وكتب اصحابه قال بعضهم وانما قلنا يجوز ان تقرهم في غير الطباخا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال ان رجولهم من جزيرة العرب ثم قال ان رجولهم من الطباخا مرقتان المقصود بجزيرة العرب الطباخا فقط ولا يخص الطباخا عن ما راى البلاد الاربعية ان المصلحة في اخراجهم منه اقوى فوجب مراعاة المصلحة اذا كانت في تقريرهم اقوى منها في اخراجهم اه قال النووي في قيل الاوطار وقد اوجب عن هذا الاستدلال باجوبتها ان حل جزيرة العرب على الطباخا وان مع مجاز من اطلاق اسم الكل على البعض فهو معارض بالقلب وهو ان يقال المراد ان الطباخا جزيرة العرب اما ان يخصصها بالطباخا فبما جاء بالمراد واما مجاز من اطلاق اسم الجز على الكل فجميع احد الجزين مقتضى دليل ولادليل الاماذا عين فهم احد الجزين وبما ان في خبر جزيرة العرب زيادة لم تغير حكمه انفسه والزيادة كذلك محسوبة ومنها ان استنباط كون هذه التفرقة في غير الطباخا في المصلحة فرفع ثبوت الحكم اعني التقرير لما علم من ان المبسطة اقوى من حكم الاميل بدتجوه هو الدليل ليل الا على في التقرير لا يثبوت حديث

العلم والكافر لا تقرأى تاريخا واحدا حديث لا يقرئ بجزيرة العرب دينان وهو هذا الاستنباط واقع في مقام النص
المصرح فيه بان العلم كراهة اجتماع دينين فلو فرضنا ان لم يقع النص الا على ان ارجعهم من الجاهل كان المتعين الحاق بقية
جزيرة العرب به لهذه اللة فكيف والنص المصرح بالخراج من جزيرة العرب وايضا هذا الحديث الذي فيه
الامر بالخراج من الجاهلية الامر بان اهل جزيرة العرب كما تقدم وليس يخرج من الجاهل فلو كان لفظ الجاهل مخصصا للفظ
جزيرة العرب على انفراد او الا على اهل الجزيرة فلو كان في ذلك احتمال لبعض الحديث واما على بعض
وهو باطل وايضا لما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه بلفظ اهل الجاهل فهو معارض لنظر في حديث ابن
عباس المصرح فيه بلفظ جزيرة العرب والقهوم لا يقوى على معارضة المطوق فكيف يرجع عليه فان قلت فهل يخص
لفظ جزيرة العرب المتولد من زمانه من الاجرام بلفظ الجاهل عند من جواز التخصيص بالقهوم قلت هذا القهوم من
مقاهم القرب وهو غير معمول به عند المحققين من أئمة الأصول حتى قيل انه يقل به الا لا طاق وقد تقرر عند حلول اهل
الأصول انما كان من هذا القيد يجعل ٢٥٤ من قبيل التخصيص على بعض الافراد لا من قبيل التخصيص الا عند أبي

نور اه وقال في السبل الجرار
الاحاديث الثابتة في الخصمين
وقررها من جماعتهم العصابة
قد تضمنت الامر الامة بالخراج
اليهود من جزيرة العرب فلا
وجه منعهم من سكني غيرهما
والراهم ان يسكنوا في خطتهم
فانهم قد صاروا بسلام الجزية
والقيام الصغار اهل ذمة ووجب
على المسلمين رعايتهم وحفظ
ديارهم وأموالهم وتركهم
يسكنون حيث ارادوا في غير
جزيرة العرب ولا ينال الامر
بان ارجعهم من جزيرة العرب
ما ورد في حديث آخر من الامر
بان ارجعهم من الجاهل كما اخرج
أحمد من حديث أبي عبيدة

السيد ان يضرب عبده لتأديب ولكن لا يجاوز به عشرة أسواط ومن ذلك حديث
اذا ضرب أحدكم خادمه فليصتبه الوجه فأذا ناله سياح ضربه في غيره ومن ذلك الاذن
لسد الامة بجمعها فلا بد من تقديم مطلق الضرب الوارد في حديث ابن عمر هذا ما ورد
من الضرب المأذون به فيكون الموجب للعتق هو ما عداه

• (باب من اعتق شركا له في عبد) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اعتق شركا له في عبد وكان له مال
يلتصق بالعبد قوم العبد عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعق عليه العبد والا
قدعت عليه مما عتق ورواه الجماعة والدرعوني وادورق مابقي وفي رواية متفق عليها
من اعتق عبدا يمتو بين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شط ثم عتق عليه
في ماله ان كان مسرا وقد رواه من اعتق عبدا بين اثنين فان كان موسرا أقوم عليه ثم
يعتق ردا واحدا أحد البضارى وفي رواية من اعتق شركا له في عوله وجب عليه ان يعتق
كاه ان كان له مال قدر ثمنه يقام قيمة عدل ويعطى شركاه حصصهم ويعتق سبيل المعتق
رواه البضارى وفي رواية من اعتق نصيبا له في عوله أو شركا له في عبد وكان له من المال
ما يلصق قيمته بقيمة العدل فهو عتق ورواه أحد البضارى وفي رواية من اعتق شركا له في
عبد عتق مابقي في ماله اذا كان له مال يلصق من العبد ورواه مسلم وأبو داود وعن ابن عمر أنه

بلفظ اخرجوا جد اهل الجاهل وأهل خيران من جزيرة العرب فان ذلك من التخصيص على بعض افراد العام وقد كان
تقرير في الأصول انه لا يلصق التخصيص وهو الحق وغاية ما فيه الدلالة على تأكيد الامر في ذلك التخصيص نفسه بالنص عليه
وحده ومثل هذا الاوحد افعال الدليل على ما عداه انتمى (واجبوا الوفاء بضمها كنت ارجعهم) قال ابن المنذر والقي
يقع من هذا الرسم شيئا قال الرسل واقطاعات الاعراب وروسهم في اوقات ومنه ان اهل الجاهل اذا وفدوا وقال ابن عبيدة
كما عند الامام علي بن ابي طالب في الجزيرة وسليمان الاحول كما في مسند الجدي او بعد بن جبير كما عند الثوري في شرح
مسلم (ونسبت الثالثة) هي انشاء جيش اسامة وكان المسلمون اختلفوا في ذلك على ان يكرهوا عليهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مهديتا خدمته اوجي قوله لا تخذوا اقبري وشا قال الشوكاني في نيل الاوطار وفي الموطا ما يشبه الى ذلك وقال في المقدمة
ووقع في صحيح ابن حبان ما يشد الى أنها الوصية بالارباب (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في الناس خطيبا فأتى على الله جماعهوا له ثم ذكر الدجال فقال اني اقد كرموا مني الا قد اتدبروه فمهدا اقد فوج
قومه) خص نوحا بالكرامة ابو البشر الثالثة او انه اول مشرع (ولكن ما قولكم في قوله لا يقرئ بجزيرة العرب دينان انه اعير

وان الله ليس بأعور) أو روي هذا الحديث في بعض كتبكم بغير ضامن الاسلام على النبي وذكروا في هذا الحديث ثلاث قصص
 اقتصر منها في الشهادات على الثانية وفي التقوى في الثالثة وقد اختلف في أمر ابن مسعود باختلاف كثير وقد قال صلى الله عليه
 وآله وسلم: أنه أتته فاني رسول الله وهو غلام يلعب مع الغلمان وكان ذلك غلاماً ما يصلح ما يصلح على المدعي ويصل على صحة
 اسلام النبي فانه لو أقر قبل لانه فائدة العرض (من حذفت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اكسوا من تلقا بالاسلام من الناس فكنتم اهل الفاروج جماعة رسل) ولعله كان عند خروجهم الى أحد أو عند حفر الخندق
 ويحرم السفاقي أو بالسندية لانه اختلف في عدمه هل كانوا الفاروج جماعة أو ألقاوا بجماعة أو بمجموعة وكما
 الامام الناس عند الحاجة الى الدفاع عن المسلمين (فقلنا تخاف) أي هل تخاف (ولم يكن الفاروج جماعة) وعند مسلم فقال انكم
 لا تدرون لعل ان تناووا (فقلنا لا) بضم التاء لم تكلم أي لقد رأينا أنفسنا (ابن لنا) سبيلنا المقبول بعد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (حتى ان الرجل ليصلي وحده هو تائب) أي مع كثرة المسلمين ولعله أشار الى ما وقع في خلافة عثمان رضي الله
 عنه من ولاية بعض أمراء الكوفة كالوليد بن عتبة حيث كان يؤخر الصلاة ٢٥٥ أو لا يجيها على وجهها فكان بعض

الورعين يصلي وحدهم ثم يصلي
 معه خشية الفتنة وفي ذلك علم
 من اسلام النبوة من الاختلاف
 بالنسبة قبل وقوعه وقد وقع أحد
 من ذلك بعد حذيفة في زمن الجاهلية
 وغيره وفي الحديث حشرونية
 كآية دواوين الجيوش وقد بعين
 ذلك عند الاحتجاج الى عيسى بن
 يعلى المقاتلة حتى لا يصلح (عن
 أبي طهارة رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) أنه كان
 اذا ظهر على قوم أقام بالعرصة
 التي لهم وهي بفتح المهملتين
 وسكون الراء بينهما البقرة
 الواسعة التي لا تبسبب من دار
 وغرها (ثلاث ليال) لان الثلاث
 أكثر ما يستريح المداثر فيها

كان يفي في العدد أو الامة يكون ينشر كما يفتقأ أحد من نصيبه منه يقول قد روي
 عليه عتقه اذا كان للثاني اعتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العدة ليدفع الى
 الشريك نصيبه ويصلي المقتضين بذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 رواه البخاري وعن أبي المليح عن أبيه ان رجلاً من قومنا اعتق شقة صاه من ماله فخرج
 ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يذبحه عليه في ماله وقال ليس فقهه ورجل
 شريكه رواه أحمد وفي نسخة هو حر كما ليس فقهه شريكه رواه أحمد ولا يداود عنه ومن
 إسماعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال كان لهم ظلم يقال لهم ان أؤذ كوان فاعتق
 جده نصف ماله العبد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فعتق في عتقه وترق في ريقك قال فكان يخدم سيده حتى مات رواه أحمد وعن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من اعتق شقة صاه من ماله ففقهه
 خلاصه في ماله ففقهه في ماله ففقهه في ماله ففقهه في ماله ففقهه في ماله ففقهه في ماله
 يعتق ففقهه في ماله ففقهه في ماله ففقهه في ماله ففقهه في ماله ففقهه في ماله ففقهه في ماله
 النسائي وابن ماجه وقال النسائي ربه سعيد بن أبي عروبة وساقه عنه مرحلاً وقال
 هشام بن سعيد أثبت من همام بن ثقاته حديثاً فيهما أبو السائب وأبو المليح اسمه عامر
 ويقال عمر ويقال زيد وهو ثقة صحيح جيد يثق في الحديثين أبو اسحق بن عمار بن بصرى

قال المهلب حكمة الأقامة لأراحة الظهور والأقنى قال الحافظ ولا يفتقأ ان يحمله اذا كان في أمن من طار وقال الاقتصاد على
 ثلاث برؤختمه ان الاربعة أقامة وقال ابن الجوزي انما كان يقيم الظهور تأثر العلية وتنفيذ الاحكام وقلة المبالاة في كفاية
 يقول لمن يعقون فان كانت لكم قوة فعملوا بالنساق ابن المنبر ولعل المقصود بالاقامة تبديل السبب وتاديبهم بالحسنات
 واظهارهم من الاسلام في تلك الارض كانه يضيغها بما وقع فيها من الصادات والاذكار فله تعالى واظهارها شعار المسلمين
 واذا تأملت البقا وحدها شئت كائن في الالهم وتعد
 وثلاثان الحنفية ثلاث (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال ذهب فرس فاختذه العدو) من أهل الحرب (فتظهر عليهم
 المسلمون فرد عليهم) الفرس (فرس من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي الحرب (عب) أي لا بين حروبهم ليموتوا
 كما عهد الرزاق (فلحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فرقه) أي العدو (عليه) على ابن عمر (خالد بن الوليد) بعد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم (في زمن أبي بكر والعصية متوازرون من غير تكبر منهم وفيه دليل على شفاعته وجماعته على أهل الحرب
 لا يجمعون بالقبلة شيئاً من مال المسلمين ولا صاحباً أخذ قبل القسمة وبمدها وعند مالك وأحمد وآخرين ان وجهه سالكه

قبل القصة فهو أحق به وإن سلمه بعد فلا يأخذه إلا القصة ذ واه الدواوطني من حديث ابن عباس مر فوالا لكن استاده
ضعيف جدا وبذلك قال أبو حنيفة قال في الإتيان فقال مالك أحق به طائفا (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قلت يوم
الافتراق يا رسول الله جننا جهنمنا) بضم الموحدة وفتح الهاء وسكون الضمة منصرف ممة يسكن الهاء وله الضان المذكور
والاخر (وطعنت ضاعن من شعير) أي امرأة وأمرتها أن تطعن (فتعال أنت وقر) أي ومعك نفر (فصاح النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال يا أهل الفتنة ان جابرا قد صنع سويا) بضم السين واسكان الواو من خبرهم أي طامعا لما له الناس
وهو يا قنبرية قاله الطبري والاسم على وقيل بالمشقة والاولى (فخى خلايكم) أي فاقبلوا أو أسروا أحلامكم أي تم أهلكم
وهذا موضع الترجمة وهي التكليم باللغة القنبرية والرطانة هي التكليم بلسان النجم ويدل بقوله تعالى والى اختلاف ألسنتكم
أي لغاتكم أراجيناس فلنطقكم واشكالها الفجل وعلا بين هذه الاشياء لا تتكلم نسمع منطقتين متتقتين في خمس واحد
ولاجها فتقول لا حد ولا رنا ولا نصاحة ولا لكمة ولا نظم ولا سواب ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله وقال تعالى
وما أرسلنا من قبله الا باللسان قومه ٢٥٦ وفيه إشارة الى ان نينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم كان عارفا بجميع اللسان

لشعور لسانه الثقيل على
اختلاف السنتهم لفهمهم
ويقوموا عنده والقنبرية
لسان القنبر قبل انهم يسيرون
الى فارس بن كبر مررت واختلف
في كبر مررت قبل له من ذرية
سام بن نوح وقيل من ذرية نوح
ابن نوح وقيل انه ولد آدم عليه
وقيل له آدم نفسه وقيل لهم
القنبر لان جددهم الاعلى وله
سبعة عشر ولدا كان كل منهم
جهاجا فارسا فهو القنبر ونحوه
فقر لان الاشتقاق يخص بالان
العربي والمنه ورواها عن
ابراهيم عليه السلام اول من
ذلت له الخليل والقنبرية ترجع
الى القنبر من الخليل وأمة

له قصة ولا يعلم ان احد اوردى عنه قريبا أي الملقب وقوى الحافظ في الفتح استاذ حديث
أي الملقب قال وأخرجه أحد باسناد حسن من حديث معمر بن رجاء اعتق قصصا في
الملك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو حركه وليس قصه ريك وحديث اسمعيل
ابن أسامة قال في مجمع الزوائد هو رجل ووجهه ثقات وأخرجه الطبري في تفسيره له مائة
حديث ابن عمر المذكور يلقظ والافتدعت عليه ما عتق وما أخرجه أبو داود والنسائي
باسناد حسن عن ابن التلب التاء القوافية من أيه ان رجلا اعتق نسبية له من مجلوف
يعتقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث أبي هريرة قال أبودودود ورواه عن عباد
عن سعيد بن أبي عروبة يزيد كراهية ٨١ ورواه يحيى بن سعيد وابن أبي شيبة عن
سعيد بن أبي عروبة لم يذكر كراهية السعاية ورواه يزيد بن زريع عن سعيد بن كرفيه
السعاية قال البزار ورواه عن قتادة يزيد كراهية السعاية وقال الخطابي اضطرب
سعيد بن أبي عروبة في السعاية مرة يزيد كراهية مرة يزيد كراهية فدل على انه السائية من
مق الحديث عندوه وانما هي من كلام قتادة توفيه على ما ذكره هام وبينه قال ويدل
على ذلك حديث ابن جريح في الذي فيه ما لاقتضت عليه ما عتق وقال الترمذي روى
شعبة هذا الحديث عن قتادة ولم يذكر كراهية السعاية وقال النسائي أثبت أصحاب قتادة
شعبة وهما على خلاف سعيد بن أبي عروبة وصوابه وأيهما قال وقد بلغني ان هاتما
روى هذا الحديث عن قتادة فجعل قوله وان لم يكن مال الخ من قول قتادة وقال

القنبر كانت وجوده قال في الفتح قولنا قصة هذا الباب يظهر في تأمير المسلمين لاهل الحرب بالسنتهم (عن عبد الرحمن
أم خالد) اسمها أمة (بنت خالد بن سعيد) الاموية انما قالت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أي (هو خالد) وعلى
بعض اصغر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أي (هو خالد) وعلى
أي ابن المباركة وقال الكرماني أبو عبد الله القنبري (وهي) أي سنية (بالجندية حسنة) وهي الرطانة بتفسير العربي قال في
الفتح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرف الالسة لأنه أرسل الى الأمم كلها على اختلاف السنتهم بجميع الأمم قومه
بالقصة الى هجوم ربانته فاقضى ان يعرف السنتهم ليفهمهم وفيه هو واعنه ويحفل ان يقال لا يستأمن من ذلك لغة بجميع
الالسة لا مكان الله جنان الموقوفه عندهم قال ابن المنبر وجه مناجيته أنه صلى الله عليه وآله وسلم خاطبه بما فيه همه مما
لا يتكلم به الرجل فهو كمن طبعه الله بما فيه من لغته انتهى والاحاديث الواردة في كراهة الكلام بالقنبرية كحديث كلام
أهل النار بالقنبرية فحدث بن تكلم بالقنبرية فزادت في خيشه ونقص من مروته وأخرجه الحافظ في المستدرك فقال في
الفتح سنداه واما أخرجه فيه ايضا من عرقه من أحسن العربية فلا يتكلم بالقنبرية فانه يورث الاتفاق الحديث وسنده

واما ايضا (كانت) ام خالد فذهبت العلب بضم التاء التي بين كتيبه صلى الله عليه وآله وسلم (فوز برني) اي شهرى (اي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعها) اي اتركها (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابلجى واخفى) من ابلت التوب اذا جعلته عتيقا واخفى ايضا من باب الاصل وهو بمناء ايضا وجاز ان يكون ثامن للتلافي وليس في قوله اخفى بعد ابلجى عطف الشيء على نفسه لان في المعطوف تا كيد او تقوية ليس في المعطوف عليه كقوله كلابيولون ثم كلابيولون او معنى اخفى خرق شايك وارفعها وروى اخفى بالفتح قال ابن الاثير معنى الدعوى والبدل اي اكنس خقه بعد بلاءه يقال خف الله واخفى حتى جعلنا نحن مخطفه عليه بعد هله وتفرقه (ثم ابلجى واخفى ثم ابلجى واخفى) فلا قال ابن المبارك فبقيت ام خالد حتى ذكرن اي التوب اي اسود لونين من كثرة تعاليس من الله كنهه وهي غيرة كدرة وهذا الحديث أخرجه ايضا في العلب والادب واخرجه ابو داود في العلب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فذكر الغلول) مطلق الخيانة اوفى التي خاصة قال في الماشرك كل خيانة غلول لكنه صغر في عرف الشرع الخيانة في المغنم وزاد في النهاية يتقبل القصة انتهى فان كان الغلول مطلق الخيانة فهو أعم من السرقة ٢٥٧ وان كان من المغنم خاصة فبينه وبينها عموم وخصوص من وجه

عبد الرحمن بن سفيان بن عيينة عن حماد بن عمار عن قتادة أصح من حديث غيره لانه كنه املاء قال أبو بكر النيسابوري ما أحسن ملو واه همام وضبطه فعمل قول قتادة وقال ابن عبد البر الذين لم يذكر والسعاية أثبت عن ذكرها وقال أبو محمد الاصيلي وأبو الحسن بن القصار وغيرهما من أسقط السعاية أولى عن ذكرها وقال البيهقي قد اجتمع ههنا جماعة مع فضل حفظه وعله يجمع مع قتادة وما لم يسمع وهمام مع فضل حفظه وهمام مع صحة كتابه وزاد معرفته عابدين من الحديث على خلاف سعد بن أبي عروبة ومن تابعه في ادراج السعاية في الحديث وذكر أبو بكر الخطيب ان ابا عبد الرحمن بن يزيد المقرئ قال رواه همام وزاد فيه ذكر الاستسعاء بوجه من قول قتادة وميز من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن العربي اتفقوا على ان ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من قول قتادة وقد ضعف أحد رواة سعد بن أبي عروبة بقول كنه قد تابع سعد على ذكر الاستسعاء جماعة كما ذكر ذلك البزار في منهم جريح بن سنان ومنهم هاجج بن هجاج عن قتادة ومنهم أحد بن مفضل أحسنه أبو بصير عن أبيه عن ابراهيم ان طلحة بن عبيد الله عن هاجج وفيها ذكر السعاية ورواه عن قتادة أيضا هاجج بن لوطاة قال رواه الطحاوي ورواه أيضا عن قتادة ان كان في سقن أي داود ورواه أيضا موسى بن خلف عن قتادة كما ذكر ذلك الخطيب ورواه أيضا جماعة عن قتادة كافي صحيح مسلم والساقى وقد روي رواية سعد السعاية ورواه جماعة منهم ابن دقي القمي قالوا الان سعد بن أبي عروبة

شاهدا في (بثلاثة عشرة مرفوعة في جملة مخففة قال في حدود صوت الشاة وقول ابن المنبر وما ظن أهل السياسة فهموا تجريس السارق وعلته على رقبته ونحو هذا الامن هذا الحديث تنعقب في المصاييح بما لا يلزم من وقوع ذلك في الاداء الاثرة جواز فعله في الدنيا السابقين الذين وعدهم استواء المترئين على رقبته فوس له محبة) يفتح الحامين المهمتين بينهم حامين ساكنة وبعده الميم الاخير يسم آخرى مفتوحة صوت القرس اذا طلب علفه وهو دون العمل (يقول يا رسول الله اغثنى فأقول) له (لا امك لك شاة) من المغفرة وتولان عسا كرا امك لك من اقصا (قد ابلغتك) حكما انه فلا عذرك بعد الا بلاغ وهذا غاية في الزجر والانه وصلى الله عليه وآله وسلم صاحب الشفاعة في المذنبين (وعلى رقبته بعد رغا) يضم الراء وتضعف الفين المجهمة محمد وادوات البعير (يقول يا رسول الله اغثنى فأقول) له (لا امك لك شاة) حكما الله (وعلى رقبته صامت) اي ذهب او فضعف قبل ما لا يوجب فيه من اصناف المال (يقول يا رسول الله اغثنى فأقول) له (لا امك لك شاة) حكما الله (أو على رقبته مرفاع) جمع رفعة (تخفف) بكسر الفاء اي فنة مشع وضرب اذ ذكر كثر الريح او نزع بقال اخفى الرجل يشوبه الذل قال لجسدي وبنه الركني وغيره ارماع عليه من الجوق المصنوعة في الرافع رقعته ابن الجوزي

بان الحديث سقيم لا يسكرنا لقول الحسن عليه السلام في الثياب انسب وزا لم تقص لها صاحبا فكأنه أراد بالتقص ما ينفعهم
 الرقيق من امرأة أو صبي (فيقول يا رسول الله اغتنى فأقول) لا املكك شيئا بقدا باقتنا وحكمة الجمل المذكور فضيحة
 الحامل على رؤس الاشهاد في ذلك الوقت العظيم وقال بعضهم هذا الحديث يسرقوه تصال ومن يظن بأن ما غفل يوم
 القيامة أي يأتي به حلاله على رقبته قال الملبس هذا الحديث وعيدنا ان الله عليهم أهل المعاصي ولا يقال ان بعض
 ما يسرق من التقص اخذ من البعير ثلاثا وبعير اخر من غنائه كيف يعاقب الاختصاص بما لا تقبل وعكسه لان الجواب
 ان المراد بالعقوبة في ذلك فضيحة الجمل على رؤس الاشهاد في ذلك الوقت العظيم لا بالتقليل والخفة قال ابن المنبر اجمعوا على ان
 على الغافل ان يصعد ما غفل قبل القسمة واما بعد ما غفل التوروى والا وراعيها واليت وما لا يعرف الى الامم نفسه ويتصدق
 بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك ويقول ان كان ملكه فليس عليه ان يصدق به وان لم يكن ملكه فليس له الصدقة على غيره
 قالوا الواجب ان يدفعه الى الامام كالا مال الفاتحة (عن عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهم ما كان على ثقل
 رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ٢٥٨ أي على عيال هو ما ينقل من ضمن الامتعة (ربيل) يقال له كركرة بكسر الكافين

في هذه الرواية بينهما ما سكت
 والراء الاخرى مقنونة وقال
 عاصم هو يفتنه بما يكرههما
 وقال التوروى انما اختلف في
 مسكاته الاولى واما الثانية
 لم يسورة اتفاقا نعم والذى
 رآه في الفرع كاصله كرهما
 في الطريق الاولى وقصده ما في
 الثانية والله اعلم وكان اسود
 يفتنه بما يكرههما صلى الله
 عليه وآله وسلم في القتال وفي
 شرف المصطفى انه كان نوبيا
 احده له هودة بن علي الحنفي
 صاحب العيلة (غلت فقتل
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم هو في النار) على مصيبته
 ان لم يصف الله عنه (غذها)

يتطرون اليه فوجدوا ما يعتقدونها من القم وهذا موضع التفرقة فيه ان القليل من الخلق في حكم الكثير منه ابن
 لان الصانع قليل بالنسبة الى غيره اما من الامتعة والتقدير (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) يوم فتح مكة لا هجرة) أي بعد الفتح (وكن جهادوية واذا استقرتم فافتروا) أي طلب منكم الخروج الى الفز فخرجوا
 قال في الفتح أي لا هجرة بعد فتح مكة او ارادوا هجرهم من ذلك اشارة الى ان حكم قبيصة في ذلك حكمه ما لا يقبض الهجر من
 بل بعد قتله المسلمون ما قبل فتح البلد من من المسلمين أحد ثلاثة الاول فادري الهجرتمه لا يمكنه اظهار دينه بها ولا اداء
 واجبة فانه للهجرة واجبة الثاني فادري لكانه يمكنه اظهار دينه واداء واجبة فقتله لا يمكنه اظهار دينه بها ولا اداء
 الكفار والامن من غدرهم والراحم من رؤيته انكر منهم الثالث عاجز بعضهم أسرا ومرض او غيره فقتلوه الا فامة فان
 جل على نفسه فوكتف انلروح منها اجرا انتهى وفي حديث عائشة عند الضاري ان قطعت الهجرة أي من مكة متذرع الله على
 فيه صلى الله عليه وسلم كالتهم لان المؤمنين كانوا يفترون بدعهم الى الله والى رسوله مخافة أن يقتلوا في دينهم وأما بعد
 فلهما قد أظهر الله الامام والمؤمن بعدد به حيث شاء ولكن جهادوية وهذا الحديث زنده في هذا الموضوع (زيادة الفائدة)

اذا وقتوا امرهم اوجوهوا حاسدا ففقط حق لورثة نعمتها هذا من تحملهم او يجهلهم وقتا ودية بعض اكابر الامامية على القاضي شاذان صاحب القاضي ابي الطيب فقال شاذان وكان ضعف العربية قويا على علم الخلاف لا يعرف نصب مدقة من وضعه ولا احتياج الى علمه فانه لا يخفى في ولايات فاطمة وعليها انهم العرب لا تبلغ انت ولا مثالك التي قلتهم محالو كانت لهم امة فيها خلقة لا يديها حيث لا يدي بكر فسكت ولم يصروا با واما قائل الامامة ذلك لما بينهم على رواية الجمهور من فساد مدعهم لانهم يقولون بانه صلى الله عليه وآله وسلم يورث كباون غير من عموم المسلمين لعموم الامة الكبر بمقودب النحاس الى انه يصح التصيب على الحال واتكره القاضي لتأويله من ذهب الامامية لكن قد روي ابن مالك ما ذكرنا كالمصدق على خلاف الطبري في الحال كالعرض منه وتقليد مقراب بعضهم ونحن نصبة كذا في القسط لا في نقل هذا الكلام من الفتح عنه لا يخلقه مع زيادة قال في الفتح وهذا واضح من النصف (وكان) اي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتفق من المال الذي آتاه الله عليه اي من بين النضر وغيره وقد ذكرنا هذه المسألة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاحق لاحد فيها غيره فكان يتفق منها (على اهل الفتنة منهم) ويصرف الباقي في مصالح ٣٦٠ المسلمين كالتسوية اليه قوله ثم ياخذ ما بيني فيصمعه ليعمل مال الله في السلاح

والكراع ومصالح اهل الاسلام وهذا من ذهب الجمهور وقال الشافعي يضم التي خمسة اقسام قسم على الله عليه وآله وسلم وقسم لذي القربى من بين هاشم وبين المطلب وقسم لبقاى القفر او قسما لساكنين وابن السبيل وتأول قول عمر هذا انه يريد الاخماس الاربعة والتي ما اخذ من الكفار على سبيل القلب بلا قتال ولا عياف اى اسراع خيل او ركاب او نحوهما من جزية او ماهر او عتق عتق او غيره او مصلحوا عليه بلا قتال ومعنى قبل الرجوعه من الكفار الى المسلمين والفتنة ما اخذ من الكفار يقال او عياف ولو يبد

بطريق آخر فقال ابو عبد الملك المراد بالاستسعاء ان العبد يستقر في حصة الذي لم يمتق رقيقا قيسى في خدمته بقدر ما يقيم من الرق قال ومعنى قوله غير مشقوق عليه اى من جهته سلم المذكور فلا يكلف من الخدمة فوق حصة الرق ويؤيد هذا حديث اسمعيل ابن امية الذي ذكره المستوفى ولكنه يرد عليه ما وقع في رواية للشافعي اى ما يولد فقط واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من ابطال السعاية بحديث الرجل الذي اتفق ستة محالين خدمونه لجزاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة اجزاء ثم اقرع بينهم فاعتق اثنين واراق اربعة وقد تقدم في باب تبرعات الرض من كتاب الوصايا ووجهه انه لا لانه ان الاستسعاء لو كان مشروعا لغير من كل واحد منهم حتى ثلثه واستسعى في بقية قيمته لورثة الميت واجاب من اثبت السعاية بانها واقعة غير فيحصل ان تكون قبل شروعية السعاية ويحصل ان تكون السعاية مشروعية في غير هذه الصورة وقد اخرج عبد الرزاق باسناد رواه ثقات ان رجلا من بني عددة اعتق جلا كله مخدمونه وليس له مال غيره فاعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه واهراه ابن سبي في الثلثين واخبروا ايضا ما اخرج به الشافعي عن ابن جرير من حديث وفيه وليس على العبد ثنى واجيب بان ذلك يختص بصورة السائر لقوله في هذا الحديث وهو قالو السعاية انما هي في صورة الاصدار وقد ذهب الى الاخذ بالسعاية اذا هلكا العتق مصر ابو خنيفة وصاحبا والاوزاعي والثوري واسحق واحمد قد رويته واليه ذهب الهادي وآخرون ثم اختلفوا فقال

انهم انهم وما اخذ من درهم اختلاسا وسرقا ولقطعة ولم يزل الفتنة الا لولا قد كانت في اول الاسلام لمصلحة الله الاكثر عليه وآله وسلم خاصة يصنع فيها ما يشاء وعليه يعمل اصلا وصلى الله عليه وآله وسلم لم يشهد يد اثم نسخ بعد ذلك نفسه كالتي لا ية واحلوا اتماعهم من شئ فان له خمسة وتحت بذلك لافضل واائدة محضه والشهو وقطار التي والفتنة وقيل يقع اسم كل منهما على الاخر اذا ائردقان جمع بينهما اقترقا كالقتل والمكسر وقيل اسم التي يقع على الفتنة دون المكسر وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخص التي خمسة اخماس لا يمتا آتاه الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم خمسة على خمسة اسمهم كما تقدم واما الاربعة الاخماس فهي المرتزقة وهم المرشدون للجهاد يسمون الامام وكانت التي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته مضمومة الى خمس الخمس لخدمة ما كان له من التي احد وعشرون سهما منهم منها المصالح كاسرو المراته كما يرونه ان ياخذ ذلك لكنه لم ياخذ وانما كان ياخذ خمس الخمس واما الفتنة فلم يسمها حكم التي في خمس خمسة اسمهم لاية واربعة اخماسها القاضي قال الماخذ اختلاف العلماء في مصرف التي فقال مالك التي موالضة واهي يملان في بيت المال ويعطى الامام اطالب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحسب اجتباؤهم ففرق الجمهور بين خمس الفتنة وبين التي فقالوا التي موضوع مباعينه الله فيه

[illegible]

الاكثر بمنزجعه في الحال ويستسي العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن
أبي ليلى فقال يرجع العبد على المقت الاول بما دفعه الى الشريك وقال ابو حنيفة وحده
يفضون بين السعاية وبين حق نصيبه وهذا يدل على انه لا يصح حنبله ابتداء الا بالنصيب
الاول فقط وعن حماد بن عمار بن الشريك بين ذلك وبين ابقاء حصته في الرق وقال الجميع زفر
فقال يصح كله وتقر حصصة الشريك فتوخذ ان كان المقت موسرا او متقي فحتم ان
كان معسرا وقد حكى في الحر من القرضين من الخنفة والثانفة من مثل قول زفر
فيمنظروا في حصص ذلك وحكي ايضا عن الشافعي انه يقي نصيب شرك المعسر رقبا وعن
الناسرة انه يسي العبد مطلقا وعن أبي حنيفة يسي عن المعسر ولا يرجع طلبه والموسر
يفقره بشرط يكون بين تعينه أو السعاية أو اتفاق نصيبه كالموسر وعن عثمان بن أبي
المعتز ان الامن تكون جارية تردا لو ما طغيض من ما دخل على شركه فله من الضر وعن
ابن شعبة ان القصة في قت المال من محمد بن اسحق ان هذا الحكم للعبد دون الاما قوله
قيب على قطع العين أي لازية فيه ولا تقص قوله لا وكس في دفع الرق ويكون الكاف
بعد حاشية منه أي لا تقص والسطط بشن في حاشية من طامسه منه تركه وهو الجور
بازاءه في القصة من قوله لم يطل فقل ان اذا شق عليك وظللك حقا قوله أو شر كالمقت
عقلوا الشريك بكسر السين المجعومة وسكون الراء الحاصو النصيب قال ابن دقيق العبد هو
في الاصل مصدر قوله شصا بكسر السين المجعومة وسكون القاف وفي الرواية الثانية
شصا بفتح السين وكسر القاف والتقص والنقص مثل النصف والتصف وهو
الفضل من كل شيء وقيل هو التصف فلا كان أو كثيرا

• (باب التدبير) •

(عن جابر ان رجلا اعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فآخذته النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٤٦ قيل يا أهل السنة والرافضة والأمم من ليس مافيه مازعه الشيعة من المخالفة والعصية من الشيعية
الكرمين رضی الله عنهم **﴿**عن أنس رضي الله عنه أنه أخرج إلى الصلاة فلعين جرداوين **﴿**ثنتي جردا موتا الجرداى خلقين
بجسمين من عليهما شعر **﴿**لهما قبالان **﴿**يكسر القاف ثنتي قبال وهو زمام النعل وهو السراويلي يكون بين الأصبعين **﴿**لحدث
انهما نعل النبي صلى الله عليه وآله **﴿**وأخرج هذا الحديث أيضا في الباس **﴿**عن عائشة رضي الله عنها أنها أخرجت
كساء من صوف **﴿**ملبدا **﴿**مرقا **﴿**وعادت في هذا زرع روح النبي صلى الله عليه وآله **﴿**وكان لبسه على الله عليه وآله وسلم
فمواضعها وانما قال من قصد أن كان يلبس ما وجدوا حديثا أخرجه أيضا في الباس وكذا مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه
وفي رواية أنها أخرجت إذا راغلتها بما يصنع باليمن وكذا من هفتا التي يدعونها **﴿**أي سمونها **﴿**اللبدة **﴿**بضم الميم وفتح اللام
والموحدة المشددة **﴿**عن أنس رضي الله عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وآله **﴿**وسم اليكبر **﴿**فأخضع مكان الشبه **﴿**أي الصدع

والشئ (مسألة من فقه) وقاعل اتخذ أنس والتمس على الله عليه وآله وسلم والثالث أربع وهو هذا الحديث أخرجه إمامنا
 الأشعري (عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهما قال ولما جئنا) اسمه أنس بن قنينة (غلام فمما اتفقت عليه فقالت
 الأنصار لا تكنيناً بالانقسام ولا تملك مينا) أى لا تتركك ولا تفرغك بذلك (قائ) الأنصاري (التي صلى الله عليه وآله
 وسلم) فقال يا رسول الله ولما غلام فسمعت الأنصار فقالت الأنصار لا تكنيناً بالانقسام ولا تملك مينا فقال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أحسنت الأنصار عوايهم ولا تكنوا يكتنوا فائماً بالانقسام) أعطى كل واحد ما يليق به واحتشك ياداً الحصر
 وله صفات أخرى كالرسول والبشر والتدبير والجواب إن الحصر انما هو بالنسبة الى اعتقاد السامع وهذا ورد في مقام كان
 السامع معتقداً كونه معطياً فلا يبق الا ما اعتقده السامع لا كل صفت من الصفات وحيث قد ان اعتقده معطاً فالانقسام فيكون
 من باب قصر القلب أى ما أثار الانقسام ٣٦٢ أى لا معط وان اعتقده انقسام ومعط أيضاً فيكون من قصر الاثر أى لا شركة

في الوصفين بل أنا قاسم فقط
 فقال من يشترى معنى فاشترى نعيم بن عبد الله بكدا وكذا دفعه اليه مستحق عليه وفي لفظ
 قال اعتز رجل من الأنصار غلاماً عن دبر وكان محتاجاً وكان عليه دين فباعه رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بثمانمائة درهم فاشترى غلاماً فقال اقض دينك واشترى على عيال
 ورواه النسائي ومن محمد بن قيس بن الأحنف عن أبيه عن جده أنه اشترى غلاماً عن دبر
 وكتبه غادي بضاً بى بعض ومات مولاه فأتى ابن مسعود فقال ما أخذت فهو له وما
 بقى فلا شئ لكم روى البخاري في تاريخه) حديث جابر أخرجه أيضاً الأربعة وابن
 حبان والبيهقي من طرق كثيرة باللفظ متشعبة وفي الباب عن ابن عمر فروعا وموقفا
 عند البيهقي بلفظ المذبر من التثنية ورواه النسائي والحفاظ بقوله على ابن عمر ورواه
 الدارقطني فروعا بلفظ المذبر لبيع ولا يوجب وهو من التثنية في استناده بعيدة بن
 حسان وهو منكر الحديث وقال الدارقطني في العلل الأصح وقمموه قال القليل لا يعرف
 الا بغير بن ظبيان وهو منكر الحديث وقال أبو زرعة المرقوف أصح وقال ابن القطان
 المرقوف ضعيف وقال البيهقي الصحيح موقوف وقد روى نحوه من على موقوف عليه ومن
 أي فلا يضر سلا ان دبراً اشترى عبد الله بن دبر بغيره التي صلى الله عليه وآله وسلم من
 التثنية وروى النسائي والحاكم عن عائشة انها باعت مذبذبة مخرمها قوله ان رجلاً في سلم
 انه أو مذكوراً لأنصاري والغلام اسمه يعقوب ولفظ أي داود ان رجلاً قال له أبو
 مذكوراً رهنق غلاماً يقال له يعقوب هـ وهو يعقوب القبطي كما في رواية مسلم وابن أبي
 شيبة قوله عن دبر بضم الدال والموصوف هو المتفق في دبر الحيلة كان يقول السيد لصده
 أنشرب بغيره موقى أو أذمت فأنشرب موقى السيد برب اصبغة اسم القاعل لا تدبر امر
 دينها باعتد امه ذلك المذبر واسترقاقه تدبر امر آخره باعتاقه وقصيل أجور المتفق قوله
 فاشترى نعيم بن عبد الله في رواية البخاري نعيم بن الضام بانون والحال الملهمة المشددة

في الوصفين بل أنا قاسم فقط
 ويؤيد محمد بن معاوية
 البخاري والله المصطفى وأما القاسم
 (عن أبي هريرة رضى الله عنه
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال ما أعطاكم ولا أنتمكم)
 والها الله المصطفى في الحقيقة وهو
 المانع (أنا قاسم أنشع حيث
 أمرت) لا يراى من قسمته
 قليلاً فذلك بقدر الله ومن
 قسمته كثيراً بقدر الله أيضاً
 (عن خولة الأنصاري يرضى
 الله عنها) بنت قيس بن مخزوم زوج
 حمزة بن عبد المطلب وأزوج حمزة
 هي خولة بنت ثار أو ثار لقب
 لقيس بن فهدي به يوم ابن المديني
 (قالت سمعت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول ان دبراً لا
 ينفوضون من الخوض وهو
 المنى في الماوض بضمكه ثم
 استعمل في التصرف في الشئ

أى يتصرفون (في مال الله) الذي جعله لصالح المسلمين (بغير) قسمة (حق) بل بالباطل والظن وان كان أهم من ان وهو
 يكون بالقسمة أو بغيرها لكن تقسيمه القسمة فتعهم منه الترجمة صريحاً كما قاله الكرماني قال في القمع ولا يحتاج الى قيد
 الاعتدال ان قوله بغير حق يدخل في عموم الصور فالذ كورة ليسع الاحتياج على شرطية القسمة في أموال التي هو الغنمة
 يحكم العدل واتباع ما ورد في الكتاب والسنة وكان المصنف أراد ما رآه فقوى من هذا القيد ويستأمن هذه الاحاديث
 ان بين الابعاد والمسيح من مناسبة لكن لا يلزم اطراف ذلك وان من أخذ من الغنائم شيئاً بغير قسم الامام كان عاصياً (فلهم النابذ
 القليلة) فيه ردع الولا ان يتصرفوا في مال المسلمين بغير حق ويعتدوا أهله ولفظ الترمذي عن خولة قالت سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان هذا المال خضر خلوون فمن اساه به فهو له ولغنيه ويرى مقتوض فبما كانت نفسها من مال
 فهو رسول ليس ليوم القيامة الا النار قال الترمذي حسن صحيح وأما من خبر على تأويل الغنمة بديل قوله في مال الله ويحصل

ناهواهم من ذلك ومعناها شتموا النور من قبل الى ذلك وفي قوله سال الله ان لا ينجى النور من مال الله وسوره
 والتصر فقبه بغير التشمي وقوله ان التار حكم مقرب على الوصف التسليم هو النور من مال الله فقبه اشعار الغلبة
 من ان يهرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عزائي من الانبياء أى اودان يفرز وعند الحاكم
 عن كعب الاحبار ان هذا النبي هو يسوع بن نون وكان الله قد نبأ بعد موسى وامر بقتل الجبارين وبعث احمد منهم من حديث
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس تجيب بامر الايويسع بن نون لى سار الى بيت المقدس قال
 فى القبح والحصر محمول على ما مضى لا لئلا يعقل فيما سأل الله عليه وآله وسلم فلم تجيب الشمس الايويسع وليس فيه نقي اسم الله
 فقبس بعد ذلك لتبنا على الله عليه وآله وسلم وروى الطحاوى والطبرانى فى الكبير والحاكم والبيهقى فى الاثر من احاده بنت
 عيسى الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا انا على ركبة على فقائه صلاة ٣٦٣ العصر فردت الشمس حتى صلى على ثم غربت

وهو لقب والقبم وقيل انه لقب لعيم وظاهر الرواية خلاف ذلك والحديث يدل على
 جواز بيع المدير مطلقا من غير تقسيمه بالتسليم والضروقة المذهب الشافعى وأهل
 الحديث ونقله البيهقى فى المعرفة عن أكثر الفقهاء وسكنى التوروى عن الجوهرة لا يجوز
 بيع المدير مطلقا والحديث يرد عليهم وروى عن الحنفية والمالكية انه لا يجوز بيع
 المدير تدبير مطلقا لا المدير تدبير ام قد اختلفوا فى قول ان من مرقى هذا لان سر
 فانه يجوز بيعه لانه كالوصية فيجوز الرجوع فيه كما يجوز الرجوع فيها وقال احمد يستع
 بيع المدير دون المدير وقال البيهقى يبيع منه ان شرط على المشتري عتقه وقال ابن جرير
 لا يجوز بيعه الا من نفسه وقال مالك وآصحابه لا يجوز بيعه الا اذا كان على السيدين
 فباعه قال النووي وهذا الحديث صحيح وأظهره فى الرد عليهم لان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اصابه لعنة الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم على رواية التفسير الذى ذكرها
 المصنف ثم لا وجه لمصر جواز البيع على حصة قضاء الدين بل يجوز البيع لها وانعدها
 من الحاجات والرواية المذكورة قد تضمنت ان الرجوع لى المذكور كان محتاجا لبيع لما
 عليهم الدين ومن ثمة اولاد وقد ذهب الى جواز البيع لطلاق الحاجة عظاما والهادى
 والقاسم والمؤيد لاهل وأبو طالب كما حكى ذلك عنهم فى الجبر واليه مال ابن دقيق العيد فقال
 من منع البيع مطلقا كان الحديث حجة عليه لان المنع الكلى تناقضه لجواز الجزئ ومن
 أجابته ببعض الصور قلنا ان يقول قلب بالحديث فى الصورة التى ورد فيها فلا يلزمه القول
 به فى غيرها من الصور وأجيب من أنه لم يمتنع ان قوله فى الحديث وكان محتاجا لادخل
 له فى الحكم وانما ذكر البيان لسبب فى المبادىء ليعلم ليس له جواز البيع ولا يفتى
 فى الحديث ايما الى المتقضى لجواز البيع بقوله فاحتاج وبقوله اقصد ذلك وافق على
 عياق لا ياقل لاصل جواز البيع والمنع منه يحتاج الى دليل ولا يصلح لذلك حديث الباب

وهذا المبلغ فى المجزئة وقد
 اشأ ابن الجوزى باياداه فى
 الموضوعات وقال شيخ الاسلام
 ابن تيمية رحمه الله فى كتاب الرد
 على الرافضى والله أعلم واما
 ما حكى بمياض ان الشمس ردت
 لنى صلى الله عليه وآله وسلم يوم
 انشد لما شغلوا عن صلاة
 العصر حتى غربت الشمس
 فردها الله عليهم حتى صلى العصر
 كذا قال وعزاه لعلوى وروى الذى
 رأيت فى مشكل الاسماء للطحاوى
 ما حدث ذكره من حديث
 اسمعيل فان ما قال فهذه قصة
 ثالثة وجاء انها حجت لموسى
 لماسجل تاوت يوسف ولسليمان
 ابن داود ذكره الثعلبى ثم انبغى
 عن ابن عيسى قال قالى على
 ما بلغك من قول الله تعالى حكاية
 عن سليمان عليه السلام ردوها
 على فقلت قال لى كعب كانت

أو بعد عشر فرساعر ضاغطات الشمس قبل أن يصلى العصر فأمر بردها فصر بسوقها وأعطاهما بالسيف فقتلها فسلبه الله
 ملكا أربعة عشر يوما لا ظلم الخيل يقتله فقال على كذب كعب وانما أراد سليمان جهادهم وقتل شغل يعرض الخيل حتى
 غابت الشمس فقال للملائكة الموكنين بالشمس يا ذن الله لهم ردوها على فردوها عليه حتى صلى العصر وقتلوا انبياء الله
 تعالى لا يظنون ولا يأمرون بالظلم قال الحافظ أوردها الاثر جماعة كتن عليه عازمين بقوله قال ابن عباس قلت لعلوى
 وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره والثابت عند جمهور أهل العلم بالنسبة من الصحابة ومن بعدهم ان الصغير المؤنث فى
 قوله ردوها أفضل والله أعلم اه (فقال قوموه) بن اسرائيل (لا يتبع) بالزعم على الله وبالرفع على النفى (رجل) ملك يبيع
 امرأه) أى هذا نكاح (وهو يردان بين يدي) أى يدخل عليها وترقى اليه (ولما بين) أى والى الله لا يدخل على التعلق قلبه
 قالوا بهما فقتل عاهو عليه من الطاعة وبرضاة فعل جوارحه بخلاف ذلك بعد الخول (ولا) يتبعنى (أحديني) سوتا

بالجمع (ولم يرفع سقوة ما ولا احد) وفي لفظ ولا أنز (اشترى غنما) أي حواميل (او خيل) ففتح الحوا كسر اللام بقفاها
 حقه فتفتح خفة وهي الحامل من النوق وقد تطلق على غير النوق (وهو) أي والحال انه (يقتل ولاها) والمراد ان لا تتعلق
 قلوبهم بالبخايات كما كرموها (فقر) يوشع عن تبع من بني اسرائيل لم يمتنع بتلك الصفة (قد ناسن القرية) هي أريحا
 (صلاة العصر) أو ربما من ذلك) وعندنا لكم عن كعب وقت عصر يوم الجمعة فكانت الشمس أن تقرب ويدخل الليل وعند
 ابن ابي عمير فتوجه بني اسرائيل الى اريحا فاحاط بها ستة أشهر فلما كان السابع تقطوا في القرون فحسب سورا المدينة فدخلوها
 وقتلوا الجبارين وكان القتال يوم الجمعة فبقيت منهم بقية وكادت الشمس تقرب فدخل ليلة السبت لخاف يوشع عليه السلام
 أن يهزوا الأمل ليجل لهم قتالهم فيه ٣٦٤ (فقال للشمس انك مأمورة) أمر تحضيه بالغروب (وأما مأمور) أمر تكليف

بالصلاة أو القتال قبل غروبك
 وتحاطبته الشمس يحتمل أن
 يكون حقيقة وإن الله تعالى
 خلق فيها تغييرا وادراكا ويدل
 ذلك صبرها تحت العرش
 واستئذانها من حيث تطلع
 ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل
 استحضارها في الشمس لما تقرر
 انه لا يمكن قولها من عاداتها الا
 يفرق العادة ومن ثم قال (اللهم
 احبسها طنا) حتى تفرغ من
 قتالهم قال الحافظ ويزيد
 الاحتمال الثاني ان رواية
 سجد بن المسيب قال اللهم انما
 مأمورتن الى مأمور فاحبسها على
 حتى تقضي بيني وبينهم (غيبت)
 أي ردت على ادراجها او وقت
 أو بطلت حركتها أي حبسها الله
 عز وجل وكل ذلك محتمل والثالث
 أرجح عند ابن بطال وغيره وكان
 ذلك في رابع عشرين من حزيران

وحسب كون النهار في غاية الطول (حتى فتح الله عليهم جميع) يوشع (الغنائم) وعند التثاني وابن حبان وكانوا استدل
 إذا ففروا نعمة بعث الله عليها النار فتاكلها (الغنائم) يعني التاركتا كلها فلم تطعمها) أي لم تنقطعها وهو على طريق المبالغة اذ
 كان الاصل ان يقال فلم تاكلها وكان الجحى علامة القبول وعدم القبول (فقال) يوشع عليه السلام (ان فيكم غلوا) أي سرقة
 من الفدية (فليبايعني من كل قبيلة رجل) أي بايعوه (فلما جدد رجل يده فقال) يوشع (فيكم الغلول فليبايعني قبيلتك) فبايعته
 (فلما جدد رجلين وثلاثة) يده فقال فيكم الغلول فجاءوا برأس حبل رأس يقر من الذهب فوضوه على خواتم النار فاكلتها
 قال ابن المنبر جعل الله علامة الغلول الرأب قال وألهم ذلك يوشع فذاعهم ليعلموا يعق الحق تقوم له العلامة المذ كورة قال
 في التثني وفيه نبيه على انها يد عليها حتى يطلب أن يخلص منه وانها يد يفتني أن يضرب عليها ويحبس صاحبها حتى يؤدى الحق
 الى الامام وهو من جنس شهادة السيد على صاحبها يوم القيامة ٥١ قال في القسطلاني وكذلك يوق الله تعالى خواص هذه

الامتنع عليه لئلا هذا الاستدلال فتدري في الحكيمايت المستندة عن الثقات انه كان بالبدن يتبعه فيسئل عنها التساؤلات
 بها اليها امر ان فيمنه في نفس اذ وقت طبع الامر ان فقالت الخزانة وضربت يداه على خيبرة المرأة الميتة فالزفت يداه على راسها
 وحاول التساؤلات بدها فلم يكن ذلك فرفعت الي والى المدينة فاستشار الفقهاء فقالوا قطع يداه وقال آخر قطع بعض من
 الميتة لان حرمة المني اكد فقال الوالي لا يرم امر امر اسحق أو امر أبجد الله فبعثت الي مالك رحمه الله فقال لا تقطع من هذه ولا من
 هذه مما أرى هذه الامر ان تطلب حقها من الخليفة فذه القاذفة فضر بها السبعة وسبعين سوطا ودها مائة نصفه فظلم ضربها
 تكمله الناجين المحدث بها فاما ان يكون مالك رحمه الله اطلع على هذا الحديث فاستمع به بنو التوفيق في مكانه واما ان
 يكون وفق وفق فوافق واستتب من هذا الحديث ان احكام الانبياء قد تكون بحسب الامر الباطن كما في هذه القصص وقد تكون
 بحسب الامر الظاهر كما في حديث انكم تقتضون الى الحديث (ثم اخرج ٤٦٥ اقبلنا الغنائم) خصوصية لنا وكان ابتداء

ذلك من غزوة بدر وفي رواية
 التماسي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك ان الله
 أطعنا الغنائم رجسة ورجلها
 ونقصنا خلقه منها (راى)
 سبحانه وتعالى (ضعفنا وهزنا)
 فأحلها لنا رجسة بالشرف نبينا
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يجعلها
 لغربا لتلا يكون قتالهم لاجل
 الفجعة لقصورهم في الاخلاص
 بخلاف هذه الأمة الحميدة
 فان الاخلاص فعممها لاجلنا
 اقمهم القاصين بمنه وكرمه وفي
 التعبير بلنا لعظيم حيث أدخل
 صلى الله عليه وآله وسلم نفسه
 الصكر فيمنه وفي قوله اى
 هزنا إشارة الى أن الفضيلة عند
 الله تعالى هي اظهار الضعف
 والعجز بين يديه تعالى فان في القبح
 فيه اختصار هذه الامة بجل
 الغنمة وكان ابتداء ذلك من

استدله القاضي زيدو الهادي على ان الكتاب لا يسلط بها التدبير يعنى العبد عندهم
 بالاسبق نعمها وقال المنصور بالله لاتصح الكتابة بعد التدبير لانها يسع فلا تصح الاجبت
 يصح البيع وروى ان ذلك تعجيل للعقود مشروط
 (باب المكاتب)
 (عن عائشة ان بريرة كانت تسمى في كتابها ولم تكن قضت من كتابها شيئا فقالت لها
 عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا ان اقضى منك كتابتي ويكفر ولاؤك لي فقلت
 قد كرت بريرة ذلك لعله اقاو او قالوا ان شئت ان تحسب عليك فلفعل ويكون لنا
 ولاؤك فقد كرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 والحمد لله يا عائشة فاما الولاء ان اعنتي ثم قام فقال ما بال امس يشترطون شروطا ليست
 في كتاب الله تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة فشرط
 الله احق وأوفى متفق عليه وفي رواية قالت بيان بريرة فقالت اني كاتب اهل على تسع
 أو اقل في كل عام ونية الحديث متفق عليه) قوله باب المكاتب بفتح الفوقا فيمن تقع له
 الكتابة ويكسر هامن تقع منه الكتابة يكسر الكافي وقصها قال الراغب اشتقاقها من
 كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم السيام أو بمعنى جمع ونم ومنه كتب
 الخط قال الحافظ وعلى الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون
 مأخوذة من الخط لوجوده عند عقد هاتاليا قال الرواية الكتابة اسلامه ولم تكن تعرف
 في الجاهلية وقال ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فافرها النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقال آخر في قوله قد كانوا يكتبون في الجاهلية بالدينه قولان بريرة قد
 تقدم ضبط هذا الاسم بيان اشتقاقه في باب من اشترى عبدا بشرط ان يعتقه من كتاب

فروقه وفيها رلقه تعالى مكلوا مما عنتهم حلالا طيبا فاحل الله لهم الضحية وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عباس
 واول من عنته عنت السرية التي خرج فيها عابد الله بن هاشم وذلك قبل بدو شهر ربيع ويمكن الجمع باصله صلى الله عليه وآله
 وسلم آخر ضحية تلك السرية فسق ربيع من بدو شهرها مع غنائم أهل بدر قال المذهب في هذا الحديث ان تقن النبي تادعوا النفس
 الى الهلع ومحنة البقاء لان من لم يضع امره لم يدخل بها او دخل وكان على قرب من ذلك فان قلبه متعلق بالرجوع اليها
 ويجد الشيطان السيل الى شغل قلبه مما هو عليه من الطاعة فكذلك غير المرأ من احوال الفيلسوف كما قال لكن يعكر على
 الحاق ما بعد الدخول وان لم يطل بعاقبه ويدل على التعصم في الامور النورية ما وقع في رواية ابن المسيب من الزيادة وله حجة
 في الرجوع وفيه ان الامور الممسة لا تنبني ان تفوض الى الخادم فارغ البال لها لان من فعله قد يماضت عزيمته وعلقت
 برشته في الطاعة والقلب اذا تفرقه عن شغل الجوارح واذا اجتمع قوي وبنيته ان من مضى كانوا يغفرون ياخذون أموال

أخذتهم وإسلامهم لكن لا يتصرفون فيها بل يجعلونها علامة مقبول فزعم ذلك أن تنزل الناموس السخا فتأكلها وعلامة
عدم قبوله أن لا تنزل ومن أسباب عدم القبول أن يقع فيهم الخلل وقدمن الله على هذه الأمة ورحمها بشرف يتعافى كل لهم
للغنية وسر عليهم القائل وطوى عنهم فضيحة أمر عدم القبول فقها لدخل في نعمته تترى وفيه معاقبة الجماعة بفعل سفهاتها
واستدله ابن بطال على جواز إراق أموال المشركين وتقسيم ذلك كان في تلك الشريعة وقد نسخ بصل الغنائم لهذه الأمة
وأوجب ماله لا يفتي عليه ذلك ولكنه استعمل إراق أموال التاريجوا إراق أموال الكفار إذا لم يوجد السبيل إلى
أخذها فنعمة وهو ظاهر لأن هذا الله ولم يرد التصريح بنفسه فهو مشقلى على إشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نفسه واستدل
به أيضا على أن قتال آخر النهار أفضل من أوله وفيه نظر لأن ذلك في هذه القصة انما وقع اتفاقا ثم في قصة النعمان بن مقرن مع
المغيرة بن نعبه في قتال القزح الصريح ٤٦٦ باستحباب القتال حين نزول الشمس وتب الرياح فالاستدلال به يفتى من

هذا (من ابن عروضي) الله
عنه ما أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بعث رسالة فيها
عبد الله بن عروضي الله عنه
قال ابن عبد البر أن ذلك الجيش
كان أربعة آلاف (عجل الجند) أي
جوبتها (ففتوا بالبلد كثيرا) وزاد
مسلم فيها (فكانت سبعا مائة)
وفي لفظ سبعمائة جمع بهم أي
تصيب كل واحد (أثنى عشر بعيرا
أو واحد عشر بعيرا) بالثلث من
الراوى (وتنقلوا) أي أعطى كل
واحد منهم زيادة على السهم
المسحقه والتقل زيادة زادها
انما زى على نصيبه من الغنيمة
ومن مثل الصلوات هو ما عدا
القرض (يسيرا بعيرا) وعند أبي
داود أن التخييل كان من الأمير
والقسم من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وعند مسلم أن ذلك
صاد من أمير الجيش وإن النبي

البيع وتقدم أيضا طرف من شرح هذا الحديث في باب من شرط الولاية وأشرط شرطها
فأما من كآب البيع أيضا قوله فان أجروا الخ ظاهره ان عائشة طليقتان يكون الولاء
لها إذا بلغت سبع مال الكتابة ولم يقع ذلك اذ لو وقع لكانت الورع على عائشة بطليقا ولا من
اعتقه غيرها وقد رواه أبو اسامة بلفظ ينزل الاشكال فقال أن أهداهم - علموا واحدة
واعتقك ويكون ولاؤك لى فعلت وكذلك رواه موهيب عن هشام فعر بذلك أنها أودت
أن تنشر بها شره مصيغاته ففتوا إذا العتق فرع ثبوت الملك ويؤيد قول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم إيتاني فاعتق والمراد بالاهل هنا قول عائشة أرجى لى أهل السادة
والاهل فى الأصل الآل وفى الشرع من نازم نفسه قوله ان شامت أن تحسب هو من
الحسبة بكسر الحاء المسحقة أى تحسب الاجرة عند الله ولا يكون لها ولا عقول فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى رواية البخارى فسمع بذلك النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فأثنى وفى أخرى فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبلغه قوله
إيتاني فاعتق هو كقوله فى حديث ابن عمر لا يملك ذلك قوله على تسع اواق فى رواية
معلقة البخارى خمس اواق شجعت على اى خمس سنيون ولكن المنه ورواية التسع وقد
جزم الامام على بان رواية الخمس خطأ ويمكن الجمع بان التسع أصل والخمس كانت بقيت
عليها وجه فاجزم القراطي والمحب الطبري ويعكر عليه ما فى تلك الرواية بلفظ ولم تكن
قضت من كآبتها شيئا وأجيب بانها كانت حصلت الأربع الا واق قبل ان تسعين ثم جاءت
وقدمت على الخمس وقال القراطي يجب بان الخمس هى التي كانت استصفت عليها بصول
للمجهل من جهة التسع الاواق المذكورة ويؤيد ما وقع فى رواية البخارى ذكره اى
أبواب المساجد بلفظ فقال أهلها ان شئت أعطيت ما سبق وقد قدمنا بقية الكلام على هذا
الحديث فى ذلك الباب من كآب البيع فليرجع اليه وله فوائد أخر خارجة عن المأخوذ

صلى الله عليه وآله وسلم كان عقره لذلك ويجزأ لانه قال فيه ولم يغير ما لى صلى الله عليه وآله وسلم وترقر مرة نعه قال
واختلف هل التقل يكون من أصل الضعة أو من أربعة نخاسها أو من خمس الخمس والأصح عندنا أن الضعة منه من خمس الخمس
وحكاية التورى عن مائة وأى حنيفة وأطال الحافظ فى التفرع فى بيان مسائل التقل واختلاف العلماء فيها راجعة (عن جابر
رضى الله عنه قال ينزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسم غنيمة بالجرعة) وهذه الضعة كانت غنيمة هوانت (اد قال
له رجل) هو ذو الخويصرة التميمي (اعدل فقال له شئت) بفتح السين والتاء ان لم أعدل أى ضللت أنت أمي التابع اذا كنت
لا اعدل لكونك تابعا ومقتدا بآي لا يعادل اوجبت تقتضى فيك هذا القول لانه لا يصدر عن مؤمن لكن لا بلاهة حيث يقول
ان لم اعدل الآن بقدره جواب محذوف فى رواية قال لقد شئت بحذف فاققتل ولظنه له وزيادة لقد ومنه تاحشيت ومعه
ظاهر ولا محذور فيه والشرط لا يستلزم الوقوع لانه ليس عن لايه لى حق يحصل له الشا قبل هو طالع غلايشى حاشا الله ما يكره

كلاهما قتلوه وان كان احدهما هو الذي ائتمنه قلبه القلب الا ترى وقال المالكية انما اعطاء لاحدهما لان الامام عفى عن السلب
 يفعل فيه ما يشاء وقال الطحاوي لو كان يجب لقتل لكان السلب مستحقا بالقتل ولكن جعله لهم حالاً شراً كهمافي قتله
 فخلصه من أحد هما دل على انه لا يستحق بالقتل وانما يستحق بتعيين الامام اه وجوابه انه انما يحكم به لانه هو الذي ائتمنه
 وهذا الحديث أخرجه ايضا المصنف وكذا مسلم (عن انس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني
 اعطى قريشاً انهم) أي اطلب اليهم لانهم حديث عهد بيحاطة اي قريب عهد بكونهم من أسلم وانه ضعفة او كان
 يتوقع باعطاء اسلام قريشهم وضربهم من قتلهم له المصلحة في اعطاء ثمن النفس وهو مكثر فخرج والي موانع من قتال اسمعيل
 القاضي في اعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمؤلفه من النفس دلالة على أن النفس الى الامام فعل فيه ما يرى من المصلحة
 (وعنه) أي من انس رضي الله عنه ٣٦٥ قال ان ناسا من الانصار قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اعطاه الله

على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أموال حوائث ما شاءه
 فطئق اي اخذ يعطى ريبالا
 من قريش المائة من الابل
 ينالهم وهم غيابة كرامين
 اسحق ابوسفيان وابنه مصابوة
 وحكيم بن حزام والحارث بن الحارث
 ابن كلاب والحارث بن هشام وسهل
 ابن عمرو وحوصل بن عبد العزيز
 والعلاء بن حارثة الثقفي وعبيدة
 ابن حسن وصقوان بن أمية
 والاقصر بن بناس ومالك بن
 عوف النصرى فقالوا يا نبي الله
 لرسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يعطى قريشاً ويدعنا
 وسيموتنا تقطرم دماهم قال
 انس لحديث رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يخالفهم أي
 أخبرهم عن الذين اسحق ان الذي
 احب النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم بمخافتهم سعد بن صيافة

سكت عنه ابوداود والنسائي وهو عند الشافعي مستند ومرسل ورجل اسند عند أبي
 داود وثقات وحديث على عليه السلام أخرجه ايضا ابوداود لانه قال في السنن بعد
 اخراجه لحديث ابن عباس ما نقله ورواه في حديث ابن عباس وجيب عن ابوبن
 عكرمة عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجبه اسمعيل بن عتبة عن قول عكرمة
 وأخرجه البيهقي من طرق قوله فهو رقيق أي يقرب عليه أحكام الرقيق فبذلك دليل على
 جواز بيع المكاتب لاهوق مخلوق مخلوق يجوز بيعه وعبه والوصية وهو القديم
 من مذهب الشافعي وجه قال احمد وابن المنذر قال يعتق برقيقه الذي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهي مكاتبه ولم يذكر ذلك نفسه أي بين ان احبها تعالى ولا امل خير اعطاه
 قالوا لاهل دليل لا يبرها وقال الشافعي في الجديد وما لاصحاب الرأي انه لا يجوز
 بيعه وجه ثالث المعركة قالوا لانه قد خرج من ملكه دليل تحريم الرضا والاستخدام وتاول
 الشافعي حديث بريرة على انها كانت قد هزرت وكان يبعها من هذا الكتاب وهذا التاويل
 يحتاج الى دليل قوله فلتصحب منه ظاهر الامر الواجب اذا كان مع المكاتب من المال
 ما يفي بماعلم من مال الكفاية لانه قد صار له وان لم يكن قد سلمه الى مولاه لم يملكه
 على التذلل قال الشافعي يجوز أن يكون أحد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلمه
 بالاحتيال من مكاتبه اذا كان مستعدا ما يرضى لمعلمه ازواج النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فيكون ذلك مختصا به ثم قال وجب هذا الاحتياط المراد به يجوز له أن يراها واسم
 وقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سودان فتصحب من رجل قضى الله لشوهة وقاتل
 يشبهه ان يكون لولا شيا وان الاحتياط يعني أن يراها مباح له والقرينة لقاضية
 بحمل هذا الامر على التذلل حديث جرير بن شبيب للذ كورقة يقتضى أن حكم المكاتب
 قبل تسليم جميع مال الكفاية حكم العبد والعبد يجوز له النظر الى سيده كما هو مذهب

(فاورسل الى الانصار فجمعهم في قبعة من آدم) جلد تم دباغه (ولم يدع معهم احدا غيرهم فلما اجتمعوا اجتمع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم) ما كان حديث يلقى عنكم قاله قهه ازهم اي اصحاب القهه منهم (ما ادور
 رأينا أي اصحاب رأيت الذين مرجع امورنا لهم) فلم يقولوا شيا من ذلك (وقد تقدم الحديث بطوله) وهو اما انما منا
 حديثا سألهم اي شيا لم يدروا لواب فقالوا يا نبي الله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطى قريشاً يتروك الانصار
 وسيموتنا تقطرم دماهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعطى رجالا حديث عهد بهم بكثر ما ترضون أن يذهب
 الناس بالاموال وترجعوا الى حالكم جمع رجل ما يسكنه الشخص او ما يستصحب من التابع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فوالله ما تطلبون به وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا لاي بارسل الله قد رضى ان قال لهم انكم سترون يعطى
 أثر شديد في استيلاء الامر بالاموال ويؤمنكم منها فاصبروا حتى تلقوا الله يوم القيمة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

على الجور قتلهم وابتواب الجزيل على الصبر قال أنس فلم يبق هذا الحديث أخرجه أيضاً فروى عنه من أربعة
أوجه (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه الناس مقبلين حين
علقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأعراب يسألونه أن يصطحبهم من الغنم حتى اضطرروا) أي إلى الجوز (الجمرة)
شعر تلهوا وأصغر (نظفت رداء) أي التبرع على ميل الجاز أو الأعراب (فوق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
فقال أعطوني فداي قالوا كل عدد هذه الضام) شجر عظيم له ثوب (نعما) إبلا أو البقر (لصنعة يتكلم ثم لا يجدوا فيضلاً
ولا كذبوا ولا جباناً) فيعدم اتصال اللذ كونه وهي البقر والكذب والبلين وأن أمام المجلين لا يصطحب أن يكون فيه ضلة
منها وفيه ما كان في النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفاة الأعراب وقبح حواجز
وصف المرتضى اتصال الجدة هذا الحاجة كخوف ظن أهل الجهل بخلاف ذلك ولا يكون ذلك من التبرع المذموم وفيه
رضاء لائق بالحق بالعدد إذ اتفق من الواحد التبرع وفيه إمام يخبر في قسم التفتية أن شاعبل فراغ الحرب وأن شاعبله
(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كنت أمتني مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه برد) نوع من الثياب
معروف (فخراني) نسبة إلى

فخران بن عبد بن عاين (خطب الحاشية
قادره أعرابي) من أهل البادية
لم يسم) تجذبه حذبة شديدة حتى
تطرت إلى ضربة عاتق النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) أي ناحية
عاتقه الشريف وهو ما بين
المنكب والعتق (قد أثرت به
حاشية الرداء) وقد أوبى به عام
حتى أنشق البرد وذهبت حاشيته
في عتقه (من ثدنجذته ثم قال
مرئ) وقد أوبى أعضى (من مال
الله الذي عندك فالتقت إليه)
صلى الله عليه وآله وسلم (نضجك
ثم أمره ببطاه) وفيه مزيد حله
وصبره على الآذي في النفس

أكثر السلف لقوله تعالى وأما ملكة سكنت إيمانهم وذهب جاع من أهل العلم منهم
الهادية إلى أنه لا يجوز لعدد النظر إلى سبعة ومن مقتضاهم ذلك ما روى عن محمد
ابن المسيب أنه قال لا تقرب تكلم آية النور فالمراد بالآية قال في البرص وخصه بالذكر
لنورهم مخالفة للنور في قوله تعالى أو سألهم ١٥ وقد عرفت بحديث عمرو بن
شعبه جهود أهل العلم من الصابة وغيرهم فقالوا حكم المكاتب قبل تسليم جميع مال
المكاتب حكم العبد في جميع الأحكام من الأرض والأرض والدية والحسد وغير ذلك
وعلمنا قال بأنه يفتن من المكاتب بقدر ما أدى من مال المكاتب وتتبع بعض الأحكام
التي يمكن تبعضها حقاً بحديث ابن عباس وسد على المذكورين وقد قلنا في باب
ميراث المفتي بعضه من كآب القراض أو كآب المكاتب الذي قد أدى بعض مال
كآبه قبل يردى المكاتب بضم أوه وفتح الدال المهملة مبنياً للجهول أي يردى الجاني
عليه من دينه أو أورشله كل منعه حراً بكتاب دية أو أورشله ولما كان منه عبداً
بصا بدية الصلوات (ومن موسى بن أنس أن سيرة من سأل أنس بن مالك المكاتب
وسمكت كثير المال فاني فأنطلق إلى حرفة قال كاتبه فاني فضر به حرفة وتلاعر
فكاتبوه من علمهم فيهم خيراً أخرجه البخاري) وعن أبي سعيد الخدري قال اشترى
أمرأتين بن ليث يسوقني إلى الجاز بسبعة أقدوم ثم قلت فكاتبني على أربعين

والمال والتجاوز عن يدي تأله على الإسلام (عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال لما كان يوم منين آخر) أي خص (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أناساً إلى القصة بالزاد فاعطى
سنان القصة المذكورة (الأقرع برحائب) الجاهلي أحد المؤلفة قالو بهم (ماتت من الأبل وأعطى عينه) بن منن القراري
(مثل ذلك) أي مائة (وأعطى أناساً) آخرين (من أشراف العرب) فأثرهم ومشتق القصة) على خيبرهم (قال رجل) هو
معتب بن قيس المنافق فيما ذكره الواقدي (والله أن هذه القصة ما عدل فيها) بضم العين وكسر الدال (وما أريد بها) أي بمنه
القصة (وجه الله فقلت والله لا شين النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فاقته فاشيرته فقال شير بعدل إذ بعدل الله (وسوله)
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل أنا عليه فيمثل كآله المذكر أي لم يهضم منه الطعن في النبوة وإنما سبه لترك العدل
في القصة قلته لم يعاقبه لأنه لم يثبت عليه ذلك وإنما قل عنه واحد وبشأنه فواحد لا راق العلم (رحم الله موسى) التي
صلى الله عليه وآله وسلم (قد أودى يا كرم من هذا) الذي أودى (فصر) وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المغازي ومسلم في
الزكاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان عيب في مغازي شال العسل والغنم) زاد أبو نعيم والفواكه وفي لفظ العسل
والسمن (فأكلوا ثم رضه) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأولاهم لئلا يذخره كآل في الفخ وهو مسلة خلاف والجهود

على جواز اخذ الفاتحين القوت وما يصلح به وكل طعام يتأذى كله فهو حلال كذا طفت الجوابه وانه كان قبل القصة ام يسدها
 باذن الامام وبغير اذنه والمعنى فيه ان الطعام يمتزج في دار الحرب بما يجي الضرور فلهذا الجواز ايضا على جواز الاخذ ولو لم تكن
 الضرورة ناجزة وانفقوا على جوارر كعبدوا عليهم وليس ثبائهم واستعمال سلاحهم في حال الحرب وورق ذلك بعد اقتضاء الحرب
 وبشرط الاواني فيه اذن الامام وعليه ان يرد كذا قرئت حاجته ولا يستعمله في غير الحرب ولا يقدر برده انتفاء الحرب
 لتلايمه في ذلك وبجته حديثه وشرويه بغير ثبوت ثابت مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقتل نفسه من المقتل
 فيه كذا حتى اذا اجتهدوا الى الفخام وذكري الثوب كذلك وهو حديث حسن اخرجه ابو داود والطحاوي وقيل عن ابي
 يوسف انه حله على ما اذا كان الاخذ غير محايي يستحق به ابيه او فقه خلافا من ليس له ثوب ولا دابة قال الزهري لا يأخذ
 ثيابا من الطعام ولا غنمه الا باذن الامام وقال سليمان بن موسى ياخذ الا ان يفسد الامام وقال ابن المنذر قد وردت الاحاديث
 القصصة في التشديد في الغلول واتفق على الاصدار على جواز اكل الطعام وبها الحديث فيصون ذلك فليقتصر عليه واما العلف
 فهو في مناهم قال مالك يباح ذبح الانعام لاكل ٣٧٠ كما يجوز اخذ الطعام وقبضه الثاني بالضرورة الى الاكل حيث

لا طعام (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى اهل
 البصرة قبل موته) أي موت عمر
 (يسنة) سنة اثنين وعشرين
 (قرقواين كل ذي تحريم) بينهما
 فوجبة (من الجوس) والمراد كما
 قال الخطابي ان يعموا من اظهروا
 المسلمين والاشارة في مجالسهم
 التي يفتنون فيها المسلمين كما
 يشترط على النصاري ان لا يظهروا
 مسلمهم ولا يفتشوا عقائدهم
 (ولم يكن عمر) رضي الله عنه
 (أخذ الجزية من الجوس حتى
 شهد عبدالرحمن بن عوف ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) أخذها من مجوس هجر)
 قال الجوهري اسم يلمد كـ

أخذ درهم فأنهبت اليها عامة المال ثم جعلت ماني اليها فقلت هذا مال فاقبضه فقالت
 لا والله حتى أخذ منك شهرين وستة بسة فخرجت به الى عمر بن الخطاب فذكرت
 ذلك فقالت عمر ارفعه الى بيت المال ثم بعث اليها هذا مال في بيت المال وقد عنتي ابي
 سعيد فان قلت فخذ شهرين وستة بسة قال فارتدت فأنهت رواء الدار فطقت في
 حديث أبي سعيد القبري هومن روي عنه سعيد بن أبي سعيد وخرجه أيضا البيهقي
 وأبو صاحب التلخيص وسكت عنه قوله ان سعيد بن هروالد محمد بن سيرين القتيبي
 المشهور وكتبته أبو عمر وكل من سمي عن القتيبي اشتراك في خلافه أبي بكر وروى
 عن عمرو بن شعيب وكرمان بن حيان في ثقات التابعين وموسى بن أنس الراوي عنه لم يذكر
 وقت سؤال سعيد بن الكلب عن أنس وقد روى عبد الرزاق والطبراني من وجه آخر
 متصل من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال أراد أن يسير في مكة
 فأتى فأتى عمر بن الخطاب فذكر قصوه وقد استدلى بالاية المذكورة من قال يوجب
 الكتابة وقد نقله ابن حزم عن مسروق والفضل بن زياد القرمطي معهما كرمه وهو قول
 الشافعي وبه قالت الظاهريين واختاره ابن جرير الطبري وحكاكي البصريين مطاوعه
 ابن دينار وقال إسحق بن راهويه انها واجبة إذ أطلقها العبد وذهب القسطنطيني الشافعية
 والحنفية وجوهوا لعلها الى عدم الوصوب وأجابوا عن الآية بجوابه منها ما قاله أبو

مصرف بفتح الهاء والجيم وقال الزبيري كرويت وثق في الترمذي لما نكح عمر انظر مجوس من سعيد
 ذلك فغنمهم الجزية فان عبدالرحمن بن عوف أخبر بذلك كروفي الموطأ اسنادا وانه ثقات الا انه منقطع عن جعفر بن محمد
 عن أبيه ان عمر قال لا أدري ما أصح بالجوس فقال عبدالرحمن بن عوف أنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 منوهم سنة أهل الكتاب قال ابن عبد البر في البازي ينفق واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب
 ثم روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما اسنادا حسن عن علي بن كان الجوس أهل كتاب يقرؤه وعلم يدينونه فشرى أموالهم الخمر
 فوقع على أخته فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال ان آدم كان يشك اولاد بنه فأطاعوه وقتل من خالفه فأسرى
 على كتابهم وعلى ماني فلو جهم منهم فمهرق عندهم ثم وحديث الباب أخرجه ابو داود وإيضاح الخراج والتزم في السيم
 وكذا النسائي قال في التتبع وفي الحديث يقول خبر الواحد وان الصابي الجليل قد يفتن عنه علم ما طلع عليه فقهر من أقوال
 التي صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامه وانه لا تنص عليه من ذلك وفيه التمسك بالمتهم لان عمر فهم من قول أهل الكتاب
 اختصامهم بذلك حتى حدث عبدالرحمن بن عوف بالحق الجوس بهم فخرج اليه قال ونرى الحنفية فقالوا يؤخذ من مجوس
 الجهم دون مجوس العرب وحكي الطحاوي عنهم قيل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كتابا الجهم ولا يتقبل من مشرك

العرب إلا الإسلام أو السيف ومن نال التقبل من جميع الكفار الأمن لم يرد به قتالاً أو زواجاً وقتلها الشاه وحكى ابن القاسم عنه لا تقبل من قريش وحكى ابن عبد البر الاتفاق على قبوله لمن الجوس حتى ابن التين عن عبد الملك أنها لا تقبل إلا من اليهود والنصارى فقط ونقل أيضاً الاتفاق على أنه لا يصل نكاح نسائهم ولا أولادهم لكن يحق غيوة عن أبي نوح وحل ذلك قال ابن قدامة وهذا خلاف إجماع ما تقدمه قلت وفيه نظر فقد حكى ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب أنه لم يكن يرى بذيعة الجوس بأساً إذا أمره المسلم بذهبها أو يرى أن أي شعبة عنه وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار أنهم لم يكونوا يرون بأساً بالتأثير بالجوسية وقال الشافعي تقبل من أهل الكتاب عراً كانوا أو عجماء ولا يمتنع بهم الجوس في ذلك واحتج بالآية فإن منهم مومنان لا تقبل من غير أهل الكتاب وقد أخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الجوس فدل على إلحاقهم بهم اقتصر عليه وقال أبو عبيد بن جابر في الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب على الجوس بالسنة واحتج فقهاء بصومهم وقوله حديث بريدة وغيره فإذا انقضت دولة من المشركين قادهم إلى الإسلام فإن أبوا أو ألقا الجزية وأحجموا أيضاً أن أخذهم من الجوس يدل على ترك مفهوم الآية ظاهراً حتى يخصص أهل الكتاب في ذلك على أن ٣٧١ لا مفهوم لقوله من أهل الكتاب وأجيب

سعد الاضطري ان القرينة الصادقة للامر المذكور آخر الآية احدى قوته تعالى ان
علم نعيم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى وسقناه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه
فندل على انه غير واجب وقال غيره الكفاية مقدرة فكان الاصل ان لا تجوز فاقول
الاذن فيها كان أمرا بامتناع والامر بعدم المنع والراحة ولا يراد في هذا كونها استحبة
لان استحبابها ثبت بآية أخرى قال القرطبي لما ثبت ان ربة العبد وكسبه مما ليس له
دل على ان الامر بالكفاية غير واجب لان قوله خذ كسبي واعتقني يصير بمنزلة اعتقني
بلائي وذلك غير واجب اتفاقا وأجاب عن الآية في الجبران القياس على المعاوضات
صرها عن الظاهر كالتخصيص وريان القياس المذكور قاسدا للاعتبار لانه في مقابلة
النص ويجيبان المراد بالقياس المذكور هو الاصل المعلوم من الاصول المقررة وهو
صالح لفرض لا القياس الذي هو الحاق أصل بفرع حتى يرد جملة كرو واستدل بفعل
عمر المذكور في قصة أمي سعيد المقرين من لم يشترط التميم في الكفاية وهم أبو حنيفة
ومالك والناصر والمزني بانه ذهب الشافعي والهادي وأبو العباس وأبو طالب الى
اشتراط التأجيل والتيمم واستدلوا على ذلك بان الكفاية مستقنة من الضم وهو ضم
بعض الجوارح الى بعض وأقل ما يصلح به الضم تيممان واحتجوا أيضا بما رواه ابن أبي
شيبه عن علي بن علقمة انما يتابع على المكتاتب تيممان ذموا ولم ينجحوا مردى الرق ولا ينجح

[illegible]

فدلت القرينة على تعيين ذلك الامر وهو استحبابهم الى المال لا توسع عليهم قالوا الان يكون الدهبان في مثل ذلك هو حق
ان يكون وعدهم بان يطعمهم من ذلك اخر وقد وجدنا ابا هذا ان يطعم من مال الجيرين فوالى ما ذكر (عليه السلام) منهم
القمير تصرف في قعر ضوئه فيقسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يأمره قال اغنكم قد سمعنا ان ابا بصير عليه
السلام قالوا اجل انهم قالوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا من التأسيس وقال الزكشي الامل الربا قال امته فهو ملغول
قال المصنفين مقتضا ان تكون والواجب من فصول ومن مضومة اه وضبطها الصالح ابو جعفر (ما يصرم) نفسه
الشرعي من الامام لا يوسع عليهم (فوا له لا فقر اخي عليكم ولكن اخي عليكم ان تعطوا عليكم الدنيا باطقت
على من كان قبلكم فتناقصوها كانتا تقووا وتعلمكم كما اهلككم فاجب ان التناقص في الدنيا فاجب الى الهلاك في الدين
وفيه مشروعية اخذ الخيرة قال العلما والمحكم في وضعه ان اقل الذي يطعمهم يحصلهم على الدخول في الاسلام مع ما
في كتابه للمسلمين الا خلافا على عايش ٢٧٢ الاسلام واختلف في ستمشروعية اقل في سنة ثمان وقيل في سنة تسع

• (باب ما جاء في أم الوالد) •

وضع الجزية على أهل السواد عشرين وأربعين وأربعة وعشرين وأثنى عشر وهذا على حساب
 الدينار وأثنى عشر وعن مالك لا يزاد على الأربعين وتقص منها عن لابطين وهذا يجهل أن يكون جعله على حساب الدينار
 بعشرة والقدرا الذي لا يمتد به دينار ومعدته مسروق عن معاذ بن النسي على الله عليه أنه وسلم حين بعثه إلى اليمن قال
 خدمي كل حاد ديناراً آخره أصحاب السدود وصحبه التمدني والحاكم واختلف السلف في أخذه ما عن الصبي قاله مولاه على
 مفهوم حديث معاذو كذا لا يؤخذ من شيخ فان ولامن زمن ولامن امرأة ولا ينجون ولا جابر عن الكسبي ولا أجرو ولا من أصحاب
 الصرايع والبيارات في قول الأصم حشد الشافعية الوجوب على من ذكر آخره ٨١ وفي هذا الحديث أن طلب العطاء من
 الأمام لا ضافة فهو من غيرهم من أعاد النبوة أخاب على الله عليه وأنه لم يأت به طبع عليه ووقع عند سلم في حديث عبد الله بن
 عمرو بن العاص مر فوجاً يتناقصون ثم يفسدسون ثم يندابرون ثم يقبضون أو شهود ذلك وفيه إشارة إلى أن حشد خلفه من
 المذكور تنبيه عن التي قبلها (٨٢) عن عروضي الله عنه أنه بعث الناس في إغناء الأمصار أي في مجموع البلاد الكبار
 والأصنام فقاموا التوتن محدودا جمع فو بكسر القاف وكون التوتن يقال فلان من إغناء الناس إذا لم يقنع بقلته والمسر
 المدينة العظمى (٨٣) قالوا للمشركن نلنا كمال ما نلنا حسنة أو نلنا في الجيش التي سلمه يردو لقتال السفين فوقع منهم

قتال عظيم ليهتمت له مسلم أهل الهرم سنة أربع عشرة قوا إلى في ذلك اليوم جماعة من الشجعان كليلة الاسدي وعرو بن
مسديكر بن وضرة بن الخطاب وأهل الله تعالى في ذلك اليوم يحاضرون أوتت خيلهم القرض من اما كنها وهره ستم
مقدم الجيش وادرك المسلمون وقتلوا منهم القرس وقتل المسلمون منهم خلقا كثيرا ولربل المسلمون وواهم الى ان دخلوا
مدينة الملك وهي المدائن التي فتحها ايوان كسرى وكان الهرمزان واهله وسبعمائة من جملة الهاربين وولعت منه وبين المسلمين
وقعة ثم وقع الصلح بينهم ثم تقصم صبح أو موسى الاشعري الجيش وحاصره وسأل الامان الى ان يصل الى عمرو بن الله
منه فوجهه أو موسى مع انس اليه (فاسلم الهرمزان) طاقا وصار عمر يقره ويستشيرهم ثم اتفق ان يعيد الله بن عمرو اتهمه
بانه واما بالزقوم على قتل عمر فعدا على الهرمزان فقتله بعد قتل عمر (فقال له) اني مستعيرك في حفازي هذه اي فارس
واسميان واذر بي ان كما عهدتني ابني شيعة اي باب مجاهد لأن الهرمزان كان اعلم بشانهم فغيره (قال) الهرمزان (ثم سئلها)
اي الارض التي دل عليها السباقي (ومن مثل من فيها من الناس من عددوا المسلمين ٢٧٣ مثل طرلو واس وله جناسان والهرجلان

فان كسر) مبيلا للمعقول (احد
الجناسين بنهشت الرجلان
يحتاج والرأس فان كسر الجناح
الا تخوننشت الرجلان والرأس
وان شديخ) اي كسر الرأس
ذهبت الرجلان والجناسان
والرأس) فاذا قتل الرأس قات
الكل (فالرأس كسرى) بكسر
الكاف وتفتح (والجناس قصير)
غير منصرف صاحب الروم
(والجناس الا تخوننشت) غير
منصرف اسم الجبل المعروف
من الجبل وتفتح بهذا ان كسرى
لم يكن وأسالقروم والجواب انه
كان رأسا لكل لانه لم يكن في
زمانه ملكا كبر منه لان سائر

مسروق عن حكمته عن عمرو بن خصيف عن عكرمة عن ابن عمر قال فعاد الحديث
الى عمر وله طرق أخرى واما البيهقي من حديث ابن لهيعة عن عبيد الله بن جعفر عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لام ابراهيم اعطتك ذلك وهو مضل وقال ابن
سرم صرح هذا بسند واثبت ان ابن عباس ثم كرم عن طريق قاسم بن أصبغ عن محمد
ابن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبيد الكريم بن زري عن عكرمة عن ابن عباس
وتعقبه ابن القطان بان قوله عن محمد بن مصعب خطأ وانما هو عن محمد بن وضرة
عن مصعب وهو ابن عبيد المسمى وفيه ضعف والحديثان يدلان على ان الامة تصير
حرًا ذوات من سيدها وسباني الكلام على ذلك فربا واختلف فيه وآم والوهي
الامة التي علفت من سيدها جعل ووضعته متفقا وادعاء (ومن أبي عبيد قال جاء
رسول من الانصار فقال يا رسول الله فانصيب فيما نصب الامنان فكيف ترى في العزل
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانتم لتعفلون ذلكم لاهلكم ان لا تعفلوا ذلكم
فانما ليست نعمة كتب الله عز وجل ان تخرج الاوهي خارجا واداء جدوا البضاري
الحديث فيعدليل على جواز العزل عن الامان وسد كرا نصف حديث أبي عبيد هذا في
باب ما جاء في العزل لمن كآب الولعة والبناء باقي شرحه ان شاء الله تعالى هناك قاله
الموضع الا ليقه وفي عطل العزل خلاف طويل وكذلك في خصوص العزل عن المنة

ملك البلاد كانت تهادفه وتهداه ولم يزل في الحديث والرجلان اكتفا بالسابق العله به فربل قصير القربح مثلا لاقصاها
به وكسرى الهند مثلا قاله الكرماني (قهر المسلم فليسقروا الى كسرى) قاله الرأس ويضعها على الجناسان (تندب هو
جماعة من الناس واستعمل عليهم النعمان بن مقرن) المزي الحاصل لمير (حق اذا كانوا بارض العدو) وهي خنابو وكان
قد خرج معهم فصاروا ابن ابي شيعة الزبير وحذيفة وابن عمرو والاشعث وعرو بن معد يكرب (وخرج عليهم حامل كسرى)
يسدوا كعند الطبراني وعند ابن ابي شيعة ذوالجناسين قال الحافظ قلل احدهما لقبه (في اربعين الفا) من اهل فارس
وصكرمان ومن غيرهما كنها وغوا اسمان مائة الف وعشرة آلاف (فقال زجان) لم يسم (فقال ليكن في رجل منكم)
بالفرم على الامر (فقال القسرة) بن ثعبان الصاصي (سئل عما كنت قال) اي الترجلان (ما انتم) بصفتهم لا يصقل
احتقارا (قال) اي القسرة (نحن آتاس من العرب كافي شامس يد ولا شديف) قال في الصباح بعض الميم من باب قتل
ومن باب قبلة وفيهم من يقتصر عليها ٨١ (الملاذ والنوى من الجوع ونليس الورد والشر ونعبدا الشجر والجر فينا
نحن كذلك انبثع عرب السموات ورب الارضين تعالى ذكره وولدت خلفه النياتيل من آتاسنا عرف باه واه) زاد في
رواية ابن ابي شيعة في شرحه عانا وسننا حيا واصدنا حذينا (فامرنا نبينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقاتلهم

لحق فعدوا الله وسعدوا لوقدوا بالجزية وهذا موضع الترجمة قوله دالة على جزا اخذها من الجوس لانهم كانوا يحوسوا
 (واخبرنا نينا بن علي بن الله عليه وآله وسلم عن رجل قال ما من من قتلنا) اي في الجهاد (صلوا الى الجنة في نعيم لم ير مثله) اي
 الجنة (قطروا من ينمنا في جنتكم) بالاسم وفيه كما قاله الكرماني فصاحة المصنف من حيث ان كلامه مبين لاحوالهم فيما
 يتعلق بدينهم من المعلوم والمعلوم بدنيهم من العبادات وعملهم من الايمان من طلب التوحيد والجزية ولعادهم في
 الآخرة الى كونهم في الجنة وفي الدنيا الى كونهم ملوكا كاملا كالقرايين وفي رواية ابن ابي شيبة فقال انكم معشر العرب اصايكم
 جوع وجهد وجشع فان شتم من ناكم بكسر الميم من الميرة اي اصابناكم الميرة اي الزاد وجشع وفي رواية الطبري انكم
 معشر العرب اطول الناس جوعا وابعد الناس من كل خير وما تستحق ان امر هؤلاء الاساورة ان يقطعوا كمن بالشباب الا
 تبص الجبهة. كم قال خدمت الله عز وجل واثبت عليه ثم قلت ما اخطت شيئا من مقتنا كذلك كما حق بعث الله عز وجل النبي
 رسوله (نقال النعمان) بن مقرن للغيرة بن شعبة لما انكر عليه تأخير القتال وذلك ان الغيرة كان قصدا الاشتغال بالقتال
 اول النهار بعد القراغ من المكافاة مع الترجان ٣٧٤ (ربما انشدك الله) اي احضرك (مثلا) اي عمل هذا المشد أو الرقعة

أوالامم وأم الولد وسأق هذا الحديث بطبيعة الله ولعل مراد المصنف رحمه الله
 بآراء الحديث الاستدلال بقوله نصب النعمان على منع بيع أمهات الاولاد وهو محتمل
 (ومن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع أمهات الاولاد وقال لا
 يبيع ولا يوهن ولا يورثن يستقيم السب بادام سيادوا لعنت في سرقوا الدار قطني
 ورواه ما في المطاوعة ارقطقي من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر بن فوه وهو اصم
 ه وعن أبي الزبير عن جابر انه سمع يقول كان يبيع سرايرنا أمهات اولادنا النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قيننا لا تربي بنتا بأسا واما جدوا بن ماجه ه وعن عطاء بن جابر قال
 جئنا أمهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر فلما كان عمر
 هانا فاقتهما روماء بوداود قال بعض العلماء انما وجه هذا ان يكون ذلك تعباً حثمت
 عنه ولم يظهر النهي لمن باعهم ولا علم أبو بكر بمن باع في زمانه لقصر مدته واشتغاله بهم
 أمور الدين ثم ظهر ذلك من عرفا ظهر النهي والمنع وهذا مثل حديث جابر أيضا
 النعمان قال كان يبيع بالبصرة من القروا والقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبي بكر حتى تم انا عنه عرف شاة عمر بن حريث روماء مسلم وتمام وجهه ما

(مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) واستطير بالقتال الى
 الهويين (فلما شملكم) على الثاني
 والصبر (ولم يزل) بالفتح المجه
 يغيرون قال الحافظ وهو اوجه
 فوفان ما قبله وهو نظير ما تقدم
 في وفد عبد القيس غير خزايا ولا
 ندامي (ولكني شهدت القتال
 مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) وضبطت (كان اذا
 لم يقاتل في اول النهار استطير)
 بالقتال (حسب ثوب الارواح)
 بجمع ربح وأسله روح بالواو
 بدل للجمع الذي غالب حاله ان
 يرد النبي الى أصله فابتدوا
 القروا بالسكونه وانكسار

ما قبلها وحكي ابن جني في جمعه ارباح (بعض الصلوات) بعد دخول الشمس كما عند ابن ابي
 شيبة وزاد في رواية الطبري ويطلب القتال وعند ابن ابي شيبة أيضا يقول النصر وفادامع ابن زيد بن جبير فقال النعمان
 اللهم اني اسألك ان تفر عيسى اليرم فتع ويكون فيه عز الاسلام وذلك الكثر والشهادة في ثم قال اني هازا القروا فاحسبوا
 لقتال وفي رواية فليقتل الرجل حاجته وتوختا ثم هازا الثانية فتأهبوا وفي رواية فليقتل الرجل الى نفسه ويرحم
 سلاحه ثم هازا الثالثة فاحسبوا لايون احد على احد ولو قتل فان قتل فعلى الناس حذيفة قال فليل وجال الناس فوالله
 ناهلت ان احدا او مثدي يدان يرجع الى الله حتى يقتل او يظفر ثبوت التام ثم روماء الجمل الواحد يقع على الاخر فيقتل
 سبعة ورجل المسك الذي جعلوا خلفهم بقرهم وفي رواية ابن ابي شيبة وقعوا والجناحين عن يفتلهم بانشق بطنه ففتح الله
 على المسلمين وفي رواية الطبري فجعل النعمان يتقدم بالرواها فالتقى القحج بانهما في شاعر نصرته فسبوا خوم معقل
 قوا واسدا وأخذ القروا ربيع الناس قبا وواحدة فكتب القحج الى عمر بن عبد الرحمن ومجاهد في الفتح
 طريق يرمهم وعند ابن ابي شيبة من طريق علي بن زيد بن جندب عن أبي عثمان النهدي انه ذهب بالشارة الى عوف فمكن أن
 يكونا فافتاو ذكر الطبري ان ذلك كان سنة تسع عشرة وقيل سنة احدى وعشرين وفي الحديث منية النعمان ومعرفة الغيرة

بالجرب وثقتهم وشهامته وقصاستهم وبلاغته وفيه فضل المشورة وان الكبير لا تقص عليه في مشاورته من هودونه وان
 المقبول قد يكون أميرا على الأقل لان الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزياد بن ابي افضل منه اتفاقا
 ومنه تأمير عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمر وفيه ضربا مثل وجوده تقصوا والهرمز ان وقتلت استشاره عمرو وتشيده
 الغائب الخمس بجائز خمسون لتقرى الى الله عليهم وفيه اربعة قتال الاهم فالاهم وسيان ما سكتا ان العرب عليه في
 الجاهلية من القهر وشظف العيش والارسال الى الامام للشارة وفضل القتال بعد زوال الشخص على ما فيه ولا يعارضه الله
 صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرب سببا حال هذا عند المساقفة وذلك عند القارة وبقائه لتوفيق (عن ابي عبد الله الساعدي
 رضي الله عنه قال غزو نافع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبولك وأهدى ملكا اليه) هو ابن العلاء كافي مسلم واسمه يوحنا بن
 روية والعلاء اسم أمه وأبيه مدنية على ساحل البصرة آخر الجوز أول الشام (لتي صلى الله عليه وآله وسلم يبولك) هي
 دبل (وكما) أي كسا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملكا اليه (يردا وكتبه بصرهم) أي يلدتهم وعنه ابن اسحق لما انتهى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى نبولاني وحنانيا يذبة صاحب اليه فصله ٢٧٥ وأعطاه الجزية وكتب لرسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم كتابا هو
 عندهم بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه أمة من الله وعبد النبي
 رسول الله يصيه بن روية وأهل
 اليه قال ابن بطال رقد أجمع
 العلماء على ان الامام اذا صالح
 ملك القسرية يدخل في ذلك
 الصلح بشيتم واختلاف في عكس
 ذلك وهو ما اذا استامن لطائفة
 معينة هل يدخل هو فيهم فذهب
 الاكثر الى انه لا يدخل فعبه لفظا
 وقد قال أصبغ وجعلوا لا يحتاج
 الى ذلك بل يكفي بالقسرية لانه
 لا يأخذ الامان لنفسه الا وهو
 يقدد حال نفسه وهذا الحديث
 أخرجه ايضا في كتاب الزكاة في باب

سبق لامتناع التسليم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخطاب بن صالح عن
 أمه قالت حدثني سلامة بنت معقل قالت كنت لسبب ابن عمرو وفيه غلام فثابت
 لي امرأته الا ان تسعين فيه فثابت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مذ كرت
 له فقال من صاحب تركه الحجاب بن عمرو قالوا اخوه أبو اليسر كعب بن عمرو فندعا
 فقال لا تبعوها واعتقوها فإذا هم فريق قد جاني فأتوني اعوذ بكم فقبضوا
 فاختلوا فمباينتهم بعد وفاته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قوم أم الولد ما لو
 لو لا ذلك لم يعوضكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم هي حرة قد
 اعتقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فني كان الاختلاف وله أحد في مسنده قال
 الخطابي وليس استناد بذلك حديث ابن عمر أخرجه ايضا البيهقي مر فوا وموقوف
 وقال الصحيح وقسمه على عمرو وكذا قال عبد الحق وقال صاحب اللسان المعروف بنسبه
 الوقت والذي وقعه ثقيل ولا يصح مسنده وحديث جابر الاول أخرجه ايضا الشافعي
 والبيهقي وحديثه الثاني أخرجه ايضا ابن حبان والحاكم وحديث سلامة بنت معقل
 أخرجه ايضا ابو داود وفي اسناد محمد بن ابي نيار وفيه مقال وذكر البيهقي انه
 أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا بعد ان ذكر

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل ما هذا
 ذميا في رواية بغير حق لم يرج أي لم يشر (واحدة بلجنة) أول ما يجدها من المؤمنين الذين لم يقتلوا الكفار (وان دعيها
 بوجه من مسرة أو بعين عام) وعند الترمذي من حديث أبي هريرة سبعين خرافا في الموطأ فجماعة وجمع منها ابن بطال
 بان الاربعين أقصى انذا العمر وفيها يدخل الانسان ويقبض ويندم على ما فعله فذهب ليعيد رجوعها على مسرة أو بعين
 عام أو ما السبعون عند المعتزلة وفيها تحصل التوبة والندم لاقترب الاجل فيصير من الجن من سبعين رجوعا وأما الخمسة
 فهي زمن القدر فيكون من ياتي آخر القدر تواتر حتى يتابع النبي الذي كان قبل القدر ولم يضر طولها فيصير من الجن من سبعين رجوعا بلجنة على
 خمسة عام كذا قال ولا يخفى ما فيمن البعد والتكسر وهذا الحديث أخرجه ايضا في الباب وكذا ابن ماجه (عن ابي
 هريرة رضي الله عنه قال لما قصت خيرة اهدت لثقتي صلى الله عليه وآله وسلم) (وهو رسالة) اهدت الفريز بنيت اطهر اليهودية (فيها
 سم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم اجعوا الى من كل ههنا من يهود فيموتوا فقال لهم انما قلتم من شيء فقول انتم
 صادق عن قتالوائهم فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم اجعوا الى من كل ههنا من يهود فيموتوا فقال لهم انما قلتم من شيء فقول انتم
 قالان) قال في الخدمة ما أودى من من ذلك (قالوا صدقت قال فقل انتم صادق عن شيء ان سألت عنه فقالوا نعم يا أبا القاسم

نواذعة اهل الاسلام اهل الحزب على مال يؤذيه اليهم فقال لا يصح ذلك الا عن ضرورة كغسل المسلمين من حريمهم قال ولا
 يأس ان يصلحهم على غيبي يؤذيه اليهم كما وقع في الحديبية وقال الشافعي اذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين جازت لهم
 مهادنتهم على غير شيء لان القتل للمسلمين شهادة ان الاسلام اعز من ان يدعى المشركين على ان يكتفوا عنه الا في حالة مخالفة
 اصطلاح المسلمين كثرة العدو لان ذلك من معاني الضرورات وكذلك اذا اسرى رجل مسلم لم يطلق الا بعد ما يجازى البعث في حسنة
 القسامة لموضع آخر في كتاب الديان (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهجر) والقي بهجره
 لبيد بن الاصم اليهودي في مشط ومشاطة وسهاق في بئر ذروان (حتى كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحمل اليه انه صنع شيئا
 ولم يستنمه) ومطابقة الحديث للقرعة من حيث انه فاعص اليهودي الذي بهرهم وقال في القمع اشار بالقرعة الموافق على
 بقية القصة اي وهي قوله يا عائشة اعلم ان الله اتاني فيما استفتيته فيه اثنان رجلان ففعد أحدهما عند رأسي والاخر عند
 رجلي فقال الذي عند رأسي لا ترمي بالرجل قال مطبوع قال ومن طبعه قال لبيد بن الاصم قال ونم قال في مشط ومشاطة
 قالوا بن قال في جف طلعة ذكر كعت دعوقة في بئر ذروان قالت عائشة ٣٧٧ فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم البئر حتى

من على باسناد صحيح انه رجع عن رأيه الاخر اقول بجهور العصابة واخرج ايضا
 عن معمر بن ايوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال سمعت عليا يقول اجتمع رأيي
 ورأي عمر في امهات الاولاد ان لا يعن ثم رأيت بعد ان يعن قال عبيدة فقلت له فرائك
 ورأي عمر في الجامعة احب الي من رأيك وحدثك في القرعة وهذا الاستناد معدود في أصح
 الاسانيد ورواه البيهقي من طريق ايوب واخرج نحوه ابن ابي شيبة وروى ابن قدامة في
 السكاك ان عليا لم يرجع بجهور عاصم بها انما قال عبيدة ونمرج اقضوا كما كنتم تقضون
 قالوا كره الخلف وهذا واضح في انه لم يرجع عن اجتهاده وانما أذن لهم ان يقضوا
 باجتهادهم الموافق لرأي من تقدم قال ابن قدامة ايضا وقد روى صالح عن أحمد انه
 قال اكره يعنهم وقد باع عن بني ابي طالب قال ابو الخطاب فظاهره هذا انه يصح مع
 الكراهة وروى البيهقي من طريقهما عن الثوري عن عبد الله بن دينار قال جاوره
 الى ابن عمر فقال من أين أقبلتما قال من قبل ابن الزبير قال انا اشياء كانت تحرم علينا
 قال ما احل لكم قال احل لنا بيع امهات الاولاد قال اتمرقان ما حفص عرقانه هي
 ان تابع او قورث يستعقب بها ما كان باعاً اذا ماتت فهي حرة ومن القاتلين يهودا اليه
 الناصر والباقر والصادق والامامسة وبشر الريسى ومحمد بن المطهر وولده والمزني
 وداد القلاري وقادة ولكنه انما يجوز عند الباقر والصادق والامامية بشرط ان

٤٨ نيل شا جلد مدو غ (فقال اعددنا من العلامات (بين يدي الساعة) لقباهما وظهورها وأشرطها الفقرة منها
 (موت) ثم فحقت المقدس ثم (وتان) بضم الميم وسكون الواو الموت والكثير الوقوع والارادة الطاعون (ياخذ) أي الوتان
 (فيكم) كقصاص الغنم) بضم القاف بعدها من همة فأنف قد ادمه له ذاتيا باخذ الواو فيسيل من أوفدها حتى تقوت بغاة
 ويقال ان هذه الآية ظهرت في طاعون حموا في خلافة عمر ومات منه سبعون ألفا في ثلاثة أيام وكان ذلك بعد فحقت
 المقدس (ثم استفاضة المال) أي كثره ووقع ذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه عند فتح تلك القروح العظيمة المذكورة في
 كتب التواريخ والسفر (حتى يعطي الرجل مائة دينار فيظل اساخا) استقلالاً لذلك المبلغ بغيره (ثم تفتت لا يبقى من
 العرب الا دخلته) أو لها قتل عثمان (ثم هذبة) بضم الهاء وسكون الهمزة اي جعل على ترك القتال بعد الفتح فيه (تكون
 بينكم وبين بني الاصر) وهم الروم (فيغدرون) بكسر الهمزة والمهملة (فياقونكم تحت غمان غاية) بضم الغيم ونقطة أي راية
 قال بالجر التي لانها غاية التبعية اذا وقعت وقت اذا مدت تبعها (تحت كل غاية اثنا عشر ألفا) لحجة ذلك تبعاتة ألف
 وستون ألف رجل وعند بعضهم فيسلكها ما بن بطون غاية بموحدة بدل القصة وهي الاجتهاد في كثره الرماح بالاجبة وفي
 حديث ذي خيبر عن أبي داود في نحوه هذا الحديث راية بدل غاية وفي أوله استصاحون الروم صلحا أمنا ثم نفرون أتم وهم

فتمسرون ثم يقولون من اجله رجل من اهل الصليب يقول لهاب الصليب فيغيب رجل من المسلمين فيقوم اليه فلدفع نعمة ذلك تغدو الروم ويحققون للمعلمة قضاوتهم فذكروا عند ابن ماجه من نوعا من حديث ابن هريرة اذا وقعت اللام بيهت القه بعد امن المولى يؤيد الله بهم الدين ولهم من حديث معاذ بن جبل من فروعا للمعلمة الكبرى وفتح القسطنطينية وتزوج الدجال في سبعة اشهر ولهم من حديث عبد الله بن مسعود في الخبر ففتح المدائن ست سنين ويخرج الدجال في الساعة واستناده اصح من استناد حديث معاذ ورواه حديث الباب كلهم شامسون الاشعخ الموافق فذكر قال المهلب فيه ان الفرس من اشراط الساعة وفيه اشيا من علامات النبوة قد ظهر اكثرها قال ابن المتير انما الساعة الروم فلم يجمع الى الا ان لا بلانناهم غزو والى البر في هذا اله دفعه ومن الامور التي لم تقع بعد ما قلت فلم تقع الى الان واكن الانوار احوال الملوك اليوم تدل على انها ستقع من قريب فقد عزوا في شهر جادى الاول من هذه السنة وهي سنة ثلاث وثمسة ومائتين واثم البحرية على صاحبها الصلاوة التصة سلطان القسطنطينية المسيحى بعد العزيز بنان ويقال انه قد نفسه بعد العزل واقام مقامه السلطان مراد خاں انما من ابن اخيه عبد الحميد خاں واقتال ٣٧٨ هجرى في هذا الزمان منه من اهل الصرب والحمل الاسود ووقعت القنق

رأسها وقرب انصرام هذه المائة
 وبقي منها سبع سنين ثم بقيت
 المائة الرابعة عشرة والله اعلم
 بما يقع على رأسه وما يحول الامر
 اليه واظن ان زمان ظهور
 المهدي الموعود المنتظر الذي
 دلت عليه الاله ديت النبوة
 وما يليه قد اقترب وقد متنا هذا
 التمامي كتابناج الكرامنة في
 انوار القامبة بالامام زيد عليه
 وبالحمد فقد قال في فتح الباري
 بعدما نقل عن ابن التمر وفي هذا
 الحديث بشارتة وانه قال
 دل على ان العاقبة للمؤمنين مع
 كثرة الجيبي وفيه اشارة الى ان
 عدد جيوش المسلمين سيكون
 اضعاف ما هو عليه ووقع في

يكون بهما في حياته سيدا فافان مات ولها منه ولما بقي عتقت عندهم وقد قيل ان
هذا يجمع عليه وقد روي في جامع آل محمد عن القاسم بن ابراهيم ان من أدرك من أهل
بصرى وثلاثين رواية يسع امهات الاولاد وقد ادى بعض المتأخرين الاجماع على
تصريح يسع أم الولد مطلقا وهو مجاز فظا لم يروا في بعض أهل العلم ان تصريح بهن
قطعي وهو فاسد لان القطع بالتصريح ان كان لاجل الأدلة القاضية بالتصريح فيها
ما عرفت من المقال السابق وان كان لاجل الاجماع المذهبي فليس ما عرفت وكيف يصح
الاحتجاج بمثل ذلك واختلاف منزل من أيام الصحابة الى الآن وقد شكك القائلون
بالمجاز جدي بن جابر الماذن كورين وحديث سلامة وقد عرفت ان حديثي جابر ليس فيها
ما يدل على اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البيع وتقريره كما تقدم عن النبي
وأما قوله فلا تروى بذلك بأسا الرواية ففيه بالنون التي الجماع ولو كانت بالياء التصنية
لكان قد بدلت على التثنية وما حديث سلامة فدلالة على عدم المجاوزة لأظهر ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهاهم عن البيع وامرهم بالاعتاق وتوعيتهم عنها ليس فيه دليل
على انه كان يجوز بهما الاحتمال انه عوذبهم لما رأى من احتياجهم وهذه المسئلة
طويلة الذيل وقد أفرد ما بين كثيره مصنفه من نقل وحكي عن الشافعي فيها اربعة
قوال وذكر ان جملة ما نهى عن الاقوال العالمة بالجماعية ولا شك ان الحكم بعق

رواية لما كمن عوف بن حاتم في هذا الحديث أنه قال لما نذى طاعور وعواس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي اعد ستاين يدي الساعة فتدفع منهن ثلاث بعني مائة صلى الله عليه وآله وسلم وفتح بيت المقدس والطاعون وبني ثلاث فقال لمساعدان لها أهلا ووقع في الفتنة لعين بن حادان هذه القصة تكون في زمن المهدي على يد ملك من آل هرقل اه ولعل الفتنة التي ترى الآن في الدنيا مقدمة لتلك القصة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كيف يكلمكم إذا لم يجيبوا) من الجلباية أي لم تأخذوا من الجزية وخرائج (ديارنا) ولادها فقتل هو وكيف ترى ذلك كأننا بأهريرة قال اي الذي نفس أي حرية يده عن قول السابق الصدوق الذي لم يقل له الا الصدوق يعني ان يجعل مثله لا يصغره الا الصدوق (قالوا نعم ذلك قال ثم تكلم الله وضمعه فمروا صلى الله عليه وآله وسلم) أي يتناول ما لا يصل من الجور والظلم (في نفسه الله عز وجل قلبا أهل النعمة فيعتون ما في أيديهم) من الجزية وفي هذا الحديث التوسعة بأهل الأمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من نفع المسلمين ونفعه التعذر من ظلمهم وأنه متى وقع ذلك قضوا العهد فحسب المسلمون منهم شيئا فتتساق أحواهم ونفعه علم من أعلام النبوة والحاصل ان فيه الأثر من سوء العاقبة وان المسلمين يمنعون حقهم في آخر الامر قال في التفسير وكذلك وقع اه أي منذ أيام كثيرة فكيف بهذا اليوم والغدر بعد العهد حرام

سواء كان في حق المسلم أو الذي قال تعالى الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون والا يهوان نزلت فيهم وقد رقتة لكن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والله المستعان وطلبه التكلان (عن عبد الله بن مسعود (وأنس) بن مالك رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لكل غادر لواء) أي علم (يوم القيامة قال أحدهما) أي أحد الراويين (نسب) أي اللواء (وقال الآخر يوم القيامة يعرفه) وسلم عن شعبة بن قتادة عن غديره فلان من حديث أبي بصير عنده فقهه بقدره فله من حديثه من وجه آخر عنده قال ابن المنذر كان من عمل من يصدق به لأن عادة اللواء يكون على الرأس فثبت عندنا غفل زانقة في قصصه لأن الأعمى غالباً يعتمد على الألوكة فيكون خلقاً شيباً لاستدائها التي بدلت في ذلك اليوم فلهذا ما قصصه وعن ابن عمر عند البصري في هذا الباب وفيه بلفظ لكل غادر لواء نسب لغديره نادا بوزن يوم القيامة أي لأجل غديره في الدنيا أو بقدرها وفي لفظ بقدره أي بسببها والمراد شهرته في القسامة بصفة الغدير ليدعاه أهل الموقف وفيه غلط فحرم الغدير لاسيما من صاحب الولاية العامة لأن غديره يعدى شره إلى كثير ولا يه غيره مضطراً إلى الغدير لبقدرته في الواقع قال عباس المشهور أن هذا الحديث ٣٧٩ ورد في ذم الامام اذا غدر في عهده وطرعته

أولاً تلتزمه أو لإزالة التوريق لها والتمن القيام بها حتى خان فيها أو ترك الزق فقد غدر وقيل المراد نسي الرعية عن الغدير الامام فلا يخرج عليه ولا يمتنع لمصيبة لما يترتب على ذلك من الفتنة قال والصحيح الأول قال الحافظ ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك والذي فهمه ابن عرواي الحديث هو هذا والله أعلم وهذا الحديث الأخير أخرجه أيضاً في الفتن ومسلم في المغازي قال "تمطلي هذا خطاباً منه للعرب بخوما كانت تعمل لأنهم كانوا يرونه لولا رواية سفيان والقد رواية

ام الوفاة لم يرد في جوارحه فلو صحت الاحاديث القاضية بانها تصير حرة بالولادة لكانت دليلاً على عدم جواز البيع ولكن فيها ما ينافي والاحوط اجتناب البيع لان اقل احواله ان يكون من الامور المنتهية والمؤمنون وقانون عندها كما اخبرنا بذلك
الصادق المصدق صلى
الله عليه وسلم
والله اعلم

١٩٣١
١٩٣١

(تم الجزء الخامس ويليها الجزء السادس أوله كتاب النكاح)

سودا الجيوش للبلاد فيمنعه فاقضى الحديث وقوع مثل ذلك العادلي بغيره في القسامة فغفمه أهل الموقف وأما الولاية فلم يرد فيها ولا يحدان يقع كذلك وقد ثبت لواء الحمد لينا صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث ان الناس يدعون يوم القيامة بأبائهم اقوة في رواية ابن عمر في الفتن هذه غديره فلان بن فلان قال ابن دقيق العيد ان ثبت انهم يدعون بأبائهم فقد يقال يضمن هذا من العموم ويحتمل به قوم في ترك الجهاد مع ولا الحرب الذين بقدره من حاكمه الجابي رحمه الله تعالى وهذا آخر كتاب الجهاد فجزئ كاتبه على حيواته القفر المحتاج إلى درجة به الباري أبي الطيب صدوق بن حسن بن علي الحسين القنوجي البصري كان الله في الدنيا والآخرة وحياه فيها بمنعمه الفائرة القاهرة في غرة شهر ربيع الثاني شعبان سنة ثلاث وتسعين وثمانين وأتم بسلامته وبالجملة صام الله وأهلها من كل وصعته ورزية ويقامه من النصف الاثني عشر كتابه هذا الشرح المسمى بعون الباري بحمل أدلة البصري وهذا النصف من تجزئة هذا العبد النصف هذا الله عنه ما جناه واستعمله فيما يصح وبرضاء ويتلو كتابه بدته تلتق أعانه الله تعالى على تكميل الباقي من النصف الآخر ورحمته بالصواب الكرم وضعه جليل بعد جليل بمنه وكرمه آمين ولا أحد أصدق من الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم بالحديث والقتل وأخرعوا أن الله قد رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين إلى يوم البعث والدين